کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: حدائق الندیه فی شرح فوائد الصمدیه

مؤلف: علی صدر الدین المدنی بن احمد نظام الدین الحسینی الحسنی (سید علیخان)

موضوع:

شماره نفیسه: ۵۳۰۲

شماره ثبت کتاب: ۶۲۲۵۱

بازدید شد ۱۳۸۲

فهرست شد

۵۳۰۲

۳۴
بازرسی شد
۳۴/۵
2
۴۰۰۰
۱۹

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: حدائق الندیه فی شرح فوائد الصمدیه

مؤلف: علی صدر الدین المدنی بن احمد نظام الدین الحسینی الحسنی (سید علیخان)

موضوع

شمارهٔ نفیسه ۵۳۰۲

شماره ثبت کتاب ۶۲۲۵۱

بازدید شد ۱۳۸۲

خطی - فهرست شده ۵۳۰۲

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب حدائق الندیه فی شرح فوائد الصمدیه

مؤلف علی صدرالدین المدنی بن احمد نظام الدین الحسینی الحسنی (سید علیخان)

موضوع

شماره قفسه ۵۳۰۲

شماره ثبت کتاب ۹۲۲۵۱

بازدید شد ۱۳۸۲

فلسفی - فهرست شده

۵۳۰۲

۳۴

بازدید شد
۳۴/۵

2

۴۰۰۰

۱۹

[illegible]

[illegible]

[illegible]

قال اخو بني نبهان يرثي بني عمير ذكالك صالح وخلال ذمّ وصحك الايامن والسعود

اخو بني نبهان هو الراعي الشاعر واسمه عبيد بن حصين وانما قيل له الراعي لانه كان يكثر وصف الابل في شعره

وفاه بني عمير امراة كان يشبب بها يقال لها هند

ابن النثرة من العشرة والفرقد من الفرقد فالساعي اثره فارس عصابصير لا فارس عصا قصير

اما نخبا الدرة للحسناء الحرة وجاد باليمين في العلق الثمين شفي الريب وكفى من قرب

وجب الرحيل عن البلد المحيل يا باكيا اصبحت فصدحت واسيت فناسيت

اسهل بن الاغر بن ضيف العذري

الحدائق الندية

للسيد الأديب والفاضل الأريب الصيد
الحبر العليم النظير الشهير بالسيد
علي خان الحسيني الحسيني شارح
الصحيفة ومصنف السلافة وأنوار
الربيع في أنواع البديع وغيره
وشرحه للصمدية لم يعمل مثله
في علم النحو
وفي ظهر هذه النسخة وفي آخرها
خطه الظريف

داخل كتابخانه مجلس شورای ملی
تاریخ ۱۳۰۷/۷/۱۰

يوم الاربعاء من عشر ربيع
الثاني سنة ١٠٨٠

النحو زين للفتى بكرمه حيث اتى
من لم يكن يعرف فحقه ان يسكتا

لمؤلفه

يوم السبت ١٥ محرم الحرام
سنة ١٠٨٥
اسئل الله تعالى
وبسر حاتها
١٥ محرم الحرام

لمؤلفه الكاتب قصيده

قاسمت في ولهي عليها عاذلي ... فلي النعيم بحسنها وله الشقا
ولولا لهب خدها لاخضر من ... ماء الصبى ثمها القوام وأورقا

الصبح والليل وغصن الصحى
والورد والدر والقضيب
الخمر والنرجس والبلبل

فهرست الكتاب

ترجمة الشيخ بهاء الدين محمد مصنف المتن رحمه الله تعالى ٢	الكلام على اسم الجلالة وكلمة التوحيد والرحمن الرحيم ٣	استعمال السيد في غير الله تعالى وفيه ثلاثة اقوال ٥	معنى الآل واصله واستعماله والكلام على سيما ٥ سيما
طرف من ذكر امير المؤمنين علي بن ابي طالب عليه السلم ٦	معنى الاسلام وحكاية كسر الاصنام التي كانت على البيت الشريف ٦	معنى النواصب وحكاية لطيفة في ذلك ٧	اول من وضع النحو وحكاية وضعه وشرف علم العربية ٧
انظر معنى الاشارة الى المصنفات وانها مجازية ٧	النسبة الى المركب الاضافي المعروف صدره بمجزء مكون الى عجزه ٨	معنى علم العربية وعلم الادب واقسامه الى اثني عشر قسمًا ٨	انظر معنى المنتدى والمتوسط والمشهى ٨
معنى الفائدة والغرض والغاية ٨	انظر اللب معنى العقل يقبح مفردًا ولا يقبح مجموعًا ٩	انظر معنى الصمد ومعنى الايمان ٩	معنى النحو في الاصل وحده اصطلاحًا ٩
فائدة علم النحو وموضوعه وتعريف الكلمة واللفظ ١٠	معنى الوضع والمفرد ومعنى الاختراع والجنس ١١	معنى المركب وهل هو موضوع ام لا ١١	للمفردستة معان ١٢
اقسام الكلمة الثلاثة وادلة انحصارها فيها ١	الكلام ومعناه لغة وحده اصطلاحًا ١٢	معنى المفيد والفائدة في الاصطلاح ١٢	انقسام الكلام الى خبر وانشاء ١٤
حد الاسم وخواصه ١٤	انظر استعمال لفظ الخصوص وما يتفرع منه ١٥	اقسام الشيء ومعنى القسمة والتقسيم والغرض والضرب ١٦	انظر ما اذا ولي يا ما ليس بمنادى ١٦
حد الفعل وخواصه ١٧	المفردستة معان ١٧	حد الحرف ١٧	تقسيم الاسم الى اسم عين واسم معنى ومشتق ١٨

ايضًا وشروط استعمالها ١٩	معنى القيام بالغير ١٨	معنى الذات ولها ثلاثة معان ١٩	اقسام الوضع في الهامش ١٩
المعرفة واقسامها سبعة ١٩	العلم وانقسامه الى مرتجل ومنقول ١٩	انقسام العلم الى مفرد ومركب ٢٠	انقسام العلم الى اسم ولقب وكنية ٢٠
فلان وفلانة واسماء الايام ٢٠	اذا قصد كلمة ذات اللفظ دون معناها فهي علم ٢٠	التصغير لا يبطل العلمية ٢٠	انظر شكر العلم والكلام فيه ٢٠
المعرف بالاداة والخلاف في الـ ٢١	تقسيم الـ الى العهدية وجنسية وزائدة ٢١	التة والكلام على اعرابها ومعناها ٢١	ادخلوا الاول فالاول ٢١
انظر نيابة الـ عن الضمير المضاف اليه ٢١	اسم الاشارة والكلام على بنية ذا ٢١	الموصول والضمير ٢٢	في الضمير العائد الى نكرة اربعة مذاهب ٢٢
المضاف الى احد المعارف ٢٢	المعرف بالندا ٢٢	ترتيب المعارف ٢٢	اسم الله تعالى اعرف المعارف ٢٢
النكرة ٢٢	تقسيم الاسم الى مذكر ومؤنث ٢٣	علامة التانيث ٢٣	المذكر هو الاصل ٢٣
اذا قصد لفظ الاسم جاز تذكيره وتانيثه ٢٣	ما يعرف بتانيث ما لم تظهر العلامة فيه ٢٣	المؤنث اللفظي والحقيقي ٢٣	قد يذكر المؤنث وبالعكس ٢٣
اذا اجتمع المذكر والمؤنث غلب المذكر ٢٣	اقسام الفعل احدها الماضي ٢٤	انظر الاستخدام ٢٤	تاء التانيث الساكنة بالقياس تجيء ان بالياء ٢٤

الفعل المضارع ٢٤	الخلاف في مدلوله من الزمان ٢٤	سين الاستقبال ٢٥	فعل الامر ٢٥	جمع التكسير ٣٤	جمع المؤنث السالم ٣٤	ضابط فيما يجمع بالف وتا قياسا ٣٥	المثنى والكلام على حده ٣٥
تحقيق نفيس في زمان قول الامام وهو لا يوجد وغيرها الكتاب ٢٥	نوني التوكيد الخفيفة والثقيلة ٢٥	احكام اقسام الفعل ٢٦	حكم الفعل الماضي ٢٦	القمرين والعمرين ٣٥	جمع باب التغليب من المجاز ٣٥	انظر المشاكلة ٣٥	اشكال يرد على قولهم التغليب مطلقا من المجاز ٣٥
انظر ما خالف في المصدر النجاة من الفعل الاخر على الكوفي ٢٧	حكم الفعل المضارع ٢٧	انظر النكرة في الاثبات وكونها للعموم ٢٨	حذف لام الطلل تختص بالشعر ٢٨	هذا النوع من نحو القمرين والعمرين يحفظ ولا يقاس عليه ٣٦	يشترط في كل ما يثنى عند الاكثرين سبعة امور ٣٦	حكم بنية الاسم اذا ثنى ٣٦	ملحقات المثنى ومنه ما سمي به منه كزيدان علما ٣٦
حذف حركة الاعراب ٢٨	حكم فعل الامر ٢٨	انظر دلالة افعال الانشاء على الزمان ٢٨	فصل في حد الاعراب والبناء وانواعه ٢٩	الكلام على نون المثنى ٣٦	جمع المذكر السالم ٣٧	لغز للبدر الدماميني ٣٧	ملحقات جمع المذكر السالم منها اولو ٣٧
معنى الاعراب لغة واصطلاحا ٢٩	معنى العامل ٢٩	تقسيم الاعراب الى لفظي وتقديري ٢٩	الاعراب المحلي عند بعضهم ٢٩	عشرون وبابه ٣٨	عالمون ليس جمعا لعالم بل اسم جمع له ٣٨	الاعراب ليس جمعا لعرب ٣٨	من الملحقات المذكورة ما سمي به منه وفيه لغات اخرى ٣٨
للعامل معنيان اعم واخص ٣٠	الاصل في العامل ان يكون من الفعل ٣٥	الصحيح في الاعراب انه زائد على ماهية الكلمة ٣٠	انواع الاعراب ٣٠	الكلام على نون الجمع المذكر وملحقاته ٣٨	الاسماء الستة ٣٨	فصل في علامات النصب ٣٩	اولات ٤٠
التعبير بالانواع اولى من التعبير بالالقاب ٣٠	انظر تحقيق ربط الخبر بالمبتدا اذا كان معطوفا عليه ٣٠	تعليل الوضعيات والسوالع مبادي اللغات ممنوع ٣١	البناء ومعناه لغة واصطلاحا ٣١	الافعال الخمسة ٤٠	فصل في علامات الجر ٤٠	المراد بالمنصرف ٤٠	سبب اعراب الاسماء الستة بالحروف ٤١
الحركات والسكون من صفات الاجسام ٣١	الخلاف في القاب المعرب والمبنيات هل يطلق كل منهما على الاخر ٣٢	حيث والكلام على بنائها ومعناها ٣٢	امس ومنذ ٣٢	الكلام على ابنم وامرء ٤١	انظر ما وجد بيد اليهود بخط علي كتبه على بن ابو طالب ٤١	اول من نقل طريقة الخط من الخط الكوفي ٤١	سبب اعراب المثنى والجمع على حده بالحروف ٤٢
الخلاف في انكار هل هو جمع امر لا ٣٣	سوف ٣٣	فصل في علامات الرفع ٣٣	مسلم غريبه وهي ان جمع الكثرة والقلة متفقان في المعنى لا مفترقان باعتبار الشيء وهو خلاف ما عليه ٣٣	انظر حد ما لا ينصرف ٤٢	الكلام على عرفات ٤٢	انظر الصحيح والعليل في اصطلاح النحويين وفي اصطلاح الصرفيين ٤٣	انظر الكلام على ما اذا كان في الهمزة الغير مبدلة ٤٣

فصل في الاعراب العقدي ٤٣	الاسم المقصور ٤٣	انظر وجه المناسبة لاوجب التسمية ٤٣	الاسم المضاف الى الياء كغلامي ٤٤
المضارع المتصل بنون تاكيد غير مباشرة ٤٤	الاسم المنقوص ٤٤	الفعل المعتل بالالف كيحيا ٤٥	انظر كتابة نحو يحيا والفرق بينه على وفعلا ٤٥
المضارع المعتل بالواو او اليا ٤٥	جمع المذكر السالم المضاف الى الياء ٤٥	الحديقة الثانية فيما يتعلق بالاسماء ٤٦	المعرب والمبني واسباب البناء ٤٦
انظر اوائل السور والخلاف في اعرابها وبنائها ٤٦	انظر الكلام في اثنا واسطة بين المعرب والمبني ٤٦	انظر الكلام على الاعجمية ٤٦	الفاعل والكلام على كونه الاصل في الرفع ٤٧
المصدر المبني للفاعل والمفعول والحاصل بالمصدر ٤٧	العامل في الفاعل ٤٨	انظر نصب الفاعل ورفع المفعول ٤٨	انقسام الفاعل الى ظاهر ومضمر ٤٨
ملازمة الفعل لتا التانيث في باب الفاعل ٤٨	لغز نثرا ونظما ٤٨	عدم لحوق امل الفاعل علامة تبسه وجمع ٥٠	الاصل تقدم الفاعل على المفعول ٥١
وجوب تاخير الفاعل وتقديم المفعول ٥١	حذف فعل الفاعل ٥٢	نائب الفاعل ٥٢	انظر حكم بنا الماضي للمفعول اذا اعتلت عينه وهو تاء ٥٣
لغز وهو ان الماء يرفع الما ٥٣	لا يقع نائب الفاعل ثاني باب علمت ولا نائب باب اعلمت ٥٣	لا يقع نائب الفاعل مفعولا له ولا معه ٥٤	تعين المفعول به له وان لم يكن والجميع سواء ٥٤
[illegible] ٥٥	قد ينزل الامكان منزلة الوجود ٥٥	انظر قولهم للحفار ضيق فم الركية ٥٥	سبحان من صغر جسم البعوضة وكبر جسم الفيل ٥٥

اعراب المجرور بلعل ولولا وزن نحو زب رجل صالح لنفسه ٥٦	اعراب لا نولك ان تفعل ٥٦ حذف الخبر وجوبا ٥٨	كل رجل وصنعته واكثر شري السويق ملتوتا ٥٧	لولا علي لهلك عمر ولعمرك لا قومن ٥٨
حذف خبر المبتدا جوازا ٥٨	الخبر ٥٩	انقسام الخبر الى مشتق وجامد ٥٩	انظر تحمل الجامد للضمير اذا اول بالمشتق ٦٠
قاعدة في تقديم المبتدا وتاخير الخبر اذا كانا معرفتين ٦٠	لا يخبر بالزمان عن الذات ٦١	قد يتعدد الخبر لفظا ومعنى ٦١	الرمان حلو حامض وبينه تحقيق نفيس ٦٢
نواسخ المبتدا والخبر ٦٢	الافعال الناقصة ٦٢	حكاية ابي عمرو مع عيسى بن عمر وحكاية من يتبعهم رفع خبر ليس عند انتقاضها بالا ٦٣	حالات خبر الافعال المذكورة مع اسمها اذا كانا معرفتين او نكرتين ٦٤
جواز توسط الخبر بينها وبين الاسم ٦٤	جواز تقدم الخبر عليها ٦٤	قد يتقدم المعمول حيث لا يتقدم العامل ٦٥	جواز كون الافعال الناقصة تامة ٦٥
انظر تحقيق الافعال الناقصة على الحدث والزمان ٦٥	انظر في التصرف في الافعال والاسماء ٦٦	الافعال التي لا تتصرف ٦٦	جواز حذف نون مضارع كان المجزوم بالسكون ٦٦
الفعل اذا بني على حركة ان احدهما زائدة وحينئذ السكت فيه والحق بالاصل ٦٧	الاوجه الاربعة في نحو الناس مجزيون باعمالهم الحديث ٦٧	انظر وقوع افعل في الكلام لا بمعنى تفضيله بعد المشاركة ٦٧	اسير كما تسير ان راكبا فراكبا وان زدته نحو حلا ٦٧
جواز حذف كان مع اسمها بعد لو الشرطية نحو التمس ولو خاتما ٦٧	اما خر اشتاما ان ذا نفر فان قومي لم ياكلهم الضبع ٦٧	قولهم افعل هذا ام لا ٦٨	الاحرف المشبهة بالفعل ٦٨
معنى الاستدراك ٦٨	كاف التشبيه لا تعلو دائما عند بعضهم ٦٨	لا تجي كان للتحقيق ولا للتعريض ولا للتمني خلافا للكوفيين ٦٨	[illegible] الاشتقاق [illegible] ٦٨

انظر معنى لعل في كلامه تعالى ٦٩
انظر محل مجرور لعل من الاعراب عند من جرها ٦٩
في لعل ست عشرة لغة ٧٠
اجاز جماعة نصب خبر الحروف المشبهة بالفعل ٧٠
علا بعضهم من اخوات ان عسى ٧٠
لا يتقدم احد معمولي ان واخواتها عليها ٧٠
انظر ما مر نبذه الصدر من الحروف ٧٠
لا يتقدم خبر ان واخواتها على اسمها الا اذا كان ظرفا ٧٠
علة توسعهم في الظرف والمجرور ٧٠
الاقوال في الظرف والمجرور هل هما اسم الخبر ام لا ٧١
قد يحذف كل من اسم ان واخواتها وخبرها ٧١
انظر الكلام على ليت شعري ٧١
تلحق الحروف المشبهة بالفعل ما فتكفها عن العمل ٧١
بحث في سبب افادة انما للحصر بين الاصوليين والنحويين ٧٢
محل فتح همزة ان وكسرها وجواز الامرين ٧٢
انظر فتح همزة ان بعد حيث والكلام على ذلك ٧٢
انظر الكلام على لا جرم ومعناها ٧٣
الكلام على المعطوف على اسم ان واخواتها ٧٣
شروط العطف على المحل ٧٤
ما ولا المشبهتان بليس ٧٥
كلام منقول من خط الصفدي وسوالها عما كم ورد في القرآن عما اعمال اعمال لبيس ٧٥
لطيفة سال الناس عنها اهل الادب ٧٥
رفع المبتدا ونصب الخبر بلا النافية لاهل الحجاز دون غيرهم ٧٥
شروط اعمال ما ولا المشبهتين بليس ٧٥
انظر اذا غلط من يحتج بكلام على لغة غيره لا نسلم احتجاج بلغته ٧٦
المعاني لا تعمل في الاحوال وبحذف ٧٦
لا يجوز الجمع بين حرفين متفقي المعنى لا مفصولا بينهما ٧٦
يلحن ابي الطيب في قوله فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا ٧٧
الكلام على لات ٧٧
ان الناقية والكلام على اعمالها ٧٨
لا النافية للجنس ٧٨
تسمى لا المذكورة لا التبرئة ٧٨
لا وترا ان ليلة ٩
اذا هلك كسرى فلا كسرى بعده ٧٩
انظر معنى لا يولك ان تفعل ٨٠
في لا حول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه ٨٠

يكثر حذف خبر لا اذا علم عند الحجازيين وتميم عند المنفيات ٨١
افعال المقاربة ٨١
تاتي عسى للاشفاق والخلاف في فعليتها ٨٢
عسى المغوير ابؤسا ٨٢
لا مانع ان يكون البدل لازما ٨٤
كاد اثباتها نفي ونفيها اثبات ٨٤
تختص عسى واوشك باستغنائهما عن الخبر ٨٥
المنصوبات المفعول ٨٦
معنى الفضلة والعمدة ٨٦
الاصل تاخر المفعول عن الفعل وقد يجب ٨٦
قد يتقدم المفعول على الفعل جوازا ووجوبا ٨٧
الحصر والاختصاص مترادفان ام لا ٨٧
ناصب المفعول به والكلام على اضماره ٨٨
المفعول المطلق ٨٨
اعراب خلق الله السموات ٨٩
عامل المفعول المطلق ٨٩
اعراب انت الرجل علما ٩٠
حذف عامله جوازا ووجوبا ٩٠
انظر بله زيد ووجوه استعمالها ٩٠
لبيك وسعديك ٩٢
المفعول له ٩٢
ناصب المفعول له ٩٤
المفعول معه ٩٤
عامل المفعول معه ٩٥
انظر الخلاف في المفعول معه هل هو قياسي او سماعي ٩٦
لم يجي واو المعية في التنزيل سوى ٩٦
المفعول فيه ٩٧
المنصوب بنزع الخافض ٩٨
يشترط في حذف الجار مع ان وان تعيينه لامن اللبس ٩٩
حكم كي حكم ان وان في جواز حذف الجار معها قياسا ٩٩
الحال ١٠٠
مما يشكل قولهم جاء زيد والشمس طالعة ١٠١
اجتهد وحدك وارسلها العراك ١٠١
الحال الثابتة ١٠١
الحال الجامدة ١٠٢
ان سريعة بياسد سمة فاه ابي في ١٠٢

انظر ادخلوا رجلا رجلا وعلة النحويا نا بانا ١٠٢	انظر كل فرد د وكل واحد واحد ١٠٢	الحال الموطئة ١٠٢	الحال المقدرة ١٠٣
الحال المحكية ابدتها بعضهم ١٠٤	الاصل تاخر الحال عن صاحبها وبحال ان كان مجرورا ١٠٤	حكاية غريبة ١٠٤	يجب تعدد الحال على صاحبها ان كان كن محضة وهو قليل ١٠٥
محل وجوب تقدم الحال على عاملها ١٠٥	لا يحلى الحال بالمصاحب اليه الا بشروط ١٠٦	الاسما اللازمة للحالية منها كافة وقاطبة ١٠٦	انظر قول الزمخشري ان الجوهري كان مقصرا في النحو جدا ١٠٧
التمييز ١٠٧	انظر الجملة لا تكون ولا معرفة ١٠٧	وجوه افتراق التمييز عن الحال ١٠٧	اذا كان المميز مشتقا احتمل الحال نحو لله دره فارسا ١٠٨
ناصب التمييز بنوعيه ١١١		في عامل الجر في المضاف اليه ثلاثة اقوال ١١١	ما يمنع اضافته من الاسماء ١١١
ما يجب اضافته من الاسما منها اذ ١١٢	حيث واذا ١١٢	كلا وكلتا وعند ولدى ١١٣	وسوى والوا وذو وفوق وعما ١١٣

مهيار بن مرزويه الكاتب الشاعر المجيد كان مجوسيا فاسلم على يد الشريف الرضي
وحسن اسلامه وتشيع وله في اهل البيت القصائد الحسان التي لا يلحق
غبارها فمنها قصيدته العينية التي وصف بها بعض مناقب امير المؤمنين
علي بن ابي طالب عليه السلم وهي من القصائد الفائقة والمدائح الرائقة

مستهلها

هل بعد مفترق الاحباب مجتمع ... ام هل زمانهم قد فات يرتجع
تحملوا تسع الدنيا ركابهم ... والقلب يحمل منهم فوق ما يسع

منها

وقائل لي علي كان وارثه ... بالنص منه فهل اعطوه ام منعوا
فقلت كانت هنات لست اذكرها ... يجزي بالله اقواما بما صنعوا
ابلغ رجالا اذا سميتهم رويت ... عني وجوه من الشحناء تمتقع
توافقوا وقناة الدين مائلة ... فحين قامت تلاحوا فيه وانقرعوا
اطاع اولهم في الغدر ثانيهم ... وجاء تاليهم يقفو ويتبع
قفوا على نظر في الحق يفرضه ... والعقل يفصل والمحجوج ينقطع
باي حكم سوه تتبعونكم ... وفخركم انكم صحب له تبع
وكيف صاقت عن الايمان تربته ... وللاجانب في جنبيه مضطجع
وفيم صيرتم الاجماع حجتكم ... والناس ما اتفقوا طوعا ولا اجتمعوا
مر علي بعيد من مشورته ... مستكره فيه والعباس ممتنع

الحمد لله

هذا كتاب الحدائق الندية

مجلس شورای ملی
کتابخانه

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الصمد بالذي من المحامد الابدية والشكر له على امال توجهت نحوه وقصر فهما بالفوائد الصمدية احمده من تزع شانه العلي عن الاشباه والنظائر فغار بتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد في جميع الموارد والمصادر واشكره شكر من ايقن بانه العالم بما في الصدور والضمائر فحاز بذلك من الالطاف الكافية الشافية ما اشرق به الباطن والظاهر واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له المتقدس بذاته بت كلامه صدقا وعدلا لا مبدل لكلماته سبحانه هو الفاعل لما يشاء لا مضاد له في فعله عم الانام كرما وجودا فكلت جمل الكاذب عن ان تقوم بوصف معرفة فضله تنزهت ذاته العلية عن سمات الحدوث فاوان خلت عن ان يحوطها ظرف زمان او ظرف مكان واشهد ان سيدنا محمدا عبده ورسوله المبعوث من خلاصة العرب الدود بعباب الكرم المقصور عليه لباب الظرف نتج الارث المنعوت باحسن الاسماء واشرف الالقاب الموصوف في كتاب الامامية الباطل من بين يديه ولا من خلفه بفصل الخطاب واصلى وسلم عليه وعلى الذين اشرق بضوء انوارهم بهاء الدين وانتصب برفعهم وخفض اعدائهم اعلام الحق اليقين الهادين بامرهم وتيهم الى اوضح المسالك المالكين ازمة الفضل فما منهم الا مالك لها وابن مالك منبع النبوة والهداية وبيت النبوة والولاية وعلى اصحابه الاكرمين ارباب النجوة المقتفين اثار الناجين نحوه صلوة موسلة ما اوجبوا بها السعادة الوافرة وانال بها جميل الذكر في الدنيا وجزيل الاجر في الاخرة اما بعد فيقول الفقير الى ربه الغني المغني علي صدر الدين المدقق بن احمد نظام الدين الحسيني الحسني انا لما الهمه الله بكرمه من فضله السني فرغ خاف ان علم الفرائض من اهم ما تصرف اليه الهمم العلية اذ هو المرقاة الى فهم كتاب الله العظيم والوسيلة

الى معرفة حديث نبيه الكريم وهما الذريعة الى السعادة الابدية والتخلص من الشقاوة السرمدية لا جرم انه لا يحصى ما فيه للسلف والخلف من مصنف ومؤلف وان من احسن ما صنف فيه المختصر المسمى بالفوائد الصمدية صنعة شيخنا الامام العالم العلامة والحبر الفهامة سيد العلماء المحققين سند العظماء المدققين نادرة دهره وزمانه باقعة عصره واوانه مادة المجتهدين وشرفهم بحر الى اليقين ومفتقرهم شيخنا سراجنا بهاء الدين محمد العاملي حشر الله تعالى حشراه وجعل بحبوحة الفردوس مثواه فانه كتاب متفرد في بابه قد انطوى من هذا العلم على لب لبابه اشتمل على مفرداته وجمله وقواعده وضوابطه ومشكله ما دخل اليه احد من باب الاشتغال الا وكان عليه بفرائد الفوائد عائد لكنه ربما احتاج في بعض المباحث الى توضيح العبارة وتصريح ما اومى اليه ببديع الاشارة ولم يقع له مع ذلك شرح يذلل صعوبته ويبرز من خبايا مكنونه فاستخرت الله تعالى وشرحته شرحا يكشف رموزه ويظهر من مطاويه كنوزه ويرفع حجابه ويعتقل شواردة ويذلل صعابه مع فوائد تحتها وفرائد في سلك الافادة نظمتها فجاء بحمد الله سبحانه وافيا بالمراد منهلا صافيا للوراد والوراد منظوما على درر الفوائد محتويا على غرر الفرائد وسميته بالحدائق الندية في شرح الفوائد الصمدية ومزجت عباراته بعباراته وقرنت صريح كلامي بتحلي اشارته فاعتدل بتوفيق الله مزاجها واستبان بين التباعيد سناجها وحذفت في النقل فيه على الكتب المعتبرة كما ان شاء الله تعالى خبره جبره والله الهادي الى الصواب واليه سبحانه المرجع والمآب لنقدم امامة المعظم كلا ما مختصرا يتعلق بترجمة المصنف رحمه الله تعالى فنقول هو الامام الفاضل المحقق النحرير الحبر الفقيه المجتهد النحوي الكبير مالك ازمة الفضائل والعلوم محرز قصبات السبق في حلبتي المنطوق والمفهوم شيخ العلم وعامل لوائه بدر الفضل وكوكب سمائه ابو الفضائل بهاء الدين محمد بن الشيخ عز الدين حسين والشيخ عبد الصمد بن الشيخ الامام شمس الدين محمد بن علي بن حسين بن محمد بن صالح الحبيشي العاملي الحارثي الهمداني رحمه الله تعالى مولده عند غروب الشمس يوم الاربعاء سابع عشري ذي الحجة الحرام سنة ثلاث وخمسين وتسعمائة كذا نقلته من خط والده رحمه الله ثم كان فاضلا زاهدا واديبا ماهرا ملك للعلوم تياها وعمل فيها راسخا وجيها ناخبا في المعاني ووضع ورفع ما شاء وتواضع فاصبح وهو المختلف اليه والمتفق عليه محبته فاطفة وبهجته ساطعة به يهتدي السارون

ومنه يجتري المغامرون لم يكن في زمانه من يجاريه ولا يباريه بل لا يقاربه ولا يداينه اليه ترجع
الاقوال اذا تضعضعت وعليه تجتمع الآراء اذا تشعبت لله هو من امام البيت كتابي هذا كرم تاجا
وارصعت له من حلل الدين منهاجا فاصبح باكليل الهما مكللا وبنباء الفخار مظللا ورثاه
بها الدين من بها سنه سيد الفضل واليه المنتهى وكان قد سلك في اوايل عمره نهج
واتخذ الفقر درعه وسلاحه وطوى الارض وذرع منها الطول والعرض فكانت مدة
سياحته ثلاثين سنة لا يلتذ بنوم ولا تطيب له مسكنة الى ان قام ببلد والهم نابعا السلطا
واقيا من الكارثة رفع مكانها فنالت تلك الدولة في نيته وغالبت في نشر الطيبة فرسا
بها وستوثيق وازدحم عليه الصغير والكبير فاينعت رياض اصبهان بغوادي فضله وراحه
وطابت بلاد فارس بعوالي ادبه وروائحه وهناك ظهرت فضايله وتمخضت لواحيه
مخايله فآض بدرا وفاض بحرا وصنف التصانيف الزاهره والف التاليف الباهره فاحيا
بها من الفضل ما بليا واوردى بها من العلم خافيا ولم يزل مع ذلك شوش البال كثير الهم
والبلبال آنفا من الاحتياش الى السلطان موثرا للعزلة على الاستيطان نوبل العود الى
السياحة ويرجو الانقطاع عن تلك الساحة رغبة من دار الفنا في دار البقا فلم يقدر
له حتى حواه رمسه وطواه عن هذه اسه فعطلت له المدارس واصبحت ربوع الفضل
وهي دوارس فانا لله وانا اليه راجعون حكى لي بعض اجلة الاصحاب ان الشيخ رحمه الله
قصد زيارة المقابر قبل وفاته بايام قلائل فجمع من اصحابه فما استقر بهم الجلوس حتى قال
لهم الشيخ اسمعتم ما سمعت قالوا ما سمعنا شيئا وسالوه عما سمعه فلم يجبهم ورجع الى داره
فاغلق بابه فلم يلبث ان اهاب به داعي الرقود فاجابه وانتقل من دار الفنا الى دار البقا
ونزل الحجبة الى محل اللقا لم يخبر احدا باسمه وكانت وفاته ثاني عشر شوال سنة حدى
وثلاثين والف باصبهان ونقل قبل دفنه الى طوس ودفن بها في داره قريبا من الحضرة
الرضوية على صاحبها افضل الصلوة والسلام والتحية والجبعي بضم الجيم وفتح البا الموحدة
بعين مهملة مكسورة نسبة الى جبع وهي قرية من قرى جبل عامله والعاملي بفتح العين المهملة
وبعد ها الف وميم مكسورة نسبة الى جبل عامله وقطر بارض الشام الى جهة الجنوب من
اعمال مدينة صفد باعتبار اقامته بها مدة والا فهو بعلبك على ما سمع منه وعامله احد اولاد
سبا اقام بهذا القطر برهة فنسب اليه كما وقع نسبة الى ابي زهير الحرث بن عبد الله

الاعور الهمداني لكون نسب الحصر ينتهي اليه كان من اصحاب امير المؤمنين عليه السلام قال ابن ابي
داود كان من افقه الناس وافرهم علما لقي من علي عم مات سنة خمس وستين من الهجرة
رحمه الله تعالى والهمداني نسبة الى همدان فيكون الميم قبله من الهمز ومن تصانيفه رحمه الله
التفسير المسمى بالعروة الوثقى والتفسير المسمى بعين الحيوة والحبل المتين ومشرق الشمسين
وشرح الاربعين والجامع العباسي فارسي ومفتاح الفلاح والزبدة في الاصول والرسالة
العملية والاثنى عشريات الخمس واجوبة من الصادية ثم الصوبية وخلاصة الحساب
والمواد والكشكول وتشريح الافلاك والرسالة الاصطرلابية وحواشي الكشاف وحاشية
على البيضاوي وحاشية على خلاصة الرجال ودراية الحديث والفوائد الصمدية في علم النحو
والتهذيب في النحو وحاشية الغنية وله غير ذلك من الرسايل المختصرة والفوايد المهمة
رحمه الله تع والله سبحانه اعلم وهذا اوان الشروع في المقصود واطلاع الشرح في افق الوجود
وسماء السعود ان شاء الله تعالى قال شيخنا ومولانا المصنف روح الله تعالى روحه وقوى
صريحه بسم الباء اما للاستعانة او المصاحبة وقد ترجح الاولى باشعارها بكون
ذكر الاسم الكريم مبدا الفعل وسلة الى وقوعه على الوجه الاكمل الاتم حتى كانه لا يتاتى
ولا يوجد بدون التبرك بذكره والمصاحبة عبرة عن ذلك الاشعار اسم متعلق الباء فقد خاص
اوهام فعلا او اسم مؤخرا ومقدم واولى هذه الثمانية اولها اعني الخاص الفعلي المؤخر اذ العام
كطلق الابتداء يوهم بظاهره قصر الاستعانة على ابتداء الفعل فيفوت شمولها الجملة والخاص الاسمي
كقراءتي مثلا يوجب زيادة تقدير ما جاز حذفه اذ تعلق الظرف به يمنع جعله خبرا هنا والفعل
كاقرأ بسم الله يفوت معه قصر الاستعانة على اسمه جل وعلا قال الشارح رحمه الله في المفتاح كرر
الباء اختصاصها بالمبدوم الجر والحرفية والاسم لغة علامة الشيء وفيه عشر لغات وسيأتي
معناه اصطلاحا وهو عند البصريين من الاسماء العشرة التي حذفت اعجازها واسكنت اوائلها
وادخل عليها مبتدا بها همزة الوصل لان من دابهم ان يبتدئوا بمتحرك ويقفوا على ساكن
اشتقاقه من السمو وهو الارتفاع ومن السمة عند الكوفيين وهي العلامة واصله وسم حذفت
الواو وعوضت عنها همزة الوصل لقيل اعادله قال الزجاج هذا غلط لانا لا نعرف
دخلت عليه الف الوصل فيما حذفت فاعله بخوعده وزنه فلو كان من الوسم كان تصغيره
وسيما كما ان تصغير عدة وعيدة وحذفت الالف لكثرة الاستعمال فلقرض وطولت الباء

عوضا عنها ولا تحذف في غير ذلك كباسم ربك او اسم الله قال ابن درستويه لا يقال خط
الله اصله آله حذفت الهمزة وعوض منها حرف التعريف ثم جعل علما للذات المقدسة لجامعه
لصفات الكمال وزعم بعضهم انه اسم جنس موضوع لمفهوم الواجب الوجود لذاته اي المستحق
للعبودية وكل منهما كما ترى بعيد فرد قال العلامة التفتازاني في شرح التلخيص ولو كان الامر على
ما زعم لما افاد قولنا لا اله الا الله التوحيد لان المفهوم من حيث هو محتمل للكثرة والنزاع
في ان هذه الجملة كلمة توحيد وايضا فالمراد بالاله في هذه الكلمة المعبود بحق فيلزم استثناء
الشيء من نفسه او يطلق المعبود فيلزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة فيجب ان يكون
الاله بمعنى المعبود بحق اي الله على الفرد الموجود منه والمعنى لا مستحق للعبودية في الوجود
الا موجود واجب الا الفرد الذي هو خالق العالم انتهى لكن قال عصام الدين في شرحه على
التلخيص وفيه بحث لان الله اذا كان علما للفرد والوجود منه لم يكن حاصلا في معقولنا
الا بمفهوم الواجب لذاته والمتصف به محتمل لمتعدد كالاله بحق فلا يحصل باستثنائه اثبات
ما هو المطلوب بالاستثناء على وجه يوجب التوحيد وايضا لما انحصر الاله بحق فيه كان
استثناؤه اخراج جميع ما تحت المستثنى منه فنماط التوحيد على نفي وجود ما يزعم معبودا
بحق واثبات ما له المستحق للعبودية في الواقع او الواجب لذاته وهو يكفي لانحصاره في ذات
واحدة فالمعنى لا اله يجوز العقل كونه معبودا بالحق الا الواجب لذاته في الواقع ولا يتفاوت
في ذلك كون الله بمعنى الواجب لذاته او بمعنى شخص معين ملحوظ بمفهوم الواجب لذاته
نعم كونه بمعنى الشخص انسب بمقام التوحيد كما لا يخفى انتهى وهو حسن **الرحمن الرحيم**
صفتان مشبهتان من رحم بالكسر بعد نقله الى رحم بالضم او بعد تنزيل المتعدي منزلة
اللازم كما في قولهم فلان يعطي لان الصفة المشبهة لا تصاغ من متعد والرحمة رقة وانعطاف
يقتضي التفضل واسماؤه تعالى انما تطلق باعتبار الغايات دون المبادي فالمراد هنا
التفضل او ارادته والرحمن ابلغ من الرحيم جريا على القاعدة المشهورة من ان زيادة المبنى تدل
على زيادة المعنى ودلت الاولى بدلالة على جاذبيل المنعم والثاني على دقايقها وهما مجروران
على انهما صفتان من باب تعدد الاوصاف على المشهور ويجوز على ذلك من حيث الصناعة قطعهما
مرفوعين ومنصوبين وبالتفريق قال ابن جني في الخصائص وما احسنه هنا وذلك انك
اذا وصفت فليس الغرض من ذلك تعريفه بما يتبعه من صفته لان هذا الاسم لا يفترض شك

فيه فيحتاج الى وصف الخاصة لانه الاسم الذي لا يشارك فيه على وجه وبقية اسمائه جرت على
كالاوصاف التابعة للاسم واذا لم يفترض شك فيه لم يحتج صفته للخصه بل الثنا على الله تعالى
واذا كان ثنا فالعدول عن اعراب الاول اولى به وذلك ان اتباعه اعرابه جار في اللفظ مجرى
ما يتبع للتخصيص والتخصيص فاذا هو عدل عن اعرابه علم انه للمدح او للذم في غير هذا عز اتفاقه
فلم يبق هنا الا المدح فلذلك قوي عندنا اختلاف الاعراب بتلك الاوجه التي ذكرناها
انتهى وذهب الاعلم وابن مالك وابن هشام الى انهما مجروران اما الرحمن فعلى البدلية من لفظ
الجلالة ولا يجوز كونه وصفا لانه صار علما بالغلبة واما الرحيم فلكونه وصفا للرحمن ويجوز
كونه وصفا للجلالة لان البدل لا يتقدم على الوصف قال في المغني فاسؤال الذي ساله الزمخشري
وغيره لم قدم الرحمن مع ان عادتهم تقديم غير الابلغ كعلم عالم تحرير جواد فياض غير متجه
وما يوضح ان الرحمن غير صفة مجيئه كثيرا غير تابع نحو الرحمن علم القرآن قل ادعوا الله او ادعوا
الرحمن واذا قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا وما الرحمن انتهى **وابتدأ** اللهم وحمدلله كتابه بالبسملة
اقتداء بالكتاب العزيز وعليه الاجماع ولانه ابرد وبال فينبغي اقتداء بها لما ورد به الخبر كل
امر ذي بال لم يبدأ فيه ببسم الله فهو ابتر ثم اتبعها بالحمد لما روي ايضا كل امر ذي بال لم يبدأ
فيه بالحمد وفي رواية بحمد الله فهو اقطع والترقي بينهما بجعل الاول ادل على التحقيق وفي الحاق
على الاضافة والعرفي الركيك بما على العرفي **حسن** اسم تفضيل من حسن كذكر ونصر **كلمة**
بفتح الكاف وكسر اللام افصح من فتحها وكسرها مع سكون اللام الاولى لغة الحجازيين وبها
جاء التنزيل والاخريان لغتا تميم وشذا في جواز اللغات الثلث كل ما كان على وزن كتف
فان كان الوسط حرف حلق جاز فيه لغة رابعة وهي اتباع الاول للثاني في الكسر نحو فخذ
وشهد والمراد بالكلمة هنا الكلمة التي تطلق على الجمل المفيدة لصحة كون الخبر وهو قوله حمدك
اللهم كلمة ولا يصح حملها على الكلمة الاصطلاحية كما ابرزه بعض الفضلاء المعاصرين **يبتدأ**
بها الكلام اي يشرع بها في الكلام الذي يهتم به حملا للكلام على الكامل مسندا في التعبير كلاما
اشارة الى الحديث الوارد في الحمد لتقدم ذكره **وخير خبر** اصله اخير خير حذفت الهمزة لكثرة
الاستعمال كما حذفت في شر وقد استعملوا على الاصل بقلة وفي خير وشر جناس تام
نختتم به المرام اي يجعل خاتمة له والمرام مصدر ميمي من رام يروم اي طلب وهو هنا بمعنى
المقصود اتى به من كونه بمعنى المصدر وفي يبتدأ ونختتم صناعة الطباق **حمدك اللهم** اي حمدك

يا الله وايثار الخطاب بالكاف على اسمه تعالى للدلالة على انه قوي عنده تحرك الاقبال والمعنى
التوجه الى جنابه على الكمال حتى خاطبه وحرف الندا من اللام محذوف عوض منه الميم في اخره
على الاصح كما سنبينه في موضعه انشاء الله تعالى والندا بالميم كونها للبعيد وهو تعالى اقرب
من حبل الوريد للاشارة الى هضم نفسه والاستبعاد لها عن مظان القرب وذكر اسمه تعالى
بعد الكاف الوافية بالدلالة على ذاته من غير احتياج الى امر اخر ارشادا الى التبرك به وتوصل
الى ذاته بما الفيدة لهضم نفسه كما ذكرنا ودفع التفخيم المستفاد من الخطاب فان قلت
قصده من قوله احسن كلمة الخ بداية كتابه بالحمد لحصول له الفضل الوارد في ذلك وهذا
ليس بحمد فضلا عن ان يكون حمدا سيدنا به بل هو اخبار عن حكم من احكام الحمد قلت
حمد الله تعالى هو الثنا عليه بصيغة الحمد وغيره فالثنا على حمده ثنا عليه وسلوك هذه الطريقة
دون غيرها مما اشتهر في المؤلفات اشارة الى ان طرق التعبير في مثل هذا المقام غير منحصرة
ومحل يقتضي كل جديد لذة قال الفيض بن ري في تفسيره اول ما بلغت الروح الى سرة
ادم عطس فقال الحمد لله رب العالمين واخر دعوى اهل الجنة ان الحمد لله رب العالمين
العالم بنية على الحمد وخاتمته مبنية على الحمد فاحمد ان يكون اول اعمالك واخرها
مقرونا بكلمة الحمد نكتة الاسم وحمد الله تعالى لاحظ هذا المعنى حيث عبر بالابتدا اولا
على جزيل متعلق بالحمد اي على عظيم الانعام وهو ايصال النعمة وعرفت النعمة بانها المنفعة
المفعول على جهة الاحسان الى الغير وانما تعرض المنعم بر اشعارا بقصور العبارة عن الاحاطة
به وليلا يتوهم اختصاصه ببعض دون اخر ولتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن
والصلوة بمعنى الرحمة على ما هو المشهور من انها من الله تعالى مجازا اذ هي حقيقة بمعنى الدعا
من الله وغيره وقيل هي منه تعالى الرحمة ومن الملائكة الاستغفار ومن الادميين التضرع
الاول اقوى للزوم المنافي الاشتراك والمجاز خير منه والسلام اسم من التسليم وهي التحية
وجمع بينهما عملا بظاهر قوله تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وغاية الثنوا
بها ما ورد على السائل لان الله تعالى قد انعم على نبيه ص من المنزلة والزلفى ما لا يوجد غيره صلوة
مصلي ولا سلام مسلم كما نطقت به الاخبار وصرحت به العلماء الاحبار وهما اما معطوفان
على الحمد فيكونان موصوفين بالاحسنية والاخيرية واما مبتدان فهما وخبرهما جملة مستانفة
على سيد الانام متعلق بالسلام وهو مطلوب للاول معنى ولا يجوز تعلقه به ان

جعلناه عطفا على الحمد وان جعلناه مبتدا فهو خبر المبتدا والمعطوف عليه فيتعلق بكائنا
ونحوه والسيد من ساد قومه يسود هم فهو سيد ووزنه فيعل فاصله سيود قلبت الواو ياء
وادغمت الياء في الياء وقيل استعمال في غير الله عز وجل ويشهد له من الكتاب قوله تعالى وسيدا
وحصورا ومن السنة قوله ص انا سيد ولد ادم وفي المقتفى لابن منير حكاية تدل اقوال في المسئلة
جواز اطلاقه تعالى على الله تعالى وعلى غيره وامتناع اطلاقه على الله حكاه عن مالك وامتناع اطلاقه
الا على الله تعالى تمسكا بما روي من انه ص قيل له يا سيدنا فقال انما السيد الله وقد عرفت
ان في الكتاب والسنة ما يدل على خلاف ذلك والانام كسحاب والانام بالمد والانيم كامير
وهو الخلق والجن والانس او جميع ما على وجه الارض كذا في القاموس واله ال الرجل
اهله وعياله وايضا اتباعه كذا في الصحاح والله صلى الله عليه وآله وسلم من هاشم من المطلب
المؤمنون وقيل قرابته الادنون وقيل اتقيا المؤمنين واصله اهل بدليل تصغيره على اهيل
ابدلت الهاء همزة فوقعت الى الالف ثم ابدلت الهمزة الفا لان قلب الها الفا يجيء من موضع
حتى قياس عليه واما قلب الهمزة الفا فشايع وقيل اصله اول واختار هذا غير واحد من المحققين
كما يضاف الا لمن لشرف من العقلاء المذكورين فلا يقال آل الاسكافي ولا آل مكة وكالآل
فاطمة وعن الاخفش انهم قالوا ال لمدينة وال البصرة ولا يجوز اضافته الى المضمر عند الكسائي
وابي جعفر النحاس والزبيدي واجازها غيرهم وهو الصحيح البررة جمع بار وهو من المبالغة
في كل فاعل صحيح العين كسائر ومغرر فاجر وفجرة والبر الصلة والخير الكرام جمع كريم
الكرم اشيار الغير الخير سيما ابن عمه اي لا سيما ابن عمه حذفت الخفيفا مع انها مراد كقول
تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ وهو تصرف في لا سيما حكاه نجم الائمة رضي الدين
الكيلاني في شرح تلخيص الجامع الكبير ان استعمال سيما بلا لا نظير له في كلام العرب والصواب
انه لم يسمع في كلام العرب ولعل مراده نفي حذف لا في غير القسم واما في القسم فشايع كما قال
وقول امرئ القيس ٥ فقلت يمين الله ابرح قاعدا ٥ ولو قطعوا راسي لديك واوصالي
اي لا ابرح قال بعض المحققين وهو يعني استعمال سيما بدون لا كثيرا ما يوجد في كلام المتاخرين
من علما العجم فينبغي تحريره وقال العلامة اثير الدين ابو حيان في شرح التسهيل لا يجوز
لا من لا سيما لان حذف الحرف خارج عن القياس فلا يقال اشتري منه الا حبيت سمع من
ذلك انهم يقولون ان حروف المعاني ما وضعت بدلا من الافعال طلبا للاختصار ولذلك

اصل وضعها ان يكون على حرف او حرفين وما وضع منه دليا معنى الفعل واختصر في حروف
وضعه لا يناسبه الحذف انتهى واما معنى لا لنفي الجنس وسمي لكل نزا معنى وعينه في الاصل
واو وهو اسم لا عند الجمهور وما بعدها لا سيما اذا كان معرفة الماجرد على انه مضاف اليها
زائدة والناس فرع خبر مبتدا محذوف والجملة صلة ان جعلت ما موصولة وصفة ان جعلت
نكرة موصوفة والجزا اولى من هذا الوجه لقلة حذف صدر الجملة الواقعة صلة او صفة كما
صرح به الرضي على انه يقدح في اطراده لزوم اطلاق ما على من يعقل وهو ممنوع وعلى ان جمهور
نصبه سواء اعراب لانه مضاف واما منصوب على تقدير اعني وعلى انه تمييز ان كان نكرة كما يجيء
التمييز بعد شبه نحو ولو جئنا بمثله مددا وكانه عن الاضافة والنصب بنائه عليها في الاول
وقيل على الاستثنا في الوجهين فيجوز نصبه اذا كان معرفة وهم ورهمان المستثنى مخرج مما
بعدها داخل من باب الاولى واجيب بانه مخرج مما افهمه الكلام السابق من مساواته لما قبلها
وعلى هذا فيكون استثنا منقطعا قيل ويقدح في الاستثنا اقترانها بالواو ولا يقال جا القوم
والا زيدا اذ القول بزيادتها ضعيف بل قيل اقترانها بها واجب فان تعلب من استعملها على خلاف
ما جا في قوله ولا سيما يوم بدارة جلجل فهو مخطئ واجيب بان مراد القايل بالاستثنا ان لا
سيما مع واو بعدها منزلة اداة الاستثنا وعلى التقادير الاول خبر لا محذوف عند غير
الاخفش اي لا مثل ابن عمر موجود من الآل فينبغي ان تكون الصلوة والسلام عليه اعم من الصلوة
والسلام على غيره فهم والجملة حالية اذ هي اعني لا سيما ما بعدها بتقدير جملة مستقلة كما قاله
الرضي وعند الاخفش ما جرا ولين منقطع سيق عن الاضافة من غير عوض قيل وكون خبر
لا معرفة واجيب بانه قد يقدر بالنكرة موصوفة او يكون قد رجع الى قول سيبويه في لا رجل
قائم ان ارتفاع الخبر بما كان مرتفعا به لا بلا النافية قال ابن هشام في المغني ولا يخفى ان
الجواب الثاني لا يجدي نفعا فيما نحن فيه كما اشار اليه بعض المحققين وفي الحاشية ت لابي علي
الفارسي اذا قيل قام لا سيما زيد فلا مهملة وسي حال اي قام اعز ما تمين لزيد في القيام
قال ابن هشام ويرده صحة دخول الواو وهي لا تدخل على الحال المفردة وعدم تكريرها وقد
وجب مع الحال المفردة كما تقول رايت زيدا لا مثل عمرو ولا مثل خالد واجاب الدماميني
عن شقي الاعتراض اما عن الاول فبالتزام دخول الواو عند اعتقاد انه منصوب على الحال
ودخولها في قولك قام لا سيما زيد لا يرد لان سيما لا يكون حالا بل هو اسم لا البتة فلم

يلزم

يلزم دخولها والحال حينئذ على اسم مفرد واما عن الثاني فبالتزام وجوب التكرار وقد وجد
معنى وان اتى فظا والتكرير اللفظي ليس بشرط على ما ذهب اليه الزمخشري في قوله تعالى فلا اقتحم
العقبة انه في معنى فك رقبة ولا اطعم مسكينا ووجه ذلك هنا ان قولك قام القوم لا سيما
زيدا في معنى قولك لا مساوي لزيد في حكم القيام ولا اولى منه به على ما تقرر في ان المذكور بعد
لا سيما اولى بالحكم انتهى وقد تقرر في كلام الجواب بما لا نطول بذكره وقد بقي فضل كلام في
لا سيما طويناه هنا على غرره ولعلنا نلم به في بحث الاستثنا ان شا الله تعالى **علي** بدل من قوله
ابن عمر او عطف بيان ويحتمل الاوجه الثلاثة المذكورة في الاعراب وان لم يساعد رسم الخط
النصب **وهو امير المؤمنين ابو الحسن علي بن ابي طالب** عبد مناف بن عبد المطلب واسمه
شيبة الحمد وعنده يجتمع نسب النبي صلعم فهو ابن عمه لان ابا طالب اخو عبد الله بن
عبد المطلب وهما ابنا هاشم واسمه عمرو بن عبد مناف واسمه المغيرة بن قصي واسمه زيد بن
كلاب بن مرة بن كعب بن لوي بن غالب بن فهر بن كنانة وامه فاطمة بنت اسد بن هاشم
ابن عبد مناف وهي اول هاشمية ولدت هاشميا قال ابن الصباغ المالكي ولد علي عليه السلام
بمكة المشرفة داخل البيت الحرام في يوم الجمعة الثالث عشر من شهر الله الاصم رجب الفرد الحرام
سنة ثلاثين من عام الفيل قبل الهجرة بثلاث وعشرين سنة وقيل بخمس وعشرين وقيل بست
وثلثين عشرة سنة وقيل بعشرين ولم يولد في البيت الحرام قبله احد سواه وهي فضيلة
خصه الله تعالى بها اجلالا له واعلاء لمرتبته واظهارا لشرفه وكان مع هاشميا من هاشميين
واول من ولد هاشم من ابوين انتهى وحكى ابن عبد البر الزاهد في كتاب البواقيت قال قال
ابن الاعرابي كانت فاطمة بنت اسد ام علي ام حاملا بعلي وابو طالب غائب فوضعته فسمته
اسدا فلما جي به ذكر ابيها فلما قدم ابو طالب سماه عليا انتهى وفي ذلك يقول ابو طالب ع

سمته بعلي كي يدوم له ... عز العلو وفخر العز ادومه

وهو اول من امن
بالله تعالى ورسوله صلعم قاله ابن عباس وانس وزيد بن ارقم وسلمان الفارسي وجماعة ونقل
بعضهم الاجماع على ذلك ولم يعبد الاصنام قط وهو اخو رسول الله صلعم بالمواخاة وجهر علي عليه السلام
سيدة نسا العالمين وابو السبطين وسيد العلما العاملين والشجعان المشهورين وتمام
المذكور ين اخرج الطبراني وابن ابي حاتم عن ابن عباس رض قال ما انزل الله يا ايها الذين
آمنوا الا علي امير هاشم بها واخرج ابن عساكر عن ابن عباس قال ما نزل في احد من كتاب الله

ما نزل في حقي هذا وانا لو ذهبت اذكر بيسير من مناقبه الجليلة واوصافه الجميلة لخرجت
عن المقصود ولكنت كمن قال لذكاء ما انوء به ولحضارة ما اغربه وفي الكتب المفردة لذلك
ما فيه الكفاية وقد صح النقل انه عاش هذا عبد الرحمن بن ملجم ليلة الجمعة الحادي والعشرين من
شهر رمضان المعظم سنة اربعين من الهجرة ومات من ضربته ليلة الاحد وهي الليلة
الثالثة من ليلة ضربه واختلف في موضع دفنه والشهر انه بالغري موضع معروف وهو
الذي هو الان وما كان المقصود من التعرض لهذا الطرف من ذكره الا التبرك به وكان
المصنف رحمه الله نوه باسمه الشريف فكان علينا ذكر شيء من ترجمته الشريفة وانما خصه بالذكر
لما فيه من براعة الاستهلال لانه الواضع لعلم النحو كما سيأتي عن قريب ان شاء الله تعالى
الذي نصبه اي رفعه واقامه **علما للاسلام** العلم بالتحريك ما ينصب في الطريق ليهتدي
به وفيه استعارة مرشحة شبههم بالعلم وقرنها بما يلائم المستعار منه وهو النصب والاسلام
عبارة عن الاقرار باللسان وقيل الاقرار باللسان والتصديق بالجنان والعمل بالاركان
فيكون مرادفا للايمان وهو في الاصل الانقياد والاتباع ولا يطلق على غير هذا الدين الشريف
ودفعه فكر الاصنام جمع صنم بالتحريك وهو ما اتخذ الهاما من دون الله تعالى كالوثن
ويقال انه معرب شمر السيا الى كسره الصنم الذي كان على البيت لما رقعه النبي صلى الله عليه وآله
وانما عبر عنها بالجمع اشارة الى عظمه لانه كان اكبر اصنامهم فكانه كان عندهم بمنزلة
اصنام كثيرة وحكاية كسره الصنم المذكور ما ذكره في الرياض النضرة قال روى عن علي عليه السلام
انه قال حين اتينا الكعبة قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله اجلس فجلست الى جنب الكعبة فصعد
علي منكبي فذهبت لانهض به فرأى مني ضعفا فحنه فقال لي اجلس فجلست فنزل عني و
جلس لي رسول الله صلى الله عليه وآله وقال اصعد على منكبي فصعدت على منكبيه فنهض بي فانتحيت
لي اني لو شئت لنلت افق السماء حتى صعدت البيت وفي شواهد النبوة سأل رسول الله صلى الله عليه وآله
عليا حين صعد على منكبيه كيف ترى قال علي اراني كان الحجب قد رفعت وبخيل لي
اني لو شئت لنلت افق السماء فقال رسول الله صلى الله عليه وآله طوبى لك هكذا الحق وطوبى لي ان
حملتني فلما نهض قال فصعدت البيت وكان عليه تمثال من صفر او نحاس وهو اكبر
اصنامهم فتنحى رسول الله صلى الله عليه وآله وقال لي انزل صنمهم الاكبر وكان مثبتا على البيت باوتاد
حديد الى الارض فقال رسول الله صلى الله عليه وآله ايه ايه جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان

زهوقا فجعلت ازاوله وقال اعالجه عن يمينه وعن شماله ومن بين يديه ومن خلفه حتى
استمكنت منه فقال لي رسول الله صلى الله عليه وآله اقذف به فقذفت به فتكسر كما تتكسر القوارير وزاد الحاكم فما
صعدت حتى الساعة وروي انه كان من قوارير رواه الطبري وقال اخرجه احمد ورواه
الترمذي ثم ان عليا عم اراد ان ينزل فالقى نفسه من صوب الميزاب تاديا وشفقة على النبي صلى الله عليه وآله
ولما وقع على الارض تيمم مثالة النبي صلى الله عليه وآله عن تتميم ثاني القيت نفسي من هذا المكان
الرفيع وما اصابني الم قال فكيف يصيبك الم لقد رفعك محمد وانزلك جبرئيل عليه السلام
قلت وفي كتاب المناقب للموفق الخوارزمي ما يشعر بان هذه الحكاية كانت قبل الهجرة
صرح في المواهب اللدنية بان ذلك كان يوم الفتح وهو الظاهر والله اعلم **جازم** اي قاطع
من الجزم وهو لغة القطع **اعناق النواصب للشام** الاعناق جمع عنق وهو الجيد والنواصب
والناصبية واهل النصب بفتح النون وسكون الصاد المهملة المتدينون ببغض علي عم كانهم
نصبوا له اي عادوه يقال نصبت لفلان اذا عاديته وعلى فكر النصب فالطف ما حكاه
القاضي احمد بن خلكان الشافعي في تاريخه وفيات الاعيان وانبا انبا الزمان قال ذكر ابن الفتح
ابن جني في بعض مجاميعه ان الشريف الرضي الموسوي رحمه الله احضر الى ابن السيرافي النحوي
وهو طفل جدا لم يبلغ عمره عشر سنين فلقنه النحو وعقد معه في الكلمة فذاكره فيئس من
الاعراب على عادة التعليم فقال له اذا قلنا رايت عمرا فما علامة النصب في عمر فقال له الرضي
بغض علي عم فعجب السيرافي والحاضرون من حدة خاطره انتهى والنصب ضد الكرم في الاصل
والحسب وبغض علي عم فوق اللوم لما ورد في ذلك من الاثار الكثيرة والاخبار الشهيرة
منها ما رواه عبد الله بن مسعود قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول من زعم انه امن بي وبما
جئت به وهو يبغض عليا فهو كاذب ليس بمؤمن وكم من هذا **وواضع علم النحو لحفظ
الكلام** اتفق العلماء على ان اول من وضع علم النحو وابتدعه وانشأه علي عم قال ابو القسم الزجاجي
في اماليه حدثنا ابو جعفر محمد بن رستم الطبري حدثنا ابو حاتم السجستاني حدثني يعقوب بن اسحق
الحضرمي حدثنا سعيد ابن مسلم الباهلي حدثنا ابي عن جدي عن ابي الاسود الدؤلي قال قال
دخلت على علي بن ابي طالب عم فرأيته متفكرا فقلت له فيم تفكر يا امير المؤمنين قال سمعت
ببلدكم هذا لحنا فاردت ان اضع كتابا في اصول العربية فقلت ان فعلت هذا احيتنا
وبقيت بيننا هذه اللغة ثم اتيته بعد ثلث فالقى الي صحيفة فيها بسم الله الرحمن الرحيم الكلام

حكاية لطيفة

الاسلام

كالاسم وفعل وحرف فالاسم ما انبأ عن المسمى والفعل ما انبأ عن حركة المسمى والحرف ما انبأ
عن معنى ليس باسم ولا فعل ثم قال لى تتبعه وزد فيه ما وقع لك واعلم يا بالاسود ان الاشياء
ثلاثة ظاهر ومضمر وشئ ليس بظاهر ولا مضمر وانما تتفاضل العلماء فى معرفتها ليس بظاهر
ولا مضمر قال ابو الاسود فجمعت منه اشياء عرضتها عليه فكان من ذلك حروف النصب
فذكرت منها ان وان وليت ولعل وكان ولم اذكر لكن فقال لى لم تركتها فقلت لم احسبها
منها فقال بلى هى منها فزدها فيها انتهى ثم من عناية الله سبحانه بهذه اللغة ان تيقظ لها فى
كل زمان قوما يحثون عن حقائق هذا العلم ودقائقه حتى صنفوا فيه الكتب المعتبرة و
الرسائل المحررة وطرب القلوب محبته هذا العلم حتى انه يتعلمه من ليس من العرب ولا له
غرض فى اصلاح لغتهم لطفا من الله تع بهذه اللغة الشريفة ليلا تضيع او تختل قواعدها
فبقيت على مر الزمان وهى سيدة الاركان والاحسن ما افتتح العلامة ابو الدين ابو حيان
لنفسه من قصيدة طويلة تمدح فيها النحو وسيبويه والخليل ثم ختمها بمدح ابن الاهدل

هو العلم لا كالعلم شئ تراوده	لقد فاز باغيه وانجح قاصده
وما فضل الانسان الا لعلمه	ولا استاذ الا ثاقب الذهن واثقه
وقد قصرت اعمارنا وعلومنا	يطول علينا حصرها ونكابده
وفى كلها خير ولكن اصلها	هو النحو فاحذر من جهول يعانده
وناهيك من علم على مشتد	مبادئ اكرم بالذى هو شانه
وما زال هذا العلم تنمية سادة	جهابذة نحاته ونقاصده

ولقد ابدع المصنف رحمه الله فى براعة الاستهلال من ذكر الكلمة والكلام والابتداء والخبر
العلم والرفع والنصب والكسر والجر وهو من محاسن البديع المرغوب فيها **وبعد** بالبناء
على الضم لقطعه عن الاضافة لفظا وهو ظرف زمان كثيرا وكان قليلا وهنا صالح للاول
باعتبار اللفظ وللثانى باعتبار الرقم والواو للاستيناف **وهذه** الفائدة تضع على ترجم
اما اشعارا بلزوم ما بعدها لما قبلها وقيل الاصل اما بعد فحذفت اما وعوض عنها الواو
تنبيها لدلالة الفاء عليها والاشارة مجازية لان الحقيقية انما تكون للشاهد المحسوس الحاضر
فاذا اشير بها الى المعدومات او الموجودات المجردة او الماوية الغائبة عن الحس كان ذلك
مجازا تنزيلا لمفقود عند العقل منزلة المحسوس الحاضر ثم الاشارة هنا الى المتن المعبر عنه

والباء فى الظرف انما تلزم من السياق مثل اقول او اعلم

بالفوائد الصمدية والمراد منه اما الالفاظ المخصوصة من حيث دلالتها على المعانى المخصوصة واما
المعانى المخصوصة من حيث عبر عنها بالالفاظ المخصوصة واما عن النقوش المخصوصة من حيث
دلالتها على الالفاظ المخصوصة او المعانى ثانيا والمركب من الثلاثة او الاثنين منها ليس
لشئ منها حضور فى الخارج سوى النقوش اما الالفاظ فلعدم حضورها فى الخارج بجميعه
واما المعانى فظاهر واما المركبات فلاشتمالها على اقل جزء معدوم فى الخارج ثم مجموع النقوش
الحاضرة ليس الا شخصا ما هو معنى المتن وهو مطلق النقوش الدالة على تلك الالفاظ ثم
اسماء الكتب ليست من الاعلام الشخصية والا كان اطلاقها على غير شخص واحد مما يستحيل
مجازا بل من الاعلام الجنسية الموضوعة للاشارة الى الحقائق الكلية وليس لها حضور فى الخارج
فعلى تقدير الاشارة الى النقوش تكون الاشارة الى الحاضرة فى الذهن هكذا قرره غير واحد من
المحققين وهو التحقيق فما وقع فى كثير من كتب المؤلفين من ان الاشارة فى مثل هذا تارة تكون
حقيقية وتارة تكون مجازية بحسب وضع الخطيب ليس بشئ **الفوائد الصمدية** اللام للعهد الحضورى
نحو هذا الرجل والفوائد جمع فائدة وسيأتى معناها لغة وعرفا والصمدية نسبة الى عبد الصمد
على تقدير ان المركب الاضافى المعرف صدره بجزء تكون النسبة الى جزء ويحذف لها
الصدر لان الجزء هو المقصود بمدلوله كالزبيرى نسبة الى ابن الزبير وكذا اذا كان كنية كالكلبى
نسبة الى ام كلثوم والحق بها ما خيف فيه اللبس كاشهلى نسبة الى عبد الاشهل ومناف نسبة
الى عبد مناف وهو هنا كذلك واما ثانيا فعلى ان جزء المضاف منسوبا اليه كعبشمى نسبة
الى عبد شمس فشاذ والمحفوظ منه الفاظ يسيرة فلا يقاس عليه **فى علم العربية** اى كائنة
فيه على تشبيه ملابسة ما بين اللفظ والمعنى بملابسة الظرفية فتارة يجعل المعنى ظرفا للفظ
كالفعل الصم من جهة كونه حاصلا الاخذ بجوانبه بحيث لا يخرج طرف من اللفظ عن طرف
من المعنى وهو اولى مما يقال هذه الابيات فى حكم كذا وهذا الكتاب فى علم كذا وتارة يجعل اللفظ
ظرفا للمعنى كما يقال هذه المسئلة فى كتاب كذا وهو ظاهر حتى شاع ان الالفاظ اوعية للمعانى
وقوالب لها فى منزلة الكسوة واللباس والمراد بعلم العربية هنا علم النحو فقط اذ لم يشتمل الكتاب
على غيره وكثيرا ما يطلق عليه على الخصوص وقد يطلق على ما هو اعم منه كما صرح به بعضهم حيث
قال علم العربية وعلم الادب مترادفان وهو اعم من علم الادب علم يحترز به عن الخطأ فى كلام
العرب لفظا او كتابة وقد صرح الزمخشرى وغيره بانقسامه الى اثنى عشر قسما فمنها اصول النحو

علم العربية وعلم الادب وافاته

فيها اما عن المفردات فان كان من حيث جواهرها ومواد هاهو علم اللغة وان كان من حيث
صورها وهيآتها فهو علم التصريف وان كان من حيث انتساب بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية
فهو علم الاشتقاق واما عن المركبات على الاطلاق اى موزونة كانت او غير موزونة فان كان
باعتبار هيآتها التركيبية وتاديتها لمعانيها الاصلية فهو علم النحو وان كان باعتبار افادتها
لمعان مغايرة لاصل المعنى فهو علم المعانى وان كان باعتبار تلك الافادة فى مراتب الوضوح
فهو علم البيان واما عن المركبات الموزونة فان كان من حيث وزنها فهو علم العروض وان
كان من حيث اواخر ابياتها فهو علم القافية ومنها امور ع والبحث فيها اما ان يتعلق بفن الكتابة
فهو علم الخط او يختص بالمنظوم باعتبار النظر فى محاسنه ومعايبه من حيث هو منظوم وهذا هو العلم
المسمى بقرض الشعر او يختص بالمنثور وهو علم انشاء النثر من الرسائل والخطب ونحوها او لا يختص بشئ
منهما بل يكون شاملا لهما وهو علم المحاضرات ومنه التواريخ واما البديع فقد جعلوه زيادة لعلمى
المعانى والبيان وبعضهم يجعله قسما برأسه وهو الاولى فتكون الاقسام حينئذ ثلثة عشر
حوت اى جمعت او احرزت بيا الى حواء اى جمعه او احرزه من هذا الفن اى فن العربية
الاشارة هنا ايضا مجازية ومن للتبعيض ما نكرة موصوفة اى شيئا نفعه اعم من نفع ما لم
نحوه فيجوز ان يكون الجار والمجرور حالا منها او صوله بمعنى الذى فاذ يجوز الحالية حينئذ
بل الجار والمجرور متعلق بحوت لا غير ومعرفته للمبتدئ فى هذا العلم وهو الذى ابتدأ فيه
ولم يصل بعد الى حالة يستقل فيها بتصوير المسائل فان بلغ الى حالة يستقل فيها بتصوير المسائل
فهو المتوسط وان استقل بالتصوير واستحفظ غالب احكام ذلك العلم ولكنه قاصر الادلة عليه
فهو المنتهى اهم من معرفة ما لم نحوه تضمنت اى شملت على فوائد جمع فائدة وهى لغة ما حصل
او حصل لك من علم او مال ونحوهما ما يترتب من الصلة على فعل من حيث ترتبه عليه وهو من
حيث انه على طرف الفعل يسمى غاية فيختلفان اعتبارا ويجمعان الاضافة الاختيارية وغيرها واما
الغرض فقد فسر بالاجلية اقدام الفاعل على فعله ويسمى علة غائية له باعتبارين فان العلة
بالقياس الى المعلول والغرض بالقياس الى الفاعل وعلى هذا لا يلزم فيه الترتب فيكون اعم من الغاية
الثانية من وجه ولذلك قيل قد يخالف الغرض فائدة الفعل كما اذا اخطأ فى اعتقادها وقد تعتبر
بفائدة مترتبة على الشئ من حيث هى مطلوبة بالاقدام عليه وعلى هذا يجب فيه الترتب فيكون
اخص من الفائدة والغاية صدقا جليلة اى عظيمة من جل الشئ اذا عظم ومنه الجلال والاجلال العظيم فى

وبهايته صح

الثانية ٩

قواعد الاعراب اى النحو لما سيأتى به مع انه باحث عن الاعراب والبناء معا لكونه اشرف اذ هو الاصل
فى الاسماء على الاصح ويطلق الاعراب ايضا على اجراء الالفاظ المركبة على ما تقتضيه الاحكام النحوية
كما يقال اعرب هذه القصيدة اذا تتبع الفاظها وبين كيفية جريها على قواعد النحو فالمراد بهذا المعنى ايضا
هنا النحو وفوائد جمع فريدة وهى الدرة الكبيرة او الفريد هو الدر الكبار التى نظمت وفصلت
بينها والمراد بها هنا النكت الحسان والفرائد الرغوب فيها لم يطلع كيفتعل اى لم يظهر
عليها الا اولو اى ذوو وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناه كما سيأتى بيانه الالبا
اى العقول جمع لب فان لب كل شئ خالصه ولب الانسان عقله اذ هو سبب الفهم بالنسبة
كلها فى الدارين قال الراغب فى كتاب الطريق الى الفصاحة ولفظ اللب معنى العقل بقبح مجرد
لا يقبح مجموعا كقوله تعالى الا اولوا الالباب قال ولم يرد لفظ اللب مفردا الا مضافا كقوله تعالى ارأيت
من اتخذ الهه هواه افانت تكون عليه وكيلا او مضافا اليه كقوله تعالى اجر من
يصبر عن ذا اللب حتى احمرا به ٭ وهن لمنعف خلق الله انسانا ٭
انتهى قيل هذا البيت والذى قبله اغزل شعر قاله العرب وقبله ٥
ان العيون التى فى طرفها حور ٭ قتلننا ثم لم يحيين قتلانا ٭
وصفتها اى صفتها وانشأتها للاخ الاعز اى لاجله وفى القاموس الاخ العزيز ابى تراب
عبد الصمد بن حسين بن عبد الصمد العاملى وهو اخوه الاصغر كان شيخا فاضلا نبيلا الا
انه لم يكن فى رتبة اخيه وله خلف الى زماننا هذا يستوطنون بلاد العجم والصمد السيد المقصود
اليه فى الحوائج من صمد اذا قصد والاديم الرفيع وعن ابن عباس رضى الصمد السيد الذى كمل فى
سودده ومنزه المشبه لعنهم الله بالصمت الذى لا جوف له ورد بان ذلك لا يكون الا من
صفة الجسم تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا جعله الله اى صيره وهى جملة خبرية لفظا انشائية
معنى من العلماء العاملين بعلمهم والاعمال بذلك نهاية فى ارادة الخير له لما ورد فى ذلك من
الآثار وصحيح الاخبار ونفعه بها وجميع المؤمنين الايمان اخص من الاسلام اذ هو اقرار
باللسان ومعرفة بالجنان وعمل بالاركان والاسلام هو الاول فقط او هما مترادفان كما مر فيه
ادلة اقوال اخر والكلام فى ذلك طويل وليس هذا محله وتشتمل اى هذه الفرائد الصمدية على
خمس حدائق جمع حديقة وهى الروضة ذات الشجر والبستان من النخل وكل ما احاط به البناء
او القطعة من النخل كذا فى القاموس فهى استعارة فان قلت هذه الحدائق هى نفس الفرائد

مطلقة

معنى اشتمال الشئ على نفسه قلت اشتمالها عليها من قبيل اشتمال الكل على اجزائه باعتبار ان الشمل
لمجموع الاجزاء والشمل عليه كل واحد منها الاول لمجموعها معا والثانى بمجموعها لا معا اعنى احاد
الاجزاء بالاسر ويحتمل ان يراد بالفوائد الالفاظ لانفوس وبالحدائق المعانى وبالعكس فيجمع بين
قيل الالفاظ قوالب المعانى كما يصح ان يقال ان المعانى قوالب الالفاظ باعتبارين كما مر وجه
الحصر فى هذه الخمسة ان المذكور فيها اما مقصود بالذات لا يحتاج ما يتوصل به اليه مع شئ مقصود
بالذات الثانى الحديقة الاولى والاولى اما ان يبحث فيه عما يتعلق بالاسما او الافعال الحديقة
الثانية والثانى اما ان يبحث فيه عما يتعلق بالافعال او الاول الحديقة الثالثة والثانى اما ان يبحث
فيه عن الجمل او عن المفردات الاول الحديقة الخامسة لا يعين خروج الديباجة لان المراد حصر
المقصود بالذات او ما يتوصل به الحديقة الاولى فيما اردت تقديمه من بيان تعريف العلم الذى
هو مبدؤه وغايته وموضوعه وتعريف موضوعه اشياء اخر تمر عليك بالتفصيل ان شاء الله
واما عدم ذلك لما قد تقرر من انه من اراد الخوض فى علم من العلوم على الوجه الاكمل ينبغى ان يتصور
اولا حقيقة ذلك العلم بحده ليحصل له الاحاطة بجهة الوحدة التى باعتبارها صلحت المسائل
الكثيرة علما واحدا فيما من فوات ما يعينه والاشتغال بلا يعنيه وان يعرف فائدته وغايته
ليصون سعيه عن العبث وان يعرف موضوعه الذى به يعد علما ليكون على زيادة بصيرة
فى طلبه فبين ذلك كله مقدما له فقال غرة اى هذه غرة بضم الغين المعجمة وتشديد الراء
المهملة وهى بياض فى جبهة الفرس فوق الدرهم والغرة من الشهر ليلة استهلاله ثم رمى بالنجاح
غرة كل شئ اوله واكرمه نعلى التفسيرين الاولين يكون فيه استعارة مطلقة الصفو قال ابو الفتح
ابن جنى فى الخصائص هو فى الاصل مصدر شائع اى يحوت نحو الصدوت قصدا ثم خص بنجاح
هذا القسم من العلم كما ان الغدو فى الاصل مصدر فقهت الشئ اى عرفته ثم خص بعلم الشريعة
من التحليل والتحريم وذكر له نظائر فى قصر ما كان شائعا فى جنسه على احد انواعه قال وقد
استعمله العرب ظرفا انشد ابو الحسن يجدد بها كل فتى هيئات وهن من البيت عادات
انتهى قيل وانما سمى هذا العلم به لان امير المؤمنين عم لما املى اصوله على ابى الاسود كما تقدم قال له
ضع هذا الذى املا ابا الاسود فسمى به تبركا بلفظه الشريف واصطلاحا علم وهو كالجنس يعم به
جميع العلوم على تفاوت معانيها بقوانين الفاظ العرب القوانين جمع قانون وهو فى الاصل
لفظ يونانى او سريانى موضع لسطر الكتابة وفى الاصطلاح قضية كلية يعرف منها احكام

جزئيات موضوعها كقولنا كل فاعل يجب رفعه وكل مفعول يجب نصبه وكل مضاف اليه يجب جره وتلك
القاعدة والاصل والضابط وهذا فصل اخرج به ما ليس بقوانين الفاظ العرب وعلم اللغة فانه
ليس بقواعد كلية بل جزئيات وقوله من حيث الاعراب والبناء اخرج به باقى العلوم
فانطبق التعريف عليه جامعا مانعا واعلم ان هذا الحد جار على عرف الناس الان من جعل علم
التعريف قسما برأسه غيرها حاول فى علم النحو المتعارف فيما يشمل علم الصرف وكثيرا ما يجرى مسائل
من احد الفنين الى الاخر لما بينهما من شدة الارتباط ولم يكن السلف كثيرا يفرقون فمن بعده يفردون
احدهما عن الاخر لتصنيف الامامين من ابى عثمن المازنى وتلاه ابو الفتح بن جنى والزمخشرى
وابن الحاجب وابن هشام وغيرهم كما نصف هنا وفى التهذيب ومن سلك عرف التقدمين
من الناحرين جمال الدين بن مالك وناظر الجيش وابو حيان وعليه فيقال موضوعه من حيث
من حيث الاعراب والبناء من حيث الافراد والتركيب وفائدته حفظ اللسان عن الخطأ
الفلا اى فى الكلام والاستعانة على فهم كتاب الله تعالى والسنة ومسائل الفقه ومخاطبة العرب
بعضهم بعضا قيل ومن ثم كانت معرفته واجبة لان تعلم الشرائع الواردة بلغة العرب لا يتم
الا به وكل ما لا يتم الواجب المطلق الا به فهو واجب ثم اللحن من اقبح الاشياء فى الانسان قال
بعضهم لان اقرأ فاسقط احب الى من ان اقرأ فالحن وكتب كاتب لابى موسى الاشعرى الى
عمر من ابو موسى الاشعرى فكتب اليه عمر عزمت عليك لما قمعت كاتبك سوطا وذكر ابو
عبيدة ان هذا الكاتب هو حصين بن ابى الحر العنبرى واولاده ينكرون ذلك اشد الانكار
وقال رجل لبنيه يا بنى اصلحوا من السنتكم فان الرجل تنوبه النائبة فيحتاج ان يتجمل بها فيعجز
من احبه دابته وتوبه ولا يجد من يعيره لسانه ولله درّ من قال

النحو يبسط من لسان الالكن ... والمرء تكرمه اذا لم يلحن
فاذا طلبت من العلوم اجلها ... فاجلها منه مقيم الالسن

وموضوعه موضوع كل علم ما يبحث فى ذلك العلم عن عوارضه الذاتية وهى اللاحقة له اولجزئه او لعرض يساوى ذاته كالتعجب اللاحق للذات لا بواسطة وكالحركة الارادية للانسان بواسطة انه حيوان ولا شك انه جزء الانسان وكالضحك العارض للانسان بواسطة التعجب الكلمة والكلام هذا احد الاقوال الدائرة فى موضوع علم النحو وقد قيل ان موضوعه الكلمة فقط لانه انما يبحث فيه عن الاعراب والبناء وما يتعلق بهما ولا ريب ان

ذلك من الاحوال الاحقة للكلمة وما الحكم على بعض الجمل بالاعراب المحلي فلتشبيها بمنزلة المفرد
وبدونها موقعه وقيل ان موضوع الكلام فقط لان الكلمة لعدم استقلالها وحدها
وعدم حسن السكوت عليها لا تقع في المحاورات الا في ضمن الكلام بل لا يظهر اثر الاعراب
والبناء في آخرها الا في ضمنه لا سيما عند من ذهب الى انها قبل التركيب لا معربة ولا مبنية
وقيل موضوعه كلاهما نظرا الى كلا الوجهين وقيل بالعكس فالمراد من ادراج علم الصرف
تحت النحو عليه فكان على المصنف ان لا يذكر الا موضوع علم النحو مجردا عن غيره لان كتابه
لم يشتمل الا عليه لا غير واستمداده من الكلام العربي ومسائله المطالب التي يبرهن عليها
فيه كقولنا بان الفاعل مرفوع والمفعول منصوب الى غير ذلك وال في الكلمة والكلام
للعهد الذهني اي المصطلح عليها عند النحاة فالكلمة شرع في الكلام على حقيقة الكلمة والكلام
لانه انما يبحث عنهما والفاء فصيحة اي اذا عرفت ان موضوعه الكلمة والكلام فالكلمة وال
فيها للعهد الذكري فان المعرفة اذا اعيدت معرفة كانت عين الاولى كما اذا اعيدت
النكرة معرفة وهذا اعلى الكلي وفيه كلام طويل ليس هذا محله وهي لغة تقال للجملة
والقصيدة كقوله تعالى وكلمة الله هي العليا اي لا اله الا الله وقولهم كلمة الحميدرة اي قصيدته
والحميدرة لقب شاعر تصغير حادرة واسمه قطبة بن محصن روى ان حسانا اذا قيل له
انشدنا قال فانشد كلمة الحميدرة يعني قصيدته التي مستهلها

بكرت سمية غدوة فتمتع ∴ وغدت غدوة مفارق لم يربع

وهو اما من باب اطلاق الجزء وارادة الكل او من باب الاستعارة التصريحية من حيث ان الكلام
لارتباط اجزائه بعضها ببعض كالكلمة الواحدة واصطلاحا عند النطق بالفعل على ما قبلك
وعند النحوي لفظ اي ملفوظ وهذه الاصل مصدر بمعنى الرمي مطلقا ثم خص بالرمي
من الفم ثم اطلق عليه من باب اطلاق المصدر على اسم المفعول كالخلق بمعنى المخلوق الا ان
هذا الاطلاق صار حقيقة عرفية والخلق بمعنى المخلوق مجاز لغوي واشتهر بتعريف اللفظ بانه
الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية لكن استدرك بانه لا يشمل اللفظ البسيط فقيل
ثم اختير في تعريفه ما قيل صوت معتد على مقطع الفم حقيقة او حكما فالاول كزيد والثاني
كالسوي في فم المعتدرين بناء على جواز استعمال المشترك في معنييه الحقيقيين ان امكن
حقيقة فيهما الى الحقيقي والمجازي ان كان حقيقة في احدهما مجازا في الاخر والا فعلى عند

ما نفى السند وهم الاكثر الابد عوى انه موضوع لامر يعمها كما قال ابن هشام في شرح اللمحة وانما
لم يقل لفظ لكونه في الاصل مصدرا ومن حقه ان لا يؤنث ولا يجمع لانه موضوع للحقيقة التي
من شانها ذلك مع ان اللفظ اخص ولو عبر بالقول عن اللفظ لكان اولى لان القول اخص
منه لاختصاصه بالموضوع على الاشهر بخلاف قول لفظ لانه اعكس بالمعنى اللغوي ولم يكن يحتاج الى
التقييد بقوله موضوع والوضع لغة جعل الشيء في حيز بين واصطلاحا قيل تخصيص
شيء بحيث متى اطلق المخصص به فهم المخصص وقيل تعيين شيء لشيء بحيث اذا علم الشيء الاول
فهم منه الثاني وتسمى الاول والاول الثاني مدلولا مفرد وهي لا يقصد بجزئه الدلالة
على جزء المعنى المقصود حين الجزئية كزيد فان اجزاءه وهي ذوات حروفه الثلاثة التي هي
زاي ودال منها لا يدل على معنى وقع في عبارة كثير من المحققين ان المفرد ما لا يدل جزؤه على
جزء معناه فان اجزاءه وهي الزاي والياء والدال لا تدل على معنى في زيد وهو غلط لان الزاي
والياء والدال ليست اجزاء بل هذه اجزاء مسمياتها اجزاؤه وتسميتها لا تدل على معنى انها
تقال حروف المباني وتطلق بازاء حروف المعاني التي هي قسيمة الاسماء والافعال وبنى عليه
بعض المحققين وانه يجوز في المفرد ما لا جزء له كهمزة الاستفهام وما له جزء غير دال على معنى كما
مر وما له جزء يدل على معنى ليس جزء المعنى المقصود كعبد الله علما وما له جزء دال على معنى
هو جزء المعنى المقصود ولكن لم تقصد دلالته حين الجزئية كالحيوان الناطق علما لادمي فالمعنى
غير مقصود في عبد الله والدلالة غير مقصودة في الحيوان الناطق فافترقا قال بعضهم اعلم
ان الافراد للفظ بالذات وللمعنى بالعرض يظهر ذلك بالتامل الصادق في حقيقتها لجعله
صفة للفظ كما وقع في عبارته اولى من جعله صفة للمعنى كما وقع في عبارة ابن الحاجب انتهى
هذا مفهوم حد الكلمة واما احترازاته فاللفظ وان كان في التعريف بمنزلة الجنس وهي انما
يوتى به لبيان اصل الذات لا لاخراج شيء اذ ليس قبله غير المعرف الا انه يوتى به لبيان
ما عداه للعرف وهذا معنى الاحتراز بالجنس كما افاده ابن هشام في شرح اللمحة فلذلك
لا يقال يخرج عنه او يقال ان الجنس هنا وهو اللفظ لما كان اخص من الفصل من وجه صح
الاحتراز به من جهة خصوصه واما تعبيره بالتخصيص دون الفصل فلكونه اظهر ايضا
الكلمة فقدم وجعل جنسا واحترز به عما ليس بلفظ كالدوال الاربع وهي الاشارات والنصب
والعقد والخطوط فانها موضوعة وليست بكلمات وخرج بالموضوع غير الموضوع كالمهملات

بكلام م

بشيء م

لهام

والحركات والالفاظ الدالة بالعقل والطبع وبالمفرد والمركب وهو ما يدل جزؤه على جزء معناه
فان حسن السكوت عليه فهو التام والا فهو الناقص كزيد قائم وعبد الله غلامه واورد ان
نحو ضرب مفرد مع انه لا يصدق عليه تعريفه ويصدق عليه تعريف المركب لان جزءه وهو
المادة يدل على الحدث وجزءه الآخر وهو الهيئة يدل على الزمان وعلى نسبة ذلك الحدث
الى الفاعل المعين او المبهم على الخلاف في ذلك والتحقيق هو الاول فانتقض التعريف جمعا
ومنعا واجيب بان المراد بالجزء المعتبر في التركيب ما يكون مركبا في السمع والهيئة مع المادة
ليست كذلك بل يوجدان مسموعين معا فلا انتقاض هذا وانما يخرج المركب بقيد المفرد
على القول بانه موضوع والا فقد يخرج بقيد الوضع كما هو مذهب جمع من المحققين منهم
الرازي والنجاجب وابن مالك قالوا ليس المركب موضوع ودلالته على معناه عقلية
لا وضعية واحتج له ابن مالك في كتاب التسهيل على المفصل بوجهين احدهما ان من لا
يعرف من كلام العرب الا لفظين مفردين صالحين لاسناد احدهما الى الآخر فانه لا يفتقر
عند سماعهما مع الاسناد الى معرفة معنى الاسناد بل يدركه ضرورة وثانيهما ان الدال بالوضع
لا بد من احصائه ووضع الاستيناف فيه كما كان في المفردات والمركبات القائمة معناها
فلو كان الكلام دالا بالوضع وجب ذلك فيه ولم يكن لنا ان نتكلم بكلام لم يسبق اليه
كما لا يستعمل في المفردات الا ما سبق استعماله وفي عدم ذلك برهان على ان الكلام ليس
دالا بالوضع انتهى والاصح كما قال الفرافي ويعزى الى الجمهور ان المركب موضوع اي بالنوع
لا بالشخص فيكون خارجا بقيد المفرد كما قررناه وبيانه ان الوضع اما شخصي ان تعلق
بالفاظ معينة سماعية يحتاج في معرفتها الى علم اللغة ونوعي ان تعلق بالفاظ معينة
يعرف به مفردات قياسية يحتاج الى معرفتها الى علم الصرف كما بين ان كل اسم فاعل من
الثلاثي المجرد على زنة فاعل وكل اسم مفعول على زنة مفعول الى غير ذلك من القوانين الصرفية
او يعرف به مركبات قياسية يحتاج في معرفتها الى علم النحو كما بين ان كل مضاف مقدم على
المضاف اليه والفعل على الفاعل الى غير ذلك من القوانين النحوية فالوضع جار في المفردات
والمركبات معا **تنبيهان الاول** زاد ابن مالك في التسهيل في تعريف الكلمة قيد الاستقلال
لاخراج ابعاض الكلمات كحروف الصارعة والفاء الفاعلة وتاء التانيث وياء النسب فانها
ليست بكلمات لعدم استقلالها ومن اسقط هذا القيد كالمصنف اي ما خرج اليه الرضي

من انها وما هي فيه كلمتان صارتا لشدة الامتزاج كالكلمة الواحدة على انه اورد على ابن مالك ان
مقتضى هذه الزيادة يخرج ضمير الفاعل كقمت مثلا فانه غير مستقل مع انه كلمة واجيب بان
المراد بالمستقل ما يشمل المستقل بمعناه وبان الاصل في الضمير ان يكون مستقلا ونحو التاء
وهو فلا يضر مرور حال اتصاله **الثاني** المفرد يستعمل معان فانه كما يطلق على ما يقابل
المركب كما هنا يطلق على ما يقابل الشيء والمجموع على احد كما في باب الاعراب بالحركات وعلى
ما يقابل المضاف وشبهه كما في باب الندا وعلى الثاني في الجنس وعلى ما يقابل الجملة كما في قولهم الاصل
في الخبر ان يكون مفردا وعلى ما يقابل العلم المترجي والاضافي والاسنادي كما في باب العلم
وعلى معنى الواحد كما في باب اسما العدد لا يقال فاستعماله في التعريف مخل لانا نقول انما
يكون استعمال الالفاظ المشتركة في الحدود مخلا اذا لم تقم قرينة تعين المقصود اما اذا قامت
قرينة تعينه فلا ه وقدم تعريف الكلمة على الكلام لانها جزؤه والجزء مقدم على الكل طبعا
فقدمها وصفا ليوافق الوضع الطبع ومن قدم الكلام فلانه المقصود بالذات **وهي** اي الكلمة
باعتبار معناها الثلثة **اسم وفعل وحرف** اي منقسمة الى هذه الانواع منحصرة فيها كما
يفيده السكوت في مقام البيان والتقسيم ايضا اذ الاصل فيه ان يكون حاصرا والادلة على
هذا الانحصار ثلثة احدها الاستقراء وهو ما روي عن سيبويه ومن تقدم انه في الاستقراء
التام من ائمة العربية فانهم تتبعوا كلمات العرب فلم يظفروا بغير هذه الثلثة ولو كان ثم
نوع آخر لعثروا عليه الثالث الدليل العقلي ولهم في ذلك عبارات منها ان الكلمة من حيث هي
كلمة لا تخلو اما ان الوضع من اسباب الدلالة وح فنقول اما ان تدل على معنى غير
مستقل بالمعنى بنفسه او الاول الحرف والثاني اما ان يدل على اقتران معناها باحد الازمنة
الثلثة او لا الاول الفعل والثاني الاسم ومنها ان الكلمة اما ان يصح اسنادها الى غيرها او
ان لم يصح فهي الحرف وان صح فاما ان تقترن باحد الازمنة الثلثة او لا ان اقترنت فهي الفعل
والا فهي الاسم ومنها ان العبارات بحسب المعبر عنه والمعبر عنه من المعاني ثلاث ذات
وحدث عن ذات ومعاطلة بين الذات والحدث يدل على اثباتها او نفيها فالذات
الاسم والحدث الفعل والواسطة الحرف ه وزاد ابو جعفر بن صابر وتبعه ابن الحاجب
وهو اسم الفعل لا يختلف عن الفعل ولم يقل بذلك احد غيره ولم يلتفت اليه احد
اعلم ان تقسيم الكلمة الى هذه الثلثة من تقسيم الكلي الى جزئياته كانقسام الحيوان الى الناطق

وفرس وغيرهما فيصح اطلاق المقسم على كل من اقسامه وبهذا يندفع ما قد يقال ان العطف يوا
الجمع فيقتضي ان تكون الكلمة مجموع هذه الثلاثة ومن جعلها اقساما للكلام فهو من تقسيم الكل
الى اجزائه كانقسام السكنجبين الى خل وعسل فلا يصح اطلاق المقسم على كل من اقسامه ٥
فائدة قال بعض المحققين جرت عادة ارباب التاليف بتعقيب الحدود بالتقسيمات
لفائدة اما تكميل معرفة الحد وذا بتحصيل مفهومات الاقسام ببيان ما يختص بكل من الاحكام
التي هي الاسم اسما اخذا من السمة او من السمو على ما تقدم لانه علامة على سماه او السمو
على اخويه باستغنائه عنهما للاخبار به عنه ولهذا قدم عليهما في الذكر ٥ والعقل فعال
لدلالته بالنص على العقل اللغوي الذي هو الحدث واتبع به الاسم للاخبار به لا عنه وفي
الحرف حرفا لكونه على حرف اي طرف من الكلام من حيث انه لا يدل على معنى في نفسه
وانه لا يقع عمدة في الكلام بخلافه فيهما ولهذا اخرهما والكلام لغة يطلق على معان
اخر ٥ شرطه ان يكون معبرا عنه باللفظ المفيد ومنه تسميتهم ما بين دفتي المصحف كلام الله
والاشارة المفهمة ومنه قوله اذا كلمتني بالعيون الفواتر ٥ ورد عليها بالدموع البوادر
واللفظ الذي لا يفيد قيل ومنه الحديث هذه الصلوة لا يصح فيها شيء من كلام الناس فانها
تبطل ولو بالكلمة الواحدة وما نهم من قال الشيء وهو الشيء بلسان الحال ومنه قوله ٥
شكى الي جملي طول السرى ٥ وعلم ان الجمل لا يتكلم وانما فهم الشكوى من لسان حاله
واسم الحديث الذي هو التكليم ومنه قوله ٥ قالوا كلامك هذا وهي مصعقة ٥ اي تكليمك
هذا وما في النفس من المعنى ويعبر عنه باللفظ المفيد وذلك كان يقوم بنفسك معنى
قام زيد وقعد عمرو فيسمى ذلك الذي تخيلته كلاما وهو المسمى بحديث النفس ومنه قول
الاخطل ٥ ان الكلام لفي الفؤاد وانما ٥ جعل اللسان على الفؤاد دليلا ٥ قال ابو حيان
في الارتشاف والذي يصح ان ذلك كله على سبيل المجاز لا على سبيل الاشتراك فيما
لزاعم ذلك واصطلاحا لفظ اي ملفوظ ولو عبر عنه بالقول لكان اولى لما مر واحترز
به عما ليس بلفظ وان كان جنسا لما تقدم مفيدا اي دال على معنى يحسن السكوت عليه
لان الفائدة في الاصطلاح حيث وقعت قيدا للفظ او القول فالمراد بها الفائدة التامة
اي التركيبية لا الناقصة التي هي الافراد اذ هي غير معتد بها في نظرهم والمراد بحسن
السكوت عليه ان لا يكون مفتقرا الى شيء كافتقار المحكوم عليه للمحكوم به وعكسه فلا اشك

بلغ

لافتقاره الى المتعلقات من الفاعيل ونحوها وهل المراد سكوت المتكلم او السامع او هما
اقوال ارجحها الاول لانه خلاف المتكلم فكما ان التكلم صفة المتكلم كذلك السكوت صفة له
وخرج به ما لا فائدة فيه كالمركب الاضافي والمزجي والاسنادي المسمى به كشاب قرناها
ودخل فيه ما لا يحمل معناه كالسماء فوقنا والارض تحتنا والنار حارة الا ان يراد بالمفيد
المفيد بالفعل ولا يسمى كلاما وعليه جرى جمع وصرح به ابن ملك في شرح التسهيل ونقله
عن سيبويه وغيره والمحققون بل الاكثرون على خلافه والا لم يكن شيء من القضايا الكذبية
مع كثرتها كلاما مع انها خبر بلا شك وكل خبر كلام ونازع ابو حيان في شرحه على التسهيل
فيما نقله ابن ملك عن سيبويه وقال ما اعلم احدا منع قال زيد النار حارة ولا قال الكل اعظم
من الجزء قال وكان بعض اهل عصرنا يقول العجب من هؤلاء النحاة يجيئون لاحد قسمي القضايا
فيجعلونها ليست بكلام لقولنا النقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان والضدان لا يجتمعان وقد
يرتفعان ويلزم منه بانهم لما شرحوا الكلام بانه الذي يفيد السامع علم ما لم يكن يعلم ان
الكلام اذا اطرق سمع الانسان فاستفاد منه شيئا ثم طرقنا ثانيا وقد علم مضمونه اولا
انه لا يكون كلاما باعتبار المرة الثانية لانه لم يفده علم ما لم يكن يعلم فيكون الشيء الواحد كلاما
غير كلام بحسب افادته السامع هذا انتهى قوله بالاسناد وهو ضم احدى الكلمتين الى
الاخرى ليفيد المخاطب فائدة تامة والباء للسببية او الاستعانة او الالصاق او المصاحبة متعلقة
بالمفيد او صفة مصدر اي افادة متلبسة به وذكر من قبيل التصريح بما علم التزاما لان
المفيد بالمعنى المذكور مستلزم للاسناد ولكن لما كانت دلالة الالتزام مهجورة في التعريف
صرح به اذ المقصود من الحد بيان الماهية وهي لا تعرف الا بذكر جميع اجزائها نصر بما وجد
بقا لانا احترزنا به عن مثل غلام زيد عمرو على سبيل التعداد اذ لا خفاء في انه لفظ مفيد
مع انه ليس بكلام قطعا فتامل واعتبر بعضهم في الكلام القصد اي قصد المتكلم افادة السامع
لاخراج كلام النائم ونحوه فانه عار عن القصد وقد يمنع كون ذلك ليس بكلام كما صححه
ابو حيان ولو سلم فلا حاجة الى التصريح بالقصد كما في التصريح لان حسن سكوت المتكلم
يستدعي ان يكون قاصدا لما تكلم به اولا وما خرج به قد خرج بقيد الافادة واعتبر بعضهم
اتحاد الناطق ايضا احترازا عن ان يصطلح شخصان على ان يذكر احدهما اسما او فعلا و
يذكر الاخر خبر المبتدا او فاعل الفعل قال ابن مالك وهذا غير محتاج اليه لوجهين احدهما

اشكالا لاعتبار اتحاد الكاتب في كون الخط خطا كذلك لا يعتبر اتحاد الناطق في كون الكلام كلاما
واشار الى ان كل واحد من المصطلحين متكلم بكلام وانما اقتصر على كلمة واحدة اتكالا على انطق
الاخر بالاخرى وفي الوجه الاول تسليم ان الكلام الواحد قد يصدر من اثنين وهو لا يتصور
البته من جهة ان كل كلام مشتمل على نسبة احد طرفيه الى الاخر والنسبة امر نفساني
لا يقبل التجزي ولا يعقل الا يحمل واحد بنه عليه المراد وقال بعضهم وهذا يعني اعتبار
اتحاد الناطق لم ينقل عن نحوي فيما نعلم وانما ذكره بعض متكلم في الاصول انتهى
قال البدر الدماميني في شرحه على التسهيل والاكاد اقتضى العجب من الشيخ جمال الدين عبد الرحيم
الاسنوي حيث ذكر هذه المسئلة في كتابه المسمى بالكوكب الدري الموضوع لتنزيل الفروع
الفقهية على الاحكام النحوية فرتب على الاختلاف في هذه القاعدة فروعا منها لو وكل وكيلين
بطلاق زوجته فقال احدهما طلقتها يعني الزوجة المذكورة وقال الاخر طالق وقال ان بناء
على اشتراط اتحاد الناطق بالكلام لم يقع الطلاق والا وقع وقد علمت استحالة الوجه الاول
فكيف يبنى عليه حكم شرعي فتأمله انتهى **قلت** تأملته فوجدته محض تفريع على الاسنوي فانه
لم ينقل ذلك في كتابه المذكور اصلا وهذه عبارته فالسيد ان ذكر المسند وجمع عدم
اشتراط ذلك في الكلام من غير وجه اما اذا كان له وكيلان باعتاق عبد او تقلد بعزل
وانتفعا على ان يقول احدهما مثلا هذا ويقول الثاني حرا استحضر فيها الان نقلا استهى
كلامه في الكوكب الدري منقحا ومنه نقلت فاين ما نقله من بناء الحكم الشرعي على المسئلة هل
هذا الا تشنيع بحت **ولا يتأتى** اي لا يحصل الكلام **الا في ضمن اسمين** وهما اربع صور مبتدا
وخبر كزيد قائم ومبتدا فاعل او نائب سد مسد الخبر نحو اقائم الزيدان وما مضروب العمران
واسم وفعل وفاعل نحو جاءني الغلام ملفوظين كان الاسمان كاذكران مقدرين كنعم في جواب
ازيد قائم او احدهما مقدر كزيد في جواب من قال او في ضمن **فعل واسم** هو فاعله او نائب
عنه كقام زيد وضرب عمرو ملفوظين كانا كاذكرا او مقدرين كنعم في جواب اقام زيد او
احدهما مقدر ايضا بلى زيد في جواب لم يقم احد ولا يتحقق هذا العام الا في ضمن هذين
الخاصين قال بعض المحققين ولا يبعد جعل نحو بمعنى من وجه عدم تنافي الكلام الا بهما وذكر
ان التركيب العقلي الثنائي بين الثلاثة الاقسام لا يعدو اقساما ستة اسمان وفعلان
وحرفان واسم وفعل واسم وحرف وفعل وحرف فالكلام لا بد له من الاسناد وهو لا يخلو

من المسند والمسند اليه وهما لا يتحققان الا في اسمين ليكون احدهما مسندا والاخر مسندا اليه او فعل
اسم ليكون الفعل مسندا والاسم مسندا اليه واما الاقسام الباقية ففي الفعلين المسند اليه مقدر
وكذا في الفعل والحرف وفي الحرفين المسند والمسند اليه كلاهما مقدر وفي الاسم والحرف احدهما
مقدر واذا لو جعلت الاسم مسندا فالمسند اليه وان جعلته مسندا اليه فالمسند وما نحو
زيد فلسد بامسداد عو خلاد نا لا يخفى حيث جعل ذلك كلاما ورضي ابن طلحة الى ان اللفظ
الواحد وجودا وتقديرا قد تكون كلاما اذا قامت مقام الكلام وجعل من ذلك نعم في لا في
الجواب وهو خلاف المشهور والصحيح ما مر تعلم ان مدار الكلام على المسند والمسند اليه وان
ثاني من اكثر منهما وله اربع صور جملتان الاشرط وجزاء نحو ان قام زيد قمت او قسم وجواب نحو
احلف بالله لزيد قائم وعمل واسمان نحو كان زيد قائما او ظننته نحو ظننت زيدا قائما او اربعة
نحو ظننت زيدا عمرا قائما وصور تأليف الكلام ستة **تنبيهان الاول** ينقسم الكلام
الى خبر وانشاء لامتناع احتمال التصديق والتكذيب كان خبرا والا فانشاء والاصح انحصاره فيهما
كما عليه الحذاق من النحاة وغيرهم واهل البيان فاطبة وذهب كثير الى انقسامه الى خبر وطلب
وانشاء قالوا لان الكلام اما ان يحتمل التصديق والتكذيب او لا الاول الخبر والثاني ان اقترن
معناه بلفظه فهو الانشاء وان لم يقترن بل تأخر عنه فهو الطلب والمحققون على ورود الطلب
في الانشاء لان معنى اضرب مثلا وهو طلب الضرب مقترن بلفظه واما الضرب الذي هو جنس بعد
ذلك فهو متعلق الطلب لا نفسه قال بعض المحققين ونعم ما قال لك ان تحمل الخلاف بين من
ثنى القسمة وبينها لفظيا فمن ثناها حمل لفظ الطلب لان الكلام خبر وطلب كابن مالك
في الكافية او لفظ الانشاء ان قال انه خبر وانشاء لمعنى واحد وهو ما لا يحتمل التصديق والتكذيب
غير ان له قسمين متخالفين ما تأخر وجود معناه عن وجود لفظه وما قارن وجود معناه
وجود لفظه ومن ثلثها حمل لفظ الطلب اسما للقسم الاول من ذلك المعنى ولفظ الانشاء للقسم
الثاني منه انتهى **الثاني** الخلاف المشهور عند النظار في كون الخبر والطلب يدركان بالتصور
محتاجان الى التعريف او لا فيحتاجان اليه جارية الكلام لان بداهة الاخص تستلزم بداهة
الاعم وقد نقل الخلاف في الكلام مجددا لا بعض كبار الائمة حكاه بعض المتأخرين هذا
ايضاح لكل واحد من الكلم الثلاث بعد ربعض خواص الاسم والفعل وما يعرف به الحرف
الاسم كلمة معناها مستقل بالمفهومية اي لا يحتاج في تعقله والدلالة عليه الى ضم

صيغة فقوله كلمة شامل للكلم الثلث وقوله معناها مستقل يخرج الحرف فان معناه غير مستقل
كما سياتي في حده عن قريب ان شاء الله تعالى وقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة اي الماضي
والحال والمستقبل يخرج الفعل فانه مقترن باحدها كما سياتي والمراد بعدم الاقتران كونه
بحسب الوضع الاول لئلا يدخل اسما الافعال نحو هيهات ويدل على معنى مستقل
هو الحدث غير مقترن في الوضع الاول لان الوضع الاول لها نفس الحدث وهذا المعنى المستقل
موجود في الوضع الاول غير مقترن ودخل نحو زيد ويشكر عليين لان معناها العلو غير
مقترن بحسب الوضع الاول وخرج عنه الافعال المنسلخة نحو عسى وكاد لان معانيها
مستقلة مقترنة في الوضع الاول وهو الوضع الفعلي لها فانها فيه موضوعة لهذا الحدث
والزمان ويخرج عنه الصنائع المشتركة بين الحال والاستقبال على ما راى ايضا لانه في الوضع الاول
لاحد الزمانين معينا والليس انما حصل عند السامع بالاشتراك وكذا يخرج اسما الفاعل و
المفعول لانهما وان كانا لا يعدان الا مع اشتراط الحال والاستقبال الا ان ذلك الزمان مدلول
عليهما العارض لا مدلولهما بحسب الوضع الاول وكذا نحو القتل والضرب فانه وان وجب تقدير
في احد الازمنة الثلاثة معينا في نفس الامر لكن ذلك الزمان المعين لا يدل عليه المصدر
بحسب الوضع وانما نحو الصوم والعبوق فلم يقترن بزمان معين من الازمنة المذكورة
وان اقترن بالزمان لان معناها يصلح لان يقع ماضيا او حالا او مستقبلا ولهذا يحتاج
الى تحديد بصيغة لا فادة احدها كما صطبح ويصطبح ولا يقتضي الحد بلفظ الماضي المستقبل
لانهما يدلان على نفس الزمان والزمان غير مقترن بزمان فاذا اريد بهما الفعل الذي يقتضي
والذي لم يات فالعوارض زمانه ومستقبل زمانه فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه
فتوهم انه له ولو سلم انه له فالماضي حدث له العدم بعد الوجود والمستقبل حدث معدوم
له انتظار الوجود وليس شيء منهما زمان معين بل الزمان المعين مدلول تحتهما
كالصادر ولما حد الاسم اخذ يذكر بعض خواصه ليزداد الطالب معرفة به فقال
ويختص الاسم بالجر اي بدخوله عليه لانه من خواصه وهو الكسرة التي يحدثها العامل في
اخره سواء كان العامل حرفا او مضافا وخاصة الشيء اصطلاحا ما يوجد في الشيء ولا يوجد
في غيره فان وجدت في جميع افراده فهي خاصة شاملة وان لم توجد في شيء من افراده
فهي خاصة حقيقية والا فاضافية هذا هو المشهور وقال بعض المحققين من شراح الكافية

خاصة

خاصة الشيء عند النحاة ما لا يوجد بدون ذلك الشيء ويوجد ذلك الشيء بدونها صرح به في
شرح المنظومة وغيره واشتهر من جواز سريانها لجميع افراد الشيء فهو عند المنطقي شيء ولها
الحد بعض العرض الجامع المانع سواء دل على مجرد الماهية كالحيوان الناطق في تعريف الانسان
ويختص عند المنطقي باسم الحد ام لا كالحيوان الضاحك في تعريفه ويسمى عندهم رسما فان قلت
الذي يسبق الى الفهم من اختصاص شيء باخر هو كونه مقتصرا على الاخر لان معناه كونه بحيث
يختص الاخر ولا يعديه وغيره فكان عليه ان يقول ويختص الجر بالاسم قلت الاصل في لفظ الاختصاص
وما يتفرع منه ان يستعمل بادخال الباء على المقصور عليه اعني المخاصة فيقال اختص المال
بزيد اي المال له دون غيره وذلك كما قلنا ويختص الجر بالاسم وهذا هو الاستعمال العرفي
الذي يسبق الى الفهم لكن شاع في العرف ادخال الباء على المقصور اعني الخاصة كما استعمله
رحمه الله وذلك اما بناء على جعل التخصيص مجازا عن التمييز مشهورا في العرف او على تضمين
معنى التمييز والاقتران فيلاحظ المعنيان معا وحاصله يرجع الى ملاحظة معنى التمييز
لان تخصيص شيء بشيء في فرع تمييز الاخر به وهو الاسب بل هذا المقام كما لا يخفى وفي
بعضهم الاهذا الاستعمال رشد ان كثير على مرخالفه قيل وانما اختص الاسم بالجر لكونه اثر حرف
الجر وهو خواص الاسم فكذا الجر والالزم تخلف الاثر عن المؤثر قال الفاضل الهندي وفيه
نظر وجهه انه لا يلزم من اختصاص المؤثر اختصاص الاثر فان الاثر قد يثبت بمؤثرات
شتى الا ترى ان لن من خواص الفعل واثرها وهو النصب لا يختص الفعل بل يدخل الاسم
بمؤثر اخر ويجب ان يقال فيما اذا كان للاثر مؤثرات شتى كالنصب اما اذا كان المؤثر
خاصا فلا وهو ههنا كذلك اذ ليس للجر مؤثر سوى حرف الجر وهو بناء على ان العامل في
المضاف اليه حرف الجر مقدرا والاصح خلافه كما سياتي واحسن ما قيل في تعليل قلت ان الاسم
اصل في الاعراب والمضارع فرع فخط اعراب الفرع عن اعراب الاصل يجعل ما هو اصل
البناء اعرابا فيه وهو الجزم ومنع الجر عنه لئلا يدخل اعراب الفرع على الثلاثة ويختص بدخول
اللام الساكنة المسبوقة بهمزة الوصل ويعبر عنها بال فخرج نحو ام الابتداء وجواب القسم
وجواب لو ولولا دخولهن على الفعل والمراد باللام المذكورة اللام المعرفة اذ هي المتبادرة عند
الاطلاق حتى اذا اريد غيرها قيدت فقال ال الموصولة او الزائدة قيل وانما اختص بها
لانها موضوعة لتعريف الذات والموضوع للذات هو الاسم وفيه نظر ويجوز ان يراد

مقصورا

بالاقدم ما هو اتم من المقترنة لدخول الموصولة والزائدة ويحمل دخولها على الضارع قوله
الى ربه صوت الحمار اليجدع على انه صرورة خلافا للاخفش وبعض الكوفيين وابن مالك
فتدبر وفي تعبيره بالاقدم اشارة الى اختيار مذهب سيبويه فيما اشتهر عنه ان اداة التعريف
هي اللام وحدها وسياتي تفصيل الاقوال فيها ان شاء الله تعالى ويختص بدخول التنوين
عليه وهو في الاصل مصدر نونت الكلمة اذا الحقتها نونا ثم غلب على نون تثبت لفظا لا خطا
استغناء عنها بشكل الحركة فخرج بقولنا لا خطا سائر النونات المزيدة ساكنة كانت او غير حالة النون
خطا وهذا الحد احسن الحدود واخصرها كما قيل وانواعه ستة على المشهور والمختص بالاسم منها
اربعة الاول تنوين التمكين وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف ساعدا الجمع بالف وتا
والجمع غير المنصرف اعلا ما يقال على اصالته بحيث لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف
وسمي تنوين الامكنة ايضا وتنوين الصرف وذلك كزيد ورجل ورجال الثاني تنوين التنكير
وهو اللاحق لبعض الاسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها وقع سماعا في باب اسم الفعل كصه
ومه وايه وقياسا في العلم المختوم بويه كسيبويه وسيبويه اخر وزعم بعضهم ان تنوين رجل
للتنكير رده ابن الحاجب بقوله بعد حكايته لما قال لو صح ولا ادري منعا من ان يكون
تنوين واحد للتمكين والتنكير معا فرب حرف يفيد فايدتين كالالف طلوان في مسلمان
ومسلمون انتقول التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا فاذا سميت بالاسم تحضت للتمكين ايضا
وعلى هذا يكون تنوين التنكير المختص بالصوت واسم الفعل هو المختص للدلالة على التنكير كما
قال بعضهم الثالث تنوين المقابلة وهو اللاحق للجمع بالف وتا نحو مسلمات جعل في مقابلة
النون في جمع المذكر السالم اذ ليس للتمكين ولا لم يثبت مع التسمية بركعات وتنوين
التمكين لا يجامع العلمين ولا التنكير لانه انما يلحق المبنيات كما مر ولا عوضا عن المضاف
اليه اذ لا اضافة ولا عن الفتحة نصبا كما قيل والا لم يوجد في الرفع والجر على ان الفتحة قد عوض
عنها الكسرة فما هذا العوض الثاني فتعين كونه للمقابلة وهو معنى مناسب يمكن اعتباره
الرابع تنوين العوض وهو اللاحق للاسم عوضا عن حرف اصلي او زائد ومضاف اليه
مفردا او جملة فالاول كجوار وغواش فالتنوين فيهما عوض من اليا المحذوفة على الاصح وهو
مذهب سيبويه والجمهور لا عن ضمة اليا وفتحتها الناشئة عن الكسرة خلافا للمبرد والاصح
تنوين حرف لصيرورته بعد الحذف مثل سلام وكلام عند قطع النظر عن المحذوف

كالجذع نوم

بالاقدم ما هو اتم من المقترنة لدخول الموصولة والزائدة ويحمل دخولها على الضارع قوله
الى ربه صوت الحمار اليجدع على انه صرورة خلافا للاخفش وبعض الكوفيين وابن مالك
فتدبر وفي تعبيره بالاقدم اشارة الى اختيار مذهب سيبويه فيما اشتهر عنه ان اداة التعريف
هي اللام وحدها وسياتي تفصيل الاقوال فيها ان شاء الله تعالى ويختص بدخول التنوين
عليه وهو في الاصل مصدر نونت الكلمة اذا الحقتها نونا ثم غلب على نون تثبت لفظا لا خطا
استغناء عنها بشكل الحركة فخرج بقولنا لا خطا سائر النونات المزيدة ساكنة كانت او غير حالة النون
خطا وهذا الحد احسن الحدود واخصرها كما قيل وانواعه ستة على المشهور والمختص بالاسم منها
اربعة الاول تنوين التمكين وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف ساعدا الجمع بالف وتا
والجمع غير المنصرف اعلا ما يقال على اصالته بحيث لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف
وسمي تنوين الامكنة ايضا وتنوين الصرف وذلك كزيد ورجل ورجال الثاني تنوين التنكير
وهو اللاحق لبعض الاسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها وقع سماعا في باب اسم الفعل كصه
ومه وايه وقياسا في العلم المختوم بويه كسيبويه وسيبويه اخر وزعم بعضهم ان تنوين رجل
للتنكير رده ابن الحاجب بقوله بعد حكايته لما قال لو صح ولا ادري منعا من ان يكون
تنوين واحد للتمكين والتنكير معا فرب حرف يفيد فايدتين كالالف طلوان في مسلمان
ومسلمون انتقول التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا فاذا سميت بالاسم تحضت للتمكين ايضا
وعلى هذا يكون تنوين التنكير المختص بالصوت واسم الفعل هو المختص للدلالة على التنكير كما
قال بعضهم الثالث تنوين المقابلة وهو اللاحق للجمع بالف وتا نحو مسلمات جعل في مقابلة
النون في جمع المذكر السالم اذ ليس للتمكين ولا لم يثبت مع التسمية بركعات وتنوين
التمكين لا يجامع العلمين ولا التنكير لانه انما يلحق المبنيات كما مر ولا عوضا عن المضاف
اليه اذ لا اضافة ولا عن الفتحة نصبا كما قيل والا لم يوجد في الرفع والجر على ان الفتحة قد عوض
عنها الكسرة فما هذا العوض الثاني فتعين كونه للمقابلة وهو معنى مناسب يمكن اعتباره
الرابع تنوين العوض وهو اللاحق للاسم عوضا عن حرف اصلي او زائد ومضاف اليه
مفردا او جملة فالاول كجوار وغواش فالتنوين فيهما عوض من اليا المحذوفة على الاصح وهو
مذهب سيبويه والجمهور لا عن ضمة اليا وفتحتها الناشئة عن الكسرة خلافا للمبرد والاصح
تنوين حرف لصيرورته بعد الحذف مثل سلام وكلام عند قطع النظر عن المحذوف

خلافا للاخفش الثاني كجنادل فان تنوينه عوض عن الالف في جنادل قال ابن مالك قال
ابن هشام والذي يظهر انه للصرف ولهذا يجر بالكسرة الثالث تنوين كل وبعض وايّ اذا حذف
مضافها نحو وكلا ذلك وفضلنا بعضهم على بعض اياما تدعو اهذا الاسما الحسنى والمختصون على
ان التنوين في ذلك للتمكين رجح لزوال الاضافة التي كانت تعارضه الرابع اللاحق في
نحو وانتم حينئذ تنظرون اي حين اذ بلغت الروح الحلقوم فحذفت الجملة المضاف اليها
تخفيفا وعوض عنها التنوين وكسرت الذال للساكنين وقال الاخفش هو للتمكين والكسرة اعراب
المضاف اليه ولنا الخمس الاسم بهذه الاقسام الاربعة من التنوين لانها لمعان لا توجد الا فيه
ولها النون الاخرى فاحدها تنوين الترنم وهو اللاحق للقوافي المطلقة بلا من حرف
الاطلاق وهو الالف والواو والياء في انشاد كثير من تميم كقوله وقولي ان اصبت لقد اصابن
وكذا الاعاريض المصرعة والمقفاة كقوله تقفانك من ذكرى حبيب ومنزل وقوله
تقفانك من ذكرى حبيب ومنزل والفرق بين التقفية والترصيع ان التقفية على المشهور
جعل العروض الموافق للضرب في الوزن موافقا له في الروي والترصيع جعل العروض الاولى
حقه ان يخالف الضرب في الوزن موافقا له فيه والعروض اسم لاخر جزء في النصف الاول
من البيت والضرب اسم لاخر جزء من البيت والروي هو الحرف الذي تعزى اليه القصيدة
القافية فالمختار عندهم من اقوال سبعة انها عبارة عن الحرف قبل الساكن الاخير البيت
ومما يهنا ايضا ان كان كامرئ مجمله وظاهر كلام جماعة ان هذا التنوين محصل الترنم
وبه صرح ابن يعيش زاعما ان الترنم يحصل بالنون نفسها لانها حرف اغن وبعد السيد في
شرح الشهاب فقال هذا التنوين يسمى في العرف في المطرب وذلك لان حرف العلة مدة
في الحلق فاذا ابدل منها التنوين حصل الترنم لان الترنم غنة في الخيشوم انتهى وعلى هذا
تكون تسميته بتنوين الترنم حقيقة والمحققون على انه جزء لقطع الترنم الحاصل من حرف
الاطلاق لتعذر المد الصوت بها فاذا انشدوا ولم يترنموا جاؤا بالنون بلا مد لقطعه
فعلى هذا تكون تسميته اما مجازا من باب الحذف اي تنوين ترك الترنم او من باب الاضاد وهو
داود القياسي وفي الحديث القدرية مجوس هذه الامة وداود ينفي القياس والقدرية ينفون
القدر ويقولون الامر انف قال ابن عقيل وهو مبني على ان القدرية طايفة ينكرون
ان الله قدر الاشيا في العدم وقد انقرضوا وصار القدرية لقبا للمعتزلة لاسنادهم الفعال

انظر التفسير والتصريح
ومعنى العروض والضرب
انظر الروي والقافية

العباد الى انفسهم ولبيانهم القدرة فيها لهم نقول ابن هشام في حواشي التسهيل ان قول ابن عقيل
ليس بشيء لان القدرية اثبتوا القدرة لانفسهم مبني على الثاني وكلام ابن عقيل على الاول نبه
عليه الدلوي الشمني في حاشية المغني **الثاني** تنوين الغالي وهو اللاحق للقوافي المعتبرة اي الذي
اخرها ساكن ليس حرف مد كقوله كان قبرا حربا قتيل معدا قالت واني وكذا الاعاريض المصرعة كقوله
وقاتم الاعماق خاوي المخترق وسمي غاليا من الغلو اما لغلوه وقوعه في الكلام او لتجاوزه
حد الوزن وفائدة الفرق بين الوقف والوصل فانا نجيز به اذن بالوقف وجعله ابن يعيش
من نوع الترنم والذي يصح ان تسميه هذين القسمين تنوينا مجازا لعدم اختصاصهما بالاسم
ومجامعتهما ال وبونهما خطا وقفا وحذفهما في الوصل نقل عليه ابن مالك في التحفة ولا
بعضهم تنوين الضرورة وهو اللاحق لما لا ينصرف كقوله وبعد دخلت الخدر خدر عنترة
والمنادى المصور كقوله سلام الله يا مطر عليها وتنوين الشذوذ كقول بعضهم هاؤم
فوبك حكاه ابو زيد وتنوين الحكاية مثل ان سمى رجلا بعاقلة لبيبة فتحكيه بتنوينه
وجعل ابن الحباب كاف من تنوين ما لا ينصرف وتنوين المنادى مشابه اسم فيكون الا قسام
على هذا عشرة ونظمها بعضهم فقال

اقسام تنوينهم عشر عليك بها ... فان تقسمها من خبر ما حزرا
مكن وعوض وقابل والمنكر ذو ... رنم واحك اصطر غال وما غرا

ويخص بالنداء بالذمم كسر النون وضمها وهو ما سمي الكلمة بحرف نابب عن ادعو كيا
زيد وبابل يعني يا رجل قيل وانما اختص به لان المنادى مفعول به والمفعول به لا يكون
الا اسما قيل فكان الاولى ان يخص مطلق المفعول به لا بخصوص النداء واجيب بان
تلك خاصة خفية لا يدركها المبتدي بخلاف النداء لمقصوده من ذكر الخواص تقريب الفهم
من المبتدي والا فالحد مغن عنها **تنبيه** اذا ولي يا ما ليس بنادى كالفعل في الا يا اسجدوا
وقوله الا يا اسقيا في مبتل غادره سخال والحرف في يا ليتني كنت معهم يا رب كاسية في
الدنيا عارية يوم القيمة والجملة الاسمية كقوله

يا لعنة الله والاقوام كلهم ... والصالحين على سمعان من جار

فقيل هي للنداء والمنادى محذوف وقيل هي لمجرد التنبيه لئلا يلزم الاجحاف بحذف
الجملة كلها وقال ابن مالك ان وليها دعاء كهذا البيت او امر كتلك الاية فهي للنداء الكثرة
وقوع الزائد بها نحو يا ادم اسكن يا نوح اهبط ونحو يا مالك ليقض علينا والا فهي للتنبيه قاله
ابن هشام في المغني **يختص بالتثنية والجمع** لان فيهما معنى الصفة والصفة من خواص الاسم
لان المراد منه اختصاص الموصوف ليفيد الاخبار عنه والفعل والحرف لا يخبر عنهما فلا يصح فيهما
وهذا التعليل احسن من غيره واما نحو يعربان ويضربون فالتثنية والجمع انما ورداعلى الضمير الذي
هو الاسم لا الفعل وقول الحجاج يا حرسي اضربا عنقه اي اضرب اضرب وقوله تعالى رب ارجعون على
تاويل ارجعوني ارجعوني فليس الاول تثنية ولا الثاني جمعا اذ التثنية ضم مفرد الى مثله في
اللفظ غير في المعنى والجمع ضم مثليه او اكثر في اللفظ غير في المعنى واضربا وارجعون بمعنى التكرير
كما ذكرنا والتكرير ضم شيء الى مثله في اللفظ والمعنى للتاكيد والتقرير والعقاب في التاكيد ان يذكر
بلفظين فصاعدا لكنهم اختصروا في بعض المواضع باجرائه مجرى الشيء والمجموع لمشابهتهما
من حيث ان التاكيد اللفظي ايضا ضم شيء الى مثله في اللفظ وان كان اياه في المعنى وايضا فقوله
اضربا عنقه مثل اسلك وسعديك وقوله تعالى ارجع البصر كرتين في كون اللفظ في صورة المثنى
وليس به قاله الرضي **تنبيه** كتب المصنف في الحاشي وجعل بعضهم التصغير ايضا من خواصه واورد
عليه ما احيسنه ودفع بانه شاذ انتهى قلت ومثله قول الشاعر

يا ما اميلح غزلانا شدن لنا ... من هؤلاء بالسلمى والسمر

قال ابن هشام في المغني
لم يسمع تصغير فعل في التعجب الا في احسن واملح ذكره الجوهري ولكن العربي مع هذا فاسوء حماد
له على فعل التفضيل لشبهه به وزنا وصلا وافادة للمبالغة ولمحاكاة ابن مالك افتيا سه الامين ابن
كيسان وليس كذلك قال ابو بكر بن الانباري ولا يقال الا لمن صغر سنه انتهى قيل وهو مما لا يتم
فيه الفعل مقام المصدر للدلالة عليه بلفظه وقيل ان التصغير راجع الى المتعجب منه اي هن
مليحات على معنى التشفع نحو يا بني فهو ما وضع في غير موضعه كنا قامت هند وقيل انه راجع
الى ملاحتها واقعة على السبب الحقي والتصغير بناسب الخفا لكن لما لم يكن تصغيرها جعلوا مادة
التصغير في فعل التعجب الذي هو خبر عنها **والفعل كله معناها مستقل** بالمفهومية اي لا
يحتاج في تعقله والدلالة عليه الى ضم ضميمة كما قلناه في الاسم واعلم ان الفعل يشتمل على ثلاثة
معان الحدث الذي هو المصدر والزمان والنسبة الى الفاعل وهي نسبة حكمية يلحظ فيه من حيث
انها حالة بين طرفيها والة لتعرف حالهما من تعلقا احدهما بالاخر ولا خفاء في ان هذه النسبة معنى
حرفي لا يستقل بالمفهومية فالمراد باستقلاله معنى الفعل ليس تلك النسبة ووصف المعنى بالاستقلال

بالزمان يتعين كون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى ليس معناه الطابقي بل العم لكن لا يتحقق
الا في ضمن المضمنى نعم قوله كلمة شامل للكلمات الثلث وقوله معناها مستقل مخرج للحرف قوله
مقترن باحدها اى باحد الازمنة الثلثة المتقدم ذكرها مخرج للاسم لانه غير مقترن
كما مر والمراد باقترانه باحدها اقترانه بحسب الوضع الاول ليخرج اسما الافعال وقد دخل
الافعال المنقولة لانها تدل معناها بالزمان بحسب الوضع الاول كما مر بيانه يختص بالفعل
بقدا لحرفية اذا كان مقترنا خبريا مثبتا مجردا من اسب وجازم وحرف تنفيس نحو قد يقوم
وهو معه كالجزء فلا ينفصل منه شئ الا بالقسم كقوله نفد والله بين لى عنائى
وصبح قد لعمرى بت ساهرا وقد يحذف مصدرها لدليل كقول النابغة
اقد الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكأن قد
اى وكان قد زالت وانما اختص بها لانها لعارة لا تصلح الا له وهى ستة احدها تقريب الماضى
من الحال نحو قد قامت الصلوة الثانى التحقيق نحو قد يعلم الله الثالث التقليل نحو ان الكذوب
قد يصدق وسياتى مزيد كلام على هذه المعانى فى حديقة المفردات ان شاء الله تعالى
النفى حكى ابن سيده قد كنت فى خير فنعرفه بضب تعرف واليه اشار فى التسهيل نعم ربما
نفى بعد فنصب الجواب بعدها قال الزهرى امر وهو غريب وحمله على خلاف ذلك الجماعة
التكثير كقوله قد اترك القرن مصفرا انامله كان اثوابه مجت بفرصاد والاحسن
الاستشهاد على ذلك ببيت العروض قد اشهد الغارة الشعواء تحملنى جرداء معروقة اللحيين
السادس التوقع نحو قد يقدم المسافر وهو مع المضارع واضح واما مع الماضى فاثبته الاكثرون
قال الخليل فيقال قد فعل الفرس ينتظر به الخبر يختص بالفعل لانها لنفى الفعل وهى مختصة
لا يتصور الا فيه وهى مختصة بالمضارع كما سياتى والحرف كلمة معناها غير مستقل بالمفهومية
اى يحتاج فى تعقله والدلالة عليه بها الى ضم ضميمة لانها انما يكون ملحوظا باعتبار انه الة للغير
فيحتاج الى ملاحظة الغير من حيث انه متبوع له فاذا يكون مستفادا كالابتداء الذى هو مدلول
من فى قولك سرت من البصرة الى الكوفة فانه لا يتصور ولا يتميز الا بذكر السير والبصرة ولا يتعقل
الا بتعقلهما ومن ذلك سائر معانى الحروف واما الابتداء الذى هو مدلول لفظ الابتداء
فهو معنى مستقل ملحوظ للعقل بالذات يمكنه ان يحكم عليه وبه كالمتوالى والاسماء الموضوعة
للنسب لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية هذا وتحقيق المقام يتوقف

على تمهيد مقدمات احدها ان وضع الحروف كالهاش وضع العام لموضوع له خاص وان وضع
الاسماء الموضوعة للنسب ظاهر من قبيل وضع العام لموضوع له عام الثانية ان النسب بين الامور
انما تعقل بتعقلها ان عاما فعاما وان خاصا فخاصا غاية ان افراد النسب ليست الا حصصا
لها لا افرادا حقيقية اذ معنى الكلية والجزئية مخصوص بالمعانى المستقلة الثالثة ان مدلول
مدلول اللفظ مستقلا بالمفهومية منه على احد امرين اما ان يكون ملحوظا بالذات لتعرف احواله
لا بالتبع بان يكون الذهن ملاحظا ماهية حالة من احواله او بان يكون اللفظ الاول عليه كافيا فى
احضاره فى الذهن بحيث لا يتوقف على ذكر ضميمة وان لوحظ بالتبع اذا تمهد هذا فنقول
انما كانت مدلولات الحروف غير مستقلة بالمفهومية لانها لما كانت موجبة المقدمة الاولى
موضوعة لنسب جزئية توقف تعقلها بمقتضى المقدمة الثانية على تعقل متعلقاتها المعينة
ثم لما كان تعقلها الا ملاحظة تلك المتعلقات ولم تكن الفاظ الحروف فى احضارها فى
الذهن بل لا بد معها من الضمائم وهى الالفاظ الدالة عليها لم تكن مدلولاتها بمقتضى المقدمة
الثالثة مستقلة بالمفهومية منها بخلاف مدلولات الاسماء الموضوعة للنسب فانها لما كانت
موضوعة لنسب كلية يكفى فى تعقلها تعقل متعلقاتها اجمالا وكانت هى كافية فى احضار تلك
المتعلقات كانت مدلولاتها مستقلة بالمفهومية لكن لما كانت لا تستعمل فى معناها الا مضافة
الى متعلقات مخصوصة لانه الغرض من وضعها لزم ذكرها لتفهم هذه الخصوصيات فلذا وقع
ما توهم من اختلاف حد الاسم بها جمعا وحد الحرف منعا فقوله كلمة شامل للكلمات الثلث
وما بعده مخرج للاسم والفعل وقوله لا مقترن قيد لتحقيق ماهية الحرف لا للاحتراز به
عن شئ ولا يجب فى القيد ان يكون للاحتراز بل قد يكون لتحقيق الماهية او للايضاح
وقال ابن الحاجب فى شرح الدرة الالفية لابن معط وارى انه لا يحتاج فى تحقيق الحد
الحرف لانه كلمة محصورة ويعرف اى يتبين لعدم قبول شئ من خواص حد الاسم
والفعل المذكورة او بعرفها وانما يزيد بذلك مع ان الحد مغن عنه تسهيلا على المبتدئين
تفهيما لان حد الحرف مما طال فيه المختلفون الكلام واضطربت فيه اراء الائمة الاعلام
ونحن بحمد الله قد بينا بالباب التحقيق فعليك بالتمسك به فانه بذلك حقيق بنيله
قال ابن الجنان فى شرح الدرة ما معناه ان تمييز الحرف بعدم قبوله شيئا من خواص حد
روى لا ندرى كيف توقف معرفة الحرف على معرفة تلك الخواص ومنها ما هو حرف فيلزم الدور

واجيب بان توقف معرفة الحرف على تلك الخواص انما هو من حيث انها علامات واما من حيث
عليه من حيث انها حرف فاختلفت الجهة فلا دور **هذا تقسيم** للاسم من تقسيم الكلي
الى جزئياته وهو ان يقسم اليه قيود متباينة او متغايرة فقط ليحصل من انضمام كل قيد
اليه قسم منه **الاسم ان وضع لذات** اي معنى قائم بنفسه تقريبا مقابله **فاسم عين**
وقد يقال اسم شخص وهما بمعنى والاول اشهر **كزيد** ورجل **او** وضع **لحدث** اي معنى قائم
بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشي او لم يصدر كالطول والقصر **فاسم معنى كضرب**
وقول بعضهم ان العين يطلق على المعنى بجزئيه العين وعين الربا فكيف يجعل قسيما
للمعنى ليس بشيء لان العين مشترك بين الشخص والحقيقة **تنبيه** المراد بالقيام
بالغير كونه ناعتا له اي بحيث يصح ان يشتق منه اسم محمول عليه كالضارب من الضرب
او كونه حاصلا في الغير ومختصا به بحيث تكون الاشارة الى احدهما اشارة الى الاخر
تحقيقا كالضرب في الضارب او تقديرا كالاصوات القائمة بالاجسام والعلوم للعارف
القائمة بالمجردات والصفات القائمة بالمجردات والصفات القائمة بذاته تعالى فان شيئا من
هذه الامور سوى الاجسام غير مشار اليه بحسب الحس لكن كل واحد منها بحالة لو لم تكن
الاشارة اليه حسا لكانت الاشارة اليه عين الاشارة الى ما حل فيه ان كان محلا لشيء
وغير الاشارة الى محله ان كان حالا في محله واما تغيره بالتبعية في التحيز فيتضح بصفات
الباري تعالى وصفات المجردات بل بالصفات الاعتبارية للمتحيزات كذا قرره بعض
المحققين فتامله **او** وضع **لمنسوب اليه حدث** نسبة تقييدية **فمشتق** وهي اعني
المنسوب اليه الحدث اما ان يكون ذاتا ما اي مبهمة لا تعين لها اصلا ويسمونه صفة
وهو اما ان ينسب اليه الحدث على وجه الحدوث وهو اسم الفاعل **كضارب** او على
وجه الثبوت وهو الصفة المشبهة كحسن او وقوعه عليه وهو اسم المفعول كمضروب او
زيادة موصوفه على غيره فيه وهو اسم التفضيل كافضل واما ان يكون ذاتا متعينة باعتبار
فاما ان يعتبر كونه زمانا للحدث وهو اسم الزمان او كونه مكانا له وهو اسم المكان او كونه
الة لحصوله وهو اسم الالة وانما قلنا انه متعين في هذه الثلثة باعتبار دون الصفات
بان معنى مقام مثلا مكان فيه القيام لا شيء او ذات ما فيه القيام بخلاف القائم
فان معناه ذات ما له القيام كذا قرره غير واحد من المحققين فقد يرد المراد بالذات

هنا ما يستقل المفهومية لا ما يقوم بنفسه ليدخل نحو مفهوم ومضمن ما يقوم بغيره من المشتقات
وايضا صدق اخص اذا رجع وهي كلية لا تستعمل الا مع شيئين بينهما توافق ويمكن استغنا
كل منهما عن الاخر فخرج بالشيئين نحو جار زيدا وهما مفتقران اليه لفظا وتقديرا وبالتوافق
نحو جاريات الدنيا ربما كان الاستغنا نحو اختصم زيد وعمرو ايضا فانه تعالى شيء من ذلك
وهو معقول مطلق حذف عامله سماعا كما نقل او حالي حذف عاملها وصاحبها اي وارجع
الى تقسيم الاسم رجوعا اولا قبل واجبا الاسم **ان وضع لشيء بعينه** والمراد بالشيء
بعينه وليس المراد التعين الشخصي بل التعين بوجه ما وقيد الجنس مرادا في المستعمل في شيء
بعينه من حيث انه بعينه وحاصله الاشارة الى معين عند السامع من حيث هو معين بوجه ما
وبهذا تخرج النكرات عن التعريف لان معانيها وان وجب تعينها عند السامع لكن ليس في اللفظ
اشارة اليه بخلاف المضمر الراجع اليها فان فيها اشارة الى ذات المتعين وكذا المعرف
بلام العهد اذا كان المعهود منكرا كما في قوله تعالى ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول
فان الاول نكرة والثاني معرفة ولا فرق بينهما الا بما ذكرنا من الاشارة وهذا هو الشيء الذي
في التعريف اعم مما وضع له اللفظ كما في الاعلام وما وضع للصدق عليه كسائر المعارف
هذا بني على ما اشتهر من ان العلم المعرفة هو المتعين عند الاستعمال دون الوضع سواء كان
معينا في الوضع ام لا ليندرج فيه الاعلام الشخصية وغيرها من المضمرات والمبهمات سائر
المعارف فان لفظ انا مثلا لا يستعمل الا في اشخاص معينة اذ لا يصح ان يقال انا ويراد به متكلم
وليست موضوعة لواحد منها والا كانت في غيره مجازا ولا لكل واحد منها والا كانت مشتركة
موضوعة ايضا لغير واحد من افراد المتكلم وهو باطل اتفاقا اذ لا يمكن ان يتصور واضع اللغة
استحضار كل واحد من المضمرات التي يطلق عليها لفظ انا فيجب ان يكون موضوعة
لمفهوم كلي شامل لتلك الافراد ويكون الغرض من وضعها الاستغنا بها في افراده المعينة دون
وقس عليه سائر المعارف سوى العلم ولهذا صرح العلامة التفتازاني بان ما سوى العلم انما
وضع لمعان كلية لتستعمل في افرادها المعينة هذا هو المشهور عن اهل العربية ونسب الى
الجمهور لكن انتقده بعض المتاخرين باستلزامه كون هذه الالفاظ اسامي لا استعمالات
لا حقايق لها اذ لم تستعمل فيما وضعت هي له اذ المفهومات الكلية لا يصح استعمالها فيها
اصلا وهذا مستبعد جدا كيف لا ولو كانت كذلك لما اختلف ائمة اللغة في عدم استلزام

للحقيقة ولما احتاج من نفى الاستلزام الى ان يتمسك في ذلك باشلة نادرة قال والحق ما
افاده بعض المحققين من انها موضوعة لكل واحد من جزئيات تلك المفهومات الكلية وضعا
واحدا عاما وتلك المفهومات حيثيات الواضع الذي لاحظها عند الوضع فلا تستلزم الا
ولا كون نفيها مجازا في شيء منها كما لا وجود المجاز بدون الحقيقة وتعريف المعرفة محمول على ظاهره
فتفهم والمعارف على المشهور كلها سبعة بادخال المعرف بالندا كما ذهب اليه ابن مالك
اختاره المصنف ووجه الانحصار فيها ان التعيين المشار اليه في لفظ المعرفة اما ان يعتبر
جوهر اللفظ وهو العلم وهو اما جنسي ان كان الحاضر للمعهود جنسا وعينه كاسامة
شخصيا ان كان مزاجا منها كزيد او بعينه حرف وهو تمان ما لا يحتاج الى القصد وهو
المعرف باللام وما يحتاج اليه وهو المعرف بالندا او تقييده القرينة في الكلام وهو المضمر
او تقييده الاشارة الحسية الى نفسه وهو اسم الاشارة او تقييده الاشارة العقلية الى نسبة
معلومة للسامع اما خبرية وهو الموصول او لا وهو الاضافة لكن الاضافة الى غير معين لا
تفيده تعينا وهو المضاف الى احد الخمسة الاول من المعارف العلم وهو ما وضع لمعين لا
يتناول غيره فخرج بالمعين النكرة وبما بعده بقيتا المعارف وهو نوعان كاعلام شخصية
وجنسية فالشخصي مسماه نوعان اولو العلم كزيد وحزنق وما يوثف كالقبائل كقريش
والبلاد كعدن والخيل كداحس والابل كشدقم والبقر كهوار والغنم كهيلة والكلاب
كواشق وينقسم الى مرتجل وهو الاستعمال من اول الامر علما كسعاد وقعنس وموهب
وهو الغالب وهو الاستعمال قبل العلمية لغيرها ونقله اما من اسم عين كاسد وثور او اسم معنى
كفضل ونهار او من مشتق اما وصف فاعل كحارث وحاتم وحسن او مفعول كمنصور
محمد وغير ذلك وما وضع لابن سعد في الفتية من ان محمدا مرتجل حيث قال شعر
ثم الذي في الناس سمة مفرد ٭ مرتجل مثاله محمد ٭ فسهو ظاهر والمنقول اما من فعل اما ماض
وكعب او مضارع كيشكر وتغلب او امر كاصمت بقطع الهمزة ليدل على النقل علم الزيادة
معينة وقيل هو علم جنس لكل مكان فعرفا سامة وكرت سمه والمسموع في الامر العم
لان الاعلام كثيرا ما تغير لفظها عند النقل كما قيل شمس بن مالك شمس بن الشين
وما من جملة اما فعلية كشاب قرناها او اسمية كزيد منطلق وليس بمسموع ولكنهم قاسوه
ثم التقسيم الى مرتجل ومنقول هو رأي الاكثرين وقيل الاعلام كلها منقولة ولا يصح جعل

اصلها فعل وهو ظاهر مذهب سيبويه وقيل كلها مرتجلة وهو رأي الزجاج والمرتجل عنده ما لم
يستعمل وضعه لنقل من محل آخر الى هذا ورد بانتفائها للنكرات بالفرض لا بالقصد قالوا والتقسيم
انما هو بالنسبة الى الاعم الاغلب والا فما هو علم بالغلبة لا منقول كالاسد مرتجل وينقسم ايضا الى مفرد
كزيد وهند والى مركب وهو ثلاثة انواع مركب اسنادي كبرق نحره وشاب قرناها جملة فعلية
كقوله ٭ كذبتم وبيت الله لا تنكحونها ٭ بني شاب قرناها تصر وتحلب ٭ ومزجي وهو كل اسمين
جعلا اسما واحدا ونزل ثانيهما منزلة تاء التانيث فيبنى الاول على الفتح ما لم يكن آخره ياء فيبنى
على السكون كبعلبك ومعدي كرب وابنا الثاني فيعرب ما لم يكن اسم صوت كويه من سيبويه
فيبنى على الكسر واضافي وهو الغالب وهو كل اسمين نزل ثانيهما منزلة التنوين مما يلي كعبد الله
وابي سعيد وحكمه ان يجري الاول بحسب العوامل ويجر الثاني بالاضافة والعلم الجنسي سماه
ثلاثة انواع اعيان لا تؤلف كالسباع والحشرات نحو اسامة وام عريط للاسد والعقرب واعيان
تؤلف كهيان ابن بيان للجهول العين والنسب وابي المضاء للفرس وام معنى تيه كسبحان لتسبيح
وبيان للبصيرة وبرة للبر وفجار للفجرة ثم العلم باعتبار ذاته شخصيا كان او جنسيا اما اسم هو
الذي لا يقصد بمدح ولا ذم كزيد وعمرو او لقب وهو ما يقصد باحدهما كالمصطفى والمرتضى
وتاج الدين في المدح وقفة وبطة وعايد الكلب في الذم او كنية وهو ما صدر بباب او ام كابي الحسن
وام كلثوم وابي مضاء للفرس وام عريط للعقرب وزلال الرضى وابن اوبنت كابن اوى وبنت
وردان قال والفرق بينها وبين اللقب معنى ان اللقب يمدح الملقب به او يذم بمعنى ذلك اللفظ
بخلاف الكنية فانه لا يعظم المكنى بها بل بعدم التصريح بالاسم فان بعض المفسرين قائل بان
تخاطب بها ورده بعضهم بقول الشاعر ٭

تصدت ام الحارث كي اراه ٭	فشوف كاد يجذبني اليه ٭
فلما ان رايت رايت فردا ٭	ولم ارمن بنيه ابنا لديه ٭

قال فلا حظ في الكنية
عادت عليه من المعنى الاصلي وسلبه عن المكنى به واجيب بانه لعل مراد الرضي رحمه الله ان الكنية
من حيث انها كنية لا يعظم المكنى بها لا مطلقا وافادتها التعظيم فيما ذكر ليس من حيث انها كنية
بل لخصوص المادة فلا اعتراض فليتامل قال شعبان في الكنية ٭

بكنية عظم وخبرة اللقب ٭	وقيل ذا بنت يدا ابي لهب ٭
تهكم او احمر او يعزى ٭	في وجهه او اسم عبد العزى ٭

وقد يكنى الشخص بالاولاد الذين له كابي الحسن امير المؤمنين على ع وقد يكون في الصغر تفاؤلا
لان يعيش حتى يصير له ولد اسمه ذاك كابي القسم واذا اجتمع الاسم واللقب اخر اللقب عن الاسم
غالبا لكون اللقب اشهر لان فيه العلية مع شيء من معنى النعت فلو اتى بهما لا لاخفى من الاسم
فلم يجتمعا وعين الغالب قوله: انا ابن من يقتل بالحمرة وجدي ٭ ابوه منذر ماء السماء ٭ وان رتب
بين الكنية وغيرها ثم ان كان اللقب وما قبله مفردين اضيف الاسم الى اللقب نحو هذا زيد بطة
وسعيد كرز على تاويل الاول بالمسمى والثاني بالاسم كانك قلت هذا صاحب هذا الاسم ولم
يجر عند البصريين ابو جهورهم في ذلك الا الاضافة واجاز الكوفيون فيه الاتباع والقطع
بالرفع والنصب وهو الاولى لقولهم هذا يحيى عينان واما اذا لم يكونا مفردين فاريد من
الاتباع سواء كانا مركبين نحو هذا عبد الله انف الناقة او احدهما مركبا نحو هذا زيد عابد
الكلب وهذا عبد الله بطة وصرح بعض المتاخرين بجواز الاضافة اذا كان مجرد الاسم
مفردا **تنبيه** هل الاضافة في المفردين حيث لا مانع كان يكون الاسم مقرونا بال كالحرث
قفة او كان اللقب وصفا في الاصل مقرونا بال كهرون الرشيد ومحمد الهدى فاد بضاف الاول
الثاني نص على ذلك ابن خروف قاله في التصريح **تتمة** ومن العلم ما كني به عنه كفلان
فانه يجري مجرى الكنى عنه واسما الايام عند الجمهور اعلام توهمت فيها الصفة فدخلت
عليها ال لمح كالحارث والعباس ثم غلبت وصارت كالعدبان فالسبت مشتق من معنى
القطع والجمعة من معنى الاجتماع وبابيهما من الواحد والثاني والثالث والرابع والخامس وذهب
المبرد الى انها غير اعلام ولا مانعا للتعريف فاذا زالت صارت نكرات والاول اصح واعلى
انه اذا قصد بكلية ذلك اللفظ دون معناها كقول الشاعر كلمة استفهام وضرب فعل ماض
فهي علم وذلك لان مثل هذا موضوع لشيء بعينه غير متناول غيره وهو منقول لانه نقل من
مدلول هو المعنى الى مدلول اخر هو اللفظ قال الرضي ولا يبطل التصغير العلية سواء كان
تصغير ترخيم او غيره وما قيل من ان تصغير الترخيم يبطلها مردود بقول الشاعر ٭
وكان حريث في عطاء جاهدا ٭ ويد الحرث مرجلة ولو كان منكرا لادخل عليه اللام قاله ابن
جني قال وقد يكون العلم وصفا وذلك بوجهين احدهما ان يراد به مسمى بكذا وجعل منه
قولهم لا زيد كزيد ثابت والثاني ان يراد به الصفة كقولهم لكل فرعون موسى اي لكل جبار
قهار ولكل مبطل محق قال بعض المحققين ولا يخفى ان مدار التعريف هو الوضع فباستعما

فلان وفلانة واسما الايام

ارطرتكم العلم بالكلام فيه

العلمية احد هذين المعينين وهو مجاز قطعا لم يخرج عن كونه معرفة فالقول بتنكيره مبني على
المسامحة وهو حسن وقدم المص القبيل العلم بناء على انه اعرف المعارف وهو قول الصيمري ونسب
الى سيبويه والكوفيين وفي ترتيبها اختلاف سياتي ذكره في اخر البحث ان شاء الله تعالى
والثاني من المعارف المعرف بلاداة نحو **الرجل** وكونها الكهل هو مذهب الخليل والهمزة
عنده اصلية بقطعية حذفت في الوصل لكثرة الاستعمال وصححه ابن مالك ونقل عن سيبويه ما
يوافقه في كونها الا ايضا لكن بخلافه في اصالة الهمزة فهي عنده زائدة معتدبها في الوضع
للشهرة عنده انها اللام وحدها والهمزة وصلية جلبت قبلها لتعذر الابتداء بالساكن ومنعت
مع ان الاصل في همزات الوصل الكسر لكثرة الاستعمال ونقل ابو حيان هذا القول عن جميع
النحويين الا ابن كيسان وهو له صاحب البسيط الى المحققين وتظهر فائدة الخلاف في نحو
قام القوم فعلى الاول حذفت الهمزة لتحرك ما قبلها وعلى الثاني لم تكن ثم همزة حتى يقال
حذفت بل لم يؤت بها لعدم الحاجة اليها لتحرك ما قبل اللام وذهب المبرد الى انها اداة
التعريف هي الهمزة وحدها جلبت اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام **فائدة**
قال المرادي في الجنى اعلم ان من جعل حرف التعريف ثنائيا وهمزته اصلية عبر عنه بالهاء
يحسن ان يقول الالف واللام كما لا يقال في قد القاف والدال وكذلك ذكر عن الخليل قال ابن
جني كان يقول ال ولا يقول الالف واللام ومن جعله الام وحدها عبر بالام كما فعل الناظم
ومن جعله ثنائيا وهمزته همزة وصل زائدة فله ان يقول ال وان يقول الالف واللام وقد
وقع في كتاب سيبويه التعبير بالامرين والاول اقتفى وهي على كل قول اما جنسية او
عهدية او زائدة فالجنسية ان خلفها كل من دون تجوز نحو ان الانسان لفي خسر فهي تشمل
الافراد دون خلفها تجوز نحو انت الرجل ادبا فهي تشمل خصائص الجنس مبالغة وان لم
يخلفها نحو كل حيوان حساس اما كل شيء حي فهي لبيان الحقيقة والعهدية اما ان يكون معهودا
معهودا ذكرا نحو كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول ونحو فيها مصباح
المصباح في زجاجة ان زجاجة او معهودا ذهنيا نحو اذ يبايعونك تحت الشجرة او معهودا
حضوريا نحو اليوم اكملت لكم دينكم والزائدة نحو عباس الانسة وغيرها فالاولى كالتي
في الاسماء الموصولة على القول بان تعريفها بالصلة وكالواقعة في الاعلام بشرط غلبة
استعمالها كالنضر والنعمان والات والذي او لا يغلبها كالسموأل او غلبتها على بعض من

خلفها نحو م

هو له في الاصل كما ثبت للكعبة والمدينة لطيبة والنجم للثريا وهذه في الاصل للعهد الذهني

تنبيه ال في البنت غير لازمة كما يشعر به ما في الصحاح حيث قال لا افعله ثنه ولا افعله البتة بكل امرأة رجعة فيه ونصبه على المصدر وكذا في العباب للصغاني والقاموس للمجد وبعقوب ونقل عن سيبويه انها لازمة مع كونها للتعريف وقطع الهمزة سماعي والمانية بمعنى غير اللازمة زمان واقعة في الفصيح بكثرة اما الاولى فهي الداخلة على علم منقول من مجرد صالح لها كحرث وعباس نقول فيهما الحرث والعباس وهو يتوقف على السماع فلا يقال محمد واحمد المحمد والاحمد والمانية ضربان واقعة في شعر او شذوذ من النثر فالاولى الداخلة على علم لا لح الاصل كعمرو ويزيد في قوله باعدام العمر وعن اسيرها تمر ابو اسير على نصرها وقوله وابنا الوليد بن اليزيد مبارك والداخلة على الوليد فالح الاصل والمانية كالداخلة على ما هو واجب التنكير نحو ادخلوا الاول فالاول وجاءوا الجما الغفير وارسلها العراك ولخرجن الاعز منها الاذل على قراءة من فتح اليا ولم يعتبر الاذل مفعولا مطلقا على حذف مضاف اي خرج الاذل ومن اعتبر ذلك لم يحتج الى دعوى الزيادة

مسئلة اجاز الكوفيون وبعض البصريين وكثير من المتاخرين نيابة ال عن الضمير المضاف اليه من جهة على ذلك فان الجنة هي المأوى ومررت برجل حسن الوجه وضرب زيد الظهر والبطن اذا رفع الوجه والظهر والبطن والمانعون يقدرون له في الاية ومنه في الامثلة ويتجاوز مالك المجاز بغير الصلة قال الزمخشري في ولم ادر ما اسما ان الاصل اسما الميات وقال ابن هشام في قوله بدلت بسم الله في النظام ولا ان الاصل في نظمي فجيء بها نيابة عن الظاهر وعن ضمير الحاضر والمعروف من كلامهم انها هي المقبل بضمير الغايب قال في المغني

والثالث من المعارف اسم الاشارة نحو ذا بالف ساكنة للمذكر وقال ذاك بهمزة مكسورة بعد الالف وذائه بها مكسورة بعد الهمزة المكسورة وذاره بها مضمومة بعد همزة مضمومة قال هذا ذاره الدنية خير ودنس في كف قوم ماجد مصور

يروى بكسر الهاء وضمها وفي كتاب ابي الحسن الهيثم انما حركت الهاء فيها للضرورة والاصل فيها ذا والفا اصلية عند البصريين لا زائدة خلافا للكوفيين وهي لام في الاصل حذفت لانه على الاصح لا عينه وعينه منقلبة لا ساكنة على الاصح قاله في التصريح وقال المصنف اختلف البصريون هل عينه ولامه ياء لكونه من باب يحيى او عينه واو ولامه ياء لكونه من

باب طويت ثم حذفت لامه تخفيفا او قلبت العين الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وهذا كله على سبيل التمرين ولا اظن ابني والبتي لا يدخله التعريف وقال ابو حيان لو قيل بان ذا بنا في الوضع نحو ما وان ولا لف اصل بنفسها غير منقلبة عن شيء واصل الاسما المبنية ان يوضع على حرف او حرفين لكان مذهبا جيدا سهلا دليل الدعوى قال ثم رايت هذا للذهب للسيرافي والخشني ونقله عن قوم انتهى **والرابع** من المعارف الموصول الاسمي نحو الذي للمفرد المذكر العالم وغيره والتي للمفرد المؤنث كذلك **والخامس** من المعارف المضمر نحو هو وسياتي الكلام على هذه الثلاثة مستوفى في البينات ان شاء الله تعالى فلينتظر **تنبيه** في الضمير العايد على النكرة اربعة مذاهب احدها انه نكرة مطلقا الثاني انه معرفة مطلقا الثالث ان رجع الى واجب التنكير كما في مررت بجلد من نكرة والا فمعرفة وانما قلنا ان رجع في المثال واجب التنكير لانه تبيين والتبيين واجب التنكير الرابع ان رجع الى نكرة مخصصة بصفة او حكم نحو مررت برجل كريم واخيه وجاني رجل فضربته فهو معرفة والا فنكرة والخوان الضمير العايد الى نكرة معرفة مطلقا لان التعريف هو التعيين اي الاشارة الى معلوم حاضر في ذهن السامع من حيث هو معلوم وان كان بها في نفس هذا المعنى موجود في الضمير العايد الى النكرة ولهذا يجري عليه احكام المعارف اتفاقا **والسادس** من المعارف **المضاف الى احدها** اي الى احد الخمسة المذكورة ولو بواسطة نحو غلام ابيك **معنى** مضافا مطلقا اي اضافة معنوية اضافة مفيدة معنى واحترز به عن المضاف الى احدها اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا وانما يعرف بالاضافة ما ليس من الاسماء المتوغلة في الابهام كغير ومثل على ما سياتي بيانه في باب الاضافة ان شاء الله تعالى **والسابع** من المعارف **المعرف بالنداء** نحو يا رجل لا نحو يا رجلا فانه نكرة ولا نحو يا زيد فانه معرفة بغير النداء على الصحيح المختار عند ابن مالك وارداد بالنداء وصوحا واعتذر اكثرهم هذا النوع لكونه داخلا في المعرف بال بناء على ان تعريفه بها مقدرة وهو مذهب المتقدمين قال ابو حيان انما الذي صححه اصحابنا ان لكونه نوع الضمير لان تعريفه لوقوعه موقع كاف الخطاب وتظهر بعضهم والمنهو من ظاهر قول سيبويه ان تعريفه بالاشارة والمواجهة قال ابن مالك اذا كانت الاشارة دون مواجهة معرفة لاسم الاشارة فلان يكون معرفة وهما المواجهة اولى واحرى قال وهو اظهر وابعد من التكلف قبولا وتماشيا بعاربا اولى

تنبيهان الاول كتب المص رحمه الله في الهامش انها اخر ذكره يعني المعرف بالنداء
المضاف الى احدها فيرد عليه ما ورد على ابن الحاجب انتهى يريد ان ابن الحاجب اخر ذكر
المضاف الى احدها عن جميع المعارف فاورد واعليه انه يلزم من ذلك صحة الاضافة الى المنادى
ايضا والمنادى لا يضاف اليه اصلا فاخر المص ذكره فسلم من ذلك ورام صاحب الفوائد
الضيائية التحرز عن ذلك فقال لا يستلزم صحة الاضافة الى احدها صحتها بالنسبة الى
كل واحد فلا يرد ما اورده انتهى قال عصام الدين لا يخفى انه تكلف جدا والمتبادر صحة
الاضافة الى كل من الخمسة **الثاني** هذا الترتيب الذي استعمله المص في المعارف هو الذي
ذكره والذي عليه الجمهور ان الاعرف المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم الموصول والمقرون
باللام او الذي يليه المضاف في رتبة المضاف اليه الا المضاف الى الضمير فهو في رتبة العلم وذهب
الكوفيون ان الاعرف العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ذو الاداة عند ابن كيسان ان الاعرف
المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة وذو اللام ثم الموصول وعند ابن السراج ان اعرفها اسم الاشارة
ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام وقال ابن مالك اعرفها ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم العلم
ثم ضمير الغائب السالم عن ابهام ثم المشار به والمنادى ثم الموصول بذو الاداة والمضاف
بحسب ما يضاف اليه وقد يعرض للمعرف ما يجعله مساويا او فائقا كقول من لا يشرك
في اسمه من قال له من انت انا ملك وهذا ابو يوسف فالبيان لم يستفد بانا بل بالعلم
كالموصول في قولك لمن قال لك من انت انا الذي نعل كذا ومن هذا القبيل سلام الله
على من اتبع الهدى وعلى من سجدت له الملائكة وآمن حفر بئر زمزماه وقد اختلف في
اعرفها اختلافا كثيرا حتى قال ابو حيان لم يذهب احد الى ان المضاف اعرف المعارف
الثالث قال غير واحد يستثنى مما تقرر اسم الله تعالى فهو اعرف المعارف بالاجماع انتهى
قال بعض المحققين وفيه نظر لا حاجة الى هذا الاستثناء لان الكلام في التفاضل بين
الانواع **والا** يكن الاسم وضع لشيء بعينه بل لشيء لا بعينه **فنكرة** وليست الاضافة
للاستثناء كما توهم وانما هي ان قرنت بلا النافية نحو فلا تضروع فقد نصره الله
تنبيه قال بعض المحققين تقسيم الاسم الى المعرفة والنكرة المراد به منع الخلو لا منع
الجمع ايضا لشبههما في المقرون بال الجنسية كاللئيم في قوله ۵ ۵ ۵

والعدا من على اللئيم يسبني ۵ ومن ثم جوزوا في الجملة بعده ان تكون حالا انتهى قال بعضهم وفيه
نظر فان السابق من التقسيم منع الجمع والخلو معا والاستدلال على الاجتماع بالمقرون بال
الجنسية انما يتم لو كان يعد في اصطلاح القوم نكرة حقيقة كما انه عندهم معرفة حقيقة
كما مر كالصريح او صريح في خلافه انتهى **وايضا** تقسيم اخر للاسم باعتبار التذكير والتانيث
ان وجد فيه اي في الاسم **علامة التانيث** وهي التاء المبدلة هاء في الوقف خلافا لمن
زعم ان التانيث بالهاء وانها تبدل تاء في الوصل والالف المقصورة والهمزة التي قبلها مد
وهي عند البصريين بدل من الالف المقصورة ومذهب الكوفيين والزجاج ان الهمزة
ليست مبدلة من الالف وانما هي علامة التانيث ومذهب الاخفش ان الالف والهمزة
معا علامة التانيث وزاد الكوفيون في علامة التانيث تا نبت واخت والالف والتاء في
نحو المسلمات ونحو قالت في الارتشاف وذهب الزمخشري الى ان اليا ايضا علامة التانيث
في نحو دى والاخفش والمازني في نحو قوسي وتقوسين والفاعل مستتر قال الرضي والاولى
ان يقال في دى هذه الصيغة بكمالها موضوعة للمؤنث كتا وليس في اسم الاشارة ما هو
على حرف واحد واما اليا في تفعلين فالاولى انه اسم لا حرف تانيث انتهى **ولو** كان وجودها
تقديرا اي مقدرا فاوجد فيه علامة التانيث لفظا **كنام** وتقديرا **كنار فمؤنث والا**
توجد فيه علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا **فمذكر** وهو الاصل لدليلين احدهما انه ما من
مذكر الا ويؤنث الا ويطلق عليه شيء وشيء مذكر والثاني انه لا يفتقر الى زيادة والتانيث
لا يحصل الا بزيادة وعلى هذا فكان الانسب تقديم المذكر الا انه اخره لان تعريفه يشتمل
على سلب تعريف المؤنث والسلب مسبوق بالايجاب في المعقول فجعل المذكر كالكلي
تنبيهان الاول لا يتحقق التذكير والتانيث في الاسماء الا اذا قصد مدلولها فان قصد
لفظ الاسم جاز تذكيره باعتبار اللفظ وتانيثه باعتبار الكلمة وكذا الفعل والحرف وحروف
الهجاء يجوز فيها الوجهان بالاعتبارين ومنهم القراء من تذكير حروف الهجاء لا يجوز الا في الشعر
قاله المرادي في شرح التسهيل **الثاني** لا يقدر من علامات التانيث الا الثلاثة وهي
على الصحيح والانفكاك فيجوز ان تحذف لفظا وتقدر بخلاف الالف وهي تقدر ايضا
في الصفات المختصة بالمؤنث على وزن فاعل او مفعل كحائض ومرضع ان اريد المؤنث
تاويل شخص حائض وانسان مرضع عند سيبويه ومعنى الجنسية اي ذات حيض وذات

وصفته م

المؤنث وعلامة التانيث

المذكر هو الاصل

اذا قصد لفظ الاسم جاز تذكيره وتانيثه

الاكثرة

وضاع عند الخليل لا لاختصاصها بالمؤنث كما ذهب اليه الكوفيون لورود الضمير بلا اختصاص
والرضعة مع الاختصاص وسماعا في نحو العين والاذن قال الرضي ودليل كون التاء
مقدرة دون الالف رجوعها في التصغير نحو هنيدة في هند وقديرة في قدر واما الزائد
على الثلاثي فحكمها فيه ايضا بتقدير التاء قياسا على الثلاثي اذ هو الاصل وقد ترجع التاء
فيه ايضا شاذا نحو قديمة ودويبة انتهى **الثالث** يعرف تانيث ما لم تظهر العلامة
فيه بتصغيره ان كان المكبر لمذكر بتاء وبعد في غير شذوذا كما ذكر وبوصفه وتعدي بالفعل
الصناعي ليشمل الفعلة نحو وتيها اذن واعيه فيها عين جارية بكاس من معين بضاف البعض
نحو ولك واسعة الحال نحو والسلمى الريح عاصفة ويضمير نحو الشمس صحيحها بالاشارة
اليه نحو تلك الدار وبتجرد عدده من الثلاثة الى العشرة من التانيث ثلث ادرع وعشر رجال
بجمعه على ما اختص بالمؤنث كفعل من الصفات كطوالق وحوائض وعلى مثال يخاص
فيه وذلك فيما هو بوزن عناق وذراع وكراع وبين جمعها في المؤنث غالبا على فعل
وتعجا في المذكر غالبا ككان ولكن ويعلم ايضا بلحاق علامة التانيث بفعله المسند
اليه نحو طلعت الشمس والتعنت السانى بالتاء **والمؤنث** ينقسم الى حقيقي التانيث و
لفظيه فهو **ان كان فارج** سواء كان ظاهر العلامة كضاربة وحبلى وبغا او مقدرها
كزينب وسعاد **فحقيقي** التانيث **والا** يكن ذا فرج سواء كان ظاهر العلامة ايضا كعرفة وحمراء وبرى او مقدرها كما تقدم **فلفظي** التانيث وهو قد يكون
حسنا ايضا كدجاجة ذكر وحاتمة ذكر **فالمدتان الاولى** قد يذكر المؤنث بالمذكر حملا
على المعنى فالاول كقوله ؛ ترى رجلا منهم اسيفا كانما ؛ يضم الى كشحيه كفا مخضبا ؛
ذكره على معنى العضو والثاني كقول بعضهم جاءته كتابي فاحتقرها فيما حكاه الاصمعي عن
ابي عمرو قال سمعت رجلا من اهل اليمن يقول فلان يعرف جاءته كتابي فاحتقرها فقلت له
اتقول جاءته كتابي فقال نعم الدين صحيفة قلت فما الذي حسن تانيث المذكر
حملا على المعنى تانيث الخبر هنا لتانيث الخبر في قوله تعالى لم تكن فتنتهم الا ان قالوا والتانيث
المصدر المنسبك من ان والفعل وهو الخبر هنا لتانيث الخبر وهو فتنتهم **الثانية** اذا
اجتمع المذكر والمؤنث غلب المذكر وذلك استدلال على انه الاصل وهذا التغليب يكون في
التثنية وفي الجمع وفي عود الضمير وفي الوصف وفي العدد قاله في الاسباء والنظائر

تقسيم اخر للفعل **الفعل اما ان يقترن بزمان سابق وضعا فماض** كتب الصوم رحمه الله
في الحاشي كثيرا ما يقولون الفعل مقترن وبه يعدون الحدث اي الفعل اللغوي وهو المراد هنا
وقوله فماض خبر مبتدا محذوف اي فهو ماض ويمكن ان يرد عليه ان الضمير حينئذ راجع الى
الحدث وليس هو المراد هنا وقد يدفع بمراعاة الاستخدام انتهى كلامه والاستخدام هو ان يراد
بلفظ له معنيان احدهما ثم يراد بضميره الاخر وبيانه هنا ان الفعل له معنيان اصطلاحي ولغوي
فاراد اولا اللغوي ثم اعاد عليه الضمير مريدا به المعنى الاخر وهو الاصطلاحي وينبغي ان يراد
بالحدث ح اعم مما هو مدلول مادة الكلمة او صيغتها ليدخل المقسم بحدث الامر فانه جعله
مقترنا بالحال كما تراه وليس حدثه المقترن بالحال مدلول مادته بل مدلول صيغته كما سنبينه
بخلاف الماضي والمضارع فان حدثهما المقترن بالزمان السابق او المستقبل الى الحال انما هو مدلول
مادتهما فيكون حدث الامر غير مندرج في الحدث الذي هو المقسم ويصح ان يراد بالفعل الذي
هو المقسم الفعل الاصطلاحي ويراد بما قترانه اقترانه حدثه تعينا على التقسيم المذكور فيكون
الاقسام داخلة فيه وقوله وضعا اي لاجل الوضع فلا ينتقض بفعل يضرب لما يضرب
ونحو ذلك من المضارع الذي انصرف الى المضي باداة كاتيتها واحمد بان ضرب ضرب
وبعت واشتريت مريدا للاخبار فشاذ ونحو ذلك مما الماضي فيه مصروف الى الحال والاستقبال
نحو غفر الله لك فان دلالته على ذلك ليس من حيث اصل الوضع وانما هي لعارض وحينئذ
الفعل ماضيا باعتبار جانب الاستفادة منه وقدمه في التقسيم لانه جاء على الاصل اذ هو متفق على
بنائه **ويختص** اي الماضي **بلحوق احدى التانيثات الاربع** وهي ما جاء في انيث احدى
تاء التانيث الساكنة وهي تلحقه متصرفا كان او جامدا الا لفعل في التعجب وجد في المدح
وما عدا ما خاد وحاشا في الاستثناء وكونه فرلهم كفى بهند ولا يقدح في كونها العلامة
لان العرب التزمت تذكير فاعلها واختصاصها الساكنة به لانها انما سكنت للفرق بين تاء الافعال
وتاء الاسماء وكانت اولى بالسكون لخفته لتغير نقل الفعل بتركيب معناه ابدا من الحدث
والزمان والنسبة بخلاف غيره فانه خفيف لعباطة معناه غالبا والمراد بالساكنة الساكنة
بالذات فلا يضر تحركها لعارض كالتقاء الساكنين نحو قالت امرأة العزيز وقالت اخرج
بكسر الاولى وضم الثانية في قراءة ابي عمرو والتقييد بالساكنة للاحتراز عن المتحركة ظاهرا
نحو الاسماء كقامت وانكرت وقمت الا ان حركتها في الاسم حركة اعراب وفي الحرف

نعم

العوث اللفظي والمعنوي

قد يذكر المؤنث ويعكس

اذا اجتمع المذكر والمؤنث غلب المذكر

تقسيم الفعل

انظر الى

تاء التانيث الساكنة

حركة بناء وقد تكون في الاسم حركة بناء كالاحوال والاقوم والثانية تاء الفاعل قال الزمخشري تقيد
هذه التاء باضافتها الى الفاعل اولى من تقييدها باضافتها الى المتكلم او المخاطب لان الفاعل اعم
وذكره مانع من دخول تاء الخطاب اللاحقة في انت فانها حرف وقد اتصل باسم فلو قيل ان
تاء الفاعل تاء الخطاب او المخاطب لدخلت تاء انت فيلزم كون ما اتصلت به فعلا انتهى وانما
اختصت هذه التاء بالفعل لانها فاعل فادبتها من فعل وهو ما اتصلت به وهي تقسيم
الى ثلثة انواع تاء المتكلم نحو ضربت بضم تاء المخاطب نحو ضربت بفتحها وتاء المخاطبة نحو ضربت
بكسرها فالتاءات اربع وهذا تفنن من المصنف رحمه الله في العبارة ه وقد انفردت تاء انت
بلحاقها بنعم كما انفردت تاء الفاعل بلحاقها تبارك كذا قيل وقال الشهاب الخفاجي ان
تبارك تقبل التأين تقول تباركت يا الله وتباركت اسما الله وهو حسن ان ساعده السماع
والا فلا عبرة به اذ اللغة لا تثبت بالقياس او تغيرت الفعل بزمان مستقبل وهو كبير
ابار فتحها والاول ارجح والمافي اشهر وهو الزمان الممتد من بعد زمن التكلم الى اخر زمان
الامكان او بزمان حال وهو زمان التكلم وليس هو قسما ثالثا من الزمان خارجا عن الماضي
والمستقبل بل هو اجزاء ملتقية من اواخر الماضي واوايل المستقبل صيغا فضارع فهي حقيقة
في المستقبل والحال معا هذا قول وفيه اربعة اقوال اخر احدها انه حقيقة في الحال مجاز في
الاستقبال الثاني عكسه الثالث انه حقيقة في الحال لا يستعمل في الاستقبال الا مجازا
ولا مجاز الرابع عكسه وما ذهب اليه المصنف رحمه الله هو المشهور وهو ظاهر كلام سيبويه على ما
ذكره ابو حيان في الارتشاف قال ابن الحاجب في شرحه على المفصل وهو الصحيح لانه يطلق عليهما
اطلاقا واحدا كاطلاق المشترك فوجب القول به كسائر المشتركات واختار الرضي القول
الاول من الاقوال الاربعة وهو كونه حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال قال لانه لا اخلاء
من القرائن لصرفه الى الحال ولا يصرف الى الاستقبال الا بقرينة وهذا شان الحقيقة والمجاز
وقوله وضعا الى باصل الوضع فاذا نقض منعه بالماضي المنصرف الى الحال والاستقبال لما
كان ولا جمعه بما انصرف منه الى المضي باداة نحو لم ولما المجازمة ولو الشرطية غالبا
واذ وربما وقد التقليلية وايما التحقيقية في بعض المواضع فانه ينصرف بذلك الى المضي
لكن ليس ذلك باصل الوضع فلا نقض وسمي هذا الفعل مضارعا من المضارعة وهي
المشابهة لمشابهته الاسم في ان كلا منهما تطرأ عليه بعد التركيب معان مختلفة

الفعل المضارع

تتعاقب على صيغة واحدة فيفتقر بالتميز بينها الى الاعراب فالاسم كما في نحو ما احسن زيدا
ترفع زيدا اذا قصدت النفي وتنصبه اذا قصدت التعجب وتخفضه مع رفع احسن اذا قصدت
الاستفهام عما هو الاحسن منه والفعل كما في نحو لا تاكل سمكا وتشرب لبنا ترفع تشرب اذا اردت
النهي عن الاول واباحة الثاني وتنصبه اذا اردت النهي عن الجمع بينهما اي لا يكن منك اكل سمك
مع شرب لبن وتجزمه اذا اردت النهي عن كل منهما وعقبته فلان الاشتراك في الاعراب لكن
لما كانت المعاني المتعاقبة على الاسم لا يميز بينها الا الاعراب لان الرافع والناصب والخافض
انما صار احسن والمعاني المتعاقبة على المضارع يميز بينها غيره ايضا كاظهار العوامل المقدرة من
ان في المنصوب ولا الناهية في المجزوم والقطع في الرفع كان الاسم اشد احتياجا الى الاعراب من
المضارع فكان اصلا في الاعراب وذلك فرعا فيه هذا قول ابن مالك قال وهو اولى من الجمع
بينهما بالابهام والتخصيص وحول الامر الابتداء وبما ذاه اسم الفاعل لان المشابهة بهذه
الامور يزيل عما جاز بالاعراب لاجله بخلاف التواعتبرتها قال ابن هشام وهذا مركب من مذهب
البصريين والكوفيين فان البصريين لا يسلمون قبوله ويرون اعرابه بالشبه والكوفيون
يسلمون ويرون اعرابه اصالة كالاسم وابن مالك يسلمه وادعى ان الاعراب بالشبه لا اصالة
ويختص المضارع بالسين اي سين الاستقبال فاللام للعهد وهي بمنزلة الجزء منه ولذا
نقل فيه مع اختصاصه بها وكذا كل حرف اختص به شيء وتنزل منزلة الجزء فانه لا يعمل
بخلاف ما اذا تنزل وليست السين مقتطعة من سوف خلافا للكوفيين ولا مدة
الاستقبال معها اضيق منها مع سوف خلافا للبصريين ومعنى قول المعربين بينها حرف
تنفيس حرف توسيع وذلك انها تنقل المضارع من الزمن الضيق وهو الحال الى الزمن
الواسع وهو الاستقبال واوضح من عبارتهم قول الزمخشري وغيره حرف استقبال وما
في المغني ولنا اختص المضارع بها لانها تخلصه الى الاستقبال وهو معنى يختص به قال
ابن هشام وزعم الزمخشري انها اذا دخلت على فعل محبوب او مكروه افادت تأكيد وقوعه
هاذ ولم ار من فهم وجه ذلك ووجهه انها تفيد الوعد بحصول الفعل فدخولها على
ما يفيد الوعد او الوعيد مقتض لتوكيده وتثبيت معناه وقد اوحى الى ذلك في سورة
البقرة فقال في فسيكفيكهم الله معنى السين ان ذلك كائن لا محالة وان تاخر الى حين
صرح به في سورة براءة فقال في اولئك سيرحمهم الله السين مفيدة وجود الرحمة فهو

سين الاستقبال

توكيد الوعد كما توكيد الوعيد اذا قلت سانتقم منك انتهى ويختص بلم وكذا كالجوازم
وانما اختص بلم لانها لمعنى لا يصلح الا له وهو قلبه ماضيا وذهب قوم الى انها تدخل على
لفظ الماضي فتصرفه الى لفظ المضارع ومعنى المضارع باق فيه ووجوه بان الحافظ على
المعنى اولى من الحافظ على اللفظ قال المرادي في الجنى الداني والاول هو الصحيح لان له نظيرا
وهو المضارع بعد لولا والقول الثاني لا نظير له قال ابن مالك في شرح الكافية ويميز المضارع
بلم مغن عن عداه باته الاخر وان تساوت في الاختصاص به ويختص بانتاحد يا احدى
زوايد اتين اي الزوايد التي جمعتها كلمة اتين اي ادركت وانما سميت زوايد لانها ليست
اصلية في الفعل وهي حروف المضارعة واذا اريد تمييز المضارع بها اشترط في الهمزة ان
تكون للمتكلم وحده مذكرا كان او مؤنثا وفي النون ان تكون للمتكلم ومعه غيره مذكرا
كان او مؤنثا او مختلطا او للمعظم نفسه ولو اوعاد وفي اليا ان يكون لغايب المذكر
واحدا كان او اثنين او جماعة او لجمع الغايبات وفي التا ان تكون للمخاطب واحدا كان
او اثنين او جماعة مذكرا كان او مؤنثا او للغايبة او للغايبتين وبهذا يظهر ان تعبير المص
باتين انسب بالنسبة للتصغير فيه لان كل حرف سابعه صفة كما لا يليق من تعبير غيره
بتاء وانتي وغير ذلك وانما اشترطنا هذا الشرط لان هذه الحروف بعينها
توجد في الماضي نحو اكرمت زيدا ونصبت العلم ويمت عمرا وتمت الكتاب فلا يصح حينئذ
ان يميز بها المضارع ولا يكون مختصا بها او يقترن بالحال وقد عرفت معناه فقط
بفتح القاف وسكون الطاء اي فحسب وضعا فامر فخرج بقيد الوضع المضارع فانه وان
دل في بعض الاحيان على الحال فقط الا انه في اصل الوضع مشترك بين الحال والاستقبال
قال المصنف في الحاشية قلت وهذا مخالف لما عليه جميع النحويين من ان الامر يقترن
بالاستقبال فقط والا لزم تحصيل الحاصل قال شيخ شيوخنا العلامة محمد الحفني شيخ
في شرحه على تهذيب الشيخ والحق ان يقال ان فسر الامر بطلب الفعل على جهة الاستعلاء
كما هو عند ارباب الاصول فهو للحال كما ذكر وان فسر بانه حدث واقع في زمن الاستقبال
فهو للمستقبل انتهى وشيخنا الامام العلامة محمد بن علي الشاوي الطالب الله بقاه كلام
في تحقيق المقام به يتبين معنى كلام المص بما لا مزيد عليه وهو غاية ما يقال فيه
نصائح عند النحاة ان الامر بالصيغة قسم من الفعل جلسه لا مندرج تحت قسم

فعل الامر

انظر هذا الكلام في تحقيق مثال فعل الامر

المضارع وانه من ضرع في اصل اللغة بالوضع النوعي على وجه القارن الكلي لطلب حصول
الفعل وفرد منها منتزع جنسه في الوجود على الحد الذي لذلك الفعل من الوجود من نافل
معين بالخطاب وان معنى الطلب مستفاد من نفس الصيغة بسبب وضعها له لا من لام الامر
المقدرة والطلب لكونه نسبة يقتضي بطبعه التعلق بمطلوب فيحمل معنى هذه الصيغة
الى حديثين احدهما مسند في المعنى الى المتكلم وهو الطلب في الحال والاخر مسند في اللفظ
الى المخاطب وهو تعلق الطلب بايقاعه في المستقبل والاول معلول لهيئة الكلمة والثاني
معلول لمادتها والمقصود باللفظ انما هو اتمام الحدث الاول والثاني انما وقع قيدا له وان
كان الغرض من اتمام الاول هو التوصل به الى وقوع الثاني فمن نظر الى جانب اللفظ
حكم بان الامر للاستقبال ومن نظر الى جهة المعنى حكم بانه للحال لكن الاول انسب بمصطلحات
الفنون الباحثة عن الاحوال اللفظية والثاني انسب بتعارف العلوم المشتملة بالمباحث
المعنوية فالجري على خلاف ذلك خلط بين الاصطلاحين فان احتج على كونه للاستقبال
على كل حال بانه انما يدل عليه بالتضمن لان دلالته عليه من جهة كونه فعلا وعلى الحال
بالالتزام لان دلالته عليه انما هي لضرورة وقوعه انشاء لكن كلامنا انما هو في الزمان
الذي يقترن به الحدث في الفهم عن لفظ الفعل عارضناه بالمثل بان نقول هو انما
يدل على الحال بالتضمن لان دلالته عليه من حيث كونه فعلا والمعتبر في فعليته انما هو
الحدث الذي وضع له لا الحدث الذي اوقع عليه ما وضع له وعلى الاستقبال بالالتزام
لان دلالته عليه لضرورة امتناع تحصيل الحاصل غاية ما في الباب ان رعاية جانب
اللفظ اوجبت ان نقول انه يتضمن كلا الزمانين لتضمنه لكلا الحدثين فتدبر وهذا
كله سوى هذا الفعل امرا اما عند المص فظاهر لكونه موضوعا لطلب الفعل على جهة
الاستعلاء واستعماله عنده في غير ذلك مجاز كما صرح به في الفرع واما عند الفوقيين
فلاستعماله غالبا في طلب الفعل على جهة الاستعلاء ويعرف اي يميز من تهيئه بفهم
الامر منه اي من نفسه لا بانضمام قرينة اليه لخروج نحو افهم فانه وان فهم الامر منه لكن
ليس من الصيغة نفسها بل نشأ من اللام والمراد بالامر المفهوم من الامر المعنوي فلا يقال
اخذ الامر فيما يعرف به الامر يستلزم الدور لا يقال مع فهم الامر منه من قوله احكي
نوني التوكيد الثقيلة او الخفيفة نحو قومن وقومن فلو فهم الامر من كلمة ولم تقبل

احدى نوني التاكيد نهي لهم فعل كنزال بمعنى انزل ودراك بمعنى ادرك او مصدر كضربا
زيدا او حرف نحو كاد بمعنى انت او قبلها ولم يفهم منها الامر فهي مضارع نحو ليسجنن
وليكونا او فعل نحو احسن بزيد فانه ليس بامر على الاصح بل على صورته **تنبيه**
كل من نوني التوكيد اصل براسه عند سيبويه والبصريين وقال الكوفيون الثقيلة
والخفيفة فرع وهما هما التوكيد قال الخليل والتوكيد بالثقيلة ابلغ قال في التجريد
ويدل له قوله تعالى ليسجنن وليكونا من الصاغرين فان امراة العزيز كانت اشد حرصا
على سجنه من كينونته صاغرا وهما من خصائص الفعل واما قوله اقائلن احضر الشوا
نضرورة سوغها شبه الفعل بالوصف وتوكيد بها صيغ الامر مطلقا ولو كان دعائيا
كقوله فاقرن سكينه علينا ولا يؤكد بها الماضي مطلقا وشذ قوله

لئن سعوك ان رحمت متيما ؛ لولاك لم يك للصبابة جانحا ؛ والذي سهله
انه بمعنى فعل واما المضارع فله حالات ذكرها في الاوضح احدها ان يكون توكيده
بها واجبا وذلك اذا كان مثبتا مستقبلا جوابا لقسم غير مفصول من لامه بفعل
نحو والله لاكيدن اصنامكم ولا يجوز توكيده بها ان كان منفيا نحو تالله تفتؤ
تذكر يوسف اذ التقدير لا تفتؤ وكان حالا كقول ابن كثير لاقسم بيوم القيمة ومنه قول
الشاعر ؛ يمينا لابغض كل امرئ ؛ او كان مفصولا من اللام بسل ولبن متم او قلتم
لالى الله تحشرون الثانية ان يكون في جواب الواجب وذلك اذا كان شرطا لان
الشرطية المؤكدة بها نحو واما تخافن فاما تقعين فاما ترين ومن ترك توكيده قوله
؛ يا صاح اما تجد في غمر ذي جدة ؛ فالتخلي من الخلان من شيمي ؛
وهو قليل وقيل يختص بالضرورة الثالثة ان يكون كيدا وذلك اذا وقع بعد اداة
طلب كقوله تعالى لا تحسبن الله غافلا الرابعة ان يكون قليلا وذلك بعد لا النافية وما
الزائدة التي لم تسبق بان الشرطية كقوله تعالى ولئن قلتم لئن رجعت الى ربي
خاصة وقوله ؛ وحز عضة ما نبتت شكيرها ؛ وقوله تعالى يا ايها الذين امنوا
الخامسة ان يكون اقل وذلك بعد لم وبعد اداة جزاء غير اما كقوله تعالى يحسبهم الجاهل اغنياء
وكقوله ؛ من يتقف منهم فليس بآيب ؛ **تبصرة** تتعلق باحكام اقسام الفعل وانه
قد تحققت مدلول كل من الافعال فاعلم ان لكل احكاما تخصه **فالفعل الماضي مبني**

تعجب م
اصل م

رفع قلة

وهو على وفق الاصل فالاصل في الافعال البناء لاستغنائها عن الاعراب باختلاف صيغها
لاختلاف المعاني المعنوية عليها وبناؤه **على الفتح** ثلاثيا كان او رباعيا او خماسيا او سداسيا
لا يزيد على ذلك وبني على الحركة لمشابهته المضارع في الجملة لوقوعه صفة نحو مررت برجل
ضرب وصلة نحو مررت بالذي قام وشرطا وجزاء نحو ان ضربتني ضربتك وحالا نحو جاءني
رجل قد ضرب وخص بالفتحة طلبا للخفة **الا اذا كان آخره مالفا** سواء كانت منقلبة
عن واو نحو غزا او ياء نحو رمى فان اصلهما غزو ورمي قلبت الواو والياء الفين لتحركهما
وانفتاح ما قبلهما فيكون مبنيا على السكون للتعادل المذكور هذا مفهوم كلامه وهو خلاف
ما صرح به النحاة من ان المعتل الآخر مبني على الفتح تقديرا والسكون عارض ولهذا اذا
قدر سكون الآخر رجعت الواو والياء نحو غزوت ورميت ثم وقع في شرح الزنجاني
للعلامة التفتازاني ما يوافق كلامه ولعل الصحيح منه اخذ فانه قال يبنى الفعل الماضي على
الفتح الا اذا اعتل آخره نحو غزا ورمى لكن تعقبه المحقق الفناري في حاشيته عليه فقال
في كون الفعل المعتل الآخر مستثنى من قوله على الفتح نظر لان وجود الالف فرع عن فتح
ما انقلبت عنه فان قلت هو مستثنى باعتبار الالف فانها الآن آخر قلت قد استوفى
البناء مقتضاه في الحرف الاصلي فلا يكون السكون في الالف بناء انتهى وهو في محله **او**
اتصل به ضمير رفع متحرك فيكون مبنيا على السكون ايضا نحو ضربت بتثليث التاء
كوامة تدل على اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل بفعله وجرى تعقيد
الرفع ضمير النصب نحو ضربك فانه معفول وليس كالفاعل في شدة الاتصال وبالتحرك
الساكن غير الواو نحو في هاتين الحالتين مبني على الفتح كما اذا تجرد وقد شمل ذلك كلامه
عموم المستثنى منه **او** اتصل به **واو** الجماعة فيكون مبنيا على الضم لمجانسته الواو نحو ضربوا
واما نحو دعوا وشروا فالاصل دعووا وشرووا اولاهما مضمومة فسكنت الواو بعد ضمة فقلبت
الواو ياء الفين لتحركها وانفتاح ما قبلهما ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين هي والواو
كذا قال غير واحد وظاهر انه لا يتعين ذلك بل يجوز ان يقال استثقلت الضمة على الواو
والياء لالتقاء الساكنين هي وواو الجماعة وذهب بعضهم الى ان الماضي مبني على الفتح
مطلقا واما نحو ضربت وضربوا فالسكون والضم عارضان اوجبهما ما قبل بعضهم
هو التحقيق ولا ينافي ذلك قولهم الاصل في المبنيات السكون لان ذلك في المبني من حيث هو

فحذفت ثم حذفت الواو والياء ع

وهذا في الماضي فقط قال بعض المحققين ويعارض القول بان يخرج بواسبق على الضم تصريحهم عند
الكلام على اعراب البنا ان الضم لا يدخل الفعل وكذا الكسر فليتامل **والفعل المضارع**
اذا اتصل به نون اناث سوا كانت ضميرا مجردا ام لم يفيدها بالمباشرة لانها لا تكون
الا كذلك **كيضربن** من نحو الهندات يضربن ويضربن النسا **بني على السكون** ردا
الى الاصل من بنا الفعل لفوات شبهه بالاسم المقتضي لاعرابه بارضاله بالنون التي لا
تتصل الا بالفعل وبني على السكون لانه الاصل في البنا ولك تعليل الحكمين معا بالحمل
على الماضي المتصل بضميره رفع متحرك وتعليلهما فيما اذا كانت النون ضميرا بان الضمير
في الاسما الى صورتها وفيما اذا كانت حرفا بالحمل عليه طردا للباب وقال بعضهم هو
معرب لضعف علة البنا مقدر الاعراب لان ما هم محله السكون ولم يعرض النون من الاعراب
خوفا من اجتماع النونين وعزاه ابو حيان في شرح التسهيل الى سيبويه وابن طلحة وطائفة
من النحويين ردا به على ابن مالك في دعواه الاتفاق على بنائه **او اتصلت به نون تاكيد**
خفيفة كانت او ثقيلة **مباشرة** اي متصلة به من غير حاجز لفظا او تقديرا **فمبني على**
الفتح كيضربن من نحو زيد ليضربن وليسفعا هذا مذهب الجمهور وعلة البنا تركيبه
وصيرورته معها كالكلمة الواحدة فلو دخل الاعراب قبلها لزم دخوله في وسط الكلمة لا
اعراب في الوسط ولو دخل عليها لزم دخوله على الحرف ولا حظ للحرف في الاعراب
قيل هو معرب مطلقا وان ما اتصل به نون التاكيد منه باق على اعرابه كان الاسم مع
التنوين معرب لكن لما اشتغل حرف الاعراب بالحركة الجبلية قبل اعراب الكلمة لاجل
الفرق صار الاعراب مقدرا كما في عادي على ما ذهب اليه بعضهم وتقييده بقول مباشرة
احتراز عن المتصل بينها وبين الفعل بالف الاثنين او واو الجماعة او يا المخاطبة فان
الفعل باق على اعرابه معها نحو قوله تعالى ولا تتبعان فان الالف حاجز لفظا نحو ليبلونكم
فلو يصدنك فان الواو في الاول حاجز لفظا وفي الثاني تقديرا ونحو فاما ترين فان
الياء حاجز لفظا وذهب قوم الى البنا مطلقا لانه اتصل به ما يختص بالفعل واما قوله
انا ابن احضر الشهودا فضرورة كما تقدم واما ما حكي عن الامام ابي الفتح ابن جني
من قوله دل هذا على ان نون التوكيد لا تختص بالفعل فقريب ورد ابن مالك هذا المذهب
ودليله بانه كان يلزم بنا المجزوم والمقرون بحرف التنفيس والمستدل به الخاصة

لانها تختص بالفعل بل هي اليوم وجهية انها ناسبت لفظا ومعنى والنون ناسبت لفظا لا معنى
لان معناها يصلح للاسم وهو التاكيد قاله المرادي في شرح التسهيل **والا** تتصل به نون
اناث ولا نون تاكيد مباشرة **فمرفوع ان تجرد عن ناصب وجازم** اي من كل ناصب وجازم
والنكرة في الاثبات قد تكون للعموم واما قول ابي طالب يخاطب النبي ص
محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا فعلى تقدير الحاجز وهو
الطلب اي تفد والتبال الوبال ابدلت الواو تاء كما قالوا في وراث وجاه تراث وتجاه
واما قول امرئ القيس اليوم اشرب غير مستحقب اثما من الله ولا واغل فليس قوله اشرب مجزوما
وانما هو مرفوع ولكن حذفت الضمة للضرورة او على تنزيل ربع من قوله اشرب غير
منزل عضد فانهم قد يجرون المنفصل مجرى المتصل كما قيل في عضد بالضم عضد
بالسكون كذلك قيل في ربع بالضم ربع بالاسكان قاله ابن هشام في شرح الشذور وفيه
امران احدهما حذف لام الطلب في الاول والثاني حذف حركة الاعراب في الثاني و
كلاهما اختلف في جوازه اما حذف لام الطلب فالذي حققه في المغني في صحيح غيره انه
مختص بالشعر وقيل بالاطراد في نحو قل له ليفعل وعليه الكسائي وقيل بجوازه بعد القول
مطلقا وعليه ابن مالك وقيل بالمنع مطلقا وعليه المبرد وقال في البيت انما يعرف قائله
مع احتماله لان يكون دعا بلفظ الخبر مثل يغفر الله ويرحمك وحذف الياء تخفيفا
واجتزاء عنها بالكسرة واما حذف حركة الاعراب فقيل بجوازه مطلقا وعليه ابن مالك وقال
ابن ابي عمرو حكاه عن لغة تميم وخرج عليه ايات من القران منها قوله تعالى ويعبر ونهى
فيمن قرا بسكون الراء وقول الشاعر وقد بدا هنك من المئزر وقول الشاعر
فاليوم اشرب غير مستحقب وقيل المنع مطلقا وعليه المبرد وتاول الرواية في البيتين
وقد بدا ذاك فاليوم اشتفي وقيل بالجواز في الشعر والمنع في الاختيار وعليه الجمهور قال
ابو حيان واذا ثبت نقل ابي عمرو كان حجة على المذهبين قاله في الجمع وسياتي بيان
الحذف في رافع المضارع في الحديقة الرابعة ان شا الله تعالى فلينتظر **والا** يتجرد عن ناصب
وجازم **فمنصوب** بحرف واحد من اربعة سياتي ذكرها في حديقة الانفعال **او مجرد**
بحرف سياتي عدها ثمانية **وفعل الامر مبني** وهو على وفق الاصل كالمرتجى منه **على ما**
يجزم به مضارعه المبدوء بتا الخطاب **ويبنى على السكون** اذا كان صحيحا لم يتصل

باجزء الف الاثنين والاربع الجماعة والياء الواحدة المخاطبة نحو اضرب وانطلق واستخرج فان
مضارعه يجزم بالسكون الا اذا كان مضعفا نحو رد فيجوز تحريكه بحركات الثلث وبها
روى قول جرير ٭ ذم المنازل بعد منزلة اللوى ٭ والعيش بعد اولئك الايام ٭ وعلى حذف
النون اذا اتصلت به احدى الذكورات سواء كان صحيحا او معتلا نحو اخرجا واغزوا واخشيا
وارميا واخرجوا واغزوا واخشوا وارموا واخرجي واغزي واخشي وارمي فان مضارعه
يجزم بحذفها وعلى حذف حرف العلة اذا كان معتلا ولم يتصل به نون الاناث ولا نون
التوكيد المباشرة نحو اغز واخش وارم فان مضارعه يجزم بحذفه فان اتصلت به نون
الاناث بني على السكون نحو اغزون واخشين وارمين يا هندات او نون التوكيد بني
على الفتح نحو اغزون واخشين وارمين يا زيد كالصحيح في الموضعين هذا هو الاصح عند
جمهور البصريين وذهب الكوفيون والاخفش من البصريين الى انه مقتطع من المضارع
وهو مرب مجزوم وريد الامر الا انها حذفت حذفا مستمرا في نحو قم واقعد ولا يصل
لتم ولتقعد فحذفت اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة واختاره ابن هشام في
المغني قال وقولهم اقول لان الامر معنى فحقه ان يودى بالحرف لانه اخو النهي ولم
يدل عليه الا بالحرف ولان الفعل انما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل وكونه امرا ان
جزء خارج عن مقصوده ولانهم قد نظقوا بذلك الاصل كقوله ٭

٭ لتقم انت يا ابن خير قريش ٭ كي لتقضي حوائج المسلمينا ٭ وكقراءة جماعة
فبذلك فلتفرحوا وفي الحديث لتأخذوا مصافكم ولانك تقول اغز واخش وارم
أمرا بالحرف بالحرف كما تقول في الجزم ولان البناء لم يعهد كونه بالحذف ولان المحققين
على ان افعال الانشاء مجردة عن الزمان بعضها واضحة وقيلت واجابوا عن كونها
مع ذلك افعالا بان تجردها عارض لها عند نقلها عن الخبر ولا يمكنهم ادعاء ذلك في نحو
قم لانه ليس له حالة غير هذه وحينئذ فتشكيل فعليته فاذا ادعى ان اصله ليقم كان
الدال على الانشاء اللام لا الفعل انتهى بنصه وقال الدماميني في شرحه الاشكال بان
افعال الانشاء انما قلنا بتجردها عن الزمان من حيث هي انشاء والامر لا دلالة له على
الزمان بحسب الوضع من حيث انشائيته وليست هذه الحيثية هي جهة كونه فعلا بل
فعليته باعتبار دلالته على الحدث المطلوب من المخاطب وعلى زمان ذلك الحدث

انظر دلالة الافعال الانشاء على الزمان

وهو المستقبل فقد ثبت كونه فعلا لدلالته بحسب الوضع على الحدث وزمانه وان كان
لا دلالة له على الزمان من حيث كونه انشاء قال وكذا اذا قلنا بان الانشاء لا بد له من زمان
حالي كما ذهب اليه بعضهم في سائر الانشاءات لم يشكل الامر لانا نقول له زمانان زمن ايقاعه
من المتكلم وهذا زمنه من حيث هو انشاء وهو الحال وزمن حدثه المسند الى المخاطب وهذا
زمنه من حيث هو فعل وحينئذ فالانشاء زمان انشاء حدثه مسندا الى غير المخاطب كيغز
وهذا حالي فقط وليست الحال مرادة لانه بل من ضرورة وقوعه وانشاء حدثه مسندا الى
المخاطب وهو الامر المدلول عليه بالصيغة وهذا واقع في الحال من حيث هو انشاء واما
من حيث اسناد حدثه الى المخاطب فامر مفهوم مستقبل ولا شك انه فعل وبهذا الاعتبار
انتهى وفيه بحث يظهر من مراجعته كلام شيخنا الذي اسلفناه عند ذكر الامر في تقسيم الفعل
فليرجع اليه هنا **فصل** في حد الاعراب والبناء وانواعهما **الاعراب** لغة يطلق على معان كثيرة
قال ابن فارس في المغني وفي نقله من اللغة الى اصطلاح النحو بين خمسة اوجه **احدها**
انه منقول من الاعراب الذي هو البيان ومنه قولهم الثيب يعرب عنها لسانها اي يبين
والمعنى على هذا ان الاعراب يبين معنى الكلمة كما يبين الانسان عما في نفسه **الثاني** انه مشتق
من قولهم عربت معدة البعير اذا فسدت واعربتها اي اصلحتها والهمزة للسلب كما تقول
اشكيت الرجل اذا ازلت شكايته والمعنى على هذا ان الاعراب ازال عن الكلام التباس
معانيه **الثالث** انه مشتق من فرق لك والهمزة للتعدية لا للسلب والمعنى على هذا ان الكلام
كان فاسدا لالتباس المعاني فلما اعرب فسد بالتغيير الذي لحقه وظاهر
التغيير فساد وان كان صلاحا في المعنى **الرابع** انه منقول من التعجب ومنه امر اعرب
اذا كانت متعجبا الى وجه ما والمعنى على هذا ان المتكلم بالاعراب يتعجب الى السامع **الخامس**
انه منقول من اعرب الرجل اذا تكلم بالعربية لان المتكلم بغير الاعراب غير متكلم بالعربية
لان اللغة الفاسدة ليست من العربية والمعنى على هذا ان المتكلم بالاعراب موافق للغة العربية
انتهى ويجوز كونه من الوجه الثالث بعلاقة التضاد واصطلاحا على القول بانه لفظي
اثر من حركة او حرف او سكون او حذف **يجلبه** بضم اللام وكسرها اي يجذبه **العامل**
وهو ما اثر في اخر الكلمة اثرا له تعلق بالمعنى الترتيبي بخلاف ما لا يجلبه عامل كحركة النقل
والاتباع والحكاية والتقاء الساكنين فليس اعرابا **في اخر الكلمة** من اسم متمكن وفعل

حد الاعراب وانواعهما

مضارع مجرد عن نون في الاناث والتوكيد اذ لا يعرب من الكلمات سواها الى تعقيب بالاخر
بيان لمحل الاعراب لا للاحتراز به عن شيء اذ العامل لا يجلب اثرا في غير الاخر خلافا للكوفيين
والمراد به ما كان حقيقة كدال زيد او منزلة منزلته كدال يد وكذا الافعال الخمسة فان
علامات الاعراب فيها النون وحذفها وليست اخر الكلمة ولا متصلة بالاخر بل بالضمير
الذي هو فاعل لكن الفاعل بمنزلة الجزء من الفعل وكذا اثنا عشر واثنتا عشرة فان
الاعراب فيهما في جزء الكلمة اما الجزء الثاني فقال ابن هشام الذي يظهر لي في الجواب انه
حال محل النون وهي بمنزلة التنوين وهو لا يخرج ما بعده عن ان يكون اخرا كان النون
في نحو مسلمان ومسلمون كذلك ولا يخفى ان ادخال ذلك كله انما هو بالعناية والا
فالحد غير شامل له ما احسن ان يقال في الاخر وما ينزل منزلته او في الاخر حقيقة
او مجازا ولنا كان الاعراب في الاخر لانه صفة المعرب وهي لا تكون الا بعد تمام الموصوف
لفظا اي ملفوظا به وبعضهم الظاهر كزيد يقوم وان زيدا لن يقوم ومررت بزيد
ولم يقم او تقديرا اي مقدرا وجوده لمانع كالفتى يخشى وان الفتوة يخشى ومررت بالفتى
ولم يقم الفتى وهما حالان من الاخر وتقسيمه اليهما هو المعروف وقسمه بعضهم الى ظاهر
ومقدر ومنوي وخص المقدر بما الفه منقلبة عن ياء مقدرة نحو يخشى والمنوي بما الفه
غير منقلبة عن شيء نحو جبلى وارطى وبغير الالف كغلامي قاله في الجمع ثم القول بان الاعراب
لفظي هل اختاره ابن خروف والسلوبين والاستاذ ابو علي وابن الحاجب وذهب اليه ابن
مالك وقال انه مذهب المحققين وعلى القول بانه معنوي هو تغيير اخر الكلمة او ما نزل منزلته
لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا او تقديرا قيل ويرد عليه انه يقال حركات
الاعراب فلو كانت الحركات وما يجري مجراها اعرابا لم يضف الى الاعراب لان المضاف
لا يضاف الى نفسه قال ابن مالك وهذا قول صادر عن لا تامل لان اضافة احد
الاسمين الى الاخر مع توافقهما معنى او تقاربهما او تعدد كلامهم باجماع ولكن ذلك فيما
يقدر ادخالها بعضا او بينهما والثاني كلاهما او جنسا وكلا التقديرين في حركات الاعراب
صالح فلم يلزم من استعماله خلاف ما ذكرنا هذا والقول به مذهب كثير من المتاخرين
بن حيله ابن ابان قول اكثر اهل العربية وتقسيمه الى لفظي وتقديري هو المعروف
ايضا كما مر في اللفظي وقسمه بعضهم الى لفظي وتقديري ومحلي وفسر المحلي بموضع

الاسم المبني بمعنى انه لو كان فيه كلمة معربة لظهر فيها الاعراب **تنبيهان الاول**
ما فسر به العامل هو معناه الاعم وهو الذي يجيء ارادته هنا اذ يطلق على عامل الاسم والفعل
وله معنى اخص وهو ما به تقوم المعنى المقتضي للاعراب وهذا انما يطلق على عامل الاسم
فلا تصح ارادته في هذا الباب اذ المقصود تعريف الاعراب مطلقا سواء كان في الاسم او
في الفعل وبهذا يندفع ما توهمه بعضهم من استلزام الدور في تعريف الاعراب **الثاني**
الاصل في العامل ان يكون من الفعل ثم من الحرف ثم من الاسم والاصل تخالف مع المعمول في النوع
فان كانا من نوع واحد فلا بد منه لا يكون من نوع المعمول كاسم الفاعل العامل لا يؤثر
العامل اثرين في محل واحد ولا يجتمع عاملان على معمول واحد الا في التقدير نحو ليس
زيد بجبان خلافا للفراء في نحو قام وقعد زيد ولا يمتنع ان يكون للعامل معمولات قاله
الارتشاف **فائدة** الصحيح في الاعراب انه زائد على ماهية الكلمة كما جزم به ابو حيان خلافا
لابن ملك في انه جزء منها وبعضها وذكر ان جماعة اسرار الفوائد الكلام سابق على الاعراب
في المرتبة وهل تلفظت العرب به زمانا غير معرب ثم رات اشتباه المعاني فاعربت او
نطقت به معربا في اول بلبل السنتها به ولا يقدح ذلك في سبق رتبة الكلام كتقدم
الجسم الاسود على السواد وان لم يتلبس خلاف للنحاة وفي اللباب لابي البقاء ان المتبين
على الثاني لان واضع اللغة حكيم يعلم ان الكلام عند التركيب لا بد ان يعرض فيه لبس
فحكمته تقتضي ان يضع الاعراب مقارنا للكلام قاله في الجمع وهو هذا البصريين
اصل في الاسماء نزع في الافعال كما مر وعند الكوفيين اصل فيهما وعند بعض المتاخرين
ان الفعل احق بالاعراب من الاسم قال ابو حيان وهو من الخلاف الذي لا يكون فيه
كبير منفعة والاعراب جنس تحته انواع **وانواعه** عند النحاة اربعة بالاستقراء **رفع**
بحركة او حرف **ونصب** بفتحة او بحرف **وخفض** بحركة او حرف ويقال جر **وجزم**
بسكون او حرف وانما كانت اربعة لانه اما سكون وهو واحد او حركة وهي ثلاثة
ومن الناس من ادخل الجزم ليس باعراب وانما هو عدم الاعراب قال في الجمع وهو مذهب
الكوفيين وفيه نظر **تنبيهان الاول** التعبير بالانواع كما فعل اولى من تعبير
بعضهم بالالقاب لان حق الالقاب مساواة كل منها البقية والملقب ان يطلق كل
منها على البقية كان يقال الرفع النصب وعلى الملقب كان يقال الاعراب الرفع

وكل منهما ممتنع لاستلزام الاول حمل الشيء على بيانه والثاني حمل الاخص على الاعم فثبت ان
هذه الاسماء انواع داخلة تحت الاعراب وهو جنس لها الا انها الغاب له وهو ساكت بها فانه
القاضي في شرح السنن وروعيزه وانما قال اولى لامكان ان يقال ان من عبر بالالقاب فمراده
القاب الانواع فيصح التعبير بها ايضا **الثاني** خبر قوله انواعه مجموع قوله رفع ونصب
وجر وجزم لا مجرد الرفع والجر فانه معطوف عليه والا لزم ان يكون كل من الاربعة انواعه
وتحقيق ذلك ان العطف في الشرائع تابع عن ربط الشيء بالمعطوف عليه ويسمى المعطوف
عليه بشيء وربما يتقدم فيتقيد ربط المجموع او الربط بالمجموع ونحن فيه من قبيل الثاني
لكن جعل هذا داخلا في المعطوف مشكل لان المعطوف تابع مقصود بالنسبة ولا
نسبة هنا في الاعراب لان المعنى المقتضي للاعراب قائم بالمجموع لا بكل واحد
منا المجموع يستحق اعرابا واحدا الا انه لما تعدد ذلك المستحق مع صلاحية كل واحد للاعراب
اجري اعراب الكل على الكل دفعا للتحكم ونظير ذلك قولهم جاءني القوم بلا شك ان
الحال هو المجموع المنفصل بهذا التفصيل فالمستحق للمجموع اعراب واحد لا انه اجري على
الاسمين دفعا للتحكم فليس هنا عطف بل صورته وما قيل من ان العطف مقدم على
الربط مما تحته كذا قال عصام الدين في شرح الكافية وقدم الرفع كما فعله كثيرون اذ
هو اشرف لانه اعراب العمد والجملة كلام ثم النصب لاشتراك الاسم والفعل فيه ولان
عامله قد يكون فعلا والعمل له بالاصالة فيكون معمولا اصلا بالنسبة للجر وهم ثم الجر لاختصاصه
بالاشرف وسيبويه قدم النصب لانه اوسع محلا فان انواعه اكثر قال ابو حيان ولي قدمه
الجر لانه يختص بالاسم الذي الاعراب فيه اصلا لا تجد ايضا **فالاولان** من انواع الاعراب
هما الرفع والنصب **يوجدان في** كل واحد من **الاسم والفعل** نحو زيد يقوم ولن يقوم زيدا
لن يقوم لما وجدهما في الاسم فبالاصالة لان الرفع علامة الفاعلية والنصب علامة المفعولية
والفاعل لا يكون الا اسمين واما وجودهما في الفعل فبطريق الحمل والتفريع على
الاسم وذلك لقوة عامليهما بالاستقلال **والثالث** من الانواع وهو الخفض **يختص بالاسم**
لان عامله لا يستقل الا بافتقاره لما يتعلق به فلا يكون حمل غيره عليه لضعفه **والرابع**
وهو الجزم **يختص بالفعل** لكونه كالعوض من الجر لتنبه لما فاته من الشاكلة فعمل الكل واحد
من صنفي المعرب زيادة شكل وجميع الاعراب وقيل انما اختص به لانه لو دخل الاسم لادى

والمفعول

وجوده الى عدمه الذي وجوده الى عدمه كان باطلا وذلك ان النون من الاسماء ان جزم الفعل
فيه ساكنا فالحرف المجزوم والنون غير الساكن الاول فيؤدي وجود الجزم الى عدمه
وغير المنون محمول عليه قال ابو حيان والصواب في ذلك ما حرره بعض اصحابنا ان الغرض
امتناع الجزم من الفعل والجزم من الاسم ولهذا السكنة الحاصلة واشباه ذلك من تعليل
الوضعيات والسؤال عن مبادي اللغات وذلك ممتنع لانه يؤدي الى تسلسل السؤالات
اذ ما من شيء الا ويقال فيه لم كان كذلك ولم يقال عما كان يجب قياسا فامتنع والذي
كان يجب قياسا هنا جزم الفعل المضارع اذا اضيف اليه اسما الزمان نحو هذا يوم ينفع
وجزم الاسماء التي لا تنصرف لشبهها بالفعل وعلة امتناع الاول ان الاضافة في المعنى للجنس
المفهوم من الفعل لا للفعل وعلة امتناع الثاني بالجزم من الاجحاف لوجود فتحة الحركة بعد حذف
النون اذ ليس في كلامهم حذف شيئين من جهة واحدة ولا اعلالان من جهة واحدة
انتهى **والبناء** لغة وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت واصطلاحا على القول بانه
لعلة **كيفية** من شبه الاعراب **لا يجلبها عامل** ولا يختلف باختلاف العوامل بل ليست
حكاية او بناء او نقل او تخلص من ساكنين فقولنا من شبه الاعراب بيان للكيفية اي
من الامر الشابه للاعراب في كونه حركة ضم او فتح او كسر او سكون وفي كونها في آخر الكلمة لا
في اولها ولا في حشوها وعلى الثاني لزم آخر الكلمة حالة واحدة فهو غير عامل ولا اصلا وان كان
المصنف هنا قايل بالحمل على القولين لكن الاولى حمله على الاول كما فعلنا ليطابق حده للاعراب
اذ هو لفظي كما عرفت ولا يخفى انه يحتمل على ايهما حملناه لا حاجة الى زيادة فيه ليتم بها
والا فهو ناقص اما اذا حملناه على الاول فلا حاجة الى ما زدناه فيه من بيان الكيفية ولا
انتقض بكل كيفية لا يجلبها عامل وفي الكلمة سواء كانت في اول الكلمة او في حشوها والى
تقييدها بكونها ليست حكاية نحو من زيدا في جواب من قال رايت زيدا فان الصحيح انها
ليست حركة اعراب خلافا للكسائي فيبين اراد بنا عالما بعده كقراءة بعضهم الحمد لله بكسر الدال
او نقل كقراءة ورش الم نشرح ان اصله او تخلصا من ساكنين نحو من شاء الله فضلله كما
ذكرناه ولا انتقض بذلك كله ايضا واما اذا حملناه على الثاني فلا حاجة الى تقييد الكيفية
بكونها في الاخر ولا انتقض بما علمت والى تقييدها بكونها لغير اعلال والا انتقض بمثل
لزوم الفتح للاعلال بقلب ياء الفا **تنبيهان الاول** قال في المجمع محل البناء

لان ذلك مجمع على الصرف اخلاله
هذا الذي قال الشارح قصد تعريفه
تعريف اللفظ وهو ما يجري
الكاتب تم الكلام
كتبه محمد

اخر الكلمة ولا يكون فيما نزل منزلته فيما اعلم انتهى قال بعض المحققين وفيه نظر كيف وقد صرحوا
بان نحن ياحار ويا بؤس من جملة على لغة من لا ينتظر مبني على هذه الضمة التي على العين دون
الدال التي هي الاخر وكذا نحن الرجلين والمسلمين ويا زيدان ويا زيدون واحد عشر وعشرة
وبعلبك وبين بين وبيد بيد وبيت بيت وقوما وقوموا وقومي واسما لها فان
في هذه كلها واقع فيما نزل منزلة الاخر فتدبر انتهى **الثاني** ليس المراد بقولهم الاعراب
والبناء محلهما الاخران يكونا على الحرف الاخير من الكلمة لان الحرف على ما قرر في محله
صفة والحركات والسكون من صفات الاجسام فلا تعد الصفات بل المراد انه كلما
يأتي عقيب الحرف الاخير بلا فصل بعض حروف المد سمي الحرف متحركا كانت حركته تؤدي
الى مخرج حرف المد ويصدق ذلك سكون الحرف فالحركة اذن تعد الحرف لكنها من شرط
انضمامها به توهم انها بعد بلا فصل فاذا اشبعت الحركة وهي بعض حروف المد صارت
حرف مد تاما فاعلمه انتهى الخصاص من الادلة الدرية لشيخنا الحر في شي رحمه الله
وفيه كلام طويل اخرنا عن ذكره طلبا للايجاز والبناء ايضا جنس تحته انواع **والواقع**
اربعة بالاستقراء **ضم وكسر وفتح وسكون** ويقال فيه وقف وهو الاصل لخفته واستصحابا
للاصل وهو عدم الحركة فلا يبنى عليها الا السبب كالتقاء الساكنين في نحو اسر وكون الكلمة على
حرف واحد كتاء قت وكونها عوضا عن ابدال بها كلام الابدال وكونها لها اصل في التمكين كاول
وكتبهما بالعرب كقرب فالذي التصريح **تنبيهات الاول** لم يفرق المص في التعبير بين جانبي
الاعراب والبناء تعبيرا للوضعين بالانواع وابن الحاجب فرق بينهما فعبر في جانب الاعراب
بالانواع وفي جانب البناء بالاقسام ووجهه بعض شراح كلامه بانه انما لم يقل حركات
البناء والوقف انما لفقدانها يكون حينئذ ما لا لها بالنظر الى الاصل اذ الاصل ان يكون
جنس البناء منحصرا في نوع واحد وهو السكون بالفعل فانهم قالوا الاصل في البناء السكون
فلو كان من حق البناء ان لا يشمل هذه الاشياء نظرا الى الاصل لم يطلق عليها اسم الانواع عناية
لجانب الاصل انتهى **الثاني** انما سمي الاول ضما لانه ينشأ من ضم الشفتين اي الاتم وضعهما بانا
والثاني كسرا لانه ينشأ من انحراف اللحي الاسفل الى اسفل انحرافا والثالث فتحا لانه يترتب من
مجرد فتح الفم فالذي التصريح **الثالث** اختلفوا في حركات الاعراب هل هي سابقة على حركات
البناء او العكس او هما متطابقان من غير ترتيب والاول هو الاقوى فالذي التبيين وهو

خلاف لا ثمرة له **الرابع** اختلفوا في اقاب المعربات والمبنيات هل يطلق كل منها على الاخر فقال
سيبويه المعرب مضموم والمبني مرفوع اذ لا على الاول مذاهب فمنهم من قال لا يجوز اطلاق واحد منهما
على الاخر لان المراد الفرق وذلك يعرضه ومنهم من قال يجوز مجازا والمجاز لا بد له من قرينة
وتلك القرينة بينة ومنهم من قال يجوز اطلاق اسم البناء على الاعراب ولا ينكس قال الشيخ
بهاء الدين بن النحاس نقلا عن تعليقته على القرب وفي شرح الكافية للرضي اذا اطلق الضم والفتح
والكسرة عبارات البصريين فهي لا تقع الا على حركات غير اعرابية بنائية كانت كضمة حيث
او لا كضمة قاف قفل ومع القرينة تطلق على حركات الاعراب ايضا والكوفيون يطلقون الفاظ
احداهن عين على الاخر مطلقا انتهى **فالاولان** من انواع البناء وهما الضم والكسر **يوجدان**
في كل واحد من **الاسم والحرف** لخفتهما بلا لهما على شيء واحد وانما لم يوجدان في الفعل
لكونهما ثقيلين لاحتياجهما الى احدى العضلتين او كليهما والفعل ثقيل كما عرفت فلم يحتمل
ثقيلين اما وجود الضم في الاسم فهو **نحو حيث** وبنيت عند غير تميم لافتقارها
الى جملة افتقار الابهام وكان البناء على حركة فرقا بين ما اصله البناء وبين ما طرأ عليه البناء
بان لها اصلا في الاعراب وكانت الحركة ضمة لشبهها بالغايات ووجه الشبه انها كانت
مستحقة للاضافة الى المفرد كما يراخرانها فمنعت من ذلك كما منعت قبل وبعد الاضافة
وذهب الزجاج الى ان حيث موصولة وليست مضافة فهي بمنزلة الذي كذا قيل وفيه نظر
وقد تفتح للخفة وتكسر على اصل التقاء الساكنين ويقال حوث وحاث بتثليث التاء فيهما
ايضا فيهما عشر لغات وقرأ بعضهم سنستدرجهم من حيث لا يعلمون بالكسر تحمل لغة
تميم ولغة البناء على الكسر وهو ظرف مكان اتفاقا قال الاخفش وترد للزمان ووافقه ابن
هشام في الغنى والغالب كونها في محل نصب بالظرفية او خفض بمن وقد تخفض بغيرها
كقوله : لدى حيث القت رحلها ام قشعم : وجوز قوم وقوعها مفعولا به في قوله تعالى الله
اعلم حيث يجعل رسالته قالوا ولا تكون ظرفا لانه لا يكون في مكان اعلم منه في مكان
ولان المعنى انه يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه لا شيئا في المكان وعلى هذا
فالناصب لها يعلم محذوفا مدلولا عليه باعلم لا به لان افعل التفضيل لا ينصب المفعول
به الا ان اولته بعالم في راي بعضهم وقال ابو حيان الظاهر اقرارها على الظرفية المجازية
وتضمين اعلم معنى ما يتعدى الى الظرف فالتقدير الله اعلم حيث يجعل او هو اعلم

نقصت تقديم الف على الشين
هو بالهمزة الوحي عند اهل
علم بحلوا فاتي
ح

فذا العلم في هذا الموضع ٥ لابن هشام ولم تقع اسلاة خلافا لابن مالك لا دليل قوله

ان حيث استقر فزت راعيه ٭ حمرينه عزة واسان ٭ لجواز تقدير حيث خبرا

وعلى اسانان قيل يودي الى جعل المكان حلا في المكان قلنا هو نظير قولك ان في مكان

زيد ونظيره في الزمان ان في يوم الجمعة ساعة الاجابة انتهى قال ابو حيان والصحيح انها

لا تضرف لكنها جرت بمن كثيرا وبفي شاذا وبعلى والباء الى وادى ولم يجئ فاعلا ولا مفعولا

به ولا مبتدأ انتهى وسياتي الكلام على لدن ومن اضافتها الى الجملة في بحث الاضافة ان شاء الله تعالى

و اما وجود الكسرة في الاسم نحو امس عند اهل الحجاز مطلقا ان اريد به معين ولم يضف ولم

يعرف بال ولم يكسر ولم يصغر وبني لتضمنه معنى لام التعريف وكان البناء على حركة اشعارا بان

له اصلا في الاعراب وكانت كسرة لانها الاصل في التقاء الساكنين واكثر بني تميم

يراعونهم الا في حالة الرفع فيعربه اعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل عن الامس وبعضهم

من العرب كذلك مطلقا فان تقدم شرط من الشروط المتقدمة فلا خلاف في اعرابه

وصرفه وان استعملت المجرور المراد به معين ظرفا كان مبنيا على الكسر بلا اجماع لتضمنه معنى

الحرف وقد نظم العلامة شرف المدرسين الشيخ عبد الرحمن بن عيسى المرشدي شروط

بنا امس فقال ٭ جرد عن ال امسا اذا شئت بنا ٭ ولا تضف ولا تعل معينا ٭

مصغرا او اقرن وعين ٭ ظرفا لما مضى لحين بني ٭

بالاتفاق عند كل العرب ٭ وان تقدمت واحدا فاعرب ٭

بلا خلاف في حروف الاخير ٭ ومع خلاف بينهم شهير ٭

في فقدت للاخير مهما جدا ٭ كامس جر من غد تعدا ٭

فما اكثر الحجاز والبنا ٭ ايضا كما لو كان ظرفا معينا ٭

اما الاميرون فالاعراب ٭ ممنوع صرف ذا البعض مذهب ٭

وبعضهم اعربه مصروفا ٭ فما شكر لنظم الشروط قد وفى ٭

قلت قد علمت ان اكثر العتبيين يراعون الحجازيين الا في حالة الرفع وغير الاكثر يعربه الصرف

مطلقا هذا هو المشهور عنهم فاعلم ان يقال بدل بيت الاخير ٭

وطائفة تحقيق ذا الامر اما ٭ بحال رفع فاعلم الصوابا و اما وجود الضم في الحرف نحو

منذ وتصلح للتمثيل لوجود الضم في الاسم فانها في لغة من جر بها حرف وفي لغة من رفع

بها اسم وبنيت الاسمية لقطعها عن اضافة مرادة في المعنى لان معنى قولك منذ يوم الجمعة اول

المدة يوم الجمعة فقد تضمنت الضاف اليه كتضمن قبل وبعد عند الحذف وكان البناء على

حركة لما مر وكانت ضمة لشبهها بالغايات تنبيه قال ابن الدهان في الغرة لم يبن من الحروف

على الضم الا منذ كما لا يبنى الحقيقين وهن نقوض جئن رتب بالضم في لغة وللكاف في ذلكم

وذلكن وانما في انتما وانتم وانتن والهاء في اياه واياها واياهم واياهن و اما وجود الكسر

فيه نحو لا مر الجر الداخلة على ظاهر غير مستغاث نحو لزيد قال الرضي ونقل فتحها مع جميع

المظهرات و الاخيران وهما الفتح والسكون يوجدان في الكلم الثلاث الاسم والفعل

والحرف اما السكون فلخفته واما الفتح فلكونه اقرب الحركات الى السكون لحصوله بادنى فتح الفم

بخلاف الضم والكسر فان الاول انما يحصل باعمال العضلتين معا الواصلتين الى طرفي الشفة

والثاني انما يحصل بالعضلة الواحدة الجاذبة الى اسفل تنبيه الكلم ليس جميعا الكلمة خلافا

للجرجاني وجماعة لانه يجوز تذكير ضميره والغالب على الجمع التانيث ولا اسم جمع خلافا لبعضهم

لان له واحدا ليس لفظه والغالب على اسم الجمع خلاف ذلك بل هو اسم جنس لكلمة على الماهية

من حيث هو وقال هو الرضي او جمع خلاف ذهب الى الاول جماعة منهم ابن هشام تبعا لقوله تعالى ان يصعد

الكلم الطيب والمختار عند المحققين الثاني فهو لا يقع الا على ما فوق كلمتين وعند الاكثرين لا

يطلق الا على ما فوق العشرة فوجود الفتح في الاسم نحو اين استفهامية كانت او شرطية وبنيت

لتضمنها حرف الاستفهام او الشرط وكان البناء على حركة لما مر وكانت فتحة لاستثقال الضم

والكسر بعد الياء و وجوده في الفعل نحو قام وضرب وكان بناؤه على الفتح لما مر و وجوده في الحرف

نحو سوف وبنيت على الكسر كانت فتحة لما قلناه في اين وهو مرادفه للسين كما مر قال

المصريون هو اوسع زمانا منها لان كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى ويقال فيها سف بحذف

الواو وسو بحذف الاخير وسي بحذفه وقلب الواو طائيا الغة في التخفيف حكاه صاحب

المحكم وتنفرد عن السين بدخول اللام عليها نحو لسوف يعطيك قال ابو حيان ولغة اسد

ادخال اللام على السين كراهة توالي الحركات في كسيد خرج شرطه الباقي قال ابن بابشاذ

والغالب على سوف استعمالها في الوعيد والتهديد وعلى السين استعمالها في الوعد وقد

تستعمل سوف في الوعد والسين في الوعيد انتهى و وجود السكون في الاسم نحو كم مبنيا

كانت استفهامية معنى اي عدد او خبرية بمعنى عدد كثير وبنيت للوضعين لشبهها بالحرف

انظر الحاشية جمع امر

وصفا ولنقض الاستهانة بهمزة الاستفهام والخبر بتحريف تكسير اما محققا وصفه نحو رب
من الجنسية واما مقدرا وسنتوفى الكلام عليها في حديث المفردات ان شاء الله تعالى وتجيء
في الفعل نحو قم على الاصح عند جمهور البصريين كما مر وجوده في الحرف نحو هل وقد يكون
حركات البناء مقدرة كتقدير الضم في يا سيبويه والفتح في نحو لا فتى الا علي فائدة اذا
جاء شيء مما الاصل فيه البناء مبنيا فلا يسأل عن سبب بنائه لجريه على اصله ثم ان جاء مبنيا على
السكون فلا يسأل ايضا عن سبب بنائه عليه لذلك او على حركة يسأل عنه سؤال الانكار لم
عدل الى الحركة ولم كانت الحركة كذا وان جاء شيء مما الاصل فيه الاعراب مبنيا على السكون
سئل عنه سؤال الاعلام بقوله على حركة سئل عنه ثلثة اسئلة لم بني ولم عدل الى الحركة
ولم كانت الحركة كذا كما ذكرنا ذلك كله فيما مر من الامثلة **هذا فصل** في علامات الرفع
علامة الرفع وهي ما يعلم به عامله سواء كان لفظيا او معنويا وهذا هو النوع الاول من
انواع الاعراب وهي **اربع** بلا استقراء لا زائد عليها **فان قلت** ما وجه جمع الصحة العلامة جمع
كثرة والعلامات كلها اربع وجمع الكثرة اقله باتفاق النحاة احد عشر **قلت** قد يعتذر
عنه بانه من وضع جمع الكثرة موضع جمع القلة كقوله تعالى ثلثة قروء او انه اراد التنبيه على مسئلة
غريبة ذكرها السعد التفتازاني في التلويح والمشهور خلافها وهو ان جموع الكثرة والقلة يتفاوتان
باعتبار المبدأ مع اتفاقهما باعتبار المنتهى فمبدأ كل منها الثلاثة ومنتهى جمع القلة العشرة وكذا نهاية
جمع الكثرة قال وهذا وفق بالاستعمالات ولم صرح بعلامته كيلا يكون الشقات فيصح على هذا
تعبير الصحة من غير تجوز وبه يحصل استشكال انتفاء الفتحة على زائد راهم تقبيل منه تفسيرها
بثلاثة ولا حاجة الى دعوى المجاز واستشكالها بعدم قبول التفسير من الناطق بها توافقا
في الاقادير بالمجاز والعلامة الاربع **احداها الضمة** وهي الاصل لان الاعراب بالحركات
اصل الاعراب بالحروف ومن ثمة لا يعرف مقامها غيرها الا عند تقديرها ولذلك قدمها
والثانية الالف وهي فرع نائب عن الضمة عند تقديرها لكونها اخت الواو المتولدة
منها عند انسيابها اذ هما من حروف المد واللين فكان الانسان يقدم الواو عليها كما يفعل
صاحب الاجرومية وغيره لكنا اردنا ان يرتب على تقديمها تقديم المثنى على الجموع في المواضع التي
تؤوب فيها هذه الفروع كما سيأتي تقديمها فاخذ ذلك عن فائدة **والثالثة الواو**
وهي ايضا فرع نائب عن الضمة عند تقديرها لكونها مستولدة منها عند انسيابها كما قلنا

وفي بنيتها **والرابعة النون** وهي ايضا كذلك لكونها مقاربة للواو في المخرج ولهذا تدغم فيها وبكل
من هذه العلائم مواضع تخصها **فاما الضمة** فتكون علامة للرفع اصالة **في اربعة** مواضع **احدها**
الاسم المفرد والمراد به ما ليس مثنى ولا مجموعا ولا من الاسماء الستة منصرفا كان نحو جاءني زيد او
غير منصرف نحو قال ابرهيم لمؤنث نحو جاءت هند او مذكر كما مر ظاهرة فيه الضمة او مقدرة
كقام عمرو وقال موسى **تنبيه** قال بعضهم استشكل هذا الاطلاق بان من المفرد ما لا يرفع
بالضمة كجمعات المثنى والجموع ويمكن الجواب بان هذه القاعدة واما لها غالبية ولان
الالف مرفوع للجنس وبان المراد بالمثنى ما يشمل المثنى حقيقة او حكما وكذا الجموع **وثانيها**
الجمع المكسر وهو ما تغير فيه بناء مفرده اما بزيادة ليست عوضا كصنق وصنوان او نقص كجمعة
وتخم او بتغيير شكل من غير زيادة ولا نقصان كاسد واسد او مع زيادة كرجل ورجال او مع نقص
كرسول ورسل او مع هما كغلام وغلمان تحقيقا كما مر او تقديرا كفلك مما لا يجمع والواحد منه
مستخدم في الصورة نحو في الفلك المشحون وترى الفلك فيه مواخر فالضمة فيه اذا كان مفردا
ضمة نقل واذا كان جمعا ضمة اسد واما جنب وان كان يطلق على الواحد والجمع بلفظ واحد
نحو زيد جنب والزيدان جنب والزيدون جنب فانهم لم يعدوه من هذا الباب وان امكن
التقدير فيجعل جنب المفرد كعنق والجمع كجنب وذلك لانه لم يسمع له تثنية تقوم دليلا
على انهم قصدوا تغيير اللفظ عند اختلاف مدلوله بل استعمل بلفظ واحد في الكل
الثالث بخلاف فلك فانه سمع تثنيته حيث قيل فلكان ذلك على انهم قصدوا
تغيير اللفظ عند اختلاف المدلول فسلك بالجمع سبيل المثنى تقديرا فكان القرب والمجاز
واما من ثنى جنبا فقد جمعه ايضا وقال ابن مالك في باب اسماء الجمع من التسهيل والاصح كونه
يعني باب فلك اسم جمع مستغنيا عن تقدير التغيير انتهى **تنبيهان الاول** ما ذكرناه
من التقسيم هو تقسيم ابن مالك واعترض عليه بانه اعتبر فيه لان صنوان من باب زيادة وتبديل
شكل وتخم من باب نقص وتبديل شكل لان الحركات التي في الجمع غير الحركات التي في المفرد
المرادي ويجاب عنه بانه نظر الى ظاهر اللفظ اذ انه لا يرى تقديرا لتغيير كما يؤخذ من كلامه قاله
في التصريح وفي الجواب الثاني نظر **الثاني** يرد على اطلاق المص ان جمع التكسير يرفع بالضمة
كجمعات جمع المذكر السالم نحو سنين واذرعة ويجاب بان هذه القاعدة واما لها غالبية
كما تقدم وبان المراد بجمع التكسير حينئذ **فائدتان الاولى** يفارق جمع التكسير جمع السلامة

جمع التكسير

من ٥

في اربعة اشياء احدها ان جمع السلامة يختص بالعقلاء والتكسير لا يختص والثاني انه يسلم فيه بناء
المفرد والتكسير في التكسير والثالث انه يعرب بالحروف وجمع التكسير بالحركات والرابع ان الفعل
المسند الى جمع السلامة لا يؤنث ويؤنث مع التكسير قاله ابو البقاء ذكره في التصريح **الثانية**
مطلق الجمع ما صح بين قلة وكثرة والقلة افعال وافعل وافعلة وفعلة ومطلق الصحيح ما عدا ذلك
جمع كثرة والمراد بالقليل من الثلاثة الى العشرة وغير ذلك كثير وقد نظم بعضهم جموع القلة فقال

الا ان افعالا مثالا وافعلا	وفعلة للجمع القليل وافعله	
كحمل واحمال وفلس وافلس	وفتية صرف والفذال وافتله	
ومن جمع الجمع الصحيح كله	كزيدون والهندات نحو مقبله	

وثالثها الجمع المؤنث السالم وهو ما سلم فيه بناء مفرده سواء كان اسما او وصفا
وعبر بعضهم بما جمع بالف وتاء مزيدتين وهو اولى ليشمل ما كان مفرده مذكرا كاصطبلات
وحمامات وما سلم فيه بناء الواحد وانما تغير فيه ذلك كسجدات لا يقال يرد ذلك على تعبير المص
لانا نقول التعبير به جرى على الغالب او ان في الكلام حذف مضاف اي صيغة جمع المؤنث
السالم او حذف معطوف اي الجمع المؤنث السالم وما على صيغته فلا يخرج ما جمع بالف
وتاء من جمع المذكر ولا ما تغير فيه بناء مفرده لان صيغته صيغة جمع المؤنث السالم في عرف
النحاة وان كان في الحقيقة جمع مذكر او مكسر او انه لم يلتفت لما جمع بالالف والتاء من جمع المذكر
او المكسر لقلته وايهام المؤنث ذكر ما هو الاغلب والاكثر لا ما هو الاقل والاندر ولان المراد
بجمع المؤنث السالم ما جمع بالف وتاء مزيدتين مجازا بطريق ذكر الملزوم وارادة اللازم
لان جمع المؤنث السالم في عرف النحاة واقع على الجمع بالالف والتاء والملازمة العرفية تكفي في
صحة المجاز فان قلت فيلزم ان يكون جمع المؤنث السالم مستعملا اما في حقيقته ومجازه
ان استعمل فيهما جميعا او في مجازه فقط ان استعمل في معنى شامل لهما على التقديرين وهو
المجاز على الحاذف في جواز الاول قلت هو مجاز مشهور على انه يمكن ان يجعل من نحو اصطبلات
وحمامات جمع مؤنث سالم حقيقة من غير تجوز لا مجاز **تنبيهان** الاول قوله السالم صفة
للجمع كما قاله بعضهم وجوز بعض المحققين كونه صفة للمؤنث فانه موصوف بالسلامة حقيقة
لانه واقع على المفرد **الثاني** اورد على قولهم ما جمع بالف وتاء مزيدتين ان الذي جمع بهما
هو المفرد وليس هو المراد في مقام الجمع المذكور واجيب بان الذي جمع بهما معناه الذي

وقع عليه ما جمع بهما وهو المجموع بهما فهو المفرد بوصف ضم غيره اليه لا المفرد مبتدا ضم غيره **ضابط**
الذي يجمع بالف وتاء مثلا مطردا خمسة انواع **احدها** فوالتاء مطلقا الا نحو شاة وشفة وامة
وامرأة وامرأة وفلانة وفلة ونقل ابنه اسيات واموات ويحتاج الى نقل من العرب **الثاني**
علم المؤنث مطلقا الا نحو قطام علما لفتة من جنى واشترط ابن ابي الربيع العقل **الثالث** صفة
مذكر لا يعقل بحذف صفة المؤنث والعاقل **الرابع** مصغر بحذف مصغر المؤنث **الخامس**
اسم الجنس المؤنث بالالف الا ما فعلاء او افعل غير منقولين الى الاسمية وتجمع حروف المعجم
فما كان فيه الف جاز قصره ومده بالاجماع فيقال فيه على المد تاءات بقلب الالف المقصورة
بار على المد بالاقرار بالجزء **وآخرها الفعل الضارع** الذي لم يتصل به ما يوجب بناءه
كامر او يتصل اعرابه كما اذا اتصل به ضمير تثنية او ضمير جمع او ضمير المؤنث المخاطبة فيكون علامة
رفعه ما استقر فيه ولا فرق بين ان يكون الفعل الضارع المذكور صحيح الاخر او معتله فاذا كان
معتلا كانت الضمة فيه مقدرة نحو يدعو ويخشى كما سياتي **واما الالف** فتكون علامة للرفع
نيابة عن الضمة **في** موضع واحد وهو **المثنى** وحده الصنف تبعا لابن هشام في الاوضح
بقوله **وهو ما دل على اثنين واغنى عن متعاطفين** قال شارحه تعريفه ما وضع حينئذ
قوله لاثنين فصل اول يخرج ما وضع لاقل او اكثر كصنوان وقوله اغنى عن المتعاطفين
فصل ثان يخرج نحو كلا وكلتا واثنين وثنتين وشفع وزوج ويزكى بالشين اسم الشفعين
ودخل فيه نحو القمرين للشمس والقمر انتفى واعترض بعضهم على هذا التعريف بانه صادق
على الضمير في انتما وعلى اثنين واثنتين اذ هو بغيره فهو انت وانت وعن رجل ورجل
وامرأة وامرأة وفي صدقه على الاخيرين بحث اذ ما صدق كل من الاثنين فالاثنين وكذا
متصفه بالاثنينية مطلقا دون تعرض لكونه رجلا او امرأة فتدبر وزاد بعضهم في الحد
قوله من لفظ احترازا عن القمرين والعمرين من الفاظ التغليب فليس شيء بل لحقوهما بسكون
الميم عن ذلك وعدم مد في الملحقات دال على ادخاله في حد الشيء والمسلمون جمع خلوف
فمن اخر جبرا بما يشتمل وادخله في الملحقات ابن مالك في تسهيله حيث قال والعرب العرباء
المثنى بخلاف العناء او غير صالح للتجريد وعطف مسئلة عليه الملحق به وقال ابن هشام
الذي اراه ان العرب لم يسموا هذا النوع مثنى لعدم ذكرهم له فيما حملوا على المثنى وجمع ذلك
في بعض مقالة يقتضي انه قال اخراج هذا النوع من باب المثنى لا يوجب لغير ابن مالك ولا

بالمفرد

بهذا حد يذكره فيما حد على المثنى سواه لعلمهم بشمول اسم المثنى وذلك انما جاز بعد ان قدر
تثنية الشمس قمران ونحوه انتهى **فان قلت** هذا انما يصح عند من لم يشترط اتفاق المعنى في المثنى
كابن مالك بقلا ابن الانباري واما عند من اشترطه فلا يصح وقد ذهب الى اشتراطه
اكثر المتاخرين فلا يقال العينين للشمس والذهب ولهذا الحريري في قوله ٥
٥ حاد بالعين حين عمي هواه ٥ عينه فانثنى بلا عينين **قلت** قال العلامة التفتازاني
في شرح التلخيص بناء على هذا القول يكون مجازا وجميع باب التغليب من المجاز لان اللفظ
لم يستعمل فيما وضع له وقال في شرح المفتاح بيان التغليب والعلاقة فيه وانه من اي نوع
منه فلم ار احدا حام حوله انتهى وقال الدماميني في الحاشية الاقول يمكن ان يجعل ما نحن فيه
قبيل المشاكلة تعبيرا عن مدلول ابي بكر مثلا بلفظ عمر وعن مدلول الشمس بلفظ القمر لوقوعه
في صحبته تخفيفا وظاهر كلامهم في المشاكلة ان جهة الجواز هي وقوع مدلول هذا اللفظ في
صحبة الاخر تحقيقا او تقديرا فهو من قبيل ما العلاقة فيه المجاورة انتهى ويكون ما ذكره هو
ظاهر كلامهم في جهة الجواز ليس على اطلاقه قال المحقق الشريف في شرح المفتاح المشاكلة
هو ان يذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته فان كان بين ذلك الشيء والغير علاقة يجوز
للتجوز من العلاقات المشهورة فلا اشكال وتكون المشاكلة موجبة لمزيد الحسن كما
بين السيئة وجزائها وان لم تكن فلا بد ان يجعل الوقوع في الصحبة علاقة مصححة للمجاز
في الجملة والا فلا وجه للتعبير عنه انتهى وفي حصول البدايع والتحقيق ان هذه الصحبة
علاقة باعتبار انها دليل المجاورة في الخيال فهي العلاقة في الحقيقة والا فالصاحب في
الذكر بعد الاستعمال والعلاقة تصح الاستعمال فتكون قبله انتهى **تنبيهات الاول**
قال بعض المحققين ههنا اشكال وهو ان التغليب مطلقا من باب المجاز كما صرح به
يحتمل ان فيه جمعا بين الحقيقة والمجاز لا يقال الكل معنى مجازي اذ اللفظ لم يوضع له لانا نقول
فيلزم ان لا يوجد الجمع اصلا لجريان هذه العلة في كل جمع والجواب ما اشار اليه المحقق الشريف
في حاشية الكشاف وهو ان الجمع انما يلزم اذا كان كل واحد منهما مرادا باللفظ وههنا
اريد معنى واحد مركب من المعنى الحقيقي والمجازي ولم يستعمل اللفظ في واحد منهما بل في
المجموع مجازا ولا يلزم جريان ذلك في جميع المعاني الحقيقية والمجازية لجواز ان لا يكون هناك
ارتباط يجعلها معنى واحدا مركبا يقصد اليه بارادة واحدة في استعمالات الالفاظ انتهى

واما م

المشاكلة

الثاني هذا النوع من نحو القمرين والعمرين مسموع يحفظ ولا يقاس عليه ثم تارة يغلب الاشرف
كالابوين وتارة الاخف كالعمرين وتارة الاعظم نحو مرج البحرين قال في المجمع وانما كان هذا
من قبيل التغليب لان المراد بالبحرين الملح والعذب والبحر خاص بالملح كذا قيل ودعوى
اختصاصه به مبنية على المشهور والا فقد صرح جماعة من اهل اللغة ان البحر هو الماء الكثير
ملحا كان او عذبا فعلى هذا لا يكون من باب التغليب **الثالث** يشترط في كل ما يثنى عند الاكثرين
صحة تعبير الافراد والاعراب وعدم التركيب والتنكير فالعلم يثنى واتفاق اللفظ
واتفاق المعنى وقد علمت ما فيهما وان لا يستغني بثنيته عن تثنيته فلا يثنى سوا واستغنا
بسيان وهذه الشروط تعتبر في الجمع ايضا كما صرح به في المجمع وغيره **الرابع** الاسم اذا ثنى
وكان صحيحا غير مهموز او مهموزا مخففا لم تقلبه العلامة من غير تغيير كرجلان وامرأتان ودرهمان
وظبيان وشاتان وخصيان ان همزا فان كان ما قبل الهمزة الف زائدة والهمزة اصلية
اقرت كقرايتين في قرايتين الفاف وتشديد الراء المهملة وهما نابتان لك او مبدلة من اصل
اول لكان في كساء اصله كساو تشدد كسايان لو لحقته بالاصل نقلبها واوا كعلباوان
في علباء اصلها علباي بياء لكنهما بقرطاس لتبدلت الياء همزة لوقوعها بعد الف التانيث
كحمراوان في حمراء او كان معتلا سقوطها لحقته العلامة من غير تغيير ايضا سوى رد ما
كفاصيان في فاصل ومقصوران فانه ان كانت زائدة على ثلاثة او بدلا عن يا او مجهولا
واصلت قلبت ياء كجليان في جلى وفتيان في فتى وسيان في سوى وسيي به لا فواوا
كهصوان في هصى وكذوان في كذا سمي به **وملحقاته** اي ملحقات المثنى والمراد بها
الفاظ شابهته في الدلالة على معناه وليست مثله فتعد ما اعتبر فيه من الشروط **وهي** خمسة
الفاظ **كلا** للمذكرين **وكلتا** للمؤنثين لا ينفكان عن الاضافة لان ظاهر ان مضمرا بينهما
يكونان ملحقين بالمثنى حال كونهما **مضافين** الى مذكر مبني على التغليب او الى تاويل **الى**
مضمر وهو ملاحظة الفاظ كانا وهما وانا نحو كلاهما وكلاهما وكلتاهما ولا تكون الالف فيهما
علامة الرفع ما لم يكونا كذلك واما اذا اضيفا الى ظاهر فالفهما لازمة واعرابه بحركات مقدرة
عليها لانها لا تقبل الحركات وذلك لانها باعتبار لفظها مفردان وباعتبار معناهما
مثنيان فلفظها يقتضي الاعراب بالحركات ومعناهما يقتضي الاعراب بالحروف فروعي
فيهما كلا الاعتبارين فاذا اضيفا الى الظاهر الذي هو الاصل رعي جانب لفظهما الذي

هو الاصل واعرابها بالحركات التي هي الاصل نحو جاءني كلا اخويك ورايت كلا اخويك
مررت بكلا اخويك فاذا اضيفا الى المضمر الذي هو الفرع اعربا بالحروف التي هي الفرع
نحو جاءني كلاهما ورايت كليهما ومررت بكليهما وورد هذه التفرقة اطلاق ان احدهما
الاعراب بالحروف مطلقا وهي لغة كنانة وبالحركات مطلقا وهي
لغة الحارث حكاها الفراء وغيره قال الرضي ولا ادري ما صحته اشهر زعم بعضهم
انها في لغة الجمهور مع ان بحركات مقدرة وان انقلاب الفها جرا ونصبا للتنبيه بالفتى
على ولدي قال ابن مالك وفي لغة كنانة دليل على ضعف هذا القول **تتمة** ولكون
كلا وكلتا مفردان لفظا مثنيان معنى جاز في ضميرهما الحمل على اللفظ مرة وعلى المعنى
اخرى وقد اجتمع الامران في قوله كلاهما حين جد الجري بينهما قدا قطعا وكلا اعتنقا ما لاقيا
وقال تعالى كلتا الجنتين آتت ثمرها وفي خبرهما خلافا قال ابن الاخضر وغيره لا يجوز ان
كلاهما فانه لا نهم جعلوهما شيء حقيقة **والثالث** الملحقات الاخرى **اثنان** المذكوران
وفرعاه وهما اثنتان في لغة الحجاز وثنتان في لغة تميم وكلاهما للمؤنثين ولم يعدها
بما قرنه الملحقين السابقين لانها ملحقة بالمثنى مطلقا سواء اضيفت الى مضمر او لا
وضعها وضع المثنى وان لم تكن مثنيات حقيقة اذ لم يثبت لها مفرد لا يقال اثن ولا
اثنة ولا اثنت **تنبيهات الاول** قيل هذا الاطلاق يوهم جواز اضافة الثنتين
الى كل ضمير وليس كذلك فانها لا تضاف الى ضمير شيء فلا يقال جاء الرجلان اثناهما
والمرأتان اثناهما او ثنتاهما قياسا على جاءني كلاهما لان ضمير التثنية يفرق في الاثنين
فاضافة الاثنين اليه مرضاة اشيء الى نفسه وقد اجبت عن ذلك في شرح الارشاد
واوردت ما ذكره الجوهري في درة الغواص في هذا البحث وتكلمت عليه فليرجع اليه
الثاني الحق بالمثنى ايضا ما سمي به مثل زيدان علما فيرفع بالالف كهو ويضاف
ويجر بالياء ايضا كما سياتي ويجوز فيه ان يجرى مجرى سلمان فيعرب اعراب كلا من غير
للعلمية وزيادة الالف والنون وان ادخل عليه الالف واللام جر بالكسر **الثالث**
نون المثنى لا يجوز الا فتحها مطلقا عند الجمهور واجاز الكسائي والفراء فتحها مع الياء
لا مع الالف واجازه بعضهم وضمها مع الالف لغة ولما مع الياء فلا يجوز حكاه
الشيباني وقيل عن العرب من يجعلها معتقب الاعراب فعلى هذا تفتح مع الياء ايضا

ثم بلغني

ذكر جواز حذفها للاضافة كبرويه الاضافة في اثني عشر واثنتي عشرة ولتقدير الاضافة
نحو رايت يوم رجلي زيد ولتقصير الصلة مطلقا عند سيبويه والفراء خلافا للمبرد واوضح
ذلك على قراءة اللذ والتي قاله في الارتشاف **واما الواو** فتكون علامة للرفع نيابة عن الضمة
في موضعين احدهما **الجمع المذكر السالم** وهو ما دل على اكثر من اثنين بزيادة في آخره
سلامة بناء مفرده ومن ثم سمي سالما ويسمى بالجمع الذي على حد المثنى لشبهه له في كونه اعرب
بحرفين وسلم فيه بناء الواحد وختم بنون تحذف للاضافة وقد يقال له الجمع بالواو والنون
تسمية له باشرف حاليه والجمع على هجائين لكن هنا في على وجهين تارة بالواو وتارة بالياء كما
السخاوي في شرح المفصل وقد عدّ بعضهم لهذه الواو ثمانية معان فقال هي علامة للجمع
والسلامة للعقل والعلمية والتذكير والرفع وحرف الاعراب والتذكير انتهى وفيه من المسامحة
ما لا يخفى ويشترط في كل ما يجمع هذا الجمع الشروط احدها الخلو من تاء التانيث فلا يجمع نحو
طلحة وعلامة الثاني ان يكون لمذكر فلا يجمع نحو زينب ولا حائض الثالث ان يكون لعاقل
فلا يجمع نحو راشق علما لكلب وسابق صفة لفرس ثم لشرطان يكون اسما علما غير مركب
تركيبا اسناديا ولا مزجيا فلا يجمع نحو برق نحره وحدوث كرب وتاء صفة تقبل التاء
او تدل على التفضيل نحو قائم وقضيب الافضل فلا يجمع هذا الجمع نحو جريح وجبر وشكران
واجرى قاله ابن هشام في الاوضح **تنبيهات الاول** يلحق بتقييد تاء التانيث بكونها
غير عوض فلو كانت عوضا من تاء الكلمة نحو عدة او لامها نحو ثبة وجعلت ما هي فيه علما
جاز جمعه بالواو والنون كعدون وثبون سالم بكسر قبل العلمية كشفة فيلزم تكسير
كشفات او يقال لامه كلمة فيلزم جمعه بالالف والتاء كما يات هذا مذهب سيبويه خلافا
للمبرد فقال لا يجوز زيادة عدة الاعلامات ولا يجوز عدون **الثاني** قال ابن مالك المراد بالمذكر
المسمى باللفظ فان تذكير الاسماء ليس شرطا في هذا الباب بل الشرط خلوه من تاء التانيث
فلو سميت رجلا بزينب وسعدى جاز ان تقول في جمعه زينبون كالو سميت بزيد من
جمع بالف وتاء كزينبات **الثالث** التصغير قائم مقام الوصف فلذلك لو صغرت نحو رجل
وغلام جمع بالواو والنون مع انه ليس بعلم ولا صفة وذلك لان التصغير وصف في المعنى
قاله الرادي وكذا المنسوب نحو بصري وبصريون **الرابع** ما وقع في الاوضح من التعبير بلفظ
العاقل هو المشهور وقال غير واحد الاولى التعبير بالعالم ليشمل نحو الماهدون اذ لا يطلق

عليه مع انه عاقل لا يهام العقل المنع من القبايح الجايزة على صاحبه تعالى الله عنها علوا كبيرا وفيه
انه ليس قياسا بل مقصورا على السماع صرح به في التسهيل وانه جمع بحاري لجمل الواحد بمنزلة
استعدد فناسل **الخامس** اشترط الازهري في العلم ان لا يكون معدولا ولا جمعا نحو عمر ان يجمع
لهذا الجمع بان لا يثنى ولا يجمع مطلقا والجمهور على خلافه **فان قلت** الاسم العلم اذا جمع دالت
العلمية منه ضرورة ان تثنيه العلم وجمعه يقتضي اخراجه عن حقيقته كونه علما اذ يصير بكونه
العلم انما يكون معرفة على تقدير افراده الموضوع له لكونه لم يوضع علما الا مفردا انتهى والى الثنية
والتثنية الجمع بدليل على المفرد والواحد والعدد متضادان **قلت** اجيب بان معنى كلامهم
ان الاسم اذا كان علما لشيء طرح ايراد الجمع عليه وذلك بعد ان ينكر وليس المراد انه يبقى
علما ويجمع على تلك الحال فيؤول الامر الى ان ما يشترط وجوده شرطا للاقدام على الحكم عدة
شرطا ليثبت ذلك الحكم وقد نظم الدماميني في ذلك الغرض فقال ه

ايا علما الهند لا زال فضلكم	مدى الدهر يبدو في منازل سعدكم
الم يكم شخص غريب تحسنوا	بارشاد هذا السؤال لقصده
وها هو يدري ما اعترى فهمه	عليه لقد دوه الى سبل رشده
فيسأل ما امر شرطتم وجوده	لحكم فلم تقض النهاة برده
فلما وجدنا ذلك الامر حاصلا	فنعم ثبوت الحكم الا بفقده
وهذا لعمري في الغرابة غاية	فهل من مجيب شموس بيرده

السادس قال بعضهم ان اريد بالجمع المذكور ما هو جمع في الاصل او في الحال ورد عليه جمعت
لغة معتقبل الاعراب نحو قنسرين فانه يعرب بالحركات والبالتزمة كالالف في مثل ذلك
وان اريد الجمع في الحال خرج الجمع العلم المعرب بالواو والياء انتهى واجاب بعض المحققين بانه
الاخير ولا يضر خروج الجمع العلم لانه شاذ **السابع** حكم الاسم اذا جمع هذا الجمع كما اذا
ثنى من لحوق العلامة من غير تغيير ولا يستثنى الا المنقوص والمقصور فان اخرهما يحذف
لالتقاء الساكنين ثم يقيم ما قبل اخر المنقوص في الرفع ويكسره غيره مناسبة للحرف نحو
جاء القاضون ورايت القاضين ومررت بالقاضين ويفتح ما قبل اخر المقصور ولا يحذف
ما حذف نحو ماتهم عند ما لمن الاصطفين **وملحقاته** وقد مر معناها **وهي** اربعة انواع
احدها اسماء جموع وهي اولو بمعنى صاحب اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناه

وهو ذو كقوله تعالى ولا يأتل اولوا الفضل منكم وكتيت بواو بعد الهمزة حملا على اولي وكتيت اولي
باولو لئلا تشتبه بالى **وعشرون وبابه** وهو باقي العقود الى التسعين بادخال الفاء بينها
اسما جموع وليس عشرون جمعا لعشرة ولا لثلثون جمعا لثلاثة والا لصح اطلاق عشرين على ثلثين
رجلين على تقدير جواز اطلاق الجمع على ثلاثة مفاد برا الواحد وعلى هذا القياس لبواقيه
وايضا هذه الكلمات تدل على معان معينة ولا تعيين في معاني الجموع كذا قيل قال المحققين
وفي كلا التعليلين نظر اما الاول فان اريد الاطلاق على سبيل الحقيقة فالصحة على ثلاثين بحقيقة
لجواز كون عشرين منقولا عرفيا عن معنى الجمع الى هذا العدد المعين واطلاق المنقول على المعنى
الاصلي مجاز وان اريد الاطلاق على سبيل الحقيقة او على سبيل المجاز فلم لكن بطلان الثاني
ممنوع لجواز ان يكون استعمال عشرين في ثلاثين على سبيل المجاز ومن علم ذلك احوالها واما
الثاني فان اريد انه لا تعيين في الجموع اصلا فهو ممنوع لجواز وضع الجمع لشيء معين وان اريد
انه لا تعيين في الجموع من حيث انها جموع فسلم لكن لا يلزم منه عدم كون عشرين جمعا لثلاثة
والاولى ان يقال هذه الاعداد مشتملة من الاحاد حاصلة من تكرار الاحاد لا من تكرار مراتب الاعداد
فهذه الاعداد كاولي في انها لا واحد لها من لفظها **ومن اسماء الجموع المذكورة عالمون** بفتح
اللام اسم جمع لعالم وهو اسم لذوي العقل من الاجناس فزيد ليس بعالم بل من العالم وان لم يكن جمعا
لعالم لاختصاصه بمن يعقل والعالم عام فيه وفي غيره فالجمع لا يكون اخص من مفرده وقول
ابي سيبويه ان مجمل الاعراب جمع عرب لان العرب يعم الحاضرين والبادين والاعراب خاص
بالبادين وهذا قول ابن مالك ومن تبعه وذهب كثير الى انه جمع لعالم فيكون جمع تصحيح لاستوفى
الشروط من حيث ان عالما اسم جنس وليس علما ولا صفة وبالجملة فهو من ملحقات الجمع المذكور
الثاني جموع تصحيح لم تستوف الشروط منها اهلون وبنون جمع اهل وابن لانهما ليسا علمين
ولا صفتين وان وابنا غير عاقل **الثالث** جموع تكسير منها ارضون بفتح الراء جمع ارض وسنون
بكسر السين جمع سنة بفتحها وبابه وهو كل ما كان جمعا لثلاثة حذفت لامه وعوض عنها
هاء التانيث ولم تكسر كعزة وعزين وعظة وعظين بحذف حرف لعدم الحذف بغير عوض
وزنه ان المحذوف الفا وعين عليه ودم لعدم التعويض وشفا وبون واخون ونحوها ثم بنت
لان العوض غير الهاء وسنون ونحو شاه وسنة لنكيرها على شاه وسنهاء **الرابع**
ما سمي به من اسماء الجموع كزيدون علما وعلين اسم لاعلى الجنة وهو في الاصل جمع علي

العين واللام مع تشديد اللام والياء وترك تفعيل من العلق **تنبيهان الاول** يجوز في
هذا النوع المسمى بان يجري مجرى مسلمين في لزوم الياء والاعراب بالحركات ظاهرة على النون
منونة ان لم يكن اعجميا فان كان كقنسرين اسم الشوبين واعرب اعراب مالا ينصرف ودون
هذا ان يجري مجرى هرون في لزوم الواو والاعراب على النون غير منونة للعلمية وشبه العجمة
كهرون او يجري مجرى عرفون في لزوم الواو والاعراب بالحركات المئلث على النون منونة ودون
هذا لزوم الواو وفتح النون مطلقا ذكره السيرافي وبعضهم يجري بين وباب سنين وان
لم يكن علما يجري مسلمين بالشرط على لغة بني عامر وبدونه على لغة تميم قال

وكان لنا ابو حسن علي ... اباء لا يحن لناسبين	وقال
وعلق من يجيد فان فيه ... لعين بنا شيار شيئا نكرا	بعضهم يطرد هذه

اللغة اعني لزوم الياء والاعراب على النون منونة في جمع المذكر السالم وكل ما حمل عليه **الثاني**
نون الجمع المذكر بلفظه مفتوحة وقد تكسر مخففة وقيل تلزم وقيل تعرب من كسرها على الاصل
وفتحه للاضافة وفي صلة كقراءة الحسن والمعنى الصلاة بجذب الساق والذي كقوله
وان الذي حانت بفلج دماؤهم اي وان الذين وقيل لام ساكنة كقراءة من قرأ غير مجري الله
بفتح الهاء وفي شذوذ كقراءة الاعمش وهم بضاربي به وفي مزيدة كقوله لو كنتم تجدي
حين استفتكم قاله في الارتشاف **والثاني الاسماء الستة وهي ابوه واخوه وحموها**
اي الضير لان الحم قريب المرأة من زوجها كابيه وقد يطلق على من سواه وجل من زوجته
كابيها وصرح في القاموس باطلاقه عليهما بلا تفصيل **وفوه وهنوه وذو مال**
اي صاحبه لكن ذو يقتضي تعظيم ما اضيفت اليه والموصوف بها بخلاف صاحب فيهما
والاسماء الستة علم بالغلبة على هذه الاسماء كالفظ العبادلة في عرف الفقهاء والمحدثين
منهم من عدها خمسة بمعنى الهن منكرا جوازا تاما والحق الجواز في لغة قليلة ولغلبتها
وعدم شهرتها انكرها من انكر وكان على المصنف التنبيه على قلته لئلا يتوهم مساواته للحن
قال ابن مالك ولم ينبه على قلته فليس بصحيح ولم يحفظ من الفصل باو فرضيب قال ضم
واحد لا فصح فيه الفتح اي حذف الاخر وحمل ما قبله اخرا فيعرب بالحركات المئلث
ظاهرة عليه قال ابن هشام وهذه اللغة مع كونها اكثر استعمالا هي اقبح قياسا لان ما كان
ناقصا في الافراد فحقه ان يبقى على نقصه في الاضافة كما في يد لما حذفت لامها في الافراد

من م

وحمل

وحمل الاعراب على ما قبل اللام استحبوا ذلك حال الاضافة فاعرب بالحركات قيل وهل يكفي
به من اسماء الاجناس كرجل وفرس وغير ذلك وقيل بما يستقبح الفصل به وقيل عن الفرج خاصة
واحترز باضافته وذوالى مال عن ذو المرحولة فيلزمها الواو مبقية على السكون لا على المراد خلافا
لمن وهم وقضى ذو الطائية لانها انما تكون في لغة طي وقد تعرب كهذه على قوله ٥ وجبوني ذي
عندهم ما كفانيا ٥ في رواية وفي بابها فكان الاحسن تقييدها بالمعرب كما في الكافية والعمدة
لابن مالك لان الاحتراز انما هو عن ذو بمعنى الذي فانما على لغة اهل بها فانها تجري مجرى ذو
بمعنى صاحب فيبقى ادخالها ٥ وانما تكون الواو علامة للرفع نيابة عن الضمة في هذه الاسماء
وكذا الالف والياء عن الفتحة والكسرة فيها كما سياتي حالة كونها **مفردة** فلو كانت مثناة او مجموعة
اعرب اعراب المثنى وذلك الجموع **مكبرة** فلو كانت مصغرة لعرب بحركات ظاهرة وذلك
في غير ذو اذ لا تصغر **مضافة الى غير الياء** وعدل عن قول كثيرا للتنكير لان التقييد بذلك
كما قاله ابن هشام حشو اذ ليس لنا ياء يضاف اليها سواها سواء كانت الاضافة لفظا كما مر او تقديرا
كقوله خالط من لحمي حيا سيم وفا اذ التقدير حيا سيمها وفاها فلو كانت مضافة الى الياء
اعرب على الاصح بحركات مقدرة كما سياتي وكلها تضاف الى الياء الا ذو فانها لا تستعمل
الا مضافة لغير الياء بل تضاف الى ضمير اسماء ولما قوله انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه
فما ذا الحن وزاد بعضهم قيدا رابعا وهو ان تكون غير مقصود اليها فلو قصد اليها كانت
معربة بالحركات وهي مستغنى عنه بقيد الاضافة قيل وقد يستغنى عن ذكر هذه القيود
بالنطق بالاسماء المذكورة كذلك واعتذر عن لم يذكرها بذلك وهو غير سديد اذ لا استغناء
عن ذكرها لان النطق بها كذلك يوهم ان الشرط اضافتها الى ضمير الغائب خاصة فلذلك
لم يكتف المصنف رحمه الله في ابانة بالمثال وكذا ابن الحاجب مع اكتفائه به في غيره لعلمه الاكتفاء
بنطق نحو كذلك عن تقييده بالخلو عن الميم صحيح فان لم يخل منها اعرب بحركات ظاهرة
مع تضعيف ميمه ودونه مقدرة بحركات مقدرة مقصورا لكسحى ولات مثنى فانه
تضعيفا وصرا دتقاوا تباعها اليه فهذه عشر لغات كاملة ذكرها ابو حيان في الارتشاف
وغيره والمقدرة التسهيل على تسع **تنبيهان الاول** ما ذكر من اعراب هذه الاسماء بحركات
مقدرة حال اضافتها قياسا قال بعض المحققين لا يظهر في اذا فرق بينه وبين مسلمي
الا ان يقال لو قيل في حال النصب فاي لوجب الحكم بان الياء في اعراب ابوك مثلا

قيل ثم مطلقا علم ان اليا المدغمة فيه في الاحوال الثلثة على نحو واحد وان اعرابه على ما كان
عليه في حال المزاوجة دون حال اضافته انتهى وقد يقال في الفرق ان اليا في فتى اعيدت
حال الاضافة ليلا يبقى الاسم المتمكن على حرف واحد بخلافها في سلمى فتدبر **الثاني**
لا يختص النقص بالجزء بل يجوز في الباب والاخ فالحكم بقلة منه قول رويه

باب اقتدى عدي في الكرم ٭ ومن يشابه ابه فما ظلم ٭ وحكى ابو زيد جاؤا بك
والقراء هذا احسن وقد قرئن اولى من تنصهن كقوله

ان اباها وابا اباها ٭ قد بلغا في المجد غايتاها ٭ وقول بعضهم كره اخاك
لا بطل ومن لحم الحمار حماه حكاه الاصمعي **واما النون** فتكون علامة للرفع نيابة عن الضمة
في الفعل المضارع المتصل به ضمير رفع لمثنى وهو الالف سواء كان ذلك الضمير حقيقيا
او تقديريا والنون بعده مكسورة غالبا وقرئ افعدا حتى يفتحا وقرئ تامنونا بفتحها **او لجمع**
الواحد كذلك **او لمؤنثة مخاطبة** وهو اليا والنون بعدها مفتوحة **نحو يفعلان** بالياء
المثناة التحتية للاثنين الغائبين **وتفعلان** بالتاء المثناة الفوقية للاثنين الغائبتين
والاثنين المخاطبين والغائبتين **ويفعلون** بالياء المثناة التحتية لجماعة الذكور
الغائبين **وتفعلون** بالتاء المثناة الفوقية لجماعة الذكور المخاطبين **وتفعلين**
للواحدة المخاطبة وتسمى هذه الافعال الاسماء الخمسة لانها ليست افعالا باعيانها
كان الاسماء الستة اسماء باعيانها وانما هي اسماء يكنى بها عن كل فعل كان يعبر بها
فان يفعلان كناية عن يذهبان ويستخرجان ونحوهما وكذلك الباقي وانما حسبوها
خمسة نظرا الى لفظها كما هو الاصل نظر الفن ولو عبر الهم هنا فيلك ولم يصرح
بالضمير لكان اولى ليكون الالف والواو اعتم من ان يكونا ضميرين نحو الزيدان يفعلان
والزيدون يفعلون او علامتين نحو يفعلان الزيدان ويفعلون الزيدون واما
ياء المخاطبة فلا تكون الا ضميرا **فصل** في علامات النصب **وعلامة النصب** هي ما
يجيء عاملة سواء كان العامل اسما او فعلا او حرفا **خمس** لا زائد عليها بالاستقراء اصالة
ونيابة احدها **الفتحة** وهي الاصل لما مر ولهذا لا تقدير عرفها مقامها الا عند تعذرها
وذلك عند **والثانية الالف** وهي فرع نائب عن الفتحة عند تعذرها لكن نيابتها
عنها عند اسباعها بتمامها **والثالثة اليا** وهي ايضا فرع نائب عند تعذرها لكن نيابة

الالف فنائبة كاختها **والرابعة الكسرة** وهي ايضا كذلك لكونها اصل اليا التي هي علامة
النصب في بعض المواضع فنائبة حملا على فرعها **والخامسة حذف النون** وهو ايضا
فرع نائب عن الفتحة عند تعذرها لانه لما كان نيابتها علامة للرفع لم يبق الا ان يكون
حذفها علامة للنصب ولكل من هذه العلامات مواضع تختص **فاما الفتحة** التي هي الاصل
فتكون علامة للنصب **في ثلثة** مواضع احدها **الاسم المفرد** المتقدم ذكره سواء كان منصرفا
كرايت زيدا او غير منصرف كرايت احمد ظاهرة فيه الفتحة كما مر او مقدرة كرايت موسى
والثاني الجمع المكسر المتقدم بيانه منصرفا كان كرايت رجالا او غير منصرف كدخلت مساجد
ظاهرة فيه الفتحة كما مر او مقدرة كقوله تعالى وانكحوا الايامى منكم **والثالث الفعل المضارع**
اذا دخل عليه ناصب من نواصبه الاتي ذكرها ولم يتصل به ذلك ما جزم شيء من جيئاته
او يتصل اعرابه كما مر صحيحا كان اخره نحو لن يضرب او معتلا نحو لن يخشى فالفتحة في
هذا مقدرة كما سياتي بيانه **واما الالف** فتكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة **في موضع**
واحد وهو **الاسماء الستة** المتقدم ذكرها نحو رايت ابك الى اخرها **واما اليا** فتكون
علامة للنصب نيابة عن الفتحة **في موضعين** وهما **المثنى والجمع** المذكر السالم المتقدم ذكرهما
ولمحفاتهما وقد مر ذكرهما نحو رايت الزيدين والزيدين بفتح ما قبل اليا في الاول
وكسره في الثاني ورايت الرجلين كليهما والمرايتين كليتهما وعددت عشرين من الكلم
ومثل على ذلك **واما الكسرة** فتكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة **في موضع واحد**
جمع المؤنث السالم المتقدم بيانه نحو رايت الهندات وحل عليه اولات وهو اسم جمع
لا واحد له من لفظه بل من معناه وهو ذوات بمعنى صاحبة نحو وان كن اولات حمل
كتبت الواو بعد الفه حملا على مذكره اولات وما سمي به من كلمات وانما نصب هذا
الجمع بالكسرة حملا للنصب على الجر كما في اصله وهو الجمع المذكر السالم وقيده اطلاقه ان
الكسرة علامة للنصب فيه وان كان محذوف اللام كثبة ولغة وهو ما ذهب اليه البصريون
وذهب بعضهم الى ان المحذوف لامه اذا لم ترد اليه اللام في حال الجمع يكون نصبه بالفتحة
وابن مالك في التسهيل علل ان ذلك لعدم الكسر فيه اعراب خلافا للاخفش والمبرد وابن
بنا **واما حذف النون** فتكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة عند تعذرها **في موضع**
واحد وهو **الافعال الخمسة** المتقدم ذكرها نحو الزيدان لن يفعلا ومثل على ذلك واما

قوله تعالى الا ان يعفون فالواو فيه لام الكلمة والنون ضمير النسوة مبنى على الطلقات ومن زيد
يعفين فلهذا لم تحذف عند دخول الناصب بخلاف قولك الرجال يعفون فالواو فيه
ضمير الجماعة المذكرين والنون علامة الرفع فتحذف عند دخول الناصب فتقول لن
يعفوا قال تعالى ولن تعفوا اقرب للتقوى واصله تعفوون بواوين اولاهما لام الكلمة والثانية
واو الجماعة فاستثقلت الضمة على واو قبلها ضمة وبعدها واو ساكنة فحذفت الضمة
فالتقى ساكنان وهما الواوان فحذفت الاولى ثم دخل الناصب فحذفت النون ووقايته
يفعوا وانما خصت الاولى بالحذف دون الثانية لانها جزء الكلمة والثانية كلمة وحذف
جزء اسهل من حذف كل لانها اخر الفعل والحذف بالاخر اولى ولانها لا تدل على معنى
بخلاف الثانية وحذف بلا بدل اولى من حذف ما يدل ولهذه الاوجه حذفوا لام
الكلمة في غاز وقاض ونحوهما دون الشوين لانه جزء لمعنى وهو كلمة مستقلة ولا
يوصف بانه اخر وزيد وجهارابعا وهو انه صحيح والياء معتلة قال ابن هشام في شرح
الشذور تنبيه قال ابن هشام في شرح اللمحة سميت الافعال المذكورة خمسة على الواو
الخاطبين تحت الخاطبين والاحسن ان تعد ستة انتهى قال بعض المحققين وفيه
عيب من وجهين احدهما انه ساه من ان عدها خمسة نظرا الى اللفظ هو الانسب بنظر
الفن والثاني ان تسميتها خمسة ليس مبنيا على ادراج الخاطبين فقط تحت الخاطبين
بل على ادراج الغائبتين ايضا تحت الخاطبين كما علم مما مر في علامات الرفع ومن هنا
توجه الفتح في قوله والاحسن ان تعد ستة اذ الاحسن على رايه بناء على ما بينا ان
تعد سبعة تامل **فصل** في علامات الجر **وعلامة الجر** وهو ما يجر به عامله سواء كان
عاملا حرفا او اسما **ثلث** لا زايد عليها بالاستقراء اصالة ونيابة احدها **الكسرة** وهي الاصل
في بابها لما مر ولذا تدخلها والثانية **الياء** وهي فرع نائب عن الكسرة عند تعذرها لانها
نشاعنها عند اشباعها وهي غيرها فقامت مقامها والثالث **الفتحة** وهي ايضا فرع
نائب عن الكسرة عند تعذرها لان الكسرة ناب اصلها في جمع المؤنث السالم فكانها
هنا ثلثا **الكسرة** فتكون علامة للجر اصالة في ثلثة مواضع احدها **الاسم المفرد**
الثاني **الجمع المكسر** المتقدم ذكرهما **المنصرفين** بفتح ما قبل الياء صفة للمفرد والجمع وانما قيد
المنصرفين بجرهما بالفتحة كما سيأتي والمراد بالتصرف ما دخله الصرف الذي هو التنوين

الثلاثة

الدال على الاسكنة وجرا بالكسرة وقد تلخص مما مر الى هنا ان الاسم المفرد والجمع المكسر المنصرفين
يرفعان بالضمة وينصبان بالفتحة ويجران بالكسرة هذا هو الاصل نحو جاء زيد ورايت زيدا ومررت
بزيد وجاء الرجال ورايت الرجال ومررت بزيد ورجال وما عدا ذلك فرع كالفتح ويتفتح **والثالث الجمع**
المؤنث السالم وهي يرفع بالضمة وينصب ويجر بالكسرة نحو جاء الهندات ورايت الهندات
ومررت بالهندات وكذا ما حمل عليه **واما الياء** فتكون علامة للجر نيابة عن الكسرة **في**
ثلثة مواضع احدها **الاسماء الستة** المتقدم ذكرها فتلخص انها ترفع بالواو وتنصب بالالف
وتجر بالياء نيابة عن الحركات هذا هو المشهور من اقوال عشرة ذكرها ابو حيان في الارتشاف
وشرحه على التسهيل وهو مذهب سيبويه والفراء والزيادي والزجاجي من البصريين وهشام
من الكوفيين ورد بان الاعراب زايد على الكلمة فيؤدي الى بقاء فيك وفي مال على حرف
واحد ولا نظير لذلك واجاب الرضي بانه لا محذور في جعل الاعراب من نفس الكلمة فرض
التخفيف فيقتصر على ما يصلح للاعراب من نفسها كما اقتصر في المثنى والجموع على ما يصلح للاعراب
من نفسها اعني علامة التثنية والجمع اذ هي من نفس المثنى والجموع انتهى قالوا وانما اعربت
هذه الاسماء بالحروف لانهم لما اعربوا المثنى والجموع بالحروف ارادوا ان يجعلوا الاعراب
بعض الاحاد ايضا كذلك لئلا يكون بينهما وبين الاحاد منافرة تامة ولان الحروف وان
كانت من جملة الحركات الا انها اقوى منها لان كل حرف علة فحركتين فكرهوا استبداد
المثنى والجموع الفرعيين عن المفرد بالاعراب بالاقوى فاختاروا هذه الاسماء وجعلوها
معربة بالحروف ليكون في المفردات الاعراب بالاصل وهو الحركة وبالاقوى وهو الحرف
وانما اختاروا اسماء ستة لان اعراب كل من المثنى والجموع ثلثة فجعلوا في مقابلة كل اعراب
اسما وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لشابهتها لحاق ان معانيها مبنية عن التعدد
كالاخ للاخوة والاب للابوين مع وجود حرف صالح للاعراب في واحدها حين الاعراب
سماعا بخلاف سائر الاسماء المحذوفة لا عجابة كيد ودم فانه لم يسمع فيها من العرب اعادة
الحرف وخصوا ما ذكر بالاضافة لتقوى المشابهة بظهور التعدد وقال ابو حيان
والصحيح انها معربة بحركات مقدرة في الحروف وانها لما قبل الاخر فاذا قلت
قام ابوك فاصله ابوك بوزن فرسك ثم ابقيت حركة البا لحركة الواو وصار ابوك فانقلبت
الضمة على الواو فحذفت واذا قلت رايت اباك فاصله ابوك بوزن فرسك قبل تحركت

اتبع فيهما

الواو بالفتح ساكنها قلبت الفا وقيل ذهبت حركة الياء لتبع حركة الواو ثم انقلبت الواو
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها واذا قلت مررت بابيك فاصله بابوك على وزن افعل
ثم اتبعت حركة الباء الحركة الواو فصار بابوك فانتقلت الكسرة على الواو فحذفت فسكنت
وقبلها كسرة فانقلبت ياء كما انقلبت في ميزان قال وهذا الاتباع وجد نظيره في امرأتهم
على احد اللغتين فيها فتقول هذا ابنم وامرؤ ورايت امرأ وابنا ومررت بابنم وامرئ هذا
مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان امرأ وابنا معربان من مكانين فالحركة في الراء والنون
ليست اعرابا لحركة الهمزة واليم واللغة الاخرى فيهما فتح الراء والنون في الاحوال الثلثة والجمع
ابنم ولا يجمعه بالواو والنون ولا يكسر على هذا المذهب من اتباع ما قبل الاخر للاخر وهو
مذهب سيبويه والفارسي والجمهور من البصريين واصحابنا انتهى قال الاسنوي ولا خفاء
بما في هذا التقدير من التكلف للاتيان بما يوجب زيادة النقل من غير داع اليه **تنبيه**
لا يرد على ما تقرر ما وجد بيد اليهود بخطا امير المؤمنين على بن ابي طالب عليه السلام كتب على بن ابي
طالب قيل لان خطه ذلك على الطرز كان بالكوفي واليا فيه قريبة من الواو في الشكل فاشتبه
على من قرأ خط علي الحل اليا بالواو فظنها واوا وانما هي ا وهذا الخط المعروف الان انما هو
قال ابن خلكان اول من نقل هذه الطريقة من الخط الكوفي وابرزها في هذه الصورة على بن
مقلة الوزير المشهور ويقال بل هو باقر وهو محمول على الحكاية وعليه حديث قابل بن حجر من محمد
رسول الله الى شيخ المهاجرين ابو امية قال ابن الوردي في شرح التحفة الوردية وهذه ان
الواو في ابرهنا انما هي تنبيه على الاصل في الخط ولا ينطق بها في اللفظ كالواو في الصلوة والزكوة
فاعرفه فهو حسن انتهى وفي شرح الكافية لابن مالك يمكن ان يكون من الكتابة ما كتب بواو
في خط الصحابة فلان بزايد فلان بالواو كما تقول فلان من المقول فيه ابو فلان والخطاب عند
الحنفية ان يقرأ بالياء وان كان مكتوبا بالواو كالزكوة والصلوة بالالف وان كانتا مكتوبتين
بالواو تنبيها على ان المنطوق منقلب عن واو انتهى وقال الشيخ خالد الازهري في التصريح
عندي ان يقرأ بالواو لوجهين احدهما ان الفرض انه حكى وقرأته بالواو تفوت ذلك بخلاف
الصلوة والزكوة فانهما غير محكيين والثاني انه يحتمل ان يكون وضع بالواو فيكون من استعمال الاسم
على اول احواله وذلك لا يغير انتهى **الثاني** **الثنية والجمع** المذكر السالم لفظا
فلخص ان الشنى يرفع بالالف والجمع بالواو وكلاهما يجران وينصبان بالياء نيابة عن الحركات

الثلاث وكذا لحقتهما واوا لعلامة لان الاعراب لا يدل عليهما فرع الواحد وفي انهما حرف يصلح
للاعراب وهو علامة التثنية والجمع فناسب ان يجعل ذلك الحرف اعرابا ليكون اعرابهما
لا اعرابه كما انهما فرعان له لان الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركات واختص الشنى
الرفع بالالف والجمع فيه بالواو لان الشنى اكثر دورا في الكلام من الجمع والالف خفيفة
الواو ثقيلة بالنسبة فجعلوا الخفيف للكثير والثقيل في القليل ليكثر في كلامهم ما يخفون
وقيل ليستثقلوا قاله ابن ياز في شرح الفصول وفيه نظر اذ قيل ان يقول لم لم يجعلوا
الالف علامة للنصب لو الجر في الشنى والواو كذلك في الجمع مع بقاء هذا التعليل يحتاج الى
تعليل اخر نعم هذا يصلح تعليلا لجعل الالف علامة للتثنية والواو علامة للجمع والصواب ان
يقال انما اعرب الشنى والجموع هذا الاعراب للعين اي بالالف في الشنى والواو في الجموع
رفعا واليا فيهما جرا ونصبا لان الالف كان قد جلب قبل الاعراب في الشنى علامة للتثنية
والواو في الجمع علامة للجمع وهما صالحان للاعراب كما مر ولسبق الاعراب الرفع لانه علامة
العمدة فجعلوا الف الشنى وواو الجموع علامة للرفع فيهما لما مر سبق الاليا الجر والنصب فيهما
والجر اولى بها لان علامة الاصلية الكسرة وهي بعض اليا وحمل عليه النصب لكونها علامة الفضلات
وفرق ما بين الشنى والجموع بان فتحوا ما قبل اليا في التثنية لخفة الفتحة وكثرة الشنى وكسروه
في الجمع لثقل الكسرة وقلة الجموع وكسرت النون المزيدة لرفع توهم اضافة لو فتحوا في الشنى
ساكنة في الاصل والاصل في تحريك الساكن ان يكون بالكسرة وفتحت النون المزيدة ايضا
لرفع توهم اضافة لو فتحوا في الجمع للفرق في نحو المصطفين وطرد الباب في الباقي واما **الفتحة**
فيكون علامة للجر نيابة عن الكسرة هذا تقريرها **ثالثها** موضع واحد وهو **غير المنصرف** ويقال
ما لا ينصرف وهو ما فيه علتان من تسعة من علل فتح او واحدة تقوم مقام العلتين وسيأتي
بيانها ان شاء الله تعالى في اخر الكلمة الثانية سواء كان مفردا او جمع تكسير كقوله تعالى وجعلوا
اهل اعزتها اذلة وكذلك يفعلون وما يأتيهم من نبي الا كانوا به يستهزئون واذا دخلت عليه ال اضيف جر
بالكسرة كما سيأتي كقوله تعالى ولا تباشروهن وانتم عاكفون في المساجد وخلقنا الانسان في احسن تقويم **تنبيهان**
الاول قيل يرد عليه نحو عرفات من قوله تعالى فاذا افضتم من عرفات لكونه غير منصرف
وجره بالكسرة وقد يجاب بان عرفات اسم ان عرفات غير منصرف بل هو منصرف كما صرح به
الزمخشري وغيره اولا يوصف بالانصراف وعدمه كما ذهب اليه بعضهم قال الاسنوي في شرح

التسهيل قال بعض المحققين والاوجه ان يجاب بان الغرض كما هو ظاهر بيان غير المنصرف
حيث انه غير منصرف وجر مثل عرفات بالكسرة على القول بانه غير منصرف كما ذهب اليه الجمهور واختار
ابن الحاجب وابن مالك وغيرهما ليس من هذه الجهة بل هو من حيث انكان في الاصل يجر
بالكسرة فقصد استحباب ذلك الحكم اشتهى الثاني قال بعضهم الذي لا ينفع مثل جوار من نجو
مررت بجوار فان الفتحة ليست فيه علامة للجر نيابة عن الكسرة لا لفظا ولا تقديرا والا كان
يفتح حالة الفتحة الفتحة انتهى واجيب بان الفتحة مقدرة وان كانت في نفسها خفيفة لكنها
لما كانت هنا نائبة عن الكسرة التي حق هذه الكلمة ان تعرب بها والكسرة على الياء تعتله
بلا شك اعطوها نائبها وهو الفتحة حكمها في الاستثقال فقدرت على ان المفهوم من كلام
المص فيما يأتي ان المقدر هنا في حالة الجر هي الكسرة لا الفتحة كما سترى وعلامتا الجزم
وهي حذف الحركة والحرف الجازم اثنتان اصالة ونيابة احديهما السكون وهو حذف
الحركة وهو الاصل ولذا قدمه والثانية الحذف وهو اسقاط حرف العلة او النون الجازم وهي
فرع نائبة عن السكون اذ الاصل في الاعراب ان يكون بالحركات او بالسكون وهو تركها
بالحروف او بالحذف كان على حذف ذلك فاما السكون فيكون علامة للجزم اصالة لفظا
او تقديرا في موضع واحد وهو الفعل المضارع حال كونه صحيحا وهو في اصطلاح النحويين
ما ليس لامه حرف علة اي واو والف او ياء ولذلك لم يحتج الى ذكر الاخريين لا يصح ذكرهم
بحيث ذلك على اصطلاح الصرفيين فان الصحيح عندهم ما ليس احد اصوله حرف علة سواء
كان فاء او عينا او لاما وسميت هذه الاحرف احرف علة لان من شانها ان تنقلب بعضها
الى بعض وحقيقة العلة تغير الشيء عن حاله وقيد بذلك لاخراج المعتل فان حكمه سيأتي
وينبغي تقييده ايضا بكونه غير متصل به شيء مما مر نحو لم يلد ولم يولد ولم يكن الذين واما
الحذف فيكون علامة للجزم نيابة عن السكون في موضعين احدهما فيه اي في الفعل المضارع
حال كونه معتلا وهو في اصطلاح النحويين ما لامه حرف علة ولذلك لم يحتج الى ذكر الاخر
كما مر بحذفه في اصطلاح الصرفيين فانه ما احد اصوله حرف علة وانما جزم بحذف الاخر
نيابة عن السكون لان احرف العلة لضعفها فيكون بها صارت كالحركات في الضعف فتسلط
عليها العامل تسلطه على الحركات وذلك نحو لم يغز ولم يخش ولم يرم بحذف اخر هن
والحركات ادلة عليهن ولما قوله تعالى لم تخف دركا ولا تخشى باثبات الالف فاول بحذف

الالف التي هي لام الفعل وهذه الالف الفا اخرى جيء بها للفواصل كما في الظنونا والسبيلا قاله
السيرافي وقال ابن هشام ان لا الثانية نافية لا ولا للاستيناف اي وانت لا تخشى والا تزر

هجوت زبان ثم جئت معتذرا ... من هجو زبان لم تهجو ولم تدع	وقوله
الم يأتيك والانباء تنمي ... بما لاقت لبون بني زياد	وقوله
اذا العجوز غضبت فطلق ... ولا ترضاها ولا تملق	

فضرورة قدر لاجلها الجزم في الجميع على حرف العلة لانه اخر الكلمة وهو محل الاعراب ظاهرا
وعنده اقاله ابن مالك وقيل هذه الاحرف اشباع والحرف الاصلية محذوفة للجازم
تنبيهان الاول ما ذكره من ان علامة الجزم في الافعال المذكورة حذف حرف العلة انما
يتمشى على قول ابن السراج وتابعيه من ان هذه الافعال لا يقدر فيها الاعراب بالضمة في
حالة الرفع والفتحة في حالة النصب وعلل ذلك بان الاعراب انما قدر ثم في الاسم لانه فيه
اصل فيجب المحافظة عليه والفعل فهي فيه فرع فلا حاجة لتقديره فيه وجعل الجازم
كالدال المهملة ان وجد فضلة ان لها الا اخذ فوق اليدين وذهب سيبويه الى تقدير
الاعراب فيها فعليه لما دخل الجازم حذف الحركة المقدرة واكتفى بها ثم لما صارت صورة
المجزوم والمرفوع واحدة من قوله فيهما بحذف حرف العلة فرق العلة يحذف عند الجازم
لان على قول ابن السراج الجازم حذف حرف العلة نفسه وظاهر ان من يقول بعدم التقدير
يقول ان الجزم يحذف حرف العلة ومن يقول بالتقدير يقول ان الجزم ليس يحذف الاخر بل
يحذف الحركة وحذف الاخر للفرق بينه عليه ابن هشام وغيره فقول المص هنا ان الحذف
علامة للجزم اي الجزم بلا تناسب ما ذهب اليه فيما يأتي عن قريب ان شاء الله تعالى من
ان الفعل المضارع مقدر فيه الاعراب فتدبر الثاني اذا كان حرف العلة بدلا من همزة فقرأ
مضارع قرأ وقرأ مضارع اقرأ ويوضؤ مضارع وضؤ بضم الضاد المعجمة بمعنى حسن وجمل
جاز فيه وجهان حذف حرف العلة مع الجازم وبقاؤه وهذان الوجهان مبنيان على ان
ابدال حرف العلة هل هو بدل قياسي او غير قياسي فان قلنا انه بدل
قياسي بقيت حرف العلة مع الجازم لانه همزة كما كان قبل البدل وان قلنا انه بدل غير
قياسي صار حرف العلة محضا كغيره فيحذف كما يحذف حرف العلة المحض
في يخشى ويرمي قاله ابن الفاس وقال ابن هشام في الاوضح ان كان الابدال ثم دخول

الجازم فهو قياسي ويشترط الحذف لاستيفاء الجازم مقتضاه وان كان قبله فهو ابدال
شاذ ويجوز مع الجازم الاثبات والحذف بناء على عدم الاعتداد بالعارض وهو الاكثر والا
بدا انتهى وما ذكره من جواز الامرين هو قول ابن عصفور والصحيح القول بوجوب الاثبات
وهو ما عليه الاكثرون فلا ينافي ذلك ما اقتضاه كلام المص هنا لاحتمال بناءه على هذا
القول والثاني في الافعال الخمسة يعني الاسماء الخمسة المتقدم ذكرها فانها تنصب بغير ثبوت
النون وتنصب بتجرد عن فيها عن يفعلون ولن يفعلوا ولن تفعلوا واحلوا النصب على الجزم
كما حملوه على الجر في الشيء رجع الذكر السالم لان الجر من نظائر الجر في الاختصاص ويفعلان
كالزيدان ويفعلون كالزيدون وقد استعمل المص قدس سره في بعد هذه العلامات
وذكر مواضعها ما نقله صاحب الاجرومية وهي تنزاد في العبارات لما فيها من تشويش الخاطر
على المبتدي بكثرة التكرار وكان الاولى ان يبين ما جاء على غير الاصل ويترك ما جاء على الاصل
اذ امره بين كما فعله اكثر المؤلفين في مختصراتهم ومطولاتهم فصل في الاعراب التقديري
تعويض لتعيين المقدر اعرابه لا كان ضبطه فينبغي ما عداه ظاهر الاعراب تقدير الاعراب
حركة كان اي حرفا في سبعة اشياء من اسم وفعل كما هو المشهور اي على ما هو المشهور عند
النحويين وما عيه المشهور فوق السبعة كما سيبينه فمطلقا اي فيقدر تقديرا مطلقا
اي حال كونه مطلقا اي زمانا مطلقا اي في الحالات الثلاثة الرفع والنصب والجر او الرفع والنصب
والجزم فالثلاث الاول في الاسم المقصور وهو كل اسم معرب بالحركات اخره الف لازمة
قبلها فتحة كموسى لتعذر تحريك الالف مع بقائها وسمي مقصورا من القصر لانه
حبس او لانه مقصور عن الحركة والقصر الحبس قال الرضي والاول اولى لما يلزم على هذا من
اطلاق المقصور على المضاف الى الياء انتهى وظاهر ان المراد من قوله يلزم اللزوم يجب
الظاهر دون التحقيق لان ما ذكر وجه مناسبة للتسمية ووجه المناسبة لا يوجب التسمية كما
هو مشهور قال صاحب المفتاح واعتبار المناسب في التسمية مزلة اقدام ربما اهلكت
منها من الزلل فتجنب فانه ان والتسوية بين تسمية انسان لدحرجة ما جرى بين رضي
ما جرى ان زلل فان اعتبار المعنى في التسمية لترجيح الاسم على غيره حال تخصيصه بالمسمى و
اعتبار المعنى في الوضع لصحة اطلاقه عليه فاين احدهما عن الاخر انتهى وقال السعد
لك ان تجعل المقصور من القصر كعصير حذف الطول فان المد وطويل بالنسبة

وجه المناسبة

الى المقصور تنبيه في تمثيل موسى اشارة الى جواز ما قال ابن قاسم العبيدي من ان المقصور
غير المنصرف يعرب بالحركات الثلاث تقديرا قال لان الكسرة انما استعملت فيما لا ينصرف كما حسن
للشغل ولا شغل مع التقدير والذي عليه الجمهور ان اعرابه بالحركات الثلاث مقدرة مخصوص
بالمنصرف منه الغير المنصرف منه كموسى فما تقدر فيه الضمة والفتحة فقط دون الكسرة لعدم
ظهورها فيه وفي الاسم المعرب بالحركات الضاف الى ياء كغلامي لا تنزلهم الاثنان بحركة
قبل الياء لتجانسها وهي الكسرة فاذا استحق الاسم الاعراب بالتركيب لم يمكن الجمع بحركات الاعراب
اذ لا يقبل المحل الواحد في الان الواحد حركتين متماثلتين او مختلفتين وبهذا يرد على ابن
مالك في قوله ان الكسرة لم تقدر في حالة الجر بل هي اعراب لانها تستحقه قبل التركيب كالفتحة
قال غير واحد قال بعض محققي المتاخرين وفي الحكم بتقدير الكسرة المناسبة مع تقدم علة الجر
حسا نظر قال الدماميني في شرح التسهيل وينبغي لابن مالك ان يزعم في نحو غلامي ان الجر فيه
ظاهر ان يقول في نحو مسلمي اي جامع بالف وتاء مزيدتين انه في حال النصب كذلك انتهى
وذهب الجرجاني وابن الخباز والطرزي ونقله الرضي عن الفراء ان نحو غلامي مبني اضافة
الى المبني والحق انه معرب مقدر الاعراب كما ذهب اليه المص وفاقا للمحققين بدليل اعراب
نحو غلامه وغلامك وغلامي والاضافة لا تبني مطلقا ليست من اسباب البناء قال
ابو البقاء في اللباب ذهب قوم الى انه غير مبني اذ لا علة فيه توجب البناء فيعرب اذ لا
يمكن ظهور الاعراب فيه مع صحته اعرابه وسموه خصيصا والذي ذهبوا اليه فاسد لانه
معرب عند قوم مبني عند اخرين على ان تسميتهم اياه خصيصا خطأ لان المحقق ذكر تحقيق
لاحكام المذكورة ثابتة وكان الاسبق ما ذهبوا اليه ان سموه خفي مشكلا انتهى وتقدير
الثلاث الاخر وهي الرفع والنصب والجزم في المضارع المتصل به نون تاكيد غير
مباشرة كيضربان من نحو قولك هل يضربان وان لا يضربان ولا يضربان يا زيدان
مقدرا في كل ذلك الاعراب هذا مذهب كلامه وهو سهو منه رحمه الله فان الاعراب
انما يقدر في الصورة الاولى فقط وهي قولنا هل يضربان فانه المقدر فيه ثبوت النون
والاصل هل يضربانن بثلاث نونات الاولى نون الرفع والثانية نون التوكيد المخففة
حذفت نون الرفع لعدم اجتماع النونات فحذف حذفت فلم يبق الا انها علامة الرفع بخلاف
نحو لا يضربان من قولك امر يكاد يدان ان لا يضربان عمرا فان اصله قبل دخول

الناصب لا تقترنان بخفيف نون الرفع ولا ثانيه فدخل الناصب فحذفت نون الرفع علامة للنصب
ثم اكد بالنون الثقيلة وجاز تاكيده بما لمكان لا الناهية انجوز تاكيده بها بعدها بقلة كما مر
وكذا نحو لا تضربان وحركت نون التوكيد في الصور الثلاث لالتقاء الساكنين الالف والنون
المدغمة ولم تحذف الالف لئلا يلتبس بفعل الواحد ولا النون لفوات المقصود منها وكسرت
بالكسر فيهما بنون التثنية الواقعة بعد الالف وقد ظهر ان المضارع المتصل بنون تاكيد
غير مباشرة لا يقدر فيه الا الرفع فقط بخلاف المنصوب والمجزوم فانهما فيه لفظيان والحركة
تقديرية بالمباشرة عن المباشرة فان الفعل متى معها كما مر واظن المعرب رحمه الله تبع في هذا
السهو ابن هشام في الارشاح لكن ابن هشام ~~قال ومع نون التوكيد لا يقدر الا الرفع~~ لم يذكر التقدير الا في
المجزوم والمصنف قاس المنصوب عليه على ان تاكيد المضارع بالنون بعد الناصب غير مسموع كما يجوز
الا في نحو المثال الذي ذكرناه على تقدير ان تكون لا ناهية وان مصدرية والا فيجوز تقديرها
ناهية فتكون ان مفسرة لا مصدرية فيجب الجزم حينئذ ويجوز الرفع ايضا على تقدير لا ناهية وان
مفسرة **تتمة** ويقدر الاعراب بالحركات مطلقا ايضا اعني الرفع والنصب والجر في الاسم الذي
يسكن آخره للادغام كما في ناصي ورايت ناصي ومررت بناصي بكسر الصاد وتشديد ياء الياء المكسورة
في الثلاث والاصل ناصيي بياءين محركة وساكنة ادغمت احديهما في الاخرى فالمانع من ظهور
الحركة استحالة ظهورها لوجود ادغام حرف الاعراب فسكونه واجب اذ للادغم لا يكون الا ساكنا
ومثله ابو حيان للادغم في حالة الرفع نحو قتل داود وجالوت بادغام دال داود في جيم جالوت
وداود مرفوع بضمة مقدرة وفي حالة النصب نحو وترى الناس سكارى بادغام السين
في السين فالناس منصوب بفتحة مقدرة وفي حالة الجر نحو والعاديات ضبحا بادغام التاء في
الضاد فالعاديات مجرور بكسرة مقدرة وقدر ايضا في الحكايات على قول البصريين نحو من
زيدا لمن قال جاء زيد ومن زيدا لمن قال رايت زيدا ومن زيد لمن قال مررت بزيد وتقدير
مطلقا في الحروف في نحو جا ابو الفهم ورايت ابا الفهم ومررت بابي الفهم لانه لما استقلت
حروف الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب لفظيا بل صار تقديريا وهذا الصريح
اسقاط زيادة على السبعة التي ذكرها المصنف وظاهر كلامه انها غير مشهورة وليس كذلك و
تقدير الاعراب **رفعا وجرا** اي في حالة الرفع والجر لا غير كائن **في الاسم المنقوص**
وهو كل اسم معرب بالحركات آخره ياء لازمة بعد كسرة **كقاض** تقول جا قاض ومررت

تقديريا م

بقاض تقدير الضمة والكسرة استثقالهما على الياء واما الفتحة فتظهر لخفتها عليها نحو نلدع ناقة
وينبغي على راي ابن ناظم ومختار المص كما انه مما مر من قبيله بمرضي ان لا يكون هنا فرق بين
ما كان على صيغة منتهى الجموع وغيره وان الكسرة هي المقدرة كما تقدم في القصر فتامل اما
على مذهب الجمهور فلا يقدر فيما كان على صيغة منتهى الجموع الا الضمة والفتحة واما الكسرة
فلا لعدم وجودها فيه قالوا وانما لم تظهر الفتحة فيه لنيابتها عن حركة ثقيلة كما تقدم وقد جاء
ظهورها عن بعض العرب قال الفرزدق فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا
وهو لغة قليلة واختارها يونس والكسائي وسمي هذا الاسم منقوصا لكونه نقص بعض اركانه بقتل
الحذف لا سبب اسوء **تنبيه** قال ابن هشام في معنى كتبه يستثنى من هذه القاعدة مثنى
هما اول جزئي جمل يجمع بهما اسما واحدا على لغة من جعلها اسمين متضايفين نقل عليه جزء الاضافة
ابو علي وعبد القاهر وغيرهما لثقل التركيب قال ابو حيان ما العرب من مركب اعراب متضايفين
واخراهما على رايت معدي كرب ذات قاني قلة فانه تقدير اخر الاول منهما الفتحة حالة
النصب بلا خلاف استحيا بالحكمة في حالتي البناء ومنع الصرف انتهى **فان قلت** هذه الصور
واردة على كلام المص **قلت** لا ورود اذ لا مستدرك في ذلك على التحقيق كما يظهر بتامل ما
السابق وانما استثنا ابن هشام بناء على الظاهر دون نقل الامر فانه بعض المحققين **ورفعا**
ونصبا اي في حالتي الرفع والنصب لا غير كائن **في الفعل المضارع المعتل الالف** لتعذر
تحريكها **كيخشى** ويخشى واما الجزم فقدر بانه **تنبيه** كل الف رابعة فصاعدا سبقت بياء
تكتب بالالف سواء كانت منقلبة عن ياء او واو كيخشيا واخشيا واخشيا او لا حتى اجتماع اليايين الا
يجيء علما فانها تكتب بالياء للعلمية كما يقاس عليه كما قيل للفرق بينه وبين اسما
وانما لم يعكسوا لان الاسم اخف من الفعل فكان احمل لاجتماع المثلين قيل وينبغي على هذا
الخلاف الخلاف في كتابة بعد التكبير فان علمناه بالعلمية كتبناه بالالف لانه قد زالت
علميته وان علمناه بالفرق كتبناه بالياء لان الاسمية موجودة فيه فيشتبه وفيه بحث فقد مر
عن بعض المحققين ان العلم المنكر باق على تعريفه وعلميته فراجعه **ورفعا** اي في حالة الرفع
فقط كائن **في الفعل المضارع المعتل بالواو والياء** لثقل الضمة عليهما **كيدعو**
ويرمي واما في حالة النصب فلا يقدر لخفة الفتحة فتظهر وقد نظم الضمة في الضم وكقوله

اذا قلت على القلب كيلو فيثبت ٭ هل حبي لا تنقلب تقريبا الوجد ٭

ياء م

علم م

وقوله ❊ فعوض منها غنائي ولم يكن ❊ تساوي عندي غير خمس دراهم ❊ وقد تقدم
الفخر ايضا كقوله ❊ وما سودتني عامر عن وراثة ❊ ابى الله ان اسمو بام ولا اب ❊ **تنبيه**
قد قدر ان يقول بتقدير الحركات في العتلة يقول ان جزمه بحذف الحركة ومن يقول بعدم تقديرها
فيقول لسان جزمه بحذف الحرف والمص رحمه الله جمع بين دعوى تقدير الحركة وحذف الحرف
للجازم وهو في ذلك مخالف للقولين جميعا وقد تبع في ذلك ابن هشام في اكثر مؤلفاته **و**
جمع المذكر السالم المضاف الى الياء كمسلمي لان علامة الرفع فيه الواو وقد ابدلت في
حالة الرفع بالياء وذلك لان اصله مسلمون اجتمعت الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون فقلبت
بالواو وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبل الياء انما هو للتخفيف فلما لم تبق الواو لفظا عدمت ضرورة
لا يجوز الحكم بان هذه الياء المنقلبة عن الواو علامة الرفع كما كانت علامة الجمع لان كون الواو
علامة الجمع من حيث هي حرف لين وهو باق وعلامة الرفع من حيث خصوصية الواو
وهو زائل بالابدال واما في حالتي النصب والجر فاعرابه لفظي عن رايت مسلمي ومررت
بمسلمي لان الياء التي بها الاعراب في هاتين الحالتين ثابتة لفظا غاية ما هناك انها مدغمة
فيما بعدها والادغام لا يخرج الحرف عن صفته بخلاف الابدال فان قيل خصوصية الواو وان
لم تبق لكن بقي بدلها وهو خصوصية الياء فلم لا يجوز ان يكون معربا بالاعراب اللفظي في حالة الرفع
لوجود بدل خصوصية الواو كما انهم حكموا على غير المنصرف وعلى جمع المؤنث السالم في النصب
بالاعراب اللفظي لوجود البدل فيهما وهو الفتحة في الاول والكسرة في الثاني فالجواب عن ذلك
اما اولا فبان ذلك من قبيل الحمل والحمل في باب الاعراب انما يكون بين النصب والجر لا بينهما
والرفع واما ثانيا فبان الواو في حكم الموجود اما لان المقدر الاصلي يقوم مقامها واما لان الدليل
بالاعادل في حكم الباقي واذا كان في حكم الموجود يكون الرفع بالواو التقديري لا بالمعنى
بالاعراب التقديري الا الاعراب باهو في حكم الموجود فلو كان خصوصية الياء اعرابا لكان
الكلمة واحدة اعرابان تقديري ولفظي ولم يعهد مثله بخلاف الكسرة في غير المنصرف والفتحة
في جمع المؤنث السالم فانها ليست في حكم الموجود قاله نجم الدين سعيد في شرح الكافية
ثم العلل بان الاعراب في هذه الحالة مقدر كما ذكره المص هو مذهب ابن الحاجب وابن
مالك وزعم ابو حيان انه لا تحقيق فيه لان المقدر ما لم يوجد والواو فيه موجودة الا انها
انقلبت ياء كما في ميزان فكذلك هنا وربما يعلم ان هذا هو الذي لا تحقيق فيه **تنبيه**

مزدهبا في ان الاعراب في الاسماء الستة والمثنى والجموع على حدوث حركات مقدرة يحتاج
الى عدها في قسم التقدير كما لا يخفى **الحديث الثانية فيما يتعلق بالاسماء** وذكر فيها من
الافعال والحروف ما استطرادا ومزيدة تعلق الاسماء بها كما سنراه ان شاء الله تعالى **الاسم**
ضربان معرب ومبني لانه **ان اشبه الحرف** شبها قويا يبينه منه في وضع او معناه او
استعماله او افتقاره او احواله او لفظه **فمبني والا فمعرب** ليس الحرف بان سلم من شبهه فمعرب
هذا مذهب ابن مالك وتبعه ابو حيان بان الناس ذكروا للبناء اسبابا غير ذلك واجب بانه لم ينفرد
به فقد نقله جماعة عن ظاهر كلام سيبويه وفقد ابن القواس عن ابي علي الفارسي وعبد القاهر
ابن جني في الخصائص وابو البقاء في التعليقين وابن السراج في الاصول وابن جابر في الحلل وذكر
بعض شراحه انه مذهب الخراق من النحويين ورد بان مخشري الجزولي وابن معط وجماعة
اخرون الى ان سبب البناء ليس الشبه الذكور وحده بل ما وقوع موقع المبني ومناسبة المبني
الاضافة الى المبني وزاد بعضهم غير ذلك ثم كلام القوابين هل السبب مجموع البناء او موجبه
فوان ذهب الشيخ عبد القاهر الى الاول مستدلا بابي الدرداء والجمهور الى الثاني واعتذروا
عن اعراب اي وحيثما جرين الى الافتقار عن اعراب قد الاسمية فانهم قالوا بينا لها مع جواز
الاعراب ونعني بالشبه الوصفي ان يكون الاسم موضوعا في الاصل على حرف او حرفين كما فعلت
وانما قلنا بالشبه المعنوي ان يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف سواء وضع لذلك المعنى
حرف ام لا فالاول كمتى والثاني كهنا والشبه الاستعمالي ان يكون الاسم نائبا عن الفعل كما
يتاتى بالعامل كجهات والشبه الافتقاري ان يكون الاسم كاللازم الافتقار الى جملة يتم بها معناه
كالذي والشبه الاهمالي ان يكون الاسم شبها للحرف في كونه غير عامل ولا معمول كاوائل السور
والاسماء قبل التركيب وادخل بعضهم هذا القسم تحت الشبه الاستعمالي والشبه اللفظي
ان يكون الاسم شبها للحرف في صورة لفظه كهاء الاسمية حيث شبهها بهاء الحرفية
تنبيهات الاول قد يجتمع في مبني شبهان فاكثر وسمه المصنف فان فيها الشبه
المعنوي والتكلم والخطاب والغيبة من معاني الحروف والافتقاري لان كل ضمير يفتقر الى
ما يفسره والوضعي اذ غالب الضمائر على حرف او حرفين وحمل البناء عليه طرد للباب **الثاني**
ما ذكرناه من ان اوائل السور مبنية للشبه الاهمالي انما هو على القول بانها لا محل لها من الاعراب
لظهور التشابه الذي لا يدرك معناه وقيل انها في محل رفع على الابتداء او الجر او النصب باقسم

اجرى بالقسم والله اعلم **الثالث** الاصح انحصار الاسم فى المعرب والمبنى خلافا لمن اثبت واسطة
بينهما لاتصف بالاعراب ولا بالبناء وذلك فى اشياء منها الاسماء قبل التركيب زعمت قوم الى
انها واسطة لا معربة ولا مبنية لفقدها موجب الاعراب والبناء وكونها حروفا وصلا بعد
ساكن نحو قاف شين ولم يرفع المبنيات ما يكون كذلك وهو مختار ابى حيان وتبعه جماعة
من المحققين واختار ابن مالك انها مبنية كما مر وابن الحاجب انها معربة ومنها المنادى المفرد
نحو يا زيد وذهب قوم الى انه واسطة بين المعرب والمبنى حكاه ابن يعيش فى شرح المفصل
والصحيح انه مبنى ومنها المضاف الى ياء المتكلم وقد مر الكلام عليه **الرابع** اذا عادل شبه
الحرف معارض يقتضى الاعراب اعتبر فيفتح فى نائب الفاعل وذلك كاسماء الاستفهام
والموصول والاستفهام يشبه ذين وتين والذين والتين وسيأتى الكلام على كل منها
فى محله ان شاء الله تعالى **الخامس** المعرب يسمى متمكنا وامكن ان لم يمنع من الصرف والا فمتمكن
امكن **والمعربات** من الاسماء بقرينة السياق **انواع** منها ما يرد مرفوعا لا غير ومنها ما يرد
منصوبا لا غير ومنها ما يرد مجرورا لا غير ومنها ما يرد منصوبا ومرفوعا **النوع الاول**
ما يرد مرفوعا لا غير بضم الدال بناء لقطعها عما اضيفت اليه لفظا ونية معنى كقبل
وبعد اى لا غير ومنع ابن هشام فى شرح الشذور قطعها بعد لا قال لا يجوز حذف
ما اضيفت اليه غير لا بعد ليس واما ما يقع فى عبارة العلماء من قولهم لا غير فلم يتكلم به
العرب فاما انهم قاسوا لا على ليس او قالوا ذلك سهوا عن شرط المسئلة وقال فى المغنى
قولهم لا غير لحن انتهى وقد استعمله فى مواضع من كتابه المذكور فيكون قوله هذا شاهدا
عليه بان كتاب اللحن والصحيح جوازه من غير توقف وقد ذكره جماعة من ائمة العربية منهم
ابن السراج فى الاصول والسيرافى فى شرح الكتاب وابن مالك فى شرح الكافية وابن جنى
وابن الحاجب فى الكافية والزمخشرى فى المفصل وتبعهما شارحو كلامهما ومنهم محققون
قال الرضى ولا يحذف منها المضاف اليه الا مع لا البرئية وليس نحو ما فعل هذا لا غير
جاء فى زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعد لا وليس انتهى وقال الاندلسى وهو علم الدين
القاسم بن احمد المعروف بالسخاوى فى شرح المفصل انما لا غير فابن العباس كان يقول
انه مبنى على الضم مثل قبل وبعد وانما ليس غير فكذلك الا ان غيرا فى موضع نصب على
خبر ليس واسم ليس مضمر لا يظهر لانها هنا للاستثناء انتهى وقال محمد بن يعقوب فى

ما يرد مرفوعا لا غير

انظر الكلام على غير

القاموس قولهم لا غير لحن غير جيد لان لا غير كذا مسموع فى قول الشاعر ٥
جوابا به تجوا عتد فزربنا ٭ لعن عمل السلف لا غير نسال ٭ وقد اجتمع
ابن مالك فى باب القسم من شرح التسهيل وكان قولهم لحن ماخوذ من قول السيرافى الحذف انما
يستعمل اذا كانت لا غير بعد ليس ولو كان كان ليس غيرها من الفاظ الجحد لم يجز الحذف ولا
يجاوز بذلك مورد السماع انتهى كلامه وقد سمع انتهى لا هذه للتبرئة كما صرح به الرضى
والظاهر من كلام المفتاح والتلخيص انها عاطفة **وهو** اى ما يرد مرفوعا لا غير **اربعة الاول**
الفاعل وبدأ لكونه الاصل فى استحقاق الرفع عند الاكثر وقيل الاصل هو المبتدا قال ابن
يعيش ذهب سيبويه وابن السراج الى ان المبتدا هو الاصل فى استحقاق الرفع وغيره من
المرفوعات محمول عليه وذلك لان المبتدا يكون عريا من العوامل اللفظية وعرى الاسم فى
التقدير قبل ان يتدرج به عمرة قال والذى عليه حذاق اصحابنا ان الفاعل هو الاصل
لانه يظهر بعده فائدة دخول الاعراب للكلام من حيث كان تكلف زيادة الاعراب انما
احتمل للفرق بين المعانى التى لولاها وقع لبس فالرفع انما هو للفرق بين الفاعل والمفعول
اللذين يجوز ان يكون كل واحد منهما فاعلا ومفعولا ورفع المبتدا والخبر لم يكن لامر
يخشى التباسه بل لضرب من الاستحسان وتشبيه بالفاعل من حيث كان كل واحد منهما
مخبرا عنه وافتقار المبتدا الى الخبر الذى بعده كافتقار الفاعل الى الخبر الذى قبله ولذلك
رفع المبتدا الخبر انتهى وقيل كل منهما اصل وهو مرتضى الرضى ثم قال ابن هشام فى
شرح اللمحة وبالجملة فان هذا الخلاف طويل الذيل عديم النيل قال الدماميني فى شرح
التسهيل بل نظهر جدوى الخلاف فى اولوية المقدر عند الاحتمال كما اذا وجدنا محذوفا
الامر فيه بين ان يكون المحذوف فعلا والباقى فاعلا وان يكون المحذوف خبرا والباقى
مبتدا كما اذا قيل من قام فقيل فى جوابه زيد فانه يحتمل كون زيد فاعلا والتقدير قام زيد
ويحتمل كونه مبتدا والتقدير زيد قام فان قلنا الفاعل اصل ترجح الاول وان قلنا المبتدا
اصل ترجح الثانى انتهى وان قلنا كلاهما اصل استوى التقديران لفقد المرجح فقد ظهر
جدوى الخلاف كما راب **وهو** اى الفاعل لغة من اوجد الفعل واصطلاحا **ما** اى اسم
او مؤول **اسند اليه** اى نسب اليه والمراد بالاسناد هنا النسبة سواء تعلق بها
ادراك الوقوع او ادراك عدم الوقوع او الطلب او الانشاء فالحاصل فى ما قام زيد بالسلب

الفاعل

بدء

الوقوع لا لسلب الاسناد وفي نحو قام زيد فرض الوقوع لا فرض الاسناد فلا حاجة في سؤال
التعريف لفاعل النفي والشرط الى اشتهر من تكلف ان المراد بالاسناد اعم من الاسناد ايجابا
او سلبا محققا او مفروضا كذا قال بعضهم **العامل فيه** الجر في مستقلق بالعامل اي في ذلك
الاسم او الماول به سواء كان العامل فعلا او ما يشبهه في العمل من المصدر واسمي الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة واسم التفضيل فخرج المسند نحو زيد قام وزيد قائم فان زيدا فيهما مسند
اليه لكن المسند غير عامل فيه نعم على قول بعض ان المسند يرتفع بالخبر هو عامل فيه فيتفق
داخلا وهو قول ضعيف **قائما به** حال من العامل اي حال كونه قائما بالاسم او المؤول به
لا يقال يخرج عن هذا التعريف الفاعل في نحو قرب زيد ومات عمرو فان القرب والموت
لا يقومان بزيد وعمرو فكان عليه ان يقول على حد القيام به كما قال بعض لبعد خول نحو ذلك
مما اسند اليه العامل على طريق القيام لانا نقول معنى القيام الاختصاص الناعت كما تقدم
بيانه في محله حصل الموت والقرب نعتا لزيد واحتمة ولولا القيام لكان الدال على القيام
كاذبا قال بعضهم بنى ان اسناد القيام لما اسند الى فاعلها ليس قائما به بل يتحدا الا ان يقال
المراد قيام السبب كما في الفعل انتهى وخرج بهذا القيد نائب الفاعل نائبا على ازهر فيما
اصطلاحا نحو ضرب عمرو فانه وان صدق عليه انه اسم اسند اليه العامل فيه لكن ليس
العامل فيه قائما به بل واقعا عليه واورد عليه ان ضرب عمرو يدل على قيام الفعل للمبني
للمفعول وهو الضرب به بالاسناد اليه اعني عمرو وكذا مضروب ابوه فكيف يخرج نائب
الفاعل بهذا القيد ثم اجاب هذا العرض بان هذا الكلام مبني على ان الدال في نحو
المشتق المصدر المبني للفاعل دون المبني للمفعول انتهى ولبعض المحققين هنا تحقيق
نفيس لا باس بايراده لما له من العلاقة فنقول الفاعل اذا صدر منه الفعل المتعدي لا بد
هناك من حصول الرضى او معنوي ناشئ من الفاعل بلا واسطة واقع على المفعول فيتاثر
من الفاعل او غيره تاثرا من حيث الصدور بالفاعل ومن حيث الوقوع بالمفعول فاذا نظرت
الى قيام ذلك الاثر بذات الفاعل ولاحظت كون الذات بحيث قام بها الفعل كان ذلك الكون
ما يعبر عنه بالمصدر المبني للفاعل واذا نظرت الى وقوعه على المفعول ولاحظت كون
الذات بحيث وقع عليه الفعل كان ذلك الكون ما يعبر عنه بالمصدر المبني للمفعول واذا
نظرت الى عين ذلك الاثر كان ذلك الحاصل بالمصدر وصيغة المصدر مشتركة بين هذين

انظر المصدر المبني للفاعل والمبني للمفعول والحاصل بالمصدر

المعانيين وقد يستعمل مجازا في الفاعل والمفعول وصرح قوم بان المصدر المبني للفاعل جزء من الفعل
المعلوم والمبني للمفعول جزء من الفعل المجهول اعتبارا لكونين في معنيهما فعنوان ضرب زيد
كونه بحيث قام به الضرب وعنوان ضرب عمرو كونه بحيث وقع عليه الضرب لا كونه بحيث قام به
الكون الاول في المعلوم وكونه بحيث قام به الكون الثاني في المجهول كما لا يخفى على من له تامل فيهما وفي
وانصاف باهل العلم لا يبقى فلا يتجه ان المصدر المبني للمفعول اذا كان جزءا من المجهول كان على
طريقة القيام لانه مبني على زعم اعتبار قيام الكونين في معنى المعلوم والمجهول وقد تبين
ان الملحوظ فيهما الاثر من حيث القيام في الاول ومن حيث الوقوع في الثاني فاي يتفق حقيقة
القيام فيه وما الفعل اللازم فلا يتحقق فيه الا المصدر المبني للفاعل والحاصل بالصلة الاولى
هو الاثر لانه لم يتعد الى المفعول ويستعمل مجازا في الفاعل انتهى **تنبيهان الاول**
اختلف في العامل في الفاعل الرفع فقيل هو المسند حقيقة ان خلا من والبا الزائدتين وحكما
ان جرا احدهما نحو ما قام من رجل وكفى بالله شهيدا او باضافة المسند نحو ولولا دفع الله
الناس وهو مذهب الجمهور وعليه الجم وقيل رافعه الاسناد وهو مذهب خلف وابن
جني وذهب بعض الكوفيين الى انه احدث الفعل واجابوا عن حركات الشجر والهلاك بالدهر
ورض زيد بانه لما صدر من الشجر ما هو كحركة المتحرك بالارادة وجعل الدهر قاتلا مقام
المهلك ومقاطي زيدا سبب المرض جعل كل واحد كانه فاعل **الثاني** قد ينصب الفاعل
شذوذا اذا فهم المعنى كقولهم خرق الثوب المسمار برفع الثوب ونصب المسمار وجعله
ابن الطراوة قياسا على ما واما قراءة بعضهم وتلقى ادم من ربه كلمات بنصب ادم ورفع
كلمات فيمكن حمله على الاصل لان من تلقى شيئا فقد تلقاه الاخر **وهو** اي الفاعل قسمان
قسم **ظاهر** وقسم **مضمر** وسياتي حد انه ما وضع لمتكلم او مخاطب او غائب والظاهر ما عداه
فالظاهر ظاهر اي لا يحتاج الى بيان ظهوره كما زيد وقام زيد **والمضمر** قسمان **بارز**
وهو ما له صورة في اللفظ كقمت **ومستتر** وهو ما ليس له صورة في اللفظ بل ينوى **والاستتار**
اي استتار الضمير **يجب في الفعل في ستة مواضع** احدها **فعل الامر للواحد المذكر**
كقم بخلاف فعل الامر للمثنى والجمع او الواحدة فانه يبرز فيه الجميع نحو قوما وقوموا وقومي
وقوي وذهب الاخفش والمازني الى ان الباقي قومي حرف تانيث والفاعل مستتر
كقم قيل ويلزمهما الجمع بين علامتي التانيث في نحو تقومين قال ابن هشام في شرح اللمحة

الفاعل في الفاعل

انظر نصب الفاعل ورفع المفعول

وليس بشيء لان التاء للخطاب سلبها في انت تقوم والياء وحدها للتانيث والثاني في
والرابع الفعل المضارع المبدوء بتاء خطاب الواحد كتقوم بحذف المبدوء بتاء الغائبة
نحو هند تقوم فان الاستتار جائز فيه لا واجب وبحذف المبدوء بتاء خطاب الواحد والتثنية
والجمع فانه بمنزلة الجمع نحو تقومين وتقومان وتقومون وتقمن او المبدوء بالهمزة
للمتكلم وحده مذكرا كان او مؤنثا كاقوم واضرب او المبدوء بالنون للمتكلم ومعه غيره مذكرا
كان او مؤنثا كنقوم ونضرب والخامس الفعل الاستثنائي كخلا وعدا وليس ولا يكون
نحو ما خلا زيد وما عدا عمرا وليس بكرا ولا يكون زيدا فهو خلا وعدا وليس ولا يكون ضمير
مستتر وجوبا عائد على البعض المفهوم من كلية السابق او على اسم الفاعل المفهوم من الفعل
السابق او على المصدر المفهوم من الفعل ايضا على الخلاف الاتي بيانه في باب الاستثناء
ان شاء الله تعالى والسادس فعل التعجب كما احسن بزيد ففي احسن ضمير مستتر وجوبا
مرفوع على الفاعلية واهمل موضعين اخرين في غير الفعل يجب فيهما الاستتار احدهما اسم
الفعل غير الماضي كآه ونزال فالثاني المصدر النائب عن فعله نحو فضرب الرقاب فيهما
ايضا ضمير مستتر وجوبا مرفوع على الفاعلية فالواضع مطلقا ثمانية وعدل ابن هشام
في الاوضح مما يجب فيه الاستتار الفعل الذي فضيل وهو غير ظاهر لانه قد يرفع الظاهر
في مسئلة الكحل عند جميع العرب ويرفع الضمير البارز على لغة نحو مررت برجل افضل
منك انا لم يعرب انت مبتدأ ولقد احسن المص رحمه الله في عدم ذكره له والحق
بذلك اي بالمذكور من المواضع التي يجب فيها الاستتار نحو زيد قام او زيد يقوم ففي
كل منهما ضمير مستتر وجوبا مرفوع على الفاعلية والحق لذلك جماعة منهم ابن هشام في
الاوضح خلافا لابن يعيش وابن مالك وذلك انهما قسما المستتر الى مستتر وجوبا ومستتر
جوازا فالاول ما لا يخلفه ظاهر والضمير منفصل وهو المستتر في المواضع المذكورة والثاني
ما يخلفه ذلك وهو المرفوع بفعل الغائب نحو زيد قام او يقوم او الغائبة نحو
هند قامت او تقوم او الصفات المحضة نحو زيد قائم او مضروب او حسن او اسم الفعل
الماضي نحو زيد هيهات فالاول الضمير في هذه الامثلة وما اشبهها مستتر جوازا
بدليل انه يخلفه الظاهر او الضمير المنفصل فيقال قام ابوه وما قام الا هو وبقيتها
هشام بان استتار الضمير في نحو زيد قام واجب لا جائز اذ لا يصح ان يقال زيد قام هو

مثاله على ان يكون هو فاعلا لقام ويكون الظاهر او الضمير المنفصل قد تبع في موقع هذا الضمير المستتر
لا يجب الثبات جواز الاستتار له وذلك لان تركيب زيد قام ابوه او ما قام الا هو غير
تركيب زيد قام وليس الكلام فيه انما زيد قام فضمير واجب الاستتار دائما ولا يظهر في حين
من الاحيان ولو قلت زيد قام هو فهو توكيد للضمير المستتر لا فاعل وكذا قال الرضي بوجوب
الاستتار في ذلك وفي جميع الصفات وما نفاه من ان يكون هو في نحو قام هو فاعلا وهم
بحث قال في التصريح والمنقول عن سيبويه انه اجاز في هو من نحو قوله تعالى بل هو انا يكون
فاعلا وان يكون توكيدا ونقل المرادي عنه ايضا في شرح التسهيل انه اجازه في هو من نحو زيد
رجل مكرم هو ان يكون فاعلا وان يكون توكيدا وكذلك اذا جرى الوصف على غير
من هو له برز الضمير يكون فاعلا باتفاق البصريين والكوفيين قال وانظر الجيد لان يعلم
ما ذهب اليه ابن مالك وابن يعيش وغيرهما مشكل لانه لا يخلو اما ان يريد بالجواز الاعتبار
انه يجوز ابراز الضمير متصلا او منفصلا والاول متعذر والثاني مخالف لما اصلوه من الفرق
وهو انه اذا امكن الاتصال لا يعدل عنه الى الانفصال الا فيما يستثنى وليس هذا منه انتهى
وقال المحقق اللقاني في حاشيته على الاوضح قول ابن مالك ومن وافقه ما يخلفه ذلك ليس
معناه ان ذلك يخلفه في تاديته معناه بل في رفع عامله اياه فعنى وجوب الاستتار
جوازه عندهم وجوب كون المرفوع بالعامل ضميرا مستترا وجوازه لا وجوب يكون الاستتار
في الضمير المستتر واجبا وجائزا وليس لنا ضمير متصف بالاستتار بحيث يظهر وانتهى
لما كان هنا مظنة سؤال وهو ان يقال ان نحو قم انت واقوم انا قد ظهر فيه الضمير وذكرت
انه من المواضع التي يجب فيها الاستتار واشار الى الجواب عن ذلك بقوله وما يظهر من الضمائر
في بعض هذه المواضع كاقوم انا فتاكيد للضمير المستتر لا فاعل بدليل انك لا تقول
لا اعمل الا انا ولا تفعل الا انت وهو كقمت انا في كون انا تاكيدا للفاعل المدلول عليه بضمير
بارز متصل قد تقدم به رسياتي تتمة ذكر الضمائر في البينات ان شاء الله تعالى فلينتظر
هذه تبصرة في الفرق علامة التانيث بعامل الفاعل وجوبا وجوازا ورجحان الاول والثاني
وتلازم الفعل المسند الى الفاعل اي تلحقه وجوبا من لازم الشيء اذا لم يفارقه جامدا كان
او متصرفا تاما او ناقصا علامة التانيث وهي التاء في اخره ان كان ماضيا وفي اوله ان
كان مضارعا ان كان فاعله اي فاعل الفعل المسند الى الفاعل ظاهرا حقيقي التانيث

وهو الزوج كما مر اذا لم يفصل بينهما في غير باب نعم وبئس كاشيا بانه اذا ناس اول الامر
الفاعل مفردا كان كقامت هند وتقوم هند او تثنى كقامت الهندان وتقوم الهندان
او مجموعا بالالف والتاء كقامت الهندات وتقوم الهندات واجاز الكوفيون قام الهندات
واختاره ابن علي واستدلوا بالاية اذا جاءكم المؤمنات وبقوله ٥

عشية قام الناعجات وشمرت ٭ جيوب بايدي ماتم وخدود ٭

والجواب عن الاية ان حذف التاء فيها للفصل بالمفعول وعن البيت بانه على تقدير مضاف اي
النسوة الناعجات فرعي حال المحذوف وحكى سيبويه عن بعض العرب قال فلانة استغنا
بالمؤنث الظاهر عن علامته فقيل هو شاذ لا يقاس عليه وقيل يقاس على قلته واجازه الاخفش
والزجاج في ما كان المبرد قال الرضي ولا وجه لانكار ما حكى سيبويه مع امانته وثقته ٥

اذا قالت حذام فصدقوها ٭ فان القول ما قالت حذام ٭ والمعول

الاخ ٭ متى انبتاني ان يعيش ابوهما ٭ وهل انا الا من ربيعة او مضر ٭

فضرورة ان تقدير الفعل ماضيا فان مضارعا واصله تتمنى فحذفت احدى التائين كما
قال تنزل فانتم نار الملظى فلا ضرورة قال ابن هشام في شرح الشذور وفي هذا الحكم
نظر اذ الصحيح ان التاء تنبيه تنبيه قال بعضهم علم من تعبيرهم بالهندات والهندات
وعلمها من اسلة القاعدة المذكورة عدم الاعتداد بالفاصل وعدم الفصل بها كما هو اصل
لتنزيلها من مجموعها منزلة الجزء وهذا ما يعبر به فيقال اي صورة يجب فيها تانيث
الفعل مع كون فاعله المؤنث مفصولا عنه وان شئت نظم ذلك ٥ فقل

اين هذا التانيث للفعل ٭ لديهم حتما مع الفصل ٭ استوى ان كان فاعل
الفعل ضميرا متصلا لفائته مطلقا اي سواء كان حقيقي التانيث او لفظيه كهند
قامت وتقوم والشمس طلعت وتطلع وانما وجب هنا مطلقا لئلا يتوهم ان ثم فاعلا
مذكرا منتظرا اذ يجوز ان يقال هند قام ابوها والشمس طلع قرنها وقد يجوز ترك التاء في الشعر
ان كان التانيث مجازيا كقوله فلا مزنة ودقت ودقها ٭ ولا ارض ابقل ابقالها
واجازه ابن كيسان في النثر ايضا فيقال الشمس طلع كما يقال طلع الشمس لان التانيث مجازي
ولا فرق بين الضمير والظاهر واستدل على ذلك بان الشاعر كان يمكنه ان يقول ابقلت
ابقالها بالنقل فلما عدل عن ذلك مع تمكنه منه علم انه يختار الاضطرار واجيب بانه انما

ثبت ما ذكره بعد ثبوت ان هذا الشاعر ممن يخفف الهمزة بالنقل وهذا فان من العرب
من لا يجيز في الهمزة الا التحقيق وقد يعارض بالمثل فيقال انما ثبت دعوى الضرورة بعد ثبوت
كونه ممن لا يخفف الهمزة بالنقل وفي هذا قال ابن كيسان ان الاعلم حكى في شرح ابيات كتاب
سيبويه انه روي ابقلت ابقالها بتخفيف الهمزة قال ولا ضرورة فيه على هذا اذ هو دليل على
ان قائله يجيز النقل قال وعلى رواية تحقيق الهمزة انما هو لتاويل الارض بالمكان فلا ضرورة
وفي هذا التاويل نظر لان الحاق ابقالها اياها قائم في الصريح واحترز بالفصل من المتصل
نحو هند ما قام الا هي او يقوم الا هي والشمس ما طلع الا هي او يطلع الا هي فالتذكير واجب لعدم
التزام الذي يحصل هناك لان الفعل لا يكون لها علامة والتقييد بالفائته احترازا عن
الحاضرة نحو قرفت وانوم فانه لا يمكن تانيثه وان كان ضميرا متصلا لمؤنث واما عن طلعه على
رجل فلا يجوز فيه الفصل الحاق التانيث فلا يقال طلعت ما قام واجازه بعض الكوفيين نظرا
الى اللفظ وهو بعيد اذ يلزم منه اشتباه المذكر بالمؤنث فيحصل اللبس مع انه الغرض وهو
محذور والمختار في الحاق علامة التانيث الفعل وتركها مع ظاهر المؤنث اللفظي في
السعة كطلعت الشمس او تطلع الشمس او يطلع الشمس ويطلع الشمس بالياء على المذكر الحقيقي
نحو طلعه فليس فيه خيار بل يجب التذكير خلافا لبعض الكوفيين وانما جاز هنا الوجهان لانه
مؤنث لفظا فيجوز حمله على معنى فيجاز الاول باعتبار الوجهين وشذ جمع التكسير لمذكر قال الزبرد
وقال الزبرد او لمؤنث كقامت الهنود وقام الهنود واسم الجمع لمذكر كقامت تومك وقام تومك
او لمؤنث كقامت النساء وقام النساء واسم الجنس كاورقت الشجر فالتانيث في ذلك كله على
التاويل بالجماعة والتذكير على التاويل بالجمع واما جمع تصحيح المذكر فكمذكره لان سلامة نظم مفرده
يدل على التذكير وكذا جمع تصحيح المؤنث كما مر لكن قيل وقضية هذا التعليل جواز الوجهين في
نحو جاءت البنون وابنات اعيرن نظم الفرد فيها وبه صرح ابن مالك في التسهيل بل نقل الرضي
الشاطبي الاجماع على ذلك ولك اختيار ايضا مع المؤنث الحقيقي المنفصل فان شئت ذكرت
العلامة وان شئت تركتها لكن يرجح ذكرها مع الفصل بغير الا الاستثنائية الا بها
نحو دخلت الدار هند لان المسند في الحقيقة هو المؤنث سواء كان ثم فصل او لم يكن انما
اعتبر تركها مع الفصل لطول الكلام لان الفصل يوجب انفصال الفاعل عن المؤنث وضعف العناية
بوصال الفعل كالعوض من تاء التانيث فاجاز الترك والاتيان ارشاد بقوله او دخل

نحو

واورق الشجر

الدار هندة له ان امرأ غره منكن واحدة بعدي وبعدك في الدنيا المغرور

وقال البرد لا يجوز مع الفصل بغير الا غير التانيث وما ذكره المص هو الصحيح المشهور والقيد بالحقيقي هو المنهور من تمثيله فلو كان المؤنث غير حقيقي وفصل ترجح تركها اظهارا لفضل تفضيل على غيره سواء كان بالا او بغيرها كذا قالوا قال الدماميني والذي يظهر لي ممكن في ذلك وهو ان يكون الاتيان بالعلامة في الصورة المذكورة ارجح بدليل كثرته في الكتاب العزيز وفشوه في جيد الكلام في موضع فيه من ذلك ما يزيد على موضع والوارد فيه بترك العلامة فيه خمسون موضعا الا نحو واكثرية احد الاستعمالين دليلا رجحيته فينبغي المصير الى القول بان الاتيان بالعلامة في ذلك احسن وافصح وتركها حسن فصيح ويرجح تركها مع الفصل بها او الا نحو ما قام الا امرأة مع جوازه باتفاق الا امرأة على المرجحية والبصريون الا الاخفش اوجبوا التركيب قالوا لان الفاعل في الحقيقة مذكر محذوف والتقدير ما قام احد الا امرأة ولما المذكور بعد الا بعض بدل منه وخصص بعضهم جواز الثانيث بالشعر كقوله ما برئت من ريبة وذمر في حرب الاثبات العم والصحيح جوازه في النثر ايضا نظرا الى ظاهر اللفظ ومنه قول بعضهم ان كانت الا صيحة واحدة بالرفع فما هجوا الا تحا لا مساكنهم بضم التاء من ترى ورفع مساكنهم ويرجح الترك ايضا في باب نعم وبئس نحو نعم او بئس المرأة هند مع جوازه نعمت او بئست المرأة هند فالتذكير على ارادة الجنس اذ ليس المراد امرأة واحدة بل المراد الجنس فذكر او ذمو عموما ثم خصوا من اراد واحدة او ذمته مبالغة بذكره مرتين في الثانيث على مقتضى الظاهر تنبيه حكم الوصف حكم الفعل المذكور فتلحقه العلامة ان كان الفاعل مؤنثا حقيقيا نحو زيد قائمة ويجوز الوجهان في المعطوف نحو اليوم طالعة او طالع الشمس تتمة اللغة المشهورة ان لا يلحق عامل الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا علامة تدل على تثنيته او جمعه كما دلت التاء على تانيثه لانهما يعلمان من لفظه دائما علامة تانيثه فانه قد لا يعلم من لفظ ساب يكون معه التانيث مع ان في الالحاق هنا زيادة تقاعد عن ثم من العرب من الحق ظاهرا وضميرا منفصلا الف التثنية وواو الجمع ونون الاناث فقيل قاما اخواك وقاموا اخوتك وقمن الهندات وما قاما الا هما وما قاموا الا هم وما قمن الا هن وعنه قوله عليه الصلوة والسلام يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ويجتمعون في صلوة الفجر وصلوة العصر ثم يعرج الذين باتوا فيكم فيسألهم وهو اعلم بهم كيف تركتم عبادي فيقولون تركناهم وهم يصلون وذكر بعضهم انها من لغة ازد شنوءة وايدهم سيبويه فقال واعلم ان من العرب من يقول ضربوني قومك ضربا

على م

اخواك ويسميها بعضهم لغة اكلوني البراغيث وابن مالك يقول لغة يتعاقبون فيكم ملائكة في المختار انها علامات تدل على التثنية والجمع وذهب بعض النحاة الى انها ضمائر واختلفوا فقال قوم ما بعدها بدل منها وقال قوم منبئ لها السابقة خبر قال وهذه اللغة عند جمهور النحويين ضعيفة وكثرة ورود ذلك يدل على انها غير ضعيفة انتهى ثم الصحيح انها لا تشتمل مع الفرق او الفرد الفاعلة خلافا للفراء مسئلة تعلق بالفاعل والاصل اي الراجح في الفاعل الذي ينبغي ان يكون عليه ان لم يمنع مانع تقدمه على المفعول بان يلي العامل لانه كالجزء منه ولذلك يسكن لما خر الفعل اذا كان ضميرا لكراهتهم توالي اربع تحركات وانما يكون ذلك في كلمة واحدة فدل ذلك على انهما كالكلمة الواحدة بخلاف المفعول فلا اصل فيتاخر عن الفاعل لانه فضلة وقد يجوز خلاف الاصل فيتقدم المفعول ويتاخر الفاعل كما في نحو قوله تعالى ولقد جاء آل فرعون النذر وقول الشاعر جاء الخلافة او كانت له قدرا كما اتى ربه موسى على قدر ويجب ذلك الاصل اذا خيف اللبس في الفاعل لعدم ظهور الاعراب وعدم قرينة تميز الفاعل من المفعول سواء كانا معنويين ام اسمي اشارة ام موصولين ام مضافين الى ايا نحو ضرب موسى عيسى او هذا ذاك او من في الدار من في الباب او غلامي ابي فتعين في مثل هذه ان يكون الاول فاعلا والثاني مفعولا خلافا لابن الحاج في نقده على المقرب لابن عصفور محتجا بان العرب تجيز تضعيف عمرو وعمرو على غير مع وجود اللبس وبان الاجمال من مقاصد العقلاء وبانه يجوز ان يقال زيد وعمرو ضرب احدهما الاخر وبان تاخير البيان لوقت الحاجة جائز عقلا باتفاق وشرعا على الاصح وبان الوجه في مثل في معانيه انه لا خلاف بين النحويين في انه نحو زيد في نحو فما زالت تلك دعواهم حتى تلك اسماهم دعواهم الخبر وبالعكس هذا كلامه قال المرادي ولا يلزم من اجازة الزجاج لمن في الاية جواز مثل ذلك في ضرب موسى عيسى لان التباس الفاعل بالمفعول ليس كالتباس اسم زال بخبرها انتهى ولكان ثم مانعون معه اللبس من قرينة تفيده كالاعراب الظاهر في تابع احدهما او كليهما نحو ضرب موسى عيسى الظريف او اتصال علامة الفاعل بالفعل نحو ضربت موسى سعدى او اتصال ضمير الثاني بالاول نحو ضرب فتاه موسى او بمعنوية نحو ضعفت الصغرى الكبرى لا يجب ذلك الاصل بل يجوز تقدم المفعول تنبيه معنى وجوب تقديم الفاعل في الصورة المذكورة انه لا يجوز ان يتقدم المفعول على مجرد الفاعل

لكنه يجوز تقديم المفعول على الفعل والفاعل معا فيجوز موسى ضرب عيسى على ان يكون
عيسى فاعلا وموسى مفعولا وعيسى خبرا له لانه لا يلتبس المفعول حينئذ بالفاعل لعدم جواز تقديم
الفاعل على الفعل صرح به الفاضل الهندي قال بعضهم ويمكن ان يقال لم تختلف ههنا القرينة
لان تقديم موسى قرينة على ان الفاعل هو عيسى **او كان الفاعل ضميرا متصلا وكان
المفعول متأخرا** عن الفعل والفاعل معا فيجب ذلك الاصل ايضا سواء كان الضمير بارزا
كضربت زيدا او مستترا كضرب غلامه وسواء كان المفعول اسما ظاهرا كما مر او ضميرا منفصلا
كما ضربت الا اياك او متصلا كضربتك وقيد بكونه متأخرا ليلا ينتقض بنحو زيدا ضربت
وانما وجب الاصل هنا لتعذر الاتيان بخبر من جهة ان الفاعل متصل وتأخيره مع كونه كذلك
لا يمكن **ويمتنع** الاصل المذكور اي يجب تأخير الفاعل وتقديم المفعول عليه **اذا اتصل به**
اي بالفاعل **ضمير المفعول** نحو قوله تعالى واذ ابتلى ابرهيم ربه وقوله يوم لا ينفع الظالمين
معذرتهم اذ لو تقدم الفاعل واخر المفعول في ذلك للزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة
وذلك لا يجوز الا في الضرورة ومواضع مخصوصة تتلى ذكرها في بحث الضمائر ان شاء الله
واجازه الاخفش وابن جني من البصريين وابو عبد الله الطوال من الكوفيين في غير ضرورة
بقلة وتبعهم ابن مالك نظرا الى ان استلزام الفعل المفعول يقوم مقام تقديمه والشواهد
على وروده كثيرة جدا منها قوله ولو ان مجدا اخلد الدهر واحدا من الناس ابقى مجده الدهر مطعما

وقوله كما حله ذا الحلم اثواب سودد ... ورقى نداه ذا الندى في ذرى المجد
وقوله الا ليت شعري هل ابوه مزنة ... زهيرا على ما جر من كل جانب
وقوله لما عصوا اصحابه مصعبا ... ادى اليه الكيل صاعا بصاع
وقوله جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر ... وحسن فعل كما يجزى سنمار
وقوله لما رأوا طالبوه مصعبا ذعروا ... وكاد لو ساعد المقدار ينتصر
وقوله يفنى جلاها هند من حلى ... قال الاديمي لم يعلم بعضهم ما يلي

هذه الشواهد الدالة عليه وهو بعيد اذا تأملت قال ابن هشام في الارجح والصحيح جوازه في
الشعر فقط وهو الانصاف لان ذلك انما ورد في الشعر فلا يقاس عليه

وجوب تأخير الفاعل وتقديم المفعول

او تقدم

خالف جمهور مشايخ البصرة الاصل المذكور بما يلي من جهة المنع في المسئلة من
الفصل بين فاعل الافعال الافعال بالمفعول به **اذا اتصل المفعول** اي فيجب
تأخير الفاعل اذا كان المفعول ضميرا متصلا **وهو** اي والحال ان الفاعل **غير ضمير متصل**
وغيره اما ضمير منفصل نحو ما ضرب الا انا او ظاهر نحو ضرب زيد فلو قدم الفاعل في الحال
هذه لانفصل الضمير مع ما في اتصاله وقد تقدم انه لا يعدل عن الاتصال مع امكانه وانما
قيد بقوله وهو غير متصل لانه لو كان متصلا لوجب التقديم نحو اكرمتك كما مر **وقع
منهما** اي من الفاعل والمفعول **بعد الا او بعد معناها** وهو انما بمعنى الا في افادة
الحصر على ما هو المشهور عند النحاة والاصوليين والمراد انها بمعنى ما والا بمعنى الا فقط
فمعنى العبارة تسامح وهل هي بمعنى ما والا معا كما يظهر من قول ابن هشام او بمعنى الا فقط
الصحيح الثاني وانما لم يقل او انما لان الواقع في انما ضرب عمرا زيد انما ضرب زيد عمرا بعد
انما هو الفعل لا الفاعل والمفعول وهما انما وقعا بعد معنى الا لان انما تضمن معنى ما والا
ومعنى النفي ملحوظ في صدر الكلام ومعنى الا قبل اخر جزء من الكلام فانما عامل والمفعول
واقعان بعد معنى الا لا بعد انما **وجب تأخره** فيجب تأخير الفاعل في نحو ما ضرب عمرا
الا زيد وانما ضرب عمرا زيد اذ المقصود حصر ضربه عمرا في زيد اي الغير لغير وضارب
الا زيد مع جواز ان يكون زيد ضاربا لغير عمرا وقد قدم والحال هذه وقيل ما ضرب زيد
الا عمرا وانما ضرب زيد عمرا كان معناه انحصار ضارب زيد في عمرا اي ليس ان يضرب
الا عمرا مع جواز كونه مضروبا لغير زيد وهذا عكس الاول فينقلب المعنى بتأخير
المفعول في نحو ما ضرب زيدا الا عمرا وانما ضرب زيد عمرا كما وجب تأخير الفاعل فيما تقدم
ليلا ينقلب الحصر المطلوب اذ قدم وخالف الكسائي في المحصور بالا واجاز تقديمه مطلقا
واستدل عليه فاعلا بقوله ما عاب الا لئيم فعل ذي كرم ولا حفاظ الا جبان بلد
ومفعولا بقوله تزودت من ليلى بتكليم ساعة فما زاد الا ضعف ما بي كلامها
ووافقه ابن الانباري والفراء وجماعة على جوازه في هذه المسئلة دون الاولى فاذا قيل ما
الفاعل اذا تأخر وكان المفعول المقصور عليه متقدما كان تأخيره في اللفظ فقط لانه
من المعلوم انه متقدم في النية فصل المقصور عليه تأخيره من وجه وهو النية بخلاف
ما اذا كان الفاعل المقصور عليه متقدما فانه عند تقديمه وقع كل من الفاعل والمفعول في

لفظا او رتبة واما اجاز ذلك في الادون انما الاول المقصور عليه

حذف فعل الفاعل

مرتبته فلم يحصل ح ما يقتضيه الحال من تقديم غير المقصور عليه بالاسلوم تقدم ان تاخر فان
انتزل الاسم بلا دليل على القصر عليه بحذف انما فانه لا دليل معها على القصر الا تاخير
المقصور عليه وذهب الزجاجي الى عدم وجوب تاخيره مع انما ايضا قال بل قد يكون
المتاخر غيره ايضا ونبهم بالقرينة حكاه الشيخ بهاء الدين السبكي وغيره فنقل بعضهم الاجماع
على وجوب التاخير معها غير مرضي **تكميل** قد يحذف الفعل لقيام قرينة تدل على جوازه
اذا اجيب به نفي كقولك بلى زيد لمن قال ما قام احد او استفهام محقق كقولك زيد لمن
قال من قام او مقدر كقوله ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح
على رواية ليبك بالبناء للفعل كانه قيل من يبكيه فقال ضارع اي يبكيه ضارع وانما قدر الفعل
دون الخبر لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل يوجب حذف جزء منها
والتقليل مما يحذف اولى قال بعض المحققين وفيه بحث فان في حذف الخبر حفظ المناسبة
بين السؤال والجواب وفي حذف الفعل تقليل الحذف والمعنى لا يعارض الاول فتعادلا
عن ان يرجح عليه الا ترى انهم يرجحون رعاية المناسبة على رعاية السلامة عن الحذف
في باب الاضمار على شرط التفسير انتهى وفيه نظر ويجذف وجوبا اذا حذف ثم فيه ربع
الابهام الناشي عن الحذف نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك فاحد فاعل فعل
محذوف وجوبا يفسره المذكور بعده ذكر معه كان ضابطا يجذف المفسر الذي فسره بها
بدون حرف فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك جاني رجل اي زيد وقد يحذف
الفعل والفاعل معا جوازا للقرينة في نحو نعم لمن قال اقام زيد **الثاني** ما يرد من نوعا ما يسمى
نائب الفاعل ويترجم عنه بالمجهول بمفعول ما لم يسم فاعله وهذه العبارة لابن مالك قال
ابو حيان ولم ارها لغيره قال ابن هشام وهي اولى من عبارة الجمهور لما في عبارتهم من الطول
والخفاء فيها على نحو دينار لمن قولك اعطي زيد دينارا فهو مفعول لاعطي واعطي لم يسم
فاعله ولان نائب الفاعل قد يكون مفعولا وغيره انتهى قال بعضهم ولا يضاف حذف الفعل
الذي لا فاعل له اصلا وهو المكفوف عن الفعل بما الزائدة نحو قلما رطلا ما وجب بان يقال
صارت لها بالغلبة في عرفهم على ما يقوم مقام الفاعل من مفعول او غيره بحيث لو اطلق
فهم منه ذلك فلا يخرج عنه شيء ولا يدخل فيه غيره وقد يجاب بان المراد بالصدق الصلاحية
عليه في بادئ النظر وذلك كاف في الاولوية وانما جعل نائب الفاعل قبل الفاعل لقدمه

اتصاله به حتى ذهب الكوفيون والجرجاني وابن مخشري الى انه فاعل ه
وهو اي نائب الفاعل **المفعول** صريحا لان في حكمه الحذف فاصله لغرض ما قال ابو حيان وذكر النحاة
البواعث على حذف الفاعل وقد نظمت ذلك في ارجوزتي في قولي

وحذفه للعرف والابهام	والوزن والتحقير والاعظام
والعلم والجهل والاختصار	والسجع والتمام والايثار

القائم مقامه بضم الميم اسم مكان من قام اي مقام الفاعل في اسناد العامل اليه ووجوب تاخيره
عنه استحقاقه الاتصال به واستماع حذفه ونائبه عامله لنائبه كذا قيل وفيه ان اريد بنائبه
مقامه في اصل الاسناد اليه بهذا المعنى ثابت له قبل صيرورته نائب فاعل وان اريد بنائبه
مقامه في الاسناد اليه على جهة قيامه به او وقوعه عليه تظاهرا لا يجال لهذا المعنى اصلا وهذا
مع قطع النظر اذ لم يعلم جميع هذه الاحكام والمراد بالفاعل الفاعل المعنوي فلا اشكال نعم
اثبت الربيع البقل **وصيغة فعل** المسند اليه **فعل** بضم اوله وكسر ما قبل آخره ان كان رباعيا والمراد بها التمثيل لمن فعل
او يفعل ونحوهما بضم نحو انتقل واستغفل وتغيل ويستغفل وغيرهما من الافعال المجهولة
المزيد فيها واقتصر على الثلاثي لكونه الاصل وما قيل من ان المراد بها الماضي المجهول والمضارع
المجهول فهو تاويل لعلم الوزن بصفته الاشتهار كما في اكل فرعون موسى او كظالم عادل
فغيبان الصفة المشتهرة بها فعلا ويفعل هو الماضي المجهول او المضارع المجهول من الثلاثي
المجرد لا الماضي المجهول والمضارع المجهول مطلقا كذا قيل **تنبيهات الاول**
اذا اعتلت عين الماضي وهو ثلاثي كقام وباع ففيه لغات ثلاث الاول الكسر محضا كقيل
وبيع وهي اللغة العليا الثانية الكسر مشما ضما نبيها على ان الضم هو الاصل وهو الاشمام
هنا الاشارة الى الضم مع التلفظ بالكسر وهي اللغة الوسطى الثالثة الضم محضا نحو قول
وبيع وهي اضعفها ويجري اللغات الثلث في نحو اختار وانقاد مما اعل عينه وواجب الجهول
ضم فاء الثلاثي المضعف نحو شد وود قال ابن هشام والتحقيق بعض الكوفيين ان الكسر
جائز وهو لغة بني ضبة وبعض تميم وقرئ عليه ردت الينا ولو ردوا بالكسر وجوز ابن مالك
الاشمام ايضا وقال الصفاقسي من اشم في قيل وبيع اشم ضما انتهى قال في التصريح يحكى
الكسر بالقر فيقال ما وجه رفع الماقي نحو لهمان الماكر الهمزة ورفع الما وجوابه ان اصله

برهان

ان زيدا الى الحوض اذا صيته فحذف الفاعل وانيب عنه المفعول وكسرت الهمزة على
حد ردت البنا بكسر الراء انتهى **الثاني** لا يخلو العامل في هذا الباب من ان يكون فعلا او اسم
مفعول او مصدرا فالفعل نحو ضرب ان يضرب عمرو واسم المفعول نحو زيد مضروب غلاماه
والمصدر نحو عجبت من اكل الطعام بتنوين اكل ورفع الطعام بمعنى من ان اكل الطعام ويجوز
ان يضاف فينقل من اكل الطعام ويكون في موضع رفع كما يجوز ان تقدر في موضع نصب
على ان الفاعل حذف ولم ينب عنه شيء كما في اراد الطعام في يوم ذي سغبة بينا فالارجح
في نحو اللحم واختلف في نحو عجبت من ضرب عمرو برفع عمرو هل يجوز ان يكون نائبا كما
يجوز بالاجماع ان يكون فاعلا اجاز الجمهور ومنعه الاخفش للالباس واختاره السيرافي
واجاز ابن مزين حيث لا لبس نحو عجبت من جنون بالعلم زيد ومن اكل الطعام اي من
ان جن زيد بالعلم ومن ان اكل الطعام وفي الايضاح اجاز جماعة ان يذكر مرفوع بعد
المصدر وتقدير المصدر بان والفعل الذي لم يسم فاعله ويكون ما بعده من عابا لنائب
من الفاس من نبعه وهو الاصح لان ما يرفع الفاعل من الفعل والصفة لا يكون على صيغة ما
يرفع المفعول والمصادر لا تختلف صيغها فاذا صلح فيها ذلك انتهى **الثالث** ظاهر كلامه
حيث قال وصيغة فعله فعل او يفعل ولم يعتبر بالتغيير والتحويل كما فعله كثيرون
ان صيغة اصل براسه وهو مذهب الكوفيين والمبرد وابن العلاء ونقل في شرح
الكافية عن سيبويه والمازني وذهب جمهور البصريين الى انه فرع عن فعل الفاعل و
نقل عن سيبويه قال ابو حيان وهذا الخلاف لا يجري كبير فائدة **الرابع** فعله يبنى
الامر منه تصرف والجامد فلا يبنى منه اتفاقا وفي كان وكاد واخواتها خلاف للجمهور على
جواز البناء منها وعليه فالاصح ان الاقيام جزء جامد ان قلنا انها تقول في الضرب اقيم ولا
تعين ضمير المصدر **لا يقع** نائب الفاعل **ثاني** مفعول **باب علمت** فلا يقال علم قائما
زيد **ولا ثالث** مفاعيل **باب علمت** فلا يقال اعلم قائما زيدا عمرا معللا ذلك بان كلا
من هذين المفعولين مسند الى المفعول الاول في باب علمت والثاني في باب اعلمت فلو قام
مقام الفاعل والفاعل مسند اليه صار له حالة واحدة مسندا ومسندا اليه فاشبه قال
الرضي وفيما قالوا نظر لان كون الشيء مسندا ومسندا اليه شيء اخر في حالة واحدة لا يضر كما
في قولنا اعجبني ضرب زيد عمرا فاعجب مسند الى ضرب وضرب مسند الى زيد وعجب

بالضرب فان كلا من المفعولين مسند ومسند اليه باسناد تام بخلاف المثال فان الصدر
وان كان مسندا اليه باسناد تام الا انه لم يكن مسندا باسناد تام ورد بان كون الاسناد
لا يعتد تاثيره في المنع ممنوع عدم قبول المفعول الثاني مقام الفاعل في نحو ضرب معلوم
ابوه قائما مع عدم الاسناد التام فلو كان تمام الاسناد مانعا لاقيم لارتفاع المانع وانما
المؤثر في امتناع كون الشيء مسندا ومسندا اليه هو قيام احد الشيئين بالاخر وذلك قد
يكون بالنسبة الى شيء واحد هذا والمنع مطلقا هو مذهب المتقدمين واما المتاخرون فاجازوه
في الامن من اللبس وذلك كما اذا كان الثاني في باب علمت والثالث في باب اعلمت فكره
الاخر فيهما معرفة نحو علم زيدا قائم واعلم زيدا عمرا قائم لان المنكر يسند الى المنكر الاصل
واما اذا حصل الالتباس فلا قال الرضي والذي ارى ان النيابة عن الفاعل في الثاني والثالث
يجوز قياسا معرفة كان النائب او نكرة والالباس مرتفع مع الدال كل من المفعولين مركوز
فلان بان يكون ما كان خبرا في الاصل بعد ما كان مبتدا فنقول في علمت زيدا ابان علم زيدا
ابوك وفي اعلمت زيدا ابان اعلمت زيدا ابوك وليس معنى قيام المفعول مقام الفاعل
ان يحل محله بل معناه ان يرتفع بالفعل ارتفاع الفاعل فالمرفوع في المثال الاول الثاني
المفعولين وفي المثال الاخر الثالث الفاعيل ولا لبس مع لزوم الركن كما قالوا في ضرب من
عيسى قال هذا مذهب القياس ولا شك ان السماع لمات الابتيام اول مفعولي علمت كان
مرتبة بعد الفاعل بلا فصل والخبر احق بصفته وكذا لم يسمع الا قيام اول مفاعيل اعلمت
كقوله ؛ نبئت عمرا غير شاكر نعمتي ؛ والكفر مخبثة لنفس المنعم **ولا** يقع نائب الفاعل
مفعولا له سواء كان باللام او بدونها كما يقتضيه الاطلاق فلو قيل ضرب تاديبا
ضرب للتاديب وهو مذهب الجمهور واجاز بعضهم ووجهه اذا كان باللام معللا بان
المنصوب انما امتنع لانه لو اقيم مقام الفاعل صار مرفوعا فيفوت الاشعار بالعلية بخلاف
ما اذا كان باللام فان المفيد للعلية هو اللام وهي موجودة فيه ورد بانه يلزم منه جواز
قياسه لو قامت قرينة تشعر بالعلية وليس كذلك بل المنع مطلقا حاصل وبان النصب
الظرف مستمر بالظرفية مع جلاء قيامه نحو سير يوم الجمعة والجواب عن الاول بان وجود
القرينة محمول على فقد انها طرد الباب وعن الثاني بالفرق فان ذات الظرف تقتضي
الظرفية والنصب يدل على وصفها فحذف المفعول له فان ذاته لا تقتضي العلية

تقدم عليه بالنصب لقصدها فانتقاء ذلك الموقع المنع مطلقا بان النائب مناب الفاعل
ينبغي ان يكون مثله في كونه من مزيدات الفعل من جهة المعنى وليس المفعول له كذلك في
ضرب فعل بفعل بل غرض لكونه عيبا ولهذا كان كل مجرور ليس من مزيدات الفعل لا
يقام مقام الفاعل كالمجرور بلام التعليل نحو جئتك للسمن فاذا يقال جئ للسمن اتفق **ولا**
مفعولا معه لان الواو فيه تدل على المصاحبة فلو حذفت فاتت وخرج عن كونه مفعولا
معه ووجودها مانع من النيابة للزوم الانفصال اذ اصلها العطف وهي دليل الانفصال
ونائب الفاعل كالفاعل في الاتصال ولانه ليس من مزيدات الفعل ولهذا امتنع نيابة
التمييز والمستثنى ايضا وجاز الكسائي نيابة التمييز لكونه في الاصل فاعلا فقال في طاب
زيد نفسا طيبت نفس واما الحال فانها وان كانت من مزيدات الفعل لكن قلة
مجيئها في الكلام منعتها من النيابة من الفاعل الذي لا بد لكل فعل منه **وتعين المفعول**
به اي لو قصد موقع الفاعل اذا وجد في الكلام بلا واسطة مع غيره من سائر الفاعيل التي
تقع موقع الفاعل وهو المفعول المطلق الذي ليس للتاكيد وظرف الزمان والمكان والمجرور
بحرف نحو ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره فيتعين زيد بتعين
وضرب عند البصريين وذلك لان غيره انما ينوب بعد ان يقدر مفعولا به مجازا فاذا وجد
المفعول به حقيقة لم يقدم عليه غيره لان تقديم غيره عليه من تقديم الفرع على الاصل من
غير موجب قال ابن هشام ولان المفعول به قد يكون فاعلا في المعنى نحو لان اعطيت
عمرا دينارا الا ترى ان الاخذ واضح من هذا ضارب زيد عمرا لان الفعل صادر من زيد
وعمرو حق ان يعمهم جوز في هذا المفعول ان يرفع وصفه نحو ضارب زيد عمرا
المجاهد برفع المجاهد لانه نعت لمرفوع في المعنى وخالف الكوفيون والاخفش
من البصريين فقالوا انما هو تعيين اولوية لكن الكوفيون اجازوا وقوع غيره مطلقا قال
ابو جعفر اجروا فيما كانوا يكسرون والاخفش يشترط تقدم النائب على المفعول كما
بالقراءة الشاذة لو انزل عليه القران بالنصب ويقوله : ما دام معنيا مذكرا قلبه :
وبما يلتذ اخر والكل متاول عند المانعين قال بعض الحنفيين وحمل التعيين على الاولوية اشد
مناسبة بقوله فيما ياتي فالجميع سوا **فان لم يكن** اي فان لم يوجد المفعول به بلا واسطة
في الكلام **فالجميع** اي جميع ما سواه من الفاعيل **سواء** اي متوجهة في الوقوع موقع الفاعل

لا يفضل بعضها بعضا فاذا حذفت زيدا من قولك ضرب زيد يوم الجمعة ضربا شديدا في داره
وارتفاعا اقامة غيره اقيمت ما شئت تضع عليه غيره احدهم الجزء ولا يرى ما جاء يرجح بعضهم الجزء
لانه مفعول به وان كان بواسطة ويرجح بعضهم المصدر والظرفين لانهما فاعيل بلا واسطة
ويرجح بعضهم المصدر لذلك ولان دلالة الفعل عليه اقوى ويرجح ابو حيان ظرف المكان لانه
اقرب الى المفعول به لان دلالة الفعل عليه بلا التزام بخلاف المصدر والزمان قال الاخفش
والاول ان يقال كل كان اولى في عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به فهو اولى
بالنيابة وذلك اذن مفوض الى اختياره انتهى **تنبيهات الاول** يشترط في المصدر
والظرف الاختصاص والتصرف فلا يجوز ضرب ضرب ولا صيم زمن ولا اعتكف مكان
لعدم اختصاصها فان قلت ضرب ضرب شديد وصيم زمن طويل واعتكف مكان
حسن جاز لحصول الاختصاص بالوصف ولا يجوز سبحان الله على ان يكون نائبا عن فاعل
فعله لتعذر تسبيح سبحان الله ولا جلس عندك او معك لعدم التصرف ومنع البصريون
انابة وصف المصدر والظرف مقام موصوفهما فلا يقال ضرب ضرب شديد بجر
شديد كما في صيم زمن طويل صيم طويل واجازه الكوفيون وشرط في المجرور ان لا يلبس
الجار وجها حذرا من الاستعمال كذ ومذ ورب والكاف واخص بقيم او استثنا **الثاني**
المجرور ان جر بحرف زائد فلا خلاف في كونه هو النائب وحده وهو في محل رفع بالنيابة
كاحد فيما ضرب من احد وان جر بغيره ففيه اقوال احدها وعليه الجمهور ان النائب هو
المجرور وحده كانه كان الجار زائدا الثاني انه حرف الجر وحده وهو مذهب الفراء قال ابن
برهان وهو بعيد عن ذلك لان الحروف لا حظ لها في الاعراب الا قطعا والثالث انه الجار والمجرور
معا وهو قول ابن مالك قال ابو حيان ولم يقل به احد غيره وقال ابن هشام انه غير ظاهر اي لان
نائب الفاعل مسند اليه لا اسناد الى مجموع الجار والمجرور والرابع ان النائب ضمير مبهم مستتر
في الفعل وجملة الجار والمجرور يدل عليه الفعل من مصدره او ظرف مكان او زمان اذ لا دليل على
تعيين احدها الخامس ان النائب ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل وهو قول ابن
درستويه **الثالث** اذا بني فعل لازم للمفعول فهي النائب اقوال احدها ضمير المصدر نحو
جلس اي الجلوس وعليه ابن عصفور وابن السيد وجعل ابو حيان فيه اختصاصا اي الجلوس
المعهود ثانيها ضمير مجهول وعليه الكسائي وهشام لانه لما حذف الفاعل اسند الفعل

الى حدثا يعمل فيه المصدر او الوقت او المكان فلم يعلم انها المقصود فاضمر ضمير مجهول فانها
انه فاضع لا ضمير فيه وعليه الفراء قاله في المجمع **والثالث والرابع** مما يرد من غيرها لا ضمير
المبتدا والخبر وسمي الاول مبتدا لتبينها على ان حقه التقديم والثاني خبرا لتبينها على انه تمام
الفائدة حتى كانه الخبر الذي هو كلام احتمل الصدق والكذب ارانه نفس الاخبار والا عادم
فالمبتدا هو الاسم حقيقة او حكما وهذا كالجنس شامل للمحدود وغيره من الاسماء **المجرد**
عن العوامل جمع عامل وقد عرفت له تعيين والمقام صالح لكل منهما **اللفظية** المنسوبة
الى اللفظ نسبة الزوالي كلية او المعقول الى المصدر والمراد بها غير الزائدة اذ وجود الزائد
كالعدم وخرج به بقية الزمرات فان قيل التجريد عن العوامل يقتضي سبق وجودها
ولم يوجد في المبتدا عامل قط قيل قد ينزل الامكان منزلة الوجود كقول الحماسة من بني
تم الركية وقولهم سبحان من صغر جسم البعوضة وكبر جسم الفيل وهو هنا من هذا القبيل
فقال التجريد سلب الوجود من حيث المعنى والعدم في العوامل للاستغراق فيكون المعنى
المبتدا هو الاسم الذي لم يوجد فيه كل عامل لفظي وسلب الكل يوجب سلب العموم
لا عموم السلب فيصدق عند عدم بعض العوامل ووجود البعض لان التجريد عن
شمول الوجود كما يكون لشمول العدم يكون تابعا فتراق ايضا لانا نقول العدم في العوامل
ليست للاستغراق بل لماهيته وسلب ماهية العوامل يستلزم سلب كل فرد من افرادها
سلمنا انها للاستغراق فالتجريد وان كان سلبا من حيث المعنى لكنه ليس سلبا بسيطا
بل على وجه العموم اذ القضية ايجابية واثبات التجريد عن جميع العوامل بان لا يوجد فيه
عامل على سبيل عموم السلب لا سلب العموم فيكون المعنى هو الاسم الذي لم يوجد فيه
عامل لفظي سلمنا انه بسيط فيفيد سلب العموم وسلب العموم يحتمل شمول العدم الا
الا ان الاول متعين هنا بالقرينة وهو الاصطلاح على ان المبتدا هو الاسم الذي لم يوجد
فيه عامل لفظي قاله الفاضل الهندي **مسندا اليه** حال من الضمير المستكن في قوله المجرد
وخرج به الاسماء المعدودة واسماء العدد والافعال واسماء حروف التهجي والاصوات **والصفة**
عطف على قوله الاسم والواو لمنع الخلو دون الجمع ولنفي الشك والتشكيك فاد تنافي التعريف
والمراد بالصفة المشتق الذي له عمل كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم
التفضيل والجاري مجرى المشتق كالمنسوب حال كونها واقعة **بعد نفي** يخرج الجنس كما

سياتي **او استفهام** كذلك **واقعة** حال ثانية من الصفة اي حال كونها واقعة **لظاهر** نحو
اقائم الزيدان **او ما في حكمه** وهو الضمير المنفصل فانه في حكم الظاهر في جواز الاستعمال نحو ما انت
انت من الحق هذا مذهب البصريين ومنع الكوفيون رفع الصفة للضمير المنفصل فاجازوا
في نحو اقائم انت كون الاسمين مبتدا وخبرا على التقديمين وتبعهم الزمخشري في المفصل
ونقل ابن الحاجب الاجماع على ذلك ما اليه وهو وهم منه كما قال ابن هشام فظهر بطلان
قول كثير من شراح كافيته من ان المراد بالظاهر في قوله فيما واقعة لظاهر الاعم ولينا الى
الضمير المنفصل فعدوا الى اخراج الظاهر عن الظاهر وحملوا بانه اراد ما يريده وكيف وهو
يصرح بالاجماع على ان الصفة لا ترفع ضميرا منفصلا وحجة الكوفيين ان الضمير المنفصل
لا يجاوزه منفصلا عنه لا يقال قام انت فكذا الوصف واجيب بالفرق وذلك انه انما
انفصل مع الوصف لئلا يجهل معناه لانه يكون معه مستترا يجاوزه مع الفعل فانه يكون
بارزا لكثرته لان طلب الوصف لمعموله دون طلب الفعل فلذلك احتمل بعد الوصف
ولان المرفوع بالوصف سد مسد اللفظ مسد واجب الفصل وهو الخبر بخلاف فاعل الفعل
قال البرماوي وما قطع به على بطلان مذهبهم قوله ارا غب انت عن الحق وقول عمر
خليلي ما وافى بعهدي انتما اذا ما تكونا لي على من اقاطع فان القول بان
الضمير في الاية مبتدا كما زعم الزمخشري مؤد الى فصل العامل عن معموله بالاجنبي والفصل
بذلك في البيت مؤد الى الاخبار عن الاثنين بالواحد واجاب الامام الحديثي عن الاية
بمنع تعلق الجار بارغب المذكور لينلزم المحذور بل يجعل متعلقا بمقدر بعد انت مدلول
عليه بالمتقدم والتقدير ارغب انت نرغب عن الحق وعن البيت باحتمال ان يكون انتما
مبتدا خبره الجملة الشرطية بعده مع الجواب المحذوف المدلول عليه بقوله ما وافى بعهدي
والتقدير انتما خليلي اذا ما تكونا لي على من اقاطعه فما اصدق بعهدي اي ان عدم فيكما
مني على من اقاطعه سبب لان لا يكون احد يفي بعهدي لان من سواكما ليس عندي في منزلتكما
من خلوص المودة وصدق الاخاء فاذا لم تساعداني وتكونا لي على من اقاطعه لم يفا احد
بعهدي لانتفائه بكما وادعائه انه احق بعدم الوفاء **تنبيهات الاول** قيل هذا
منقوض بالمجرور بالبدل ولولا ورب في نحو هل زيد قايم ولولا السكان كذلك ورب رجل
صالح لفتيته فان المجرور في هذه المواضع مرفوع محلا على انه مبتدا كما قال ابن هشام

في المعنى وغيره مع انه ليس مجردا عن العوامل اللفظية غير الزائدة واجيب بانها في حكم الزائدة لشبهها
بها في كونها لا تتعلق بشيء **الثاني** قيل هذا الحد منتقض ايضا بقولهم لا يزال ان تفعل كذا
فان الزوال هنا مبتدأ وان تفعل فاعل به مغن عن الخبر مع انه غير صفة انتهى وقد يجاب
بمنع ان تفعل فاعلا به بل انما هو خبر لزال كما قال ابو حيان **الثالث** وقوع الصفة بعد نفي
او استفهام شرط لانه عند جمهور البصريين وعن سيبويه جواز الابتداء بها من غير شرط مع
قبح واختاره ابن مالك وذهب الاخفش والكوفيون الى جوازه دون قبح **فان طابقت**
الصفة الواقعة بعد نفي او استفهام اسما مرفوعا بها **مفردا** واقعا بعدها **فعليه وجهان**
كون الصفة مبتدأ وما بعدها مرفوعا سد مسد الخبر وكونها خبرا وما بعدها مبتدأ وقدم
الخبر للاستفهام الاول حقه الصدر بخلاف ما اذا لم تطابق مفردا وعدم مطابقتها
للمفرد اما بان لا تطابق المذكور بعدها اصلا او تطابقه ولكن لا مفردا فالاول مثل القائم
الزيدان والقائمان زيد ففي الصورة الاولى تتعين ان يكون الصفة مبتدأ وما بعدها مرفوعا
بها اذ لو كانت خبرا لما بعدها لوجب المطابقة في التثنية والجمع فان المطابقة واجبة
في هذا النوع بين المبتدأ والخبر والصورة الثانية ممتنعة لانها تركيب فاسد والثاني كقولك
القائمان الزيدان والقائمون الزيدون فتتعين الصفة ان تكون خبرا مقدما اذ لو كانت الفعلية الطالبة
هنا لما ثنيت ولا جمعت على اللغة الفصحى ويجوز ذلك على غيرها ولما فرغ من حد المبتدأ
اراد ان يمثل له ليزداد وضوحا فقال **نحو زيد قائم** مثال للاسم المجرد عن العوامل اللفظية
مسندا اليه ومثله ان تقول خبر لكم فان القول كالصريح وهل من خالق غير الله ويحيلك
برهم ولعل الى المعروف منك قريب **وما قائم الزيدان** مثال للصفة الواقعة بعد حرف
نفي ومثله ان قائم الزيدان وغير مضروب العمران **او اقائم الزيدان** مثال للصفة بعد
حرف استفهام ومثله هل قائم الزيدان وحرى قائم الزيدان واين قاعد الزيدان وكيف مقيم
العمران وكم ماكث البكران وايان قادم الخالدان اذا النفي والاستفهام يلابسه شبهها
بالحرف فاذ وجه تخصيص الحرف كاصبح غير واحد **او** اقائم **زيد** مثال للصفة المطابقة للمفرد
فقائم يجوز ان يكون مبتدأ وما بعده فاعلا سد مسد الخبر وزيد يجوز ان يكون مبتدأ
موخرا وما قبله خبرا مقدما كما تقدم فان رجح الاول بان الاصل في المقدم الابتداء اعترض
بان الاصل في الصفة الخبرية فلما تعارض الاصلان تساقطا وبما تقرر علم ان المبتدأ نوعان

الزيدون م

مبتدأ خبر وهو الاسم المسند اليه ومبتدأ لا خبر له وهو الصفة واستغنت عن الخبر لانها في معنى
الفعل والفعل لا يخبر عنه لكن لها مرفوع يغني عن الخبر **و** قد يجيء المرفوع الذي هو مبتدأ
محذوف الخبر وجوبا وذلك في اربع مسائل احديها بعد واو صريحة في المعية نحو **كل رجل و**
ضيعته بفتح الضاد والجيم اي حرفته وسميت بذلك لانها تضيع بالترك اولان صاحبها يضيع
بتركها فكل مبتدأ ورجل مضاف اليه وضيعته معطوف على المبتدأ والخبر محذوف وجوبا اي
مقرونان وانما حذف لان الواو وما بعدها على الصحيح وجيء الحذف لقيام الواو مقام
مع ولو جيء مع مكان الواو وكان كلامنا هذا مذهب جمهور البصريين وذهب الكوفيون
والاخفش الى انه مبتدأ لا يحتاج الى خبر لتمامه ومعنى معناه اي مع ضيعته واختاره ابن مالك
والتقييد بالصريحة في المعية احتراز عن المحتملة لها والعطف نحو زيد وعمرو فلك ان تاتي
بالخبر وتقول مقرونان وان تحذفه اعتمادا على فهم السامع من الاقتصار عليهما معنى المصاحبة
والاقتران وعن ذكره قوله وكل امرء والموت يلتقيان **تنبيه** ذكر بعضهم في نحو المثال المذكور
اشكالا وهو ان الضمير في ضيعته لا يجوز ان يعود الى كل كالى رجل لما الاول فان التقدير
عليه كل رجل وضيعته كل وهذا ليس المرجع لانه مطلق وذلك مقيد بالنسبة الاضافة واما
الثاني فان التقدير كل رجل وضيعة رجل وهذا لا يصح ايضا لان الذي ذكر شامل لجميع الافراد
بقرينة اداة العموم ورجل وحده لا يفيد ذلك والجواب ان الضمير يرجع الى كل رجل كما
نائب عن افراد منكرة فضمير نائب عن ضمائر كثيرة يعود كل المعتبار الى رجل فكانه قيل
وضيعته وعمرو وضيعته وهكذا لان الضمير يعين مرجعه فاذا كان مرجعه عاما كان هو عاما
كذلك وقد ذكر بعضهم ان الضمير اذا عاد الى نكرة لو صرح بكونه كانت نكرة **و** الثانية قبل
الحال المشتق كما تجيء عن المبتدأ المذكور قبلها بان يكون المبتدأ مصدرا مضافا في اسم مفسر للضمير
وفي حال لا يصح كونها خبرا عن المبتدأ المذكور نحو **ضربي زيدا قائما او** مضافا الى المصدر المذكور
نحو **اكثر شربي السويق ملتوتا** او الى مؤول به نحو اخطب ما يكون الامير قائما فقائما في الصورة
الاولى والثالثة وملتوتا في الثانية احوال لا تصلح اخبارا عن المبتدأ المذكور لانها تصف
بالقيام ونحوه والاولى محتملة لان تكون من الفاعل ومن المفعول كما قال الزمخشري وزعم الجرجاني
انه لا يجوز كونها من المفعول الا بدليل لان التقييدات بالاحوال والصفات وعود الضمائر
لا يكون الا لاقرب مذكور والثانية متعينة لان تكون من المفعول والثالثة من الفاعل وكل

الى م

من ضربي زيدا وما يكون المؤول بالكون مصادر عاملة في مفرد ذي الحال وهو الضمير المستتر
فيما يقدر الخبر المحذوف وجوبا واختلف فيه فذهب سيبويه وجمهور البصريين الى ظرف
زمان مضاف الى فعله والتقدير ضربي زيدا اذ كان قائما في الضحى واذا كان في الاستقبال
والخبرية الحقيقة متعلق هذا الظرف من وصف او فعل وكان المقدر تامة لانا نقصد الحال
من الضمير المستتر فيها وهي العاملة في الحال وعنصر هذا الضمير هو معمول المصدر كزيد في ضربي زيدا
والاسمية الاصلية وانما لم تقدر كان ناقصة والمنصوب خبرها لامرين احدهما انه تنكيره
فلا يقال ضربي زيدا القائم والثاني وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعه كالحال في
اعرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد قال ابن هشام وهو اقوى دلالة على انه حال لان
الخبر لا يقترن بالواو والدال على تعيين الخبر الذي هو حاصل او نحوه الاخبار عن الضرب
بكونه مقيدا بالقيام سدادا لا يكون تقييد الا بعد حصوله وللفظ السادس سد الخبر هو
الحال فقد وجد شرط وجوب الحذف وذهب الاخفش وتبعه عضد الدولة الى انه فعل
مضاف الى ذي الحال والتقدير ضربي زيدا حين به اذا كان قائما وشربي السويق شربه
واحتطب كون الامير كونه فضربه خبر ضربي وهو مضاف الى ذي الحال وهو الهاء وكذا
شربه وكونه خبر احتطب الاكمل واختاره ابن مالك في التسهيل قال ابن هشام انه اولى
لانه تقدير واثبت وتقدير اخفسه ولان التقدير في اللفظ اولى انتهى قيل ولان حذف الفعل
مع الجملة المضاف اليها الذي يثبت في غير هذا الموضع والعدول عن ظاهر يعني كان الناقصة
الى التامة الا انه يرد عليه حذف المصدر مع بقاء معموله وهو ممتنع عند الاكثر الا ان يقال
القرينة الدالة على حذفه قوية فلا باس بالحذف كما قال سيبويه ان تقدير ما لك وزيدا
مالك وما دستك زيدا ولا يجوز تقدير الخبر بعد الحال كما نقله ابن السيد عن الكوفيين
لانه تقدير لغير اللفظ ما يدل عليه فكما يجوز ان تقدر ثابت مثلا يجوز ان تقدر
بنفي ولانه حينئذ يكون من الحذف الجائز لا الواجب لان قائما اذ ذاك يكون حالا من زيد
والعامل فيه المصدر فيجعل في الحال فلا يسد مسد خبره لانها من صلته وقيل الخبر نفس
الحال كما قيل به في الظرف وقيل الحال اغنت عنه كما اغنى مرفوع الوصف عن الخبر في
الصحيح ما قدمناه من ان الخبر محذوف وجوبا لسد الحال مسده قال ابن مصفور وانما منع
الحال ان تسد مسد الخبر لانها بمنزلة الظرف في المعنى الا ترى انه لا فرق بين ضربي زيدا

قائما

قائما وضربي زيدا وقت قيامه فكل منهما سد مسد الخبر وكل منهما على معنى في والظرف يسد
مسد الخبر فكذا الحال انتهى **تنبيهان الاول** تقييد المبتدا بكونه مصدرا وصفا
اليه او مؤولا به يؤخذ من ان المبتدا نفسه لا يكون مؤولا بالمصدر فلا يجوز ان تضرب زيدا
قائما خلافا لبعض الكوفيين وتقييد المصدر بالعاملة اسم مفسر لضمير ذي الحال احترازا من
ان يكون المصدر عاملا في صاحب الحال نفسه فانه لا يسد مسد الخبر فان الحال لا تسد مسد الخبر
نحو ضربي زيدا قائما شديد فان قائما حال زيد والعامل فيها هو العامل في زيد وهو
ضربي فلا تغني عن الخبر لانها من صلته وتقييد الحال بكونها غير صالحة للخبرية احترازا من
نحو ضربي زيدا شديد فالرفع واجب لصلاحيتها للخبرية وسد قولهم رجل حلو عليم
راجل وحكمه حكمك مسمطا بتشديد الميم وطاء مهملة اي حكمك لك مثبتا **الثاني**
يجوز هذا الاخفش والمبرد والفارسي رفع الحال في الصورة الثالثة وهي ما فعل المضاف
الى المصدر به نحو احتطب ما يكون الامير قائما ومنعه سيبويه قال الرضي والاولى جوازه
لانك حملت ذلك الكون احتطب مجازا فجاز حمله قائما ايضا عند حذف المصدر الصريح كما في
ضربي زيدا قائما اذ لا مجاز في اول الكلام لا شك ان المجاز يونس المجاز انتهى **والثالثة**
بعد ولا الامتناعية ان كان مطلقا نحو **لولا علي لهلك عمر** اي لولا علي موجود يجوز
لمجاز حذفه للعلم به من لولا الدالة على امتناع الشيء لوجود غيره ووجب لسد الجواب مسده
وسياتي الكلام على هذه المسئلة مستوفى في حديث العزوبات ان شاء الله تعالى **الرابعة**
سيبويه صريح في القسم نحو **لعمرك** او ليمين الله **لافعلن** اي لعمرك وليمين الله قسمي فحذف
الخبر للعلم به اذ تعين ذلك للقسم دال على تعين الحذف ووجب الحذف لسد جواب المبتدا
ووجب تعيينهما للقسم لان اللام لا تستعمل معهما الا قسمية ولا يجوز كونها خبرية والحذف للتعيل
كما في الارتشاف وهي لا تكون في الخبر قال ابو حيان ولا يتم جواب قسم محذوف قبل ان
القسم لا يدخل على القسم وفيه نظر فقد ورد ويحلف ان اردنا الا الحسنى والله يشهد انهم
وجوز ابن عصفور ان يكون المحذوف في ذلك هو المبتدا والتقدير لقسمي عمرك والاول
اولى لان الحذف بالاعجاز اولى منه بالدليل والاحتراز بالصريح من غير الصريح في القسم
وهو ما يصلح له ولغيره نحو عهد الله لافعلن اي على تكون حذف على النيابة لانه لا يشعر
باليقسم حتى يذكر المقسم عليه بخلاف نحو لعمرك وايمن الله واما نا الله مما هو صريح في القسم

والعرض بضم العين وفتحها ويلزم الفتح مع اللام لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله وهو
مصدر محذوف الزوائد اصله تعهدك ومعناه البقاء والجمع فمعنى لعمرك لا قسمن وحياتك
لا قسمن يلزم الاضافة الى الظاهر والمضمر مع اللام ودونها والاضافة فيه كلام متفش
لا نطول بذكره ويجوز ادخال الباء عليه كقوله ٭ رقى بعمرك لا تهجرنا ٭ ومنينا اللتي لم اعطنا
واعلم ان المص رحمه الله لو اخر ذكر هذه المسايل بعد الخبر لكان اولى كما فعله جميع المصنفين
واذ قد عرض لذلك هنا فلنتمم الفايدة بذكر حذف الخبر جوازا وحذف المبتدا جوازا
ووجوبا اما حذف الخبر جوازا فعند قيام القرينة نحو قولك بعد الاستفهام عن الخبر عنه
زيد لمن قال من عندك اي هذا زيد والعطف عليه نحو زيد قايم وعمرو قالوا لهم اكلها
دايم وظلها اي دايم وفي غير ذلك نحو فطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم والمحصنات
اي حل لكم قال ابن مالك وبعد اذا الفجايية نحو خرجت فاذا السبع اي حاضر وهو قليل قال
ابن هشام في الاوضح وهو بناء على ان اذا حرف ما القايل بانها المكان فلا تعد محذوفا
بل جعلها هي الخبر كما سياتي تحقيقه في حديقة المفردات ان شاء الله تعالى واما حذف المبتدا
جوازا فعند قيام القرينة ايضا نحو قولك زيد لمن قال من هذا اي هذا زيد وهو كثير بعد
الاستفهام قال الله تعالى ما اريك الحطمة نار الله اي هي نار الله ما اريك ما هيه نار
حامية ما اصحاب اليمين في سدر هل انبئكم بشر من ذلكم النار وعدها الجزاء من عمل
صالحا فلنفسه ومن اساء فعليها اي فعمله لنفسه واساءته عليها وان تحاظروهم فاخوانكم
اي فهم وان لم يصبها وابل فطل وان مسه الضر فيؤس وعبد القول نحو قالوا سياطير
الاولين قالوا ساحر او مجنون سيقولون ثلثة تراجعهم الايات وفي غير ذلك نحو قوله
لم يلبثوا الا ساعة من نهار بلاغ اي هذا بلاغ بدليل هذا بلاغ للناس سورة انزلناها
اي هذه سورة وقد اجمع حذف كل من المبتدا والخبر جوازا في قوله تعالى سلام قوم منكرون
اي سلام عليكم انتم قوم منكرون فحذف خبر الاول ومبتدا الثاني وقد يحتمل الحذف
الامرين ويكثر بعد الفا نحو فنحن يريد فعدة من ايام اخر فما استيسر من الهدي فنظرة
الى ميسرة اي فالواجب كذا او فعليكم او فعليكم كذا وياتي في مبحث نصر جميل الصبر
او امثل وسلك طاعة وقول معروف اي امري او امثل واذا دار الامر بين كون المحذوف
مبتدا وكونه خبرا كما ذكر فقال الواسطي الاولى كونه مبتدا لان الخبر محط الفايدة وقال

العبدي الاولى كونه الخبر لان الحذف بالاجماز والاواخر اليق به بالصدور والاوايل حكاه
ابن الناظم واما حذف المبتدا وجوبا فحيث كان مخبرا عنه نعت مقطوع الى الرفع لمجرد مدح
نحو الحمد لله الحميد اي هو الحميد او لمجرد ذم نحو اعوذ بالله من ابليس عدو الله نبئ او ترحم نحو
اللهم ارحم عبدك المسكين وان كان النعت لغير ذلك كالتخصيص نحو مررت بزيد الخياط
جاز الاظهار والحذف الواجب هنه بمصدر جرى بدلا من اللفظ بفعله نحو سمع وطاعة قال
وقالت حنان ما اتى بك ههنا اي امري سمع وطاعة وامري حنان او يخصص نحو رب شيء
من خبرته نحو فهم او نفي الرجل زيد اذا قدر خبرا فان تقدم نحو زيد نعم الرجل فهو مبتدا
لا غير او يصرح القسم نحو في ذمتي لافعلن ان في ذمتي مساق او يعهد عكس قولهم لعمرك
لافعلن و اعلم ان الاصل في المبتدا المسندا ان يكون معرفة لان الغرض من الاخبار
افادة المخاطب ما ليس عنده وتنزيله منزلته في علم ذلك الخبر والاخبار عن النكرة لا فايدة
فيه فلا يكون المبتدا نكرة فلا يخبر الفايدة فاذا حصلت الفايدة فاخبر عن نكرة شئت جوز
شيء من الشرايط اولم يوجد بعض ان تقول كوكب لعقص الساعة ولا يقال رجل قايم هذا ما عرض
عليه المتقدمون في ضابط الابتدا بالنكرة وراى المتاخرون انه ليس كل احد يهتدي الى الوقوف على
الفايدة فتتبعوها فاستنبطوها ثمانية عشر وبعضهم اربعين وصنفها السيوطي في الاشباه
والنظاير وقال بعضهم ان الضابط في ذلك قرب ما النكرة من المعرفة لا غير وضرب بها من المعرفة
ما جد شيئين اما باختصاصها كالنكرة الموصوفة او بكونها في غاية الصور كقولنا ثمرة خير
من جرادة فعلى هذا الضابط لا حاجة لنا بتعداد الاماكن بل نعتبر كلما يرد فان كان مما
على الضابط اجزناه والا فمنعناه والجزء هو الاسم حقيقة او حكما المجرد عن العوامل اللفظية
المراد بها غير الزايدة ليشمل نحو ما زيد بقايم عند التميميين وان عمرو بذاهب عندهم وعند
الحجازيين ودخل فيه منسا المسندا والاسما المعدودة المسند فخرج القسم الاول من المبتدا
والاسماء المعدودة به الى المبتدا ويجوز ان يكون الباء بمعنى الى والضمير عايدا الى المبتدا وعلى التقدير
يخرج القسم الثاني من المبتدا فلا حاجة الى اخراجه بزيادة المغاير بالصفة كما فعل ابن الحاجب
في كافيته اذ هو بهذا المعنى هنا لانه تاكيد تنبيهان الاول سلمنا ان الاسم حقيقة
او حكما عن زيد قايم وبعض الفعل الماضي ضرب والجزء الجملة فان قلنا انها ما دلت على المفرد
كما قال ابن الحاجب دخلت وهو المناسب لقول المص فيما مر ولا تاتي الكلام الا في اسمين او فعل

واسم وان قلنا انها على حد انها خبر من غير تاويل لم تدخل وهو مذهب المحققين من النحاة **مسألة**
اختلفوا في عامل المبتدا والخبر فمذهب البصريين الى ان العامل في المبتدا هو الابتداء في قوة
تجريد الاسم عن العوامل للاسناد اليه اي لاسناده وضرب الخبر على بجعل الاسم في صدر الكلام
تحقيقا او تقديرا للاسناد اليه او لاسناده ثم قال المتاخرون كان تجرد والخبر وعلى الجانب
هذا الابتداء هو العامل في الخبر ايضا لطلبه لها على السواء وهو قضية كلام المص حيث جعل المبتدا
والخبر كليهما بالمجرد وفعل الاندلسي عن سيبويه ان العامل في الخبر هو المبتدا ويحكى عن ابي علي
وتلميذه ابي الفتح وهو مذهب جمهور المتاخرين وقال الكسائي والفراء انهما وقيل غير ذلك
وهو اي الخبر **ضربان قسم مشتق** وهو الاصل ولذلك قدمه والمراد به هنا الدال على ذات
مبهمة وهو المسمى صفة كضارب ومضروب وحسن واحسن وفي حكمه المنسوب لا مطلق
المشتق فان اسم الزمان والمكان والآلة حكمها حكم الجامد المحض وهذا اصطلاح غير ما
تقدم **وقسم جامد** وهو ما عدا المشتق بالمعنى المذكور **فالمشتق اما رافع لظاهر او لا وغير**
الرافع لظاهر لفظا كساق او محلا نحو الكافر مضروب عليه ~~[illegible]~~
~~[illegible]~~
~~[illegible]~~

لان فيه المشاركة احدهما بمنزلة الاسد بالغة دون النعات الى تشبيه كقول الشاعر

لسان سبع عليه سدابه ۞ اذا لم يزع عن غريه يفعل كله ۞

والثاني ان يقصد التشبيه فيقدر شاذ مضافا اليه نفي هذين الوجهين لا ضمير في اسد الوجه
الثالث ان تؤول لفظ اسد بصفة رافعة بمعنى الاسدية وتجريه مجرى ما اولته فتجعله
ضميرا وتزعم به ظاهرا ان جرى على غير ما هو له كقولك هذا اسد ابناه وهذا الضمير
في النعت والحال فمن النعت قول العرب مررت بقاع عرفج كله فكله توكيد للضمير المرسم
بعرفج لان عرفجا من معنى خشن وقوله مررت بقوم عرب اجمعون فضمير عربا معنى
فصحاء رفع به ضميرا واجمعون توكيد انتهى الثاني ذهب الكوفيون الى ان الحال يجعل
الضمير مطلقا اول بمشتق لعدم ورود عربي هذا القول الى الكسائي من الكوفيين وحده
والى الفراء من البصريين لكن نقله ابن مالك في شرح الخلاصة عن الكوفيين كافة
وسبقه الى هذا صاحب البسيط قاعدة في تقديم المبتدا وتاخير الخبر اذا كانا معرفتين
هي اذا كان الاسمان المعرفان بحيث يستفيد السامع النسبة بينهما وكل منهما يصلح ان
يكون محكوما عليه فالمجهول ثبوته منهما للشيء الاخر عند السامع وهو كالطالب فاعتقاد
المتكلم ان يحكم به عليه يجعل خبرا والمعلوم ثبوته للاخر عنه لانه محكوم به وذلك الشيء الاخر
المعلوم عند السامع الذي جهل ثبوت الاخر له يجعل مبتدا ويقدم لانه محكوم
عليه والحاصل انهما يختلف المتكلم ان توهم ان السامع كالطالب للحكم عليه يجعل مبتدا
والاخر خبرا ولا يعدل عن ذلك في الاستعمال الغالب فيقال على القاعدة لمن عرف
زيدا باسمه وشخصه ولم يعرف انه اخوه واريد ان يعرف انه اخوه زيد اخوك
سواء عرف ان له اخا ولم يعرف ان زيدا اخوه او لم يعرف ان له اخا اصلا ويقال لمن
عرف ان له اخا في الجملة ولم يعرف اسمه على التعيين واريد ان يعرف ان اسمه
زيد اخوك زيد فالمبتدا هو المقدم في الصورتين وهو زيد في الصورة الاولى
واخوك في الثانية وقد يعدل عن ذلك في غير الغالب فيجعل المطلوب الحكم عليه خبرا
والاخر مبتدا كقول ابي تمام في صفة القلم ۵

لعاب الافاعي القاتلات لعابه ۞ وادّي الجنى اشتارته ايد عواسل ۞

وكان على مقتضى القاعدة ان يقال لعابه لعاب الافاعي اذ المقصود تشبيه مداد قلم

الفتى

النقل

المدوح بالسم في حق الاعداء بالعسل في حق الاولياء وهذا ما اجاب عنه ابن يعيش بانه من
التشبيه المعكوس فيكون المقدم مبتدا فلا نقض به على القاعدة قال ابن هشام وهو ضعيف
لانه نادر الوقوع مخالف للاصول اللهم الا ان اقتضى المقام المبالغة والى هذا اشار
المص بان العدول اليه من غير الغالب لمخالفته القاعدة واما النحويون فيجعلونه من باب
تقديم الخبر على المبتدا جوازا لحصول القرينة للمبتدا بين المبتدا والخبر فيخرج ذلك عندهم
جائزا كثير الاستعمال ومثله قول الاخر ۞ بنونا بنو ابنائنا وبناتنا ۞ بنوهن ابناء
بنينا خبر مقدم وبنوا ابنائنا مبتدا مؤخر لان المراد الحكم على بني ابنائهم بانهم مثل بنيهم
لا عكسه وكان الاولى بالمص ان يقتفي اثر النحويين لان كتابه في النحو في البيان تنبيه
ما ذكره من القاعدة هو طريقة اهل البيان وهو المشهور عند النحويين عند انتفاء القرينة قيل
يجوز تقديم كل منهما مبتدا وخبرا مطلقا لحصول الفائدة للسامع قدم الخبر او اخر وقيل
ان كان احدهما مشتقا والاخر اسما جامدا فاصل زيد تعين المشتق للخبرية وان تقدم الا
للابتدائية وان تماخرا فهو المبتدا المنسوب اليه وهو المخبر المنسوب والذات هي
المنسوب اليه والصفة هي المنسوب وهو قول الفخر الرازي واجيب بان المعنى الشخص الذي
له الصفة صاحب هذا الاسم فتصير الصفة دالة على الذات ومسندا اليها والاسم دالا
على الصفة مسندا وقيل ان كان احدهما اعرف فهو المبتدا نحو هذا زيد وان استويا
في المرتبة وجب الحكم بابتدائية المقدم نحو انه ربنا تكميل ويجب الحكم بابتدائية المقدم
في صورتين اخريين احديهما كون الاسمين نكرتين صالحتين للابتدا بهما نحو افضل منك
افضل منى اذ لو جوز تقديم الخبر هنا لالتبس بالمبتدا فيفسد المعنى اذ كيف يكون افضل
منك لا من تخاطبك وبالعكس الثانية كونهما مختلفتين تعريفا وتنكيرا والاول هو المعرفة
كزيد قائم واما ان كان هو النكرة فان لم يكن له ما يسوغ الابتدائية فهو خبر اتفاقا
نحو في ثوبك وذهب ظاهرك وان كان له مسوغ فكذلك عند الجمهور وما يسوغ به
فيجعل المبتدا نحو كم مالك وخير منك زيد حسبنا الله ونعم قال ابن هشام في المغني ظاهر
كلام ابن مالك ان ذلك عند سيبويه مخصوص بما اذا كان لم استفهام او اسم تفضيل
ويجب تقديم المبتدا اذا خيف التباسه بالفاعل نحو زيد قام اذ لو قيل قام زيد لالتبس
المبتدا بالفاعل لان اعتباره اقرب فاشبه وجوده الاخفش والمبرد لو كان الخبر

الرجال الاباعد

محصورا فيه بلا لفظا نحو ما محمد الا رسول الله صلعم او معنى نحو انما انت نذير اذ لو اخر لالتبس
المحصور بالمحصور فيه او كان المبتدا له صدر الكلام اما بنفسه كالاستفهام والشرط والتعجب
نحو زيد منطلق ومن يقم اقم وما احسن زيدا اذ لو اخر لمزج حاله صدر الكلام عن صدريته
او بغيره نحو لعبد مؤمن خير من مشرك فان لام الابتدا لها الصدر او كان ضمير شان نحو هو زيد
منطلق فيه لانه لو اخر لالتبس بالتوكيد وفيه نظر وقد يؤخر المبتدا وتقديم الخبر جوازا
توسعا في الكلام اذ ربما احتيج في وزن او قافية او يجمع الى تقديم بعض اجزاء الكلام
على بعض ووجوبا بان يكون للخبر صدر الكلام اما بنفسه نحو من زيد او بغيره نحو في الدار
اي يوم السفر او يمنع تاخيره في اللبس ظاهر نحو عندي درهم ولي وطر او لو اخر
لالتبس بكونه صفة للمبتدا لانه نكرة وطلبها للوصف اشد من طلبها للخبر فالتزم تقديمه
دفعا للالتباس او يكون المبتدا محصورا فيه بلا لفظا نحو وما انا الا اتباع احمد او
معنى نحو انما في الدار زيد اذ لو اخر لانعكس الحصر في الخبر كما مر في عكسه او يعود ضمير
متصل بالمبتدا على بعض متعلق الخبر نحو على التمرة مثلها زبدا او على مضاف اليه الخبر كقوله

اهابك اجلالا وما بك قدرة ... علي ولكن ملء عين حبيبها

تتمة

لا يخبر بالزمان عن الذات فلا يقال زيد اليوم لعدم الفائدة فان حصلت جاز كان
يكون المبتدا ماما والزمان خاصا نحو نحن في شهر كذا ويوم طيب وقد تعدد الخبر
لفظا ومعنى لا لفظا فالخبر هنه وذلك اذا صح الاقتصار على كل واحد من الخبرين لولا
نحو زيد فقيه شاعر كاتب وذلك استغناء بالعطف اتفاقا واتفاقا فظ لفظيا لم يتعدد
فيه مقام خبر واحد نحو الرمان حلو حامض ولا يجوز فيه العطف لان المجموع بمنزلة
الواحد اذ المعنى الرمان مزة واجازه ابو علي نظرا الى اللفظ وقد يقدر تعدد صاحبه
اما حقيقة نحو بزك فقيه ونحوي ونجم او حكما بان يكون المبتدا مفردا اذا اخر لتتميم
الاخبار عليه نحو قوله انما الحيوة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر
هذا يجب فيه العطف تنبيهان الاول التمثيل لكون المبتدا عاما والزمان خاصا
بنحو في شهر كذا ذكره ابن مالك في شرح التسهيل وتبعه شراح كلامه وتعقب ذلك العلامة
ناظر الجيش بان العموم في نحن لا يعقل قال لما لكونه حاشية الاوضح ووجهه بعضهم
بانه وان كان ضميرا متضمنا للمتكلم المعظم نفسه والشارك غيره فهو عام الصلاحية

الرمان حلو حامض

لكل متكلم لا يختص بمتكلم دون اخر انتهى ووجهه اخر يشمل المتكلم جميع من سواه في ذلك الزمان
والزمان خاص لا تعينا انتهى وهذا ولى من الوجه الاول الثاني قال الاخفش فيلزم
هذا حلو حامض انما اراد هذا حلو فيه حموضة فيتوقف ان يكون الثاني صفة لا قول وليس قول
انما جميعا خبرا واحدا يشتي والجمهور على انهما خبران في معنى خبر واحد ونقل عن ابي علي الفارسي
ان نحو حلو حامض فيه ضمير واحد تحمله الثاني لان الاول تنزل من الثاني منزلة الجزء وصار
الخبر انما هو بهما مهما قال بعضهم الضمير يعود من معنى الكلام كانك قلت هذا مزة لا تجد
حلوا لجزئين من الضمير لا انفراد احدهما به لانه ليس اولى من الاخر ولا يكون فيهما واحد لان عاملين
لا يعملان في معمول واحد ولا ان يكون فيهما ضميران لانه يصير التقدير كل حلو وكل حامض
وليس هذا الغرض سندفيل كل منهما يحتمل ضميرا واختاره ابو حيان وشيخه ابو جعفر بن محمد
علي الشلبي قال ولهذا ارتفعا على الخبرية ولا يلزم من فرض صدقه الجمع بين الضدين على
الوجه المحال لانا لا نحكم على المبتدا بكل منهما وهو على صفة اذ لا يجوز الحكم الا بعد تمام
الكلام وعند سماع الخبرين فالعقل يحكم حكما مستمرا باستماع اجتماع الضدين بانهما
ضدان على الوجه الواحد الشخصي فلا تعتبر لمنيته واحد منهما الى المبتدا الاجنبي يعتبر
تاثير كل منهما في الاخر وتاثره عند تخالطه من غير في الزمن ثم يحكم على المبتدا بكيفية
متوسطة بين الكيفيتين فاذا قيل الرمان حلو حامض فكانه قيل الرمان فيه شيء
من الحلاوة وشيء من الحموضة ولا تضاد بينهما كالاتضاد بين البياض والضعيف
السواد الضعيف بل ربما كان احدهما عين الاخر لوجوب الحد والمشترك بين الاثنين
هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام انتهى كلام شيخنا وتظهر ثمرة الخلاف في تحليلها ان تحمل
احدهما في نحو هذا البستان حلو حامض رمانة فان قلنا لا يحمل الاول ضميرا تعين رفع
الرمان بالثاني وان قلنا انه يحمل فيجوز ان يكون من باب التنازع في البيوع الموضوع
وذكر ابو الفتح بن جني انه راجع شيخه ابا علي ثمانيا وعشرين سنة وعود الضمير في هذا
الفصل حتى يتبين له وذكر في البديع انه لا يجوز الفصل بين هذين الخبرين بالمبتدا
ولا تقديمهما عليه عند الاكثرين واجازه بعضهم انتهى فصل في ذكر ما ينسخ المبتدا
الجزء يدخل على المبتدا والخبر افعال وحروف وتعمل فيهما بدليل انك متى حذفتها
انعقد الكلام مبتدا وخبرا فتجعل المبتدا اسمها والخبر خبرها فتسمى الاول اسمها

مقابلة بلغ

هذا

والثاني خبرها وقد يسمى مرفوع كان فاعلا تشبيها له بالفاعل ومنصوبها مفعولا تشبيها
له بالمفعول وهو مجاز قال ابن هشام وهو اصطلاح غير معروف **وتسمى** هذه الافعال
والحروف **النواسخ** لانها تحكم المبتدا والخبر الثابت الحاصل وخولها اخذا من النسخ
وهو لغة الازالة **وهي** من حيث هي هي ثلاثة انواع لانها اما افعال او حروف كما ذكره ومن حيث
عملها واختلاف احكام بعضها مع بعض **خمسة انواع** ولم يذكر منها افعال القلوب مع
اصل انه بان اصل مفعوليها المبتدا والخبر كما عليه الجمهور وقد ذكرها في صورة الافعال
وياتي الكلام عليها هنالك وكان الاولى ان يذكرها في جملة النواسخ فتكون الانواع ستة
النوع الاول الافعال الناقصة وحيث بذلك لانها لا تتم بمرفوعها كما مر قيل
لانها لا تدل على الحدث وليس بصحيح لما تبين وقد تسمى بالنواسخ من باب اطلاق اسم الاعم على
الاخص وعرفها ابن الحاجب وتبعه المص في التهذيب بما وضع لتقرير الفاعل على صفة اي
لحصله وتثبيته عليها قال الرضي وغيره كان ينبغي ان يقيد الصفة فيقول على صفة هي
غير صفة مصدره والا انتقض بجميع الافعال الناقصة فان ضرب مثلا من قولنا ضرب زيد
تقرير الفاعل على صفة لكن تلك الصفة هي الضرب المستفاد من الفعل العامل فيه واما
الفعل الناقص فانما يقرر الفاعل على صفة غير صفة مصدره فان كان في قولك كان
زيد قائما لا يقرر زيدا على صفة لكون بل على صفة القيام المستفاد من الخبر المتصف بصفة
الكون اي الحصول والوجود وكذا سائرها قال بعضهم والتحقيق انه لا حاجة الى ما ذكر
من التقييد لان المتبادر من قولك هذا اللفظ موضوع لذلك المعنى هو المرضوع به لا غير
والافعال الناقصة موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها معا والافعال الناقصة موضوعة
لتقرير الفاعل على صفة فتكون الصفة خارجة عن مدلولها انتهى وفيه نظر فتامل
ولم يذكر سيبويه من هذه الافعال سوى صار ودام وليس ثم قال وما كان بمعنى
من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وبه جزم المص في التهذيب فقال
ابن مالك كل فعل لا يستغنى مرفوعه عن مخبر عنه صالح للتعريف والتنكير او جملة تصلح
مقامه فهو من باب كان وبينها من جزئها ووضع الاكثر والفارقة بعدها نحو وان كانت
لكبيرة وان وجدنا اكثرهم لفاسقين قال الرضي وقد يجوز تضمين كثير من الافعال
الناقصة معنى الناقصة كما تقول تم الصفقة بهذا عشرة قال تم فمثل لها ديرا سوريا الى صار

ثم بلغني

ان ذلك المعنى

مثل ابن بري نحو ذلك وظاهر عبارة المص انها غير محصورة حيث قال **والمشهور منها كان
وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وليس** فكان لثبوت خبرها لاسمها فيها
معنى مع الانقطاع عند الاكثر كما قال ابو حيان او مع السكوت عن الانقطاع وعدمه عند
اخرين وخبر ابن مالك عن كان زيد قائما وقد تكون للاستمرار والدوام ومنه الوارد
في صفات الله تعالى وصار لانتقال اسمها الى خبرها واصبح وامسى واضحى لثبوت خبرها لاسمها صباحا
ومساء وضحى وظل وبات لثبوت خبرها لاسمها في جميع النهار والليل قال ابن الخباز
ورايت كثيرا ممن صنف ولا قرابات على ابن مرزويه قوله تعالى والذين يبيتون لربهم سجدا
وقياما وقد تكون كان واصبح وامسى واضحى وظل وبات بمعنى صار كقوله تعالى فكانت
هباء فاصبحتم بنعمته اخوانا ظل وجهه مسودا وقول الشاعر اعراست خذو امسى اهلها
اخفى عليها الذي اخفى على الجلد وقوله ثم اضحوا كانهم ورق جف
قالوت به الصبا والدبور وقوله ليت كاني اطرى بحبل وليس لنفي خبرها عن
اسمها حالا عند الجمهور وقال سيبويه وابن السراج مطلقا قال الاندلسي وليس من القولين
تناقض لان خبر كثير ان لم يقيد بزمان يحمل على الحال كما يحمل الايجاب عليه في نحو زيد
قائم واذا قيد بزمان من الازمنة فهو على ما قيد به واستحسنه الرضي قال بعض المحققين
وفيه نظر لان المراد بكونها للحال او كونها للاطلاق انها كذلك بحسب الوضع فاذا كانت
عند الاطلاق للحال فهي للحال البتة انتهى فتامل وتعمل هذه الافعال انما يعمل
الاتي مطلقا سواء كانت موجبة او منفية صلة لما الظرفية او غير صلة والحق بها الضرب
التهذيب الضرب وعاد وغدا وراح ومدة هذا الشهر **وما زال** وهو يثبت خبرها لاسمها
على الاستمرار من قبله ويشترط فيه ان يكون ماضي يزال كما مضى يزيل فانه فعل متعد
الى واحد ومعناه ما زال يقال زال عنا من معزاه اي ميزه ومصدره الزيل وكما مضى يزيل
فانه قاصر ومعناه الانتقال ومنه قوله تعالى ان الله يمسك السموات والارض ان تزولا
ولئن زالتا ومصدره الزوال **وما برح وما انفك وما فتي** مثلث الفاء وقال الفا
ذكرها الصغاني وهي تميمية وهذه الاربعة تعمل بشرط تقدم نفي او نهي او دعاء مثال
النفي كما نطق به قوله تعالى ولا يزالون مختلفين لن نبرح عليه عاكفين ومنه تالله تفتا تذكر يوسف
ومثال النهي قوله صاح شمر ولا تزل ذاكر الموت فنسيانه ضلال مبين ومثال الدعاء

ارتحلوا

عاكفين

قوله ۞ الا يا اسلمي يا دار مي على البلى ۞ ولا زال منهلا بجرعائك القطر ۞ وقيده في الاشتاف
بلا خاصة قال ابو حيان في شرح التسهيل ولا خلاف بين النحويين في ان معاني هذه الافعال
الا بعد متفقة **وما دام** وهي لمن قيت امر بمدة بثبوت خبرها لاسمها وقد يشترط
تقدم ما المصدرية الظرفية كما نطق به كما عطفت ما دمت مصيبا درهما اي مدة دوامك
مصيبا فلو لم تقدمها ما لم تكن من هذا الباب نحو دمت مصيبا وكذا لو كانت مصدرية
غير ظرفية نحو يحيت ما دمت محسنا لان المعنى من دام احسانك لا من مدة دوام
احسانك **تنبيه** قال بعضهم اتفق النحاة على ان كان واخواتها افعال الا ليس فان
الفارسي ومن تبعه ذهب الى حرفيتها والصحيح فعليتها لاتصال ضمائر الرفع البارزة
وتاء التانيث الساكنة بها انتهى قلت ودعوى الاتفاق ممنوعة فقد ذهب الزجاج
ومن تبعه الى انها حروف لكن يفاد الله على معنى غيرها حيث جاءت لتقرير الخبر المبتدا
على صفته **وعملها** كلها **رفع الاسم** وهو المبتدا الذي تدخل عليه اي يجدد عليه رفعا
غير الاول لكن نفاعوا عمل لفظيه وهو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى انه
باق على رفعه لانه لم يتغير عما كان عليه والصحيح الاول بدليل اتصال الاسم بها
اذا كان ضميرا نحو كنت قائما والضمير بالاستقرار لا يتصل الا بعامله ويشترط في المبتدا
الذي تدخل عليه ان لا يخبر عنه بجملة طلبية ولا انشائية وان لا يلزم الصدر بلا
الحذف ولا عدم التصرف ولا الابتدائية سواء كان لتضمن المعنى او مقتضى
ونصب الخبر اي خبر المبتدا حذفا للكوفيين في ارادة انتصب على الحال واكثر
النحاة على انه لا يجوز رفع الخبر بعدها على اضمار مبتدا محذوف فلا يقال كنت
قائم اي انا وقد ورد في الشعر ما ظاهره الجواز فان كان تفصيلا جاز الوجهان نحو
كان الفريقان قائما وقاعدا او قائم وقاعد ورفع الاسمين بعدها انكره الفراء وقال
الجمهور فيها ضمير شان والكسائي وابن الطراوة لم يعاه وذكره في الارتشاف **تنبيهان**
الاول اذا انتقض خبر ليس بالا لم يخرج عن هذا الاصل في اعتلال الجائز ونبو تميم يرفعون
الخبر حملا لها على ما في الاهمال عند انتقاض النفي كاهمال الجائز ما على ليس في
الاهمال عند استفاء شروطها كما في ذلك عنهم ابو عمرو بن العلاء فبلغ ذلك عيسى بن عمر النحوي
فجاءه فقال يا ابا عمرو ما شيء بلغني عنك انك تجيزه قال وما هو قال بلغني انك تجيز

ليس الطيب الا المسك بالرفع فقال له ابو عمرو نعت واطرح الناس ليس في الارض تميمي الا وهو
رافع ما جاوز الاوض ينصب ثم قال للبزيدي تعال انت يا يحيى وقال لخلف الاحمر تعال انت
يا خلف اصيا الى ابي مهدية فلقناه الرفع فاتى بابي واصيا الى النجع من نهار التميمي
فلقناه النصب فاتى بابي فقال ابو محمد اليزيدي فصينا الى ابي مهدية فوجدناه قائما يصلي
فلما قضى صلوته اقبل علينا فقال ما حظكما فقلت حظنا ان نسالك عن شيء من كلام العرب
قال هاتياه فقلنا كيف تقول ليس الطيب الا المسك فقال اخرني بالكذب على كبر سني
ادفعوا ابن الجارود وابن بنت الابل الصادرة فقال له خلف الاحمر ليس الطيب الا المسك
قال فما تصنع سودان هجر بالهم غير هذا الشم هل رايت فلت كيف تقول ليس ملاطل
الا الطاعة الله فقال هذا كلام لا دخل فيه ليس لك الا الطاعة الله والعمل بها
ونصب خلفناه الرفع فاتى فكتبنا ما سمعته منه ثم جئنا الى النجع فقلنا له كيف تقول
ليس الطيب الا المسك فقال ليس الطيب الا المسك ورفع وجهدنا به ان ينصب فلم
ينصب فرجعنا الى ابي عمرو وعند عيسى بن عمر لم يبرح بعد فاخبرناه بما سمعنا
فاخرج عيسى خاتمه من يده فدفعه الى ابي عمرو وقال بهذا سدت الناس يا ابا عمرو
الثاني المخبر عنه الاسم حالات فان كانا معرفتين فالاسم هو المعلوم للمخاطب مطلقا
فان علماهما جهل انتسابه احدهما الى الاخر فالاسم هو الاعرف على المختار ما لم
الاخر اسم اشارة اتصل بها ها التنبيه فيتعين للاسمية فان لم يكن احدهما اعرف
فالتخيير هذا هو المشهور وقيل المتكلم بالخيار في جعل ايهما المعرفتين شاء الاسم والاخر
الخبر وصححه طريقة المتقدمين وذهب الى ذلك من المتاخرين ابن مضاء وابن طاهر والد
ابي علي وابن خروف وابن عصفور وقيل وهو ظاهر كلام سيبويه وان كانا نكرتين
ولكل منهما مسوغ فالتخيير ايضا وان كان المسوغ لاحدهما فقط فهو الاسم وان كانا
مختلفين فالمعرفة هو الاسم والنكرة هو الخبر ولا يعكس الا في الضرورة وجوزه ابن مالك
اختيارا ضبط الغاية وكون النكرة غير محضة للوصفية ومزروده قوله ۞

۞ فتى قبل التفرق يا صباحا ۞	ولا يك موقف منك الوداعا ۞
۞ كان سبيئة من بيت راس ۞	يكون مزاجها عسل وماء ۞

وقوله

ويجوز في الكل اي في كل الافعال الناقصة المشهور منها وغيره وادخال الا على كل

فاين م

قرن

شاذ

بعض منعه بعضهم وسيأتي الكلام عليه ان شاء الله تعالى **توسط الخبر** بينهما بين الاسم
خلافا لابن درستويه في ليس ولابن معط في دام وذلك حيث لا مانع كما موجب للتوسط
فالاول كان يكون الخبر واجب التقديم عليهما لصدريته نحو اين كان زيد او واجب التأخير
كما اذا دخلت اداة الحصر نحو ما كان زيد الا في الدار او خيف لبس نحو كان صاحبي عمرو والثاني
كما اذا دخلت الاسم اداة حصر وكان مع الفعل ما يقتضي التصدير وعدم الفصل منه نحو
هل كان قائما الا زيد اذ لا يفصل بين الفعل واداة الاستفهام او كان الخبر ضمير متصل نحو
كانه زيد فجواز التوسط بمعنى سلبه من ورطة الطرفين من التوسط وعدمه محله ما عدا
ذلك كما في نحو كان زيد قائما بمنزلة كان قائما زيد قال تعالى وكان حقا علينا نصر المؤمنين
قرأ حمزة وحفص لنبين الجران قولوا وجوهكم بنصب الجر وقال الشاعر

ما دام حافظ سري من وثقت به ... فهو الذي لست عنه راغبا ابدا

هذان حملا الجواز في كلامه على معناه المشهور من سلب من ورطة الطرفين فان حملا نافيا بل
الامتناع كان اعم مما توسطه واجب وجائز **تنبيهان الاول** ذكر ابن مالك انه
يمتنع التوسط في نحو كان غلام هند مبتدأ لعود الضمير ويجب في نحو كان في الدار
ساكنها لاتصال الاسم بضمير الخبر وفي نحو كان في الدار رجل لكون الخبر ظرفا مستغنيا
للاعتماد ونوزع في الاول بان عود الضمير هنا على الاسم ورتبته التقديم فلا يمتنع وفي
الاخيرين بانهما لا يقتضيان وجوب التوسط بل عدم التأخر ولا سيما ان تقديم الخبر نحو في
الدار كان ساكنها وفي الدار كان رجل **الثاني** قضية اطلاقه جواز توسط الخبر ولو كان
ظرفا نحو كان يقول زيد على حبل زيد اسم كان وهو ما صححه ابن عصفور وابن مالك
ومنعه بعضهم قياسا على المبتدأ الخبر عنه بفعل فانه لا يتقدم خبره كزيد قال والاول
هو الصحيح كما في المغني لان الجملة الاسمية بالفعلية اشبه **ويجوز في سوى**
الجملة الاولى اخر وهي التي ذكرناها **تقدمه او يجب عليها** ولو كان جملة على الاصح
وذلك حيث لا موجب له كان يكون مزاد دات الصدر نحو اين كان زيد ولا مانع منه
كما اذا دخلت اداة الحصر نحو ما كان زيد الا قائما او خيف اللبس نحو كان صاحبي عمرو
فجواز التقديم بمعنى سلب من ورطة الطرفين محله ما عدا ذلك نحو قائما كان زيد وان حمل
على الجواز بمعنى مقابل الامتناع كان اعم مما تقديمه واجب وجائز كما قلناه في جواز التوسط

على م

وجاز

وجاز تقديمه بدليل قوله تعالى اهؤلاء اياكم كانوا يعبدون وانفسهم كانوا يظلمون فاياكم وانفسهم
الخبر كان وقد تقدما عليها وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل قال ابن مالك في شرح
التسهيل وسبقه الى ذلك الفارسي وابن جني وغيرهما من البصريين وهو غير لازم فقد تقدم
المعمول حيث لا يتقدم العامل بدليل نحو زيدا لم اضرب وعمرا لن اضرب مع امتناع تقدم
اضرب على لم ولن قال بعضهم واحسن ما يستشهد به على ذلك بيت العروض

اعلموا اني لكم حافظ ... شاهدا ما كنت او غائبا ... وانا الشوق بحمته

الاول اخر لانه اما نعت لانها او خبر ثاني فهي مزاد دات الصدر او مصدرية فهي معمول
الصدر المتقدم عليه ومنع ذلك في ما دام متفق عليه طبا الا ربعة الاخرى فيرها ما انتهى بامر
هذه الافعال وان لم يكن النفي شرطا في عمله فمختلف فيه فالمنع مذهب البصريين والفراء
بقية الكوفيين لان ما عندهم لا يكون مصدرية هان خصوا بكيان المنع بغير ما النفي شرط في عمله
لان نفيه ايجاب فان كان النفي غير ما جاز التقديم مطلقا خلافا للفراء في اطلاقه المنع مع كل ان
يرده قوله ورجح النفي للخبر بما ان رايته ... على السن خيرا لا يزال يزيد ... واما توسطه بين
النافي والمنفي فجائز مطلقا نحو ما انا كان زيد وما انا ما زال زيد قائما بغير راحد وحكى الفرضي الاتفاق
على نحو فيما النفي فيه شرط في العمل وليس كذلك ولا يجوز توسطه بين ما ودام كما جزم به صاحب
الايضاح والبدر ابن مالك وارتضى بل ظاهر كلام الاصبهاني انه مجمع عليه قال المرادي وفيه نظر لان
المنع معلل بما يعدم معه فيها وهو لا يتحقق مانعا بدليل اختلافهم في ليس مع اتفاقهم على
تقديمها لو كون ما موصولا حرفيا لا يفصل بينه وبين صلته وفيه خلاف فقد اجازه كثيرا
لم يكن ما ولا واختلف في تقديم ليس نحو فيها جان قدما البصريين ومنعه الكوفيون والمبرد وابن
السراج والجرجاني واكثر المتأخرين قال ابن مالك في شرح الكافية والمنع احب الي لشبه ليس بما
في النفي وعدم التصرف وكان عسى لا يتقدم خبرها اجماعا لعدم تصرفها مع الاتفاق على تقدم
فليس لي في ذلك لسان لها في عدم التصرف مع الاختلاف في علتها انتهى وفرقا بينه
بين عسى وليس ابن عسى متضمنة معنى ما له صدر الكلام وهو لعل بخلاف ليس قال المصنف الاشبه
ومنع هذا الفرق بان ليس ايضا متضمنة معنى ما له صدر الكلام وهو النافية انتهى وقد علم
منع تضمن ليس معنى ما لان ليس عنده لنفي الحال كما صرح به وما لما هو اعم فلم تتضمن معناها
والنفي وان لزم صدر الكلام في ما لم يلزمه فيما عداها **تنبيه** قال المرادي ينبغي ان يكون

خبر م

الخلاف في غير ليس المستثنى بها فيشمل التقديم بها ولا واحد وسيقال ذلك شيخنا ابو حيان
تعالى في باب الاستثناء من الارتشاف مراجعة ابن الخوبي تقديم خبر ليس عليها فينبغي ان يجيز
ذلك هنا لانها تجري مجرى الافعال لا يجوز قام القوم زيدا الا لا يجوز قام القوم زيدا ليس يجوز
فيما عدا فتى وليس وزال ان تكون تامة اي مستغنية عن الخبر كما ان معنى كونها
ناقصة عدم الاستغناء عنه هذا هو الصحيح الذي عليه المحققون وصحح جم الائمة وفاضل
الائمة وذهب الاكثرون الى ان معنى تامها دلالتها على الحدث والزمان وبما منهم ان معنى
نقصانها عدم دلالتها على الحدث كما مر قال نجم الائمة وليس بشيء لان كان في كان زيد قائما
تدل على الكون الذي هو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون الخصوص وهو كون القيام
اي حصول فتى اولا بلفظ دال على حصول تام مقيد بالخبر ذلك الحاصل فكانت قلت
حصل شيء ثم قلت حصل القيام فالفائدة في ايراد مطلق الحصول اولا ثم تخصيصه كالفائدة
في ضمير الشان قبل تعيين الشان مع فائدة اخرى ههنا وهي دلالته على تعيين زمان ذلك
الحصول المقيد ولو قلنا قام زيد لم يحصل هاتان الفائدتان معا فكان قبل على حصول ذات
مطلق تقييده في خبره وخبره يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق تقييده في كان
لكن لا لدلالة كان على الحدث المطلق اي الكون وضعية وكلا لدلالة الخبر على الزمان المطلق عقلية
واما سائر الافعال الناقصة نحو صار الدال على الانتقال واصبح الدال على الكون في الصبح
او الانتقال ومثله اخواته وما دام الدال على معنى الكون الدائم وما زال الدال على الاستمرار
وكذا اخواته وليس الدال على الانتفاء لدلالتها على حدث معين لا يدل عليه الخبر فغاية
الظهور ان يكيف بكون جميعها ناقصة بالمعنى الذي قالوه انتهى واستدل ابن مالك على ابطال
قولهم ايضا بعشرة اوجه ذكرها في شرح التسهيل الا انه استثنى ليس فوافق الاكثرين على
دلالتها على الحدث واذا استعملت هذه الافعال تامة كانت بمعنى حصل لا دام فكان بمعنى حصل
نحو وان كان ذو عسرة اي وان حصل وصار بمعنى انتقل نحو صار الامر اليك اي انتقل
بمعنى رجع نحو الا الى الله تصير الامور اي ترجع واصبح وامسى بمعنى دخلا في الصباح
والمساء نحو فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون اي حين تدخلون في المساء وحين تدخلون
في الصباح واضحى بمعنى دخل في الضحى كقوله ومن يغد في اثنى احسن اقرى
اذا الليل اضحى خلدها اي دخل في الضحى وظل بمعنى دام واستمر نحو ظل اليوم اي

دام ظل وبات بمعنى صار نحو قوله وبات وباتت له ليلة كليلة ذي العاقر لا ارمد
اي وصار وبرح بمعنى ذهب نحو والله قال موسى لا ابرح اي لا اذهب وانفك بمعنى انفصل
نحو فككت الخاتم فانفك اي انفصل ودام بمعنى بقي نحو خالدين فيها ما دامت السموات والارض
اي بقيت وقد يكون لمعان اخر وعملها عمل ما اذا فتة ان لا زائدا او متقدما بمعرف
ضمير ونفسه فكذلك هي وما فتي وليس وزال وما تصرف من متصرفها قد تستعمل الا وليس
وفي التسهيل فتي تستعمل تامة بمعنى سكن وطفا وحكى في شرحه عن الفراء فتأ من الاكثر
وفتأت انا راطفأتها قال في القاموس وهو صحيح وغلط ابو حيان وغيره في تغليطه فتي
وحكى ابو علي في الحلبيات وقوع زال تامة نحو ما زال زيد من مكانه اي لم ينتقل وذهب الكوفيون
ان ليس تكون عاطفة لا اسم لها ولا خبر حتى تجري مجرى الفعل ليس الجمل واعلم ان كل هذه الافعال
تتصرف الا ليس بالاتفاق ودام عند الفراء واكثر المتاخرين وما عداها على قسمين ما يتصرف
تصرفا ناقصا وهو زال ولحق بها ما قد يستعمل منها امر كالمصدر وما يتصرف تصرفا تاما
وهو ابواب فيستعمل منها مضارع وامر واسم فاعل ومصدر وما تصرف منها تصرفا
تاما ان ناقصا يعمل عملها فيثبت العمل للماضي ما يثبت للماضي من العمل فالمضارع نحو ولم
ان يقيا في الامر نحو فلا تكونوا حجارة واسم الفاعل كقوله

وما كل من يدري البشاشة كائنا ... اخاك اذا لم تلقه لك مسجدا
تعني الله يا اسماء ان لست زائلا ... احبك حتى يغمض العين مغمض

والمصدر كقوله يبذل وجه ساد في قومه الفتى ... وكونك اياه عليك يسير

ولكلها لا يستعمل منها اسم مفعول وما قول سيبويه وهو يكون لله فيقال ان ابن جني سأل عنه شيخه
ابا علي الفارسي فقال ما كل دابة يعلمه الطبيب تنبيه كل من التصرف ومدبر يكون في
الافعال وفي الاسماء والتصرف في الافعال اختلاف ابنية الفعل باختلاف المعاني كضرب
يضرب اضرب ومدبره ان يلزم صيغة واحدة منها كليس ودام في هذا الباب وعسى في
افعال المقاربة وهب وتعلم في باب ظن وخلا وعدا حاشا في باب الاستثناء وصيغ التعجب
الثلاث ومنها نعم وبئس وحبذا وسنأتي ابوابها ومنها قل الدائمة وتبارك ويرتفظ
في يده وهذه من رجل وينبغي في الشهر وهلم على الغرب بابنة امرء وعم صباحا والجواب
والتصرف في الاسماء ان تستعمل بوجوه الاعراب فتكون مبتدأ وفاعلا ومفعولا ومضافا

ومضافا اليه ونحوه وعدمه ان نبتصر به على بعض ذلك كما قصدهم في ابن على الرفع بالابتداء
وجار الله على النصب بالمصدرية وبعض الظروف على النصب بالظرفية والجر بكاف
في باب الاشارة ان شاء الله تعالى **مسئلتان** الاولى **مختص كان** دون بقية اخواتها
بجواز حذف نون مضارعها الجزم وهو بالسكون تخفيفا لكثرة الاستعمال وهو الجزم
بحرف العلة **نحو** قوله تعالى قال اني يكون لي ولد ولم يمسسني بشر **ولم ك بغيا** اصله اكون
حذفت الضمة للجازم والواو لالتقاء الساكنين ثم النون للتخفيف وبالحذف فان الاولان واجبان
والثالث جائز بخلاف نحو لم يكن لعاقبته الدار ونحو ويكون لكم الكبرياء لانتفاء نحو
نحو وتكونوا من بعده قوما صالحين لان جزمه بحذف النون فلم يحذف لالتقاء الساكنين
بحركة الاعراب وفي الثالث بحركة المناسبة فتعاصت عن الحذف بخلاف ما اذا كانت ساكنة
فانها شبهة باحرف المد واللين في سكونها وامتداد الصوت بها فتحذف كما يحذفون بجامع
انها تكون اعرابا ساكنين وتحذف الجازم لا يحذفون لخصاص كان بذلك **بشرط عدم اتصاله**
اي اتصال نون مضارعها المجزوم **بضمير نصب ولا بحرف ساكن ومن ثم** بفتح المثلثة و
تشديد الميم اشارة الى السكان الاعتباري اي من اجل اعتبار الشرط المذكور **لم يجز** حذف نون
مضارع كان المجزوم بالسكون **في نحو** قوله عليه الصلوة والسلام لعمر لما طلب ان يقتل ابن الصياد
حين اخبره انه دجال **ان يكنه** فلن تسلط عليه والا يكنه فلا خير لك في قتله لانصاب بالضمير
المنصوب والضمائر تردّ الاشياء الى اصولها فلذا يحذف منها بعض الاصول **ولا في نحو** قوله تعالى
لم يكن الله ليغفر لهم لاتصاله بالساكن وهو لام التعريف فالنون مكسورة لاجل فتح تعاصيه
لقرنها بالحركة وخالف يونس في هذا فاجاز الحذف تمسكا بقوله ٥

اذا لم تك الحاجات من همة الفتى ∴ فليس يغني عنه عقد التمائم ∴ وقوله

فان لم تك المرآة ابدت وسامة ∴ فقد ابدت المرآة جبهة ضيغم ∴ وواقف ابن

مالك وحمل الجماعة على الضرورة كقوله ∴ فلست بآتيه ولا استطيعه ∴ ولا استعين ان كان مراده فضل

تنبيهان الاول زاد ابن هشام في الجامع الصغير والقطر اشتراط كون المضارع المذكور
مستعملا في الوصل دون الوقف وقال في شرح القطر نص عليه ابن خروف وهو حسن لان
الفعل الموقوف عليه اذا دخله الجزم حتى بقي على حرف واحد او حرفين وجب الوقف
عليه بها السكت كقص لك عدم لم يعد فلم يك نهر لم يرع فالوقف عليه بالهاء عادة للحرف

الذي كان فيه اولى من اجتلاب حرف لم يكن ولا يقال يلزم مثله في لم يرع لان اعادة الياء نوع من
الغاء الجازم بخلاف لم يكن فان الجازم انما اقتضى حذف الضمة لا حرف النون كما بينا اعني
وكان المص رحمه الله لم يذكر هذا الشرط لعدم اعتباره عنده قال الرضي سلم في الاربع فالاولى
تحتها السكت في الفعل الباقي على حرفين احدهما زائد نحو لم يعد وهذا مردود باجماع المسلمين
على وجوب الوقف على نحو لم اك ومن ثقل بترك الهاء انتهى وقد رتب موافقته لابن مالك
في شرح القطر فصرح بترك الالتزام **الثاني** لا يختص هذا الحكم بمضارع كان الناقصة بل يكون
في مضارع الناسخات ايضا كقوله نعم وان لك حسنة يضاعفها اي الرفع لكنه قليل **والمسئلة الثانية**
الثاني كل موضع ذكر فيه بعد ان الشرطية وكان المحذوفة اسم معرفة بلام فالجزاء
متلوه ما اسم مفرد صحة تقدير فيه او معه ونحوها مما يصلح خبرا لمبتدأ فالجزاء **نحو** قولهم
وفي بعض الكتب مرفوع الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم **الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا**
فخير وان شرا فشر وقولهم المرء مقتول بما قتل به ان سيفا فسيف وان خنجرا فخنجر **والرفع**
اوجه من الاعراب احدها **نصب الاول** على الخبرية لكان المحذوفة مع اسمها **ورفع الثاني**
على الخبرية لمبتدأ محذوف بعد فاء الجزاء اي ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير وان كان
عملهم شرا فجزاؤهم شر وان كان ما قتل به سيفا فما يقتل به سيف وان كان ما قتل به خنجرا
فما يقتل به خنجر الثاني **رفعهما** معا فالاول على انه اسم لكان المحذوفة والثاني على تقدير
مبتدأ محذوف اي ان كان في عملهم خير فجزاؤهم خير وان كان معه او في يده او عنده
سيف فما يقتل به سيف الثالث **نصبهما** معا الاول على الخبرية لكان المحذوفة مع اسمها
والثاني بفعل محذوف او على الخبرية لكان محذوفة ايضا اي ان كان عملهم خيرا فخيرا
جزاؤهم فيكون جزاؤهم خيرا وان كان ما قتل به سيفا فيكون ما يقتل به سيفا الرابع
عكس الوجه الاول اي رفع الاول على انه اسم لكان محذوفة مع خبرها ونصب الثاني
بفعل لائق تقديره فيجزون او خبرا لكان محذوفة اي ان كان في عملهم خير فيجزون خيرا
او فيكون الجزاء خيرا وان كان معه سيف فيكون ما يقتل به سيفا **الوجه الاول**
اقوى الوجوه لان بقية لان فيه اضمار كان واسمها بعد ان واضمار المبتدأ بعد فاء الجزاء
وكلاهما كثير مطرد **والوجه الاخير اضعف** الوجوه لان فيه حذف كان وخبرها
بعد ان وحذف الناصب او كان مع اسمها بعد الفاء وكل قليل غير مطرد ولذلك لم

فذكره سيبويه وذكر الائمة والوجهان المتوسطان بين الاقوى والاضعف اقوى الاولين
الاخيرين متوسطان بين القوة والضعف لاشتمال كل منهما على احد الكثيرين واحد القليلين
وظاهر كلامه ان هذين الوجهين متكافئان وهو كذلك عند الشلوبين وقال ابن عصفور
رفعهما اولى تنبيهات الاول تغييره باقوى واضعف يقتضي قوة الثلاثي ضعفها
لا تقتضا افعل التفضيل المشاركة والزيادة فيلزم الناقص وهو كثير في عبارتهم فينفي
تشريك افعل في ذلك بالمشاركة فيه فيكون الاقوى والاضعف بمعنى القوي والضعيف
كما قيل في قوله تعالى وهو اهون عليه ونحوه وقال بعضهم ان افعل قد يعتمد به مجاز حساب
وتباعده عن الصيغة الفعل لا بمعنى تفضيله بعد المشاركة في اصل الفعل فيفيد عدم وجود
اصل الفعل في الغير بتحصيل كمال التفضيل وهو المعنى الاوضح في افعل في صفاته تعالى
وهذا المعنى يرد قوله تعالى حكاية عن يوسف الصديق رب السجن احب الي وقول
علي ع لان اصوم يوما من شعبان احب الي من ان افطر من رمضان انتهى الثاني
اذا لم يصح تقدير فيه ارعه ونحوهما في المسئلة تغيير نصب الاول خبرا كان نحو تسير كما
تسير راكبا من راكبا ان راجلا من راجلا ان كنت راكبا فانا راكب وان كنت راجلا
فانا راجل ورايت مترددا بالا او بان وحدها ان عاد اسم كان الى مصدر مستفاد مجرى
مجرى نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيف فسيف اي ان كان قتله بسيف فقتله بسيف
وحكى عن يونس مررت برجل صالح ان لا صالح فطالح اي ان لا يكون المرور
بصالح فالمرور بطالح ومررت برجل صالح ان زيد وان عمرو وذلك لقوة الدلالة
على الخبر تقدم ذكره الثالث علم من ذلك ان كان يجوز حذف ما مع اسمها بعد الشرطية
بكثرة ويجوز ايضا بعد لو الشرطية وذلك فيها يكثر ايضا كقوله عم التمس ولو خاتما
من حديد اي التمس شيئا ولو كان ما تلتمسه خاتما من حديد وقول الشاعر

لا يامن الدهر ذو بغي ولو ملكا ۞ جنوده ضاق عنها السهل والجبل

اي ولو كان الباغي ملكا ۞ وقد تحذف مع اسمها بعد غيرهما ايضا كقوله ۞ من لا شوى
فالى النار شيها ۞ اي من لذ كانت شوى ۞ تكميل ۞ والتزم حذف كان معوضا عنها ما
بعد ان كثيرا كقوله اباخراش اما انت ذا نفر ۞ فان قومي لم تاكلهم الضبع
اي ان كنت ذا نفر فخرت ثم حذف متعلق الجار لدلالة ما بعده عليه ثم حذف

الجار وكان للاختصار فانفصل الضمير فصار ان انت ثم زيدت ما عوضا عن كان المحذوفة
فصار ان ما انت ثم ادغمت النون في الميم لما بينهما من التقارب في المخرج فصار انما انت قائما
ثم وقد تحذف مع معموليها بعد ان الشرطية كقولهم افعل هذا اما لا اي كنت لا تفعل
غيره فاعوض من كان واسمها وادغمت نون ان فيها لتقارب مخرجيهما وكانا فيه للعين
المحذوف وهو عوض منه وقد تزاد بلفظ الماضي متوسطة بين شيئين متلازمين
لشبههما بالمجزوء والطرفين مازيدت التعجب نحو ما كان احسن زيدا وشدة وطها ۞
۞ انت تكون سيد قبيل ۞ اذا تهب شمال البليل ۞ وقوله ۞ سراة بني ابي بكر تسامى
۞ على كان المسومة العراب النوع الثاني من انواع النواسخ الاحرف المشبهة بالفعل
وجه شبهها به الفظا من حيث كونها على ثلاثة احرف وصاعدا وليست على حرفين كهل
بل على حرف واحد كالواو والى هذا اشار ابن الخباب بقوله المثبت مهملا لها النسخ وكا
تخفيف انا ليف ولبنانها على الفتح مثله وما معنى فادن معانيها معاني الافعال مثل اكدت
وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت ومعنى ايضا النواسخ اطلاقا لاسم الاعم على
الاخص وهي ستة وعدها سيبويه خمسة باسقاط ان المفتوحة لانها فرع المكسورة
تبعه ابن مالك في التسهيل واورد ان قضيته هذا ان لا تعد كان فان اصل كان زيد الاسد
ان زيدا كالاسد فقدمت الكاف فصار كان واجاب بان اصل كان منسوخ لا مستغناء
الكاف عن متعلق ان بكسر الهمزة وفتح النون مشددة وان بفتح الهمزة والنون مشددة
وبني تميم تقول من وفي عنقه تميم وهما لتاكيد الحكم ونفي الشك عنه ولا تكاد
له من ثم لا يؤتى بها الا عند تردد السامع في الحكم او انكاره لا اذا كان خالي الذهن عن
الحكم والتردد فيه ويقترنان من حيث ان المكسورة لا تغير معنى لها اذا كان جملة ان
المفتوحة تغيرها في تاويل المفرد ولهذا تقع الجملة المقرونة بها في موقع الفاعل والمفعول
والمجرور بخلاف بمفرد ولكن بتشديد النون وهي بسيطة خلافا للكوفيين ومعناها الاستدراك
وفسر بان تنسب لما بعدها حكما مخالفا لحكم ما قبلها ولذلك لا يبتدا بها كلام مناقض
لما بعدها عن ما هذا ساكن لكنه متحرك او ضده نحو ما هذا ابيض لكنه اسود وارد خلوف في على
الاصح نحو ما زيد قائما لكنه شارب ويمتنع ان يكون موافقا له باتفاق قاله ابو حيان
في النكت الحسان وقيل تكون للتوكيد تارة وللاستدراك اخرى قاله ابن العلج وجماعة

ومن ثم الاستدراك برفع ما توهم ثبوته او تقييده من الكلام السابق نحو زيد شجاع فيتوهم
اثبات الشجاعة له ايضا اثبات الكرم له لان الشجاعة والكرم لا يكادان يفترقان فاذا اردت
دفع هذا التوهم تاتي بلكن فتقول لكنه بخيل وتشدد ذلك النفي والتوكيد نحو لو جاءني لكنت
لكنه لم يجئ اكدت ما افادته لو من الامتناع وقيل هي للتوكيد دائما وقد تعطي مع ذلك
معنى الاستدراك وكان بتشديد النون وهي حرف مركب عند اكثرهم حتى ادعى ابن
هشام الخضراوي وابن الخباز الاجماع عليه وليس كذلك بل ذهب بعضهم الى انها بسيطة
وادعى صاحب وصف المباني انه قول اكثرهم والحق الجمهور انها للتشبيه وهو معناها
المتفق عليه وزعم جماعة منهم ابن السيد انها لا تكون كذلك الا اذا كان خبرها اسما جامدا
نحو كان زيدا اسد بخلاف كان زيدا قائم او في الدار او عندك او نحوهم فانها في ذلك
قلما تظن لان الخبر هو الاسم والشيء لا يشبه بنفسه قال الرضي والاولى ان يقال في
ذلك للتشبيه ايضا والمعنى كان زيدا شخص قائم حتى يتغاير الاسم والخبر حقيقة فيصح
التشبيه الا انه لما قام الوصف مقام الموصوف وحمل الاسم بسبب التشبيه كالخبر
بعينه صار الضمير من الخبر يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر فلذلك تقول كاني
اشمئ وكانك تمشي والاصل كاني رجل اشمئ وكانك رجل تمشي انتهى ثم الفاظ
بانها مركبة يقول انها للتشبيه المؤكد لتركيبها من الكاف المفيدة للتشبيه وان
المفيدة للتاكيد فكان زيدا اسد اصله ان زيدا كاسد قلبت الكاف على ان تدل
اول الكلام على التشبيه من اول وهلة وفتحت همزة ان للجار مصدرا حرفا واحدا
مدلولا بها على التشبيه والتاكيد والقائل بانها بسيطة يلزمه ان تكون لمطلق التشبيه
لانها موضوعة له كالكاف فان قلت على القول بتركيبها مع تعلق الجار قلت
قال ابن جني هو حرف لا يتعلق بشيء لفارقته الموضع الذي يتعلق فيه بلا استقرار ولا
يقدر له عامل يفرغ لتمام الكلام بدونه ولا هو زائد لافادته التشبيه قال ابن هشام وليس
قوله بابعد من قول ابي الحسن ان كاف التشبيه لا تتعلق وايا ما قال فلما راى الزجاج ان
الجار غير الزائد حقه التعلق وقدر الكاف هنا اسما مثل له مثل فلزمه ان يجد
له موضعا فقدره مبتدا فاضطر الى ان قدر له خبرا لم ينطق به قط ولا المعنى مفتقر
اليه فقال معنى كان زيدا اخوك مثل اخوة زيد اياك كابن وقال الاكثرون لا موضع

لان ما بعدها لان الكاف وان صارا بالتركيب كلمة واحدة قال ابن هشام وفيه نظر لان
فان في التركيب الوضعي لا في التركيب الطارئ انتهى ورده الدماميني بان هذا تركيب وضعي
لان واضع اللغة في معتقد هؤلاء هو الذي وضعه كذلك وليس من الامر المتوطن في
الاستعمال من غير ان يكون الوضع فيها مدخل انتهى ولا يخفى تحكما فالكوفيين والاخفش
لهم في قوله ناصبح بطن مكة مقشعرا كان الارض ليس بها هشام
لانه يحمل على التشبيه فان الارض ليس بها هشام حقيقة بل هو مدفون فيها ولا للتقريب
نحو كانك بالدنيا لم تكن وبالاخرة لم تزل خلافا لهم كما في المسبع الانصاري ولا النفي نحو
كانك دال عليها اي انت دال عليها خلافا للفارسي وليت وقد تقال لت بابدال الياء
ايا ناوا دغامها في التاء ولوت وهي للتمني وهو طلب حصول شيء مستحيل او ممكن غير متوقع
على سبيل المحبة كذا قيل والاولى ان يقال الاظهار محبة شيء مستحيل من حيث انه مستحيل او
ممكن غير متوقع لان التمني ليس بطلب لا سيما مع العلم باستحالته ثم تعلقه بالاول كثير نحو قوله
فيا ليت الشباب يعود يوما فاخبره بما فعل المشيب وما الطف قول
الدماميني مضمنا ابيه مع تورية المرشحة ٥

رماني زماني بما ساءني	فبات بنحس وغابت سعود
واصبحت بين الورى بالمشيب	عليلا وليت الشباب يعود

وما الماني قليل نحو ليت زيدا يجيئني الى مراده اليه ولكن يحتاج التمني اذا كان متعلقه ممكنا
كهذا ان لا يكون لك توقع ولحاصله في وقوعه والا صار ترجيا ولا يكون في الواجب والمحال
ليت فلا يجيء فائدة قال ابن جني في الخاطريات لا تر بليتية حقيقة اي تقصد اياه يجوز
ان يكون من قولهم ليت لي كذا وذلك ان المتمني للشيء معترف بنقصه عنه وحاجته اليه
فان قلت كيف يجوز الاشتقاق من الحروف قيل وما في ذلك من الانكار وقد قالوا نعم له
بكذا اي قال له نعم وسوفت الرجل اذا قلت له سوف افعل وسالتك حاجة فما ليت لي
اي قلت لي لو او ليت لي اي قلت لي لا فان قيل فكان يجب على هذا ان يكون في قولهم
لا تر بليتية معنى التمني كما ان في لعت معنى الاجابة وفي لوليت معنى التعذير وفي لا ليت
معنى الرد قيل قد يكون في المشتق انتصار على معنى ما في المشتق منه كاسماء الحروف الثلاثة
وذلك انه لا ينال من حيث وهذه فعله من نال وهو يقتضي نيالا وجاز الاشتقاق من الحروف

لانها صارت اصول كلامهم الاول اذا كانت جامدة غير مشتقة كما ان الاوائل كذلك انتهى
ملخصا **ولعل** وليس اصلها هل وللام لام الابتداء خلافا للمبرد كما حكاه عنه صاحب المفتاح
بل هل لغة فيها كما قيل وهي لتوقع مرجو او مخوف نحو لعل الشيب واصل ولعل الرقيب
حاصل قال ابن هشام وغيره ويختص بالممكن وقول من قرعون لعلي ابلغ الاسباب اسباب
السموات انما قاله جهلا او مخرقة ولذا انتهى قال جماعة منهم الاخفش والكسائي وتكون
للتعليل كاللام وحملوا عليه قوله تعالى يتذكر او يخشى ومن ثم يثبته بجملة على الرجا ويصرفه
للمخاطبين اي اذهبا على رجائكما وهو الاخفش امنع علمك لعلنا نتعدى الى المتعدي
قالوا ولهذا جرت بها عقيل كقوله ورواه السيرافي عن ابن دريد في شرح الكتاب ٥

وداع دعا يا من يجيب الى الندى ... فلم يستجبه عند ذاك مجيب
فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة ... لعل ابي المغوار منك قريب

فقال الكوفيون تكون للاستفهام وتجيء ابن مالك وجعل منه قوله تعالى وما يدريك لعله
يزكى وقوله على الطلل لبعض الانصار وقد خرج اليه مستجيبا لعلنا اعجلناك والاية عند
غيرهم محمولة على الترجي والحديث على الاشفاق **تنبيهات الاول** اضطربت
اقوالهم في لعل الواقعة في كلام الله تعالى استحالة ترجي غير الموثوق بحصوله عليه فقال
فطرب وابو علي معناها التعليل فمعنى اعبدوا الخير لعلكم ترجون اي لترجوا ولكم
ذلك في لعل الساعة قريب اذ لا معنى للتعليل هنا وقيل هي لتحقيق الجملة التي بعدها
كما يطرد في لعله يتذكر او يخشى اذ لم يجعل من فرعون التذكر والخشية وانما قوله ءآنت
بالذي انت به بتوسل بذلك الاية فتوبته يأس لا معنى تحتها ولو كان تذكرا حقيقيا لقبل
منه والحق ما قاله سيبويه ان الرجا والاشفاق متعلقان بالمخاطبين والاصل في الكلمة
ان لا تخرج عن معناها بالكلية فلعل منتم حمل للمخاطبين على ان يرجوا او يشفقوا
كان السائل في وكذلك ولا يجب ان يكون الرجا او الاشفاق من المتكلم بل قد
يكون منه وقد يكون من المخاطب وقد يكون من غيرهما كما تشهد به موارد الاستعمال ٥
الثاني يجر بعد لعل في مرضع لا بتداء لتنزل لعل منزلة الجار الزائد نحو يحسبك
درهم يجامع ما بينهما من عدم التعلق بعامل وقوله في البيت فمن يهن خبر ذلك للمبتدا
وسئله لكاي لكان كذا على قول سيبويه ان لا جارة وقولك رب رجل يقول ذلك

لعله م

ولغة **الثالث** في لعل ست عشرة لغة ذكرها في المجمع وهي فتح اللام الثانية وكسرها وعل
بالوجهين ولعن بابدال اللام نونا ومن بحذف اللام من هذه ولان بابدال العين همزة وان
نونا وان بحذف اللام من هذه ورعن بابدال اللام راء وعن ولغن بالغين المعجمة
وعل بالمهملة وبهل بالمهملة ولعا ولوت ولعلت انتهى **معناها** اي معنى الاحرف المذكورة
عكس عل كان وتنصب المبتدا وترفع الخبر بخلاف الساعة اتية ويشترط في اسمها ما
تقدم في اسم كان واخواتها ونسبة العمل في الخبر الى هذه الاحرف كما كما هو مذهب
البصريين وذهب الكوفيون والمبرد الى انه باق على رتبة الاصل وعملها فيه الرفع هو
المشهور واجاز جماعة نصبه على انه لغة ومن قال بذلك ابن سلام وابن الطراوة وفي
السيد البطليوسي وذكره المصنف في حديقة الزهرات كالحديث ان قعر جهنم سبعين خريفا
وقوله اذا اسود جنح الليل فلتات ولكن ... خطاك خفافا ان حراسنا اسدا
وقوله كانه اذنيه اذا تشوفا ... قادمة او قلما محرفا ... وقوله يا ليت ايام الصبى رواجعا
وحكى يونس لعل باك منطلقا ولا يرد ذلك على قضية كلام المصنف لانه قليل والجمهور على
انكار ذلك وتاويل الشواهد بما تقدم والحديث مصدر قعرت الشيء اذا بلغت قعره
وسبعين ظرف اي ان مدة بلوغ قعرها يكون في سبعين عاما وباقي النصوبات حال
مفعول اي تلقاهم اسدا ويكيان قادمة واقلين رواجعا ويوجد منطلقا قال ابن هشام
ولا يبعد في هذين ان يكونا كما ذهب اليه الكسائي لعدم تقدم ان ولو الشرطية في قوله
تعالى **تنبيه** عد بعضهم من اخوات ان عسى لعلها عمل ان في لغته فهي بمعنى لعل
اسمها ح ان يكون ضميرا كقوله فقلت عساها نار كاس وعلها ... منكي فاني مجرها قادر
وهي حينئذ حرف وفاقا للسيرافي ونقله عن سيبويه خلافا للجمهور في اطلاق القول
بفعليتها وكابن السراج في اطلاق القول بحرفيتها قاله في الاوضح ولا يرد ذلك على ما
على قضية كلام المصنف لشذوذه او لانها بلغة ذهب اليه المبرد والفارسي من انها باقية
على اصلها كاد ولكن قلب الكلام فجعل الخبر منه جزءا وبالعكس **فان قلت** قد
قولها باستلزامه في قوله يا ابتا ملك ان عساكما ... نصرا على مضر دون
مرضه ولا نظير لذلك **قلت** قال ابن هشام لها ان يجيبا بان المنصوب هنا من فرع
في المعنى اذ معناها ان الاعراب قلب والمعنى بحاله انتهى **ولا يتقدم احد معمولي**

عل م

من الاسم والخبر **عليها مطلقا** اى ظرفا او جارا ومجرورا كان الخبر او غيره فاذا قيل زيد ان
قائم كان قائم او عندك او فى الدار ان زيدا وذلك لان لها صدر الكلام فلو قدم زالت
الصدرية وما ان المفتوحة فانه وان لم يكن لها صدر الكلام لكنها كالموصول اذ هى مع
معموليها فى تاويل المفرد فاذا تقدم عليها شئ منها قال الرضى كل ما يغير معنى الكلام
ويؤثر فى مضمونه وكان حرفا فمن حقه الصدر كحرف النفى والتنبيه والاستفهام و
التشبيه والتحضيض والعرض وغيرها ليبنى السامع ذلك الكلام من اول الامر على ما قصد
المتكلم وكل واحد من هذه الحروف يدل على قسم من اقسام الكلام مخالف ان المكسورة فانها
لا تدل على قسم من اقسامه بل هى لتوكيد معنى الجملة فقط والتوكيد تقوية الثابت لا تغيير
المعنى الا انها مع ذلك وقعت موقع حرف ابتدا كاللام فمن حيث تصدرها لها المفتوحة
لكن لها مع جزئيها فى تاويل المفرد وجب وقوعها مواقع المفردات كالفاعل والمفعول
وخبر المبتدا والمضاف اليه فاذا تصدر وان كانت فى مقام المبتدا الذى حقه الصدر اعنى
ولا يتقدم خبرها على اسمها لضعفها فى العمل لانها انما عملت بالحمل على الفعل لمشابهتها
له فيما **الا اذا كان الخبر ظرفا او جارا ومجرورا** فانه يجوز تقديمه على اسمها حينئذ
من الجواز بمعنى مقابل الامتناع فيشمل ما تقدمه واجب وما بين **نحو قوله تعالى ان فى ذلك
لعبرة** ان لدينا انكالا فتقدم الخبر على الاسم فى الآية الاولى واجب لانه لو اخر لزم ايلاء
الابتدا لان وهو ممتنع وفى الثانية جائز على ما نص عليه الجرجانى واعتذر عنه من جواز
كون اسم ان نكرة محضة وانما جاز ذلك مع الظرف والمجرور لانهم يتوسعون فيهما
ما لا يتوسعون فى غيرهما وما الطف قول ابن عنين يشكو تاخره

كانى من احتباك ان ولم يجز ... له احد فى العوان يتقدما
عسى حرف جر من ذلك يحرك ... اليك فاصغى فى ذلك مقدما

فائدة انما جرت عادتهم بالتوسع فى الظرف والمجرور لان كل شئ من الجهات لا بد ان
يكون فى زمان او مكان الا ما ندر مع كل شئ كقوله ولم يكن اجنبيا منه فخرا حيث
لا يدخل غيره كالمحارم لا تدخل حيث لا يدخل الاجنبى والجر فى الجار مع المجرور مجراه الكثرة فى
الكلام سلة واحتياجه الى الفعل او معناه ولما شبه لان الظرف فى الحقيقة جار و
مجرور لكونه بمعنى فى قاله الرضى وغيره **تنبيهات الاول** ظاهر كلامه ان الخبر هو

انظر ما نزيه الصدر الظرف

علة توسعهم فى الظرف والمجرور

الظرف والمجرور بقسميهما وفى ذلك اقوال احدها وهو قول ابن كيسان ان الخبر فى الحقيقة هو العامل
المحذوف وان تسميه الظرف والمجرور خبرا مجاز وعليه جمع من المحققين منهم ابن مالك وابن
هشام الثانى وهو قول ابى على وتلميذه ابى الفتح ان الظرف والمجرور بقسميهما وان العامل صار نائبا
منابه الثالث وهو مرتضى الرضى والسيد عبد الله انهما يتعلقان بالاول هو الحقيق
الثانى استثنى ابن هشام فى الاوضح عسى بمعنى لعل فانه يجوز تقديم خبرها على اسمها مطلقا
سواء كان ظرفا او غيره **الثالث** لا يجوز تقديم معمول خبر هذه الاحرف عليها مطلقا ولا على
اسمها الا اذا كان ظرفا او مجرورا والطائى المنع بعضهم ويجوز فى سطر بين الاسم والخبر مطلقا
عن زيدا طعامك الكل **تكميل** قد يحذف كل من اسمها وخبرها فيحذف الاسم عند الجمهور
فى فصيح الكلام ويكثر اذا كان ضمير شان كقوله

ان من لام فى بنى بنت حسان ... الهه واعصه فى الخطوب
ان من يدخل الكنيسة يوما ... يلق فيها جاذرا وظباء

وقوله

ويرجح عليه قوله عم ان من اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون اى ان الشان وانما لم يجعل
من فى البيتين اسما لانها شرطية بدليل جزمها الفعلين فيهما والشرط له الصدر فلا يعمل فيه
ما قبله ومن حذفه ضمير شان ما حكاه الاخفش ان تيك ملخوذا خوك اى انك وقوله
فلئن دفعت الهم عنى ساعة ... وقوله فلو كنت ضبيا عرفت قرابتى ... ولكن زنجى عظيم المشافر
ويروى زنجيا وقيل يجوز حذفه فى الكلام الا اذا كان ضمير شان فلا يجيز حذفه الا فى
الضرورة وقيل هو خاص بالشعر مطلقا وصححه ابن عصفور والسخاوى فى شرح المفصل
ويحذف الخبر اذا علم مطلقا خلافا لمن اشترط تنكير الاسم فى حذفه والاسم معرفة قوله تعالى
ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله والمسجد الحرام وقوله تعالى ان الذين كفروا بالذكر
لما جاءهم وقوله ٧ سقوا ان حيا من قريش تفضلوا ... على الناس او ان الاكارم نهشل
اى تفضلوا ومن حذفه والاسم نكرة قوله ان محلا وان مرتحلا ... وان فى السفر اذ مضوا مهلا
وقولهم ان تالله ان ولدا اى ان لنا وقد عقد سيبويه لهذا بابا قال باب ان تالله وان
ولدا والتزم الحذف فى بيت شعر مردفا باستفهام كقوله

الا بيت شعرى هل ابيتن ليلة ... بواد وحولى اذخر وجليل

قيل لان الاستفهام قيد مسد الخبر وجعل الاستفهام فى موضع نصب بشعرى والمشكل الرفع

خلا

القول لسد الاستفهام مسد الخبر بان محل شعري الذي هو مصدر بعد جميع ذيوله من تأمله
ومفعوله فحله بعد الاستفهام فكيف يكون الاستفهام في مقام الخبر ومقامه بعد بل هو خبر حب
حذفه بلا سادا مسده لكثرة الاستعمال انتهى والشعر بمعنى المفطنة مصدر من شعرت الشعر
كنصرت نصرة قال سيبويه اصله ليت شعري حذفوا الها في الاضافة كما في قولهم هو ابو
عذرها فلعله لم يثبت عنده مصدرا لايا لها كالنشدة والا فلا موجب لجعل المصدر من
باب الطينة كالجلسة والركبة قال الرضي وتلحقها اي الحروف المذكورة ما الزائدة فتكفها
عن العمل لزوال اختصاصها بالجمل الاسمية الذي هو سبب عملها وصيرورتها حينئذ حروف
انشاء تدخل على الجملتين نحو انما زيد قائم وقوله تعالى كانما يساقون الى الموت ولذلك سميت
ما هذه كافة وما الداخلة على الجمل بعضهم حيث قال وتلطف عز بك لما قلت ما اعطى ولو اعرض
او اعلت بان ما حرف يكف عن العمل فاذا دخلها العمل سميت مهيئة لانها
هيئت هذه الحروف للدخول على الفعل بعد ان لم تكن صالحة له وقد تعمل ليت مع الحرف
ما قيل بل هو الارجح لعدم زوال اختصاصها بالاسماء قال ليتما هذا الحمام لنا اي زيد خلوة ثالث
ابي الربيع وذهب الفراء الى وجوب الاعمال ورووي قول النابغة ٥

قالت الا ليتما هذا الحمام لنا ٭ الى حمامتنا ونصفه فقد ٭ بالرفع ناد
على ان ما كافة وهذا مبتدا والحمام بيان ولنا الخبر والنصب على ان ما زائدة وذا اسم ليت والحمام
بيان ولنا الخبر قال ابن هشام ويحتمل ان الرفع على ان ما موصولة وان الاشارة خبر لمحذوف
اي ليت الذي هو هذا الحمام لنا ولكنه احتمال مرجوح لان حذف العائد المرفوع بالابتداء
في صلة غير اي مع عدم طول الصلة قليل انتهى وعدم طول الصلة في ذلك ممنوع
بل هي طويلة بالصفة وقد صرح هو بمثل ذلك في المغني وذهب ابن السراج والزجاج
والزمخشري وتبعهم ابن مالك الى جواز اعمال الجميع قياسا على ليتما وصححه سيبويه في غيرها
للسماع المشهور فيها دون ما عداها وخرج بقولنا الزائدة ما المصدرية نحو الموصولة فلا
يكفان عن العمل نحو يحسبون ان ما نمدهم به من مال وبنين والطول ان ما غنمتم من شيء فان لله خمسه اي ان الذي نمدهم به والضمير من جنسه
اي ما او لا يعود الضمير الى الاسماء وكان عليه التقييد بها كما فعلنا وكانه اعتمد على مثال
فانه لا يصح ان يكون ما نمدهم الا زائدة فتنبه تنبيه ٭ هنا بحث لا باس بالتعرض له وهو

ان جماعة من الاصوليين منهم الفخر الرازي في المحصول ذكروا ان ما الكافة التي مع ان نافية وان
ذلك سبب لما ذهبوا اليه من تخيل ما الله اله واحد قالوا لان ان للاثبات وما للنفي فلا يمكن
ان يتوجها معا الى شيء واحد لانه تناقض ولا ان يوجه النفي للمذكور بعدها لانه خلاف القاعدة
باتفاق فتعين صرفه لغير المذكور وصرف الاثبات للمذكور فجاء الحصر وقد اعترض عليهم
جماعة من اهل البيان كالسكاكي واتباعه ومن النحويين كابي حيان والمرادي بالفرق والمعنى ان
ما ذكروه مبني على مقدمتين باطلتين باجماع النحويين اذ ليست ان للاثبات وانما هي
لتوكيد الكلام اثباتا كان مثل ان زيدا قائم او نفيا مثل ان زيدا ليس قائما وبمثل الثانية
لا يظلم الناس شيئا وليست ما النفي بل هي بمنزلتها في اخراجها ليتما ولعلما ولكنما كما قال بعضهم
ينسب القول بانها نافية للفارسي في كتاب السيرافي زيادات ولم يقل ذلك الفارسي في السيرافي
ولا غيرهما وانما قاله محمود غيره وانما قال الفارسي في السيرافي زيادات ان العرب عاملوا انما معاملة
النفي والا في فصل الضمير كقوله وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي انتهى ويفهم هذا
التهليل ما اجاب به العلامة التفتازاني في شرح المفتاح عن الاصوليين فقال المراد ان
كلمتي ان وما في الاصل كذلك فناسب ان يعتبر فيهما هذا المعنى انتهى وتوضيحه ان الاصوليين
لم يريدوا ان كل واحد من الحرفين اصلي ان وما في حال التركيب على معناه الاصلي التي
عليهم ما ذكروه بل هو بيان مناسبة لتضمن انما معنى النفي والاثبات فان المفرد من
لما كان احدهما حال الانفراد معنى الاثبات والاخر معنى النفي ناسب ذلك ان يضمن المركب
منهما معنى النفي والاثبات معا قال المحقق الشريف وهذه المناسبة اقوى من التي ذكرها
على نزعة عيسى البرجي وعول عليها السكاكي في توجيه افادتها الحصر والمصدر ان حل
محل ان وصلتها بان وجب ذلك فتحت همزتها وجوبا للفرق بينها وبين المكسورة
وانه محل المصدر محل ان وصلتها بان لا يجوز ذلك كسرت همزتها وجوبا وان
جاز الامران وهما الحلول وعدمه جاز الامران اي فتح الهمزة وكسرها وسلم يتعين
بالتقدير بما انتقد به على سيبويه حيث عبر بالمزدوج انه منقوض بنحو ظننت زيدا
انه قائم حيث يجب فيه كسر ان مع جواز حلول المفرد محلها ومحل معمولها كذا ذكر
ابن مالك انا علمت ذلك فيجب الفتح في ثمانية مواضع يجب فيها ان يحل المصدر محل
ان وصلتها احدها ان تقع فاعلا نحو قوله تعالى اولم يكفهم انا انزلنا اي انزالنا الكتاب

بلغ مقابلة

ان تقع نائبا عن الفاعل نحو قل اوحي الي انه استمع نفر الثالث ان تقع مفعولا
لغير القول نحو لا تخافون انكم اشركتم بالله ما لم ينزل به عليكم الرابع ان تقع في موضع رفع بالابتدا نحو
من اية انك ترى الارض خاشعة اي دويتك الخامس ان تقع في موضع جر باسم معنى غير
قول ولا صادق عليه جرها نحو اعتقادي انه فاضل اي فضله بحذف قولي انه فاضل
واعتقاد زيد انه حق السادس ان تقع مجرورة بالحرف نحو ذلك بان الله هو الحق السابع
ان تقع مجرورة بالاضافة الى غير ظرف نحو انه لحق مثل ما انكم تنطقون الثامن ان تقع معطوفة
على شيء مما ذكر نحو واذ كر والضحى التي انعمت عليكم واني فضلتكم اي نعمتي وتفضيلي ويدل له
منه نحو واذ يعدكم الله احدى الطائفتين انها لكم اي كونها لكم ويجب الكسر في تسعة
مواضع لا يجوز ان يحل المصدر بينها محل ان ومعمولها احدها ان تقع محكية بالقول نحو
قد تعلم قالوا نعبد الله الثاني ان تقع في ابتدا الكلام نحو انا انزلناه الا ان اولياء الله
الثالث ان تقع في اول الصلة نحو واتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه لتنوء الرابع في اول
الصفة كمررت برجل انه فاضل الخامس في اول الجملة الحالية نحو كما اخرجك ربك من بيتك
بالحق وان فريقا من المؤمنين لكارهون السادس في اول الجملة المضاف اليها ما يختص
بالجملة وهو اذ واذا وحيث نحو جلست اذ او اذا او حيث ان زيدا جالس السابع ان تقع
قبل اللام المعلقة نحو والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون الثامن
ان تقع جوابا للقسم نحو حم والكتاب المبين انا انزلناه التاسع ان تقع خبرا عن اسم
عين نحو زيد انه فاضل تنبيهان الاول قال الدماميني فيه يجب الفتح مع المحكي
بالقول نحو قال زيد انك فاضل اكرمتك فتفتحها لانها في اول الكلام المحكي مفتوحة
لوقوعها بعد كلام التعليل المحذوف اي لانك فاضل اكرمتك فان قلت فالموجب اذا
للفتح انما هو وقوعها بعد الجار لا كونها محكية بالقول قلت والموجب للكسر في الواقعة
بعد القول المقصود بها الحكاية وقوعها في الابتدا نظرا الى الكلام المحكي وقد عدل
عن هذا بما اسمه فلتعد تلك ايضا ولا فرق فتامله الثاني قال ابن هشام قد
اولع الفقها وغيرهم بفتح ان بعد حيث وهو لحن فاحش فانها لا تضاف الا الى الجملة
وابن الفتح حتى وهموا هاني تاويل المفرد انتهى وقد اوجب جماعة منهم الرضي وصاحب
اللباب والسيد ركن الدين فتحها نظرا الى الاصل الا في المضاف اليه واجاز بعضهم

اي مثل نطقكم

التنبيه

الفتح

الفتح والكسر نظرا الى كلا الوجهين وفي شرح التسهيل للدماميني الفتح صحيح لان حيث مضاف
الى الجملة وتضاف الى المفرد كقوله فتطعنهم حيث الكلى بعد ضربهم بيض الوجوه حيث الليل
يجوز اذن في ان الواقعة بعدها الوجهان فان قلت اضافة حيث الى المفرد شاذ
فلا يحمل عليه قلت يجوز الفتح وان قلنا انها مضافة الى الجملة بناء على ان ان ومعموليها
تاويل مصدر وقع في موضع مبتدا محذوف الخبر على حد قوله اما ترى حيث سهيل طالعا
برفع سهيل اي حيث سهيل موجود وحذف خبر المبتدا بعد حيث غير قليل انتهى وفي هذا
الترجيح بحث اذ يلزم عليه جواز الفتح في جميع صور وجوب الكسر تامل ويجوز الفتح
والكسر في تسعة مواضع يجوز فيها حلول المصدر محل ان ومعموليها وعدها احدها ان تقع
ان خبرا عن قول ويجوز فيها ايضا القولان واحد نحو اول قولي اني احمد الله فالفتح
على ان القول على حقيقته من المصدر اي قولي حمد الله والكسر على انه بمعنى المقول اي مقولي
اني احمد الله فلو انتفى القول الاول وجب الفتح او الثاني او اختلف القائل وجب الكسر الثاني
ان تقع بعد اذا الفجائية كقوله وكنت اذا رايت زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم
فالفتح على معنى فاذا العبودية اي حاصلة كما تقول خرجت فاذا الاسد والكسر على معنى فاذا
هو عبد القفا الثالث ان تقع بعد فاء الجزا نحو من يعمل منكم سوءا بجهالة ثم تاب من بعده
واصلح فانه غفور رحيم فالفتح على معنى فالغفران والرحمة اي حاصلان او فالحاصل
الغفران والرحمة والكسر على معنى فهو غفور رحيم الرابع ان تقع في موضع التعليل نحو انا
كنا من قبل ندعوه انه هو البر الرحيم قرا نافع والكسائي بالفتح على تقدير لام العلة اي لانه
والباقون بالكسر على انه تعليل مستانف مثل وصل عليهم ان صلوتك سكن لهم ومثله
لايلاف قريش الخامس ان تقع بعد فعل قسم ولا مرعيها كقوله
ان يحلفي بربك العلي اني ابو ذيالك الصبي فالفتح بتقدير على والكسر على الجواب
والبصريون يوجبون دخول احرف الصلة او ذكرت اللام نحو اكرام اجماعا نحو والله ان زيدا
لقايم وحلفت ان زيدا قايم السادس ان تقع بعد واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف
عليه نحو ان لك ان لا تجوع فيها ولا تعرى وانك لا تظمؤا فيها ولا تضحى قرا نافع وابو بكر بالكسر
اما على الاستيناف او بالعطف على جملة ان الاولى والباقون بالفتح بالعطف على انك
تجوع السابع ان تقع بعد حتى ويخص الفتح بالجارة والعاطفة نحو وقت اسرا حتى

فاصل بالكسر بالابتدائية نحو مرض زيد حتى انه لا يرجونه الا اقتران تقع بعدها ما نحو انك
فاصل فالفتح على انها بمعنى اجل وهو قليل والكسر على انها حرف استفتاح منزلها الا
الاستفهامية التاسع ان تقع بعد لا جرم والغالب الفتح نحو لا جرم ان الله يعلم فالفتح عند
سيبويه على ان جرم فعل ماض وان وصلتها فاعل اى وجب ان الله يعلم ولا صلة عند
الفراء على ان لا جرم منزلة لا رجل ومعناها لا بد وزيدها مقدرة والكسر على ما حكاه
الفراء ان بعضهم ينزلها منزلة اليمين فيقول لا جرم لآتينك كما جرم انك ذاهب كما جرم
لقد احسنت والاسم المعطوف على اسماء هذه الاحرف منصوب سواء كان قبل
معنى الخبر او بعده كقوله ان الربيع الجون والكريفا ٭ يدا ابي العباس والصفوفا ٭
فعطف الكريف بالنصب على الربيع قبل معنى الخبر وهو يدا ابي العباس وعطف الصفوف
جمع صفيف على الربيع بالنصب بعد معنى الخبر وتختص ان المكسورة وان المفتوحة
لفظا المكسورة حكما ولكن دون التاليات الاخر وبعد اى رفع المعطوف على اسمائهن ذلك
لانهن لما لم يغيرن معنى الجملة كن كالعدم فيعطف على اسمائهن بالرفع حملا على محلها
فيكون من عطف الجمل المفردات لان قائم مثلا في ان زيدا قائم وعمرو لا يكون خبرا عن
الاسمين فان قلت دعوى ان المفتوحة لا تغير معنى الجملة ممنوعة بل هي خلاف
الاجماع قلت فذا شرا الى الجواب عن ذلك بتقييدها بالمكسورة كما قال ابن الحاجب ان
المفتوحة اذا كانت مكسورة حكما جاز معاملتها في العطف معاملة ان المكسورة لفظا
قال وهذا موضع لم ينبه عليه النحويون فانهم اذا قالوا بعطف على اسم ان المكسورة
دون غيرها اوهموا انه لا يجوز العطف مع المفتوحة والمفتوحة تنقسم قسمين قسم
يجوز العطف على اسمها بالرفع وقسم لا يجوز فالقسم الذي يجوز هو ان تكون في تقدير
المكسورة كقولك علمت ان زيدا قائم لانه موضع الجملة المستقلة في المعنى لاشتمال
المفعولين في باب علمت على المحكوم عليه والمحكوم به بدليل وجوب الكسر اذا دخلت
اللام نحو علمت ان زيدا لقائم ولولا انها في حكم الجملة المستقلة لم يجز كسر ان الا ترى
انك لا تقول اعجبني ان زيدا لقائم بكسر ان لانه لما لم يكن هنا في معنى الجملة المستقلة
لكونه فاعلا والفاعل يجب ان يكون مفردا لم يجز كسر ان فثبت ان المفعولين في باب
علمت في معنى الجملة المستقلة وانما انتصبا بعدها تقديرا لما تقتضيه علمت من

ان م

لا تقول لا جرم

معنى المعرفية واذا كان المفعولان في حكم الجملة المستقلة تكون هذه المفتوحة بعدها في حكم
المكسورة فيجوز العطف بالرفع فيها وان كانت مفتوحة لفظا لانها مكسورة معنى لاعتبار
ما ذكرناه وان كانت المفتوحة على غير هذه الصفة لم يجز العطف على اسمها بالرفع مثل قولك
اعجبني ان زيدا قائم وعمرا فلا يجوز الا النصب ولا يستقيم الرفع بحال عطفا على اسم ان لانها
ليست مكسورة ولا في حكم المكسورة لانها موضع مفرد من كل وجه انتهى وعلى هذا التفصيل جرى
ابن مالك وغيره قال في شرح الكافية ونحو الثاني بان اذا كان موضعها من جملة نحو علمت ان زيدا
منطلق وعمرو لكن قال الرضي وفيما قاله ابن الحاجب مع هذا التفصيل البالغ نظر وذلك
لانا بعد تسليم ان المفتوحة وما في حيزها بتقدير اليمين لا يخرجها عن كونها بتقدير المفرد اذ ذاك
الاسمان بتقدير المفرد وهذا مع ان الحق ان ان وما في حيزها ليست بتقدير اسم بل هي
مؤول الامر بتقدير اسم مفرد اعني المصدر الذي ذانك الاسمان مؤولان به قال وانما قلنا
الى هذا التكلف انداء سيبويه مستشهدا على العطف على محل المكسورة بقوله تعالى واذان من
ورسوله الآية وكذا مستشهدا بقوله ولا فاعلموا انا وانتم ٭ بغاة ما بقينا في شقاق ٭
على العطف على محل اسم المكسورة بتقدير حذف الخبر من الاول والتقدير انا بغاة وانتم بغاة
فلولا ان المفتوحة بعد قد انتاج حكم المكسورة لما صح منه الاستدلال المذكور وبعض
النحاة لما راى سيبويه يستشهد للمكسورة بالمفتوحة قال ان المفتوحة حكمها مطلقا حكم
المكسورة في جواز العطف على محل اسمها بالرفع لانها حرف ان مؤكد ان اصلها واحد فيجوز العطف
بالرفع نحو بلغني ان زيدا قائم وعمرو والسيرافي ومن تابعه لم يلتفتوا الى استدلال سيبويه قالوا
لا يجوز العطف على محل المفتوحة مطلقا اذ لم يأتي معها الابتداء بل هي مع ما في حيزها في تأويل
اسم مفرد مرفوع او منصوب او مجرور فاسمها كبعض حروف الكلمة اشبه وليس رفع المعطوف
على اسماء هذه الثلاثة الاحرف المذكورة مطلقا بل بشرط معنى الخبر كقوله تعالى واذان
من الله ورسوله الى الناس يوم الحج الاكبر ان الله بريء من المشركين ورسوله وقول الشاعر ٭
فمن يك لم ينجب ابوه وامه ٭ فان لنا الام النجيبة والاب ٭ وقول الآخر ٭
وما قصرت بي في المعالي جدودة ٭ ولكن على الطيب الاصل والخال ٭
لانا لم يصح قبل معنى الخبر نحو ان زيدا وعمرو قائمان فيكون زيد وعمرو مسندان مسندا اليهما
وان على معمول واحد هو الخبر فتعملان رفعا واحدا فيه وذلك لا يجوز لان عوامل النحو عند

يلتفتوا م

كالمؤثر للعيني والاثر الواحد لا يصح عن مؤثرين مستقلين كما برهن عليه في محله والكشاف
والفراء لم يشترطا هذا الشرط تمسكا بقوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئون
وخرج على انه مبتدأ حذف خبره والكلام على التقديم والتأخير او دل بخبره على خبران لا
لمنع مما حدث التوارد لان ان واخواتها لا تعمل في الخبر شيئا عند الكوفيين كما مر لكن
اشترط الفراء خفاء الاعراب نحو انك وان العقل وزيد ذاهبان ولم يخصص ذلك بالمؤثر
بل عممه في السر تمسكا بقوله : بالنحي وانت بالمليس ، في بلد ليس بها انيس :
وخرج على ان الاصل وانت مع والجملة حالية **تنبيهات الاول** محل الجار مع
رفع الاسم قبل مضي الخبر انما هو حيث يتعين كون الخبر للاسمين نحو انك وزيد ذاهبان
واما نحو ان زيدا وعمرو في الدار فجائز باتفاق نبه عليه ابن هشام في شرح بانت سعاد
قال وهذا موضع يكثر فيه الوهم **الثاني** جواز رفع ثاني المعاطف فيما مر بنحوه متفق
عليه واختلف في تخريجه فقيل هو معطوف على محل اسم ان كما ذكره المص وهو قول
نقله ابن هشام عن بعض المصريين وابو حيان في الارتشاف عن الكوفيين والمبرد
والزجاج وجرى عليه ابن الحاجب وابن مالك وشراح كلامهما وقيل هو مبتدأ محذوف
الخبر وقيل معطوف على ضمير الخبر وهذان الوجهان لا خلاف في تخريجه عليهما واما
الاول فادعى ابن مالك انه لا خلاف فيه ايضا ونزع في ذلك قال ابو حيان اتفقوا على
جواز الرفع بعد مضي الخبر واختلفوا على ما اذا رفع فذهب سيبويه والجرمي الى جوازه
اصحابنا انه على المبتدأ والخبر محذوف لدلالة ما قبله عليه وتعين ذلك فيه وذهب
ابو الحسن والمبرد والفارسي الى انه معطوف على الموضع فقبل موضع اسم ان رفع لو صحبها
مع اسمها ونقل النحاس عن الفراء والطوال انه اذا رفع بالعطف على الضمير المستتر في
خبر الاول ومن قال بمنع هذه الاقوال لم يمنع العطف بلا ابتداء قال فذهبوا ابن مالك الاجماع
على جواز رفع المعطوف على اسم ان ولكن باطلة لما ذكرنا فذهب سيبويه واصحابنا
انتهى والحق الذي عليه المحققون المنع من رفع المعطوف على محل الاسم مطلقا سواء مضى
الخبر ام لم يمض خفي الاعراب ام لم يخف وذلك لان للعطف على المحل عندهم ثلاثة
شروط احدها ان كان ظهور ذلك المحل في الفصيح ولذلك لما جاز في نحو ليس زيد بقائم
وما جاني من امرأة ان تسقط النون فتنصب ومن تؤنث فيجوز جاز ان تعطف على الاول

خالف

شروط العطف على المحل

منصوبا وعلى الثاني مرفوعا بخلاف مررت بزيد وعمرو ولما لم يجز مررت زيدا باسقاط الباء
لم يجز ان ينصب عمرو بالعطف على محل زيد المجرور خلافا لابن جني وجاز في قوله تعالى وامسحوا
برؤسكم وارجلكم نصب العطف على محل المجرور لجواز مسحت الرجل في الفصيح الثاني
ان يكون الموضع بحق الاصالة فلا يجوز هذا ضارب زيدا واخيه لان الوصف المستوفي
لشروط العمل الاصل عمله لا اضافته لا لتعاقبه بالعمل خلافا للبغداديين الثالث ان يعود
الجر الى الطالب للمحل فلذلك لم يجز عطف المرفوع على المجرور في هذا الباب لان موضع
الاسم بعد ان لا يجوز له لان الطالب لرفعه هو المبتدأ الذي هو الجر والجر قد زال
بدخول ان فاسم العطف عليه بالرفع بعد مضي الخبر وقد نبه على ان زيدا قائم وعمرو
ان زيدا وعمرو قائمان قال ابن هشام وجاز بعض المصريين الاولى لانهم لم يشترطوا المحل
ومنعوا الثانية لمانع اخر هو توارد العاملين واجازها الكوفيون لانهم لم يشترطوا المحل
اذ لا تعمل في الخبر عندهم شيئا انتهى **الثالث** حكم التوابع ما عدا البدل حكم النسق عند الزجاج
وابن جني فيجوز الاتباع في مذهبهما في الدار بعد مضي الخبر لا قبله نحو ان زيدا قائم العاقل
او بجلده او نفسه ومطلقا عند الكسائي والفراء لكن شرط خفاء الاعراب عند الفراء حكى سيبويه
انهم اجمعون ذاهبون وحملوا عليه قوله تعالى ان ربي بما تعملون لخبير عالم الغيب وقال
عالم الغيب صفة لربي قال ابن عصفور والمحققون من البصريين لا يجيزون في غير النسق
من التوابع الا النصب فقط الا ان يسمع شيء فيحفظ ولا يقاس عليه وقدر سيبويه عالم الغيب
مبتدأ او بدلا من ما قبله فيتخرج وقال ابن مالك في شرح الكافية ونسب سيبويه قائل انهم اجمعون
ذاهبون الى الغلط مع انه من العرب الموثوق بعربيتهم وليس ذلك من سيبويه بمرضي على
الاولى ان يخرج على ان قائل ذلك اراد انهم هم اجمعون ذاهبون على ان يكون هم مبتدأ
مؤكدا باجمعون يجوز عنده بذاهبون ثم حذف المبتدأ وبقي تأكيده كما يحذف الموصوف
وتبقى صفته انتهى **النوع الثالث** من انواع النواسخ **ما ولا** النافيتان **المشبهتان**
بليس في معنى النفي والجحود والدخول على الجملة الاسمية **ولذلك يعملان عملها** عند
الحجازيين فيرفعان المبتدأ وينصبان الخبر وعلى انتهم جاء التنزيل قال تعالى ما هذا بشرا قال
الشاعر : تعز فلا شيء على الارض باقيا ، ولا مدرك ما فوق ما فيه باقيا :

فائدة وجدت بخط الصلاح الصفدي ما صورته سألت الشيخ ابا الحيان اذا زاد الله

بلغ مقابلة

فوائده كم ورد في القرآن العظيم لعال اعمال ليس فعال ثلاثة مواطن احدها قوله ما هذا بشرا
والثاني ما هن امهاتهم والثالث فما منكم من احد عنه حاجزين قال وزعم بعضهم ان حاجزين
صفة لاحد وليس بشيء اذ الصفة مستغنى عنها لان الجزء محط الفائدة انتهى وفيه نظر ويتم
بهلو منها قال ابن الحاجب في شرح المفصل والنحويون يزعمون ان لغة تميم في ذلك على القياس
ويعللون ان الحرف اذا لم يكن له اختصاص بالاسم او بالفعل لم يكن له عمل في احدهما وما
يدخل على المتضادين فالقياس ان لا يعمل في احدهما فلذلك لا خلاف في اعمال الا التي تنفي
واما صح اعمال لا بالنفي فلا بعد في اعمال ما فان تميم زاعم ان الا ناصبة غير الا الداخلة
على الفعل قيل له فما المانع ان يكون ما الرافعة غير ما الداخلة على الفعل انتهى ونسب ظاهر
قال ابن هشام وترى على لغة تميم ما هذا بشرا وما هن امهاتهم بالرفع وترى ايضا ما من امهاتهم
بالجر بما زائدة ويحتمل الجارية والتميمية خلافا لابي علي وابن عمرون زعما ان الباء تختص بلغة
النصب انتهى **لطيفة** ما يسأل الناس عنه اهل الادب قول الشاعر

وجه فشف الاعطاف قلت له اغتب ٭ فاجاب ما قتل الحب حرام

فيقولون ما الذي اجاب به والجواب انه اشار الى انه يحتج لاهماله بما فيه من الاستهزاء
مرتين عن ان يصرح بنسبته ويقول انا تميمي **تنبيهات الاول** قال ابن هشام
في شرح اللمحة رفع المستثنى ونصبه تغلب بلد التميمية لغة اهل الحجاز على ارض عليه الزمخشري
وابن الحاجب والمطرزي وغيرهم وكثير يظنون انه لغة العرب على اطلاقها ويحتج النحاة بها
وليس كذلك واذا اختلفوا في القوي السبب فكيف يجمعون على الضعيف وانما ضعف سببه
لان ليس لا تنفي الحال ولا النفي المستقبل وقد حقق هذا انهم لا يعلمونها الا في الشعر انتهى فاما
ليس فقد عرفت حالها مما مر واما ما فقال في المغني اذا نفت المضارع تخلصه عند الجمهور
للحال ورد عليهم ابن مالك بجواز قد تقم قل ما يكون الى ان قال واجيب بان شرط كونه للحال
انتفاء قرينة خلافه والا فالمنقول عن سيبويه ان المضارع يتخلص بها للاستقبال وتعلله
في المغني عن الاكثرين قال الدماميني في شرح التسهيل والمنقول الفصحاء يستشكلون
قول سيبويه هذا مع قوله ان المضارع المنفي بلا يقع حالا ومقول غيره ان الجملة الحالية لا
تصدر بدليل استقبال قال المرادي في الجنى ومذهب الاخفش والمبرد وابن مالك
عدم لزوم ذلك وانها قد تكون للحال انتهى **الثاني** قضية اطلاق المص ان الاستثناء في الشعر

لان ليس م

وغيره قليله كثير من النحويين وخصص بعضهم عملها بالشعر بل ظاهر عبارة الرضي انه رأي جميع
النحاة وليس كذلك ولكن عمل هذين الحرفين على خلاف الاصل فالجمهور لم يعملهما
الحجازيون مطلقا بل **بشرط** اجتماع ثلاثة امور منها معا سوى ما تقدم به كلمتها كما شيا
احدها **بقاء النفي** اي نفي خبرهما لان عملهما انما كان لاجل النفي الذي سابقتا به فكيف يعملان
مع زوال السابقة باستفاض النفي ولذلك وجب الرفع في نحو ما امن الا واحد والمجد
الا مهول التقدم ولا رجل الا قائم وما زيد الا منطلق حسن واما قوله ٥

٭ وما الدهر الا منجنونا باهله ٭ وما صاحب الحاجات الا معذبا ٭

فزيادة ما زيد الا سيل والتقدير الا يدور دوران منجنون ويعذب معذبا اي معذبا
وقال ابن مالك انه تكلف على رأي سيبويه لابى ان صيغة المفعول تكون بمعنى المصدر قال
والاولى ان يجعل منجنونا ومعذبا جزءين مضمنين بالحالية فالحال ليس قال واقوى منه قول
الاخر ٭ وما حق الذي يعشق نهارا ٭ ويسرق ليله الا نكالا ٭ ولاجل هذا الشرط
وجب الرفع في العطف بل لكن على الجزء بمعنى ما زيد قائما بل او لكن قاعد على مذهب
سيبويه محذوف ولم يجز نصبه بالعطف لانه موجب **تنبيهات الاول** يقتضي
بقاء النفي وان كان اولى من تعبير بعضهم بعدم انتقاض النفي بالا لشمول الانتقاض بالا
الاستثنائية ايضا كما رأيت الا انه يرد عليه انتقاض النفي بالنسخ اي بمعمول الخبر دون
نفس الخبر نحو ما زيدا قائما الا في الدار فان النفي في ذلك يصدق عليه انه قد انتقض مع ان
النصب واجب باجماع فيه **الثاني** اذا انتقض النفي بكلمة غير نحو ما زيد غير قائم فالمنقول
جواز النصب والجر ايضا ويجيزون الرفع **الثالث** ما ذكر من وجوب الرفع مطلقا في الخبر
المنتقض نفيه هو قول الجمهور والثاني جواز النصب مطلقا وهو قول يونس والثالث
جواز النصب بشرط كون الخبر وصفا وهو قول الفراء والرابع جواز النصب بشرط كون
الخبر شبيها به وهو قول بقية الكوفيين فالرفع في التصريح **والثاني تأخر الخبر** عن
فلو تقدم بطل العمل لكن لهم ما سمي من المعتب وفاعل رجل ويروى مثلا على الاعمال
وهو شاذ واما قول الفرزدق ٭ فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم ٭ اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر ٭
فنوا نصابه اربعة اقوال قيل ان الفرزدق تميمي وسمع ان اهل الحجاز ينصبون الخبر
ولم يعلم ان ذلك بشرط التأخير دون التقديم فغلط على لغته غيره لا على لغته فلذلك لم

بسقط الاحتجاج بلغته وقيل ان الحال ما في الخبر لغة للعرب انا تقدم وهذه دعوى وقيل
ان شلم فينصب على الحال وان الخبر العامل في الحال محذوف كانه قال واذا ما في الدنيا مثلا
لهم بشر وهذا ضعيف لان العاقل لا يعلق في الاحوال ويحذف وقيل ان شلم فينصب
على الظرف كانه قال ما احد مثل زيد ولست تريد ما احد فوقه في المنزلة ولا مكانه في الشرف
قاله ابن بابشاذ في شرح الجمل وقيل شلم مستدل ولكن بني لاضافته الى الثالث
تاخر معمول الخبر عن الاسم فلو قدم بطل العمل كقوله ❊ وقالوا تعرفها المنازل من منى
❊ وما كل من وافى منى انا عارف ❊ فمن نصب كلا لضعفها في العمل فلا يتصرف خبرها
ولا معمولها الا اذا كان المعمول ظرفا او مجرورا فيجوز التقديم ولا يبطل العمل نحو ما عندك
زيد مقيما وما في انت مستقيما لتوسعهم فيهما ما لا يتوسع في غيرهما كما مر ونصبه كلا فيه
كغيره ان تقدم الخبر يمنع العمل وان كان ظرفا او مجرورا وبه صرح ابن مالك وقيل لا
يمنع حينئذ قال بعضهم وهو المختار قياسا على معمول الخبر وعلى جواز واخواتها وقال
غيره ما صححه ابن مالك من منع تقديم الخبر الظرفي لا يكاد يعقل فان تقدم المعمول
فرع تقدم العامل بل لو عكس وصحح الجواز في الخبر والمنع في معموله لكان اشبه بالصواب
فان المعمول قد يمنع تقدمه حيث يجوز تقدم العامل الا ترى ان معمول خبر كان لا يتقدم
على اسمها مع جواز تقدم الخبر **ويشترط في ما** فاصلة **مصدرية زائدة ان** الزائدة
معها فلو زيدت بطل العمل كقوله ❊ بني غدانة ما ان انتم ذهب ❊ ولا صريف ولكن انتم خزف
لعدم زيادتها مع ليس المحمول عليها فاذا زيدت مع ما تبا في الاستعمال والقول بان
ان هذه زائدة وانها تبطل العمل هو قول البصريين وذهب الكوفيون الى جواز النصب
معها في لغة ثانية من كذا وعليه خرج رواية ابن السكيت في ابيت ذهبا وجوزها بالنصب
قال بعضهم وهذه ان الحاقها بينبغي ان يكون مرتبا على هذا الخلاف قال
الرضي ورد على الكوفيين بانه يجوز الجمع بين حرفين متفقي المعنى لا مترادفين كما في ان زيدا لقائم وما الجمع بين اللام
وقد في نحو لقد سمع مع ان في كليهما معنى التحقيق
وفي الا ان مع ان في الا معنى التحقيق فلا دن قد يسوبها معنيان احدهما التقريب
والتوقع فلم تكن لمحض التحقيق وكذا في الا معنى التنبيه ايضا انتهى وانما اختصت ما
بهذا الشرط لانه لا يتاتى مع لا فاذا تراد معها قيل وفي كتاب الازهية للهروي انها

تراد معها ايضا فانشد عليه ❊ يا طير البين لا ان نلت ذا خبل ❊ قال الدماميني وهو غريب
ويشترط في لا خاصة **تكرر معموليها** اي اسمها وخبرها فلا يقال لا رجل قائما
قال ابن الناظم لضعف مشابهتها للفعل في خصوص النفي لان ليس لنفي الحال وهذه لمطلق
النفي ومن ثم شذ عملها حتى ذهب الاخفش والمبرد الى سقوطه خالفا لابن جني وابن الحجري
في هذا الشرط فاجازا اعمالها في المعارف وانشدا للنابغة الجعدي ٥
❊ وحلت سواد القلب لا انا باغيا ❊ سواها ولا عن حبها متراخيا ❊
وتاويله لما تقدم قال ابن مالك ويمكن عندي ان يجعل انا من فرع فعل مضمر ناصبا باغيا على الحال
تقديره لا ارى باغيا فلما اضمر الفعل برز الضمير وانفصل ويجوز ان يجعل انا مبتدا والفعل
المقدر بعده خبرا ناصبا باغيا على الحال فيكون هذا من باب الاستغناء بالمعمول عن العامل
لدلالة عليه انتهى مع انه اجاز في شرح التسهيل القياس عليه والعرض في التسهيل بانه ورد
فكلامه مختلف وعلله قوله الاخر انكر نفاسة علم مضيق لها ❊ الا ورادا والا الجبان حبيبا
وعليه بني ابن الطيب قوله انا الفهود لم يزرني خلوه ❊ ما زال الدهر يكسوا ولا الال باقيا
وقيل هو لحسن سبك **تنبيه** يشترط في لا ايضا ان تكون لنفي الوحدة فقط نحو لا رجل في الدار
فانه يحتمل رجلين او رجال او نفي الوحدة اصالة لا مرجوحا ونفي الجنس اصالة لا ظاهرا نحو لا رجل
وقال ابن قرقيد على الاول كما مر وعلى الثاني في بلا امرأة قال ابن هشام وغلط كثير من النحويين فيمن عمل
ان لا العاملة عمل ليس لا تكون الا نافية للوحدة ويرد عليهم نحو قوله تعالى سواء عليهم ءانذرتهم
ام لم تنذرهم فان كانت لنفي الجنس ايضا كان عملها عمل ان كما سياتي قريبا ان شاء الله تعالى
فان لحقتها اي لحقت لا **التاء** لتانيث الكلمة او للمبالغة في النفي كما في علامة وراوية
وضارب لات وحركت انما لالتقاء الساكنين بالفتح على المشهور لانها اخف الحركات
وبالكسر على اصل التقاء الساكنين وبالضم جبرا لما لحقتها من الوهن بحدوث احد معمولها لزوما
كما سياتي فلات كلمتان لا النافية وتاء التانيث هذا هو المشهور الذي عليه الجمهور وقال
ابو عبيدة وابن الطراوة هي كلمة واحدة وذلك انها لا النافية وتاء زائدة في اول
الخبر كما جاء ❊ العاطفون تحين ما من عاطف ❊ والمطعمون تحين ما من مطعم ❊ فانهم
قال الرضي وهو ضعيف لعدم شهرة تحين في اللغات واشتهار لات حين وولينا
تقولون لات او ان ولات هنا ولا تا وان ولا تهنا وقيل كلمة واحدة وهو ضد ما مر على

هذا هو ما نفى بليس بمعنى ينقص واستعملت للنفي وهو ليس بكبر ابا طيب لدنيا الفاني
السين تاء كما في ست قولان حكاهما في المغني ثم اختلف في عملها كما اختلف في حقيقتها
فمنهم من ذهب الى انها لا تعمل شيئا وان وليها مرفوع فيبدأ حذف خبره او منصوب
تعمل العمل محذوف وهذا احد قولي الاخفش وعنه ايضا انها تعمل عمل ان فتنصب
الاسم وترفع الخبر وذهب الجمهور انها تعمل عمل اصلها الا انها اقوى منها وبه ايضا
في استحقاق العمل لاختصاصها بالاسم واختلف في معمولها ايضا فذهب الفراء الى انها لا
تعمل الا في الحين خاصة قيل وهو ظاهر قول سيبويه وعليه الجمهور وذهب الفارسي
وجماعة الى انها تعمل في الحين وما رادفه كالساعة والاوان والوقت وهو مختار
ابن مالك والمص كما اشعر به قوله **اختصت بالاحيان** قال تعم ولات حين مناص
بالفتح اي لات الحين حين مناص وقال الشاعر ندم البغاة ولات ساعة مندم
وقال الاخر وذلك لات حين اوان حلم ولكن منايا احتفوا اذاني وخصه جماعة
بما ورد به السماع لا غير وهو كالتوسط بين المذهبين وزعم جماعة منهم ابن عصفور انها
عملت في هذا من قول الشاعر حنت نوار ولات هناحنت وبعد الذي كانت نوار اجنت
فقالوا ان هنا اسم لات وحنت خبرها على حذف مضاف والتقدير وليس ذلك
الوقت وقت حنين قال ابن مالك وهو ضعيف لان فيه اخراج هنا عن الظرفية وهي
من الظروف التي لا تتصرف وفيه ايضا اعمال لات في معرفة ظاهرة وانما تعمل في نكرة
انتهى والاصح انها لم تعمل شيئا بل هي مهملة لا اسم لها ولا خبر وهنا في موضع نصب على
الظرفية لانه اشار الى مكان وحنت مع ان مقدرة قبلها في موضع رفع بالابتداء
والخبر هنا والتقدير حنت نوار ولا هنالك حين كذا قال الفارسي وشذ مجيء
الظرف بعدها في نحو قوله لهفي عليك للهفة من خائف يبغي جوارك حين لات مجير
وارتفاع مجير على الابتداء او على الفاعلية والتقدير حين لات له مجير او يحصل مجير
كانت مهملة وزعم الفراء ان لات تستعمل حرفا جارا للاسماء الزمان خاصة كان مذ
منذ كقولك وانشد طلبوا صلحنا ولات اوان فاجبنا ان ليس حين بقاء
واجيب بان الاصل ليس الاوان اوان صلح فحذف اسمها وما اضيف اليه خبرها عكس
الشرب فبني كما مثل يقبل وبعد الان الان لشبهه بقبل وبنا بني على الكسر وزن

اضطرارا

اضطرارا ويجب حذف احد جزئيها من الاسم والخبر **وكثر حذف اسمها** وبقاء الخبر
محط الفائدة **نحو** قوله تعم **ولات حين مناص** في القراءة المشهورة بنصب حين على انه
خبرها واسمها محذوف اي ليس الحين حين مناص وقرئ في الشواذ برفع الحين على
انه اسمها وخبرها محذوف اي ليس حين قولهم حينا لهم قال بعضهم وكان القياس ان يكون
هذا هو الغالب بل كان ينبغي ان حذف الرفع لا يجوز البتة لان من قولهما عمل عمل ما
ليس ومن رفع ليس لا يحذف فهذا رفع نصر فرأفيه ما لم يتعرض فراء في اصله **تتمة** لم
يتعرض المص لذكر ان النافية لان اعمالها نادر كما ذهب اليه ابن مالك بل ذهب الفراء والكوفيون
البصريون الى المنع واجاز الكسائي والكوفيون وابو بكر وابو علي وابو الفتح واختلف
النقل عن سيبويه والمبرد فنقل السهيلي الاجازة عن سيبويه والمنع عن المبرد وعكس
ذلك النحاس ونقل ابن مالك عنهما الاجازة واعمالها لغة اهل العالية وهي ما فوق نجد
الى مرتفع تهامة والى مكة وتميم فيها من الشرط ما اعتبر من الاعلام زيادة ان
فانها لا تزاد معها كلا نحو قول بعضهم ان احد خير من احد لا بالنافية وان فلان تا فعلت
ولا صارك وانشد الكسائي ان هو مستوليا على احد الا على اضعف المجانين
وخرج ابن جني وغيره على ذلك قراءة سعيد بن جبير ان الذين تدعون من دون الله عباد
امثالكم بتخفيف ان وكسر ها لغة السكين ونصب عبادا على الخبرية وامثالكم على انه
نعت لعبادا والمعنى ليس الاصنام الذين تدعون من دون الله عبادا امثالكم في الانقياد
بالعقل فلم كانوا امثالكم فعبدتموهم لكنتم بذلك مخطئين ضالين فكيف حالكم في
عبادة من هو دونكم بعدم الحيوة والادراك **النوع الرابع** من انواع المنسوخ **لا**
النافية للجنس اي جنس اسمها ان مفردا فمفرد او مثنى فمثنى او جمعا فجمعا ومعنى نفي
الجنس في المثنى والجمع نفي كل مثنى وكل جمع وخرج بالنافية لا الناهية فانها تختص
بالمضارع والرابعة فلا تعمل شيئا وبقوله للجنس الناهية للوحدة والمراد هنا بقرينة
المقام وذلك بحيث لا يشذ عنه فرد من افراده فخرجت النافية لاحتمالا فانها يعمل
عمل ليس كما مر **تنبيه** قال صاحب الفوائد الضيائية ويتوجه هذه العبارة محمولة على
تقدير مضاف اي نافية لصفة الجنس اذ لا رجل قائم شاذ لنفي القيام عن الرجل لا
لنفي الرجل نفسه وتعقبه متصام الدين بانه حاشية فقال فيه ان لا رجل بتقدير ان رجل

موجود لنفي نفس الرجل لا لنفي صفته والوجود وان كان صفة لكن اذا نفي عن الشيء يقال نفي
الشيء ولا يقال نفي صفة الشيء اذ نفي الشيء ليس الا نفي وجوده فنفي الصفة صار بمعونة
غير الوجود فلا كانت نفي صفة الجنس تكون لنفي الجنس فلو حمل فهم لا لنفي الجنس على
نفي صفة الجنس لم تتم التسمية فيما هو نفي الوجود ولو حمل على نفي الجنس لم تتم فيما هو نفي
صفة الجنس فلا بد في التسمية من ملاحظة بعض الافراد وح يصح حمل العبارة على
ظاهرها فلا حاجة الى جعل فهمه اشفى وقال في شرح الكافية سميت بذلك
لانها للنفي عن الجنس فالاضافة ادنى ملابسة والنفي عن الجنس يعم نفي الوجود ونفي الصفة
انتهى والاولى ما جرى عليه في شرح الفريد من حمل العبارة على ظاهرها لا على تقدير
المضاف ولا على جعل الاضافة ادنى ملابسة مع انها ترجح اعتبار قسم نفي الوجود
بكون كلمة الشهادة من افراده **فائدة** وتسمى هذه لا التبرئة لانها تنفي الجنس كانها
تدل على البراءة منه قاله الاندلسي وقضيته ذلك اطلاقها على ما فيه مطلقا لا اشتمالها
على التبرئ بل على كل ادوات النفي ولكنهم خصوها بهذه لانه فيها امكن من غيرها
لما فيها من تاكيد النفي قال الدماميني وجعلت نفس التبرئة مبالغة كما في زيد عدل
وعليه فالتبرئة صفة للدال بالنا دبل المذكور ولا يقال انه على حذف مضاف اي ذات
التبرئة لقولك المبالغة ويحتمل ان تكون مضافة للتبرئة على حد قوله
علا زيد نا يوم النقا راس زيد كم انتهى وفيه نظر **وتعمل** لا المذكورة **عمل ان**
فتنصب الاسم وترفع الخبر لمناسبتها لها في افادة المبالغة فانها المبالغة في النفي كما
ان ان للمبالغة في الاثبات فيكون من باب حمل النظير على النظير او النقيض على
النقيض كذا قالوا غير واحد وانتقد بان اختصاص ان بالاثبات من جميع لصحة مثل
قولنا ان زيدا ليس بقائم قطعا انتهى وفيه بحث لان ان لتوكيد النسبة بين اسمها
وخبرها وهي تكون الا ثبوتا وان كان نفس خبرها نفيا **بشرط عدم دخول جار**
عليها فان دخل عليها كان العمل له ويجب الجر لتعين الجار ولان لا تعمل بين العامل
ومعموله بحيث جئت بلا زاد وغضب من لا شيء قال ابن هشام ومن الكوفيين ان لا هنا
اسم بمعنى غير وان الخافض دخل عليها نفسها وان بعدها خفض بالاضافة وغيرهم
يرى انها حرف ويسميها زائدة كما يسمون كان في نحو زيد كان فاضل زائدة وان كانت

مفيدة المعنى وهو المضي والانقطاع فعلم انهم قد يريدون بالزائد المعترض بين شيئين مطلقا
وان لم يقع اصل المعنى باسقاطه كما في مسئلة غضب من لا شيء وكذا اذا كان يفوت باسقاطه
معنى كما في مسئلة كان اشهى رشد حيث بلا شيء بالفتح على الاعمال والتركيب ومع هذا ان الجار
دخل بعد التركيب نحو لا خمسة عشر وليس جزء الجر معلقا بلا وما ركب معها في موضع جر
لانها جرت مجرى الاسم الواحد فالجار حينئذ الخاطرات ان لا نصبت شيء ولا جر بها
لانها صارت فضلة نقله عن ابي علي وانتهى **فان كان اسمها** اي اسم لا **مضافا** الى نكرة
او شبيها به اي بالمضاف وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه سواء كان ذلك الشيء مرفوعا
نحو لا حسنا فعله مذموم او منصوبا نحو لا طالعا جبلا حاضر او مجرورا نحو لا خيرا من زيد موجود
وسمي شبيها به لعمله فيما بعده كالمضاف ويسمى المطول والمطول من مطلت الحديد اذا مددتها
نصب اي ظهر نصبه كان معربا باتفاق كما **و** **الا** يكن مضافا او شبيها به بان كان مفردا
او شيئا اي مجرورا **بني** واختلف في علة بنائه فقيل لتضمنه معنى من الاستغراقية بدليل ظهور من في
قوله الا من رجل الى صدقا لسان الرضى وهو الحق لان قولك لا رجل نص في نفي الجنس بمنزلة
لا من رجل بخلاف لا رجل في الدار بالرفع كان ما جاءني من رجل نص في الاستغراق بخلاف
ما جاءني رجل اذ يجوز ان يقال لا رجل في الدار بل رجلان وما جاءني من رجل بل رجلان ولا
يجوز لا رجل في الدار بالفتح بل رجلان ولا ما جاءني من رجل بل رجلان فلما ارادوا النص
على الاستغراق ضموا الاسم النكرة معنى من فبنوها انتهى وفيه بحث ورده ابن الصائغ
بان المتضمن لمعنى من انما هو لا لا الاسم النكرة بعدها وقيل لتركيبه مع لا تركيب خمسة
عشر وهو رأي سيبويه والجمهور ويؤيده انهم اذا نصلوا اعربوا فقالوا لا ينهار جل ولا
امرأة وقد جاء تركيب الحرف مع الحرف كقوله اقول لها اصيدكم ام ثوبين ودليل التركيب لبنا
ترك منونه وهو مفعول مقدم لاصيد واما كم فعلى التوسع باسقاط اللام والمعنى اصيدكم
ثوبا ام ثوبين قال في التصريح قيل وفي الدليل عب لجواز ان يكون ما حذف تنوينه
للضرورة فتامل وبناؤه **على ما** كان **ينصب به** لو كان معربا فان كان ينصب بالفتحة بني
عليها وذلك اذا كان مفردا لفظا ومعنى او لفظا فقط او جمع تكسير او شبه جمع
كلا رجل ولا قوم ولا رجال ولا هنود **في الدار** ومنه لا مانع لما اعطيت ولا معقب لما
و ان كان ينصب بالياء بني عليها وذلك اذا كان مثنى او مجموعا على حده نحو **لا رجلين**

في الدار ولا مسلمين قائمون عندك وعن المبرد ان هذا معرب لبعده بالتثنية والجمع عن
مشابهة الحرف ولو جمع للزم ذلك في نحو يا زيدان ويا زيدون ولا قائل به وان كان يجب
بالكسر بني عليها مسلمين غير مثنى وجمع وذلك اذا كان مما يجمع بالف وتاء نحو مسلمات هذا
قضية كلامه وهو قول الاكثرين وفيه لمذهبه اقوال احدها كهذا الا انه يزيد لان شرطيته
لمقابلة لا للتمكين فلا ينافي البناء جزم به ابن مالك في شرح المنظوم ونقله ابن الدهان
عن قوم وتابعه ابن خروف الا في انه يفتح لان الحركة ليست له بل للمجموع المركب وهو
لا والاسم قاله المازني والفارسي وهو حسن في القياس ورجحه الرضي وابن هشام الثالث
انه يجوز الفتح والكسر جميعا وهو الحق لثبوته عن العرب وقد روي بهما قوله

: ان الشباب الذي مجد عواقبه : فيه نلذ ولا نلهو بما فيه :

فلا وجه
بعد هذا الا خلاف ولذلك قيل لو رأوا فقرا على السماع لما اختلفوا قال الرضي لما بني
هذا النوع على ما ينصب به ليكون البناء على حركة استحقتها النكرة في الاصل قبل البناء لم
يبن الضاف ولا شبهه لان الاضافة توجب جانبا الاعجمية فيصير الاسم بها الى ما يستحقه
في الاصل عنى الاعراب ولا يكون الضاف مبنيا الا نادرا نحو خمسة عشر **تنبيه**
نحو لا وتران في ليلة قيل الالف فيه نائبة عن الفتحة على لغة الحارث فيبنى على الالف
قال بعض المحققين وفيه نظر فان المنقول ان المثنى في هذه اللغة معرب بحركات
مقدرة على الالف فمقتضى ذلك ان يكون بناؤه فيها على الفتح تقديرا لا على الالف
ويشترط لعمل لا **تنكيره** اي تنكير اسمها ليدل بوقوعه في سياق النفي على العموم وكذا
خبرها اذ لا يخبر بمعرفة عن نكرة فلا تقل في معرفة الا تاويله بالنكرة كقوله اذا هلك
كسرى فلا كسرى بعده واذا هلك قيصر فلا قيصر بعده وقول عمر قضية ولا ابا
حسن لها وقوله لا هيثم الليلة للمطي : قيل التقدير لا مثل كسرى وكذا البواقي والصحيح
منع ابن الحاجب وقيل لا يسمى هذا الاسم او لا واحد من مسميات هذا الاسم وقال
ابن مالك لا يؤول تاويل واحد بل يؤول كل بما يليق وحكى الرضي عن القراء الجواز
احتجاجا بقوله تعالى ابنكم واحد اتاويلين في الضمير طسم الاشارة ايضا عن لا اياه
هنا ولا هذا قال لا بعيد . **غير مسموع** **ويشترط** ايضا **مباشرته** اي مباشرة اسمها
لها بان لا يفصل بينها وبينه فاصل لضعفها في العمل فلو فصل بينها وبينه بعد عنها

وهوم

فلا تقدر على العمل فيه لانها عامل ضعيف لانها من نوع الحرف فتلخص
مما مر ان هنا ان شروط لا في العمل اربعة الاول ان يقصد بها نفي الجنس على سبيل التنصيص
الثاني ان لا يدخل عليها جار الثالث ان يكون اسمها وخبرها نكرتين الرابع ان لا يفصل
بينها وبين اسمها فاصل فاذا توفرت هذه الشروط عملت وجوبا ان اوردت وجوزا ان
كررت واختلف في عملها في الخبر مع التركيب فذهب قوم الى انه لا عمل لها فيه مع تضعيفها
به عن العمل فيما تباعد عنها بل انكره مع لا في موضع رفع بلا مبتدا والخبر جزء المبتدا انتهى
بما كان من نوعه قيل وخبرها بدليل حمل جميع توابعها على الموضع قبل الخبر ولولا انها
في موضع رفع بلا مبتدا لم يجز ذلك وقيل بل هي عاملة في الاسم والخبر معا وهو مذهب الجمهور
وصححه ابن مالك قال لان كلا استحقت به العمل من المناسبات باق فليبق ما ثبت لسببه لا
يضر التركيب كما لم يضر ان صير ورقا بفتح الهمزة مع معمولها كشيء واحد ولو كان
حمل لا مع اسمها كشيء واحد مانعا من العمل في الخبر لمنعها من العمل في الاسم فلا تمنع عملها
في الخبر وايضا ان عمل لا في الخبر اولى من عملها في الاسم لان تاثيرها في معناه اشد فهي
تاثيرها في معنى الاسم انتهى ونسب الى ظاهر مذهب سيبويه وصرح ابن هشام في حواشيه
على التسهيل ان سيبويه يرى ان رجل ان كلمة لا عمل لها في الاسم ولا في الخبر لانها
صارت جزء كلمة ولهذا حمل النصب في لا رجل خير منها كالرفع في يا زيد الفاضل لا على
محل الاسم بعد لا وبه صرح في المغني ايضا فتلخص في المسئلة ثلاثة اقوال احدها عملها
في الاسم دون الخبر الثاني عملها فيهما جميعا الثالث منعه فيهما جميعا ونظم جدي
الحاوي في نحو قوله : فلا لغو ولا تاثيم فيها : فعلى القول الاول والثالث تكون فيها
خبرا عن المبتدا وعلى القول الثاني يمتنع لاستلزامه توارد عاملين على معمول واحد
فيكون فيها خبرا عن احد المبتدا ين وخبرا لاخر محذوفا دل عليه المذكور **فان عرف**
اسمها **او فصل** بينه وبينها بفاصل **اهملت** وجوبا لما مر فيرجع ما بعدها الى الاصل
ويرفع على انه مبتدا وخبر خالف الكوفيون في التفريق فاجازوا بناء العلم وابو علي
في الفصل فاجاز معه العمل ولكنه لا يبنى وقد جاء في السعة لانها بدلا لنا المنع العمل
وليس مما يعول عليه قاله ابن هشام في حواشي التسهيل **وكررت** وجوبا عند سيبويه
والجمهور في غير الضرورة اما المعرفة فليكون انكار حيرتها فانها من نوع الجنس الذي لا يكون

حصوله مع المعرفة لان نفي الجنس هو تكرار النفي في الحقيقة واما مع الفصل فليكون تنبيها
على انها لنفي الجنس في النكرة بحذف ما اذا كانت عاملة عمل ان فعملها كاف في هذا التنبيه
فتكرارها مع المعرفة نحو لا زيد في الدار ولا عمرو وقوله تعالى لا الشمس ينبغي لها ان
تدرك القمر ولا الليل سابق النهار ومع الفصل نحو لا في الدار رجل ولا امراة وقوله
لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون واجازه الكسائي والمبرد عدم التكرار محتجين بقوله
لا نولك ان تفعل ورد بانه واقع مع لا ينبغي فلا هذه في المعنى هي الداخلة على المضارع
فلذلك لا يلزم تكرارها والنول مصدر بمعنى التناول وهو هنا بمعنى المفعول اي ليس
منتناولك وباخوذك هذا الفعل اي لا ينبغي ان تاخذه وتتناوله قال الراجز وهو من علم
تكرارها ضرورة قوله بكت جزعا واستحجبت ثم اذنت ركابها ان لا اليها رجوعها
هذه تبصرة لك في كل موضع كررت فيه لا على سبيل العطف وكان عقيب كل منهما
نكرة مفردة بلا فصل نحو لا حول اي عن المعصية ولا قوة اي على الطاعة الا بالله حسبة
او وجه من الاعراب بالنسبة الى المجموع احدها فتحها اي فتح ما بعد الاولى وما بعد
الثانية على الاصل من جعل لا في الموضعين لنفي الجنس مختصا اسمها كانوا انفردت كل منهما
عن صاحبتها وتقدير لكل منهما خبرا اي لا حول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا فان الكلام
ح جملتان قال الخبر الحاجب في شرح المفصل وبقي الاشكال في الاستثناء لو اقع بعد وهو
في المعنى راجع الى الجملتين ولا استثنا اذا استغرب الجملتين انما يكون للثانية قال وتبيه
ما قال ان الحول والقوة لما كانا بمعنى كان كانه تكرار فصح رجوع الاستثنا اليهما لانهما
بمنزلة شيء واحد ثم يجوز ان تقدر لهما خبرا واحدا اي لا حول ولا قوة موجودان لنا
اما عند سيبويه على ما نقله هنا ابن مالك فلان لا لا تعمل في الخبر مع التركيب فهي مع اسمها
في موضع الرفع ولا قوة مبتدا معطوف على مبتدا والمقدر مرفوع بانه خبر المبتدا
لا لها فيكون الكلام ح جملة واحدة نحو زيد وعمرو قائمان واما عند الجمهور فانهما
وان كانتا عاملتين في الخبر الا انهما انما تعملها جاز ان تعملا فيه عملا واحدا كما في ان زيدا
وان عمرا قائمان فانما المتنع ان تعمل عاملان مختلفان في حالة واحدة عملا واحدا في
معمول واحد فيما سلم امتناع حصول اثرين مؤثرين والثاني رفعهما على جواز الابتداء
عند الكوفيين فيكون الاسمان مرفوعين بالابتداء ولا الثانية لما زائدة او للمفاجاة كالا

الظ بمعنى لا نولك
ان تفعل

ومذهب سيبويه وغيره في هذا الوجه واحد اذ لا عامل هنا الا الابتداء فقط فلك ان تقدر
لكل واحد خبرا فالكلام جملتان ولهما معا خبر واحد والكلام جملة واحدة او على الاهمال
اي اهمال لا كليس فيكون الاسمان مرفوعين بما في الوجهين ان جعلتها معا عاملتين عملها
فلك ايضا ان تقدر خبرا واحدا او خبرين ووحدة الجملة وتعددها بحسب ذلك وان جعلت
الاولى كليس فقط والثانية ملغاة لزيادة او بالعكس وجب تقدير خبرين ولا يجوز تقدير خبر
واحد لئلا يلزم محذوران كون الخبر الواحد مرفوعا منطوقا وتوارد عاملين مختلفين على معمول
واحد والثالث فتح الاول على جعل لا الاولى عاملة عمل ان ورفع الثاني على ان لا الثانية
زائدة لتاكيد النفي او ملغاة ورفعه بالعطف على المحل اي محل لا الاولى مع اسمها فعند
سيبويه يجوز ان تقدر لهما خبرا واحدا لكونه خبر المبتدا وما عطف عليه وعند غيره لا بد لكل
واحد من خبر منفرد لئلا يجتمع لا والابتداء في رفع الخبر وهذا التقدير جار وجعلها زائدة
او ملغاة على حد سواء او رفعه على اهمال لا الثانية كليس فيكون مرفوعا بها ولا يلزم تقدير خبر
لها على حياله لها ولا يجعل الخبر لهما جميعا والا لزم محذوران كما سبق في الوجه الثاني فيكون الكلام
على هذا جملتين والرابع عكس الثالث وهو رفع الاول وفتح الثاني فرفع الاول على اهمال
لا الاولى كليس فيكون مرفوعا بها او على الغائها فيكون مرفوعا بالابتداء وفتح الثاني على اهمال
لا لان وتقدير الخبر في هذا الوجه كالذي قبله سواء على الذهبين والخامس فتح الاول
على ان الاولى عاملة عمل ان ونصب الثاني على ان لا الثانية زائدة لتاكيد النفي ونصبه
بالعطف على محل اسم لا الاولى عند ابن مالك وعلى لفظه عند غيره لانه لما اطرد في بناء
اسمها معها على الفتح تنزلت منزلة العامل الحرف المفرد الاعرابية فعطف عليه لفظا السادس
الفتح فيه النصب ولما الخبر فلا يجوز عند سيبويه ان تقدر لهما خبرا واحدا بعدهما لان خبر ما
بعد لا الاولى مرفوع عنده بها كان مرفوعا بها مثل دخول لا وخبرها بعد لا الثانية مرفوع بلا الاولى
لان الناصبة لاسمها عاملة عنده في الخبر فانها لغيره فيلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين
ولا يجوز نصبهما تقدير لكل منهما خبرا على حياله فيكون الكلام عنده جملتين ايضا كذا قرره الرضي وعند
غيره يجوز تقدير خبر واحد لهما لان العامل عندهم لا واحدة فيكون الكلام ح جملة واحدة
يجوز ان تقدر عندهم لكل خبرا فيكون الكلام عندهم جملتين ايضا وهذا الوجه اضعف الوجوه
حتى خصه يونس وجماعة بالضرورة لان نصب الاسم مع وجود لا ضعيف والقياس فتحه

بلا شين حذف عندهم كشوب المنادى الفرد العرفه وجعله الزمخشري مسموعا على اضمار فعل
اى ولا ارى فوة **تنبيهان الاول** هذه الخمسة الاوجه ماخوذة من اثنى عشر وجها وذلك
لان ما بعد لا الاولى يجوز فيه البناء على الفتح والرفع على الالغاء والرفع على انها عمل ليس
وهذه ثلاثة وما بعد لا الثانية يجوز فيه ذلك ووجه رابع وهو النصب واذا ضربت هذه
الاربعة في الثلاثة الاول بلغت اثنى عشر وكلها جائز الا اثنين وهما رفع الاول على الالغاء
او على الاعمال عمل ليس ونصب الثاني وانهاها ابن النحاس في شرح الجمل الى اثنا واحد
وثلاثين وجها قاله في التصريح **الثاني** اذا لم تكرر لا مع المعطوف وجب فتح الاول وجاز في
الثاني الرفع والنصب كقوله ؛ فلا اب وابن مثل مروان وابنه ؛ اذا هز الجبار ثوبا تزعزعا
روى جاز بالرفع عطفا على محل لا مع اسمها وبالنصب عطفا على محل اسمها باعتبار انها قبل
فتح سنوجا معه لا كما في الاخفش لا رجل و امرأة بالفتح وهو شاذ **تتمة** يكثر حذف خبر
لا اذا علم عند المخاطبين ويجب عند الميين والطائيين نحو قالوا لا ضير اى علينا ولا اله
الا الله اى لنا او في الوجود او نحو ذلك فان جهل وجب ذكره عند جميع العرب نحو لا احد
غيره ولا اله قال ابن مالك وذو نسب الى تميم الحذف مطلقا فقد غلط وربما ابقي الخبر وحذف
الاسم نحو لا عليك اى لا باس ولا احتياج كما يحذف ان معا ليذكر ايضا وقيل يحذفان
لان كل واحد ثبت له جواز الحذف الجملة ضمير اذا جمع جائز الى جائز وخرج بعضهم على ذلك
قوله ؛ فخير نحن عند الناس منكم ؛ اذا الداعي المثوب قال يا لا ؛ اى يا قوم الفوارس
النوع الخامس من انواع النواسخ **افعال المقاربة** مصدر قارب وصيغة فاعل بفتح
ثالثه فقاف بمعنى الاصل وهو المراد هنا فالمقاربة بمعنى القرب وقد تسمى نواسخ
ولا فعال ايضا على نحو ما مر وتسميتها بافعال مجاز مرسل من باب تسمية الكل باسم جزئه كتسميتهم
الكلام بالكلمة ووجه القوم عينا لانها باعتبار معانيها ثلاثة اقسام ما يدل على قرب
خبرها وما يدل على توجيه وما يدل على الشروع فيه كالعلم من كلامه لاقى وانما خصت المقاربة
لكون ظاهر تبعة وسطى بين افعال الرجاء وافعال الشروع والوسط حظ في كلا الطرفين
فكان احق بالترجمة بهما كذا قيل قال بعض المحققين والصواب ان تسميتها بذلك من
باب التغليب وذلك لان تسمية الكل باسم جزئه عبارة عن اطلاق اسم الجزء على مركب
منه ومن غيره كتسمية المركب كلمة وتسمية الاشياء مجتمعة من غير تركيب باسم بعض منها

لسي تغليبا كالقرين والعمرين اذا تقرر ذلك ظهر لك ان تسمية جميع افعال القلوب بافعال
المقاربة من التغليب لا من تسمية الكل باسم الجزء فتامله انتهى **وهي** على ما عدة شتة والاهي
اكثر من ذلك كما سنذكره ان شاء الله تعالى **كاد وكرب** بفتح الراء وكسرها والفتح افصح **و**
اوشك والثلاثة **لها نوا الخبر** اى لقرب ثبوت خبرها لاسمها **وعسى** واخلولق وحرى بفتح
الحاء والراء المهملتين كذا في التصريح وقال الرضي قد يستعمل حرى زيد ان يفعل كذا بكسر الراء
واخلولق عمرو ان يقول استعمال عسى بلفظ الماضي فقط ومعناها صار حريا وحرى وجديرا
وصار خليقا واصلها حري بان يفعل واخلولق بان يقوم فحذف حرف الجر كما هو
القياس مع ان وان وقال ايضا هو حري ان يفعل بفتح الراء والتنوين على انه مصدر بمعنى
الوصف فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث تقول هن حري ان يفعلن واذا قلت هو حري على فعيل
او حري بكسر الراء لغة ان يكون ثنيت وجمعت وانثت انتهى وقال ابن هشام في شرح الشذور
الاعرف من ذكر حري من النحويين غير ابن مالك وتوهم ابو حيان انه وهم فيها وانه حري بالتنوين
اسم لا فعل وابو حيان هو الوهم بل ذكرها اصحاب كتب الافعال من اللغويين كالسرقسطي
وابن طريف وانشد عليها شعرا انتهى ومن نص عليها ايضا القاضي عياض في مشارق
الانوار وكان ابا حيان رجع عن انكارها فذكرها في تحفته لا طلاعه بعد ذلك على ثبوتها
وبهذا يدفع ما اشار اليه في التصريح من تناقض كلامه والثلاثة **لرجائه** اى رجاء المتكلم ثبوت
الخبر للاسم في الاستقبال فهو من اضافة المصدر الى مفعوله وحذف فاعله والرجاء الطمع في
المحبوب ووقع لابن مالك في سبك المنظوم ان اخلولق من افعال المقاربة كاد وقال بعضهم
الاية وهو عجيب مخالف لما في سائر كتبه **تنبيهان الاول** قد تاتي عسى للاشفاق
كالترجي قال ابن هشام في شرح اللمحة عسى طمع فيما تهواه واشفاق فيما تخشاه وقد اجتمعا
في قوله تعالى عسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيئا وهو شر لكم قال ابن برى
ويحتمل ان يقال انها للتوقع كما في امل فان كان المحبوب فهو الترجي او المكروه فهو الاشفاق **الثاني**
المثل بغلبة عسى مطلقا هو اعلاه الجمهور وذهب ثعلب وابن السراج الى انها حرف مطلقا
وسيبويه فيما حكاه عنه السيرافي حين تتصل بالضمير المنصوب كقوله ؛ يا ابا مالك او
عساكا ؛ والمعتمد الاول لاتصال ضمائر الرفع البارزة بها لانها ثبت الساكنة ولا ذلك من

الزوع م

وانها م

ايات انفعل **وانشا** وطفق بفتح الفا طفقا وكسرها طفقا وقال طبق بكسر البا المتحدة
وجعل واخذ وعلق وهب والستة **للشروع فيه** اى شروع اسمها فى خبرها وافعالها
كثيرة انها هى بعضهم الى نيف وعشرين فعلا **وافعال** هذا الباب جميعها **تعمل عمل كان**
فترفع الاسم وتنصب الخبر فكاد كقوله تعم كاد يكون عليه لبدا وكرب كقوله ه
كرب القلب من جواه يذوب ٭ حين قال الوشاة هند تغضب ٭ واوشك
كقوله ٭ يوشك من فر من منيته ٭ فى بعض غراته يوافقها ٭ وعسى كائن فى
الاية واخلولق كاسل يشبه به اخلولقت السماء ان تمطر وانشا كقوله ه
انشات تنطق فى الاسر ٭ كناطق الرجع الدوايب ٭ وطفق كقوله تعم وطفقا
يخصفان عليهما من ورق الجنة وجعل كقوله ه
٭ وقد جعلت اذا ما قمت يثقلنى ٭ ثوبى فانهض نهض الشارب الثمل ٭
واخذ كقوله ٭ واخذت اسال والرسوم تجيبنى ٭ وفى الاعتبار اجابة وسوال ٭
وعلق كقوله ٭ اراك علقت نظام مزاجرنا ٭ وظلم الجار اذلال الجبير ٭ وهب كقوله
٭ هببت اللوم القلب فى طاعة الهوى ٭ فلج كانى كنت بالدوم مغريا ٭
وحق الاسم فى هذا الباب ان يكون معرفة او مقاربا لها وقد ورد نكرة محضة كقوله
٭ عسى من جا يابى بى الله انه ٭ مكلم يوم فى خليقته امر **تنبيه** حكى ثعلب عن
الخبر بعد عسى قولهم عسى زيد قايم قال ابن هشام ويتخرج على انها ناقصة واسمها
ضمير الشان والجملة الاسمية الخبر ٭ **وهذه الافعال** وان كانت تعمل عمل كان
الا انها تخالفها فى بعض الاحكام من ذلك ان خبر كان قد يكون مفردا وقد يكون جملة
اسمية او فعلية وهذه الافعال **اخبارها جمل** فعلية **مبدوة بمضارع** دايما كما مر فى
الاسئلة المذكورة كلها وشذ مجى خبرى كاد وعسى مفردا منصوبا كقوله ه
٭ نابك الى نعم وما كدت ايبا ٭ وكم مثلها فارقتها وهى تصفر ٭ وقول الاخر
٭ اكثرت فى العذل ملحا دايما ٭ لا تكثرن انى عسيت صايما ٭
وقول الهذلى عسى الغوير ابوسا ٭ قال ابن هشام كذا قالوا والصواب انه ما حذف فيه
الجزاى يكون ابوسا واكون صايما لان فى ذلك افعالا كلها على الاستقبال الا صيام وكان الرجل
كونه صايما لانفس الصيام انتهى وما قاله من التقدير ياتى فى البيت الاول ايضا كما ظهر

وعليه فلا شذوذ واما نطق سمنا فاخبر عن مفرد وفى بيع سحاطيس هن حجارة كانوا يحرقون بعضهم
وربما جاء خبر جعل جملة اسمية كقوله ٭ وقد جعلت قلوص بنى سهيل ٭ من الاكوار مرتعها قريب ٭
او فعلية غير مبدوة بمضارع كقول ابن عباس يجعل الرجل اذا لم يستطع ان يخرج ارسل مرة
قال ابن هشام فى شرح الشواهد وهذا لم ار من عين تقديره ووجهه ان اذا سقطت بجيئها
على الصحيح والمعمول مؤخر فى المقدر عن عامله فاول الجملة فى الحقيقة ارسل فانهم يرتبون
وفيه رد على ابن مالك حيث قال فى التسهيل او فعلية مصدرة باذا قال ابن هشام فى الحواشى
الصواب ان يقال او جملة فعلية فعلها ماض فان هذا هو محط الشذوذ واما نفس اذا
فلا وجه لكونها مرجحة للشذوذ ولهذا لم يقل احد بنا على ان قوله ه
٭ وقد جعلت اذا ما قمت يثقلنى ٭ ثوبى فانهض نهض الشارب الثمل ٭
من جهة رفع الثوبى خاصة انتهى قال ابن مالك او مصدرة بكلما كما فى حديث البخارى فجعل كلما
تخرج روغة فيرجع وقال فى التوضيح وهذا مبنى على اصل مترو له وذلك ان سايرها
المقارنة سئل كان فى الدخول على مبتدا وخبره فالاصل ان يكون خبرها كخبر كان وفى
مؤخرا وفى جملة اسمية وفعلية وظرفا فترك الاصل والتزم كون الخبر مضارعا ثم بنى على الاصل
شذوذا فى موضع انتهى وعلى هذا فلا يحسن ان يقال فى البيتين طلب انه ما حذف فيه
الخبر كما قال ابن هشام والا انتفى الغرض المذكور مع ان التقدير خلاف الظاهر **تنبيه**
يشترط فى الفعل المشتمل عليه جملة الخبر ان يكون رافعا الضمير الاسم وهو من الاحكام التى اختصت
بها اخبار هذه الافعال وذلك لانها انما جاءت لتدل على قرب الخبر من الاسم وترجى حصوله
او شروع اسمها فى خبرها كما مر فلا بد من ضمير يعود عليه واما قوله ه
٭ وايكم حق كادما ابشه ٭ تكلمنى مجاره وملاعبه ٭ فشاذ او مؤول
بان المجاره بدل من الاسم ويجوز فى خبر عسى خاصة ان يرفع الاسم الظاهر المضاف الى ضمير يعود
على اسمها كقول الفرزدق ٭ واذا عسى الحجاج يلمح جدى ٭ اذا نحن جاوزنا حفير زياد ٭
ويقلب خبر الفعلين **الاولين** وهما كاد وكرب **بجره بمن** المصدرية **نحو** قوله تعالى
وما كادوا يفعلون وقول الشاعر ٭ ستمنى جزاه الله خير جزايه ٭ وقد كربت اسباب قلبى
وذلك لانهما يدلان على شدة مقاربة الفعل ودنوه وذلك يقرب من الشروع فى الفعل والاخذ
فيه فلم يناسب خبرهما ان تقترن غالبا بان المؤذنة للاستقبال ويقل اقترانه بها

تقطع

نظرا الى الاصل كقوله ايتهم يقول السلم منا نكدتم ٭ لدى الحرب ان تغنوا السيوف عن السلك
وقوله سقاها ذوو الاحلام سجلا على الظما ٭ وقد كربت اعناقها ان تقطعا وخص
الغارية افتراق خبرها بالضرورة وقال المبرد الاسيوطي في شرح التسهيل ولم يذكر سيبويه
في خبرها الا التعبير انتهى قلت وليس كذلك بل هو قايل بافتراق خبرها ودلك انه
قال في قوله ٭ وفضلت نفسي بعد ما كدت افعله ٭ ان الاصل ان افعله فاضمرت ان
فاذا كان يقول بافتراقه تقديرا فلدن يقول بافتراقه صريحا اولى والذي ذكره ابن
هشام ويفهم ان الذي لم يذكر سيبويه في خبره الا التجرد هو كرب قال وهو مردود بالسماع
وقال المبرد في اصله في المصراع المذكور الاصل افعلها فحذفت الالف ونقلت حركة
الهاء الى ما قبلها ابن هشام وهو اولى من قول سيبويه لانه اضمر ان في موضع حتى ان
لا تدخل غير صريحا وهو حينئذ اذا عتد بها مع ذلك بابقاء عملها انتهى ويغلب ذو جنب
للفعلين الاوسطين وهما عسى واوشك افتراقه بها اي بان نحو قوله تعالى عسى ربكم
ان يرحمكم وقول الشاعر ٭ ولو سئل الناس التراب لاوشكوا ٭ اذا قيل هاتوا ان يملوا ويمنعوا
وذلك لان عسى من افعال الترجي وهو مختص بالاستقبال فناسب افتراق خبرها بان ليوافق
له وكان القياس وجوب ذلك حتى ذهب المبرد ويونس والجمهور الى ان التجرد ضرورة
واما اوشك فانما تغلب معها الاقتران حيث جعلت للترجي اخذا بقسمي الشاطبي
والصحيح ما ذكره الشلوبين وتلميذه ابن الضايع والابدي وابن الدهان ان اوشك من قسم
عسى الذي هو للترجي قال ابن الضايع والدليل على ذلك انك تقول زيد عسى ان يحج ويوشك
زيد ان يحج ولم يجز من بلده ولا تقول كاد زيد يحج الا وقد اشرف عليه ولا يقال ذلك
وهو في بلده انتهى كلام الشاطبي واما اذا جعلت للمقاربة كما ذهب اليه المص تبعا لجماعة
منهم ابن مالك وابنه فيشكل كون الغالب معها الاقتران كالاقتران الغالب مع عسى قاله
في التصريح ومن تجرد هما عنه قوله ٭ عسى الكرب الذي امسيت فيه ٭ يكون وراءه فرج قريب
والمروي في امسيت فتح التاء على الخطاب قال ابن هشام تبعا للعيني وهو المشهور وقال الاندلسي
في التحفة الذي سمعناه عن غير من شايخنا بالديار المصرية ضمها وقول الاخر يوشك من
فر من منيته ٭ في بعض غراته يوافقها ٭ وقد تقوم السين مقام ان لكونها للاستقبال
كقوله ٭ عسى طيئ من طيئ بعد هذه ٭ سيطفى غلات الكلا والجوانح ٭

وهي اي ان واخواتها خبر اخواتها وجرى لما ترجى عسى وكذلك قيل كان القياس جريه هنا لكن
ابينا عن تحلو لغت السماء ان مطر وجرى زيدان يقوم وفي خبر الفعلين الاخيرين
وهما انشا وطفق نحو هما من افعال الشروع ممتنعة لانها في الاخذ في الفعل والشروع فيه
وذلك ينافي الاستقبال نحو انشا عمرو يقرا او طفق زيد يكتب وفي التنزيل وطفقا
يخصفان عليهما من ورق الجنة وقضية كلامه ان القرون بها كالمجرد منها في كونه مسفوعا
على الخبرية وهو قول الجمهور بدليل انه لما اتى مفردا لم يظهر معمول ايل اسما كقوله اني صبيت
صابيا ولم يقل صبيا لم يعتد بها تاويل المصدر فيلزم في نحو
عسى زيد ان يقوم الاخبار بالجوث عن الذات ولذلك ذهب سيبويه فيما حكاه عنه ابن مالك
الى ان المقرون بها الخبر جملة بل معمول به منصوب على نزع الخافض والعمل بعمق قرب في
التقدير في المثال المذكور قرب زيد من ان يقوم ثم حذف الجار توسعا او يجعل العمل
بعمق قارب ناشئا عن حذف والمعنى قارب زيد القيام والكوفيون يرون ان عسى في ذلك
فعل قاصر بمعنى قرب وان والعمل بدل اشتمال من فاعلها وقد يانح حيث يكون بدلا لا ازما
متى قف عليه فايدة الكلام وليس هذا شان البدل واجيب بانه لا مانع من ان يكون البدل ازما
لكونه هو المقصود بالحكم وكونه تابعا لا يقدح في اللزوم فقد رايناه بعض التوابع يلزم كون
محبوبه رب اذا كان ظاهرا واجيب عن الاشكال من قبل الجمهور بان اصرها انه من باب سيد
صوم وعدل الثاني انه على تقدير مضاف اي في الاسم نحو عسى حال زيد ان يخرج او في
الخبر اي عسى زيد صاحبا ان يخرج قال الدماميني وفيه تكلف اذ لم يظهر هذا المضاف الى
اللفظ ابدا لا في الاسم ولا في الخبر الثالث ان ان زايدة لا مصدرية وليس بشيء لانها
قد نصبت ولانها لا تسقط الا قليلا الرابع ان المصدر الحاصل منها وبل الوصف في عسى
زيد قايما من حجة ما جاء في كلامهم عسيت صايما وهو من جمع الى الجواب الاول عند الكوفيين
لان المصدر المخبر به عندهم بمعنى اسم الفاعل كما مر الخامس الفرق بين المصدر وما يؤول به
ذكره صاحب العباب وانتصاه الشريف الجرجاني قال ابن هشام في شرح اللمحة والاظهر
ما يقال في الجواب ما رايته بخط بعض الطلبة ابن مالك وقفا عنه وهو ان يقدر الاخبار
بالفعل مجردا عن ان ثم الاصح الاخبار به جي بان لتقيد التراخي لا لتقيد السببية انتهى و
افعال هذا الباب عسى وانشا وكرب من المذكور وغيرها مما لم يذكر جامدة لا تتصرف

ملازمة للمضي اي لصيغة الماضي فلا يستعمل لها مضارع ولا امر ولا اسم فاعل ولا
مصدر واشتق منها اربعة وهي كاد واوشك وطفق وجعل فقد جاء يكاد وتوشك
ويطفق ويجعل اما كاد فكقوله تعالى يكاد زيتها يضيء وحكى ابن هشام استعمال مصدرها
قالوا كاد كودا ومكادا ومكادة وحكى غيره كيدا بقلب الواو ياء وحكى ابن الدهان لها اسم
فاعل وانشد ٭ اموت اسى يوم الرجاء واني ٭ يقينا لرهن بالذي انا كائن ٭
اي بالموت الذي انا كادت آتيه قال ابن هشام لغرة الاوضح والصواب انه كائد بالياء الكون
وذلك كائد والفعل وهو اسم غير جار على الفعل وبهذا جزم يعقوب في شرح ديوان كثير
عزة ما شي وقال قريبه حكى ولده انه رجع عن ذلك وقال الصواب ما انشده ابن مالك لا
انه لم يعتبر ما وقع في الاوضح لانه كان قد شاع وبذلك صرح في شرح الشواهد الكبرى
فقال والظاهر ما انشده الناظم وقد كنت افت مرة على مخالفته وذكرت ذلك في
توضيح الخلاصة ثم اتضح لي ان الحق معه انتهى واما اوشك فالمضارع فيها اشهر من الماضي
حتى ان الاصمعي وابا علي انكرا مجيء ماضيها وليس كذلك بل قد ورد مع الشاهد عليه من
سمع لها اسم فاعل قال ٭ فانك موشك ان لا تراها ٭ وقال فرشكه ارضنا ان تعودا ٭
خلوف الانيس وحوشا يبابا ٭ قال ابن هشام وفي حواشي سنن ابي داود للمنذري
حكاية اتيان مصدر اوشك وحكى ابن حيان منها الامر والفعل المفضل واما طفق
فقد حكى الاخفش طفق يطفق بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع وطفق يطفق
بالكسر وحكى مصدر طفق بالفتح طفقا ومصدر طفق بالكسر طفقا واما جعل فحكى
الكسائي ان البعير ليبرك حتى يجعل افاشرب الماء مجه وفيه شاهد ثان وهو ورود
الخبر جملة فعلية غير مبدوءة بمضارع وحكى الجرجاني استعمال مضارع واسم فاعل من
عسى وحكى قوم استعمال اسم فاعل من كرب وحكى ابن الفلج سنة مضارعها وانه يقال كرب
يكرب كعسى يعسى **تنبيه** اشتهر القول بين النحويين ان كاد اثباتها نفي ونفيها
اثبات فاذا قيل كاد يفعل فمعناه انه لم يفعله واذا قيل لم يكد يفعل فمعناه انه فعله
دليل الاول وان كادوا يفتنونك وقوله ٭ كادت النفس ان تفيض عليه ٭ ثم تؤوب حشرجا في التراقي
ودليل الثاني وما كادوا يفعلون ٭ وقد حمل المعري ذلك لغزا فقال ٭
اعرى هذا العصر ما هي لفظة ٭ جرت في لساني جرهم وثمود ٭

٭ اذا استعملت في صورة الجحد اثبتت ٭ وان اثبتت فاثبات مقام جحود ٭
والصواب ان حكمها حكم سائر الافعال فان نفيها نفي واثباتها اثبات وبيانه ان معناها القاربة
ولا شك ان معنى كاد يفعل قارب الفعل وان معنى ما كاد يفعل ما قارب الفعل فخبر هاهنا نفي
واما اذا كانت منفية فواضح لانه اذا انتفت مقاربة الفعل انتفى عقلا حصول ذلك الفعل
ودليله اذا اخرج يده لم يكد يراها ولهذا كان ابلغ من ان يقال لم يرها لان من لم يقارب
الرؤية واما اذا كانت المقاربة مثبتة فلان الاخبار بقرب الشيء يفيد عرفا عدم حصوله
والا لكان الاخبار بحصوله كالاخبار بمقاربة حصوله اذ لا يحسن في العرف ان يقال لمن صلى قارب
الصلاة وان كان ما صلى حتى قارب الصلوة ولا فرق فيما ذكرناه بين كاد وكاد فان اورد
عليه ذلك وما كادوا يفعلون مع انهم قد فعلوا اذ المراد بالفعل الذبح وقد قال تعالى فذبحوها
فالجواب انه اخبار عن حالهم في اول الامر فانهم كانوا لولا تعدادهم ذبحها بدليل ما تلي
علينا من قصتهم وتكرر سؤالهم ولما كثر استعمال مثل هذا في مزالت عنه مقاربة الفعل
او لم يفعله بعد ذلك توهم ان هذا الفعل بعينه هو الدال على حصول الفعل وليس كذلك
وانما فهم حصول الفعل من دليل اخر كما فهم في الاية من قوله تعالى فذبحوها هذا تقرير ابن هشام
في المغني وهو حاصل ما ذكره الرضي عليه من البعد الرضا هذه تتمة لما ذكره من مسائل هذا
الباب ويختص عسى واوشك دون سائر اخواتها باستغنائهما عن الخبر وشذ
لطولي ولم يذكر لانه لم يذكره مع الخلف فيه فقد ذهب الخضراوي الى منع ذلك فيه وانما
يستغنيان عن الخبر في ما اذا وليهما ان والفعل نحو عسى ان يقوم زيد واوشك ان يذهب
عمرو فان وصلتها في موضع رفع بهما على الفاعلية كما يحتاجان الى خبر ظاهر كلام ابن هشام
ان الفعل في ذلك تام وذهب ابن مالك الى انه ناقص سدت ان وصلتها مسد جزئيه كما في
احسب الناس ان يتركوا قال اذ لم يقل احد ان حسب جرحت في ذلك عن اصلها رضي ظاهر
عبارة المص جملة **تنبيهات الاول** انما يتعين استغنا الفعلين المذكورين عن الخبر
في الحالة المذكورة اذا دل الفعل الذي بعد ان ظاهرا نحو رفعه به نحو عسى ان تقوم
اوشك ان تقعد فان دليه ظاهرا بصفة المذكورة كما لا لم تعين ذلك بل جاز
كاوثر اوجه اخر احدها للنحاة ابو حيان الاثنان فيها اذا قدرت الاسم وقلت زيد عسى ان يقوم
رسالي بيانها وهل هذا يكون الاسم مبتدا مؤخرا والثالث ان يكون ما بعد الفعل

الذي يعبدان من دون الله عيسى اسمًا لها وان الفعل في موضع نصب على الخبرية لعسى مقدمًا على اسمها
فتكون ناقصة والفعل الذي بعدان فاعله ضمير يعود على فاعل عسى وجاز عوده عليه
وان تاخر لتقدمه تقديرًا ومنع الشلوبين هذا الوجه لضعف هذه الافعال عن توسط الخبر
واجازه المبرد والسيرافي والفارسي ويظهر اثر الحذف في التانيث والتثنية والجمع فتقول
على مذهب غير الشلوبين عسيان يقوما الزيدان وعسى ان يقوموا الزيدون وعسيات يقمن
الهندات فتاتي بضمير في الفعل لان الظاهر ليس مرفوعًا به بل هو مرفوع بعسى وعلى
راي الشلوبين يجب ان تقول عسيان يقوم الزيدان وعسى ان يقوم الزيدون وعسى
ان تقوم الهندات فلا تاتي في الفعل بضمير لانه رفع الظاهر الذي بعده **الثاني** يجوز ان
تقدر العاملين كتنازعهما زيدًا في المثال المذكور فيجعل الاضمار في عسى على اعمال الثاني فتكون
ناقصة قاله ابن هشام في المغني وغيره نظر لان اهل المفعلين جامد وسياتي ان الشائع
لا يكون بين جامدين ولا جامد وغيره **الثالث** اذا قلت عسى ان يضرب زيد عمرًا الشائع
كون زيد اسم عسى اجماعًا لئلا يلزم الفصل بين صلة ان ومعمولها وهو عمرًا بالاجنبي وهو
زيد ونظيره قوله عسى ان يعشك ربك مقامًا محمودًا قال في المغني **واذا** فدمت على الفعلين المذكورين اسماء **قلت** في عسى هناك **زيد عسى ان يقوم ولك وجهان**
احدهما اعمالهما اي عسى في ضمير زيد فتكون مسندة اليه وهل اسمها **فما بعدها**
وهو ان والفعل في موضع نصب على انه **خبرها** فتكون ناقصة وهذه لغة تميم **والثاني**
تفريغها عنه اي تجريدها من ضمير زيد في المثال المذكور **فما بعدها** وهو ان والفعل
اسم مؤول **مغن عن الخبر** فتكون مسندة اليه وهي حينئذ تامة **ويظهر اثر ذلك** اي
المذكور من الوجهين **في** حال **التانيث والتثنية والجمع** المذكر والمؤنث **فعلى الوجه**
الاول وهو وجه الاضمار **تقول هند عستان تقوم** فهند مبتدا وعسى فعل ناقص
واسمها ضمير مستتر فيها يعود على هند وان يقوم في موضع نصب على انه خبر عسى
وعسى مع مرفوعها في موضع رفع على انه خبر المبتدا **والزيدان عسيا ان يقوما**
فالزيدان مبتدا وعسى فعل ماض ناقص والالف المتصلة بها اسمها وان يقوما خبرها
وعند عسى مع مرفوعها خبر المبتدا **والزيدون عسوا ان يقوموا** كذلك والهندات
عسين ان يقمن كذلك **وعلى الوجه الثاني** وهو التفريغ عن الضمير **تقول هند عسى**

ان يقوم والزيدان عسى ان يقوما والزيدون عسى ان يقوموا والهندات عسى ان يقمن
فتعتقد عسى مفرغة عن الضمير **في** اسئلة **الجميع** وهو تامة وان والفعل بعدها في موضع رفع
على الفاعلية بها وهي مرفوعة في موضع رفع على الخبرية للمبتدا قبلها وهو الافصح وجاء الشعر
قال عمر بن ابي ربيعة لا يحزنوك عسى ان يكن نواحيهم ولا نساء من نسائهم عسى ان يكن
حيًا منهن **فائدة** يجوز في عسى اذا اسندت الى ضمير كيرسينها نحو فهل عسيتم ان توليتم قراءة
نافع بالكسر وغيره بالفتح وهل الختار وهنا الفتح كما ذكره المصنف رحمه الله تعالى في النوع الاول من انواع
المعربات من الاسماء وهو ما يرد مرفوعًا لا غير يشرع في النوع الثاني منها وهو ما يرد منصوبًا لا
غير فقال **النوع الثاني** من انواع المعربات من الاسماء **ما يرد منصوبًا لا غير وهو**
ثمانية بدليل الاستقراء ولما كان الاصل فيها هو المفاعيل الخمسة وكان المفعول به اكثرها
استعمالا ولانهم هاذكروا ما يكونها في النصب لشدة احتياجه اليه لانه الذي يلتبس اولا
النصب بالفاعل وذيها بادئًا به فقال **الاول المفعول به** وقبل له المفعول على حذف
الصلة قال ابن هشام جرى اصطلاحهم على انه اذا قيل مفعول والطلق لم يرد الا المفعول به
لما كان اكثر المفاعيل دورًا خففوا اسمه وانما كان حق ذلك ان لا يصدق الا على المفعول
المطلق ولكنهم لا يطلقون على ذلك اسم المفعول الا مقيدًا بقيد الاطلاق اشير في الضمير
في به يرجع الى الموصول في المفعول اي الذي فعل به الفعل وكذا في المفعول له وعدوه فيه
وهو الاسم الفضلة وهي عبارة عما يسوغ حذفه من اجزاء الكلام مطلقًا الا لعارض
وقال ابن الناظم في شرح العمدة هي عبارة عما زاد على ركني الاسناد كالمفعول والحال والتمييز
فخرج بها العمدة وهي ما لا يسوغ حذفه من اجزاء الكلام الا بدليل وشملت جميع المنصوبات
الاصل منها والمحمول عليه وقوله **الواقع عليه الفعل** اخرج ساير المنصوبات اما بقيد
المفاعيل فلانه لا يقال في شيء منها ان الفعل واقع عليه بل يقال في المفعول المطلق انه واقع
وفي غيره ان الفعل واقع له او معه او فيه واما غيرها فظاهر لمراد به وقوع الفعل عليه تعلقه
به بلا واسطة بحيث لا يعقل الا به تعلقًا كان او اثباتًا فسقط ما قيل من انه غير جامع
لخروج نحو ما ضربت زيدًا لا تضرب عمرًا وحدث ضربًا وخلق الله العالم فان
قيل ذكر الوقوع وارادة التعلق حقيقة ام مجازه لا سبيل الى الاول لعدم الوضع ولا

المنصوبات

المفعول به

معنى الفضلة

بلغ مقابلة

الثاني لعدم الاتصال بينهما قيل وقوع الفعل على الشيء في عرف النحاة عبارة عن التعلق الذي
فيكون ارادة التعلق من الوقوع حقيقة عرفية فلا يلزم دعوى الوضع وبيان الاتصال
او مقابل الوقوع لا ينفك عن التعلق فكان التعلق لازما للوقوع فذكر الملزوم واريد
اللازم هذا واما استغنى عن اضافة الفعل الى الفاعل كما تعلل الحاجب لحمله الفضلة
المفيد فان فايدة اضافته اليه على ما ذكره واحتراز مثل زيد في ضرب زيد بالبناء
للمفعول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله ومثل ذلك خارج بالفضلة فانه عمدة ولو فعله ايضا
لكان بسبيل فيكون فايدته صرف الفعل عن المعنى الاصطلاحي حتى ينضم اسناد الوقوع
اليه عن التجوز وشمول التعريف للمفعول غير الفعل عن التكلف فيه تطويل بقوله انه
لا فايدة فيه **والاصل** اي الراجح في المفعول الذي ينبغي ان يكون عليه ان لم يمنع مانع
تاخره عنه اي عن الفعل ومن الفاعل ايضا بدليل ما مر في كلامه بان الاصل في الفاعل
تقديمه على المفعول نحو ورث سليمن داود لان طلب الفعل للمسند اليه الذي كالتتميم
الا به اشد من طلبه للفضلات لان الفاعل يتمم الفعل والمفعول عمدة فيتعلق
بالفعل بناء عن الفاعل ثم يصل الى المفعول وقد يجب هذا الاصل في مسايل احدها
ان يكون الفعل مؤكدا بالنون الثقيلة او الخفيفة فلا يقال زيدا اضرب من قال الرضي
ولعل ذلك لكون تقديم المنصوب على الفعل دليلا في ظاهر الامر على ان الفعل غير مهم والا
لم يؤخر عن مرتبته اي الصدر وتوكيد الفعل مؤذنا بكونه مهما فيتنافيان في الظاهر
انتهى فان قلت فقد قال ابن مالك في الفيته والرفع والنصب احملن اعرابا فقدر
مفعول الفعل المؤكد بالنون عليه قلت اجيب باحتمال ان يكون الحكم المذكور مفروضا
في الاختيار وانه يجوز التقديم في الضرورة الثانية ان يحصل بتقديمه التباس بالمبتدا
نحو موسى ضرب عيسى الثالثة ان يكون الفعل تعجبيا نحو ما احسن زيدا فلا يجوز زيدا
ما احسن اذ لا يتصرف في معمول الرابعة ان يكون الفعل صلة لحرف مصدري عامل
نحو كرهت ان تضرب زيدا فلا يجوز ان تضرب زيدا كرهت ولان زيدا تضرب كرهت
اذ لا يفصل بين الموصول الحرفي وصلته الخامسة ان يكون الفعل مفروغا بلزوم الابتداء
نحو لعمر الله لاحسنن فلا يجوز لعمر الله هذا ان لم يزد ان فان وجدت

اقام

جاز التقديم نحو ان زيدا عمرا لضرب او بلام القسم عن واله لا قولن الحق فلا يجوز والله لا قولن
السادسة ان يكون المفعول ان وصلتها نحو عرفت انك فاضل فلا يجوز انك عرفت فاضل
واختلف في علة ذلك فقيل كراهة الابتداء بان المفتوحة لئلا تلتبس بان التي بمعنى لعل وقيل لئلا
تلتبس بان المكسورة ولا نوقع الفتحة الخفيفة هذا اللبس فان قلت هذا اجتنبوا هذا اللبس عند
وقوع ان وصلتها مجردة باللام المقدرة بل اجاز واسئل نهلك انك فاضل اكرمت قلت
اجيب بان ذلك لا يوقع في محذور اذ المقصود التعليل وهو حاصل على كل تقدير سواء ظن
السامع ان مفتوحة واللام مقدرة او ظنها مكسورة وذلك لان التعليل مستفاد من اللام
المقدرة مع الكسر مستفاد من كون الجملة مصدرة بان المكسورة فتعرف في مثل ذلك جوابا لسؤال
عن العلة مقدر تقول اكرم زيدا انه فاضل لا تكرم عمرا انه جاهل كانه قيل لم اكرمه لا
اكرمه فقيل انه فاضل او انه جاهل فافتقر واهذا اللبس من الفتح والكسر لكونه لا يوقع في خلاف
الغرض المطلوب ولا يلزم من ذلك افتقاره حيث يكون موقعا في خلاف الغرض **وقد تقدم**
اي المفعول به على الفعل لغة في العمل وليس ذلك خاصا بالمفعول به بل المفاعيل الا
المفعول معه سواء في ذلك ولذا عبر عنه في التسهيل بمنصوب الفعل فيتقدم **جوازا** حيث
لم يوجب لتقدمه ولا مانع منه **لافادة الحصر** اي حصر فعل الفاعل في المفعول **نحو زيدا**
ضربت اي لا غيره او وجده بحسب ما يقتضيه المقام هذا قول الجمهور وكاد اهل البيان
يطبقون عليه وخالفه في ذلك ابن الحاجب وتبعه ابو حيان قال ابن الحاجب في شرح المفصل
الاختصاص الذي توهمه كثير من الناس وهم يستدل على ذلك بقوله تعالى فاعبد الله مخلصا
له الدين ثم قال بل الله فاعبد ورد هذا الاستدلال بان مخلصا له الدين اغنى عن ادعاء
الحصر في الاية الاولى ولو لم يكن كذلك لما اغنى من ذكر المحصور على غير صيغة الحصر كما قال تعالى
واعبد ربكم وقال امرنا لا نعبد الا اياه بل قوله بل الله فاعبد ناشئ من ادعاء الاختصاص
فان قيل لما تركت لحبط عملك ولو لم تكن للاختصاص وكان معناها اعبد الله
لما حصل الارتياب الذي هو معنى بل واعترض ابو حيان على مدعي الاختصاص بقوله تعالى
بل الله فاعبد واجيب بانه لما كان من اشرك بالله غيره كانه لم يعبد الله كان امره بالترك
كانه امر بتخصيص عبادة الله بالعبادة وترد صاحب الفلك الدائر الاختصاص بقوله تعالى
كلا هديناه وقد حامدنا من قبل وهو من اقوى ما رد به واجيب بانه لا يدعي في المفعول

الحق

كلام

تاسوفي

هو ان المعلم بالمفعول

بل الغلبة وقد يخرج الشيء عن الغالب قال الشيخ بهاء الدين السبكي وقد اجتمع الاختصاص عليه
في آية واحدة وهي قوله تعالى قل ان كنتم صادقين بل اياه تدعون فان التقديم في
الاولى قطعا ليس للاختصاص وفي الثانية قطعا للاختصاص انتهى وعلى قول الجمهور فشرطه
ان لا يكون التقديم مستحقا **تنبيه** المشهور ان الحصر والاختصاص مترادفان ولهذا
تبع الدين السبكي القزويني فيهما فقال اشهر كلام الناس في تقديم المعمول يفيد الاختصاص
وخالفهم كثير من الناس فان الاختصاص الحصر وليس كذلك وانما الاختصاص شيء والحصر
شيء آخر والفضلاء لم يذكروا في ذلك لفظ الحصر وانما عبروا بالاختصاص والفرق بينهما
ان الحصر نفي غير المذكور واثبات المذكور والاختصاص قصد الخاص من جهة
خصوصه من غير تعرض لنفي غيره انتهى وقوله ان الفضلاء لم يذكروا في ذلك لفظ الحصر
ممنوع فقد ذكرها غير واحد وهذه مسئلة بيانية تكلمنا بها بما للعبد رحمه الله والا
فالتقديم والتأخير اللذان يلزم النحوي النظر فيهما هنا ما اقتضته صناعته من
الجواز والوجوب فقط لا ذكر فوائدهما **ووجوبا** في مسئلتين اشار الى الاولى بقوله
للزومه الصدر اي صدر الكلام وذلك اذا تضمن معنى الاستفهام **نحو غلام من ضربت**
او الشرط نحو ايا ما تدعوا او اضيف الى ما تضمن معنى احدهما نحو غلام ايهم ضربت و
غلام من تضرب اضرب الثانية اي ايا عامله بعد فالجزاء في جواب اما وليس للعامل
منصوب غير مقدم عليها نحو فاما اليتيم فلا تقهر وقد تقدر اما نحو وربك فكبر
بخلاف اما اليوم فاضرب زيدا **تنبيهان الاول** منع الكوفيون تقديم المفعول
في نحو زيدا غلامه ضرب لانه متأخر في التقدير ومن وجوه احدها بالنظر الى عامله
لانه من تمام خبره والثاني بالنظر الى ضرب لانه فضلة والثالث بالنظر الى مفعول ضرب
لانه معمول له فيبقى الضمير المتصل بغلامه مكانه لا مفترا له قبله بخلاف قوله تعالى واذ قال
ابرهيم ربه لان المنصوب متأخر من جهة المفعولية فقط وبخلاف زيدا ضرب
غلامه لانه متأخر من جهة المفعولية والمفعولية وصفه ايضا غلامه او غلام اجنبي
ضرب زيدا واراد اخذ زيد على ان في اراد ضمير زيد لان الضمير فيها هو الفاعل
ولا يجوز ان تقدم قبل المفعول المقدم على الفعل لان الفاعل لا يتقدم على الفعل
فكيف بغيرها هنا فتقدم لفظا وليس بمقدم تقديرا بخلاف ضرب غلامه وقد فان

ان م

عاملهم

مرتبة المضمر قبل الضمير ويجوز تقديمه عليه ومنعوا ما طعامك اكل الا زيد لانك حذفت
الفاعل الذي هو الاصل والعمدة واعتنيت بالمفعول الذي هو فضلة وقد بان قدمته
على الفعل واجاز ذلك السيرافي في المسائل الخمس قال الرضي عليه فزالة الرضا وهو الخفي
اكتفا بالتقدم اللفظي في الاولى وكان مرتبة المفعول بعد الفاعل فاذا لم يجز تقديم
المفسر وحده اي الفاعل اخرا ما اتصل به ضمير المفسر فمقول ان تقديره غلامه ضرب
زيد ضرب غلامه فغلامه واقع في التقدير بعد زيد الواقع بعد عامله ولان المستثنى
قد تستدعي الاجنبي مسئلة الفاعل ولورود السماع بما سمعوه فنظر الاولى قوله

كعبا احزنها وانقاد منتهيا ❊ ولو ابى بات بالتكليد في سقر ❊ ونظر الثانية
قوله ❊ رأيت الذي الف الحمى ❊ وشيق اسبعيه المغزر ❊ ونظر الثالثة قوله
❊ شربن بماء البحر ثم ترفعت ❊ ركبت عتر بحلج جاد ❊ ونظر الرابعة قوله
❊ ما شا ان شا ربي والذي هو له ❊ فما ملكت تراه ناشيا ابدا ❊
ونظر الخامسة قوله ❊ ما لمن تقع الاريه نعاد ❊ م لسيال لغير الله امال ❊
رعت بالعين المهملة وسكون الزاي ثم زاي معجمة في البيت الثالث اسم امراة من طيم
سبيت فحملوها في هودج واطفوها بالقول والفعل فقالت هذا شر ثوبي لي حين
حرت اكرم للسبا وشر منصوب على الظرفية ركبت اي ركبت في شر ثوبي بالحلج
بكسر الحاء المهملة وسكون اللام المهملة ثم جيم مركب النساء كالمحفة فان قلت المتقدم في المسئلة
معمول به وهذا ظرف زمان فهما مغايران قلت المسئلة مفروضة في اعم من المفعول به
لان التقديم ليس مختصا به كما تقدم **الثاني** انما يجب المفعول به اما فعل متعد نحو
وورث سليمن داود او اسم عامل نحو ان الله بالغ امره او اسم مفعول نحو زيد معطى
غلامه درهما او اسم فعل نحو عليكم انفسكم او مصدر نحو ولولا دفع الله الناس واما
اسم التفضيل فلا ينصب المفعول به وان كان مشتقا وكذا الصفة المشبهة لانها
لا تشتق الا من لازم والاصل كون الناصب مذكورا كما في هذه الامثلة وقد يضمر
جوازا اذا دل عليه دليل قالي او حالي فالاول كقوله تعالى قالوا خيرا اي انزل خيرا
وكقوله اذا انزل ربكم ماذا قالوا الحق اي انزل الحق وكقولك لمن قال لمن ناصب لسفر ركبت ماضيا اي زيدا
وذلك فيما نصب على الاشتغال نحو زيدا ضربته او على البدل نحو يا عبد الله وسيأتي

حذف ناصب المفعول

الكلام عليها اما على الاختصاص نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف باضمار احص او على
التحذير بايان نحو اياك والاسد اي اياك باعد واحذر الاسد وغيرها فيشترط عطف
او تكرير نحو راسك والسيف اي باعد واحذر والاسد الاسد او على الاغراء فيشترط
احدهما نحو المروة والعباة وقوله: اخاك اخاك ان من لا اخا له كساع الى الهيجا بغير سلاح
باضمار الزم **الثاني** مما يرد منصوبا بلا غير **المفعول المطلق** سمي بذلك لصحة
اطلاق صيغة المفعول عليه لغة من غير تقييد ومن ثم قدمه الزمخشري والخباجب
على المفعول به بخلاف بقية الفاعيل فلا يقال بينها لا مفعول به اولى وغيرا وجه
واما اصطلاحا فيصح الاطلاق على كل واحد من الخمسة وهو ما قرن بفعل لفائدة لم
يسند اليه ذلك الفعل وتعلق به تعلقا محضا فان قلت هذا منتقض بمفعول
ما لم يسم فاعله فانه مفعول ولم يشمله التعريف قلت اجيب بان اطلاق المفعول
عليه باعتبار انه كان في الاصل مفعولا اصطلاحيا قال ابن هشام وهذه التسمية
للبصريين واما غيرهم فلا يسمي بالمفعول الا المفعول به خاصة ويقول في غيره مشبه
بالمفعول **وهو مصدر يؤكد عامله** الناصب له وان لم يكن مشتقا منه وتوكيده
له باعتبار حدثه المفهوم منه مطابقة كان مصدرا وتضمنا ان كان غيره ويسمى
هذا النوع مبهما **او المبين لنوعه او عدده** اي نوع عامله او عدده وذلك باعتبار
الحدث المفهوم منه على حد ما تقرر ويسمى كل من هذين النوعين مختصا ومن قلنا خرج
في قوله عدده الواحد لانه عدد باجماع وخرج بقوله يؤكد عامله الواحد المصدر في نحو
قمت اجلالا لك وكرهت ضربك لانتفاء التوكيد وبيان العدد نحو الفجور الثلاث في
كرهت الفجور الفجور فانه وان كان مؤكدا لكن لا لعامله ولا يرد على الحد المفعول
في نحو كرهت كراهتي لان المراد بكون المصدر مؤكدا لعامله او مبينا لنوعه او عدده
كونه كذلك بحسب دلالة اللفظ كما نبه عليه ابن الحاجب في شرحه وكراهتي لا تفيد
كونه مفعولا به لغير بعض الشارحين نعم يرد عليه الجزئية نحو ضربك ضربتان وضربك
ضربة اليم فانه مبين للعدد في الاول وللنوع في الثاني فهو مخصوص
به وكذا الحال المؤكدة لعاملها اذا كانت مصدرا نحو قال وليس خبرا واحالا كما فعله
ابن هشام في الاوضح لسلم من ذلك **تنبيه** قيل يرد على هذا الحد نحو خلق الله السموات

ثم ليفي

قوله اخاك اخاك اي كن اخاك

فان السموات مفعول مطلق على الصواب وليس بمصدر اشهى وقد يمنع الورود باحتمال
دخاية الى باعلية الجمهور من ان المفعول به لا مفعول مطلق والفاعل بانها مفعول مطلق جماعة
من الائمة منهم الشيخ عبد القاهر الجرجاني وفخر الدين الرازي وجار الله الزمخشري وابو عمرو
الحاجب وجمال الدين بن هشام قال لان المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذي
عمل فيه ثم اوقع الفاعل به فعله كضربت زيدا فزيدا كان موجودا قبل الضرب وانت
فعلت به الضرب والمفعول المطلق ما كان فعل الفاعل فيه هو فعل ايجاده كالسموات
في خلق الله السموات فانها لم تكن موجودة بل عدما محضا والله اوجدها وخلصها
من العدم فكانت مفعولا مطلقا لا مفعولا به قال ابن هشام والذي عزا اكثر النحويين في
هذه المسئلة انهم يميلون المفعول المطلق بافعال العباد وهم انما يجري على ايديهم ان
الافعال لا الذوات ثم زعموا ان المفعول المطلق لا يكون الا حدثا ولو شمل بافعال
الله تعالى لظهر لهم انها لا تختص بذلك لان الله تعالى موجد الافعال والذوات جميعا قال وكلا
البحثين افسدا كتابا عملت خيرا اشهى واجاب الجمهور بان المفعول به بالنسبة الى
فعل الايجاد يقتضي ان يكون موجودا ثم اوجده الفاعل فيه وبالنسبة الى الاخر فان اثبات صفة
غير الوجود تستدعي ثبوت الموصوف اولا واما المفعول بالنسبة الى الايجاد فلا يقتضي
ان يكون موجودا ثم اوجده الفاعل فيه الوجود بل يكفي ان لا يكون موجودا والا لزم
تحصيل الحاصل واما التزام كونه موجودا قبل الفعل على كل حال فدعوى لا دليل عليها
نحو ضربت ضربا سال للمفعول المطلق المؤكد لعامله ومثله نحو قعدت جلوسا
واما انبتكم من الارض نباتا وهل العامل فيها الفعل المذكور او مقدر بمعناه في القائم
قولان الاول هو قضية كلام سيبويه على ما قيل كالتسهيل وهو مذهب المازني
المبرد والسيرافي ويقتضي الرفق عليه من الفقه الرضا ونسبه ابن يعيش الى الاكثرين لانه
لما كان في معناه وصل اليه كاوصل الى ما هو بلفظه ولان الاصل عدم التقدير بلا
ضرورة ملجاة اليه والثاني هو مذهب الجمهور كما قال ابن عقيل لان الكثير كون
المصدر من اللفظ للفعل وكونه بغير لفظه قليل فحمل القليل على الكثير **او ضربت ضرب**
الامير سال للمفعول المطلق المبين لنوعه وهو عطف على ضربا بتقدير اي ضربت
ضربا بالامير ليكون عطف سال على سال على ضربا فهم والاصل ضربا مثل ضرب

انما

الله تعالى

غيره

الاسم نحو فنا الرجوف من الصفة ومثله ضربة ضربا شديدا وضربة الضرب اي الضرب
المعهود فلو ورد بالضرب الجنس كان من قبيل المؤكد على ما ذكره بعض المتاخرين ا ه
ضربت ضربتين مثال للمفعول المطلق المبين لعدده ومثله فذلكة واحدة وضربة
ضربات وقد ينوب عن المصدر غيره من صفته نحو اشتمل الصما او ضميره نحو عبد الله
اكلته جالسا بنصب عبد الله او اشارة اليه كضربة ذلك الضرب ولا يشترط كونها بالصيغة
بالمصدر وقول ابن مالك باشتراطه مردود بقول العرب ظننت ذلك يشيرون الى
الظن او مرادف له نحو شنئته بغضا واحببته حبا ومثال له في مادته وهيئته
اسم مصدر نحو اغتسل غسلا واسم عين نحو والله انبتكم من الارض نباتا ومصدر مفعل
اخر نحو وتبتل اليه تبتيلا الاصل اغتسالا وانباتا وتبتالا او دال على نوع منه كقعدة القصاء
ورجع القهقرى والاصل قعد القعدة القرفصاء ورجع الرجعة القهقرى او دال على عدد
كضربته عشر ضربات فاجلدوهم ثمانين جلدة او على آلته كضربته سوطا وسوطين
اسواطا والاصل ضربته ضربة بسوط وضربتين بسوط وضربات بسوط او كل نحو
فلان يتهجد الليل او بعض نحو وقد نقول علينا بعض الاقاويل او الاستفهامية نحو ما
تضرب زيدا اي ضرب زيد او الشرطية نحو ما شئت فتم اي اي قوم شئت فتم المصدر
المؤكد لعامله لا يثنى ولا يجمع بل يفرد دائما باتفاق قال الرضي والمراد بالتأكيد
ما تضمنه الفعل بعد زيادة عليه ولم يتضمن الفعل الا الماهية من حيث هي هي والقصد
الى الماهية من حيث هي هي يكون مع قطع النظر عن قلتها وكثرتها والتثنية والجمع لا يكونان
الا مع النظر الى كثرتها فتناقضا انتهى واما العدد فيثنى ويجمع باتفاق لان
العدد قد يكون اثنين فصاعدا وفي المصدر النوعي خلاف بين النحويين فمنهم
من ذهب الى جواز تثنيته وجمعه قياسا لحصول ما يكون معه التثنية والجمع اذ النوع المتميز
اذا انضم اليه نوع اخر ثبت الامر الذي يكون به التثنية واذا انضم اليه نوعان فصاعدا
حصل ما يكون به الجمع فيجوز ان تقول قمت قياما زيد وعمرو وقتلت قتوفا
كثيرة ومنهم من منع في غير المسموع وهو ظاهر مذهب سيبويه واختيار السلوبين
الاول هو المشهور تنبيه عامل المفعول المطلق اما مصدر نحو سيرك السير الحثيث
متعب او ما اشتق منه من فعل نحو وكلم الله موسى تكليما او وصف نحو والصافات

تضرب ٣

صفا او اسم مفعول نحو الخبز ماكول الكلا مرتع او اسم الفاعل نحو والتمام وعدم الالغاء فلا
ما احسن زيدا عسا ولا احسن بزيد احسانا خلافا للمجيز لعدم التصرف فيهما فكانا بمنزلة
المصدر له ولا يقال كان زيد قياما كونا على خلاف فيه ولا زيد قائم ظننت ظنا خلافا
للمبرد وشرط الوصف ان يكون وصفا لحدث فلا يجوز زيد حسن وجهه حسنا ولا
اقوم منك قياما واما قوله اما الملوك فانت اليوم الائهم ربا ولا يضيم سرب الباز
تلوما منصوب بجذوف قاله صاحب البديع ولا ينصب بغير الفعل لانه لا يقول نزال
نزولا ولا صه سكوتا وزعم تغلب في نحو انت الرجل علما ان علما مفعول مطلق
منصوب بالرجل على تاويله بالعالم قال ابو حيان وهو تمييز محول عن الفاعل
تاويل الرجل بالكامل اي انت الكامل علما وليس مفعولا مطلقا ثم هو اي المفعول المطلق
يجوز حذف عامله للدليل قائما اي حالي كقولك للقادم اي لمن قال ساقدم عليك
خير مقدم اي قدمت ومنعه ابن مالك في كتابه المؤكد قال لانه انما جيء به لتقوية تقرير
معناه والحذف مناف لها ورده ابنه بانه قد حذف جوازا في نحو انت الاسير اي قيدا
في نحو سيرا سيرا وفي سقيا ورعيا وتعقبه ابن عقيل بان ما ذكره ليس من التاكيد
في شيء لان المصدر فيه نائب مناب العامل دال على ما يدل عليه وهو عين مدلول
امتناع الجمع بينهما ولا نخلو من المؤكدات شيء يجمع بينه وبين المؤكد انتهى قال الرضي
في بعض حواشيه على الخلاصة والحق ان المصدر النائب عن عامله من قسم المصدر
المؤكد ويجب حذف عامله اي المفعول المطلق سماعا ولا يقاس عليه لانه لا
ضابط له يعرف به ودلك في مصادر كثرت في استعمالهم فحذفوها بحذف افعالها
ولم تسمع افعالها مع كثرتها واحتاجهم اليها فدل على وجوب حذفها فيصيرها
يدل على عاملها وجعل المصدر عوض منها وجيء بمعناها فهي في المعنى بمنزلة الكثير
الا انه لما لم يقدر على ضابط يعرف به ما كثر مما لم يكثر اجتمع الى السماع فلذلك اسند الحذف
اليه نحو سقيا اي سقاك الله سقيا ورعيا اي رعاك الله رعيا وحمدا اي حمدت
حمدا وشكرا اي شكرت شكرا وجدعا اي جدعك الله جدعا قال الرضي رضي الله عنه
المصادر وما لها ان لها بات بعدها ما بينها وبين ما تعلقت به من فاعل او مفعول
اما بجر جر او باضافة المصدر اليه فليست مما يجب حذف فعله بل يجوز نحو سقيا الله

اعلب انت الرجل علما

سبحانه رعاك الله وعيا وحمده الله حمدها وشكرت الله شكرا وفي نهج البلاغة في الخطبة
الكاتبة تحمده على عظيم احسانه وتبرّ برهانه وتوالي فضله وامتنانه حمدا يكون
لحقه قضاء ولشكره اداء ولما بايتنا به اضافة ويحرز اجره فاعله نحو كتاب الله وصيغة
ونحو حمدا وبعدا او مفعوله نحو ضرب الرقاب وسبحان الله ونحو شكرا لله وهيهات
منك ولم يكن من قبيل النوع نحو بكر وابكرهم وسعى لها سعيها فيجب حذف العامل
في جميع هذه قياسا اذ قد عرفت له ضابطا كليا كما ذكرنا قال وانما وجب حذفه
مع هذا الضابط لان حق العمل والمعمول ان يتصلا بالعمل لا تحسن حذف العمل
في بعض المواضع اما اما لقصد الدوام والتزوم بحذف ما هو مرضوع للحدوث في الحدوث
او العمل كما في نحو حمدا لك وشكرا لك وعجبا منك ومعاذ الله وسبحان الله واما
لتقدم ما يدل عليه نحو كتاب الله وصبغة الله او لكون الكلام مما يستحسن الذراع سترعة
كليك فيبقى المصدر مبهما لا يدري ما تعلق به من فاعل او مفعول فتذكر ما هو مقصود
المتكلم من احدهما فيجد المصدر فيحتقق به فلما يتبين بعد المصدر بالاضافة او بحرف
الجر فيجب اظهار العامل بل لم يجز نلا تقاك كتبت كتاب الله ووعد وعد الله وسبح
سبحان الله واحمد حمدا لك انتهى ملخصا وصرح بعضهم بانه اذا قلنا سقيا الله سقيا
وحمدت الله حمدا مع اللفظ يكون جزءا اما واذا كان انشاء كان المصدر والعامل متعاقبين
يريدانها لا يجتمعان ولكن ان اتيت بالمصدر تركت العامل وجوبا وان اتيت بالعامل
لم يجز ان تذكر المصدر انتهى وليس بشيء اذ ما وقع في الخطبة المذكورة من كلام امير المؤمنين
ليس مرادا به للتبيين وهو من الفصاحة بحيث لا يخفى **تنبيه** من جملة المصادر المذكورة
مصادر لم توضع افعالها اصلا فيقدر لها عامل من معناها على حد تقدير جلوسا
وهي ثلاثة انواع احدها ما يستعمل مفردا فقط نحو افة وتعسا لك اي قدرا والافة وتعس
الاذن والانف وسخ الاظفار وذفرا اي نتنا وبعدا اي تعسا اما بهرا بمعنى غلبا فعله
فعل يستعمل كما لبز الاعراب في الله عاملا لقوم بهم هم الله غلبهم الثاني ما يستعمل مضافا
فقط نحو ليه زيد بالاضافة الى المفعول اي ترك ويستعمل اسم فعل فتقول ليه زيدا
بالنصب اي دع زيدا واسما مرادفا للكيف فتقول بله زيدا بالرفع اي كيف زيدا الثالث
ما يستعمل مفردا تارة ومضافا اخرى نحو ويحا لزيد وويحه وويلا له وويله اي حزنا

له وحزنه وكيفية التقدير ظاهرة من التفسير وقيل بعد ويح وحرم انها كلمة ترحم وويل
عذب لانها كلمة عذاب ويجب حذفه **قياسا** فيما علم له من استقراء كلامهم ضابطا كليا
يدل على حذف العامل بعد لزوم المانع من القرينة الدالة على خصوص العامل ووقوع
ما يفيد سده ويجري عليه ما لم يسمع وذلك في مواضع منها ما وقع تفصيلا لعاقبة مضمون
جملة تقدمته طلبية كانت **نحو** قوله تعالى **فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء** اي
تمنون منا او تفدون فداء فجملة قوله فشدوا الوثاق مضمنة لشدة الوثاق وعاقبتها
اما منا واما استرقاق او مفاداة فصل هذا المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء
او خبرية كقولك زيد يكتب فقراءة بعدا وسيعا وعمرو يشتري طعاما فاما شيعا واما
اكلا ومنه قوله **لا تجهدون فاما دارا ولا نعم** تحتلها وبها وقوع السؤل والامل
فدارا وقوع تفصيل لعاقبة الجهد اي اما دارا واما البلغ وانما وجب الحذف في هذه الصورة
لوجود القرينة وهي نصب المفعول المطلق الاستعارة بالعامل المحذوف وسد الجملة المقدرة
مسدة لمناسبتها له من جهة انه تفصيل لعاقبة مضمونها بخلاف ما لو وقع غير تفصيل
كنت منا او تفصيلا لا لعاقبة مضمون جملة كزيد يأتي مسترا فرحا او بعيدا ومنها
ما وقع مؤكدا لنفسه او لغيره فالاول هو الواقع بعد جملة هي نص في معناه لا يحتمل من المصادر
غيره نحو **له علي الف اعترافا** فجملة له علي الف نص في الاعتراف لا يتطرق اليها احتمال
غيره فالمصدر الظاهر بعدها وهو اعترافا يؤكد الاعتراف الذي تضمنته الجملة كان
المصدر مؤكدا لنفسه في نحو ضرب من الا ان المؤكد ههنا مضمون الفعل والفعل
مرددا الفاعل لان العامل وحده دال على بقاء النقص على الضرب وما في مثالنا
مضمون الجملة الاسمية بكمالها لا مضمون احد جزئيها لا يقال مضمون الجملة يدل
عليه ومفهوم الاعتراف مطلق لانا نقول هذا المطلق مندرج في ذلك المقيد فيصل
مضمون الجملة ويحق مؤكدا لنفسه لانه بمنزلة تكرار ما قبله فكان الذي قبله نفسه وقد
جرت فيه الرفع خبرا للمبتدأ محذوف لو هذا الكلام اعتراف الثاني هو الواقع بعد جملة
تحتمل معناه وغيره تصريحا نحو **زيد قائم حقا** فجملة زيد قائم تحتمل دخول
المصدر كانت محتملة لان تكون مضمونا ثابتا بحسب الواقع فيكون حقا وان يكون
مضمونها غير ثابت في الواقع فيكون غير حق فلما جاء المصدر المذكور صارت به

اعتراف

نصا في المفعول وسمي مؤكدا لغيره لانه يجعل ما جاء نصا بعد ان كان محتملا وهو مؤثر في المؤكد
متأثر بالمؤثر غير المتأثر وانما وجب الحذف في هاتين الصورتين لوجود القرينة التي تنصب
المصدر فيهما لاشعاره بالمحذوف وسد الجملتين فيهما مسدة والمناسبة ظاهرة **تنبيه**
الاصح كما في التسهيل منع تقديم هذين المصدرين فلا يقال اعترافا على الف ولا حمارة بالم
لان العامل فيهما فعل مقدر غير مضمون الجملة اي اعترف بذلك اعترافا واحمر حمارا
شاق ذلك الا بعد تمام الجملة قال الرضي وانا لا ارى مانعا من ركاب كون الجملتين بانفسهما
عاملتين في المصدر لانما دنهما معنى الفعل فلا يتقدم المصدر ان لضعف العامل ولا يكونان
اذن من هذا الباب **و** منها وقع محصورا فيه كلا او ايانا ان يكررا بعد اسم لا يصلح خبرا عنه
فالاول **ما انت الا سيرا وانما انت سيرا** والثاني نحو **زيد سيرا سيرا** والتقدير
ما انت الا تسير سيرا وانما انت تسير سيرا وزيد يسير سيرا وذلك يجري ذلك معنا نحو ما
انت الا سير البريد وزيد السير السير فالاسم الذي الجار بعد المصدر في هذه الامثلة
اسم عين والمصدر لا يصلح ان يكون خبرا عنه من جهة الحذف في ذلك كله للقرينة التي
هي نصب المصدر لاشعاره بالمحذوف كما مر مع عدم صلاحيته للخبرية لو رفع وتمامه
الاول انما في الاول وطرفي التكرير في الثاني مقام المحذوف فيهما وذلك ان الاول لو اتم لم
يكن ثم داع الى التكرير في الاقامة وانما تمامه لما في الحصر من التأكيد القائم
مقام التكرير فان لم يكن المصدر محصورا ولا مكررا لم يجب الحذف نحو انت تسير سيرا
وان شئت حذفت فقلت انت سيرا ولو كان العامل خبرا عن اسم معنوي يحتاج الى تأكيد
فقل بل يتعين رفع المصدر على الخبرية نحو انما سيرك سيرا البريد بحذف كونه خبرا عن
اسم عين كما تقدم وعلل الرضي وجوب الحذف في هذه الصورة بان المقصود من
مثل هذا الحصر والتكرير وصف الشيء بدوام حصول الفعل منه ولزومه ووضع الفعل
على الحدوث والتجدد وان كان المضارع يستعمل في بعض المواضع للدوام ايضا نحو
قولك الله يقبض ويبسط وذلك ايضا لمشابهته الاسم الذي لا دلالة فيه على
على الزمان فلما كان المراد التخصيص على الدوام والتزوم لم يستعمل العامل اصلا
لكونه لما دلالة وهو موضوع على التجدد والاسم فاعل وهو مع العمل كالفعل لمشابهتهما
العامل لانه لم يحذف وقد وقع له في باب المبتدأ ما ينافي هذا وذلك انه قال الاصل

في سلام عليك سلمك الله سلاما ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال فبقي المصدر منصوبا وكان
النصب يدل على الفعل والفعل يدل على الحدوث هذا اصل يحتج به الاول غير مرضي **ومنها**
ما وقع عاملا جيا للتشبيه بعد جملة مشتملة على اسم معناه وصاحبه نحو **مررت به فاذا**
له صوت صوت حمار فصوت حمار وقع عاملا جيا للتشبيه بعد جملة هي قوله فاذا له صوت
وهو مشتمل على الاسم الذي معنى المصدر وهو صوت مشتمل على صاحب ذلك الاسم هو
الضمير المجرور له والجمهور على ان هذا المصدر منصوب بفعل مقدر من الجملة السابقة
ومن المصدر يدل عليه الجملة المتقدمة دلالة تامة مغنية عنه فلهذا وجب حذفه والاصل
له صوت تصوت صوت حمار اي تصوت حمار واقيم مقام المصدر كما انبت نباتا في
كلام سيبويه ان المصدر منصوب بقوله له صوت لا بفعل مقدر ويجب الرفع في نحو قوله
علمه الفقهاء لان العلم ليس عاملا جيا اذ العامل جي ما كان من افعال الجوارح وفي نحو مررت
صوت حمار لعدم تقدم الجملة وفي نحو فاذا في الدار صوت صوت حمار ونحو عليه ثوب ثوب
حمام لعدم تقدم صاحبه فيهما ويجوز النصب فيهما على الحال من الضمير والمستوفي
الشروط ان كان نكرة جاز فيه الرفع على البدلية والصفة وان يكون خبر المحذوف
وان كان معرفة استغنت الصفة الا في الضرورة واجيز الخليل على تقدير مثل ما هل
الرفع والنصب متكافئان او لا خلاف [illegible] من خروف الى ان الرفع مرجوح كما
انا في ليس هو الاول والنصب سالوس هذا المجاز وابن عصفور الى انهما متكافئان
لان في النصب التقدير والاصل عدمه **ومنها** ما وقع شيئا والاصل التكرير والتكثير
نحو **لبيك** وهو مثنى مصدر لبى بالمكان اذا اقام به ويجوز ان يكون مصدرا لكلمة
لب فيكون محذوف الزائد والوجه الاول لان الاصل عدم الحذف فالاصل اذن
ألبب لك لبين اي اقيم على طاعتك لبا كثيرا متتاليا متخللها تكريرا وليس المراد خصوص
الاثنين وحملت التثنية دالة على التكثير لانها اول تضعيف للعدد ونزعم يونس
ان لبيك مفرد كلديك والاصل لبب كحبقر قلبت الباء الاخيرة ياء لثقل التضعيف
ثم قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم صارت بالاضافة الى الضمير كلديك
وعليك **وسعديك** وهو تابعة لبيك اي مساعدة لك اسعادين لا تستعمل بدونها
وتستعمل لبيك بدونها على مثل ذلك وهو الاصل اي تاول الامر دواليك وحنانيك

اى تحنين تحنينين وهذا ذيك اى اسرع اسراعين وهجاجيك اى كثت كثيرين وعامل هذا
وعامل ليبك من معناها وعامل البراقى من لفظها وانما وجب الحذف فى ذلك لوجود
القرينة وهى النصب الشعر بالحذف وقيام النكرة مقام المحذوف كذا قيل ودفع
بان النكرة لا تصلح لذلك لكونه امرا معنويا ما ناب مناب عن اللفظ المحذوف ثم يرد نحو
فان جمع البصر كرتين لانه مصدر مثنى فيه معنى التكرير ولم يجب حذف عامله قال
الرضى ليس وقوع المصدر مثنى من الضوابط التى يعرف بها وجوب حذف فعله سوا
كان المراد بالتثنية التكرير نحو ارجع البصر كرتين اى رجعا كثيرا لتكرر او كان المراد التكرير
نحو صرتين اى صرتين بل الضابط وجوب فى هذا وامثاله اضافته الى
الفاعل او المفعول كما ذكرنا قيل انتهى وجميع هذه المصادر يعرف اذ لم يستعمل
لها افعال وما ابقى يلبى فهو مشتق من لبيك نحو سبحل من سبحان الله وسبل من
بسم الله **تتمة** وما يجب حذف العامل فيه قياسا ما كان توبيخا سوا كان بالاستفهام
او لا كقوله ارعيا وذو بان القطرب تنوشنى ولمكرا وانت فى الحديد وقوله
حنى لا كاها لا وعزك مولع بتثليث اسباب الرياسة والمجد قال الدماميني ولا
مانع من ان يقال همزة التوبيخ هنا محذوفة كما تحذف همزة الاستفهام المحتوى عليها فلك
نعم لا مانع ولكن المراد من عدم الاستفهام عدمه لفظا فقط وانما يجب الحذف فى القيام
القرينة وهى النصب وسد الحال التى هى سبب التوبيخ مسد المحذوف **الثالث**
ما يرد منصوبا لا غير **المفعول له** ويقال له المفعول لاجله والمفعول من اجله وهو الاسم
المنصوب بفعل اصطلاحى او شبهه من مصدر او وصف كاسياتى **يعلل** ذلك الفعل
مرادا به المعنى الذى يحدث على طريقة الاستخدام **لتحصيله** اى لتحصيل المفعول له
او حصوله اى وجوده فقوله المنصوب كالجنس يشمل جميع المنصوبات وما بعده
يخرج ما عدا المحدود فالاول وهو ما يعلل الفعل لتحصيله **نحو ضربته تاديبا**
فتاديبا مفعول له لانه منصوب بفعل وهو ضربت ويعلل الفعل اى يحدث وهو
الضرب لتحصيله فان قيل التاديب عين الضرب فكيف يحصل به قيل انه يحصل
بها يضمنه التاديب وهو التاديب وانما نصب التاديب لتضمنه التاديب قال
بعض المحققين ويكذبه استماع ضربته تاديبا كما صرح به الرضى نقلا عن النحاة فالجواب

الحذف م

منع ان التاديب عين الضرب بل هو احداث التاديب والضرب سبب الاحداث وسببه
انتهى والثانى وهو ما يعلل الفعل لحصوله نحو **تعدت عن الحرب جبنا** فجبنا مفعول له
منصوب بتعدت وعلل الفعل وهو التعدى لحصوله فالمفعول له هو السبب الحامل للفاعل
على الفعل سوا كان علة غائية للفعل متاخرة عنه فى الوجود كالتاديب للضرب او علة
مؤثرة له موجودة قبله كالجبن للتعدى والاول يكون علة للفعل بحسب الوجود والذهنى
ومعلولا له بحسب الوجود الخارجى والثانى يكون علة له بحسب الوجود الخارجى لما مر الوجود
الذهنى فلا تاثير له فيه التاديب والضرب مرابطة ذهنا وخارجا وبين الجبن والتعدى
مرابطة خارجية فقط **تنبيه** قيل الحد المذكور يقتضى ان النصب حكم والحكم فرع
التصور والتصور موقوف على الحد الماخوذ فيه الحكم المذكور واجيب بمنع تسليم ان
تصور النصب الذى هو الحكم فرع تصور الحدود لان النصب لا ينحصر فيه فلا يتوقف
تصوره على تصور الحدود ليكون موقوفا على الحد نعم نصب المحدود يتوقف تصوره
على تصور المحدود الا ان الماخوذ فى التعريف ليس نصب المحدود بل مطلق النصب
ولو سلم فيكون الحكم المتصور بوجه اخر غير الحد فلتامل لانه لا يخلو فى هذا الحد ايضا
من ارتكاب الاستخدام المنافى للحد والايضاح والتبيين فقد قيل لا ينبغى ان يخرج فى الحدود
الفاظ بل هو اجمال استعمال الشهرة مهما امكن **شرط** فى نصبه عند الجمهور كونه مصدرا
لا شرطه للفعل والعلل انما تكون بالمصادر لا بالذوات وزعم يونس ان قوما من العرب يقولون
اما العبيد فذو عبيد بنصب العبيد الاول لكونه مفعولا له والمعنى مهما يذكر شخص
لاجل العبيد فذو عبيد لا غير فالعبيد علة للذكر وقبح ذلك سيبويه وانما اقتصر
على ضعفه اذا لم يرد به عبيدا باعيانهم قال الجوهرى فان قلت لما البصرة فلا بصرة لك
واما الحرث فلا حرث لك لم يجز احتضاصهما واوله الزجاج على تقدير اما تملك العبيد
اى مهما يذكر شخص من اجل تملك العبيد فذو عبيد وهذا كله مرا ماذ للمصدر وجعله بعضهم
مفعولا به اى مهما تذكر العبيد **متحدا بعامله وقتا** بان يكون وقوع الحدث فى
بعض زمان المصدر كجئتك طمعا وعدت عن الحرب جبنا او يكون اولا من زمان الحدث
اخر زمان المصدر نحو جئتك خوفا من فراقك او بالعكس نحو جئتك اصلاحا لك وهذا
الشرط اشترطه الاعلم وجماعة من المتاخرين ولم يشترطه سيبويه ولا احد من المتقدمين

وتاوله على الحال كما فى المجاز العقلى م

تاملة مع

وفاعلاً بان يكون فاعله وفاعل عامله واحداً كقوله تعالى يجعلون اصابعهم في اذانهم من الصواعق حذر الموت فالحذر معلول له وفاعله وفاعل الجعل واحد وهم الكفار وهذا الشرط لدى المتاخرين ولم يشترطه سيبويه ولا احد من المتقدمين ايضا كما قاله في المجمع وهو رضي قال وهو الذي يقوى في ظني وان كان الاغلب المشاركة وعليه فيكون انتصاب خوفاً وطمعاً من قوله تعالى يريكم البرق خوفاً وطمعاً على المفعول له من غير حاجة الى تكلف تقدير ارادة خوفكم وطمعكم او الى جعل الخوف والطمع بمعنى الاخافة والاطماع او جعل انتصابهما على الحالية لا على المفعول له واستدل الرضي على عدم اشتراط ذلك بقول امير المؤمنين عليه السلام في نهج البلاغة فاعطاه الله النظرة استحقاقاً للسخطة واستتماماً للبلية والسخطة الغضب والبلية والنظرة هو الله تعالى ومشترط الاتحاد يتاول هذا ايضا كما تاول الاية وحاصل ما ذكره الرضي من الشروط ثلاثة كونه مصدراً واتحاد زمانه وزمان عامله واتحاد فاعليهما وزاد بعضهم رابعاً وهو ان يكون مصدراً قلبياً كان رغبة في نحو جئتك رغبة في اكرامك فاده بجوز جئتك قراءة للعلم لان القراءة من افعال اللسان قال الشاطبي وهذا الشرط مستغنى عنه بشرط اتحاد الزمان لان افعال الجوارح لا تجتمع في الزمان مع الفعل القلبي انتهى ولم يشترط ذلك الفارسي فاجاز جئتك ضرب زيد اي لتضرب زيداً وفاقاً واحد الشروط المذكورة يجر بحرف التعليل وهو اللام كما مر وبما يفهم معناها من من والباء وفي والكاف وكي وحتى وعلى ومن اشارة الى الكاف الاعتبارية كما تقدم اي من اجل اعتبار الشروط المذكورة **جئتني باللام في نحو قوله تعالى والارض وضعها للانام** لتعلق الصدر بالزمان الانام علة للوضع وليس بمصدر فلذلك جر باللام ومثله قوله عز وجل امرأة وحملت النار في هرة اي لاجل هرة وفي نحو **تهيأت اليوم للسفر غداً** لتعلق اتحاد الوقت فان وقت التهيؤ غير وقت السفر ومثله قولهم كلما اراد ان يحرجها منهم اي لاجل الغم وقول الشاعر ٥

فجئت وقد نضت لنوم ثيابها ∴ لدى الستر الا لبسة المتفضل ∴

وفي نحو جئتك لمجيئك اياي لتعلق اتحاد الفاعل فان فاعل المجيء المتكلم وفاعل المجيء المخاطب ومثله قوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات احلت لهم واذكروه كما هداكم ولتكبروا الله على ما هداكم اي لهدايته اياكم وقول الشاعر

وانى لتعروني لذكراك هزة ∴ كما انتفض العصفور بلله القطر ∴

تنبيهات الاول الشروط المذكورة معتبرة لجواز النصب لا لوجوبه ولغيته حتى في المنون في جميعها يجوز جره بحرف التعليل سواء كان مجرداً من ال والاضافة ام مضافاً اليه ام بال لكن الارجح في الاول النصب وفي الثالث الجر ويستويان في الثاني ونقل عن الرضي الجر ولي منتحى الاول قال الشلوبين ولا اعرف له في ذلك سلفاً **الثاني** ناصب المفعول له معنى الحدث الذي نصب المفعول به المصاحب في الاصل حرف جر لانه جواب لمن الجر ابدا بحسب السؤال فاذا قلت قمت فكان المخاطب قال مستفهماً لم قمت فقلت اجلاً لك اصله لاجل لك الا انه اسقط اللام ونصب ولهذا تعاد اليه في مثل انتفاء الثواب تصدقت له لان الصناعة ترد الاشياء الى اصولها هذا مذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين واكثر المتاخرين وخالفهم ابن جناح والكوفيون فزعموا انه مفعول مطلق ولذلك لم يتجوزوا استغناء بباب المصدر عنه ثم اختلفوا فقال ابن جناح ناصبه فعل مقدر من لفظه واجب الاضمار لسد المصدر مسده وقال الكوفيون ناصبه الفعل المتقدم عليه لانه مادق له في المعنى وان خالفه في الاشتقاق مثل قعدت جلوساً اذا عرفت هذا فكان على المصنف رحمه الله ان لا يعد المفعول له قسماً برأسه بل ان قال بمذهب جمهور البصريين وهو الصحيح كان عليه ادخال المنصوب بنزع الخافض كالسيافي وان قال بمذهب ابن جناح والكوفيين كان عليه ادراجه تحت المفعول المطلق كما فعله الكوفيون **الثالث** صريح حد المفعول المطلق ان يكون قمت لاجلك ليس مفعولاً له لانه ليس بمنصوب وقد اخذ في الحد المنصوب واعلم بما اخذ فيه اقتضاه كلامه ايضا لانه عد المفعول له من نزع الخافض لا من نائب يكون هذا مفعولاً له وهو راي الفعل من هذه هم مفعول به بواسطة حرف الجر وذهب ابن الحاجب الى انه مفعول له ولا مشاحة في الاصطلاح **الرابع** ما يرد منصوباً لا غير **المفعول معه** اي الذي فضل بمصاحبته بان يكون الفعل مصاحباً له في صدوره العارض او المفعول في نزع الفعل عليه فقوله معه نائب الفاعل اسند اليه المفعول كما اسند الى الجر في المفعول به المفعول له والمفعول فيه والضمير المجرور عائد على ال واعتذر عن نصبه بما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل الى اللازم النصب وتركه منصوباً جرياً على ما هو عادته

الاكثر واليه ذهب بعضهم في قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة النصب وقيل الوجه
ان يجعل من قبيل وقد حيل بين العير والنزوان فان نائب الفاعل فيه ضمير راجع الى
مصدره اي حيل الحيلولة لان بين للزوم الظرفية لا تنوب عن الفاعل وعلى هذا يكون
معناه الذي فعل الفعل بمصاحبته على ان يكون نائب الفاعل ضمير راجعا الى مصدره
والضمير المجرور عايد على المفعول كذا في الفوايد الضيائية وغيرها قال بعض المحققين
وظاهر ان ذلك كله باعتبار الاصل لان المفعول معه في الاصطلاح اسم لهذا النوع
كالحيوان الناطق على الانسان وسماه سيبويه بصدا والمفعول به على ان الباء
بمعنى مع **وهو المذكور بعد واو المعية** اي المتبع مع **لمصاحبته معمول**
فعل الظرف لغو متعلق بالمذكور اي الذي ذكر بعد الواو لاجل المصاحبة سواء كان
ذلك المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم سواء
كان ذلك الفعل ملفوظا به كالمثالين او معنويا نحو ما لك وزيدا اي ما تصنع فقوله
المذكور بمنزلة الجنس وقوله بعد واو المعية مخرج لما ذكر بعد واو العطف نحو جاء زيد
وعمرو وقوله لمصاحبة معمول فعل مخرج لنحو كل رجل وضيعته فلا يجوز نصب
ضيعته خلافا للمصري فانه وان كان مذكورا بعد واو المعية لكن لا لاجل مصاحبة
معمول فعل قال الرضي ويعني بالمصاحبة كونه شاركا لذلك المعمول في ذلك الفعل
في وقت واحد فزيد في سرت وزيدا شارك المتكلم في السير في وقت واحد اي
وقع سيرهما معا وفي قولك سرت انا وزيد بالعطف شارك في السير لكن لا يلزم
كون السيرين في وقت واحد انتهى وارد عليه نحو سر والطريق فانه من صور
المفعول معه قطعا وليست الطريق شاركة للمخاطب السير المامور به وقد صرح
بهم الدين سعيد في شرح الحاجبية بان المراد بالمصاحبة هنا المصاحبة المطلقة اي
لم يكن ثم تشريك في الحكم نحو سر والطريق او كان ثم تشريك لكن لا يكون مقصودا بل القصد
الى مطلق المصاحبة نحو جئت وزيدا انتهى والقول بالمشاركة هو اشتراط الانفتاح
ولم يشترطها غيره بل اعتبروا مطلق المصاحبة وهو الصحيح **تنبيهات الاول**
قال بعض المحققين في نحو الحد المذكور لعله لم يقل الاسم المذكور لاختيار المذهب اليه
صدر الافاضل تلميذ الزمخشري من ان المفعول معه يجي جملة كما في قولك جاء زيد

والشمس طالعة تفاديا عما يتكبره من التاويل في هذا المثال حيث ادعوا الحالية فان ابن جني
قال جاء زيد الشمس طالعة عند مجيئه فجعلها كالحال المفردة السببية كمررت بالبر قايما
سكانها وقال ابن عمرون هي مؤولة بقولك سكون ونحوه انتهى وسياتي في ذلك من مزيد كلام
ان شاء الله تعالى **الثاني** اختلف في عامل المفعول معه على خمسة اقوال احدها ما ذهب اليه
الجمهور من ان العامل ما تقدم من فعل او ما فيه معنى الفعل وحروفه وهو المصدر كعرفت
استواء الماء والخشبة واسم الفاعل كانا سايران واسم المفعول نحو الناقة مترود وفصيلها
ولا يفصل الواو بينهما كالاتي الا في الاستثناء الثاني ما ذهب اليه الزجاج من انه
فعل محذوف بعد الواو فاذا قلت جاء البرد والطيالسة فكانك قلت جاء البرد وكان
الطيالسة ورد بان الاضمار خلاف الاصل الثالث ما ذهب اليه الكوفيون من انه الخلاف
اي مخالفة الاول في امرين فيكون امرا معنويا ورد بان الاحالة على العامل المعنوي انما
يضطر اليه عند عدم اللفظي الرابع ما ذهب اليه الشيخ عبد القاهر في جملة من انه نفس الواو
ورد بانه لو كان كذلك لاتصل الضمير بها كما يتصل بسائر الحروف الناصبة مع انه لا
يقال سرت وك الخامس ما ذهب اليه الاخفش من انه انتصابه على الظرفية وذلك لان
الواو لما اقيمت مقام المنصوب على الظرفية والواو في الاصل حرف فلم يحتمل النصب
ما بعدها عارية كما اعطي ما بعد الا اذا كانت بمعنى غير اعراب نفس غير كما قيل في احد
عشر الا واحدا ان الاصل غير واحد ثم انيب الاسم غير وقيل الاعراب لما بعدها
ورد بانه لو كان كذلك لجاز النصب في كل رجل وضيعته مقدرا وليس كذلك **الثالث**
لا يجوز الفصل بين الواو والمفعول معه بظرف ولا غيره فلا يقال قام زيد واليوم
عمرو لان جاز الفصل بالظرف بين الواو والعاطفة ومعطوفها لان الواو صارت
بمنزلة الجزء من الجار فمنعوا الفصل بينهما قاله في الجمع **ولا يتقدم** المفعول معه **على**
عامله كما يتقدم ساير المفاعيل فلا يقال بزيدا وعمرا مررت لان اصل الواو العطف
المعطوف تابع فحقه التاخير واجازه الرضي عليه من الله الرضا قال وانا لا ارى سفاهة تقديم
المفعول معه على عامله اذا تاخر عن المصاحب لان ذلك مع واو العطف اولى هو الاصل
جايز نحو بزيدا وعمرا ضربت انتهى ولا يتقدم على المصاحب ايضا فلا يقال مررت بعمرو
بزيد واجازه ابن جني محتجا بقول الشاعر جمعت وفحشا غيبة ونميمة ثلاث خصال لست عنها

وقوله: اكنيه حين اناديه لاكرمه ٭ ولا اعيره والسوءة اللقبا: على رواية نصب
السوءة واللقب اراد ولا اعيره اللقب والسوءة اي مع السوءة لان من اللقب ما يكون غير السوءة
قال ابن مالك في شرح الكافية ولا يجيء له في البيتين لاحتمال جعل الواو فيهما عاطفة وقد
هي ومعطوفها وذلك في الاول ظاهر واما الثاني فعلى ان يكون اصله ولا اعيره اللقب
واسوءة السوءة ثم حذف ناصب السوءة كما حذف ناصب العيون من قوله: ورجون الخير
والعيونا: ثم قدم المعطوف جوازا لفعل الحذف فاشبه ولا يتقدم على العامل والفاعل
معا فان قيل وعمرا مررت به زيدا جامعا مثل لقصور المفعول معه ما فيه العامل لفظا
بقوله **عن مررت وزيدا** وما فيه العامل معنويا بقوله **مالك وزيدا** اي اجتمع
وزيدا وسله كيف انت وزيدا وقدره سيبويه بلفظ الكون في المثالين وقدره بالقاصر
مع ما والمضارع مع كيف فقال الاصل ما كنت وزيدا وكيف تكون وزيدا واختلف
في تقدير ذلك هل هو مقصود له ام غير مقصود فقدم السيرافي انه غير مقصود واو
عكس الجابرزي زعم ابن ولاد انه لا يجوز الا ما قدره سيبويه قال وذلك ان ما دخلها
معنى التغيير والانكار وليست سؤالا عن مسئلة مجهولة ولو كانت لجاز الاستفهام الجائز
فيما الماضي والمضارع واختلف في كان المقدرة فقدر السيرافي وغيره على انها تامة تعلق
عند فيكون كيف في موضع نصب على الحال واما ما فان تكون حالا وزعم بعضهم انها
مخرجة عن اصلها للسؤال عن الحال والصحيح ان كان ناقصة وكيف وما في موضع نصب
خبرها والتقدير على حال كنت او تكون مع زيد وهو مذهب ابن خروف قاله في التصريح ٥

اي م

تنبيه عن هذا لك وايك ممنوع من جهة ان الكلام لم يذكر فيه فعل ولا عامل عمله
واسم الاشارة وحرف الجر المتعلق بالاستقرار لا يعملان فيه فانك تتكلم به حذفا لا في على
قال ابن هشام واما قول سيبويه واما هذا لك وايك فقبيح لانك لم تذكر فعلا ولا في
معناه فقالوا ان مراده بالقبيح المستشنع انتهى قال ابن مالك وقد كثر في كلامه التعبير
بالقبح عن الامتناع قال الدماميني في شرح التسهيل والنظر لم يقدر الناصب في ذلك
فعلا ولا شيئا كما في مالك وزيدا فان تلك جائزة باتفاق وهذه نظير تها وحملها على تلك
على اعمال المقدر انتهى واجيب بان التقدير في مالك وزيدا لدى اعيان تقدم ما الا
التي هي بالفعال الولى وتاخر الجابر والجر بالاضافة ما يتعلق به وجوبا بخلاف هذا

لك وايك فانه ليس فيه الا داع واحد انتهى **وجئت انا وزيدا** هذا المثال من تتمة المثال
الاول بما فيه الفعل لفظا وانما ذكره تمهيدا للحكم الذي بعده وهو قوله **والعطف**
في المثالين الاولين وهما سرت وزيدا ومالك وزيدا وعنهما من كل جملة اسمية اي فعلية
بعدها واو مع وقبل الواو ضمير منفصل مرفوع او مجرور مؤكد بضمير منفصل او
فاصل ما **فقبيح** اما في الاول فلان العطف على الضمير المرفوع المتصل لا يحسن الا بعد توكيده
بضمير منفصل او بفاصل ما واما في الثاني فلان العطف على الضمير المجرور لا يجوز الا بعد
اعادة الجار الا في الضرورة وهو مذهب البصريين وظاهر كلام المص في باب العطف
واما الكوفيون فيجوزونه في السعة وجوزه البصريون في السعة ايضا لكن باضمار الجار
لتقدم ذكره مع انه لا يعد مضمرا لضعفه ومنع العطف في المثالين جماعة منهم ابن الحاجب
وابن هشام في القطر **والعطف في المثال الاخير** وهو جئت انا وزيدا ونحو من كل جملة
اسمية او فعلية بعدها واو مع وقبل الواو ضمير متصل مرفوع مؤكد بضمير منفصل
سائغ فيجوز نصبه على المفعول معه ورفعه على العطف وفضل الرضي بينهما بان يعتمد
الرفع على المصاحبة فيجب النصب وبين ان لا يعتمد الرفع عليها فلا يجب وهو الصحيح
والعطف في نحو ضربت زيدا وعمرا واجب اتفاقا لان اصل الواو الواقع قبل المفعول
معه هو العطف وانما يعدل عنه للعطف الا النصب نصا على المعنى المراد من
المصاحبة لان العطف في نحو جاءني زيد وعمرو يحتمل مصاحبة احد الرجلين في المجيء قبل
احدهما قبل الاخر والنصب نص في المصاحبة وفي المثال المذكور لا يمكن التنصيص بالنصب
على المصاحبة لكون النصب في العطف الذي هو الاصل اظهر قاله الرضي عليه من الرضا
بتقديم المص في الحاشية ونقل الاتفاق غير مرضي فقد صرح في الارتشاف
ان بعضهم حمل عمرا في المثال على العطف وبعضهم جوز فيه الامرين وقال ابن هشام في
المغني نحو اكرمتك وزيد يجوز كونه عطفا على المفعول به وكونه مفعولا معه انتهى ٥

تنبيهات الاول بقي هنا للاسم المذكور بعد الواو حالات لم يذكرها المص
احديها ما يمنع فيه العطف من جهة المعنى نحو مات زيد وطلوع الشمس لان العطف
يقتضي التشريك في المعنى وطلوع الشمس لا يقوم به الموت الثانية ما يقبح فيه العطف
من جهة المعنى كقوله: فكونوا انتم وبني ابيكم ٭ مكان الكليتين من الطحال ٭

لان المراد كونوا ابقى ايكم فالمخاطبون هم الماسورون بذلك واذا عطفت كان التقدير كونوا
لهم وليكونوا لكم وذلك خلاف المقصود قال ابن مالك ومقتضى هذا التعليل امتناع العطف
لا فيه الثالثة ما يرجح فيه العطف مع جواز النصب على مرجوحية نحو جاء زيد وعمرو
لان العطف هو الاصل وقد امكن بلا ضعف كذا قيل والاولى ان يقال ان قصد
التشصيص على المصاحبة وجب النصب لان العطف وان كان اصلا فهو فيه
العدول عنه الى ما هو اشخص على المصاحبة والافادة الرابعة ما يمتنع فيه العطف
والمفعول معه كقوله ملفيها بتنا وما باردا وقوله وزججن الحواجب والعيونا
اما امتناع العطف فلانتفاء المشاركة لان الا لا يشارك النبت في العلف والعيون
لا تشارك الحواجب في التزجيج لان تزجيج الحواجب تدقيقها وتطويلها واما امتناع
المفعول معه فلانتفاء المعية في البيت الاول وانتفاء فائدة الاعلام بها في الثاني اذ لا
لا يصاحب النبت في العلف ومن المعلوم ان العيون مصاحبة للحواجب فلا فائدة
في الاعلام بذلك ويجب في ذلك اضمار فعل ناصب للاسم على انه مفعول به اي وسقيتها
ماء وكحلن العيون الثاني اختلف في المفعول معه فذهب قوم الى انه قياسي مطلقا
وهو المختار وذهب آخرون الى انه سماعي لا يجاوز به حد السماع ونقل ابن هشام المخمي
عن بعضهم التفصيل بين ما يجوز فيه العطف مجازا نحو سرت انا والنيل فيكون مقيسا
وبين ما جاز فيه العطف حقيقة نحو جئت انا وزيد فيكون سماعيا وقيل في المسئلة
غير ذلك الثالث اذا وقع بعد المفعول معه جزء لما قبله او حال طابق ما قبله نحو كنت
وزيدا فايا وجاء البرد والطيالسة شديدا ويجوز عدم المطابقة فيعطى حكم ما بعد
المعطوف نحو كنت وزيدا فايين وجاء البرد والطيالسة شديدين نظرا الى المعنى
والى اصل الواو ومنع ذلك ابن كيسان وطائفة وابو حيان وابن هشام قال والسماع
القياس يرد تصنيفا فائدة لم ات واو المعية في التنزيل بيقين فاما قوله تعالى فاجمعوا
امركم وشركاءكم في قراءة السبعة فاجمعوا بقطع الهمزة وشركاءكم بالنصب فيحتمل الواو فيه
ذلك وان تكون عاطفة مفردا على مفرد بتقدير مضاف اي وامر شركائكم او جملة على
جملة بتقدير فعل اي واجمعوا شركاءكم بوصل الهمزة وموجب التقدير في الوجهين
ان اجمع لا تعلق بالذوات بل بالمعاني كقولنا اجمعوا كذا بخلاف جمع فانه مشترك

بدليل جمع كيده الذي جمع ثلاثة وعدده قال ابن هشام في المغني قال الرضي والاولى انه مفعول
معه وهو الحق للسلامة من الاضمار لانه خلاف الاصل الخامس ما يرد منصوبا لا غير المفعول
فيه وسمي بذلك لانه تقدير منه وهو اصطلاح كوفي وبصريين ظرفا لانه محل
للافعال ووعاء لها ولذلك سماه الفراء محلا وسمته الكسائي واصحابه صفة وهو اسم
زمان او اسم مكان مبهم وهو ما افتقر لما غيره في بيان صورته سماه وهل سماه الجهات
الست نحو امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت ونحوها في الابهام والافتقار كذلك
وجهة وسماء المقادير كميل وفرسخ وبريد والمطلق اسم الزمان اشارة الى ما اليه المختص
فيه سواء وضعت بالمبهم ما دل على قدر من الزمان غير معين كوقت وحين وساعة على جهة
التاكيد المعنوي لانه لا يزيد على دلالة الفعل والمختص بحلوفه كاسماء الايام والمالقدر
لمن يقبل المختص لا متماثلا خلافا لبعضهم او ما كان بمنزلة احدهما اي اسم الزمان
او المكان المبهم ما هو ضمن دلالة على احدهما وهل رفيقه كاتيا منصوب منصوب اسم
بفعل اصطلاحي او شبهه فعل ذلك الفعل مرادا به اللغوي او الحدث على طريقة الاستخدام
كما مر في المفعول له فيه اي في ذلك الاسم والمراد بفعله فيه بحسب ذلك اللفظ وقد
يناقش في هذه العبارة من حيث التصريح بتعلق الظرف الذي هو صفة مع كونه حالا
وقد تصوبها وجوب حذفه تامل نقول اسم زمان او مكان كالجنس يصدق على اسم الزمان
من قولنا وبينا طيبا واسم المكان من قولنا كاتبا حسن وقوله منصوب بفعل يخرج نحو ذلك
ويصدق على نحو شهدت يوم الجمعة فيخرج بما بعده فان الشهود وان كان لا يكون الا
في يوم الجمعة لكن الذي يدل عليه اللفظ شهود المتكلم اياه لا فعله فيه وفي هذا الحد
ما مر في المفعول له فالمفعول فيه من اسم الزمان المبهم نحو سرت وقتا ومن المختص نحو جئت
يوم الجمعة وهو اسم من الاجتماع كما مر سمي بذلك لاجتماع الناس فيه هذا هو المشهور في
اللغة وجاء في الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه سمي بذلك لان آدم عليه السلام
جمع فيه خلقه وقيل لان سائر المخلوقات اجتمع خلقها وفرغ منه يوم الجمعة وقيل لان
اسعد بن زرارة لما جمع بالانصار مصلى بهم وذكرهم سموه الجمعة حين اجتمعوا اليه عليه
فالاسم اسلامي وقيل غير ذلك وهو من اسم المكان نحو صليت خلف زيد وشبهه
جلست امامك ويمينك وشمالك وفوقك وتحتك وسميت هذه الجهات الست

باعتبار الكائن في المكان فانه لست جهات وما هو مجزها في الابهام والانتقار بحسب
ناحية زيد واما ما تنزل منزلة احدهما ما عرضت كالنية عليه فاربعة كما ذكرنا احدها
اسماء العدد المميز بها نحو سرت عشرين يوما سئال لما عرضت له اسمية الزمان
او سرت عشرين فرسخا سئال لما عرضت له اسمية المكان الثاني ما اضيف كليه او
جزئيه كسرت جميع اليوم وجميع الفرسخ او كل اليوم وكل الفرسخ او بعض اليوم بعض الفرسخ
او نصف اليوم نصف الفرسخ الثالث ما كان صفة للزمان او المكان كجلست طويلا من
الدهر وسرت في الدار الرابع ما كان مخفوضا باضافة احدهما ثم حذف المضاف وانيب
عنه المضاف اليه بعد حذفه والغالب في هذا النائب ان يكون مصدرا وفي المنصوب
عنه ان يكون زمانا لا يدل على كونه معينا لوقت او لمقدار نحو جئتك صلاة العصر او قدم
الحاج وانتظرتك حلب ناقة وقد يكون النائب اسم عين نحو لا اكلمك ما طلع الاهيل
مدة غيبة الغائر طيش وهو تثنية فارظ بالفاء والظاء المشالة وهو الذي نجم الفارظ
بفتح الفاء والراء وهو شيء يدبغ به كالجوهري لا اتيك اوبوب الفارظ العنزي
وهما فارظان كلاهما من عنزة حرجا في طلب الفرظ فلم يرجعا وطالت غيبتهما قاله
في التصريح تنبيهات الاول عد بعضهم ما اشبه الجهات الست في الابهام
والافتقار حايث ومكان والعرض بانه ما تعين معه التصريح بفي ومكان بانه
ليس على اطلاقه لان المتعدي اليه لا بد ان يكون مشتقا من الحدث الواقع فيه نحو قاتلت
مكان القتال او مشتقا من مصدر بمعنى الاستقرار نحو قعدت مكانه قاله الرضي في
الثاني والعرض الذي يتوهم ان ذلك يحتاج الى ثبت الثاني الصالح للانتصاب على الظرفية
من اسماء المكان نوعان احدهما المبهم وقد تقدم تفصيله الثاني ما اخذت مادته وزنة عامله
وفعل المادة الحروف الاصلية ولا يدمع ذلك من موافقته في المعنى كقولهم ثم وانما كان
تعدية ما اشتق من فعل لازم هو بمعنى مقعد القابلة ومن جر الكلب وناط الرمح
ان قدر عامله مستقرا او نحو فان قدر قعد في المقعد ومن جر في المزجر وناط في
الناط لم يكن ثم شذوذ الثالث جاءت ظروف من غير اسماء الزمان والمكان كقولهم
اعتمالك ذاهب وجهدك راقي انك ذاهب والاصل اني حق وفي جهدك اني وقد
نطقوا بهذا الاصل قال اني حق مواساتي اخاكم وذلك شاذ لا يقاس عليه

واما نحو دخلت الدار ما وقع فيه اسم المكان غير المبهم منصوبا بعد دخلت فمنقول
به على العول الاصح لا مفعول فيه فاذا نقص به وكونه مفعولا به اما على الاتساع اجرا
القاصر مجرى المتعدي بنفسه من حيث اسقاط الواسطة ونصبه وهو مذهب الفارسي
وطايفة واختاره ابن مالك وعزاه لسيبويه او على الاصل لا على الاتساع نظرا الى ان دخل
متعد وهو مذهب الاخفش وعزاه الرضي الى المبرد وعليه ينبغي حمل كلام المصنف لا تنبيه
المنصوب على الاتساع باسقاط الجار المنصوب بنزع الخافض ويجعل فيما المفعول
لا ضامنه كما يدل عليه تعبيره في المسئلة قول ثالث وهو ان النصب في نحو ذلك
على الظرفية فشبهه بالمبهم وهو مذهب الشلوبين وعزاه لسيبويه وبعضهم للجمهور
وبعضهم للمحققين تنبيه قال الرضي اذا رأى ان جميع الظروف متى وقع فيها فعل
خرجت من الجهة كان في الاصل خرجت في من الجهة كان مع الجار مفعولا به بسبب
حرف الجر ثم صار مفعولا به من غير واسطة حرف في اللفظ والمعنى على ما كان وكذا الفعل
له فيما مثل فيما في قولك استغفرت الله ذنبا الا ان حذف حرف الجر هنا في الذكر
صار قياسا في ايا كان كما كان حذف حرف الجر قياسا مع ان وان وليس قياسا في
غير المواضع الثلاثة انتهى نعلى هذا كان على الصحيح الفعل فيه واخذ عنه
المنصوب بنزع الخافض كما قلناه في المفعول به فتامل وههنا انتهى الكلام على الفاعل
وتابعها فايدة حصر انحاء المفاعيل في هذه الخمسة وقال الرضي عليه من الله الرضا
يجوز ان يحيل الحال والمستثنى داخلين في المفاعيل فيقال الحال مفعول معه فيه
مضمر نحو اذا الجي في جاني زيد راكبا فعل مع فيه الركوب الذي هو مضمون الكلام وقال
المستثنى هو المفعول لشرط اخراجه وكانهم ارادوا التخفيف في التسمية انتهى وقال بعض
المحققين لا يبعد ان يقال ان المفعول ما يتعلق به الفعل اولا وبالذات والحال ليست
كذلك لان تعلقه بها بواسطة انها هيئة لهيئة فاعله او مفعوله وكذا المستثنى
لان تعلقه به بواسطة انه مخرج عن ما يتبع معوله على سبيل الاتفاق ومن هنا
توجيه حيل النصب في المفاعيل اصلا وفي غيرها تبعا انتهى السادس ما يرد
منصوبا لا عن المنصوب بنزع الخافض ونصبه على المفعول به في الحقيقة لان سقوط
الخافض لا يقتضي النصب من حيث هو سقوط خافض بل من حيث ان العامل الذي

النصوب بنزع الخافض

مفعول به

كان الجار متعلقا به لما زال الجار من اللفظ ظهر اثره لزوال ما كان يعارضه فاذا لم يكن
في الكلام ما يقتضي النصب من فعل او شبهه لم يجز النصب واكثرهم لم يرد له بالا لانه
داخل تحت المفعول بل اكثرهم سميه مفعولا به على الاتساع والمشاحة في الاصطلاح
وهو الاسم الصريح او المؤول وهذا كالجنس يشمل جميع الاسماء الصريحة والمؤولة
وقوله المنصوب اخرج ما عدا المنصوبات وشملها جميعا وقوله بفعل لازم
او شبهه اذ كثيرا ما يكتفى عن ذكره بذكر الفعل بتعد بحرف جر اخرج جميع المنصوبات
ما عدا المجرور وبعض افراد المفعول له وما عامله فعل لازم على قول الجمهور كما مر
في هذا الحد ما مر في المفعول له وفيه ايضا انه لا مطرد ولا منعكس اما عدم اطراده
فلدخول بعض افراد المفعول له على قول الجمهور كما رايت مع عدة له مما يأتي وقد
مر التنبيه على ذلك واما عدم انعكاسه فلعدم دخول المنصوب بفعل متعد الى
اثنين احدهما بنفسه والاخر بواسطة حرف جر مقدر وهو جائز في القياسي
السماعي معا الى احدهما باحد الامرين التي يتعدى بها الفعل القاصر والى الاخر
بواسطة حرف جر مقدر وذا في القياسي فقط وقد يكون تقديرا كما سيأتيه
فتأمل وهو اي المنصوب بنزع الخافض قياسي مع أن وأن المصدريتين مع
الهمزة فيهما وتشديد النون في ايهما ولما كان معهما قياسيا لاستطالتهما
بصلتهما نحو قوله تعالى او عجبتم ان جاءكم ذكر من ربكم مثال لما هو مع ان المخففة
النون اي من ان جاءكم ومثله قوله تعالى يمنون عليك ان اسلموا اي بان واللام اطمع ان
يغفر لي خطيئتي اي في ان يغفر لي الله ومثل ان هداكم ويطمع ان يدخلنا ربنا
ونحو عجبت أن زيدا قائم مثال لما هو مع أن المشددة النون اي من ان زيدا قائم
ومثله قوله تعالى وأن المساجد لله اي لان وهذه الامثلة كلها المنصوب بفعل لازم
واما المنصوب بالمتعدي الى اثنين احدهما بنفسه والاخر بحرف جر مقدر فالاول
نحو مررت زيدا اي اكرمه والثاني نحو بعدكم انكم اذا ما تم هذا في القياسي واما
السماعي فيأتي واما المنصوب بالمتعدي الى اثنين احدهما باحد الامرين التي يتعدى
بها الفعل القاصر والثاني بحرف جر مقدر فلفظا نحو اكرمت زيدا ان يكرمني
اكرمته انه صالح وتعدت زيدا ان تضرب وساعدت عمرا انه ظلوم وقس على ذلك

وتقدير نحو الا ان تخفف اي بتخفيفك من أن تخفف **تنبيهات الاول**
اشترط ابن مالك في حذف الجار مع ان وان تعيين الجار اي من اللبس فلا يقال رغبت ان
تفعل فلا يدري هل التقدير في ان تفعل او عن ان تفعل واستشكله ابن هشام في الاوضح
بقولهم وترغبون ان تنكحوهن بحذف الجار مع ان المضارع اختلفوا في المراد بالجار
في المتن بانه انما حذف الجار للقرينة المعينة وانما اختلف العلماء في المقدر من الحرفين
في الاية لاختلاف فهم في سبب نزولها فالاختلاف في الحقيقة في القرينة انتهى والجار
المراد في بذلك وبانه اراد الابهام ليرتدع من يرغب فيهن لجمالهن ويالهن ومن يرغب
عنهن لدمامتهن وفقرهن واستحسنه بعضهم قال لان من شرط أمن اللبس يقول
اذا خيف اللبس لم يجز الحذف وهذا ارادة الابهام لا يخاف اللبس فيجوز الحذف ليحصل
اشهى ومما يحتملها قول الشاعر ويرغب ان يبني المعالي خالد ويرغب ان يرضوا صنيع الا
انشد ابن الشيذان قدر في اوكا وعن ثانيا مدح وان تعكس فقدم لا يجوز ان يقدر
فيهما معا في وعن للناقض **الثاني** ما ذهب اليه المص من كون محل ان وصلتها
بعد نزع الخافض نصب هو مذهب الخليل واكثر النحويين حملا على الغالب فيما ظهر
الاعراب بانتزاع منه الخافض وحينئذ سيبويه ان يكون المحل جرا فقال بعد ما حكى قول
الخليل ولو قال انسان انه جر لكان قولا قويا مطابقا يعني قولهم لا ما يوافق ومن صنع
سيبويه هذا نشأ قول مالك وهو انه يحتمل الامرين وما نقل جماعة منهم ابن مالك
وصاحب البسيط ان الخليل يرى ان الموضع جر وان سيبويه يرى انه نصب فهو كما
قال ابن هشام في المغني ورجح الرضي كونه نصبا بضعف حرف الجر عن ان يعمل
مضمرا ولهذا شذ نحو الله لافعلن ونحو قول رؤبة خير عافاك الله وقوله
اشارت كليب بالاكف الاصابع وقال ابن هشام ومما يشهد للنحو قوله تعالى
وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله احدا وان هذه امتكم امة واحدة وانا ربكم فاتقون
اصلها لانه عوا مع الله احدا لان المساجد لله وفاتقون لان هذه امتكم امة واحدة ولا
يجوز تقديم منصوب العامل عليه اذا كان ان وصلتها لا تقول انك فاضل عرفت
وقوله وما زلت ليلى ان تكون حبيبة الى وادين بها اناطا به ورده بجعلهن
عطفا على محل ان تكون اذ اصله لان تكون وقد يجاب بانه عطف على توهم دخول اللام

وقد يعترض بان الحمل على العطف على الحمل اظهر من الحمل على العطف على التوهم ويجاب بان القول بالعطف
لا يثبت بالاحتمالات انتهى **الثالث** قال ابن هشام اهمل النحويون ذكر كي هنا مع تجويزهم في
نحو جئت كي تكرمني ان تكون كي مصدرية واللام مقدرة قبلها وللمعنى لكي تكرمني واجازوا
كونها تعليلية وان مصدره بعدها لا يعرف معها الا لام العلة لانه لا يدخل عليها جار ثم بها
انتهى وقد اثبتها هو في الاوضح والجامع **وسماعي في غير ذلك** اي في غير كي وان لا يجاوز
به حد السماع وهو اما شذوذ كقوله تمرون الديار ولم تعوجوا كلامكم علي اذن حرام
اي الديار او على الديار فالاول اولى لكثرته وقوله يحث فيدري ما بها من حصابه
واخفى الذي لولا الاسى لقضاني اي لقضى علي وقوله تعالى لا تعقدوا لهم عقد النكاح ولا تعزموا عقدة النكاح ولا تنووا عقدة النكاح وقوله تعالى حتى تضعوا اوزارها اي حتى لا يحل على الشدة
كما يضمن الفعل معنى غيره فيعدى تعديته ما ضمن معناه نحو قوله تعالى فليحذر الذين يخالفون عن امره
اي يعدلون انتهى وقال السهيلي في شرح الاربعين التضمين اولى من الحمل على النصب بنزع
الخافض فان التضمين اكثر ورودا في اللغة واذ في مسلكا انتهى او لكثرة الاستعمال
نحو ذهبت الشام اي الى الشام لانهم كانوا يتجرون بها كثيرا فصار اخصر الى الاختصار
عن ذهابهم اليها غالبا فحذفوا الجار تخفيفا وذهب سيبويه وجماعة الى انه منصوب
على الظرفية تشبيها لها بغير المختص من اسماء المكان ودعوى الرضي الاتفاق على ذلك باطلة
تنبيهات الاول من اسماء المنصوب النائب من باب اختار بتقدير حرف الجر الجلي
غير شامل له كما قدمنا ويغني باب اختار كل فعل متعد الى اثنين احدهما بنفسه والاخر
بالجار كما اختار نحو قوله تعالى واختار موسى قومه سبعين رجلا اي من قومه وامر نحو قوله
امرتك الخير فافعل ما امرت به وقد جمع فيه بين الاستعمالين وهي نحو نهيته عن الشيء
القبيح او من القبيح واستغفر كقوله استغفر الله ذنبا لست محصيه رب العباد اليه القول والعمل وقال ابن الطراوة والسهيلي ان الوجه في استغفر ان
يتعدى الى الثاني بنفسه وبتقدير من انما هو لتضمنه معنى استنبت وافتهما ابن هشام
في المغني وكنى نحو كنيته باعبد الله اي بابي عبد الله وسمي كقوله ٥

وسميته يحيى ليحيى فلم يكن لامر قضاه الله في الناس من بدء
اي بيحيى ودعا بمعنى سمى كقوله دعتني اخاها ام عمرو ولم اكن اخا هاوله الرضع لها ثديان
اي اخيا وصدق بالتخفيف كقوله تعالى صدقكم الله وعده اي في وعده وزوج كقوله تعالى
وزوجناكها اي بها قال تعالى وزوجناهم بحور عين وقد جمع بعض المغاربة هذه الافعال
فقال اشع حذف حرف الجر وانصب محلا لدى اختار الاستغفار صدق اذ دعا
وسم وكن مره وزوج بنيا حكاه ابو حيان للخبر فقد دعا وزاد بعضهم كال وذو
نقول كلت زيدا طعامه وكلت لزيد طعامه ووزنت زيدا ماله ووزنت لزيد ماله وذو
غير ذلك وفي كلام بعضهم ما يوهم ان هذه الافعال كلها تتعدى الى الثاني تارة بانفسها
تارة بحرف الجر فاذا يكون من المنصوب بنزع الخافض والاولى هو الشهير الذي عليه
الجمهور بل ينبغي حمل ما اوهم خلافه عليه كما فعله بعض المحققين **الثاني** اختلف في النصب
في نصحت وشكرت في قولنا نصحته وشكرته هل هو منصوب بنزع الخافض اي على القول
به على الاصل وهذا الخلاف مبني على الخلاف في ان هذين الفعلين هل الاصل فيهما
التعدي بالحرف وكثرة الاصل والفرع كما في باب اختار ام هما من المتعدي تارة بنفسه
وتارة بالحرف لصيرورة احد الاستعمالين مستندا فيه نص عتم براسه يقال له متعد بوجهين
وسعد كان معنى الاول من الاصل فيهما التعدي بالحرف يكون من المنصوب بنزع
الخافض وعلى الثاني يكون منصوبا به على الاصل لان الفعل ليس لازما وذهب الرضي والسعد
التفتازاني الى ان الاصل في هذا القسم ان يكون متعديا بنفسه وحرف الجر زائد قالا لان
المعنى مع الحرف كهو مع عدمه والتعدي واللزوم بحسب المعنى لكن القائل ان يقول
اذا كان اتحاد المعنى مع تساوي الاستعمالين يوجب اتحاد الوصف من التعدي واللزوم
فلصيرورته متعديا بالحرف زائد ما اولى من كونه لازما والحرف محذوف فانه سعايل فتدبر
هذا بان دعوى الحذف اولى من دعوى الزيادة ومن هنا يظهر ترجيح قول الجمهور في القسم
الاول **الثالث** ذهب الاخفش الاصغر الى ان حرف الجر مع عن ان وان ضابطه ايضا
اذا نصبت الجار تقول ربت القلم السكين اي بالسكين فحذف الجار لتعينه كذا نقل عنه
ابن مالك في التسهيل والرضي في شرح الحاجبية وغيرهما وقال ابو حيان والذي اورده
اصحابنا عن الاخفش انما هو في المتعدي لاثنين احدهما بحرف الجر فاجاز ربت القلم السكين

اي بالسكين قياسا على ما سمع من قولهم امرتك الخير اي بالخير انتهى فان لم يتعين الخير فهو بخير
بحسب الامر لكن ان لم يتعين موضع الحرف فلا يقال اخترت اخترتك الزيدين اذ لا
يدري هل المختار من الزيدين الاخرة وفي شرح المقرب لابن عصفور ان بالطيب
ابن الطراوة ذهب الى مثل ذلك **السابع** مما يرد منصوبا الامر **الحال** تذكر وتؤنث وهي
الاوضح يقال حال حسن وحال حسنة وتذيث لفظها فيقال حالة قال

على حالة لو ان في القوم حاتما ۞ على جوده لضن بالماء حاتم ۞

وقال ابن هشام في مغني اللبيب سعاد ولم يجعل الجوهري الحال والحالة بمعنى واحد بل جعلهما من باب تمر وتمرة
وهو غريب انتهى **وهي** لغة التغيير وسمي به هذا النوع لتغيره غالبا واصطلاحا
الصفة المبينة للهيئة حال كون الصفة **غير نعت** والهيئة بكسر حال الشيء
كهيئته كذا في القاموس والمراد بها هنا الحالة اعم من ان تكون محققة او مقدرة وتسمى الاولى
حالا محققة والثانية حالا مقدرة وهي ايضا اعم من ان تكون حال تغير صاحبها او حال
مستقرة نحو جاء زيد قائما ابوه لكنه يشكل بجاء زيد والشمس طالعة الا ان يقال الحال الحالية
تقتضي بيان هيئة لصاحبها اي مقارنا الطلوع الشمس وايضا هي اعم من ان تدوم لصاحبها
او تكون كالدائم لكونه موصوفا بها غالبا وتسمى دائمة بخلاف تلك من الاول المؤكدة
واعم من ان تكون محققة او مقدرة فيشكل بنحو ادخلوها خالدين فان دخول الجنة
ليس في حال خلودهم بل حال تقدير الخلود لهم وتسمى حالا مقدرة قاله بعض المحققين
في حاشية التسهيل لابن هشام المراد بالهيئة الصورة والحالة المحسوسة المشاهدة كما
هو المتبادر نحو جاء زيد يركض وجاء زيد صادقا ومات مسلما وعاش كافرا وان اراد
الصفة فالتعبير بها اوضح لكن يخرج عنه نحو جاء زيد والشمس طالعة وجاء زيد وعمرو
جالس انتهى وقد ظهر من النقل المتقدم ان المراد هذا المعنى وانه لا خروج لما ذكره والمراد
بالصفة الصفة حقيقة او حكما ليشمل الحال التي هي جملة لتأولها بالصفة وكذا الجامدة
المؤولة بها وما غير المؤولة فهو شبه حذف ولعله لم يلتفت اليها لشذوذها ان
تقدير الحد بما لم يدخل نحو القهقرى في مرجع القهقرى وقوله المبينة للهيئة مخرج
للتمييز في نحو لله دره فارسا فانه مبين للذات وقوله غير نعت مخرج للنعت في نحو
رايت رجلا ضاحكا فان ضاحكا صفة مبينة للهيئة لكنه نعت ويتجه على هذا

الحد

الحد النقض بالحرف في نحو زيد ضاحك فان ضاحك صفة مبينة للهيئة غير نعت وليس حالا
تنبيهان الاول الهيئة المذكورة قد تكون للفاعل لفظا نحو جئت الكبار نحو كما
في قوله كانه خارجا من جنب صحفته اي في هيئته لان المشابهة مقيدة بحال
الخروج وللمفعول لفظا نحو ركبت الفرس مسرجا او معنى كقوله تعالى هذا بعلي شيخا فان بعلي
خبر المبتدا وهو في المعنى مفعول به لمدلول هذا اي بعله ولهما معا نحو لقيته راكبين
وقيد في الكافية المفعول بقوله به دلم يقيده بعضهم قيل لدخل فيه ضربت زيدا للضرب
شديدا فان شديدا حال من الضرب وهو مفعول مطلق لا مفعول به قال الدماميني في
المنهل وقد يقال انما جاءت الحال منه نظرا الى كونه مفعولا به في المعنى اذ ضربت زيدا
الضرب بمعنى اوقعت بزيد الضرب قال هذا ولم انا لا ارى وجها لتخصيص المفعول من
بين سائر الفاعيل لجواز وقوع الحال منه اذ لا يمتنع ان يقال استوى الماء والخشبة طويلة
ولا سرت والليل اخذ في زيادة الغيض ولا جئت يوم الجمعة حاذا سديد ولا تعرض والترس
عندنا في الكافية جمود لا طائل تحته انتهى وقال بعض المحققين من شراح الكافية هل يجب
ان يكون ذو الحال من الفاعل مفعولا به حتى يوجه الى جعل ضربت الضرب شديدا في ضربت زيدا
احدثت الضرب شديدا وجئت وزيدا راكبين بمعنى جاء زيد راكبا او يعم كل مفعول
كما صرح به في حاشية الخلاصة في عبارة جار الله وهو الظاهر الى كل ذهبت طائفة والاكثر
هو الاتم انتهى وقد يناقش في شمول التعبير بالمفعول من غير تقييد لكل من الفاعيل بما
الحقناه في نحو المفعول به وذهب سيبويه الى ان الهيئة قد تكون للمبتدا ايضا
وصححه ابن مالك وسعد الجمهور وهو الاصح **الثاني** قال ابن هشام في المغني مما يشكل توهم
في نحو جاء زيد والشمس طالعة ان الجملة الاسمية حال مع انها لا تنحل الى مفرد وانما يتبين هيئة
فاعل لا مفعول ولا هي مؤكدة فقال ابن جني تاويلها جاء زيد طالعة الشمس عند مجيئه
يعني فهي كالحال والنعت السببيين نحو مررت بالدرقا ياسكانها وبرجل نام غلمانه
قال ابن عصفور هي مؤولة بمفرد كما في نحوه وقال سعد الا فاضل الجملة معمول معه
لا ثبت ووقع المفعول معه جملة انتهى **وتشترط تنكيرها** اي الحال لئلا تلتبس بالصفة
في النصب وعند عدم ظهور اعرابها وطرد الباب في تمييز ذلك ولان النكرة اصل
والتعريف يحصل بها والتعريف زائد على المقصود وما ورد منها بلفظ المعرفة اول تاويله

نحو اجتهد وحدك اي منفردًا وقد خلوا الاولى فالاول اي بترتيب طريقها العراب اي متركب
رجاء الجماعة الغفير اي جميعا هذا مذهب الجمهور واجازه يونس والبغداديون تقريبها
قياسا على الخبر وعلى ما سمع منها معرفة واجازه الكوفيون ان كان منها معنى الشرط نحو عبد الله
الصبر افضل منه السوء فالصبر والسوء حالان اذ التقدير عبد الله اذا احسن افضل
اذا اساء فان لم يتقدر بالشرط لم يصح فلا يقال عندهم جاء عبد الله الصبر اذ لا يصح جاء
عبد الله اذا احسن **والاغلب كونها منتقلة** اي غير لازمة لانها ماخوذة من التحول
وهو الانتقال كما مر اكثر ركبا فالركوب غير لازم لزيد **مشتقة** اي مصوغة من مصدر للدلالة
على متصف بها لانها لابيان حال حدث وصاحبه والا لم تفد بيان هيئة
لدوالاكثر فيما يدل على ذلك ان يكون مشتقا كما مر **قارنة** في الزمن **لعاملها** بان يكون
حصول معنى لها في وقت حصول معنى من الحدث الذي جيء بها لتقييده فان كان
مصدر العامل ماضيا كان الحال اي معنى لها ماضيا او حالا او مستقبلا فكذلك نحو
قوله تعالى هذا بعلي شيخا فان الاشارة التي بوقت مضمون الحال لم تقع الى البعلية
في حال شيخوخته فالحال المذكورة ~~[illegible]~~
بمعنى الحال اي حصولها في حال حصول عاملها وهو المراد بالمقارنة **وقد تكون**
اي تكون بعده فان قد اذا دخلت على فعل الماضي في كلام الفصيح لم تكن الا
للتقليل قال ابن هشام في المغني نعم لكن وقع للمص في تمييزه ضمن هذا الكتاب استعمالها
لمجرد التحقيق فليتنبه له **ثابتة** اي لازمة غير منتقلة وذلك في ثلاث مسائل احدها
ان تكون مؤكدة نحو زيد ابوك عطوفا ويوم ابعث حيا لازمن في الارض كلهم جميعا
فان الابوة من شانها العطف والبعث من لازم الحيوة والعموم من مقتضيات الجمعية
الثانية ان يدل عاملها على تجدد ذات صاحبها نحو خلق الله الزرافة يديها اطول
من رجليها فالزرافة مفعول خلق ويديها بدل بعض من كل واطول حال من يديها
لان من تتوسط من رجليها متعلق باطول والزرافة بفتح الزاي وضمها ذكره الجوهري حيوان
الفاكهة الزرافة كسحابة وقد يشدد دفاؤها الجماعة من الناس والعشر منهم وطبيه
فارسيها اشتركا وبينك لان فيها شبها بالبعير والبقر والنمر من زرق في الكلام
عنتها زيادة على المعتاد ويضم اولها في اللغتين جمعها زرافي انتهى قال ابو البقاء يعني

زاد لطوله

يقول يديها اطول بالرفع فيديها مبتدا واطول خبره والجملة حالية انتهى قال في التصريح ولا
تتحقق الحالية لجواز ان صفة لان الزرافة بالجنسية انتهى وفيه انه يشترط لوصف المعرف
بال الجنسية بالجملة ان يكون سببية يصح تعليقه عليه والحق ومنع الثالثة ان يكون من جهتها
الى السماع نحو ارسل اليكم الكتاب مفصلا قال ابن هشام في الاوضح وهم ابن الناظم فمثل
بمفصلا في الاية للحال الموكدة صاحبها وقال في المغني هذا سهو لان القرآن قديم وقال
الدماميني في شرحه السهو من المص فان الانزال يقتضي الانتقال والقديم لا يقبله **وجائية**
وهي على ضربين مؤولة بالمشتق وغير مؤولة فالاولى في ثلاث مسائل احدها ان يقصد
بها التشبيه كقول ابي الطيب بدت قمرا وبانت خوط بان وفاحت عنبرا ورنت غزالا
اي مضيئة معتدلة ونحو فلان لانهم يجعلون ما اشتهر بمعنى كالوصف العيد لذلك المعنى
كقولهم لكل فرعون موسى اي لكل جبار قهار ويمكن ان يجعله على حذف مضاف اي مثل فرعون
ومثل خوط بان كما يرشد اليه قول الالفية وكرر زيدا سدا اي كاسد اي مثل اسد وبه
صرح في التسهيل فقال او تقديره مضاف قبله قال في التصريح وهو اصرح في الدلالة على
التشبيه لانها اذا اولت بالمشتق خفي فيها الدلالة على التشبيه الثانية ان يدل على حالة
عارضة بدل بيداء متقاربتين ومعناه المعنوي غير مراد وكلمة فاه الى في اي منا تهيئ
وذهب الكوفيون الى ان اصله جاعلا فاه الى في فهو معمول به ورده السيرافي باستماع
كلمتي وجهي وعينه الى عيني ولو كان على الاضمار لم يمتنع وذهب الاخفش الى
ان اصله كلمته من فيه الى في فحذف حرف الجر فانتصب ما كان مجرورا على نزع الخافض
ورده المبرد بان تقديره لا يعقل اذ الانسان لا يتكلم من فيه ولا جاب ابو علي بانه انما
يقال ذلك في معنى كلمتي وكلمة فهو من المفاعلة والاول هو مذهب سيبويه وجرى عليه
ابن مالك في التسهيل قال وجعل فاه حالا من كلمته فاه الى في اولى من ان يكون اصله جاعلا
فاه الى في او من فيه الى في انتهى قال الشيخ خالد الجرجاني بجر فاه منصوب وتحريره
ان الاصل في هذه الاسماء ان يكون المنصوب منها من عامل الابتداء اما على الاستكمال فضاب
كما في بعته يدا بيد اي قبضا بيد وبدونه كما في عبده ثم لما كان فوه الى في وقبضهم
بقبضهم ويد بيد في بيد ونحوها في معنى متشابهين وكانه متقابضين
انتهى منها معنى الكلام والجملة حين قامت مقام المفردات ولوحت معانيها العرب

ما قبل الاعراب منها وهل يجوز الاول اعراب المفرد الذي قامت مقامه فاقمه انتهى وقال في
التصريح وهذا السؤال لا يقال عليه لان تبيا قياع جامد موقع مشتق وهو قوله موقع
نكرة وهو مركب موقع مفرد والوارد منه قليل انتهى الثالث ان تدل على ترتيب نحو ادخلوا
رجلا رجلا اي مترتبين على هذا النمط وعلة النحو بابا بابا اي مفصلا قال الرضي في حاشية
هذا ان باب التفصيل بعد ذكر المجموع يجزئه نكرة انتهى واختلف في نصب الجزء
الثاني فذهب ابن جني الى انه توكيد والحال هو الاول وردّ بانه لو كان كذلك لكان
ما ادى الاول وذهب ابن جني الى انه صفة للاول يريد انه على حذف مضاف فقدره
بعضهم بقبل اي بابا قبل باب وهذا لا يشمل ابواب الاخر وقدره بعضهم ببعد اي بابا
بعد باب وهذا لا يشمل ابواب الاول والمقصود دخول الابواب كلها قال
الدماميني وقد يقدر بمفارق اي بابا مفارق باب بمعنى انه منفصل عنه غير مختلط
به بل كل باب على حدة وعلى هذا لا يخرج شيء من الابواب ودفع الفارسي الى انه
منصوب بالاول لانه لما وقع موقع الحال جاز ان يعمل قال ابو حيان والمختار انه بابا
قبله منصوبان بالعامل الاول لان مجموعهما هو الحال ونظيره في الخبر هذا حلو حامض
قال ولو ذهب ذاهب الى ان النصب انما هو بالعطف على تقدير حذف الفاء اي
رجلا فرجلا لكان وجها حسنا ربما عن التكلف لان المعنى ادخلوا رجلا بعد رجل
قال في الجمع وهذا هو المختار عندي لظهورها في بعض التراكيب وجزم بما قاله الاول
بعض المحققين وزاد ان المجموع يستحق اعرابا واحدا الا انه لما تعدد ذلك المستحق مع
تعدد حيثية كل واحد اعرب اجري عليها اعراب الكل دفعا للتحكم انتهى قال ابن ام
قاسم في شرح التسهيل ونقل ابو الحسن علي انه لا يجوز ان يدخل حرف العطف في نحو
هذه المكررات الا الفاء قال الرضي لو ثم نحو مضروا كبكبوا ثم كبكبوا لان يتوفى جميع
مسائل وهي ان تكون موصوفة بمبين الهيئة نحو انا انزلناه قرآنا عربيا فتمثل بها
لبيان سويا وتسمى حالا موطئة قال الدماميني واكثر الجماعة يقولون موطئة لا طا
على انه اسم فاعل لان الحال وهي الاسم الجامد وطأت او مهدت الطريق لما هو حال
في الحقيقة من الوصف الواقع بعده صاحب في اللباب موطاه بصيغة اسم المفعول قال
شارحه صاحب العباب سميت موطاة لان ذلك الجامد وطأ الطريق لما هو حال

قال ابو حيان والتكرار في مثل هذا
لا يدل على انه اريد به شيء الواحد بل
الاستغراق الجمع والحال والابواب نحو
ذلك انتهى قلت ومنه قوله تعالى
كلا اذا دكت الارض دكا دكا وجاء
ربك والملك صفا صفا وليس المكرر
دائما توكيدا خلافا لكثير النحويين
ومن ذلك ولقد قصد الاستغراق قوله
العلا كل فرد ذو وكل واحد جامد
والخارج من الجزء الى ما الخارج
او حال في النصب صح

في الحقيقة وهذا انما يقتضي كونها موطئة لا موطاة لان الجامد هو الحال وقد جعل موطاة
بطريق حالية الوصف الواقع بعده انتهى وفي شرح اللباب للزوزني ما نصه وفي معقول الحرامي
معنى الموطاة ان تاتي الحال المشتقة بعد اسم جامد تنصب ذلك الاسم انتصابها ويجري هي
عليه صفة وهو المقصود قال نقوله ان تاتي الحال المشتقة بعد اسم جامد يقتضي ان يقال اطلق
على لفظ اسم المفعول انتهى قال بعض المحققين واقول بالحال الموطئة انما يحسن اذا شرط
الاشتقاق وربما اذا لم يشترط فينبغي ان يقال في نحو جاءني زيد رجلا بهيا انهما حالان
مترادفان انتهى اورد الله على سعر نحو بعتها شاة بدرهم واشتريت البر قفيزين بدرهم
اي مقسطا هذا القسط او مدد نحو فتم ميقات ربه اربعين ليلة فالكثرة المتناقضين
فتين او طور بفتح الطاء المهملة وسكون الواو اي حال واقع فيه تفصيل ايضاح للعجمي هذا
لبر اطيب منه رطبا او يكون نوعا لصاحبها نحو هذا مالك ذهبا وهذا تمرك شهريا العشر
مضمومة او مكسورة مع الاعجام ضرب من التمر وان شئت اضفت الى بعت مثل قولك
خز ادوب خزا وفي عامله نحو هذا حديدك سيفا وخاتمك خاتما وما وقع في غالب
نسخ الايضاح لابن هشام من التمثيل بقولهم بيعا لبيعا فهو فاسد هو تامل هذا
معمول به لا حال شبه عليه الكوفي في حاشيته او اصاه له نحو هذا خاتمك حديدا وهذه
جبتك خزا ولو جعلت لمن خلقت طينا قال ابن هشام في الايضاح وانما قلنا بانه ليس في
الاول الاول لان اللفظ فيهما مرادف به غير معناه الحقيقي فالتاويل فيهما واجب قال وزعم
بدر الدين بن مالك ان الجميع يؤول بالمشتق وهذا تكلف وقال الرضي بعد ان الحاجب
والحق انه لا حاجة الى هذا التكلف لان الحال هو المبين للهيئة فكل ما قام بهذه
النيابة فقد حصل فيه المطلوب من الحال فلا يتكلف تاويله بالمشتق انتهى ومقارنة
وهي ان تكون بمعنى الاستقبال بان يكون زمان عاملها قبل زمانها كقوله تعالى ادخلوها
خالدين اي مقدرة الخلود لكن زمن الخلود لا يتصور مقارنته للدخول فلم يتحقق الا
تقديره وقوله تعالى لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله امنين محلقين رؤسكم ومقصرين اي
مقدرين الحلق او التقصير لان زمنهما متاخر عن زمان الدخول الذي تضمنه العامل في
الحال فلا يكون مقارنا له ولا حاجة الى جعل الحال الاولى في الاية وهي امنين مقدرة
لان الامن وان كان مستقبلا فهو مبتدا للدخول المستقبل فيكون من الحال المقارنة لعاملها

وفهم الدماميني في التحفة ابن هشام حيث جعلها من الحال المقدرة فتعقبه بما ذكر ولا يخفى
كلامه ما يدل عليه ومنع بعض المتأخرين كون محلتين ومعتصرين في الآية من الحال
المقدرة ايضا قال لانهما فيها في معنى الاستقبال فيكونا مقدرين وانما هما في معنى الحال
وذلك ان الله تعالى وعدهم دخول المسجد الحرام في حال تحليق وتقصير وابن الداخل
وان كان بمعنى الاستقبال فانما هو واقع في حال الركوب فالحال معه بمعنى الحال الحال
انما تعتبر بالعامل فيها فان كان حدوثه في حال حدوثها فهي بمعنى الحال وان كان قبل
حدوثها فهي بمعنى الاستقبال او بعده فهي بمعنى الماضي وايضا فالحال بمعنى الاستقبال
هو ما يصح تقديرها بالفعل والامر العلما عنهم كي تقول مررت برجل معه صقر صائدا
به غدا اي ليصيد به غدا وكذا تقول قرق زيد المنبر خاطبا اي ليخطب ومنه قوله تعالى كان
الناس امة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين فهما حالان بمعنى الاستقبال
اي ليبشروا وليندروا ولو قدرت الآية الاولى كان خطأ لان الله تعالى لم يعدهم
دخول البيت ليحلقوا ويقصروا بل وعدهم انهم يدخلونه في حال تحليق وتقصير امن
وغير خوف فهي حال بمعنى الحال وليست كهي في قولك مررت برجل معه صقر صائدا به
غدا اي استمر معه صقر ليصيد به غدا فاستقرار الصقر معه انما هو ليصيد به الشهي
فتأمل وسميت هذه الحال مقدرة لان النحويين يقدرون لها تقديرا يرجع فيه
الى معنى الحال فاذا قلت هذا زيد صائدا غدا كانت الحال على هذا اللفظ بمعنى الاستقبال
يدل عليه اقترانه بغد ولما كان هذا عندهم لا يجوز قالوا هذه حال مقدرة و
تقديرها ان تقول هذا زيد بغد الآن له الصيد غدا فعلم مقدرا لحال بمعنى الحال
اي يقدر له الآن الصيد غدا وعليه قوله تعالى كذا الكتاب مررت برجل معه صقر صائدا
به غدا قال ابن هشام كذا يقدرون ولو فتح سندان قيل مريدا به الصيد غدا كما
فسروا فتم في اذا قمتم الى الصلوة بأردتم انتهى وتعقبه ابن الصائغ واجاب عنه
الشمني بما يطول ايراده **تنبيهان الاول** قال ابن هشام الذي يقدر وجود
معنى الحال هو صاحبها كالمرور به في المثال المذكور اي مقدرا حال المرور به ان
يصيد به غدا وينبغي على ذلك عدم صحة كون جملة لا يسمعون من قوله تعالى وحفظا
من كل شيطان مارد لا يسمعون قال الا الشياطين لا يقدرون عدم السماع و لا

يريدونه انتهى وتعقبه الدماميني بانا لا نسلم ذلك ولم لا يجوز ان يقدرها غير صاحبها لو
قيل معنى المثال مررت برجل معه صقر مقدرا به الصيد غدا على ان يكون مقدرا اسم
مفعول لفعل حذف كان هو المقدر او غيره انتهى واجاب الشمني بان الدليل على ان الذي
يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها ان في الحال ضميرا يعود على صاحبها فيجب ان يكون
في مقدرا كذلك لانه بمعناها فيجب ان يكون مقدر الحال صاحبها انتهى **الثاني** المشهور
تقسيم الحال بحسب اقترانها الى هذين القسمين وهي المقارنة لعاملها وتسمى المستحضرة ايضا
والمقدرة واثبت جماعة منهم ابن هشام والمرادي قسما ثالثا وهو الحال المحكية اي الحاضرة
التي تتقدم وجودها على وجود العامل عن جاء زيد امس راكبا قال الدماميني وفيه نظر اذ
اي داع الى ارتكاب كونها محكية مع امكان جعلها مقارنة بان يكون راكبا اريد به المعنى
المقارن لزمن عامله لا الفعلي انتهى **والاصل** اي الكثير الغالب في الحال **تأخرها عن**
صاحبها لانها نزلت منزلة الخبر والاصل تأخره كما مر **ويجب** هذا الاصل **ان كان** صاحبها
مجرورا سواء كان جر بالاضافة نحو اعجبني وجه هند مسفرة وهذا شارب السويق
ملتوتا فلا يجوز تقديم الحال على صاحبها واتفقوا بعد المضاف اليه لئلا يلزم الفصل بين المضاف
والمضاف اليه ولا قبله لان نسبة المضاف اليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول فكما
لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول كذا انه لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف اليه على المضاف
قاله بدر الدين بن مالك وحكى ولد ابن الاتفاق على ذلك في شرح الكافية لانه فصل في
شرح التسهيل فقال ان كانت الاضافة غير محضة جاز التقديم على المضاف اليه نحو هذا
شارب ملتوتا السويق بالمحض لان الاضافة فيه في نية الانفصال فلا يعتد بها وان
كانت محضة لم يجز اجماع وفرع في ذلك بما يطول ايراده او كان جره بالحرف ويشترط
فيه كونه غير زائد ظاهر كان صاحبها او مضمرا اسما كانت الحال او فعلا كمررت بهند
ضاحكة ومررت بك ضاحكة ومررت بهند تضحك فلا يجوز تقديم الحال فيهن ومن
ذلك حمله على حال المجرور بلا اضافة هذا قول الجمهور وقضية اطلاق المص وخالف
الفارسي والبرجيني والبركيان فاجازوا التقديم مطلقا قال ابن مالك وهو الصحيح لوروده
في الفصيح قال تعالى والرسلنا الا كافة للناس وقال الشاعر

اذا الرباعية الكهولة ناشئا ... فطلبها كهلا عليه شديد

وقال الآخر تسليت طرًّا عنكم بعد بينكم ٭ بذكراكم حتى كأنكم عندي ٭

واجيب بان الشعر من ورة وكافة في الايه حال من الكاف والهاء فيه للمبالغة لا للتاكيد مع انه يلزم على القول بمجائيتها من الناس تقديم الحال المحصورة بالا وتعدد ارسال الله والاول مشع والثاني خلف الاكثر ودفع الاول بان تقديم المحصور بالا ليس ممتنعا عند الجميع كالتقدم والثاني بان مخالفة الاكثر لا نقدح فان تعدي ارسل بالقدم كثير فصيح واقع في التنزيل كقوله تعالى وارسلناك للناس رسولا وفصل الكوفيون فاجازوا التقدم فيما اذا كان صاحب الحال المجرور مضمرا كمررت صاحكة بك او كان الحال فعلا نحو مررت تضحك بهند ومنعوه اذا لم يكن كذلك واما اذا كان الحرف زائدا فلا يجب معه التاخر اتفاقا قيل يجوز نحو ما جاءني راكبا من احد **حكاية** قال النواة الشمني في حاشية المغني هنا حكاية اخبرنا بها اجازة ان لم يكن سماعا شيخنا العلامة ابو الفضل محمد بن الشيخ ابي اسحق ابرهيم بن الامام اللقاني قال اخبرنا شيخنا الفاضل ابو سعيد العميائي قال اجتمعت بمدينة مراكش بيهودي يشتغل بالعلوم فقال لي ما دليلكم على عموم رسالة نبيكم قلت له قوله بعثت الى الاحمر والاسود فقال لي هذا خبر احاد فلا يفيد الا الظن والمطلوب في المسئلة القطع فقلت له قوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس فقال هذا لا يكون حجة الا على من يقول بحجية تقدم الحال على صاحبها المجرور بالحرف واما على القول بعدمه انتهى واقول الجواب عن اعتراض اليهودي على هذا الخبر الحق انه وان كان احادا في نفسه فهو متواتر معنى لانه نقل عنه صلى الله عليه وآله وسلم من الاخبار الدالة على عموم رسالته ما بلغ الدد المشترك منه حد التواتر وافاد القطع بنسبة معناه اليه وان كانت تفاصيله احادا كجود حاتم وشجاعة علي عليه السلام واذا حصل القطع بنسبة معناه اليه حصل القطع بحجيته لان الرسول معصوم وكل ما صدر عن المعصوم حق وعن اعتراضه على الاية من الاستدلال على صحة تقدم الحال على صاحبها المجرور بالحرف **تنبيهان الاول** يجب تاخر الحال ايضا اذا كانت نكرة محصورة نحو وما ارسلنا المرسلين الا مبشرين ومنذرين وكانه انما اهمل ذكره نظرا الى ان شرطية عدم الحصر لما جوز تقديمه من الابواب مما الاصل تاخيره غير مختص بالحال فالتصريح ويمكن ان يجيء هنا خلاف الكافي السابق فيما اذا تقدم المجرور

مع الا اذ لا فرق بين الحال والمفعول **الثاني** فهم كلامه ان الحال اذا لم يكن صاحبها مجرورا لم يجب تاخرها عنه بل يجوز التقديم وهو كذلك بان كان مرفوعا او منصوبا سواء كان فاعلا او مفعولا صحيحا كان زيد وضرب مجردا هذا مذهب البصريين ومنع الكوفيون في المنصوب الظاهر مطلقا سواء كانت الحال اسما كما ذكر او فعلا كرايت تركب هندا وفي المرفوع الظاهر المؤخر رافعه عن الحال فيمنعون سرحا جاء زيد يجر ذيل جاء راكبا زيد قيل والاولى على الجواز اذا كان المرفوع مضمرا نحو خشعا ابصارهم يخرجون **ويتبع** الاصل المذكور اي يجب تقديمها **ان كان** صاحبها **نكرة محضة** غير مختصة بشيء من المخصصات لان النكرة تختص بالتقديم لانها في المعنى مبتدا وخبر ولذا لم تتميز بالصفة في النصب في نحو ضربت رجلا راكبا ثم حمل غيره عليه وان لم يتميز كلمة الباب **وهو** اي كون صاحب الحال نكرة محضة **قليل** في الكلام قال سيبويه انما يكون في الشعر لقلة ما يكون في الكلام انتهى ومنه الحديث صلى وراءه رجال قياما والاغلب كونه معرفة او مخصصا لما تقدم الحال كما مر او بوصف كمررت برجل فرشي ماشيا او كقراءة بعضهم ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدق فانه يكفي وصف واحد خلافا لبعض المغاربة في اشتراط وصفين وقد حكى سيبويه هذا فلا يقال لك راكبا او راضيا نحو زيد اربعة ايام سواء ان يجول نحو مجيبت من ضرب اخوك شديدا او معطف نحو هو لا ناصر وعبد الله منطلقين قاله ابن مالك في شرح العمدة واما نكرة في سياق نفي نحو ما اهلكنا من قرية الا لها منذرون او نهي كقوله لا تركن احدا الى الاحجام ٭ نوم الرغام مخوف الحمام او استفهام كقوله ٭ ياصاح هل حم عيش باقيا فترى ٭ لنفسك العذر في ابعادها الاملا ٭ **تتمة** ويمتنع التاخير ايضا اذا اضيف صاحبها الى ضمير عائد على ما يليه الحال نحو يعجبني ضرب زيد اخوه وجاء زائر هندا اخوها فيمتنع تقديمها على صاحبها كما لو كان محصورا ايضا نحو ما جاء راكبا الا زيد وفيه البحث السابق والاصل في الحال تاخرها عن عاملها ايضا يجوز تقديمها عليه ان كان فعلا متصرفا كقوله تعالى خشعا ابصارهم يخرجون او صفة مشبهة سواء كانت اسم فاعل نحو زيد مسرعا مقبل او اسم مفعول نحو اللص مجردا مضروب او صفة مشبهة نحو زيد غنيا وفقيرا اشتهر **ويجب تقديمها على العامل ان كان لها الصدر** اي صدر الكلام **نحو كيف جاء زيد** فكيف في موضع الحال من زيد هل هي ظرف او اسم قولان وعلى القولين يستفهم بها عن الاحوال بمعنى القول بالظرفية يكون معناها في المثال في اي حال

جاء زيد وعلى الفعل بلا سمية على اى حال جاء زيد وعلى الاول لا يفتقر الى الاستقرار بخلاف ما
سوى وبجيئها اخرها اعنى الحال عن العامل بمسائل احدها ان يكون العامل نعتا نحو مررت
برجل ذاهب فرسه مكسورة سرجها قاله ابن مالك ووجهه بان التقديم يؤدى الى الفصل
بين النعوت ومنعته وليس بشئ لان المنع هو التقدم على المنعوت لان النعت لا يتقدم فلا
يتقدمه معموله ونصوص النحاة طافحة بذلك فما قاله سيقبله الثانية ان يكون معمولا جامدا
نحو ما احسنه مقتادا لان الجامد لا يتصرف فى نفسه فلا يتصرف فى معموله بالتقديم عليه الثالثة
ان يكون اسم فعل نحو هذا ليل مسرعا لان معمول اسم الفعل لا يتقدم عليه الرابعة ان يكون
مصدرا مقدرا بحرف مصدرى نحو يعجبنى ركوب الفرس سرجا لان معمول المصدر المقدر من
ان والفعل لا يتقدم عليه الخامسة ان يكون صلة لال او بحرف مصدرى نحو المقبل ضاحكا
زيد ويعجبنى ان يجئ زيد ضاحكا لان معمول صلة ال والحرف المصدرى لا يتقدم عليهما
السادسة ان يكون مقرونا بلام الابتداء فى غير باب ان اولام القسم نحو لاصبر محتسبا ولا
قوس طالبا لان ما فى حيز لام الابتداء والقسم لا يتقدم عليهما واحترزت بغير باب ان
من نحو ان زيدا مخلصا ليعبدن ربه السابعة ان يكون لفظا مضمنا معنى الفعل دون حروفه
كحرف التشبيه والتمنى والترجى والتنبيه واسم الاشارة والاستفهام التعظيمى نحو كان خلوب
الطير رطبا ويابسا البيت زيدا صيدنا عندكم لعل عمرا قائما فى الدار وهذا يعلى شيخا
يا جارتا ما انت جارة فلا يجوز تقديم الحال فى شئ من ذلك لضعف العامل الثامنة
ان يكون صفة تشبه الفعل الجامد وهو اسم التفضيل نحو هذا افصح الناس خطيبا لجعله
حالا فقط للجمود لا لاختلاطه عن درجة اصلى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لعدم قبوله
علامة التانيث والتثنية والجمع ويستثنى من المضمن معنى الفعل دون حروفه ان يكون ظرفا
او مجرورا مسبوقا بمجرور نحو زيد فى الدار جالسا زيد جالسا فى الدار هذا قول الاخفش
وعليه قراءة بعضهم وقالوا ما فى بطون هذه الانعام خالصة لذكورنا وقراءة الحسن والجحدرى
والسموات مطويات بيمينه وقول الشاعر ٭ يا ما فى عوف وهو بادى ذله ٭
٭ لديكم ولم يعدم ولاء ولا نصرا ٭ وجوز البصريون على المنع قال ابن هشام فى الاوضح
والحق ان خالصة ومطويات معمولان لصلتها ولفيضته وان السموات عطف على ضمير مستتر

فى قبضته لانها بمعنى مقبوضة مبتدا وبيمينه معمول الحال لا عاملها قال وليست جزءا
وعلل ابن مالك فى التسهيل ناجاز بقوة ان كان الحال ظرفا او مجرورا وبضعف ان كانت غير
ذلك لان الظرف يتسع فيها ما لا يتسع فى غيرها ويستثنى ايضا التفضيل ما اذا كان عاملا
فى حالين لا سببين سببى المعنى او مختلفيه واحدهما مفضلة على الاخرى فانه يجب تقديم
الحال الفاضلة حذف الفعل كهذا بسرا اطيب منه رطبا وزيد مزودا انفع من عمرو مكانا
فبسرا حال من الضمير فى اطيب ورطبا حال من الضمير المجرور بمن ومزودا حال من الضمير فى
انفع ومكانا تمييز من عمرو ومفسرا ومزودا حالان مفضلتان والعامل فى بسرا وطيب افعل
التفضيل وضمير اطيب وفى مزودا ومكانا انفع هذا هو المختار واليه ذهب المازنى وابن الطراوة
والفارسى وتذكرة وابنا جنى وحروف ونسبه ابن مالك الى سيبويه وذهب الزجاج
المبرد والسيرافى والفارسى فى حلبياته الى انها مفضولان على اضمار كان تامة صلة لا فاء فى
المستقبل ولا فى الماضى وجوز بعض المغاربة ان يكون كان ناقصة فيكون بسرا وطيبا
خبرين لا حالين مستدلا بالفرق بنحو زيد الجمل احسن منه السمن ويحتاج الى سماع
تنبيه قد يفعل ذلك فى مفهم التشبيه فيجعل فى حالين متفاوتة عليه تاخرة عمر كقوله
٭ تعيرنا انا قليل عديدنا ٭ ونحن صعاليك اسنة ملوكا ٭ اى تعيرنا انا نقل ونحن فى حال
صعلكتنا مثلكم فى حال الملك فحذف مثل واقام المضاف اليه مقامه مضمنا معناه لقيامه
مقام التشبيه قال ابن هشام وهذا الاعراب اجود مما قيل فى البيت ولا يجئ الحال من
المضاف اليه فى جميع الاحوال الا اذا صح اى جاز قيامه اى قيام المضاف اليه مقام
المضاف عند حذفه نحو قوله تعالى ثم اوحينا اليك ان اتبع ملة ابرهيم حنيفا فحنيفا
حال من المضاف اليه وهو ابرهيم وجازت منه لصحة قيامه مقام المضاف وهو الملة
لو قيل فى غير القرآن ان اتبع ابرهيم لكان صحيحا او كان المضاف بعضه اى بعض المضاف
اليه نحو اعجبنى وجه هند راكبه فراكبة حال من المضاف اليه وهو هند اذ المضاف
وهو الوجه بعض هند ومثله قوله تعالى ايحب احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا وقد مثلنا فى
صدر هذا من مثل اخرانا فكل ميتا وآخرانا حال من المضاف اليه وهو الاخ والضمير
المضاف الى كل منهما بعضه ولا خفاء فى ان اشتراط صحة قيام المضاف اليه مقام المضاف
يغنى عن هذا الشرط فانه لو قيل اعجبنى هند راكبه وفى غير القرآن ياكل اخاه ميتا

ما فيهم من نزل لهم اخوانا لكان صحيحا فلو اقتصر عليه لكفاه **وكان** المضاف **عاملا**
في الحال كان يكون مصدرا او وصفا **نحو اعجبني دفعك مسرعا** فمسرعا حال الكاف
المضاف اليها دفعك ودفعك مصدر عامل في الحال ونحو هذا شارب السويق اشتريناه
اليوم او غدا فملتوتا حال من السويق المضاف اليه شارب وشارب اسم فاعل عامل في
الحال لانه بمعنى الحال او الاستقبال واعتماده على المخبر عنه وانما اشترط المجيء الحال من
المضاف اليه احد هذه الشروط لمخالفته على ما قرروه من ان العامل في الحال يجب ان
يكون هو العامل في صاحبها وصاحبها اذا كان مضافا اليه يكون معمولا للمضاف والمضاف
لا يعمل في الحال الا لم يشبه الفعل فاذا كان المضاف مصدرا او صفة فالقاعدة متوفاة
لان الحال وصاحبها معمولان لشيء واحد واذا كان المضاف صالحا للسقوط وقام
المضاف اليه مقامه كان المضاف اليه كانه معمول لعامل المضاف الذي هو عامل الحال
وعلى هذا فالواجب اتحاد العامل تحقيقا او تقديرا كما يستفاد من المغني بخلاف ما اذا لم
يكن كذلك فانه لا سبيل الى جعله صاحب حال اذ لو قلت جاء غلام هند ضاحكا ان
غزه لم يجز قال ابن مالك وابنه بلا خلاف وانتقد بان مذهب الفارسي جواز ذلك نقله
عنه غير واحد من الائمة وقال العلامة ابو الدين ابو حيان والذي نختاره ان الجر في
بالاضافة اذا لم يكن في موضع رفع ولا نصب لا يجوز ورود الحال منه سواء صح قيام
المضاف مقامه او لم يصح لما تقرر من انه لا بد من اتحاد الحال وصاحبها في العامل وقيام
ميتا من قوله تعالى ايحب احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا فيحتمل ان يكون حالا من لحم واخوانا
من قوله تعالى وتعتصما في صدورهم من نزل اخوانا يحتمل ان يكون منصوبا على المدح وحنيفا
يحتمل ان يكون حالا من الملة وذكر لان الملة والدين بمعنى ومن الضمير في اتبع قال ومثل
هذا القاعدة لا يثبت بمثال او مثالين مع الاحتمال انما يثبت هذا باستقراء جزئيات
كثيرة حتى يحصل من ذلك الاستقراء قانون كلي يغلب على الظن ان الحكم منوط به هذا
معنى ما قاله **تنبيه** قد يلزم بعض الاسماء الحالية نحو كافة وقاطبة فاذا وضعا في حال
الرضى وتبع كافة في كلام المتاخرين ومن لا يوثق به يريد مضافه غير حال وقد
خطئوا في ذلك اشهى ومنهم الزمخشري في خطبة المفصل قال بحيطا بكافة الارباب
قال الجوهري مسامرة العقيق يجوز ان يكون من الفاعل ومن المفعول في قوله تعالى

ادخلوا في السلم كافة وهم لان كافة مختصة بمن يعقل وقوله في قوله تعالى وما ارسلناك الا كافة
للناس اذ نذير كافة نعتا لمصدر محذوف اي رسالة كافة لانه اضاف الى استعماله فيما
يعقل اخراجه عما التزم فيه من الحالية ووجهه في خطبة المفصل اذ قال بحيطا بكافة الارباب
اشد واشد اخراجه اياه عن النصب البتة ووقع للحريري في المقامات ايرادها مضافا
غير حال قال بقاطبة الكتاب قال ابن الخشاب استعماله قاطبة مضافة الى ما بعدها وتقدما
به واراد خالد حرف الجر عليها بدل على جهله بعلم النحو وان كان مقصرا فيه جدا **التاسع**
ما يرد منصوبا لا غير **التمييز** ويقال له التفسير والتبيين والمميز والمفسر والمبين **وهو**
لغة فصل شيء عن شيء قال تعالى واستازوا اليوم ايها المجرمون اي انفصلوا وانعطلوا **النكرة** اي الاسم النكرة لا مزيد الجملة وان اشتهر بها نكرة فقد قال الرضي الجملة ليست
نكرة ولا معرفة لان التعريف والتنكير من عوارض الذات اذ التعريف حيلة الذات مسندا
بها الى خارج اشارة وضعية والتنكير ان لا يشار بها الى خارج في الوضع واذا لم تكن الجملة
ذاتا فكيف يعرضان لها اشهى فالنكرة كالجنس يدخل فيها الحال وغيرها يخرج عنها
المعرفة المضرية على التشبيه بالمفعول نحو زيد حسن وجهه فان فيه ما في حسن وجهه
الا التنكير وانما نحو قوله يا نعلنا لخمسة عشر الدرهم وقوله

: واتيك لما ان عرفت وجوهنا : صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو :

وقوله : له داع بمكة مشمعل : واخر فوق دارته ينادي : الى روح من الشيزى وطفو
لباب البر يلبك بالشهاد : تحمل على زيادة الكاف زادها مزقال

باعلام العمر عن اسيرها : هذا مذهب البصريين وخالف الكوفيون في الطرفين
فاجازوا تعريف التمييز تمسكا بما اورده غيرهم **الواقعة للابهام المستقر** اي المثبت
في المعنى الموضوع من حيث انه موضوع له فان المستقر وان كان بحسب اللغة هو الثابت
مطلقا لكن المطلق ينصرف الى الكامل وهو الموضوع فالمراد بالصفة ايضا ثبوته
ودام دفع ما اورده الرضي على ابن الحاجب حيث فسر المستقر بالموضوع من ان لفظ المستقر
يدل الاعلى الثابت الاطلاق لكن قال بعضهم هذا لا يدفعه في التفسير عن الايراد اذ
الكامل هو الثابت في الوضع والاستعمال معا انتهى والاحتراز بهذا القيد عن نحو رايت
عينا جارية فان جارية واقعة للابهام عن العين لكن الابهام الحاصل في العين ليس

مستقرا بحسب الوضع بل شأن الاستقرار باعتبار تعدد الموضوع قال بعض المحققين ولو
فسر المستقر بما هو الثابت في قصد المتكلم فان التمييز للتفسير بعد الابهام لم يكن في النفس
فالابهام ثابت في القصد في صورة التمييز بخلاف ما ليس عينا حاويتين فان المقصود بالتمييز
المعين الآتي من به الابهام من غير قصد فاذا لم يكن حسنا اشهى **عن ذات**
مذكورة او صفة او معتبرة بها عن المعنى والحال فانها وان رفعا الابهام المستقر لكن لا
عن ذات بل عن وصف **او** عن **نسبة** واقعة في جملة او ما صناها كما سيأتي بيانه
تنبيهان الاول قال شيخ شيوخنا الحرفي شرح التهذيب المصري وعبارته
كعبارته هنا صنعة اولى من صنع الكافية حيث قال عن ذات مذكورة او مقدرة فاشعر
وفي الاولوية تعليل الاولى ما في الكافية ووجهه انك اذا قلت طاب زيد نفسا
لم يكن في طاب ابهام ولا في ذات زيد ولا في اصل النسبة فانها معلومة محققة وانما
المبهم ذات مقدرة والمعنى طاب امر من امور زيد ثم تفسير ذلك الامر بقولك نفسا
فالمبهم في الحقيقة هو الشيء المنسوب اليه لا النسبة وقولك نفسا تمييز للمنسوب
اليه المجهول لا لنفس النسبة ومن قال انه تمييز عن النسبة كالمهم فقد يجوز نظرا الى
ان الابهام ناشئ من جهة النسبة وكذا الكلام في زيد طيب نفسا ويحتمل طيبه
نفسا **الثاني** هذا الحد منقوض بنحو رأيت شيئا اي حسن رجل والدال في مصدر المبهم
وصفات اسماء الاشارة ومن ما وذي ووصف العدد نحو قبضت عشرة دراهم ولا
مخلص عن هذه الاشياء الا باخراجها بما يخرج الرابع عن الحدود ذكره عصام الدين
في شرح الكافية **ويفترق التمييز عن الحال بأوجه** سبعة كما في المغني احدها **اغلبية**
جموده اي جمود التمييز بخلاف الحال فان الاغلب اشتقاقها كما تقدم وقد يجيء
تمييز الحال جامدا نحو هذا مالك ذهبا والتمييز مشتقا عن الله درة فارسا يتخف
على بعض المعاصرين من طلبة العجم الجمود بالوجود فقال ما معناه شاذا التمييز اكثر
وجودا بالنسبة الى الحال وهو غلط فاحشر فاحذره **والثاني عدم جواز مجيئه**
جملة بخلاف الحال فانها تجيء جملة بكثرة عن جاء زيد يضحك وظرفا نحو رأيت الهلال
بين السحاب ومجرورا نحو خرج على قومه في زينته والتمييز لا يكون الا اسما غير
ظرف وهذا يستفاد من قوله في التعريف النكرة فان النكرة ضد من الاسم والمطلق

على الجملة او فانكرن فليس حقيقة ولو سلم فانكرة من اوصاف المفردات بالاصالة **والثالث**
عدم جواز تقدمه على عامله مطلقا بخلاف الحال كما مر سواء كان اسما نحو عندي
رطل زيتا او فعلا جامدا نحو ما احسن رجلا او مشتقا نحو ما ميزه غيره ومنقول نحو في زيد رجلا
باجماع في هذه الثلاثة كما نقله ابن مالك فلا يقال عندي زيتا رطل ولا نحو او مشتقا نحو ميزه
منقول نحو طاب زيد نفسا فلا يجوز نفسا طاب زيد **على الاصح** وفاقا لسيبويه والفراء
واكثر البصريين وتأخر في المغاربة وذلك لان التمييز في هذه الصورة فاعل في الاصل وقد
نقل الاستاذ عن الجزولي لقصد المبالغة فلا يغير عما كان فيستحق من وجوب التأخير لما
فيه من الاخلال بالاصل وقيل لان التمييز كالنعت في الايضاح والنعت لا يتقدم على عامله
فكذلك ما اشبهه قاله الفارسي واستحسنه ابن خروف وصحح ابن مالك وابو حيان جوازه
قياسا على غيره من الفضلات المنصوبة بفعل متصرف ولكثرة السماع فيه قال
انتهر اليأس الفراق حبيبها ٭ وما كان نفسا بالفراق يطيب ٭ وقال اخر
صبغت عن شيء في العادي الابلد ٭ وما اوهبت رشيا لي شيخا ٭ وقال اخر
ولست اذا ذرعا اضيق بضارع ٭ ولا بائر عند القرى من ابي ٭ وقال اخر
انفسا تطيب بنيل المنى ٭ ودواعي المنون تنادي جهارا ٭ وللمجيز من الشواهد
غير ذلك والحق ان تاويل كل ذلك تكلف كيف وهم يثبتون الحكم على قليل من ذلك لكن اوتيل
بجواز في الشعر فقط لوروده فيه حيث كان الفصاحا **تنبيهان الاول** اذا كان العامل
وصفا فقياس من اجاز التقديم في الفعل ان يجيزه مع الوصف الا مع اسم التفضيل **الثاني**
اتفق الجميع على جواز تقديم التمييز على المميز اذا كان العامل مشتقا نحو طاب نفسا زيد قاله
ابن الصائغ وهذا يرد قول الفارسي ان التمييز كالنعت لان النعت لا يتقدم على المنعوت
قال ابن عصفور الرابع عدم توقف معنى الكلام عليه بخلاف الحال فانه قد يتوقف معنى الكلام
عليها كقولهم لا تمش في الارض مرحا ولا تقربوا الصلوة وانتم سكارى الاية وقوله
انا الميت من يعيش كئيبا ٭ كاسفا باله قليل الرجاء ٭ الخامس عدم جواز تعدده
بخلاف الحال فانها تتعدد كقوله ٭ على اذا ما نزلت ليلى بخيفة ٭ زيارة بيت الله رجلان حافيا
واما قوله ٭ تبارك رحمانا رحيما وموئلا ٭ فالصواب ان رحمانا منصوب باضمار اخص
او امدح ورحيما حال منه لا نعت والفرق بينهما تمييزان خطاء السادس كونه مبينا للقائل

والحال مبينة للهيئة كما عرفت السابع عدم توكيد العامل بحذف الحال انها تكون مؤكدة
لعاملها نحو في مدة اتيتهم صباحا واما قوله تعالى ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا
فمؤكد لما فهم من ان عدة الشهور واما بالهيئة الحاصلة وهو اثنا عشر فيجوز واما
اجازة المبرد من قوله تعالى فقد نعم الرجل زيد فرد وذبان الابهام فالدفع يظهر الفاعل
فلا حاجة الى التمييز واما قوله تزود مثل زاد ابيك فينا فنعم الزاد زاد ابيك زادا
فالصحيح ان زادا معمول لتزود واما معمول مطلق ان اريد به التزود اي معمول به ان اريد
الشيء الذي يتزوده من افعال البر وعليها فلا يعتد له تقدم فصار حالا واما قوله
نعم الفتاة فتاة هند لو قلت ردا لتحية نطقا او بايماء فتاة حال مؤكدة هذا ما
ذكره ابن هشام في المغني من وجوه الافتراق بينهما وقد زاد بعضهم وجوها اخر احدها
ان التمييز قد يكون عاملة فعلا او شبهه نحو عشرون في قولك له عندي عشرون درهما
الثاني انما التمييز يجيء من الحال بمعنى في حال كذا الثالث ان التمييز قد يجر في بعض
المواضع بخلاف الحال فانها دائما منصوبة فان كان التمييز مشتقا احتمل المشتق
الحال نحو لله دره فارسا اي من حيث انه فارس في حال كونه فارسا وذهب قوم الى ان
اشتماله في مثل هذا التركيب على الحال فقط وضعفه ابن الحاجب بان الاصل بانه لا يخلو
من ان يكون حالا مفيدة او مؤكدة وكلاهما غير مستقيم اما المفيدة فلان قولك لله دره
فارسا لم يرد به المدح في حال الفروسية وانما تريد مدحه مطلقا بدليل انك تقول لله دره
كاتبا وان لم تكتب بل تريد الاطلاق وكذلك لله دره عالما والحال المؤكدة ايضا غير
مستقيم لان الحال المؤكدة شرطها ان يكون معنى الحال مفهوما من الجملة التي قبلها فانت
ههنا لو قلت لله دره لكان محتملا للفروسية وغيرها ولكان قولك لله دره عالما
او رجلا او كاتبا لا يفيد الا ما افاده الاول فدل الحال الزائدة على اشتمال الحال المفيدة
والحال المؤكدة واذا بطل نائب التمييز انتهى قال الرضي وانا لا ارى بينهما فرقا لان
معنى التمييز عنده ما احسن فروسيته فان ترجمه في غير حال فروسيته الا بهذا
المعنى هو المستفاد من قولنا ما احسنه في حال فروسيته وبعضهم يمن في لله دره
من فارس دليل على انه تمييز وكذا قولهم عشرون قابلا انتهى تنبيه مما يحتمل الحالية والتمييز
ايضا قولك كرم زيد صيفا ان قدرت زيد هو الصيف لما الحالية فلا لتعلق الهيئة

واما التمييز فلا دخول من عليه والاجود عند قصد التمييز ادخالها عليه دفعا لتوهم الحالية وان
قدرت زيدا غير الصيف تعين التمييز واشعرت حينئذ من بتمييز منقول عن الفاعل
والاصل كرم صيف زيد فالاولى اي التمييز الرافع للابهام المستقر عن ذات تصدر عن
مقدار صدورا غالبا لا دائما فانه قد يصدر عن غير مقدار كما سياتي ويجوز ان يكون عن
بمعنى بعد نحو قوله تعالى لتركبن طبقا عن طبق والمراد بالمقدار ما يقدر به الشيء اي يعرف به
قدره ويبين المقادير اما مقاييس مشهورة موضوعة ليعرف بها قدر الاشياء كالاعداد
يعرف به قدر الكيل كالقفيز والاردب والكر وما يعرف به قدر الموزون كصنجات الموازين
كالطسوج والدانق والدينار والمن والرطل ونحو ذلك وما يعرف به قدر المذروع
والممسوح كالذراع وقدر الرمح وقدر شبر ونحو ذلك او مقاييس غير مشهورة وكانوا يضعونها
للتقدير كقولهم تقدر ماء الارض ذهبا وقولك عندي مثل زيد رجلا واما غيرك
رجلا وسوال انما نحمل على مثلك بالضد وقولك بطولك رجلا ويعرف به
ارضا وبغلظه حبلا ونحو ذلك من المقاييس ايضا فهذه المقادير اذا نصبت عنها
التمييز اردت بها المقدرات لا المقادير لان قولك عندي عشرون درهما وذراع
ثوبا وبطلك زيتا المراد بعشرون هو الدراهم لا مجرد العدد وبذراع المذروع وبرطل
الموزون لا ما يوزن به وكذا في غيرها قاله الرضي والمنقص اي خفض اصنافه تمييز المقدار
باضافة المميز اليه كثير لا رض وقفيز بر ومنوي عسل وتمر قليل لما سبق في هذا اذا
لم يكن المميز عددا او صنفا فان كان عددا نحو عشرين درهما او صنفا نحو ميلا مدادا
وبلاد الارض ذهبا تعين النصب وتصدر عن غيره اي غير المقدار صدورا قليلا
وضابطه كل نوع حصل له بالتفريع اسم خاص بلا به اصله ويكون بحيث يصح اطلاق
اسم ذلك الاصل على ذلك الفرع نحو خاتم حديد وباب ساج وجبة خز واما الفرع الذي
لم يحصل له اسم خاص فلا يجوز انتصاب ما يليه على التمييز نحو قطعة ذهب وقليل
فضة فان بعض المحققين فيشكل تعريف التمييز بقطعة ذهب لان ذهبا رفع الابهام
المستقر من قطعة لا ان يقال انه تمييز لكن لا يجوز نصبه كما في ملء السماء جبال والخفض
اي خفض تمييز غير المقدار بما فانه المميز اليه لمام حديد وباب ساج وجبة خز
كثير لان ابهامه اخف من ابهام المقدار والمقدار لكونه اكثر ابهاما يحتاج الى مزيد

المبين نصب على كونه مميزا وهو الاصل في التمييز بخلاف الخفض فانه علم الاضافة وهو في غاية
المقدار اولى مع ان الخفض معه اكثر لسقوط النونين والتنوين بالاضافة ويجوز الجر بمن
ايضا سواء كان المميز مضافا نحو ملء الارض من ذهب او لم يكن نحو رطل من زيت
وخاتم من حديد ويشترط في المميز مسائل احدها تمييز العدد نحو عشرين درهما ولا يزيد
على جزء عشرين من الدراهم لمن وجه عن التمييز بتعريفه الثانية تمييز المحول عن
المفعول كغرست الارض شجرا الثالثة ما كان فاعلا في المعنى كطاب زيد نفسا وزيد
اكثر مالا واختلف في من هذه فقيل زائدة وقيل للتبعيض وقيل للتبيين وهو
الصحيح **تنبيه** تمييز الذات اما ان يكون عن عدد او عن غيره والاول اما ان يكون
جنسا او لا والجنس اما ان يقصد به الانواع او لا وعلى كل الوجهين يجب افراد التمييز
والاول يجب خلوه عن تاء الوحدة نحو عشرون صنفا او نوعا والثاني يجب كونه مع تاء
الوحدة نحو عشرون صنفة او نوعة فالاول لبيان عدد الانواع والثاني لبيان عدد
الاحاد وان كان عن عدد وليس بجنس نحو عشرون درهما وجب افراده والذي
عن غير العدد ان كان جنسا شيئا فاريد تثنيته وجمعه اذا اريد جمعه والا افرد
تقول عندي مثله تمرا او تمرين او تمور وان لم يقصد الجنس الانواع وجب
افراده نحو مثله تمرا وان لم يكن جنسا طوين به ما يقصد معرفة كان او شيئا او
محسوسا نحو مثله رجلا او رجلين او رجالا ومحصل التقسيم ان التمييز عن الذات
اما ان يكون عن عدد او لا والعدد اما جنس او لا والجنس اما ان يقصد به الانواع او لا
وغير العدد اما جنس او لا والجنس اما ان يقصد به العدد او لا هذا حاصل تقسيم الرضي
عليه رحمة الله الرضا **والثاني** اي التمييز الواقع للابهام المستقر عن نسبة يصدر
عن نسبة كائنة **في جملة او نحوها** وهو اما اسم الفاعل مع مرفوعه كزيد يتفقؤ
شحما او اسم المفعول معه نحو الارض مفجرة عيونا او افعل التفضيل معه نحو
انا اكثر مالا وجيء مستقرا او الصفة المشبهة معه نحو زيد طيبا ابا او المصدر
نحو محمد طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك بزيد رجلا وهو عارية
دراهم ويوم ايام السباب معيشة وبالزيد فارسا او في **اضافة** نحو محمد
طيبه ابا وهي داخلة في شبه الجملة فلا حاجة الى افراده بالذكر **نحو** عندي **رطل**

زيتا مثال التمييز عن المقدار والرطل بالفتح والكسر وهو اربعة اواق وقيل اثنا عشرة اوقية والاوقية
اثنان وثلثاه والاثنان اربعة مثاقيل ونصف والمثقال درهم وثلثة اسباع درهم
والدرهم ستة دوانيق والدانق نيرطان والنيرط طسوجان والطسوج حبتان
كذا في القاموس وجعله الفاضل الهندي مثالا للمكيل وتبعه بعضهم وليس بجيد فقد
قال في المغرب الرطل بالفتح والكسر الذي يوزن به او يكال به انتهى **وخاتم فضة**
مثال التمييز عن غير المقدار **واشتعل الراس شيبا** مثال التمييز عن النسبة في جملة
ولله دره فارسا مثال التمييز عن نسبة في نحو جملة لان فيه معنى الفعل اي عجبا منه
فارسا وفي الاضافة ايضا كما هو ظاهر ولذلك لم يات لها مثال هذا وانما صلح مثالا
لذلك ان كان مرجع الضمير يقينا معلوما اما اذا كان مجهولا كان من مميز الذات لا من مميز
النسبة لان الضمير يومئذ يحتاج الى ما يميزه والدر بفتح الدال وتشديد الراء مهملتين الكثرة
في الاصل مصدر قولهم در اللبن يدر بالكسر والضم دروا وسمي اللبن نفسه دروا ايضا وقيل
المراد في مثله الخير لاعتقاد ان اللبن مصدر لكل خير يقرونه الضيف ويسمون الجميل
وقال ابن سيدة اصله ان رجلا رأى امرأة بحلب ناقة لبكر فعجب من كثرة لبنها فقال لله
درك وقيل معناه لله در اللبن الذي رضعته من ثديك واكثر ما يقال به الفاء مضافا
لضمير الغائب وقد يضاف للمخاطب ولضمير المتكلم والظاهر فيه كما صرح به الرضي انها
اضافوه الى الله تعالى قصدا للتعجب منه لان العرب اذا اعظموا شيئا غاية الاعظام
اضافوه الى الله تعالى ايذانا بان هذا الشيء لا يقدر على ايجاده الا الله تعالى وبان هذا
حديث يرتاب بتعجب منه لانه صادر عن فاعل قادر مصلح لا سيما التعجب سبحانه وتعالى
تنبيهات الاول قضية اطلاقه ان تمييز النسبة لا يختص بما وقع بعد جملة فعلية
وهو المشهور الذي ذكره المغاربة خلافا لما في التسهيل من اختصاصه بذلك وما عداه من
عدده من تمييز المفرد **الثاني** التمييز عن النسبة اربعة اقسام محول عن الفاعل نحو اشتعل
الراس شيبا اصله اشتعل شيب الراس فحول الاسناد الى الراس ونصب شيب على التمييز
سابقة وتوكيدا لان ذكر الشيء مبهما منكرا اوقع في النفس من ذكره من اول الامر منكرا
ومحول عن المفعول نحو فجرنا الارض عيونا اصله وفجرنا عيون الارض ثم ارتفع المفعول
على الارض ونصب عيون على التمييز هذا مذهب الجزولي وابن عصفور وابن مالك والكثير

المتاخرين وانكره الشلوبين وتلميذه الابذي وابن ابي الربيع وقالوا هذا القسم لم يذكره النحويون
وتاول الشلوبين عيونا في الاية على انها حال مقدرة لانها حال التفجير لم يكن عيونا وانما
صارت عيونا بعد ذلك واولها ابن ابي الربيع على وجهين احدهما ان يكون بدل بعض
من كل على حذف الضمير اي عيونها مثل اكلت الرغيف ثلثه اي ثلثه او على نزع الخافض
اي بعيون ورده ابن هشام في شرح اللمحة بانه لو كان كما زعم لم يلتزم العرب في مثله
التنكير والتاخير عن العامل واصرحوا بالخافض في وقت وايضا فليس العيون مفجرة بل
هي نفس المتفجرات وتحول عن مميزها نحو انا اكثر منك مالا اصله مالي اكثر من مالك فحذف
المضاف واقيم المضاف اليه وهو الضمير مقامه فارتفع وانفصل وصار انا اكثر منك
ثم جيء بالمحذوف تمييزا وغير محول نحو استاذ الانام الا ترى مثل هذا التركيب ومع هذا
هكذا غير محول واكمل وتوجه بعد بما يفيد التعجب نحو لله دره فارسا وحسبك زيد
ناصرا وما احسنه رجلا واكرم به ابا الثالث اذا اتحد مميز النسبة بما قبله معنى وطابقه
في الافراد وضديه فتقول كرم زيد رجلا وان زيدان رجلين وان زيدون رجالا
وكذا في المؤنث كما تقول زيد رجل وان زيدان رجلان وان زيدون رجال ونحو
ولما قوله تعالى وحسن اولئك رفيقا فمميزه وجهان احدهما ان يكون ترك الجمع فيه
لفظا لان رفيقا مما يستوي فيه المفرد وغيره كالصديق والعدو والثاني ان يكون
الاصل وحسن رفيق اولئك فحذف المضاف وجاء التمييز على وفقه وكذا ان لم
يتحد ويطابق نحو حسن زيد وجها وان زيدون وجوها ان لم يلزم افراد لفظ التمييز
لافراده معناه ولكونه مصدرا لم يقصد اختلاف انواعه فان كان معنى التمييز
جزءا للعين افرد لفظه كقولك في اثاث رجل واحد طاب الزيدون اصلا وكرموا
ابا وكذا ان لم يقصد اختلاف انواع المصدر نحو كالا لفتا سعيا وخاب الاسقيا
دابا فلو قصد اختلاف المصدر لاختلاف محاله جازت المطابقة نحو كالف الناس
آراء وتقاوتوا ذهابا ومنه بالاخسرين اعمالا وافراد المبائن بعد جمع ان لم يوقع
في محذور اولى وطاب الزيدون نفسا وفزعا وعينا اولى من انفسا واعينا لافادته
المقصود باختصار قال تعالى فان طبن لكم عن شيء منه نفسا فان اوقع في محذور
تعين جمعه وان كان بعد مفرد فتقول كرم الزيدون آباء بمعنى ما اكرمهم من اباء

ولو افردت لاوهم ان المقصود كون ابيهم واحدا موصوفا بالكرم وكذا تقول نظف زيد
ثيابا لانك لو قلت ثوبا لاوهمت انه ثوب واحد والناصب لمبين الذات
المبهمة هي اي تلك الذات واختلفوا في حقيقتها هل هي جامدة فقيل لشبهها بالفاعل
لانها طالبة له وفي المعنى فعشرين درهما شبيه بضاربين زيدا ومن طلب من ثيابا شبيه بضارب
عمرا في الاسمية والطلب المعنوي ووجود ما به التمام وهو المشوب والنون وقيل لشبهها
بالفعل من وذلك في خامس مرتبة فان الفعل صلة اسم الفاعل لانه يعمل معتمدا على غيره
معتمد اسم الفاعل لا يعمل الا معتمدا وهو اصل الصفة المشبهة لانه يعمل في السببي والاجنبي
وهي لا تعمل الا في السببي دون الاجنبي وهي الاصل لا تعمل من ثلاثة فما فوقها ترفع الظاهر وهو
يرفعه الا في مسئلة واحدة وهو اصل التقادير لانه يحمل الضمير وهي لا تحمله وصحح هذا
القول لان حمل الشيء على ما هو به اشبه اولى كذا في التصريح والناصب لمبين النسبة
عند سيبويه والمازني والمبرد والزجاج والفارسي هو المسند من جملة كطاب زيد
نفسا وشبهه والمراد به هنا ما تضمن معناه وحروفه من المصدر والوصف او
تضمن معناه فقط كاسم الفعل ونحو لله دره فارسا وجوز العلامة عن هذا التشبيه
شبهه وذهب قوم الى ان العامل في مبين النسبة هو الجملة التي اشتملت عن تمامها لا الفعل
ولا ما اشبهه واختاره ابن عصفور ونقله الى المحققين وهنا انقضى كلام المص رحمه الله
في النوع الثاني من المعربات من الاسماء وهو ما يرد منصوبا لا غير شرع في النوع الثالث
منها وهو ما يرد مجرورا لا غير فقال النوع الثالث من المعربات من الاسماء ما يرد
مجرورا لا غير وهو اثنان لا ثالث لهما الاول المضاف اليه والاضافة نسبة
الاماله والاسناد ومنه صفات الشمس للغروب اي مالت واضيفت ظرف الى الجملة
اي املته واسندته اليه واصطلاحا نسبة تقييدية بين اسمين توجب لثانيهما
الجر فخرج بالتقييدية الاسنادية وبما بعده زيد قام وقام زيد ولا يرد الاضافة التي بمعنى اللام
لانها في تاويل الاسم وبالاجزء الوصف كزيد الخياط وما جرى عليه المص من كون المضاف
اليه هو الثاني فيكون المضاف هو الاول هو مصطلح سيبويه وابن مالك واكثر المتاخرين
وهو المشهور وقيل عكسه وقيل يجوز في كل كل وهو اي المضاف اليه اصطلاحا
ما اي اسم حقيقة او حكما ليشمل الجملة المضاف اليها نحو يوم ينفع في الصور نسب اليه

شيء ولا يكون الا اسما او اسطة حرف جر مقدر حال كون هذا المقدر مرادا
احترازا عن المعقول فيه والمعقول له فان حرف الجر مقدر فيهما لكن غير مراد كذا قال
ابن الحاجب في شرحه الرضي بانه ان اريد انه غير مراد معنى لم يجز اذ معنى الظرفية و
التعليل فيهما ظاهر وايضا لا معنى لتقدير الحرف الا انه مراد معنى وان اريد انه غير
مراد لفظا كان المعنى المضاف اليه كل اسم صفته كذا مجرور بحرف جر مقدر مفضي
الى التدور لان معرفته حقيقته متوقفة على معرفته ما اخذ في التعريف وهو كونه مجرورا
بحرف جر مقدر وكونه مجرورا بذلك متوقف على معرفة كونه مضافا اليه انتهى
تنبيهات الاول المتبادر من هذا الحد انه لا يدخل المضاف اليه بالاضافة
اللفظية على المشهور من انها ليست على معنى الحرف فينتقض به الا ان يحمل على المذهب
اليه بعضهم من انها على معنى الحرف لكنه لم يتبين فيما نحن فيه تقدير الحرف فيها كما بينه
في المغنى وسياتي تحقيق ذلك الثاني استشكل حكم بان كل مضاف اليه مجرور
بحرف بسؤال القرية واجاب بعض المحققين بالتزام ان المضاف اليه في ذلك مجرور بتقدير
معرفا بانه تكلف امرا بتامل وقال بعضهم قد يجاب بانه عام مخصوص قال ولعل
هذا اقرب انتهى ولا يخفى سقوط هذا الاستشكال اذا علم ان المضاف اليه لا يجوز
ان يكون صالحة للاضافة والا لم يكن مضافا الثالث في علل مجرورية المضاف
اليه قولان اخران احدهما انه الاضافة الثاني انه المضاف وهو الصحيح ولا ينافيه
قولنا في تعريف الاضافة انها توجب لثاني الاسمين الجر لان كونها سببا للجر لا
يستلزم كونها عاملة له ويمتنع اضافة المضمرات خلافا للخليل والاخفش و
المازني ومن وافقهم في نحو اياي واياك حيث ذهبوا الى ان اياي اسم مضمر واياك
مضمر مضاف اليه وحجتهم انها جاءت اضافتها الى الظاهر في قول العرب اذا بلغ الرجل
الستين فاياه واياي السوءات واذا ثبتت اضافته الى الظاهر الذي يظهر فيه الاعراب
وجب الحكم باضافته الى الضمير الذي لا يظهر فيه الاعراب ولما كون الضمائر لا تضاف
فغير مانع من اضافة هذا النوع لان الاحكام العامة قد تتخلف في بعض الصور لدليل
تخلف لذلك عن جر عقدت وتخلف لولا عن ضم المرفوع بها بعدها وتخلف عسى عن
اتصال ضمير المرفوع بها بعدها فكذلك هذا النوع من المضمرات في منع الاضافة

واعلم ان الاسماء التي لا تكون صالحة للاضافة والافراد كالاعلام وثوب م

واختاره ابن مالك والاصح ما ذهب اليه سيبويه والاخفش في احد قوليه وجمهور البصريين
وابو علي من المتاخرين من ان الضمائر لا تضاف مطلقا ولا يثبت اضافة اياي واياك الخليل
لشذوذه وما اتصل بهما انما هو حرف يدل على احوال المرجع اليه من التكلم والخطاب
والغيبة وسياتي ذكر المضمرات مستوفى في المبنيات واضافة اسماء الاشارة
وسياتي ذكرها ايضا ثم وما ذلك ونحوه فانه كان فيه حرف خطاب باجماع النحاة واضافة
اسماء الاستفهام وهي عشر كم وكيف ومن ومهما وما واي واين واياني متى وانى
وسياتي شرح بعضها في حديث الغزوات ان شاء الله تعالى واضافة اسماء الشرط
وياتي ذكرها في حديث الاذان والموصولات وياتي ذكرها في المبنيات وانما
اشتركا اضافة هذه المذكورات لشبهها بالحرف والحرف لا يضاف سوى اي في
الثلثة اي في اسماء الاستفهام والشروط والموصولات فانها تمنع اضافتها لضعف الشبه
بما عارضه من شدة افتقارها الى معرفة مضاف اليه وسياتي شرحها مستوفى في حديث
الغزوات ان شاء الله تعالى وبعض الاسماء يجب اضافتها اما لضمير مع
كونه مذكورا في الكتاب اما لمضاف اليه كما يجيء بيان ذلك في هذا الباب عن قريب
واضافتها اما الى جمل وهي زمان مضاف الى جملة مطلقا اسمية كانت او فعلية
ومختص بجملة فعلية فالاول اذ من اسماء الزمان نحو فزه يوم ولا ذكروا اذا ثم قليل
واذكروا اذ كنتم قليلا وشرط الاسمية ان لا يكون خبرا لمبتدأ فيها فما ما نحو زيد
قام نص عليه سيبويه والاكثرون على قبحه وجمهور بان اذا لما كانت لما مضى وكان
الفعل الماضي مناسبا لها في الزمان وكانا في جملة واحدة لم يحسن الفصل بينهما بجملة
بخلاف ما اذا كان مضارعا نحو اذ زيد يقوم فانه حسن ونص بجواز اذا زيد يقوم واجاب
ابن الحاجب بانه لحكاية الحال والتزم الرضي قبحه ايضا وشرط الفعلية ان يكون فعلها
ماضيا لفظا ومعنى كما مر او معنى لا لفظا نحو واذ يرفع ابرهيم القواعد وقد يحذف
جزء هذه الجملة فيظن من لا خبرة له انها اضيفت الى المفرد كقوله م

هل تعرفون لبيان فدى صبرنا ؛ والعيش منقلب اذ ذاك افنانا ؛

التقدير اذ ذاك كذلك وقد تحذف الجملة بابرها ويعوض عنها التنوين قال ابو
حيان والذي يظهر من قواعد العربية ان هذا الحذف جائز لا واجب وتكسر الها

مونثا م

واضافة

حينئذ لانها الساكنين على الاصل كقوله تعالى واشم حينئذ تنظرون اى حين اذ بلغت
الروح الحلقوم ونزعم الاخفش ان اذ حينئذ معربة بالكسر جرا على اعراب بلا اضافة بنا
وحمله على ذلك انه جعل بناءها نائبا عن اضافتها الى الجملة فلما زالت من اللفظ
صارت معربة وهو مردود بانه قد سبق لا وحكم البناء والاصل استصحابه حتى يقوم
دليل على اعرابه وبان العرب قد بنت الظرف المضاف لاذ ولا علة لبنائه الا كونه مضافا
لسبق فلو كانت النكرة اعرابا لم يجز بناء الظرف وبانهم قالوا يومئذ بفتح الذال لكونه
منونا ولو كان معربا لم يجز فتحه لانه مضاف اليه فدل على انه مبنى على الكسر لانه قالت كسرة
وهو الغالب ومرة على الفتح طلبا للتخفيف وسيأتي تمام الكلام على اذ في حديث الفرات
ان شاء الله تعالى نعم وحيث نحو جلست حيث جلس زيد وحيث زيد جالس وشرط
الاسمية ان لا يكون الخبر فيها فعلا نص عليه سيبويه واضافتها الى الفعلية اكثر قال
ابو البقاء لبس في ظروف المكان ما يضاف الى الجملة غير حيث لما اثبت لزومها
على كل جهة احتاجت في ذلك الى اضافتها الى الجملة كاذ واذا في الزمان اشعارا
اضيفت الى المفرد كقوله حيث الى العمام ولا قياس عليه خلافا للكسائي ولا يشترط
في اضافتها الى الجملة ظرفيتها وزعم المعري وشارح الدريدية ان حيث في قوله
ثمت راح في الليين الى حيث يجي الازمان ومنى انها لما خرجت عن الظرفية
بدخول الى عليها خرجت عن الاضافة الى الجملة وصارت الجملة بعدها صفة لها
وتكلف لها تقدير رابط قال ابن هشام وليس بشيء واذا دخلت عليها ما الكافة
تضمنت معنى الشرط كقوله حيثما تستقم يقدر الله نجاحا في غابر الازمان
قال ابن هشام وهذا البيت عندي دليل على مجيئها للزمان والنوع الثاني وهو المختص
بالجملة الفعلية اذا عند غير الاخفش والكوفيين ويقع شرطا وجوابها ماضيين نحو
واذا انعمنا على الانسان اعرض ومضارعين نحو اذا تتلى عليهم يخرون مختلفين نحو
واذا سمعوا ما انزل الى الرسول الاية اذا تتلى عليهم ايات الرحمن خروا سجدا وامرا نحو
واذا طلقتم النساء فطلقوهن وسيأتي تتمة الكلام عليها في حديث الفرات اولى
مفرد والمراد به ما يقابل الجملة وهو ايضا نوعان ما يجوز قطعه عن الاضافة ويكون
نحو كل اذا لم يقع نعتا ولا توكيدا وبعض واي كقوله تعالى وكل في فلك يسبحون وقولنا

مرة م

بعضهم على بعض ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى وما يلزم الاضافة لفظا وهو ما يضاف للمفرد
حال كونه ظاهرا تارة ومضمرا اخرى وهو كلا وكلتا نحو كلا الرجلين وكلتا هاتين
المرأتين وكلتاهما وايضا فان الاولى استكمال جملته شروط احدها التعريف فلا يجوز كلا
رجلين ولا كلتا امرأتين خلافا للكوفيين وذلك ان وضعها للتأكيد ولا يؤكد الا
المعنوي الا المعارف الثاني الدلالة على اثنين اما بالنص نحو كلاهما وكلتاهما او بالا
نحو قوله كلانا غني عن اخيه حيزنه ونحو اذا ما اشد تعانيا فان كلتا اشركه
بين الاثنين والجماعة وانما صح قوله ان الخير والشر مدى وكلا ذلك وجه وقيل
لان ذا مثناه في المعنى مثلها في قوله تعالى لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك اي وكلا ما ذكر
الثالث ان يكون المضاف اليه كلمة واحدة وقد يعرف بالعطف بالواو في الشعر نحو كلا زيد
وعمرو قال كلا اخي وخليلي واجد عضدا وساعدا عند الملمات الشدائد
قال بعضهم لا يبنون كلا وان ذكرت مع غير اضافة لانهم يستنكرون تنوين ما غلب عليه
التعريف منه لاجل الاضافة وعند وهو ظرف مكان يستعمل في الحضور والقرب سواء كانا
حسيين نحو فلما رآه مستقرا عنده عند سدرة المنتهى عندها جنة المأوى او معنويين
نحو وقال الذي عنده علم من الكتاب ولهم عندنا لمن المصطفين الاخيار قال المرادي
في شرح التسهيل واذا كان ظرفا معنى كانت للزمان نحو انا الصبر عند الصدمة
الاولى وربما فتحت عينها او ضمت ولا تقع الا ظرفا او مجرورة بمن وبها فيفتى ابن بحل
بما الغنية الحريري حيث قال وما نصوب ابدا على الظرف لا يخفضه سوى حرف ولما
قول العامة ذهبت الى عنده فلحن واما قول بعض المولدين كل عندي لك عندي
لا يساوي نصف عند فقال الحريري لحن قال ابن هشام وليس كذلك بل كل كلمة
ذكرت واريد بها لفظها فسائغ ان تتصرف تصرف الاسماء وان تعرب ويحكى اصلها
اشهى وسلمه قول الاخر يقولون هذا عندنا ليس ثابتا ومن انتم حتى يكون لكم عندي
ولدى بمعنى لدى لباب ولدينا مزيد وهي بمعنى عند لكن عند امكن منها من وجهين
احدهما انها تكون ظرفا للاعيان والمعاني نحو عندي مال وهذا القول عندي صحيح
ويشيع الثاني في لدى ذكره ابن الشجري في امالية وبرهان في حواشيه والثاني انك
تقول عندي مال وان كان غائبا ولا تقول لدي مال الا اذا كان حاضرا قاله الحريري

عند

وابو هلال العسكري وابن التبريزي قال ابن هشام ومنهم المغربي انه لا فرق بين لدى وعند
وقول غيره اولى اشهى وتعامل انها معاملة الف الى وعلى فتسلم مع الظاهر وتقلب با
مع المضمر غالبا وقد يقال لك كم وسوى نحو سوى زيد وسواك وسياتي الكلام عليها
في بحث المستثنى ان شاء الله تعالى تنبيه استعمل بعضهم سوى مقطوعة عن الاضافة من
استعمالها كذلك الخزرجي في منظومته العروضية فقال تؤلف من جزئين فرعين لا سوى
وعدّ النحويين لها فيما يلزم الاضافة يقتضي منعه فتدبر او حال كونه ظاهرا فقط
اي غير وهو اولو بمعنى اصحاب اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناه وهو قوله
ومن اولو قوم واولو ياس وذو الدال على صحبة لا ذو الموصولة نحو وذا الفنون و
فروعهما نحن واولات الاحال وان كن اولات حمل واستشهد واذ دنى عدل من
اصلوا ذات بينكم ذوا انتان ذو ابي اكل خط ولا يضاف فان الا الى ظاهر اسم الجنس
يعني به ما يقابل الصفة فلا يقال جاني رجال اولو فاضل ولا رجل ذو فاضل وذلك
لان ذا واولو فرع عنها في الحقيقة انا وصفت وصلة الى جعل اسماء الاجناس صفة
وذلك لانهم لما اراد وا ان يصفوا شخصا بالذهب شاذ فلم يات لهم ان يقولوا
جاني رجل ذهب فجاءوا بذو فاضافوه اليه فقالوا ذو ذهب وانما اذا جاز كون
تاليها صفة لم يكن للمجيء بها فائدة قيل وهذه هي الحكمة التي اقتضت اشتراط الاضافة
لان الضمير بوضعه لا يدل على حقيقة معينة ليقصد الوصف بها ولئن كان المراد معينا
باعتبار مرجعه لكنه ليس معينا باعتبار لفظه واما قول الشاعر

انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه ٭ فشاذ وقيل لحن قال ابن جاجي في شرح
ادب الكاتب انشدنا ابو بكر بن دريد قال انشدنا عبد الرحمن بن اخي الاصمعي عن
عمه قال انشدنا اعرابي من بني غنم ثم من بني حنظلة لنفسه من تصدى لاخيه
بالغنى فهو اخوه ٭ نفعه المثري فان المثرى قد كساه بنوه ٭ لو ارى الناس غنيا سايدا ما جلوه
وهم لو طمعوا في زاد كلب الكلوه ٭ لا تراني احز الدهر بتسآل انوه ٭
ان من سال سوى الرحمن يكرم حاروه ٭ والذي قام بارزاق الورى قطرا سلوه
ومن الناس بحمد الله فاغنوا واجروه ٭ تلبسوا الزاي عن فاسمعوا قولي وعوه ٭
انت ما استغنيت عن صاحبك الدهر اخوه ٭ فاذا احتجت اليه ساعة مجك فوه ٭

ثم يلفظ

٭ اضنا المعروف ما لم تبتذل فيه الوجوه ٭ انما يصطنع المعروف في الناس ذووه ٭
وشذ ايضا قطعها عن الاضافة ولا دخال ال عليها في قول الاخر

٭ فلا اعني بذلك اسفليكم ٭ ولكني اريد به الذي ويا ٭ او حال كونه
مضمرا فقط وهو عان ما يضاف لكل مضمر متكلم او مخاطب او غائب مفردا كان او مثنى
او مجموعا مذكرا او مؤنثا وهن وحدي عني واذا دعوا الله وحده وقوله

وكنت اذ كنت الهي وحدكا ٭ وقوله والذنب اخشاه ان مررت به ٭ وحدي وانضح الرماح
وهن يلزم التذكير والافراد والنصب وللنحويين فيه اقوال احدها مذهب سيبويه انه
اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال فوحدي في موضع انفرادي وكذا فوحدك
موحدا وهو الحال قال ابن يعيش في شرح الجمل وكان بعض اصحابنا يزيد على ذلك فيقول
وحدي مناب انفرادي وانجاد ناب مناب موحد وموحدك ناب مناب انفراد وفعل
ناب مناب منفرد ومنفرد هو في الحقيقة الحال انتهى وهو تطويل مستغنى عنه من غير
حاجة الى انه مصدر او حدة وهو محذوف الزوائد واليه ذهب ابن خروف
انه مصدر لم يلفظ له بفعل وعلى هذين القولين فهو مصدر في موضع الحال الرابع
مذهب يونس انه نصب على الظرف فقول العرب زيد وحده التقدير زيد في موضع انفراده
واجاز هشام فيها وجهين احدهما ما قاله يونس والثاني ان يكون مصدرا بفعل مقدر
هو الخبر كما قالوا زيد اقبالا اي اقبل اقبالا وحكى الاصمعي وحد يحد وعليه فهو مصدر
لفعل مستعمل وقد يجر بعلى حكى ابو زيد قبضت كل درهم على وحده اي حدته وحكى ابن
سيدة جلسا على وحدهما وباضافة نسيج وحده وجيش وحده وعير وحده ومعنى الاول
تصغير عير وهو الحمار يقال نسيج وحده وجيش وحده وعير وحده ومعنى الاول
المدح وتاليه الذم وربما شيء مضافا الى ضمير مثنى حكى ابن سيدة جلسا على وحدهما
تنبيه اختلف القائلون بانه نصب على الحال فيما اذا قيل رايت زيدا وحده فالا
كثرون يعدون في حال الانجادي له بالرؤية ويعبرون عن هذا بانه حال من الفاعل والمبرد
يعده في حال انه مفرد بالرؤية ويعبر عن هذا بانه حال من المفعول ومنع ابو بكر بن طلحة
كونه حالا من الفاعل وقال انه حال من المفعول ليس الا لانهم اذا ارادوا الفاعل قالوا
مررت به وحدي كما قال الشاعر ٭ والذنب اخشاه ان مررت به ٭ وحدي

والطرا

كثرون

البيت وهذا الذي قاله ابن طلحة في البيت صحيح ولا يمتنع من اجله ان يأتي الوجهان المتقدمان
في رايت زيدا وعمرا فان المعنى يصح معهما وما يضاف لضمير المخاطب فقط وهو
لبيك واخواته وهي سعديك وحنانيك ودواليك بفتح الدال المهملة وهجاجيك
وهذاذيك ٭ بذا البين بجمعتين قال ٭ فمرحبا هذاذيك وطعنا وخفضا ٭ وقد تقدم معنى ذلك
كله وقول الاعلم ان الكاف فيها لمجرد الخطاب مثلها في ذلك مردود لقولهم حنانيه
ولبي زيد ولحذفهم النون لاجلها ولم يحذفوها في ذلك وبابها الا لمعنى الاسما
التي تشبه الحرف وشذت اضافة لبى لضمير الغايب في نحو قوله ٭
٭ تعلمت لبيه لمن يدعوني ٭ واني الظاهرة في قوله ٭ دعوت لما نابني مسورا ٭
٭ فلبى فلبى يدي مسور ٭ وقال في الارتشاف ودعوى الشذوذ فيهما باطلة
قال سيبويه وفي هذا البيت رد على يونس في زعمه ان لبى منون فاصله لبي بالف
بعد الواو على وزن فعلى بسكون العين فقلبت الفه ياء لاجل الضمير كما قلبت في
على وعليك وقول ابن مالك ان خلافا يونس جار في لبيك واخواته وهم
وانما هو خاص بلبيك **تكميل** لاحكام الاضافة **يجب تجريد المضاف من**
التنوين نحو جاني غلام زيد وبعضهم يقول اذا لم يكن في الاسم تنوين تعذر وجوده
ثم حذفه نحو كم رجل وهن حواج بيت الله قال البدر الدماميني اخذا من كلام ابي
حيان وهذا عجيب فانه لا يمكن في مثل هذا تقدير شيء من الشرطين اما شرط
العوض والمقابلة فواضح واما شرط التنكير فلاختصاصه ببعض المبنيات فرقا
بين معرفتها ونكرتها ولا يتحقق هنا واما شرط التمكين فلانه علامة على كون الاسم
لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف فكيف يتصور تقدير هذا فيما ثبت
من المبني الشابه للحرف وغير المنصرف الشابه للفعل والصواب ما قاله ابن خروف
من انه لو صح انه يقدر انه لو كان فيه شرطان لحذف لاجل الاضافة وهذا لا يرد على
ما ورد على تلك العبارة انتهى وخطأ بعضهم حيث يقول ٭

٭ وكنا خمس عشرة في الشام ٭	على رغم الحسود بغير آفة ٭
٭ وقد اصبحت شرقيا في اصحى ٭	حبيبي لا تفارقه الاضافة ٭

ويجب تجريده ايضا من نون التثنية والجمع المذكر السالم **وملحقاتهما** كقوله

ثبت يدا ابي لهب والمقيمي الصلوة ومخرجا بقبض اليك وعشرك وانما وجب تجريده من ذلك
لانه بدل على كمال الاسم والاضافة تدل على نقصانه فلا يجمع بينهما واما قوله
هم الفاعلون الخير والآمرونه فضرورة وقيل الها للسكت والاعتذر نون للفرق
وجمع التكسير ونحو كان زيد وشياطين الانس وفهم من اقتصاره على تجريده ما ذكر انه
لا يجرد من مميزه ذلك كتاء الفاعلة وقد يجرد منها عند امن اللبس فيقال هذه عذرها
وهن ابو عذرها اذا اضافوا اليها حذفوا التاء ونظيره قولهم شعرت به شعرة فاذا
اضافوا قالوا ليت شعري ومنه وانام الصلوة ونظم ذلك بعضهم فقال ٭

٭ ثلاثة تحذف تاؤها ٭ مضافة عند جميع النحاة ٭ منها اذا قيل ابو عذرها ٭
٭ وليت شعري وانام الصلوة ٭ وقد يفعل ذلك بعكسه قال الشاعر ٭

واحلفوك عدد الامر الذي وعدوا اي عدة الامر واشترط امن اللبس احترازا من نحو
تمرة وخمسة وبقرة فان حذف التاء منهن مخوف في الالباس وقد خرج جماعة على
حذف التاء عند الاضافة قوله تعالى فنظره الى ميسرة بضم السين وكسرها والاصل
الى ميسرته واجمعين ان سعدا بغير الها منفردة وان بكرا وعمرا جمع مذكر ومؤنث
فان كانت الاضافة اضافة صفة والمراد بها اسم الفاعل واسم المفعول والصفة
المشبهة **الى معمولها** اي معمول الصفة مثل الاضافة ولا فكل اضافة المضاف اليه
فيها معمول المضاف حال الاضافة على الاصح ومعمولها اما مرفوع او منصوب **فلفظيه**
نسبة الى اللفظ لعود فائدتها من التخفيف الى لفظ المضاف دون معناه لافادتها
صفة التخفيف للفظ من غير جعلها معنوية قاله بعض المحققين وتسمى ايضا محضة
وحقيقية ومنفصلة فتكون الاضافة لفظية مبنية على كون الصفة عاملة فارفعا او
نصبا لانها اذا كانت كذلك فالمجرور بها في الظاهر ليس مجرورا في الحقيقة والتنوين
المحذوف في اللفظ مقدر منوي فتكون الاضافة كلا اضافة والصفة المشبهة ايضا
جارية العمل فاضافتها الى ما هو فاعلها معنوي بعد حملها في صورة المفعول لفظا
كما سياتي في بابها ان شاء الله تعالى لفظية ابدا وكذا اضافة اسمي الفاعل والمفعول في موضع
هو سببيهما جائز نحو زيد ضارب بطنه ومسود وجهه ومؤدب خدمه فاضافتها
الى ذلك السببي نحو زيد ضارب البطن ومسود الوجه ومؤدب الخدام لفظية ابدا

وكذا عملها في غير سببيها كمررت برجل قايم في داره عمرو ومضروب على ابيه بكر لكن
لا يضاف ان الى مثل هذا المرفوع اذ لا ضمير فيه يصح انتقاله الى الصفة ولرتفاعه
بها فيبقى بلا مرفوع في الظاهر وذلك لا يجوز لقوة شبهها بالفعل ولما عمل اسم الفاعل
في المفعول به واسم المفعول في المفعول الذي لم يسم فاعله او في المفعول النصوب في
باب اعطى وعملها في غير المفعول به من المفعولات الاجنبية فيحتاج الى شرط وهو
الاعتماد وكونه بمعنى الحال او الاستقبال كما سياتي فاذا اضيفا والحالة هذه لذلك
المعمول كزيد ضارب عمرو الان او غدا وزيد مضروب العبد او معطي الدراهم
فاضافتها لفظية لكن لا يضافان من مطلق باتهما الا الى الفاعل او المفعول بالشرط
طلبها لدرك شبهها في ذلك ابنية المبالغة هذا ملخص ما قرره الرضي عليه من الله الرضا
ولا تفيد الاضافة اللفظية **الا تخفيفا** لفظيا فقط وذلك بحذف النون لو
نون المثنى والجمع على حده وهي في اسمي الفاعل والمفعول المضافين الى الاجنبي لا يكون
الا في المضاف وذلك بحذف النونين او النون نحو ضاربا زيد ومعطوا درهم و
ضاربا عمرو ومعطيا درهم وضاربو بكر ومعطو درهم واما في المضافين الى السببي
والصفة المشبهة فقد يكون في المضافين معا نحو زيد قايم الغلام ومؤدبا الخدام
وحسن الوجه فالتخفيف في المضاف بحذف النون وفي المضاف اليه بحذف
الضمير واستتاره في الصفة وقد يكون في المضاف وحده كقايم غلامه ومؤدب
خدامه وحسن وجهه عند من جوز ذلك وقد يكون في المضاف اليه وحده كالقايم الغلام
والمؤدب الخدام والحسن الوجه واما دلالة بحصر مقادير اللفظية في التخفيف انها
لا تفيد غيره وظاهر كلام بعضهم انها انما تفيد في الحسن الوجه رفع القبح لا التخفيف
وذلك ان في رفع الوجه خلو الصفة لفظا من ضمير يعود على الموصوف لانها اذا رفعت
الوجه لم ترفع ضميرا او لم يبق ضميرا اذ المرفوع لا يتعدد وليس مع الوجه ضمير يربط
الصفة بالموصوف وفي نصبه على التشبيه قبح اجراء الوصف القاصر مجرى المتعدي
وفي الجر تخلص منهما ان زم اشبع الحسن وجهه بالجر لا شك قبح الرفع لحصول الربط
بالضمير المضاف اليه ونحو الحسن وجهه بالجر ايضا لا شك قبح النصب لان النكرة
تنصب على التمييز هكذا قرره ابن هشام في كتبه وقال في المغني وفي التحفة لابن

مالك رد على ابن الحاجب في قوله الا تخفيفا فقال بل تفيد التخصيص ايضا لان ضارب زيد
اخص من ضارب وهو سهو فان ضارب اصله ضارب زيدا بالنصب وليس اصله
ضارب فقط فالتخصيص حاصل بالعمل قبل ان تاتي الاضافة انتهى وقد سبقه
الى هذا الرضي رحمه الله **ولا** تكون الاضافة اضافة صفة الى معمولها **فمعنوية** نسبة
الى معنى اللفظ اي المضاف لعود اثرها اليه من التعريف او التخصيص او الافادة ما معنى لم
يكن له قبل الاضافة مما ذكر كذا قرره بعض المحققين قال بعضهم ولا يخفى انه اولى
من قول كثير لانها افادت امرا معنويا وهو التعريف او التخصيص وسميت محضة لتوصله
لانها خالصة من مشابهة الانفصال ويصدق كون الاضافة غير اضافة صفة الى
معمولها على صور احدها ما ليس المضاف صفة ولا المضاف اليه معمولا للمضاف اليه
قبل الاضافة كغلام زيد نحو مما اضافته على معنى الحرف كما سياتي ومنه اضافة
المسمى الى الاسم نحو سعيد كرز وسهل ربع الاول وقد وردت مضافة الى المفرد
بالنسبة نحو ذا صباح وذات يوم وهذا النوع قال الرضي متفق على جواز اضافته
ويجب فيه التاويل بالمسمى اي مسمى كرز وكذا الباقي واضافة الاسم الى الصفة كمسجد
الجامع وصلوة الاولى وجانب الغربي وقبلة الحمقاء ان قلنا ان الحمقاء صفة للقبلة
لانها تثبت في مجاري السيل وراب في بعض الكتب الطبية انها انما اضيفت الى الحمقاء
لان سيدتنا فاطمة الزهراء كان تستطيبها فسميتها بذلك رضي الله عنها
وهو اضافة الصفة للاسم على معنى من وجرد تطبيقه واخلاق ثياب اذ الاصل
مسجد جامع وقطيفة جرد وكذا الباقي وهذان العنوانان اختلف في جواز الاضافة
بينهما جمهورها الكوفيون حيث اختلف اللفظان مستندين الى ما سمع وذلك
مما ذكرنا من غير تاويل ومنعها البصريون واولوا ما ورد منها لان الصفة هي الموصوف
والاضافة الشيء الى نفسه ثم قال الاكثرون منهم في تاويل منعها هو على حذف موصوف
اي مسجد المكان الجامع وصلوة الساعة الاولى وفي الثاني كمرد قطيفة انه من باب
خاتم فضة لان المعنى شيء جرداء بل ثم حذف الموصوف واقيمت صفته التي
جنسها للتبيين اي شيء جرد من جنس قطيفة وشيء سحق من جنس عمامة ولا يقاس
ذلك بل هو مقصور على السماع واضافة الوصف الى القايم مقام وصفه كزيد

العلاقات اي صاحب العلاقات واضافة المؤكد بفتح الكاف الى المؤكد بكسرها كحميد
ومؤيد قال الشاعر ❊ فقلت أجزأ عنها بجا الجلالة ❊ سير ضيكا منها سنام وغارب ❊
انها بالقصر الجليد من قولك بجوت جلد البعير عنه وابجيته اذا سلخته فكانه قال جلد
الجلد فاضاف المؤكد الى المؤكد قال الفراء اضاف البجا الى الجلد لان العرب تضيف
الشيء الى نفسه اذا اختلف اللفظان عن حق اليقين وحب الحصيد وحبل الوريد
ومذهب اكثر البصريين ان هذا في غاية الندور فلا يقاس عليه ولا يتعدى به موردة
السماع واضافة الملغى الى المعتبر كقوله لبيد الى الحول ثم اسم السلام عليكما
ومنهم من هذا حجة بداي زيد وسمع الاخفش اعرابيا يقول عاينا لابيات
فالهن شاعر يستحق رباح فالهن حق رباح واضافة المعتبر الى الملغى الذي لا يعتد به
الا لاعتداد بالحرف الزائد للتاكيد كقول الاخطل ❊

❊ ولو بلغت عوراء السماء قبيلة ❊ لزادت عليها نمسلا وتغلبا ❊

وقول الاخر ❊ اقام ببغداد العراق وشوقه ❊ لاهل دمشق الشام شوق مبرح ❊

الصورة الثانية ما الاضافة فيها صنعة لكن المضاف اليه ليس معمولا لها وذلك كاسم
التفضيل نحو افضل البيوم على الاصح والوصف الذي لم يرد به الحال او الاستقبال
كما في خالق السموات وصانع مصر لانه لا يعمل فالمضاف اليه في ذلك ليس معمولا
له فاضافته معنوية الصورة الثالثة ان يكون المضاف اليه معمولا للمضاف قبل
الاضافة لكن ليس المضاف صفة وذلك كالمصدر المضاف لمرفوعه او منصوبه
كضرب الامير واكل الخبز على الاصح **تنبيه** المشهور تقسيم الاضافة الى هذين
القسمين اعني اللفظية والمعنوية وتسمى غير محضة والمعنوية وتسمى المحضة كما مر واثبت
ابن مالك في التسهيل قسما ثالثا سماه شبيها بالمحضة وواسطة وهو اضافة
المسمى الى الاسم والاسم الى الصفة وعكسه والموصوف الى القائم مقام وصفه والكل
الى المؤكد والملغى الى المعتبر وعكسه وقد قرنا ان الاضافة في ذلك كله داخلة
في المحضة وذهب قوم الى انها غير محضة لانها في تقدير الانفصال من حيث ان
المعنى يصح الا بتكلف خروجه عن الظاهر وابن مالك جعلها واسطة بينهما
لان لها اعتبارين احدهما من جهة الانفصال المذكور والثاني من جهة الاتصال

من حيث انه لا ضمير فاصل بين المضاف والمضاف اليه كما كان في نحو ضارب زيد
ابو حيان ولا اعلم له سلفا في ذلك **وتقييد** الاضافة المعنوية **تعريفا** للمضاف
مع المضاف اليه **المعرفة** كغلام زيد وعبد هذا وضارب زيد امس وزيد افضل
الناس **وتقييد تخصيصا** للمضاف مع المضاف اليه **النكرة** نحو غلام رجل والمراد
بالتخصيص الذي لم يبلغ درجة التعريف فان غلام رجل اخص من غلام ولكنه لم
يتميز بعينه كما تميز زيد قاله في المغني وقال السيد الداسيني في شرحه فيه نظر
مقتضاه انه لو اطلق التخصيص ولم يرد به ما ذكره لدخل فيه التعريف وليس كذلك
فان التخصيص في عرفهم تقليل الاشتراك العارض في النكرة نحو رجل صالح فهذا
فيه تخصيص بخلاف زيد فانه في اصطلاحهم معرفة ولا يقال له مخصص انتهى
بهذا يندفع كلام ابي حيان حيث قال تقسيم النحويين الاضافة الى التخصيص والتعريف
ليس بصحيح لانه من باب القسم فيما لان التعريف تخصيص وهو قسم منه لا قسيم له
والاضافة انما تفيد التخصيص لكن اقوى مراتبه التعريف فان اضيف الى معرفة
اكتسى التخصيص التام انتهى **تنبيهات الاول** استفيد من كلام المص هنا
شيئان احدهما ان الاضافة المعنوية لا تجامع التعريف بل يشترط لها تجرد المضاف
منه غالبا لان الاهم من الاضافة المعنوية تعريف المضاف وهو حاصل للمعرفة
فيكون تحصيله للحاصل بل متى اريد اضافة المعرف فان كان بال حذفت منه
او بالعلمية نكر بان يجعل واحدا من الجملة فلا يقال الغلام زيد ولا زيد كم الا حذفت
الا من الاول وقاله الشاعر في الثاني ولذلك اسقطت اضافة الضمائر والمبهمات
لتعذر تقدير تنكيرها الثاني ان المقصود لذاته هو المضاف فالصفة في قولك
جاء غلام زيد الظريف له للمضاف اليه الا بدليل لان المضاف اليه انما جيء به
لغرض التعريف او التخصيص ولم يؤت به لذاته وقد يكون الامر بالعكس نحو كل فتى
يتقي فانه فالصفة في ذلك للمضاف اليه لان المضاف انما جيء به لقصد التعميم
لا للحكم عليه ولذلك ضعف قوله ❊ وكالخ مفارقه اخوه ❊ لعمر ابيك الا الفرقدان ❊
ذكره في المغني **التنبيه الثاني** يستثنى من افادة الاضافة التعريف المضاف المعرف
مضافان فانهما يخصصان ولا يتعرفان احدهما ما لا يقبل التعريف كغير ومثل

وحسب اذا اريد بها مطلق المغايرة والمماثلة والكفاية كمررت برجل غيرك او مثلك او
حسبك من رجل ولذلك صح وصف النكرة بها واختلف في سبب ذلك اعني عدم
قبول التعريف فقيل لشدة الابهام وهو رأي ابن السراج والسيرافي والرضي
الشلوبين وذهب سيبويه والمبرد الى ان السبب في ذلك ان الاضافة اضافة
تخفيف فينوي فيه التنوين لا اضافة تعريف كما في اسم الفاعل الا انهم التزموا
التخفيف في ذلك ولم يلتزموه في اسم الفاعل اما اذا اريد المماثلة والمغايرة في شيء
مخصوص كما اذا اشتهر شخص بمماثلة في نحو غير الاشياء كالعلم والشجاعة ونحوهما
فقيل جاءني مثلك كان معرفة اذا قصد الذي يماثلك في الشيء المعلوم وكذا غيرك
قال ابن مالك في شرح التسهيل وقد يعني بغير ومثل مغايرة خاصة وماثلة خاصة
فيكم تعبر بهما ولكن ما يكون ذلك في غير افا وقعت بين ضدين نحو فليكن الملك
غير الغالب والمسلوب غير السالب واجاز بعض العلماء منهم السيرافي ان يحمل على
هذا غير المضروب عليهم لوقوع غير فيه بين متضادين وليس ذلك بلازم
لقوله تعالى غير الذي كنا نعمل فنعت به النكرة مع وقوعه بين متضادين
انتهى واجاب الرضي عن هذا بانه على البدل لا الصفة وكغير ومثل واجب
كل ما كان في معناه من شبهك ونظيرك وسواك ونحو ضربك وتربك ونحو
وحسبك وناهيك وشرعك ويحلك وندلك قال في الارتشاف وما خذه السماع
الثاني ما كان واقعا موقع نكرة لا تقبل التعريف نحو مررت برجل واخيك
ناقة وفصيلها ومثل ذلك حسبك وطاقتك ونحو لا ابا له لان مررت وكم لا يجوز ان
المعارف والحال لا تكون معرفة ولا تعمل في المعرفة **فائدة** في نحو لا ابا له ثلثة
مذاهب احدها ان ابا مضاف الى ما بعد اللام والخبر محذوف والى اللام زائدة
بين المتضايفين تحسينا للفظ ورفعا لوقوع اسم لا معرفة في الظاهر والدليل على
زيادتها انها قد جاءت في قوله ابا لموت الذي لا بد لي ما وقي لا ابا لك تخوفني
وهذا مذهب سيبويه والجمهور الثاني ان غير زائدة وانها وما بعدها صفة لما
قبلها فتتعلق بكون محذوف وانهم نزلوا الموصوف منزلة الصفة لطول الصفة
وشاركه المضاف في اصل معناه اذ معنى ابوك وابن لك واحد وهذا مذهب

اللام

هشام وابن كيسان وابن الحاجب وابن مالك الثالث ان الاسم مفرد وجاء على لغة القصر نحو
مكره اخاك لا بطل والام وما بعدها الخبر وهو مذهب الفارسي وابن السيد وابن الطراوة
قال في المسمع وهو المختار عندي لسلامته مما في القولين الاخرين من تاويل وزيادة وحذف
وكلها خلف الاصل قال ابن هشام ويشكل على الاول قولهم لا ابالي ولا يحسن ان تعرب
الاسماء الستة بالاحرف اذا كانت مضافة اليا وعلى الثاني ان الاسماء الستة لا تعرب
بالحروف الا اذا كانت مضافة ولهم يقولون لا علم لي فيحذفون النون ويجاب عنها
بان شبه الشيء جار مجراه وعلى القولين يحتاج الى تقدير الجر قال ويرد الثالث امران
احدهما ان الذي يقول جاءني ابان يعني العرب والذي يقول لا ابا زيد جميع العرب والثاني
قولهم لا علم لي بحذف النون انتهى **الثالث** هل اضافة الجمل للتعريف لانها في تاويل
المصدر المضاف الى فاعله او للتخصيص لان الجمل نكرات احتمالان لصاحب البسيط
وميل ابي حيان للثاني واستظهر المرادي الاول **والمضاف اليه فيها** اي في الاضافة
المعنوية **ان كان جنسا للمضاف** اوصادقا عليه وعلى غيره لشرط ان يكون المضاف
ايضا صادقا على غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه قال معناه
الفاضل الهندي في حواشي الحاجبية **فهي** اي الاضافة المعنوية **بمعنى من** التبعيضية كخاتم
فضة فان الفضة قد تكون خاتما وقد لا تكون وكذا الخاتم قد يكون فضة وقد
لا يكون **او** كان المضاف اليه **ظرفا له** اي للمضاف سواء كان ظرف زمان او ظرف
مكان **فبمعنى في** الظرفية نظرف الزمان نحو مكر الليل وتربص اربعة اشهر وظرف
المكان حقيقيا نحو قتيل كربلا وشهيد الدار ومجازيا نحو الاكرام وهذه الاضافة
اعني التي بمعنى في اثبتها الصدر رحمه الله تبعا لابن الحاجب وابن مالك قال ابن مالك وقد
اغفلها اكثر النحويين وهي ثابتة في الفصيح بالنقل الصحيح ولا يصح تقدير غيرها في
شواهدها الا بتكلف قال ابو حيان لا اعلم احدا ذهب الى هذه الاضافة غيره وما
استدل به باطل انتهى وامثاله اي المردود فقد قال بها عبد القاهر والزمخشري وحكاها
عنهما ابن الناظم وصرح بها ابن الحاجب في كافيته وله ذكر المصنف وقلتها وذكرها ابن
الحاجب وابن مالك وعلله بعضهم بانه لم يكن اضافة الشيء الى الظرف قال بعض المحققين
وفيه بحث لان هذا انما يتم لو اريد بالظرف الظرف الحقيقي اما لو اريد ما دخلت

فلو اراد اضافة الالوان الى محالها اكثر من تخصيص بياض زيد بمعنى بياض في زيد الظاهر
ان المراد بالظرف مدخول في اذ نظر الكتاب فينبغي ان يكون بمعنى النظر في الكتاب
والفرق بينه وبين ضرب اليوم فحكم اشهى قال بعضهم وقد يجاب بحمل القلة على الاضافة
فان تقدير الاضافة في قليل بالنسبة الى تقديرها باللام ومن كما صرح به ابن مالك حيث
او كان المضاف اليه غيرها اي غير جنس المضاف وظرفه بان كان بيانا للمضاف او
اخص منه مطلقا بمعنى اللام كغلام زيد ويوم الاحد وشجر الاراك وعلم الفقه
فان بين الغلام وزيد تبايناً وبين اليوم والاحد عموما وخصوصا مطلقا فان اليوم
قد يكون احد وقد لا يكون والاحد لا يكون الا يوما وكذا بين العلم والفقه فان العلم قد
يكون فقها وقد لا يكون والفقه لا يكون الا علما فاما اذا كان المضاف اخص من المضاف
اليه مطلقا كاحد اليوم او مساويا له كليث اسد فالاضافة ممتنعة تنبيهان
الاول كون الاضافة في نحو يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام هو ما
صرح به ائمة العربية قال بعض المحققين ولا يظهر ما دعاهم اليه والاقرب بالمعنى
ان الاضافة في ذلك بيانية واظهار من فيها خال عن التكلف قال بعضهم ويمكن ان
يقال ان الحامل لهم على ذلك انهم اشترطوا في الاضافة بمعنى من كون المضاف اليه
جنس المضاف وجاز الحمل عليه وهنا ليس كذلك اذ ليس كل واحد من الاحد والفقه
والاراك جنسا لما اضيف اليه ولا يحمل عليه اذ لا يقال اليوم الاحد والعلم الفقه والشجر
الاراك وانما يقال الاحد يوم والفقه علم والاراك شجر انتهى الثاني لم يبين
المصنف تقدير الحرف في الاضافة اللفظية مع اقتضاء حذف المضاف اليه التقدير فيها ايضا
والمشهور ان التقدير انما هو في الاضافة المعنوية خاصة وذهب بعضهم الى ان الاضافة
اللفظية تقدر بمعنى اللام لظهورها معنى فقال لما يريد مصدقا لما معهم ورد بعدم
اطرادها اذ لا يسوغ في الصفة المشبهة وقال السائلجي القول بالتقدير فيها عن ابن
جني وعن السلوبين انه لا بد منه وان ظاهر كلام النحاة متأول وقد يكتسب
المضاف المذكر من المضاف اليه المؤنث تانيثه وبالعكس اي يكتسب
المضاف المؤنث من المضاف اليه المذكر تذكيره وليس ذلك في الصورتين مطلقا بل
بشرط الاستغناء عنه اي عن المضاف عند سقوطه بالمضاف اليه مع صحة

المعنى في الجملة فالاول كقوله وهو الاعشى وقشرق بالقول الذي قد اذعته
كما شرقت صدر القناة من الدم فانشاشرقت مع انه مسند الى مذكر وهو صدر
لانه اكتسب التانيث من القناة وقبل هذا البيت

فلو كنت في جب ثمانين قامة ... ورقيت اسباب السماء بسلم
لتبتدرنك القول حتى تهرق ... وتعلم اني عنك غير مصمم

الجب البئر التي لم تطو اسباب السماء ابوابها والسلم الدرجة قيل سمي سلما لانه يسلك
المرتقى اليه وتهرق بكسرها وبفتحها وتخمت فاذا اي لم يطق ان يجيبني يقول لو كنت
متادقي جب بعيد القعر او صعدت الى السماء تحاشيا عني واستصعادك من الجب
استنزالك من السماء بالقول الذي تبتدرك حتى تكرهه وتعلم اني لست مصمما عن جوابك
ولا عاجزا عن وصولي الى الغرض منك قال الجاربردي والواو من قوله ورقيت بمعنى
او لانه على وزن قولهم فان استطعت نفقا في الارض او سلما في السماء ويقال
شرق بريقه اي غص به كما يقال غصصت باللقمة واذعته افشيته يخاطب رجلا يتهدده
لا يكتم ما سمعه والمعنى انك قشرق بالقول الذي افشيته واظهرته للناس كما ان القناة
تشرق بالدم ولا تشربه فاستعمال الشرق في صدر القناة استعارة من جمود الدم عليه
بحيث يكون بين الظهور وبصيرة بادية عليه قاله الدماميني في التحفة والى هذا
البيت اشار ابن حزم الظاهري في قوله

تجنب صديقا مثل ما واحذر الذي ... يكون كعمرو بين عرب وعجم
فان صديق السوء يردي وشاهدي ... كما شرقت صدر القناة من الدم

ومراده بالكناية عن الرجل الناقص كنقص الموصولة ويعبر عن الرجل المتزيد بالا
بالتي له كاحد عمر والواو في الخط قالوا في المغني وعجز وظاهر ما ذكره جواز ان يكون
المراد بما الموصوفة وكان اشاره الموصولة بالذكر لكونها اشهر وانقض فيها الظهور قال
بعض المتاخرين ويمكن ان يكون مراده بما الناقصة لان السلب نقص كما ان الايجاب
شرف على ما تقرر في علم المنطق قال الصلاح الصفدي ويحتمل ان يكون مراده
بعمرو والمذكر في قول الاعشى المستتر بعمرو عند كريه كالمستتر من الرمضاء بالنار
لشي وصل البيت المستشهد به قول الآخر

ان تبتغي م

طول الليالي اسرعت في نقضي ۞ نقضن كلي ونقضن بعضي ۞ وقوله
وصاحب الدار تشغفن قلبي ۞ ولكن حب من سكن الديارا ۞

قال ابن هشام في المغني ويحتمل ان يكون من ذلك فلله عشر امثالها وكنتم على شفا حفرة من النار فانقذكم منها اي من الشفا ويحتمل ان الضمير للنار وان الاصل فلله عشر حسنات امثالها فالعدد في الحقيقة الموصوف المحذوف انتهى وعبارة الصحاح شاملة لما كان فيه المؤنث ظاهرا او مضمرا وزعم الفراء انه لا يجوز مع المضمر فاذا عجز الاصابع تطيف بعضها ولا الفتاة شرقت صدرها وان العرب منعت من استجازته ذكره في الارتشاف واجازه بعضهم مستشهدا بقوله ۞

تمنيت شمسا استضيء بنورها ۞ فلما اضاءت احرقتني ضياؤها ۞ تنويرا

والثاني نحو قوله **انارة العقل مكسوف بطوع هوى** وعقل عاصي الهوى يزداد تذكيرا مكسوف والقياس مكسوفة لانه جمع عن مؤنث وهو انارة لانها الكتيبة التذكير من اضافتها الى العقل قال ابن هشام ويحتمل ان يكون منه قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين وسيعلم لعل الساعة قريب فذكر قريب حيث لا اضافة ولكن ذكر الفراء انهم التزموا التذكير في قريب اذا اريد قرب النسب وقصد الفرق انتهى واشترط جواز الاستغناء عن المضاف بالمضاف اليه في الصورتين لانه لو لم يجز ذلك لم يكتب المضاف الحكم المذكور في المسئلتين **ومن ذا اشتغل قامت علومه هنه** وجاءت زيدا ذا لا يقال قامت هند وانت تريد فاطمة ولا جاء زيد انت تريد امته وزاد ابن مالك في التسهيل شرطا اخر لم يذكره المص وهو كون المضاف بعضا من المضاف اليه كثلاثة اثلاث او كبعضه نحو اجتمعت اهل اليمامة قال بدر الدماميني في شرحه فان قلت ما الذي استفيد من هذا القيد بعد اعتبار القيد الاول وهو صحة الاستغناء بالمضاف اليه عن المضاف فان هذا يلزم منه كون المضاف بعضا او كبعض قلت لا نسلم هذه الملازمة الا ترى انه لا يصح ان تقول اعجبني يوم عروبة وان صح الاستغناء مع كون المضاف ليس بعضا للمضاف اليه ولا كبعضه لان اليوم نفس عروبة فقد ظهرت فائدة الاتيان بهذا القيد انتهى وعروبة بالاضافة يوم جمعة وزاد الفارسي منها اخر يجوز فيه التانيث وهو ان يكون

المضاف الى المؤنث كالجزء منه ۞ حايف عليه كل عين ترى ۞ فتركن كل حديقة كالدرهم ۞
وزنه ۞ يوم تجد كل نفس ما عملت ووفيت كل نفس قال المرادي في شرح التسهيل والاصح في هذا القسم التانيث بخلاف ما سبق انتهى وسال المص رحمه الله بقوله انقلبوا الى ذلك وان جاز وصح لكن الاصل والافصح التذكير في الصورة الاولى والتانيث في الصورة الثانية **تكميل** وقد يكتسب المضاف من المضاف اليه امورا غير ذلك احدها وجوب التصدير اذا اضيف لصدر ولهذا وجب تقديم المبتدا في نحو كلام من صنعك والخبر في نحو صبيحة اي يوم السفر والمفعول في نحو غلام ايهم اكرمت ومن مررت بها في نحو من غلام ايهم انت افضل ووجب الرفع في نحو علمت ابو من زيد والى هذا اشار الشيخ ابن الدين العربي نحو الجلي بقوله ۞ عليك بارباب الصدور فمن غدا ۞ مضافا الارباب الصدور تصدرا ۞

وايان ان ترجو بصحبته ناقص ۞ فتحظ قد ارمن عاول وتحقرا ۞
فرفع ابو من خفض من مثل ۞ يبين قولي مغزيا ومحذرا ۞

والاشارة بقوله ثم خفض من مثل الى قول امرء القيس ۞

كان ابانا في عرانين وبله ۞ كبير اناس في بجاد مزمل ۞

وذلك لان مزمل صفة لكبير فكان حقه الرفع ولكنه خفض لمجاورته المخفوض الثاني الصدر نحو وسعيلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون فاي منقلب حال ناصبه ينقلبون ويعلم معلقة عن العمل بالاستفهام الثالث الظرفية نحو توفى كلها كل حين وقوله ۞

انا ابن المهال بعض الاحيان ۞ الرابع البيان قال ابن هشام في المغني وذلك في ثلاثة ابواب احدها ان يكون المضاف بينها كغير ومثل ودون واستدل له بقوله تعالى وجيل منهم ويريدون ان نحن مثل ما انكم مطلقون فمن فتح شاذ وهو صفة لحق وقرا بعض السلف او يصيبكم مثل ما اصاب بالفتح وقول الفرزدق واذ ما مثلهم بشر وقول الاخر ۞

لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت ۞ حمامة في غصون ذات اوقال ۞

فغير فاعل لمنع وقد جاء منونا وقد يؤول جميع ذلك وزعم ابن مالك ان ذلك يكون في مثل لمخالفتها للبهمات بانها تثنى وتجمع كقوله تعالى الامم امثالكم وقول الشاعر ۞ والشر بالشر عند الله مثلان ۞ وتاول الاية ولما يات الفرزدق فغير اجوبة مشهورة لا ما في بيته هذا في غير لان قولهم غيران ولا غير ليس بمعرف ولو كان المضاف غير

مبهم لم يبين الثاني ان يكون المضاف زمانا مبهما والمضاف اليه اذ نحو ومن خزي يومئذ
ومن عذاب يومئذ يومئذ يقرأن بجر يوم وفتحه الثالث ان يكون زمانا مبهما
والمضاف اليه فعل مبني كقوله ٥

على حين عاتبت المشيب على الصبى ٭ وقلت اما اصح والشيب وازع ٭ وقوله
لأخذ بكرهن قلبي تحنا ٭ على حين يستصبين كل حليم ٭

وروي بالفتح وهو رجح من الاعراب بدا بن ملك ومرجوح عند ابن عصفور فان كان المضاف
اليه فعلا معربا او جملة اسمية فقال البصريون يجب الاعراب والصحيح جواز البناء ومنه
قراءة نافع هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم بالفتح بناء وقوله غير ابي عمرو يوم لا تملك
نفس وقال ٭ اذا قلت هذا حين اسلو يهيجني ٭ نسيم الصبا من حيث يطلع النجم ٭
وقال الاخر ٭ الم تعلمي يا عمرك الله انني ٭ كريم على حين الكرام قليل ٭
٭ واني لا اغزى اذا قيل مملق ٭ سخي واخزى ان يقال بخيل ٭

وروي بالفتح قال البدر الدماميني في شرح التسهيل قال ابن هشام سألني سائل من اين يجيب
الصبا فانشدته الم تعلمي البيتين ولم يزد على ذلك فتبينت انه فهم وقال في شرح المغني
بعد حكايته ذلك وجه صلاحيته هذا الجواب بانه اشتمل على بناء حين الضافة الى الجملة
في قوله على حين الكرام قليل فاشار به الى البيت المشار له في هذا الحكم حيث قيل
هذا حين اسلوا فبني حين المضاف الى الجملة ولا يخفى ان هذا البيت المشار اليه ايضا
في ذينك البيتين صريح في ذكر حل الصبا اذ قال فيه ٭ نسيم الصبا من حيث يطلع النجم ٭
فظهر المقصود ولله الحمد **الثاني** مما يرد مجرورا الاخبر **المجرور بالحرف وهو ما**
اي اسم **نسبا اليه شيء** دخل نسبة الفعل الى الفاعل والمفعول نحو مررت بزيد عمرا
وغير ذلك مما ليس من الغريب كما مر وخرج بقوله **بواسطة حرف جر ملفوظ** ظاهر لفظا
انه ليس كلامه ما يقتضي ان الفعل يضاف حيث يكون حرف الجر ملفوظا كمررت بزيد
فلا ينبغي حمله على ذلك وان كان يحتمله اذ ينبغي ان المضاف لا يكون الا اسما كما صرح
به الزمخشري وغيره فاذا قلت مررت بزيد فمررت مضاف وبزيد مضاف اليه وليس مكلوم
بلا اسم ومرت هو مضاف الى زيد ماول به اي مرور مضاف فالمضاف هو المرور
لا الفعل الاصطلاحي والذي دعا شراح كلام ابن الحاجب في كافية الى حمل عبارته على

ان المضاف يكون فعلا تعريفه بحروف الجر بانها ما وضع لافضاء الفعل او معناه الى ما يليه وهو
صريح في ذلك **والمشهور من حروف الجر اربعة عشر** حرفا باستقاط عدا وخلا وحاشا
ولعل ومتى وكي فجملتها مطلقا عشرون ودعوى كون الثلاثة الاول غير مشهورة فيرسلة
فانها ليست في الاشتهار دون ما ذكره وان نصبت انها لا لكن تجريها ثابت بالنقل الصحيح
في الكلام الفصيح وسيأتي الكلام عليها في باب الاستثناء ان شاء الله تعالى واما الثلاثة
الاخيرة فشاذة اما لعل فاد بجريها الاعقيل قال ٭ اعرهم لعل الله فضلكم علينا
بجر الجلالة ولهم في لامها الاولى الاثبات والحذف وفي الثانية الفتح والكسر واما متى فاد
بجريها الاهذيل وهي عندهم بمعنى من الابتدائية سمع من بعضهم اخرج متى كمه وقال
ابو ذيب الهذلي يصف السحاب ٭ شربن بماء البحر ثم ترفعت ٭ متى لجج خضر لهن نئيج ٭
واما كي فعدها من حروف الجر مذهب البصريين قالوا ولا يجر بها الا الاستفهامية كقولهم في
السؤال عن علة الشيء كيمه بمعنى لمه وما وان المصدرية مع صلتهما كقوله ٥

اذا انت لم تنفع فضر فانما ٭ يرجى الفتى كيما يضر وينفع ٭

ونحو جئتك كي تكرمني اذا قدرت ان بعدها ما والكوفيون فعندهم انها ناصبة بنفسها المضارع
المصدر كانها بانه في حد هذه الافعال وسميت هذه الحروف حروف الجر قال ابن الحاجب لانها
تجر معنى الفعل الى الاسم وقال الرضي بل لانها تعدل اعراب الجر كما قيل حروف النصب في حروف
الجزم وليسميها الكوفيون حروف الاضافة لانها تضيف الفعل الى الاسم او توصله اليه
وتربطه به وحروف الصفات لانها تحدث صفة في الاسم نحو قولك جلست في الدار وجلست
في علو ان الدار وعلا الجلوس وقيل لانها تقع صفات لما قبلها من النكرات كذا في جمع
الجوامع وهذه الاربعة عشر المشهورة من حروف الجر **سبعة منها جر الظاهر والضمير**
وهي من وقد يقال منا على نزعة الى وزعم الكسائي والفراء انها الاصل وخففت لكثرة
الاستعمال وقال ابن مالك هو لغة لبعض العرب وقال ابو حيان هي ورة وقد بينا انها
اتم حروف الجر كما قال الجرجاني وغيره وقال ابن الدهان في الغرة من اقوى حروف الجر
لهذا المعنى اختصت بالدخول على عند اشهر ولها ستة عشر معنى احدها ابتداء الغاية
وليس المراد بالغاية هنا نهاية المسافة وكذا في قولهم الى انتهاء الغاية اذ لا معنى لابتداء
النهاية وانتهاء النهاية وانما المراد بالغاية جميع المسافة قال الرضي ويلزم عليه ان يكون

استعمال ورنح الزمان مجازا الا ان يراد بالمسافة المسافة تحقيقه والتمثيل به قال الاخر كثيرا
ما يطلقون الغاية ويريدون بها الغرض والمقصود فالمراد بها هنا الفعل لانه غرض
الفاعل ومقصوده انتهى ويلزم عليه ان تختص من الابتدائية بالافعال الاختيارية التي
لها غرض ولا يصح ان يقال غلا العدد من اول النهار الى اخره فالاحسن ان المراد بالغاية
النهاية اي لا ابتداء لنهايته ولا يستعمل في ابتداء لا نهاية له كالامور الابدية قاله عصام الدين
ثم الابتداء يكون في المكان بانه ان يخرج من المسجد الحرام وفي الزمان خلوناه اكثر البصرة
نحن اول يوم وفي الحديث سطرنا من البحرة الى البحرة والشواهد عليه كثيرة وتاريخها
تعسف وفي غيرهما نحو من محمد رسول الله انه من سليمن وعلامتها صحة ايراد الى ورما
يفيد فايدتها فيها كنحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ به التجوء اليه اما في
التبعيض وعلامتها جواز الاستغناء عنها ببعض نحو اخذت من الدراهم اي بعض الدراهم و
المفعول الصريح في هذا المثال محذوف اي اخذت من الدراهم شيئا فان اعتبرت المفعول
مذكورا جاز في المجرور وجهان ان يكون متعلقا بالفعل وان يكون متعلقا بمحذوف صفة
للمفعول وان اعتبرته محذوفا تعين تعلقه بالفعل الثالث بيان الجنس اي الظهار
المقصود منه نحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان وعلامتها ان يحسن حمل الذي في مكانها
لا يقال لا يصح ذلك في نحو قد كان من طهاي شيء مع ان من بيانية لانه يلزم قلب
النكرة بالفرنية ويلزم حمل المعرفة اي مطرصلة لانا نقول المراد حمل الذي في مكانها
مع ايراد مقتضيات الوصول الرابع البدل نحو ارضيتم بالحيوة الدنيا من الاخرة فما
متاع الحيوة الدنيا في الاخرة الا قليل منك الحد والكره فهم فقالوا لقد رضيتم بالحيوة
الدنيا بدلا من الاخرة فالمبدل منه متعلقها المحذوف من الابتداء ولذا قال الخامس
التصيير على الهمزة وتفيد التصيير عليه وهي الزائدة فالاول نحو ما جاءني من رجل الا
نحو ما جاءني من احد وثالثه شروط ان يسبقها نفي او نهي او استفهام وان يكون مجرورها
نكرة وان يكون لما فاعلا نحو ما بابتهم من ذكر او مفعولا نحو هل تحس منهم من احد ان تبدأ
نحو هل من خالق غير الله قاله ابن هشام في الاوضح وجاز بعضهم زيادتها بشرط سبق نفي
فقط نحو فما كان من مطر وجازها الاخفش والكسائي وهشام بلا شرط واستدلوا بما مر
مالك في التسهيل السادس التعليل نحو مما خطاياهم اغرقوا السابع الظرفية نحو ما ذا

خلقوا من الارض الثامن الفصل المهملة وهي الداخلة على ثاني المتضادين نحو يعلم المفسد من
المصلح حتى هذا الخبيث من الطيب قال ابن هشام وفيه نظر لان الفصل استفادة
من العامل فان ميز بمعنى تميز كعلم صفة توجب التمييز والظاهر ان من في الاية
للابتداء بمعنى من التاسع انتهاء الغاية وهو قول الكوفيين واختاره ابن مالك واستدل له بصحة
قولك تقربت منه وهو يعني تقربت اليه العاشر مرادفة عن نحو قول القائل تقلبهم من
ذكر الله يا ولينا قد كنا في غفلة من هذا الحادث عصر ارادة الباء نحو نظرون من طرف خفي
قاله يونس قال ابن هشام والظاهر انها للابتداء وتعقبه الدماميني بان اريد كون الطرف
الذي للنظر يعني بصري الباء كما قاله يونس وليس الظاهر كونها كذلك وان اريد ان الطرف
وقع ابتداء النظر فيه فهو الابتداء الغاية لا معنى الباء فهما معنيان متغايران موكولان الى
ارادة المستعمل تامل انتهى الثاني عشر مرادفة عند نحو اخذ عنهم اموالهم ما اردهم
من الله شيئا قاله ابو عبيدة والصحيح انها في ذلك للبدل الثالث عشر مرادفة في اذا نحو
بالكفر وانا لما نضرب الكبش ضربة على راسه تلقى اللسان من الفم
قاله السيرافي وابن خروف وابن طاهر والاعلم وخرجوا عليه قول سيبويه واعلم انهم مما يحذفون
كذا قال ابن هشام والظاهر ان من فيها ابتدائية وما مصدرية وانهم جعلوا كانهم خلقوا
من الضرب والحذف مثل خلق الانسان من عجل انتهى قال الفنري معنى هذا ليس ظاهرا في
قول سيبويه على ما يخفى الرابع عشر الاستعلاء نحو نصرناه من القوم وقيل على القضية
اي منعناه منهم بالنصر الخامس عشر التجريد نحو لي من فلان صديق حميم قيل والظاهر ان
من التجريد تبيانية وظرفية السادس عشر الاستثناء نحو قول عليه السلام انت مني بمنزلة هرون
من موسى وقيل والظاهر ان من في الحديث للابتداء اذ المقدر قربك مني بمنزلة قرب هرون
من موسى وحذف المضاف اظهر المعنى والى ولها ثمانية معان احدها انتهاء الغاية
المكانية او الزمانية نحو الى المسجد الاقصى ثم اتموا الصيام الى الليل وغيرهما نحو اعطيته من
مائة الى الف الثاني المعية كمع وذلك اذا ضممت شيئا الى اخر في الحكم يراد عليه ان التعاقي
نحو من انصاري الى الله وايديكم الى المرافق ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم قال الرضي في الصحيح
انها للانتهاء او مضافة الى المرافق والى اموالكم وقال غيره ما من رد في ذلك يدل على تضمين
العامل والبقاء الى على اصلها والمعنى في الاية الاولى من يضيف نصرته الى نصرة الله اي

يتصرف حال كونه ذا حبا لا لله الثالث التبيين وهي المتعلقة في تعجب او تفضيل بحسب
بعض بيّنة لفاعليته معنى بها نحو ما احب زيدا اي وقوله تعم ربنا السجن احب الي
واثبات هذا المعنى لا يخصص بلزم الرابع مرادفة اللام نحو ولا تمدن عينيك وقيل
لانتهاء الغاية اي منتهى اليك الخامس الظرفية كفي ذكره جماعة في قوله ه

ولا تمدن كفي بالوعيد كانني ٭ الى الناس مطلي بها القار اجرب ٭

اي في الناس وناطه بعضهم علوت والى محذوف او مطلي بالقار مضافا الى الناس محذوف
وقلب الكلام وقال بن عصفور هو على تضمين معنى مبغض قال وقد وجه بجعل الى
بمعنى في لجاز بدا الى الكوفة السادس الابتداء كقوله ه

تنزل وقد عاليت بالكور فوقها ٭ اصيفي فلا يروى الى ابن احمرا ٭

اي مبتدئ السابع موافقة عند كقوله ه

امر سبيل الى الشباب وذكره ٭ اشهى الي من الرحيق السلسل ٭

الثامن التوكيد وهي الزائدة اثبت ذلك الفراء استدلالا بقراءة بعضهم افئدة من الناس تهوي
اليهم بفتح الواو اي تهواهم وخرجه غيره على تضمين تهوي معنى تميل ومن وهما بمعنى
معان احدها المجاوزة وهو الاكثر فيها ولم ينكره البصريون غيره والمراد بالمجاوزة
بعد شيء من الجرور بها بسبب ايجاد مصدر الفعل المعدى بها نحو سرت عن البلد اي
بعدت عنها بسبب السير الثاني البدل نحو لا تجزي نفس عن نفس وفي الحديث معنى
عن ابيك اي بدل نفسي وبدل ابيك الثالث الاستعلاء نحو فانما يبخل عن نفسه
اي عليها الرابع التعليل نحو وما نحن تاركي الهتنا عن قولك اي لاجله الخامس مرادفة
بعد نحو لتركبن طبقا عن طبق اي حالة بعد حالة السادس مرادفة من نحو فوعزتك
يقبل التوبة عن عباده اي منهم بدليل فتقبل من احدهما ولم يتقبل من الاخر السابع الا
قاله ابن طلحة وسلمه بعضهم عن القوس لانهم يقولون ايضا رميت بالقوس حكاها
الفراء وغيره وعلى الحريري في انكاره ان يقال ذلك الا اذا كانت القوس هي الرامية
وحكى ايضا رميت على القوس وعلى والقول بحرفيتها هو مذهب البصريين والكوفيين
ومن هم ابن الطراوة وابن طاهر وابن خروف وابو الحجاج بن معروف والاستاذ ابو علي
في احد قوليه انها اسم دائما لا تكون حرفا وسبوه لسيبويه ولها تسعة معان احدها

الاستعلاء حقيقة وعليها وعلى المعان تجاذب الوجوه عن فصلنا بعضهم على بعض وفضلهم
على رتب ثم انه قد يكون على مجرورها كما مثل وهو الغالب وقد يكون على ما يقرب منه نحو
اذا جلس على الناس وهي قال الزمخشري معنى الاستعلاء على النار ان اهل النار يستعلون
المكان القريب منها ه وههنا بحث نفيس اثبت ابن هشام فيه من الفوائد وهو منقول
من كتاب مطلع السعدين ومجمع البحرين وهو تاريخ الفقيه عبد الرزاق بن اسحق الاسمر قندي
وكان في حدود سبع وثمانين وثمانمائة وسبب ايراده له انه ذكر ان الامير شرف الدين
علي بن جاني ورد الى سمرقند في سنة تسعين وسبعمائة فامر الامير تيمور عنه
الاكرام ثم ان السيد ذكر في بعض مجالس ورد كلام صاحب الكشاف على قول ابن هشام
هدى لفظ كلام العلامة التفتازاني عليه وابطاله ولم يكن احد يتجرى على العلامة بالاعتراض
فشاع ذلك الى ان بلغ الامير تيمور فجمع بين العلامة والسيد للمناظرة واشترط السيد ان
لا يتكلم احد من تلامذة العلامة في اثناء البحث فلم يتمالك مولانا جلال الدين ابو يوسف
الاوبهي فتكلم في اثناء البحث وكان ارسله تلامذة العلامة حتى انه كان قد اذن له
فان يصلح ما يراه من الخلل في رسالته فغضب الامير تيمور من تكلمه حيث كان الشرط
على خلاف ذلك فامر باخراجه ثم ان المترجم المذكور ذكر ان لاخيه مولانا جلال
عبد الغفار كلاما في هذا البحث ثم قال لا بأس بايراد كلام الجميع باللغة العربية صورة
كلام كل منهم على هذه الصورة قال صاحب الكشاف معنى الاستعلاء في قوله تعالى على
هدى مثل تمكنهم واستقرارهم عليه وتمسكهم به شبهت حالهم بحال من امتطى الفرس
وركبه قال الخفاجي في التفتازاني معنى هذا الاستعارة تبعية لما التبعية فيها
او الاضافة في الحرف وتبعيتها في الحرف وانما القيل فلكون كل من طرفي التشبيه حالة
منتزعة من عدة امور واعترض عليه المحقق الجرجاني بان كون على استعارة تبعية يستلزم
كون الاستعلاء شبيها به والقيل المستلزم لتركب الطرفين فيستلزم ان لا يكون
الاستعلاء شبيها به لانه معنى مفرد فلا يجتمعان واجاب التفتازاني بان مبنى التمثيل
على تشبيه صورة منتزعة من عدة امور بصورة اخرى كذلك وهذا انما يوجب اشتراك
التعدد في الماخذ لا فيه نفسه ولا ينافي كونه متعلق معنى الحرف ورد الجرجاني هذا
الجواب في كتبه بان تلك الصورة المنتزعة من عدة امور لا تشترع بتمامها من كل واحد

مناظرة العلامة التفتازاني والمحقق الجرجاني

من تلك الامور بل ينتزع من كل واحد من تلك الامور بعض منها فيكون كل من الطرفين
مركبا بالضرورة وعلى الاستعداد مفرد فلا يكون مشبها به وقال استاذي واخي الوالد
ويمكن الجواب عنه بان معنى انتزاعها من تلك الامور هو ان يكون منتزعة من مجموع
تلك الامور وتقارنها وتضامها كالاستعداد فانه هيئة حاصلة من تقارن الدراهم
المركوب على الكيفية المخصوصة فيكون واحدا منتزعا من عدة امور ولهذا صح ان يستعار
العنقود للثدي يا سائل ان تقول لان في الصبح عنقود ملاحية في السماء وقد استعاروا
الطاق والحامل للدوالب التي حول الجوزاء وظاهر ان ليس في هذه الاستعارات الا
تشبيه الهيئة بالهيئة انتهى الثاني الصاحبة كمع عن وآلى المال على جبتها اي مع جبته
الثالث المجاورة كقوله ٭ اذا رضيت علي بنو قشير ٭ لعمر الله اعجبني رضاها ٭
هو لقيط بن يعمر حكى ذلك المبرد في الكامل قال ابن هشام في شرح اللمحة
وقال في القنى ويحتمل ان رضي ضمن معنى عطف وعن الكسائي حمل على تقدير هو
سخط انتهى قال ابن جني في الخصائص كان ابو علي يستحسن قول الكسائي هذا انتهى
لكن قال بعض المحققين انه لا يعرف له محتمل الا ان لم يحمل على معنى عن فكيف يصح
المعنى وان حملت بمعنى عن لم يكن رضي محمولا على ضده لان ضده لا يطلب حقيقة
عن نعم لو قيل رضيت ما ولم يلم لتعطف لكان له وجه انتهى وقال ابو عبيد انما
ساغ ذلك لان معناه اقبلت على الرابع الظرفية نحو على حين غفلة اي في حين
غفلة الخامس التعليل نحو ولتكبروا الله على ما هداكم اي لاجل هدايته اياكم وقوله
٭ على مر تقول الريح ميل عاتق ٭ اذا انا لم اطعن اذا الخيل اكرث ٭
السادس موافقة من نحو اذا اكتالوا على الناس يستوفون اي من الناس سابعه مرادفة
الباء نحو حقيق على ان لا اقول وقرأ ابي بان لا اقول وقالوا اركب على اسم الله السابع
الاستدراك والاضراب نحو فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه على انه لا ييأس من رحمة الله
وقوله ٭ فوالله لا انسى قتيلا رزيته ٭ بجانب قوسى ما حييت على الارض ٭
٭ على انها تعفو الكلوم وانما ٭ توكل بالمرء الذي وان جل ما يمضي ٭
اي على ان العادة نسيان المصائب البعيدة العهد وقوله ٭
٭ بكل تداوينا فلم يشف دائنا ٭ على ان قرب الدار خير من البعد ٭

ثم قال ٭ على ان قرب الدار ليس بنافع ٭ اذا كان من تهواه ليس بذي ود ٭
ابطل بعلى الاولى صوم قوله لم يشف دائنا فقال على ان فيها شفاء ثم ابطل بالباء قوله
على ان قرب الدار خير من البعد وعلق على هذه بما بعدها كعلق حاشا بما بعدها عند من
قال به الا انها اوصلت معناه الى ما بعدها على خبر الاضراب والاخراج او هو خبر المبتدا
محذوف اي والتحقيق على كذا وهذا الوجه اختاره ابن الحاجب قال ودل ذلك على ان
الجملة الاولى وقعت على خبر التحقيق ثم جيء بما هو تحقيق فيها قال ابن هشام انما سمع ان
تكون زائدة للتعويض الوجه فالاول كقوله ٭
٭ ان الكريم واسيك يعتمل ٭ ان لم يجد يوما على من يتكل ٭
اي من يتكل عليه فحذف عليه وزاد على قبل الموصول تعويضا قال ابن جني وقيل المراد
ان لم يجد يوما ثم ابتدأ استفهاما فقال على من يتكل والثاني كقوله ٭
٭ ابى الله الا ان سرحة مالك ٭ على كل افنان العضاة تروق ٭
قال ابن مالك قال ابن هشام وفيه نظر لان زائدة الشيء بمعنى الجميع لا معنى له ههنا وانما
المعنى تعلو وترتفع انتهى وفي القاموس الروق مصدر راق عليه اي زاد عليه فضلا
فلا حاجة حينئذ الى التضمين وفي ولها عشرة معان احدها الظرفية حقيقة مكانية
او زمانية وقد اجتمعا في قوله نعم الرجل انت في ادنى الارض وهم من بعد غلبهم
سيغلبون في بضع سنين او مجازا اما ان يكون الظرف والمظروف متغايرين نحو ولكم
في القصاص حيوة او الظرف معنى والمظروف ذاتا نحو اصحاب الجنة في حرم او الظرف
نحو لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة الثاني السببية نحو لمسكم فيما افضتم
في العذاب ان المرأة دخلت النار في هرة حبستها الثالث المصاحبة نحو حق عليهم
القول في امم الرابع الاستعلاء نحو لاصلبنكم في جذوع النخل والاولى ان يقال انها
بمعناها لتمكن المصلوب في الجذع تمكن الظروف في الظرف فهو من باب الاستعارة
التبعية الخامس مرادفة الباء كقوله ٭
٭ ويركبن يوم الروع منا فوارس ٭ يصيرون في طعن الاباهر والكلى ٭
السادس مرادفة الى نحو فردوا ايديهم في افواههم السابع مرادفة من نحو ويوم نبعث
في كل امة شهيدا اي منهم بدليل الاية الاخرى الثامن مرادفة عن نحو وهو في الاخرة

اعمرا ای عنها وعن محاسنها التاسع القاضیة وهی الداخلة بین مفضول سابق وفاضل
لاحق نحو فما متاع الحیوة الدنیا فی الاخرة الا قلیل العاشر التوکید وهی الزائدة نحو
ارکبوا فیها ای ارکبوها والباء وحرکتها الکسر وقد تفتح مع الظاهر فیقال بزید مکان بزید
الفتح عن بعضهم قاله ابو حیان ولها اربعة عشر معنی احدها الالصاق مثل وهزی
الیک بجذع النخلة فلهذا اقتضی علیه سیبویه قال فی شرح اللب وهو تعلق احد المعنیین بالآخر
حقیقیا نحو امسکت بالحبل ومجازیا نحو مررت بزید الثانی التعدیة وهی تصییر معنی الفعل وجعله متضمنا لمعنی المتعدی کالهمزة
والتضعیف وهذا المعنی مما انفردت به عن سائر حروف الجر وتطلق التعدیة
علی معنی اخر وهو ایصال معنی الفعل الی مفعوله بواسطة حرف الجر وهی بهذا المعنی
متحققة فی جمیع مطرد حروف الجر وذهب ذلک علی بعض من عاصرنا فسر التعدیة فی
هذا المقام بهذا المعنی الثانی وهو وهم منه قال ابن هشام وتسمی باء النقل ایضا والمعاقبة
للهمزة فی تصییر الفاعل مفعولا واکثر ما تعدی الفعل القاصر نحو تقول فی ذهب زید
ذهبت بزید واذهبته ومنه ذهب الله بنورهم وقوی اذهب الله نورهم وقول
المبرد والسهیلی ان هذه التعدیة فرقا مردود بالآیة ومن وردها مع المتعدی نفع الله
الناس بعضهم ببعض وملکت الحجر بالحجر والاصل نفع بعض الناس بعضا وملک
الحجر الحجر الثالث الاستعانة وهی الداخلة علی آلة الفعل حقیقیة نحو کتبت بالقلم
ومجرت بالقدوم او مجازیة قیل ومنه باء البسملة لان الفعل لا یاتی علی الوجه الاکمل الا بها
الرابع السببیة نحو انکم ظلمتم انفسکم باتخاذکم العجل فکادا حنا ذنبه واصلحت بزید
الاسد او سبب لغائی وایاه الخامس المصاحبة وهی التی تصلح فی موضعها مع او تغنی
عنها ومن یعصمها بها الحال نحو دخلوا بالکفر ای معه او کافرین قال ابن هشام فی المغنی
وقد اختلف فی الباء فی قوله تعالی فسبح بحمد ربک فقیل للمصاحبة والحمد مضاف الی المفعول
ای سبحه حامدا له ای نزهه عما لا یلیق به واثبت له ما یلیق به وقیل للاستعانة والحمد
مضاف الی الفاعل ای سبحه بما حمد به نفسه اذ لیس کل تنزیه بمحمود الا تری ان
تسبیح المعتزلة اقتضی تعطیل کثیر من الصفات اشهی قال شیخ شیوخنا العمرنوی رحمه الله
فی اللالی الدریة بعد نقله ذلک لا یخفی علیک ان المعتزلة ومن وافقهم لم ینفوا

انظر معنی التعدیة

الصفات رأسا حتی لزم التعطیل بل تفسیر زیادتها نفاة الاسعد بعین ذاته فهذه عین
ذاته وکذلک البواقی وهذا لا یستلزم ذلک بل هو ادل علی التنزیه لان القول بالزیادة
یؤدی الی محذورات تقتضی عکس ما اراده من التنزیه کما هو مقرر فی علم الکلام ظهرا
ثم اشهی السادس الظرفیة نحو ولقد نصرکم الله ببدر بخیلهم بسجر السابع البدل
وهی التی یحسن فی مکانها بدل کقول الحماسی ۵

فلیت لی بهم قوما اذا رکبوا ۞ شنوا الاغارة فرسانا وبرکبانا ۞

ای بدلهم والمصاب الاغارة علی المقول واجله الثامن المقابلة وهی الداخلة علی العوض
والاثمان نحو کافأت الاحسان بضعف واشتریت الفرس بالف التاسع المجاوزة
قیل یختص بالسؤال قال فی الجمع وظاهر کلام ابی حیان ان الکوفیین کلهم علیه
نحو فاسأل به خبیرا بدلیل فسئلوا عن انبائکم وقیل لا یختص به بدلیل ویوم تشقق
السماء بالغمام وجعل الزمخشری هذه الباء بمعنی فیها فی شققت السنام بالشفرة علی ان
الغمام جعل کالآلة التی تشق بها العاشر الاستعلاء نحو فان تامنه یقنطار یؤده
الیک وقوله علیه الاکا امنکم علی اخیه الحادی عشر التبعیض اثبت ذلک الاصمعی و
الفارسی والقتبی وابن مالک وقیل والکوفیون وجعلوا منه عینا یشرب بها عباد الله
ای منها قال بعضهم ویکون ان یکون الباء بمعنی فی لان العین فی الظاهر بحیث تدرک
الناظر الیها ان یشرب منها الثانی عشر القسم وهی اصل حروفه ولذلک جعلت
بحیث تذکر الفعل معها نحو اقسم بالله لتفعلن ودخولها علی الضمیر نحو بک لافعلن
واستعمالها فی القسم الاستعطافی وهو المؤکد لجملة طلبیة نحو بالله هل قام زید
ای اسألک مستعطفا بالله اقسمت عشر الغایة نحو وقد احسن بی ای الی وقیل اصل
احسن معنی عطف الرابع عشر التوکید وهی الزائدة وزیادتها فی ستة مواضع
ما فی المغنی احدها الفاعل وزیادتها فیه واجبة وغالبة وجوزه قالوا واجبة نحو
احسن بزید علی قول الجمهور والغالبة فی فاعل کفی نحو کفی بالله شهیدا والجر
بزیادتها هو الاصح کما فی الارتشاف وقال الزجاج دخلت الباء لتضمین کفی معنی
اکتف ای فهی للتعدیة قال ابن هشام فی المغنی وهو من الحسن بمکان ویصححه
قوله تعالی الله امرؤ هلک جزاء بما قدمت یداه ای یتقی ویعمل بدلیل جزم یتق وجیء

قولهم كفى بهند بترك التنافس احتج بالفاصل فهو مجوز لا موجب بدليل ما تسقط من
ورقة وما يخرج من ورق فان عورض بقول لك احسن بهند قالنا لا نلغي صيغة الامر
وان كان معناها الخبر اشعى ويشكل عليه اسناد الفعل الماضي الى ضمير المخاطب وهو
غير جائز قالوا وزعم يحيى كفى هذا مجرحا عن اليا قول الشاعر ٥

ثم بلغني

• ويجزى عن غائب المرء هديه • كفى الهدى عما غيب المرء مخبرا •

ولا تزاد الباقي فاعل كفى التي بمعنى اجزأ واغنى ولا التي بمعنى وفى والاولى معدية
لواحد كقوله • قليل منك يكفيني ولكن • قليلك لا يقال له قليل •
والثانية معدية لاثنين كقوله تعالى وكفى الله المؤمنين القتال والضرورة كقوله
• مهما لي الليلة مهما ليه • اودى بنعلي وسرباليه • الثاني مما زاد
فيه ابا المفعول عنوا لا تلقوا بايديكم الى التهلكة وهزي اليك بجذع النخلة قال ابن
هشام وكثرت زيادتها في مفعول عرفت ونحوه وقلت في مفعول ما يتعدى لاثنين
كقوله • تبلت فؤادك في المنام خريدة • تسقي الضجيع ببارد بسام •
وقد زعمت في مفعول كفى المتعدية لواحد منه الحديث كفى بالمرء كذبا ان يحدث
بكل ما سمع قال المرادي في الجنى وزيادة الباء في المفعول غير مقيسة مع كثرتها لكن
جزم الرضي بانها تزاد قياسا في مفعول عرفت وعلمت وجهلت وسمعت
تبينت واحسست الثالث المبتدا وذلك في قولك بحسبك درهم وخرجت فاذا
بزيد وكيف بك اذا كان كذا ومن المذهب انها زيدت فيما اصله المبتدا وهو اسم
لغير شرط ان تاخر الى موضع الخبر كقراءة بعضهم ليس البر بان تؤتوا بنصب البر
وقوله • ليس عجيبا بان الفتى • يصاب ببعض الذي في يده •
الرابع الخبر قال ابن هشام في تذكرته وزيادة الباء في الخبر على ثلاثة اقسام كثير وقليل
واقل فالكثير في ثلثة مواضع وذلك بعد ليس وما نحو ليس الله بكاف عبده
وما ربك بغافل وبعد اولم يروا نحو اولم يروا ان الله الذي خلق السموات والارض
ولم يعي بخلقهن بقادر وذلك لانه في معنى اليس الله بقادر فهو راجع الى المسئلة
الاولى في المعنى والقليل في ثلاثة مواضع بعد كان واخواتها مسقية كقوله ٥
• وان مدت الايدي الى زاد لم اكن • باعجلهم اذا جشع القوم اعجل •

وبعد ظن واخواتها منفية كقوله • وما انى اظن الخطب يخفى وبينه • فلما دعاني لم تجدني بقعدة •
وبعد العامل على ليس كقوله • فكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة • بمغن فتيلا عن سواد بن قارب •
والاقل في ثلاثة مواضع بعد ان ولكن وهل فالاول كقوله ٥

• فان تنأ عنها حقبة لا تلاقها • فانك مما احدثت بالمجرب •

والثاني كقوله • ولكن اجر الوعل علت بعيني • والثالث كقوله • الا هل اخو عيش لذيذ بدائم •
انتهى وقال في المغني زيادتها في الخبر بان غير جائز قياس وقد مثاله وتعجب
فيتوقف على السماع وهو قول الاخفش وزنا بعد وجعلوا منه جزاء سيئة بمثلها
والاولى تعليق بمثلها باستقر او محذوف هو الخبر انتهى الخامس الحال المنوعا عليها
كقوله • كائن دعيت الى باساء داهية • فما انبعثت بمزود ولا وكل •
ذكره ابن مالك السادس التوكيد بالنفس والعين نحو جاءني زيد نفسه او عينه
واللام وهي مكسورة مع غير المضمر مفتوحة معه وفي غيره خلافه عنوكم ولنا وتكسر في
لغتهم مطلقا وهذا في غير ياء المتكلم فانها تكسر معها وفي غير المستغاث المباشر لها
فانها تفتح معه نحو يا لله وللعبيد تفتح الداخلة على الفعل نحو اترك ولله
الرضى ونقل فتحها مع جميع المظهرات ولها عشرون معنى احدها الاستحقاق وهي
الواقعة بين معنى وذات نحو الحمد لله الثاني الاختصاص نحو الجل للفرس الثالث
الملك نحو له ما في السموات وما في الارض وبعضهم يستغني بذكره عن ذكر العينين
قبله تعليلا للاشتراك الرابع التعليل نحو وهبت لزيد دينارا الخامس شبه التعليل
نحو جعل لكم من انفسكم ازواجا السادس التعليل نحو لضلكم يبين الناس ومنها اللام
الثانية في نحو يا لزيد لعمرو وتعلقها بمحذوف وهو فعل من جملة مستقلة اولى وعن
لعمرو واسم هو حال من المنادى اي يدعو العمرو ونحو لان لم يطلع ابن مصفور على انها
فنقل الاجماع على الاول السابع موافقة الى نحو بان رباك اوحى لها الثامن موافقة على
نحو ويخرون للاذقان التاسع موافقة في نحو ونضع الموازين القسط ليوم القيمة
العاشر موافقة من نحو سمعت له صراخا وقول جرير ٥

• لنا الفضل في الدنيا واعناقكم لنا • وحق لكم هذا لقيمة افضل •

الحادي عشر موافقة عند كقولهم كتبته لخمس خلون الثاني عشر موافقة بعد نحو اقم الصلوة

للذين اشركوا الثالث عشر موافقة عن نحو قال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا
ما سبقونا اليه فاللام بمعنى الجار والمجرور وقال ابن مالك وغيره هي لام التعليل وقيل غير ذلك
الرابع عشر التبليغ وهي الجارة لاسم السامع لقول او ما في معناه نحو قلت له واذنت
له وفسرت له الخامس عشر الصيرورة وتسمى لام العاقبة ولام المآل نحو فالتقطه آل
فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا وانكرها البصريون وتأولوها على التعليل
بحذف السبب واقامة المسبب وسيأتي عليها مزيد كلام في محله الاصل الثاني الباء
السادس عشر القسم والتعجب معا وتختص باسم الله نحو كقوله ٥
لله بقي على الايام ذو حيد السابع عشر التعجب المجرد عن القسم وتستعمل في
انذ لا كقولهم بالماء والعشب اذا تعجبوا من كثرتهما وفي غيره كقولهم لله دره فارسا
ولله انت الثامن عشر التعدية نحو ما اضرب زيدا لعمرو قال في التصريح لان الضرب
متعد في الاصل ولكن لما بني منه فعل التعجب نقل الى فعل بضم العين فصار قاصرا
فعدي بالهمزة الى زيد وباللام الى عمرو هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون
الى ان الفعل باق على تعديته ولم ينقل وان اللام ليست للتعدية وانما هي مقوية
للعامل لما ضعف باستعماله في التعجب وهذا الحذف مبني على ان فعل التعجب اذا
صيغ من متعد هل يبقى على تعديته او لا ذهب الكوفيون الى الاول والبصريون
الى الثاني اشهى التاسع عشر التوكيد وهي اللام الزائدة وهي انواع فمنها المعترضة
بين الفعل المتعدي ومفعوله كقوله ٥ وملكت ما بين العراق ويثرب
فلكا اجاز لمسلم معاهد ومنها اللام المسماة بالمحققة وهي المعترضة بين
المتضايفين كقولهم يا بؤس للحرب والاصل يا بؤس الحرب فالحقت اللام تقوية
للاختصاص وهل الجر بما بعدها بها او بالمضاف قولان ارجحهما الثاني لان
من شأن المضاف ان يجر المضاف اليه والافراد اضافة ومنها اللام المسماة لام
التقوية وهي المزيدة لتقوية عامل ضعيف اما بتأخره نحو ان كنتم للرؤيا تعبرون
او بكونه فرعا في العمل نحو فعال لما يريد تزاحمة للشورى ونحو هو ضارب لزيد حسن
وانا ضارب لعمرو وقد اجتمع التأخير والفرعية في نحو وكنا لحكمهم شاهدين ومنها
لام المستغاث عند المبرد واختاره ابن خروف وسيأتي الكلام عليها العشرون

التبيين وهي على ثلاثة اقسام كما في المغني احدها ما يبين المفعول من الفاعل وهذه تتعلق
بمذكور وضابطها ان تقع بعد فعل تعجب او اسم تفضيل مفهمين حبا او بغضا تقول
ما احبني وما ابغضني فان قلت لفلان فانت فاعل المحب والبغض وهو مفعولهما وان
قلت الى فلان فالامر بالعكس قال ابن بابشاذ في شرح الجمل ولم اعلم ان احدا من اصحابنا
شرح هذا وبين العلة فيه التي لاجلها اختصت اللام بالفاعل والى بالمفعول والمعول
عندي في ذلك ان اللام لما كانت في باب الاستخبار والاضمار تختص بالفاعل في المعنى
من نحو قولك لمن هذا الفعل فتقول مجيبا هو لفلان فتأتي باللام وليس كذلك
الى لانها دخلت في باب الاستخبار والاضمار لمعنى ايضا الى من يصل هذا الفعل فتقول
الى فلان فان قيل ولم كانت اللام في اصلها للفاعل والى في اصلها للمفعول وقيل
ان اللام معناها في الاصل الملك والاستحقاق والملك والاستحقاق للفاعلين
الذي ملكوا واستحقوا الاشياء والى معناها انها الغاية والغاية شيء لفعلك الذي
اختص بما ذكرناه اشهى الثالث ما يبين مفعولية غير ملتبسة بفاعلية وما
يبين فاعلية غير ملتبسة بمفعولية ومحبوب كل منهما انما غير معلوم بما قبلها ان علم
ولكن استؤنف بيانه تقوية للبيان وتوكيدا له واللام في ذلك كله متعلقة بمحذوف
مثال المبينة للمفعولية سقيا لزيد وحمدا له اي تقدير ارادتي لزيد ومثال
المبينة للفاعلية تبا لزيد وسحقا له فانهما في معنى خسر وهلك تنبيه ومما يجر
الظاهر والمضمر من حروف الجر الثلاثة الاتية ذكرها في باب الاستثناء وهي خلا
وعدا وحاشا ٣ سنة تجر الظاهر فقط وهي مذ ومنذ بضم الميم فيهما
وسكون النون ساكنة بعد الميم في الثانية وكسرها الغنيني سليم وقال ابو حيان
حكى الفيا في نوادره كسر مذ عن بني سليم وكسر منذ عن كل الشي قالوا ومنذ
بنيات النون اصل لمذ بدليل رجوعهم الى ضم دال مذ عند ملاقاة ساكن نحو مذ
اليوم ولولا ان الاصل الضم لكسروها لان بعضهم يقول مذ زمن طويل فضم مع علمهم
الساكن وقال ابن مالك هما اصلان لانه لا يتصرف في الحرف ولا يشبهه ويؤيد تحقيقهم
ان وكان ولكن ورب وقط وقال المالقي اذا كانت مذ اسما فاصلها منذ وحرفا
فهما اصلان قاله في المغني وفي النهاية قالوا مذ ومنذ حرفان وفي هذا نظر اذا قالوا

اصل مذ منذ ويلزم على قول لهم ان المخففة من ان وان حرفان وان رب باعتبار لفظها
عشرة احرف حكاه المرادي في الجنى الداني ثم قال قلت الذي يظهر ان مرادهم ان
مذ كان اصلها منذ كاختها فحذفت النون منها وتركت اختها على اصلها الاترى انهم اجروا
الاغلب على غالب الاسمية والاغلب على منذ الحرفية فلو كانت مذ فرع منذ هذا
لسانها في الحكم اشهى **ويختصان بالزمان** غير المستقبل من الماضي والحال وكان
عليه التقييد بذلك ليفيد بمفهومه انهما لمطلق الزمان وليس كذلك فانهما لا يستعملان
في الزمان المستقبل تعاقبا كما قال الرضي رحمه الله ومعناهما ابتداء الغاية ان كان
الزمان ماضيا كقوله أقوين من حجج ومذ دهر وقوله وربع عفتها آثاره منذ ازمان
اي من حجج ومن ازمان والظرفية ان كان حاضرا نحو ما رايته مذ او منذ يومنا اي في
يومنا ومعنى من الى ان كان معدودا نحو ما رايته مذ او منذ ثلثة ايام اي من
ابتدائها الى انتهائها **ورب** والقول بحرفيتها كما مشى عليه في الطلاة السابق هو
مذهب البصريين ومذهب الكوفيين والاخفش في احد قوليه وابن الطراوة انها
اسم وهو مرتضى الرضي وفيها ثماني عشرة لغة ضم الراء فتحا مع تشديد الباء
وتخفيفها والاوجه الاربعة مع التانيث مفتوحة وساكنة ومع ما ان ومهما هذه
ستة عشر وجمعها مع سكان الباء وجمعها وفي معناها ثمانية اقوال احدها انها للتقليل
دائما وعليه الاكثر وبه الداني انها للتكثير دائما الثالث انها لهما على السواء الرابع
انها لم توضع لواحد منهما بل هي حرف اثبات لا يدل على تكثير ولا تقليل وانما يفهم
ذلك من خارج الخامس للتكثير في مواضع المباهاة والافتخار وللتقليل فيما
عداه السادس ليهم العدد تكون تقليلا وتكثيرا السابع للتقليل تكون للتكثير
قليلا الثامن عكسه اي للتكثير كثيرا وللتقليل قليلا وهو الذي جزم به ابن مالك
في التسهيل واختاره ابن هشام في المغني قال فمن الاول ربما يود الذين كفروا لو
كانوا مسلمين وقوله عم يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيمة وسمع الكسائي
آمرا بتاء يقول بعد انقضاء شهر رمضان يا رب صائمه لن تصومه ويا رب قائمة
لن تقومه قال الشاعر ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات
وجه الدليل ان الاية والحديث والمثال مسوقة للتخويف والبيت مسوق للافتخار

ولا يناسب واحدا منهما التقليل من الثاني قول الشاعر

الا رب مولود وليس له اب ۞ وذي ولد لم يلده ابوان
وذي ما سها في الخير حتى حرمته ۞ محللة لا تنقضي لاوان
ويكبر في نسع وخمس شبابه ۞ ويهرم في سبع معا وثمان

اراد ادم عليه السلام

والقرشي للخصاص قوله لم يلدن باسكان اللام واصله لم يلدوه بكسرها واسكان الدال للضرورة
سكنت اللام تشبيها لها بالكاف فالتقى ساكنان فحركت الدال بالفتح اتباعا لفتحة
التاء او بالضم اتباعا لضمة الهاء قاله الدماميني **وتختصرت** بالظاهر **النكرة** لفظا
ومعنى او معنى فقط نحو رب رجل راحنه ويغلب وصف هذه النكرة بما يلزم خلافا
للمبرد وابن السراج والفارسي واكثر المتاخرين منهم الشلوبين وفي البسيط لمذهب اي
البصريين لان عاملها يحذف غالبا فحمل التزام الوصف كالعوض والاول هو ظاهر
نص سيبويه وعليه نص الاخفش وقاله الفراء وابن جاج وابن طاهر وغيرهم واختاره
ابن عصفور لان ما فيها من معنى القلة والكثرة يغني عن الوصف كما في كم الخبرية ولا يحتج
بقول ام معوية ۞ يا رب قائلة غدا ۞ بالجف لم معوية ۞ وقوله الارب مولود
البيت ۞ ويغلب حذف متعلقها ومفسره وقد يحذف هو فيجب ابقاء عملها
وذلك بعد الفاء كثيرا كقوله ۞ فيا لك حبلى قد طرقت ومرضع ۞ وبعد الواو كقوله
۞ وليل كموج البحر ارخى سدوله ۞ وبعد بل قليلا كقوله ۞ بل مهمه قطعت يهتف
۞ ومع التجرد اقل كقوله ۞ وسم دار وقفت في طلله ۞ كدت اقضي الحيوة من طربه
تنبيهان الاول قد يجر رب ضمير الغيبة فيلزم افراده وتذكيره ويفسر
بتمييز مطابق للمعنى نحو ربه رجلا وربه رجلين وربه رجالا وربها امراة وربها امراتين
وربها نساء ولقلة ذلك وشذوذه لم يذكره المص فيما مر الظاهر فقط وقد
صرح بضعف ذلك في شرح التصريح وتبع ابن مالك وسبقه ابن حيان فقال بعد ما ذكره
ابن مالك في بعض كتبه من القلة وفي بعضها من الشذوذ وذلك ليس ذلك والصحيح ان ورودها
ذلك على سبيل الجواز وانه فصيح لا شاذ ولا قليل الا ان مجيء المسند وحده شذوذ في
القياس وبالقلة قلته بالنسبة الى جرها المظهر لانه اكثر من جرها المضمر انتهى وقد
تقدم الكلام على تعريف هذا الضمير وتنكيره في صدر الكتاب فليراجع **الثاني**

شفرورب من بين حروف الجر بوجوب التصدير كذا قال غير واحد فقيل لانها
للاستفهام كم وقيل لانها للقلة التي هي بمنزلة النفي واتفق له صدر الكلام قال الدماميني
واستشكل ابو حيان وجوب التصدير بوقوعها خبرا لان في قوله ٥

: اما ترى اني رب واحد امه : قلت فلا اسر لدى لا قتل :

وهذا كما تراه غلط ظاهر فان ما في البيت لا تنافي الصدرية بدليل ان زيدا ما قام زيد
انه لقائم وزيد لابوه قائم وقد تابعه بعض شراح التسهيل على هذا الغلط انتهى
وهذا البعض هو ابن ام قاسم المرادي **والثاني تحقيرها** باسم الله تعالى نحو والله
لاكيدن اصنامكم وانما حكاية الاخفش ترب الكعبة شاذ واشذ منه حكاية ابن
خالويه تالرحمن وحياتك ويلزمها التعجب قال الزمخشري في تالله لاكيدن اصنامكم
انها اصل حروف القسم والواو بدل منها والتاء بدل من الواو وفيها زيادة معنى التعجب
كانه تعجب من تسهيل الكيد على يده وتاتيه مع عتو نمرود وقهره قال السفاقسي
اعرابه بعيد نقل هذا الكلام ما قاله من ابدله قاله كثير من النحاة ولا يقوم عليه
دليل وقدره السهيلي وتعتضي النظر انه ليس شيء منها اصلا للاخر وقوله
فيها معنى التعجب نصوصهم على ان ذلك لازم في لام القسم واما التاء فقد يكون
معها التعجب وقد لا يكون انتهى قلت وقد نص غير واحد من النحاة على ان ذلك
لازم في التاء ايضا **وحتى** وهي لانتهاء الغاية مكانية نحو اكلت السمكة حتى راسها
او زمانية نحو سلام هي حتى مطلع الفجر ويجب في مجرورها اذا كان مسبوقا
بكلي اجزاء ان يكون اخرا او متصلا باخر فلا يقال سهرت البارحة حتى نصفها
ثم ان كان ما بعدها اسما غير ظاهر فيما قبلها اما لكونه غير جزء له نحو سلام هي حتى
مطلع الفجر او لكونه جزءا لم يقع الفعل عليه نحو صمت الايام حتى يوم العيد فانجر
بها تعين وان كان جزءا مما قبلها ولم يتعذر دخوله نحو صمت الايام حتى يومي
الثلثاء فانجر بها جاز ويجوز العطف **تنبيه** متى دلت قرينة على دخول
الغاية في حكم ما قبلها او على عدم دخولها والا فاقوال اصحها الحكم بالدخول
مع حتى دون الى حملا على الغالب لان الاكثر مع القرينة عدم الدخول في الى و
الدخول في حتى قال ابن هشام في المغني زعم الشيخ شهاب الدين القرافي انه لا خلاف
في دخول ما بعد حتى وليس كذلك بل الخلاف مشهور وانما الاتفاق في حتى العاطفة
الفرق ان العاطفة بمعنى الواو اتفاقا وجعل الدخول ما بعد حتى حكم ما قبلها منشأ
لوهم ابن الحاجب ما ذكره في الكافية فحتى عندنا بمعنى مع كثيرا والا فهي لا تكون بمعنى مع
قال بعض المحققين والقياس ان يكون حكمه بان الى تاتي بمعنى مع فلبيان ابتدائها
من دخول ما بعدها في حكم ما قبلها الا ان الدخول لم يذكر **والكاف** ولها خمسة معان احدها
التشبيه نحو زيد كالاسد اتاني التعليل اثبتته قوم ونفاه الاكثرون وقيد بعضهم جوازه
بان تكون الكاف مكفوفة كحكاية سيبويه كانه لا يعلم فتجاوز الله عنه ثالثها التحقيق جوازه في
المجرد عن ما نحو ويكانه لا يفلح الكافرون اي عجب عدم فلاحهم وفي المزيد به بما الكافة
كما في المثال وبما المصدرية نحو فاذكروه كما هداكم اي لاجل هدايته اياكم الثالث
الاستعلاء ذكره الاخفش والكوفيون قيل لبعضهم كيف اصبحت فقال كخير وقيل في
كن كما انت عليه ان المعنى على ما انت عليه وفي هذا المثال اعاريب ذكرها في المغني
الرابع المبادرة وذلك اذا اتصلت بما نحو سلم كادخل وصل كما يدخل الوقت وذكره ابن
الخباز في النهاية وابو سعيد السيرافي وغيرهما وهو غريب قال ابن هشام الخامس التوكيد
وهي الزائدة نحو ليس كمثله شيء اذ لا يفيد الحكم بزيادة احدى اداتي التشبيه ولا اصل
المعنى ليس شيء مثل مثله فيلزم اثبات المثل لله تعالى ونفي المثلية عن ذلك المثل وهو محال
ولا سبيل الى الحكم بزيادة مثل لان زيادة ما هو على حرف واحد اولى لا سيما اذا كان
من تمام الحرف لانه اولى بالزيادة من الاسم بل قيل ان زيادة الاسم لم تثبت فكانت
الكاف هي الزائدة قال ابن جني واما زيدت لتوكيد معنى المثل لان زيادة الحرف كالمبالغة
الجملة بانيا هذا قول الجمهور وقيل الكاف غير زائدة والزائد مثل وليس بشيء
وقيل لا زائد منهما ثم اختلف فقيل مثل بمعنى الذات وقيل بمعنى الصفة وقيل الكاف
اسم مؤكد بمثل كما عكس ذلك من قال : كصبير واسل كعصف ماكول : ولا يقاس
زيادة الكاف كما جزم به ابو حيان في الارتشاف وان تردد فيه بعضهم **تنبيه**
لا يرد على كلام المص رحمه الله جر حتى والكاف للضمير في قوله ٥

: انت حتاك تقصد كل فج : وقوله : واما رعال كها او اوفرا : لانه ضرورة خلافا
للمبرد والكوفيين **والواو** وهي للقسم لا تتعلق الا بمحذوف نحو والقرآن الحكيم بان

لمتها وأخرى نحو والتين والزيتون فالتا لينقوا والعطف والاحتاج كل من الا
الى جواب واما واو رب فالصحيح انها واو العطف وان الجر بعدها برب مقدرة
خلافا للكوفيين والبرد **ولا يختص** هذه الثلاثة اي حتى والكاف والواو **بظاهر**
معين كما اختص بما قبلها بما مر **فائدة** مزجورات الجر بالقسم مشترك بين الاسمية
والحرفية وهو ستة احدها وثانيها عن وعلى فيتعاقبان اسمين بمعنى جانب وفوق وذلك
اذا دخلت عليهما من كقوله من عن يمينى تارة وامامى وقوله غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها
قال ابن هشام في المغني ومن الداخلة على من زايدة عند ابن مالك ولا تبدا الغاية عند
هزة فالوا بعدت عن بينه فالمعنى في جانب يمينه وذلك محتمل للاضافة وللحلول فيها
فاذا جئت بمن تعين كون المجرور ملاصقا لا ول الناحية اسمو لا يجر من في الشهر
الا بين ومذ تجر بعلى وهو نادر والمحفوظ ثابت واحد وهو على عن يمين من الطير سنحا
قال العيني في شرح التسهيل لا الموضع من الشرح تماما ولا شعيدا سية عن وعلى
محالة دعوى من عليهما كما يغلط فيه كثيرا فاذا قلت زيد على السطح ومن هنا الدار احتمل
الاسمية الثالث اي حكاه ابن عصفور في شرح ايضاح الايضاح عن ابن الانباري قال
ان الا تستعمل اسما فيقال انصرفت من اليك كما يقال غدوت من عليه وهو غريب الرابع
والخامس مذ ومنذ فيكونان اسمين وذلك في موضعين احدهما ان يليهما اسم مرفوع
نحو ما رايته مذ يومان او منذ يوم الجمعة وفيهما حينئذ اقوال احدها انهما مبتدان
وما بعدهما خبر عنهما واجب التاخير اجراء للمرفوع مجرى الجر وهو مذهب البرد وابن
السراج والفارسي من البصريين وطائفة من الكوفيين واختاره ابن الحاجب وعلى هذا
الاعلى ان كان الزمن حاضرا او معدودا او اول المدة ان كان ماضيا الثاني انهما
ظرفان مجرور بهما عما بعدهما وهو مذهب الاخفش والزجاج والزجاجي وعلى هذا
بين وبين مضافين فمعنى ما رايته مذ يومان بيني وبين لقائه يومان قال في المغني
ولا خفاء بما فيه من التعسف الثالث انهما ظرفان وما بعدهما فاعل كان تامة مجرورة
والتقدير مذ كان يومان او منذ كان يوم الجمعة وهذا مذهب جمهور الكوفيين
واختاره ابن مالك وابن هشام والسهيلي الرابع انهما ظرفان وما بعدهما خبر لمبتدا محذوف
والتقدير الزمان الذي هو يومان بناء على ان منذ مركبة من كلمتين من وذ الطا

وهذا قول لبعض الكوفيين الثاني ان يدخلا على الجملة فعليه كانت وهما الغالب كقوله
ما زال مذ عقدت يداه ازاره اوسمية كقوله وما زلت ابغي المال مذ انا يافع
وفيهما حينئذ قولان احدهما وهو المشهور انهما ظرفان مضافان تفعيل الى الجملة وقيل الى زمن
مضاف الى الجملة الثاني انهما مبتدان يجب تقديره زمن مضاف الى الجملة السادس الكاف
متبع اسما مرادفا لمثل ولا يكون كذلك عند سيبويه والمحققين كما قال في المغني الا في ضرورة
الشعر كقوله يضحكن عن كالبرد المنهم وقال كثير منهم الاخفش والفارسي يجوز
في الاختيار فجعلوا زايدة نحو زيد كالاسد ان يكون الكاف في موضع رفع والاسد مخفوضا
بالاضافة وتقدم مثل هذا في كتب العربية كثيرا قال الزمخشري في قولهم كهشة الطير فانتفع
فيه ان الضمير فيه راجع الى الكاف من كهشة الطير اي فانتفع في ذلك الشيء المماثل مثل
كسير الطير انتهى ووقع مثل ذلك في كلام غيره ولو كان كما زعموا لكثر في الكلام
مثل مررت بكالاسد وقد قال في شرح بانت سعاد عن ابن هشام انها اسم بمعنى
مثل وهو من ش وتقعيد الحرفية حيث كانت زايدة خلافا لمن اجاز زيادة الاسما
وحيث وقعت هي مجرورة فهما حملة كقوله ٥
ما بين قيس وما نجاف حمما ٭ هن الذي كالليث والغيث معا ٭
خلافا لابن مالك في اجازته ان يكون مضافا ومضافا اليه على اضمار مبتدا كما في قراءة
بعضهم تاما على الذي احسن وهذا تخريج للفصيح على الشاذ **تتمة** اثبت الجمهور
البصريين والكوفيين الجر بالمجاورة لمجرورة في النعت كقولهم هذا جحر ضب خرب والتوكيد
كقوله يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم ٭ بان كلهم بالمجاورة لانه توكيد للذوي
المنصوب لا الزوجات ولا لعقيل كلهن وقيل في عطف النسق ايضا نحو وامسحوا
برؤسكم وارجلكم فانه معطوف على ايديكم لانه مغسول قال ابو حيان وذلك ضعيف
جدا ولم يحفظ من كلامهم قال والفرق بينه وبين النعت والتوكيد انهما تابعان
بلا واسطة فهما اشد مجاورة من العطف المفصول بحرف العطف انتهى قال الدماميني
في التعقب اجيب صاحبنا الشيخ شمس الدين الخشني المعروف بابن العفار انه كان يبدي
كراسة من تفسير الثعلبي وعبره وفيها ان ارجلكم في اية الوضوء مخفوض بالمجاورة
قال فبحثت الى الشيخ جمال الدين بن هشام وهو جالس بمصر بجامع عمرو بن العاص فاريته

الكلام المذكور في الآية طالبا ان تكلم عليه فنظر في تلك الكراسة ثم القاها الى وقال
لي بحدة خذ فاسا واكتط به هذا الكلام وادمر به في وجه صاحبه فتركته مضيت
انتهى وزاد ابن هشام في شرح الشذور عطف البيان قال الاشمونى في القياس لانه
كالنعت والتوكيد في مجاورة المتبوع قال الشيخ استاعه في ايراد الآية في القدر
من جملة احرى فهو مجوز تقديرا انتهى وكذا قال ابو حيان وزاد لا نعلم احدا اجرا
نسيرا كما تحفظه من كلامهم انتهى قال في المغنى وانكر السيرافي وابن جني الجر بالمجاورة
مطلقا قوله حرب بالجر على انه صفة لضب ثم قال السيرافي الاصل هذا جحر
ضب خرب الجحر منه بتنوين خرب ورفع الجحر ثم حذف الضمير للعلم ثم اتى بضمير
الجحر كانه لتقدم ذكره فاستتر وقال الزجاجي الاصل خرب جحره ثم اضيف الصفة
اليه عن المضاف فارتفع واستتر ويلزمهما استتار الضمير مع جريان الصفة على
غير من هي له وذلك لا يجوز عند البصريين وان ابن الدهان انتهى وقصره الفراء
على السماع ومنع القياس على ما جاء منه فلا يجوز هذا جحر ضب خربة بالجر وجحره
قوم بالنكرة وهو مردود فقد سمع في المعرفة وهل يختص الضب بالفرد قال الخليل
نعم وسيبويه لا يجوز في الشيء قال ابو حيان وقياسه الجريان في الجمع والمانع بعض
لم يرد الا في الافراد وهو قريب من رد والفراء تنبيه حركة الجر على الجوار من حمله
صور الاتباع وفي قولهم على الجوار ما يشير اليه وبهذا يندفع استشكال تصور العامل
في المجرور به فان العامل في مجاوره لا يصح ان يكون عاملا فيه من حيث انه ليس له في
المعنى ظاهرا هو لغيره وعامل غيره لا يقتضي جره اذ هو غير مجرور وهنا انتهى كلام
المص رحمه الله على النوع الثالث من انواع المعربات من الاسماء وهو ما يرد مجرورا
لا غير شرع في النوع الرابع وهو ما يرد منصوبا وغير منصوب فقال النوع الرابع
من المعربات من الاسماء ما يرد منصوبا وغير منصوب وهو اربعة الاول المستثنى
وهو المذكور بعد الا غير الصفة واحدى اخواتها وهي غير وسوى بلغاتها وخلا
وعدا وحاشا بلغاتها وليس ولا يكون للدلالة متعلق بالمذكور على عدم اتصاف
الى المذكور بما نسب الى سابقه ولو كان سابقه حكما نحو قام القوم الا زيدا وما
قام الا زيد فزيد في المثال الاول مذكور بعد الا للدلالة على عدم اتصافه بالقيام

وتاؤ الكلام

المستثنى

الذي نسب الى سابقه وهو القوم وفي الثاني مذكور بعد الا للدلالة على عدم اتصافه
بعدم القيام الذي نسب الى سابقه حكما وهو احد اذ التقدير ما قام احد الا زيد فاشتمل
الحد المستثنى المتصل والمنقطع ولذلك نبهما بقوله فان كان المستثنى
مخرجا حقيقة من متعدد لفظا او تقديرا فمتصل نحو جاء القوم الا زيدا وما جاء الا
زيد ولا يكن مخرجا من متعدد لا لفظا ولا تقديرا فمنقطع نحو جاء القوم الا حمارا
تنبيهات الاول قال ابن الحاجب لا يكن جمع المستثنى المتصل والمنقطع في حد
واحد لان ماهيتهما مختلفتان ولا يمكن جمع شيئين مختلفي الماهية في حد واحد لان
الحد يبين الماهية بذكر جميع اجزائها مطابقة ان تضمنا او تضمنا في المختلفين
في الماهية لا يتساويان في جميع اجزائها حتى يجمعا في حد واحد والدليل على اختلاف
ماهيتهما ان احدهما مخرج من متعدد والاخر غير مخرج بل يمكن جمعهما في حد واحد
باعتبار اللفظ لان مختلفي الماهية لا يمنع اشتراكهما في اللفظ فيقال المستثنى هو
المذكور بعد الا واخواتها انتهى قال الدرعي وتقابل ان يمنع اختلافهما في الماهية
قوله لان احدهما مخرج من متعدد والاخر غير مخرج فلك ان تسلم ان كون المتصل
مخرجا من متعدد من اجزاء ماهيته بل حقيقة المستثنى متصلا كان او منقطعا هو المذكور
بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا ثم نقول كون المتصل داخلا في
متعدد لفظا او تقديرا من شرطه لا من تمام ماهيته بمعنى هذا المنقطع داخل في هذا
الحد كما في جاء في القوم الا حمارا لمخالفة القوم الحمار في المجيء انتهى وعلى هذا جرى
المص في تعريفه المذكور الثاني يرد على الاستثناء المتصل اشكال مشهور وهو ان
السابق في المستثنى وذلك انك اذا قلت ساد قام القوم الا زيدا فقد اثبت القيام
للقوم الذين من جملتهم زيد وقولك الا زيدا نفي القوم الا زيدا فيلزم عند القيام الذي
ثبت له في حق القوم حينئذ ولذا قال الضرب القوم الا زيدا يلزم ان
يكون زيد مطلوبا ضربه وغير مطلوب وهذا لا يتصور في كلام العقلاء وقد ورد
في الكتاب العزيز من الاستثناء شيء كثير كقوله تعالى فلبث فيهم الف سنة الا خمسين
عاما فيكون المعنى لبث الخمسين في جملة الالف ولم يلبث تلك الخمسين تعالى الله عن
ذلك علوا كبيرا واختلفوا في التفصي عن هذا الاشكال فقال بعضهم يختار ان المستثنى

غير داخلة في المستثنى منه فالقوم في قولك جاء القوم عام مخصوص اي ان المتكلم اراد بالقوم
خاصة ليس فيهم زيد وقولك الا زيدا قرينته تدل السامع على مراد المتكلم وانه اراد بالقوم
غير زيد انتهى وكان المص رحمه الله ارتضى هذا الجواب حيث قال في الحد هو المذكور
بعد الا او احد اخواتها للدلالة على عدم اتصافه بما نسب الى سابقه لكن قال الرضي انه ليس
بشيء لاجماع اهل اللغة على ان الاستثناء مخرج ولا اخراج الا مع الدخول وايضا تقدير
دعوى عدم الدخول في قصد المتكلم في نحو له على عشرة الا واحدا لان واحدا داخل
في العشرة بقصده ثم اخرج والا لكان مريدا بلفظ العشرة تسعة وهو محال وقال ابن بكر
ابا فلان في وصيته بجيار المستثنى والمستثنى منه واداة الاستثناء بمنزلة اسم واحد
لما بقي فقولك له عشرة الا واحدا بمعنى له على تسعة لا فرق بينهما من وجه فلا دخول
هنا ولا اخراج ورد عليها بانه ليس في لفظهم اسم مركب من اكثر من لفظين قيل وليس
بشيء لانه يسمى بالجملة وان طالت ثم يرد عليها انه لا يفصل بين اجزاء الكلمة بكلمة اخرى
ولا ابا عن قولنا جاء في القوم يوم الجمعة ابا مار الا تبرئة ساحة البلد الازيد انتهى
وقال الحفيد في شرحه ان المستثنى داخل في المستثنى منه والمستثنى غير داخل
لانه انما يلزم لو كانت النسبة الى مجموع المستثنى وليس كذلك بل النسبة الى المستثنى منه
والمستثنى معا وانما اجرى الاعراب على المستثنى منه وان كان المنسوب اليه الجميع
لان العادة اجراء الاعراب على اول اجزاء المنسوب اليه غير المفرد ولا اعراب على
الجزء الاخير بكونه مضافا اليه او تابعا من التوابع او شبه المفعول كالمستثنى فالمستثنى
مخرج قبل الاسناد الى المستثنى منه قال الرضي وهذا الجواب هو الصحيح المندفع عنه
الاشكالات كلها انتهى قال بعض المتاخرين وفيه ان المستثنى لم يخرج عن كونه
مدلول المستثنى منه لانه غير ممكن ولهذا النسبة لانه لا نسبة فكيف يتصور اخراج
ونحن نقول نسب النسبة الى المستثنى منه فاخرج من النسبة المستثنى ثم حكم الى طلب
فلا تناقض فتامل انتهى وقد سبقه الى هذا صاحب غاية التحقيق حيث قال انه
داخل من حيث الافراد واللفظ فاخرج عنه في الترتيب الحكم انتهى والمتامل ينتقد
هنا **الثالث** انما سمي المتصل متصلا لانه داخل في دلالة منظوره في المستثنى منه
والمنقطع منقطعا لدخوله في دلالة مفهومه ودلالة المنظور اقوى من دلالة المفهوم منها

مقصودا بخلاف دلالة المفهوم فانها ضعيفة **الرابع** لا يشترط في المنقطع ان يكون
من غير جنس المستثنى منه بل ان يكون داخلا في المعدد الاول قبل الاستثناء سواء كان
من جنس المعدد كقولك جاء القوم الا زيدا شبه بالقوم الى جماعة خالية عن زيد
او لم يكن من جنسه كما في القوم الا حمارا فتبين ان المتصل ليس هو المستثنى من الجنس كما ظن
بعضهم **الخامس** حرك بعض المتاخرين هنا بحثا فقال هذا كان الاستثناء كلمة متصلة
ولكن تارة يكون المخرج منه مذكورا وتارة يكون مقدرا فيكون الاصل في نحو ما فيها
احد الا حمارا ما فيها احد ولا ما يتبعه الا حمارا وما يتبعه ليشمل الابل والبقر والغنم وغير
ذلك فاستثنى الحمار منه ودل على هذا المحذوف استثناء الحمار كما دل على تقدير احد
في الاستثناء المفرغ نحو ما جاءني الا زيد اخراج زيد وعلى تقدير على حال من الضمير
في ما جاءني زيد الا راكبا وكذا القول في البواقي ويكون الفرق بين هذا الذي يسمى به
منقطعا والاستثناء المفرغ اشتغال العامل بمطلوبه في نحو ما جاءني احد الا حمارا
وعدم اشتغاله فيما جاءني الا زيد واجاب هذا الباحث بان ذلك اذا سلم لم يخرج
عن الانقطاع باعتبار الظاهر وان كان متصلا باعتبار التقدير فاذا صح الاسمان
بالاعتبارين المختلفين فلا باس بتصريح على احدهما بالقصد التمييز بينه وبين نوع
اخر مخالفه في طريقته وهو المتصل لفظا انتهى **فالمستثنى بالا ان لم يذكر معه
المستثنى منه** لفظا بل نوى ويسمى الكلام حينئذ ناقصا **اعرب بحسب ما تقتضيه العوامل**
من رفع ونصب وجر بقياسه مقام المستثنى منه لكن لا اصالة اذ العوامل في التحقيق
عاملة في ذلك المقدر ولكن لما حذف وقام المستثنى مقامه عمل فيه لا بطريق الاصالة
لصحة ما قام الاصل وقيل بطريق الاصالة والصحة للفصل بالا وفيه نظر اذ
الفصل انما يكون مسوغا لترك التاء في الجملة لا مقتضيا لتركها وجريا الى اختيار الرضا
قام الاصل يجب فيه ترك التاء عند قوم ويجتنبا وعند اخرين وهو الحق بدليل قوله
ما برئت من ريبة وذم في جريا الابنات القسم **ويسمى المستثنى
مفرغا** اي مستثنى مفرغا لانه الاسم المفرغ وحده وانما سمي بذلك لتسميته له باسم عامله
لانه هو المفرغ في الحقيقة اذ لم يشتغل بمستثنى منه بل فيه لفظا مفرغ منه للعمل
في المستثنى فلا حاجة الى ما قاله بعضهم من ان المراد بالمفرغ المفرغ له على الحذف

من م

والاحتمال كما يرد بالمشترك المشترك فيه لانه مفرغ له العامل من المستثنى منه على ان للمان
نفس المفرغ بالمفرغ عن اعرابه لاعراب المستثنى منه وان تجعله اسم مكان لوقوع التفريغ
فيه **تنبيهات الاول** التفريغ لا يكون في الصدر المؤكد لعدم الفائدة وكان
نظن الاظنا محمولا على انه مصدر نوعي اي الا ظنا ضعيفا ويكون فيما عدا ذلك من جميع
المعارف كالنكرة نحو ان هي الا اسماء سميتموها والفاعل نحو لا يعلمهم الا الله والنائب عن
الفاعل نحو هل يهلك الا القوم الظالمون والمفعول به نحو لا يكلف الله نفسا الا وسعها
والمفعول فيه نحو لم يلبثوا الا عشية او ضحاها والمفعول له نحو وما ينفقون الا ابتغاء وجه الله
ولا يكون في المفعول معه فلا يقال لا تسر الا والليل قال الرضي ولعل ذلك لان ما
بعد الا كالتابع منفصل من حيث المعنى عما قبله لخالفته له نفيا واثباتا والواو ايضا موضوعة
لمجرد الانضمام فاستهجن عطف الفعل مع حرفين موذنين بالانفصال واما وقوعها
الحال بعدها نحو ما جاءني زيد الا وعلى دابته راكب فلعدم ظهور عطف الفعل لفظا فيما
بعد الواو الثانية ويكون في الملحقات بالمفعول كالحال نحو ما جاءني زيد الا راكبا ولا
يتفقون نفقة الا وهم كارهون والتمييز نحو ما استاذ الا ابا وما الدوابع فانما
يقع التفريغ منها في البدل نحو ما سلب زيدا الا ثوبه واما عطف النسق فلا يكون فيه
لما تقدم من عطف البيان والتاكيد بناء فيهما التفريغ من ضرورة انه لا يكون الا في متعدد
حائل والتعدد بناء في عطف البيان لانه اما علم او محقق مثله فلا يمكن ان تقدر عطف
بيان متعدد شامل للمذكور وغيره وكذا التاكيد لانه ليس لنا الفاظ تاكيد مثاله
تشمل المستثنى وغيره حتى نقدرها ويخرج منها التاكيد المستثنى واما الوصف فجوز
الرضي وصاحب اللباب وقوع التفريغ فيه نحو ما جاءني احد الا ظريف وما لقيت
احدا الا انت خيرا منه وفي المغني لابن هشام ان التفريغ لا يجوز في الصفات ولم يحك
جوازه الا عن الزمخشري وابي البقاء قال وكلام النحويين يخالف ذلك وظن الفقهاء قائل
ان المسئلة اجماعية فقال في شرح المفتاح لا خلاف في جواز الاستثناء المفرغ في
الصفة **الثاني** كلا استثناء مفرغ لا يكون الا متصلا لانه يعرب على حسب العامل
فيكون من تمام الكلام واليه الاشارة ولذلك لم يجز نصبه على الاستثناء **الثالث**
يقدر المستثنى منه في المفرغ بقدر الضرورة وما يتناول المستثنى وينا سبه في جنسه

ووصفه نحو ما ضرب الا زيدا اي احدا ما جئت الا راكبا اي على حال من الاحوال وما
ضربته الا تاديبا اي لغرض وقس على ذلك **الرابع** من العرب من يشبه العامل في التفريغ
بحذف ونصب ما بعد الا على الاستثناء نحو ما ضرب الا زيدا وما مررت الا زيدا فزيد
في المثالين منصوب على الاستثناء وعمل العامل بحذف وهذا انما يكون فيما يكرر حتى
ذكر قلت ما قام الا زيد لم يجز النصب لان الفاعل لا يحذف واجازه الكسائي على مذهبه
في جواز حذف الفاعل قاله المرادي في شرح التسهيل **والكلام معه** اي مع المستثنى
المفرغ **غير موجب** بفتح الجيم وهو ما لم يتقدمه نفي او شبهه من نهي واستفهام انكاري
غالبا لا دائما لاستعداد اشتراك افراد الجنس في وقوع الفعل منها او عليها وتخالفه
واحدا بها ولكن ذلك ممكن وهو قليل جدا فكان غير الغالب نحو كل حيوان يحرك الفك
الاسفل في الاكل الا التمساح قرأت الاسم كذا اذ لا يبعد ان تقرا في جميع الايام الا
اليوم المستثنى وضابطه استقامة المعنى كما قال البراجاجب وفسر بعضهم استقامة المعنى
بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم كالمثال الاول او تكون هناك قرينة
دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا كالمثال الثاني
لظهور ان المتكلم لا يريد جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر او مثل ذلك انتهى وقال
ابن مالك في شرح التسهيل اذا كان في الايجاب معنى النفي عومل معاملته نحو عدمت
الا زيدا وجهت الا وجه الحمير فانه بمعنى لم اجد ولم انظر انتهى **تنبيهان الاول**
لا يقال ما زال زيد الا عالما لان كان ظاهر الكلام غير موجب لان معنى زال نفي والنفي
اذا دخل على النفي افاد الايجاب الدائم فيكون المعنى دام زيد على جميع الصفات التي هي
صفة العلم وهو محال **الثاني** اذا كان الوجه كالنفي كلا ولو فقد ذهب المبرد الى جواز
التفريغ معه نحو لولا القوم الا زيدا كرمتك ولو كان منا الا زيد لغلبنا قال ابن هشام
في الاستئناف والصحيح انه لا يجوز **وان ذكر** مع المستثنى المستثنى منه وسيل الكلام
مع تاليه فيه تفصيل **فان كان الكلام موجبا** وهو ما لم يتقدمه شيء مما تقدم
نصب المستثنى وجوبا سواء كان متصلا نحو قوله تعالى فشربوا منه الا قليلا او منقطعا
نحو جاء القوم الا حمارا تاخر المستثنى عن المستثنى منه كما مر او تقدم نحو قام الا زيدا القوم
واختلف في عامل النصب فقيل هو الا لانها خاصة بها بالاسم ولا يتم كالجزء منه فعلت

كسائر الحروف التي هي كذلك وهذا مذهب سيبويه والمبرد وابن جناح والجرجاني واختاره
ابن مالك وابن هشام وقيل العامل ما قبل الا بواسطتها وهو رأي السيرافي وقال
ابن عصفور وجمهور هو مذهب سيبويه والفارسي وجماعة من البصريين وقال السيوطي
هو مذهب المحققين وقيل هو ما قبلها باستقلاله واليه ذهب ابن خروف وعزاه الى سيبويه
وعلى هذا كل من هذه المذاهب مذهب الى سيبويه ٥

وكل يدعو وصال ليلى ۞ وليلى لا تقر لهم بذاكا ۞

وقيل هو استثناء مصرح حكاه السيرافي عن المبرد وابن جناح وفي الفارسي ان عضد الدولة
قال للفارسي وهو مسائله في ميدان شيراز لم انصب المستثنى مع قولك جاء
القوم الا زيدا فقال لانه بتقدير استثني زيدا فقال لم لا تقدره استثني زيدا فانقطع الفارسي
وقال هذا جواب ميداني تركب فيه شيئا وقيل العامل ان بفتح الهمزة وتشديد
النون مقدرة بعد الا حكاه السيرافي عن الكسائي فالتقدير في نحو قام القوم الا زيدا
الا ان زيدا لم يقم وقيل غير ذلك وهو خلاف الاصل له **تبيهان الاول**
ظاهر كلام المص تعين النصب في الكلام التام الموجب عند جميع العرب وليس كذلك بل
الابدال فيه لغة حكاها ابو حيان وخرج عليها قراءة من قرأ ما فعلوه الا قليل بالرفع وقال
ابن مالك في توضيح البخاري لا يعرف اكثر المتأخرين في هذا النوع الا النصب وقد حفظنا
وردوه من نيفا بالابدال ثابت الجزري محذوفه قرأ الاول قول ابي قتادة ما حدثنا
كلهم الا ابو قتادة لم يحدث الا بعضهم الكرماني وابو قتادة بدل ولم يحدث جزء من محذوف
الخبر قوله على الصلوة والسلام كل امتي معافى الا المجاهرون بالمعاصي وقوله بعضهم فشربوا
منه الا قليلا اي الا قليل منهم لم يشرب وجزم بذلك في مختصر العين وقال ابو حيان
في التذكرة اذا تقدم موجب جاز فيما بعد الا وجهان النصب على الاستثناء وهو الافصح وان
يكون ما بعد الا تابعا لاعراب المستثنى منه رفعا ونصبا وجرا فجرا
سواء كان ما قبل الا ظاهرا او مضمرا قال واختلفوا في اعرابه وقيل هو نعت وانه نعت
بما بعد الا الظاهر والمضمر يعني ان المعتبر نعت في هذا الباب وقيل لا نعت على البدل
الا النكرة او المعرف بلام الجنس فان كان معرفا بلام العهد او الاضافة لزم النصب
على الاستثناء ثم ان من الاتباع قوله

وكل اخ مفارقه اخوه ۞ لعمر ابيك الا الفرقدان ۞ **الثاني** اذا تقدم المستثنى
على المستثنى منه تحتم نصبه ايضا مطلقا سواء كان متصلا او منقطعا وسواء كان في
سياق الايجاب كقام الا زيدا القوم او في غيره كقول الكميت رحمه الله تعالى ٥

وما لي الا آل احمد شيعة ۞ وما لي الا مشعب الحق مشعب ۞ ولا يصح الابدال
لان التابع لا يتقدم على المتبوع هذا مذهب البصريين واجاز الكوفيون والبغداديون
غير المصنف في المسبوق بالنفي نحو ما قام الا زيد احد قال سيبويه سمع يونس بعض العرب
الموثوق بهم يقول ما لي الا ابوك ناصر وقال حسان اذا لم يكن الا النبيون شافع
قال ابن هشام ووجهان العامل فرغ لما بعد الا وان المؤخر عام اريد به خاص
فصح ابدال من المستثنى لكنه بدل كل ونظيره في ان المتبوع اخر وصار تابعا من ترك
عمالك احد انتهى وقال ابن الصائغ الوجهان يقال هو بدل من الاسم مع الا بمجموعهما
فيكون بدل شيء من شيء لعين واحد انتهى **والا** يكن الكلام موجبا بل كان غير
موجب ففيه تفصيل **فان كان المستثنى متصلا فالاحسن والارجح اتباعه**
اي المستثنى المستثنى منه **على اللفظ** بدلا منه بدل بعض من كل عند البصريين في
عطف نسق عليه عند الكوفيين لان الا عندهم من حروف العطف وفي باب الاستثناء
خاصة وهي عندهم بمنزلة الا العاطفة في ان ما بعدها مخالف لما قبلها لكن ذلك
منفي بعد الايجاب وهذا موجب بعد نفي قاله ابن هشام في المغني واعترض مذهب البصريين
بان بدل البعض لا بد له من رابط ولا ضمير يعود الى المبدل منه وانه مخالف للبدل منه
فان المبدل موجب والمبدل منه منفي واجيب عن الاول بان الربط بالاستثناء
اغنى عن الربط بالضمير لظهور افادته البعضية وعن الثاني بانه لا منع من التخالف
مع الحرف المقتضي لذلك كما جاز في الصفة نحو مررت برجل لا ظريف ولا كريم جعلت
حرف النفي مع الاسم الذي بعده صفة لرجل والاعراب على الاسم كذلك تجعل في
نحو ما جاء القوم الا زيد في قولنا الا زيد بدلا والاعراب على الاسم قاله الرضي رحمه الله
ما مر من مذهب الكوفيين يا طراد قولهم ما قام الا زيد وليس ثمة من حروف العطف
بل العامل قال ابن هشام في المغني وقد يجاب بانه ليس تاليها في التقدير الا الاصل
ما قام احد الا زيد انتهى قال الدماميني لكن يلزم عليه جواز حذف المعطوف عليه

مطلقا والغرض انه قليل استهى **فائدة** قال ابن الدهان في الغرة ليس في الابدال بحال
حكم المبدل منه الا في الاستثناء وحده وذلك انك اذا قلت ما قام احد الا زيد فقد
نفيت القيام عن احد واثبته لزيد وهو المبدل منه **نحو** قوله تعالى **ما فعلوه الا**
قليل منهم قرأ الستة بالرفع على انه تابع للضمير المرفوع المتصل بالفعل ولم يزد على النص
على الاستثناء **تنبيهان الاول** زاد جماعة منهم ابن مالك في التسهيل وابن هشام
في الجامع في هذه المسئلة اعني ترجيح الاتباع على النصب قيدين احدهما ان لا
يكون المستثنى منه الجنس عن المستثنى منه نحو ما جاءني احد حين كنت جالسا هنا الا زيدا
وثانيهما ان لا يكون مجرورا به كالا مقترنة معنى الاستثناء نحو ما جاءني القوم الا زيدا ردا
على من قال اقام القوم الا زيد فانه في هاتين الصورتين يترجح النصب على الاتباع اما
في الاولى فلان البدل انما كان مختارا لطلب المشاكلة بينه وبين المستثنى منه مع
التراخي لا بين ذلك فيما في الثانية فلانه غير مستقل والبدل في حكم الاستقلال
قال ابو حيان وهذان القيدان لا يعرفهما اصحابنا الا ابن عصفور فانه حكى عن الجمهور
الثاني عن ابن السراج وتبعه استهى فلا يرجح على فضيلة اطلاق المص رحمه الله **الثاني**
قد يقال لا يستفاد من كلام المص رحمه الله حقيقة هذا الاتباع فينبغي التصريح باحد الامرين
وقد يجاب بانه انما فعل ذلك اشارة الى عدم ترجيح احد المذهبين لتكافؤ الادلة
الثالث علل كثيرون ترجيح الاتباع بانه نص في حصول المشاكلة بين المستثنى
المستثنى منه في الاعراب قال البدر الدماميني في التسهيل وقضية ذلك ان لا يكون
البدل في قولنا ما ضرب احدا الا زيدا مختارا على النصب ضرورة ان المشاكلة
حاصلة على كلا التقديرين فيستويان انتهى قلت وقد صرح بذلك الشيخ محب الدين
ناظر الجيش في شرح التسهيل قال لحصلت المشاكلة في تركيب والاحسن في تعليل
ذلك ما علل به بعضهم منهم صاحب الفرائد الصيانية من ان النصب على الاستثناء
انما هو على التشبيه بالمفعول به لا بالاصالة وبواسطة الا واعراب البدل بالاصالة
وبغير واسطة **فان تعذر** اتباع المستثنى منه على اللفظ لمانع **فعلى**
المحل عملا بالمختار على ما مر الامكان وذلك في كثير مواضع احدها في المجرور بعد
الاستغراقية نحو ما جاءني من رجل الا زيد فزيد مرفوع على البدلية من محل احد لانه

في موضع رفع بالفاعلية لتعذر الابدال من لفظ المجرور بعد المذكورة لانها وضعت لتعذر
النفي شامل لجميع افراد المجرور بها سواء كان المجرور نحو ما جاءني من رجل وكان المجرور
تابعا لما باشرها نحو ما جاءني من رجل وامرأة والا ناقضة لما يتبع بعدها من النفي ومع بطلان
النفي انما في ان يكون شاملا لافراد ما بعدها ولا يجوز الابدال على اللفظ انهم على مذهب
الاخفش وابن جنية زيادة من في الموجب مطلقا معرفا كان او نكرة لان الكلام في من الاصل
ولا يمكنه ارتكاب ذلك هنا والمجرور بالباء الزائدة نحو ليس زيد بشيء الا شيئا
لا يعبأ به فشيئا منصوب على البدلية من محل شيء لانه في موضع نصب لتعذر الابدال
من لفظ المجرور بها ايضا لانها وضعت لتدل على تاكيد نفي المجرور بها سواء كان
المجرور بها شيئا كما مر او ما يعبأ لها نحو ما زيد بقائم ولا قاعد وقد تقرر ان الا
مبطلة لما يتعدى بها من نفي واذا بطل فلا يؤكد الثالث اسم لا التبرئة **نحو لا اله الا الله**
فاسم الجلالة مرفوع على البدلية من المحل كما تبين لتعذر الابدال من لفظ اسم لا صرح
ابن لا لانتقاء عاملة بعد الا لانها الغائية معرفة ولما نقضتها لا في المعنى لانها انما
عملت للنفي فقد انتقض بلا ولا يرد نحو ليس زيد شيئا الا شيئا لا يعبأ به مع انتقاض
النفي فيه ايضا بالا لان لا انما عملت للنفي فلا تقدر عاملة الا مع وجوده وهو مع الا مفقود
كما عرفت فيبطل تقديرها بعده وليس انما عملت للفعلية لا للنفي فهي بمنزلة ما كان
جميعا وجر بالكاف زيد شيئا الا شيئا لا يعبأ به على البدل لان العمل كان لا للفعلية
ولا لكان والنفي جميعا وكان بمجردها يصح تقديرها بعده لا ولما كانت ليس مفيدا معنى
النفي توهم انها مثلها في العمل وليس كذلك بل عملها للفعلية لا فقد ثبت
مجرده عن النفي لم يتعذر العمل ولكن لما كان انفكاكها عن النفي متعذرا توهم ان النفي متعذر
قال ابن الحاجب واختلف في المبدل منه اسم الجلالة ما هو فقيل هو مع اسمها لانها
في موضع رفع بلا تشبيها عند سيبويه وقيل هو اسمها لا باعتبار محل الاسم قبل دخول
لا في موضع رفع بلا ابتداء وهو قول الاكثرين وتشكل عليه امران احدهما ان الغالب
اسم لا على انه مبتدأ قبل دخول لا قد زال بدخول انما نسخ كما قال الرضي في باب
ان والثاني ان المراد في البدل صحة حلوله محل اسم لا منه وهو هنا متعذر والجواب
عن هذا ابن هشام بانه بدل من الاسم مع لا فانهما كالشيء الواحد ويصح ان يخلفهما

بكلمة الخبر حينئذ فيقال الله موجود اشهى وتعقبه الدماميني بان هذا خروج عن موضع المسئلة
لان الاشكال انما ورد على القائلين بان الاسم المرفوع بدل من اسم لا باعتبار محله ولم
يقولوا بدل من مجموع الاسم ولا فكيف يكون هذا دافعا للاشكال اشهى قلت وايضا
فالاجاب بابن هشام قول سنقل كما مر قبل قال به جماعة وحكاه في الجمع فيكون هذا
سنكا لخلط بين القولين واجاب الشلوبين عن ذلك بان هذا الكلام انما هو على قول
كلام اخر فاذا قلت لا احد فيها الا زيد صح الابدال لانه على توهم ما فيها الا زيد وكذا يقال
في كلمة الشهادة وهي في معنى ما في الوجود اله الا الله فصح فيه الابدال وهذا الجواب
دافع للاشكالين كالا يخفى وقيل البدل منه هو الضمير المستتر في الخبر المقدر العائد
على اسم لا فيكون الاتباع حينئذ على اللفظ لا على المحل قال ناظر الجيش في شرح التسهيل
وهو اولى لان فيه ابدال الاسم الاغرب ولا تداعي الى الاتباع على المحل مع امكانه
على اللفظ اشهى فان قيل ان قدرت الخبر في كلمة التوحيد موجود لم يلزم منه الا
نفي وجود ما سوى الله تعالى من الالهة لا نفي امكان وجوده وان قدرت ممكن لم يلزم
منه الا اثبات امكان الوجود لله تعالى لا اثبات وجوده وعلى التقديرين لا يتم التوحيد
لانه انما يتم بنفي امكان الوجود عما سوى الله تعالى من الالهة واثبات الوجود له تعالى
وعلى الاول لم يلزم نفي الامكان عن غيره تعالى وعلى الثاني لم يلزم اثبات الوجود له تعالى
قلت اجاب الزمخشري في بعض تاليفه عن هذا بان المرفوع بعد الا مبتدأ والا لغو لفظا
والاصل في كلمة الشهادة الله اله فالمعرفة مبتدأ والنكرة خبر على القاعدة ثم قدم الخبر
ثم ادخل النفي على الخبر والايجاب على المبتدا وتركيب لا مع الخبر اشهى قال ابن هشام
فيقال له ما تقول في نحو لا طالعا جبلا الا زيد لم انتصب خبر المبتدا فان قال ان
لا عاملة عمل ليس فذلك ممنوع لتقدم الخبر لانتقاض النفي ولتعريف احد الخبرين
اشهى واجاب بعضهم بان كلمة الشهادة غير تامة في التوحيد بالنظر الى المعنى المعتبر
لان التقدير لا يخلو عن احد الامرين وقد عرفت انه لا يتم وانما تعد كلمة الشهادة تامة
في اداء معنى التوحيد لانها قد صارت عليه علما شرعيا وبهم من اجاب بان الخبر
من موجود وممكن قيل وهو بعيد قال بعض المحققين وتحقيق الجواب على التقديرين
ان المراد بالاله في هذه الكلمة هو المعبود بالحق والمعبود بالحق لا يكون الا واجب

الوجود ومحال ان يبقى واجب الوجود في عالم الامكان فان قلنا لا اله موجود الا الله لزم
نفي امكان الغير وان قلنا لا اله ممكن الا الله لزم وجود الله تعالى لاستحالة بقاء واجب
الوجود في مرتبة الامكان وهذا دقيق لطيف جدا اشهى فان قلت فمقتضى قول الجمهور
فالاحسن اتباعه أن نصبه على الاستثناء في الموضع المذكور والا من جوز
قلت اما في صورة الجر من والباء الزائدتين فواضح ذلك فيهما يجوز فيهما الجر على الصفة
انه المكاني ابي لبيني لستما بيد الا بيد ليست لها عضد بالخفض
في صورة اسم التبرئة فقال في الجمع اذا وقعتا بعد كلام جاز في المنكر بعدها الرفع
والنصب نحو لا سيف الا ذو الفقار وذا الفقار ولا اله الا الله ولا الله فالنصب على
الاستثناء وسعد الجرجاني قال انه لم يتم الكلام وبرهانه تم بالاضمار والرفع على ما ذكر
وقيل على الخبر للذي اسمها لا لانها في محل رفع على الابتداء اشهى وقيل على الخبر لا لنفيها
ولم يتعرض له لفساده قال ابن هشام يرده ان لا تعمل الا في نكرة منفية واسم الله
معرفة موجبة وان كان المستثنى منقطعا فان لم يمكن تسليط العامل على المستثنى
وجب النصب اتفاقا نحو ما زاد هذا المال الا ما نقص فما مصدرية ونقص صلتها
ومن منها نصب على الاستثناء ولا يجوز تقديرها في موضع الرفع على الابدال من الفاعل
اذ لا يمكن تسليط العامل عليه لا يصح ان يقال ما زاد النقص والتقدير في ذلك ما زاد
هذا المال لكن نقص وكذا كل استثناء منقطع يقدر بلكن كما قاله البصريون والكوفيون
يقدرونه بسوى قال بعضهم ويرده انها لا تفيد الاستدراك والمستثنى المنقطع
للاستدراك ودفع توهم دخوله في حكم السابق اشهى وان لكن تسليط العامل
فالحجازيون يوجبون النصب لاتباع احتمال البدلية فيقولون ما فيها احد
الا حمارا وبلغتهم جاء التنزيل قال تعالى ما لهم به من علم الا اتباع الظن والتميميون
يجيزون مع اختيارهم النصب على الاستثناء الاتباع اي جعلوه تابعا للمستثنى
منه عاملا فيه نحو ما جاء القوم الا حمارا بالنصب على الاستثناء او ما جاء
القوم الا حمارا بالرفع على الاتباع قال الشاعر

وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والعيس

ولسيبويه في مثل
هذا وجهان احدهما جعل المنقطع كالمتصل لصحة دخول البدل في البدل منه قلت

جائز

صيغ على سبيل المجاز وذلك اما على جعل الحمار مثلا في نحو ما في الدار الا حمار انسانا كالذي
الذي يقوم مقامه في الانس كقوله تعالى بينهم ضرب وجيع جعلوا الضرب بينهم لانه
الذي يقوم مقام الغيبة عندهم او على تخيل العموم فيه بحيث يكون شاملا فاذا قلت
ما جاءني القوم الا حمارا فقد نفيت مجيء القوم وما يتبعهم ثم استثنيت الحمار مما دخل حكم
النفي والمانع انهم حملوا ذلك على المعنى لان المقصود هو المستثنى فاقتضى ما في الدار احد
الا حمارا المعنى ما في الدار الا حمار وصار ذكره احدا تركيبا لعلم انه ليس ثم ادنى ثم ابدل
من احد لما كان مقصودا من ذكر الحمار وذكر المنزف وليس باذ في شرح الجمل وجعلها
ثابتا وهو ان يكون من تغليب العاقل على غيره فاقتضى ما ذكر العاقل بحكم التغليب ثم
ابدل من جملة كما انه من التغليب فالارضي وهذا لا يطرد في جميع الباب بخروجهما
لهم به من علم الاتباع الظن وغيرهم ليس له سلطان الا التكلف ونحوه تنبيه ما نقلته
عن تميم من اختيار النصب هو انه كلامه ونقله غيره احد لكن ذكر ابن عقيل والرازي
والاستاذ في شرح التسهيل ان ابن مالك ذكر ان لغة بني تميم والمنقطع في الاتباع
الجمع في المتصل يقرؤون ما فيها احد الا حمار ويقرؤون الا اتباع الظن بالرفع
من لغة النصب قال الاستاذ في شرح التسهيل وغير المصنف يقول انهم يجيزون الاتباع
ويختارون ما يوجبه غيرهم من النصب انتهى فانهم ان هذا النقل لم يذكر غير ابن
مالك هذه تتمة لما ذكر من مسائل هذا الباب والمستثنى بخلا وعدا وحاشا
ينصب تارة مع فعليتها اي على انها افعال معتبرة اليها وفاعلها ضمير مستتر
وجوبا وفي مرجعه المحذوف الاتي بيانه في حديث المفردات ان شاء الله تعالى نحو قام
الناس خلا زيدا او عدا او حاشا زيدا واختلف في جملة الاستثنا فقال السيرافي هي حال
اي المعنى قاموا الا زيدا خالين عن زيد وحجة الاستيناف وقيل بل هي مستانفة
وحجة ابن عصفور فان تلك دعوى الاستيناف تحمل بالقصد ذلك لا يعنون
بالاستيناف عدم تعلقها بما قبلها في المعنى بل في الاعراب فقط وذلك لان هذه
الجملة وقعت موقع الا فكما ان الا زيدا لا موضع له من الاعراب مع تعلقه بما قبلها
هذه الجملة فالدة في التصريح قال ابن هشام والقول بالاستيناف مذهب جمهور
جميع افعال الاستثنا وبحرفيتها مع حرفيتها اي على انها حروف جر تنبيهات

الاول ليس النصب والجر في الثلاثة سواء كما توهم عبارة المصنف بل النصب في الاول اغلب والجر
في الاخيرة اغلب حتى ان سيبويه لم يحفظ غير ذلك فاوجب النصب في خلا وعدا والجر في
حاشا لكن ثبت بصحيح النقل الجر بخلا وعدا والنصب بحاشا نقل الاول الاخفش قال
قوله خلا الله لا ارجو سواك وانما اعد عيالي شعبة من عيالكا وقوله
انجانا منهم سؤل وقتك عدا الشطاء والطفل الصغير اورايته والمعنى
بالجر فوجب القول بجر فيها في هذه الحالة ونقل الثاني ابو عمرو والاخفش والجرمي
والمازني والمبرد والزجاج وابو زيد والفراء ذهبوا الى ان الجر باحرفها الكسر
وان النصب بها فقد قليل لتضمنها معنى الا وسمع اللهم اغفر لي ولمن اسمع
حاشا الشيطان وايا الاصبع وقال الشاعر حاشا ابا ثوبان ان ابا
ثوبان ليس بكنية فكم عمرو بن عبد الله ان به ضناعة الملحاة والشتم
وكثير من النحويين اخذ صدر البيت الاول من هذين البيتين وركبه مع عجز الثاني و
انشدهما بيتا واحدا والصواب ما انشدناه نبه عليه ابن مالك في بعض مصنفاته
الثاني قال ابن الحاجب حاشا المستعملة في الاستثنا معناها تنزيه الاسم الذي بعدها
من سوء ذكر في غيره او فيه فاذا نستثني بها الا في هذا المعنى ولذلك لا يقال في الناس
حاشا زيد لفوات معنى التنزيه انتهى قال الرضي يريد بالتنزيه تخصيص من يريد
فيتعدون بتنزيه الله سبحانه عن السوء يريدون من اراد وتنزيه على معنى ان الله
منزه عن ان لا يفعل ذلك الشخص ما يعيبه فيكون اكد وابلغ انتهى الثالث وحاشا
الاستثنائية فتان حاشا باثبات الالفين وحشى بحذف الالف الاولى كقوله
حشا رهط النبي فان منهم بحور لا تكدرها الدلاء قاله المرادي في الجنى
الداني وسياتي عليه مزيد كلام في حديث المفردات ان شاء الله تعالى والمستثنى
بليس او بلا يكون منصوبا بالخبرية اي على انه خبرها نحو قام الناس ليس او لا يكون
زيدا واسمهما ضمير مستتر وجوبا بالاجماع لجريانها مجرى الا وهي انما يظهر
[illegible] ومن ثم وجب انفصال الضمير المستثنى بهما كما وجب في المستثنى بها نحو
قام القوم ليس اياك او لا يكون اياك كما تقول الا اياك ومنه قوله
اذ ذهب القوم الكرام ليسي فصرت كقوله الا يجاورنا الا اياك دياري

وفي مرجع الضمير الخلاف الآتي في فاعل ما شاء سيأتي بيانه في محله المزيات ان
شاء الله تعالى وجملة الاستثناء حال او مستأنفة كما قال في التصريح فان قلت كيف يحكم
على جملة ليس بانها حال والفعل الماضي لا يقع حالا الا مع قد ظاهرة او مقدرة فلت
هذه مستثناه كما قاله ابو حيان في النكت الحسان عجبا انتهى ووجه الاستثناء ان قد
لا تدخل الا على فعل متصرف وهذا الاستثناء جار في جميع الافعال الداخلة المذكورة
آنفا اذا اعربت حالا ثم هذا الاستثناء انما يحتاج اليه على رأي جمهور البصريين
دون ما عليه الكوفيون والاخفش من جواز مجيء الحال المذكورة بدون قد راسا
كما سيأتي **فائدة** هذه المسئلة كانت سبب قراءة سيبويه العلم وذلك انه جاء
الى حماد بن سلمة لكتابة الحديث فاستملى منه قوله صلى الله عليه وآله وسلم ما من احد
من اصحابي الا ولو شئت لاخذت عليه ليس ابا الدرداء فقال سيبويه ليس ابو الدرداء
فضاح به حماد لحنت يا سيبويه انما هذا استثناء فقال والله لاطلبن علما لا يلحنني
معه احد فلزم الاخفش وغيره والمراد بالاخفش الاكبر وهو ابو الخطاب عبد
الحميد بن عبد المجيد واذا اطلق النحاة في كتب النحو فالمراد به الاوسط وهو
ابو الحسن سعيد بن مسعدة اكبر تلامذة سيبويه واما الاصغر فهو ابو الحسن علي
ابن سليمن من تلامذة المبرد وثعلب والاخفش احد عشر نحويا عدهم في المزهر
والمستثنى بما خلا او بما عدا منصوب وجوبا على المفعولية لان ما المصدرية
تعينهما للفعلية اذ لا تدخل على الحرف وهما سقوطان تعين النصب كقول لبيد
: الا كل شيء ما خلا الله باطل : وكل نعيم لا محالة زائل : وقوله
: تمل الندامى ما عدا في فانني : بكل الذي يهوى نديمي مولع :
ولهذا دخلت نون الوقاية قال في التصريح والقول بان ما هنا مصدرية مع جر خلا
وعدا مشكل لانها لا تدخل على فعل جامد نص عليه في التسهيل ومن صفها مع ما
نصب بلا خلاف فقيل على الحالية قال ابن مالك من نعت الحال معرفة اشار لها
بنكرة قال ابن هشام الناويل خالين عن زيد وتجاوزين زيدا قاله
سيبويه اذا كان بمعنى جاوزه قالوا الفعل هذا وخلاه ثم فنبغي النادر بجاوزين
زيدا قلت قال الرضي رحمه الله خلا في الاصل لازم يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت

الدار من الامير وقد يعرض معنى جاوز فيتعدى بنفسه كقولهم افعل هذا وخلاك
ذم وانزعوا هذا القضيب في باب الاستثناء ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بالا
التي هي ام الباب انتهى فتقدير ومثل على الظرفية الزمانية على تقدير المضاف اي خلو هم
او وقت عدائهم زيدا وقال ابن خروف والشلوبين على الاستثناء ومعنى قاموا ما
عدا او خلا زيدا قاموا غير زيد قال ابن هشام وهو غلط لان معنى الاستثناء انما يتعلق بما
بعدها والمنصوب على معنى لا يليق ذلك المعنى بعينه انتهى وما تقرر من وجوب النصب
بعدهما هو مذهب الجمهور وزعم الكسائي والجرمي والزجي والفارسي وابن خروف
انه يجوز جرهما بالجر على تقدير حرف جر وتقدير ما زائدة قال في المغني فان قالوا
ذلك قياسا فقاسد لان ما لا تزاد قبل الجار بل بعد هما قليل وان قالوا ذلك
سماعا فهو من الشذوذ بحيث لا قياس عليه انتهى وقد حكاه الجرمي عن العرب
تنبيهان الاول اقتصاره على ذكر ما مع عدا وخلا يفهم انه لا يجوز دخولها
حاشا الاستثنائية وهو الذي نص عليه سيبويه خلافا لبعضهم واما قوله
: رأيت الناس ما حاشا قريشا : فانا نحن افضلهم فعالا :
فتاويل وقال به ابن مالك لكان السماع واستدل عليه ايضا بما وقع في مسند ابي يعلى
الموصلي عن ابن عمر قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اسامة احب الناس
الي ما حاشا فاطمة رده ابن هشام بان هذا مبني على ما توهمه من ان حاشا فاطمة
من كلامه عليه السلام وهو غلط بل هو من كلام الراوي والمعنى انه لم يستثن فاطمة
يدل عليه ان في معجم الطبراني ما حاشا فاطمة ولا غيرها انتهى ووجه الاستدلال ايضا
ان الاذانية بعد الواو لتحقيق التعيين حينئذ ان تكون ثانية لا مصدرية
كما توهم ابن مالك ويكون هذا من كلام الراوي ومعنى قوله عليه السلام هو احب الناس الي
قال الدماميني وهذا ليس بقاطع اذ يحتمل ان تكون الاذانية وغيرها منصوبا
بحذف لا معطوفا على فاطمة والمعنى ولا استثني غيرها فيكون من كلامه عليه السلام
ص حينئذ بين رواية الطبراني وتلك الرواية المتقدمة انتهى **الثاني**
قال ابو حيان وغيره الانفصال التي يستثنى بها لا تقع في المنقطع **والمستثنى بغير**
وهي اسم ملازم للاضافة في المعنى ويجوز ان تقطع عنها لفظا ان فهم معناها وقد

بلغ مقابلة

غير

عليها كلها ليس وراءها ولا ابن هشام في منع وقوعها بعد لا وقد تقدم الرد عليه فليراجع
قيل فيضت عشرة ليس غيرها برفع غير على حذف الخبر اي مقبوضا ونصبها على الحال اي
اي ليس المقبوض غيرها وليس غير بالفتح من غير تنوين على ضمار الاسم ايضا وحذف المضاف
اليه لفظا ونيته ثبوته وليس غير بالضم من غير تنوين فقال المبرد والمتاخرون انها ضمنت
الاعراب دون غير اشبهت بالغايات كقبل وبعد على هذا يحتمل ان يكون كاسماء ان تكون غير
وقال الاخفش ضمة اعراب لانها لانه ليس ابهم زمان كقبل وبعد ولا مكان كفوق وتحت وعلى
هذا هي الاسم وهذا الخبر وقال ابن خروف يحتمل الوجهين ولكن الفتح والتنوين وليس
غير بالضم والتنوين وعليهما فاعرابه اعرابه لان التنوين انما للتمكين ولا يتمكن الا المعربات
واما التعريض فكان المضاف اليه مذكورا قال ابن هشام في المغني والاصل في غير الصفات فيما
ان توصف بها النكرة نحو رجل صالح غير الذي كنا نعمل او معرفة كالمنكرة نحو صراط الذين انعمت
عليهم غير المغضوب عليهم فان موصوفها وهو الذين جنس لا قوم باعيانهم وقد يخرج عن
الصفة وتضمن معنى الا فيستثنى بها حملا عليها كما تخرج الا عن الاستثناء وتضمن معنى غير
فيوصف بها ويتالي بها جمع منكر غير لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا اي غير الله او معرفة بال
الجنسية كقوله انجت فالفت بلدة فوق بلدة قليل بها الاصوات الا بغامها
اي غير بغامها او بسلب الجمع المنكر كقوله فكان غيري سليمى او غيره وقع الحوادث الا الصارم الذكر
اي فكان غيري غير الصارم الذكر غيره وقع الحوادث وتفارقا الا هذه غيرا بانه لا يجوز جاءني
لا يقال جاءني الا زيد ويقال جاءني غير زيد وبانه لا يوصف بها الا حيث يصح الاستثناء بها
فان يصح عندي درهم الا جيد ويجوز درهم غير جيد وسوى لغتان فانه يقال سوى
كرعى وهي اشهرها وسوا كسما وسوى كهدى وسوا ككسا وهي اغربها وقد ذكرها من نص
عليها ابن العطار والجزاز وابن عطية والفارسي قال ابن هشام في شرح اللمحة والذي يظهر من كلام
النحويين ان الاستثناء بهذه اللغات مسموع وزعم ابن عصفور في شرح الجمل الصغير انه لم
يرب من هذه اللغات معنى الاستثناء الا سوى المكسورة السين يعني ثلاثة هذه الكلمة لم
يذكروا الكسر مع المد قال فان استثنى باسواها فيا القياس عليها انتهى قلت وقد [illegible]
يقع عليها دليل وممن نص على التسوية بينها الزجاج في الجمل وابن بابشاذ في شرح [illegible]
واما سوى وسوى وسوا فانها تختص بحال كحال وقال ابن بابشاذ في شرح وسوى وسوى

المقصورة مع

وسوا تستثنى بها كما تستثنى بغير انتهى مجرورة وجوبا بالاضافة اي باضافة المستثنى اليها
تعرب غير اعراب المستثنى اي مثل اعرابه على التفصيل السابق فيه فتقول قام
القوم غير زيد وما قام غير زيد احد بالنصب في الموضعين كما تقول قام القوم الا زيدا وما قام
الا زيد احد وتقول ما قام غير زيد بالرفع كما تقول ما قام الا زيد وتقول في الدار احد غير حمار
بالنصب وجوبا على لغة الحجازيين وجوبا بالرفع على لغة التميميين كما تقول ما في الدار احد الا حمارا
بالنصب وجوبا على لغة اولئك وجوبا بالرفع على لغة هؤلاء وتقول ما زاد هذا المال غير النقص
وجوبا في لغة الجميع كما تقول ما زاد هذا المال الا النقص كذلك واختلف في ناصبها اذا وقعت
مصدرية في غير تقريع فقال ابن خروف هي ما قبلها كما في الاسم الذي بعد الا وجعل ذلك زيادة
على الناصب لما بعد الا الا ان الا قد عدمت مع غير وجاء النصب واختاره ابن
عصفور وقال الفارسي على الحال من المستثنى منه وفيها معنى الاستثناء وصحح ذلك لانه
غير لا تتعرف بالاضافة واختاره ابن مالك وقيل على التشبيه بظرف المكان بجامع الابهام
واختاره ابن ابي الربيع وسوى كغير بمعنى واعرابا عند قوم وهم ابن جاجي وابن
مالك ومن تبعهما وصحح ابن مالك في اكثر كتبه هذا القول وبالغ في نصرته في شرح التسهيل
مستدلا عليه بشواهد من الحديث وغيره نظما ونثرا قال ابو حيان ولا سلف له في ذلك الا
ابن جاجي وما تمحل له في الشواهد التي استشهد بها اما الحديث فعلى تقدير غير ترة ابن
مع الاستشهاد به على القول بعدم النحو تبيه احتمال كونه مرويا بالمعنى وخشية من الرواة وانما
النحو ضرورة قال واقوى ما استدل به ما حكاه الفراء من قول بعض العرب انا في سواك
وهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه انتهى قال بعضهم والاستشهاد بما حكاه الفراء ليس
نحن فيه فانا ان قدرنا ان المحذوف لا يحتمل محاله الاستثناء او يقال انه استثناء مفرغ
ما بينا وبل وبدون المعنى لم تختلف سواء فيكون ما نحن فيه اشهى فائدة ابي حيان
مع ابن مالك في الاستشهاد بالاحاديث شاهد طويلة فانه قال في شرح التسهيل لجمع الفوائد
بعيد ابن مالك في تصانيفه كثيرا بالاستدلال بما وقع في الحديث في اثبات القواعد الكلية
[illegible] العرب وما رايت احدا من المتقدمين والمتاخرين سلك هذه الطريقة غيره قلت
ان واضعي علم النحو الاولين كابي عمرو وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من البصريين
ومعاذ والكسائي والفراء وعلي بن المبارك الاحمر وهشام الضرير من الكوفيين لم يفعلوا ذلك

انظر الاستشهاد بالاحاديث في النحو

وتبعهم على ذلك المتأخرون من المغربيين وغيرهم من نحاة الاقاليم كنحاة بغداد ولا يلتبس
وقد حرف الكلام في ذلك مع بعض الاذكياء فقال انما تكتب العلماء ذلك لعدم وثوقهم
بان ذلك لفظ النبي صلعم لامرين احدهما ان الرواة جوزوا النقل بالمعنى فلعل هذا نحو الرواية
قارنها صلعم لفظا واحدا فنقل بالفاظ بحيث يجزم بانه صلعم يقل جميعها عن ما روي من
قوله صلعم زوجتكها بما معك من القرآن اسكنها بما معك خذها بما معك وغير ذلك مما ورد
من ذلك فيعلم قطعا انه لم يلفظ بالجميع بل لا يجزم بالبعض بل يجوز انه قال لفظا غيرها
مرادفا لها لا سيما مع تقادم الزمان والاتكال على الحفظ فالضابط فيهم من ضبط المعنى
وليس من ضبط اللفظ فبعيد لا سيما في الاحاديث الطوال التي لم يسمعها الرواة الا مرة
الثاني انه وقع اللحن كثيرا في الحديث لان كثيرا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع ولا يعلمون
لسانهم وصناعة النحو ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان افصح الناس واذا تكلم
بلغة غير لغة اهله فانما ذلك مع اهل تلك اللغة على طريق الاعجاز وتعليم الله تعالى
قال والعمدة الكثير الاستدلال بما في الاثر متعقبا بن عبد على النحاة وما اعجب النظر في ذلك
ولا صحب من له التمييز في هذا الفن ولذلك ضعف استنباط من كلام سيبويه
انتهى واجاب بعضهم بالمعارضة بان تطرق الاحتمال الذي يوجب سقوط الاستدلال
بالحديث ثابت في اشعار العرب بكلامهم فيجب ان لا يستدل بها ايضا وهو خلاف
الاجماع قال والاستدلال بالحديث انما يسقط اذا اثبت المنكر ان الحديث المستدل به
ليس من لفظه صلى الله عليه وسلم وان لفظه كان كذا وان الراوي غيره انتهى واجاب
الشيخ سراج الدين البلقيني بان ابن مالك لا يذكر ما يذكره من الاحاديث الا ثابت
بل للاعتضاد بانه يجد اشواهد من كلام العرب لما يقوله فيأتي بالحديث للاعتضاد
لا لاثبات قاعدة نحوية بمجرد ذلك واجاب ابن خلدون باجوبة احسنها ان
تدوين الاحاديث كان في الصدر الاول قبل فساد العربية فالتبديل على تقدير
ثبوته انما كان ممن يسوغ الاحتجاج بكلامه وغايته تبديل لفظ بصحيح الاحتجاج به
بلفظ كذلك انتهى وبقي للعجب مع ابي حيان مجال لا يتسع له المقام وظرف
للمكان بمعنى وسط غير متصرف عند قوم اخرين وهم سيبويه والجمهور من
يوصل الوصول بها عوجا الذي سواكم فلبث سوى هنا بمعنى غير ان غير لا تدخل

ههنا الا ان ضمير قبلها يقولون جاء الذي هو غيرك فلا وصلوا سوى بضمير ابقى انها
ظرف والتقدير جاء الذي استقر مكانك قالوا ولا يخرج عن النصب على الظرفية الا في الشعر
كقوله ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وصحح هذا القول ابن الحاجب وابن
مالك في سلك النظم مصرحا بضعيف القول بانها كغير وذهب ابو بقا وابو البقا
العكبري الى انها تستعمل ظرفا كثيرا وغير ظرف قليلا وقال ابن هشام في الاوضح ان
هذا اذهب وقال المبرد انه اقرب الاقوال ففي المسئلة اقوال ثلاثة تنبيه يلخص
ان ادوات الاستثناء اربعة انواع حرف دائما وهو الا واسم دائما وهو غير وسوى
وفعل دائما وهو ليس ولا يكون ويتردد بين الفعلية والحرفية وهو خلا وعدا
وحاشا وقد ذكر ايضا من ادواته بيد بفتح الباء الموحدة وسيد بالهاء ايضا
وهي بمعنى غير في الاستثناء المنقطع رضافا الى ان وصلتها ومنه الحديث نحن الآخرون
السابقون بيد انهم اوتوا الكتاب من قبلنا وفي مسند الشافعي بايديهم وفي الصحاح بيد
بمعنى غير يقال انه كثير المال بيد انه بخيل وفي المحكم ان هذا المثال حكاه ابن السكيت
وان بعضهم فسرها بمعنى على وان تفسيرها بمعنى غير اغلب انتهى وقد تستعمل بمعنى من
اجل ومنه الحديث انا افصح من نطق بالضاد بيد اني من قريش واسترضعت في بني
سعد بن بكر قال ابن مالك وغيره انها هنا بمعنى غير ايضا على حد قوله

ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم ... بهن فلول من قراع الكتائب

وانشد ابو عبيدة على مجيئها بمعنى من اجل قوله

عدمت فعلت ذلك بيد اني ... اخاف ان هلكت ان ترى والشهر انها
اسم بمعنى غير قال ابن مالك في التوضيح والمختار عندي في بيد ان تجعل حرف استثناء انتهى
وقال الدماميني ولم يقم دليل ظاهر على الاسمية انتهى وعدا ومن ادواته ايضا سيما لا يجر
فما بعدها مستثنى عند الكوفيين والمبرد والفارسي ومنع بعضهم كونه مستثنى
وكون من ادوات الاستثناء وقد مر الكلام على ذلك في شرح الدماميني حيث مستوفى وقد يليها
ما كقولك يعجبني الاعتكاف لا سيما عند الكعبة ولا سيما اقرب الصحيح ومنه قوله

بدر الكرام لا سيما لدى ... شهامة من ذخيرة تغلب ... ارجله مطلوبة
قوالناس في الخير لا سيما ... جبلك من ذي الجلال الاتقى ... ارجله مرطبة

كقوله ارى البنيك يجدلوا لهم والغمر العمى ولا سيما ان نكت بالمرس الصخم
بتقدير حذف ما بعدها ويقال من معناها الاصلي اي معنى حضورها فتكون منصوبة المحل
على انه مفعول مطلق مع بقاء النصب الذي لها في الاصل حين كانت اسم الاشارة
فاذا قلت احب زيدا ولا سيما راكبا او على الفرس فهو بمعنى وحضور صار راكبا فراكبا
حال من مفعول الفعل المقدر اي واخصه بزيادة المحبة خصوصا صار راكبا وكذا في لا سيما
وان ركب اي وحضور صار ان ركب اخصه بزيادة المحبة وفي لا سيما وصار راكب والواو
للحال ومنع بعضهم من هذا التركيب وقال انه من عوق قبل من كلام المولدين وقد يخفف
الياء في لا سيما كقوله فيها العقود والايمان لا سيما عقد وفاء به من اعظم القرب
وهل المحذوف الياء الاولى وهي العين او الثانية وهي الفاء خلاف اختاره ابن خروف الثاني
وابو حيان الاول وقد يقال لا سواء ما مقام لا سيما الثاني ما يرد منصوبا بغير فعل
المشتغل عنه العامل وهو اسم بعده عامل متصرف ناصب لضميره او متعلقه
بواسطة او غيرها ويكون ذلك العامل بحيث لو فرغ من ذلك المعمول وسلط على الاسم
لنصبه اذا تقرر هذا فنقول اذا اشتغل عامل فعله كان او ما يعمل عمله قال
ابن الصائغ ولا يدخل في هذا الباب الا اسم الفاعل والمفعول دون الصفة المشبهة
والمصدر واسم الفعل والحرف لانه لا يعمل شيء منها فيما قبله عن نصب اسم متقدم
عليه بنصب ضميره اي ضمير ذلك الاسم بمعنى ان العامل لم ينصب الاسم المتقدم
عليه بسبب نصبه لضميره او متعلقه اي متعلق الاسم او متعلق ضميره فلولا ذلك لعمل
فيه فيفهم منه انه ليس هناك مانع لفظي ولا معنوي بل هو بحيث لو سلط عليه لم
يشتغل بما ذكر لنصبه مع بقاء المعنى الحاصل بالرفع لاعماله فظهر انه لا حاجة
الى ما زاده ابن الحاجب في الكافية من قوله بحيث لو سلط عليه لعمل فيه لنصبه
لانه يكون بوجوه كثيرة لكون الاسم مضافا اليه نحو زيدا ضربت غلامه
منه نحو زيدا ضربت عمرا واخاه لان الفعل مشتغل بالمضاف لكن بواسطة العطف
او موصوفا لعامل ذلك الضمير او موصولا له نحو زيدا ضربت رجلا يحبه
ضربت الذي يحبه لان عطفا عليه موصوف عامل الضمير او موصوله نحو زيدا
لقيت عمرا ورجلا يضربه وزيدا لقيت عمرا والذي يضربه او غير ذلك من المتعلقات

كان م

ثم بلغ

وضابط

وضابط التعلق ان يكون ضمير المضروب من تمام المضروب بالمفسر قاله الرضي كان ذلك
الاسم المشتغل عنه العامل خمس حالات وجوب نصبه ووجوب رفعه ورجحان
نصبه على رفعه ورجحان الامرين ورجحان رفعه على نصبه فيجب نصبه بعامل
مفسر وجوبا يفسره العامل المشتغل عنه بنصب ضميره او متعلقه وذلك واجب تقديره
لان المفسر المتأخر عوض عنه ولا يجمع بين العوض والمعوض ويجب ان يكون مقدما على
الاسم لئلا يلزم مخالفة الاصل من وجهين الحذف ووضع الشيء في غير محله الا ان يمنع
مانع فيقدر مؤخرا نحو اين ايهم راكب اذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله ولكون المفسر المذكور
دليلا على المقدر كان الاصل ان يكون المقدر من لفظ المفسر ومعناه كزيدا ضربته
اي ضربت زيدا ضربته الا اذا حصل مانع صناعي كما في زيدا مررت به او زيدا حسبت عليه
او معنوي كما في زيدا ضربت غلامه فيقدر ما يناسبه بالترادف او باللزوم اذ تقدير
المذكور يقتضي في الاولين تعدي القاصر بنفسه وفي الثالث حذف الواقع اذ الضرب
لم يقع بزيد فوجبان يقدر في الاول جاوزت لان مررت بعد تعديته بالباء بمعنى
جاوزت وفي الثاني لا يبت فان حبس الشيء يستلزم ملازمته للمحبوس عليه وفي
الثالث اهنت فان ضرب الغلام يستلزم اهانة سيده بحسب العادة قال ابن هشام
وليس المانعان مع كل متعد بالحرف كما سيتبين الا ترى انه لا مانع في نحو زيدا شكرت له
لان شكر يتعدى بالجار وبنفسه ونحو يوم الجمعة صمت فيه لان العامل لا يتعدى الى
ضمير الظرف بنفسه مع انه يتعدى الى الظاهر بنفسه وكذلك لا مانع في نحو زيدا هنت
اخاه لان اهانة اخيه اهانة له بخلاف الضرب بالشيء تنبيه ما ذهب اليه من ان
الناصب عامل مقدر هو مذهب البصريين والجمهور وقيل هو العامل المذكور وهو مذهب
الكسائي وتلميذه الفراء ثم اختلفا فقال الكسائي هو عامل في الظاهر والضمير يلغى وقال
الفراء عامل فيهما لانهما في المعنى كشيء واحد ويرد عليهما ان زيدا مررت به وانما يجب نصبه
اذا تاد ملابسا يتلوه الا فعل كادوات التحضيض بجاء مهملة وضاد معجمة
وهي ابدا منه هلا بتشديد اللام وهي اسقها ولذلك مثل بها فقال نحو هلا زيدا
اكرمته وألا عبدا بدل اللام ايضا ولولا ولوما وانما قال كادوات التحضيض لعدم
انحصار ما يتلوه الا فعل فيها اذ مثلها ادوات الاستفهام غير الهمزة نحو هل زيدا

رايته ومتى عمر الغيته وادوات الشرط غير اما عدا ان زيدا لقيته فاكرمه الا ان هذه
النوعين اعني ادوات الاستفهام والشرط لا يقع الاشتغال بعدهما الا في الشعر واما
في النثر فلا يليها الا صريح الفعل فلا يجوز متى عمر الغيته وحيثما زيدا لقيته فاكرمه الا
اذا كانت اداة الشرط اذا مطلقا او ان والفعل ماض فيقع في نثر الكلام نحو اذا زيدا لقيته
او تلقاه فاكرمه وان زيدا لقيته فاكرمه ويشيع في نثر الكلام ان زيدا تلقه فاكرمه ويجوز
في الشعر قاله في الاوضح **تنبيهات الاول** قيل عبارة المص اولى من عبارة ابن
الحاجب وفي الكافية حيث قال ويجب النصب بعد حرف الشرط وحرف التحضيض لوجهين
الاول لشمولها ظرف الزمان المستقبل نحو ائتك يوم زيدا تلقاه والثاني نحو ألا
عنادي هي حروف الشرط لا يجب النصب بعدها **الثاني** انما استثنى الهمزة من ادوات
الاستفهام لانها قد تلي الفعل لما تقدم واما ادوات الشرط لان شرطها فعل لازم فاذا
الحذف غير مفسر شيء فلا يكون من هذا الباب وتقديره اما يكن شيء قاله الرضي
الثالث قد يضمن مطاوع الظاهر من رفع الاسم كقوله ٥

لا تجزعي ان منفسا اهلكته ٭ فاذا هلكت فعند ذلك فاجزعي ٭

التقدير ان هلك منفس اهلكته لان هلك مطاوع اهلكته يقال اهلكته فهلك
وروي ان منفسا اهلكته بالنصب على تقدير ان اهلكت منفسا اهلكته
الرابع ذهب الكوفيون الى جواز دخول اذا في الجملتين الفعلية والاسمية اذا كان
الخبر فعلا كاذ عن الاخفش والكسائي موافقتهم فيها وفي ان ايضا بالشرط
المذكور وفي الارتشاف ان سيبويه يجيزان يرتفع الاسم بالابتداء بعد الشرط
وادوات الشرط اذا كان الخبر فعلا وفي الرضي ان الحذف المذكور يطرد في كل حرف
يليه الا الفعل كلم نحو لو ذات سوار لطمتني وهذه نحو هلا زيد قام فعلى
هذا يجوز الرفع في المسائل المذكورة كلها **ويجب رفعه** بالابتداء **اذا تلاه ما**
يليه الاسم كاذا الفجائية على الاصح **نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو**
هذا ما ذكره ابن مالك والرضي وصححه ابن هشام بناء على ان اذا لا يليها الا الاسم
وبه صرح المص في حد بيت المفردات وقيل الاصح جواز النصب
مطلقا قيل وهو ظاهر كلام سيبويه وعليه مشى ابن الحاجب في كافيته قال ابن هشام

فان الجيد انه اجاز ذلك فيها مع قولهم فيها في بيت الظروف وقد تكون المفاجأة فيلزم المبتدأ
بعدها شيء اثاني الفصل وهو جواز النصب ان اقترن الفعل بقد ومنعه ان لم
يقترن بها وهو مذهب الاخفش وتبعه ابن عصفور ودليل ان الاخفش نقل عن العرب
ان الفعل اذا كان مقرونا بقد جاز ان يقع بعد اذا الفجائية لان العرب اجرت المقرون
بقد مجرى الجملة الاسمية في دخول الواو الحال عليه ووجهه في المغني بان التزام
الاسمية مع اذا هذه انما كان للفرق بينها وبين اذا الشرطية المختصة بالفعل فاذا
اقترنت بقد حصل الفرق بينهما اذ لا تقترن الشرطية بها ونقل الاخفش المذكور
خطأ ابن مالك في تخطئته سيبويه في تجويزه الاشتغال في نحو خرجت فاذا زيد يضربه
عمرو قال بل يحمل كلامه على هذه الصورة الخاصة وهي ما اذا اقترن الفعل بعدها
بقد قال بعضهم وعلى ذلك يحمل كلام ابن الحاجب ايضا في تجويزه الاشتغال بعدها
وعلى هذا فيكون المراد في قوله في باب الظروف فيلزم المبتدأ بعدها اللزوم
فيما اذا لم يكن بعدها قد وبذلك يندفع تعجب ابن هشام وتغليط بعض شراح الكافية
من جهل العجم له كما يندفع على تقدير حمل اللزوم على الغلبة كما وقع لبعض الشراح
او على تقدير حمله على غير صورة الاشتغال كما وقع لبعض آخر ولقد تمثلت على
لسان ابن الحاجب عند معرفتي على مغلط هذا العجمي بقول الشاعر ٥

فلو اني بليت بها شجى ٭ لخولته بنو عبد الدار ٭
لهان علي ما القوم ولكن ٭ تعالوا فانظروا بمن ابتلاني ٭

وانما قال الصحاة لعدم انحصاره لا يتلوه الا اسم فيها قال ابن هشام في الجامع الصغير
يجب الرفع في نحو اتيتك زيد ضربه لامتناع الفعل قال شارحه وذلك بناء على ان بيت
اذا دخلت عليها الجملة لا تليها عن الاختصاص بالجملة الاسمية فلو نصبت زيدا
بفعل مضمر على الاشتغال لكنت قد ازلتها عن الاختصاص ولو نصبته على الحالية
وجعلت جملة اضربه خبرها جاز ولجاز ايضا الرفع انتصابه على الاشتغال كما في انما
زيدا اضربه بناء على زوال الاختصاص في المعنى والصواب انتصابه بليت لانه لم
يسمع ليتما قام زيد كما سمع انما قام زيد انتهى **او فصل بينه** اي الاسم **وبين**
العامل المشتغل عنه ماله الصدر او صدر الكلام لانه يمنع ان يعمل ما بعده فيما

قبله لمنافاة ذلك الصدارة وذلك كالاستفهام والشرط والعرض والتحضيض وان في
اخواتها سوى ان المفتوحة فلا صدارة لكن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها لكونها حرفا
مصدريا وكالا للتمني ولام الابتداء وكم وما وان النافيتين نحو زيدا هل رايته
وزيد كم تضربه وزيدا ان ضربته ضربك وزيد من يضربه اضربه وزيدا لا تضربه
وزيد هلا ضربته وزيدا في ضربته وزيدا لا رجل يضربه وزيدا لهم فيضربه
وزيدا كم ضربته وزيدا ما ضربته وان ضربته قال ابن مالك واجرا التحضيض
والعرض والتمني بلا مجرى الاستفهام في منع تاثير ما بعدها فيما قبلها هو مذهب
المحققين من النحاة ونص كتاب سيبويه وقد عكس قوم الامر فجعلوا توسط التحضيض
واخويه مرجحا لنصب الاسم السابق وممن ذهب الى هذا ابو موسى الجزولي
وهو مذهب سيبويه تنبيهان الاول يجب رفع الاسم في مسائل اخراجه بها
ان يكون العامل صلة او شبهها فالاول نحو زيد الذي ضربته لان الصلة
لا تعمل فيما قبل الموصول والثاني نحو وكل شيء فعلوه في الزبر وزيد يوم تراه
تفرح فان العامل في الاول صفة وفي الثاني مضاف اليه وكل منهما شبيه بالصلة
في تتميم ما قبله فالصفة لا تعمل في موصوفها ولا فيما اضيف اليه والمضاف اليه لا
يعمل فيما قبل المضاف وما لا يعمل لا يفسر عاملا الثاني ان يكون العامل مشغولا
بضمير الاسم المتقدم المتصل نحو زيد ظننه ناجيا بمعنى ظن نفسه فلا يجوز نصب
الاسم بتقدير تفسير العامل المشتغل لعدم صحة عمله فيه اذ لا يوقع فعل فاعل
مضمر متصل على مفسره الظاهر لانه يلزم منه تفسير المفعول الفاعل وهو ممتنع في
جميع الابواب اما لو رفع فالتركيب صحيح اذ ليس فيه الا اقامة فعل المضمر المتصل على
ضمير المتصل وذلك جائز في باب ظن الثالث ان يكون العامل تاليا لاستثنائي نحو ما
زيدا الا ضربه عمرو قال الزمخشري وذلك ان ما بعد الا مرجئ الحقيقة من جملتها فهو
لكن صيرت الجملتان في صورة جملة قصدا للاختصار فاقتضى على عملا ما قبل الا
فيما يليها فقط ولم يجز عمله فيما بعد ذلك على الاصح فكيف يصح ان يعمل ما بعدها
فيما قبلها ومثل هذا العمل فيما هو جملة واحدة خلاف الاصل لان الاصل في العامل
ان يتقدم على معموله الرابع ان يكون العامل جامدا نحو زيد ما احسن لا

الجامد لا يعمل فيما قبله الثاني قال ابن هشام وغيره ليس من مسائل الباب ما يجب فيه
لعدم صدق حد المشتغل عنه العامل عليه لانه يعتبر فيه كما تقدم ان يكون الاسم المتقدم
بحيث لو فرغ العامل من الضمير وسلط عليه لنصبه وما يجب رفعه فليس هذه الجملة انما
ذكره من ذكره لتمام القسمة لا لقال فيشكل حينئذ عدم الصدق المشتغل عنه العامل فيما يرد
منصوبا وغيره منصوب لانا نقول جواز رفعه في بعض الصور يكفي في ادخاله في هذا النوع
ويترجح نصبه بعامل مقدر بغير العامل المشتغل على رفعه بالابتداء ان تلا
مظان الفعل جمع مظنة بكسر الظاء وهي موضع ظن الشيء ومعدنه مفعلة من الظن
وكان القياس فتح الظاء وانما كسرت لاجل الهاء قاله في النهاية والمراد مواقع الفعل التي
لها مزيد اختصاص به وذلك بعد الهمزة والاستفهامية نحو ازيدا ضربته فترجح نصب
زيد بفعل محذوف غير المذكور لان الغالب في الهمزة ان تدخل على الافعال فلذا
يجب دخولها عليها كما في نحو انقام ام الباب وهم يتوسعون في ابهات الابواب ما لم
يتوسعوا في غيرها وبعد ما الاولى وان اذا فيه نحو ما زيدا الا زيدا وان زيدا رايته فيترجح
النصب لانهم شبهوا حرف النفي باحرف الاستفهام في ان الكلام معها غير موجب وبعد
حيث مجردة عن ما نحو حيث زيدا تلقاه فاكرمه لانها تشبه ادوات الشرط فلا يليها
في الغالب الا فعل تنبيهات الاول اذا فصلت الهمزة من الاسم فالمختار الرفع
نحو ائت زيد تضربه الا في نحو اليوم زيدا تضربه لان الفصل بالظرف كلا فصل وقال ابن
الطراوة ان كان الاستفهام عن الاسم فالرفع نحو ازيد من تضرب ام عمرو وحكم بشذوذ
النصب في قوله: اثعلبة الفوارس ام رياحا ٭ عدلت بهم طهية والخشابا ٭
وقال الاخفش اجرت الهمزة كالهمزة في ترجيح النصب نحو ايهم زيدا ضربه ومن امة الله
ضربها قاله في الارتشاف الثاني ما ذكرناه من ترجيح النصب بعد حرف النفي المذكور هو ما
ذكره ابن مالك وابن عصفور ونزعما انه مذهب الجمهور قيل وظاهر قول سيبويه اختيار
الرفع لانه قال بعد ان ذكر النصب فيه وان شئت رفعت والرفع فيه هو الاقوى وقال
الرضي جعل سيبويه الرفع بعد حرف النفي احسن منه بعد الهمزة وذلك لان لجملة مع
الهمزة تصير طلبية وكون الطلبية فعلية اولى ان يكن والا تصير مع حرف النفي طلبية
اشبه الثالث غير حروف النفي اذا دخلت على كلام ولما ولن ليت شذا اذ لا يقدر معمولها

وهو الفعل لضعفها عن العمل فلا يقال لم زيدا تضربه لان بكرا نقتله الا في الضرورة كقوله

ظننت نفيرا فاعتنى ثم نلته ۞ فلم ار جارا الله غير واهب ۞

اراد فلم الق ذا رجاء الله او حصل نصبه تناسب جملتين في العطف وذلك اذا كانت الجملة المعطوف عليها فعلية فنصب الاسم بفعل مقدر يفسره المذكور فتكون الجملة فعلية ويحصل تناسب الجملتين المتعاطفتين نحو قام زيد وعمرا اكرمته فيترجح نصب عمرا على رفعه لحصول تناسب الجملتين بهذا تناسب الجملتين المعطوفتين احدهما على الاخرى احسن من تخالفهما كذا قالوا قال الدماميني وهذا مما يدل صريحا على جواز التخالف بالاسمية والفعلية وقد حكى قولان في المسئلة يخالف ذلك الاول المنع مطلقا حكى عن ابن جني والاخر انه يجوز في الواو فقط نقل ذلك ابو الفتح عن شيخه ابي علي الفارسي سر الصناعة انتهى وقال ابن هشام في شرح اللمحة وفصيه القول بالمنع مطلقا ايجاب النصب هنا لكني لم اره منقولا عن احد تنبيهات الاول جرت عادة النحاة بان يذكروا العطف على الفعلية من مرجحات النصب بالنسبة الى المعطوف في باب الاشتغال كما ذكر ولم يذكروا مثل ذلك بالنسبة الى المعطوف عليها في نحو زيدا اكرمته وضربت عمرا ولا فرق بينه عليه ابن هشام في المغني الثاني اذا فصل العاطف من الاسم بابا نحو هذا زيدا واما عمرا فانا هنئته ترجح الرفع بالابتداء لان اما تقطع ما بعدها عما قبلها لكونها من الحروف التي يبدأ بها الكلام الثالث حتى ولكن وبل كالعاطف فيما تقرر نحو ضربت القوم حتى زيدا ضربته وما رايت زيدا لكن عمرا رايت اياه وما اكرمت زيدا بل عمرا اكرمته وانما لم تكن للعطف لان الاسم المنصوب في باب الاشتغال لا بد وانه يكون بعض جملة وهي انما يعطف بها المفرد لا الجملة فهي هنا حروف ابتداء بمنزلة منزلة العاطف في اعطاء حكمه او كان العامل المشتغل بفعل طلب اي بفعل فيه معنى الطلب فاضافة الفعل الى الطلب بهذا الاعتبار والمراد به هنا الامر والنهي والدعاء نحو زيدا اضربه وعمرا لم يضربه بكر وخالدا لا تهنه وبكرا رحمك الله ومنه الاكاذيب متضمن الوالدات مما صورته صورة الخبر ومعناه الامر وانما ترجح النصب في ذلك لان رفعه بالابتداء يستلزم الاخبار عنه بالجملة الطلبية والاخبار بها قليل في الاستعمال واعترض جواز الاشتغال قبل اللام في الطلبيين بان

ما بعدها لا يعمل فيما قبلها قياسا فكيف جاز ذلك واجاب ابن عصفور بانهم اجروا الامر باللام مجرى الامر بغيرها واجروا النهي بلا مجرى النفي بها تنبيه يترجح نصب الاسم على رفعه في مسائل احترازا بها ان يكون الاسم جوابا لاستفهام منصوب بالمليه كما اذا قيل اراايت احدا اوايتهم او غلام ايهم رايت فتقول زيدا او غلام زيد رايته وذلك لمطابقة الجواب السؤال في الجملة الفعلية الثانية ان يوهم رفع الاسم وصفا نحو ذلك كما اذا اردت ان تخبر ان كل واحد من مماليك اشتريته بعشرين وانك لم تملك واحدا منهم الا بشرائك بهذا الثمن فقلت كل واحد من مماليكي اشتريته بعشرين فنصب كل يعين المعنى المقصود لان التقدير اشتريت كل واحد واما اذا رفعت فيحتمل ان يكون اشتريته خبرا له وعشرين متعلقا به اي كل واحد منهم مشترى بعشرين وهو المعنى المقصود ويحتمل ان يكون اشتريته صفة لكل واحد وعشرين هو الخبر اي كل من اشتريته من المماليك فهو بعشرين فانه يقع الاعلى من اشتريته دون ما حصل منهم بغير الشراء من جهة التملك كالارث والهبة ونحوهما من غيره موهم لاحتمال غير المقصود فيترجح النصب لكونه نصا في المعنى المقصود الثالثة ان يكون الاسم نكرة صرفة نحو زيد ضربته فانه لا يجوز فيه الرفع لامتناع الشكير الصرف للمبتدا ذكره بعضهم وغيره انه ينبغي ان يعلم ما يجب فيه النصب كما مر ترجح وايضا فالاشتغال في مثل ذلك لا يجوز لعدم شرطه قال ابن هشام في المغني وشرط المنصوب على الاشتغال ان يكون قابلا للابتداء انتهى وبذلك وفق موضع اخر المغني قول بدر الدين بن مالك في قول الحماسي ۞

فارسا ما غادروه صلحا ۞ انه الاشتغال قال والظاهر انه نصب على المدح وما في البيت زائدة ولهذا لكن ان يدعى انه الاشتغال ومنع بعضهم الشرط المذكور مستدلا بقراءة سورة انزلناها بالنصب على الاشتغال فتامل سيتاوى الامران اي الرفع والنصب اذا لم تفت المناسبة اي تناسب الجملتين في العطف على التقديرين وضابطه ذلك ان تقديم على الاسم عاطف مسبوق بجملة فعلية يخبر بها عن اسم قبلها نحو زيد قام وعمرو اكرمته اي هذا وفي دار او اخبر وذلك لان زيد قام جملة كبرى ذات وجهين لانها اسمية الصدر فعلية العجز وهي من بناء كبرى انها جملة في ضمنها جملة فان رفعت كنت قد راعيت صدرها فالعطف على

الجملة الاسمية او نصبت كنت قد رايت عجبا فالعطف على الجملة الفعلية
فالمناسبة حاصلة على كلا التقديرين فاستوى الوجهان **تنبيهان الاول** مثال
الفصل المذكور كمثال سيبويه لهذه المسئلة وهو زيد قام وعمرو كلمته واعترض عليه بانه
لا يجوز فيه العطف على الصغرى لانها خبر المبتدا والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيجب
ان يشفع عليه والواجب في الجملة التي هي خبر المبتدا ان يرجع ضمير الى المبتدا وليس في عمرو
كلمته ضمير راجع الى زيد واعتذر له السيرافي بان غرضه لم يكن تصحيح المثال الذي هو
جملة اسمية الصدر فعلية العجز معطوف عليها او على الخبر منها وتصحيح المثال اليك
بزيادة ضمير فيه عن عمرو كلمته في داره او نحو ذلك وانما سكت سيبويه عن هذا اعتمادا
على علم السامع انه لا بد للخبر اذا كان جملة من ضمير فصحيح المثال اذا اراد فالاولى
ما ذكرناه وبذلك يوجه مثال الفصل ايضا لكن المنقول عن سيبويه وتبعه الفارسي و
ابن مالك انه لا يشترط في ذلك وجود الرابط بدليل قوله تعالى والقمر قدرناه منازل قراءة
ابي عمرو والحرميين بالرفع وباقي السبعة بالنصب على العطف على الصغرى من قوله
والشمس تجري لمستقر لها لا يحتاج الى الاعتذار لسيبويه في مثاله بما اعتذر به السيرافي
فالاولى ان يجاب عنه بانهم يغتفرون في التوابع ما لا يغتفرون في غيرها والسيرافي
اعتذر له على مذهبه من اشتراط الرابط في المسئلة بقاله الاخفش فيما النصب
على العطف على الصغرى لما تقدم فالرفع عندهما واجب وان ورد النصب فهو على
حد في زيدا ضربته ابتداء ويكون من عطف جملة فعلية على جملة اسمية وهو جائز عند
بعضهم كما تقدم ونقل بعضهم عن ظاهر كلام سيبويه موافقة للاخفش والسيرافي
فالنقل عنه مختلف والاول هو المشهور ثم الرابط عند مشترطه اما الضمير كما تقدم
او الفاء السببية نحو زيد قام فعمرو اكرمته وقال هشام الواو كالفاء في حصول
الربط لان فيها معنى الجمعية كما ان الفاء فيها معنى السببية بدليل هذان زيد وعمرو
ورد بانها انما تكون للجمع في المفردات ولهذا لا يجوز هذان يقوم ويقعد وقال
ابن خروف تتعلق الطائفة من المتقدمين جميع حروف العطف يحصل بها الربط واحتج
ببيت انشده ثعلب ؛ فقد رايت احول في البلاد لعلني ؛ استرصد بقا الربيا حسود ؛
وخرج على ان التقدير او ربيا بي حسود **الثاني** اسم الفاعل الناصب للمفعول به كالفعل

فزيد ضارب عمرا وبكرا اكرمته مثل زيد قام وعمرا اكرمته فيستوي في بكر الوجهان اما اذا
لم ينصب المفعول به نحو زيد قايم وبكر اكرمته فالرفع اولى لان اسم الفاعل والمفعول
اذا لم ينصبا المفعول به لم تتم مشابهتهما للفعل اذ قد يرفع الضعيف السابق للفعل
نحو زيد ينجي غلامه **ويترجح الرفع** اي رفع الاسم المشتغل عنه العامل بالابتداء على
نصبه بعامل مقدر يفسره العامل المشتغل **فيما عدا ذلك** اي الذي ذكر من وجوب النصب ومن
وجوب الرفع ويتساوى الامران **لاولويته عدم التقدير** بلا مقتض **نحو زيد ضربته**
ومن ثم اوجب بعض الكوفيين منع النصب وليس شيء نقل نقله سيبويه وغيره من ائمة العربية
عن العرب قال سيبويه والنصب عربي كثير والرفع اجود انتهى وعليه قراءة بعضهم جنات
عدن يدخلها ثم النصب مع كونه مرجوحا مراتبه مختلفة فالنصب في نحو زيدا ضربته
اقوى منه في نحو زيدا ضربت اخاه والنصب في زيدا ضربت اخاه احسن منه في زيدا
مررت به والنصب في زيدا مررت به احسن منه في زيدا مررت باخيه قاله المرادي
الثالث ما يرد منصوبا وغير منصوب **المنادى وهو الاسم المدعو** حقيقة نحو يا زيد
او حكما نحو ايها الرجل فانها تنزل منزلة صاحبك اذا لم تؤت **بيا** قال الشاعر
؛ ايا حبلي نعمان بالله خليا ؛ نسيم الصبا يخلص الي نسيمها ؛ **او هيا**
قال ؛ فاصاح يرجوان يكون حيا ؛ ويقول من فزع هيا ربا وهاؤها اصل فقيل
بدل من همزة ايا وعليه ابن السكيت وجزم به ابن هشام في المغني ومحمد بن يعقوب في القاموس
او اي بالفتح والقصر والسكون قال ؛ الم تسمع اي عبد في رنق الصحي ؛ بكاها مات لهن
قال ابن هشام وقد تمد الفها وقيل بل المد وقد حرف مستقل حكاه الكوفيون عن العرب
الذين يثقون بعربيتهم **او وا** بالمد نحو وا زيد حكاه الاخفش في كتابه الكبير وزعم ابن مالك
انه لم يذكرها الا الكوفيون والمراد بالمد فيها الاتيان بعد الهمزة بالف لا همزة بالف لا همزة
في كلام بعضهم من ضبطها بهمزة فالف فهمزة اخرى ساكنة سهو نفذ كلها
مع البعد اي لنداء البعيد على خلاف في اكثرها ففي الصحاح ان ايا لنداء البعيد
قال في المغني وليس كذلك وفي اي اقوال قيل هي للبعيد كما ذكره وعليه ابن مالك وقيل
للقريب وعليه المبرد والجزولي وقيل للمتوسط وحصل ابن عصفور في المقرب القريب
وبالهمزة مع القرب اي لنداء القريب قال ؛ افاطم مهلا بعض هذا التدلل ؛

فان كنت قد ازمعت صرمي فاجملي ؛

ونقل ابن الخباز عن شيخه انها للتوسط قال ابن هشام وهو خرق لاجماعهم وياتي تحقيقها
مزيدا كلام ان شاء الله تعالى **وهيا** وهي اقرب الباب وتستعمل مع البعيد والقريب **مطلقا**
قال ابو حيان وهو الذي يظهر من استقراء كلام العرب قال ابن مالك هي للبعيد حقيقة
او حكما وقد تنادى بها القريب توكيدا وقيل هي مشتركة بين القريب والبعيد والمتوسط
وزعم شيخ ابن الخباز انها للقريب وهو خرق لاجماعهم **تنبيهات الاول**
قال بعضهم حد المنادى بقوله المدعو بايا الى اخره اولى من قول ابن الحاجب الطلب
اقبال المخرج نداء الله تعالى نحو يا الله لانه لا يطلب اقباله وحمل نداءه على المجاز
والمراد بالطلب الاقبال سؤال الاجابة بعيد فتامل **الثاني** لا يدخل في هذا
الحد المندوب على راي ابن الحاجب لانه متفجع عليه لا مدعو ويدخل على راي غيره ولم
يذكر المص احكامه في هذا الباب انما اهملا او ذهابا الى راي ابن الحاجب قال الرضي
والظاهر من كلام سيبويه انه منادى قال لجزء المندوب منادى على وجه التفجع
فاذا قلت يا محمداه فكانك تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق اليك ومنه قولهم
في المراثي لا ابعدا لا تهلك كانهم من ضمهم بالموت تصوروه حيا فذكروا موته
فقالوا لا ابعدا لا بعدت ولا هلكت وكذا المندوب المتوجع به نحو وا زيداه
وا ثبوراه وا حزناه اي احضر حتى تجيب من فظاعتك والدليل على انه مدعو قولهم
لا تدعوا اليوم ثبورا واحدا وادعوا ثبورا كثيرا امرهم بقوله واثبورا انتهى **الثالث**
اجمعوا على ان نداء القريب بالبعيد يجوز توكيدا وعلى منع العكس **ويشترط في**
اي المنادى **مظهرا** فلا يجوز نداء المضمر مطلقا لا يقال يا انا ولا يا اياي ولا يا هو ولا
اياه اجماعا ولا يا انت ولا يا اياك على الاصح **و** قول الاحوص ه
يا ابجر بن ابجر **يا انتا** : انت الذي طلقت عام جعتا : **ضعيف** فلا يقاس
عليه وما سمع من قول بعضهم يا اياك قد كفيتك فيا للتنبيه لا للنداء واياك منصوب
بفعل محذوف يفسره المذكور كانه قال قد كفيت اياك قد كفيتك وقيل ان يا
في البيت ايضا للتنبيه وانت الاول مبتدا والثاني كذلك او توكيدا وبدل اي فصل
والموصوف خبر وما جاز ابن عصفور نداء المضمر المخاطب في الشعر خاصة مستدلا بالبيت
والمثل والحجة في ذلك كما عرفت وظاهر كلام ابن مالك في الالفية ان نداء المضمر مطلقا

مطرد وهو خلاف الاجماع قال المرادي في شرح التسهيل وقول بعض الصوفية يا هو ليس
جاريا على كلام العرب وقال سفيان في الغنية ولا نقل عند النداء يا هو بل يقرن في الصفاة
من زيادة **ويشترط خلوه عن اللام** للتعريف فلا يقال يا الرجل لكراهة اجتماع الالف واللام
صورة وان كان في احدهما من الفائدة ما ليس في الاخرى **الا في لفظ الجلالة** وهو الله علم
للذات المقدس الواجب الوجود الموصوف بجميع الكمالات فلا يشترط خلوه عنها بل
يجب اثباتها اجماعا فتقول يا الله باثبات الالفين ويلله بحذف منها وايمن الله بحذف الثانية
فقط لان اللام لازمة لكلمة الله فان اصله الاله فحذفت الهمزة تخفيفا لكثرة استعماله
فادخلت عليه اللام لدفع شياع ما ذهب اليه الكفار من تسميتهم اصنامهم الهة وادخلت
لام التعريف فيما بعدها ولزمت كالعوض من الهمزة ومن ثم تقطع في النداء وقيل ال
في الله للتعظيم لا التعريف وبه صرح سيبويه **فائدة** هذا الاسم الشريف يختص باسماء
لا توجد في غيره من الاسماء منها ما ذكر ومنها زيادة ميم في اخره نحو ما من عرش الله كما
سياتي ومنها انه يفخم اذا كان قبله فتح او ضم مثل قال الله تعم ويقول الله تعالى ولا
تقول مثل هذا في الليل والقرآن فان كان قبله كسرة لم يفخم مثل بسم الله لانك لو فخمت
هذا لكنت متنقلا بالكسرة متصعدا بتفخيم السين وهذا ثقيل على اللسان وليس
كذلك مع الضم والفتحة لاستعلائهما في الحنك ومنها اختصاصه في القسم بالتاء نحو
قولهم تالله ومنها قطعهم الهمزة في القسم من قولهم افالله لا تفعلن كذا بمنزلة افوالله ذكره
ابن بابشاذ في شرح الجمل **وقول الشاعر** ه
: من اجلك **يا التي** تيمت قلبي : وانت بخيلة بالوصل عني :
شاذ فلا يقاس عليه خلافا للكوفيين والبغداديين في اجازتهم فلان في السعة
محتجين بالسماع كالبيت وبالقياس قالوا لانا لم نر من هنا يدخله الشوين ولا يدخله
الالف واللام واجاب المانعون عن السماع بالشذوذ وعن القياس بانه ان اراد
بذلك في غير النداء فممنوع لدخول الشوين في نحو زيد وسيبويه منكر لمنع عدم دخول
الالف واللام فيها او في النداء المعين فكذلك لعدم دخول الشوين في غير السعة
عليه او غير معين فكذلك **فائدة** المراد بابشاذ في استعمالهم ما يكون بخلاف القياس
من غير نظر الى قلة وجوده وكثرته والنادر ما قل وجوده وان لم يكن بخلاف القياس

والضعيف ما يكون في بيت كلام قاله الجاربردي في شرح الشافية **بتنبيهان الاول**
زاد ابن مالك في التسهيل وابن هشام في الاوضح وغيرهما اسمين آخرين الاول ما شرط فيهما خلوهما
عن اللام احدهما ما سمي به من جملة نحو يا الرجل قايم لمن سمي بذلك نصّ على ذلك سيبويه
قال لانه معناه يا مقولا له ذلك وقاس عليه المبرد ما سمي به من موصول ذي كام نحو يا
الذي قام وصوبه ابن مالك قال المرادي وتدفق سيبويه على سعة قال الازهري والفرق
بينهما ان الذي قام محكي بجملته التي ثبتت له قبل التسمية وهو يقتضي الا ينادى لوجود
اللام وذلك المانع باق ونحو الرجل قايم ليس المانع من نداءه قبل التسمية وجود اللام
بل كونه جملة وذلك المانع قد زال بالتسمية فهي تامة اسم الجنس الشبيه كقولك يا خليفة
هيبته ويا الاسد شجاعته نقل عليه ابن سعدان قال ابن مالك وهو قياس صحيح لان تقديره
يا مثل الخليفة ويا مثل الاسد فحسن لتقدير دخول يا على غير الالف واللام استهى
الثاني اذا اريد نداء اسم معرف باللام في غير الصور المذكورة توصل الى نداءه بايّ
مقطوعة عن الاضافة مبنية على الضم مشفوعة بها التنبيه او اسم الاشارة ويجب وصفها
بالموصوف الى الا ما فيه اللام لتعريف الجنس نحو يا ايها الرجل واما نحو الصعق والحارث
مما هي فيه للغلبة او للمح الصفة فلا توصف به ولا ما فيه اللام من مشفوع او مجموع علامة تثنية او جمع
فلا يقال يا ايها الزيدان والزيدون نص عليه الاعلم او غير موصول مصدر بالالف واللام
خال من خطاب نحو يا ايها الذي نزل عليه القرآن ولا يجوز نحو يا ايها الذي رايت كما لا يجوز
ان ينادى او ايها اشارة عارية من كاف الخطاب نحو يا ايها الرجل ولا يقال يا اهذا الرجل
كما لا يجوز ذلك واجاز ابن كيسان ونقل عن سيبويه وكان اسم الاشارة في حيز
يدي اللام والموصول واما اسم الاشارة فلا يوصف به لان الشيء لا يوصف بمثله وسياتي
على اي هذه مزيد كلام في حذفية المفردات **وقد يحذف حرف النداء** وهو يا
خاصة لان المطلق ينصرف الى الفرد الكامل ووقع في عبارة بعض المتقدمين ما يوهم جواز
حذفه مطلقا قال ابن الناظم في شرح الجمل بعد ان عدد حروف النداء وهذه الحروف يجوز
اثباتها مع المنادى وحذفها الا ايها استغنى بهي لكن نقل غير واحد من الائمة على انه
لا يحذف منها الا ما دون غيرها لانها اعم واغلب في الاستعمال والحذف نوع من التصرف
فينبغي ان يكون فيما كثر دوره لا فيما قل فيحذف يا مع القريب ويبقى المنادى نحو يوسف

اعرض

اعرض عن هذا سنفرغ لكم ايها الثقلان ان ادوا الى عباد الله **الامر اسم الجنس** والمراد
به هنا ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجل او لم يتعرف كيا رجلا وسواء كان مفردا
او مضافا او مضارعا له نحو يا غلام ناصلا واحسن الوجه ويا ضاربا زيدا قصدت
بهذه الثلثة واحدا بعينه اولا وانما لا يحذف مع النكرة لان حرف التنبيه انما ينبغي عنه
اذا كان المنادى معتادا عليك ستبينها لما تقول له ولا يكون هذا الا في المعرفة لانها تقصد
قصدها وانما لا يحذف مع المعرفة المتعرفة بحرف النداء اذ هي اذن حرف تعريف وحرف التعريف
لا يحذف ثم تعرف بها حتى لا يظن بها وهو على اصل السكر الا ترى ان لام التعريف لا يحذف
من المتعرف بها وحرف النداء اولى منها بعدم الحذف اذ هي بعيدة مع التعريف التنبيه والخطاب
قال الرضي واجاز بعضهم الحذف مع النكرة والمعرفة مع المعرفة مختصين بقولهم اطرق
كرا وافتد مخترق واصبح ليل وهو عند السيرافي شاذ قال المرادي والانصاف انه قياس
عليه لكثرته نظما ونثرا **والامر المندوب** هو المتفجع عليه حقيقة كقول جرير يندب
عمر بن عبد العزيز : وقفت فيه باراحلتي : اوحكما كقول عمر بن الخطاب وقد اخبر
بجرب شديد اصاب قوما من العرب واعراه واعراه والتوجع مستلزم كونه محلا لم كقوله
: فوا كبدا من حب من لا يحبني : ومن عبرات ما لهن فناء : او لكونه سببا له
كقول الاخر : بنيهم الدهما معولة : وتقول سلمى وارزيتيه : لان الرزية سبب الامر
الذي حصل ومثله قول القائل واعصيتاه والندبة من كلام النساء في الغالب والحرص
منها الاعلام بعظمة المصاب ومنه لا يندب الا المعروف ولما قولهم وامن حفر بئر زمزماه
فهو في فوه قولهم واعبد المطلباه اذ من المعلوم ان من حفر بئر زمزم هو عبد المطلب
فيشمل مع المندوب من عرف النداء الامران احدهما او هي الغالبة فيه والمختصة به
والثانية بالاذا لم يلتبس بالمنادى المحض وحكمه في الاعراب حكم المنادى الاتي تفصيله
فيضم ان كان مفردا نحو وا زيدا وينصب ان كان مضافا او شبيها به نحو وا عبد الله وا
ضاربا زيدا والغالب فيه ان يتم بالالف طالبة للصوت سواء كان مفردا نحو وا زيدا
مضافا الظاهر نحو وا امير المؤمنينا او المضمر نحو وا راسا او شبيها بالمضاف نحو وا طالعا
جبلا ومركبا نحو وا معدي كربا ويحذف هذه الالف اما لها مرالف نحو وا موسا
او شيء في صلته او غيرها نحو وا من يضرب محمدا ونحو وا باحسنا او صفة اصل بها او نائبة

نحو يا منداه منين اسمه منداه كسرة كقولك نحو يا عبد الملكاه واحذماه فان اوقع حذف
الضمة والكسرة في نحو يا أبتا وقلبت الالف ياء بعد الكسرة نحو يا غلامي واو بعد
الضمة نحو يا غلامه ويا غلامهو او يا غلام سكوا لانك لو اثبتت الالف لاوهم الاضافة
الى كاف الخطاب وهاء الغائبة والتثنية والنون في الوقف زيادة ها السكت بعد اخر حرف
الدنو صلة الى زيادة المدنحو يا زيداه ويا غلامه سكبه ويا غلام سكوه فان وصلت حذفتها
الا في الضرورة فيجوز اثباتها كقول البتنتي ؛ واحر قلباه من قلبه شبم ؛
ولاح صحما فشبهها بها الضمير وكسرها على اصل التقاء الساكنين واجاز الفراء اثباتها
في الوصل بالوجهين ولا تحذف حرف الندا مع المندوب لانه منادى مجازا او ابعد
غير حقيقة التنبيه والاقبال كما في الندا المحض فلما نقل عن الندا الى معنى اخر مع بقاء
معنى الندا فيه مجازا الزم لفظ علم الندا تنبيها على الحقيقة المنقول هو منها وسماه
النحويين منه والامع المستغاث وهو كل اسم يؤدى بحرف مزيدة اربعين على
سنة ولا يستعمل معه الا يا خاصة وسياتي بيان احكامه مستوفى ولنا لا يحذف
معه حرف الندا لطيا لغموض تنبيهه باظهار حرف التنبيه لكون المستغاث له امرا مهما
والامع اسم الاشارة لانه موضوع في الاصل لما يشار اليه للمخاطب وبين كون الاسم
مشارا اليه وبين كونه منادى اي مخاطبا تنافر ظاهر فلما احتيج في الندا عن ذلك
الاصل وجعل مخاطبا احتيج الى علامة ظاهرة تدل على تغييره وجعله مخاطبا وهي حرف
الندا هذا مذهب البصريين واجاز الكوفيون حذفه اعتبارا بكون اسم الاشارة
معرفة قبل الندا واستغنائها بقوله تعالى ثم انتم هؤلاء اي يا هؤلاء وبقول ذي الرمة
؛ اذا هملت عيني لها قال صاحبي ؛ بمثلك هذا لوعة وغرام ؛ ورده البصريون
بان هؤلاء في الاية خبر المبتدا والمستفهم مرة ولحن بعضهم المتنبي في قوله ؛
؛ هذي برزت لنا فحيت رسيسا ؛ واجيب بان هذي معقول مطلق لا منادى
اي برزت هذي البرزة ورده ابن مالك بانه لا يشار الى المصدر الا مقرونا بالمصدر
المشار اليه كضربته ذلك الضرب قال ذو الرمة بنت انشد هو وهو قوله
؛ يا عمرو ابنك قد مللت صحابتي ؛ وصحابتك اخال ذاك قليل
والامع لفظ الجلالة وهو الله مع عدم الميم المشددة في اخره عوضا عن حرف الندا

وذلك لان حق ما فيه اللام ان يتوصل الى ندائه باي او باسم الاشارة كما تقدم فلما حذف
الوصلة في هذه اللفظة اشرفها بحذف كثرة ندائها لم يحذف الحرف في الاغلب لئلا يكون
اجحافا وقد يحذف في غير الاغلب كقول ساسية ابن الصلت ؛
؛ رضيت بك اللهم ربا فلن ارى ؛ ادين الها غير الله واحنيا ؛
اي الله وانهم كلامه جواز الحذف في غير الاغلب وهو مذهب البعض النحويين والجمهور
على المنع مطلقا وحملوا البيت على الشذوذ فان وجدت الميم المشددة في اخره لزم
الحذف اي حذف حرف الندا لان الميم عوض منه فلا يجمع بينهما الا في الضرورة كقوله
؛ اني اذا ما حدث الماء ؛ اقول يا اللهم يا اللهما ؛ وانا اخرت الميم تبركا باسمه
تعالى وخصت بذلك دون غيرها لان الميم عهد زيادتها اخرا كم زرقم هذا مذهب
البصريين وذهب الكوفيون الى ان الميم ليست عوضا بل ما خوذة من فعل والاصل
يا الله امنا بخير فيجوز الجمع بينها وبين يا في السعة قال ابن مالك وليس هذا البيت
لقوله تعالى واذ قالوا اللهم ان كان هذا هو الحق من عندك لانه لو كانت الميم ماخوذة
من فعل لما احتاج الى جواب ثان ولكانت سادة مسد جواب الشرط وقوله تعالى
فامطر علينا حجارة من السماء دليل على انها ليست ماخوذة من فعل ولا دالة عليه لانه لا
يحسن في الكلام يا الله امنا سالك بعدل ان كان هذا هو الحق من عندك فامطر علينا
ويصح بلا ذكر الجواب ولانه لو كان كما ذكر لما حسن اللهم امنا بخير وفي حسنه دليل
ان الميم ليست ماخوذة منه اذ لو كان كذلك لكان تكريرا قاله ابن الباذش في شرح الجمل
وقد تزاد في اخرها كقوله ؛ وما عليك ان تقولي كلما ؛ سبحنا وصليت يا اللهما ؛
اردد علينا شيخنا مسلما وذهب الخليل وسيبويه الى ان هذا الاسم لا يوصف
لان الميم كلمة مستقلة فتكون فاصلة بين الموصوف والصفة وقيل لانه صار عندهم
بمنزلة الصوت قال سيبويه في قوله تعالى اللهم فاطر السموات والارض انه على نداء
احزابي يا فاطر وذهب المبرد والزجاج الى جواز وصفه برفع على اللفظ ونصبه
على الصفة وحملاه فاطر السموات صفة له قال ابن حيان والصحيح مذهب سيبويه
لانه لم يسمع مثل اللهم الرحيم الرحمن والاية ونحوها محتملة للندا فائدة
قد يجمع اللهم من الندا فيستعمل على وجهين اخرين احدهما ان يذكرها المجيب تمكينا

لفظة م

للجواب في نفس السامع بقولك لك القائل اقام زيد فتقول انت اللهم لان الميم في ان تستعمل
زيادة على الندرة وقلة وقوع المذكور كقولك انا لا ارى زيدا اللهم اذا لم تدعني الا
مرة وان وقوع الزيادة مفردة بعدم الدعا قليل قاله في النهاية قال بعضهم وقد جرت
عادة العلما باستعمال اللهم وما في مرتبة ضعف وكانه يستعان في اثباته بالله تعالى
تنبيه استثنى بعضهم المنادى البعيد ايضا قال فلا يجوز معه حذف حرف الندا
لان المراد فيه اطالة الصوت والحذف ينافيه هذا **تفصيل** لاحكام المنادى في
الاعراب **المفرد** وهو هنا ما ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف كما مر فيدخل فيه المثنى
والجموع والمركب المزجي **المعرفة** وهي ما كان معينا على الندا **والنكرة**
المقصودة وهي ما قصد تعريفها في الندا بان قصد بها معين **بيان** لفظا
او تقديرا لوقوعها موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية
ولكونها مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد مثلا بمعنى ادعوك وهذه الكاف
ككاف ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم يبنى لمشابهة الحرف لا
بمعنى لمشابهة الاسم المبني ولذلك كان هذا التعليل احسن من التعليل بشبههما
اكثر في التعريف والافراد وتضمن معنى الخطاب وبنائها **على ما يرفعان به**
قبل الندا اي حال الاعراب لا على المسكون وان كان هو الاصل في البنا بينها
على ان لهما قدما في الاعراب فدخلهما ذلك ما يرفع بالضمة اما ظاهرة **نحو يا زيد**
ويا رجل او مقدرة نحو يا فتى ويا غلام ويا سيبويه ويا موسى نحو ويا مرمى بالالف
نحو يا زيدان **ويا رجلان** ويا مرفوع بالواو نحو يا زيدون **تنبيه** المنقوص
المعين بالندا يحذف تنوينه وتثبت ياؤه عند الخليل نحو يا قاضي ويا غازي
وخالفه يونس فاجاز حذف الياء الاسوين فتقول يا قاض ويا غاز **والمضاف**
سوا كانت الاضافة محضة او غير محضة **وشبهه** اي المضاف وهو المتصل به
شيء من تمام معناه وهذا الذي به التمام اما ان يكون مرفوعا بالمنادى كقولك يا
محمود افعله ويا حسنا وجهه ويا جميلا فعله ويا كثيرا بره او منصوبا كقولك
يا طالعا جبلا او مخفوضا بحرف متعلق به كقولك يا رفيقا بالعباد ويا جزيلا
من زيد او معطوفا عليه قبل الندا كقولك يا ملك وليث في رجل سميته بذلك

قال

قال ابن هشام في شرح القطر **والنكرة غير المقصودة** بالندا جامدة كانت او مشتقة
في نثر او شعر **تنصب** وجوبا واختلف في عامل النصب فقيل فعل مقدر وهو اجود
لحذف لكثرة الاستعمال ودلالة حرف الندا عليه واقامته قامته وهو قول سيبويه
وقيل حرف الندا لنيابته مناب الفعل وهو قول المبرد وقال ابن عصفور بعض كلام
ان يا واخواتها اسما افعال فيكون هي العامل وقال الجمهور الثلاثة تنشر على ترتيب الالف
بقوله **نحو يا عبد الله** مركبا اضافيا او علما وعن قطرب اجازة الضم في غير المضاف
نحو يا حسن الوجه بضم الصفة لان اضافتها سيقدر الانفصال **ويا طالعا جبلا**
قول الاعمى طالبا لمن يهديه السبيل **يا رجلا** خذ بيدي وقول الواعظ يا غافلا
والموت يطلبه وقول الشاعر فيا راكبا ما عرضت فلعلن ندما ومن نحو ان لا
عرضت اي ايتي العريض وهو مكة والمدينة شرفهما الله تعالى ونحو ان بلدا بين
وهذا مبني على مذهب البصريين من جواز ندا النكرة غير الموصوفة مطلقا عليها
وغير قبيل وقيل بالمنع مطلقا وهو مذهب الاصمعي وقيل ان كانت خلفا عن موصوف
جاز نحو يا ذا هبا ومنه فيا راكبا البيت والا فلا وهو قول الكسائي وعامة الكوفيين
ولا يجوز عندهم يا رجلا ونحوه الا في ضرورة وقيل ان كانت مقبلا عليها جاز
والا فلا وهو قول الفارسي قال لا يتصور ندا النكرة غير مقبل عليها وما جاء منها
كالبيت محمول على الضرورة هكذا نقله ابن عقيل والذي في الاوضح والارتشاف
نقل انكار وجود النكرة غير مقبل عليها في الندا عن المازني قال في التسهيل
تنبيهان الاول قال بعضهم التعبير بالمضاف في قوله والمضاف وشبهه
لا يجدي والا على نحو يا غلام زيد دون نحو يا عبد الله علما لان المنادى مجموع
المضاف والمضاف اليه لا مجرد المضاف كما لا يخفى ولو قال او ذا اضافة لسلم لقوله
لما وقع مضافا ولما اشتمل على الاضافة انتهى وهذا انما يرد اذا جعلنا المضاف في
عبارة المص وصفا للمنادى ولنا ان نجعله وصفا لمطلق الاسم فيكون المعنى الاسم
المضاف في الندا يثبت له الحكم المذكور فيشمل نحو يا غلام زيد مما المنادى فيه
المضاف ويا عبد الله مما المنادى فيه مجموع المضاف والمضاف اليه فتدبر
الثاني في قولهم يا طالعا جبلا المثال مشهور حتى قيل انه من المزالق النحوية وذلك

انه لم يوجد فيه معتمد لطالعا حتى يعمل واسم الفاعل لا يعمل بدون اعتماد على ما سبق
ذكره وتقدير الموصوف مشكل لانه اذا قدر موصوف يكون موصوفه منادى مفردا
فلا يكون هناك شبه مضاف وقال الرضي في بحث الموصول ان عمل اسم الفاعل
والمفعول من غير اعتماد على احد الامور الخمسة اي الموصوف وذي الحال والمبتدا
وحرف النفي وحرف الاستفهام مذهب الاخفش والكوفيين دون البصريين واما
قول النحاة يا صاريا غلامه يا حسنا وجهه بالاعمال ورجوع الضمير الى مقدر
فقال لهم غير مستند الى شاهد من كلام موثوق به ولا يقال جاني حسن وجهه في
الاختيار بل قد يجيء مثله في الشعر نحو قوله ۵

بسود نواصيها وحمر اكفها ۞ وصفر ترائبها وبيض خدودها ۞

هذا كلامه وقد عرفت منه تقدير الموصوف تحذيرا اخر وقال الفاضل الهندي اصله
يا ايها الطالع جبلا فحذف اي للاختصار ثم حذف اللام ليدل تخميم آنا التعريف
ثم نصب طالعا لكونه مضافا للمضاف على انه يحتمل ان يكون هذا المثال على
قول الاخفش والكوفيين **الثالث** يشمل ادخال يا على ذا يشمل من نحو يا لمدسوقي
فيمن سميته بذلك لانه من العلم جدوفا لبعضهم وان نادى جماعة هذه عدتها فان
كانت غير معينة نصبتها وان كانت معينة ضممت الاول وفرقت الثاني بال و
نصبتها ورفعته بالعطف على المحل او اللفظ الا ان اعدت معه فتجب ضمه لانه
نكرة مقصودة ويجب تجريده من ال ومنع ابن خروف اعادة يا وتجيزه في الجاني
ال ودون ال ليس بجيز علم وانما هو اسم جنس اريد به معين **الرابع** من شبه المضاف
نحو يا لطيفا لم يزل ويا جليلا لا يجهل قال ابن هشام الجملة في موضع الحال من الضمير
المستتر في الوصف وهو للمخاطب بالنداء وعامل الحال هو عامل صاحبها والمنادى
منصوب كاني باطلا جبلا وذلك في حرف النصارى هذا ايا وانا على حد يا تميم كلهم
او كلهم انتهى وفيه رد على ابن مالك حيث جعل الجملة نعتا **الخامس** اذا كان المنادى
نكرة مقصودة موصوفة بمفرد جاز نصبه نحو يا رجلا كريما حكى ذلك الفراء
عن العرب وجزم به ابن مالك في التسهيل **والمنادى المستغاث يخفض** اي يجر
بلامها اي الاستغاثة لدلالة المستغاث عليها وهو لام الاختصاص ادخلت

قاله والاوضح وجوب ردوه م

علامة للاستغاثة والتجيء انما اختيرت من بين الحروف لمناسبة معناها المعنى
اذ كل منهما مخصوص بالايجاد وبالاستحضار لغرابته واختلف فيها فقيل هي زائدة فلا تتعلق
بشيء واختاره ابن خروف بدليل صحة استغاثتها حيث يقال يا زيدا وقيل للتبيين
زائدة وهو الصحيح وعليه فيما اذا تتعلق قال ابن جني هي متعلقة بحرف النداء لما فيه
من معنى الفعل ورجحان معنى الفعل في الجر ورد واجيب بانه قد عمل في الحال
في نحو قوله ۞ كان قلوب الطير رطبا ويابسا ۞ فيعمل في المجرور لان العامل في الحال
اقوى من العامل في المجرور لانه عامل في صاحبها وقال الاكثرون متعلقة بفعل
اندا المحذوف واختاره ابن الصائغ وابن عصفور ونسباه الى سيبويه واعترض بانه
مقيد بنفسه واجاب ابن ابي الربيع بانه ضمن معنى الالتجاء في نحو يا لزيد والتجيء في نحو
يا للدلو واجاب ابن عصفور بانه ضعف بالتزام الحذف فقوي بتعدية باللام
واختصر الرضي وابو حيان على ايراد هذا الجواب قال ابن هشام وفيه نظر لان
اللام المقوية زائدة وهؤلاء لا يقولون بالزيادة انتهى ويؤيد هذا الاعتراض ما
ذكره في موضع اخر من تعليقه بان التحقيق في لام التقوية انها ليست زائدة محضة
لما تخيل في العامل من الضعف الذي نزل منزلة القاصر فلا تعدية محضة لا طرأ
صحة استغاثتها لها منزلة بين منزلتين انتهى ونقل ابن مالك عن الكوفيين ما يؤيد
القول ان هذه اللام بقيته اسم وهو لا والاصل في يا لزيد يا لال زيد ثم حذفت
همزة ال للتخفيف واحدى الالفين لالتقاء الساكنين وضعف بانه نقل فيما لا
له عن يا لله وهي يا لله وانما خفض بها ليكون اعون على مد الصوت المعين
على المقصود من الاستغاثة ولو قال بجر لكان اولى لان الخفض من القاب البنا
ويفتح اي يبنى على الفتح وجوبا **لا لغها** اي الاستغاثة اذا الحقت به **والامر**
فيه حينئذ تجوز عن الجمع بين حرفي الاستغاثة وعن الجمع بين العوض والمعوض
عنه لان اللام عوض من الالف كما نقل عن الخليل ولان اللام تقتضي الجر والالف
تقتضي الفتح فبين اثريهما تنافي كذا قيل قال بعضهم وفيه انه لا تنافي بينهما
في يا لاحمد لان جر غير المنصرف بالفتحة الا ان يعتبر طرد الباب لا ايثار التناسب
موجود لان مقتضى احدهما فتحة بنائية والاخرى اعرابية لانا نقول الاستغناء

الالف الانفتح ماقبلها اعرابية كانت الفتحة او بنائية الا ترى انه يقال في الوقف على
زيد زيدا بالالف وفتحة ما قبلها نصب وما قيل من ان الفتحة في موجود لان هذا
الفتح في حكم الكسر فليس بشيء ويخفض المستغاث بما كان يخفض به قبل ندائه اما
بكسرة ظاهرة نحو يا لزيد او بفتحة نائبة عنها ظاهرة نحو يا لاحمد او مقدرة نحو يا
لموسى او يا ليا نحو يا للزيدين بفتح الدال وكسرها او بكسرة مقدرة لفظا نحو يا للقاضي
او محلا نحو يا لهذا ويا لرقاش كل ذلك بفتح اللام على خلاف الاصل في جر اللام
الجارة كما تقدم وانما فتحت لوقوع المنادى موقع كاف الخطاب واللام تفتح مع
الضمير نحو لك وله فكذا مع ما وقع موقعه ولقصد التفرقة بين المستغاث وغير
المستغاث من اجله نحو يا لله للمسلمين بفتح الاولى وكسر الثانية الا ان كان المستغاث
يا المتكلم نحو يا لي او معطوفا ولم يعد معه يا نحو قوله يا للكهول وللشبان للعجب
فتكسر فان اعيدت معه يا فتحت كقوله يا لقومي ويا لامثال قومي
لاناس عشرهم في ازدياد والمستغاث المفتوح لالف الاستغاثة نحو يا زيدا
وقول الشاعر يا يزيدا لآمل نيل عز ونمى بعد فاقة وهوان
وقد يخلو المستغاث من الالف واللام معا فيعطى ما يستحقه لو كان منادى غير
مستغاث كقوله الا يا قوم للعجب العجيب **تنبيهات الاول** حكم المتعجب منه
حكم المستغاث وهو على قسمين احدهما ان يرى امرا عظيما فينادي جنسه كقولهم
يا للماء ويا للدواهي اذا تعجبوا من كثرتهما والثاني ان يرى امرا عظيما فينادي
لاستنبه اليه ويكنه فيه نحو يا للعلماء فيجر باللام ويفتح لالحاق الالف كقوله
يا عجبا لهذه الظليمة هل تذهبن الغرباء الربيعة ويجوز كسره
لانه على تقدير مستغاثا له وحذف المستغاث والمعنى انك دعوته لذلك
الشيء **الثاني** انما كان المستغاث والمتعجب منه معربين عند دخول اللام عليهما
وان كانا معربين معرفتين لان علة البناء في المنادى ضعيفة لشابهته الاسم
المبني الشابهة للحرف فقلبت اللام المقتضية للجر حرف الندا المقتضية للبناء
لضعفها في اقتضاء البناء كونها ابعد من مقتضي الجر قاله الرضي **الثالث**
قد يجر المستغاث من اجله بمن كقول الشاعر

حكم المتعجب منه حكم المستغاث

يا للرجال ذوي الالباب من نفر لا يبرح السفه المردي لهم دينا
والمستغاث من اجله هو المستغاث عليه والاصطلاح فلا ينصرف الا اليه عند الاطلاق
وان صح اطلاقه على المستغاث له لغة لان كلا منهما وقعت الاستغاثة لاجله اي
بسببه فافهم **الرابع** قد يستغاث من المستغاث من اجله ان علم سبب الاستغاثة
كقوله فهل من خالد ما هلكنا وهل بالموت بالناس عار
اي الناس لمن اشمت بنا **تتميم** المنادى المضاف الى الياء ان كان معتلا وجب
ثبوت يائه وفتحها نحو يا فتاي ويا قاضي وان كان وصفا يشبه المضارع في كونه
بمعنى الحال او الاستقبال وجب ثبوت يائه مفتوحة او ساكنة نحو يا مكرمي
يا صادقي وهل الاصل الفتح او السكون قولان وما عدا ذلك وليس ابا فالاكثر فيه حذفها ايضا اكتفاء بالكسرة نحو يا عباد فاتقون ثم ايا ساكنة
نحو يا عبادي لا خوف عليكم او مفتوحة نحو يا عبادي الذين اسرفوا ثم تليها
الفا نحو يا حسرتا ثم حذف الالف اكتفاء بالفتحة كقوله
وليست براجع ما فات مني بلهف ولا بليت ولا لواني
ثم ضم الاسم اكتفاء بنية الاضافة وانما يفعل ذلك فيما يكثر ان ينادى بالاضافة
كقراءة بعضهم رب السجن احب الي نعم رب فهذه ست لغات وان كان ابا
او اما جاز فيه اللغات الست على الترتيب المذكور وابدال الياء تاء مكسورة و
هو الاكثر او مفتوحة وهو الاقيس وقرئ بهما في السبعة او مضمومة وهو شاذ
وقرئ بها في الشواذ والجمع بين التاء والالف ايضا وهو قبيح وسيبويه لم يسمعه
كقوله يا ابتا علك او عساكا وقوله يا امتا اصرف راكب
يا ابتي لا ترك فينا قائما وهذه عشرة كاملة والمضاف الى الياء
يجب ثبوت الياء فيه نحو يا غلامي ويا ابن اخي ويا ابن خالي الا ان كان ابن عم او ابن
ام فالاكثر حذف الياء اكتفاء بالكسرة وجاز فتح آخر كل منهما وقرئ يا ابن ام
بالوجهين ولا يكادون يثبتون الياء ولا الالف الا في الضرورة كقوله
يا ابنة عما لا تلومي واهجعي لا يخرق الدمع حجاب مسمعي وقوله
يا ابن امي ويا شقيق نفسي انت خلفتني لدهر شديد

والعلم المفرد الموصوف بابن اتفاقا او ابنة على خلاف حكاه ابن كيسان حال
كون ابن او ابنة متصلا بالعلم مضافا الى علم اخر يختار مع جواز الضم فتحه
عند البصريين غير البرد لخفته واوجبه بعضهم نحو يا زيد بن عمرو ويا هند ابنة
زيد بفتح زيد وهند اتباعا للاتباع لفتحة ابن اذ الحاجز بينهما ساكن فهو غير حصين
وعليه اقتصر في التسهيل فهو نظير امرؤ وايم او على تركيب الصدر مع الموصوف جعلهما
شيئا واحدا كخمسة عشر وعليه اقتصر الفخر الرازي متبعا للشيخ عبد القاهر فهو نظير لا رجل
ظريف فيمن فتحها واما على اقحام الابن واضافة زيد الى عمرو لان ابن الشخص يجوز
اضافته اليه لانه بلده نسبه حكاه في البسيط مع الوجهين فهو نظير يا زيد زيد النبلاء
اذا فتحت الاول على قول سيبويه وعلى الوجه الاول فتحة اتباع وعلى الثاني فتحة
بناء وعلى الثالث فتحة اعراب وفتحة ابن على الاول فتحة اعراب وعلى الثاني بناء وعلى
الثالث جزؤها وذهب البرد الى ان الضم اجود وهو القياس وزعم ابن كيسان
ان الفتح اكثر ومنه قوله: يا حكم بن المنذر بن الجارود ۞ سرادق المجد عليك ممدود ۞
ويتعين الضم اذا كان المنادى غير علم او كان الابن مضافا لغير علم نحو يا رجل ابن
عمرو ويا زيد بن اخينا او كان الابن غير صفة بان كان بدلا او بيانا او منادى مفرد
سقط حرف النداء او معمولا لفعل محذوف تقديره اعني ونحوه او فصل بين العلم
والابن بفاصل نحو يا زيد الفاضل ابن عمرو وكان العلم موصوفا بغير ابن نحو يا زيد
الفاضل ولم يشترط ذلك الكوفيون وافسد واعليه ۞

۞ فاكعب بن مامة وابن سعدى ۞ يا جود منك يا عمر الجواد ۞

بفتح عمر وحمله البصريون على ان اصله يا عمرا بالالف فحذف الالف لالتقاء الساكنين على
مذهب من يجيز الحاق الالف في غير الندبة والاستغاثة والتعجب وان اصله يا
عمرا بالتنوين للضرورة ثم حذفت لالتقاء الساكنين على حد قوله ۞
ولا ذاكر الله الا قليلا **تنبيهات الاول** لا اثر للوصف ببيت عند جمهور العرب
فيتعين الضم في نحو يا هند بنت زيد لتعذر الاتباع لان بينهما حاجزا حصينا
وهو تحريك ابا الموحدة وجوز ابو عمرو بن العلاء الفتح سماعا بناء على ان التركيب
الثاني شمل قوله العلم المفرد المثنى والمجموع سمي بهما فقول الرضي لا حاجة الى

فتحة زيد

التقييد بالافراد لان المثنى والمجموع لا يكونان علمين اذ لا يثنى ولا يجمع العلم الا بعد التنكير
ليس بشيء قال في النهاية اذا سميت بمسلمات وبزيدين وبزيدين حاكيا اعرابه قلت
فيه قال يا زيدين عمرو بالفتح يا مسلمات بن عمرو بالكسر ويا زيدين بن عمرو ويا زيدين بن
عمرو على من جعلهم بمنزلة يا مسلمات ابن عمرو ويا زيدان بن عمرو وبن عمرو
من اجرى الاعراب في النون مجرى الدال فيفتحها او يحذفها انتهى قال في
التصريح وهذا مبني على القول بالتركيب واما على القول بالاتباع فلا اذ لا اتباع في مسلمات
اذا كسرت ولا في المثنى والمجموع على حده ولذلك قال في التسهيل ويجوز فتح ذي الصفة
الظاهرة اتباعا فتحو يا عيسى بن مريم لا يقدر فيه الا الضم حذفا للفرق وان يحتج بالتهى
قلت وكذا غير يا فراش ابنة بكر وقال ابو حيان يكون فتح الاتباع تقديرا **الثالث**
قال ابن مالك الحق بالعلم فيما ذكر يا زيدان بن زيدان ويا سيد بن سيد ويا صالح بن
صالح كتابة بها عن المجهول لعسر الكثرة استعمالها كالعلم قال ابو حيان الذي في كتب
اصحابنا ان المسئلة مفروضة فيما اذا كان المنادى والمضاف اليه ابن غير علم لكنه
مما اتفق فيه لفظ المنادى ولفظ ما اضيف اليه ابن نحو يا كريم ابن كريم او ابن الكريم
ويا شريف ابن شريف او ابن الشريف ويا كلب ابن كلب او ابن الكلب انتهى ونقل عن
ابن مالك ان مذهب البصريين في ذلك كله بناء المنادى على الضم ومذهب الكوفيين
وابن كيسان جواز فتحه وضمه **الرابع** حكى الاخفش ان بعض العرب يضم ابن اتباعا
لضم المنادى قيل وكان قائله راعى ان التابع ينبغي ان يتاخر عن المتبوع وطرد
ان الاصل الحمل على الاتباع فضلا التخفيف **الخامس** اذا وقع ابن في غير النداء صفة
بين علمين اسمين او كنيتين او لقبين متفقين كانا او مختلفين ولم يكن ابن مثنى
ولا مجموعا ولا مصغرا كان الحكم فيه ان يحذف التنوين من الموصوف اذا كان منونا
والالف من ابن خطا كما في الندا ما لم يقع ابتداء سطر فالزيادة وعلة التنوين
عند سيبويه التقاء الساكنين وكثرة الاستعمال وكون ابن صفة لان الصفة والموصوف
كالشيء الواحد فاشبه في الحذف مفعول هند زيد بن عمرو وابو علي ابن الخشب
وزين العابدين ابن جمال الدين وكذلك مع المؤنث المضاف نحو هند ابنة زيد
في من صرف وزيد بن هند نقل عليه ابن بابشاذ في شرح الجمل حذفا لمن اشترط

التقييد

تذكير العلمين وعلله بانهم لا ينسبون الرجل الى امه وقد ثبت الشرين في الضرورة
كقوله : جارية من قيس بن ثعلبه : ولو وقع ابن في جميع ذلك خبرا لمبتدا اي لان
اولكان او لظننت اثبت الشرين لفظا والالف خطا لان الخبر لم ينزل منزلة الصفة
بدليل جواز تقديمه وحذفه وكذا لو كان شيئين مجموعا او مصغرا نحو هذا زيدون عمرو
وبكرا بنيا خالد او هذا زيد بني خالد لان استعمال الواحد في هذا النوع اكثر من
استعمال التثنية والجمع ولان الفتحة الساكنين بزوال بالتصغير واما استرجاحه ان
لا يكون اول سطر فلانه اذا كان اول سطر كان في محل يسيل به غالبا لان القارئ
ينتهي الى اخر السطر ثم يبتدأ باول السطر الذي بعده فكرهوا ان يكتبوه على خلاف
ما لا يوجبه النطق غالبا والمنادى المنون ضرورة سواء كان علما ان نكرة
مقصودة يجوز ضمه ونصبه نحو قول الاحوص

سلام الله يا مطر عليها : وليس عليك يا مطر السلام : وروت
الرواية بالوجهين وقول كثير : حييت عزة بعد الهجر وانصرفت : فحي يحيك من حيان حيا
: ليت التحية كانت لي فاشكرها : مكان يا جاد حييت يا رجل : واختار
الخليل وسيبويه الضم لان الضرورة دعت الى الشرين فاقرت الكلمة على حالها
قال سيبويه في النصب لم نسمع عربيا يقوله لكن حفظ غيره واختار ابو عمرو وعيسى النصب
لان اصل المنادى ان يكون معربا فلما دخله الشرين عاد الى اعرابه ولما عاد الى الاعراب
عاد الى النصب ويظهر كما قال الاستاذ الاستاذ من قول سيبويه لم نسمع عربيا يقوله ان
الخلاف لا على جهة الاختيار بل على التحتم وقال الميرزا صفي بعد ذكره المذهبين من
نفي الضم لم يجز الا النصب وراق الاعلم وابن مالك الخليل في العلم واباعمرو في النكرة
قال ابن مالك ان بقا الضم راجح في العلم لشدة شبهه بالضمير مرجوح في اسم الجنس لضعف
شبهه بالضمير وتظهر فائدة ذلك في التابع فتابع المنون المضموم يجوز فيه الضم و
النصب وتابع المنون المنصوب يجب نصبه واختلف في شرين المضموم فقيل تنكيره
تمكين لان هذا اللبس يشبه المعرب وقيل شرين ضرورة واليه ذهب ابن الحاجب وقال
ابن هشام وبقوله اقول لان الاسم مبني على الضم والمنادى المضاف المكرر
قبل المضاف اليه يجوز ضمه ونصبه كتيم الاول في نحو قول جرير يهجو عمر بن الخطاب

زيدٌ وعمرٌو اباخالدٍ

وقوله : يا تيم تيم عدي لا ابا لكم : لا يلفينكم في سوءة عمر : واما الثاني فيجب
نصبه فالضم في الاول على كونه منادى مفردا وهو الاكثر فيكون تيم الثاني بيانا له او بدلا
منه او منادى ثان باضمار يا او مفعولا باضمار اعني قال ابن مالك او توكيدا وبينه خلاف
وجهي التعريف واتصال الثاني بما لا يتصل به الاول والنصب على كونه مضافا لما بعده الثاني
عند سيبويه فيكون الثاني مضافا اليهما والاصل يا تيم عدي يا تيم فحذف ضمير المضاف
وهو تاكيد لفظي للاول والتاكيد اللفظي باق على تغيير ما قبله وما بعده كما كان عليه
فلذلك بقي مضمرا على نية الاضافة لمثل ما اضيف اليه الثاني عند المبرد والاصل
تيم عدي تيم عدي ولم يعد من الشرين من المضاف اليه كما عرض في قولهم كلا هديتا لان
القرينة الدالة على الحذف موجودة بعد مثل المضاف اعني عدي الظاهر الذي اضيف
اليه تيم الثاني فكان المضاف اليه الاول لم يحذف وعليه فيكون الثاني توكيدا وبيانا او بدلا
او منادى ثان على اضمار يا وضعف قول سيبويه بانه بني على جواز اقامة الاشياء الكثيرة
بياء واحدة وفيه فصل بين المضاف والمضاف اليه وهما كالشيء الواحد وقول
المبرد بانه من باب الحذف من الاول لدلالة الثاني عليه وهو خليل في كلامهم والاكثر عكسه
وقال الفراء الاسمان مضافان للمذكور والاخر وهو ضعيف لما فيه من تواردهما
عاملين على معمول واحد وقال الاعلم لكيا تركيب خمسة عشر ثم اضيفا الى عدي كما قيل
ما فعلت خمسة عشرك بفتحها وقيه تكلف تركيب ثلاثة اشياء وقال السيرافي الاصل يا
تيم الضم تيم عدي تيم اتيا ما النصب الثاني كما في يا زيد بن عمرو فحذف خمسة اقوال لا
تختص المسئلة بالعلمين عند البصريين بل اسماء الجنس والوصفان كذلك نحو يا رجلا
رجل القوم ويا صاحب صاحب عمرو وخالف الكوفيون فاوجبوا ضم الاول من اسمي
الجنس وضمه او نصبه من اسمي الوصفين نحو يا صاحبا صاحب زيد تنبيه
انما اضاف الشاعر تيم الى عدي ليفرق بينهم وبين تيم مرة في قريش وتيم غالب بن فهر
في قريش ايضا وتيم قيس بن ثعلبة وتيم شيبان وتيم ضبة وقوله لا ابا لكم للتلطف
في الخطاب وقوله لا يلفينكم من الفي اذا وجد والسوءة بالفتح الفعلة القبيحة قال الصبي
عدة تبصرة في احكام توابع المنادى نعرض لها هنا كيلا نحتاج لما فيها من الخوض بتبيين
الزيادة على مطلق التابع الاتي ذكره وتوابعه اي المنادى المضافة اضافة تشبيه

توابع المنادى

بلغ مقابلة

لان الاطلاق ينصرف الى المفرد الكامل **تنصب** وجوبا **مطلقا** سواء كان المنادى مبنيا
او معربا نحو يا زيد او يا عبد الله صاحب عمرو في النعت ويا زيد او يا عبد الله نفسه
في التوكيد ويا زيد او يا عبد الله عايد الكلب في البيان وكذا البدل ويا زيد او يا عبد الله
وغلام بشر في عطف النسق كل ذلك بالنصب وجوبا على محل المتبوع ان كان مبنيا
وعلى لفظه ان كان معربا وكل عرجا منه من الكوفيين منهم الكسائي والفراء والطوال جوزا
رفع المضاف من نعت وتوكيد وبتهما ابن الانباري واذا كان مع تابع المنادى فيجب
جر به والاعلى الغيبة باعتبار الاصل وعلى الحضور باعتبار الحال نحو يا تميم كلهم
وكلكم ويا زيد نفسه ونفسك ومنع الاخفش هذا الوجه الثاني وتاول نحو ذلك
على انه منصوب بفعل مقدر كانه قال دعوت كلكم واما التوابع للمضاف اضافة
لفظية نحو يا زيد الحسن الوجه فحكمها حكم المفردات لان اضافتها كلا اضافة
فتكون مع المنصوب منصوبة وجوبا ومع المبني جايزة الوجهين **اما** توابع المنادى
المفرد وهو كل ما شبه المضاف لان المراد بالمفرد ما يقابل المضاف ولو لا ذكر
المضاف في المنصوب وجعله في حكم المستثنى من حكم المفرد المذكور سابقا لكان
داخلا فيه فلا حاجة لادخال شبه المضاف في المفرد الى ما تكلفه بعضهم من جعل
المفرد اعم من المفرد حقيقة او حكما لان شبه المضاف مفرد حقيقة **فتوابع**
المنادى **المعرب** وهو المضاف وشبهه والنكرة غير المقصودة **كالمستغاث** المجرور
باللام والمنون بالنصب مجرورة **تعرب باعرابه** نحو يا عبد الله الظريف ان
الحسن الوجه في النعت ويا بني تميم اجمعين في التاكيد ويا عبد الله كرزا في البيان
ويا عبد الله والحارث في النسق المقرون بال وهو على ذلك ولجاز الاخفش
في النسق المقرون بال والبيان التابعين للمرفوع الرفع ايضا نحو يا جلد والحارث يا
عبد الله والحارث ويا ايها الرجل وعلل الاول بكونه في حكم المستانف معنى وكانه
باشره حرف الندا كما تقول في يا ايها الرجل والثاني بان هذا موضع قد اطرد فيه
المرفوع قال الرضي وهو غريب لم يذكره غيره اشمو واما البدل والنسق المجرد
من ال فتابعان حكمهما **وتوابع** المنادى **المبني على ما يرفع به** فخرج المستغاث
المبني على الفتح لالحاق الف الاستغاثة فلا يجوز في توابعه الا النصب لان المتبوع

الثابته م

مبني على الفتح فلا يتصور الحمل على اللفظ **من التاكيد** صفة لتوابع اي التوابع الكائنة
من التوكيد والمراد به المعنوي اذ اللفظي حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء قال الرضي
وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا كقول الشاعر

انى واسطار سطرن سطرا ∴ لقائل يا نصر نصرا ∴

اشمو يحتمل ان يكون
هذا مختار المص ولذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوي وليس التاكيد في البيت بمتعين
بل يجوز ان يكون كل من نصر الاول والثاني عطف بيان على المنادى الاول جاز على اللفظ
والثاني على محله واستشكال ابن الطراوة لذلك بان الشيء لا يبين نفسه مردود
بجواز قولك يا زيد زيد اذا قلته وتحضرك اثنان اسم كل منهما زيد فانك اذا
ذكرت الاول توهم كل منهما انه المقصود فاذا كررته تكرر طلبك لاحدهما وانما الكلام عليه
نظير المراد واما قول بعضهم ان نصر الثاني عطف بيان على الاول على اللفظ فهو
الثالث عطف بيان على الثاني على المحل ففيه ان تضمنه ذلك ان يكون لتابع المنادى
المبني على الضم اذا رفع اعرابان لفظي هو الرفع وتقديري هو النصب والظاهر من
كلامهم خلافه وانه ليس له الا اعراب واحد اما الرفع فقط او النصب فقط والظاهر
ما ذكرناه اولا **والصفة** خلافا للاصمعي في منعه وصف المنادى المبني لشبهه بالمضمر
الذي لا يجوز وصفه قال وارتفاع نحو الظريف في قولك يا زيد الظريف على
تقدير انت الظريف وانتصابه على تقدير اعني الظريف وليس شيء اذ لا يلزم من
مشابهته له كونه مثله في جميع احكامه **وعطف البيان ترفع** حملا **على لفظه**
اي المنادى قيل لان الضم لا طراده هنا يمنع ان يقال كل منادى مفرد معرفة
فهو مبني على ما يرفع به اسمه الرفع في الفاعل فكما ان الرفع في الفاعل مطرد كذلك
هذا الضم في المنادى مطرد ويرده ان الاطراد ليس سببا لحمل التابع على لفظ المتبوع
فان نحو يا ساق ويا سبيويه يطرد فيه الكسر فيقال كل دعا لسبب المؤنث في الندا
وكل علم ختم بويه يبنى على الكسر ومع هذا فلا يجوز حمل التابع على لفظها وقيل لان
الضمة لانها عرضت بدخول يا على المنادى عروضها في الفاعل بدخول العامل
فاشبهت الرفع فيه فيكون الرافع للتابع على هذا حرف الندا بناء على ان العامل في
التابع هو العامل في المتبوع في غير البدل والا فان الرافع وبه صرح الفاضل الهندي

في شرح الكافية ولا يخفى ضعفه فانه قال في التصريح والقول بان الرافع التبعية قول ضعيف
لا يحسن التعريج عليه والمخلص من تعقيد هذا الاشكال ان يجاب في المنادى المضموم
ان يكون نائب فاعل في المعنى والتقدير مدعو زيد فرفع تابعه بالحمل على ذلك انتهى و
فيه ان معنى المنادى انشائي واقعة معنى حرفي وقال عصام الدين ان المنادى مع
كونه مفعولا به صار كالعدم في انه لو تم الجملة الندائية بدونه وذلك لانه في معنى فعل
فذلك المفعول فاعل في القصد ولذا يجيء على ما يرفع به فرفع تابعه بالحمل عليه وفيه
من التكلف ما لا يخفى كما اعترف هو به والجملة فالمسند من غرض هذا العلم الجليل
وكل تعليل فيها عليل **وينصب حملا على محله** لان حق تابع البيان ان يكون تابعا
لمحله وهو هنا منصوب المحل على المفعولية فنقول في التاكيد باتيهما اجمعون واجمعين
وفي الصفة يا زيد الحسن والحسن وفي البيان يا غلام بشر وبشر **والبدل كالمنادى
المستقل مطلقا** اي سواء كان المنادى مبنيا او معربا فيهم ان كان معرفة مفردا
والا نصب كما لو كان منادى فتقول يا زيد بشر ويا عبد الله بشر ويا زيد ويا عبد الله
ويا عبد الله اخا زيد كما تقول يا بشر ويا ابا عبد الله ويا اخا زيد وذلك لانه في نية
تكرار العامل وقال ابن مالك يجوز عندي ان يعتبر في البدل حال الان حال يجعل فيها كا
وهو الكثير وحال يعطى فيها الرفع والنصب لشبهه فيها بالتوكيد والنعت وعطف
البيان وعطف النسق المقرون بال في عدم الصلاحية لتقدير حرف الندا قبله بخلافها
نيم الرجال والنساء وصحة هذه المسئلة مبنية على ان العامل في البدل هو العامل في
المبدل **اما المعطوف** عطف نسق **فان كان مع ال** سواء كان علما عن يا زيد
والحارث او لم يكن عن يا زيد والرجل **فالخليل** ابن احمد الفراهيدي نسبة الى فراهيد
وهي بطن من الازد وهو من زهد العصر وتربيع الدهر واستاذ اهل النظم الذي لم
يرى نظيره ولا عرف في الدنيا مدبه حتى قال بعض اهل العلم انه لا يجوز على الصراط
بعد الانبياء احد اذ قد هنا من الخليل رحمه الله **يختار** مع تجويز النصب **رفعه**
لما فيه من مشاكلة المنادى في حركته ونظرا الى المعنى لانه منادى مستقل معنى وان
لم يصح مباشرة الحرف له ولكونه الاكثر في استعمالهم كما حكاه سيبويه ووافق الخليل
سيبويه والمازني **ويونس** بن حبيب الضبي استاذ سيبويه **يختار نصبه** لانه لا

يجوز ان يلي حرف الندا فينبغي ان لا يجعل لفظه كلفظ ما وليه ولذلك قرا جميع القراء عدا
الاعرج قوله تعالى يا جبال اوبي معه والطير بالنصب ووافق يونس ابو عمرو بن العلاء عشي
برحمه الله تعالى والجرمي وخرجه في غالب المتون هذا الاختيار الى ابي عمرو ودون عنه فانكر
الامر على بعض الناس فتوهم ان ذكر يونس في هذا المقام سهو من قلم الناسخ وسببه انه لم
يكن في هذا العلم بالراسخ **و** ابو العباس محمد بن يزيد **المبرد** بضم الميم وفتح الباء الموحدة
وفتح الراء المشددة عرف بذلك لما حكى السيرافي في مزاح لما صنف المازني كتابه الالف
واللام سال المبرد عن دقيقه ومعوصه فاجاب باحسن جواب فقال قم فانت المبرد
بكسر الراء اي المثبت للحق نفيره الكوفيون ونحوا الوا وصحبوه بتزا **ان كان** المعطوف
مع ال علما **كالخليل** والسبع والصعق **فهو كالخليل** في اختيار الرفع او تخيار الرفع كالخليل
لان ال لم تفد فيه تعريفا فهي كالعدم فاشبه عطف النسق المجرد من ال **والا** يكن
المعطوف مع ال علما بل كان جنسا كالرجل والطير **فهو كيونس** في اختيار النصب فيه
يكون حينئذ باحدى ال فيه تعريفا وتركيبا مشابها للاضافة هذا هو المنقول عن الصحيح
عن المبرد وما وقع في الكافية من قول ابن الحاجب والخليل في المعطوف بخيار الرفع وابو
عمرو والنصب وابو العباس ان كان كالحسن فكالخليل والا فكابي عمرو فمقتضاه كما
حكاه المصنف وعن ابن الرماح ان المبرد يوافق الخليل في اختيار الرفع اذا كان المعطوف
مع ال مثل الحسن في عدم خلو ال وجواز حذفها فكانه اذن يجرد عن ال ويوافق ابا
عمرو في اختيار النصب مع لزوم ال كما في الصعق لامتناع مباشرة حرف الندا له مطلقا
فكيف نعم وهو من ابن الحاجب كاتبه عليه الرضى رضي الله عنه قال سبحانه تعالى
محمد بن علي الشامي اعلى الله مقامه وهذا الهمل لعبارة ابن الحاجب في الكافية لم اعلم من نبه
والا فعبارته لا تاتي التنزيل على ما هو الصحيح وبعد نفي كلامه مع السهو في النقل انه
لم يعلم منه مذهب المبرد في عطف ما فيه اللام الاصلية انتهى فتامل وتبع الجاربردي
على هذا النقل عن المبرد صاحب اللباب وابن هشام في الجامع الصغير **والا** يكن
المعطوف مع ال بل كان مجردا عنها **فهو كالبدل** في كونه كالمنادى المستقل
مطلقا فيضم ان كان معرفة مفردا والا نصب فتقول يا زيد وبشر ويا عبد الله و
بشر ويا زيد ويا عبد الله ويا عبد الرحمن وعبد الله كما تقول يا بشر ويا ابا عبد الله

ويا عبد الله لان العاطف كالنائب عن العامل واجاز الكوفيون والمازني نحو يا زيد
وعمرا بالنصب قياسا على المعطوف مع ان قال ابن مالك وما رأوه غير بعيد من الصحة اذا
لم يزل اعادة يا فان المتكلم قد يقصد ايقاع نداء واحد على اثنين كما يقصد ان يشركا
في عامل واحد انتهى **وتوابع ما يبنى قبل ضمه** من المنادى المبني **كالمنادى المعرب**
المفرد نحو يا موسى ويا فتى ومثله المنقوص نحو يا قاضي ويا غازي **فيجب فيها**
حينئذ والمنادى **المبني قبل النداء** نحو يا هذا ويا هؤلاء ويا تابط شرا ويا سعدي
كرب **كتوابع** المنادى المبني **المضموم لفظا** نحو يا زيد **فترفع** اي توابع ما يبنى
ضمه **للبناء المقدر** حملا **على اللفظ** المقدر كما ترفع توابع المنادى المضموم لفظا
حملا على اللفظ الظاهر لان المقدر كالظاهر **وتنصب للنصب المقدر** حملا **على**
المحل كما تنصب توابع المضموم لفظا حملا عليه فتقول يا موسى الفاضل والفاضل
يا فتى نفسه ونفسه ويا قاضي كرمه وكرمه يا موسى والحارث والحارث ويا هذا
الكريم والكريم ويا هؤلاء اجمعون واجمعين ويا تابط شرا اخو زيد واخا زيد ويا
سعدي كرب والعباس والعباس ومن علم ذلك لا يقال المنادى المبني قبل النداء ليس
بمضموم المحل بل مضموم لانه مفعول به لانا نقول المراد بمضموم المحل انه لو رفع لرفع
مرفوعه معرب في الاصل لفظا لكان مضموما وجاز ان يكون مضموم المحل مع كونه
منصوب المحل باعتبار كهذا في نحو بحيث من ضرب هذا الرجل فان محله الجر
باعتبار كونه مضافا اليه والرفع باعتبار كونه فاعلا للمصدر من ضرب المعنى وهذا
جائز فانا نعيد الرفع والجر وكذلك المنادى ههنا مضموم المحل باعتبار وضعه مرفوع
المنادى المفرد المعرب لفظا ومنصوب المحل باعتبار كونه مفعولا **فبينها هاب**
الاول تابع اي واسم الاشارة يجب رفعه عند غير المازني لانه هو المقصود بالنداء
فحملوا العرابه بالمركب الذي كان يستحقها لو باشره حرف النداء بنيها على انه المنادى
نحو يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ان كان المراد اولا هذا الرجل وانما اتى باسم الاشارة
وصلة لنداء الرجل وان كان المراد بهذا اسم الاشارة دون جاز فيه الرفع والنصب
الثاني قال ابن حيان التابع لاي في النداء وصف وقيل عطف بيان قال ابن السيد
وهو الظاهر اشهى وفصل بدر الدين ابن مالك في شرح الخلاصة فقال ان كان مشتقا

من نعت نحو يا ايها الفاضل وان كان جامدا فهو عطف بيان نحو يا ايها الغلام انتهى واما
تابع اسم الاشارة في النداء وغيره فان كان مشتقا فاما وصف في كونه وصفا وان كان
جامدا فمن اشترط الاشتقاق في الوصف قال انه عطف بيان ومن لم يشترطه قال هو وصف
وسماه سيبويه وصفا ايضا وقال الزمخشري اجاز النحويون في مثل مررت بهذا
الرجل الصفة وعطف البيان واستشكل باشتراطهم في البيان ان يكون اعرف من
المبين وفي الصفة ان لا يكون اعرف من الموصوف فكيف يكون الشيء اعرف وغير اعرف
واجاب بانا اذا قدرنا عطف بيان قدرنا ال فيه لتعريف الحضور فهو يفيد التعيين
بذاته والحضور بدخول ال عليه والاشارة انما تدل على الحضور دون الجنس واذا
قدرناها قال للعهد والمعنى مررت بهذا وهو الرجل المعهود فاد ولا لة فيه على الحضور
والاشارة تدل عليه فكان اعرف قال وهذا معنى كلام سيبويه وقال السهيلي سيبويه
وان سماه صفة فقد ذهب السامع في هذه التوابع كلها وقد سمى التوكيد عطف
البيان صفة في غير موضع وقد عرف مذهبه في ذلك انتهى **الرابع** ما يرد منصوبا
وغير منصوب **مميزا اسماء العدد** بفتحتين والعدد قيل كمية تطلق على الواحد
وما يتألف منه فيدخل فيه الواحد وقيل نصف مجموع حاشيتيه فيخرج وقد تكلف
لادراجه بقول الحاشية الكسر والحق انه ليس بعدد وان تألفت منه الاعداد كما
ان الجوهر الفرد عند سيبويه ليس بجسم وان تألفت منه الاجسام فالواحد في العدد
وقال في الكشكول اجمع ارباب الحساب على ان تعريف العدد بانه ما ساوى نصف
مجموع حاشيتيه لا يصدق على الواحد اذ ليس له حاشيتان فيه نظر اذ الحاشية
الفوقانية لكل عدد تزيد عليه بمقدار نقصان الحاشية التحتانية عنه ومن ثم كان
مجموعهما ضعفه وقد اجمعوا على ان العدد اما صحيح او كسر فنقول الحاشية التحتانية للواحد
هي النصف فالفوقانية واحد ونصف لانها تزيد على الواحد بمقدار نقصان النصف
عنه كما هو شأن حاشيتي الاعداد والواحد نصف مجموعهما والتعريف المذكور صادق
على الواحد انتهى قال الرضي ومنع بعضهم ان يكون الاثنان من العدد قالوا لان الفرد
الاول وهو الواحد ليس بعدد فكذا ينبغي ان يكون الزوج الاول وهذا كله مبني على
اصطلاح الحساب واما النحاة فعلى ان كلا من الواحد والاثنين عدد لاتفاقهم

محل اسماء العدد وتعريف العدد

في ذلك ولهم في تعريفه عبارات من احسنها قول البلخي في الوافي العدد ما يقع جوابا لكم
مميز الثلاثة الى العشرة بجر الغاية في حكم ما قبلها **مجرور** باضافتها اليه لابهام
العدد واضافته اليه مميزه ككل رجل وغيره كما تقول كل رجل ولما نحو احد عشر رجلا وثلاثة
رجال **مجموع** وحقه ان يكون مكسرا من ابنية القلة نحو ثلثة افلس واربعة اعبد وثلاثة سبعة
اما كونه مجموعا للمقصد انطابق في المعنى واما كونه من ابنية القلة فلان الاحاد من العشرة
فما دونها للقلة فناسب ان يكون مميزها قليلا وقد يكون سالما ان اهمل تكسيره نحو
سبع سموات وسبع بقرات وخمس صلوات او جاء وما اهمل تكسيره نحو سبع سنبلات
فانه في التنزيل مجاور لسبع بقرات ولذا جاء في غير الاية سبع سنابل وقد يكون من
ابنية الكثرة ان اهمل بناء القلة نحو ثلث جوار واربعة رجال ودراهم او كان له
بناء قلة لكنه شاذ قياسا نحو ثلثة قروء فانه جمع قرء بفتح القاف وسكون الراء
على قول شاذ وسماعا نحو ثلثة شسوع فان اشساعا قليل في الاستعمال **تنبيهان**
الاول قال بعضهم وبما خرج قول مجموع ما اذا كان المميز اسم جنس كشجر وتمر او اسم جمع
كقوم ورهط فان كلا منهما يقع مميزا فيخفض بمن كقولك ثلثة من التمر وعشرة من
القوم وقد يخفض بالاضافة نحو وكان في المدينة تسعة رهط وفي الحديث اليس
فيكم ذو رحم ثلثة ذود صدقة كقوله ظرف يجوز فيه ثلثا حنظل وبجر ان يجاب
بان المراد بقول مجموع ما يعم الجمعية سواء كان جمعا او اسم جمع على هذا
فالمراد بقول مجرور اعم من المجرور بالاضافة او بالحرف وقد اجمعوا على جر الجنس
والجمع بمن واما بالاضافة فعند مذاهب احدها الجواز على قلة وهو مذهب ابن
عصفور والثاني الاقتصار على ما سمع وهو مذهب الاكثرين والثالث التفصيل
في اسم الجمع فان كان مما يستعمل للقليل فقط نحو نفر ورهط وذود جاز وان كان
مما يستعمل للقليل والكثير كقوم ونسوة لم يجز وهو مذهب المازني **الثاني** لم يستثن
المص المائة اذا وقعت مميزا فانها تفرد غالبا نحو ثلثمائة وربما يتعاقبا اعتمادا على ما
سياتي في كلامه فرقا بينهم وتصحيحا وسيجيء الكلام على ذلك **ومميز ما**
بين العشرة والمائة وهو احد عشر الى تسعة وتسعين **منصوب** اما في المركب
نحو احد عشر وبابه فلتعذر الاضافة اذ هي بالمزج صار بمنزلة اسما كالاسم الواحد

فلو صرح ذلك ولا يرد قولهم خمسة عشر زيدا لان المضاف اليه هو المقصود بالاول
انما جيء بلسان المضاف فكان الجميع كالشيء الواحد والمضاف اليه في خمسة عشر زيدا
مغاير للاول فلم يكن معه كالشيء الواحد ولما في العقود فلانه لا يتصور اضافته لامتناع حذف
النون ولامتناع ابقائها اما مع حذفها فلما يلزم من حذف نون اصليته وصفت مع الكلمة
واما مع ابقائها فلانه يلزم من ابقاء نون تشبه نون الجمع المحقق وكل منهما مستكره **مفرد**
نحو احد عشر كوكبا هذا اخي له تسع وتسعون نعجة وانا افرد لكون المفرد هو الاصل وهو
اخف من الجمع والغرض من التمييز به حاصل فلا يسوغ العدول عنه من غير داع اما
قوله تعالى وقطعناهم اثنتي عشرة اسباطا اما فليس اسباطا مميزا بتمييز بل بدل من اثنتي
عشرة والتمييز محذوف اي اثنتي عشرة فرقة ولو كان تمييزا لذكر العدد وان لان السبط
مذكر وذهب بعضهم الى انه مميز واجاب ابن مالك في شرح الكافية عن الثاني بانه
مما رجح فيه اعتبار المعنى فذكروا مما يرجح حكم التانيث كان يجيء ذكر كاعبان وبعضهم في
قوله عز وجل الى ربه وكان يحيى دون من كنت اتقي ثلث شخوص كاعبان ومعصر
وهذا مخالف لما في شرح التسهيل من انه بدل لا تمييز ويبقى الاشكال في ان اسباطا
جمع ومميز المركب مفرد وفي الكشاف ان المراد وقطعناهم اثنتي عشرة قبيلة وان كل
قبيلة اسباط لا سبط فاوقع اسباطا موقع قبيلة قال ابن مالك ويقتضي ما ذهب اليه
ان يقال رايت احدى عشرة انفسا اذا اريد احد عشرة جماعة كل واحدة منها انفس
ما ليس براجح لو ساعده استعمال لكن قوله كل قبيلة اسباط لا سبط مخالف لما يقوله
اهل اللغة ان السبط في بني اسرائيل بمنزلة القبيلة من العرب فعلى هذا يكون العدد
قطعناهم اثنتي عشرة قبائل فاسباط واقع موقع قبائل لا موقع قبيلة فلا يصح كونه
تمييزا فالتمييز محذوف انتهى ومر الجمل في الظاهر ان اثنتي عشرة اعرف باللغة ومع
النقل يجرد دعوى لم يقم عليها دليل قال الدماميني وما قالها الا عصبية عجيبة اذ احب
التعامل على انباء العرب انتهى وفي التصريح ان القول بالبدلية من اثنتي عشرة مشكل على
قولهم ان البدل منه في نية الطرح غالبا ولو قيل قطعناهم اسباطا لفات نسبة
العدد وحمله على مميز الغالب لا يحسن بخريج القران عليه انتهى وفي سلبه الحسن من عدم
الغالب نظر انتهى **تنبيه** حكى الكسائي من العرب من يضيف العشرين واخواتها الى مميز

منكرا وبعرفا فيقول عشر ودرهم وان يعود تمييزه وهو شاذ لا قياس عليه فلا يرد على
قضية كلام المص **ومميز المائة والالف وتثنيتهما وجمعه** اي جمع الالف **مجرور**
باضافتها اليه **مفرد** نحو مائة رجل ومائتي رجل والف رجل والفي رجل ولو كان الالف
رجل لما كان مجرورا مفردا لان المائة والالف اسمها الدالة الى العشرة في اللفظ بحسب
انهما من اصول العدد شاهدا لا تركيب فيهما ولا زيادة ولا عطف واسمها احد عشر الى تسعة
وتسعين في الكثرة مع انهما يقترنان وهذا القسم اعلى مميزهما احد حكمي الدالة الى
العشرة وهو الجر واحد حكمي احد عشر الى تسعة وتسعين وهو الافراد توفيقا بين
الشبهين ولم يعكس لان المفرد هو الاصل مع حصول الغرض به وقد يجيء تمييز المائة
جمعا كقراءة الاخوين حمزة والكسائي ولبثوا في كهفهم ثلثمائة سنين بخفض الثوب
الاضافة ومن يقول جبلها عطف بيان وجبلها بعضهم بدلا ويرد بان البدل على
نية طرح الاول ولو قيل ولبثوا في كهفهم سنين لفات التنصيص على كمية الاعداد
ويجاب بان نية الطرح غالبية لا لازمة قال الزجاج ولا يكون سنين تمييزا لما لزم
عليه ان يكون قد لبثوا ستمائة سنة قال ابن الحاجب ووجهه انه فهم من لغة العرب ان
مميز المائة واحد من مائة كقولك مائة رجل فمن جبل واحد من مائة فلو كان تمييزا لكان
واحدا من الثلثمائة واقل سنين الدالة فكانه قيل الثلثمائة ثلث سنين فيكون ستمائة
وهذا بعينه جار في قراءة حمزة والكسائي بالاضافة فان سنين فيهما تمييز لا غير
وان لم يكن مضوبا قال الطيبي وهذا يطرد في اثنتي عشرة اسما طالما القول لا
تمييز فيلزم ان يكونوا ستة وثلاثين سطا ثم قال ابن الحاجب ما ذكره الزجاج
غير لازم لان ذلك انما يلزم اذا كان المميز مفردا واما اذا كان جمعا فالمضاف فيه
كالمضاف في وقوع التمييز جمعا انتهى ويجيء مميزها منصوبا مفردا كقوله ٥
٥ اذا عاش الفتى مائتين عاما ٥ فقد ذهب المسرة والاسى ٥ ولا يرد شيء من
الامرين على قضية كلام المص لانه شاذ **ومرفوعا** اي العرب تركوا **جمع التأنيث**
مضافا اليها المؤنث واخواته فلم يقولوا ثلاث مئات او سنين ولو كان على القياس
لان مميز الدالة الى العشرة يكون جمعا كما مر لكنهم كرهوا الجمع هنا لما في الاتيان
به من تكرير معنى التانيث لان الجمع مؤنث معنى والمائة ايضا مؤنث فعول الخفة

الثلاث اولان المائة وان اوقعت لفظا نحو جمع معنى لانها عشر عشرات وهو عدد قليل وقد
جاء في الشعر ثلثمائة قال الشاعر ٥ ثلثمائة للملوك وفيها ٥ رداء جلت عن وجوه الاماء
قالوا قتلنا معه ثلثة ملوك من العرب وكانت دياتهم ثلثمائة بعير فمن رداه بالديات
الثلاث وهو ليل شرفه ووجوه الاماء انما عيانهم وهم ميز الاهتم سنان بن سمي
سمي بذلك لانه كسرت ثنيته يوم الكلاب والهتم كسر الثنايا من اصلها ولا يرد ذلك
على قضية كلام المص لانه شاذ قال الزمخشري وان لم يضف الى المائة ثلث واخواته جمعت و
اضيف ذلك الجمع الى المفرد نحو مئات رجل انتهى **واصول العدد** التي يرجع اليها
اثنتا عشرة كلمة تاسا يترك تعيين عدد الفروع الى انه لا ينضبطها عدد وهي **واحد**
الى عشرة والغاية داخلة في عشر كلمات **ومائة والف** كلمتان اخريان مع العشر الف
فالجميع اثنتا عشرة كلمة وما عداها فتفرع عليها اما بتثنية نحو مائتين والفين واما بجمع
نحو مئات والوف واما بما يعاف عليه مفردا بجمع نحو عشرين واخواته واما بعطف نحو ثلاثة
وعشرين واما بالتركيب التضمني نحو خمسة عشر واما بالتركيب الاضافي نحو ثلثمائة **فالواحد**
اسم ناقل من حد يحد اي انفرد ومنه بمعنى المنفرد اي العدد المنفرد **والاثنان** لفظ موضوع
لواحدين من الشيء فاللام محذوفة **يذكران مع العدد المذكر** فيقال رجل واحد
ورجلان اثنان **ويؤنثان مع العدد المؤنث** فيقال امراة واحدة وامراتان اثنتان
او ثنتان على الاصل والقياس تذكير المذكر وتانيث المؤنث وبيان ذلك في فلك ما
وازن فاعلا مطلقا والعشرة اذا ركبت فتقول الجزء الثالث والثالث عشر والمائة
الثالثة والثالثة عشرة **ولا يجامعهما** اي الواحد والاثنان **المعدود** فلا يقال واحد
رجل ولا اثنان رجلين **بل يقال رجل ورجلان** لان رجل يفيد الجنس والوحدة و
رجلين يفيد الجنس والاثنينية فلا فايدة في الجمع بينهما بخلاف البراق فانه لا يستفاد
العدد والجنس الا من العدد والمعدود كليهما فاذا قلت ثلاثة اقاد العدد دون الجنس
واذا قلت رجال افاد الجنس دون العدد فاذا قصدت الافادتين جمعت بين العدد
والمعدود فقلت ثلاثة رجال سلاما قال ابن هشام ويميز ولما قوله ٥
٥ كان خصيه من التدلدل ٥ ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل ٥ فشاذ
يرد على ما تقرر لا يخفى ان التعليل المذكور مبني في مثل هذا ضرورة ان جنس

المعدود وهو خطأ لانه مأخوذ من العدد كما في زجاجة قاله عصام الدين في شرح الكافية
ويمنع التعليل ان العرب استغنوا بترجيد باجمل تمييزا عن الواحد وبتثنيته عن الاثنين
بخلاف ساير الاعداد فانه لا يمكن تعرف في تمييزها بوجه يغني عن ذكر العدد انتهى
والثلث الى العشرة بدخول التاء **بالعكس** اي تؤنث مع المذكر وتذكر مع المؤنث
سواء كان كل منهما حقيقيا نحو ثلث نسوة وثلثة رجال او مجازيا **نحو** قوله تعالى **سخرها**
عليهم سبع ليال وثمانية ايام حسوما تذكر سبع مع ليال وهي مؤنثة وثمانية
مع الايام وهي مذكرة قال في البسيط وذلك للفرق وعدم الالباس وهذا
من غريب لغتهم لان اصل علامة التانيث وقد جعلت هنا علامة للتذكير قال
وهذا الذي قصده الحريري بقوله في مقامات الوطن الذي يلبس فيه الذكران برافع
الصوان وتبرز ربات الجمال في عمائم الرجال انتهى وقال ابن مالك وغيره انما خولفت
الاشهر عدد المؤنث واثبت في عدد المذكر في هذا القسم لان الثلثة واخواتها
اسماء جماعات كزمرة واسرة وفرقة فالاصل ان تكون بالتاء لتوافق نظائرها فاستصحب
مع المذكر لتقدم رتبته وحذفت مع المؤنث لتاخر رتبته قال بعضهم وكان القوب
تقيل فناسبه حذف التاء والمذكر خفيف فناسبه دخولها لعند الاحكام في البسيط
تنبيهات الاول محل ما ذكر اذا لم يحذف المعدود فان حذف جاز في الفصيح
حذف التاء مع المذكر نحو اربعة اشهر وعشرا اي عشرة ايام وفي الحديث من صام رمضان
واتبعه بستة من شوال وحكى الكسائي عن ابن ابي الحارث صمنا من الشهر خمسا والافصح
اثباتها واما نحو من جاء بالحسنة فله عشر امثالها فعلى حذف مضاف اي عشر حسنات
امثالها ولولاه لقيل عشرة لان المثل مذكر والمعتبر مع الجمع حال مفردة في التذكير
والتانيث **الثاني** اذا كان معنى المعدود مؤنثا بالنظر مذكرا لوما بالعكس جاز الامران
تقول ثلثة اشخص وثلث اشخص اي نساء وثلث انفس وثلثة انفس اي رجال والاول
هو الغالب وكذا فيما جاء تذكيره وتانيثه كساق ولسان نحو خمسة السنة وخمس السنة
وخمسة سوق وخمس سوق **الثالث** قد يذكر العدد من غير ارادة معدوده وهو
العدد المطلق فيوقف فيه بالتاء لا غير نحو ثلثة نصف ستة ولا ينصرف لانه علم كذا
قال بعضهم وما ذكره من منع الصرف هو راي ابن جني والزمخشري وابن الخباز وابن مالك

الرضي قال ابن جني وكذا في بعض نسخ المفصل ما معناه ان الاعداد اذا قصد بها مطلق
العدد لا المعدود وكانت اعلاما فانه يتعرف ان انضم الى العلمية سبب اخر كزيد ستة
صنف ثلثة غير مصروفين وباية ضعف حسين قال المص يعني ابن الحاجب ان جار الله
كان اثبته في اسفله لضعفه قال وجه اباته ان ستة مبتدا فلو لا انه علم لكنت
مبتدا بالنكرة من غير تخصيص قال ونعم ما قال ووجه ضعفه انه يودي الى ان يكون اسماء
الاجناس كلها اعلاما اذ ما من نكرة الا ويصح استعمالها لكن لان نحو رجل خير من امراة اي كل
رجل وذلك جائز في كل نكرة قامت قرينة على ان الحكم غير مختص ببعض من جنسها فجوز
الابتداء بالنكرة هنا كونها للعموم وقد جاءت النكرة غير المبتدا ايضا في الامثال المستعملة
لكن قليلا نحو جعلت نفسي فداء لك ثم الرضي هذه **تتمة** الاحكام العدد
في التذكير والتانيث **تقول** انت بالخيار في الاعداد المركبة عند **احد عشر**
عبدا **اثنا عشر** رجلا بتذكير الجزئين **في** العدد **الذكر احدى عشرة** امراة **اثنتا عشرة**
امراة على لغة الحجازيين وثنتا عشرة امراة على لغة التميميين بتانيث الجزئين **في** العدد
المؤنث على الاصل والقياس في الذكر والمؤنث **تنبيهات الاول** الهمزة في احد واحدة
منقلبة عن الواو لانه الاول شاذ لازم فالباء عند الجميع والثاني مطرد عند الاخفش
وهو الاصح كاشاح واكاف شاذ عند غيره وقد اختاروهما في الاعداد المبنية على احد
وواحدة تخفيفا وقيل يجوز الالتباس بالصفة وقد يستعملونهما فيها ايضا لكن قليلا
فيقال واحد عشر وواحدة عشرة وواحد وعشرون وواحدة وعشرون وربما قيل واحد
عشر قال الرضي ويستعمل احد واحدى في غير التنبيه مضافين مطردا عن احدهم من
احدهن ولا يستعمل احد الا في التنبيه او مضافا نحو ما احد فيستعمل مطردا لعموم النفي
بعد نفي او نهي او استفهام او شرط او عن ما جاء في احد يليه الافراد والتذكير قال تعالى
لستن كاحد من النساء وغير بعيد حتى نادر ولا يقع في الجواب يراد به العموم فلا يقال لغيث
احد الا زيدا خلافا للمبرد قال ابو علي وهمزته في غير الموجب للاستغراق اصلية لا
بدل من الواو انتهى ملخصا وما ذهب اليه ابو علي ذهب اليه جماعة ايضا منهم ابن باشاذ
في شرح الجمل وقصد ولما احد من ذلك سابا الدار احد ونحوها اذا استعملت في غير الموجب
فهمزتها اصلية غير مبدلة انتهى وكان الحامل لهم على ذلك كما قال الرضي انهم لما لم

يعدا في ذلك معنى الوحدة لم يكتبوا كون الهمزة اصلية والاولى ان يقال ان همزة في كل
موضع منقلبة عن الواو ومعنى ما بالدال احدى ما بالدال احدى فكيف ما فرضه وقد يستعمل في
الموجب بلا تنبيه ولا اضافة استعمال واحد كما في قول هو الله احد **الثاني** ما ذكراه
من ان الالف في احدى للتانيث هو الاصح الذي عليه الجمهور قال ابن بابشاذ في شرح
الجمل ويحتمل ان تكون للالحاق بمنزلة الف معزى كما قال بعضهم لانها لو كانت للالحاق
لسمعت منونة في قولك احدى وعشرون جارية لان الف الالحاق منونة ما لم يكن
الاسم الذي هي فيه علما فاذا بطل ان تكون للالحاق وبطل ان تكون اصلية لعدم
في احد وبطل ان تكون لتكثير الكلمة لعدم كونها على اكثر من اربعة احرف ثبت انها
للتانيث انتهى **الثالث** انما جمعوا بين تانيثين في احدى عشرة لاختلاف لفظي التانيث
في اثنتي عشرة اعلان التابدل من الياء وليست للتانيث او لانها زائدة للالحاق
باصبهان اولان احدى الكلمتين معربة والاخرى مبنية فكانهما قد تباينا ايضا
لانهما مختلفان بدليل حذف النون اولان التانيثين بمنزلة تانيثين وتانيثين الالحاق
بمنزلة تانيث لسكرى ما بلها فكانما المفاعيل جمع كالحقت اخت بمثال فعل
قالت زائدة قال ابن هشام كل ذلك قد قيل والسوال عندي من اصله ليس بالقوي
لانهم قالوا في اسم الفاعل خامس عشرة المذكر وخامسة عشرة في المؤنث فاستوى الكلمتين
جميعا وبنيهما على الفتح وذلك يجمع عليه وكذا في الباقي فدل على انهم اعتبروا حالة
الكلمتين قبل التركيب انتهى **الرابع** الحجازيون يسكنون شين عشرة في المركب اذا
كانت مختومة بالتاء كراهة توالي اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة وبنو تميم يحركونها
تشبيها بتاء كتف قال ابن بابشاذ وهذا الموضع من العجب الذي سيأوذ فان مذهب
تميم في مثل كتف وفخذ التخفيف ومذهب اهل الحجاز في مثل هذا التثقيل وقد انعكس
المذهبان في هذا الباب وليس له علة سوى انه حدث مع التركيب احكام لم تكن
قبل التركيب لمعنى يختص به انتهى وبعض بني تميم يفتحها ابقاء لها على اصلها وقال
قرا الاعمش فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا وبعضهم يسكن عين عشر بجواز الاجتماع
اربع فتحات بخلاف ثم عشر ونحوه **ثلثة عشر** رجلا تباينت الجزء الاول تذكير
الجزء الثاني وكذا فيما زاد **الى تسعة عشر** بدخول الغاية **في عدد المذكر ثلث عشرة**

امراة بتذكير الجزء الاول وتانيث الجزء الثاني وكذا فيما زاد **الى تسع عشرة** بدخول الغاية ايضا
في عدد المؤنث برجوع العشرة بعد التركيب الى الاصل دون التنيف فتقلب الحركة الى الاصل
تنبيه اذا قلت عندي ثماني عشرة امراة فلك فتح الياء مثاني لانها مفتوحة في ثمانية
ولك اسكانها كما في معدي كرب وجاز حذفها فتبدل مع فتحا فتبدل مع فتحا وكسر النون ويدل عليها
فتحها وهو اولى من الكسر لتوالي اخواتها لانها مفتوحة الاواخر كبنية مع العشرة وقد
تحذف اليا منها في غير التركيب ايضا ويجعل الاعراب على النون قال ه
لها ثنايا اربع حسان ه واربع تشفيها ثمان ه وفي الحديث صلى ثمان ركعات
بفتح النون **ويستويان** اي المذكر والمؤنث **في عشرين الى تسعة** من العقود فتقول
عندي عشرون عبدا وعشرون امة وثلاثون رجلا وثلاثون امراة الى التسعين **ثم**
تعطف انت العقود على الف فتقول عندي **احد وعشرون رجلا** في المذكر
احدى وعشرون امراة في المؤنث **اثنان وعشرون رجلا** في المذكر **اثنتان** او
ثنتان وعشرون امراة في المؤنث بتذكير احد واثنان مع المذكر وتانيثهما مع المؤنث
كما تقدم **ثلثة وعشرون رجلا** في المذكر **ثلث وعشرون امراة** في المؤنث بتانيث
ثلثة مع المذكر وتذكيرها مع المؤنث كامر **وهكذا** مع ساير العقود تقول ثلثة
وتسعون رجلا الى تسعة وتسعين رجلا وثلث وتسعون امراة **الى تسع وتسعين**
امراة ويستوي المذكر والمؤنث في المائة والالف وتثنيتهما جمعهما واذا جاوزتها
عطفت الف عليها على ما عرفت نحو مايه وثلثة رجال والف وثلث نسوة بعطف الاقل
على الاكثر لان التاريخ تقدم الاقل للكون الاكثر معلوما نحو سنة خمس وسبعين
وستمايه وهو تاريخ انشاء هذا المتن وسنة تسع وسبعين والف وهو تاريخ اتمامه
هذا الشرح وهنا انتهى كلام الشيخ رحمه الله على انواع المعربات فاخذ في الكلام على بعض
المبنيات من الاسماء ولم يسبق منها الا الحالة على المعربات كما هي شان المختصرات ولذلك
قال **المبنيات** وهو مبتدا خبره قوله **منها المضمر** ويسمى الضمير وتسميته بالاول
اجرى على قاعدة التصريف لانه من اضمرت الشيء اذا اخفيته ومنه مضمر ويجوز ان
يكون من اضمرته بمعنى اهزلته لانه في الغالب قليل الحروف ولما تسميته ضميرا فقيل
حدوثهم عقدت العمل فهو عقيد وتسميته بها اصطلاح البصريين وتسميته الكوفيين

الكناية والمكنى لانه ليس بالصريح والكناية تقابل الصريح قال ابن هشام ه

فصرح بنا هوى ودعو من الكنى ۞ فلا خير في الفلات مزين ناستر ۞

وبنى لشبهه بالحرف في الوضع لان اكثر المضمرات على حرف او حرفين كيا البحر وكاف مروطا
العطف وفائه وبل وهل وواو وما كان وضعه منها على اكثر من ذلك فحمل عليه
طرد الباب وقيل لشبهه في المعنى لان كل مضمر يتضمن معنى التكلم او الخطاب او الغيبة
وهو من معاني الحروف وقيل في الانتقال الى شيء اذ لا بد له من مفسر اعني المضمر في التكلم
والخطاب وتقدم الذكر في الغائب وقيل في الجمود اي عدم التصرف في لفظه بوجه
ما حتى بالتصغير وبان يوصف به كاسم الاشارة وقيل لعدم موجب الاعراب فيه
للاستغنا عن اعرابه باختلاف صيغه الدالة على المعاني وهو اي المضمر ما اي اسم وضع
للمتكلم بعينه او المخاطب بعينه كما مر تحقيقه في حد العرفة فلا ينتقض بلفظ المتكلم والمخاطب
او الغائب تعيينه فخرج به الاسما الظاهرة النكرات وبعينها الاسما الظاهرة المعرفة اذ الاسما
الظاهرة كلها غيب فاخرجها بقوله سبق او تقدم ذكره فانها وان كانت موضوعة
لغايب بعينه لكن ليس سبق ذكر الغائب شرطا فيها وقد علم مما مر في حد العرفة ان المضمر
موضوع لجزئيات معينة دالة بالمعنيات على ما هو الحق فيكون المراد بقوله للمتكلم او المخاطب
او الغائب كل متكلم او مخاطب او غائب والنكرة قد تكون في الاثبات للعموم كما تقدم
والمراد بقوله سبق ذكره اعم من ان يكون مذكورا لفظا سواء كان سابقا لفظا او رتبة نحو ضرب
زيد غلامه او سابقا رتبة متاخرا لفظا نحو ضرب غلامه زيدا او سابقا لفظا متاخرا
رتبة نحو واذ ابتلى ابرهيم ربه او مذكورا معنى يدل عليه لفظ الفعل نحو اعدلوا هو اقرب
للتقوى فالضمير عائد الى العدل الذي يدل عليه لفظ الاعدلوا تضمنا او سياقا الكلام
نحو لابويه فالضمير عائد الى المورث الذي دل عليه ذكر الميراث ولا اقل التزاما او
كان سبق ذكره حكما لو حكم ما به بان يكون الغائب الذي وضع له الضمير مذكورا لفظا
لكن ليس سابقا لا لفظا ولا رتبة بل يكون متاخرا فحكم بسبقه حكما نظرا الى وضع ضمير
الغائب وذلك واقع في خمسة مواضع وهي ما اذا كان الضمير مرجعا باول المتنازعين
او هم وبين ما يجري مجراها او مبدلا منه ظاهرا او مجرورا بوب لو كان اللسان ساقي
ذكر هذه المواضع في كلام المص مفصلا ستعرف في الكلام عليها هناك ان شاء الله تعالى

خوطب مقتضى وضع ضمير الغائب في هذه المواضع تاخير مفسره لقصد التفخيم والتعظيم بان
يذكروا الاشياء بها حتى تشوق نفس السامع الى المشهور على المراد به ثم يفسروه فيكون
اوقع في النفس لكن هذا يختلف في باب التنازع المذكور فانه يجوز الاختصار والاستغناء عن
المذكور عند ميز الكسائي القائل بان العامل محذوف كما سيأتي بيانه فان استقل المضمر
بنفسه بان لم يحتج الى كلمة اخرى قبله يكون هو كالتتمة لها بل كان كالاسم الظاهر فهو
منفصل وهو سبعة انا والف زائدة لبيان الحركة ونحن وكان وهو وهي والهاء والياء والواو
ان والهاء والياء حرفان دالة على المراد منها والا يستقل بنفسه بل احتاج الى كلمة اخرى قبله
يكون هو كالتتمة لها فهو متصل وهو تسعة انا ونحن والالف والواو والياء المخاطبة
تا المتكلم والكاف والهاء تا المخاطب والكاف والهاء حرفان دالة على المراد منها نظرا
ما مر فجملة الضمائر على هذا وهو الصحيح سبعة عشر ضميرا لا عشرين تبيه ظاهر من
كلام المص والمتصل قسم برأسه وذهب بعضهم الى ان المتصل اصلا للمنفصل محتجا
بان بنى الضمائر على الاختصار والمتصل اخصر من المنفصل قاله في التصريح والمضمر المتصل
مرفوع ومنصوب ومجرور لا بمعنى المتصف بالرفع والنصب والجر فان انت مثلا
مرفوع وان لم يتصف بالرفع بل بمعنى ضمير لا يستعمل في التركيب الا في موضع مرفوع او منصوب
او مجرور والمضمر المنفصل مرفوع ومنصوب فيجر بمن لان الجر من خواص الاسم
من العامل بحيث لا يجوز فصله منها يكون الاستقلال وهذه خمسة انواع وكل منها اما
مفرد او مثنى او مجموع فهي خمسة عشر وكل منها اما مذكر او مؤنث وهذه ثلاثون لكن الكوفي في
المثنى لفظ واحد لقلة استعماله فسقط خمسة فهي خمسة وعشرون وكل منها اما متكلم او
مخاطب او غائب فهذه خمسة وسبعون لكن الكوفي في المتكلم يضمر بن لان المتكلم يعبر
غائبا كونه مذكرا او مؤنثا اما بروتيه او صورة فيسقط خمسة عشر من ضرب ثلاثة في
خمسة وهي نحن ونون وتضم اليها ياء الواحدة المخاطبة كازادها سيبويه خلافا
للاخفش وللثاني في قولها انها حرف تانيث والفاعل مستتر كما تقدم فجملة الضمائر احد
وستون ضميرا امثلة الضمائر المرفوعة المتصلة ضربت بضم التا وضربنا وضربت بفتحها
وضربت بكسرها وضربتما وضربتم وضربتن وضرب اي هو وضربت اي هي وضربا
وضربتا وضربوا وضربن والمنفصلة انا ونحن وانت بالفتح وانت بالكسر وانتما وانتم

وهن وهي وهما وهم وهن والمنصوبة المتصلة منى بني ومنى بنا ومنى بك بالفتح ومنى بك
بالكسر ومنى بكما ومنى بكم ومنى بكن ومنى بها ومنى بهما ومنى بهم ومنى بهن والمنفصلة
اياي واياننا واياك بالفتح واياك بالكسر واياكما واياكم واياكن واياه واياها واياهما واياهم
اياهن والمجرورة مرّ بي وبنا واياك بالفتح وبك بالكسر وبكما وبكم وبكن وبها وبهما وبهم
وبهن **ولا يبدأ** اي لا يجوز المضمر **المنفصل الا لتعذر المضمر المتصل** لان وضع المضمر
على الاختصار والمتصل اختصر من المنفصل فمتى امكن لا يجوز العدول عنه مثل قوله
اكرمتك لا تهان فيما قام انا ولا اكرمت اياك واما قوله ٭ وما اصاب من قوم فاذكرهم
الا يزيدهم حبا الى هم ٭ وقوله ٭ انك وهو تقطع الاراكا ٭ اليك حتى بلغت اياكا ٭
وقوله ٭ يا لباعث الورثاء الاموات قد ضمنت ٭ اياهم الارض في دهر الدهاريس ٭
فضرورة وتعذر المتصل في مواضع احدها ان يتقدم المضمر على عامله نحو اياك نعبد اياك
ان تباهر عن قائله ويلي الا نحو ما الا نعبد الا اياه لو انما نحو انما قام انا ومنه
قول الفرزدق ٭ انا الذائد الحامي الذمار وانما ٭ يدافع عن احسابهم انا او مثلي ٭
واما قوله ٭ وما ثالثي انا ما كنت جارتنا ٭ الا يجاورنا الا لك ديار ٭
فضرورة الثالث ان يكون العامل محذوفا المالكونه مشتغل بمذكور نحو ان اياه من تهاكم
اكرم احاه او بقرينة السؤال نحو اياه حبيبا لمن قال من اضرب او لكون الضمير جعل كالبدل
من اللفظ بالفعل فلا يجوز الظهار وذلك في باب التحذير وهو تنبيه المخاطب على
مكروه يجب الاحتراز عنه نحو اياك والاسد اي اتق نفسك واحذر الاسد والرابع ان
يكون تابعا لما لا يؤكد نحو اسكن انت وزوجك او بدلا كقولك بعد ذكر اخيك لقيت
زيدا اياه او عطف نسق كما في زيد وانت الخامس ان يقع بعد الا نحو جاءني القوم الا انت
او زيدا السادس ان يقع بعد واو المصاحبة كقوله ٭
٭ فاليت لا انفك احذر قصيدة ٭ تكون واياها بها مثلا بعدي ٭
السابع ان يقع بعد اللام الفارقة بين ان النافية والمخففة من الثقيلة كقوله ٭
٭ ان وجدت الصديق حقا لاياك فرني فلن ازال مطيعا ٭
الثامن ان يكون منادى نحو يا اياك والتاسع ان يكون ثاني مفعولي علمت او اعطيت
وبعد ارتفاع الضمير التباسه بالمفعول الاول كما اذا اخبرت عن القوم الثاني في

علمت زيدا اياك واعطيت زيدا عمرا قلت الذي علمت زيدا اياه ابوك والذي اعطيت زيدا
اياه عمرو ولا يجوز ان تقول الذي علمته زيدا ولا الذي اعطيته زيدا لانه يلتبس المفعول الثاني
بالاول العاشر ان يكون عامله معنويا نحو اتاك يوم الجمعة عشرون درهما يصدر اضافة الى المنصوب
كقوله ٭ فيم كم نحن فيكم طافرين فقد ٭ اعزوا العدى بكم استلاوكم فشاد ٭ الثاني عشر
ان ينصب بمصدر مضاف الى المرفوع نحو عجبت من ضرب الامير اياك فان قلت يجوز من
ضرب الامير قلنا يجوز نصرنا اياكم فما هو جوابكم فهو جوابنا الثالث عشر ان يكون عامله
حرف نفي نحو ما هن امهاتهم الرابع عشر ان يقع بصفة جرت على غير من هي له نحو زيد هند
ضاربته هي الخامس عشر ان يجمع ضميران ويتقدم غير الاخص نحو العجبي اكرمك اياي
اكرمه اياك السادس عشر ان يجمع ضميران في مرتبة واحدة بان يكونا لمتكلم او مخاطب
او غائب نحو ظننني اياي وحسبتك اياك وظنه اياه اما قوله وقد جعلت نفسي تطيب
لضغمها هابقرع العظم نابها فانما تهلك اختلاف لفظي الضمير فصرح وذلك
شاذ **وانت في هاء سلبنيه وتبهما** مثل كما في ضميرين اولهما اخص وغير مرفوع نحو
اعطيتكه **بالخيار** فان شئت وصلت فقلت سلبنيه واعطيتكه وان
شئت فصلت هربا من توالي اتصالين في نفس فقلت سلبني اياه واعطيتك اياه
وظاهر كلامه ان الاتصال والانفصال على السوا وهو ظاهر كلام ابن مالك في الالفية وان
ابن عقيل ان ظاهر كلام اكثر النحويين واختار في التسهيل الاتصال لكونه الاصل ولا يرجع
لغيره واقتصر سيبويه عليه قال ابن مالك وظاهر كلامه لزوم الاتصال واجاز غير سيبويه
الانفصال وحمل عليه قوله عليه الصلوة والسلام ان الله ملكهم اياهم ولم يملكهم اياكم انتهى
وذهب الفراء وابن عصفور الى رجحان الانفصال وتاوله كلام سيبويه قال المرادي وهو بعيد
فان كان الاول من الضميرين مجرورا ترجح الفصل اتفاقا لاختلاف محلي الضمير نحو عجبت
من حبي اياه ومن الوصل قوله ٭ لئن كان حبيك في كاذبا ٭ لقد كان حبيك حقا بقنا
وان كان غير اخص وجب الفصل كما تقدم او مرفوعا وجب الوصل نحو ضربته الا اذا كان
مرفوعا بكان واحدى اخواتها نحو الصديق كنته فيترجح الوصل بنظير ما مر لكونه
الاصل وورود في فصح الفرق قوله عليه السلام لعمر في ابن صياد ان يكنه فلن تطيقه
عليه وان لا يكنه فلا خير لك في قتله والفصل عند الجمهور لان حق المتصل الخبر عن الاول

الفصل م

الناسخ فيرجع بعده كقوله ليس كان اباه لقد جال بعدنا ۞ عن العهد والانسان قد يتغير ۞
وهذا الخلاف جار في المنصوب بعد ناسخ ايضا نحو خلتنيه وزجيه كان الرجحين ما سبق
فمن يرد الوصل قوله ۞ لعبت صنع امر بر اخالكه ۞ اذ لم تزل لا كتساب الحمد مبتدرا ۞
ومن يرد الفصل قول الاخر ۞ اخي جبتك اياه وقد ثلث ۞ ارجا صدرك بالاضغان والاحن ۞
تنبيه ما ذكره من جواز الاتصال في احولت كان كان هو ما ذهب اليه ابن مالك ورجح
به في شرح الكافية وابن هشام وصرح به في الاوضح ونص عليه شراح الكتاب ونقل عن
صاحب المستوفي ان جمهور كان لو يكون متعاد وجزم به ابو حيان في شرح التسهيل
قال وقولهم ليس ولا يكون شاذ خص بعضهم هذا الحكم بليس ولا يكون في الاستثناء
وحمل قوله ۞ اذ ذهب العز والكرام ليسوا ۞ على الضرورة مثل الا لا دبار ۞ فمن يسعى على
هذا من زيد ان احدهما اتصال الضمير والثانية عدم دون الوقاية هذه **مسئلة**
في بيان الضمير الستي بضمير الشان وضمير القصة وضمير الامر وضمير الحديث عند
البصريين وضمير المجهول عند الكوفيين لانه لا يدري عندهم على ما ذا يعود وتسميته بضمير
اولى لانهم سموه بمعناه والكوفيون انما سموه باعتبار وصفه **قد** للتقليل فان هذا
الضمير ومن مدى الكلام قليل بالنسبة الى غيره من الضمائر **يتقدم الجملة الخبرية ضمير**
غائب ما صا فلا الضمير الى الغائب **مفسرها** اي الجملة الخبرية لغرض التعظيم والتفخيم
اذ ذكر الشيء مبهما ثم مفسرا اوقع في النفس من ذكره مفسرا من اول الامر وعلى هذا لا بد
ان يكون مضمون الجملة شيئا عظيما يعتنى به فلا يقال مثلا هو الذباب يطير فالاولى
وهذا الضمير كانه راجع في الحقيقة الى المسئول عنه بسؤال مقدر تقول فما هو الامر
مثلا كانه سمع صوتا وجلبة فاشتبه الامر فسئل ما الشان والقصة فقلت هو
الامر مثلا اي الشان هذا فلما كان العود اليه الذي تضمنه السؤال غير ظاهر قيل
اكتفى بالتفسير بخبر هذا الضمير الذي يتعقبه بلا فصل لانه معين للمسئول مستعين
له فبان لك ان الجملة بعد الضمير لم تؤت بها لمجرد التفسير بل هي كسائر اخبار
المبتدا لكن سميت تفسيرا لما بينه انتهى ويكون اسمية اذا كان الضمير مبتدا
واذ دخلت الناسخ اسمية وفعلية كما سيأتي **يسمى** ذلك الضمير **ضمير الشان** ان كان
مذكرا نحو قل هو الله احد **وضمير القصة** ان كان مؤنثا نحو فاذا هي شاخصة ابصار

ضمير الشان والقصة

الذين كفروا كذا قال غير واحد وقال بعض المحققين قد يتوهم كثير من الناس ان الذكر والمؤنث
لفظ الشان والقصة باعتبار لفظ القصة وهذا غلط فاحش لانه انما يكون كذلك لو
لم يرجع هذا الضمير الى هذين اللفظين وليس كذلك بل هو راجع الى المعقول ذهنا انتهى
قلت لمراد باعتبار الشان والقصة في التذكير والتانيث ان الضمير اذا كان مذكرا
ناسب ان يرجع الى الشان المعقول واذا كان مؤنثا ناسب ان يرجع الى القصة المعقولة
رعاية المطابقة فهذا راجع فيهما الى المعقول ذهنا فان اراد كثير من الناس من قال
بهذا فلا وهم ولا غلط وان اراد به من يقول بانه راجع الى الشان الملفوظ به والقصة
الملفوظ بها فليس من الناس **ويجيء تانيثه** اي تانيث الضمير المذكور مع المؤنث
كما يجيء تذكيره مع المذكر **ان كان المؤنث فيها** اي في الجملة المفسرة له **عمدة** نحو
هند ملبية بخلاف ما اذا كان فضلة فلا يجيء انها ثبتت عرفه او كالفضلة
فلا يجيء انها كان القران معجزة وذلك لان الضمير مقصود منهم فلا يراعى مطابقته
للفضلات لكنه مع ذلك جائز بتاويل القصة قياسا ولم يسمع وانما قال يجيء تانيثه
لانه وان كان في الظاهر راجعا الى المؤنث المذكور في الجملة لكنه في الحقيقة راجع الى المعقول
في الذهن كما مر فحسن تانيثه مراعاة للظاهر هذا مذهب البصريين واوجب الكوفيون
تذكيره مع المذكر وتانيثه مع المؤنث وبه نص قول العرب انما الله ذاهب وقوله
او لم تكن لهم ايتان بينة فان الاسم ان بينة وهو مذكر كذا قيل ووقع
للدماميني في شرح التسهيل ان ضمير الشان لا يفسر بان وصلتها فينبغي تحقيق ذلك
تنبيه يجوز تجري المؤنث في الحكم المذكور مذكر سببه به نحو انها قمر جاريتك وفعل
عليه تانيث نحو فانها لا تعمى الابصار ولا عبرة بمؤنث سببه به مذكر فلا يجيء انها
شمس وجهك ولا تانيث فاعل فعل بلا علامة تانيث فلا يجيء انها قام جاريتك
ويبرز الضمير المذكور مبتدا واسم ما وسمعوا في باب ان وظن **وقد يستتر**
في باب كان وكاد **ولا يعمل فيه الا الابتدا** على خلاف فيه فمنعه الفراء وابو الحسن
وجوزه الجمهور قال ابو حيان وهو قريب مع كثرته في كلام الله تعالى **واحد**
نواسخه كان وظن واخواتها ومنع بعضهم عمل ما المشبهة بليس فيه وهو قيام مذهب
كاد والاصح عملها كقوله ۞ وما هو ما سوا الكلام ويبقى ۞ بنا نبات الدهر كان لم يفعل ۞

وكقول الفرزدق وحفص بن بيد ما كاد يرفع قلوب منهم بالمناه من تحت وحينئذ يتعين
يكون في كاد ضمير الشان وقلوب فاعل ولا يجوز ان يكون فاعلا لكاد لما يلزم من جواز
القلوب يرفع وبابه الشعر **ولا يثنى ولا يجمع** ولن فسر بجملتين او جمل بل لا يكون
الا مفردا لان مرجعه الذي هو الشان او القصة المتعقبان في الذهن لا يكون الا مفردا وانما
من قال لانه ضمير يفسره مضمون جمله ومضمون الجملة مفرد سلمنا ان يثنى ويجمع
اذا فسر بجملتين او جمل لتعدد مضمون الجمل حينئذ فتدبر **ولا يفسر بمفرد** لانه
كناية عن الشان والقصة وهما بمعنى الجملة فلا يفسر الا بجملة مصرح بجزئيها لا بمفرد
واجاز الكوفيون والاخفش تفسيره بمفرد له مرفوع نحو كان قائما زيد وظننته قائما
عمرو وهذا ان سمع خرج على ان المرفوع مبتدأ واسم كان وضمير ظننته راجعان
اليه لانه في نية التقديم ويجوز كون المرفوع بعد كان اسما واجاز الكوفيون ان تفسر
ضرب على حذف المرفوع والتفسير بالفعل مبنيا للفاعل او المفعول وفيه مفسدان
التفسير بالمفرد وحذف مرفوع الفعل قال ابن هشام ملت وهذان الفسادان
يلزم نحو ما كان الكوفيين لان كاد منها عندهم جائز فتخطئتهم على مذهب غيرهم ليس
بصواب وهو كما قال ابن عصفور المازني دخلت بغداد فما لقيت على مسائل نحو
اجيب فيها على مذهبي ويخطئون فيها على مذاهبهم انتهى نعم الذي يرفع
قول الكوفيين انه ليس لهم شاهد على ما ذهبوا اليه كما قاله الرضي **ولا يتبع** فيجيء
من التوابع فلا يؤكد ولا يعطف عليه عطف بيان ولا يبدل منه لانه اشد ابهاما
من النكرة وهي لا تؤكد ولانه يزول الابهام المقصود منه بالبدل وعطف البيان
قال الدماميني وانظر ما وجه كونه لا يعطف عليه عطف النسق انتهى ووجهه الشمني بان
الجملة التي هي خبر ضمير الشان لا تحتاج الى رابط لكونه نفسه فلو عطف عليه عطف
النسق لشاركه المعطوف في الاخبار عنه بالجملة ولزم خلو خبر المعطوف عليه عن رابط
وهو ممنوع انتهى فتامل ومثل المص للاحكام المذكورة بقوله **نحو هو الامير راكب**
وهي هند كريمة مثالان لما عمل فيه الابتداء والضمير في الاول مذكر وفي الثاني
مؤنث **وانه الامير راكب** مثال لما عمل فيه الناسخ وهو ان ومثل قوله

علمته الحق لا يخفى على احد ... وهزة هذه الاسلة

فريق

ونحو قول الشاعر وهو العجير بن عبد الله السلولي **اذا ما كان الناس صنفان شامت**
واخر مثن بالذي كنت اصنع مثال المستتر الذي عمل فيه الناسخ فقوله كان ضمير الشان
وهو اسمها والناس مبتدأ وصنفان خبره وشامت خبر مبتدأ محذوف اي احد الصنفين
شامت وقيل يجوز ان يكون بدلا من صنفان وقوله مثن اي علي واصنع اي اصنعه لانه عائد
الموصول والمعنى اذا ما كان الناس وراي فريقين فريق منهم يشمت بي وفريق يثني علي
بالذي كنت اصنعه في حيوتي **تنبيهات الاول** لا يجوز للجملة المفسرة لهذا
الضمير ان تتقدم هو ولا شيء منها عليه خلافا لابي يوسف ابن ابي سعيد السيرافي فانه اجاز
في قوله اسكران كان ابن المراغة ام هجا بينما يجر الشام ام متاكر
فتبين رفع سكران وابن المراغة ان يكون في كان ضمير الشان وابن المراغة وسكران
مبتدأ وخبر والجملة مفسرة والصواب ان كان زائدة والاشهر في انشاده نصب سكران
ورفع ابن المراغة فان ارتفاع متاكر على انه خبر لهو محذوف وروي العكس والاسم كان مستتر
فيها **الثاني** لا يجوز حذف هذا الضمير لعدم الدليل عليه اذ الخبر مستقل ليس فيه ضمير
رابط ولا يحذف المبتدأ ولا غيره الا مع القرينة وايضا فان المقصود من الكلام الصدر هو
التفخيم والتعظيم فاذا لائمه الاختصار والذي سوغ حذفه سيصرح به المص
في صورة الاضافة مع دلالة الكلام عليه نحو قوله ٥
ان من يدخل الكنيسة يوما ... يلق فيها جاء وزار وطابا وذلك الدليل
هو ان الناسخ المبتدأ لا تدخل على كلمة الجملة كما مر والتزام حذفه في باب ان المفتوحة اذا
خففت بكثرة الحذف النون نحو واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين وانما لم تلغ ان
المكسورة قد عملت بتخفيفها في الظاهر نحو ان كاد لما سمع ان المفتوحة اقوى منها لما يجب
فتح اولها مع اول الماضي فلو الغيت لزم اعمال الادنى واهمال الاقوى وانما اعملت
في الظاهر وهذه في المضمر لان هذه فرع عن تلك والمضمر فرع عن الظاهر الذي يضمر
فاعمال الاصل في الاصل والفرع في الفرع هذا مذهب الجمهور وذهب سيبويه وجماعة
الى ان اللازم حذفه لا يجب ان يكون ضمير شان واختاره ابن مالك وسياتي لذلك
مزيد كلام في حديقة المفردات ان شاء الله تعالى **الثالث** الجمهور على ان هذا الضمير
وزعم ابن الطراوة ان حرف نحو كان زيد قائم وليس زيد قائم فالفا لكان وليس وقوعهما

ولما انشد الله ذا هبة فرزكف ان عن العمل وفى ان من يعمل الكنيسة يوما
ان ملخاه واما مل هو الله احد فهو هنا فسره المعنى اى العبد الله احد قال فى
الارتشاف هذه فائدة فى بيان مواضع عود الضمير الى متاخر لفظا ورتبة ذكر
بعض المحققين وهو الرضى رضى الله عنه والمحققون جمع محقق اسم فاعل من حقق
الشئ تحقيقا اى رجعه الى حقيقته بحيث لا تشوبه شبهة عود الضمير الى المفسر
المتاخر لفظا ورتبة فى خمسة مواضع وانما اسندنا ذكر هذه الفائدة الى الرضى
مع انه قد ذكرها ابن باباشاذ فى شرح الجمل وابن مالك فى التسهيل وابن هشام فى المغنى
وغيرهم لان الرضى هو الذى عد المواضع خمسة وابن باباشاذ عدها اربعة وابن مالك
وابن هشام عدها سبعة والمرتضى صنع الرضى كما سياتى بيانه والمواضع الخمسة هى
اذا كان الضمير مرفوعا باول العاملين المتنازعين للمعمول بعدهما واعملنا العامل
الثانى فيه على مذهب البصريين نحو اكرمنى واكرمت زيدا فقوله اكرمنى ضمير مرفوع
به على الفاعلية عائدا الى المتنازع فيه وهو زيدا المنصوب على المفعولية والمفسر
رتبة المتاخر فعاد الضمير الى متاخر لفظا ورتبة او كان الضمير فاعلا فى باب نعم
وبئس وما جرى مجراهما مفسرا بتمييز لا مفسرا لابه وعبارته توهم خلاف ذلك نحو
نعم رجلا زيد وبئس رجلا عمرو فقوله كل من نعم وبئس ضمير فاعل يفسره التمييز رتبة
التمييز المتاخر فقد عاد الضمير الى المميز وهو متاخر لفظا ورتبة ويحتمل بها فعل الذى
يراد به المدح او الذم نحو ساء شأوا القوم وكبرت كلمة تخرج من افواههم وظرف زيد
وزيد وذهب الفراء والكسائى الى انه لا ضمير فى الفعل بل المرفوع بعده المنصوب
هو الفاعل وياتى الكلام على ذلك فى باب افعال المدح والذم ان شاء الله تعالى
او كان الضمير مبدلا منه ظاهر مفسر له نحو مررت به زيدا فالضمير فى مررت به
عائد الى البدل منه وهو زيدا المنصوب على البدلية والبدل رتبة المتاخر عن
المبدل منه فعاد الضمير الى متاخر لفظا ورتبة وهذه المسئلة قال ابن عصفور اجازها
الاخفش ومنعها سيبويه وقال ابن كيسان هى جائزة باجماع نقله عنه ابن مالك كذا قال
ابن هشام فى المغنى وفى الهمع صحح الجواز ابن مالك وابو حيان ومنعه قوم ورده ابن مالك
بالسماع وما جرى على ذلك قولهم اللهم صل عليه الرءوف الرحيم وقال الكسائى

هو نعت وهم يأبون نعت الضمير وقوله ولا تلمه ان نام ابا لنا وقال سيبويه هو
باضمار اذم او كان الضمير مجرورا برب على ضعف تقدم الكلام فيه فى بحث
المجرورات فليراجع نحو ربه رجلا فالضمير المجرور بربه عائد الى التمييز وهو رجلا
ورتبة التمييز التاخير كما مر فقد عاد الضمير الى متاخر لفظا ورتبة تنبيه
ذهب الزمخشرى الى ان الضمير يفسر بالتمييز فى نعم بئس ورب وذلك انه قال
فى قوله تعالى فقضاهن سبع سموات يجوز ان يرجع الضمير فيه الى السماء على المعنى كما قال
طالعين ونحوه اعجاز نخل خاوية ويجوز ان يكون ضمير ابهما مفسرا بسبع سموات والفرق
بين القضيتين ان احدهما على الحال والثانى على التمييز وصرح بمثل ذلك فى قوله تعالى
سبع سموات فقال الضمير فى قوله فهن ضمير مبهم وسبع سموات تفسيره كقولهم ربه
رجلا انتهى وضعف كلامه بوجهين احدهما ان الباب ليس قياسيا بل انما حمل الضمير
فى ربه رجلا على انه مبهم لان رب لا تدخل الا على النكرات وهذا لا يوجد فى قوله تعالى
وفيه نظر يعلم مما مر من الكلام على مذهب هذا الضمير وتنكيره والثانى ان هذا التقدير
يجعل الكلام غير مرتبط بما قبله ارتباطا كليا اذ يكون الكلام قد تضمن انه تعالى استوى
الى السماء وانه سوى سبع سموات عقب استوائه الى السماء فيكون قد اخبر باخبارين
احدهما استواؤه الى السماء والاخر تسويته سبع سموات وظاهر الكلام ان الذى استوى
اليه هو بعينه المسوى سبع سموات وفيه نظر ظاهر او كان الضمير لسان الوصف
كما مر عن ضرب فليرجع اليه تنبيه زاد ابن مالك فى التسهيل موضعين اخرين يعود
فيهما الضمير على متاخر لفظا ورتبة احدهما ان يكون الضمير مخبرا عنه فيمنع خبر نحو
ان هى الا حيوتنا الدنيا قال الزمخشرى هذا ضمير لا يعلم ما يعنى به الا بما يتلو وصله
ان الحيوة الاحيوتنا الدنيا ثم وضع هى موضع الحيوة كون الخبر دليلا عليها وبينها قال ابن
مالك وهذا من جيد كلامه ونازعه فى ذلك ابو حيان وقال لان الضمير اذا كان مفسرا
لشئ او موصوفا بشئ وجعل مفسرا كان للمبتدا الذى هو ضمير عائد عليه باعتبار يزيد
به من اضافة او صفة وح يصير التقدير ان حيوتنا الدنيا الاحيوتنا الدنيا فالاية
فى كلام الزمخشرى دليل على ما ذهب اليه لانه قال وضع هى موضع الحيوة ولم يقل
حيوتنا الدنيا الذى هى الخبر وقوله لان الخبر دليل عليها وبينها يعنى سياق هذا الكلام

دل على ان الفسر هو الجزء فيكون الفسر اذن هو البيان لا الجزء الثاني الثاني ان يكون الضمير
مسندا بفاعل متقدم مفسره مفعول من جزء ضرب غلامه زيدا ومن شواهده قول
حسان ؛ ولو ان مجدا اخلد الدهر واحدا ؛ من الناس ابقى مجده الدهر مطعما ؛
وقد تقدم ان هذا من ورة فلا يقاس عليه فظهر وجه عدم ذكر الرضي لهذين القسمين
واتباع المصنف رحمه الله له في ذلك **تتمة** يتوسط بين المبتدا والخبر قبل دخول
العوامل وبعدها ضمير يلفظ المرفوع المنفصل مطابق للمبتدا يفيد التوكيد والاختصاص
ويكون ما بعده خبرا لا نعتا ويسميه البصريون فصلا لفصله بين كون ما بعده خبرا و
بين كونه نعتا والكوفيون عمادا لانه اعتمد عليه في هذا المعنى وشرطه ان يكون
ما قبله معرفة وما بعده معرفة او كالمعرفة في انه لا يقبل ال نحو اولئك هم المفلحون وانا
لنحن الصافون كنت انت الرقيب عليهم ان تون انا اقل منك مالا وولدا تجدوه
عند الله هو خيرا ولا موضع له من الاعراب عند البصريين فقال بعضهم هو حرف
وقال بعضهم هو اسم لكن لما كان الغرض به الاعلام من اول الامر بكون ما بعده خبرا
لا نعتا اشتد شبهه بالحرف في انه لم يؤت به لمعنى في غيره فلم يحمل له موضع
من الاعراب وقال الكوفيون بل له موضع فقال الكسائي موضعه بحسب ما بعده
وقال الفراء بحسب ما قبله فمحله بين المبتدا والخبر رفع وبين معمولي ظن نصب وبين
معمولي كان رفع عند الفراء ونصب عند الكسائي وبين معمولي ان بالعكس وكثير
من العرب يجعله مبتدا مخبرا عنه بما بعده وحكى الجرمي انها لغة بني تميم وحكى عن ابي
زيد انه سمعهم يقرون تجدوه عند الله هو خيرا واعظم بالرفع وقال خبس الفزيع
؛ ابكي على لبنى وانت تركتها ؛ وكنت عليها بالملا انت اقدر ؛ **ومنها**
اي من المبنيات **اسماء الاشارة وهي** في الاصطلاح **ما وضع لمشار اليه** اي لمعنى
مشار اليه اشارة حسية اذ مطلق الاشارة حقيقة فيها دون الذهنية فلا تعتبر
بالمعدوم ومن المعارف فانها وان كانت موضوعة لمشار اليه الا ان الاشارة
ذهنية وقضية هذا ان يكون الاصل في اسماء الاشارة ان لا يشار بها الا الى
شاهد محسوس قريب او بعيد فان اشير بها الى غير محسوس عوض لكم الله رزقا
وذلكما مما علمني ربي او الى محسوس غير شاهد نحو تلك الجنة فلتصييره كالشاهد

ضمير الفصل

اسماء الاشارة

وانما بنيت اسماء الاشارة لشبهها بالحرف في الافتقار الى ما اشير اليه كذا قال غير واحد
وقال الزمخشري لتضمنها معنى الحرف وبيانه ان الاشارة كان حقها ان يوضع لها حرف
كما وضع لسائر المعاني من الاستفهام والنفي والتمني والتشبيه لكن العرب لم تضع للاشارة
حرفا فتضمن اسم الاشارة معنى ذلك الحرف الذي كان ينبغي ان يوضع لمعنى الاشارة ولا
يقال ان اللام العهدية تشابهها في العهود هنا وهي حرف فقد وضعوا للاشارة
حرفا لانا نقول المراد بالاشارة الاشارة الحسية لا انها التي وضع لها اسم الاشارة **فالمذكر**
من اسماء الاشارة **ذا** ظهر له جزء وقدم الكلام على بقيته ولغاته **والمثنى**
ذان حال كونه **مرفوع المحل وذين** حال كونه **منصوبه** اي المحل **ومجروره** وليست
الالف فيه علامة الرفع والياء علامة النصب والجر لانها لياء شنيين حقيقة بل هما
سنيان جيء بهما على صورة المثنى لان من شرط التثنية قبول التكسير كما مر واسماء الاشارة
ملازمة للتعريف فهي حالة الرفع وضعا على صيغة المثنى المرفوع وفي حالة النصب والجر
وضعا على صيغة المثنى المنصوب والمجرور هذا مذهب ابن الحاجب وصححه جماعة
من المحققين وذهب بعضهم الى انهما مرباب وسنيان حقيقة وهو الظاهر كما سيأتي
في الموصولات وكلام ابن هشام في الاوضح يقتضي ان ثم قولا ثالثا وهو الراجح انهما مع
عدم تثنيتهما ولا قائل به كما بينه عليه شارحه وقوله تعالى **ان هذان لساحران**
بالالف في اسم الاشارة وتشديد نون ان في قراءة عيسى بن عمر وابن كثير وحفص
مسائل وتاويله بان وجاحدها ان اسم ان ضمير شان محذوف والاصل انه هذان
لهما ساحران فحذف المبتدا وهو كثير وحذف ضمير الشان كما حذف من قوله
ان من اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون وهو ضعيف لما مر الثاني ان ان بمعنى
نعم مثلها في قول ابن الزبير لمن قال له لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها
اي نعم ولعن راكبها وهي لا تعمل شيئا لانها حرف تصديق فلا اسم لها ولا خبر وهذا
مبتدا وساحران خبر لمبتدا محذوف اي لهما ساحران ويضعفه ان الجمع بين لام
التوكيد وحذف المبتدا كالجمع بين متنافيين الثالث انه جاء على لغة خثعم و
بلحارث بن كعب وزبيد وكنانة واخرين فانهم يستعملون المثنى بالالف
قال ؛ تزود منا بين اذناه طعنة ؛ وقال ان اباها وابا اباها ؛ قد بلغا في المجد غايتاها ؛

ناوراز هذان لساحران

واختار هذا الوجه ابن مالك الرابع انه لما ثنى هنا اجتمع الفان الف هذا والف
التثنية فوجب حذف احديهما لالتقاء الساكنين فمن قدر الحذف الف هذا قال
الف التثنية قلبها في النصب والجر ياء ومن قدر العكس لم يغير الالف عن لفظها
الخاص انه جرى به على اول امره وهو الرفع كما في اثنان قبل التركيب السادس انه
سبق كام قال ابن هشام وعلى هذا فقراءة هذان اقيس اذ الاصل في المثنى ان لا
تختلف صيغته مع انها مناسبة لالف ساحران وعكسه اليا في اصطبني هاتين
فني هنا ابرج لمناسبته يا ابنتي لشي وحكى السهيلي في تاريخه انا الرواه ان
القاضي اسمعيل بن اسحق سال ابا الحسن محمد بن احمد بن كيسان ما وجه قراءة من قرا ان
هذان لساحران على ما جرت به عادتك من الاعراب في الاعراب فاطرق ابن كيسان
كليا ثم قال نجعلها مثنية لا مثنى وقد استقام الامر قال ياعلة بانها قال لان
المثنى منها هذا وهو مبني والجمع هؤلاء وهو مبني فيجعل التثنية على الوجهين فاعجب
القاضي ذلك وقال احسنه لو قال به احد فقال ابن كيسان ليقل به القاضي وقد
حسن للفرد المؤنث ذي بذال معجمة مكسورة فيا ساكنة مبدلة من الف فاصرفا
بين الذكر والمؤنث باليا التي هي عادة التانيث نحو تقوم وذه باختلاس
حركة الها اي اختطافها والاسراع بها وذه باسكان الها والظاهر انه بناء وقال
بعضهم السكون في الوقف لاجله وفي الوصل لاجراء مجرى الوقف وذه هي شايع
كسرة الها فالتعبير بالحقتين اليا الحاصلة بالاشباع لا تكيت كالواو الحاصلة به
فيكيت مريوص به بلد يا وواو وكانه خص اسم الاشارة هنا بكثابته تقليدا
للاشتراك بكثابته ذه وته اسمي وذات بضم التا قال ابن هشام الاشارة ذا والتا
للتانيث وهي التا في امراة وتحوه ماضية تا الفرق وليس بصفة وتي بابدال الفرق
المجهة تا سابقة في الفرق بين الذكر والمؤنث وته بالاختلاس وته بالاسكان
وتي بالاشباع نظير ما مر وتا بقلب ذال ذا تا للفرق بين الذكر والمؤنث وهذه
العشرة كلها للواحد ولمثناه ثان رفعا وتين نصبا وجرا على حد ما قرع
الى هي المفرد المذكر واما تذكير الاشارة في قوله تعالى فذانك برهانان من ربك
مع ان المشار اليه اليد والعصى وهما مؤنثان فلكون المبتدا غير الخبر في المعنى

والبرهان مذكر فكره في المعنى **تنبيه** قد يقع الاشارة للمؤنث بلفظ المذكر كما في قوله
فلا ولي الشمس انه قال ابن هشام قال ابو حيان اشار بلفظ المذكر لانه حكى قول الرجيم
ولا فرق في لسانه بين الذكر والمؤنث والفرق بينهما في الاصل لا يكون في اكثر الاوقات
فلذا يوجد في لسان الترك ولا الفرس بل المذكر والمؤنث فيه سواء قال وهذا احسن
ما يعتذر به عن التذكير في الاية انتهى **والجمع** اي المذكر والمؤنث عاقلا وكان
او غيره **الا مدا** في لغة الحجاز وبه جاء التنزيل والهمزة الاولى مضمومة والاخيرة
مكسورة **وقصرا** في لغة اهل نجد من بني تميم وقيس ربيعة واسد وذكر في لغة القرآن
تنزل ايضا في غير العاقل اولاء اولى اولى الايام انقضت قال

ذم المنازل بعد منزلة اللوى ۞ والعيش بعد اولئك الايام ۞ واذا تصرك كتيبة

لان الفه مجهولة الاصل فتلبس بالى حرف جر فتكتب بواو بعد الهمزة للفرق وحملوا الاء
عليها وقد تبدل همزته هاء فيقال هاؤلاء وقد تفتح الهمزة الاخيرة نحو اولاء ورايت
اشبعت الضمة قبل اللام نحو اولا على وزن طوبا واما قولهم هؤلاء على وزن قوباء
كما قال ۞ تجلدي لا تقل هؤلاء هذا ۞ بكى لما بكى اسفا وعمقطا ۞ فليس بقوية
بل هو تخفيف هؤلاء بحذف الف ها وقلب همزة اولاء واوا **وذلك** اي اسما الاشارة
المذكورة والمراد منه ما ذكر خاصة لا مطلقا لان منها ما لا يدخله ها ولا لحقه
كاف ولا لام كثيرة **ها التنبيه** اي لها والالف الدال عليها على التنبيه على ما يذكر
بعدهما من مشار اليه او غيره عن هذا يوم ينفع الصادقين ان هذان لساحران اولئك
ابنتي هاتين هؤلاء بناتي وقد يفصل بينها بانا في نحو انه كبير فاذا قلت ها انتم اولاء
بغيرها قلبا كقوله فقلن ها العراقة ذا فتى فتصل بين ها وذا بفعل نحو ايقه وقد
تعاد بعد الفصل للتوكيد نحو ها انتم هؤلاء **تنبيه** ها المذكورة ليس بعد الهاء
همزة وانما هي علم على الكلمة المركبة من ها فالف ثم نكروا صنيفا الى التنبيه لتنبيه
به كقوله علا زيدا تا يوم النقا راس زيدكم ۞ ولا يصح ان يضبط بهمزة بعد الالف
اذ ليس لنا ها تكون للتنبيه اصلا قاله الدماميني في شرح التسهيل وظاهره
ليس للالف نفسها هنا وجود لحذفها لالتقاء الساكنين هي وانما الاولى من التنبيه

وما جزم به من انه ليس بعيدا لانها همزة ليس بجيد فقد قال بعض المحققين ان
اسالها اذا اريد بها تنبيها قد تزاد وفي اخرها الهمزة كما تزاد اذا جعلت اسما وقد اشرنا اليه
تلحقها اي الاسماء الاشارة المذكورة كاف تدل على الخطاب وهو حرف لا اشتقاق
لاضماح وقوع الظاهر موقعها ولو كانت اسما لم يشبع ذلك كاف ضرب لكن
قيل انها مثل ولانها انما تفيد معنى في غيرها وهو كون اسم الاشارة الذي لحقته مخاطبا
به واحدا او اثنان او جماعة من مثل المذكر او المؤنث ولانها لا تحل لها من الاعراب
اذ لا رافع ولا ناصب ولا خافض بحرف ولا اضافة اما الثلاثة الاول فواضح واما
الرابع فلان اسماء الاشارة لا تضاف لانه لا يضاف الا النكرة وهي معرفة لا تقبل
التنكير فتعين ان تكون حرفا وان كانت تتصرف تصرف الكاف الاسمية غالبا فتبين
حال المخاطب من افراد وتذكير وضدهما بما تبينه اذا كانت اسما فتفتح مع المذكر
وتكسر مع المؤنث وتتصل بميم والف في المثنى وبميم في الجمع المذكر وبنون في الجمع
المؤنث نحو ذاك ذاك ذاكما ذاكم ذاكن وانما قلنا غالبا لانه قد لا تلحقها دليل
تثنية ولا جمع بل تكون مفتوحة في المذكر مكسورة في المؤنث وقد تفتح مجردة من
الزوائد في جميع الاحوال قال تعالى فذلن لن فضي العنت منكم ذلن ادنى ان لا تعولوا
فما جزاء من يفعل ذلن منكم ذلن خير لكم ما وقع ذلن موقع ذلكم وهذا لا يجوز في
الاسمية لا يقال يا زيدون عرفت عمرو لو عرفكم تنبيه قضية اطلاقه ان الكاف
تلحق جميع ما يشار به للمؤنث وذكر المرادي اختصاصها بذي وتا وتي وقال تغلب
لا يقال ذيك وفي الصحاح انه خطأ بلا لام حال من الكاف اي تلحق اسماء الاشارة
كاف الخطاب حال كونها مجردة من اللام المشار اليه المتوسط بين القريب والبعيد
بحذف ذلك حال كونها معه اي مع اللام وهو حرف موضوع للدلالة على البعد ان
على تركيب مع حذف فيه سياتي بيانه واصله السكون كاف ذلك وانما كسرت
لالتقاء الساكنين او مزيدا بينها وبين لام الجر من نحو ذلك بفتح اللام المشار
اليه البعيد نحو ذلك الا في المثنى مطلقا الا في الجمع عند من مده والا فيما
دخله حرف التنبيه فلا تلحقهن كاف الخطاب مع اللام لا يقال ذانك ولا ذانك
لك ولا هذلك فان اريد الاشارة الى المثنى البعيد قيل ذانك بتشديد النون

الى الجمع البعيد قيل اولائك باللام مع القصر تنبيهان الاول افهم كلامه ان ما لا تلحقه
كاف الخطاب من اسمائها الاشارة فهي للقريب وما اللام فلا تمنع بدون الكاف فعلم ان
لاسماء الاشارة ثلث مراتب قريب وهي المجردة من الكاف واللام ووسطى وهي التي
بالكاف وحدها وبعدي وهي المقرونة بهما في غير المثنى وبالنون المشددة في المثنى
كما ذكرنا فعلى هذا للواحد المذكر القريب ذا والمتوسط ذاك والبعيد ذلك وللمثنى
القريب ذان رفعا وذين نصبا وجرا والمتوسط ذانك ذينك بتخفيف النون واما
بتشديدها فللبعيد والجمع القريب اولاء والمتوسط اولئك والبعيد اولائك بالقصر
وقس على ذلك المؤنث هذا مذهب الجمهور وقضيته ان القصر واجب في البعيد
ليدخل اللام ويبطله ما مر من ان القصر لغة تميم والمد لغة الحجاز بين فتامل وذهب
جماعة الى ان ليس لها الا مرتبتان قرب وبعد قال ابن مالك وهو الصحيح ظاهر
من كلام المتقدمين وعزاه غيره الى سيبويه والمحققين واستدل له في شرح التسهيل
باوجه اولها ان الفراء روى ان الحجاز بين ليس من لغتهم استعمال الكاف بلا لام وان
التميميين ليس من لغتهم استعمال الكاف مع اللام وان تميميا يقول ذلك حيث
يقول الحجازيون ذلك وتلك فيلزم من هذا ان اسم الاشارة على اللغتين ليس له
الا مرتبتان احديهما للقريب والاخرى للبعيد لا ثناء واقتضاه قال الدماميني وهذا
ايضاح لا مزيد عليه وعلى هذا فتشديد النون في ذان وتان وعوض عما حذف من الفرد
الثاني قد يشار الى القريب بما للبعيد لعظمة المشير نحو وما تلك بيمينك او للمشار
اليه بحذف الكتاب او لحقيره نحو ذلك اللعين وقد يشار الى البعيد بالقريب لمكانته
الحال نحو بل هؤلاء وهذا من عطاء ربك وهذا من شيعته وهذا من عدوه وقد
يتعاقبان يشار بهما الى واحد لغرض يقتضيه نحو ذلك الكتاب لا ريب فيه
ثم قال ان هذا هو المنصوص الحق تتمة وضعوا الاشارة الى الامكنة الفاظا تختص
بها بخلاف ما تقدم فانها تقع لكل مشار اليه زمانا او مكانا او غيرهما فوضعوا للمكان
القريب هنا وههنا وللمتوسط هناك وههناك وللبعيد هنالك وهنالك بتشديد
النون مع فتح الها وكسرها وقد يلحق بها الفا ساكنة فيقال هنت وثم بفتح الثاء
المثلثة وتشديد الميم وثبت على الفتح للتخفيف ولم تكسر على اصل التقاء الساكنين

لاستثقال الكسرة مع التضعيف قال الدماميني وانظر ثم في قول العلماء من ثم كان لكذا هل
معناها معنى هنالك او هنا التي للقرب والظاهر الثاني انتهى وقد ثبت المرتبطون
في الاشارة سوى بين هنا وهنالك والتزم في هذه الالفاظ الظرفية او الجرية ان
الحرف كاثمن الفتح والافراد وقد يستعار غير ثم للزمان كقوله نعم هنالك اسلى الموت
وقول الشاعر واذا الامور تعاظمت وتشابهت فهنالك يعترفون اين المفزع
وقوله حنت نوار ولات هنا حنت ويحتمل الاية وابيت ارادة المكان ومنها
اي من المبنيات الموصول وهو في اللغة اسم مفعول من وصل الشيء بغيره اذا جعله
تامه وفي الاصطلاح صريحا ان موصول حرفي موصول اسمي وهو المقصود بالذكر
هنا اذ الكلام في المبنيات من الاسماء وذكر الحرفي تبعا اشارة للفائدة وقد سبق الى
ذلك غير واحد وانما جاز الموصول الاسمي لشبهه بالحرف في الاستعمال لافتقاره
الى جملة فالموصول الحرفي كل حرف اول مع صلته اي ما يتصل به الحد
ولم يحتج الى قيد ولفظة كل ههنا ليست في محلها لان التعريف انما يكون للجنس او
بالجنس لا للافراد ولا بالافراد فالمحدود في الحقيقة الموصول الحرفي والحد هو
موصول كل وهو حرف اول مع صلته بالمصدر وايضا لا يصدق على حرفين
فراد الموصول الحرفي انه كل حرف فايراد لفظة كل يمنع من هذا الحمل فيصح الا
بها ما بينا متجهة زائدة والغرض من ذلك الاشارة الى ان المحدود صادق على كل افراد
الحد فيكون مانعا والظاهر انحصار المحدود فيها لعدم ذكر غيرها فيحصل حد
جامع مانع يكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه وهو مبني على جواز زيادة الاسم
والحرف ويمنعونه وهو الحقيق والمراد بالتاويل السبك وسياتي كيفيته في
كلام المص في حديث المفردات وان حمل على التفسير فيخرج بالمعنى الفعل الصناعي
الذي نحو هذا حاتي حين قمت فانه موصول بالمصدر او حين قيامك لكن لا مع
شيء اخر وكذا نحو هو من قوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى والمشهور من الموصول
الحرفي خمسة احدها ان المفتوحة الهمزة المشددة النون وتوصل بجملة اسمية وقيل
مع معمولها بمصدر والثاني ان بفتح الهمزة وسكون النون وهي الناصبة للمضارع
وتوصل بفعل متصرف ماضيا كان او مضارعا اتفاقا اي امرا على الاصح والثالث

ما المصدرية وتوصل بفعل متصرف غير امر ويحتمل اسمية ام تصدر بحرف والرابع كي
وتوصل بمضارع متصرف يلزم التعليل وغير مقرون بلا والخامس لو المصدرية على رأي
ذهب اليه الفراء وابو علي وابن البقاء والتبريزي وابن مالك وتوصل بفعل متصرف غير امر
واكثرهم لم يثبت ورودها مصدرية فقال ان المشددة اذا كان الجزء شيئا نحو اردت
بكفهم انا انزلنا اي انزالنا وسنه بلفظ انك في الدر اي ستعلم ان الجزء في الحقيقة
هو المحذوف واذا كان جامدا نحو بلغني ان هذا زيد اي كون زيد لان كل خبر جامد يصح
نسبته الى الخبر عنه بلفظ الكون تقول هذا زيد وان شئت قلت هذا كائن زيدا
ومعناها الى حد وقال الرضي اي زيد بنيه فان يا النسب اذا لحقت اخر الاسم تعين معها
انها افادت معنى المصدر نحو الفروسية والمصدرية والضاربية ومثال الحصر
وان تضوموا خير لكم اي صومكم خير لكم لو ان ثبتنا لك اي تثبيتنا لك كيفت
اليه بان قم اي بالقيام هذا هو الصحيح واختلف من قبلهم في امرين احدهما كون الموصول
بالماضي هي الموصولة بالمضارع والخالف في ذلك ابن طاهر محتجا بان الداخلة على
المضارع تخلصه للاستقبال فلا تدخل على غيره كالسين وسوف ونقض بان الشرطية
فانها تدخل على المضارع وتخلصه للاستقبال وتدخل على الماضي اتفاقا الثاني كونها
توصل بالامر والخالف في ذلك الرضي وابو حيان محتجين بانها لو وصلت به
لفات معنى الامر فالاولى كي سمع من ذلك فان فيه تفسير به ونقض بفوات معنى
المضي والاستقبال في الموصولة بالماضي والمضارع عند التاويل المذكور على انه
قد يمنع فوات معنى الامر بجواز التاويل بالمصدر الطلبي كما نقله صاحب الكشاف
قال في قوله تعالى انا ارسلناه تاويل قوله ان انذر قومك ان انذر اي بالامر بالانذار اي فعل
هذا اذا قلت كتبت اليه بان قم فالمعنى كتبت اليه بالامر بالقيام وهو نظير ان
بالمصدر العدمي اذا كانت الصلة منفية نحو وان لا تعلوا على الله اي عدم علوكم
على الله ومثال ما بما تسرون الحساب اي بنبائهم اياه وتمامه الكلام عليها
في حديث المفردات ان شاء الله تعالى ومثال كي لكيلا يكون على المؤمنين حرج
اي لعدم كون على المؤمنين وحنت كي تكرهوني اي لكراهتي ولا حاجة الى

على الاصح م

من ذلك م

حرج م

ثم بلغ

الموصول

الظرف اذا دخل
كل في الحدود

تقدير اللام قبلها الان معناها البتة دائما عند المص نجا الكوفيين كما تشاهدنا في نوا
المضارع واما البصريون فيقولون ان قدرت اللام قبلها فهي المصدرية فان لم تقدر اللام
فهي تعليلية جارة ويجب حينئذ اضمار ان بعدها ومثال لو يود احدهم لو يعمر اي
التعمير ويقول المانعون لو ورودها مصدرية انها شرطية وان مفعول يود وجواب لو محذوف
والتقدير يود احدهم التعمير لو يعمر لسره ولا خفاء بما فيه من التكلف تنبيهان
الاول يغلب وقوع لو هذه بعد ود او يود ونحوهما من منهم تمن كاحب ونحوه ولهذا
نصب الفعل بعدها كما ينصب في جواب ليت قال

سريا اليهم في جميع كانها ∴ جبال شروري لو يعان فتهدا ∴

اي ودوا لو يعان في زف الفعل لكانه لو عليه ومزوق بها في غير الغالب بدون ما ذكر قول
حنيلة بالتصغير بنت النضر بن الحارث وقد قتل النبي صلى الله عليه وآله وسلم اخاها
صبرا فانشدته

اتجعل كنت بخل بجنبه ∴ في قرنها الفحل فحل معرق ∴
ما كان ضرك لو مننت وربما ∴ من الفتى وهو المغيظ المحنق ∴

فقال عليه السلام لو سمعته ما قتلته ومنه قول الاعشى

ربما فات قوم جل امرهم ∴ من التأني وكان الحزم لو عجلوا ∴

الثاني اشار المصنف بقوله والمشهور خمسة ان الموصول الحرفي غير المشهور اكثر من
خمسة فمنهم من عده ستة بادخال الذي على ما قاله يونس والفراء والفارسي وابن بابشاذ
ابن خروف وابن مالك وابن هشام فقد ذهبوا الى انها تقع مصدرية وتوصل بالماضي
والمضارع وجعلوا منه قوله تعالى ذلك الذي يبشر الله عباده وخضتم كالذي خاضوا اي
تبشير الله وكخوضهم وفعله ابن مالك عن الفراء في قوله تعالى تماما على الذي احسن اي على
احسانه قال ابن هشام ومن اوضح الدلالة على ذلك قول ابي ذهبل الجمحي

يا ليت من يمنع العروف يمنعه ∴ حتى يذوق رجال من ما صنعوا ∴
وليت ريق رجال مثل ناشلهم ∴ فوت كفوت ووسع كالذي وسعوا ∴

وتضمنه كلامه في التوضيح انها حرف وقال الرضي لا خلاف على القول بان الذي مصدرية
في انها اسم قال بعضهم ويشكل على القول بانها حرف دخول ال عليها لانها يجيء ايضا
من خواص الاسم انتهى وهذا انما يرد لو كان ال على هذا حرفا مستقلا ليس جزءا من الكلمة

وليس كذلك بل هي جزء منها كما جزم به ابن هشام والموصول الاسمي هو ما اي اسم هو
كالجنس يشمل المحدود وغيره من الاسماء وقوله افتقر اي احتاج الى صلة اخرج ما عدا
المحدود اذ المراد بالصلة الاصطلاحية ولا يفتقر اليها غيره لا يقال يلزم الدور اذ توقف
معرفتها على معرفة الموصول لانها عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير
يعود اليه لانا نقول انما يلزم ذلك ان لو فسرنا الصلة بما ذكر اما اذا فسرناها بانها جملة
خبرية مشتملة بما سم لا يتم جزءا الا بها مشتملة على ضمير عائد اليه فلا دور وقوله وعائد
والمراد به ضمير يعود على الموصول لربط الصلة به تصريح بما علم ضمنا لانه ما اخذ في مفهوم
الصلة المكنة في التصريح بذكره موافقة ما جرى على السنة المعربين من ان الموصول عائد
الى صلة وعائد وما حمل الصلة في التعريف على معناها اللغوي كما فعله جماعة ففيه امور
احدها ان الفاظ التعريف محمولة على معانيها المتبادرة ولا خفاء في ان المتبادر معناها
الاصطلاحي لا اللغوي الثاني لزوم الدور اذ ليس المراد بها ما يقع اسم الصلة وهي
مقيل به الشيء والا لما صح تفسيرها بالجملة الخبرية والمطلق اذا لم يرد به الاطلاق كان
مجازا الثالث انتقاض الحد بمن الشرطية فانها مفتقرة الى صلة وعائد نحو من يكرمه
وحمل التعريف على اللغوي كما فعله شارح التهذيب لم ضيق عطن كما لا يخفى تنبيه
الصلة لا تكون الا جملة لان وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب
يعرفه بكونه او كون متعلقه محكوما عليه او به فالاول نحو زيد الذي جاءني والثاني نحو
قام زيد والثاني نحو الذي خرج اخوك عاذه والحكم على شيء بشيء من مقتضيات
الجمل وما اشبهها من الصفات مع فاعلها والمصدر مع فاعله لكن لما كان اقتضاء
الموصول الحكم مقتضيا اصليا لم يستعمل بعد من جميع ما يقتضي الحكم الا ما يكون بتضمنه
اصليا لا بالتبع وهي الجملة وهي اما ظاهرة كما مر او مقدرة نحو الذي عندك والذي في الدار
لان التقدير الذي استقر او مستقر نحو الضارب والمضروب فان صلة ال جملة
بمعنى كما قال الرضي وغيره والاصل الضرب والضرب فكره هو ادخول ال السابقة للموصولية
لفظا رسمي على صورة الفعل بالنظر الظاهر واما معنى فلصيرورتها مع ما دخلت عليه
معرفة كالحرفية مع ما تدخل عليه فصيروا الفعل المبني للفاعل في صورة اسم الفاعل والمبني
للمفعول في صورة اسم المفعول ولذلك عادا بمعنى الماضي ولو كانا اسمي فاعل ومفعول

حقيقة لم يعان بمعنى الماضي كالجديدين عن ال وتشاتمه الكلام على جملة الصلة الظاهرة
في حديقة الجمال ان شاء الله تع **لطيفة** يحكى ان ابن سنين الشاعر كتب الى الملك المعظم
وقد اعتل ولم يأتيه وانقطعت عنه صلاته قوله ه

انظر الى بعين مولى لم يزل	يولي المذاود تلوف قبل تدفني
انا كالذي احتاج ما تحتاجه	فاغنم دعائي والثنا الوافي

فعاده ووصله بالف دينار وقال له انت الذي وهذه الصلة وانا العايد **وهو**
اي الموصول الاسمي ثمانية نفس وهو ما مدلوله واحد اما مفرد مذكر او مؤنث او
شيء كذلك او جمع كذلك ومشترك وهو ما يصلح للواحد وغيره فالمفرد هو **الذي**
للمفرد المذكر عالما نحو وابرهيم الذي وفى وعيره نحو فرايتم الماء الذي تشربون
وقال الاخفش يكون للجمع ايضا وحمل عليه قوله تع والذي جاء بالصدق وصدق به
اولئك هم المتقون وسيقرب بالك لكن قيده بما اذا لم يقصد به مخصوص كما في الاية
فانه لو لم يرد به جمع لما اجزعنه بجمع ولذا اعيد عليه ضمير قال فان قصد به مخصوص
فلا ريب في تثنيته وجمعه بالذين والذين الا في ضرورة كقول اشهب بن رميلة

وان الذي جانت بفلج دماؤهم ۞ هم القوم كل القوم يا ام خالد

قال ابو حيان ولا يعرف اصحابنا هذا التفصيل بل انشدوا البيت على الجواز في صحيح الكلام
لا على الضرورة وسياتي في الاية وابيت غير ذلك **تنبيه** حمل ابن مالك البيت على
الضرورة بناء في تفسيره للضرورة بانها ما لا يتم الا في الشعر ولم يكن للشاعر عنه مندوحة
والحال انه كان للشاعر عن ذلك مندوحة بان يقول وان الاولى جانت بفلج دماؤهم
فلا يكون على هذا في البيت ضرورة واصل الذي عند البصريين لذ على وزن
عم وشج فلما ارادوا الوصف بها من بين الاسماء الموصولة لكونها على وزن الصفات
نبذف ما من ذلك دخلوا عليها اللام الزايدة تحسينا للفظ حتى لا يكون موصوفها
كمعرفة توصف بالنكرة وانما قلنا بزيادة اللام لما مر ان الموصولات معارف وضعا
بدليل كون من وما معرفتين بغير اللام وانما الزمها اللام الزايدة لانها لو نزعت
تارة وادخلت اخرى لاوهم كونها للتعريف كما في نحو الرجل ورجله وقال الكوفيون
اصلها الذال الساكنة ثم لما ارادوا ادخال اللام عليها زادوا قبلها لاما متحركة

لئلا يجمعوا بين الذال الساكنة واللام المقربة الساكنة ثم حركوا الذال بالكسر واشبعوا الكسرة
فتولدت الياء وكل ذا قريب من دعوى الغيب قاله الرضي **والتي** تقلب الذال تاء
للمفرد المؤنث من ذوي العلم وغيرهم نحو فاستمع الله قول التي تجادلك ما ذا هم
قبلتهم التي كانوا عليها ولك في ياء الذي والتي وجهان الاثبات والحذف فعلى الاثبات
تكون اما خفيفة فتكون ساكنة واما شديدة فتكون اما مكسورة او جارية بوجوه الاعراب
وعلى الحذف فيكون الحرف الذي قبلها اما مكسورا كما كان قبل الحذف واما ساكنا هذين
حسن لغات **وفشاها** اي فشو الفرد الذكر والفرد المؤنث **اللذان واللتان بالالف**
ان كانا من ذوي العلم و اللذين واللتين **بالياء** المفتوح ما قبلها **ان كانا مضوفين**
اي العلم **او مجردين** وليست الالف فيهن علامة الرفع واليا علامة النصب والجر لانهن
لسن مثنيات حقيقة بل مبنيات جئ بهن على صورة المثنى كما ترى ذان وتان
وذين وتين قال بعضهم والصحيح انهن جميعا معربات ومثنيات حقيقة ودعوى ان
كل واحدة منها صيغة مستقلة خلاف الظاهر قال الزجاج لم يجيء شيء من ذلك على الاسم
فصدوا ان تجري اصناف الشيء على نهج واحد اذا كانت المثنية لا تختلف فيها مذكر
ولا مؤنث ولا عاقل ولا غيره فوجب ان لا تختلف المثنيات اعرابا وبناء بخلاف الجمع
فانه مخالف بعضه بعضا انتهى وكان القياس في تثنية الذي والتي وتثنيه ذا وتا
ان يقال الذيان والتيان وذيان وتيان كما يقال في القاضي من المعرب المنقوص
القاضيان باثبات الياء وكما يقال في تثنية فتى من المعرب المقصور فتيان بقلب الالف
ياء ولكنهم حذفوا الاخر وهو الياء من الذي والتي والالف من ذا وتا وابقوه في القاضي
وفتى من فتيان المنكر وعين وتيم وقيس فشدد النون منهن تعويضا من المحذوف
او تاكيدا للفرق ولا يختص ذلك بحالة الرفع خلافا للبصريين لانه قرئ به في السبع
في غير الرفع في قوله تع ربنا ارنا اللذين واحدى ابنتي هاتين كما قرئ به ايضا في الرفع
في قوله تع فذانك برهانان واللذان يأتيانها والجارث وبعض ربيعة يجعلون
نون اللذان واللتان في حالة الرفع تعقيبا الموصول بطول بالصلة لكن نهاكا نون الواحد

قال ۞ ابني كليب ان عمي اللذا ۞ قتلا الملوك وفككا الاغلالا ۞ فقال الاخر
۞ هما اللتا لو ولدت تميم ۞ لكان فخرا لهم صميم ۞ ولا يجوز ذلك في

وتان للالباس فتلخص ان في نون الموصول ثلاث لغات وفي نون الاشارة لغتان
والالى على وزن العلى بالقصر وهو اشهر من الذي وتكتب بلا واو كما قاله ابن هشام في
شرح اللمحة وقد يزيد من قال بعضهم فتفيد حينئذ ما التي بمعنى الذين للاحتراز عن
الاشارية اذا نطق بها واحدة فلت والظاهر انه لا حاجة الى ذلك فان الاشارية تكتب
بواو وهذه تكتب بلا واو كما عرفت وذلك كاف في الفرق **والذين** بالياء **مطلقا**
في الاحوال الثلاثة اي سواء كان مرفوع المحل او منصوبه او مجروره ويرسم بلا واو واحدة
فرقا بينه وبين الشتى في حال النصب او الجر لئلا يشتبها خطا ولم يعكسوا لان الشتى
سابق يتوفى على اصله من اجتماع اللامين **لجمع المذكر** العاقل كثيرا فيها واجبة فليلا
ومن الكثيرة الالى قوله ؛ رأيت بني عمي الالى يحتلونني ؛ على حنان الدهر انقلب
وقوله ؛ ابى الله للشم الانوف كانهم ؛ سيوف اجاد القين يوما صقالها ؛ وقوله
؛ ونحن الالى حزنا راس حجر ؛ باسيافنا مهندة صقال ؛ ومن القليل فيها
قول الاخر ؛ يهجونني للوصل اياسنا الالى ؛ مرون علينا والزمان كرابق ؛
ومن الكثيرة الذين قوله تعالى قال الذين استولوا ومن القليل قوله تعالى ان الذين تدعون من
دون الله عبادا امثالكم وهذيل وعقيل كما في الجمع يعربونه كالزيدين كقوله
؛ نحن الذون صبحوا الصباحا ؛ يوم النخيل غارة ملحاحا ؛ قال بعضهم
واذا اعرب كان رسمه بلا ياء وقد تحذف النون حينئذ مرفوعا كقوله ؛
؛ فتى ما الذي وبعكاظ طير ؛ واشرا ؛ من رؤس قوم اضرجا بالمقاتل ؛
ومنصوبا كقول الاخر ؛ وان الذي حانت بفلج دماؤهم ؛ وبجوزة هذا ان يكون
معربا وصف به مقدر معربا للفظ بجموع المعنى اي وان الجمع الذي او الجيش الذي كقوله
كمثل الذي استوقدنارا اي كمثل الجمع الذي استوقد فحمل على اللفظ ثم قال يتوفاهم
فحمل على المعنى ولو كان في الاية مخففا من الذين لم يجز ايراد الضمير الراجع اليه كقوله
قوله تعالى والذي جاء بالصدق وصدق به اولئك هم المتقون اما حذف النون من
الذين نحو جاء في الرجال الذي قالوا كنا فهو قليل كقلة اللتا في الشتى قال الرضي
وقد يقال في جمع المذكر اللذين ايضا مطلقا وبعض هذيل يعربه ومنه قول
بعضهم ؛ هم اللذون فكوا القيد عني **واللاتي** بهمزة بعدها ياء ساكنة كالقاضي

واللاتي بتاء فياء كان الهمزة **واللواتي** على وزن الهراوي وقد تحذف ياؤهما
اجتزاء بالكسرة **لجمع المؤنث** وقد تقارض الالى واللاتي فيقع كل منهما مكان الاخر
قال ؛ محا حبها حب الالى كن قبلها ؛ وحلت محلا لم يكن حل من قبل ؛
وقال ؛ فما آباؤنا بأمن منه ؛ علينا اللاء قد مهدوا الحجورا ؛ **او فوق**
للشتى من الموصول هو **من** نضع اليه للعالم نحو جاءني من قام ومن قاموا ومن
قامت ومن قمنا ومنا في تعبير العالم في ثلاث مسائل احدها ان ينزل منزلة نحو من
اضل ممن يدعو من دون الله من لا يستجيب له وقوله ؛
؛ اسرب القطا هل من يعير جناحه ؛ لعلي الى من قد هويت اطير ؛ وقوله
؛ الا عم صباحا ايها الطلل البالي ؛ وهل يعمن من كان في العصر الخالي ؛ قد عالا صنام
وغدا الفطا والطلل تنوع ذلك لما يتبادر بجمع مع العاقل فيعم وقعت عليه من نحو ومنهم
من يمشي على رجلين لسؤله الانسان والطاير لما كان يقترن مع العاقل في عموم يتوصل من
الموصول نحو فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على اربع لاقترانها بالعاقل في كل ما يأتي
قوله تعالى والله خلق كل دابة لان الدابة لغة ما يدب على الارض عاقلا كان او غيره قال ابن
هشام في الاوضح **وما** للا يعقل وروى ذلك عن النحو كما في كثير من كتب الاصول عن
ابن الزبعري لما سمع قوله تعالى انكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم قال لاخصمن
محمدا فجاء الى النبي فقال اليس قد عبدت الملائكة والمسيح وعزير فيكون قوله حصب
جهنم فقال له صلى الله عليه وآله ما اجهلك بلغة قومك ما لا يعقل فاتى لم يعقل
مع غيره نحو سبح لله ما في السموات وما في الارض وللبهم امر كقولك وقد رايت شبحا من بعيد
لا تدري البشر هو ام غيره انظر الى ما ظهر وزاد بعضهم ولا نوع من يعقل نحو ذلكم ما طاب
لكم من النساء ورده ابن الحاجب بان النوع لا يعقل فهذا يستغنى عنه بقولنا لما لا يعقل وحكى
عن الزمخشري انه قال كنت في حضرة بعض الوزراء والمجلس غاص بالفضلاء فسالهم الوزير
عن قوله تعالى ما ملكت ايمانهم فكل انما يقع الوزير جوابهم فسالني فقلت الاصل فيه ما ان
يكون لغير العقلاء فاذا اطلق على العقلاء فلكن مراعاة الاصل فيه بوجه يجيء في ذلك والاناث
اقرب الى غير العقلاء من الذكور فتحمل على الاناث انتهى وقال السالمي في الكشاف على ما نقل
وذهب بعضهم الى انها تستعمل لما لا يعقل واجيز نحو ما سمع من قولهم سبحان ما سخركن لنا

وسحبان ما سبح الرعد بحمده والسماء ما تباها الابات والذي عليه جماعة من المحققين ان
التفرقة بين مزيد ما في اختصاص مزيد والعلم واختصاصه بها او غلبتها في فهمهم انما هي
اذا اريد الذات واما اذا اريد الوصف كما تقول في الاستفهام عنه ما زيد اي فاضل امركب
وفي الموصول اكرم ما شئت من هؤلاء الرجال اي الفاضل او القائم او نحو ذلك فهي نكرة
ما دون من على ما ذكره الزمخشري وصاحب الفتاح وغيرهما وان انكره قوم من
ثم قال في الكشاف في تفسير قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء وقيل ذهابا الى
الصفة لان الاناث من العقلاء يجريان مجرى غير العقلاء ومنه قوله تعالى او ما ملكت
ايمانكم فاشار بقوله ذهابا الى الصفة الى ان المراد فانكحوا الموصوفة باي صفة شئتم
من البكر والثيب والشابة والجميلة والمنسيبة واضداد ذلك الى غير ذلك من الاوصاف
والثاني الداخلة على صفة محضة من اسم فاعل او مفعول بحذف غير المحضة كالذي يضرب
بزيد وهو غير مشتق كاسد وكصفة غلبت عليها الاسمية كالابطح والاجرع والصاحب
او دلت على التفضيل كالاعلم والافضل قال في جميع ذلك للتعريف اتفاقا واختلف
في الداخلة على الصفة المشبهة كالحسن فذهب بعضهم الى انها فيه موصولة والاصح ان
الصفة المشبهة لا تكون صلة لال كما سياتي وتكون ال بمعنى الذي والتي والتثنية
والجمع بحسب ما يقتضيه الضمير الراجع اليها والعامل وغيره نحو الضارب والضاربة
الضاربان والضاربتان والضاربون والضاربات اي الذي ضرب والتي ضربت الى آخره
ونحو المسقف المرفوع والعجل المجرور اي الذي رفع والذي سجر وقد توصل نظرا الى
بجملة اسمية او فعلية فعلها مضارع فالاول كقوله ه

ما انت بالحكم ترضى حكومته ∴ ولا الاخصم ارضاه الخصمان

ومن يزال ساكرا على المعه ∴ تهذ حر بعيشة ذات سعه

والثاني كقوله

منا لقوم الرسول الله منهم ∴ لهم دانت رقاب بني معد

والثالث كقوله

ما كالذين يروح ويغدو لاهيا رجا ∴ مستمر مستديم الخير ذو رشد

والجميع خلافا للاخفش وابن مالك في الاخير **تنبيهات الاول** قال السيوطي
في بغية من اراد حكى خلافا هل ال بجملتها موصول او الاسم فقط كما قيل بذلك في ال
المعرفة وجريانه هنا انتهاء لكن المفهوم من عبارتهم الجزم بانها بجملتها الموصول
خصوصا قول ابن الحاجب وصلة الالف واللام وغيره في المعرفة بال فقط انتهى واستظهر

بعض المحققين عدم الفرق بينهما قال وتخصيص الخلاف بحرف التعريف يحكم انه تحريف فتامل
الثاني ما تقرر من ان ال المذكورة موصول اسمي هو الاصح ولست موصولا حرفيا خلافا
للمازني والمعرد والضمير عليها في نحو قائم التي وبه لانها لا تؤول مع صلتها بالمصدر
ولا حرف تعريف خلافا للاخفش لانه يجوز عطف الفعل على موضعها نحو فالعيرات
صبحا فاثرن به نقعا او فالاتي اغرن فاثرن ولو به لا يقدم عليها معمول مدخولها
لا يقال جاء زيدا الضارب ويحل الخلاف اذا كان الوصف الداخلة عليه للحدوث ولم تكن
هي للعهد اما اذا كان للثبوت كالمزين الصانع قال فيه حرف تعريف اتفاقا فائدة اتفقا
في شرح التلخيص واما اذا كانت للعهد كما في قولك جاني ضارب فاكرمت الضارب
فلا خلاف في حرفيتها ايضا قال الزمخشري لبعض المحققين وغيره نظرا لان هذا انما هو
لو لم يات الموصول لتعريف العهد والمحققون ان الاقسام الاربعة للتعريف تجري في
الموصول **الثالث** على القول بان ال اسم فالشهر انها اسم موضوع برأسه غير مقتطع
من شيء وزعم الزمخشري انها بعض الذي وانهم لكثرة استعماله سرحوا به الى وصف المعارف
بالجمل بعد حذف الذي فيقولون تاره ايا وحدها وتارة ايا والكسرة وتاره انتصر والعلى
ان صحيح كلامه في الفصل ان ال في الذي حرف تعريف وان ال التي تعدد الموصول
هو تلك التي في الذي لكونه مخففا وهو دعوى لا دليل عليها وبنها ما رايت من جعل الام
عين الحرف وهو باطل **طي** بفتح الهمزة وتشديد الياء وينبغي اذا عدت في البنيات
ان تقيد بما اذا اضيفت وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا نحو قوله تعالى ثم لننزعن من
كل شيعة ايهم اشد اي ايهم هو اشد اي الذي هو اشد فان لم تضف ولو مع حذف صدر
صلتها او اضيفت وذكر صدر صلتها كانت معربة البتة نحو جاني اي قام واي هو قائم
وايهم هو قائم هذا مذهب سيبويه والجمهور واستظهر في علة بنائها فقيل لشدة
انتقارها الى صدر صلتها المحذوف وهذا يستلزم بناءها اذا حذف صدر صلتها ولم
تضف وقيل لان قياسها البناء واعرابها مخالف له فلما نقص من صلتها الذي هي من حقه
وبنيته رجعت الى ما عليه اخواتها وبنيت على الضم تشبيها بقبل وبعد لانه حذف منه
كل ما يبنيه والكوفيون وطائفة من البصريين منهم الاخفش يعربونها مطلقا قال الدماميني
ما ظهر لي ان سيبويه غلط الا في موضعين هذا احدهما فانه يقول باعرابها اذا افردت

فكيف يقول بناءها اذا اضيفت ولو قال الاية على الحكاية او التعليق وجعل سيبويه ذلك
اعني اعرابها مطلقا لغة لبعض العرب قال وهي لغة جيدة وقال الجرمي حرجت من البصرة
يعني خندق البصرة حتى صرت الى مكة فلم اسمع احدا يقول اضرب ايهم افضل او كلم ايهم
ولا تضم وتردها دون رمعاذ ويعقوب ايهم اشد بالنصب على هذه اللغة وانما لم تبن
عند عدم الاضافة مطلقا حذرا من اجتماع تغييرين البناء وحذف المضاف اليه والتنوين
الاضافة الى مفرد لفظا نحو قوله فسلم على ايهم افضل او تقديرا نحو اكرم منهم ايا
لقاء والجائز بعضهم اضافتها الى النكرة نحو يعجبني اي رجل اي رجلين واي رجال
واي امرأة واي نساء عند ذلك والجمهور على منعه لانها حينئذ نكرة والموصولات معارف
وقد تلحقها علامة الفرع في لغة حكاها البزكيان فيقال اية وايان واتيان وايات
وايات ويلزم استقبال ما لها وتقديمه عند الكوفيين واختاره ابن هشام في الاوضح
وخالفهم البصريون وتبعهم ابن مالك قال ولا حجة للكوفيين الا كون ما ورد على وجوبها
فالوه انتهى ووجه وجوب تقديم العامل بقصد الفرق بينها وبين الشرطية والاستفهامية
وسئل الكسائي في حلقة يونس لا يجوز اعجبني ايهم قام فلم يكن له سند الا ان قال
اي كذا حلفت فقال له السائل استحييت لك يا شيخ يعني ان مراده بذلك كذلك وجدتها
وليس في وجودها كذلك ما يوجب ان يكون مع المستقبل اذ لا امر هنا يحمل به الفرق
بين المستقبل والماضي فاذا لم يكن هناك محتمل فلا فرق بينهما قال الرضي وعلل
ابن بابشاذ بان قال اي موضوعة على الابهام والابهام لا يتحقق الا في المستقبل اذ ما
يدري مقصوده لا سيما وهو يجاوز الماضي والحال فانهما محصوران فلما كان الابهام
في المستقبل اكثر منه في غيره استعملت بعد اي الموضوعة على الابهام وليس شيء الا وهما
مختلفان لا تعلق لاحدهما بالاخر انتهى وانكر ثعلب موصولية اي وزعم انها لا تستعمل
الا انها استفهاما او شرطا قال ولم اسمع ايهم هو ما صنعه حاشا بتقدير الذي هو فاضل
جاءني زيد يا للسماع قال فسلم على ايهم افضل في رواية الضم اذ لو كانت شرطا او استفهاما
لاعربت ولفساد المعنى عليهما وليست صفة ولا حالا للزوم اضافتها بينما الى النكرة
ولا صلة للتداء اذ لين البيت فاذا اشتق منها الموصولة تعينت الموصولية وذو عند طيء
خاصة وهي لغة سمع من كلامهم لا ورد في الشعر شيء وقال سنان بن الفحل

واي امرأين م

نداء م

الطائي فان الماء ماء ابي وجدي وبئري ذو حفرت وذو طويت
اي التي حفرت والتي طويت والشهير منها افرادها وتذكيرها وبناؤها على ما يرفع الاول
ومنهم من يعربها اعراب ذو بمعنى صاحب كالمرفوع لضياع ذلك بحالة الاضافة
السمرع كقوله فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا واستشكل اعرابها بان سبب البناء
موجود مع عدم العارض وبينها اربع لغات اشهرها ما مر اعني عدم تصرفها مع بنائها على الياء
ذو لمذكر وتاء وجمعه وذات مضمومة لمؤنث وتاء وجمعه الفاء اشهر
كالثانية الا انه يقال لجمع المؤنث ذوات مضمومة الراء بعد تصرفها فيقال ذوي صاحب
معربة اعرابها فيقال ذو فاذوي وذوي وذوي كانت فاتا ذوات ذوات
حال كونها بعد ما اجماعا ومن على الاصح الاستفهامية وشرط بينا مع ذلك ان لا
تكون للاشارة نحو ماذا التواني ومن ذا الذي يحسب وان لا تكون مطلقا وما مركبة كما سيأتي نحو
قوله تعالى ماذا انزل ربكم اي ما الذي انزل وقول الشاعر
وقصيدة تأتي الملوك غريبة فقد قلتها ليقال من قالها وقوله
الا ان قلبي لدى الظاعنين حزين فمن ذا يعزي الحزينا
اي من الذي قالها ومن الذي يعزي الحزين تنبيهان الاول لم يشترط الكوفيون كونه
ذا بعد ما او من المذكورتين احتجاجا بقوله
عدس ما لعباد عليك امارة امنت وهذا تحملين طليق
اي والذي تحملين طليق واجيب بان هذا طليق جملة اسمية وتحملين حال اي وهذا طليق
محمولا لك وذا الحال الناصب طليق وطليق هو الناصب للحال واما طليق فنعت على
الجملة كانت صفة له فقدمت عليه فنصبها معنى التنبيه والاشارة وقال الشيخ سراج الدين
البلقيني يجوز ان يكون ما حذف فيه الموصول اذ يجوز ان يجعل هذا موصولا وتقدير
هذا الذي تحملين على حد قوله فوالله ما لكم ولا لينا منكم معتدل وفق ولا متقارب
اي ما الذي لكم قال ولم ار احدا خرجه على هذا انتهى وهو حسن الثاني مقابل الاصح في
ذا بعد ما انقل عن بعضهم من منع كونه موصولا بعدها قال لان الاصل في ذا ان تكون
للاشارة لمعين لكن لما دخلت عليها ما الاستفهامية وهي في غاية الابهام جردتها من
معنى الاشارة وجعلتها الى الابهام فجعلت موصولة وكذلك من تخصيصها بمن يعقل

تلبيس بينها الابهام الذي في ما واستدل الجمهور بالسماع وهو ما تر وهذه الموصولات
الست للذكر والمؤنث ومن وما يكون بلفظ واحد للجمع ولا يرد ما تر في اي وذي
مثلثات لانه شاذ مذ مسئلة تتعلق بهذا الموصول اذا قلت انت لمخاطبك ماذا
صنعت ومن ذا رايت فجئت بعد ذا بفعل متعد فرغ عن ضمير فذا موصولة
في المثالين لاستجماعها الشروط المتقدمة وما ومن الاستفهاميتان مبتدآن
في محل رفع وذا مع صلتها خبرها والعايد محذوف اي ما ذا صنعته ومن ذا رايته
والجواب عن كل منهما رفع اي مرفوع او ذو رفع على المختار لمطابقة السؤال في
كون كل منهما جملة اسمية فتقول الاحسان او زيد اي الذي صنعته الاحسان او الذي
رايته زيد وهو ارجح الوجهين في قوله تعالى ويسالونك ماذا ينفقون قل العفو فمن
رفع العفو اي الذي ينفقونه العفو وابدل كالجواب تقول ماذا صنعت اخيرام سر
ومن ذا رايت ازيد ام عمرو قال ه

الا سالان المرء ماذا يحاول ؛ انحب فيقضى ام ضلال وباطل ؛

ويجوز النصب بتقدير الفعل المذكور في السؤال والاول اولى ولذلك لم يعتبر المصنف
تنبيه قوله وما ومن مبتدان مبني على مذهب سيبويه من جواز الاخبار بمعرفة
عن نكرة متضمنة معنى الاستفهام وعند غيره ان ذا في المثالين مبتدا وما ومن خبران مقدمان
للزومهما الصدر ولا يكونان مبتدئين لكونهما نكرتين ويجوز لك الغاؤها
اي جعل ذا زايدة بين ما ومن ومدخولها فكانك قلت ما صنعت ومن رايت فهما
اي ما ومن حينئذ مفعولان مقدمان في محل النصب بصنعت ورايت وهذا
انما يصح على مذهب الكوفيين وابن مالك من جواز زيادة الاسما والبصريون على خلافه
وهو الحق ولك تركيبهما اي ما ومن معها اي مع ذا فيصيران اسما واحدا من
اسما الاستفهام فاذا صنعت بمعنى اي شيء صنعت ومن ذا رايت بمعنى اي شخص
رايت وعلى ذلك قول بعضهم عما ذا تسال فاثبت الالف لتوسطها في اسم الاستفهام
بالتركيب ولولا ذلك لحذفها كما سياتي فالكل اي مجموع ما ذا ومن ذا في المثالين
مفعول مقدم في محل نصب بصنعت ورايت والجواب عن كل منهما على التقديرين
اي على تقديرها زايدة وتقديرها مركبة مع اسمي الاستفهام نصب اي منصوب او

كون

دون نصب على المختار لمطابقة السؤال في كل منهما جملة فعلية فتقول الاحسان لو زيدا نصب
او صنعت الاحسان ورايت زيدا وهو ارجح الوجهين في الاية في قراءة عبد الله عمرو قل
العفو بالنصب وابدل كالجواب تقول ماذا صنعت اخيرا ام شرا ومن ذا رايت ازيدا
ام عمرا ويجوز الرفع بتقدير مبتدا محذوف والاول اولى ولذلك لم يعتبر المصنف
وقس عليه اي على ما ذكر من المثالين ما اذا كان بعد ذا فعل لازم نحو ماذا
عرض ومن ذا قام فقد يجوز ان يكون موصولا اي الذي عرض ومن الذي قام ولك
الغاؤها فكانك قلت ما عرض ومن قام وتركيب ما ومن معها بمعنى اي شيء عرض واي
شخص قام واسما الاستفهام على الوجوه الثلاثة مبتدان وخبرهما على الاول ذا مع صلته
وهو مبني على مذهب سيبويه كما تقدم وعلى الثاني والثالث الجملة الفعلية الا ان
الجواب عن كل من السؤالين رفع مطلقا اي سواء كانت ذا موصولة او ملغاة او مركبة
لان جملة السؤال اسمية على كل تقدير فمطابقتها كذلك وكما يجوز النصب بقي انه يجوز ان
يكون الجواب مرفوعا مع عدم المطابقة وذلك فيما اذا قدرت ذا موصولا في احد الشقين
ورفع الجواب بتقدير الفعل المذكور في السؤال فلا يحصل المطابقة فينبغي ان يختار
رفع الجواب على انه خبر مبتدا محذوف لحصول المطابقة وحكم البدل حكم الجواب
تنبيهات الاول ما اجازه المصنف رحمه الله من تركيب من وذا هو ظاهر كلام
جماعة ومنع ذلك ابو البقا في مواضع من اعرابه وتعلب في امالية وعبر عنها وخصوصا جوازه
ذلك بما ذا لان ما اكثر ابها ما فحسن ان يجعل مع غيرها كشيء واحد ليكون ذلك اظهر
لمعناها ولان التركيب خلاف الاصل وانما دل عليه الدليل مع ما وهو قولهم لماذا
جيت باثبات الالف الثاني اذا قدرت ذا في ما صنعت ومن ذا رايت ضميرا وذكر
لفظا فقيل ما ذا صنعته ومن ذا رايته جاز في ذا الوجهان ايضا الا انه على تقديرها
ملغاة او مركبة لا يتعين كون اسمي الاستفهام مفعولين بل يحتمل ان يكونا مبتدأين
وخبر كل منهما الجملة الفعلية والعايد الضمير المقدر المحذوف ولان يكونا مفعولين لفعل
محذوف على شريطة التفسير والاول اولى لسلامته من الاضمار والحذف فيكون الجواب
رفعا على المختار لمطابقة السؤال الثالث وقع لكثير من المحققين في تعليل كون ما ذا
ومن ذا اذا كيا مفعولين مقدمين انما قدما لان وما الصدر يقتضيهما معنى الا

وهذا بالنسبة الى من ذا صحيح واما بالنسبة الى ماذا ففيه نظر فقد ذهب بعضهم الى
ان ماذا من بين ادوات الاستفهام لا يلزم مصدريتها وانما كذلك عند العرب ونقل
عن ابن الدجيل العربي انه صنف في ذلك مختصرا ذكر فيها شواهد لمجيئها غير مصدرية
وقال ابن مالك في التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح ما نصه في اول ما شاهد على ان
الاستفهامية اذا ركبت مع ذا تفارق وجوبا التصدير فيعمل فيها ما قبلها رفعا
ونصبا فالرفع كقولهم كان ماذا والنصب كقوله عايشة اقول ماذا ولجاز بعض العلما
وقوعها تمييزا كقولك لمن قال لك عندي عشرون عشرون ماذا اشهى وينبغي على
ذلك انه لا يجب ان يقدر الفعل المحذوف على شريطة التفسير في نحو ماذا صنعت بل يجوز
بل قبلها اي صنعت ماذا صنعته بخلاف من ذا رايته **الرابع** قال ابن هشام
يجوز وجه ماذا ان يكون كله اسم جنس بمعنى شيء او موصولا بمعنى الذي على خلاف
في بحر بحر قول الشاعر ٭ دعي ماذا علمت سأتقيه ٭ ولكن بالمغيب نبئيني ٭
فالجمهور على ان ماذا كله معمول دعي ثم اختلف فقال السيرافي وابن خروف موصول
بمعنى الذي وقال الفارسي نكرة بمعنى شيء قال لان التركيب يثبت في الاجناس دون
الموصولات انتهى فتلخص ان ماذا تاتي على خمسة اوجه ان تكون ذا الاشارية او موصولة
او زائدة وان تكون استفهامية **الرابع** ان يكون مجموعها اسم استفهام **الخامس** ان يكون
مجموعها اسم جنس او موصولا على القولين وهذه الاوجه ما عدا الخامس جارية في من ذا
ايضا **الخامس** ما تقدم من حصر الموصولات فيما ذكر هو مذهب البصريين ونقل الكوفيون
ان جميع اسماء الاشارة تقع موصولة كقوله تعالى ثم انتم هؤلاء تقتلون انفسكم ثم الذين
قوله وما تلك بيمينك اي التي بيمينك وان الاسم المحلى بال يكون موصولا كقوله
٭ لعمري لانت البيت اكرم اهله ٭ وانعد في افنائه بالاصائل ٭
اي لانت الذي اكرم اهله وان النكرة الواقعة بعدها جملة توصل بما بعدها نحو هذا
رجل من تبه فضربته عندهم صلة لرجل وان النكرة اذا اضيفت الى المعرفة جاز
وصلها كقوله ٭ يا دار ميه بالعليا فالسند ٭ فبالعليا صلة لدار وكل هذا محمول
عند البصريين على غير ذلك **تكميل** لما بين بذكر بعض ما اهمله المصنف رحمه الله تعالى
من احكام الموصول مما تشتد الحاجة اليه وتتوفر الرغبة عليه وذلك في مسائل احكام

لا تتقدم الصلة على الموصول فلا يقال جاء في اكرمته الذي لانه تاخر عن خبره فلا يقال الذي
زيد اكرمته وانما استثني منه فلا يقال جاء الذين الا زيدا اكرمتهم لا تعلق بما قبلها
تكون مصدرية بل او لكن او معاندة جواب القسم ونحو ذلك مما له تعلق بما قبل الموصول
لا يفصل بينهما باجنبي كما يجوز في غيره فلا يقال جاء الذين كلهم ضربوا زيدا فتغتفر حالة
الاعتراض والندا اذا وليه مخاطب نحو قوله ٭
٭ ماذا ولا عيت في الندوة ما ٭ يخطيك بالنجح امضر وتضليل ٭
وقوله ٭ ذان الذي وابيك يعرف مالكا ٭ والحق يدفع ترهات الباطل ٭ وقول
الاخر ٭ وانت الذي يا سعد يوت بمشهد ٭ كريم وتبرا الكارم والحمد ٭ وشذ
قوله ٭ نعش فان ما هدتني لا تحوني ٭ بكمين مثل من يا ذيب يصطحبان ٭
الثانية قد يحذف ما علم من موصول اسمي الى اختيارا عند الكوفيين وتبعهم ابن مالك
شرط في بعض كتبه كونه معطوفا على موصول اخر ومن حجتهم قوله تعالى امنا بالذي انزل الينا
وانزل اليكم اي والذي انزل الينا والذي انزل اليكم هو الذي انزل الى من قبلنا وقوله
اهديت ما في قوله تعالى قولوا امنا بالله وما انزل الينا وما انزل الى ابرهيم وقول حسان
٭ امن يهجو رسول الله منكم ٭ ويمدحه وينصره سوا ٭ وقول اخر ٭
٭ ما الذي دابره احتياط حرم ٭ وهواه اطاع له بتبان ٭ اي ومن يمدحه والذي اطاع
هواه ومنع ذهب البصريون وخصوه بالشعر قال الرضي ولا وجه لمنعهم من ذلك حيث
القياس اذ قد يحذف بعض حروف الكلمة ولو كانت فاء او عينا نحو شيء وشيه ولبس
الموصول بالاولى منها ولا يخوف من الموصولات الحرفية الا ان في المواضع الخمسة كما
يجي في الافعال المنصوبة وذلك لقوة الدلالة عليها وكون الحروف التي قبلها كالنائبة
عنها **الثالثة** يجوز حذف الصلة فليلا لدلالة صلة اخرى كقوله ٭
٭ وعند الذي والات عندك احنة ٭ عليك فلا يعزرك كيد العواذل ٭
اي الذي عادك او لدلالة غيرها كقوله ٭ نحن الالى فاجمع جموعك ثم جفنا هم الينا ٭
اي نحن الالى هزموا الملتزم حزنها بعد الالى معطوفا عليها التي انا قصدتها الذي
لبعد حزنها ان الذي هي الصغيرة والكبيرة وصلتها الى حد من الفخم تقصر العبارة
عن الاحاطة به فلذلك تركنا على ابهامها بغير صلة مبينة ويجوز ان يكون تصغير

غيره

انظر التاء والتي

الليا للتعظيم كقوله: دو هيبة تصغر منها الانامل ❊ وهي تصغير التي على حذف الياء
لان قياس التصغير ان يضم اول المصغر وهذا ابقي على فتحته الاصلية فرقا بين تصغير
المعرب والمبني وعوض اعرضهم اولم زيادة الالف في اخره كما فعلوا في نظايره من اللذيا
وذيا ومن العرب من يقول اللذيا واللتيا بضم الاول على القياس فيجمع في التصغير بين الضم
والالف وسياتي الكلام على حذف العائد عند الكلام على جملة الصلة في حد ذلك ان شاء الله تعالى ومنها
المركب وهو ما اي من البنيات المركب وهو ما اي اسم وهو كالجنس يشمل
المحدود وغيره من الاسماء ركبت من لفظين مستعملين اسمين او فعلين او حرفين او
مهملين او مختلفين وهو اولى من قول ابن الحاجب من كلمتين وهو كفعل اخرج ما ليس بمركب
ومثل بمن عبد الله ونابط شرا مما ليس من افراد المحدود فاخرجه بقوله ليس بينهما
نسبة اي قبل التركيب وارد بنحو خمسة عشر فانه يخرج بهذا القيد ايضا مع انه من افراد
المحدود لان بين لفظيه قبل التركيب نسبة العطف اذ اصله خمسة وعشر لان
حكم بتضمنه حرف العطف وتعيين النسبة على وجه يخرج منها هذه النسبة دونها
خرط القتاد قال بعضهم فتدبر جاب بان القول بتضمن هذا المركب معنى حرف العطف
وكذا نحو بيت بيت ما تضمن معنى حرف الجر حكمي لتوجيه البناء كالعدل في عمر
لتوجيه منع الصرف كما سياتي والا فخمسة عشر بمعنى العدد المخصوص وبيت بمعنى
ملاصقة البيت فما اشتهر من تقسيم تضمن الحرف الى حقيقي وحكمي كما زاد
بان ليس شيء بل التضمن في كلاهما حكمي انتهى فتامل فان تضمن اللفظ الثاني حرفا
بيا اي للفظان كخمسة عشر اصله خمسة وعشر حذفت واو العطف قصدا للتخفيف
الاسمين ومن جهة التخفيف وهي الاول لافتقار الى الثاني فاشبه الحرف والثاني لتضمنه
معنى الحرف وهو الواو وكان البناء على حركة اشعارا بان لهما اصلا في الاعراب فتحة
فتحة لتغيير خفتها ثقل التركيب وحادي عشر بفتح الياء بناء وهو الافصح وجاز
سكونها تخفيفا كما في عشر واشار بايراد هذا المثال الى ان اسم الفاعل المشتق من العدد
المركب مبني كالعدد المركب واستشكل بناؤه لعدم تضمن الثاني حرفا لعدم استقامة
المعنى بتقدير حادي وعشر لا شعناه واحد من احد عشر لا حادي عشر كما ان معنى
ثالث عشر واحد من ثلثة عشر اي من الثلثة والعشرة لا واحد من الثلثة وعشر وجيب بان

معنى العطف موجود في حادي عشر وبيانه انهم لما اراد وا بناء اسم فاعل من العدد المركب كا
بنوا ذلك من الفاظ الاحاد التي تحت العشرة ولم يكن بناؤه من مجموع المركب كاسم بقيا
حروفها لان لفظ الفاعل اسم ثلاثي زيد فيه الف بعد الفاء وحرف الاسمين اكثر من ثلثة
ولا مع حذف بعض حروف كل واحد منهما لبقاء الاخر لحمل الالتباس وكا من كل واحد
منهما نحو حادي عاشر من احد عشر لكونهما حاسمين فاعلين دالين على معنى بين وهو صلة المصغر
اضطروا الى ان يوتعوا صورة اسم الفاعل التي حقها سبكها من مجموعهما على احدهما لفظا
ويكون المراد من حيث المعنى كل منهما من المجموع لان المعنى واحد من مجموع العددين فاختاروا
الاول ليؤذن من اول الامر ان المراد المفرد من المتعدد لا العدد وعطف الثاني لفظا على الاول
الصورة وهو معطوف من حيث المعنى على العدد المشتق لان الفاعل منه فهو معدد بعطف
على معدد لا متعدد على متعدد ولا معدد على متعدد فالمعطوف عليه في الحقيقة مدلول المعطوف
عليه ظاهر فظهر ان حادي عشر وكذا اخواته متضمن لمعنى حرف العطف وليس فيما
ذكرنا المعطوف بحرف ظاهر كما في الحادي والعشرون لو بحرف مقدر كما في حادي عشر وقيل
انما بني جملة على احد عشر واخواتهما اي اخوات خمسة عشر وهي احد عشر الى تسعة عشر
لا اخوات حادي عشر وهي ثاني عشر ثالث عشر الى تاسع عشر الا اثني عشر وفرعيه
وهما اثنا عشرة وثنتا عشرة مستثنيات من اخوات خمسة عشر اذ الجزء الاول من الجزء
منها معرب على المذهب المختار وان كانت العلة المقتضية للبناء في بابه قائمة لانه شبه
بالمضاف في حذف النون منه لان الاصل اثنان وعشر فلما حذفت الواو صار اثنان
عشر فكما هو وجود النون الذي تؤذن بالانفصال مع حذف الواو الذي يؤذن بالاتصال
فحكم النون تشبيها له بالمضاف فوجب اجراؤه مجراه في اعطائه حكم الكلمة لا حكم الجزء
من وجب البقاء على الاعراب وبقي عشر على بنائه لتضمنه معنى الحرف وقيل انما اعرب لان
علامة الاعراب هي حرف التثنية مع وجودها لم يكن البناء مع حذفها يدل دليل التثنية
وليس لقائل ان يقول يازيدان ويازيدون مبني اتفاقا مع قيام هذه العلة بل اذا قصد
بناء المثنى والجمع جرد علامتا التثنية والجمع عن كونهما اعرابا ويقابل المختار ما ذهب اليه
ابن كيسان وابن درستويه من انه مبني مركب مع العقد كسائر اخواته واختلفوا في الاعراب
الذي هو كاختلاف فان ودين واللذان واللذين ورد بانه لو كان مبنيا لزم البناء

لانها نظير الفتحة في الواحد ولهذا قالوا لا بدين لها لك **تنبيهان الاول**
استعمل جوازا لكم بيت مبنية بخمسين ظروف نحو هو يأتينا يوم ويوم وصباح مساء وحين
حين اي يوما فيوما وصباحا فمساء وحينا فحينا واحوال نحو هو جاري بيت بيت اي بيتا
كفة كفة واجزة مجزة اي بلا صفا بيتي لبيته ولقيته متن اجهين دوي كفة بيته
وكفة متى كان كانت بكف صاحبه عن التي واجزة كاشفا للخمر
صحرة اي انكشاف ومحرة اي اتساع اي في غير مضيق والصحرة من الصحرا والبحر من البحر
وقد تضاف صدور هذه الظروف والاحوال الى الجمل فيكون المعنى فيها هو يأتينا
يوما بعد يوم وصباحا بعد مساء وحينا بعد حين وهو جاري ذا بيت مع بيت لك
عند بيت ولقيته فاكفة مع كفة وبعد كفة واجزة صحرة مع مجزة فان خرجت عن
الظرفية والحالية وجبت الاضافة ولم تمنع التركيب قال

ولو لا يوم يوم ما اردنا ۞ جراك والقروض لها جزاء ۞ واستعمل كخمسة عشر وجوها
احوال من الحالية كتفرقوا شغر بغر وشذر مذر بفتح فاء الكلمات وكسرها وقطع
مزع بكسر الزاي كلها بمعنى متشرين ومتقطعين بين اي بين الحي والبيت وبين
الشيئين زايدة لان بين تقتضي شيئين وعلة البناء في ذلك كله تضمن معنى حرف العطف
قال الرضي ولم يسمع في هذه المركبات الاضافة كما سمعت في المذكورة قيل مع انه
يمكن ان لا يقدر فيها ايضا حرف العطف كما في الاولى اشهى ويمكن ان يحمل الجر فيها
ان ذلك لما لم يكن لازمة للظرفية والحالية بل قد يخرج عنهما كما تقدم حملت على الجر
عنهما فاضيفت مع كونها احوالا وظروفا واما هذه فلازمة الحالية ليس لها حالة غيرها
فحمل عليها واما اشتقاق هذه الاحوال فشغر من اشتغرت عليه ضيعته اي انتشرت
ولم تنضبط وبغر من بغر الجمل اي هيج المطر وفشر وشذر من الشذر اي التفرق وقيل
من التبذير وهو الاسراف والميم بدل من الباء ويقال شذر بذر بالباء على الاصل
مذرت البيضاء اي فسدت وقطع من القطع وهو القطع ومزع من قولهم ملاون مزاع
اي كثير العشو الاخبار ونشرها ونذكر مثل هذا التركيب في غير الظروف والاحوال
كقولهم وقع في حيص بيص بفتح الفاءين وكسرها اي في شدة بعد التخلص من مهالك الحيص
الهرب والبيص السبق والتقدم اي وقعوا في هرب وسبق بعضهم بعضا لعظم الشدة

فقلبوا

فقلبوا الواو ياء للازدواج ولم يعكسوا لكون الياء اخف **الثاني** قد يضاف خمسة عشر واخواتها
كل اثنى عشر وفروعه الى مستحق العدد وهو نحو هذه خمسة عشر زيدا فيجب حينئذ البحرين
لبقاء البناء في الجزئين وحكى سيبويه الاعراب في الجزء الثاني وابقاء الاول على بنائه قال وهو
لغة ردية وحكى الكوفيون وجها ثالثا وهو اضافة الاول الى الثاني نحو اقبلت خمسة عشرك
واجازوا ايضا هذا الوجه دون اضافة الى مستحق العدد وهو نحو هذه خمسة عشر درهما
عشر وصرت بخمسة عشر الا اضافة في الاحوال الثلثة واعراب خمسة بحسب العوامل
استدلوا على ذلك بقوله ۞ كلف من عنائه وشقوته ۞ بنت ثمان عشرة من حجته ۞
قال ابن بابشاذ في شرح الجمل لا دليل فيه لان الشعر موضع ضرورة وليس هو ايضا بمشهور
الثالث اذا سمي بخمسة عشر ونحوه مما تضمن الثاني فيه حرفا فقيه ثلاث لغات احداها
وهي الفصحى ابقاء الجزئين على البناء مراعاة للاصل الثانية اعراب الثاني غير مصروف مع
التركيب كبعلبك الثالثة اضافة الاول الى الثاني مع صرف الثاني ومنعه وهنا جاز
اعراب الثاني مع قيام سبب البناء فيه وهو تضمنه الحرف في الاصل لان ذلك الاصل
المحي بالعلمية قاله الرضي **والاول** يتضمن الثاني حرفا **اعرب الثاني** اعراب ما لا ينصرف
في الافصح كما سيجيء بابه لانتفاء سبب البناء فيه وهو تضمن الحرف **كبعلبك** علم
لبلد بالشام والبعل الزوج وبك اسم صنم وودة العنق وسميت مكة بكة لدقها
اعناق الجبابرة **ان لم يكن الثاني قبل التركب مبنيا** فان كان قبل التركب مبنيا
كسيبويه اشع اعرابه وكان مبنيا على اصله فهو سيبويه مبني على الكسر قبل التركب
لانه صرت لا حظ له في الاعراب ومبني على حركة فواو اسم البناء الساكنين وكانت
كسرة لانها الاصلية التخلص منه واما الجزء الاول فيكون مبنيا مطلقا لقيام سبب البناء
فيه وهو ما من انتقاله الى الثاني كالحرف ويكون بناؤه على الفتح ان لم يختم بياء كما
فان ختم بها كمعدي كرب فقيل يبنى على السكون وقيل على الفتح تقديرا والاول
اوجه **فائدة** غلب اسم سيبويه على امام النحو ابي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر بضم القاف البصري
وقال الشيخ محمد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي في كتاب المسمى بالبلغة في تاريخ
ائمة اللغة من احمد بن عبد الرحمن الشيرازي في كتاب الالقاب ان اسم سيبويه الحسن بن
سعيد وهو غريب والمشهور الاول وقد يكنى بابي الحسن ولقب بسيبويه لجاذة الرائحة

لانه يعرف عند الاطلاق الاليه وهو فارسي قال في المزهر معناه رائحة التفاح صفي بذلك
وقيل ان امه كانت ترضعه بذلك في صغره وقيل كان من يكفاه فيم شذ رائحة الطيب وقيل
كان يعتاد شم التفاح وقيل لعيب بذلك للطافته لان التفاح من الطيف الفواكه انتهى
وقيل كان ابيض شديد الحمرة كانه حق ودعلون التفاح وقال ابن السيد البطليوسي في
شرح الفصيح الاضافة في لغة العجم مقلوبة كانوا يسمونه السيب التفاح ويريد الحبة
والتقدير رائحة التفاح انتهى وفيه يقول جار الله الزمخشري ه

لا صلى الله صلوة صديقة ٭ على عمرو بن عثمن بن عفان ٭ فانك كتابه لهفن منه ٭ بنو هاشم والبنا منه ٭

تنبيهات الاول اجاز بعض في نحو سيبويه اجراء يجري يعلبك في بناء الاول
ومنع صرفه الثاني قال ابو حيان وهو مشكل الا ان يستند الى سماع والا لم يقبل لان القياس
ابقاء الاضافة بالاسم بالصوت وصيرورتهما اسما واحدا انتهى وقضية كلام التسهيل جوازه
سماعا وقد صرح بعضهم بذلك ولا يرد على قضية كلام المص لانه خلاف المشهور **الثاني**
في نحو يعلبك العنان الجزءان احدهما بناء الجزئين اما الاول فظاهر واما الثاني فتشبيها
له بما تضمن الحرف كخمسة عشر لكن ههنا ايضا كليتين احديهما عقيب الاخرى وهو ضعيف
لان المضاف والمضاف اليه كذلك الا انه اضافة الاول الى الثاني فيتاثر الاول
بالعوامل ما لم يعتل فان اعتل كان في جميع احواله ساكنا للنقل بالتركيب والاعلال
والثاني مع ما له معزوا من الصرف ومنعه قولين من حضرموت مصروف وهو من زرام
هو من ممنوع قال الرضي وبعضهم لا يصرف المضاف اليه وان كان مصروفا قبل التركيب
اعتدادا بالتركيب الصوري كالاعتداد به في اسكان باء معدي كرب وهو ضعيف انتهى
على وجه ضعيف اعني الاضافة اما ضعفه فلان التركيب الاضافي غير معتد به في منع
الصرف واما الاضافة فلانها ليست حقيقية بل شبيهة بالاضافة من حيث اللفظ
ولو كانت الاضافة حقيقة لانتصب باء معدي كرب في النصب انتهى وقد ذهب بعضهم
الى فتحها في النصب واسكانها في الرفع والجر كقاضي القضاة ويرد شيء من ذلك على قضية
كلام المص رحمه الله لما علمت **الثالث** عدد اسم المركب المبني نحو لهم اصل هذا بادي
بدي وبادي بدا وذهبوا ايدي سبا وهو مشكل فان اصل بادي بدا بادي بدي
بوزن بديع فخففت بان طرحت همزة بدي وبان قلبت همزة بادي ياء مفتوحة

اسكنت الياء فرارا بادي بعد الحذف فهي واصل بادي بدا بادي بدا كصباح فصنع
بادي ما تقدم وحذفت همزة بدا ومعناها اول مبتدا من بدا يبدي بمعنى الابتداء في
من بدا يبدو اذا ظهر وهما في الاصل مضاف ومضاف اليه والمضاف منهما منصوب على
الحال وليس فيهما الا تخفيف الهمزة من اخرهما والاسكان في اخر الاسم وتخفيف الهمزة واسكان
الاخر لا يوجبان البناء الا ترى انك لو خففت فقلت في مبتدا مبتدي وفي بدا بدا لم
يختلف في انه باق على اعرابه وانما غايته ان كان معربا لفظا وصار معربا تقديرا وكذلك
ايدي سبا المعنى ذهبوا شتى ايدي سبا اي يتخيفة تفرقهم وتبددهم في البلاد حيث
ارسل الله عليهم سيل العرم والايدي كناية عن الانباء والاسر لانهم في الفرق والبطش
بهم بمنزلة الايدي فحذف المضاف واعرب المضاف اليه وهو ايدي اعرابه ثم خففت
الهمزة من سبا واسكنت الياء من ايدي للتخفيف وذلك لا يوجب البناء قال ابن الحاجب
في شرح المفصل ولو قيل انه معرب على اصله منصوب على الحال لانهم سكنوا الياء من
ايدي وبادي تخفيفا لما جرى في كلامهم كثيرا نضار كالاشال كما كان ذلك في من لهم
اعطاء القوس باريها لكان اقرب الى الصواب لانهم لما رادوا السكان الاول وهو في
موضع نصب وراوا صورة التركيب حكموا بالبناء والذي يمكن ان يقال من جهتهم في
تثبيته انه كثر استعمالهم ايدي سبا في التفرق الكثير وبادي بدا في الاول حتى صارا
بمعنى المضاف والمضاف اليه نسيا منسيا فلا يفهم من ايدي سبا الا متشتتين ولا
من بادي بدا الا اولا فكانه بمنزلة يعلبك في الدلالة على مدلوله من غير نظر الى تفصيل
اللفظين فشبه بيعلبك في ان الاول كالجزء فوجب بناؤه انتهى وما حكم به من كونه
بمنزلة يعلبك هو ما قال الزمخشري وجملة سيبويه بمنزلة خمسة عشر قال الرضي وهو
الاولى وان كان على جهة التشبيه لا لتضمن الثاني في حرف مسئلة ولو كان الامر على ما
قال الزمخشري لوجب ادخال التنوين في بدي وبدا لان فيهما تركيبا بلا علة ولم
يسمعا منونين ولوجب تنوين سبا لانه اسم رجل وليس اسم قبيلة انتهى وصرح
ابن الحاجب في شرح المفصل بانه من عدد بادي بدا وايدي سبا من المركب المبني جعل الجزء
الثاني منه مرادا الاول سيبا كمعدي كرب ويعلبك ولم يتعرض لاسقاط التنوين
قال بعضهم ويمكن ان يكون اسقاطه للتخفيف لطوله ولما جرى في كلامهم كثيرا وقال

ثبت حقيقة في غير هذا الباب لهذه العلة نحو قولهم جاءني زيد بن عمرو لا لانه سبق

باب التوابع التوابع جمع تابع باعتبار غلبة الاسمية عليه والا فعامل صفة الجمع

على فواعل كل فرع متلبس باعراب سابقه الذي هو فرع عليه في الاعراب اي يلبس

اعرابه بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه المذكور فقوله كل فرع يشمل الحدود

وغيرها وما هو فرع عن غيره في الاعراب او في العمل او غيرهما وبالبعد يخرج ما بعد الحدود

وتقدم بيان ما يترتب على ادخال كل في الحد من الفساد واحسن حد للتوابع قول ابن

الحاجب في شرح منظومته التوابع ما يثبت لها الاعراب من غير ما هو اجنبي

منها في الكافية كل ثان باعراب سابقه من جهة واحدة قال ابو حيان التوابع محصورة

بالعد فلا تحتاج الى رسم بواحد ولذلك لم يحدها جمهور النحويين تنبيهان

الاول المراد بالتوابع توابع الاسماء اذ الكلام فيما يتعلق بها فلا نقض بنحو قوله

فاني الى ابن النجاة بغلتي اتاك اتان للاحقون احبل احبل

وقوله لا لا ابوح بحب بثنة انها اخذت على مواثقا وعهودا

الثاني المراد بالاعراب في اللاحق والسابق اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا او

محليا حقيقة او حكما فلا يرد نحو جاءني هؤلاء الرجال ويا زيد العاقل ولا جاء زيد

الثالث انهم قوله سابقه وجوب تقديم المتبوع على التابع وجوز الكوفيون تقديمه

عطف النسق بشرط احد امرين ان يكون بالواو وتزاد هشام او الفا او ثم او او

الثاني ان لا يؤدي ذلك الى فصل العاطف صدرا فلا يجوز وعمرو زيد قائمان

الثالث ان لا يؤدي الى مباشرة العاطف عاملا غير متصرف فلا يجوز قام وزيد

عمرا ذاهبان ولا ما احسن وعمرو زيد الرابع ان لا يكون المعطوف مجرورا فلا يجوز

مررت وعمرو بزيد الخامس ان لا يكون العامل مما لا يكتفي بفاعل واحد فلا يجوز

اختصم وعمرو زيد وخالف يقلب في هذا الاخير فلم يشترطه والمصنف يقتضي

ذلك مع استيفاء هذه الشروط على الضرورة كقوله

الا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام

قيل فيهم من ذلك ايضا وجوب تقديمه على معمول التابع فلا يتقدم معمول التابع على المتبوع لكون

المعمول لا يحل الا في موضع يحل فيه العامل والتابع لا يتقدم على المتبوع وجوزه

الكوفيون نحو هذا طعامك رجل باكل وما تقدم الزمخشري في احد الوجوه التي ذكرها

في قوله تعالى ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا قال يجوز ان يتعلق في انفسهم بقيلهم والمعنى قولهم

لهم قولا مؤلما في قلوبهم اي مدخلا بالقتل والاستيصال ونحو ذلك انتهى وهذا انما

يتاتى على رأي الكوفيين وهي اي التوابع خمسة بالاستقراء ويمكن ان يقال لان التابع

ان كان مقصودا بالذات فبدل ان لم يتخلل بينهما عاطف وعطف نسق ان تخلل

وان لم يكن مقصودا فنعت ان دل على معنى في متبوعه وتاكيد ان كان اعادة للاول

لفظا او معنى والا فعطف بيان تنبيه اختلف في عامل التابع فاما النعت والتوكيد

والبيان فقال الجمهور العامل فيها هو العامل في المتبوع ونسب الى سيبويه وقال الخليل

والاخفش العامل فيها معنوي وهو كونها تابعة وقال قوم العامل فيها مقدر من جنس

عامل المتبوع واما البدل فقال سيبويه والمحققون عامله هو عامل المبدل منه لان

المبدل منه في حكم الطرح فكان عامل الاول باشر الثاني وقال اكثر المتاخرين عامله

مقدر من جنس عامل المبدل منه قال ابو حيان وهو المشهور واما عطف النسق فقال

الجمهور عامله عامل متبوعه بواسطة الحرف وهو الصحيح وقيل الحرف وقيل مقدر بعد

العاطف قال بعضهم ولم يقل العامل في الكل هو المتبوع لكان له شواهد الاول

من التوابع النعت وقدمه على سائرها لان استحقاقه اكثر ولكونه اشد مناسبة وارضح

فائدة وكان الاولى ان يتبعه بالبيان ثم التوكيد ثم البدل ثم عطف النسق لانها

اذا اجتمعت في التبعية رتب كذلك والتعبير بالنعت اصطلاح الكوفيين وربما

قال البصريون والاكثر عندهم الوصف والصفة وهو ما اي تابع وهو كما يجنس

يشمل جميع التوابع دل على معنى في متبوعه اخرج ما بعد النعت من التوابع

اورد نحو الجيني زيد علمه وجاء القوم كلهم قال بعضهم بل كل التوابع تدل على معنى

في متبوعها فان المعطوف يدل على كون المتبوع مما شاركه الغير في كونه مقصودا بالنسبة

والتاكيد يدل على ان المتبوع ليس بمتجوز فيه ولا مما ذكر سهوا والبدل يدل على

ان المتبوع غير مقصود بالنسبة وعطف البيان يدل على ان المتبوع هذا الامر المعين

واجيب بان المراد بالدلالة الدلالة المقصودة ولا شيء من هذه الدلالات بمقصودة

مطلقا قيد للظرف اي كائن في متبوعه كونا مطلقا غير مقيد بزمان فنسبة حصول

لمعونته في الكلام قبل قصد به اخراج الحال اذ الحال يدل على معنى كائن في ذي الحال في زمان
نسبة حصول لذي الحال ويرده ان الحال خارجة عن حيث التوابع وايضا متقدم وذكر
التابع والمتبوع يمنع اخراجها به قال بعضهم يصح ان يقال ذكر لبيان مدلول الصفة بحيث
تميز عن مدلول الحال اذ هذا تعريف للصفة بتعيين مدلولها فقوله مطلقا وان كان
مستغنى عنه في اتمام التعريف لكنه محتاج اليه في تعيين مدلولها الذي قصد في صحة
التعريف والاحتراز في ان يخرج به سائر التوابع عن التعريف اذ دلالتها على معنى كائن في
متبوعها كونا مقيدا بزمان نسبة حصول المتبوع لها وفي بعض شروح الكافية ان
مطلقا قيد للدلالة اي دلالة مطلقة غير مختصة بمادة فخرج به جاء القوم كلهم واعجبني
زيد علمه واعجبني زيد وعلمه فان دلالة هذه التوابع على معنى في متبوعها مختصة
بالمادة حتى لو قيل اعجبني زيد علمه واعجبني زيد وعلمه وجاء زيد انتفت
الدلالة وفيه ما عرفت من ان كل تابع يدل على معنى في متبوعه وانه لا يأمن اللفظ
مطلقا اذ مقتضى هذا التوجيه تابعية مطلقا وانه يخالف ما حمل المص عليه وان قوله
في اعجبني المتبوع كلام باطل لان تركيب التاكيد مع المتبوع يفيد تقرر الشمول فلا
دلالة على حصول الشمول في متبوعه لم يتقرر الشمول الذي يدل عليه المتبوع
تنبيهات الاول يرد على هذا التعريف نحو الجسم الطويل العريض العميق كذا فان
المقصود فيه بيان معنى الجسم لا الدلالة على معنى فيه وسياق فيه كلام وكذا نحو نفسه
واحد فان المقصود فيه تاكيد معنى في المتبوع لا الدلالة على معنى فيه فلا يشملها التعريف
مع انها من افراد المعرف **الثاني** يرد على هذا التعريف ايضا الوصف بحال المتعلق
نحو رجل حسن غلامه فان الوصف فيه يدل على معنى في الغلام لا في الرجل وكان
ينبغي ان يزاد فيه او متعلقه واعتذر مع الاعتراف بلزوم هذه الزيادة بان المراد
بالمعنى في المتبوع اعم من معنى فيه حقيقة او تنزيلا والوصف بحال المتعلق لتنزيل
حاله منزلة حال المتبوع قال الرضي قد يجعل حال متعلق الشيء وصفا لذلك الشيء
تنزيلا منزلة حاله نحو مررت برجل مصري حاره لحصول الفائدة بذلك اذ المراد
الدلالة على معنى في متبوعه اعم من كون الوصف وحده او مع ضميره المتعلق كما خطأه
دلالة مع المتعلق على حال المتعلق وانما يميز عن الوصف بحال الموصوف مع ان كليهما

للدلالة

الدلالة على معنى في المتبوع لاختلاف احكامهما **الثالث** فائدة النعت التخصيص وهو
تقليل الاشتراك في النكرات كجاءني رجل تاجر او التوضيح وهو رفع الاحتمال في المعارف
كجاءني الرجل التاجر او المدح او الذم نحو اعوذ بالله العظيم من الشيطان الرجيم او الترحم نحو
انا عبدك المسكين او التعميم نحو ان الله يرزق عباده الطائعين والعاصين او التفصيل
نحو مررت برجلين عربي وعجمي او الابهام نحو يصطرف الصيد فتلبله او كذين او الترديد
نحو فقد واحدة او الكشف عن الماهية نحو الجسم الطويل العريض العميق كذا قال بعض
المحققين والفرق بين النعت الكاشف والنعت المؤكد الاول معنى والثاني مرادف الفرق
بين التفسير والتقرير وقيل الفرق بينهما ان المؤكد يؤكد بعض معنى المنعوت
والكاشف يكشف عن تمام ماهية المنعوت وهنا بحث وهو ان كلا من الطويل والعريض
والعميق نعت وليس كاشفا للجوهر كاشف وليس نعتا ان قلت كل من تلك الامور
الثلاثة صالح لكونه كاشفا لانه مساو للجسم عند جمهور الاشاعرة قلنا لا شبهة ولا احد
في ان المتكلم لم يقصد الكشف للجوهر لان الجوهر معرف على ان هذا الجواب لا يجدي
في نحو الانسان الحيوان الناطق فالاظهر في الجواب ان يقال ان الجوهر نعت واحد الا
ان اعرابه اجري على اجزائه كما في قرأت الكتاب جزاجزاه والبيت سقف وجدران
والاغلب في النعت **اشتقاقه** اي كونه مشتقا وليس شرطا فيه وفاقا لابن الحاجب خلافا
للجمهور في اشتراطهم ذلك وتاويلهم ما ليس بمشتق بالمشتق قال ابن الحاجب ان معنى
النعت ان يكون تابعا يدل على معنى متبوعه فاذا كانت دلالته كذلك جمع ومنعه
نعتا لا فرق بين ان يكون مشتقا وغيره لكن لما كان الاكثر في الدلالة على المعنى والغير
هو المشتق فهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط حتى تاولوا غير المشتق بالمشتق
قال والاسماء التي وقعت صفات وهي غير مشتقة منها ما وقع صفة مطلقا كالمنسوب
وذي المضاف الى اسم الجنس نحو مررت برجل تميمي وذي مال ومنها ما وقع صفة في بعض
احواله كاي في نحو سل مررت برجل اي رجل ومنها اسم الجنس التابع لاسم الاشارة نحو مررت
بهذا الرجل فانه هنا استعمل وصفا وان كان وضعه للذات في غير هذا الموضع لان
متبوع هذا وهو اسم الاشارة دال على الذات المبهمة فتعين دلالة اسم الجنس التابع له
على المعنى وهو حقيقة الذات وبيان ماهية الاشارة اليه ومنها اسم الاشارة في نحو مررت

زيد هذا فانه يدل على معنى في ذات زيد وهو كونه مشارا اليه فثبت ان الاشتقاق
ليس بشرط في النعت لما بينت من وضع هذه الالفاظ المذكورة نعوتا مع انها غير
مشتقة انتهى والذين يشترطون الاشتقاق يأولون ذلك كله فيقولون تميمي مأول
بمنسوب وذو مال بصاحب ولى رجل بكامل في الرجولية وهذا الرجل بهذا المعنى
ويزيد هذا بزيد المشار اليه **تنبيه** الوصف بالمجرد على ضربين قياسي وسماعي
فمن القياسي ما ذكر ومنه الوصف بالمقادير نحو عندي رجال مثقال ام الناس كامل
مائة لا يجد فيها واحدة واحدة وتقول عندي برقتران وكذا الوصف بالذرع والكيل
والمباع وغير ذلك من المقادير والسماعي على ضربين اما غير سائغ نحو مررت برجل اسد اي
حمار قال البرد هو بتقدير مثل اي مثل اسد ومثل حمار وقال غيره هو مأول بجرى او
بابيد واما سائغ كثير وهو الوصف بالمصدر نحو جاءني رجل عدل وضيف وهو عند
الكوفيين على التأويل بعادل وضيف وعند البصريين على تقدير مضاف اي ذو
عدل وذو ضيف قال ابن هشام في بعض رسائله والمشهور ان الحذف مطلق وقال
ابن عصفور وهو الظاهر انما الحذف حيث لم يقصد المبالغة فان قصدت فالاتفاق
على انه لا تأويل ولا تقدير انتهى ومحل الوصف بالمصدر ما اذا لم يكن في اول مبتدأ فان
كان كذلك كسير لم ينعت به الا باطراد ولا يغيره منه عليه بعضهم **وهو** اي النعت
اما بحال موصوفه اي بحال قائمة بموصوفه نحو مررت برجل حسن فالحسن حال
قائمة بالرجل وسمي نعتا حقيقيا **وتبعه** اي يتبع النعت الذي هو بحال موصوفه
اعرابا رفعا ونصبا وجرا **وتعريفا وتنكيرا وافرادا وتثنية وجمعا**
وتذكيرا وتانيثا لاتحادهما فيما صدقا عليه وقيام وصفية النعت بالموصوف
وليس المراد اجتماع هذه العشرة في تركيب واحد كيف وهي اربع متضادة الافراد
انما المراد انه لا بد من كل نوع من واحد فمن الرفع والنصب والجر احدها ومن التعريف
والتنكير احدهما ومن الافراد والتثنية والجمع احدها ومن التذكير والتانيث احدهما
ولا بد في النعت الذي هو بحال موصوفه من اربعة من هذه العشرة **تنبيهان**
الاول قال بعضهم ذكر الاعراب لا حاجة اليه لظهور العلم به من كونه تابعا الا ان
يقال اراد جميع الامور التي يتغير التبعية فيها لتضبط معا **الثاني** محل النعت حيث لم

يجمع مانع من التبعية كما في الملتزم افراده وتذكيره كما فعل من اوتذكيره كقوله بمعنى فاعل
وفعيل بمعنى مفعول كالمرء صبور وجريح او تانيثه كرجل ربعة وهمزة وامرأة ربعة وهمزة
ولا يحكم على من زاد على ثمانية اطلاق اللم لانه شاذ واما قولهم برمة اعشار والكسار
وثوب اسمال ونطفة امشاج فاذن البرمة مجتمعة من الاكسار والاعشار وهو قطعها
والاسمال مؤلف من قطع كل واحد منها سمل اي خلق والنطفة مركبة من اشياء كل واحد
منها شيء فلما كان مجموع الاجزاء ذلك الشيء المركب منها جاز وصفه بها وحملهم على ذلك
كون افعال جمع قلة فحكمه حكم الواحد قال تعالى فتيكم ما في بطونه والضمير للانعام وقال
سبحانه اعمالا واحدا لا جمع **او بحال متعلقه** اي بحال قائمة بمتعلق موصوفه وهو ما بينه
وبين الموصوف علاقة نحو مررت برجل حسن فلانه الحسن حال قائمة بالغلام
وهو متعلق الموصوف **تنبيه** المراد بحال الموصوف وحال المتعلق ما حلاها
للموصوف ولو تجوزا في الاول وما حل محلا لغير الموصوف بسبب ولا له التركيب وان
كان قائما به في الثاني فنحو مررت بزيد الحسن من قبيل الوصف بحال الموصوف من ان
كان المراد بالحسن الاوجه ونحو رايت زيدا الحسن نفسه او فانه من قبيل
الوصف بحال المتعلق وان كان الحسن قائما بزيد **ويتبعه** اي يتبع النعت الذي هو
بحال متعلق موصوفه موصوفه **في الثلاثة الاول** جمع اول وهي الاعراب بانواعه
الثلاثة والتعريف والتنكير وفي الحقيقة انما يتبعه في اثنين من خمسة واحد من اربعة
الاعراب وواحد من التعريف والتنكير **واما في الخمسة البواقي** وهي الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث ففيه تفصيل **فان رفع** اي النعت الذي هو بحال متعلق
موصوفه **ضمير الموصوف** بان حل الاسناد عن المتعلق الى ضمير الموصوف وجب
المتعلق بالاضافة ان كان معرفة ونصب على التمييز ان كان نكرة ويسمى نعتا مجازيا
لانه جار على الموصوف لفظا وهو قائم حقيقة بمتعلقه **فهو موافق فيها ايضا** كما انه
موافق في الثلاثة الاول فهو كالنعت بحال موصوفه لانه رافع ضمير الموصوف كهو الا
ان ذلك اصالة وهذا تحويلا **نحو جاءتني امرأة كريمة الاب** بالاضافة او كريما ابا بالتمييز **وجاءني**
رجال كرام الاب بالاضافة او كرام ابا بالتمييز **والا** يرفع ضمير الموصوف بل رفع

المتعلق فهو كالفعل الحال عمله فيرفع لو صفه ذلك ويطابق في التذكير والتانيث المرفوع
لا المنعوت نحو جاني رجل حسنة جاريته كما تقول حسنت جاريته وجاني رجل
قايم ابوها كما تقول قام ابوها او جاني رجل عاليه او عال داره كما تقول علت داره
وعلا داره لان الدار مؤنث لفظي وقد تقدم ان الفاعل اذا كان مؤنثا لفظيا
ظاهرا جاز في فعله التذكير والتانيث والتانيث ارجح ولعبت امراتين حسنا
عبدهما كما تقول حسن عبدهما او لعبت امراتين قايما ان قايمة في الدار جاريتهما
كما تقول قام في الدار جاريتهما وقامت في الدار جاريتهما لما مر ان الفاعل اذا كان مؤنثا
حقيقيا ظاهرا مفصولا عن الفعل بغير الا جاز في فعله التذكير والتانيث والتانيث
ارجح ونحو مررت برجلين قايم ابواهما كما تقول قام ابواهما ومررت برجال قايم اباؤهم كما تقول
قام اباؤهم ولا تقول قايمين ابواهما ولا قايمين اباؤهم الا على لغة من يقول اكلوني
البراغيث لكن يرجح قيام اباؤهم على قايم اباؤهم وان رفع النعت الضمير البارز كان
حكمه حكم الرافع للمتعلق فتقول جاني غلام امراة ضاربته هي او ضربه رجل ضاربها
هو كما تقول من ضربته هي ومن ضربها هو وجاني غلام رجلين ضاربه هما وغلام رجال
ضاربه هم كما تقول من ضربه هما ومن ضربه هم ولا تقول ضاربها ولا ضاربوهم الا
على ملك اللغة ويرجح هنا انما ضاربه هم على ضاربه هم هذا مذهب سيبويه
والمبرد وابي موسى وذهب الاخفش والشلوبين وطايفة الى ان الارجح هو الافراد
وفصل اخرون فقالوا ان كان النعت تابعا لجمع كمررت برجال قيام اباؤهم جاني
غلمان رجال ضاربهم هم فالتكسير ارجح وان كان لفرد او مثنى كمررت برجل قاعد
غلمانه وبرجلين قاعد غلمانهما وجاني غلام رجال ضاربه هم او غلام رجلين ضاربهما
هو فالافراد ارجح واتفق الجميع على ان الافراد انصح من جمع السلامة تتمة تشتمل على
فوايد الاولى قال في البسيط الاسماء في الوصف على اربعة اقسام ما يوصف ولا يوصف
به وهو اسم الاشارة والمعرف بال والمضاف الى واحد من المعارف اذا كان مشتقا
بالحدث وما لا يوصف ولا يوصف به وهو ثواني الكنى والاعلام عند سيبويه وما
اوله من الاسماء في شبه الحرف كاين وكم وكيف والمضمرات وما احسن قول الشاعر

اضمرت في القلب هوى سادن ∴ مشتغل النحو لا ينصف ∴

وصفت ما اضمرت يوما له ∴ فقال لي المضمر لا يوصف ∴ وما يوصف ولا يوصف
به وهو الاعلام وما يوصف به ولا يوصف وهو الجمل اثنى وقال ابن هشام في تذكرته المعارف
اقسام قسم لا ينعت بشيء وهو المضمر وقسم ينعت بشيء واحد وهو اسم الاشارة خاصة
ينعت بما فيه ال خاصة وقسم ينعت بشيئين وهو ما فيه ال ينعت بما فيه ال ويضاف الى
ما فيه ال وقسم ينعت بثلاثة اشياء وهي شيان احدهما العلم ينعت بما فيه ال ويضاف
وبالاشارة والثاني المضاف ينعت بمضاف اليه وبما فيه ال وبالاشارة انتهى ونقول ان اسم
الاشارة وما فيه ال ينعتان بالموصول ايضا والعلم ينعت بالموصول وبالمضاف اليه وبعلة
او خلة تحت ما فيه ال الثانية اذا تعددت النعوت لعبر واحد فان اختلف معنى النعت
ولفظه وجب التفريق بالعطف بالواو نحو مررت برجلين كريم وبخيل وبرجال شاعر
وكاتب وفقيه وان اتحد المعنى بالتثنية والجمع من التفريق نحو مررت برجلين كريمين
وبرجال كرماء وغلب بالتذكير والعقل وهو اولى عند الاجمال كمررت بزيد وهند الصالحين
وبرجل وامراتين صالحين والتغليب بالعقل خاص بجمع المذكر تقول مررت برجال
اقوام سابقين واشتغ سابقات واختيار المبرد التفصيل فيقول على التغليب مررت
بعبيد واماء سابقين وعلى عدم سابقين وسابقات الثالثة اذا تعدد العامل
فان اتحد عمله ومعناه ولفظه او جنسه جاز الاتباع مطلقا فتقول فيما اتحد عمله ومعناه
ولفظه ذهب زيد وذهب عمرو العاقلان وهذا زيد وهذا عمرو الفاضلان ومررت
زيد ومررت عمرو الفاضلين ومررت بزيد ومررت بعمرو الكريمين وفيما اتحد معناه
وعمله وجنسه جاز زيد واخو عمرو الظريفان وهذا زيد وذاك عمرو العاقلان ومررت
زيد ومررت خالد الشاعرين وسمعت القمع الى خالد وسبق به لزيد الكاتبين وخصص
بعضهم ذلك بنعت فاعلين وخبري مبتدئين وليس بشيء وان عدم الاتحاد في المعنى
والعمل واللفظ كما في زيد ورايت عمرا الدق المعنى والعمل والجنس كهذا ناصر زيد ويخذل
عمرا او في المعنى واللفظ كما زيد ومعنى عمرو او في العمل واللفظ كهذا مولى زيد من يحرر
وجب القطع اما بالرفع على اضمار مبتدا او بالنصب على اضمار فعل لايق ويمنع الاتباع
لانه يؤدي الى تسليط عاملين مختلفي المعنى على معمول واحد من جهة واحدة بناء على ان
العامل في المنعوت هو العامل في النعت وهو الصحيح اما اذا اتحد العاملان معنى ولفظا

فلا يجوز الاتباع لان العاملين من جهة المعنى شيء واحد فتتوارد منه العامل الواحد عند
الجمهور وقال ابن الزراج اذا اتفقا لفظا كان الثاني توكيدا للاول وان كان العامل واحدا
جاز الاتباع والقطع ان لم يختلف العمل نحو قام زيد وبكر العاقلان وان اختلف تعين
القطع سواء اختلفت النسبة الى المتبوع نحو مررت بزيد وبكر العاقلان او لم
تختلف نحو خاصم زيد عمرا الظريفان هذا مذهب البصريين وقال الفراء يتبع الاجود هذا الواحد
والكسائي الاول وابن جعدان ايهما شئت **الرابعة** يجوز الاتباع والقطع في نعت غير متبوعين ان لم
يكن ملتزما ولا منكرا قال يونس ولا ترحما نحو الحمد لله الحميد لي هو وامرأته حالة الذنب
اي ذم والمغضوب الصلوة اي مدح واللهم اغفر لعبيدك المسكين اي ارحم على ابي جهل
بخلاف نعت المبهم كمررت بهذا العالم والنعت الملتزم ومثلوا له بالشرى العبسي الاولى
من يمثل بالجاء الغفير والمنكر نحو لهما اثنين فلا يجوز فيها القطع فان كان المنكر الشرط
في جواز القطع تاخره عن نعت اخر اختيارا كقول ابي الدرداء تاتينا على حال لنا قد ولها
وفقهه وان لم يتاخر عن نعت اخر لم يجز القطع الا في الشعر وان تعددت النعوت لواحد
فان تعين مسماه بدونها اتبعت كلها او قطعت او اتبع بعض وقطع بعض بشرط تقدم
المتبع كقولها : لا يبعدن قومي الذين هم : سم العداة وآفة الجزر :
: النازلين بكل معترك : والطيبون معاقد الازر : برفع النعتين على
ورفع الاول ونصب الثاني وبالعكس **تنبيه** اذا قطع النعت خرج عن كونه نعتا قال
ابن هشام واطلاق النعت عليه مجاز من باب اطلاق اسم الشيء على ما كان عليه **الخامسة**
يجوز تعاطف النعوت متبعة كانت او مقطوعة قال ابو حيان ويختص بالواو نحو سبح
اسم ربك الاعلى الذي خلق فسوى والذي قدر فهدى الى آخره ولا يجوز بالفا الا اذا
دلت على احداث واقع بعضها اثر بعض كقوله :
: يا لهف زيابة للحارث الصابح فالغانم فالآيب : اي الذي صبح فغنم فآب
قال ابن خروف اذا كانت النعوت مجتمعة على المنعوت في حالة واحدة لم يكن العطف
الا بالواو والاجاز بجميع حروف العطف الا حتى ولم **السادسة** قد يحذف النعت اما لاولا
لافادة شك او شيوع او نحوهما فيجب تكرارها مفردين بالواو نحو لا بد من حساب
اما يسير واما عسير وكقوله تعالى من شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية وقيل لا يجب

التكرار **السابعة** يجوز حذف المنعوت بكثرة ان علم وكان النعت لما نعوا صالحا للمباشرة
نحو لي امرأة الحديد اي اعمل سابغات اي دروعا سابغات وبعض ما قبله من مجرور بمن
نحو منا ظعن ومنا اقام اي منا فريق ظعن ومنا فريق اقام او بفي نحو انا في الناس الاشكر
او كفر اي الا رجل شكرا او رجل كفر فان لم يصلح لمباشرة العامل اشيع الحذف غالبا الا
في الضرورة ومن غير الغالب قوله تعالى ولقد جاءك من نبأ المرسلين اي من نبأ المرسلين
نبأ على ان من مزيدة في الايجاب ولا تدخل على معرفة وان لم يكن بعض ما قبله مجرورا
بمن لو في سمع الحذف ايضا الا في الضرورة كقوله : ترمي بكفي كان من رمى الشرر :
اي بكفي رجل كان ويجوز حذف النعت بعد مع العلم به كقولهم ما ضف كل سفينة عصبا
اي صالحة بدليل انه قرئ كذلك وان تغيب بها لا يجز جبا عن كونها سفينة الا ان جنت
بالخاء اي الراضع والا لكفروا بمعهود ذلك فاذ يقيم لهم يوم القيمة وزنا اي نافعا **الثاني**
من التوابع **المعطوف بالحرف** ويسمى عطف النسق بفتح السين اي العطف الواقع على الكلام
الوارد على نظام واحد وهو من قولهم نسق اذا كانت الاسنان مستوية ووجه
المناسبة ان توسط الحرف العاطف يجعل التابع والمتبوع مستويين باعتبار الاعراب
وقصد النسبة واما النسق بالسكان السين فهو مصدر نسقت الكلام اذا عطفت بعضه
على بعض كذا في الصحاح قال معبر الرؤيا والتعبير بعطف النسق اصطلاح كوفي وهو
المتداول والبصريون يعبرون عنه بالشركة انتهى **وهو تابع** وهو كالجنس يشمل جميع
التوابع وقوله **بواسطة الواو او الفاء او ثم او حتى او ام او ابل او لا او لكن**
اخرج ما عدا المحدود ويريد التوكيد والنعت القرآن بحرف العطف لان التعبير بواسطة
بواسطة الحرف بل هي حاصلة بينهما وان لم يوجد حرف وظنا قال بعضهم اطلاق
العطف في هاتين الصورتين اطلاق مجازي **تنبيه** عد المص حروف العطف
تسعة باسقاط اما على المختار بناء على انها غير عاطفة كما سياتي بيانه في حديث الفرائض
ان شاء الله تعالى وليس منها ليس خلافا للكوفيين ولا الا خلافا للاخفش والفراء لا اي
خلافا لصاحب المستوفى **فالواو** لمطلق الجمع بين المتعاطفين من غير دلالة على ترتيب
وعدمه خلافا للفراء وهشام وثعلب من الكوفيين وقطرب من البصريين في زعمهم انها
تفيد الترتيب فالمعنى في نحو جاء زيد وعمرو يحتمل ان يكون حصل مجيئهما في زمان

العامل

بتبع مقابلا

الواو

واحد وان يكون حصل من زيد اولا وان يكون حصل من عمرو اولا فهذه ثلاث احتمالات
عقلية لا دليل في الواو على واحد منها وانما دلت على مطلق الاجتماع في الحكم ومن ثم يعطف
بها الشيء على مصاحبه نحو فانجيناه واصحاب السفينة وعلى سابقه نحو لقد ارسلنا
نوحا وابرهيم وعلى لاحقه نحو جمعناكم والاولين وهذه ثلاث مراتب وهي مختلفة
في الكثرة والقلة فجيئها للمصاحبة اكثر وللترتيب كثير ولعكس الترتيب قليل فيكون عند
الاحتمال والتجرد من القرائن للمعية بارجحية والتاخر مرجوحا وللتقديم بين مرجوحية هذا
مراد التسهيل وهو يحقق للواقع لا قول ثالث قاله في التصحيح وفيه رد لقول ابي
حيان من ان قول ابن مالك كون الواو للمعية راجح وللترتيب كثير ولعكسه قليل
ليس مذهب البصريين ولا الكوفيين بل هو قول ثالث خارج عن القولين فيجب اطراحه

تنبيه تنفرد الواو عن سائر احرف العطف بسبعة عشر حكما احدها انها
معطوفة فيها للمعاني الثانية السابقة الثاني قولها بانها نحو اما سائر واما الكوفيين الثالث
اقتران بها بلا وان سبقت بنفي ولم تقصد المعية نحو ما قام زيد ولا عمرو فلا يجوز قام
زيد ولا عمرو ولا ما اختصم زيد ولا عمرو وانما جاز ولا الصالحين لان في غير سبق
النفي واما وما يستوي الاعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور ولا الظل ولا الحرور
وما يستوي الاحياء ولا الاموات فلا الثالثة والرابعة والخامسة زوائد كما من الليس
الرابع اقترانها بلكن نحو ولكن رسول الله الخامس عطف المفرد السببي على الاجنبي
عند الاحتياج الى الربط كمررت برجل قائم زيد واخوه وزيد قام عمرو وغلامه
وزيدا ضربت عمرا واخاه السادس عطف العقد على النيف نحو احد وعشرون السابع
عطف الصفات المفرقة مع اجتماع معنى نحو كقوله ۵

بكيت وما جار رجل حزين ۞ على رهبين مسلوب وبال ۞ الثامن عطف
ما حقه التثنية الى الجمع كقول الفرزدق ۵

ان الرزية لا رزية مثلها ۞ فقدان مثل محمد ومحمد ۞ وقول ابي
نواس ۞ اقنا بها يوما ويوما مالنا ۞ ويوما له يوم الترحل خامس ۞
قال ابن هشام في المغني وهذا البيت قبيل الناس اهل الادب عنه فيقولون كم اقاموا
والجواب ثمانية لان يوما الاول والرابع وقد وصف بان يوم الترحل خامس له

حينئذ فيكون يوم الترحل هو السادس له بالنسبة الى اول يوم اشهى وقال الدماميني في
لذلك قضية على ما لا قائمة كانت خمسة ايام التاسع عطف ما لا يستغنى عنه كاختصم
زيد وعمرو ومن ذلك جلست بين زيد وعمرو ومن ثم قال الاصمعي في قول امرئ القيس
تسقط الذي بين الدخول فحومل الصواب ان يقال بين الدخول وحومل واجيب بانه
على حذف مضاف والتقدير بين اهل الدخول فحومل اي بين الدخول مشتمل على الماكن
والتقدير بين ماكن الدخول وماكن حومل فهو بمنزلة اختصم الزيدون فالعمرون
قال ابن هشام وديار الواو في هذا الحكم المتصلة في نحو سواء على قسم المعنى
فانها عاطفة ما لا يستغنى عنه انتهى واجاز الكسائي العطف في ذلك بالفاء ثم واو
قاله في الجمع وقال الفراء ايت رجلا يقول اختصم عبد الله فرجل العاشر والحادي عشر
عطف العام على الخاص وبالعكس فالاول نحو رب اغفر لي ولوالدي ولمن دخل بيتي
مؤمنا وللمؤمنين والمؤمنات والثاني نحو واذ اخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك
ومن نوح وبيان ذلك في هذا الحكم الاخير حتى كانت الناس حتى الانبياء وقدم الخاص
حتى المساء فانها عاطفة خاصا على عام الثاني عشر عطف عامل حذف ويبقى عمله
على عامل اخر يجمعهما معنى واحد كقوله ۵

اذا ما الغانيات برزن يوما ۞ وزججن الحواجب والعيونا ۞ اي وكحلن العيونا
والجامع بينهما التحسين وقوله تعالى والذين تبوؤا الدار والايمان اي واعتقدوا
الايمان والجامع بينهما الملازمة والالفة ولولا هذا التقييد لوجب اشتراك يدبر
وضاعفا اذ التقدير فذهب الذي ضاعفا الثالث عشر عطف الشيء على مرادفه
نحو انما اشكو بثي وحزني الى الله اولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة عجابا
امنا وقوله ۞ والفى قولها كذبا ومينا ۞ وزعم ابن مالك ان ذلك باق على واو
ومن يكسب خطيئة او اثما قال ابن هشام في شرح بانت سعاد وفيه نظر لامكان ان
يراد بالخطيئة ما وقع خطأ وبالاثم ما وقع عمدا الرابع عشر عطف المقدم على متبوعه
للضرورة كقوله ۞ عليك ورحمة الله السلام ۞ الخامس عشر عطف ما تضمنه الاول
اذا كان المعطوف فاء مزيدة تحقيقا نحو فطوا على الصلوات والصلوة الوسطى السادس عشر
جواز فصلها من معطوفها بظرف او جار ومجرور نحو ومن خلفهم سدا السابع عشر جواز

حذفها ان اللبس كقوله كيف اصبحت كيف امسيت مما ينعت الرود في فواد الرجال
اي وكيف امسيت كذا قيل وفي انفراد الواو بذلك نظر نعم المغني حكى ابو الحسن اعطه
درهما درهمين ثلثة وجرح على اضمار لو ويجعل بدل الاضراب والفاء للجمع والتعقيب
والترتيب وسيأتي الكلام عليه في الزوائد وثم وينال فرباعيا الثاء فقد تهم في
حدث وثمت بالحاقها ثا ساكنة ومفتوحة فتختص ح بعطف الجمل للجمع والترتيب في الجملة
وفي كل خلاف اما الجمع فزعم الاخفش والكوفيون انه قد يتخلف بان تقع زائدة فلا يكون
عاطفة البتة وحملوا على ذلك قوله تعالى حتى اذا ضاقت عليهم الارض بما رحبت
وضاقت عليهم انفسهم وظنوا ان لا ملجأ من الله الا اليه ثم تاب عليهم وقول زهير

ارانى اذا اصبحت اصبحت ذاهوى ٭ فثم اذا امسيت امسيت غاديا ٭

وخرجت الآية على حذف الجواب اي لجاوا الى الله واستغفروه ثم تاب عليهم واثبت على
زيادة الفاء وتعينت للزيادة دون ثم لانه قد عهد زيادتها بخلاف ثم ولما الترتيب
والمهلة فخالف قوم في افتقارها اليها تمسكا بقوله تعالى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل
منها زوجها وبدأ خلق الانسان من طين ثم جعل نسله من سلالة من ماء مهين ثم سواه
ونفخ فيه من روحه واني لغفار لمن تاب وامن وعمل صالحا ثم اهتدى والاهتداء سابق
على ذلك وبقوله تعالى ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون ثم اتينا موسى الكتاب وقول الشاعر
ان من ساد ثم ساد ابوه وجيب عن الكل بان ثم فيها للترتيب الاخبار لا الترتيب
الحكم قال ابن هشام ويجيز هذا الجواب الفتح منه لانه يصح الترتيب فقط لا المهلة
اذ لا تراخي بين الاخبارين والجواب الصحيح لهما ما قيل في الآية الاولى ان العطف
على مقدر اي من نفس واحدة انشأها ثم جعل منها زوجها وفي الثانية ان سواه عطف
على الجملة الاولى لا الثانية وفي الثالثة ان المراد ثم دام على الهداية لان الغفران موقوف
على العاقبة وفي الرابعة ان اتينا عطف على ما تقدم قبل سطر السورة من قوله ورزقنا
له اسحق ويعقوب وفي البيت ان المراد ان الجد اتاه السود من قبل الاب والادب
من قبل الام كما قال ابن الرومي ٭ فالوا ابو الصقر من شيبان قلت لهم ٭ كلا لعمري ولكن منه شيبان ٭

وكم ابوه قد علا بابن ذي حسب ٭ كما علت برسول الله عدنان ٭

تنبيه قد تقع ثم موقع الفاء فيكون للجمع والترتيب بلا مهلة كقوله

الفاء وثم

جذف م

ثم قد ساد قبل ذلك جده

كهز الرديني تحت العجاج ٭ جرى في الانابيب ثم اضطرب ٭ اذ الهز حتى جرى في
انابيب الرمح تعقبه الاضطراب ولم يتراخ عنه قاله غير واحد قال بعضهم والظاهر انه
لا ترتيب فيها ايضا لان الاضطراب الجري يقعان في زمان واحد واجيب بان الترتيب
يحصل في لحظات لطيفة وحتى للجمع مع الغاية بان يكون ما بعدها غاية لما قبلها اي
زيادة او نقصان ينقطع الحكم عنده والتدريج ههنا بان ينقضي ما قبلها شيئا فشيئا
الى ان يبلغ الغاية ولهذا وجب ان يكون المعطوف بها جزءا من المعطوف عليه ولو
تقديرا كما سيأتي بيانه في حديقة العزيزات ان شاء الله تعالى تنبيهات
الاول لا تعطف حتى الجمل لان شرط معطوفها ان يكون جزءا مما قبلها او كجزئه
ولا تأتي ذلك الا في العزيزات هذا هو الصحيح ويزعم ابن السيد في قول امرئ القيس ٭
سريت بهم حتى تكل مطيهم ٭ ان رفع تكل ان جملة تكل مطيهم معطوفة بحتى
على سريت بهم قاله ابن هشام في المغني الثاني اذا عطف بحتى على مجرور فالاكثر اعادة
الجار فيها ويجوز حذفه فيها وبين الجار ومجروره بالقوم حتى يزيد وقال ابن الخباز
بوجوب ذلك وفصل ابن مالك فقال ان لم تتعين للعطف وجبت الاعادة نحو تكلمت
في الشهر حتى في آخره وان تعينت له فاد لحصول الفرق نحو عجبت من القوم حتى
بنيهم وقوله ٭ جود عينا لك فاض الخلق حتى ٭ ما يقيم الناس الا ساعة دينا ٭
قال ابن هشام وهو حسن وجوزه في الجامع ورده ابو حيان وقال في المثال وجاز
وفي البيت محتمله الثالث العطف بحتى قليل واهل الكوفة ينكرونه البتة ويجعلون نحو
جاء القوم حتى ابيك وراكب القوم حتى ابيك ورأيت رأسك حتى رأسك على الجر حتى
قيد ابتدائيته وان ما بعدها على اضمار عامل وام تزيد ان متصلة ومنفصلة وسيأتي
بيانهما والجمهور على ان العاطفة انما هي المتصلة واما المنقطعة فهي حرف ابتداء لا يختص
بالجمل فلا تعطف المفردات واما قولهم انها لابل ام شاء فتقديره انها لابل ام هي شاء
وخرق ابن مالك اجماع النحويين وقال انها تعطف المفردات وحمل قولهم انها لابل
ام شاء على ظاهره واستدل بقول بعضهم ان هنا لابلا ام شاء بالنصب قال ابن
هشام فان صحت روايته فالاولى ان يقدر لشاء ناصب اي ام ارى شاء وذهب ابن
جني الى ان المنقطعة للعطف ايضا وهو ظاهر كلام الصحاح في حديقة العزيزات كما

كهز الرديني تحت العجاج ٭ جرى في الانابيب ثم اضطرب ٭

حتى

أم

سنبينه ان شاء الله تعالى او تردد لعان احدهما الشك من المتكلم نحو قالوا لبثنا يوما
او بعض يوم المعانى الابهام على السامع نحو وانا او اياكم لعلى هدى او فى ضلال مبين
وقول الشاعر ٭ نحن او انتم الاولى الفرق الحق فنعيد للظالمين وسحقا ٭
الثالث التخيير بين المتعاطفين بان يمتنع الجمع بينهما نحو يذبح هذا او اخذها الرابع
الاباحة بان لا يمتنع الجمع نحو جالس العلماء او الزهاد الخامس الجمع المطلق كالواو نحو
قوله ٭ جاء الخلافة او كانت له قدرا ٭ كما اتى ربه موسى على قدر ٭ السادس
الاضراب كبل نحو وارسلناه الى مائة الف او يزيدون قال الرضى وانما جاز الاضراب
فى كلامه تعالى لانه اخبر عنهم بانهم مائة الف بناء على ما تخمنه الناس مع كونه تعالى عالما
بانهم يزيدون ثم اندم اخذ فى التحقيق مضربا عما يغلط فيه غيره او ارسلناه
الى جماعة يخمنهم الناس بالالف وهم كانوا زائدين على ذلك السابع التقسيم نحو الكلمة
اسم او فعل او حرف ذكره ابن مالك فى بعض كتبه وعدل عنه فى بعضها فقال تأتى
للتفريق المجرد من الشك والابهام والتخيير واباحة الثلثة فان مع كل منها
تفريقا يصح بالتعيين وسئل بجواز ان يكون غنيا او فقيرا وقالوا كونوا هودا او نصارى
قال وهذا اولى من التعبير بالتقسيم لان استعمال الواو فى التقسيم اجود نحو الكلمة اسم وفعل
وحرف وقوله ٭ كالناس مجتمع عليه وجائع ٭ ومن تجيئه بانواعه ٭
٭ فقالوا لنا ثنتان لا بد منهما ٭ صدور رماح اشرعت او سلاسل ٭
انتهى وغيره عدل عن العبارة بين تفيد التفصيل ومثله بقوله تعالى وقالوا كونوا هودا
او نصارى وقالوا ساحر او مجنون اذا المعنى وقالت اليهود كونوا هودا وقالت
النصارى كونوا نصارى وقال بعضهم ساحر وقال بعضهم مجنون فاو فيهما
لتفصيل الاحوال فى قالوا **تنبيهان الاول** لم يذكر المتقدمون الا وجه
المعانى بل قالوا هو لاحد الشيئين او الاشياء قال ابن هشام وهو التحقيق وقد يخرج
الى معنى بل او الى معنى الواو وما بقية المعانى مستفادة من القرائن **الثانى**
قال ابو البقاء او فى النهى نقيضه او فى الاباحة يجب اجتناب الامرين كقولهم
ولا تطع منهم اثما او كفورا فان يجوز فعل احدهما فلو جمع بينهما كان فعلا للنهى عنه
مرتين لان كل واحد منهما احدهما وقال غيره او فى مثل هذا بمعنى الواو وتفيد

او

بالتقسيم صح

الجمع

الجمع وقال ابن الحاجب بل هى بمعناها وهو احد السيبويه وانما جاء التعميم من النهى لان النهى
معنى النفى والنكرة فى سياق النفى للعموم لان المعنى يقتل وجود النهى يطيع اثما او كفورا
او واحدا منهما فاذا جاء النهى ورد على ما كان ثابتا فى المعنى فيعبر المعنى ويطيع واحدا
منهما فالتعميم فيها من جهة النهى الداخل وهى على بابها قال وهو معنى دقيق وقيل الاضراب
وسياق الكلام عليها فى حديث المفردات ولا النفى حكم سلدها عن تاليها وللعطف بها
ثلاثة شروط احدها ان يتقدمها اثبات نحو جاء زيد لا عمرو او امر نحو اضرب زيدا لا
عمرا او نداء نحو يا ابن اخى لا ابن عمى ويزعم ابن سعدان ان هذا ليس من كلامهم قال
ابو حيان وهذا شهادة على نفى وقد ذكر ان سيبويه فى كتابه والظن به انه لم يذكره
الا وهو مسموع انتهى وهذا الشرط يعلم من معنى لا الثانى ان لا تقترن بعاطف فاذا
قيل جاء زيد لا بل عمرو فالعاطف بل لا لا دخل قبلها وليست عاطفة واذا قلت
ما جاءنى زيد لا عمرو فالعاطف الواو ولا توكيد للنفى الثالث ان يتعاند متعاطفاها
فلا يجوز جاءنى رجل لا زيد لانه يصدق على زيد اسم الرجل بخلاف جاءنى رجل لا
امرأة نص على هذا الشرط التسهيل تبعا لشايخ النحو والابدى فى شرح الجزولية تبعا
الشيخ ابو حيان وقال ابن هشام وهو حق ولا يمتنع العطف بها على جملة الفعل
الماضى خلافا للزجاج اجاز بقام زيد لا عمرو وسنع قام زيد لا عمرو ويود سعد قولهم
نفعك جدك لا كدك وقول امرئ القيس ٭

بل

لا

لكن

٭ كان دنانا حلقت بلبونه ٭ عقاب تنوفى لا عقاب القعاعل ٭
دنانا اسم راع وتنوفى ثنية والقعاعل جبال صغار ولكن لتقرير حكم ما قبلها واثبات
نقيضه لما يليها نحو ما جاء زيد لكن عمرو ولا تهن زيدا لكن عمرا فيستفاد من ذلك
تقرير عدم مجئ زيد والنهى عن الاهانة واثبات المجئ والامر بالاهانة لعمرو وللعطف بها
ثلاثة شروط ايضا احدها ان يتقدمها نفى او نهى كما مر فان قلت قام زيد حيث لكن
جعلتها حرف ابتداء فجئت بالجملة فقلت لكن عمرو لم يقم الثانى ان لا تقترن بالواو
قال الفارسى والكوفيون فان اقترنت بها نحو ما قام زيد ولكن عمرو فغيره اربعة
اقوال احدها ليونس ان لكن غير عاطفة والواو عاطفة وهو الثانى لابن
مالك ان لكن غير عاطفة والواو عاطفة جملة حذف بعضها على جملة صرح بجميعها

قال فالتقدير في نحو ما قام زيد ولكن عمرو ولكن قام عمرو وفي ولكن رسول الله
لكن كان رسول الله وعلة ذلك ان الواو لا تعطف مفردا على مفرد مخالف له في
الايجاب والسلب بخلاف الجملتين المتعاطفتين فيجوز مخالفتهما فيه نحو قام
زيد ولم يقم عمرو الثالث ان يليها مفرد فان وليها جملة من حرف ابتداء لمجرد افادة الاستدراك
وليست عاطفة ويجوز ان يستعمل بالواو نحو ولكن كانوا هم الظالمين وبدونها
كقول زهير ان ابن ورقاء لا تخشى بوادره لكن وقائعه في الحرب تنتظر
وزعم ابن الربيع انها حينئذ اقترنت بالواو عاطفة جملة على جملة وانه ظاهر قول
سيبويه تنبيه ذهب يونس الى ان لكن لا تستعمل قبل المفرد الا بالواو وانها
هي العاطفة كما مر قال وابو جعفر في كتب النحويين من نحو ما قام سعد لكن سعيد
فمن كلامهم من كلام العرب ولذلك لم يمثل سيبويه في مسئلة العطف الا بولكن
وهذا من شواهد عدالته وكمال امانته لانه يجيز العطف بها غير مسبوقة بواو وقول
القتيل بل انا بعتقد انه مما استعملته العرب انتهى ويتعين ابن مالك على ذلك لا
انه حمل العطف من قبيل عطف الجمل كما تقدم بيانه وعلته وفي قوله ان سيبويه
يجيز العطف بها غير مسبوقة بواو نظر فقد تقدم ما حمل عليه ابن عصفور كلام سيبويه
وقد يعطف الفعل الماضي والمضارع على اسم شابه له في المعنى كقوله
فالخيرات صيحا فائرين وقوله صافات ويقبضن فعطف في الاولى فائرين
وهو فعل ماض على الخيرات وهو اسم فاعل مشبه للفعل في المعنى لانه في تاويل
والذي اغبرت وعطف في الثانية يقبضن وهو مضارع على صافات لانها
في معنى يصففن قيل والذي حسن ذلك تاويل فائرين بمثيرات ويقبضن بقابضات
او بالعكس اي يعطف الاسم الشابه للفعل في المعنى على الفعل الماضي او المضارع
كقوله يا رب بيضاء من العواهج اهوى قد جوا وداج صفف وارج
على جيد وهو ماض لتاول داج بدارج او جيد بجاب والعواهج بعين مهملة
جمع عوهج وهي في الاصل الطويلة العنق من الظبي والنعوق والمراد بها هنا المراة

التامة الخلق وقول الاخر ثابت يعيشها بضرب بائر يقصد في اسوتها وجائر
فعطف جائر على يقصد وهو مضارع لتاول جائر بجور او يقصد بقاصد وحمل من ذلك
ابن مالك قوله يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي وقدر الزمخشري عطف يخرج
على فالق قال في التصريح ولكل منهما مرجحات فيرجح قول ابن مالك سلامته من الفصل
بين المتعاطفين بجملة وذكر الشيء ومقابله ويرجح قول الزمخشري عدم التاويل والتوفيق
بين نوعي المتعاطفين تنبيه قال بعضهم في نظير هذا الموضع اتفق اقتضاء
في جواز تخالف المعطوف والمعطوف عليه على ما ذكر ان غير ذلك من مخالفتهما لا
يجوز كعطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس وعطف الخبر على الانشاء وبالعكس
انتهى وفي اقتضائه ذلك نظر هذا وعطف الاسمية على الفعلية وعكسه فيه بلا نزاع
لقوله تقدم الكلام عليها في باب الاشتغال واما عطف الخبر على الانشاء وعكسه فقال
في المغني منعه البيانيون وابن مالك في شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل وابن
عصفور في شرح الايضاح وتقدم عن الاكثرين واجازه الصفار وجماعة انتهى قال
البدر الدماميني في التحفة وحاول الشيخ بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص الفرق بين
كلام النحاة والبيانيين فقال ما حاصله ان البيانيين متفقون على منعه وظاهر كلام
كثير من النحاة جوازه ولا خلاف بين الفريقين لانه عند من جوزه يجوز بعد ولا يجوز بعد
انتهى ومما اختلف في جوازه من مخالف المتعاطفين عطف الماضي على المضارع وبالعكس
فمنعه الجمهور الا اذا اتفقا زمانا كقوله تعالى يقدم قومه يوم القيمة فاوردهم النار وقوله
تبارك الذي ان شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات تجري من تحتها الانهار ويجعل
لك قصورا واجازه الزمخشري مطلقا قال يجوز لم يقعد زيد ولا يقعد غدا وبالعكس وهو
ظاهر عبارة ابن مالك في الخلاصة وهو الحق فان قلت الامثلة المذكورة ليست من
عطف الفعل على الفعل بل من عطف جملة على جملة قلت اجيب بانه لما كان الغرض
انما هو عطف الفعل اغتفر فاعل الفعلين حتى كونهما من عطف الفعل ولا يعين
العطف على الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستترا لما كان كالجزء
مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله من حيث انه فاعل وهو
كالجزء من الفعل فلو عطف عليه كان كالعطف على بعض حروف الكلمة كرص العطف عليه

انظر عطف الخبر على الانشاء وعكسه

لانه م

ثم يستحسنوه **الا مع الفصل** بينه وبين تابعه توكيدا **بالضمير المنفصل** ليكون كانه
معطوف عليه في الصورة وان كان العطف في الحقيقة على المتصل **او مع** فاصل ما
او فاصل كان **او مع** نفي سط لا النافية **بين العاطف** وهو الواو **والمعطوف**
فيكتفى بذلك عن الفصل بين التعاطفين ولم يلتزموا التاكيد مع ذلك للطول الذي
يكسر من سورة العطف ومثل المثلثة فشل على ترتيب اللف فقال **نحو جئت انا**
وزيد فزيد معطوف على انا وهو ضمير مرفوع منفصل بانه رجحن العطف للفصل
بينهما بالضمير المنفصل ونحو اسكن انت وزوجك الجنة ومثله الفصل بتوكيد معنوي
كقوله ذعرتم اجبون من بلبكم بروتينا وكنا الظافرينا
ونحو قوله تعالى **يدخلونها ومن صلح** فمن صلح معطوف على الواو وفي يدخلونها حسن
لوجود الفاصل بينهما وهو الها و قوله تعالى **ما اشركنا ولا ابائنا** فابائنا معطوف
على نا وحسن لنفي سط لا بين العاطف وهو الواو والمعطوف وهو ابائنا وما
لا يحسن ما رواه البخاري في صحيحه من قوله صلى الله عليه وآله لو كنت وابو بكر وعمر
ولذلك قيل هو مروي بالمعنى وقول بعضهم مررت برجل سواء والعدم فسواء
صفة لرجل وهو بمعنى مستو وفيه ضمير مستتر يعود على رجل والعدم معطوف
على ضمير وكانه قياس على هذا خلوفا للكوفيين ولفهم تقييد المسئلة بالضمير ان العطف
على الظاهر نظاهر او ضمير جائز بدون فاصل والمتصل ان المنفصل مرفوعا
كان او منصوبا كالظاهر في جواز العطف عليه كما ذكر نحو يا ان ولا اسد بالرفع
ان المتصل المنصوب يحسن العطف عليه وان لم يفصل لانه لا يتزلى منزلة الجزء
كالمرفوع فيعطف عليه الظاهر نحو جمعناكم والاولين في المضمن نحو رايتك وايانا
كالعطف على الظاهر كذلك نحو رايت زيدا وعمرا ورايت زيدا واياك ومنع الاخفش
في الاخيرة لامكان الاتصال نحو رايتك وزيدا مردود بقوله تعالى ولقد نجينا
الذين اوتوا الكتاب من قبلكم واياكم هذه **تتمة** لما ذكره من احكام العطف
بعاد الخافض وجوبا حرفا كان او اسما **على المعطوف على ضمير مجرور نحو**
مررت بك وبزيد وقوله تعالى تعبدون الهك واله ابائك وانما وجب ذلك لان
اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل ان لم

يكن ضميرا متصلا جاز اتصاله والمجرور لا ينفصل من جاره سواء كان ضميرا او ظاهرا
فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة فمن ثم لم يجز ان يعطف ضمير
على المجرور من الاعادة الجار ايضا نحو مررت بزيد وبك والمال بين زيد وبينك وليس
للمجرور ضمير منفصل حتى يؤكد به او لا ثم عطف عليه كما على المرفوع المتصل فلم
يبق الا اعادة الخافض ولا يعاد الخافض الا سمي او اذا لم يمنك اندم بجلب الا لهذا الغرض
وانه لا معنى له كما في قولنا بينك وبين زيد اذ لا يكون هنا بيان بين بالنسبة
الى زيد وحده وبين اخر بالنسبة الى المخاطب وحده لان البينة امر يقتضي طرفين صريحا
ان تكرير ان في هذا الغرض فقط فان ليس من جاني غلامك وغلام زيد وليت
تزيد فلا ما واحدا شتركا بينهما لم يجز بل يجوز لو قلت فزينة دالة على المقصود قاله
الرضي رحمه الله تعالى ووجب اعادة الخافض في ذلك مذهب البصريين وذهب
الجرمي والزيادي الى عدم وجوبه ان اكد الضمير بالمنفصل نحو مررت بك انت وزيد
والفراء ان اكد بالظاهر نحو مررت بك نفسك او هو مع مخالفته القياس ليس بسمع
وذهب الكوفيون ويونس والاخفش الى عدم وجوب ذلك مطلقا وافقهم ابو علي
الشلوبين وصححه ابن مالك وابو حيان وجرى عليه ابن هشام في بعض كتبه لشيوع
ذلك في فصيح الكلام قال ابن مالك في الخلاصة

وعود خافض لدى عطف على ضمير خفض لازما قد جعلا
وليس عندي لازما اذ قد اتى في النظم والنثر الصحيح مثبتا

وقال في شرح الكافية من ثبت الجواز قوله تعالى وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد
الحرام فجر المسجد بالعطف على الها لا بالعطف على سبيل لاستلزامه الفصل الاوضح
بين حرف الصلة ومتعلقه هذا الجزء وحمل ابا علي الشلوبين على موافقة الكوفيين
في هذه المسئلة وقد نقل الزمخشري وغيره عن هذا ومن ثبت الجواز ايضا
قراءة حمزة واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام بخفض الارحام وهي ايضا قراءة
ابن عباس والحسن البصري ومجاهد وقتادة والنخعي والاعمش ويحيى بن وثاب وابي
رزين ومثل هذه القراءة قول بعض العرب ما فيها غيره وفي سره رواه قطرب بجر
فسره ومثله ما انشده سيبويه من قول الشاعر

وزيدم

فاليوم قرّبت تهجونا وتشتمنا ∴ فاذهب فما بك والايام من عجب ∴

انتهى وقال ابن هشام في شرح الخلاصة لا يعدل عن هذه المسئلة ان العطف على الضمير المجرور بدون اعادة الخافض غير جائز في القياس وما ورد منه في السماع محمول على شذوذ اضمار الجار كما اضمر في مواضع اخر نحو ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء تمرة كيف تظلم امرء يبغي بادون الاصالح وظالم وقولهم بكم درهم اشتريت ثوبك على ما يراه سيبويه من ان الجر فيه بعد كم باضمار من لا بالاضافة انتهى **تنبيهات الاول** محل الخلاف اذا كان المعطوف على الضمير المجرور ظاهرا فان كان ضميرا نحو مررت بك وبه وجب اعادة الخافض اتفاقا **الثاني** يستثنى من القاعدة المذكورة مسئلة لا يجب فيها اعادة الخافض قال السيد الدماميني في المنهل الصافي يمكن ان يجعل لفرا فقال اي صورة يجوز العطف فيها على الضمير المخفوض من غير اعادة الخافض لفظا مثال المستغنى بالجار في ثانيها قولك سجاعة زيد عجبت منها وانه يحتمل اذ حذف الجار من ان وان مطرد بلا خلاف كما مر **الثالث** قيل ينبغي ان يقيد العطف على الضمير المجرور بان يكون الحرف غير مختص بالضمير احترازا من لولا على مذهب سيبويه فانه لا يجوز عطف ظاهر على مجرورها نحو لولاك وزيد فلو رفعت على توهم انك نطقت بضمير الرفع ففي جوازه نظر قاله المرادي في شرح التسهيل وفي المغني لابن هشام عند الكلام على شروط الاضمار في بعض المعمولات من الوهم فيه قول بعضهم في لولاي وهو يحتمل وجهين محل الجر وهذا خطأ لانه لا يعطف على الضمير المجرور الا باعادة الجار ولان لولا لا تجر الظاهر فلو اعيدت لم تعمل الجر فكيف ولم تعد وهذه مسئلة يحاجى بها فيقال ضمير مجرور لا يصح ان يعطف عليه اسم مجرور اعدت الجار او لم تعد وقول مجرور لا يصح ان يعطف عليه اسم مرفوع لان لولا محكوم لها بحكم الحروف الزائدة والزائد لا يقدح في كون الاسم مجردا عن العوامل اللفظية فكذا ما اشبه الزائد **ولا يعطف على معمولي عاملين مختلفين على القول المشهور** من منعه اقول في جميع الصور **الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو** وان في الدار زيد والحجرة عمرا اي في صورة تقديم المجرور في المعطوف عليه وتاخير المرفوع اي المنصوب والاتيان بالمعطوف على ذلك الترتيب فان العطف على معمولي عاملين

مخ المجرور

مختلفين جائز في هذه الصورة فقط وهو رأي الاعلم وابن الحاجب وعزي الى الاكثرين وعلل الاعلم الجواز باستئناف اخر الكلام واوله في تقديم الخبرين على المبتدأ عنهما حتى لو لم يستوف اخر الكلام واوله نحو زيد في الدار والحجرة عمرو لم يجز قال الرضي ويلزم يجوز مثل قولنا زيد في خرج غلامه وعمرو اخوه وان زيدا خرج وبكرا اخوه لاستئناف اول الكلام واخره وهو لا يجيزه وعلل ابن الحاجب بان الذي ثبت في كلامهم ووجد الاستقراء من العطف على معمولي عاملين هو المصحوب بالضابط المذكور فوجب ان يقتصر عليه ولا يقاس عليه غيره اذ العطف على معمولي عاملين مختلفين مطلقا خلاف الاصل فان اطرد في صورة معينة دون غيرها لم يتعين عليها انتهى ولم يلزمه ما لزم الاعلم من تجويز الصورتين المذكورتين لكنه بنى الاشكال عليه في علة تخصيصهم المصورة المعينة بالجواز دون غيرها واذا كان العطف على معمولي عاملين مختلفين مخالفا للاصل فقد قال ابو حيان لو جاء المانعون مطلقا حتى لا يكون نحو الصورة الثانية الجائز مطلقا حكاه الفارسي عن جماعة وابن الحاجب عن الفراء وتمسكوا بقوله تعالى ان في السموات والارض لايات للمؤمنين وفي خلقكم وما يبث من دابة ايات لقوم يوقنون واختلاف الليل والنهار وما انزل الله من السماء من رزق فاحيى به الارض بعد موتها وتصريف الرياح لايات لقوم يعقلون ايات الاولى منصوبة اجماعا لانها اسم ان والثانية والثالثة فرأها حمزة والكسائي بالنصب والباقون بالرفع والقسم بالقراءتين في ايات الثالثة اما الرفع فعلى نيابة الواو مناب الابتداء وفي واما النصب فعلى نيابتها مناب ان وفي بيت الشاعر

اكل امرئ تحسبين امرأ ∴ ونار توقد في الليل نارا ∴

اقام الواو مقام كل وتحسبين وقولهم ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء تمرة بينا بتمامها مناب كل وما وهذا كما تراه لا يدل على المطلوب بتمامه فانهم لم يقولوا بين تقديم المجرور وتاخره والاية والبيت والمثل المجرور فيها مقدم الثالث المنع مطلقا وهو مذهب سيبويه والمبرد وابي السراج وهشام وجماعة من متقدمي البصريين وجمهور المتاخرين وعللوا بان العاطف نائب عن العامل وهو ضعيف من جهة حرفيته ومن جهة نيابته فلم يقو ان يقوم مقام عاملين وقالوا ما اوهم الجواز فتاولوا الاية بتقدير في فالعامل

وانا ثابت مناب عامل واحد وهو الابتداء وان وبانصاب آيات على التوكيد للاولى
ورفعها على تقدير مبتدأ اى هى آيات وجملتها فليست فى مقدرة وتاويلها ابيت
والمثل باصناف الحجارة اى وكل نار توقد فى الليل نارا ولا كل سوداء تمرة وكذا يصح فى
الجار فى كل صورة توهم الجواز قال ابن هشام وما يشكل على مذهب سيبويه من قال
بقوله قوله : هون عليك فان الامور : بكف الاله مقاديرها :
: فليس باتيك منهيها : ولا قاصر عنك مامورها :
لان قاصر عطف على مجرور الباء فان كان مامورها عطفا على مرفوع ليس لزم العطف
على معمولى عاملين وان كان فاعلا بقاصر لزم عدم الارتباط بالخبر هذا والتقدير
حينئذ فليس منهيها بقاصر عنك مامورها وقد اجيب بالثانى وانه لما كان الضمير
فى مامورها عائدا الى الامور كان كالعائد عن المنهيات لدخولها فى الامور والرابع الجواز
ان كان احد العاملين جارا ومجرورا او اسما تقدم المجرور والمعطوف نحو فى الدار زيد
والحجرة عمرو وما تاخر نحو فى الدار زيد وعمرو الحجرة الخامس الجواز ان تقدم المجرور
المعطوف سواء تقدم فى المعطوف عليه نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو او لا نحو
زيد فى الدار والحجرة عمرو بخلاف ما اذا تاخر نحو فى الدار زيد وعمرو الحجرة وهو
قول الاخفش والكسائى والفراء وابن جماعة السادس الجواز فى غير العوامل اللفظية
والمنع فيها وغير اللفظية هى الابتدائية نحو زيد فى الدار والقصر بكر لان
الابتداء دافع لزيد وبكر وكان العطف على معمول واحد ويشمل ان فى الدار زيد
والحجرة عمرا وهو قول ابن طلحة السابع الجواز فى غير اللفظية وفى اللفظية الزائدة
لانه عارض فى الحكم للاول نحو ليس زيد بعالم ولا خارج اخوه وما شربت من عسل
زيد ولا لبن بكر وانما يمتنع فى اللفظية المؤثرة لفظا ومعنى وهذا قول ابن الطراوة
وجرح بتقييد المسئلة بمعمولى عاملين العطف على معمولى عامل واحد وعلى معمولى
اكثر من عاملين قال ابن هشام وغيره اجمعوا على جواز العطف على معمولى عامل واحد
نحو ان زيدا ذاهب وعمرا جالس وعلى معمولات عامل نحو اعلم زيد عمرا بكرا جالسا
وابو بكر خالدا سعيدا منطلقا وعلى منع العطف على معمولى اكثر من عاملين نحو ان
زيدا ضارب ابوه لعمرو واخاك غلامه بكر الثالث من التوابع التاكيد المجرد

سواء

وبابدالها الفاعلى القياس نحو فرس ورقال التوكيد ايضا وهو الاوضح وهو تابع
وهذا كالجنس يشمل جميع التوابع يفيد تقرير متبوعه اى تقرير معنوى به ويدل له
او تقرير شمول الحكم لافراده اى افراد المتبوع ومعنى التقرير هنا ان يكون مفهوم
التاكيد ويؤداه ثابتا فى المتبوع ويكون لفظ المتبوع يدل عليه صريحا كما كان معنى
نفسه ثابتا فى زيد فى قولك جاءنى زيد نفسه اذ يفهم من زيد نفس زيد وكذا كان معنى
الشمول الذى فى كلام مفهوم من القوم فى جاءنى القوم كلهم اذ لابد ان يكون القوم
اشارة الى جماعة معينة فيكون حقيقة فى مجموعهم ثم ان التاكيد يقرر ما يثبت للمتبوع
ودل عليه اى يجعله مستقرا مستمرا بحيث لا يظن به غيره وبهذا خرج ما عدا المحدود
من التوابع اما النعت غير التوكيدى والعطف بالحرف فظاهر واما النعت التوكيدى
فمن نعت واحدة فان نعت واحدة وان افادت تقرير مفهوم المتبوع وهو الموصوف
لكن هذه الافادة ليست بالوضع فان النعت انما وضع للدلالة على معنى فى متبوعه
واما عطف البيان فليس جميعه مدلولا عليه بلفظ المتبوع فزيد من نحو جاءنى العالم
زيد لا دلالة للعالم عليه بل ربما دل بعض متبوعاته عليه وذلك مع قلة الاشتراك
نحو اقسم بالله ابو حفص عمر افا فرضنا انه ليس هناك من سمى بابى حفص الا اثنان
او ثلثة كذا قيل وفى دلالة المتبوع عليه فى هذا ايضا نظر فان دلالة عليه انما
استفيدت من خارج وهو علم المخاطب او السامع بوضع هذه الكنية لمسمى هذا
الاسم الا فابو حفص مثلا لا يدل على عمر من حيث هو متبوع واما البدل فمتبوعه
غير مقصود فلا يكون تقريره مقصودا وقولهم ان الابدال للتقرير معناه انه
لتقرير ما صدق عليه لا لتقرير المتبوع من حيث هو متبوع تنبيه قوله ان شمول
الحكم لافراده ليس لاحترازه عن شئ بل لبيان فائدة التوكيد فتقرير المتبوع جعله
مقررا فى ذهن السامع بازالة تغفله عن سماع اللفظ او بازالة توهمه كون ذكر
المتبوع غلطا او كونه بمعناه المجازى سواء كان مسبوقا بان مسبوقا بالبه وتقرير شمول
الحكم لافراده جعله مقررا فى ذهن السامع بازالة توهم ان الحكم انما هو على بعض
افراد المتبوع وحكم على الكل تجوزا لعدم الاعتداد بمن لم يجئ منهم فاذا كان ذلك فهو
المجاز وبحثت الحقيقة وسياتى بيان ما وقع به كلام من هذه التوهمات من الفاظ

البدل

التركيب ولا يخفى ان قوله يفيد تقرير المتبوع يفوق عن ذكر الشمول لظهور ان جاء القوم
كلهم يفيد تقرير المتبوع بازالة توهم كون المراد بالقوم بعضهم فذكره انما هو
زيادة توضيح **وهو** اى التاكيد **اما لفظى وهو** اى التاكيد اللفظى **اللفظ**
المكرر بعينه نحو جاء زيد زيد او بمرادفه فى المعنى نحو حقيق جدير واسكن
انت وزوجك الجنة او فى اثره وان لم يكن له فى حال الافراد معنى بل ضم الى
الاول لتزيين الكلام لفظا وتقويته معنى نحو حسن بسن وشيطان ليطان
ويجيء التاكيد اللفظى عند ارادة المتكلم دفع ضرر غفلة السامع وظنه به الغلط
ولا يجرى ههنا التاكيد المعنوى لانك لو قلت ضرب زيد نفسه فربما ظن
بك انك اردت ضرب عمرو فقلت نفسه بناء على ان الذكر عمرو وكذا ان
ظننت به الغفلة عن جماع لفظ زيد ويجب ايضا عند ارادته دفع ظن السامع
به التجوز فى المنسوب نحو زيد قتيل فيقال دفعا لتوهم السامع ان المراد بالقتيل
الضرب الشديد واما عند ارادته دفع ظنه به التجوز فى المنسوب اليه فيجوز
اللفظى نحو ضرب زيد زيد اى ضرب هو لا ضرب مقامه والمعنوى كما سيأتى
تنبيهان الاول التاكيد اللفظى يجرى فى الاسم ظاهرا كما مر ومضمرا كما
قام انت انت وفى الفعل باعادة لفظه نحو قام قام زيد وبمرادفه نحو جلس
سكت زيد وفى الحرف كذلك نحو نعم نعم وقوله اجل جير ان كانت اعجت عيابة
وفى الجملة كقوله ايا ظبية الوعساء بين جلاجل وبين النقا آنت ام ام خالد
لك الله على ذاك لله الله فان كان المؤكد ضميرا متصلا
او حرفا غير جر لم يعد احتياجا الى الاسم ما دخل عليه نحو قمت قمت اكرمتك اكرمتك
مررت به مررت به ان زيدا ان زيدا قائم او ان زيدا انه قائم او منفصلا بفاصل
ما ولو حرف عطف او وقف كقوله ليت شعرى هل نعم هلا تنهم
وقوله لا تنهيك الاسى تاسيا فما ما مر حام احد معتصما
ولا يجوز اعادته من دون فصل الا ضرورة كقوله
فلا والله لا يلفى لما بى ولا للما بهم ابدا دواء
واجاز الزمخشرى وابن هشام والرضى نحو ان زيدا قائم قال ابن مالك وهو مردود لعدم امام يستند

اليه

اليه او سماع يعتمد عليه ولا حجة فى قوله ان ان الكريم يحلم ما لم يرين مجاره قد
فانه من الضرورات اما احرف الجواب فتعاد وجوبا نحو لا لا نعم نعم
والاجود اعادة الجار مع الظاهر او ضميره نحو مررت بزيد بزيد وقوله نعم فى الجنة
خالدين فيها ففى رحمة الله هم فيها خالدون وقوله الا كما اقتران الجملة المؤكدة بعاطف
وهو ثم خاصة كما فى الارتشاف نحو كلا سيعلمون ويأتى بدونه نحو قوله هم والله
لا عزون قريشا والله لا عزون قريشا والله لا عزون قريشا ويجب ترك
العاطف عند ايهام التقييد نحو ضرب زيد ضرب زيدا اذ لو قيل ثم ضرب
زيدا لتوهم ان الضرب وجد مرتين وتراخت احدهما عن الاخرى والغرض انه
لم يقع الا مرة واحدة فان قلت اذا قرن المؤكد بالعاطف فهل يكون توكيدا او عطف
نسق قلت الحق يؤخذ انه عطف نسق وان افاد التوكيد وزعم ابن مالك انه توكيد لفظى
اعتبارا بفصل العاطف كذا قال ابن عادل فى تفسيره اقول والصواب ما ذهب اليه
ابن مالك فان العطف فى ذلك نظير العطف فى الاوصاف المتعددة وقد مر ان اطلاق
العطف عليها مجاز ويكون هنا كذلك وان كان المؤكد اسما ظاهرا او ضميرا منفصلا
منفصلا فيتكرر بحسب الارادة بلا شرط نحو قوله صرايحا امرأة نكحت نفسها بغير ولى
فنكاحها باطل باطل باطل وقوله وايك اياك المراء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب
وان كان ضميرا مرفوعا منفصلا جاز ان يؤكد بمثله ضمير متصل مرفوعا كان او منصوبا
او مجرورا مع طبقه فى التكلم والافراد والتذكير وضدادها كقمت انا وكرمتنى انا
مررت بك انت ومررت به هو ومر بك انت وبه هو وهكذا واجاز بعضهم توكيد
المنفصل بالمتصل وجعل منه ثم انتم هؤلاء الثانى لا يزيد تكرار اللفظ فى التوكيد على ثلاث
مرات قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام اتفق الادباء ان التاكيد فى لسان العرب اذا وقع
بالتكرار لا يزيد على ثلاث مرات قال وانما قوله تعالى فى سورة المرسلات ويل يومئذ
للمكذبين فى جميع السورة فذلك ليس بتوكيد بل كل آية قيل بها ويل يومئذ للمكذبين
فى هذه السورة فالمراد المكذبون بما تقدم ذكره فيقال هذا القول ثم يذكر الله معنى آخر
فيقول ويل يومئذ للمكذبين اى بهذا وقد يجتمعان على معنى واحد فاد تاكيد وكذلك
فبأى آلاء ربكما تكذبان فى سورة الرحمن **او معنوى** هذا قسيم قوله اما لفظى وانما اخره

على م

وان كان هو المعتمد به في التوابع كما قال ابن عقيل لطول الكلام فيه **والفاظه** محصورة
وهي **النفس والعين** ويكونان لدفع المتكلم ظن السامع به تجوزا في المنسوب اليه
فانه اذا قيل قطع الامير اللص احتمل ان يكون باشر قطعه وهو المعنى الحقيقي وان يكون
امر بقطعه ونسب اليه لكونه سببا امرا وهو المعنى المجازي فاذا قيل نفسه او عينه
ارتفع ظن التجوز وتثبت الحقيقة **تنبيه** محل كون النفس والعين من الفاظ التوكيد
اذا اريد بهما الحقيقة فلو اريد بالنفس الدم وبالعين الجارحة المخصوصة نحو ارقت زيدا
نفسه وطرفت زيدا عينه لم يكونا من التوكيد بل بدل بعض من كل وهو ظاهر
يطابقان المؤكد في جزء التثنية وهو الافراد والجمع **وهما** اي النفس والعين **فيها**
اي في التثنية **كالجمع** فهما في توكيد الاثنين كالجمعان في توكيد الجماعة **تقول**
جاء زيد نفسه او عينه وجاءت هند نفسها او عينها **والزيدان انفسهما**
او اعينهما والهندان انفسهما او اعينهما والزيدون انفسهم او اعينهم والهندات انفسهن
او اعينهن **تنبيهات الاول** ما جزم به من وجوب جمع النفس والعين في
توكيد الاثنين هو ما صرح به ابن مالك في التسهيل وجزم به ابن هشام في القطر وصرح
بعضهم بجواز الاوجه الثلاثة وبه جزم ابن هشام في شرح الشذور قال اذا اكد
المثنى بالنفس والعين ففيهما ثلاث لغات افصحها الجمع ودونه الافراد وهي
الافراد التثنية وهي الاوجه الجائزة في قطعت رؤس الكبشين انتهى وانما اخرت
التثنية لكراهة اجتماع تثنيتين فيما هو كالكلمة الواحدة واختير الجمع على الافراد لان
التثنية جمع في المعنى وفي الجمع شرحه جزم ابن مالك وولده تثنية النفس والعين
في توكيد الاثنين نحو قام الزيدان نفساهما وعيناهما ومنع ذلك ابو حيان وقال
انه غلط لم يقل به احد من النحويين انتهى وفي شرح الكافية للرضي وقد يقال نفساهما
وعيناهما على ما حكى ابن الكسيت عن بعض العرب **الثاني** مثل النفس والعين في جواز
الاوجه الثلاثة ما اضيف الى متضمنه وهو شيء لفظا نحو قطعت رؤس الكبشين
اي راساهما او معنى كقوله ؛ كفاهما الافراد عند عمرو ؛ اي كاسدين فاخبر
عن اثنين عند عمرو بنهما فان مثل ذلك يرد فيه الجمع والافراد والتثنية فمن الاول نحو
فقد صغت قلوبكما وقراءة ابن مسعود والسارق والسارقة فاقطعوا ايمانهما من

الافراد بدون لهما سواء تثنيا من التثنية قراءة الجمهور سواء تاهما وطرد ابن مالك قياس الجمع
الافراد لعدم الفهم المعنى وحقق الجمهور القياس بالجمع وقصر الافراد على ما ورد وانما
وافق الجمهور على قياس الجمع كراهة اجتماع تثنيتين مع فهم المعنى وذلك شرط الا يكون
لكل واحد من المضاف اليه الا شيء واحد لانه اذا كان له اكثر اليتر فلا يجوز في قطعت ايدي
الزيدين الا التثنية بالجمع ولا الافراد الا بالباس **الثالث** لا تجمع النفس والعين في التاكيد
الا مع قلة فلا يؤكد بنفوس ولا بعيون قال المرادي في شرح التسهيل وينبغي ان يعتبر
جمع القلة ما عدا فان عيونا جمع على اعيان ولا يؤكد به واعترضه الدماميني بان في شرح
الفرائض لابن مالك وفي شرح المفصل ومنهاج ابن الحاجب جواز اعيان في هذا الباب **الرابع** يجوز
الجمع بين النفس والعين ويجب تقديم النفس على الاصح كجاء زيد نفسه عينه بخلاف
عكسه فان النفس هي الذات حقيقة والعين مستعارة لها من الجارحة المخصوصة قاله
بعض المتاخرين وفي استعارة العين للنفس نظر فتامل **الخامس** يجوز ان تزاد الباء
فيهما كجاء زيد بنفسه وبعينه ولا يجوز ذلك في غيرهما من الفاظ التوكيد فاما جاء زيد بالعلم
فليس من التوكيد لان الباء لازمة ولانه بالضمير ولو كان توكيدا لكانت الباء فيه زائدة
وكان يصح اسقاطها وكان وروده مدرجا غالبا وبدون الضمير واجبا وانما ضم
اليه بنفسها وهو جمع لقولك جمع على حد قولهم فلس وفلوس والمعنى جاؤا بجماعتهم
وخرج بعضهم على زيادة الباء قوله تعالى والمطلقات يتربصن بانفسهن وفيه نظر سيأتي
بيانه **وكلا وكلتا للمثنى** مذكورة هنا ويكونان لتقرير شمول الحكم عند ارادة المتكلم
دفع ظن السامع به تجوزا في الحكم على مدلول المتبوع المتعدد وانما المراد بعضه نحو جاء
الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاهما قال السعد التفتازاني وفي كونهما نحو ذلك ايضا
نظر هم عدم الشمول نظرا لان المثنى نص في مدلوله لا يطلق على الواحد اصلا فلا يتبين
فيه عدم الشمول اللهم الا ان يقال ان العقل الصادر عن احد المتصاحبين قد يسبب اليهما
كما في قولهم يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان وانما يخرجان من الملح الاجاج دون العذب
الفرات قالت تاكيد بكلاهما يدفع مثل هذا انتهى وبعد اطلاق المثنى على الواحد ممنوع
فان العرب كثيرا ما تطلقه عليه مجازا الا ترى الى قول الشاعر ؛
؛ فجعلن مدفع عاتقين لمامها ؛ وجعلن معرفي راسين شمالا ؛

فاطلق عاقلين وراشتين على جميل عاقل وراشة مجازا كذا قيل قلت وفيه نظر فانه لم يطلق
عاقلين على عاقل وراشتين على راشة من غير اعتبار شئ اخر مع كونهما بل الظاهر ايضا
ما حول عاقل وراشة عاقلا وراشة ثم اطلق عليهما عاقلين وراشتين من باب التغليب كالعمرين
والقمرين كما نبه في قول الفرزدق عشية سال المربدان كلاهما ٭ فانوا انا هو مربد واحد
لكنه جعله واحدا له مربدين مجازا فاد حجة في البيت على اطلاق المثنى على الواحد فتدبر
تنبيهات الاول كما يؤكد بكلا وكلتا المثنى يؤكد بهما ما في معناه نحو جاء زيد
وعمرو وكلاهما زينب وهند كلتاهما فلو قال وكلا وكلتا للاثنين بدل قوله للمثنى
لكان اولى **الثاني** ذهب الفراء والفارسي وهشام الى ان كلا وكلتا لا يؤكدان مالا
يصلح في محله واحد فلا يجوز ان يقال اختصم الزيدان كلاهما لانه لا يحتمل ان يكون
المراد اختصم احد الزيدين فلو فائدة في التوكيد وذهب الجمهور الى الجواز وتبعهم ابن
مالك في التسهيل واختلف النقل عن الاخفش واحتج المجيزون بان العرب قد تاتي بالتوكيد
حيث لا احتمال نحو جاء القوم كلهم اجمعون اكتعون فالتاكيد باجمع واكتع بعد كل لا يرفع
بهما احتمال ارفعه بكل قال ابو حيان والجواب ان المعنى اذا كان بعينه اللفظ حقيقة
فلا حاجة للفظ اخر يؤكده الا اذا قوي برواية من العرب ولم يسمع من العرب التوكيد في
ذلك **الثالث** يشترط في التوكيد بهما اتحاد معنى المسند فلا يجوز جاء زيد وجاء
عمرو كلاهما وهل يجوز اختلاف لفظه مع اتحاد معناه نحو ذهب زيد وانطلق عمرو
كلاهما جزم بجوازه ابن مالك تبعا للاخفش وقال ابو حيان انه يحتاج الى سماع
من كلامهم حتى يصير قانونا يبنى عليه والذي تقتضيه القواعد المنع لانه لا
يجتمع عاملان على معمول واحد فلا يجتمعان على تابعه **الرابع** قال ابن هشام الظاهر
ان التوكيد يبعد ارادة المجاز ولا يرفعها البتة ولهذا تاتي الاتيان بالفاظ متعددة
ولو صار بالاول لصار لم يؤكد كما لا يقال اختصم الزيدان كلاهما الا وفي الى قول
الفرزدق عشية سال المربدان كلاهما ٭ وانا هو مربد واحد فجعله وما حوله
مربدين مجازا لعلم ان التوكيد لا يمنع ان يكون في المؤكد مجاز ما انتهى **قلت**
وفيه نظر اما نحو اختصم الزيدان كلاهما فقد علمت ان الجمهور على جوازه واما قول الفرزدق
فليس المراد بالتوكيد فيه رفع ارادة المجاز في نفس المؤكد بل رفع ارادته في نسبة العقد

الى ما حول المؤكد المتعدد فان التاكيد بكلاهما فيه افاد شمول الحكم بالسيادة للمربد وما
حوله البتة فاندفع توهم ان السائل انما هو المربد وحده لكنه حكم بالسيادة عليه وعلى
ما حوله مجازا وهذا نظير قول جابر الغنوي كلاهما وكف القوم كلاهما واما ارادة المجاز
في المؤكد نفسه ففي حيرة للتكلم فكيف يرفعها **وكل وجميع وما بمعناهما** الى الضمير
المثنى **من ذي اجزاء** مفردا كان او جمعا قال بعضهم اذا الكلية والاجتماع لا يتحققان
الا فيه ولا حاجة الى ذكر الافراد لان الكلي ما لم يلحظ افراده مجتمعة ولم يعتبر اجزاء لا
يصح تاكيده بكل وجميع اشفى **يصح افتراقها** اي الاجزاء نحو جاء القوم كلهم او جميعهم
او عامتهم فالقوم ذو اجزاء يصح افتراقها وهي زيد وعمرو وبكر وغيرهم ولا يجب صحة
افتراقها حسا كهذا المثال بل صحته **ولو كان حكما نحو اشتريت العبد كله** او جميعه
او عامته فالعبد ذو اجزاء يصح افتراقها باعتبار الشراء لا ان وان لم يصح افتراقها باعتبار
ذاته بخلاف جاء زيد كله فانه لا يصح افتراق اجزائه لا حسا ولا حكما وانما يؤكد بهذه
الالفاظ ذو اجزاء كذلك لانها انما تكون لتقرير شمول الحكم فالم يكن المؤكد كذلك لم يكن
توهم ان المراد الحكم على البعض وانما حكم على الكل تجوزا **ونقل** اي الفاظ التوكيد المضيف
لضمير عائد الى المؤكد لفظا لحصل الربط بين التابع والمتبوع **مطابق للمؤكد**
في مذكره وتانيثه وافراده وضده نحو جاء زيد نفسه وهند نفسها والزيدان كلاهما
والهندان كلتاهما والزيدون كلهم والهندات كلهن وكذا الباقي فليس من التركيب
بجميع قوله تعالى خلق لكم ما في الارض جميعا خلافا لمن وهم وكقراءة بعضهم انا كلا فيها خلافا
للفراء والزمخشري لعدم الضمير فيها بل الصواب ان جميعا حال من ما الموصولة وكلا بدل
من اسم ان والبدل الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جائز اذا كان معينا للاحاطة نحو
ثم تولوا شكم وبدل الكل لا يحتاج الى ضمير ويجوز في كل ان تكون العوامل اذا لم تتصل بالضمير
نحو جاني كل القوم ويجوز بجيئها بدلا بخلاف جاني كلهم فلا يجوز الا في الضرورة وخرجها
ابن مالك على ان كلا حال من ضمير الظرف وفيه ضعفان تنكير كل وقطعها عن الاضافة
لفظا ومعنى وهو نادر كقول بعضهم مررت بهم كلا اي جميعا وتقديم الحال على عاملها
الظرف قال ابن هشام في المغني **تنبيه** التوكيد بجميع وعامة غريب ولذلك اهملها
اكثر المصنفين ومن التوكيد بجميع قول امراة من العرب ترفض ولدها ٭

من التوكيد بكل

: فذاك حق خوزان : جميعهم وهمدان : وانما فى عامة لازمته بتوهمها فى نافلة
فصلح مع المؤنث والمذكر تقول اشتريت الامة عامتها والعبد عامته كما قال تعم وبعقوب
نافلة وفى الافصاح ان المبرد يفسره عامة باكثر لا بجميع ومعنى هذا تكون بدل بعض من كل
لا توكيدا و تفيد تخصيصا لا تعميما وقد يكون جميع بمعنى مجتمع ضد متفرق فلا تفيد
توكيدا كقوله : تهتيك عن هذا وانت جميع : وقد يتبع عند ارادة تقوية التوكيد
كل باجمع واخواته وهو اكتع وابصع وابتع حال كونها مطابقة للمؤكد فى التذكير والتانيث
والافراد والجمع فيقال اشتريت العبد كله اجمع اكتع ابصع ابتع والامة كلها جمعاء كتعاء
بصعاء بتعاء وجاء القوم كلهم اجمعون اكتعون ابصعون ابتعون والنساء كلهن جمع كتع
بصع بتع واما التثنية فقضيتها اطلاقه انها تطابقه فيها ايضا وهو مذهب الاخفش
والكوفيين قال الزجاج ومن منع التثنية فقد تكلف وادعى ما لا دليل عليه والمنع من
جمهور البصريين قال ابن هشام وهو الصحيح اذ لم يسمع اذ لم يسمع وفى الجمع وما لا يثنى لتعريفه بالجمع
وجمعا فى التوكيد واخوته خلافا للكوفيين تنبيهات الاول الجمهور على انه لا يؤكد
باجمع دون كل اجتزاء بالمختار كما قال ابو حيان جوازه لكثرة وروده فى القران والكلام
الفصيح كقوله تعالى لاغوينهم اجمعين وان جهنم لموعدهم اجمعين لاملان جهنم من الجنة والناس
اجمعين وفى الحديث فلم يسلم اجمع وصلوا جلوسا اجمعين قال ابو حيان ولا يقال دليل
المنع وجوب تقديم كل عند الاجتماع لان النفس يجب تقديمها على العين اذا اجتمعا
ويجوز التاكيد بالبعض على الانفراد قاله فى الجمع الثانى لا يؤكد باخوات اجمع دونه عند
الجمهور وجوزه الكوفيون وابن كيسان محتجين بقول ابن عمر وسايرهما الى الشعر اكتع
وقول الراجز : تخلى الدلفا حولا اكتعا : وقول اعشى وبعه ٥
: قوتوا بالدواير واتقونا : ببغان بن زبرعة اكتعينا : وحمله الاخفش على الضرورة
الثالث اختلف فى هذه الكلمات عند اجتماعها هل كل منها توكيد لما قبله ام
جميعها توكيد للمؤكد الاول قال الاخفش قال ابن برهان اذا قلت جاءنى القوم كلهم
اجمعون اكتعون ابصعون ابتعون فكلهم توكيد للقوم واجمعون توكيد لكلهم وكلا
البواقى كل واحد منها توكيد لما قبله وقال غيره بل كلها تاكيد للمؤكد الاول كالصفات
المتتالية انتهى قلت ويفهم من كلام بعض النحاة قول ثالث وهو ان اجمعين توكيد

لما قبله وما بعده توكيد له الرابع قال ابن هشام فى شرح اللمحة يجوز ان يجمع بين
جميع الفاظ التوكيد فى تركيب واحد وذلك البالغة فى التاكيد وما اظن العرب فاهت
بجمع الجميع وانما هذا قياس من النحويين انتهى وقال فى مذكرته تفاوت عن ابن عصفور اذا اجتمعت
الفاظ التوكيد بدات بالنفس فالعين فكل فاجمع فاكتع فابصع وابتع وانت مخير بين
ابصع وابتع فايهما شئت قدمته فان حذفت النفس اتيت باحدها مرتبا الى العين
كذلك او اجمع لم تات باكتع وما بعده لان ذلك توكيد او جمع فلا يرتقى به دونها انتهى وقال
ابن حق الشهير انك اذا اردت ذكر اخوات اجمع وجب الابتدا باجمع باخواته على هذا
الترتيب اجمع اكتع ابصع ابتع ولا خلاف انه لا يجوز اجمع عن اخواته وقال ابن كيسان
تبدا بما تبين شئت بعد اجمع انتهى الخامس قال بعضهم اخوات اجمع تابعة لها على معنى
انها اذا افردت دونها لم يكن لها معنى نحو حسن بسن وشيطان لطان ولا تكون على
ان اكتع ماخوذ من كتع اى تام وابصع من تبصع العرق اى سال قال ابن حق والتبصع
ابصع ابصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة انتهى وفى القاموس تبضع العرق تضع والمعجمة
اصح وابتع من التبع بالتحريك وتقديم الباء الموحدة على التاء المثناة من فوق وهو طول
العنق مع صغر رجلها قال بعضهم ويمكن استنباط مناسبات حقيقية بين هذه الالفاظ
ومعناها التوكيدى بالتامل الصادق السادس الجمهور على انه لا يفرق فى اجمعين الى
اتحاد وقت الفعل بل معناه وعمق كل سواء كانوا الفذ والجماعة والمعارف والمبرد الى انه
يقيد مع التوكيد الاجتماع فى وقت الفعل فاذا قيل قام القوم كلهم احتمل قيامهم مجتمعين
ومتفرقين واذا قيل اجمعون اراد ان قيامهم فى وقت واحد وان هذا هو السبب فى ذكر
اجمعين بعد كل فى الاية ورد بقوله تعالى لاغوينهم اجمعين فان اغواء الشيطان لهم ليس فى وقت
واحد قال بعض المحققين ومن قال بافادته الاجتماع لاحظ انه يجب اصل الاستغراق ويدل
على الاجتماع فلا يعد قصد ذلك المعنى وضعا لمبالغة تاكيد الكفاية انتهى وهذا التوجيه
لا يسمن ولا يغنى من جوع ومن تتبعه جوابا عن ان قد عليهم بجزاية الاعواد فقد اغرب
السابع الفاظ التوكيد معارف اما ما اضيف الى الضمير فظاهر واما اجمع وتوابعه فمع
تعريفه وكون احدها اثنينية الاضافة ونسب الى سيبويه واما فى انه باصلية يطلق
على معنى الاحاطة قال محمد بن سعود الغزنوى البديع وتعريفها كتعريف اسامة انتهى ولكون

تعريجي م

وذهب م

يعني يجوز تصحيح قيام الواو وارد
الاجتماع الشامل بعدم ارادة
عمل الشامل وقت الفعل والاجتماع
في وقت واحد كما ذكر
تم

هذه الالفاظ معارف منع البصريون نصبها على الحال قاله المرادي في شرح الالفية هامان

مسئلتان الاولى **لا تؤكد النكرة** بالتوكيد المعنوي **الا مع الفائدة** هذا ما ذهب اليه الكوفيون والاخفش واختاره ابن مالك في جميع كتبه لصحة السماع بورود فيه فائدة لان من قال صمت شهرا قد يريد جميع الشهر وقد يريد اكثره ففي قوله احتمال فيصير التوكيد قال ابن هشام في الاوضح وهذا المذهب هو الصحيح **وقيل** اي من اجل الشرط الفائدة في توكيد النكرة **امتنع رايت رجلا نفسه** لعدم الفائدة **وجاز شريت عبدا كله** وصمت حولا كله لحصول الفائدة فان السؤال قد يتعلق ببعض العبد والصوم قد يتعلق ببعض الحول فالتوكيد يرفع احتمال ذلك قال الرضي فعلى هذا الا فيشترط تطابق التاكيد والمؤكد تعريفا وتنكيرا عندهم خلافا للبصريين انتهى والمنع مطلقا مذهب جمهور البصريين قالوا لان الفاظ التوكيد معارف فلا يجري على النكرات واحتج الجزولي بالسماع كقول الراجز

يا ليتني كنت صبيا مرضعا ... تحملني الام لغا حولا اكتعا

وقول الاخر

قد صرت البكرة يوما اجمعا ... بنت حولا كاملا كله

وقوله

لكنه شاقه ان قيل فارجب ... باليت عدة حول كله رجب

قال ابن مالك لو لم ينقل استعماله عن العرب لكان جديرا بان يستعمل قياسا فكيف به استعماله ثابت انتهى قال في الجمع والمانعون مطلقا يجيبون عما ورد من ذلك بانه محمول على البدل او الغلط او الضرورة انتهى وينبغي ان يقال او الشذوذ ليشمل ما جاء من ذلك في الاختيار كقوله عليه السلام رسول الله ص صام شهرا كله الا رمضان

تنبيهان الاول قال غير واحد تحصل الفائدة في توكيد النكرة بان يكون المنكر المؤكد عددا والمؤكد من الفاظ الاحاطة كالواحد المذكور وفي المحدود باكان موصوفا بالمدة لها ابتداء وانتهاء كيوم واسبوع وشهر وحول وقيل المراد به المعلوم المقدار كدينار ودرهم ويوم وليلة وشهر وسنة والحق ان الفائدة قد تحصل مع غير ذلك ايضا كمثال الصبر رحمه الله نعم فلا ينبغي الجمود على ما قاله فتامل

الثاني نقل غير واحد ايضا الاتفاق على امتناع توكيد النكرة اذا لم يفد واعترض بما حكاه ابن مالك في شرح التسهيل ان بعض الكوفيين اجاز توكيد النكرة مطلقا اقام

او لم يفد لكن قال ابن هشام في حاشية التسهيل هذا النقل عن ابن مالك لم اقف عليه من غير حجته وفهمت انه استنتجه من اعراب بعض الكوفيين كلمة كل توكيدا للمحايا في قوله

محايا كلها الا وتليدا ... ولا نسلم ان توكيد محايا لا يفيد ثم كيف يجيء قائل الكلام الى مع اعترافه انه لا يفيد ثم انه قد نقل في شرح العين الاتفاق على المنع اذا لم يفد انتهى

والمسئلة الثانية **اذا اكد الضمير المرفوع المتصل بارز** كان **او مستترا بالنفس او بالعين فيعد** توكيده بالضمير **المنفصل نحو قوموا انتم انفسكم** وقاموا هم انفسهم وقمن هن انفسهن وقمت انت انفسكن **وقم انت نفسك** وقوما انتما انفسكما وقاما هما انفسهما وذلك كراهة ايهام الفاعلية عند استتار الضمير المؤكد اذ لو قيل قمت عينها توهمت الجارحة او نفسها توهمت نفس الحياة واجروا النفس فيه مجرى العين وهذا يبطل قول من قال ان العطف كالتوكيد وانما ذلك في العطف خاصة اذ المنفصل لا يرفع الايهام المذكور الا ترى انه لو قيل قمت اليوم نفسها لكان الايهام باقيا وخرج بقيد الضمير المرفوع الضمير المنصوب والمجرور فيؤكدان بالنفس والعين بدون المنفصل نحو ضربتهم انفسهم ومررت بهم انفسهم وبالمتصل المنفصل ضربتك بها بدونه ايضا نحو انت نفسك قائم ويعنيا بالنفس والعين غيرهما فيؤكد بالمرفوع المتصل بغير شرط نحو قاموا كلهم او اجمعون لعدم اللبس بخلاف كله **الرابع البدل** والتعبير به اصطلاح البصريين والكوفيون يعبرون عنه بالنعت حتى ابن هشام في شذور الذهب قال ابن كيسان يعبر عنه بالتكرير والغرض منه ان يذكر المقصود بالنسبة بعد التوطئة لذكره بالتصريح بتلك النسبة الى ما قبله افادة تقوية الحكم وتقريره لانه بمنزلة اسناد الحكم الى المحكوم عليه مرتين **وهو** في اللغة العوض وفي الاصطلاح **التابع** وهو كالحيز يشمل جميع التوابع وقوله **المقصود باصالة** بفتح الهمزة **بما نسب الى متبوعه** اخرج ما عدا المحدود من التوابع لما النعت والتوكيد فظاهر واما البيان والمعطوف بالحرف فانهما وان كانا مقصودين بما نسب الى متبوعهما الا انهما مقصودان تبعا لا اصالة لكن هذا لا يتاتى باخراج جميع اقسام المعطوف بالحرف لصدق التعريف على المعطوف بيل في مثل قولنا جاء زيد بل عمرو لانه مقصود اصالة بما نسب الى متبوعه وذكر الاول انما هو غلط او سهو لسان كما تقدم كلمة بل

بلغ مقابلة

والجواب عنه بان المتبوع كان مقصودا اصالة لكن لما بدا له واعرض عنه خرج عن تلك
الحالة وصار المقصود هو التابع لا يخفى ما فيه ولئن تم فانما يتم فيما اذا كان ذكر المتبوع
غلطا ثم اذا كان سهوا بسان فليس المتبوع مقصودا اصلا فضلا عن ان يكون
اصالة فيبقى هذا القسم داخلا في التعريف وايضا وهذا الجواب يخرج التعريف
عن عدم الاطراد الى عدم الانعكاس فان بدل البداء وبدل الغلط ديارا كان المعطوف
بيل في كون المتبوع كان مقصودا اصالة لكن لما ابدل منها اخر جا عن تلك الحالة
وصار المقصود هو التابع فافهم **تنبيهان الاول** اورد على هذا الحد انه لا ينبغي ان
البدل الذي يعد الاسئلة ما فاما احد الازيد فان زيدا بدل من احد وليس نسبته ما نسبت اليه
من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصودة بينه ما نسبة الى
احد نسبة القيام الى زيد واجيب بان ما نسب الى المتبوع ههنا القيام فانه نسب اليه
تبعا ونسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة ولكن اثباتا فيصدق على زيد انه تابع
مقصود نسبة بعينه ما نسب الى المتبوع فان النسبة المأخوذة في الحد اعم من ان يكون
بطريق الاثبات او النفي ويكون ان يقصد بنسبة الى شيء نفيا نسبته الى شيء اثباتا
فيكون الاول توطئة للثاني **الثاني** قال بعض المتاخرين عد البدل تابعا ظاهر على
القول بان عامله عامل المبدل منه اما على القول بان عامله مقدر من جنس عامل المبدل
منه فلا اذ لا يصدق عليه حقيقة التابع اصطلاحا كما لا يخفى فينبغي ان يجعل جعله
تابعا على المسامحة لكان الشبه الصوري انتهى قلت والى هذا اشار شارح المصابيح
حيث قال ان البدل لكونه مقصودا في الكلام ومستقلا بنفسه كانه ليس من التوابع
الا من جهة اللفظ دون المعنى **وهو** اربعة اقسام الاول **بدل الكل من الكل** وهو
الذي يكون ذاته عين ذات المبدل منه وان كان مفهوما هما متغايرين نحو قوله تعالى
اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم وقوله ان للمتقين مفازا حدائق و
اعنابا والتعبير ببدل الكل المشهور وغيره عنه بالمبين في نظر بنيته بالبدل
المطابق وقال في شرح الكبرى وهو ولي لانها عبارة صالحة لكل بدل يساوي المبدل منه
في المعنى بخلاف العبارة الاخرى فانها لا تصدق الا على ذي اجزاء وذلك غير مشترط لا
على حد البدل في اسماء الله تعالى كقراءة غير نافع وابن عامر الصراط العزيز الحميد الله الذي

عنه في شرح التسهيل بدل الموافق من الموافق وبعض الغارية بقوله بدل الشيء من الشيء
تنبيه قال الرضي رحمه الله الا ان لم يظهر بدل فرق جلي بين بدل الكل من الكل
وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه فما
قاله من ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون سبقه بخلاف عطف البيان
فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول فالجواب انا لا نسلم ان المقصود
بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط كما في سائر الابدال الا الغلط فان كون الثاني فيه هو
المقصود بها دون الاول ظاهر انتهى قال المحقق الجرجاني الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا
بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا والحاصل ان مثل قولك جاني اخوك زيد
ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثاني تتميما له توضيحا فالثاني عطف بيان
وان قصدت الاسناد الى الثاني وجئت بالاول توطئة مبالغة له في الاسناد فالثاني
بدل وح يكون التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد الى
بعد التوطئة فالفرق ظاهر كما حققه المتاخرون من الشراح قال شارح التهذيب اللهم ان
الرضي لما فهم من تعريف ابن الحاجب ان المتبوع في البدل لا يكون مقصودا اصلا اعترض عليهم
بما اعترض وحكم بعدم الفرق الجلي ورد المصنف رحمه الله حيث سلم ما وقع فيه
ابن الحاجب وانه عبر بادق عبارة انتهى يعني ان المصنف اشار الى الفرق الذي ذكره
المحقق المذكور في تعريفه للبدل بقوله المقصود اصالة مسلم من قوله داخل القسم الذي
اعترض به الرضي لكنه قال في الالفية الدرية هذا الفرق لا يجدي نفعا في بعض الامثلة
كما اذا كان الثاني لمجرد التفسير بعد الابهام مع ان في الاول فائدة مقصودة ليست في
الثاني وهي الابهام نحو من رب رجل زيد فان زيدا ذكر مفسرا لرجل اذ هو دال على ما دل
عليه رجل مع زيادة التعريف فليس الاول منهما توطئة للثاني بل كل منهما مقصود فان
الابهام مقصود لذاته والتفسير كذلك مع ظهور الفرق الجلي بين عطف البيان
وبدل الكل ثابت كما ذكره الرضي انتهى فتامل **و** الثاني **بدل البعض من الكل** وهو
الذي يكون ذاته بعضا من ذات المبدل منه وان لم يكن مفهومه بعضا من مفهوم مبدل منه
كان ذلك البعض نصفا او اقل او اكثر على الصحيح وجزم الكسائي وهشام الى ان
بدل البعض لا يقع الا على ما دون النصف ولا يصح الكسائي نصفه او ثلثه او اكثر

وذهب م

بدل بعض عندهما ولا بد في هذا البدل من اتصاله بضمير يعود الى المبدل منه كقولك
كبعت العبد نصفه او ثلثه كقوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا
اي منهم فمن بدل بعض من الناس لان المستطيع بعض الناس لا كلهم وقال الزمخشري هو
بدل كل والمراد بالناس المستطيع فهو عام اريد به خاص لان الله لا يكلف الحج من لا
يستطيع **تنبيه** العبارة بلفظ البعض والكل ادخال الى عليهما وقع في كلام كثير
وقد استعملها النحاة في جملة كذلك واعتذر عنه بانه تسامح فيه موافقة للناس
قال بعض الائمة لا يجوز ادخال الى عليهما عند الجمهور قال ابن خالويه في كتاب ليس
يغلط كثير من الخواص بادخال الى على كل وبعض وليس من لغة العرب لانهما معرفتان
في نية الاضافة وبذلك نزل القرآن وعن الاصمعي انه قال قرأت آداب ابن المقفع فلم
ار فيه لحنا الا قوله العلماء اكثر من ان يحاط بالكل منه فاحفظوا البعض قال وذلك
خطأ لانهما معرفتان لا تدخلهما الى قال وهذا قلت قبل وبعد اهـ وفي الجواز مذهب
الاخفش والفارسي ومن المغرب ما وقع في كتاب الهادي للشادي نقلا عن
الازهري ان النحويين اجازوا ادخال الالف واللام في بعض وكل وان اباه الاصمعي
~~ولا مذهب~~ وانما اباه الاصمعي العرب عدم جواز دخول الالف واللام عليهما لا انهما
مضافان اليه لما ظاهر او لما مضمر اشهى **والثالث بدل الاشتمال** ولاختلافهم
فيه بينه المصنف بقوله **وهو الذي اشتمل عليه المبدل منه** لا كاشتمال الظرف
على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما **بحيث يشوق**
السامع عند ذكر المبدل منه **الى ذكره** اي ذكر البدل ويكون منتظرا له نحو هو سيفا
ولخصا لما اجمل اولا **نحو** قوله تعالى **يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه**
فقتال بدل اشتمال من الشهر لاشتماله عليه بالمعنى المذكور فالمشتمل هو الاول وهو مذهب
الفارسي والرماني وخطاب وابن مالك واختلف في تعليله فقال الزجاج لاشتمل
على الثاني بالمعنى المذكور ورده بعض المتاخرين بان قولك سلب زيد ثوبه ليس زيد
فيه مشتملا على الثوب لانه لم يدل عليه ولا يتقاضاه كما ذكر في تعريفه اشهى قلت ليس المراد
بكونه يدل عليه ويتقاضاه الا تصريحه بل المراد انا اذا قلنا سلب زيد دل على ان سلب
شيء فهو يتقاضى بيان ذلك المسلوب فيشوق السامع الى ذكره الى ان يجيء مبينا له ملخصا

لان مذهب م

نعم

فافهم وقال الجزولي لان الثاني لم يضفه الاول كما يجيء في الجارية حسنها او اكتسب منه صفة نحو
سلب زيد ماله فان الاول اكتسب من الثاني كونه مالكا ورد بانه يلزم منه ان يجوز ضرب
زيد عبده على الاشتمال وهم قد منعوا ذلك قاله ابو حيان في التذكرة وقال طايفة ووقع
لابي علي في الحجة ان المشتمل هو الثاني قال بدليل سرق زيد ثوبه ورد فسرق زيد فرسه
وقيل لا اشتمال احدهما على الاخر وانما الاشتمال الاسناد على الاول على معنى ان الاسناد
الى الاول لا يكتفى به من جهة المعنى وانما اسند اليه على قصد غيره مما يتعلق به ويكون المعنى
محتاجا بغير الاول ولهذا لا يجوز ضرب زيد عبده على الاشتمال لاكتفاء المسند بالاول
وهو مذهب المبرد وبه قال الزجاج واورد عليه نحو زيد ماله كثير اذا اعرب ماله بدلا
من زيد الا ان يقال الابتداء اشتمل مجازا على ماله حقيقة وقيل لا يتعين اشتمال احدهما
على الاخر بل تارة يكون المشتمل هو الاول نحو فيسألونك عن الشهر الحرام قتال وتارة يكون
المشتمل هو الثاني نحو سلب زيد ثوبه ويشكل عليه نحو زيد ماله كثير اذا اعرب ماله
بدلا كما قلنا فانه لا اشتمال فيه لاحدهما على الاخر ولم هذا البدل في الضمير كما مر في بدل
البعض مثال الضمير المذكور ما مر ومثال الثاني قوله تعالى قتل اصحاب الاخدود النار
اي فيه او الاصل نار ثم ناب الهاء الضمير **تنبيهان الاول** يشكل ما قول
المص وهو بدل الكل من الكل والبعض من الكل والاشتمال لزوم عطف جزء الاسم على جزء
الاسم لان الاسم هو المركب الاضافي وهو بدل البعض وبدل الاشتمال ودفعه ان
تقدير الكلام وبدل البعض من الكل وبدل الاشتمال فحذف جزء الاسم لانسياق الذهن
اليه بقرائن حذف جزء الاسم ام هو امر مستحدث فيما بين المصنفين لا اصل له
في كلام العرب والاظهر هو الثاني قاله بعض المحققين من شراح الكافية **الثاني** ورد في المسهل
بدل البعض والاشتمال الى بدل الكل فقال العرب تتكلم بالعام وتريد الخاص وتحذف
الصفات وسويه فاذا قلت اكلت الرغيف بلمه انما تريد اكلت بعض الرغيف ثم بينت
ذلك البعض بقولك بلمه واذا قلت اعجبني زيد علمه انما تريد اعجبني صفة زيد فبينت
بقولك علمه تلك الصفة المحذوفة **والرابع البدل المباين** للمبدل منه **وهي**
ثلاثة اقسام ذكر المص منها قسمين فقال **ان ذكر للمبالغة سمي بدل بداء** بالباء
المهملة والمد وبدل اغراب ايضا وذلك بان تذكر المبدل منه عن قصد وتعمد ثم تورد

انك غالط لكون الثاني نسيانا للاول اجنبيا عنه وهذا معتمد الشعر كثير المبالغة
التفنن في الفصاحة وشرطه ان يتفق من الادنى الى الاعلى كقولك حبيبي قمر
شمس كانك لما كنت متعمدا لذكر القمر توهم من تمسك الغلط وترى انك لم تقصد
في الاول الا تشبيها بالشمس كذا قال الرضي وقال غيره انما سمي بدل بدا لان المتكلم يغير
شيئا ثم يبدو له ان يغير باخر من غير ابطال للاول ويقع بدل البداء من الفصحاء
بل هو من التفنن في الفصاحة كما علمت ولا عبرة بمن انكره فقد ذكره سيبويه وتبعه
لصحة قوله صلى الله عليه وسلم ان الرجل ليصلي الصلوة وما كتب له نصفها ثلثها الى عشرها وما
قيل انه محمول على اضمار بل ليس بشيء فان بل لم يثبت حذفها او ذكر لتدارك
الغلط فاسمه بدل الغلط او منسي بدل الغلط نحو جاء زيد الفرس امرت
ان تقول جاء الفرس فيسبقك لسانك الى زيد ثم تدارك الغلط فتقول الفرس
فمعنى قولنا بدل غلط انه بدل عن اللفظ الذي هو غلط لا ان البدل نفسه هو
الغلط كما قد يتوهم من ظاهر اللفظ ولا يقع بدل الغلط من فصيح ولا فيما يصدر
عن روية فلا يكون في شعر اصلا وقد اهمل المص القسم الثالث من اقسام البدل الباقي
وهو بدل النسيان وهو ان تعتمد ذكر ما هو غلط ولا يسبقك لسانك الا ذكره لكن
تنسى المقصود ثم بعد ذلك تتذكره فتذكر المقصود فمعنى قولنا بدل نسيان انه بدل
من شيء ذكر نسيانا وقد تبين بذلك ان الغلط من جهة اللسان والنسيان من جهة
الجنان ولا يقع بدل النسيان ايضا من فصيح ولا فيما يصدر عن روية ولم يزل مالك وغيره
من النحاة لم يفرقوا بين بدل الغلط والنسيان فسموا النوعين بدل غلط وانما حكينا
ما حال المصنف لبدل النسيان مع امكان ادخاله تحت بدل الغلط كما فعل الاكثرون
لان المص رحمه الله اعتذر في حاشيته هذا المتن عن عدم ذكره بانه غير مشهور ولا يقع
من الفصحاء فقررنا كلامه وانما لم يقع بدل الغلط من الفصحاء لانه غير فصيح قال البدر الدماميني
ولا ادري اي معنى جزموا بان بدل الغلط غير فصيح مع ان النسيان لا ينافي الفصاحة
اللهم الا ان يكون المراد انهم تتبعوا كلام الفصحاء فلم يجدوا بدل الغلط فاسيا فيحكموا
بانه غير فصيح نظرا الى هذا المعنى وليس المراد ان الانسان اذا سبق لسانه الى ذكر
ما لم يقصده فتنبه فتذكر المقصود يحكم بان لفظه المذكور على سبيل السهو غير فصيح

اشهى

اشهى وقال بعضهم الظاهر ان المراد بالفصاحة البلاغة فان الغلط ثابت في البلاغة عند ظاهر
دون الفصاحة باعتبار انتفاء الطابقة لمقتضى الحال اشهى وحكم بتعيين ذلك البعض المحققين
وهو حسن تنبيهات الاول قضية اطلاق المص ان بدل الغلط يقع في النثر
وهو قول سيبويه والاكثرين وقال غيره انه وجد في الشعر دون النثر وجوزه بعضهم في
النثر دون الشعر لان الشعر الغالب انما يقع عن تروية وفكر وهذا نوع عزيب ان
يجوز شيء في النثر ولا يجوز في الشعر وانما المعروف عكس ذلك وقال الميزابي في شرح
الجمل لا يقاس على بدل الغلط لانه يقع على غير قصد انتهى وهو حسن ظاهر وقال خطاب
ان بدل الغلط لم يقع في نثر ولا نظم وانه تطلبه فلم يجده وانه طالب به من اعتنى في
تعريفه واستدل المثبتون له بقول ذي الرمة

لمياء في شفتيها حوة لعس ۞ وفي اللثاث وفي اهدابها شنب

فان الحوة السواد واللعس سواد مشوب بحمرة وقال بعضهم انه محمول على التقديم والتاخير
اي في شفتيها حوة وفي لثاتها لعس وابى بعضهم بان ذا الرمة يوجد في شعره التقديم
والتاخير كثيرا وبطلانه انه يلزم عليه تقدم ما في حيز الواو العاطفة عليها وهو باطل
الثاني الاحسن في التعبير عطف تمام البدل المباين بل فيكون من عطف النسق
لئلا يتوهم كون البدل في ذلك صفة لما قبله كما في قولك رايت رجلا حمارا اذ
يحتمل ان يكون اردت بقولك حمارا جاهلا او بليدا كذا قال غير واحد وفي كلام بعض
المحققين ان ادعاء الغلط والظهار في بدل البداء في المعنى من التجوز بكلمة بل
هو ظاهر الثالث قال بعض الائمة المتاخرين خلفا للجمهور باثبات بدل الكل من البعض
لورود نحو يدخلون الجنة ولا يظلمون يا جنات عدن فجنات اعرب بدلا من
الجنة وهو بدل الكل من بعض وفائدته تقرير انها جنات كثيرة لا جنة واحدة وقوله

رحم الله اعظما دفنوها ۞ بسجستان طلحة الطلحات ۞

فطلحة بدل من اعظم وهي بعضه وقوله كاني غداة البين يوم ترحلوا ۞ غيوم بدل من الغداة وهي بعضه
اشهى والجمهور يؤولون ذلك كله هذا هداية الى مسئلة تهمة من مسائل البدل
لا يبدل الظاهر من المضمر بدل الكل الا من غير الغائب نحو ضربته
زيدا وقوله على حالة لو ان في القوم حاتما ۞ على جوده لضن بالماء حاتم ۞

وانما لم يبدل من ضميري المتكلم والمخاطب لانهما اقوى واخص من الظاهر فلو ابدل منهما
لزم ان يكون المقصود بالنسبة وهو البدل اقل دلالة من غير المقصود فلم يقولوا في
المسكين مررت ولا عليك الكريم المعول وما ضمير الغائب فلم يكن في القوة والخصوص
كذلك لوجود الاشتباه فجوزوا نحو زيد لذلك ولم يفهم تقييد المسئلة بالمتصرف
ابدال الظاهر من الظاهر جائز كما مر ويبدل الكل ان ابدله بدل بعض ان اشتمال
جائز من الضمير مطلقا كقوله لو عدوني بالعجز والادام ٭ رجلي من رجلي شثنة القدم
من رجلي الاول بدل من ياء المتكلم بدل بعض من كل وقوله ٭
بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا ٭ وانا لنرجو فوق ذلك مظهرا ٭ مجدنا
وسناؤنا بدل اشتمال من ضمير المتكلم وهو انما جاز ذلك لان مدلول الثاني
غير ليس مدلول الاول فلم يشك بكون الاول اقوى واخص لان الثاني يفيد فائدة
زائدة على المتبوع ويرد على المص رحمه الله انهم جوزوا ابدال الظاهر من ضمير الغائب
بدل كل اذا كان مفيدا للاحاطة نحو قوله تعالى تكون لنا عيدا لاولنا واخرنا فاولنا
واخرنا بدل كل من ضمير المتكلم المجرور باللام ولذلك اعيدت اللام مع البدل ولم
يلتفت حكى خلافا في جواز ذلك ولم يعتبر الاختص فيه افادة الاحاطة بخورة
مطلقا متمسكا بقوله ٭ بكم قريش كفينا كل معضلة ٭ وام نهج الهدى من كان ضلالا ٭
وقال بعض المحققين وهو الامام جمال الدين محمد بن مالك في التسهيل وتبعه الشيخ
جمال الدين بن هشام في الاوضح والجامع لا يبدل المضمر مطلقا من مثله اي من
مضمر وفاقا مع السماع ولا من الظاهر قال في شرح التسهيل انه لم يسمع وما
مثل به لذلك في كلام النحاة مصنوع على العربية وما اوهم ذلك جعل توكيدا
نحو قمت انت ورايتك انت ومررت بك انت ورايتك اياك واجبت
زيدا اياه تاكيد لفظي لما عرفت انت فكونه توكيدا متفق عليه من الفريقين
وانا عرفت رايتك اياك فالبصريون منعوا ان يبدل والكوفيون على التوكيد قال ابن مالك
وقول الكوفيين عندي اصح من قول البصريين لان نسبة المنصوب المنفصل من
المنصوب المتصل في نحو رايتك اياك كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل
في نحو فعلت انت والمرفوع تاكيد باجماع فليكن المنصوب تاكيدا بصريح

الثاني بمجرى واحدا قال المرادي وكانه يعني بقوله تاكيدا باجماع انه يجوز ارادة تعيين
فانهم قدامروا قت انت بلا اشتهى فتامل وقال الرضي الشاطبي والظاهر مذهب
البصريين لما ثبت عن العرب انها اذا ارادت التوكيد اتت بالضمير المرفوع المنفصل فقالت
جئت انت ورايتك انت ومررت بك انت واذا ارادت البدل واتفقت بين التابع
والمتبوع فقالت جئت انت ورايتك اياك ومررت به فيتحد لفظ التوكيد والبدل
في المرفوع ويختلف في غيره هكذا نقل سيبويه عن العرب وتلقاه منه غيره بالقبول
وهم المؤتمنون على ما ينقلون لونهم شاهد العرب وعرفوا مقاصدهم فاد بعارض هذا
بقياس اشتهى ولما نحو اجبت زيدا اياه فقال ابن مالك الصحيح عندي انه لم يستعمل في
كلام العرب نثره ونظمه ولو استعمل لكان توكيدا لا بدلا قال ابن هشام ردنا قال انظر
لو لم يؤكد العربي بالضعيف وقد قالت العرب زيد هو الفاضل وجوز الفرزدق
في هو ان يكون بدلا وان يكون مبتدا وان يكون فصلا انتهى وظاهر ايراد قوله وقد
قالت العرب الى اخره في سياق الرد على ابن مالك ان فيه ردا عليه وفيه بحث تكميل
يدل قد ابدال منونه في واحد من اوجه الاعراب مطلقا وكذا في واحد من النكرتين
الافراد وضديها ان كان بدل كل مالم يمنع مانع لكون احدهما بعض الاخر مفادا تحد
واعنابا او تضمنه التفصيل كقوله ٭ وكنت لكرى رجلين رجل صحيحة ٭
ورجل رمى فيها الزمان فشلت ٭ بخالفته في التعريف والتنكير فيبدل المعرفة
من المعرفة والنكرة من النكرة ومثل المعرفة لكن ان اتحدا للفظ في ابدال النكرة من مثلها
اشترط ان يكون مع الثاني زيادة بيان كقراءة يعقوب وترى كل امة جاثية كل امة تدعى
الى كتابها بنصب كل الثانية فانها قد اتصل بها ذكر سبب الجثو ولا يشترط في ابدال
النكرة من المعرفة اتحاد اللفظ ولا ان يكون النكرة موضوعة خلافا للكوفيين لشهادة
السماع بجوازه من كقوله ٭ فاذا وابك خير منك انفا ٭ ليوذيني التحمحم والصهيل ٭
ويجوز قطع البدل نحو مررت بزيد الخوك ويحسن مع الفصل عن بشر منكم الفاروق
ان تبع مقدرا ولم تستوف العدة نحو انفع المؤمنات الدرك والعراق منهن الشرب
والنعرا الخامس من التوابع عطف البيان سمي بذلك لانه تكرار الاول بزيادة زيادة
البيان فكانت زيادته على نفسه ولم يحتج الى حرف لانه عين الاول قيل والكوفيون

ليمونة الترجمة لانه مفسر لمتبوعه وقال الاعلم في شرح الجمل هذا الباب يترجم له البصريون
ولا يترجم له الكوفيون **وهي تابع يشبه الصفة** يعني النعت السابق بانه **توضيح متبوعه**
لكن الصفة توضح متبوعها بحسب معنى فيه وعطف البيان يوضح
متبوعه بحسب الذات فقوله تابع كالجنس فيشمل التوابع كلها وقوله يشبه الصفة
مخرج للنعت لان المشبه الشيء بغير ذلك الشيء فكانه قال تابع غير صفة وقوله في
توضيح متبوعه مخرج بقية التوابع لانها غير موضحة **نحو جاء زيد اخوك**
فاخوك عطف بيان لزيد ذكر لايضاحه **تنبيهات الاول** اجمعوا على مجيء
عطف البيان لايضاح المعرفة وذهب الكوفيون وجماعة الى انه يجيء لتخصيص النكرة
ايضا وتبعهم جمهور البصريين وخرجوا ما جاء من ذلك على البدل فلذلك لم يثبته
المصنف وحجتهم ان البيان بيان كاسمه والنكرة مجهولة والمجهول لا يبين المجهول
ودفع بان بعض النكرات قد يكون اخص من بعض والاخص يبين غير الاخص
الثاني قال السعد التفتازاني في شرح التلخيص فائدة عطف البيان لا تختص بالايضاح
لما ذكر صاحب الكشاف ان البيت الحرام في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام
قياما للناس عطف بيان جيء به للمدح لا للايضاح كما يجيء الصفة لذلك وتبعه
ابو حيان قول الزمخشري بانهم شرطوا في عطف البيان الجمود والجامد ليس فيه
اشعار بمدح انما يشعر بالمدح المشتق الا ان يقال انه لما وصف عطف البيان هنا
بقوله الحرام اقتضى المجموع المدح فيكون ذلك انتهى وقضية كلام بعضهم ان مجيء عطف
البيان للمدح راي اهل المعاني دون النحويين فلا يرد على من اقتصر على ذكر
الايضاح من النحويين ولو سلم انه راي الجميع امكن ان يقال ان ذلك مسكوت عنه فلا
يرد او انه باعتبار الاعم الاغلب **الثالث** اشترط الجرجاني والزمخشري كون البيان
اخص من متبوعه وهو مخالف لقول سيبويه في باب هذا فالجمهور فالجمهور عطف بيان
مع ان الاشارة اخص من الضاف الى ذي الاداة قاله ابن هشام وقال ابن ابي الربيع وابن مالك
وهو مخالف للقياس ايضا لان عطف البيان في الجامد بمنزلة النعت في المشتق
ولا يلزم زيادة تخصيص النعت باتفاق فلا يلزم زيادة تخصيص عطف البيان
وقصرها نقل الاشتراط المذكور على الرجلين بتعاقبه ابن مالك في شرح الكافية الشافية

اشتول اكثر النحويين كما قاله في حاشية التسهيل لا يقال يلزم من كونه موضحا ان يكون اخص
لانا نقول جاز ان يوضح متبوعه عند الاجتماع ولا يكون اوضح منه عند الانفراد قاله السيد
الشريف في شرح المفتاح **ويتبعه** اي يتبع عطف البيان متبوعه وجوبا **في اربعة**
من عشرة اوجه الاعراب الثلاثة والافراد والتذكير والتنكير وفروعهن **كالنعت**
تقول جاءني محمد ابو الفضل كما تقول جاءني محمد الفاضل فابو الفضل والفاضل مرفوعان
الرفع واحد من ثلاثة وهي الرفع والنصب والجر ومفردان والافراد واحد من ثلاثة ايضا
وهي الافراد والتثنية والجمع ومذكران والتذكير واحد من اثنين وهما التذكير والتانيث
ومعرفان والتعريف واحد من اثنين ايضا وهما التعريف والتنكير ويتبع في عطف البيان
اعرابه بدل كل من كل لما فيه من البيان **ويفترق عطف البيان عن البدل في نحو هند**
قام اخوها زيد فزيد عطف بيان على اخوها ويجوز ان يكون بدلا منه لانه لو كان
بدلا منه لكان مستغنى عنه **لان البدل منه مستغنى عنه** فالكلام **وهنا**
لا بد منه لاشتماله على ضمير رابط للجملة الواقعة خبرا لهند اذ الجملة الواقعة خبرا لا بد
لها من رابط يربطها بالمخبر عنه كما سياتي والرابط هنا هو الضمير المضاف اليه الاخ الذي
هو متبوع زيد ولو اسقط لم يصح فوجب ان يكون اخوها عطف بيان لا بدلا **تنبيه**
قضية قوله ان البدل منه مستغنى عنه انه في حكم الطرح لفظا ومعنى وهو مذهب
المازني حكى السيرافي عنه انه كان يقول اذا ابدلت من الشيء فقد طرحته من لفظ ولهذا
حمل ابن مخشرم ابن عبد الله عطف بيان على الضمير في نحو من قوله تعالى ما قلت لهم الا
ما امرتني به ان عبد الله قال في المغني وانما لم يجعله بدلا لتوهم استدراك ذلك يخل بمعنى
الموصول لان البدل منه في قوة الساقط فتبقى الصلة بلا عائد والعائد موجود حقا
فلو مانع انتهى والحق ان البدل منه لم يطرح حكم الطرح لفظا ولا معنى الا في بدل الغلط كما
سيبينه من كلام الرضي فعلى هذا لا مانع من حمل زيد في مثال المتن بدلا من اخوها
وقد هدى الزمخشري في المفصل الى نحو في المسئلة فقال وقولهم ان البدل في حكم
تنحية الاول ليذان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقته التاكيد والصفة في كونهما
تبعين لما يتبعانه لا ان يعنوا اهدار الاول واطراحه الا ترى تقول زيد رايت
غلامه رجلا صالحا فلو ذهبت تهدر الاول لم يسد كلامك انتهى كلامه ومثاله

هذا تظهر مسائل المتن وفي الارتشاف عن الفارسي ان معنى قولهم ان المبدل في نية الطرح
انه يقدر له عامل مرجح للاول يعمل به لان الاول مطرح البتة لان في كلام العرب ما
يبطل ذلك كزيد ضربته اياه فلو طرح الضمير لم يبق ما يربط الجملة بالابتدا وقال الرضي
عليه رحمة الله الرضا الاكلام في ان المبدل ليس في حكم الطرح لفظا لوجوب عود الضمير
اليه في بدل البعض والاشتمال وفي بدل الكل ايضا اذا كان المبدل منه ضميرا لا يستغنى
عنه نحو ضربته الذي مررت به اخيك او منسوبا بضمير كذلك نحو الذي ضربت اخاه
زيدا كريم وقد يعتبر الاول في اللفظ دون الثاني قال ٥

وكانه لهق السراة كانه ماجاجيه معين بسواد وقال

ان السيوف غدوها ورواحها تركت هوازن مثل قرن الاعضب

ولو كان في حكم الطرح لفظا لم يعتبر هو دون الثاني وليس في حكم الطرح معنى الا في بدل
الغلط وقولهم ان المقصود بالنسبة هو البدل دون المبدل منه ممنوع الا في بدل
الغلط لان المبدل منه في الابدال الثلاثة منسوب اليه في الظاهر والابدال يكون
في ذكره فائدة لم تحصل لو لم تذكر صونا للكلام الفصحا عن اللغو لا سيما كلامه تعالى
وكلام نبيه صلى الله عليه وآله فادعا كونه غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوبا اليه
في الظاهر واشتماله على فائدة يصح ان ينسب اليه لاجلها دعوى خلاف الظاهر انتهى
وفي نحو يا زيد الحارث وجاء الضارب الرجل زيد فالحارث في المثال الاول
عطف بيان على زيد وزيد في المثال الثاني عطف بيان على الرجل ولا يجوز ان يكونا
بدلين لان البدل في نية تكرار العامل فلو جعلا بدلين كان التقدير يا الحارث
وجاء الضارب زيد والحال ان يا الحارث بالجمع بين ال وحرف النداء والضارب
زيد باضافة الصفة المجردة بال الى المجرد منها ممتنعان لان ال وحرف النداء
لا يجتمعان هنا والصفة المجردة بال لا تضاف الا الى المعرف بها ولجاز اضافة الصفة
المذكورة الى جميع المعارف فلا يمتنع عنده جعل زيد بدلا من الرجل فائدة قال الامام
في شرح الجمل الدليل على ان البدل في نية تكرار العامل ثلاثة ادلة شرعي ولغوي وقياسي
فالشرعي قوله تعالى لمن استعلوا للذين استعلوا الآية وقال الملا الذين استكبروا للذين استضعفوا
لمن آمن منهم واللغوي قول الشاعر اذا ما مات ميت من تميم وسرك ان يعيش فجئ بزاد

بجمزى او بتيراء سميع او الشئ الملفف في العباء والقياسي نحو يا اخانا زيد
اذ لو كان في تقدير تكرار العامل لقال يا اخانا زيد تنبيهات الاول هذه العلة
كون البدل في نية تكرار العامل يجري في مسائل اخر فتمنع البدلية وتتعين عطف البيان
ولذلك قال المصنف نحو يا زيد الحارث فمنها ان يتبع مجرور اي بفصل نحو يا ابي الرجلين
زيد وعمرو من رب فلو جعلت زيدا وما عطف عليه بدلا من الرجلين والبدل في نية
تكرار العامل لزم اضافته اي الى المعرفة المفردة وهي لا تضاف اليها الا اذا كان منها
جمع مقدر نحو اي زيد احسن بمعنى اي اخوانه احسن او عطف على اي مثلها نحو ٥

اي وابك فارس الاحزاب ومنها ان يتبع مجرور مكاد بفصل نحو كلا اخويك زيد
وعمرو عندي فلو جعل زيد وما عطف عليه بدلا من اخويك لزم اضافة كلا الى مفرق
وهي انما تضاف الى مثنى غير مفرق وشذ كقوله ٥

كلا اخي خليلي واجدى عضدا في النائبات والمام الملمات

ومنها ان يتبع المنادى باللقب مرفوعا او منصوبا نحو يا سعيد كرز بالرفع او كرزا
بالنصب فلو جعل كرز او كرزا بدلا لزم صحة نحو يا سعيد كرز بالضم فانه يتبع ان
يكون عطف بيان ويجيء اعرابه بدلا الثاني امتناع البدلية في جميع هذه المسائل
مبني على ان البدل لا بد ان يكون في نية تكرار العامل وفيه نظر لانهم يعتقدون في
الثاني ما لا يعتقدون في الاول وقد جوزوا في انك انت ان تكون انت تاكيدا وكونه
بدلا مع انه لا يجوز ان انت قاله ابن هشام في حواشي التسهيل وسبقه الى ذلك ابن
القواس في شرح الدرة قال ابن القواس في التعليقة انما افتقرت الثاني ما لم يفتقر في
الاول مع قبلا انه اذا كان ثانيا يكون ما قبله قد دفي الموضع ما يقتضيه فجاز التوسع
في ثاني الامر بخلاف ما لو اتينا بالتوسع من اول الامر فانا حينئذ لا نعطي الموضع
حاله يستحقه انتهى وهذه قاعدة ينبغي عليها كثير من المسائل فاحفظها الثالث
انما قال المصنف رحمه الله ويفترق عن البدل في نحو هند قام اخوها الى اشارة الى
ان عطف البيان يفترق عن البدل في غير ما ذكره من الصور فمنها ان عطف البيان
لا يكون مضمرا ولا تابعا لمضمر انه في الجوامد نظير النعت في المشتقات قال في التسهيل
وهم الزمخشري واجاز في ان احمد طه ان يكون بيانا للهاء من قوله تعالى

انظر لم لم يقيد في الاول وعلة ذلك

ع

نعتي

به ذكره عن هذه النكتة ومن نقل عليها من المتاخرين ابو محمد بن السيد وابن الدهان
القياس معها واما البدل فيكون عند الجمهور تابعا المضمر كرايته اياه واظاهر كرايت
زيدا اياه وخالفهم ابن مالك وقدم الكلام على ذلك ومنها انه لا يخالف متبوعه في
تعريفه وتنكيره واما قول الزمخشري ان تمام ابرهيم عطف على آيات بينات فقال ابن
هشام انه سهو ثم اعتذر عنه بقوله قد يكون عبر عن البدل بعطف البيان لتاخيهما
ولا يختلفون في جواز التخالف في البدل كامر قال الرضي والذي يقوى عندي انه يجوز
التخالف في عطف بيان ايضا ومنها انه لا يكون جملة بخلاف البدل نحو يا فعل لك
الا ما قد قيل للرسل من قبلك ان ربك لذو مغفرة وذو عقاب اليم ونحو اعوذ
العجوزي الذين ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم وصراح الاقوال وعرفت زيدا ابو من
هو ومنها انه لا يكون تابعا بجملة بخلاف البدل نحو اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسئلكم
اجرا ونحو اعدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وقوله ه

ه اقول له ارحل لا تقيمن عندنا ه والا فكن في السر والجهر مسلما ه

ومنها انه لا يكون وعدنا تابعا لفعل بخلاف البدل نحو من يفعل ذلك يلق اثاما
يضاعف له العذاب ومنها انه لا يكون بلفظ الاول ويجوز ذلك في البدل بشرط
ان يكون مع الثاني زيادة وان كان مرادهذا العرف وذهب اليه ابن الطراوة وتبعه
ابن مالك وولده وحجتهم ان الشئ لا يبين نفسه وقد مضوا بطلها على ان جمهور
نحاة ان البدل ليس مبينا للمبدل منه وليس كذلك ولهذا منع سيبويه في المكين
وبك المسكين ودون به المسكين وانا نفارق البدل عطف البيان في انه بمنزلة جملة
استوفت للتبيين والعطف بتبيين بالمفرد والمحض قال ابن هشام في المغني هذا
الاسماء العاملة عمل الفعل للشبه بالافعال اعلم ان العمل اصل في الافعال
فرع في غيرها وذلك ان العمل وضع ليسند الى شئ ما فلذلك وجب ذكر مرفوعه
لانه مقتضاه والمقتضي مرتبته التقديم على مقتضاه وكان حقه ان لا يطلب غير
المسند اليه ولا يعمل الا فيه لانه لم يوضع لطلب غيره لكنه عمل في غير المسند اليه
الفاعل النائب مقام الفاعل بالتبعية للفاعل لاقتضائها وصار العمل في عمل
المسند اليه اصلا وفي غيره تبعا وغير الفعل من الصفات والمصدر فرع عليه في العمل

لانها لم توضع لما وضع له الفعل لكنها شابهت الفعل من حيث دلالتها على معناه فاعطيت
عمله **وهي ايضا خمسة** المصدر واسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والفعل المفضل
وعدها بعضهم ستة بزيادة اسم الفعل واعتذر المص عن اهماله في الحاشية بعدم استغنائه
الحاجة اليه وبعضهم سبعة بزيادة المثال ولم يتعرض له لانه محول من اسم الفاعل كما
سيجيئه واوصلها ابن هشام في الشذور الى عشرة السبعة المذكورة واسم المصدر والظرف
والمجرور المعتمدان اما اسم المصدر فانما لم يتعرض له ايضا لندرة اعماله بل الجمهور ينكرون
اعماله نظرا الى ان اصل وضعه لغير المصدر واما الظرف والمجرور المعتمدان فانكرهما من
ذكره هنا مذكور في حديقة الجمل وسياتي الكلام عليهما هنالك ان شاء الله تعالى
تنبيه انما اتى المص بايضا هنا لموافقة هذه الاسماء ما ذكر قبلها من التوابع في العدد
الاول من الاسماء العاملة عمل الفعل **المصدر** هذا التعبير متفق عليه قال في شرح
الصفوة لما سمي بهذا الفعل لصدر منه والمصدر في الاصل هو الموضع الذي تصدر
عنه الابل قال الدماميني وسيبويه سمي المصدر مصدرا وجدا تاما قال ابن مالك وهو
تسمية الشئ بلفظ مدلوله وبالمصدر لانه اصل المشتق على الصحيح كما سياتي لانه يعمل في
الازمنة كلها **وهو اسم الحدث** اي اسم يدل على الحدث مطابقة كالضرب والقتل
كالجلسة والجليسة وهذا كالجنس يشمل المحدود وغيره من اسماء المصادر ونحوها وقوله
الذي اشتق منه الفعل اخرج ما عدا المحدود وهذا الحد اولى من حد في التهذيب
بناء الكافية بانه اسم الحدث الجاري على الفعل لما في لفظ الجريان من الابهام الذي
ينبغي صيانة الحد عن مثله وفسر بعضهم جريانه على الفعل باشتماله على جميع حروفه وهو
منقوض بالصفات كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة فانها جارية على الفعل
بالمعنى المذكور لاشتمالها على جميع حروفه اصالة لا اولى ان يفسر الجريان بما فاده
واحد من انه اراد اسم الحدث بعدما اشتق منه مضوبا به على انه مفعول مطلق وح
يخرج المذكورات قطعا ثم حده هنا مبني على مذهب البصريين من ان المصدر اصل
الفعل وهو فرعه وذهب الكوفيون الى العكس وقال ابن كيسان كلاهما اصل فاه اشتقاق
احتج البصريون من ثلاثة اوجه احدها ان المصدر اسم والاسم اولى بالاصالة من الفعل الثاني
ان المصدر يدل على معنى واحد وهو الحدث والفعل يدل على معنيين وهما الحدث

والزمان والحاصل قيل الاثنين الثالث وهو المعتمد ان كل فرع يوجد من اصل ويصاغ منه
ان يكون في الفرع ما في الاصل مع زيادة هي الغرض من الصرع كالباب من الساج
والخاتم من الفضة وهكذا حال الفعل فيه معنى المصدر مع زيادة احد الازمنة الثلثة
الغرض من وضع الفعل لانه كان يحصل في نحو قولك لزيد ضرب نسبة الضرب الى
زيد لكنهم طلبوا بيان زمان الفعل على وجه اخصر من صنعوا الفعل الا ان يحصل
حروفه على المصدر ويدل زمانه على الزمان ويحتج الكوفيون من زمانه او جهة اخرى الاول ان
الفعل يعمل في المصدر كقولك نظرت نظرا والعامل اولى بالاصالة ونقض بالحروف
فانها تعمل في الاسماء والافعال وليست اصولا لها الثاني ان المصدر يذكر توكيدا
للفعل كقولك قمت قياما والمؤكد اولى بالاصالة ونقض بجزء قام القوم اجمعون مع ان
احدهما غير مشتق من الاخر الثالث ان المصدر يعتل باعتلال الفعل كقولك قام
قياما وصام صياما ويصح بصحته كقولك عاود عودا والمتبوع اولى بالاصالة
ونقض بالمضارع فانه يعتل باعتلال الماضي نحو قام يقوم ويصح بصحته نحو عوذ
يعوذ وليس احدهما مشتقا من الاخر **تنبيهان الاول** في بعض المتاخرين ان
الفعل الذي يشتق المصدر منه على مذهب الكوفيين على المحذوف في الافعال ايما زمانه
اسبق فقيل الماضي وقيل المستقبل وهو الحق لان الماضي كان قبل وجوده مستقبلا
اذ هو مسبوق بعدمه **الثاني** اختلف في الصفة فالجمهور على ان اصلها المصدر
قال ابن مالك في شرح التسهيل وبعض ما استدل به على مزعمه الفعل النسبة الى
المصدر تستدل على مزعمه الصفة بالنسبة اليه لان كل صفة وصفت حروف
الفعل فيها ما في المصدر من الدلالة على الحدث وتزيد بالدلالة على ما هو له كدلالة الفعل
بالدلالة على الزمان المعين فيجب كون الصفة مشتقة من المصدر لا من الفعل لانه ليس
فيها ما في الفعل من الدلالة على زمان معين وذهب جماعة الى ان اصلها الفعل ونسب
الرضي هذا القول الى السيرافي وقال ابن قاسم الحسن بن المظفر الحلي رحمه الله في
نهاية الاصول ذكر ابو علي في التكملة انها مشتقة من الافعال وكذا عبد القاهر واستدل
ابو علي بكونها جارية على سنن الافعال وطريقتها ولا دخال اصولها القريبة والمصادر
التي هي افعال حقيقة اصولها البعيدة وانما يثبت هذا كان لتلك تشتقها من الافعال

اقسام الاشتقاق

لا صالتها القريبة من المصادر لا صالتها البعيدة انتهى **فائدة** الاشتقاق ثلثة
اقسام اصغرها اتفاق اللفظين في الحروف الاصلية والترتيب نحو بصر وبصير صغير
وكبير واوسط وهو اتفاقهما في الحروف دون الترتيب نحو جبذ وجبب واكبر هو
اتفاقهما في بعض الحروف دون بعض نحو ثلم وثلب وحيث اطلق الاشتقاق فالمراد
الاول **ويعمل المصدر عمل فعله** المشتق منه في المعنى واللزوم فان لازما لزم
المصدر او متعديا تعدى على حسب تعديه فتقول عجبت من قيامك ومن ضربك زيدا
ومن اعطائك زيدا درهما ومن ظنك عمرا قائما ومن اعلامك زيدا عمرا قائما **مطلقا**
اي سواء كان ماضيا او حالا او مستقبلا تقول اعجبني ضرب زيد عمرا امس كما تقول الان
او غدا **تنبيهان الاول** اختلف في جواز اعمال المصدر عمل فعله فقيل لشبهه بالفعل
معنى من حيث كونه متقدما ان والفعل وهو قضية كلام المصنف رحمه الله حيث قال
في تجريد الباب الاسماء العاملة للشبه بالافعال تامة قال الدماميني وقد يعترض له بان الفعل
لا يتم اذا كان بمعنى الحال لان اذا دخلت على المضارع خلصته للاستقبال بخلاف ما
اذا دخلت على الماضي فانه يبقى معها على معنى المضي لكنهم قدروه بان دون ما وكون
ان كان في الحال ايضا لكن نفاها انتهى ولكن استعمالا منها ولتقديرهم له بان والفعل وهم
بعضهم نظرا لانه لا يعمل حالا لتعذر تقديره اذ ذاك بان انتهى وقال غيره ولعله منهم ابن
هشام في الاوضح والظاهر ان معناه انه اذا كان بمعنى المضي او الاستقبال فقدر بان
واذا كان بمعنى الحال قدر بما قال الدماميني ولك تقدير المصدر في جميع الحالات
بالفعل مع ما لانها تدخل على الافعال الدالة عن المعنى ما صفة لمصدر ما تضع
الاول وما تضع عند انتهى وقال ابن مالك في شرح الكافية يعمل المصدر عمل فعله لا
لشبهه بالفعل بل لانه اصل والفعل فرع ولذلك يعمل مرادا به المضي او الحال او الاستقبال
بخلاف اسم الفاعل فانه يعمل لشبهه بالفعل المضارع فاشترط كونه حالا او مستقبلا
لانها اسد الى المضارع وقال بعضهم انما عمل لنيابته عن الفعل ولذلك عمل في
الازمنة كلها لان الفعل لا يشترط فيه زمان مخصوص **الثاني** يشترط لعمل المصدر
اصول الاول ان لا يصغر فلا يقال اعجبني ضريب زيد لان التصغير من خصائص الاسماء
فيبعد به عن الفعل وهذا الشرط مجمع عليه الثاني ان لا يعمد بالتاء او التثنية او الجمع فلا

يقال العجيني ضرب بك او ضرب ثابت او ضرب بانك زيدا لان العمل يعتمد على التعليل
والتمكين والمصدر انما عمل لمشابهته له او لصلاحيته ان ينابه عنه فمن منع فيه ان لا يتقدم
بالتحديد بما ذكر وارد في كلامهم مما يخالف ذلك شاذ لا يقاس عليه قال ابن مالك
الثالث ان لا يتبع بنعت او عطف قبل العمل فاذا قال العجيني ضربك الشديد زيدا
لا يتبع معموله لكونه موصول مع صلته فاذا فصل بينهما ولو بما هو اخف كقوله

ان رعت ياسا بينا من فوالكم ولم ترى طارد الفخر كالياس فرعته
باست محذوف والا بياسا كان نعتا بعد العمل جاز كقوله

ان وجدت بك الشديد الرالي عاذرا فيك من عهدت عذرا

الرابع ان لا يكون مضمرا فاذا قال ضربي زيدا حسن وهو عمرا قبيح لانه بالاضمار يبعد
عن مشابهة الفعل ولجاز ذلك الكوفيون واستدلوا بقول زهير

وما الحرب الا ما علمتم وذقتم وما هو عنها بالحديث المترجم اي ما
الحديث عنها بالحديث المترجم قالوا فعنها متعلق بالضمير العائد الى الحديث المفهوم
من السياق وتاوله البصريون على تعليق عن بمحذوف اي المعنى عنها وفيه نظر ظاهر
واجاز يونس على في رواية الزماني وابن جني اعماله مضمرا في المجرور وجماعة في الظرف
واجاز ابن جني اعماله فيهما قال ابن عصفور واطلق النحويون المنع عن الكوفيين في اعمالهم
ضمير المصدر مع اختلاف الفعل منهم في اعمال ضمير الخامس ان لا يكون محذوفا
لانه يكون كجزء الموصول مع بعض الصلة والبعض اذا هو مع معموله كموصول
مع صلته قال ابن هشام في شرح القطر ولهذا رد واعلى من قال في بسم الله ان التقدير
ابتدائي بسم الله ثابت فحذف المبتدا والخبر وابقى معنى المبتدا وجعلوا الصلة
قوله هل تذكرون الى الدين غيرتكم وصحكم صلبكم رحمن قربانا
لانه بتقدير وقولكم يا رحمن قربانا انتهى والاولى ان يقال انه بتقدير قائلين يا رحمن
قربانا فاذا توفرت هذه الشروط المصدر عمل عمل فعله مطلقا كما مر الواذا كان
مفعولا مطلقا لان تقديره بان والفعل او بما والفعل حينئذ متعذر اذ ليس معنى
ضربت ضربا او ضربا ضربا سديدا ضربت ان ضربت وما قولك ضربت ضرب
الامير اللص فالمصدر العامل ليس مفعولا مطلقا في الحقيقة بل المفعول المطلق محذوف

تقديره ضربا مثل ضرب الامير اللص فالعمل في نحو قولك ضربت ضربا زيدا وضربت ضربا زيدا
في جواب من قال لك كم ضربت ليس المصدر بل المفعول المطلق الظاهر في المثال الاول والمقدر
في الثاني الواذا كان المفعول المطلق بدلا عن الفعل اي سادا مسده بعد حذفه وجوبا
فعنه وجهان احدهما ان يكون العامل العامل المحذوف نيابة على ان الاصل في العامل
ينزل عنه بالحذف وهذا راي المبرد والسيرافي وجماعة الثاني ان يكون العامل المصدر
لا لكونه مصدرا بل لكونه بدلا عن الفعل بدليل انه لا يجمع بينهما لفظا كما لا يجمع بين
البدل والمبدل منه فاذا قلت سقيا زيدا فزيدا منصوب بسقيا من حيث انه قائم
مقام اسق لا من حيث كونه مصدرا هو مفعول مطلق والا لزم ان يعمل كل مصدر
هو مفعول مطلق وهذا الوجه ذهب اليه سيبويه والاخفش والفراء والزجاج من
الفارسي وذهب بعضهم الى ان العامل فعل من غير لفظ المصدر كالزم ونحوه وهذا
هذا وجه ثالث تنبيه المفعول المطلق لا يكون بدلا عن الفعل حينئذ اذا كان
لم يعد الفعل قبله فلم ينتصب ولنا يقال انه بدل عن الفعل مجازا اذا لم يجز اظهار الفعل
فكانه بدل منه قاله الرضي والاكثر في المصدر ان يضاف الى فاعله لانه محل الذي
يقوم به فجعله معه كلفظ واحد باضافته اليه او الى من فعله او من جعله مع مفعوله
كلفظ واحد نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس ويجوز ان يضاف الى مفعوله اذا قامت
قرينة على كونه مفعولا لئلا يجيء تابع له منصوب حملا على المحل نحو العجيني ضرب زيد الكريم
نصبا الكريم ان يجيء الفاعل بعده صريحا كقوله

افتق بلا دري وما جهلت من نشب فرع القواتيز افواه الاباريق

فيز رواه برفع الافواه والقواتيز جمع قاقوزة بالزاي وهو القدح ويروى القواتيز بالراء
المهملة او بغير بينه معنى نحو العجيني اكل الخبز تنبيه تابع ما اضيف اليه المصدر
من فاعل او مفعول يجر على اللفظ او يحمل على المحل فيرفع ان كان المضاف اليه فاعلا
كقوله حتى تهجر في الرواح وهاجها طلب المعقب حقه المظلوم برفع
المظلوم نعتا للمعقب على محله اي كما يطلب المعقب المظلوم حقه وينصب ان كان
المضاف اليه مفعولا كقوله فكنت دانيت بها حسانا تخافة الافلاس والليانا
فالليانا عطف على محل الافلاس هذا مذهب الكوفيين وبعض البصريين وذهب

سيبويه والجمهور الى منع الاتباع على المحل وما جاء من ذلك مؤول قال المرادي والظاهر
الجواز لكثرة الشواهد على ذلك والتاويل خلاف الظاهر انتهى وعلى الجواز فقد اختلف
في المختار من ذلك فقالت طائفة المختار الاتباع على اللفظ وقال الكوفيون هو
كذلك الا ان يفصل بين التابع والمتبوع بشيء فيستويان نحو يعجبني ضرب زيد عمرا
وبكر وتعين الاتباع على المحل بخلاف اذا كان المفعول المضاف اليه ضميرا نحو
يعجبني ضرب زيدا كرامته عمرا لا يجوز الا اتباع على اللفظ الا في ضرورة ذكره في الارتشاف
ولا يتقدم معموله اي المصدر **عليه** لانه عند العمل مؤول بحرف مصدري مع
الفعل والحرف المصدري موصول ومعمول المصدر في الحقيقة معمول الفعل الذي
هو صلة الحرف ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول واما قوله وبعض الحكم عند
المجهل للذلة اذ ما ان فاول على اضمار فعل قال ابن هشام واجاز السهيلي تقديم
الجار والمجرور واستدل بقوله تعالى لا يغرون عنها حولا وقولهم الاهم اجعل لنا
من امرنا فرجا ومخرجا انتهى وتبعه الرضي فقال واما الا ارى سعاء من تقدم معموله
عليه اذا كان ظرفا او يشبهه نحو قولك اللاهم ان زيدا في عداوتك البراءة اليك
العذر قال تعالى ولا تاخذكم بهما رافة وقال بلغ معذرة الى ربك وفي نهج البلاغة فرفلت
عنكم مدرته وسلسله في كلام له كثير وتقدير الفعل في مثله تكلف وليس كل ظرف
يشبه حكمه حكم ما اول به فاذا منع من تاويله بالحرف المصدري من جهة المعنى مع
انه لا يلزم من احكامه بالا تقدم عليه المعمول الصريح لضعف عمله والظرف من
احوج بكيفيتها الى تتمة الفعل حتى انه يعمل فيهما ما هو في غاية البعد من العمل كحرف
النفي في قوله تعالى ما انت بنعمت ربك بمجنون فقوله بنعمت ربك متعلق بمعنى النفي
اي انتفى بنعمت الله وبحمده منك المجنون لا معنى لتعلقه بمجنون انتهى قال
الدماميني وهنا نكتة ينبغي التنبه لها وهو ان المصدر انما يتقدر بالحرف المصدري
والفعل حيث يكون فاعل المصدر او نائبه مذكورا اما بطريق الرفع كما في يعجبني
قيام الزيدان وضرب السارقان واما بطريق الاضافة كما في اعجبني قيام الزيدين
وضرب السارقين لا مكان التاويل هنا لانك اذا جئت بالفعل وجدت في اللفظ
ما يسند اليه فيستقيم التاويل واما حيث لا يكون للفاعل لا نائبه ذكر في الكتاب

اصلا فان التاويل بذلك يمنع لما يلزم من بقاء الفعل بلا فاعل ولا نائب عنه وعلى القسم
الاول يمتنع التقديم لانه من باب تقديم معمول الصلة على الموصول فان تقدم ما
يخيل انه معمول للمصدر فقد له عامل متقدم بقدره المتاخر كما اذا قلت اعجبني من الشر
بعدك فالتقدير اعجبني بعدك من الشر بعدك وحذف المصدر دليلا عليه بالمذكور
اخيرا وفي القسم الثاني يجوز تقديم المعمول الذي هو ظرف او شبهه لانتفاء المانع نحو زيد
تاخذكم بهما رافة كان للناس عجبا ومنه قول كعب في قصيدته المشهورة

فنحن مقلدها فم معتديها ٭ في خلقها عن نبات الفعل تفضيل

قال ابن هشام في شرح لامية الفصيد عن نبات الفعل متعلق بتفضيل وان كان مصدرا
لانه ليس بمحل لان والفعل ومن ظن ان المصدر لا يتقدم معموله مطلقا فهو واهم انتهى
ثم المصدر يعمل منونا ومضافا ومقترنا باللام لكن اعماله مضافا للفاعل مع ذكره
المفعول او حذفه اكثر من اعماله منونا او مضافا للمفعول او مقترنا باللام نحو ولولا
دفع الله الناس بعضهم ببعض واما اعماله مضافا للمفعول مع ترك الفاعل فكثير نحو لا
يسام الانسان من دعاء الخير ومع ذكره قليل وليس خاصا بالشعر كما زعم بعضهم بدليل
قوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا اي وان يحج البيت المستطيع قال ابن هشام
وغيره ولا يصح الاستدلال بالاية اي الحج لانها البيت من ذلك في حق بل الموصول في
موضع جر بدل بعض من الناس او في موضع رفع بالابتداء على ان من موصولة وضعف معنى
الشرط او شرطية وحذف الخبر والجواب اي من استطاع فليحج ويؤيد الابتداء من تقدم ان الله
غني عن العالمين واما الحمل على الفاعلية فيفسد المعنى اذ التقدير حج لله على الناس
ان يحج المستطيع فعلى هذا الحج المستطيع بانه الناس كلام انتهى قال بعضهم وفي
دعوى فساد المعنى نظر لان حج المستطيع فرض كفاية على جميع المكلفين ومعلوم
ان المخاطبين بفرض الكفاية اذا لم يقم به احد منهم فكلهم اثمون انتهى فتامل واعماله
منونا اقيس من اعماله مضافا وبال لانه يشبه الفعل في التنكير نحو او اطعام في يوم
ذي مسغبة يتيما ومسغبة الكوفيون وقالوا العمل بعده للفعل وقد رووا اطعام يتيما
واعماله مع اللام ضعيف في القياس لبعده عن مشابهة الفعل باقترانه بال
وهو قليل في الاستعمال ايضا فلذلك لا يعمل عند بعضهم الا في الشعر **كقوله** الى الشاعر

نصف رجاء بضعف الرأي ؛ ضعيف النكاية اعداءه ؛ يقال الفرار يزيد في الاجل ؛
فالنكاية مصدر مقرون بال وفاعله محذوف واعداءه مفعوله والمعنى ضعيف نكايته
اعداءه يظن ان الفرار يزيد الموت بيا عدا الاجل فلا يحارب اعداءه جبنا للسلامة حذرا
من العطب وفي التنزيل قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم وما احسن
قول العميد فخر الكتاب مؤيد الدين الطغرائي ٥

حب السلامة يثني هم صاحبه ؛	عن المعالي ويغري المرء بالكسل ؛
وان جنحت اليه فاتخذ نفقا ؛	في الارض تبغي به نفقا او سلما في السما فاعتزل ؛
ودع غمار العلى للمقدمين على ؛	ركوبها واقتنع منهن بالبلل ؛

وحكى المرادي في شرح التسهيل في اعمال المصدر مع ال اربعة مذاهب احدها الجواز وهو
مذهب الخليل وسيبويه الثاني المنع وهو مذهب الكوفيين وبعض البصريين الثالث
جوازه على قبح وهو مذهب الفارسي وجماعة من البصريين الرابع التفصيل بين ان
يكون ال معاقبة للضمير فيجوز نحو انك والضرب خالدا المسيء اليه اي انك وضربك
خالدا او لا يكون معاقبة له فلا يجوز نحو عجبت من الضرب عمرا وهو مذهب ابن طلحة
وابن الطراوة قال الشيخ ابو الحسن وهذا المذهب هو الصحيح واستدل بان ال
في الشواهد التي ذكروها معاقبة للضمير ومن منع اعماله مطلقا قدر لما يقع بعده
من منصوب ناصبا يدل عليه المصدر فيقدر في قوله ٥

ضعيف النكاية اعداءه ؛ ينكي اعداءه ولم يسمع رفع الفاعل بعد المعرف بال الا
في بيت وهو قول الشاعر ؛ عجبت من الزرق المسي الاهه ؛ والترك بعض الخيل فقرا
بنصب المسي ورفع الاهه بالزرق وهو مصدر رزق يرزق فاكد الذكر الى ان
ابن الطراوة ويجوز ان يكون بكسر الراء مصدر ليل هو بمعنى الرزق كالذبح بمعنى المذبوح
فلا حجة في البيت على جواز ليل يرفع الاهه بفعل مقدر قاله المرادي في شرح
التسهيل **تكميل** لو باس بالفرض لذكر اسم المصدر تتميما للفائدة وتعميما
للعائدة اذ لا يغني ذكر المصدر عن ذكره فنقول انه يطلق على ثلاثة امور احدها ما لا
يعمل اتفاقا وهو ما كان من ابنية الاحداث علما كسبحان علما للتسبيح وفجار وحماد
علمين للفجور والمجد الثاني ما اختلف في اعماله وهو ما كان اسما لغير الحدث فاستعمل

اسم المصدر

لكن اعطا فانه في الاصل اسم لما اعطي ثم استعمل بمعنى الاعطا والكلام فانه في الاصل
اسم للملفوظ به من الكلمات ثم نقل الى معنى التكليم وهذا النوع مذهب الكوفيين والبغداديين
الى جواز اعماله واحتجوا عليه بما ورد من نحو قوله ٥

اكفرا بعد رد الموت عني ؛ وبعد عطائك المائة الرتاعا ؛ وقوله ؛
قالوا كلامك هندا وهي مصغية ؛ يشفيك قلت صحيح ذاك لو كانا ؛

والبصريون يمنعون ويقدرون المنصوب بعده فعلا يعمل فيه لو ينكر كثرة تقتضي ان
يقاس عليه الثالث ما يعمل اتفاقا وهو ما بدئ بميم زائدة لغير الفاعلة كمضرب مقتل
لانه مصدر في الحقيقة ويسمى المصدر الميمي وانما سموه احيانا اسم مصدر تجوزا قال ابن
هشام في شرح الشذور ومن اعماله قول الشاعر ٥

اظلوم ان مصابكم رجلا ؛ اهدى السلام تحية ظلم ؛ فمصاب مصدر
ميمي مضاف الى فاعله ورجلا مفعوله وجملة اهدى السلام نعت رجلا وتحية نعت
مطلق على حد قعدت جلوسا وظلم خبر ان وظلم اسم امرأة منادى بالضم وهذا
البيت حكاية شهيرة بين اهل الادب ذكرها ابو محمد الحريري في مقامة العوراء
وهي ما رواه ابو العباس المبرد قال قصد بعض اهل المدينة ابا عثمان المازني ليقرأ
كتاب سيبويه عليه ويبذل له مائة دينار على قدر ابيه اباه فامتنع ابو عثمن من
قبول بذله واصر على رده قال فقلت له صلت بذلك اترد هذه النفقة مع فاقتك
وسلة اضافتك فقال ان هذا الكتاب يشتمل على ثمانية ولكذا ولكذا ابين كتاب الله
ولست ارى ان امكن منها ذميا غيرة على كتاب الله تعرو حميته له قال فاتفق ان
غنت جارية بحضرة الواثق بقول العرجي ؛ اظلوم ان مصابكم رجلا ؛
البيت فاختلف من الحضرة في اعراب رجل فمنهم من نصبه وجعله اسم ان ومنهم من
رفعه على انه خبرها والجارية مصرة على ان شيخها ابا عثمن المازني لقنها اياه بالنصب
فامر الواثق باحضاره قال ابو عثمن فلما مثلت بين يديه فقال من الرجل قلت من
بني مازن قال اي المازنين تميم ام مازن قيس ام مازن ربيعة قلت من مازن
ربيعة فكلمني بكلام قيس وقال يا اسمك لانهم يقلبون الميم با والبا ميما قال
ذكر هتان اجيبه على لغة قومي لعله اراد احجبه بالبكر فقلت بكر بالبير الذي يحفظ

ديوان

حكاية ظلوم ان مصابكم رجلا

اذا كان في اول الكلام م

لما قصته واعجب به ثم قال ما تقول في قول الشاعر اظلوم ان مصابكم رجلا
اتى فغر رجلا ام تصبر فقلت ان الوجه الصب يا امير المؤمنين قال ولم قال قلت
ان مصابكم مصدر بمعنى مصابكم فاخذ اليزيدي في معارضتي فقلت هو بمنزلة
قولك ان ضربك زيدا ظلم فالرجل فاعل مصابكم ومضروب به الدليل عليه ان
الكلام معلق الى ان تقول ظلم فتم الكلام فاستحسنه الواثق ثم امر لي بالف دينار
قال ابو العباس فلما عاد الى البصرة قال لي كيف رايت يا ابا العباس رد الله عليه
عوضنا الفا انتهى ملخصا **تنبيهات الاول** قال العيني قال البيت المذكور
الحارث بن خالد بن العاص بن هشام المخزومي وما قاله الجوهري انه للعرجي ليس بصحيح قلت
والصواب ظليم ترخيم ظليمه تصغير ظلمه وهو اسم ام عمران المذكورة في اول القصة
الثاني ما حكاه مرزبان المعارض المازني هو اليزيدي ذكره عنه ايضا وفيه نظر لان
اليزيدي الامام ابا محمد كان يؤدب المأمون للرشيد وتوفي سنة اثنتين ومائتين
على ما ارخه ابن خلكان والسيوطي في المزهر والواثق تولى بعد موت ابيه
المعتصم سنة سبع وعشرين ومائتين قال الصلاح الصفدي ولعل اليزيدي
المذكور في هذه القصة احد ولاده فانهم كانوا خمسة كلهم علما ادبا شعراء رواة
الاخبار انتهى وفي السراج ما يدل رايته في كتاب البصائر لابي حيان التوحيدي
ان المعارض المازني في ذلك هو يعقوب بن السكيت وهذا هو الاقرب انتهى
قلت والذي يؤيد ان المعارض هو يعقوب بن السكيت ما ذكره ابو الطيب اللغوي
في مراتب النحويين انه سجر بين محمد بن عبد الملك الزيات واحمد بن ابي دواد في
هذا البيت فقال محمد ان مصابكم رجلا وقال احمد رجل منا لا عنه يعقوب
بن السكيت فحكم لاحمد بن ابي دواد تعصبا لاحمد **الثالث** قال الدماميني في التحفة
يمكن ان يراد على تقدير رفع الرجل في البيت معنى صحيح لا مناص البتة وذلك
بان يجعل المصاب اسم مفعول لا مصدرا وهو اسم ان ورفع رجل على انه خبرها
واهدى السلام تحية جملة في محل رفع على انها صفة رجل وقوله ظلم على انه خبر مبتدا
محذوف اي هذا ظلم ويمكن ان يجعل ظلم صفة اخرى لرجل على وجه المبالغة
اي مظلوم كالدرهم ضرب الامير فعجل البيت بما ذكرنا معنى تبرق به اساريره

وجهه

بلغ مقابلة

وجهه من اسر الصحة ولا يلم بما حنه طارق مناد **الثاني والثالث** من الاحاد
العامل عمل الفعل **اسم الفاعل واسم المفعول** ولو كانا مثنيين او مجموعين **فاسم
الفاعل** قال ابن الحاجب وعبر سيبويه اكثرة الثلاثي فغلبة اسم الفاعل على هذا الوزن فلم
يقولوا اسم المفعل ولا اسم المستفعل فجعل اسم الفاعل بمعنى اسم له من بدل اختصاص
بهذه الهيئة قال بعض المحققين وفيه نظر لانه وان كان وجها معتبرا لكن لنا شاهد
على ان قصدهم ليس الى ذلك بل قصدهم باسم الفاعل الى اسم موضوع لذات قام
به الفعل وليس المفعل والمستفعل وغيرهما بهذا المعنى والشاهد انهم سموا اخوات
اسم الفاعل بالاسم المضاف الى المدلول لا الى الموزن كاسم الالة واسم الزمان واسم
المكان واسم التفضيل يمكن دفعه بانه لم يرد ان اسم الفاعل بمعنى اسم هو على وزن
الفاعل بل اراد به الاسم الموضوع لذات قام بها الفعل وانما اخترنا هذا الاسم لخصوصية
كونه فاعلا لا المفعل باعتبار انه حامل محض فاعلا كالمفرح فانه حامل محض فرحا
ولا المستفعل باعتبار انه طالب الفعل كالمستخرج فانه طالب لكل خرج لان هذه الصيغة
غاية نعم يتجه ان لاختيار هذا الاسم وجها اظهر مما ذكره وهو ان معنى لفظ الفاعل
اكثر وجودا في افراد اسم الفاعل من معاني المفعل والمستفعل ونحوهما وبناء الصيغة
باسم الفاعل على الاكثر هذا اذا قلنا ان لفظ اسم الفاعل اسم فاعل مشتق من الفعل
كما هو الاظهر والانسب بالتسمية باسم المفعول اما لو قيل بانه صيغة نسبة اي ماله
نسبة الى الفعل كان اسم الفاعل شاملا للجميع بلا كلفة **ما** اي اسم فاعل يدل الفعل
لما **دل على حدث وفاعله على معنى الحدوث** قال دال على حدث بمنزلة
الجنس ليشمل جميع الاوصاف وخرج بذكر فاعله اسم المفعول فانه انما يدل على معنى
لا على فاعله وبقوله على معنى الحدوث اسم التفضيل والصفة المشبهة فانهما يدلان
على معنى الثبوت لا الحدوث كذا قال غير واحد والتحقيق انهما مطلق الحدوث من غير
تقييد بثبوت او حدوث ولهذا يشتق اسم التفضيل من الحادث نحو اضرب وكان
الثابت نحو احسن وهما خارجان بهذا القيد على هذا التحقيق ايضا لانهما لا يدلان على
معنى الحدوث فقط بل لهم **تنبيهات الاول** المراد عندهم بالحدوث عدم
استمرار الحدوث للذات بعد ما حدث لها والثبوت ما يقابله لا ما يكون مسبوقا بالعدم

كما هو اصطلاح المتكلمين وقابله القدم قال كثير من المحققين **الثاني** لا يرد على العباد
الحدوث انه يخرج لما كان من انهم الفاعل للثبوت كالوجود والعالم من انهما الله تعالى
لان الثبوت فيهما ليس بلا للفظ بل مستفاد من العلم بان كلما هو صفة له تعالى
مستمر له **الثالث** قيل هذا الحد منقوض بنحو خالد ودائم وثابت ودائم ونحوه مستمر
ما يدل على الدوام والثبوت مع ان كلا منها اسم فاعل وليس على معنى الحدوث واجاب
عنه القاضي شهاب الدين في شرح الكافية بانها تدل على حدوث الخلود والدوام
والثبوت والرسوخ والاستمرار وفيه نظر يظهر من تفسير الحدوث المتقدم ذكره
فانه ظاهر على معنى الحدوث باصطلاح المتكلمين لا باصطلاح النحويين ولعل
الاظهر في الجواب ان يقال ان الثبوت والدوام في نحو ذلك مدلول المادة لا الصيغة
فان كان اسم الفاعل **صلة لال عمل** عمل فعله **مطلقا** اي سواء كان ماضيا
ام حالا ام مستقبلا وسواء اعتمد على ما سيأتي ام لا لوقوعه حينئذ موقع الفعل
وهو فعل ان اريد به المضي ويفعل ان اريد به الحال والاستقبال كجاء الضارب
زيدا امس او الان او غدا **تنبيهات الاول** حقيقة اسم الفاعل صلة لال كغيره
فيه تسامح لان الصلة انما هي الجملة التي هي بها لا هي وحده **الثاني** انما قال فان
كان صلة لال ولم يقل فان كان بال شاذا لانه لو كان بال المعرفة لم يعمل قال
ابن الحباب في شرح الدرة الالفية عند قول الناظم

وان تؤد به الصفة فاضف ... فالنصب لازم بكل حال	وان تعرفه بلام والف ... في الحال والماضي والاستقبال

في جعله اللام معرفة نظر لان المعرفة بعيدة عن مذهب العمل قال ابن هشام في شرح
اللمحة انها متى قدرت للتعريف انتفى القياس ان لا تعمل شيئا نقرعلى ذلك اصحاب
الاخفش سعيد وهو الحق لمن تامله وقال في المغني لو صح ان ال في اسم الفاعل
والمفعول حرف تعريف لمنعت من اعمالها كما منع منه التصغير والوصف الشهير
من زعم انها فيهما حرف تعريف كالاخفش زعم ان اشتباه الاسم في عمل الضارب
زيدا على التشبيه بالمفعول ورد بان الشبه انما يكون سببيا وهذا نصب الصفة
كما في المثال وقيل انتصابه بفعل مضمر ولا عمل لاسم الفاعل مطلقا فالتقدير في المثال

ضرب زيدا اضرب وهي دعوى بلا دليل وبهذا ينتقد ما حكاه البدر ابن مالك من ان عمل
المقرون بال مطلقا مرضي عند جميع النحاة **الثالث** قوله عمل مطلقا هو المشهور الذي
عليه الجمهور ونزعم الزماني وابن طلحة في كتاب الشعر انه اذا كان بال لا يعمل الا ماضيا
قال ابن طلحة في الكتاب المذكور في قول جرير

فبت والهم تغشاني حلولا ... من خوف رحله بين الظاعنين غدا

ان غدا متعلق بخوف اي رحله او بين لا بالظاعنين قال الرضي ولعل ذلك لان الجوهري
اللام لم يكن يعمل بمعنى الماضي فتوسل الى عمله بمعناه باللام وان لم يكن مع اللام اسم
فاعل في الحقيقة بل هو فعل في صورة الاسم وتمثيل ابن الدهان ذلك من سيبويه وهو
يصرح بسيبويه فيه بل قال الضارب زيدا بمعنى ضرب ويحتمل تفسيره بذلك انه
اذا عمل بمعنى الماضي فالاولى جوازه حمله بمعنى الحال والاستقبال اذا كان مع القرينة يعمل
بمعناها **والا** يكن صلة لال **فيشترط** لعمله **كونه للحال او الاستقبال** لتنصرفه
للفعل لفظا من جهة موافقته له في الحركات والسكنات ومعنى من جهة افتقاره الى حدث
باحد الزمانين اما اذا كان للماضي فانما يشابهه معنى لا لفظا لانه لا يؤنث مستمرا
واعتماده على نفي بحرف او اسم او فعل نحو او غير او ليس ضارب زيد عمرا الان او غدا
او على **استفهام** بحرف او اسم نحو اضارب او كيف ضارب زيد عمرا الان او غدا
او على اسم **مخبر عنه** بالظرف نائب الفاعل والمراد بمخبر عنه باسم الفاعل نحو زيد ضارب
عمرا الان او غدا او كان زيد ضاربا عمرا او ان زيدا ضارب عمرا او ظننت زيدا
ضاربا عمرا الان ظننت زيدا عمرا ضاربا بكرا الان او غدا **او** على اسم **موصوف**
به نحو مررت برجل ضارب عمرا الان او غدا **او** على اسم **ذي حال** نحو جاء زيد راكبا
فرسا والاعتماد على المقدر كالاعتماد على الملفوظ به نحو مهيم زيد عمرا اي ما شانك
اي ما شانك ونحو ضارب عمرا الان او غدا الرجال اضارب زيد عمرا اي هو ضارب
ونحو قوله كناطح صخرة يوما ليوهنها اي كمعمل ناطح قيل ومنه باطلا جاء
اي بان جاء باطلا وقد مر ما فيه في بحث المنادى وقال ابن مالك انما عمل حرف
الندا ورد عليه بانه يلزم المعتمد عليه ما يقرب الوصف من الفعل وحرف الندا لا
يصلح لذلك لانه من خواص الاسماء انتهى بالمعنى والاصل فيه ان يعتمد على صاحب

مرجحه عنه لو صرفا ودفع حال لانه وصف يقتضي ان يكون له موصوف فقياسه ان لا
يقع الا مع صاحبه وذكره بدونه يخرجه عن اصله وضعه فيلتحق بالجوامد فلا يعمل وانما
اشترط عند فقدان الاعتماد على صاحبه اعتماده على النفي او الاستفهام لانهم يقصدون
به قصد الفعل فتعتبر فيه مجراه وقد علم بالاستقراء انهم لا يستعملون الوصف قائما
مقام الفعل الا مع النفي او الاستفهام **تنبيهات الاول** اشتراط احد الزمانين
والاعتماد انما هو للعمل في المنصوب لا المطلق العمل بدليل احدهما انه يصح زيد قائم ابوه
امس والثاني انهم لم يشترطوا الصحة نحو قائم الزيدان كون الوصف بمعنى الحال او
الاستقبال قاله ابن هشام في المغني **الثاني** اذا قصد باسم الفاعل الاستمرار لم يعمل
كما اذا كان بمعنى الماضي فيكون اضافته حقيقية ووقع للزمخشري في الكشاف انه يعمل لان
اضافته غير حقيقية قال في قوله تعالى وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر حسبانا قرئ بجر
الشمس والقمر عطفا على الليل وبنصبهما باضمار جعل او عطفا على محل الليل لان الفاعل
هنا ليس بمعنى الماضي فتكون اضافته حقيقية بل هو على جعل مستمر في الازمنة المختلفة
ومثله فالق الحب والنوى وفالق الاصباح كما تقول زيد قادر عالم ولا تقصد به زمانا
دون زمان انتهى وناقض ذلك في محل آخر منه فقال اذا قصد باسم الفاعل معنى الماضي
كقولك هو مالك عبد امس اجيز بان مستمر كقولك زيد مالك العبد كانت الاضافة
حقيقية كقولك مولى العبد قال وهذا هو المعتمد في مالك يوم الدين انتهى فالسابق من
كلامه ظاهر قال السعد التفتازاني في حواشيه وذكر في وجه التوفيق ان الاستمرار
لما تناول الماضي والحال والاستقبال فبالنظر الى حال الماضي يحمل الاضافة حقيقية كما
في مالك يوم الدين والى الاخيرين غير حقيقية كما في جاعل الليل سكنا انتهى وقال المحقق
البرجاني واجب ايضا بانه لا منافاة بين ان يكون المستمر عاملا ومضافا اضافة حقيقية
لان المستمر لما احتوى على الماضي والمقابلة روعي الجهتان معا فجعلت الاضافة حقيقية
نظرا الى الجهة الاولى واسم الفاعل عاملا نظرا الى الجهة الثانية وليس بشيء لان مدار كون
اضافة حقيقية او غيرها على كونه عاملا او غير عامل انتهى وقال بعض المحققين ونعم ما قال
ان المستمر يصح عمله نظرا الى اشتماله على الحال والاستقبال واضافته نظرا الى الماضي فيحتمل
اضافته فتكون الاضافة **الثالث** زاد بعضهم لعمل اسم الفاعل شرطين آخرين احدهما

اسم م

ان لا يصغر والثاني ان لا يوصف فاذا قال جاء رجل ضوء ضرب زيد ولا رايت ضاربا سيفا
زيد لم يفتح للعمل قال ابن مالك في سبك النظم لا حاذف في منع عمل المصغر وقد
بان الكوفيين خلافا لفراء اجازوه مطلقا قياسا على المثنى والمجموع واما العامل الموصوف فعنه
تلوه هذا مذهب المنع مطلقا وعليه ابن مالك وابو البقاء والمجيز مطلقا وعليه الكسائي وغير الفراء
من الكوفيين والجواز بعد العمل لا قبله وعليه البصريون والفراء **الرابع** وجود الشرط لا يوجب
عمله بل يجوز اضافته الى معموله وقد قرئ بالوجهين ان الله بالغ امره هل هن كاشفات
ضره وظاهر كلام سيبويه ان النصب اولى من الجر وجزم به ابن هشام في المغني وهو الصحيح
من قول الكسائي هما سواء وهو ظاهر كلام ابن مالك وقال ابو حيان والذي يظهر لي ان
الجر اولى من النصب لان الاصل في الاسمين اذا تعلق احدهما بالآخر الاضافة والعمل ثانوي
على الشبه بالفعل فالحمل على الاصل اولى **الخامس** لم يشترط الاخفش والكوفيون الاعتماد
محتجين بقوله: خبير بنو لهب فلا تك ملغيا ** مقالة لهبي اذا الطير مرت
وقال ان من لهب فاعل بخبير مع انه لم يعتمد ولحاجة البصريين بانه على التقديم والتاخير
فخبير لهب مبتدأ وخبير خبر ورد بانه يلزم منه الاخبار بالمفرد عن الجمع واجيب بان يجعل
قد يقال الجماعة كقوله تعالى والملائكة بعد ذلك ظهير **فائدة** لك ان تابع المعمول الجاري
باسم الفاعل تخفض جاره وبالامر بنصب الجر على اللفظ والنصب على المحل عند الكوفيين وعند
من البصريين وابن خروف وابن مالك من المتاخرين واختاره عند سيبويه ومحققي البصريين
ولا يعمل اسم الفاعل **بمعنى الماضي خلافا للكسائي** وهو على ابن خروف الكوفي الاسدي
وانما قيل له الكسائي لانه احرم في كساء وقيل لانه دخل الكوفة وعليه كساء الاخفش بن حمزة بن حبيب
يكنى ابا محمد من بني تميم مولى لبني اسد صاحب الكسائي مقرئ عليه وراوية هشام وابن مضاء فاجاز
اعماله بمعنى الماضي مع كونه مجردا من ال وغير منصوب به الحكاية وحجتهم من القياس انه
في معنى الفعل ومشتق منه ورد بان عمله لمشابهته له لا لكونه في معنى الفعل فقط ولا
لوجب ان يعمل اذا اسم التفضيل ونحوه مما هو في معنى الفعل ومن السماع قوله تعالى
كلبهم باسط ذراعيه بالوجهين فباسط بمعنى الماضي وعمله فيه ذراعيه بالنصب
لا محتجة لهم فيه لانه **حكاية حال** ماضية والمعنى يبسط ذراعيه بدليل ان الواو في وكلبهم
للحال وهذا قال وقلبتهم ولم يقل وقلبناهم قال الانباري معنى حكاية الحال ان

تقدير نفسك كانك موجود في ذلك الزمان او تقدر ذلك الزمان كانه موجود الان وكذا
يريدك بهذا اللفظ الذي في ذلك الزمان محكي الان على ما يلفظ به كما في قوله تعالى وكلبهم
من قوله ان بل المقصود بحكاية الحال حكاية المعاني لا كيفية هذه الالفاظ قال الزمخشري
معنى حكاية الحال ان تقدر ان ذلك الفعل الماضي طرح في حال التكلم كما في قوله تعالى فلم
تقتلون انبياء الله من قبل وانما تفعل هذا في الفعل الماضي المستغرب كانك تحضره
للمخاطب وتصوره له ليعجب منه نحو رايت الاسد فاخذ السيف فاقتله **تنبيهان**
الاول انما جعلت الواو من كلبهم بابسط من كلام المصنف لو من جملة الاية ليرتبط الكلام
فتكون للاستيناف والجملة مستانفة وجعلها بعضهم من جملة الاية وهو كما ترى فان قلت
لم يزد على صنعك حذف الواو التي هي جزء من الاية قلت لا محذور في ذلك فقد وقع
مثله في كلامه صلى الله عليه وآله وسلم بنه على ذلك النووي وغيره **الثاني** على الخلاف
في نحو في فرعه الظاهر ونصب المفعول به ونحوه من المعمولات الفعلية لكونها اجنبية
اما رفعه الضمير المستتر فحكى ابن عصفور الاتفاق عليه وتعقبه ابو حيان بان ابن عصفور
وابن ظاهر على انه لا يرفعه ولا يحمله قال والذي نلقيناه عن الشيوخ انه يحمله لاشتقاقه
واما النصب للظرف فيجوز به بكيفية رايحة الفعل وان ظاهر ان الحال والمفعول المطلق
مثله لان الحال كالظرف والمفعول المطلق ليس باجنبي واما رفع الظاهر فقال ابو حيان
ان ظاهر كلام سيبويه جوازه وهو اختيار ابن عصفور وبعض النحويين وقال
الرجحي عمل اسم الفاعل والمفعول الرفع جائز مطلقا سواء كانا بمعنى الماضي او الحال
او الاستقبال او لم يكونا لاحد الازمنة الثلاثة بل كانا للاطلاق المستفاد منه الاستمرار
نحو زيد ضارب عمرا ومسود وجهه لان ادنى مشابهة الفعل تكفي في عمل الرفع
لشدة اختصاص المرفوع بالفعل وخاصة اذا كان سببيا وبعلامته في غير السببي ايضا
بمعنى الاطلاق كانا او باحد الازمنة الثلاثة نحو مررت برجل قائم في داره عمرو
ومضروب على ابيه بكر اشهر **تكميل** تحول صيغة فاعل للبالغة والتكثير الى فعال
بفتح الفاء وتشديد العين او مفعول بفتح الفاء او مفعال بكسر الميم او فعيل بفتح الفاء
وكسر العين وبعدها ياء او فعل بفتح الفاء وكسر العين بلا ياء فتعمل عمله بشرطه المتقدم
عند سيبويه واصحابه للسماع ولحمل على اصلها واكثرها استعمالا فعال وفعول كقوله

اخا الحرب لباسا اليها جلالها ٭ ولبس لها جاح الخوف اعتقالها ٭ وعوف الامور
٭ ضروب بنصل السيف سوق سمانها ٭ اذا عدموا زادا فانك عاقر ٭
ثم مفعال كقولهم انه لمحاربة الكماة اي سماتها حكاه سيبويه ثم فعيل كقولهم ان الله سميع عليم
من معناه ثم فعل كقوله ٭ اتاني انهم قتلون عرضي ٭ جهاش الكريهة لها فديد ٭
قال سيبويه وهذا اقل من فعيل بكثير ولم يجز الكوفيون اعمال شيء منها لخالفتها الاوزان
المضارع ولعناه وحتى وجدوا بعد شيء منها نصوصا فقدوا له قاعدة وسعوا تقديمه
عليه وبرد عليهم قول العرب اما العسل فانا شراب ومنع اكثر البصريين اعمال بعيد فعل
لقلة استعمالها واجاز المازني اعمال فعل دون فعيل لانه على وزن الفعل كعلم وفهم
وانكره الجرجاني دون فعيل لانه اقل ورودا حتى انه لم يسمع اعماله في نثر وقال ابن
خيار لا يتعدى فيهما السماع بحذف الهاء الاخرى فيقاس عليها **واسم المفعول**
قال بعضهم ولفظ مفعول هنا في تقدير المعمول به على الحذف والايصال اي الذي
هو الحدث وما وقع عليه الحدث مفعول به واما على ما ذكره ابن الحاجب في اسم الفاعل
ان اضافته للاسم الصيغة التي هي الاكثرية باب اسم الفاعل فلا حاجة الى الحذف
والايصال وكانه الذي جرى على ما قال **ما** او اسم **دل على حدث ومفعوله**
فخرج بقوله ومفعوله ما عدا الحدوث من الصفات كالمصادر ولم يقل هنا معنى الحدث
كما ذكره في حد اسم الفاعل وان كان كذلك لان ذكره هناك لاخراج الصفة المشبهة
واسم التفضيل كما مر وهما هنا خارجان بقوله ومفعوله كما علم فلم يحتج الى ذكره
وهو في العمل شرطه كاحبه اسم الفاعل معنى كما يعمل اسم الفاعل عمل فعله
يعمل هذا عمل فعله المبني للمفعول ويشترط لصحة عمله جميع ما اشترط في ذلك حتى
عدم الضمير والوصف عند من اشترطه نحو جاء المعطى عاؤه دينارا ونحو مررت
برجل معطى عاؤه دينارا الان اعطاء **تنبيه** بناء اسم المفعول من الثلاثي
المجرد على زنة مفعول كمضروب ومن غيره على زنة اسم الفاعل مفتوحا ما قبل اخره
كمكرم ومستخرج ولا يعمل عمل الفعل المبني للمفعول من الصفات غير هذين الصيغتين
وان دل على معناها كما صرح به في التسهيل وذلك نحو فعل بكسر الفاء وسكون
العين كذبح وطرح وطحن بمعنى مذبوح ومطروح ومطحون وفعل بفتح الفاء

والعين معا نحو عدد وخبط بمعنى معدود ومخبوط وفعله بضم الفاء وسكون العين
كفرفة وصفة والقمر بمعنى معروف ومضوع وللقوم وفعيل كجريح وقتيل
وصريع وهو اكثرها استعمالا وفي معنى المفعول فلا يعمل شيء من هذه الصفات
فلا يقال مررت برجل ذبيح كبشه بالجر وفي المقرب لابن عصفور واسم المفعول
وما كان من الصفات بمعناه حكمه بالنظر الى ما يطلبه من المرفوعات حكم الفعل
المبني للمفعول فعليه يجوز مررت برجل جريح ابوه ويحتاج الى سماع كما قاله المرادي
وغيره **الرابع** من الاسماء العاملة عمل الفعل **الصفة المشبهة** سميت بذلك
لانها مشبهة باسم الفاعل المتعدي لواحد في انها تؤنث وتثنى وتجمع تقول في حسن
حسنة وحسنان وحسنون وحسنات كما تقول في ضارب ضاربة
وضاربان وضاربتان وضاربون وضاربات فلذلك عملت النصب كالفعل
اسم الفاعل وكان اصلها ان لا تعمل النصب لمباينتها الفعل بدلالتها على الثبوت
ولكونها ماخوذة من فعل قاصر واقتصرت عملها على واحد لانه ادنى درجات
المتعدي **وهي** اي اسم **دل على حدث وفاعله على معنى الثبوت** فخرج
اسما الفاعل والمفعول فانهما على معنى الحدوث كما مر واما اسم التفضيل فان
قيل انه على معنى الثبوت وهو المشهور فهو داخل في هذا الحد قطعا ولعل المصنف
رحمه الله يرى انه لمطلق الحدوث من غير تقييد كما مر انه التحقيق فخرج بقيد
التقييد ايضا **تنبيهان الاول** يرد على الطرد هنا ما ورد في صد اسم
الفاعل على العكس من نحو ثابت ودائم ولازم والجواب الجواب **الثاني** قال الدماميني
عليه من الفقه الرضا الذي اراد ان الصفة المشبهة كما انها ليست موضوعة للحدوث
ليست ايضا موضوعة للاستمرار في جميع الازمنة لان الحدوث والاستمرار ضدان
في الصفة ولا دليل فيها عليهما فليس معنى حسنة الوضع الا وهو حسن سواء كان في
بعض الازمنة او جميعها ولا دليل في اللفظ على احد القيدين فهي حقيقة في القدر
المشترك بينهما وهو الاتصاف بالحسن لكن لما اطلق ذلك ولم يكن بعض الازمنة
اولى من بعض ولم يجز نفيه في جميع الازمنة لانه حكمت بثبوته فاذا بدا في وقت
في زمان كان الظاهر ثبوته في جميع الازمنة الى ان تقوم قرينة على تخصيصه بعضها

كما تقول كان زيد حسنا فقبح ان سيصير حسنا ان هو الان فقط حسن فظهر ان الاستمرار
ليس وضعيا انتهى وتشارك الصفة المشبهة اسم الفاعل في الدلالة على الحدوث فاعله
وفي التذكير والتانيث والتثنية والجمع وشرط الاعتماد اذا تجرد من ال **وتفترق**
عن اسم الفاعل بصوغها من الفعل اللازم وضعا او نقلا **دون**
الفعل المتعدي الذي لم يرد بالوصف منه الثبوت فالصوغ من اللازم وضعا
كحسن وصعب فانهما مصوغان من حسن وصعب وهما لازمان وضعا
والمصوغ من اللازم نقلا كرحمن من رحيم فانهما مصوغان من رحم بكسر الحاء بعد
نقله الى رحم بضم الحاء اي صار الرحم طبيعة له كالكرم بمعنى صار الكرم طبيعة له على
احد القولين والمصوغ من اللازم وضعا كضارب الاب وضرب العبيد فان
اسمي الفاعل والمفعول اذا قصد بهما الثبوت جريا مجرى الصفة المشبهة كما قال في
التسهيل واسم الفاعل يصاغ من اللازم والمتعدي كقائم وضارب **وتعدم**
جواز كونها صلة لال على الاصح قال فيها للتعريف لا موصولة كما جزم به صاحب
البسيط وابن العلج وجوز ابن هشام في الجامع والمغني قال لان الصفة المشبهة لا ثبوت
فلا توصل بالفعل اي الدال على الحدوث ولهذا كانت الداخلة على اسم التفضيل ليست
بموصولة بالاتفاق انتهى وقال الرضي وانما لم تتصل اللام بالصفة المشبهة مع
تضمنها لمعنى الفعل لنقصان مشابهتها للفعل ولذا لم توصل بالمصدر لانه لا يتقدر
بالفعل الا مع ضميمة ان وهو مما يتقدر بالمفرد والصلة لا تكون الا جملة انتهى
ويقابل الاصح ما ذهب اليه ابن مضاء في احد قوليه وابن مالك ومحمد بن قاسم
وابن الصائغ من جواز كونها صلة لال ولان ال فيها موصولة وبهذا الخلاف يتبين
غلط من حكى الاجماع على القول الاول واسم الفاعل الاصح فيه كونه صلة لال كما تقدم
وعملها من غير شرط زمان ماض او حال او استقبال لانها بمعنى الثبوت
ولا وجه لاشتراط الزمان فيها لان ما لم يدل على حدوث لا تعلق له بالزمان
بخلاف اسم الفاعل فقد مر انه يشترط لعمله زمان الحال والاستقبال لما
شرط الاعتماد فلا بد منه وانما لم يذكره هنا لان ذكره ثمة كاف لان الصفة المشبهة
فرع اسم الفاعل ففرعها احوج الى الاعتماد منه **وبخالفته فعلها في العمل**

اثر

الاولى صح

فانها تصب مع قصور فعلها كما سيأتي بخلاف اسم الفاعل فانه لا يخالف فعله

وبعدم جريانها على الفعل المضارع بخلاف اسم الفاعل فانه لا يكون الا مجاريا للمضارع في حركاته وسكناته والمراد تقابل حركة بحركة وسكون لسكون لا تقابل حركة بعينها اذ لا يشترط التوافق في اعيان الحركات ولهذا قال ابن الحاجب هو وزن عروضي لا صرفي والمراد بعدم جريانها عليه كما قاله المصنف هو مذهب جماعة منهم الزمخشري في المفصل وابن الحاجب وابن الصائغ وهو ظاهر كلام الفارسي في الايضاح والجمهور على انها تكون مجارية له كمنطلق اللسان ومطمئن النفس وطاهر الثوب وغير مجارية وهو الغالب في المبنية من الثلاثي عن ظريف وجميل قالوا والقول بانها لا تكون الا غير مجارية مردود باتفاقهم على ان منها قوله

مرصد بق اولى من نقته ∴ او عدى شاحط دارا ∴ بالشين المعجمة والحاء المهملتين بمعنى بعيد صفة مشبهة وهي مجارية للشحط قال المرادي وقال ان يقول ان طاهرا ومنطلقا ومطمئنا ونحوها مما يجري على المضارع اسما فاعلين وضد بها الثبوت فمن ثلث معاملة الصفة المشبهة وليست بصفة مشبهة في الاتفاق المذكور ان صح فهو محمول على ان حكم حكم الصفة المشبهة لانه قصد به الثبوت فلذا اطلقوا عليه صفة مشبهة انتهى **تتمة** تفترق الصفة عن اسم الفاعل بامور اخر منها ان معمولها لا يتقدم عليها بخلاف اسم الفاعل فانه يجوز تقديم منصوبه عليه نحو زيدا عمرا ضارب ولا يجوز زيدا وجهه حسن حسب وجهه ومنها ان معمولها لا يكون الا سببيا اي متصلا بضمير موصوفها لفظا نحو زيد حسن وجهه او معنى نحو زيد حسن الوجه اي منه وقيل ان ان خلف عن الضاف اليه بخلاف اسم الفاعل فان معموله يكون اجنبيا نحو زيد ضارب عمرا وسببيا نحو زيد ضارب غلامه قال ابن هشام في الاوضح وقول ابن الناظم ان جواز نحو زيد ضارب غلامه صرح سيبويه لعموم قولهم ان معمول الصفة لا يكون الا سببيا مردود لان المراد بالمعمول ما عملها فيه بحق الشبه وعملها في الظرف بما فيها من معنى الفعل وكذا عملها في الحال والتمييز ونحو ذلك انتهى ومنها انه لا يجوز ان يفصل بينها وبين معمولها بظرف او مجرور عند الجمهور بخلاف

اسم الفاعل فيجوز بالاتفاق ومنها انها لا تحذف ويبقى معمولها بخلاف اسم الفاعل فانه يحذف كما في الاستعمال نحو زيد انا ضارب وكما في نحو هذا ضارب زيد وعمرا بخفض زيد ونصب عمرا على اضمار فعل او وصف منون ولا يجوز مررت برجل حسن الوجه والعقل بخفض الوجه ونصب العقل ولا مررت برجل وجهه حسنه بنصب وجهه وخفض الصفة لانها لا تعمل محذوفة لان معمولها لا يتقدمها ولا يعمل الا بغير علامة ومنها انها لا تتعرف بالاضافة مطلقا بخلاف اسم الفاعل فانه يتعرف بالاضافة اذا كان بمعنى الماضي او اريد به الاستمرار ومنها ان معمولها لا يتبع بالصفة قاله ابن الحاج ومنها حذف الفارقة بخلاف اسم الفاعل فانه يجوز اتباع معموله بجميع التوابع قال ابن هشام ويشكل على قول ابن الحاج الحديث في صفة الدجال اعور عينه اليمنى قال الدماميني وخرجه بعضهم على ان اليمنى خبر لمبتدا محذوف لا صفة لعينه كانه قيل اي عينيه فقيل اليمنى انتهى وخرجه بعض على انه منصوب بفعل مقدر اي عنى ومنها انها تؤنث بالالف لحمراء الوجه بخلاف اسم الفاعل فانه لا يؤنث الا بالتاء ومنها ان منصوبها المعرفة عليه بالمفعول به ومنصوب اسم الفاعل مفعول به وقد ذكروا لها فروقا اخرى غير هذه لا نطول بذكرها وفيما ذكرناه كفاية هذه

سبعة في بيان احوال معمول الصفة المشبهة في الاعراب **ولمعمولها ثلاث حالات احديها الرفع بالفاعلية** بالاتفاق نحو زيد حسن وجهه قال الفارقي او على الابدال من ضمير مستتر في الصفة يعود على موصوفها بدل بعض من كل ولم يذكره الاصوليون قال في التصريح ويرده حكاية الفراء مررت بامرأة حسن الوجه وحكاية الكوفيين يا امرأة قوم الانف وانه يجوز مررت برجل مضروب الاب بالرفع ولا يقع في هذا الا ضمير بدل كل لا بعض ولا اشتمال انتهى والصواب اعرابه بالاول اذ لو كان الوجه بدل بعض ضمير مستتر في حسن لوجب تانيثه لان المسند اذا رفع ضميرا مؤنثا وجب تانيثه وتنبيه عليه الثاني **والحالة الثانية النصب على التشبيه بالمفعول به اذا كان معرفة** اما مثل نحو زيد حسن الوجه او بالاضافة نحو حسن وجهه منصوب او مرفوع لان هذا المعمول المعرفة لا يصح ان يكون مفعولا لتلك الصفة لانها من قبيل الازم

ولا يصح ان يكون تمييزا لانه معرفة والتمييز لا يكون الا نكرة على الاصح فلما لم يصح جعله للمفعولية
ولا التمييز حملوه على التشبيه بمفعول اسم الفاعل نحو الضارب الرجل بنصب الرجل
فاعطوا الصفة المشبهة حكم اسم الفاعل في نصب المعمول كما اعطوه حكمها في جر المضاف
اليه حيث قالوا الضارب الرجل بالجر حملا على الحسن الوجه فصل بينهما بقولهم ص
وعلى التمييز ان كان نكرة نحو زيد حسن وجها وهذا التفصيل هو مذهب
البصريين وبه جزم ابن الحاجب وهو الحق وفي المسئلة ثلاثة اقوال اخر احدها ان
النصب على التمييز مطلقا وهو رأي الكوفيين بناء على انهم مجوزون وقوع التمييز
معرفة قال ابن بابشاذ في شرح الجمل ويحكى هذا القول عن ابي علي قال لان التعريف
هنا لا يفيد شيئا فهو بمنزلة تعريف الاجناس كالعسل والماء الثاني انه على
التشبيه بالمفعول به مطلقا وليس بشيء لان التشبيه بالمفعول انما صير اليه مع المعرفة
للضرورة ولما مع النكرة فلا ضرورة تدعو اليه مع امكان وجه جار على القياس
وهو النصب على التمييز الثالث انه على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة وعلى
او على التمييز ان كان نكرة وبه جزم ابن هشام في الجامع والقطر وشرحه وشرح
الشذور وشرح اللمحة والحالة الثالثة الجر بالاضافة اي بسببها نحو زيد حسن
الوجه وهي اي الصفة مع كل من هذه الحالات الثلث وهي الرفع والنصب والجر
اما مقرونة باللام او لا والمعمول مع كل من هذه الستة الحاصلة من ضرب ثلاثة
الاعراب الثلثة في حالتي كون الصفة باللام او لا اما مضاف او مقرون باللام
او مجرد عنها صارت الاقسام ثمانية عشر قسما حاصلة من ضرب ستة في احوال
المعمول من كونه مرفوعا او منصوبا او مجرورا في حالتي الصفة من كونها باللام او مجردا عنها
في ثلثة هي احوال المعمول من كونه مضافا او باللام او مجردا عنهما وتفصيلها الحسن وجهه
بالرفع الحسن وجهه بالنصب الحسن وجهه بالجر الحسن الوجه بالرفع الحسن الوجه
بالنصب الحسن الوجه بالجر الحسن وجه بالرفع الحسن وجها بالنصب الحسن وجه
بالجر حسن وجه بالرفع حسن وجه بالنصب حسن وجه بالجر حسن الوجه
بالرفع حسن الوجه بالنصب حسن الوجه بالجر حسن وجه بالرفع حسن وجها
بالنصب حسن وجه بالجر فهذه ثمانية عشر قسما منها سبع ومختلف فيه وجائز

خروجه

فالممتنع منها اثنان احدهما ان تكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف
الى ضمير الموصوف ولو بواسطة نحو الحسن وجهه والحسن وجه ابيه والثاني ان
يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المجرد عن اللام او المضاف الى المجرد منها نحو الحسن
وجه والحسن وجه اب وانما استحالت الاضافة فيهما لم تقدم بيانها كما في نحو غلام زيد
ولا تخصيصا كما في نحو غلام رجل ولا تخفيفا كما في نحو حسن الوجه ولا تملصا من قبح حذف
الرابط الى الجزء في الجملة كما في الحسن الوجه وقال ابن الحاجب لنا اسمع الاول لعدم
التخفيف والثاني لان فيه اضافة المعرفة الى النكرة وهو عكس ما ينبغي في الاضافة فلذلك
لذلك اشعر وتعليله امتناع الاول بالتخفيف دون الثاني يفهم ان في اضافة الثاني
تخفيفا وامتناعه لعلة اخرى وبه صرح الرضي فقال وانما امتنع مع حصول التخفيف
فيه بحذف الضمير من وجهه لان هذه الاضافة وان كانت لتخفيف غير مطلوب فيها
التعريف لكنها مع الاضافة المحضة فاذا لم تكن شاملة لجواز تعريف المضاف المضاف
اليه معا ههنا بحذف المحضة فاذا قلت من ان لا يكون على حد ما هو عليه وهو تعريف
المضاف وتنكير المضاف اليه انتهى قلت وانما يكون في هذه الاضافة تخفيف بحذف
الضمير من وجهه ان لو كان الاصل الحسن وجهه الحسن وجها اما اذا قلنا ان الاصل
الحسن وجها فلا تخفيف البتة وتعين الاول دون الثاني غير ظاهر واختلف في
حسن وجهه بتجريد الصفة مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف فسيبويه
والبصريون على جوازه على قبح في ضرورة الشعر فقط لان تخفيف هذه الاضافة يكون
بحذف النون ويحذف الضمير والتخفيف بحذف الضمير اولى منه بحذف النون
فلو جعله لترك الاولى مع امكانه واختيار الادنى وما هو الارجح المرجوح وللمبرد
على منعه مطلقا في الشعر وغيره رد بقول الشماخ ه

اقامت على ربعيهما جارتا صفا ؛ كميتا الاعالي جونتا مصطلاهما ؛

اسند سيبويه سنة به على مجيئه في الشعر وضمير ربعيهما يعود الى الضمير من الجار
بالجارتين صخرتان تحمادان تحت القدر وتشد القدر الى الجبل وهو المعنى هنا اقامتا
فتقوم الجبل مقام حجر ثالث للقدر والكميت الشديد الحمرة والجون هنا الاسود
والمصطلى مصدر ميمي على ان ثم مضافا محذوفا اي موضع اصطلائهما والاسم معنى والفاعل

موقع الشيء كما في راس الكبش والعنوان بيتك الصخرتين مجمرتا الاعالي ما يرتفع اليهما
من النار سود تا مكان الاصطلاء كثيرة اقياد النار بينهما والشاهد في البيت ظاهر
ونازع فيه المبرد زاعما ان ضمير مصطلاهما عايد الى الاعالي اذ هو جمع في معنى الشيء
حيث انه يجمع بين ولهيب لهما الا اعليان وناجعا بما حولها كقوله
روانف اليتيك وتستطارا فالالف في تستطارا راجع الى الروانف لانه بمعنى
رانفتين وهما اسفلا الاليه وطرفاها اللذان يليان الارض من الانسان اذا كان
قائما فكانه قال جرينا مصطلى الاعالي فليس فيه الا ضمير واحد وهو المستكن
في جرينا فعلى كقولك زيد حسن الغلام قبيح فعله اي فعل الغلام ولا خفاء بما فيه
من التكلف والظاهر مع سيبويه والكوفيين على جوازه مطلقا في الكلام كله لحصول
التخفيف بالاضافة في الجملة وهو حذف الشوين قال ابن مالك وما ذهبوا اليه هو
الصحيح لان سلمه قد ورد في الحديث كقوله ع في حديث ام زرع صفر وشاحها في
حديث الدجال اعور عينه اليمنى وفي وصف سيدنا النبي صلى الله عليه وآله شثن
اصابعه ومع جوازه ففيه ضعف انتهى قال ابن الناظم لانه لم يسبه اضافة الشيء الى نفسه
وانما قال يشبه لان الاضافة ليست عن رفع وان كان هو الاصل اذ لو كانت عن
رفع لكانت من اضافة الصفة الى مرفوعها وهي هو في المعنى لكنهم لما استنكروا
هذا حولوا الاسناد فانتصب المعرف على التشبيه بالمفعول بها ضعيف فالاضافة
ناشئة عن النصب والصفة ليست نفس منصوبها اما الصور البواقي من الثمانية
عشر وجها بعد اخراج الثلاثة المنوهين بالتفاق والممنوع على خلاف وهي ستة
عشر وجها فجايزة لكن منها احسن وحسن وقبيح فالاحسن ذو الضمير الواحد
لانه جاء على وفق ما يقتضيه الكلام من الاتيان بالمحتاج اليه في الربط من غير
زيادة ولا نقصان وخير الكلام ما قل ودل وهو اي ذو الضمير الواحد اقسام
سبعة منها اشتمل فيها الصفة على الضمير وهي الحسن الوجه منصوبا المعرف الحسن
الوجه بجر وحسن الوجه منصوب وشبه الصفة وحسن الوجه بجر والحسن وجهها
وحسن وجهها حسن وجهه بجر والثمان يشتمل فيها المعرف على الضمير وهما الحسن
وجهه وحسن وجهه برفع المعرف فيهما فالمجموع تسعة والحسن ذو الضميرين

ثم بلغ

لاشتماله على الضمير الذي يحصل به الربط وزيادة الضمير الاخر لا تخل بالمعنى فلم يعدا قبيحا
نعم حطته عن مرتبة الاحسنية وهو الثمان وهما حسن وجهه والحسن وجهه منصوب
المعرف فيهما فتى كل من المثالين ضميران احدهما في الصفة والاخر في المعرف والقبيح
هو الخالي عن الضمير لخلوه من الضمير المحتاج اليه في الصفة وغيرها كالاجنبي من
موصوفها وهو اربعة وهي الحسن الوجه وحسن الوجه والحسن وجه وحسن وجه
برفعه فيها وضابط ما يوصف به الاحسن والحسن والقبيح بحسب الضمير كما ذكر انه متى
كان المعرف مضافا مرفوعا او غير مضاف كالمرفوع سواء كان منصوبا او مجرورا فضميران
والضمير واحد وان كان مضافا غير مرفوع سواء كان منصوبا او مجرورا فضميران
وان كان مرفوعا غير مضاف فلا ضمير تنبيهات الاول حكم المعرف اذا كان موصوفا
بالاسم حكمه اذا كان مضافا الى المعرف او الى المضاف اليه ما بلغا ما بلغ نحو مررت
برجل حسن الوجه وحسن وجه الغلام وحسن وجهه الى الغلام وحكم المعرف المضاف
الى المضمر حكم المضاف الى المضاف الى المضمر وهلم جرا نحو مررت برجل حسن وجهه
وحسن وجه غلامه وحسن وجه ابي غلامه وكذا ان كان فيه ضمير ولم يكن مضافا
اليه نحو مررت برجل حسن وجهه يصونه وحكم المجرد عن الاسم والاضافة الى المضمر
حكم المضاف الى المجرد عنهما ما بلغا ما بلغ نحو مررت برجل حسن وجهه غلامه وحسن
وجهه ابي غلامه الثاني قال في التصريح اوصل بعض الفضلاء ضروب الصور الحاصلة من الصفة
ومعمولها الى اربع عشر الف صورة ومائتين وست وخمسين صورة وذلك انه جعل الصفة
اما بالالف واللام وهذه حالتان وعملها اما بالاضافة او بمجرد التجرد بال فهي واحد
كالحسن الوجه والمضاف ثمانية انواع الاول مضاف الى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه
والثاني مضاف الى مضاف الى ضميره نحو حسن وجه ابيه والثالث مضاف الى المعرف
بال نحو حسن وجه الاب والرابع مضاف الى مجرد نحو حسن وجه ابي الخامس مضاف
الى ضمير مضاف الى ضمير الموصوف نحو جميل انفه من قولك مررت بامراة
حسن وجه جاريتها جميل انفه والسادس مضاف الى ضمير معمول صفة اخرى نحو
جميل خالها من قولك مررت برجل حسن الوجنة جميل خالها والسابع مضاف الى
موصول نحو الطيبي كلما التامت به الاوزان من قوله فيهم بها قيل الاخيار تلة

والطيبي والثامن مضاف الى من وفى بجملة تجرايت رجلا حديد سنان مع يطعن
والجرد من الاضافة والاشتمال ثلاثة انواع الموصول نحو قوله
اسيلات ابدان رقاق خصورها وتيرات ما التفت عليه المآزر
والموصوف نحو جاءني رجل اعدا من قوله وزورا راجلا زال اعدا لمن اتاه مستكينا لزيد الله
وغيرهما نحو مررت برجل حسن وجه هذا ثنتا عشرة صورة مضروبة في حالتي تنكير الصفة
وتعريفها تصير اربعة وعشرين وكل من هذه الاربع والعشرين مضروبة في ثلاثة احوال
الاعراب تبلغ اثنتين وسبعين صورة ويضم اليها صورها اذا كان معمول الصفة
ضميرا وهي ثلاث الاولى ان يكون مجرورا وذلك اذا باشرته الصفة المجردة من النحو نحو
مررت برجل حسن الوجه جميله الثانية ان تفصل الصفة من الضمير وهو مجرورة من
ال نحو قريش يجبأ الناس ذرية وكلوا مهورها الثالث ان تصل به ولكن تكون
الصفة بال نحو زيد الحسن الوجه الجميله والضمير في هاتين الصورتين منصوب
فصارت خمسا وسبعين والصفة اما ان تكون لمفرد مذكر او لمثناه او لمجموعه جمع
سلامة او جمع تكسير او لمفرد مؤنث او لمثناه او لمجموعه جمع سلامة او جمع تكسير فهي
ثمان في خمس وسبعين تصير ستمائة واذا نزعت نفس الصفة الى مرفوعة مضمرة
ومجرورة وضمن بها في الستمائة تصير الفا وثمانمائة واذا نزعت الصفة ايضا من تلك
اخرى الى مفرد مذكر ومثناه ومجموعه والى مفرد مؤنث ومثناه ومجموعه كانت ثمانيا
فاذا ضربت فيها الالف والثمانمائة تصير اربع عشرة الف واربعمائة قال ابن الشيخ
من هذه الصور الضمير فانه لا يكون مجموعا جمع تكسير ولا جمع سلامة وجملة صورة ما
واربع والربعون فالباقي اربع عشرة الف وثمانمائة وستة وخمسين بعضها جائز
بعضها ممتنع فيجمع منها الممتنع على ما تقدم اعني الثالث تانيث الصفة وتثنيتها وجمعها
بحسب الضمير المستكن فيها لا بحسب ما اسند اليها حتى انك ان كان موصوفها مذكرا
ومثنى وجمع ان كان موصوفها كذلك كما في سائر الاوصاف المسندة نحو الهند
امراة حسنة الوجه ورجال حسان الوجه وكما تقول زيد حسنة عينه بنصب العين
على التشبيه بالمفعول وتانيث الصفة نظرا الى ان العين في الاصل فاعل وقد كان
تانيث عند اسنادها وانما تقول حسن عينه بالتذكير رعاية للضمير المستكن في

الصفة

الصفة عائدا الى زيد الرابع قد يعين الجامد معنى المشتق فيعطى حكم الصفة لشبهه وعلى قليل
كقول الشاعر فزاشد الحلم من عمر العذاب وان نطلب نداه فكلب دونه كلب
وقول الاخر فلله الله والمهر المفدى لابت وانت عزيل الاصحاب
فضمن فزاشد الحلم معنى طائش ومن عمر معنى اليم وعزيل معنى معتب فاجريت
مجراها في الاضافة الى ما هو فاعل في المعنى والرفع بها او نصب بها لم يمتنع والى هذا المثل
اشار ابن مالك في الكافية بقوله وضمن الجامد معنى الوصف فاستعمل استعماله بضعف
كابت عزيل الاصحاب وكذا من شد الحلم فراع الماخذا الخامس من الاسماء
العاملة عمل الفعل اسم التفضيل بعضهم يقول افعل التفضيل قبيل رماه الله بالضعف
رحمه الله تعالى اولى لبيل خير وشر وردبانها بزنة افعل والاصل فيها اخير وشرير
فحذفت الهمزة بدليل ظهورها في قراءة ابي قتادة يسبحون عذاب الكذاب الاشر
بفتح الشين وتشديد الراء وقول الشاعر ما ليل خير الناس وكل الآخير والجواب ان
المراد بالشمول على وجه الظهور وهو كاف في الاولوية واختلف في سبب حذف
الهمزة منها فقيل لكثرة الاستعمال وهو المشهور وقال الاخفش لانها لما لم تشتق
من فعل خوف لفظها معلى هذا يجب شذوذان حذف الهمزة وكونها لا فعل لها
قال ابن هشام من عتبر باسم التفضيل اجراه مجرى قولهم اسم الفاعل ومن قال الاصل
التفضيل احترز به عن نحو افكل واحمر قال ولو سموه بافعل الزيادة لكان عندي اولى
لان التفضيل وان كان في الاصل من الفضل الذي هو الزيادة الا انه يرد مستعملا
كثيرا بمعنى ترجيح الشيء على غيره في صفات المدح وان كان ذلك ليس مشتقا لا
بدليل قوله تعالى فضل بعضكم على بعض في الرزق ولكنه في العرف مع لم يقيد بزيادة
وكقول عنترة ولقد ابيت على الطوى وحتى ناد ليمل محمد زيدا جهل من عمرو واحق منه
ثم ان حقيقة فضل جعله ذا فضل لا نسبته الى الفضل وانت اذا قلت زيد اعلم
فقد نسبته الى الزيادة في العلم ولم تجعله انت زائدا فقد استعملت فضلت بمعنى نسبته
الى الفضل وهو مستعمل لكنه خلاف الوجه الاصلي لان معنى فضل التخفيف
زاد ومعنى فضل بالتشديد جعله زائدا كفرح زيد وفرحته فيكون فضله بمعنى
عدله اشهى وسيبويه يسميه الصفة وهو ما اي اسم دل على موصوف

اسم تفضيل

جميع الصفات **بزيادة على غيره** اخرج ما عدا المحدود اى وضع للموصوف بالزيادة
فلا يرد زائد لانه لم يوضع للموصوف بالزيادة بل لمن قام به الشئ الواحد حقيقة كما
القائم الزيادة زائدا كالطائل بمعنى الزائد فى الطول لانه لم يوضع له بل لمن قام
به الطول الا ان عدم وصف العرف بالمتصف بالطول الا من له زيادة فى الطول اصلية
بمعنى الزائد فى الطول هكذا قال بعض المحققين من شراح الكافية والمراد بالغير
اعم من الغير بالذات او بالاعتبار كما فى نحو قولك هذا خبرا اطيب منه رطبا والمراد
بالزيادة على الغير اعم من ان زيادة فى قيام الفعل به او وقوع الفعل عليه **ولا يبنى
الامر** فعل **ثلاثى** والمراد به ما كان حروفه ثلاثة كما هو اصطلاح النحويين لا ما
حروفه الاصلية ثلاثة سواء اشتمل على زيادة ام لا كما هو اصطلاح الصرفيين وهذا
استغنى عن التقييد بالتجريد **تام متصرف قابل للتفاضل** فى الصفات الاصلية
التى تختلف بها احوال الناس سواء كانت بالنسبة الى شخص واحد فى حالين
كالعلم والجهل والشخصين كالحسن والقبح فتقول هو اعلم من زيد يوم الاربعاء الى جهل
منه يوم الخميس وزيد احسن من عمرو وهو اقبح من بكر **غير مصوغ منه افعل
لغير التفضيل** ويعبر عن هذا بان لا يدل على لون ولا عيب وما عبر به المصنف
رحمه الله اولى لانه لا يخفى ما يدل على حلية ايضا فعبارتهم تحتاج الى زيادة قيد لا
حلية كائنة عليه بعضهم **فلا يبنى من غير فعل** وشذ هو احنك البعير بمعنى
اقمس به والحنك شظاظ صاغوا الاول من الحنك وهو اسم عين والثانى كلما
اى اشدهما اكلا والثالث من القمس وهو الحقيق والثالث من اللص بمعنى السارق
وشظاظ بكسر الشين وظائين مجمان اسم لص من بنى ضبة قاله فى التصريح ثم انتقد
الحكم بشذوذ الاخير الجزولى بنى فى التصريح كغيره بان ابن القطاع نقل القمس فعلا
فقال يقال لص اذا اخذ المال بخفية قال وعلى هذا لا شذوذ فيه انتهى وقال
بعضهم وفى الحكم بشذوذ الاول ايضا نظر لانه يجوز ان يكون من احنك البعير اذا لاص
اذا اكل ما عليها فيكون مثل اخصر من اختصر بحذف الزوائد ايضا شئ قلت وهو تعليل
الدم بالدم اذ هو على هذا التقدير شاذ ايضا لكن شذوذه من جهة بنائه
من غير الثلاثى **ولا من فعل رباعى** اى ما كان حروفه اربعة سواء كان كلها اصولا

ام بعضها زائدا كما هو مصطلح النحاة **نحو دحرج** وانطلق اذ لو يكن بناؤه منه لانه لو
نقص لاختل ولم يحذف الزائد على بنا افعل شذ هذا الكلام اخصر من غيره بنى
من اختصر بالبناء للمفعول وهو اعطاهم الدراهم من اعطى واواهم المعروف من آوى
واكرمهم للضيف من اكرم وهذا المكان اقفر من غيره من اقفى هذا مذهب جمهور
البصريين وجوز بعضهم بناء من افعل مطلقا وعزى الى سيبويه وجزم به ابن مالك
فى التسهيل وناقاله وصححه ابن هشام الخضراوى وفضل ابن عصفور بهما ان يكون
الهمزة للنقل كاعطى فاذا بجوز وبين ان لا يكون للنقل فيجوز نحو هذه الليلة اظلم من
تلك الليلة وهذا المكان اقفر من ذاك المكان قال ابن الحاج والرضى الشاطبى وهذا
التفصيل لا يعرفه نحوى **ولا من فعل ناقص نحو صار** وكان عند الجمهور فاذا قال ابن
ولا اكون واجازه ابن الانبارى والرضى قال ولعل علة المنع كون مدلول الناقص
دون الحدث كانهم بعضهم ولا فعل من صوغ التفضيل من الحدث والحق انها
دالة على الحدث ايضا فاذا منع وان لم يسمع ان يقال هو اكون منطلقا وهو اصيرك
غنيا اى اشد انتقالا الى الغنى **ثم ولا من غير متصرف** فان فى التصريح وعدم التصرف
على وجهين احدهما يكون بخروج الفعل عن طريقة الافعال من الدلالة على الحدث
والزمان كنعم وبئس والثانى يكون لمجرد الاستغناء عن تصرفه بتصرف غيره وان كان
باقيا على اصله من الدلالة على الحدث والزمان كيذر ويدع حيث استغنى عن ماضيهما
بماضى يترك وكاد التصرف مراد هنا فلا يبنى من نحو نعم وبئس ويذر ويدع لانقال
زيد انعم من عمرو ولا ابئس منه وهما باقيان على معناهما من انشاء المدح والذم كما
هو اذ من بكر واودع منه **ولا من غير قابل للتفاضل نحو مات** وفنى لانه لا
مزية فيه لبعض فاعليه على بعض حتى يحصل الانفصال زيد اموت من عمرو ولا افنى
منه **ولا من مصوغ منه افعل لغير التفضيل نحو عور** من العيوب الظاهرة **وخضر**
من الالوان **وحمق** من العيوب الباطنة **ولحى وشهل** من الحلى **لجنا عور** من عور
واخضر من خضر **واحمق** من حمق **ولحى** من لحى **وشهل لغيره** اى لغير التفضيل فلو
بنى منه افعل التفضيل ايضا لا لبس قال بعضهم وهذا التعليل انما يتم اذا بين ان
افعل الصفة مقدم بناؤه على افعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت

زيادة على م

مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على الاخر في الصفة والاولى موافقة الوضع
الطبع انتهى وقيل انما لم يبن من ذلك لان حق افعل التفضيل ان يبقى من الثلاثي المجرد
كاعلم واكثر افعال الالوان والخلق انما تجيء على افعل بتسكين الفاء وزيادة مثل احمر
اخضر فلم يبن افعل التفضيل في الغالب مما كان منها ثلاثيا اجراء للاول مجرى الاكثر وقيل
لان الالوان والعيوب جرت مجرى الخلق اثباتية التي لا تزيد ولا تنقص كاليد والرجل في
عدم التفضيل فيها واجاز الكوفيون بناءه من البياض والسواد اللذين هما اصلان للالوان
قيل وقد يبنى من فعل افعل منهم عمرا وجهل نحو هو الاسود منه واحق منه واكثر المغاربة
عدوا هذا من الشواذ وعليه جرى المص فاطلق المنع من بنائه من نحو ذلك وسيوضح
لك ذا احق منه تصريحا **تنبيه** بقي على المص شرطان اخران احدهما انه لا يبنى
من فعل بنيت فلا يبنى من بنى مثل كان ملازما للنفي نحو ما عاج بالدواء اي انتفع به
مضارعه يعيج او غير ملازم نحو ما عاج اي مال ومضارعه يعوج فلا يقال زيد اعوج
من عمرو لئلا يلتبس المنفي بالمثبت وما حكت به من ان عاج الاول ملازم للنفي عن
جزم ابن مالك في التسهيل وابن هشام في التوضيح واعترض بانه وجد في الاثبات قال
ابو علي الفارسي في مراوده انشدنا ثعلب عن ابن الاعرابي ٥

٥٥

∴ دعاه ربنا بعد ما ذوى ∴ لا شربا اروى به فاعيج ∴ الثاني انه لا يبنى من بني
للمفعول سواء كان ملازما للبناء للمفعول ام لا كضرب فالاول نحو هو علينا بمعنى تكبر وبمعنى يحاجنا
وشذ هو ازهى من زيد واعشى بحاجتي قال في الاوضح وانفرد شارح الاول بان ابن
دريد حكى زهاني هواي تكبر والثاني بانه سمع فيه بمعنى كرضي بالبناء للفاعل **فان**
فقد شرط من الشروط المتقدمة لبناء افعل التفضيل **توصل** الى التفضيل **باشد**
او نحوه مما يدل على الشدة او الضعف او الزيادة او النقص او الكثرة او القلة او الحسن او
القبح على حسب تغاير المقاصد بجانب اشد او نحوه بمصدر الفعل المشبع يميز عن
نسبته الى المفضل فيقال زيد اشد دحرجة من عمرو واحسن بياضا منه واقبح عورا
منه قال الدماميني لذا قال الجماعة ويظهر لي ان هذا ليس مساويا للغرض من التفضيل
وذلك ان هذا يقتضي اشتراك زيد وعمرو في شدة الدحرجة وحسن البياض مثلا وان
زيدا زاد عليه في ذلك والغرض انما هو التفضيل عليه في مطلق الدحرجة والبياض لا في

شدة الدحرجة وحسن البياض فتامله انتهى قال بعض المتاخرين تاملت ما قاله في وجه عدم
المساواة من جهة انا نعلم على تقدير ان يكون نحو اشد في مثل زيد اشد دحرجة من عمرو
الغرض افاده الاشتراك في اصل الدحرجة والتفضيل باعتبار مجرد الشدة بناء على
التفضيل وذلك ممنوع لجواز ان يكون في هذه الحالة مستعملا في اصل الفعل مجردا عن معنى
الزيادة وحينئذ يكون الكلام سالما للغرض من التفضيل قطعا فتدبر **تنبيهان**
الاول قال بعض المحققين الظاهر انه لا يختص التوصل الى التفضيل بما ذكر بصيغة افعل
بل يجوز التوصل بغيره ايضا نحو زيد مستخرج بالمقصود اذا لم يقصد
حمله زيدا في نفس الاستخراج لا زيدا في زيادة الاستخراج انتهى **الثاني** لا يختص التوصل
الى التفضيل بما تقدم بعض الشروط بل ياتي استوفى الشروط فيقال زيد اشد بياضا
من عمرو وهو واضح **وقولهم احمق من هبنقة شاذ** فلا يقاس عليه وهبنقة بفتح الهاء
والباء الموحدة واسكان النون وفتح القاف لقب ذي الردعات يزيد بن ثروان
انما قيل له ذو الردعات لانه جعل في عنقه قلادة من ودع وعظام وخرز مع طول
لحيته فسئل فقال لئلا اخنق منها احوق في ليلة وتقلدها فاصبح هبنقة وراها
في عنقه فقال امي انت انا من ضرب بحجة الليل ومن حمقه انه كان في جماعة فهبت
عليهم ريح سوداء مخوفة فجعل كل منهم يعتق رقبة وبعضهم يتصدق ببضعة فقال
هبنقة اللهم انك تعلم اني لا املك شيئا اتصدق به ولكن رقبتي طالق لوجهك
الكريم فاخذ الضحك باجماعه واشتغلوا بما هم فيه من الخوف **وقولهم علم الناس وصف**
ما الكوثر ابيض من اللبن واحلى من العسل نادر ولا يقاس عليه ايضا خلافا
للكوفيين كما انتضاه اطلاق سعد فيما مر وسيأتي قول الراجز ٥

∴ جاريتي في درعها الفضفاض ∴ ابيض من اخت بني اباض ∴ هذا ان حمل
على الندرة والشذوذ دون التاويل قال ابن مالك في شرح الكافية وجائز ان يكون
ابيض مبينا من قولهم باض الشيء اذا ابيض فالمعنى على هذا
ان غلبة ذلك المعنى من الاباض المبيضة اكثر من غلبة بعضها بعضا وابيض بعضها
لاعتبار المبالغة من اشد بياضا قال ويجوز ان يكون من المذكورة بعد ابيض متعلقة
بمحذوف دل عليه ابيض المذكور والتقدير ما زاد ابيض صفاء وخلص من اللبن اشهر

ويسمع ايضا هو اسود من جنك الغراب واما قول المتنبي يخاطب الشيب ٥

: ابعد بعدت بياضا لا بياض له : لانت اسود في عيني من الظلم : فقال الشارح

في المغني ان من الظلم صفة لاسود لا متعلق به اي اسود كائن من جملة الظلم وكذا قوله

: بلقاك مرتدعا يا احمر من دم : ذهبت بحضرته الظبى بلا كبد : من دم

اما تعليلا او احمر من اجل التباسه بالدم او صفة كان السيف لكثرة التباسه بالدم صار

دما انتهى قال الدماميني في شرحه الظاهر ان المتنبي انما قصد التفضيل بناء على غلبة

الكون في لا تدكون في والكونين يجوز بناؤه من السواد والبياض فلا جرح عليه

في ارتكاب طريقته وطريقة اصحابه وتخريج المصنف معونة لغرضه من كون الشيب

عنده اشد سوادا من الظلم انتهى هذه **تتمة** لباب اسم التفضيل تشتمل على بيان كيفية

استعماله في التركيب واحكامه واحواله **ويستعمل** اسم التفضيل وجوبا على احد الاوجه

اما مقترنا **بمن** جارة للمفضول وهي عند سيبويه وغيره لابتداء الارتفاع في نحو زيد

افضل من عمرو ولابتداء الانحطاط في نحو زيد شر من عمرو وعند ابن مالك للمجاوزة

كانه قيل جاوز زيد عمرا وهو اولى من قول سيبويه وغيره اذ لا يتبع بعدها الا قال

ابن هشام وقد يقال ولو كانت المجاوزة اصح في موقعها عن ودفع بان صحة وضع

المرادف موقع مراده انما هو اذا لم يمنع من ذلك مانع وههنا منع منه مانع وهو

الاستعمال فان اسم التفضيل لا يصاحب من حروف الجر الا من خاصة **او** معرفا

بال او مضافا واما وجب استعماله على احد هذه الاوجه لان وضعه لتفضيل

الشيء على غيره فاذا بدئ فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه وذلك مع مرفوعه

ظاهر واما مع ال فاذ بها للعهد يشار بها الى معين ملتبس بتعيين المفضل عليه

مذكور قبله لفظا او حكما كما اذا قلت عندي شخص افضل من زيد ثم قلت عمرو

الافضل او الشخص الذي قلت انا افضل من زيد هو عمرو **تنبيه** محل وجوب

استعماله ما جرى مجرى الاسم يكن معروفا كما في اخر واسما كالدنيا والعليا الخطة العظيمة

وخارجا عن معناه كاخر بمعنى غير **فالاول** وهو المستعمل من غير تذكير دائما

سواء كان لمؤنث ام لمثنى ولجمع ام لغيره **نحو** زيد او **هند والزيدان او الهندان**

او الزيدون او الهندات **افضل من عمرو** وذلك لكراهتهم لحاق اداة التثنية

والجمع

والجمع المختصة بالاخر فيما هو في حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن الفاضلية لانها

افارقه بينه وبين باب احمر فكانت كتمام الكلمة وقيل لما بينه لفظا ومعنى افعل

التعجب الذي هو فعل غير متصرف اما لفظا فظاهر واما معنى فلانه لا يتعجب من شيء الا

وهو مفضل وهذا الشرط انما يبنى منه افعل التفضيل ما يشترط في بناء افعل التعجب فلما

اجروه مجراه لفظا ومعنى اجروه كما اجروا افعل **وقد تحذف من** مع مجرورها

اذا علم المفضل **نحو** قوله تعالى **الله اكبر** اي من كل شيء وقوله والاخر اكبر درجات

واحسن تفضيلا اي من الدنيا وقول الشاعر ان الذي سمك السماء بنى لنا بيتا دعائمه اعز واطول

وذهب الحذف والاثبات في قوله تعالى انا اكثر منك مالا واعز نفرا اي منك واكثر ما

يحذف اذا كان افعل خبرا في الحال كما مر في الاصل نحو كان زيد افضل وقيل اذا كان

حالا كقوله : دنوت وقد خلنا الكليم كليمه : اي دنوت اجل من البدر او صفة كقوله

تروحي اجدر ان تقيلي اي تروحي واقيلي مكانا اجدر من غيره بان تقيلي فيه وزعم

الرماني ان الحذف لا يجوز الا في الخبر واجازه البصريون اذا كان فاعله نحو جاءني افضل

او اسم ان نحو ان اكبر الله وعند الكوفيين **تنبيهات الاول** يتعين في نحو الله اكبر

ودعائمه اعز واطول ان يكون المحذوف من مع مجرورها بل يجوز ان يقال ان المحذوف

هو المضاف اليه اي اكبر كل شيء واعز دعائمه ولم يعرف منه التنوين لكون افعل غير

منصرف فاستشبع ذلك **الثاني** يجب ان يكون المجرور بمن التفضيلية مساويا للمفضل

في المعنى اما مختلفا نحو زيد احسن من عمرو وتقديره كقولك على هذا ان اصوم يوما

من شعبان احب الي من ان افطر يوما من رمضان لان افطار يوم الشك الذي يكون ان

يكون من رمضان محبوب عند المكلف تقديره على الاصل محبوبا الى نفسه ايضا ثم فضل

صوم شعبان عليه كانه قال هذا انه محبوب عندك ايضا الا ان صوم يوم من شعبان

احب منه وقال اللهم ابدلني بهم خيرا منهم اي في اعتقادهم وابدلهم بي شرا مني

اي في اعتقادهم ايضا والا فلم يكن فيهم خير لا فيه عليه السلام شر ومثله قوله تعالى اصحاب

الجنة يومئذ خير مستقرا كانهم لما اختاروا ما حبسا لنار اختاروا النار ويقال في

التهكم انت اعلم من الحمار وكما نك قلت ان امكن ان يكون للحمار علم فانت مثله او زيادة

وليس المقصود بيان الزيادة بل الغرض التشريك بينهما في شيء معلوم الشفاوة عن الحكم

واما عن قولهم انا اكبر من الشعر وانت اعقل من ان تقول كذا فليس الغرض تفضيل المتكلم على
الشعر والمخاطب على القول بل المراد بعدهما عن الشعر والقول وافعل التفضيل يفيد
بعد الفاضل من المفضول وتجاوزه عنه فمن في مثله ليست تفضيلية بل هي مثلها في
قولك بنت من زيد تعلقت بافعل المستعمل بمعنى متجاوز وبان بافعل تفضيل بمعنى
قولك انت اعز علي من ان اضربك اي بان من ان فرط عزتك علي وانما
جاز ذلك لان من التفضيلية متعلقة بافعل التفضيل بقرب من هذا المعنى الاترى
انك اذا قلت زيد افضل من عمرو فمعناه زيد متجاوز في الفضل عن مرتبة عمرو فمن
فيها من فيه كما لتفضيله قال الرضي كما لذي قبله الثالث يجب ان تلي من التفضيلية
افعل لانها من تمام معناه او تلي معموله كقوله ٥

٭ فانا ارينا العرض اجرح ساعد ٭ الى الصون من ربط بمان سهم ٭ وقد يفصل
بينهما بلو ونعلها نحو قولك هو احسن لو انصفت من الشمس وهو اكرم لو لم يمن من
البحر وقد يتقدم عليه ضرورة كقوله ٥

٭ اذا سايرت اسما بيوما ظعينة ٭ فاسما من تلك الظعينة اصلح ٭ ويجب ذلك
ان كان المفضول اسم استفهام او مضافا اليه نحو من انت اعلم ومن اي رجل انت
اكرم وذلك لان اسم الاستفهام له الصدر وما اضيف الى ما له الصدر فله الصدر
كما مر والثاني وهو المستعمل بان يطابق موصوفه وجوبا في الافراد والتذكير
من وجه للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم المانع ولا يجامع من لان من
دال تعني احدهما عن الاخر في افادة ذكر المفضول فلو اجتمعا كان ذكرا احدهما
لغوا نحو زيد الافضل وهند الفضلى والزيدان الافضلان والزيدون
الافضلون والهندات الفضليات او الفضل ومن الوجه في ذلك قول الحماسي
قول الاوشي ٭ ولست بالاكثر منهم حصى ٭ وانما العزة للكاثر ٭
اذ يبطل قول النحويين لا يجتمع من دال في اسم التفضيل فهذا كلام من معترض به
جاريا على ظاهره والصواب ان تقدير الزيادة او معرفة من يتعلقه بالاكثر مذكر محذوف
مبدلا من المذكور اراد بالمذكور على انها بتر لتهافي قولك انت منهم الفارس ابطل الى انت
من منهم وقول بعضهم انها متعلقة بليس فتقديرها فلا تدل على الحدث وبان فيه

فصلا

فصلا بين فعل وتمييزه بالاجنبي وقد يجاب بان الظرف يتعلق بالوهم وفي ليس والحجة
اشفى وبان الفصل بالتمييز قد جاء في الضرورة في قوله ٥

٭ على انني بعد ما قد مضى ٭ ثلاثون للهجر حولا كميلا ٭ وافعل اقوى من ثلاثين
في العمل قال ابن هشام في المغني تبنيه لا يبقى المطابقة من ملاحظة السماع قال ابن سعيد
علي بن سعيد في كفاية المستوفي ملخصه ولا يستغنى في الجمع والتانيث عن السماع فان
الاشرف والاظرف لم يقل فيهما الاشارف والشرفة والاظارف والظرفى كما قيل ذلك
في الافضل والافاضل وكذلك الاكرم والاكارم والاجدر قيل فيهما الاكارم والاجادر ولم يسمع
فيهما الكرمى والجدرى انتهى قاله في التصريح والثالث وهو المستعمل مضافا فيه تفضيل
فانه ان قصد به تفضيله اي تفضيل موصوفه على من اضيف اسم التفضيل
اليه والتعبير بمن على سبيل التغليب فلا نقض بجزا عدى الخيل واحسن الطير فان
هذا هو الاكثر استعمالا لان وصفه لتفضيل الشيء على غيره فالاولى ذكر المفضل عليه
وجب كونه اي موصوفه منهم اي من اضيف اليهم قبله والاولى ان يقال منه ليفيد
يوهم ضمير الجمع ان المضاف اليه يجب ان يكون جمعا فينتقض بنحو زيد افضل الرجلين
وانما وجب كونه منهم لحصول المشاركة بين الجميع في المعنى المذكور ومنهم ليصح تفضيله
عليهم ولا يرد ان وجوب كونه منهم يستلزم تفضيل الشيء على نفسه واجيب بانه
داخل فيهم افرادا خارج عنهم تركيبا او داخل فيهم لفظا خارج عنهم ارادة فلا يرد
ذلك ويجاب ايضا بانه اورده الرضي على ابن الحاجب من ان قوله على من اضيف
اليه ليس بمرضي اذ يفضل على ما سواه من جملة ما اضيف اليه وليس مفضلا على كل
ما اضيف اليه وكيف ذلك وهو من تلك الجملة فيلزم تفضيل الشيء على نفسه ويجاز
المطابقة وعدمها وهو الافراد والتذكير نحو الزيدان اعلما الناس او اعلمهم
والزيدون افضلوا الناس وافضلهم وهند فضلى النساء وافضلهن اما المطابقة
فلما بينه المعرف بالاضافة وما عداها فلما بينه افعل من كون المفضل
عليه مذكورا وليس الوجهان متساويين كما يوهمه كلامه بل عدم المطابقة اولى قال الرضي
والتجد منهم احرص الناس على حيوة ولم يقل احرص حي بالياء وعن ابن السراج انه اوجب عدم
المطابقة ورد عليه بقوله تعالى الا الذين هم اراذلنا وكذلك جعلناك في كل قرية اكابر

مجريها فان في الاوضح فان قدرا كابر مفعولا ثانيا ومجريها مفعولا لقوله المطابقة في
المجرد من ال والاضافة وعلى هذا القصد يمتنع ان يقال يوسف احسن اخوته
لمن وجه عنهم لفظا باضافتهم اليه لان اخوة يوسف غير يوسف وان قصد تفضيله
اي تفضيل موصوفه تفضيلا مطلقا اي غير مقيد بكونه على من اضيف اليه بل على كل
من سواه فالمطابقة لا غير لمشابهته باسم الفاعل في عدم المشاركة فيجري مجراه في
وجوب المطابقة واضافة اسم التفضيل حينئذ للتوضيح كاضافة سائر الصفات
نحو مصارع مصر وحسن الوجه ما لا تفضيل فيه فلا يجب كونه من اضاف اليه
فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو واحد فيهم نحو قولك نبينا صلى الله عليه
افضل قريش وان تضيفه الى جماعة هو من جملتهم ليس واحدا فيهم نحو يوسف
احسن اخوته وان يكن احسنا اخوتهما والزيدون احسنوا اخوتهم
اي يوسف احسن الناس من بينهم وكذا الباقي وان تضيفه الى غير جماعة
نحو فلان اعلم بغداد اي اعلم من سواه وهو مختص ببغداد ولو نها منشاه وان
سكنه وان قدرت المضاف او اعلم اهل بغداد فهو مضاف الى جماعة يجوز ان
يدخل فيهم تنبيهات الاول وقع في ما وقفت عليه من نسخ هذا المتن ما نصه
وان قصد تفضيله مطلقا فتجرد مذكر مطلقا نحو يوسف احسن اخوته والزيدان
احسن اخوتهما وهو غلط صريح بل المطابقة واجبة اجماعا كما في سائر المتون حتى
المهذب للمصنف ولم يتنبه لذلك بعض من كتب على هذا الكتاب من طلبة
العجم المعاصرين فشرحه على هذه العبارة وهو غلط واضح ووهم فاضح فاحذره
وحاشا للمصنف ان يقع له مثل هذا الغلط الذي لا يخفى على ادنى طلبة فضلا عن
مثله فلذلك غيرت العبارة واصلحتها اذ لا يمكن حملها الا على تغيير الناسخ
كما قيل فكم افسد الراوي كلاما بعقله ٭ وكم حرف المنقول فهم في تحفوا ٭
٭ وكم ناسخ اضحى لمعنى مغيرا ٭ وجاء بشيء لم يرده المصنف ٭
الثاني قد يقصد باقل من اصل الفعل فاد تفضيل فيه ويجري حينئذ مجرى ما قصد
به التفضيل مطلقا من وجوب المطابقة كقولهم الناقص والاشج عدلا بني مروان اي
عادلاهم لانهما لم يشاركهما احد من بني مروان في العدل والناقص هو يزيد بن

بمعنى افضل الناس

والدتهم

الوليد

كان م

الوليد بن عبد الملك بن مروان لانه نقص من رزاق الجند والاشج بالشين المعجمة والجيم
هو عمر بن عبد العزيز لقب بذلك لانه بجبهته اثر شجة من دابة حين نبه الثالث
التفصيل الذي ذكره المص رحمه الله في المستعمل مضافا انما يجري في المضاف لمعرفة
المضاف المذكور فيلزم الافراد والتذكير لو افقته المستعمل بحيث الشكر نحو زيد
افضل رجل والزيدان افضل رجلين والزيدون افضل رجال وهند افضل
امراة والهندان افضل امراتين والهندات افضل نساء اي زيد افضل من كل رجل
قيس فضله بفضله والزيدان افضل من كل رجلين قيس فضلهما بفضلهما والزيدون
افضل من كل رجال قيس فضلهم بفضلهم وكذا الباقي هذه سبعة في بيان اعمال
اسم التفضيل وترفع الضمير المستتر اجماعا نحو زيد افضل فهو افضل ضمير
مستتر مرفوع على الفاعلية يعود الى زيد ولما عمل فيه لضعفه لون وجوده فخفي
ولا يختلف لفظه بالتكلم والخطاب والغيبة فالعمل فيه كذلك عمل فلم يحتج الى ما
يقوي العامل على العمل فيه ولا ينصب المفعول به اجماعا فلا يقال زيد افضل
الناس عبدا لانه الحق بالافعال الغير ثابتة والوهم ذلك فهو منصوب بفعل مقدر
دل عليه نحو قولهم هو اعلم من يصل عن سبيله فمن اسم موصول مفعول باعلم ولا يضاف
اليه لان افعل يجوز ان يضاف اليه فيكون التقدير على اعلم الضالين وهو محال لان
منصوب بفعل محذوف يدل عليه اعلم اي يعلم من يضل وعلى هذا فمن موصولة
او موصوفة هذا هو الظاهر ويحتمل ان تكون استفهامية في محل رفع على الابتدا
مبتدا وجملة خبره والجملة في محل نصب معلق عنها العامل والاستفهام للتعجب
من شان الضال اتبع الظن الكاذب ويجوز ان تكون من موصولة او موصوفة
في محل جر بالباء المحذوفة او باضافة اعلم اليه ليس بشيء لامتناع الاضافة كما علمت
الاول لشذوذ حذف حرف الجر مع بقاء عمله تنبيهات الاول
ما ادعاه المص من الاجماع على انه لا ينصب المفعول به منع فيه ابن مالك في شرح الكافية
وابن هشام في شرح القطر والرضي في شرح الحاجبية وفيه نظر فقد نقل ابن هشام
في حواشي التسهيل عن محمد بن مسعود بن الزنجي جواز نصبه به مطلقا وانه قال في
كتاب البديع غلط من قال ان اسم التفضيل لا يعمل في المفعول به لورود السماع

ذلك كقوله تم هو اهدى سبيلا وليس بمميز لانه ليس فاعلا كما في زيد احسن منك
وقول العباس بن مرداس ۞ فاضرب منا بالسيوف القوانسا ۞ ونقل في المغني عن بعضهم
جوازه ان نصب باصل الفعل قال الدماميني وهذا الراي حسن فينصب حين يقصد
به ذلك كما انه يضاف حينئذ الى ما ليس بعضه فيجري حكم المنصب والجر على حد سواء
واحتج اشمني وتبعه الصبان عن مدعي الاجماع بانهم نزلوا الخلاف في ذلك منزلة العدم
الثاني انما قال المص لا ينصب المفعول به ولم يقل ولا يعمل في المفعول به لانه يعمل فيه
بواسطة حرف الجر فيعمل فيه بلزوم التعريف كزيد وهو للعلم وابدل للمعروف او بالبا
كما لدا عرف بالفقه وجعل بالنحو فان كان فعله يتعدى لاثنين نصبت الثاني
بفعل مقدر كزيد كسى المنفذ الثياب اي يكسوهم الثياب **الثالث** لا ينصب المفعول
المطلق ايضا اجماعا ولا يقال انا احسن الناس حسنا ولا المفعول له فلا يقال انا
اضرب الناس تاديبا ولا المفعول معه فلا يقال انا اسير والنيل ونقل ابن هشام
في المغني عن سيبويه نصبه للشبه بالمفعول ورده بان اسم التفضيل لا يشبه باسم الفاعل
اذ لا يلحقه علامات الفرع الا بشرط لكن قال في موضع اخر منه الها في نوظم لا
يعمل في بالام فعا ولا اوضعه في محل نصب كالها في الضاربه الان ذان مفعول
وهذا شبيه بالمفعول لان اسم التفضيل لا ينصب المفعول اجماعا وليست مضافا
اليها والا لخفض الموضع بالكسرة انتهى وقال الرضي لا ينصب شبه المفعول كما
الوجه اما لانه لا ينصب المفعول به فلا ينصب ايضا شبهه واما لان نصب ذلك
في الصفة فرع الرفع كما مر وهو توطئة للاضافة الى ما كان مرفوعا به وهو لا
يرفع الفاعل الظاهر الا بشرط وان رفع ذلك لا يضاف اليه انتهى ولا خلاف
في نصب الظرف نحو زيد افضل الناس اليوم لان الظرف متوسع فيه وتكفيه
رائحة الفعل والحال نحو زيد احسن الناس مشيا لانها بمثابة الظرف وفي حاء
والتمييز نحو انا اكثر منك مالا واعز نفرا لانه في غاية الضعف اذ منصبه ما يخلو
عن معنى الفعل ايضا وما لا يشم رائحة نحو لي قوم خالد **ورفعه للظاهر**
اي الموجود الذي يسمع التلفظ به فيشمل الضمير المنفصل ايضا **قليل** نحو قول لغة
ضعيفة حكاها سيبويه **نحو رايت رجلا احسن منه ابوه** اوانت بنصب

احسن على انه صفة لرجل ورفع ابوه اوانت على الفاعلية باحسن على معنى فانه في
الحس ابوه اوانت واكثر العرب توجب رفع احسن في ذلك على انه خبر مقدم
وابوه اوانت مبتدا موخر وفاعل احسن ضمير مستتر فيه عايد على المبتدا والجملة
من المبتدا والخبر في موضع نصب صفة لرجل ورابطها الضمير المجرور بمن لا مرفوعها
به الظاهر لضعفه عن العمل لانه ليس له فعل بمعناه في الزيادة حيث يعمل عمله ولا
هو مشابه لاسم الفاعل ليحمل عليه في العمل في الظاهر كما حملت عليه الصفة المشبهة
في العمل فيه لان اسم الفاعل يثنى ويجمع واسم التفضيل لا يثنى ولا يجمع ما هو الاصل
فيه وهو المستعمل عن حذف الصفة المشبهة فانها يثنى ويجمع كما مر **ويكثر ذلك** اي رفعه
للظاهر **في** مسئلة الكحل وضابطها ان يكون اسم التفضيل صفة في المعنى لاسم جنس
مسبوق بنفي ومرفوعه اجنبيا مفضلا على نفسه باعتبارين **نحو** قول العرب **ما رايته**
رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فاحسن صفة لرجلا وهو اسم جنس
مسبوق بنفي والكحل مرفوع به على انه فاعله وهو اجنبي من الموصوف لكونه لم
يتصل بضميره وفي عينه ظرف مستقر حال من الكحل قدمت عليه ومنه لغو متعلق
باحسن وفي عين زيد مستقر حال من الضمير المجرور بمن والمعنى ما رايت رجلا احسن
الكحل كائنا في عينه منه اي من الكحل كائنا في عين زيد وقد ظهر ان الكحل الذي هو
مرفوع اسم التفضيل مفضل على نفسه باعتبارين اما كونه مفضلا باعتبار كونه
في عين الرجل واما كونه ~~في عين الرجل~~ مفضلا على نفسه باعتبار كونه في عين
زيد قال في المسمع لا شهار هذا المثال فيما بين النحاة وهذه المسئلة عرفت بمسئلة
الكحل وانما ساغ لاسم التفضيل هنا ذلك العمل **لانه بمعنى الفعل** اذ يصح ان يحل
محله فعل مع استقامة المعنى فيقال ما رايت رجلا يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين
زيد ولانه لولم يعرب المرفوع في ذلك فاعلا كان مبتدا واحسن خبره ولزم الفصل
بين افعل ومعموله باجنبي وهو الكحل **بينهما ان الاول** الاصل في هذه المسئلة
ان يقع الاسم الظاهر بين ضميرين اولهما للموصوف وثانيهما للظاهر كما مثلنا ويحذف
الضمير الثاني وتدخل من اما على الاسم الظاهر او على محله اي على ذي المحل فنقول ما رايت
رجلا احسن في عينه الكحل من كحل عين زيد او من عينه زيد ان من زيد فتحذف مضافا

لو مضافين وقد لا يوفق بعد الرفع بشيء فتقول ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل
قالوا ما احد احسن به الجميل من زيد والاصل ما احد احسن به الجميل من حسن الجميل بزيد
ثم انهم اضافوا الجميل الى زيد لملابسته له في المعنى ثم حذفوا المضاف واقاموا
المضاف اليه مقامه قاله في الاوضح الثاني قال ابن مالك لم يرد هذا الكلام المتضمن
رفع الظاهر الا بعد النفي ولا باس باستعماله بعد النهي والاستفهام الذي فيه معنى النفي
نحو لا يكن احد احب اليك الخير منه اليك وهل رايت رجلا احسن في عينه الكحل
منه في عين زيد ومنع ذلك ابو حيان فقال يجب اتباع السماع والاقتصار على
ما قالته العرب على ان الحاقهما ظاهر في القياس لكن الاولى اتباع السماع هذه
خاتمة لمباحث الاسماء في موانع الصرف قال ابن يعيش في شرح المفصل اختلف النحويون
في منع الصرف ما هو فقال قوم هو عبارة عن منع الاسم الجر والتنوين دفعة
واحدة وليس احدهما تابعا للاخر اذ كان الفعل لا يدخله جر ولا تنوين وهو على
ظاهر الحال وقال قوم يفتقرون الى التحقيق ان الجر من الاسماء نظير الجزم في الافعال
فكما يمنع الذي لا ينصرف ما في الفعل نظيره وانما المحذوف منه علم الحذف وهو التنوين
وحده لثقل ما لا ينصرف لمشابهة الفعل ثم تبع الجر التنوين في الزوال لان التنوين
خاصة للاسم والجر خاصة له فتبع الخاصة الخاصة ويدل على ذلك ان المرفوع
والمنصوب مما لا يدخل الجر فيه انما ذهب منه التنوين لا غير فعلى هذا القول اذا
قلت نظرت الى الرجل الاسمر او اسمر كثم او سمر باق على منع صرفه ولان الجر لان
الشبه قائم وعدم الصرف الذي هو التنوين معدوم وعلى القول الاول يكون
الاسم منصرفا لانه لما دخله الالف واللام والاضافة وهما خاصة للاسم بعدا
عن الافعال وغلبت الاسمية فانصرف اشهى ثم العشرة في الاسم الذي لا ينصرف
من شبه الفعل ان يكون فيه نوعان من تسع احديهما من جهة اللفظ والاخرى
من جهة المعنى او من جهة واحدة تقوم مقامهما كان في الفعل من جهتين عن الاسم
احديهما من جهة اللفظ وهي اشتقاقه من المصدر والاخرى من جهة المعنى وهي
افتقاره الى الاسم الذي به يكون كلاما وحيث اشبه الاسم الفعل وكان فرعا
له بالاعتبار المذكور كان مثله في امتناع ما يمتنع فيه من الجر والتنوين والتنوين

موانع الصرف

وحده على الخلاف اذا عرفت ذلك فنقول موانع الصرف وتسمى علل واسبابا
بالاستقراء تسعة وهي العجمة وهو في لسان العرب جنس العربية اذا الاصل في كل كلام
ان لا يخالطه لسان اخر والجمع وهو نوع الواحد والتانيث وهو نوع التذكير
لانك تقول قايم ثم تقول قايمة والعدل وهو نوع المعدول عنه لان الاصل بقاء
الاسم على حاله والتعريف وهو نوع التنكير لانك تقول رجل ثم تقول الرجل
ولا يخفى ان المعرض بال هو رجل المطلق لا رجل المجرد عن ال وهو النكرة وكذا
المعرض للتانيث المطلق لا قايم المجرد عن التا وهو المذكر فالفرعية في التانيث
والتعريف وهمية والفرعية المعتبرة في منع الصرف اعم من الوهمية والحقيقية كذا
قال بعض المحققين وزيادة الالف والنون وهي نوع المزيد عليه والتركيب وهو
نوع الافراد ووزن الفعل وهو نوع وزن الاسم لان الاصل في كل نوع ان لا يكون
فيه الوزن المختص بنوع اخر فاذا وجد فيه ذلك الوزن كان فرعا لنوعه والمراد
بقولهم المختص بنوع اخر المختص به حقيقة او حكما ووزن الفعل للبدء وما جدي الزوايد
الاربع في حكم المختص فلا يجدان البيان قاصر والوصف وهو نوع الموصوف
قال الرضي كعين وتيتهم لكل واحد من الفروع المذكورة مانعا وسببا علة
مجازا لان كل واحد منها جزء العلة لا علة تامة اذ باجتماع اثنين منها يحصل الحكم
فالعلة التامة اذن مجموع علتين او واحدة منها تقوم مقامهما انتهى قال بعض المحققين
وفيه ان اطلاق العلة على العلة الناقصة حقيقة بل التحقيق انها العلة واطلاق
العلة على مجموع الاثنين هو المجاز انتهى قيل ووجهه ان التا في العلة للوحدة
ولا وحدة في الاثنين وقد جمع المصنف رحمه الله هذه الموانع التسع بقوله

موانع صرف الاسم تسع تعجمه	جمع وتانيث وعدل ومعرفه
وزايد تا فعلان ثم تركب	كذلك وزن الفعل والتاسع الصفه

وجمعها بعضهم ايضا فقال

اذا اثنان من تسع المنا بلفظه	فمنع صرفها وهي الزيادة والصفة
وجمع وتانيث وعدل وعجمة	واشباه فعل ثم تركيب معرفة

وفاق الشيخ تاج الدين مكتوم

وهوم

موانع الصرف وزن الفعل يتبعه ∴ عدل ووصف وتانيث وتمنعه
∴ نون تلت الفا زيدت ومعرفة ∴ وعجمة ثم تركيب وتجمعه ∴
اى يجمعه وقال ه
∴ اذا رمت احصا الموانع للصرف ∴ فعدل وتعريف مع الوزن والوصف ∴
∴ وجمع وتركيب وتانيث صيغة ∴ وزايد فى فعلان والعجمة الضرب ∴
وقال ايضا ه
∴ موانع صرف الاسم تسع وهاكها ∴ سظمه ان كنت فى العلم ترغبا ∴
∴ من العدل والتانيث والوصف عجمة ∴ وزايد فى فعلان جمع مركب ∴
∴ وثامنها التعريف والوزن تاسع ∴ وزاد سواها ما حث يطلب ∴
وقال اخر
∴ موانع الصرف تسع كما اجتمعت ∴ ثنتان منها فالصرف تقسب ∴
∴ عدل ووصف وتانيث ومعرفة ∴ وعجمة ثم جمع ثم تركيب ∴
∴ والوزن زايدة من قبلها الف ∴ ووزن فعل وهذا القول مقرب ∴
∴ وجمعها بعضهم فى بيت واحد فقال
∴ اجمع وزن عادلا انث جمعرفة ∴ ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا ∴
وانشد الشيخ بهاء الدين بن النحاس فى ذلك لنفسه ه
∴ وزن المركب عجمة تعريفها ∴ عدل ووصف الجمع زد تانيثا ∴
وقال اخر
∴ جمع ووزن وعدل وصف معرفة ∴ تركيب عجمة تانيث زيادتها ∴
وقال اخر ايضا
∴ زيادة وزن وصف تانيث عجمة ∴ وعدل وتعريف وجمع وتركيب ∴
وقال اخر
∴ موانع الصرف تانيث وتركيب ∴ وعجمة ثم عدل ثم تعريف ∴
∴ ووزن فعل ووزن قبلها الف ∴ مزيدتين وعدل ثم توصيف ∴
تنبيه ما صرح به من احصار الموانع فى التسعة هو المشهور الذى عليه الجمهور وقيل

المانع من الصرف اثنان الحكاية والتركيب اما الحكاية فنحو وزن الفعل مع الوصف نحو اعلم واجهل او مع العلمية نحو يزيد ويشكر فان اسماء الصرف منها بطريق الحكاية الفعلية يعنى كما لا يدخل عليها الكسر والتنوين قبل نقلها من الفعلية الى الاسمية كذلك لم يدخل عليها بعد النقل واما التركيب فنوعان تركيب التانيث بانا الظاهر او المقدر او الالف وهو اما تركيب التانيث مع العلمية او تركيب حرف التانيث مع الاسم وتركيب العدل ووجهه انه بمنزلة علمين تقديرا لان الواضع قصد التسمية بعامر فعدل عنه خوف اللبس بالصفة الى عمر وفى نحو ملك فانه بمنزلة ثلثة ملك وتركيب الجمع فانه بمنزلة جمعين وتركيب الاسمين فى نحو بعلبك وتركيب الالف والنون لمانع العلمية او مع الوصفية وتركيب العجمة وهى لما انكرها فى العجمى والعرفى او تركيبها مع العلمية وقال بعضهم انها عشرة والزايد مراعاة الاصل فى نحو احمر فانكر بعد العلمية وقال بعضهم انها ثلثة عشر والزايد لزوم التانيث ولزوم الجمع ورد القول بانها اثنان بان ما ذكره من الحكاية لا تتناول نحو احمر وانكر لانهما ليسا بمفردين من الفعل وما ذكره من معنى التركيب ليس بتركيب لان التركيب المعتبر فى منع الصرف تركيب الكلمتين وما ذكره ليس كذلك نعم صرح جمع فى بعلبك لكن يبطله حمله مجرد التركيب سببا لمنع الصرف وقول بعضهم منع صرفه فى حال التنكير ايضا لوجود السبب وهو باطل ورد فى الاقوال بان سبب الشئ ما يجذب اليه وداخل فى عداده ومراعاة الاصل نحو احمر مندرج فى الوصف ولزوم التانيث داخل فى التانيث لان لزوم التانيث صفة له وصف الشئ ملحقه بما يسلها وكذا لزوم الجمع داخل فى الجمع فالحق انها تسعة كما ذكره المصنف رحمه الله

فالعجمة والمراد بها غير العربية فارسية كانت او غيرها **تمنع صرف العلم العجمى العلمية** باضافة العجمى الى العلمية وذلك بان يكون قبل استعمال العرب اياه علما فى لغة العجم بخلاف ما نقل عن لسانهم نكرة فاذا اثر العجمة فيها لانها عجمية جنسية فالحقت بالامثلة العربية وذلك كلجام وديباج ونحوهما من اسماء الاجناس وكذا ما كان نكرة فى لسانهم ثم نقل فى اول احواله علما كما اذا سمى بلجام لحرون علمية فان كان فيه مع العلمية سبب اخر غير العجمة منع الصرف كصيغة منتهى الجموع وما

ذكر من اشتراط العلمية في العجمة هو مذهب ابي الحسن ابن الدباج ونقل عن ظاهر مذهب
سيبويه قال ابو حيان والجمهور على خلافه اشهى ويظهر اثر الخلاف في نحو قالون فيصرف
على الاول لانهم لم يستعملوه علما واستعملوه صفة بمعنى جيد ويمنع الصرف على الثاني
لو نلم يكن في كلام العرب فيدل ان يتبين به **تنبيه** قال ائمة العربية تعرف عجمة الاسم بوجوه
احدها النقل بان ينقل ذلك بعض ائمة اللغة الثاني خروجه عن اوزان الاسماء
العربية نحو ابرهيم فان مثل هذا الوزن مفقود في ابنية الاسماء في اللسان العربي الثالث
ان يكون اوله نون ثم راء نحو نرجس فان ذلك لا يكون في كلمة عربية الرابع ان يكون
اخره زاي بعد دال نحو مهندز فان ذلك لا يكون في كلمة عربية الخامس ان يجتمع فيه
الصاد والجيم نحو الصولجان والحص السادس ان يكون فيه الجيم والقاف نحو المنجنيق
السابع ان يكون خماسيا او رباعيا عاريا من حروف الذلاقة وهي الباء والفاء
واللام والميم والنون فانه متى كان عربيا ملذ بدان يكون فيه شيء منها نحو سفرجل
وقذعمل وقرطعب وجحرش هذا ما جمعه ابو حيان في شرح التسهيل قال في المزهر
وانما تمنع العجمة صرف العلم العجمي العلمية **بشرط زيادته على الثلاثة كابرهيم** اسماعيل
واسحق ويعقوب لانه اذا كان ثلاثيا ضعف فيه فرعية اللفظ لمجيئه على اصل ما
بني عليه الاحاد العربية **تنبيه** قيد صاحب جمع الجوامع الزيادة بان لا يكون بسبب
التصغير فان مرجه لو كان رباعيا واحد حروفه يا التصغير لم يمنع الصرف الحاقا
له بما قبل التصغير **او لتحرك الاوسط** من الثلاثي كشتر بفتح الشين المعجمة
وفتح المثناة من فوق اسم حصن بديار بكر فيصرف **عند الاكثر** قال الزجاج هو
اولى وذلك ان تحرك الاوسط في المؤنث نحو سقر انما اثر لقيامه مقام السادس
علامة التانيث واما العجمة فلا علامة لها حتى يسد شيء مسدها بل الاعجمي يجوز
كونه ثلاثيا ساكن وسطه او متحرك فيشابه كلام العرب ويصير كانه خارج عن وضع
كلام العجم لان اكثر كلامهم على الطول ولا يراعى من الاوزان الخفيفة بخلاف كلام العرب
اشهى وذهب قوم منهم ابن الحاجب الى اعتبار تحرك الاوسط من الثلاثي في عدم
منع صرفه بخلاف ساكنه فيمتنع صرفه قال المرادي ونقل عن عيسى بن عمر وتبعه
ابن قتيبة والجرجاني جواز المنع والصرف في الساكن الوسط قلت وبه قال الزمخشري

الوجوه التي يعرف بها عجمة الاسم

ايضا ويحصل في الثلاثي امران احدهما تحتم الصرف مطلقا الثاني تحتم المنع في تحرك الوسط كلك
اسم ان نوح عليه السلام يختم الصرف في ساكنه الثالث منع صرف المتحرك الوسط فللوجهان
في ساكنه **تنبيهان الاول** قال ابن جميع اسماء الانبياء عليهم السلام لا تنصرف الا نحو
وصالحا وشعيبا وهودا العربيتها ونوحا ولوطا لانتفاء شرط العجمة وقيل هود كنوح حيث
قرنه سيبويه معه وبدل نقله على اسحيل وانه لا عرب فيه هذا وضبطه شيئا وغيرا
منصرفان ايضا فالبعض الحنفيين وفي البحر للزركشي قد روي عن ابن عباس انه اول من
تكلم بالعربية المحضة اسحيل والاذهب عربية قريش التي نزل بها القران واما عربية قحطان
وحمير فكانت قبل اسحيل عم الشهر وفي الكشاف ان من لم ينون عن يجعله غير منصرف
للعلمية والعجمية ومن صرفه جعله عربيا وفي القاموس عزير منصرف لخفته وذكر بعضهم
ان اسماء الملائكة عم منصرفة من الصرف الا ان يقدر منكر ونكير ومالك ورضوان **الثاني**
الاعجمية باتفاق الالفاظ لا باتفاق الاوزان اما الاول فاسحق ويعقوب وموسى اسماء
الانبياء غير منصرفة واسحق اسحق الضحك اذا ذهب لبنه ويعقوب لذكر الحجل وموسى
لما يلتقي به ماء وخشب وقيل انما سمي يعقوب لانه خرج من بطن امه اخذا بعقب عيص
فهو من هو اقفة اللفظ وليس مشتقا لان الاشتقاق من العرب يوجب الصرف ولكن
ابليس لا ينصرف للعرفة والعجمة ومن زعم انه مشتق من ابلس اذا يئس فقد غلط لان الاشتقاق
من العرب يوجب الصرف وانما هو اتفاق اللفظ واما الثاني فان جالوت وطالوت
قارون عزير منصرفة وجاسوس وطاووس واقود مصروفة لكونها نكرات ولا عبرة
باتفاق الوزن قال في البسيط **والجمع يمنع صرف وزن مفاعل ومفاعيل** في
كون اوله حرفا مفتوحا وثالثه الف وبعد الالف حرفان اولهما مكسور تحقيقا كابيات
او تقديرا كدواب او ثانيه او سطها ساكن قال المراد بالوزن العروضي الحاصل بمجموع
مقابلة المتحرك بالمتحرك والساكن بالساكن دون التقريبي المعتبر فيه مقابلة الاصلي
والزائد بالزائد ليشمل فعالل وفعاليل وفواعل وفواعيل وفاعل وفاعيل في غير
ذلك ولو بدلالة بقي كخرجت جميع مفردات هذه الموازين وقول بعضهم ان المعتبر
عندهم الوزن الصرفي دون العروضي ولهذا عدوا وزن شمر مختصا بالفعل مع انه
كجعفر في الوزن العروضي ليس بشيء لان فرينة المقام ظاهرة فيما ذكرنا وقد احسن

انظر اوزان كلم بالعربية

سبحان

صلى

في التمثيل لوزن وفي هذين الميزانين بقوله كدراهم ودنانير فتعين كون المراد بالوزن
العروضي لا غير ومنع هذا الجمع الصرف بالنيابة عن علتين على الاشهر لكونه لا نظير له
في الاحاد العربية كما سيأتي وقيل لكونه نهاية جمع الكثير اي يجمع الجمع الى ان ينتهي الى هذا
الوزن فيمتنع فقيل كونه على صيغة منتهى الجموع منزلة جمع ثمان وقال الجزولي فيه الجمع على غير
النظير وقيل لما لم يكن له نظير في الاحاد اشبه الاعجمي فيه الجمع وشبه العجمة وقال لهذا
الجمع الجمع المناهي والجمع الاقصى لما عزت والجمع الذي لا نظير له في الاحاد اي مفرد عربيا
على وزنه اما نحو ثماني ورباعي للذي اتى رباعيته وهو السن الذي بين الناب والثنية
فشاذ واما نحو الفراعي والتعازي فالاصل فيه ضم ما قبل الاخر لكنه كسر لاجل الياء اما
نحو هو لزب لقيسلة من قيس وشراحيل علم للشخص فمنقولان عن الجمع واما نحو يماني
وشامي فالمنسوب الى اليمن والشام فالالف فيهما عوض من احدى ياءي النسبة والالف
التي هي بدل من الاخرى وياء النسبة عارضة لا اعتداد بها في الوزن قال سيبويه منهم
من يقول يماني وشامي بتشديد الياء وهو قليل والحق به اي بهذا الجمع في منع الصرف
حضاجر للضبع وهي الانثى لعلية اساسه للاسد ولسيمي الذكر ضبعان للاصل اي
لكونه في الاصل جمعا لحضجر كقنطر ثم نقل منه الى العلمية فعلم بذلك ان العبرة في منع
الجمع المذكور ان يكون موضوعا في الاصل للجمع كما ان العبرة في الوصف كونه كذلك في
الاصل فلا يضر زوال الجمع بالعلمية لانه عارض كما لا تضر علمية الاسمية في الوصف الاصلي
لعروضها اذ الاصل لا يعتد بالعارض وبالالف ما انشده الشيخ ابو حيان لنفسه

؛ واصل حبيبي عارض قد بدا	؛ يا حسنه من عارض لا نحس ؛
؛ نطق قوم ان قلبي سلا	؛ والاصل لا يعتد بالعارض ؛

تنبيه قال في المنع ولو سميت بهذا الجمع كساجد فلا خلاف في منع صرفه فقد منعت
العرب شراحيل من الصرف وهو جمع سمي به الرجل انتهى وفي دعوى عدم الخلاف نظر
فقد قال الرضي وهو العدوي فيما ينقل وكان سعيد الاخفش يصرف نحو مساجد علما
لزوال السبب وهو الجمع وهو خلاف المستعمل انتهى ولعله لم يعتد بهذا الخلاف فيه
كالعدم والحق به سراويل على الاشهر مع انه مفرد للشبه عند سيبويه وابي علي فالا
انه اسم اعجمي معرب لكنه اشبه من كلامهم ما لا ينصرف قطعا كقناديل فحمل عليها ما يشبهه

فمنع الصرف قال الشاعر ؛ فتى فارسي في سراويل رامح ؛ معنى هذا ليس فيه من الاسباب
شيء لان العجمة شرطها العلمية والتانيث المعنوي شرطهما ايضا وما صيغة الجمع فليست
سببا بل هي شرط للعجمية فيلزم المنع بمجرد صورته غير المنصرف فقط وهو مشكل وذهب
المبرد الى انه مفرد عن جمع سرواله سمي به المفرد الجنسي قال في التصريح واختلف في سماع
سرواله فقال ابو العباس انها سمعوه وانشد ؛

؛ عليه من اللؤم سرواله ؛ فليس يرقى لمستعطف ؛ وقيل لم يسمع والبيت مصنوع
فلا حجة فيه والصحيح ما قاله ابو العباس فقد ذكر الاخفش انه سمع من العرب سراويل قال
ابو حاتم من العرب من يقول سروال وقيل سراويل جمع سروال كسماليل جمع شملال حكاه
الجوهري في الصحاح وتعقبه ابن الحاجب ان من العرب من يصرفه وذكر ابن مالك ذلك عليه
قلت ونقل ذلك قبل ابن الحاجب ابو الحسن الاخفش ورد انكار ابن مالك بان من ينقل
حجة على من لم ينقل والتانيث ان كان بالف حبلى وحمراء اي المقصورة والممدودة
لانها اضافتها الى حبلى وحمراء للاختصار مع الفائدة للاستغناء عن التمثيل لهما على انه
قد استشكل القول بان التانيث في مثل حمراء بالف ممدودة بان علامة التانيث الهمزة
لانها منقلبة عن الف التانيث وليست ممدودة والالف الممدودة قبلها همزة زائدة وليست
للتانيث واجيب بان المراد بالالف الممدودة هو الهمزة سميت بذلك لانها للمد وبها
فعبر حذف وايصال والاولى في جعلها اطلاق الالف على الهمزة لان الالف اما اسم الاسم
او للهمزة فقط واسم الساكن لا فائدة حاجة في اطلاق الالف على الممدودة الى القول بانها
في الاصل الف انتهى قال بعض المتاخرين وذلك ان يقول سميت الهمزة في ذلك بالمد في
لعلاقة المجاورة ناب عن علتين للزوم الفرعية الكلمة وبناء الكلمة عليهما بخلاف ما لنا
فقول لزومهما منزلة ثانية ثان بينهما ان اولى لو قوم بعضهم من قولهم الفا
حبلى وحمراء المانع الصفة والف التانيث وهو غلط صريح بل المانع التانيث
بهما فقط كما صرح به المص سواء كان معهما ما ذكر كذكرى وحمراء ام مفرد كرضوى
وزكريا ام مفردا كما تقدم ام جمعا كحمر وحمر واحدها ام اسما كمرام صفة كحبلى وحمراء
لو خلوف في شيء من ذلك الثاني تحمل الف الالحاق المقصورة على الف التانيث المقصورة
فتمنع بشرط العلمية لشبهها بها من جهة انها زائدة ليست بدلا من حرف ولا يكون الا في

التانيث

مثال يصلح لالف التانيث كارطى فانه على مثال سكرى واما الف الالحاق الممدودة فلا تشبه
الف التانيث لان الهمزة بدل من حرف بخلاف الف التانيث فانها غير مبدلة من
شئ والمثال الذى يقع فيه الممدودة كعلباء لا يصلح لالف التانيث الممدودة قال السيوطى
فى شرح الفية وفى الجمع معنى الالحاق ان تبنى بناء من الثلاثى كلمة على بناء يكون رباعى
الاصول فتجعل لكل حرف مقابل حرف فتفى اصول الثلاثى فتاتى بحرف زائد مقابل الحرف
الرابع من البناء الرباعى الاصول فيسمى ذلك الحرف حرف الالحاق انتهى قال ابو حيان
وباقيه الف التكثير ايضا اذا سمى به اشبه كضبغطرى لشبهها بالف التانيث المقصورة من حيث
انها زائدة فى الاخر فلم تقلب كالمتصل عليها تانيث كالف التانيث كذلك ولم
تجعل الف فعنرى للالحاق لانه لا سلاح الاسم اصليا حتى يلحق به ووجه الشبه حيث
جعل الفها للالحاق **والا** يكن التانيث بالتوجلى وجرا بل كان بغيرها **منع** اى التانيث
صرف العلم حتما اى وجوبا **ان كان** اى العلم **مؤنثا بالتا** سواء كان علم مذكر **كطلحة** او مؤنث
كفاطمة تاء لم تصرفه لوجود العلمية فى معناه ولزوم علامة التانيث فى لفظه وهى
علامة لدون مذكر ثم لم تؤثر فى الصفة عن قائمة لانها فى حكم الانفصال فانها تاء تجرد منها
وتارة تقترن بها **او** كان العلم **زايدا على الثلاثة** ولم يكن بالتاء **كزينب** وسعاد
تزيد الحرف الرابع منزلة تاء التانيث **او** كان ثلاثيا **متحرك الوسط** لفظا **كسقر**
اسم لجهنم اعاذنا الله تعالى منها تزيد الحركة منزلة الزايد خلوفا لابن الانبارى حيث جعله
فاوجبت كهند واما تحرك الوسط تقديرا كدر علم امراة فيلتحق بباب هند وانما
قلنا تحرك وسطه تقديرا لان اصلها دور بالفتح فقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما
قبلها **او** كان ثلاثيا **اعجميا كجور** بضم الجيم اسم بلد من بلاد العجم لون العجم لما انضمت
الى التانيث والعلمية تحتم المنع وان كانت العجمة تمنع صرف الثلاثى كاسرائيل لم تؤثر
هنا منع الصرف وانما اثرت تحتمه ومثل هود فوجهين كهند **فلا يحتم** اى يجب
منع صرف نحو هند من الثلاثى فى الساكن الوسط لعدم الشروط المذكورة بل يجوز المنع
وعدمه فالمنع نظرا لوجود العلمتين والصرف نظرا الى خفة الوسط بالسكون ولانها
قد قاومت احد السببين **خلافا للزجاج** فى ايجابه المنع وعلله بان السكون لا يعتبر
حكما لوجه اجتماع علتين يمنعان الصرف والجمهور على ان المنع اجود غالبا اى من الغاء

العلتين قال الزجاجى وهو القياس والاكثر فى كلامهم وقال شيخه الفارسى الصرف اجود
قال الخضراوى ولا اعلم احدا قال هذا القول قبله وهو غلط اشهى قلت ولا قال به احد بعده
وقد اجتمع الوجهان فى قوله لم يتلفع بفضل مئزرها دعد ولم تسق دعد فى العلب
تنبيهان الاول الجمهور على تحتم منع الثلاثى المنقول من المذكر الى المؤنث كزينب
امراة لانه ينقله الى المؤنث حصل له ثقل عادل خفة اللفظ وهو مذهب سيبويه قال
عيسى والجرمى والمبرد انه كهند ولعله اختيار المصنف حيث لم يذكره **الثانى** صرف اسما
القبائل والاحياء والكلم وصفها بيان على المعنى فان كان اسم اب كمعد وتميم من اسم
حى كقريش وثقيف او اسم مكان كبدر وشيراز او اسم لفظ نحو كتب زيد فاحاده صرف
الا ان كان فيه مانع اخر فيمنع كتغلب مرادا به الحى او القبيلة للعلمية ووزن فان
كان اسم ام كباهلة وسدوس وسلول او اسم قبيلة كجهينة وهود او بقعة كفارس وعمان
بتخفيف ميمها او اسم كلمة نحو كتب زيد فاحاده منع الصرف والاسماء والافعال التى حكيت
تذكر باعتبار اللفظ فتصرف وتؤنث باعتبار الكلمة فان انضم اليه سبب يوجب المنع
منع وكذا حروف الهجاء تذكر وتؤنث وزعم الفراء ان تذكيرها لا يكون الا فى الشعر قال
الاشمونى ولها اسما اسوء مما قسام احدهما ما قيل فى حكمه الصرف كالانعام والاعراف
والانفال التى العارى منها فان لم تضف اليه سورة منع كهذه هود وقرات هود وان
اضيفت اليه سورة لفظا او تقديرا صرف كقرات سورة هود ما لم يكن فيه مانع يمنعه
كقرات سورة يونس الثالث الجملة نحو قل اوحى وانى امراته فيحكى فان كان اولها حرفا
وصل فطوت لانها لا تكون فى الاسماء الا فى الفاظ معدودة تحفظ ولا يقاس عليها الرابع
اخرها تاء التانيث فلبت هاء فى الوقف اذ هو شان التاء التى فى الاسماء وتعرب تعريبها
اسماء لا موجب للبناء وتمنع الصرف للعلمية والتانيث نحو قرات اقترب بفتح الباء
وفى الوقف اقتربه الرابع حروف الهجاء كصاد وقاف ونون فيجوز فيها الحكاية لانها
حروف يتهجى كما هى والاعراب لحملها اسماء بحروف الهجاء وعلى هذا يجوز فيها الصرف
والمنع بناء على تذكير الحرف وتانيثه وسواء اضيف اليه سورة ام لا وقرات صاد او
سورة صاد بالسكون والمنع سوغا وميزة الخامس ما وازن الاعجمى كهابيل وطالوت
وياسين فاوجب ابن عصفور فيه الحكاية لانها حروف مقطعة وجوز الشلوبين فيه

والاعراب غير منصرف لوزنه هابيل وقابيل وقد قرئ باسين نصب النون وجرها
في جواز الامرين اضيف اليه سورة ام لا السادس المركب نحو طسم فان لم تضف اليه سورة
تعين الجر عند عصفور والمتاخرين فيما قبله وراى ثالث هو المنع للجزئين على الفتح
كخمسة عشر وان اضيف اليه سورة لفظا او تقديرا ففيه الوجهان ويجوز على الاعراب منع
النون وجر الاعراب على الميم كعليك واجراؤه على النون مضافا فالما يدون على حذف
في ميم الصرف وعدمه بناء على ذكر الحرف وتاثيره لما كهيعص وحمعسق فلا يجوز فيهما
الا الحكاية سوا اضيف اليهما سورة ام لا ولا يجوز فيهما الاعراب لانه انما نظر لهما في آية
للعربية ولا تركيب المزج لانه لا يتركب من اسماء كثيرة واجاز يونس ان يكون
كلمة مفتوحا والصاد مضمومة من غير تنوين جعله اسما للحجاء لغير وان لم يكن له نظير في
الاسماء المعربة قال في الجمع والعدل وهو تحويل الاسم عن صيغته الى اخرى مع
اتحاد المعنى لا لاحاق ولا اعادل ولا ترخيم لا قلب فخرج عن رجل لعدم اتحاد المعنى
كزيد الحارث بجعفر وعن مقام لا عادل ونحو ياعار في حارث لترخيمه ونحو امرجع لانه
تقلب عن ارام بوا ساكنة تلي همزة فقلبت العين الى موضع الفا **ممنع صرف الصفة**
المعدولة عن اصلها اي عن صيغتها الاصلية التي يقتضي الاصل ان تكون عليها
الى صيغة اخرى **كرباع ومثنى** فانهما معدولان عن اربعة اربعة والدليل على ان
اصلهما ذلك ان في معناهما تكرارا دون لفظهما والاصل فيما اذا كان المعنى مكررا
ان يكون اللفظ ايضا مكررا فعلم ان اصلهما لفظ مكرر وهو اربعة اربعة وكذا الحال في
احاد وموحد وثناء وثنى وثلاث وثلث والجميع متفق عليه وفيما وراها الى عشار
وعشر خلاف قال ابو حيان والصحيح تجيئه لسماع ذلك عن العرب فتقول موحد واحاد
الى عشر وعشار وحكى البنائين ابو بشر والطبيانى اهـ قال ابن هشام ولا يعارض هذا
ابو عبيدة والبخاري في صحيحه ان العرب لا تجاوز الاربعة لان صريحها سمع بالمعنى قال
السخاوي انه يعدل ايضا على فعلان بضم الفا من الواحد الى العشرة كقوله

طاروا اليه زرافات ووحدانا

ووجه اعتبار الصفة في المذكورات مع عدم
في اصولها كونها مناصلة فيها لكونها معتبرة في موضوعها بحيث فيها في تلك لموضوعها في
الاستعمال وزنم لم يستعمل الا صفة نحو اواحد خمسة مثنى وثلاث ورباع او حالا نحو

فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع او خبرا نحو صلوة الليل مثنى مثنى والحال
والخبر صفة في المعنى ومثنى الثاني في العدد المتركب للتكرير **تنبيه** ما ذكر من
ان منع الصرف في ذلك للعدل والصفة هو مذهب سيبويه والخليل وهو المشهور وذهب
ابن السراج الى ان مانع الصرف فيه وزن الفعل ومعنى لان مثنى مثلا معدول عن لفظ
اثنين وعن معناه اي الاثنين مرة واحدة او معنى اثنين اثنين قال الكرخي وانكر
ان فيه العدل والتعريف كما في صرادلة دخله اللام واجرى على النكرة فحمل على العلم
قال الرضي ودليل على ما قالوا ولو كان معرفة لامتنع ان فيه معنى الوصف الجري على
المعارف وكيف يكون معرفة وهو يقع حالا انتهى **وكاخر** بضم الهمزة وفتح الخاء في نحو
مررت بنسوة اخر هي جمع اخرى واخرى انثى اخر بفتح الخاء بمعنى مغاير وآخر
مرتاب اسم التفضيل فكان **القياس** ان يقال مررت **بنسوة اخر** وبرجال اخر
وبامرأة اخر وبامرأتين اخر وبرجلين اخر **لان اسم التفضيل المجرد عن اللام و**
الاضافة مفرد مذكر دائما كالمرفوع بابه لكنهم قالوا اخرى واخريين واخرون
اخريين قال ابن هشام في الاوضح وانما خص النحويون اخر بالذكر دون اخرى الفاء الثانية
وهو اوضح من العدل واما اخرون واخران فمرابات بالحروف فادخل لها في هذا الباب
واما اخر فلا عدل فيه وانما العدل في من وصرفا لما المنع من الصرف للوصف والوزن انتهى
تنبيهان الاول قال في التصريح في جعل اخر من باب التفضيل اشكال لانه لا يدل على
المشاركة والزيادة في المغايرة وزعم قال الرضي في الحلي انتهى الصواب ان اخر شابه
لافعل حركات جهات احديها الوصف والثانية الزيادة والثالثة انه لا يتقوم معناه
الا باثنين مغايرين كما ان افعل انما يتقوم معناه باثنين مفضل ومفضل عليه
فلما اشبهه من هذه الجهات استحق احكامه في جميع مغايرته وعلى هذا فكان ينبغي
ان لا تستعمل بغير مع التنكير بل مع الال والاضافة لعرفه فلما خرقت بها عن ذلك
كان ذلك عدلا عما استحقه بمقتضى المشابهة فعلم هذا انه قيل بنسوة اخر كان
معدولا عن الخر بالفتح والمد لا تقول عن الاخر لانه نكرة بجريه على نكرة مغايرا لا عن
اخر من لما بينا من انتفاء حقيقة التفضيل من هذه الكلمة وكثير غلط في المسئلة **الثاني**
اذا كانت اخرى بمعنى اخرة بكسر الخاء مقابلة الاولى جمعت على اخر بصرفا لانه

غير معدول لان مذكرها احمر بالكسر فليست من باب اسم التفضيل **ويقدر العدل**
فيما اي في اسم **سمع غير منصرف وليس فيه** من اسباب منع الصرف علة ظاهرة **سوى**
العلمية كزحل وعمر بتقدير زاحل وعامر فهما معدولان عنهما لا لقيام دليل
على ذلك بل لما رأوهما ممنوعين من الصرف وليس فيهما سبب ظاهر الا سبب واحد
وهو العلمية لا يستقل بالمنع اجاعا احتيج الى تقدير سبب اخر ولم يمكنهم غير العدل
فقدروه كيلا تخرج القاعدة المعلومة بالاستقراء من كلامهم فما سمع منصرفا فلغير معدولة
نحو لبد لو سمع غير منصرف وفيه مع العلمية مانع اخر فكذلك نحو طرى فيمن سمعه
فان فيه مع العلمية التانيث المعنوي باعتبار البقعة فلا وجه لتكلف العدل ٥
تنبيه قال بعض المتاخرين بالاشهر من عدم امكان غير العدل في نحو عمر ممنوع
ثم شق يكن تقديره مع وجود اصل مغير عليه في الباب وهو لزوم العلمية فان نحو عمر
وزفر من الاعلام التي على فعل لازم للعلمية لا يجوز تجريدها عنها فلذلك لا يثنى ولا يجمع
بل يقال جاءني عمران كلاهما في التثنية وجاءني عمرون كلهم في الجمع فاحدى الذريعتين العلمية
والاخرى لزومها ونظير ذلك الف التانيث كما مر فاذا كان كذلك فلا حاجة الى تقدير
العدل انتهى ولعله يشير الى ان منع تثنية المعدول وجمعه الاعم الغالب فقط
يرده قولهم سيبويه العمريان اي ابو الخطاب وابو عبيدة العمريان كما صرح به بعضهم قال في
القاموس والعمران ابو بكر وعمر او عمر وعمر بن عبد العزيز فكيف يحمل مثل هذا
اصلا مبنيا عليه هكذا كنت وددت هذا الكلام ثم وقفت في جمع الهوامع على ما
نصه منع المانع من تثنية العلم المعدول وجمعه جمع سلامة او تكسير وقال الفول
جاءني رجلان كلاهما عمر ورجال كلهم عمر قال ابو حيان ولا اعلم احدا منعه على المنع
ورده ما سمع من قول العرب العمران فاذا اثنى على سبيل التغليب فمع اتفاق اللفظ
والمعنى اولى انتهى **والتعريف** المعبر عنه في البيتين المتقدمين بلفظ المعرفة
شرط تاثير في منع الصرف العلمية اي ان يكون الاسم المعرفة علما شخصيا
كما في احمد او جنسيا كما في اسامة وانما جعل السبب التعريف دون العلمية اشارة الى
ان المؤثر هو التعريف لا نوع التنكير وجه اشتراط العلمية ان ما سواها من التعاريف
اما ان يستلزم البناء كما في المبهمات سوى اي وايه واما ان يستلزم الشائع كحكم

التعريف

منع التعريف كتعريف اللام والاضافة واما ان يكون غير لازم كتعريف الندا فانه يمتنع مع
قصد التكلم فرتال تعريف الصرف والموصول والاشارة تستلزم البناء واللام والاضافة
حكمهما حكم منع الصرف فتعينت العلمية فقد غفل ابن عقيل عن هذا النظر على ما
قاله بعض شارحي الحاجبية **والالف والنون** المعبر عنهما في البيتين بزيدتا
وعلاوتا وسميان بالزائدتين لزيادتهما وقيل لكونهما من حروف الزيادة وهو بعيد
قيسان الصارعتين ايضا لمصارعتهما الى شابهتهما الف التانيث في كونهما مزيدتين
معا كذا قال بعضهم وهذا شاق فهم ان المزيدة في الاصل بعضو زيدت
قبلها الف فانقلبت همزة فاثرهما في منع الصرف لشابهتهما الف التانيث في انهما في
بناء يخص المذكر كان الف التانيث في بناء يخص المؤنث ولانهما لا تلحقهما التاء بدليل سقوط
التاثير بفوات هذه الجهة هذا مذهب الجمهور وهو الحق وذهب الكوفيون الى ان
تاثيرهما لكونهما زائدتين قال ابن هشام ولم يسمعوا صرف عفريت علما فان
اجابوا بان العبرة انما هي زائدتان باعيانهما سألناهم عن علة الاختصاص فلا يجدون
مصرفا من التعليل مشابهة الف التانيث فيرجعون الى العبرة البصريون **تنبيهان**
الاول قال بعضهم المراد بالالف والنون زائدتهما من الالف والنون في الاصل او في الحال
لان اصيلا علما غير منصرف لان اللام فيه بدل من النون وهذا الاصل مصغر اصلان
كهثان جمع اصيل وهو الوقت من بعد العصر الى المغرب لكنهم لم ينظروا الى الاصل في
التصغير فحكموا بان غيرين في تصغير عمران منصرف وان كان فيه الالف والنون في
الاصل لتصغير الالف التي هي في الاصل تانيث فقال الفارسي اصلا من غير ليس بجمع
ولذلك سائغ تحقيره **الثاني** علاوتا زيادتهما ان يكون قبلهما اكثر من حرفين فان
كان قبلهما حرفان وكان الثاني مضعفا ففيه اعتباران ان قدر اصالة التضعيف فزيدتا
او زيادته فالنون اصلية كحسان ان جعلته من الحسن فوزنه فعلان فلا ينصرف
ان من الحس فوزنه فعال فينصرف وكذا حيان هل هو من الحيوة او من الحين وقال الصبان
في تمهيد الرابي سال سيبويه الخليل عن ريان فقال لا اعرفه في المعرفة وجعله علما لا يكون
الا لم يكن معنى يعرف به قال الشعاري اي فاذا كان لا يعلم فزاي شق اشتقاقه حمل على الاكثر
والاكثر زيادة الالف والنون وقال ابن بعيش القياس يقتضي زيادة الالف والنون

سانيان والنون

ان

في حسان وان لا ينصرف حملا على الاكثر **لطيفة** لغو بعض الملوك حيان العمري فقال الملك
احيان منصرف ام لا فقال ان حياه الملك فغير منصرف والا فمنصرف ذكره الطيبي في
التبيان **يمنع** اي الالف والنون وان وذو الضمير باعتبار انها سبب واحد **صرف**
العلم كعمران وعثمان وغطفان **يمنع** قال بعض شارحي الكافية ولا يخفى ان هذا
الشرط متحقق في سعدانة وبهراني وطيباني ورمثاني اعلاه ما مع انه لا اثر فيهن للزيادة
وهي مصرفة فينبغي اشتراط ان لا يكون مع الهاء والياء النسبة **ويمنع الوصف غير**
الفارغ لفظا اي الهاء جاء لانه لا مؤنث له اصلا كحيان لكبير الحية او كان
مؤنثه فعلى بفتح الفاء والالف المقصورة **ككران** فان مؤنثه سكرى على لغة الجمهور
وقيل من جاء سلبهم يقولون سكرانة قال الزبيدي ذكر يعقوب ان ذلك ضعيف
رقي وقال ابو حاتم ليس في اسد سكرانة كبيرا لا مؤنث لها **فعزبان منصرف** لان مؤنثه
عزبانة وقد جاء في الشعر مهموزا تشبيها له بباب سكران قال ٭ كانه لامع عزابين سلوب ٭
ورحمن ممتنع من الصرف لاشتمال رحمانه هذا هو المشهور وقيل الالف والنون
يمنع صرف الوصف الذي من شأنه فعلى وفعلى هذا رحمن منصرف لانتفاء رحمى في الاولى
والاول اولا لا يوجد فعلى ليس موصوفا بذا لتبيل المطلوب منه انتفاء التالي كل
ما يجيء منه فعلى لا يجيء منه فعلان لعدم الاحد بعض بني اسد فانهم يقولون بنو كل
فعلان جاء منه فعلى وفعلانا ايضا نحو عضبان وسكران فيصير قولنا اذن فعلان فعلى
وهذا دليل قوي على ان العبرة بتاثير الالف والنون انتفاء التالي لا وجود فعلى فاذا
كان المقصود من وجود فعلى انتفاء التالي فقد حصل هذا المقصود في رحمن لا بواسطة
وجود رحمى بل لانهم حصلوا هذا اللفظ بالبادي فلم يصنعوا منه مؤنثا لا من لفظه
بالبنا كما من غيره اعني فعلى فيجب ان يكون غير منصرف انتهى وهذا كله مبني على ان
الرحمن صفة كما ذهب اليه الزمخشري وابن الحاجب وجماعة وقد تقدم في شرح الديباجة
ان الاعلم وابن مالك وابن هشام ذهبوا الى انه علم لا صفة قالوا لانه لم يسمع له موضوع
بازاء المعنى الا الذات وكونه مشتقا من الرحمة لا ينافي علميته كعلي وحسن وصالح
وحارث قال ابن هشام واما قول الزمخشري اذا قلت الله وحمن انصرفا لم اوقع
ابن الحاجب انه اختلف في رحمن اي في صرفه فخارج عن كلام العرب من وجهين

لانه لم يستعمل صفة وكالمجرد من ال الا في الضرورة انتهى وقد مر انهم يجرونه في البسملة
بلا مزاحم الحاجة لا صفة **تنبيه** جمع لبنية فعلان من ثنائها على فعلى الا ان عشرة
جاءت من ثنائها على فعلانة فتصرف وقد جمع ابن مالك منها اثنتي عشرة في قوله ٭ اجز فعلى لفعلانا ٭ اذا استثنيت حبلانا ٭ وجنانا وخيمانا ٭ وسيفانا وجمانا ٭
ورحمانا وعدنانا ٭ وقثوانا وصنوانا ٭ وموتانا وريانا ٭ وابتهن نصرانا ٭ وذيل
عليه المرادي ابياتين فقال ٭ وزد فيهن خمصانا ٭ على لغة واليانا ٭ الحمادان
بحاء مهملة وموحدة العظيم البطن وقيل الممتلي غيظا والوجنان بدال مهملة وجيم الوجه
الظلم والحمتان بسين مهملة وخاء معجمة اليوم الحار والسنبان بسين مهملة وبعد
الياء الشاة من تحت نار الرجل الطويل كانه من السيف والضبيان بضاد معجمة وباء
مهملة ومثناة تحتية الرجل الذي يأكل في الضبي كذا في القاموس وقال بعضهم هو اليوم
الذي لا غيم فيه وضبطه اخر بالصاد المهملة والصرحان بصاد وحاء مهملتين البعير
اليابس الظهر والعلقان بعين مهملة وقاف مشددة اللام الرجل الكثير النسيان وقيل
الحقير والقشوان بقاف وشين معجمة الرقيق الساقين والصلصان بصاد مهملة
اللئيم والمرنان البيد الميت القلب والدهان الناقة في السراب والضران واحد
الضارى والحمضان بفتح الحاء المعجمة وبعد الميم صاد مهملة الصغار الطفل وهو لغة
في حمضان بضم الحاء ولهذا قال على لغة والاليان الكبير الاليه وهذه كلها مصروفة
لما مر **والتركيب** المعبر عنه في البيتين الضرورة الوزن بالتركيب **المزجي**
وهو جعل اسمين اسما واحدا منزلا ثانيهما منزلة هاء التانيث وخرج به الاضافي
كامرئ القيس والاسنادي كشاب قرناها لان الاضافة تجعل غير المنصرف مضافا
فان تاويم منع الصرف والاسناد يلزم بناء المركب على المشهور لوكونه واسطة لا
معرب ولا مبني على ما نقله الرضي عن ابن الحاجب واما اذا قيل بانه معرب محكي كما حكي عن
جماعة فقيل لا يبعد ان يجعل غير منصرف وان لم يظهر اثر منع الصرف فيه وردبانه لا فائدة
للحكم بمنع الصرف مع عدم ظهور اثره والاصل في الاسم الصرف **يمنع صرف العلم**
كبعلبك وحضرموت ومعدي كرب وسيبويه فانه مبني ولا اثر للتركيب
المزجي فيه في منع الصرف وانما لم يخترمه اكتفاء بالعلم بحاله مما ذكره في باب المركب

من المبنيات وقد تقدم الكلام عليه وان الجرجي اجاز فيه اجراءه مجرى بعليك فيطلب منه

ووزن الفعل وهو الذي يكون للفعل سواء توجهت نسبته الى الفعل او نسبت نسبته اليه ونسبته الى الاسم بدليل اطلاقهم له على الوزن المشترك وما قيل من ان وزن الفعل عند النحاة ما يختص بالفعل او يغلب فيه اذ لو اشترك بين الاسم والفعل على السوية لما صح اضافته الى الفعل فيقال له وزن الفعل فليس بشيء اذ قد يكون الوزن اغلب في الفعل اتفاقا وهو لا يؤثر كفاعل فانه في الافعال اغلب ولو ثبت بحاتم لا يعرف اتفاقا هكذا فيستفاد من كلام بعضهم فتامل **شرطه** لمنع الصرف **الاختصاص بالفعل** اي يكون مختصا به بحيث انه لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا من الفعل ولا ينافي اختصاصه بالفعل اذ وجوده فيه حقيقي بطريق النقل في العربية واما وجوده في الاسم العجمي فلا حكم له لان كلامنا في كلام العرب **او تقديره** اي وزن الفعل بواحدة **من زوائده** اي زوائد الفعل وهي حروف نايت لتحقق الفرعية فان هذه الزوائد في الفعل تدل على معنى تجلوها في الاسم كواحد فان الهمزة لا تدل على معنى وهي في موازنة من الفعل كواذهب يضارع ذهبت تدل على المتكلم والدال اصل لغير الدال **ويمنع** اي وزن الفعل **صرف العلم المتغير** فان فعل بتضعيف العين مختص بالفعل وهو علم لفرس جد جميل بن عبد الله بن معمر الشاعر كذا في القاموس ومن قال انه علم لفرس الحجاج فقد اخطا والشاعر المذكور هو القائل ابوك حباب سارق الضيف برده ويعدو بها حجاج فارس شمراخ وهو منقول من معنى مترجاذا او مختلا لا يخرج مخرجه علما بالبناء للمفعول اذ هو بالبناء للفاعل غير مختص فلا يؤثر في منع الصرف خلافا لعيسى بن عمرو والفراء وانما يتم اسم لصيغ معروف وهو العدم وشمل ليشمل القدس فهما من الاسماء العجمية المنقولة الى العربية فانه يقدمان في الاختصاص **ويمنع الوصف غير القابل للتاء** اما لانه لا مؤنث له اصلا كالمذكر لعظيم الكون محركه وهو راس الذكر او لان مؤنثه فعلاء بالالف الممدودة او مفعل بضم الفاء والالف المقصورة **كاحمر** وافضل فان مؤنثهما حمراء وفضلى وانما اشترط عدم قبوله للتاء ليقوى شبهه بالفعل من حيث هو لا يقبلها فيتم حق المشابهة **فيعل** وهو الجمل القوي على العمل والسير **منصرف**

وزن الفعل

فيه

الوصف

لوجود فيعل لنا انه كذلك قال بعضهم وانما يمنع التمثيل به على التحقيق لو كان وصفا وهو منوع اذ لم يستعمل بعلى كلام العرب بمعنى القوي على العمل والسير مطلقا بل انما هو بمعنى الجمل القوي عليهما وفي القاموس هما اسمان اذ لا يقال جمل بعيل وناقة بعيلة لتوصيف العيلة لانه الشيء العتيد والطبر صعب الجمل بعيل كلا يوصف بها انما هما اسمان اشهى وعلى هذا فالتمثيل بالجمل لوجود ارجلة اولى **تنبيهان الاول** يشترط في وزن الفعل ايضا ان يكون لازما باقيا على حالته غير مخالف لطريقة الفعل فبالاول خرج نحو امرو وانتم عليين فانهما على لغة الاتباع في الرفع نظير اكتب وفي النصب نظير اذهب وفي الجر نظير اضرب فلم يبقيا على حالة واحدة وبالثاني لم يخرجا بذلك عن وزن الفعل مما لفان له في الاستعمال اذ الفعل لا اتباع فيه فلم يبقيه فيهما الوزن ولم يخرجهما الا الحرف وبقولنا باقيا على حالته خرج نحو ردوا ويبيع فان اصلهما فعل بضم الفاء وكسر العين ثم ادغمها الادغام والاعلال لزما الادغام في ردوا والاعلال بالنقل في يبيع قيل وبالنقل يبيع وصار رد بمنزلة فعل بضم الفاء وسكون العين وقيل رد بمنزلة دبك بكسر الدال وسكون الياء الخ الحروف والكاف فوجب صرفهما وبقولنا غير مخالف لطريقة الفعل كغالب بضم الباء الموحدة جمع لب على الانه قد بابي الفعل بالفاء فيجيء فالابو الحسن الاخفش وحرف الانه بعد الفك موازن لافعل والصرف فالموازنة موجودة وهو الصحيح **الثاني** ان وزن الفعل الصادر بواحدة من زوائده على وجودها ولو تغيرت صورته مع وجودها الذي وجود بدلها الذي لا يلزم ابدالها به لم يقبح في وزن الفعل الا ترى كاحمر وانا في كهراق وهرقت عليهن فان الهاء وان كانت ليست من زوائد الفعل الا انها بدلة من الهمزة ابدالا غير لازم فلم يغير كان الاكثر في الاستعمال اراق وارق

والصفة ويقال الوصف ايضا وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها **تمنع صرف الاسم الموازن للفعل** كما مر انفا **بشرط كونها الاصل فيه** اي يجب الوضع احتراز عن موازن بمعنى فعيل لان وضعه للحيوان العرف فاذا لم يطرا عليه من الوصفية كالا ثر لما طرا من الاسمية في ادهم العبد من الحديد واسود للحية السوداء وارقم للحية التي فيها نقط سود وبيض وربما اعتد بعضهم باسميتها فصرفها واما احدب للصقر واحيل لطائر في خلبه والمعي للحية فانها

اسماء في الاصل والحال فلهذا صرفت في لغة الاكثر وبعضهم منع صرفها للمح معنى الصفة
وهو الفرق في احد السببين والتنوين في اعيل والابيلي الاخير لكن المشهور اقوى بعد منزلة الاول
من الاخيل من الخيول وهو الكثير الخيلان ومن الجديل وهو الشدة واما الاخير فلا مادة
لها في الاشتقاق لكن ذكرها يقارن تصورا بذلها فاشبهت الشق وجرت مجراه على
هذه اللغة قاله ابن مالك **وعدم قبول التا** لما مر واعلم ان على المصنف رحمه الله
في هذا الكلام انتقادا وذلك ان قوله يمنع صرف الموازن للفعل تكرار لو طابق تحته لما
علم بتلك من ان وزن الفعل يمنع الوصف بل هو من هم لكون هذه الصفة غير ذات
الوصف وبطلانه ظاهر فان اراد بذكر ذلك بيان الشرطين الذكورين فلا اختصاص
لوزن الفعل بهما بل يشترطان ايضا في منع الوصف الكائن بالالف والنون المزيدتين
اما عدم قبول التا فقد مر اشتراطه في كلامه صريحا واما اشتراط اصلية الصفة فقد صرح
به غير واحد للاحتراز عن نحو صعتران بمعنى قماس اون وصفه للجمع الاملس فاذا
لما طرأ عليه من الوصفية علم بالال والصفة شرطها ان تكون في الاصل كما قال ابن الحاجب
لسلم من ذلك واما اشتراط عدم قبول التا فقد علم سابقا في كل من الوصفين **فاربع**
في نحو مررت بنسوة اربع منصرف لوجهين احدهما عدم اصلية الوصف
فيه لانه وضع اسما للعدد فلم يلتفت لما طرا عليه من الوصفية والثاني قبوله للتا نحو
مررت برجال اربعة **تنبيه** ما كان احد سببيه العلمية اذا نكر صرف فتزول
العلمية وبقي السبب الثاني غير مؤثر وهو اما التانيث او الزيادة او العدل او الوصف
او العدل او الوزن او العجمة او التركيب او الف الالحاق المقصورة نحو مررت بفاطمة
وعمران وعمر واحمد وابراهيم وسعدى وكرب وارطى ايقنهم ويستثنى من ذلك ما كان
قبل العلمية صفة كاحمر وسكران اذا كانا علمين فنكرا فيبويه يبقيه غير منصرف
وخالفه الاخفش او لا فقال بصرفه بناء على ان الصفة اذا زالت لا تعود وردا
وزال الصفة كان المانع وهو العلمية واذا زال المانع رجعت الصفة ثم رجح
الاخفش عن مخالفته سيبويه فوافقه في كتابه الاوسط قال ابن مالك في شرح
الكافية واكثر المصنفين لا يذكرون الاخفش مخالفته وذكر موافقته اولى لانها
اخر قوليه انتهى والتصغير المزيل لاحد السببين محل منع الصرف كحميد وعمير

في تصغير احمد وعمر فيصرفان لزوال الوزن والعدل اما زوال الوزن فواضح واما
زوال العدل فقال ابن هشام في حواشي التسهيل ان نحو عمر قد حكي فيه بانه معدول
الصيغة فلا تصغير لا يزيل سببا ما ثبت او لم يكن معتادا والظاهر انه بعيد انتهى
قال الازهري وجوابه ان ذلك في العدل التحقيقي اما العدل التقديري فلا لانهم انما
ارتكبوه حفظا لقاعدتهم لا لارادة غيره فاذا صرف فلا حاجة لتقديره **وجمع الباب**
اي باب ما لا ينصرف **يكسر** اي يجر بالكسرة وجوبا على اصله **مع اللام** معرفة كانت نحو
مررت بالمساجد او موصولة كالاعمى والاصم او زائدة كقوله رايت الوليد بن اليزيد
مباركا وصلها ام في لغة طي كما ذكره ابن مالك في التسهيل وغيره **والاضافة** او اضافة
اي غيره نحو مررت باجدكم وصلى الله عليه **والضرورة** اي اضطر اليه الشاعر كقوله
اذا ما غزا في الجيش حلق فوقهم ∴ عصائب طير تهتدي بعصائب
والقوافي مجرورة وانما قال يكسر ولم يقل ينصرف لان المسئلة خلافية فتبين ما هو المتفق
عليه ولم يعرض عن بيان الخلاف لانه خلاف لا يثمر وهو على ثلاثة اقوال من منها قولان
في اول الباب والثالث وهو التحقيق ان زالت احدى علتيه بالام او الاضافة
كما في العلم فينصرف وان بقيت العلتان كما في احمر بقي على منع صرفه هذا بالنسبة
الى ما اضيف او دخلته الام واما بالنسبة الى الضرورة فقيل ينصرف وهو المشهور
لان الضرورة تجيز رد الشيء الى اصله واصل الاسماء الصرف وقيل يصرف على
منع صرفه لوجود العلتين وانما حمل كالمنصرف في الصورة باعتبار ادخال الكسرة
عليه او التنوين كاشيا **تنبيهات الاول** قد ينون غير المنصرف للضرورة
والتناسب والضرورة قد تكون موجبة للتنوين وقد تكون غير موجبة له فالاول
كقوله ∴ ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة ∴ اذ لا محيص فيه عن التنوين لانه لا يستقيم
الوزن الا به والثاني كقوله ∴ اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره ∴ هو المسك ما كررته يتضوع
اذ لو بقي نعمان هنا على منع صرفه لم ينكسر الوزن الا انه يكون فيه الزحاف المسمى
بالكف وهو قبيح عندهم فدعت الضرورة الى تنوينه لتحصيل امر مستحسن قال اللاخمي
في المنهل قال بعضهم والكف ليس قبيحا في الطويل يتفق عليه فقد ذهب الاخفش
الى انه احسن من التنوين انتهى واما التناسب فلما لم يناسب كلمة بعد مصروفة

لما يوزن كسيبانيا اى فوبيته منه كسلاسلا واعادوا اولا ولكن تعددت الالفاظ
المصروفة واشتركت اشتراكا متناسبا منتجا كودا ولا سولما ولا نيفوتا وبعوفا وشرا
اوا واخر الفواصل والاسجاع كقوارير الثانى قال جماعة منهم ابن بابشاذ فى شرح الجمل
وابن عصفور والرضى فى شرح الحاجبية وابن هشام فى الجامع الصغير لا ينون ما فيه
الالف المقصورة لعدم الضرورة لان الشوين حرف ساكن كالالف ولا داعى الى حذف
ساكن ويبقى بدله بمثله ويرد بان هذا انما يتم ان لو كان الساكنان متساويين
وليس كذلك فان الالف لا تقبل الحركة والنون الساكنة تقبلها وقد تعرض الضرورة
الى نقل حركة ساكن اخر الى ساكن متقدم لا يتاتى الوزن الا به فتحذف الالف وتبقى
بالشوين ليتاتى النقل كما قال الشاعر ه

: علقتها غضبى ان استرضها نفرت : ويلتقى بالامثال اعراضا :

الثالث قال السيوطى فى شرح الالفية اذا اضطر الى شوين مجرور بالفتحة هل ينون
بالنصب او الجر صرح الرضى بالثانى ولو قيل بالوجهين كالمنادى لم يبعد انتهى قلت
والظاهر انه لم يرد تنوينه بالنصب سماع والقياس لا يجوز الرابع قال الاخفش
صرف ما لا ينصرف مطلقا الى فى الشعر وغيره لغة الشعراء وذلك انهم كانوا يضطرون
كثيرا الى اقامة الوزن الى صرف ما لا ينصرف فتمرنت على ذلك السنتهم وصار الاصل
الى ان صرفوه فى الاختيار ايضا وعليه حمل قوله تعالى سلاسلا واغلالا وقوله تعالى قوارير
وقال الكسائى ان صرف ما لا ينصرف مطلقا لغة قوم الا افعل منك ولكره صرفها
اذ ليس بشهير عن احد فى الاختيار نحو جانى احمد وابرهيم ونحو ذلك واما الضرورة
فلا خلاف فى جواز صرفه وعدم جواز صرف افعل منك فى الضرورة مذهب الكوفيين
قالوا لان منع مجرورها كالمضاف اليه فلا يتنون ما هو كالمضاف والاصل
الجواز لان الكلام فى الضرورة وبين المضاف وما هو كالمضاف فرق قال الرضى
الخامس ذهب الكوفيون والاخفش وجماعة الى جواز منع صرف المنصرف للضرورة وذكر ابن
العكرى انها مذهب اختاره ابن مالك وابو حيان كقوله ه

: طلب الاوتار اق بالكتائب اذ هوت : بشبيب غائلة النفوس غدورا :

واباه سائر البصريين واجازه غلب فى الكلام مطلقا وفصل بعضهم بين ما فيه العلمية

وغيره فاجازه معها لوجود احد السببين ومنعه مع غيرها ويؤيد انه لم يسمع الا فى العلم
فائدة قال ابن جنى فى الخصائص سالت ابا على هل يجوز لشاعر فى الضرورة ما جاز
للعرب الاولين كما جاز ان نقيس منثورنا على منثورهم فكذلك يجوز لنا ان نقيس
شعرنا على شعرهم فما اجازته الضرورة لهم اجازته لنا وما حظرته عليهم حظرته علينا
واذا كان كذلك فما كان من احسن ضروراتهم فليكن من احسن ضروراتنا وما كان
من انحطها عندهم فليكن من انحطها عندنا وما بين ذلك بين ذلك انتهى وهنا انتهى
كلام المصنف رحمه الله على ما يتعلق بالاسماء شرع فى الكلام على ما يتعلق بالافعال
فقال الحديقة الثالثة فيما يتعلق بالافعال سالم يسبق له ذكر اذ قد مر فى الحديقة
الاولى بيان حد الفعل وخواصه وتقسيمه واحكام اقسامه من الاعراب والبناء والكلام
الان فيما عدا ذلك يختص الفعل المضارع من بين اقسام الفعل بالاعراب وذلك لما
الاسم فيما مر فيرتفع بالتجرد عن الناصب والجازم هذا احد الاقوال فى ارتفاعه
قول الفراء وصاحب الكوفيين ولنا عليه ان التجرد امر عدمى والرفع وجودى والعدمى
لا يكون عاملا فى الوجودى وقد منع كونه عدميا بل هو الاتيان بالمضارع على اول
احواله وهذا ليس بعدمى ولو سلم فمن اين انه لا يعمل فى الوجودى بل يعمل لانه هنا علة لا
مؤثر كما فى المبتدا وذهب الكسائى الى ان رافعه حرف المضارعة وتعليله انه مضارع
الاسم والبصريون الى انه وقوعه موقع الاسم قالوا ولهذا اذا دخل عليه نحو لن ولم ولما
اشبه رفعه لان الاسم لا يقع بعدها فليس حينئذ واقعا موقع الاسم قال ابن هشام الصحيح
الاقوال الاول وهو الذى يجرى على السنة العربية حيث يقولون مرفوع لتجرده عن
الناصب والجازم قال وبعد قول الكسائى ان جزء الشق لا يعمل فيه وقول تغلب ان
المضارعة انما اقتضت اعرابه من حيث الجملة ثم يحتاج كل نوع من انواع الاعراب الى عامل
يقتضيه ثم يلزم على المذهبين ان يكون المضارع مرفوعا دائما ولا قائل به ويرد قول
البصريين ان ارتفاعه بعد هذا يقوم اذ الاسم لا يقع بعد حرف التخصيص وانما يرتفع عامل
النصب والجزم على عامل الرفع اذا دخل على الفعل الفوقانية اذ هو لفظى وعامل الرفع معنوى
انتهى وهو خلاف الاصل ثم لما ذكر ان بناء منه حكم نطقى وينتصب بحرف من
اربعة احرف على الاصح احدها ان وبدأ بها لانها ينتصب نحو ان يتزوج علية على كثير

الحديقة الثالثة فيما يتعلق بالافعال

بلغ مقابلة

وهي حرف بالاجماع بسيطة على رأي منها الاصلي عند سيبويه والجمهور وادعى الفراء
اصلها لا النافية فابدلت الالف نونا وحجته انها حرفان ثانيهما شاء ثانيهما كالكر
استعمالا ويرده ان الابدال لا يغير جملة المهمل فيجعله معمولا وان المعروف انما هو ابدال
النون الفا والعكس نحو انشقا وليكن ما زعم الخليل والكسائي ان اصلها لا وان
الناصبة فحذفت الهمزة تخفيفا لكثرة الاستعمال كما حذفت في قولهم ويلمه والاصل ويل
امه والالف لا لفتا الساكنين هو والنون وحجتهما قرب لفظها منها وان معناها من
النفي والخلاص للاستقبال حاصل فيها وقد جاءت على الاصل في الضرورة كقوله
يرجي المرء ما لا ان يلاقي ويعرض دون ادنى الخطب شيء او ما الى يلقى ويرده
سيبويه بجواز تقديم معمول معمولها عليها نحو زيدا لن اضرب واستضاء نحو زيدا يعجبني
ان تضرب قال الرضي والخليل ان يقول لا منع ان تغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها
معنى وعملا اذ هو وضع مستانف اشبه والنفي بها ابلغ من النفي بلا وفي تاكيد نفي
الفعل المستقبل وفاقا للزمخشري في كشافه ومفصله ووافقه ابن الخباز في شرح الايضاح
فقال لن لنفي المضارع على جهة التاكيد ووافقه الرضي وصاحب البيان ايضا بل
قال بعضهم ان سعة مكابرة فهي لنفي ما يفعل كما لنفي فعل كما في لم ولما ولا يعمل
في المنصوب ايضا انها لتابيد النفي كقوله لن يخلقوا ذبابا ولن يخلف الله وعده قال
ابن مالك والحامل له على ذلك اعتقاده في لن ترائي ان الله تعالى لا يرى ورد بجزمه
بانها لو كانت للتابيد لم يقيد منفيها باليوم في قلن اكلم اليوم انسيا ولكان ذكر
الابد في ولن يتمنوه ابدا تكرارا والاصل عدمه انتهى وهو ضعيف اذ لقائل بالتابيد
ان يجيب عن الاول بان قولنا بذلك عند اطلاق منفيها وخلو المقام من مقيد آخر
وعن الثاني بان ذكر الابد ليس تكرارا باللفظ وهو ظاهر ولا بالمرادف لان ابدا لا
يرادف لن لان الاسم لا يرادف الحرف كما تقرر في غير هذا الموضع ولان التابيد ليس
معنى ابدا وجزء معنى لن وانما هو تصريح ولازم لطابقة على ما فهم بالتضمن والتزام
فلا فائدة وهي دفع ما يتوهم من ان لمجرد النفي بناء على استبعاد نفي تمني الموت
على جهة التابيد قال الفنري الشمني في شرح المغني ومذهب سيبويه والجمهور انها نفي
المستقبل اعم من ان يكون محدودا كما في لن يبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى

او مؤبدا كما في لن يغفر الله لهم فيكون اعم من الاتصال شيئا قال بعضهم وانكارهم اقتضاءها التابيد منافي
لقولهم هذا كما لا يخفى **تنبيهان الاول** ذهب جماعة منهم ابن عصفور الى ان الفعل
قد يخرج بعد لن الى الدعاء كما لا بعد لا وانكره الجمهور قال ابن هشام في المغني قال والحق في قوله
حروف النفي غيره واختار الاول ابن هشام في المغني قال والحق في قوله
لن تزالوا كذا كم لن تزالوا كما خالد خلود الجبال ولما قوله نعم رب بالعين على
قلب اكون ظهيرا للمجرمين فقيل منه وقيل ليس منه لان معمل الدعاء لا يسند الى المتكلم
بل الى المخاطب او الى الغائب نحو يا رب لا تعذب فلانا ونحو لا عذب الله عمرا انتهى
ورده قوله ثم لن زلت لكم خالدا **الثاني** ما السلفة من بعد زلة لن انصبك هو الشهير
وزعم بعضهم انها قد تجزم كقوله فلن يحل المعتدين بعدك منظر وقوله
لن يخب الان من رجائك من حرك من دون بابك الحلقه
ولا اول محتمل للوجهين بالنفي عن الالف للضرورة وسكت عن الثاني لان الرواية ترقيه
بكسر الباء كما صرح به في موضع اخر من المغني وهذا البيت من جملة ابيات لها حكاية طريفة
لا باس بايرادها هنا وهو ما رواه الحسن عن سعيد عن سليمن بن موسى عن جعفر بن
محمد عليهما السلام قال بينما ان دخل المدينة فبينما هو يطوف في الزقاق اذ سمع
الحسين بن علي ابن ابي طالب عليهما السلام فلما عرف الدار اقبل يقول

لن يخب الان من رجائك من ... حرك من دون بابك الحلقه
انت جواد وانت معتمر ... ابوك مذ كان قاتل الفسقه
لولا الذي كان في ازل الكم ... كانت علينا الجحيم منطبقه

فسمعه الحسين عليه السلام وصلى فاوجز في صلوته ثم خرج فاذا هو باعرابي فسال عنه فقال
وديدنا اعرابي ثم نادى يا قنبر ما معك من النفقة فقال الف درهم قال فاتت بها
فقدجاء من صرة حريرا سنا ثم اخذها من قنبر وصرها في حرير بردين كانا عليه
ثم دفعها للاعرابي من باطن الباب وقال خذها فاني اليك معتذر واعلم باني عليك ذو
لو كان في سيرنا الغداة عصى كانت سمانا عليك مندفقه
لكن ريب الزمان ذو غير والكف منا قليلة النفقه فاخذها
الاعرابي وقال مطهرون نقيات ثيابهم تجري الصلوة عليهم اينما ذكروا

فاشم اثم الاعلون ان لكم ∴ الم الكتائب ما جاءت به السور ∴
من لم يكن علوا حين تنسبه ∴ فلن يكون له في الناس منتفخ ∴

قال البطليوسي وحزم الاعرابي لمن ذكر اللحياني ان فلان لغة لبعض العرب يجرون
بالنواصب وينصبون بالجوازم ويسكن اللغويون لام الحلقة ويفتحها الاعرابي قال
ابن جني يقال حلقة حديد وحلقة من الناس بالسكون في الجمع حلق بفتح اللام وحكى
عن يونس حلقة وحلق بفتح اللام فيهما وقال ابو عمرو الشيباني ليس في كلامهم
بفتح اللام الا في جمع حالق والثاني كي وجاء بها بعد ان لسكونها لها في العمل من
غير شرط تخالسك كي ادخل الجنة ومعناها السببية اي سببية ما قبلها
لما بعدها وحينئذ المراد السببية الخارجية بان يكون تحقق ما قبلها في الخارج
سببا لما بعدها او المعنى سببية ما بعدها لما قبلها بمعنى ان ما بعدها باعتبار صيرورته
سببا لما قبلها او المعنى سببية كل مما قبلها وما بعدها للاخر او ان سببية ما
قبلها بحسب الخارج وسببية ما بعدها بحسب الذهن ويقال لها التعليلية والغالب فيها
هي الناصبة كان دائما كما اختاره المصنف تبعا لابن الحاجب هو مذهب الكوفيين
وجمهور البصريين على ان كي على نفس مصدرية ناصبة بمنزلة ان معنى وعملا
وتعليلية جارة بمنزلة لام التعليل معنى وعملا والنصب بعدها بان مضمرة غير جارة
لا ظهار قال ابن مالك في شرح الكافية والذي احوج الى القول بذلك قول العرب
في السؤال عن العلة كيمه كما يقولون له فسووا بينها وبين اللام في المعنى فثبت
بذلك انها حرف جر مرادف للام ويثبت بدخول اللام عليها في نحو قوله تعالى كيلا
يكون على المؤمنين حرج انها مصدرية لان حرف الجر لا يدخل على حرف الجر الا ان
يكون مصدريا فلزم من ذلك حمل كي على قسمين اشهى قالوا وتعين المصدرية
ان سبقتها اللام كما في الاية والتعليلية ان اقترنت عنها اللام او ان فالاول كقوله
∴ كي لتقضيني رقية ما ∴ وعد تحني غير مختلس ∴ والثاني كقوله ۵
∴ فقالت اكل الناس اصبحت ملحا ∴ لسانك كيما ان تغر وتخدعا ∴
وجعل ابن الاثير ان نحو كيلا يكون دوله فان قدرت قبلها اللام فهي مصدرية والا فهي
تعليلية والاول اولى لكثرة ظهور اللام معها عن الكيلا تا سوا في نحو قوله ۵

∴ اردت لكيما ان تطير بقربتي ∴ فتتركها شنا ببيداء بلقع ∴ فكيما
تحتمل ان تكون مصدرية لدخول اللام عليها ويحتمل ان تكون تعليلية لتاخر ان بعدها
فان كانت مصدرية كانت ان موكدة لها لمعنى السبك وان كانت تعليلية فاللام
موكدة لمعنى التعليل وكونها تعليلية اولى لان توكيد الجار بالجار اسهل من توكيد الحرف
المصدري بمثله قال ابن هشام في جواب الشهيد وطعاب الكوفيين من كونه بان الفعل
المنصوب بكي مقدر والاصل كي تفعل بانا ولزمهم كثرة الحذف واخراج ما الاستفهامية
عن الصدر بحذف الفها في غير الجر وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامله المنصوب كل
ذلك لم يثبت قاله في المغني وفي عدم ثبوت اخراج ما ذا عن الصدر بحث تقدم الكلام عليه
واجابوا عن تخريجهم ان تقول ان زيدة اوجبه من كي وعن تخريجهم لتضمنتي بزيادة اللام كما في
روف لكم وذهب الاخفش الى ان كي جارة دائما وان النصب بعدها بان ظاهرة او مقدرة
ورده بمنع الكيلا تا سوا فان نزم ان كي تاكيد للام كقولهم ولا الماهم ابدا ودا ∴
ردبان الفصيح المغير لا يجوز على الشاذ تنبيه اثبت الكوفيون من حروف النصب كي
بمعنى كيما وطعنهم البرد واستدلوا بقوله ۵
∴ وطرفك اما جئتنا فاصرفنه ∴ كما يحسبوا ان الهوى حيث تنظر ∴
وانكر ذلك البصريون تاولوا ما ورد على ان الاصل كيما حذفت ياؤه ضرورة او الكاف
الجارة كفت بما وحذفت النون من الفعل ضرورة قاله في الجمع والثالث ان ويقال
فيها عن بابدال الهمزة عينا وهي حرف مصدري نسبة الى المصدر لانه يؤول
مع صلته بمفرد تقدم نحو ان تصوموا خير لكم وهو الباب قال ابو حيان بدليل الاتفاق
عليها والاختلاف في ان واذن وكي وهو الظاهر ان لا ناصب سواها وبعضهم
يهملها حملا على ما المصدرية كقراءة ابن محيصن لمن اراد ان يتم الرضاعة برفع يتم ولقوله
∴ ان تقران على اسماء ويحكما ∴ مني السلام وان لا تخبرا احدا ∴ قال ابن الحاجب
ذلك كما اعملت ما المصدرية حملا عليها فيما روي عنه عليه السلام كما تكونوا يولى عليكم قال ابن
هشام والمعروف في الرواية كما تكونون وقال ابو حيان لا يحفظ ان غير ناصبة الا في القراءة
المذكورة وفي البيت المذكور وما هذا سبيله لا يبنى عليه قاعدة وصرح قبله وذا بن
مالك بان الكافية حيث ظلا ∴ وسد رفع بعدان حيث استحق ∴ نصبا بها فاعرف شذوذه وفق ∴

على ان القول بان ان هذه مصدرية مهملة هو قول السيرافي وقال الكوفيون انها المخففة
من الثقيلة شددت انها بالفعل المتصرف الخبري والقياس فصله منها بقد او احدى
اخواتها وان **اللتي بعد العلم** انما لص سواء دل عليه بما دخل لم ام لا **عمير**
ناصبة لانها ليست المصدرية بل هي المخففة من الثقيلة تعمل عملها لان ان الناصبة
علم الاستقبال فما بعدها غير معلوم التحقق فلا يقع بعد العلم بخلاف المخففة لانها
للتحقيق فناسب العلم وتقييد العلم بالخالص احترازا من اجرائه مجرى الاشارة نحو
قولهم ما علمت الا ان تقوم قال سيبويه يجوز فيه النصب لانه كلام خرج مخرج
الاشارة فجرى مجرى قولك اشير عليك ان تقوم اشهى ومن اجرائه مجرى الظن قراءة
بعضهم افلا يرون من الارجح بالنصب وقرئ سواء دل عليه بما دخل عليه ام لم يدل
نحو قوله تعالى علم ان سيكون منكم مرضى وقوله افلا يرون ان لا يرجع وذلك
كل ما يؤدي معناه كالتبين والتيقن والانكشاف والظهور والنظر الفكري
الا يجاز نحو ذلك **وان اللتي بعد الظن وجهان** اهمالها بناء على تاويله بالعلم
واعمالها اجراء له على اصله وهو الارجح عتاد وفقا لان التاويل خلاف الاصل
الاكثر في لسان العرب النصب بعده ولهذا اجمع القراء عليه في احب الناس ان يذكروا
واختلفوا في وحسبوا ان لا يكون فتنة فقرأ غير ابي عمرو وحمزة والكسائي بالنصب
والباقون بالرفع قال ابو حيان وليس في الاية بعد الشك الا النصب واجراها سيبويه
والاخفش بعد الخوف مجراها بعد العلم لينتقل الخوف نحو خفت ان لا يفعل فثبت
ان يقوم ومنه قوله اخاف اذا ما مت ان لا اذوقها ومنع ذلك الفراء وتوقف ابن مالك
وزائدة ايضا وسيأتي الكلام عليها في الحديث الخامسة ان شاء الله تعالى **تنبيه**
جوز بعض الكوفيين الجزم بان وانكره الجمهور قال الدماميني قال الرماني من الكوفيين نصب العرب
بنصبون بان واخواتها الفعل ودونهم قوم يرفعون بها وودونهم قوم يجزمون بها وانشد
على الجزم اما ذرأن تعلم بها فتردها ونتركها ثقلا على كاهيا
وحكاه من البصريين ابو عبيدة والطيالسي وقال ابن الدهان في الصبح قال
ابن هشام وفي كونها في البيت جازمة نظر لان عطف المنصوب عليه يدل على انه
سكن للضرورة لا لجزم وانتهى وانشد غيره على ذلك قول امرئ القيس ه

اذا ما غدونا قال ولدان اهلنا تعالوا الى ان يأتنا الصيد نخطب
والرابع اذن وقد يجذفون الهمزة فيقولون ذن واحرفها لطول الكلام عليها قال الجوهري
هو حرف وذهب بعض الكوفيين الى انها اسم والاصل يا اذن اكرمك اذا جئتني اكرمك
ثم حذفت الجملة وعوض عنها التنوين واضمرت ان وعلى الاول فالصحيح انها ليست مركبة
من اذ وان وعلى البساطة فالصحيح انها الناصبة لان مضمرة بعدها فالاصل فيها
والفارسي والرضي وهو احد قولي الخليل وهو المشهور عنه وحكى سيبويه عنه ما يوافق
الاول **وهي للجواب والجزاء** قال الدماميني المراد بكونها للجواب ان تقع في كلام جاء
به كلام اخر ملفوظ او مقدر سواء وقعت في صدره او حشوه او اخره ولا يقع في كلام منصب
ابتداء ليس جوابا عن شيء فباعتبار ملابستها للجواب على هذا الوجه سميت حرف جواب
والمراد بكونها للجزاء ان يكون مضمون الكلام الذي هي جزء لمضمون كلام اخر قال في المفصل
واذن جواب وجزاء يقول الرجل انا اتيك فتقول اذن اكرمك فهذا الكلام قد اجبته
به وصيرت اكرامك جزاء على اتيانه اشهى وكونها للجواب والجزاء هو مذهب سيبويه والمختلف
فيه فجعله قوم منهم الشلوبين على ظاهره وقال انها في كل موضع وتكلف تخريج ما خفي فيه
ذلك وذهب ابن عصفور الى انها قد ترد لهما وهو الاكثر وقد يتمحض للجواب وحده نحو
ان تزرني احبك فتقول اذن اظنك صادقا فلا يتصور هنا الجزاء قال الرضي
لان الشرط والجزاء انما في المستقبل وما دخل الجزاء في الحال **وانما تنصب**
اي المضارع بشروط شرط احدها ان تكون **مصدرة** في اول الجواب لانها في
اثره بحالها فان وقعت حشوا بان كان ما بعدها من تمام ما قبلها لم تنصب وذلك
في ثلثة مواضع الاول ان يكون ما بعدها خبرا لما قبلها نحو انا اذن اكرمك وانا اذن
اكرمك واما قوله لا تجعلني فيهم شططا اني اذن اهلك او اطيرا فضرورة
او الخبر محذوف اي اذا استطيع ذلك ثم استئنف ما بعده او الخبر مجموع اني اذن اهلك
لا اهلك قال الرضي قال الدماميني وفيه نظر اذ مقتضاه جواز مثل قولك زيدا اذن
يقيم بالنصب على ان يجعل الخبر هو المجموع من اذن وما دخلت عليه وظاهر كلامهم
يأباه انتهى اما ان تكون جوابا لشرط قبلها نحو ان تاتني اذن اكرمك الثالث ان
تكون جوابا لقسم قبلها نحو والله اذن لاخرجن وقوله ه

: لبن عادلى عبدا العزيز بيانها : ولمكتبى بنها اذن لا اتيانها : التقدير والله
لبن عاد وجواب الشرط محذوف الشرط الثانى ان تكون مباشرة للمضارع غير منفصلة
عنه فلو انفصلت عنه لم تنصب لضعفها مع الفصل عن العمل فيما بعدها نحو اذن زيد
يكرمك الثالث ان يكون الفعل المضارع مقصودا به الاستقبال فلو قصد به
الحال لم تنصبه نحو قولك اذن تصدقنى لمن قال انا احبك فيا شاء على ساير النواصب
حيث لم يعمل الا فى المستقبل لان فعل الحال له تحقق فى الوجود كالاسما فلا تعمل فيه
عوامل الافعال واذا استوفت اذن هذه الشروط نصب المضارع وجوبا فى الاكثر
نحو قولك اذن اكرمك بالنصب لمن قال لك ازورك والغاؤها حينئذ لغة
لبعض العرب حكاها عيسى بن عمر وتلقاها البصريون بالقبول وطائفة تعلب من طائف
سائر الكوفيين فلم يجز احد الرفع بعدها قال ابو حيان ورواية الثقة مقبولة وقد
حفظ حجة على من لم يحفظ الا ان لغة نادرة جدا ولذلك انكرها الكسائى والفراء على
اتساع حفظهما واخذهما باللسان ولا تعليل قاله فى الجمع وقال فى التصريح الغاؤها
هو القياس لانها غير مختصة وانما اعملها الاكثر حملا على ظن لانها سالها فى جواز
تقديمها على الجملة وتاخيرها عنها وتوسطها بين جزئيها كما جلت ما على اسرع انها
سالها فى تنوين الحال والرجح فى ذلك كله الى السماع انتهى ويجوز الفصل بينها
وبين المضارع بالقسم ولا يقبح فى نصبها له كقوله ه

: اذن والله نرميهم بحرب : تشيب الطفل من قبل المشيب : وانما
اغتفر الفصل بيمينه لزائد جنبه للتاكيد فلو نبع النصب كالا يمنع الجوفى فى الجهر ان
الشاة لتجتر فتسمع صوت والله دريها واجاز ابن هشام فى المغنى والشذور الفصل
بلا النافية ايضا عن اذن لا اهينك لان النافى كالجزء من المنفى فكانه لا فاصل
واجاز ابن عصفور والاربلى وجزما الفصل بالظرف وابن بابشاذ الفصل بالنداء
الدعاء والرضى باجرا الثلاثة والكسائى وهشام الفصل بمعمول الفعل نحو اذن زيدا
اكرم والاصح حينئذ عند الكسائى النصب وعند هشام الرفع و فى المضارع بعد
اذن التالية للواو والفاء الوجهان الرفع والنصب باعتبارين فالرفع
باعتبار كون العاطف من تمام ما قبله بسبب ربطه بعض الكلام ببعض والنصب

باعتبار كونه بعد العاطف جملة مستقلة والعمل بينهما بعد اذن ليس من تمام ما قبلها الرفع
اجود واكثر فى لسان العرب قال تعالى واذا لا يلبثون خلفك الا قليلا فاذا لا يؤتون
الناس نقيرا وترى شانا بالنصب فيهما قال ابن هشام فى المغنى والتحقيق انه اذا قيل
ان تزرنى ازرك واذن احسن اليك فان قدرت العطف على الجواب حرفت وبطل
عمل اذن لوقوعها حشوا وعلى الجملتين معا جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف فقط
وقيل يتعين النصب اذن ما بعدها مستانف او لان المعطوف على اول الشرطين مثل
زيد يقوم واذن احسن اليه ان عطفت على الفعلية رفعتا وعلى الاسمية فالنصب

ذلك م

تنبيهات الاول انما اقتصر اكثر النحويين كالمص على ذكر الواو والفاء من حروف
العطف لانهم لم يعثروا على وقوع اذا بعد غيرهما صرح بهذا ابن مالك فى العمدة وشرحها
من اطلق العاطف فقد قاس الثانى قال بعضهم هنا صورة اخرى لم يذكرها ابن مالك
فى شى من كتبه سوى شرح العمدة قال وكذا لا يمتنع النصب اذا بدى باذن بعد قول
حكيت به نحو قيل للقايل ازورك اذن اكرمك الثالث اختلف فى اذا فى حالة الوقف
عليها فقيل تبدل الفا تشبيها لها بتنوين المنصوب قال ابن هشام وهو الصحيح وقيل
توقف بالنون لانها كنون من وان نقل عن الفارسى والمبرد ويبقى على هذا الخلاف من صحف
فى كتابتها فجزم ابن مالك فى التسهيل بانها تكتب بالالف ايماء للوقف عليها وهو قول
ابى على والجمهور وقال المبرد تكتب بالنون وبالغ فى الانكار على من كتبها بالالف قال ابن حيان
وجدت بخط الشيخ ابى الحسن بن الفاس ما نصه وجدت بخط فلان بن عمر بن يونس بن حكى ابن
جعفر النحاس قال سمعت على بن سليمن يقول سمعت ابا العباس محمد بن يزيد يقول اشتهى ان
اكوى يد من يكتب اذن بالالف لانها مثل ان وان لا يدخلها التنوين فى الخط انتهى
قال فى الجمع ومن صحح كتابتها بالنون ابن نجاتى فى شرح الحاوى انتهى وصححه ابن عصفور
ايضا فقال الصحيح كتابتها بالنون من فايدتها وجها اذا الظرفية لئلا يقع الالتباس قال ابو
حيان وكان الوقف عنده بالنون وفصل الفرق بقولا اذا عملتها فاكتبها بالالف واذا
الغيتها فاكتبها بالنون لئلا يلتبس باذا زمانية واما اذا اعملتها فالعمل تميزها عنها وقال
ابن هشام فى حاشية التسهيل بعد حكايته لما نقل عن المبرد ما لفظه الحق ان كتابتها
بالالف وان الوقف عليها بالالف وكذا وقف الفراء وقول المبرد مردود برسم الصحابة

بالالف على حسب الوقف ويخشى عليه عاقبته ما قال كلا بعذب بالنار الا خالفها اعنى
هذا **تكميل** لنواصب المضارع **وينصب الضارع بان مضمرة جوازا** اى اضمارا
جائزا فى موضعين احدهما **بعد الحروف العاطفة له على اسم صريح** ليس فى
تاويل الفعل وهذه الحروف هى الواو والفاء وثم اذا لم يسبق فى جزئها فهو بعد الواو
نحو قوله ميسون ابنة بحدل بالجاء المهملة وهى زوج معاوية **للبس عباءة وتقر عينى**
احب الى من لبس الشفوف بنصب تقر بان مضمرة جوازا بعد الواو وان والفعل فى
تاويل مصدر مرفوع بالعطف على لبس والتقدير ولبس عباءة وقرة عينى والواو
فى نحو هذا التى للبس عباءة بالقدم وهى تعريف والصواب ولبس بالواو العاطفة على
قولها قبله ؛ لبيت تخفق الارواح فيه ؛ احب الى من قصر منيف ؛ وبعد الفاء
نحو قوله ؛ لولا توقع معترا فارضيه ؛ ما كنت اوثر اتقا على ترب ؛ بنصب فارضيه
بان مضمرة جوازا بعد الفاء لعطفه على توقع وبعد اى نحو قوله تعالى وما كان لبشر ان
يكلمه الله الا وحيا او من وراء حجاب او يرسل رسولا بنصب يرسل بقراءة عبد الله
بان مضمرة لعطفه على وحيا وبعد ثم نحو قوله ؛

؛ انى وقتلى سليكا ثم اعقله ؛ كالثور يضرب لما عافت البقر ؛

بنصب اعقله بان مضمرة جوازا بعد ثم لعطفه على قتلى وسليكا بالتصغير اسم رجل
قال ابن هشام كانت العرب اذا رات البقر عافت ورود الماء لذا الثور فتضربه فيرد
البقر حينئذ ولا تمتنع منه فرقا من الضرب ان يصيبها وانما اشعروا من ضربها لضعفها
عن حمله بخلاف القوة انتهى وقيل المراد بالثور ثور الظليم وهو الذكر يعلوا الماء
فيصد البقر عن الشرب فيضربه صاحب البقر لتنحو عن الماء فتشربه والمناسب
للتشبيه الاول لان الغرض من وقوع الفعل به تخويف غيره وايضا فلو كان المراد
بالثور الظليم لم يكن لذكر البقر خصوصية بل الضبى وغيرها فى ذلك شرع فتامل كذا
بقوله على اسم صريح نحو الطائر فينصب زيد الذباب فلا ينصب الفعل لان الاسم المعطوف
عليه مؤول بالفعل لوقوعه صلة لاول الى الذى يطير والثانى **بعد لام كى** وهى
ثم السببية وانما اضيفت الى كى لانها بمعناها وذلك **اذا لم يقترن** الفعل بعدها
بلا النافية او الزائدة **نحو اسلمت لادخل الجنة** بنصب ادخل بان مقدرة بعد اللام

فلو اقترن الفعل بلا سواء كانت نافية نحو لئلا يكون للناس عليكم حجة او زائدة نحو لئلا يعلم
اهل الكتاب لم يجز اضمار ان لئلا يحصل الثقل لهذا الثقل **تنبيهان الاول**
قال ابن هشام فى شرح الشذور وغيره تضمر جوازا ايضا بعد لام العاقبة وهى التى
يكون ما بعدها نتيجة للمنفى ما قبلها نحو فما التقطه ال فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا فان
التقاطهم له انما كان لرافتهم عليه ولما القى الله عليه من المحبة فلا يراه احد الا احبه فتصدوا
ان يصير قرة عين لهم فصارت عاقبة الامر ان كان لهم عدوا وحزنا وبعد اللام
الزائدة وهى الاتية بعد فعل متعد نحو يريد الله ليبين لكم اى لا يريد شيئا الا
فضية كلام الزمخشرى ان كلا منها داخل فى ادم التعليل اى تاكد العاقبة
فقد مر ان البصريين ينكرون ذلك قال الزمخشرى التحقيق انها لام التعليل **ثم فيها**
على طريق المجاز دون الحقيقة وبيانه انه لم يكن داعيهم الى الالتقاط ان يكون لهم عدوا
وحزنا بل المحبة والتبنى غير ان ذلك لما كان نتيجة التقاطهم لزوم ترتبه عليه بالذى هو الذى
يفعل الفعل لاجله فاللام مستعارة لما يشبه التعليل كما استعير الاسد لمن يشبه
الاسد اشى تكون استعارة بتبعية وتحقيقها هنا انه شبه ترتب العداوة والحزن على
الالتقاط بترتب علة الغائية عليه ثم استعمل فى المشبه اللام الموضوعة للمشبه به اعنى
ترتب العلة الغائية عليه فجرت الاستعارة اولا فى العلية والغرضية وثانيا بتبعيتها
فى اللام وصار حكم اللام حكم الاسد حيث استعيرت لما يشبه العلة وصار معنى اللام
هنا العلية والغرضية لا الجبر كما ذكره صاحب التلخيص قال الدماميني فى التعليق لما
اللام الزائدة نقل ابن ام قاسم ذهب المحققون الى ان اللام فى نحو يريد الله ليبين لكم
ثم كى وهم فى ذلك قولان احدهما ان الفعل محذوف واللام للتعليل والمعنى يريد الله
ذلك ليبين والثانى ما حكى عن سيبويه واصحابه ان الفعل مقدر بالمصدر اى ارادة الله
ليبين لتعلقه بذلك مبتدا وخبر فان قلت ما حقيقة هذا القول قلت هو كالذى
قبله ان اللام للتعليل ولكن معمول الفعل على القول الاول حذف اختصارا وهنا مذكور
لدليل وعلى هذا القول حذف اختصارا وهنا غير مذكور اذ لم يتعلق به قصد المتكلم
فيصير الفعل على هذا كاللازم ولذلك انعقد منه ذلك مبتدا وخبرا **الثانى** ما ذكره
مر ان الناصب هنا ان مضمرة بعد اللام هو مذهب جمهور البصريين ووجه جمهورهم

العلزوم

الكوفيين الى ان الناصب هو اللام وجوزوا اظهار ان بعدها توكيدا وقال ثعلب الناصب
اللام كما قالوا ولكن لبيانها عن ان المحذوفة وقال الزجاج والسيرافي يجوز ان يكون
الناصب ان المقدرة بعدها وان يكون كي ولا تتغير ان لذلك ودليلهم صحة اظهار
كي بعدها فيصل لبيانا قولان اذا قلنا اللام ناصبة وقولان اذا قلنا انها غير ناصبة
قاله في التصريح وينصب بان مضمرة **وجوبا بعد خمسة** احرف احدها **لام
الجحود وهي المسبوقة بكون** ناقص ماض ولو معنى **منفي** بما او لم مسندا
اسناد الفعل المقرون باللام **نحو** قوله تعالى **وما كان الله ليعذبهم** لم يكن الله
ليعذبهم وانما سميت لام الجحود لملازمتها الجحود اي النفي بالمخاطب والصواب تسميتها
لام النفي لان الجحود في اللغة انكار ما تعرفه او مطلق الانكار وقال في التصريح التعبير
بالجحود هنا من باب تسمية العام باسم الخاص انتهى وما قاله من ان علامة الجحود
او الفعل المنفي وجيها البصريون تؤكيد الكلام بدونها اذ يقال في
ما كان زيد ليفعل ما كان زيد يفعل لولا انها زائدة اذ لو كانت زائدة لكان ينتصب
الفعل بعدها وجوبا صحيح ولما وجب اضمار ان بعدها لان ما كان ليفعل رد على من
قال كان سيفعل فاللام في مقابلة السين فكما لا يجمع بين ان الناصبة والسين لا
يجمع بين ان واللام في اللفظ مراعاة للمطابقة بينهما لفظا وان جاز بعض الكوفيين اظهارها
تاكيدا كما جاز ذلك في كي نحو ما كان زيد ليقوم قال ابو حيان ويحتاج الى سماع
من العرب **تنبيهات الاول** ما ذكر من ضابط هذه اللام من خصوصية الفعل
وحرف النفي واتحاد المسند اليه هو المشهور قال ابن هشام في المغني وزعم كثير من الناس
في قوله تعالى وان كان مكرهم لتزول منه الجبال في قراءة غير الكسائي بكسر اللام الاولى انه
النافية وان اللام بمعنى الجحود وفيه نظر لان النافي على هذا غير ما ولم ولا خلاف في ما يجوز
كان وتزول والذي يظهر لي انها لام كي وان ان شرطية اي وعند الله جزاء مكرهم
وهو مكر اعظم منه وان كان مكرهم لشدته تزول الاجبال زوال الامور العظام المشبهة
في عظمها بالجبال كما تقول انا اشجع من زيد وان كان زيد للنزال انتهى وذهب
بعضهم الى انها تكون في الجحود كان قياسا عليها نحو اصبح زيد ليضرب عمرا ولم
يصبح زيد ليضرب عمرا وزعم بعضهم انها تكون في ظننت واخواتها نحو ما ظننت

زيدا ليضرب عمرا ولم اظن زيدا ليضرب عمرا قال ابو حيان وهذا كله تركيب لم يسمع من
منعه ووسع بعضهم الدائرة فذهب الى انها تدخل في كل فعل نفيه فعل منفي نحو ما جاء
زيد ليفعل والصواب ان هذه لام كي **الثاني** اختلف في الفعل الواقع بعد لام الجحود فذهب
الكوفيون الى انه في موضع نصب على انه خبر كان واللام زائدة للتاكيد وذهب البصريون
الى ان خبر كان محذوف وان هذه اللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف وان الفعل ليس
بخبر بل المصدر المنسبك من ان المضمرة والفعل المنصوب بها في موضع جر والتقدير
ما كان مريدا لكذا والدليل على هذا التقدير انه قد جاء مصرحا به في قول الشاعر

سموت ولم تكن اهلا لتسمو ولكن للمضيع قد تصاب

فصرح بالخبر الذي هو اهلا مع وجود اللام والفعل بعدها قال في المغني قد تخلف كان قبل لام الجحود
كقوله

فاجمع يغلب جمع قومي منافرة ولا فرد لفرد اي فما كان جمع

وقول ابي الدرداء في الركعتين بعد العصر ما لادعهما انتهى **والثاني** او الغاية اذا كان
بمعنى الى بان كان الفعل قبلها ما ينتهي شيئا فشيئا او بمعنى **الا** الاستثنائية
نحو لانمنك او تعطيني حقي اي الى ان تعطيني او الا ان تعطيني وتتعين الغاية
في نحو لاسيرن او يحتج والاستثنائية في نحو لاقتلن الكافر او يسلم وقوله

وكنت اذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها او تستقيما

اذ لا يكون غاية للقتل ولا استقامة لا تكون غاية للكسر واحترز بقوله بمعنى الى او الا عن التي
لا تكون بمعنى احدهما فان الضارع اذا وجد بعدها منصوبا جاز اظهار ان كقوله

ولولا رجال من رزام اعزة وآل سبيع او اسوأك علقما

تنبيهات الاول ما اقتضاه كلامه من ان مراد النحاة بالجحود المذكور هو ما قصده
كلام كثيرين لكن قال بعضهم الاظهر انهم لم يريدوا ان بمعنى الى او الا حينئذ بل
اراد وا انها لاحد الامرين وما بعدها حين التكلم به غير متحقق وما قبلها متحقق فالحكم
بان احد الامرين متحقق لا محالة يستلزم ان ما قبلها متحقق الى ان يتحقق ما بعدها لان
ما قبلها متحقق كل وقت الا وقت تحقق ما بعدها وما قيل ان الوقت محذوف
على الثاني وان ما بعد او في محل جر على الاول وفي محل نصب على الثاني من علم التامل
وكفى شاهدا على صدق ما قلنا انهم لم يعدوا او من حروف الجر ولا من ادوات الاستثناء

الثالث

انتهى وهو رد لما قاله الرضي من ان اذا ظرف بالي فما بعدها تاويل مصدر مجرور
بها لانها بمعنى الى وان ظرف بالاضافة بعدها محذوف وهو الظرف لان ذلك
الوقت ان تعطيني فهو في محل النصب على انه ظرف لما قبل اذا انتهى وقال ابن مالك
تقديره الى واذ في موضع او تقديره بلحظ فيه المعنى دون الاعراب والتقدير الاول
اقرب على اللفظ ان يقدر قبل اذ مصدر وبعدها ان ناصبة للفعل وهما في تاويل
مصدر معطوف باو على المقدر قبلها فتقديره لا مظنة او تقديم ليكون انتظار اذ
تقدم وتقديره لا متلن الكافر ايسلم ليكون قتله او اسلامه وكذلك العامل في غيرها
انتهى **الثاني** عبر ابن مالك في الكافية والخلاصة بدل الى بحتى قال غير واحد وهي اولى
من الى لان لحتى معنيين كلاهما يصح هنا الاول الغاية مثل الى والثاني التعليل مثل
كي فتشمل العبارة نحو اطيعوا الله او يغفر لي فاو هنا لا تصلح لشيء من معاني او الا بدل
هي بمعنى كي **الثالث** ما ذكره من ان النصب بان مضمرة بعد او هو مذهب الجمهور وذهب
الكسائي والمازني والمذكور ناصبة بنفسها وذهب الفراء وزيادة من الكوفيين الى ان
الفعل انتصب بالخلاف والصحيح الاول لان او حرف عطف لا عمل لها ولكنها عطفت مصدرا
مقدرا على مصدر متوهم ومن ثم لزم اضمار ان بعدها **او الثالث فاء السببية**
اي التي تقصد بها السببية والجمهور على انها حينئذ عاطفة للمصدر المسبوك من ان المضمرة
بعدها وصلتها على مصدر متصيد من الفعل المتقدم فتقديره في قاكرمك لتكن
زيارة منك فاكرام مني واستشكله الرضي بان ذا العطف لا تكون للسببية الا اذا
عطفت جملة على جملة نحو الذي يطير فيغضب زيد الذباب واختار هو ان تكون الفاء
للسببية دون العطف وان ما بعد الفاء مبتدا محذوف الخبر وجوبا والتقدير زيارتي
فاكرامك ثابت **والرابع واو المعية** اي التي تقع موقعها مع وهي ما يجمع مضمون
ما قبلها وما بعدها في زمان واحد ويسميها الكوفيون واو الصرف والجمهور على انها
عاطفة وخالفهم الرضي فقال انهم لما وصفوا فيها معنى المعية نصبوا المضارع بعدها
ليكون الصرف عن سنن الكلام المتقدم مشعرا من اول الامر الى انها ليست للعطف
فهي اذن اما واو الحال واكثر دخولها على الاسمية فالمضارع بعدها في تقدير مبتدا
محذوف الخبر وجوبا نحو قم واقوم قم وقيامي ثابت اي في حال ثبوت قيامي وقائما

اي

بعامله

بمعنى مع اي قم مع قيامي كما تصدق في الفعل معه مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا بعد الواو
ولو جعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر متصيد من الفعل قبله كما قال القاضي اي
ليكن قيامك منك وقيام مني لم يكن فيه نص صريح على معنى الجمع كما لم يكن في تقدير ثم في
الفاء معنى السببية بل كون واو العطف للجمعية قليل نحو كل رجل وضيعته انتهى وقد رد
عليه في الموضعين اعني في الفاء والواو انه يلزم حذف الخبر وجوبا من غير شواهد يسد
وهو ممتنع واجيب بانه اشار الى جواب ذلك في الحرف المشبه بالفعل حيث قال
والتزم حذف الخبر في ليت شعري انا تخلو لا وهذا الاستفهام معمول شعري والخبر
محذوف وجوبا بشيء يسد مسده لكثرة الاستعمال انتهى وهو هنا كذلك وخرج
بالسببية الفاء الاستئنافية بان يقدر بعدها شيئا على مبتدا محذوف كقوله
الم يسال الربع القواء فينطق اي فهو ينطق كذا قيل قال ابن هشام والتحقيق ان
الفاء في ذلك للعطف وان المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل وحده وانما يقدر النحويون
كلمة هو ليتبين ان الفعل ليس المعتمد بالعطف انتهى والعاطفة نحو ما تاتينا فتحدثنا
على معنى ما تاتينا فما تحدثنا فيجب الرفع وبالعطف الواو الاستئنافية والعاطفة نحو لا
تاكل سمكا وتشرب لبنا ان جعلت الواو استئنافية فيجوز الرفع فيكون الكلام نهيا
عن اكل السمك واخبارا باباحة شرب اللبن فكانك قلت لا تاكل السمك ولك شرب
اللبن وان جعلتها عاطفة وجب الجزم فيكون نهيا عن كل واحد منهما على حدة اذا
جعلتها بمعنى مع كما سبق وفيها الفاء والواو بقوله **مسبوقتين بنفي** محض او
مؤول **او طلب** احترازا عن نحو زيد يا تينا فيحدثنا ونهى عن خلق وتاتي مثله فيشتم
النصب وما قوله ساترك منزلي لجفا تهيم والحق بالحجاز فاستريحا
ضرورة ويشمل النفي ما كان بحرف او فعل او اسم وما كان تقليلا مرادا به النفي فهو بمعنى
النفي نحو لا يخفى عليهم خافية ولعل زيدا حاضر فيكلمك وانت غيرات فتحدثنا وظاهر
تاتينا فتحدثنا لان هذه الكلمة مستعملة بمعنى النفي المحض ومع الواو نحو ولما يعلم
الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين واحترزت بالمحض عن النفي الذي للتقرير نحو الم
تاتني فاحسن اليك اذ لم ترد الاستفهام الحقيقي لان ذلك يقتضي ثبوت الفعل فيمتنع
نصب المضارع في جوابه لعدم تحقق النفي وما ورد منه منصوبا فلمراعاة صورة النفي

ولما كان تقديرا اي انه جواب الاستفهام ومعنى النفي المتلو بتوجه نحو ما تزال تاتينا فتحدثنا
والنفي المنتقض بالا نحو ما تاتينا الا فتحدثنا فينتصب الفعل فيهما ايضا بحذف ما وكان الا
بعد الفعل نحو ما تاتينا فتحدثنا الا في الدار وتفرع على ذلك ما اذا قلت ما جاءني احد الا
زيد فاكرمه فان جعلت الا احد نصبت لتقدم الفعل على انتقاض النفي وان جعلتها
لزيد رفعت لتاخره عنه ويمثل الطلب الامر طلبي والدعا والعرض والتحضيض والنفي
والاستفهام نحو مع الفا نحو ذرني فاكرمك وقوله تعالى لا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي
وقول الشاعر ؛ رب وفقني فلا اعدل عن ؛ سنن السامين في خير سنن ؛ وقوله
؛ بالبر اكرام الاقدمين فانهم ؛ قد جعلوك فاراء لكم سمعا ؛ وقول الآخر
؛ هلا اتقيت الله فيغفر لك ؛ وتوبة بالتقى كنت معم فاقوز وقوله تعالى فهل لنا من
شفعاء فيشفعوا لنا ومع الواو بمعنى قوله ٥

؛ فقلت ادعى وادعو ان اندى ؛ لصوت ان ينادي داعيان ؛ وقول الآخر
لا تاكل السمك وتشرب اللبن على معنى لا يكن منك اكل السمك مع شرب اللبن
فيكون النهي منهيا عن الجمع بينهما وقوله ٥

؛ لا تنه عن خلق وتاتي مثله ؛ عار عليك اذا فعلت عظيم ؛ وقس على
ذلك وشرط في النفي عدم النقض بالا والا نقض بها لم يجز النصب نحو لا تضرب الا
عمرا فيغضب فيجوز نصب الرفع قاله ابن هشام في شرح الشذور تبعا لسيبويه
في الاستفهام اي لا يكون باداة قبلها جملة اسمية جزؤها جامد فيمتنع النصب في نحو هل يعلم
زيد فاكرمك بخلاف هل اخوك قائم فاكرمه بينهما الاول يجوز النفي
التشبيه الواقع موقعه نحو كانك والا علينا فتشتمنا تقديره ما انت والا علينا فتشتمنا
قاله في التسهيل قال ابو حيان وهذا شيء زعمه الكوفيون لا يحفظه البصريون وكانه يكون
كان ابدا الا للتشبيه وذكر ابن سيده وابن مالك انه ربما نفي بعد فيصحب الخبر بعدها
وحكى من بعض الفصحاء فكنت في خير فتعرفه بالنصب يريد ما كنت في خير فتعرفه
الثاني يجوز في الطلب ان يكون بصريح الفعل فان دل عليه باسم فعل او خبر جاز النصب
نحو صه فاكرمك ونحو حسبك الحديث فنام الناس هذا مذهب الجمهور وجوزه
الكسائي قياسا مطلقا وفصل ابن جني وابن عصفور فاجازا النصب بعد اسم الفعل اذا

كان من لفظ الفعل نحو تراك فتحدثك ومعناه اذا لم يكن من لفظه نحو صه فتكرمك قال ابن
هشام وما اجدر هذا القول بان يكون صوابا وقال ابو حيان الصواب ان ذلك لا يجوز لانه
غير مسموع من كلام العرب الثالث اختلف النحاة في ارتفاع الجواب الواقع
بعد الفا جوابا له فذهب المبرد والزجاج الى ان الرفع في حكم الواجب انه لا ينصب الفعل بعد الفا
جوابا له وذهب الكوفيون الى جواز ذلك قال ابن مالك وهو الصحيح قال تعالى وما يدريك لعله
يزكى او يذكر فتنفعه الذكرى وقال تعالى لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع في قراءة من نصب
فيهما وقال ابو حيان يمكن تاويل الايتين بان النصب فيهما من العطف على الوهم لان خبر
لعل كثير في لسان العرب ويمكن ان عليه قاله في المجمع ويمكن تاويل الاية الثانية ايضا
انا علم جواب الامر وهو ارتج حرصا او على العطف على الاسباب على حد قوله ؛ ولبس عباءة
وتقر عيني ؛ ذكره في المغني الرابع الحاذف في الفا والواو كالحاذف في ان من ان ما بعدها
منصوب بالحاذف ان بها والصحيح ما ذكره المص كما تقدم والخامس حتى اذا كانت بمعنى الى
الغائية بان يكون ما بعدها غاية لما قبلها او بمعنى كي السببية بان يكون ما بعدها سببا
لما قبلها واحترز بذلك عن العاطفة والابتدائية ولا ينصب المضارع بان مضمرة بعدها
الا اذا اريد به الاستقبال تحقيقا نحو لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى فان
يرجع مراد به الاستقبال حقيقة لان رجوع موسى على نبينا وعليه السلام مستقبل بالنظر الى
تكلمهم بذلك او حكاية نحو زلزلوا حتى يقول الرسول بنصب يقول في قراءة غير نافع
فان يقول مراد به الاستقبال حكاية لا تحقيقا لان قول الرسول ماضيا بالنسبة الى زمن
الاخبار ومقدمة عليه الا انه حكي استقباله بالنظر الى الزلزال واحترز بذلك عما اذا
اريد به الحال فانها حينئذ تكون ابتدائية ويجب رفع المضارع بعدها على ما سنبينه
وقوله نحو اسير حتى تغرب الشمس مثال لها بمعنى كي الى اسلت كي ادخل الجنة وهذان المثالان
اللذان ذكرهما معظم النحاة فلحق هذه زاد ابن مالك ايضا تكون بمعنى الا الاستثنائية
في الانقطاع وعلى تقدير شيء منهو قليل وانشد على ذلك قوله ٥

؛ ليس العطاء من الفضول سماحة ؛ حتى تجود وما لديك قليل ؛ وقوله
؛ والله لا يذهب شيخي باطلا ؛ حتى ابيد ما لكا وكالا ؛ لان ابيدها

ليس غاية لما قبلها ولا سببا عنه وانما لم يعتبر حتى المعنى في الاصل لهذا المعنى لقلته او لذهابه
الى ما هو المشهور **فان اردت** بالمضارع الداخل عليه حتى زمان **الحال** تحقيقا نحو سرت
حتى ادخل البلد او قلت ذلك وانت في حالة الدخول او حكاية نحو سرت حتى ادخلها
او قلته بعد حصول السير والدخول مجزا عن ذلك حاكيا لحالة الدخول وقد يأول
الاستقبال بالحال بان يكون ساحتى لم يقع لكنك متمكن من ايقاعه في الحال نحو سرت
حتى ادخلها اي فانا الان متمكن من دخولها او اسنع من ذلك **كانت** حتى عند هذه الارادة
حرف ابتداء اي حرفا يبتدأ الجمل بعده وتستأنف ويرفع المضارع بعدها بثلاثة
شروط احدها ان يكون حالا او مؤولا به كما مر الثاني ان يكون مسببا عما قبلها فلا يجوز
سرت حتى تطلع الشمس لان طلوع الشمس لا يتسبب عن السير الثالث ان يكون فضلة
فلا يجوز سيري حتى ادخلها لئلا يبقى المبتدأ بلا خبر ولا في نحو كان سيري حتى ادخلها
ان قدرت كان ناقصة فان قدرت تامة جاز الرفع قال ابن هشام في حاشية التسهيل
تلخيص مسئلة حتى باسهل طريق ان يقال ان صلح المضارع بعدها لوقوع الماضي
موقعه جاز فيه الرفع والنصب نحو حتى يقول الرسول والا فان كان حاصلا جاز الرفع
او مستقبلا فالنصب انتهى **تنبيه** ما ذكره المص من ان النصب بان مضمرة بعد حتى
هو مذهب البصريين وهو الصحيح وقال الكوفيون هي بحتى نفسها وسيأتي الكلام على
ذلك في حديقة المفردات ان شاء الله تعالى **فائدة** من احكام حتى انها لا تفصل بينها
وبين الفعل بشيء وجوز الاخفش وابن الدهان فصلها بالظرف نحو اقدم حتى عند
يجتمع الناس وبشرط ساحتى نحو اصحبك حتى ان قدر الله انعم العلم وجوزه هشام
بالقسم والمعمول والجار والمجرور نحو اصبر حتى اليك يجتمع الناس قاله في المغني قال
الرضي ولا يجوز الفصل لفظا بين ان وكي ومنصوبا بها لانها الناصبة لا بينها
ولا يفصل بين العامل الحرفي ومعموله وكذا لا يفصل بين الواو والفاء واللام وبين ما
انتصب بعدها لكونها على حرف واحد هذا **فصل** في الكلام على جوازم المضارع
والجوازم نوعان فالنوع الاول ما يجزم مفعولا واحدا وظاهر ان المراد بقوله
ما يجزم هنا وفي مقابله الاتي ما يجزم بالاصالة والا فكل جازم يجزم بالتبعية ولا
يجزم **وهو اربعة احرف** لا غير بدليل الاستقراء احدها الثاني **اللام** و**لا الطلبيتان**

بعد ٩

اي الدالتان على الطلب فيدخل في ذلك لام الامر نحو **لينفق** ذو سعة من سعته ولام الدعاء نحو ليغفر لنا
ربنا ولا الناهية نحو **لا تشرك بالله** ولا الدعائية نحو ربنا لا تؤاخذنا وحركة لام الطلبية
الكسر وفتحها لغة سليم وتسكن فائيا بعد الواو والفاء وثم وجزمها فعل المتكلم سببا للفاء
قليل سواء كان المتكلم مفردا كقوله على الطريق يا فاد صل بكر او معه غيره نحو قوله تعالى
ولنحمل خطاياكم لان المتكلم لو يأمر نفسه وانما منه جزمها فعل الغائب المخاطب كقراءة
عثمان وابي وانس وزيد قبلك فلتفرحوا وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لتأخذوا
مصافكم والاكثر الاستغناء عن هذا بفعل الامر نحو افرحوا وخذوا وقوله وايا ما
اتفقت الفاء علية نحو ليعزني عباجتي والخطاب نحو ليقم زيد او كادها نحو ليعين زيد فيقام
وجب اللام وقد تحذف في الشعر فقط على الصحيح نحو قوله ه

ه ولا تستطل مني بقائي ومدتي ه ولكن بكن للخير منك نصيب ه

ولا تفصل عن معمولها بمعمول لا بمميز ولا غيره واصل الطلبية لام الامر زيدت عليها الالف
فانفتحت خلافا لبعضهم ولغيتها لا النافية والجزم بعدها بلام الامر مقدرة قبلها
حذفت كراهة اجتماع لامين خلافا للسهيلي لان ذلك دعوى لا يقوم على صحتها دليل
وجزمها فعل المتكلم مطلقا ما وكقوله ه لا اعرفن ربربا حورا مدلة معها ه وقوله
ه اذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد ه وقولك لا اخرج ولا تخرج وما رفع في الاصح
من التفصيل هي كونه مبنيا للفاعل فقليل او مبنيا للمفعول فكثير نظر بقيد لبعضهم قاله
بعض المحققين وجزمها فعل الغائب والمخاطب كثير قال الرضي على السواء ولا يختص
بالغائب كالدعاء وقال ابو حيان في الارتشاف الاكثر كونها للمخاطب ويضعف
كونها للغائب كالمتكلم ومن امثلته فلا يحزنك في الاعتلاء تجد الموت مهزوما وفصلها
عن معمولها بمعمول قليل او ضرورة خلافا لمن حكاه في الارتشاف ومنه قوله ه

ه وقالوا احانا لا تخشع لظالم ه عزيز ولا فاحش فهلك تظلم ه اي بما
تظلم واحتج في ذلك قال في شرح الكافية وهذا ردي لانه شبيه بالفصل بين حرف
الجر ومجروره وجهة الجزم مضمرة والا بدي حذف مجزومها ابقاء هالدليل نحو لا
تدن ان جاءت والا فاد وهو حسن والثالث **لم** نحو لم يلد ولا يولد والرابع **لما** نحو لما
يقض والجمهور على انها مركبة من لم الجازمة وما الزائدة كما في اما وقيل البسيطة

ولم يكن اي لم ولما في امور الحرفية والاختصاص بالمضارع والجزم والنفي والقلب
للمضي وجواز دخول همزة الاستفهام عليهما فكل منهما حرف يختص بالمضارع و
يجزمه وينفي معناه وينقلب زمانه الى المضي وفاقا للبرد واكثر المتاخرين وهو ظاهر
مذهب سيبويه وذهب قوم منهم الجزولي الى انه يدخل على لفظ الماضي فينقلبه الى
المضارع ونسبه بعضهم الى سيبويه ووجهوه بان لما فظه على المعنى اولى من الحافظه
على اللفظ قال المرادي في الجنى الداني والاول هو الصحيح لان له نظيرا وهو المضارع
الواقع بعد لو كما والقول الثاني لا نظير له وتختص لم بمصاحبة اداة الشرط
نحو ان لم تقم اقم بخلاف لما فلا تصاحبها لا يجوز ان لما تقم قال الرضي كانه لكونها
فاصلة توثيه بين العامل الحرفي لو شبهه وهو اسمه اشهى يريد بشبه الحرفي اسماء الشرط
لكن تقول من لم يكن معي اهنه ولا تقول من لما يكن معي قال الدماميني وهذا الصحيح
منه بان حرف الشرط هو العامل الجزم في المضارع المقترن بحرف النفي مثل ان لم
تقم وليس كذلك اشهى وعلل ذلك غير الرضي بان الشرط يليه مثبت لم تقول ان
قام زيد قام عمرو ولا يليه منفي لما لا تقول ان قد قام زيد فعمرو بين النفي و
الاثبات وانما لم يقع قد بعد الشرط لانها تقتضي تحقيق وقوعه وتقريبه من الحال
والشرط يقتضي احتمال وقوعه وعدمه وتقليبه الى الاستقبال قاله في التصريح وتختص
لم ايضا بجواز انقطاع نفيها عن الحال لانها لمطلق الانتفاء فتكون للمتصل به
نحو لم اكن بدعائك رب شقيا ولغيره نحو هذا لم يكن ثم كان بخلاف لما لا
يقال لما يكن ثم كان بل لما يكن وقد يكون وذلك لان استدامة النفي واستمراره
الى زمن التكلم يمنع من الاخبار بان ذلك المنفي المستمر نفيه وجدة الماضي نعم
الاخبار بان سيكون فيما يستقبل صحيح ولا نافي استمرار النفي الى الحال قاله الدماميني
في التعقبة ومنع الاندلسي اختصاص لم بذلك فقال لم ولما سيان في جواز الانقطاع
قال الدمامي والظاهر ما قاله النحاة وتختص لم ايضا بانها قد تهمل حملا على ما قيل
في قوله: لولا فوارس من نعم وآسرهم ؛ يوم الصليفا لم يوفون بالجار ؛
وهل هو ضرورة او لغة خلاف بخلاف لما فانه تهمل دائما فقد تعقب في فتح حكاها
اللحياني كقراءة بعضهم لم نشرح بفتح الحاء وقوله ٥

؛ في اي يوم من الموت افر ؛ ايوم لم يقدر ام يوم قدر ؛ بفتح الراء لبعضهم
وذلك بالحمل على لن قال ابن هشام وفيه نظر لان لن لا تحمل هنا وانما يصح حمل الشيء على
ما يحل محله اشهى بخلاف لما فانه شعب وتختص لما بجواز حذف مجزومها لدليل
اختيارا نحو قاربت المدينة ولما اي ولما ادخلها قال ابو حيان وهذا الحسن
يخرج عليه قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم في قراءة ابن عامر وحفص بتشديد ميم لما
وميم لما اي لما ينقص من عمله وقد خرجه على وجه ابن الحاجب ايضا لكنه قدره لما يهملوا
او يتركوا قال ابن هشام الاولى ان يقدر لما يوفوا اعمالهم لان ما بعده دليل ان التوفية
لم تقع وانها ستقع ولا تنفي لما المتوقع الثبوت اشهى ولا يجوز حذف مجزوم لم الا في الضرورة
كقوله: احفظ ود بعينك التي استودعتها ؛ يوم الاعاريب ان وصلت وان لم ؛
اي وان لم تصل وانما جاز ذلك في لما دون لم لان لما تقوم بنفسها بسبب انها مركبة
من لم وما فكان ما عوض من المحذوف قاله ابو حيان وقال غيره لان شبهها بلم
قد يعمل بجوازه ذلك بان يقتصر على قد كقوله وكان قد وتختص لما ايضا بكونه اي مجزومها
متوقعا ثبوته غالبا لا لازما كقولك لما يركب الامير للمتوقع ركوبه اي الى الان
لم يركب وسوف يركب بخلاف لم فانه يكون منفيا مستمرا ولهذا يقال لم ينفض ولا يكون
دون لما وهذا معنى قولهم لم لنفي فعل ولما لنفي قد فعل وقد يكون منفيها غير متوقع
في غير الغالب نحو فهم الجلس ولما ينفعه الندم واختصاص لما بذلك غالبا بالنسبة
الى المستقبل واما بالنسبة الى الماضي فهي ولم سيان في نفي المتوقع وغيره مثال المتوقع
ان تقول ما في قمت فلم تقم او فلما تقم ومثال غير المتوقع ان تقول ابتداء لم يقم او لما يقم
قاله في المغني النوع الثاني من الجوازم ما يجزم فعلين وهو احد عشر كلمة ان
وهي ام الباب ولذلك قدمها واذما وانكر تزم الجزم بها وحضوره بالضرورة وهما
موضوعان لمجرد تعليق الجواب بالشرط نحو وان تعودوا نعد واذ ما تقم اقم ومتى وهي
موضوعة للعاقل ثم ضمنت معنى الشرط نحو من يعمل سوءا يجز به وما وهي موضوعة
لغير العاقل ثم ضمنت معنى الشرط نحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله ومتى وهي موضوعة
للزمان ثم ضمنت معنى الشرط نحو متى اضع العمامة تقرن بالاذن وهي بحسب ما تضاف
اليه فتكون للعاقل نحو ايهم يقم اقم معه ولغيره في نحو اي الدواب تركب اركب وللزمان

فيه م

نسخة مقابلة

في نحو اي يوم تقم اقم والمكان في نحو اي مكان تجلس اجلس **وايان** وهو كقولك نحو قوله
: ايان نؤمنك تأمن غيرنا واذا : لم تدرك الامن منا لم تزل حذرا : **واين و**
انى وحيثما وهي موضوعة للمكان ثم ضمنت معنى الشرط نحو اينما يكن قواعدكم
الموت وقوله : خليلي انى تاتني تاتيا : احاطفيرا يرضيكما لا يحاول : وقوله
: حيثما تستقم يقدر الله نجاحا في غابر الازمان **ومهما** وهي بسيطة لم تكن
مركبة وما الشرطية خلافا للاخفش ولا مزيدة الشرطية وما الزائدة ثم ابدلت الهاء
من الالف الاولى دفعا للتكرار خلافا للخليل وعلى القول بالبساطة ينبغي ان يكتب
بالياء كسائر على القولين الاخيرين ينبغي ان تكتب بالالف وهي موضوعة لغير العاقل
كما نحو قوله : ومهما تكن عند امرئ من خليقة : وان خالها تخفى على الناس تعلم :
فعلم ان هذه الادوات بالنظر لوضع مهملة اقسام ما وضع لمجرد التعليق وهو
ان واذما وما وضع للعاقل وهو من وما وضع لغير العاقل وهو ما ومهما وما
وضع للزمان وهو متى واياما وما وضع للمكان وهو اين وانى وحيثما وما هي يجب
ما يضاف اليه وهو اي **فالاولان** وهما ان واذما **حرفان والباقي اسماء**
على الاشهر اي اشهر الاقوال من ان الاولين حرفان والباقي اسماء اما القول
بحرفيتهما فمجمع عليه واما اذما فقال سيبويه انها حرف بمنزلة ان الشرطية فاذا قلت
اذما تقم اقم فمعناه ان تقم اقم وقال المبرد وابن السراج والفارسي انها اسم ظرف زمان
واصلها اذ التي هي ظرف لما مضى فزيد عليها ما وجريا في الشرط فيه مجرى ايما
ما يضاف قبل وحذفت الالف كما كانت اسما والاصل عدم التغيير واجيب بان التغيير قد يحقق
بدليل انها كانت للماضي وصارت للمستقبل فدل على انه قد تم شهادة المعنى الشبه
واعترض بانه لا يلزم من تغييرها تغيير ذاتها كالمضارع فانه موضوع لاحد
الزمانين الحال والاستقبال واذا دخل عليه لم انقلب زمانه الى المضي مع بقاء ذاته
على اصلها قال في الجمع واستدل سيبويه بانها لما ركبت مع ما صارت معها كالشيء
الواحد فبطل ان تكون على معناها الاول بالتركيب وصارت حرفا قال وتفسير
ذلك انهم لما ركبوا حبذا مع فاعله وجعلا رجلا معنى حب من الفعلية وصارت
مع فاعلها كلمة وصارت حبذا كلها اسما بالتركيب وخرجت عن اصل وضعها

بالكلية واما ابو اسحاق فغير مهما فاقول باسميتها مجمع عليه واما مهما فقال الجمهور انها
اسم والدليل عليه قوله تعالى مهما تاتنا به من اية لتسحرنا بها فعاد الضمير المجرور في عليها
ولا يعود الضمير الا على الاسم ومنهم السهيلي وابن السيد من انها حرف **بقيتها الادوات**
فهم من كلامه ان الجزم باذ وحيث مختص بالضرورة وانه ان ما بها كالفظ به وهو كذلك على الا
خلافا للفراء في جواز الجزم بها بعد فاء قياسا على اين واخواتها واما غيرها فقسمان
قسم لا يجزم به وهو من ما ومهما والى واجازه الكوفيون في مهما والى وقسم يجوز فيه الامران
وهو اين واي ومتى وايان ومنع بعضهم في ايان والصحيح الجواز **الثاني** قال ابن مالك
قد تهمل ان جاز على ان لا تراه فانه يراك ومتى جاز على اذا كحديث البخاري
وانه متى تقوم مقامك لا يسمع الناس قال ابو حيان وهذا شيء غريب **الثالث**
استفاد المص من الجواز لزم ما ذكر بعضهم وهو اذا وكيفما ولا يلزم الشهور في انها لا
تجزم الا في الشعر خاصة كقوله : واذا تصبك خصاصة فتحمل : وفي كيفما عدم
الجزم بها لعدم السماع بذلك واجاز الكوفيون الجزم بها مطلقا قياسا على غيرها
وخصه قوم بحالة اقترانها بما ولما والا فلا صح انها لا تجزم اصلا وزاد جماعة خصه
بالشعر كقوله : لو ما اطار بها دون ميعته : وقوله ٥
: تامت فؤادك لو يحن بك ما صنعت : احدث فما بني دهلك بن شيبانا :
وهذه الادوات كلها تقتضي فعلين يسميان لها **شرطا** وهو لغة العلامة سمي
الفعل الاول لكونه علامة على ترتب الثاني عليه **وتسمى الثاني جزاء** وجوابا فالاول
حيان والتسمية بالجزاء والجواب مجاز ووجهه انه شابه الجزاء من حيث كونه مترتبا
على فعل اخر فاشبه حقيقة الجزاء الذي هو المعقول المترتب على فعل اخر ترتبا عليه
او عقابا وشابه الجواب من حيث كونه لازما عن الفعل الاول وصار كالجواب للاول
بعد كلام اسائل انتهى **تنبيه** ما ذكره من ان هذه الادوات جازمة للشرط والجزاء
مذهب المحققين من البصريين وعزاه السيرافي لسيبويه واختاره الجزولي
وابن عصفور والابذي واعترض بان الجازم كالعامل فلا بد له من شيئين وثانيه ليس
لنا ما يتقيد وجوده الا وجود مختلف كرفع ونصب وجر بالفرق بان الجازم للمكان
تعليق حكم على اخر عمل فيهما عند فالجار وبان تعدد العمل قد عهد من غير اختلاف

كمفعول ظن ومفاعيل علم وقيل الشرط مجزوم بالاداة والجزا مجزوم بالشرط كان المبتدا
مرفوع بالابتدا والخبر مرفوع بالمبتدا قال الاخفش واختاره ابن مالك لان الشرط مستلزم
للجزا بما احدثت فيه الاداة من المعنى والاستلزام ورد بان التوقف لا يبطل ازدياد احدهما
بالاول من الاخر وانما يبطل تبعيته وهو ان يصير العامل من غير المرفوع او يشبه كعمل الاسما
في الاسما وقيل الشرط والجزا يجازمان كما قال الكوفيون في المبتدا والخبر لانهما ترافعا
تعلقا بجوهر الاخفش وفيه اقوال اخر لا تطول بذكرها فانه خلاف لا ثمرة له ولا
يترتب عليه حكم نطق قوله ماضيين او مضارعين حالان من الشرط والجزا
وكان ينبغي ان يقول او مختلفين فان كانا ماضيين فالجزم لحملهما على ان عدم
عدمان كانا مضارعين او كان الاول فقط مضارعا والثاني ماضيا
فالجزم واجب للفظ المضارع فمثال كونهما مضارعين من قوله تعالى ومن يتوكل على الله يجعل له مخرجا وما قوله
مالك ان تصرع الحوادث بالفرع مفتروة على الاصح واختلف في مخرج مثل ذلك فقال المبرد انه على حذف الفا مطلقا
وفصل سيبويه بين ان يكون قبله ما يطلب جزاء كما في البيت فالاولى ان يكون على التقدير
الاخير وبين ان لا يكون فالاول ان يجوز على حذف الفا وجوزه العكس وقيل ان
كانت الاداة اسم شرط فعلى اضمار الفا والا فعلى التقديم والتاخير وكذلك يأتي
اضمار الفا مع غير الفعل مختص بالضرورة وان التقديم والتاخير يحوج الى جواب
ودعوى حذفه وجعل المذكور دليله خلاف الاصل وخلاف فرض المسئلة لكن
الفرض انه الجواب ومثال كون الاول فقط مضارعا والثاني ماضيا قوله عليه السلام من
يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له وهذا النوع خصه سيبويه والجمهور بالضرورة
قالوا لانا اذا اعملنا الاداة في لفظ الشرط ثم جئنا بالجواب ماضيا كنا قد جعلنا
العامل المعمل ثم نقضناه عنه وهو غير جائز وجازه الفرا في الاختيار وتعليل ما قلت
رد على الجمهور محتجا بالحديث وبقوله تعالى وان نشا ننزل عليهم من السما اية فظلت
اعناقهم لها خاضعين فان قوله فظلت ماض وهو معطوف على الجواب وهو ننزل
فيكون جوابا واجيب عن الحديث بانه تجوز روايته بالمعنى فليس نصا في الدليل
وعن الاية بانه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع وان كان الفعل الثاني

وحده مضارعا والاول ماضيا فالوجهان جاز ان الجزم والرفع فالجزم لتعلقه
بالجازم وهو اداة الشرط كقوله تعالى من كان يريد حرث الاخرة نزد له في حرثه والرفع
لضعف التعلق لحلوله الماضي والفصل بغير المعمول نحو قوله وان اتاه خليل يوم مسغبة
والجزم هو الفصيح المختار والرفع كثير وقال بعضهم انه احسن من الجزم وقيل ليس
الرفع هو الجواب وانما هو دليله وهو مؤخر من تقديم والجواب محذوف والاصل
في قولك ان قام زيد اقوم ان قام زيد اقوم وهو مذهب سيبويه وقيل هو الجواب
لكن على اضمار الفا والتقدير فانا اقوم وهو مذهب الكوفيين فعلى قول سيبويه
لا محل له لانه مستانف وعلى قول الكوفيين محله الجزم ويظهر اثره ذلك في التابع فيعطف
على الاول ان قام زيد اقوم ويعقد اخرك بالرفع لا غير وعلى الثاني ويعقد
اخرك بالرفع عطفا على لفظ الفعل وبالجزم عطفا على محل الفا المقدرة وما يؤدي
تنبيه حكم المضارع المنفي بلم اذا كان شرطا حكم الماضي لان مجزومه لم اعمل لا
فيه نفي كالماضي فيقول ان لم تقم اقم واقوم بالوجهين وكل جزا يصح جعله
شرطا فالفا لازمة له لتحصيل الربط بين الجزا والشرط وخصت الفا بذلك لما
فيها من معنى السببية قيل ولمناسبتها الجزا معنى من حيث ان معناها التعقيب
غير فصل كما ان الجزا يتعقب على الشرط كذلك وهذا ضابط حسن في ضبط ما يدخله
الفا وقد سبق اليه ابن مالك قال ابو حيان وهو احسن واقرب مما ذهب اليه بعض
اصحابنا من تقدا ما يدخله الفا وهو ستة ذكر لها سبعة فقال كان يكون
اي الجزا جملة اسمية اي مبدوة باسم او يكون جملة انشائية غير محتملة للتصديق
والتكذيب او يكون فعلا جامدا كعسى وليس او يكون فعلا ماضيا مقرونا
بقد لفظا او تقديرا ومثل لذلك على طريقة اللف والنشر المرتب فقال نحو ان تقم
فانا اقوم قيل ومثله قوله تعالى وان يمسسك الله بضر فلا كاشف له الا هو او ان تقم
فاكرمني ومثله قوله تعالى فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخس ولا رهقا بالجزم على ان لا ناهية
او ان تقم فعسى ان اقوم ومثله قوله تعالى ان ترني انا اقل منك مالا وولدا
فعسى ربي ان يؤتين خيرا من جنتك او ان تقم فقد قمت ومثله قوله تعالى ان
يسرق فقد سرق اخ له من قبل ومثال المقرون بقد تقدم بالنحو قوله تعالى ان كان

يقول الاغاب بالاوج م

قميصه قد من قبل فصدقت او فقد صدقت والذي لم يذكره المص ان يكون متوقعا
بحرف استقبال نحو من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتي الله وما تفعلوا من خير فلن
تكفروه او مقرونا بحرف له الصدر كالنافية نحو وان توليتم فما سألتكم من اجر
ومن كقوله ❊ فان اهلك فذي طرب فظل ❊ على بكا ديلتهب التهابا ❊
لما عرفت من ان رب مقدرة وان لها الصدر فهذه ست مسايل يمتنع جعل
الجواب فيها شرطا وهم كلها اذا لم يمتنع جعل الجواب شرطا لم تكن الفا الا نزية
له قال المرزباني وان اقترن بها فعل جاز فيه الاصل وينبغي ان يكون خبر مبتدا
محذوف ولولا ذلك لحكم بزيادة الفا وجزم السكاكي ان كان مضارعا لان الفا
على ذلك التقدير زائدة في تقدير السقوط لكن العرب انزلت رفع المضارع
بعدها فعلم انها غير زائدة وانها داخلة على مبتدا مقدر كانه قيل على مبتدا
مصرح به وفي ذلك قوله تعالى من يرتد منكم فسوف يأتي بخلاف نحو لا ترهقنا ومثله
قراءة حمزة ان تضلا احديهما فتذكر احداهما الاخرى اشهى ووقع لابنه في شرح الجزولية
ان ما بعد الفا هو الجواب والاول هو التحقيق **تنبيهات الاول** نصه
اطلاقا لم ان الجزا يكون ماضيا مفروضا بقدانه يكون ماضي اللفظ والمعنى وهو قول
جماعة منهم الجزولي وابن مالك ابن هشام في اكثر مصنفاته واستشكل بان هذا لا
يتمشى مع القول بان الشرط سبب والجزا مسبب اذ الشرط مستقبل بالفرض والجزا
محقق الوقوع فكيف يكون الماضي سببا عن المستقبل وهذا ما لا سبيل الى ايراد
الجواب مع التزام هذه القاعدة بان الجزا على قسمين احدهما ان يكون مضمونه
سببا عن مضمون الشرط كما في قولك ان جئتني اكرمتك فان مضمون الجزا وهو
الاكرام مسبب عن مضمون الشرط وهو المجي والثاني ان يكون مضمون الجزا ليس سببا
عن مضمون الشرط وانما يكون الاخبار به سببا عن ذكر معنى فقد اكرمتك امس
اي وان اكرامك لي سبب لان اخبرتني فقد اكرمتك امس وليس الاكرام الواقع
بالامس هو الجواب لاستحالة تسببه عن الاكرام الواقع في اليوم لكن الاخبار
بذلك مسبب على معنى ان اعتدت علي باكرامك اياي فانا ايضا اقول قد اكرمتك
اي فانا ايضا اعيد عليك باكرامي اياك وقوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته وان

كان قميصه قد من قبل فصدقت من هذا القبيل وكذا قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله
وما شاء ان الاية جي بها الاخبار قوم استقرت بهم نعم جلوا معطيها الوشكوا فيه وكان
استقرارها مجهولا تارة وشكر كثيرا سببا الاخبار بهم بانها من الله فكانه قيل اعلموا انها من
عند الله فالمسبب الاخبار بمضمن الجملة لا نفس مضمونها حتى يرد ان الاول وهو استقرار
النعم ليس سببا للثاني وقال الدماميني انما ان الشرط سبب والجزا مسبب وانما الشرط
عندهم يلزم والجزا لازمه سواء كان الشرط سببا نحو لو كانت الشمس طالعة كان
النهار موجودا او شرطا كما في قولك لو كان لي مال لحججت بها او لا شرطا ولا سببا كقولك
لو كان زيد اخي لكنت ابنه ولو كان النهار موجودا لكانت الشمس طالعة وقال في موضع
اخر لا يلزم مع الفا ان يكون الاول سببا للثاني بل اللازم ان يكون ما بعد الفا لازما
لمضمون ما قبلها كما في الشرط والجزا في قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله كون النعمة من الله
لازم لحصولها معنا فاده بقرينة قول بعضهم ان الشرط سبب للجزا اشهى وهو تحقيق
حقيق بالقبول **الثاني** قد تحذف الفا في نحو قوله عليه السلام لابي بن كعب لما سأله
اللقطة فان جاء صاحبها والا استمتع بها اخرجه البخاري او في نحو قوله ❊
من يفعل الحسنات الله يشكرها ❊ وزعم الاخفش ان حذفها واقع في النثر الفصيح
وان منه قوله تعالى ان ترك خيرا الوصية للوالدين والاقربين وعن المبرد اجازه حذفها
في الاختيار لكن قال ابو حيان في محقق علي قديما ان المبرد منع من حذفها في الضرورة
وانه زعم في قوله ❊ من يفعل الحسنات الله يشكرها ❊ ان الرواية من يفعل الخير فلا ضرورة
قال وهذا ليس بشيء لانه على تقدير صحة الرواية لا يطعن ذلك في الرواية الاخرى
الثالث يجوز ان تنوب اذا الفجائية عن الفا في الربط لانها تشبهها في كون
ما بعدها لا يقع الا بعد ما هو سبب بما بعدها وذلك اذا كانت الاداة ان والجزا
جملة اسمية غير انشائية ولا منفية ولا مصدرة بان نحو وان تصبهم سيئة بما قدمت
ايديهم اذا هم يقنطون فلو كانت انشائية او منفية او مصدرة بان تعينت الفا نحو
ان اطاع زيد فسلام عليه وان قام زيد فما عمرو قايم وان قام زيد فان عمرا قايم
الرابع اذا انقضت جملة الشرط والجزا ثم جي بمضارع مقرون بالفا او بالواو جاز
جزمه بالعطف على الجواب المجزوم ورفعه على الاستيناف ونصبه

بان مضمرة وجوبا وهو قليل كقوله تعالى ان تبدوا ما في انفسكم او تخفوه يحاسبكم به الله
فيغفر لمن يشاء قرأ عاصم وابن عامر فيغفر بالرفع وباقيهم بالجزم وابن عصفور اجاز الوجهين
وانما توسط بين الجملتين مضارع معزز بالفاء والواو قال الكوفيون او ثم فالوجه
الجزم بالعطف على الشرط المجزوم لفظا او محلا ويجوز النصب بان مضمرة وجوبا كقوله
ومن يقترب منا ويخضع نؤوه ولا يخش ظلما ما اقام ولا هضما

الخامس يجوز حذف ما علم من شرط او جواب لكن يشترط في الشرط ان يكون
بعد ان مقرونة بلا كقوله فطلقها فلست لها بكفؤ والا يقل مهرك الحمام
اي والا تطلقها يعلم في الجواب ان يكون شرطيا بلفظ الماضي او المضارع المقرون
بلم نحو قوله تعالى فان استطعت ان تبتغي نفقا في الارض او سلما في السماء فتأتيهم بآية
اي فافعل ولا يجوز ان يكون بصيغة المضارع الا في الشعر هذا مذهب البصريين
وجزم به في التسهيل وقد يحذف الشرط والجواب معا بعد ان خاصة كقوله
قالت بنات العم يا سلمى وان كان فقيرا معدما قالت وان اي وان كان
كما تصنع فزوجيه وخصه ابن مالك بالضرورة تبعا لابن عصفور قال ابو حيان
ولم ينص غيرهما على ان ذلك ضرورة بل اطلقوا الجواز اذا فهم المعنى هذه **مسئلة**
تتعلق بهذا الباب **ينجزم** الفعل المضارع **بعد الطلب بان** الشرطية **مقدرة**
هي وفعل الشرط **مع قصد السببية** اي سببية الطلب للفعل بان يقدر الفعل
سببا عن ذلك الطلب المتقدم كما ان فعل الشرط سبب لجزاء الشرط ويشمل الطلب
الامر **نحو زرني اكرمك** فاكرمك واقع بعد الطلب وهو زرني وقصد السببية
فجزم بان مقدرة والتقدير زرني فان تزرني اكرمك فالزيارة سبب للاكرام
والنهي نحو لا تكفر تدخل الجنة التقدير لا تكفر ان لا تكفر تدخل الجنة والدعاء
نحو اللهم اغفر لي ادخل الجنة والاستفهام نحو هل تزرني احسن اليك والعرض نحو
الا تنزل عندنا تصب خيرا والتحضيض نحو الا تأتينا تحدثنا والتقدير ان تغفر لي ادخل الجنة وان تزرني احسن اليك وان
تنزل عندنا تصب خيرا وان تأتنا تحدثنا قال ابو حيان
في الارتشاف وسمع الجزم بعد الترجي واستشهد له في شرح التسهيل بقول الشاعر

لعل انقاتا منك نحو الميسر يميل بك من بعد انقاتك للميسر

تنبيهات الاول لا فرق في الامر بين ان يكون صريحا كما مر او مدلولا عليه بخبر نحو
اتق الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه اي ليتق او اسم فعل كقوله
مكانك تحمدي او تستريحي اي ان تبقي تحمدي او جملة اسمية نحو ابن يتيك اي
اي ان تجبر فانك قال ابو حيان وقال بعض اصحابنا الفعل المجزي لفظا الامري
معنى لا ينقاس انما هو موقوف على السماع والمسموع اتق الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه
الثاني ما ذكره من ان المضارع مجزوم بعد الطلب بان مقدرة هو مذهب الجمهور
ذهب الخليل وسيبويه وابن جرموز الى انه مجزوم بنفس الطلب لما تضمنه من معنى
ان الشرطية كان اسماء الشرط انما جزمت لذلك واختاره ابن مالك وجرى عليه ابن
هشام في شرح القطر وذهب السيرافي والفارسي الى انه بالطلب لنيابته مناب
الجازم الذي هو الشرط المقدر كما ان الضب يعرب في قولك ضربا زيدا لنيابته
عن اضرب لا لتضمنه معناه وصححه ابن عصفور قال ابن هشام في المغني والاول
ارجح من الثاني لان الحذف والتعويض وان اشتركا في انهما خلاف الاصل لكن في التعويض
تغيير معنى الاصل ولا كذلك الحذف وايضا فان تضمين الفعل معنى الحرف ما لم يفد
واقع اوجز كثيرا وارجح من الثالث لان نائب الشيء يؤدي معناه والطلب لا يؤدي
معنى الشرط **الثالث** اذا لم تقصد السببية بعد الطلب وجب رفع المضارع على
حال نحو لم ذرهم في خوضهم يلعبون او رفعت نحو رغبتي من ابنك وليأتيني على
قراءة الرفع او الاستيناف نحو لا تذهب به تغلب عليه **وجزم** اي وجزم اجل
اعتبار قصد السببية **اشع** قولك **لا تكفر تدخل النار بالجزم لتدخل** **المعنى**
لان عدم الكفر لا يكون سببا لدخول النار اذ التقدير ان لا تكفر تدخل النار
يجوز ان يكون التقدير ان تكفر تدخل النار لان المقدر يجب ان يكون مثل المظهر تماما
واما ما هذا مذهب سيبويه والكوفيين وخالف الكسائي في ذلك فقال بل
الكوفيون قاطبة فاجازوا الجزم في نحو المثال المذكور بتقدير ان تكفر بغير نفي وحجوا
بالقياس على النصب نحو لا تكفر تدخل النار وفي التنزيل لا تفتروا على الله كذبا
فيسحتكم وبقوله صلعم لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض وقوله صلعم

اكل من هذه الشجرة فلا تقرب مسجدنا يوذنا وقول ابي طلحة لبنيه لا تشرف يصبك سهم
ويروى لا تطاول يصبك واجاب البصريون بانه لو صح القياس على المنصوب لصح
الجزم بعد النفي قياسا على المنصوب ويضرب مدغم يوذنا بدل من تقرب ويصبك
بدل من تشرف لو تطاول قال في التصريح وفي رد القياس نظر فانهم قائلون بجواز الجزم
بعد النفي بمن ما تاتينا عن شيء اشتهي **تنبيهات الاول** ظاهر كلامهم ان الخلاف
بين الجماعة والكسائي معنوي وقال بعض المحققين من شراح الكافية الاظهر ان الخلاف
لفظي لا معنوي فالجمهور نقدروا صحة تقدير الثبت بمجرد وقوعه بعد النهي لكنهم
اثبتها عند قيام قرينة تقدير الثبت ولا نزاع للجمهور في هذه الصحة وكيف
ينازع في حذف الشرط لقرينة كالنزاع له فان سبق النهي لا يستدعي تقدير الثبت
وفي المغني لابن هشام قال الجمهور لا يجوز لا تدن من الاسد ياكلك بالجزم لان الشرط
المقدر ان قدر مثبتا اي فان تدن لم يناسب فعل النهي الذي حمل دليلا عليه وان
قدر منفيا اي فان لا تدن صدق المعنى بحذف لا تدن من الاسد تسلم فان الشرط
المقدر منفي وذلك صحيح في المعنى والصناعة وعن الكسائي اجازته الجزم انه
يقدر الشرط مثبتا مدلولا عليه بالمعنى لا باللفظ ترجيحا للقرينة المعنوية على القرينة اللفظية
وهذا وجه حسن اذا كان المعنى مهيئا **الثاني** لا في نحو لا تكفر تدخل الجنة فانه
كما جزم به المرادي وابن هشام وغيرهما مثل وظاهر قول ابن مالك في الالفية ٥

وشرط جزم بعد نهي ان تضع ان مثلا دون تخالف وقع

ان المراد ان تضع ان مثلا لا الناهية وعلى هذا شرحه الشاطبي **الثالث** قضية
انتصار المص على ما ذكره من الجوازم لفعل واحد وتعليل ان الجزم لا يكون بغيره
وهو مذهب البصريين واجاز الكوفيون جزم السبب عن صلة الذي والنكرة الموصوفة
فشبهها بجواب الشرط نحو الذي ياتيني احسن اليه وكل رجل ياتيني اكرمه واختاره
ابن مالك قال الشاعر لا تجزعي بنة ارويد خابها فانك فيها انت من ذي تضع
كذاك الذي يبغي على الناس ظالما تصب على رغم عواقب ما صنع
وانشد الرؤاسي وكل امرئ يبغي على الناس ظالما البيت وهذا عند البصريين من
الضرورة بحيث لا يقاس عليه **فصل** في افعال المدح والذم **افعال المدح والذم**

افعال وضعت لانشاء مدح او ذم فخرج ما مدح به نحو زيد منطلق
بالمدح وما هو الاخبار عن المدح او الذم نحو مدحت وذممت فان شيئا من ذلك ليس موضوعا
لانشاء مدح او ذم وفي قوله مدح او ذم بالتنكير اشارة الى ان المدح والذم العامين اي
اللذين لا حصر حينئذ فيهما فانك اذا قلت نعم الرجل زيد مثلا فقد مدحته مطلقا
من غير تعيين خصلة يمتدح المدح وكذا بئس الرجل زيد انما قال لانشاء مدح او ذم لانه
اذا قيل نعم الرجل زيد او بئس الرجل عمرو كان انشاء المدح او الذم واحدا له بهذا
اللفظ وليس المدح بموجود في الخارج فاحد الامرين متصور مطابقته هذا الكلام له
حتى يكون خبرا بل يقصد بهذا الكلام مدحه على جودته او ذمه على رداءته الرجوع
خارجا نقول الاعرابي لمن يخبره بولادة وقال نعم المولود هو والله ما هي بنعم المولود ليس
تكذيبا له في المدح اذ لا يمكن تكذيبه فيه وانما هو اخبار بان الجودة التي حكمت بحصولها
في الخارج ليست بحاصلة فهو انشاء متضمن للاخبار فالتكذيب والتصديق انما
يتسلطان على ما تضمنه من الخبر لا عليه باعتبار كونه انشاء وكذا الانشاء التعجبي والانشاء
الذي في كم الخبرية وفي رب هذا معنى ما قرره ابن الحاجب واقره عبده قال الدماميني
وفيه نظر اذ هذا الذي قرره يطرد في جميع الاخبار لانك اذا قلت زيد افضل
من عمرو فلا ريب في كونه خبرا ولا يمكن ان يكذب في التفضيل ويقال لك انك
لم تحقق بل انكذب انما يتعلق بافضليته زيد وكذا اذا قلت زيد قائم فهو خبر
بلا شك ولا يدخله التصديق والتكذيب من حيث الاخبار بل يدخلانه من حيث
القيام فيقال ان القيام حاصل او ليس بحاصل وكذا قوله والله ما هي بنعم الولد
بيان ان النعمة اي الجودة المحكوم بثبوتها خارجا ليست ثابتة وكذا في التعجب في
كم من رب اشتهي **فنعم وبئس** اي من افعال المدح والذم **نعم وبئس** بكسر الاول وسكون الثاني
عن ابي زيد وحكاه صاحب نعم العبد وبخير بئس للطالبين بلا واصلها فعلان نقلا
وكسر العين وقد يدان به فقال طرفه ما اقلت قدم انهم نعم الساعون في الامر
وقد يقال نعم وبئس بسكون العين وفتح الفاء تخفيفا قال ابو حيان ولم يذكروا
له شاهدا ونعم وبئس العين والفاء معا انبا عا قال تعوان الله نعايغظ كم به وقال
في بئس بئس بفتح الباء ساكنة مبدلة من الهمزة على غير قياس حكاها الاخفش

ذنبين م

بكسر م

الباء م

والفارسي قال بعضهم والافصح نعم بكسر الفاء وسكون العين وهي لغة القرآن ثم نعم بكسرها
وعليه فنعما هي ثم نعم بفتح الفاء وكسر العين وهي الاصلية نعم بفتح الفاء وسكون العين
والقول بفعليتها مذهب البصريين والكسائي من الكوفيين بدليل اتصال تاء التانيث
الساكنة بها عند جميع العرب وفي الحديث من نوى صائم يوم الجمعة فيها ونعت تعول
بنت المرأة حالة الخطب وذهب الكوفيون سوى الكسائي الى انها اسمان لا حرف
حرف الجر عليها كما في قول بعضهم وقد بشر بنت والله ما هي بنعم الولد وقول الآخر
وقد سار الى المحبوبة على حمار بطي السير نعم السير على بئس العير ووهم الدماميني
في تفسيره السير هنا بقوله شيء يقدم من الجلد ويجعل في عنق الدهيمة واجيب
عن ذلك بانه ماول بحذف الموصوف وصفته واقامة معمول الصفة مقامها
والتقدير ما هي بولد مقول فيه نعم الولد ونعم السير على غير مقول فيه بئس العير
فحرف الجر في الحقيقة انما دخل على اسم محذوف وفي حكاية الخلاف في حقيقتها
طريقة اخرى وهي التي حررها ابن عصفور في مصانيفه المتاخرة فقال لم يختلف
احد من البصريين والكوفيين في ان نعم وبئس فعلان وانما الخلاف بعد اسنادهما
الى الفاعل فالبصريون يقولون نعم الرجل وبئس الرجل جملتان فعليتان والكسائي
يقول هما اسمان محكيان بمنزلة تابط شرا فنعم الرجل عنده اسم للممدوح وبئس
الرجل اسم للمذموم وهما في الاصل جملتان نقلتا عن اصلهما وسمي بهما وانفرا
يقول الاصل في نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو رجل نعم الرجل زيد ورجل
بئس الرجل عمرو فحذف الموصوف الذي هو رجل واقيمت الصفة التي هي الجملة
مقامه وبئس وفاعلها مقامه فحكم لها بحكمه فنعم الرجل في بئس الرجل رافعان
لزيد وعمرو كما لو قلت ممدوح زيد ومذموم عمرو كذا في التصريح وقال ابن
هشام في المغني الرضي الخلاف في فعليته نعم وبئس قد نقله الاصحاب مسائل
الخلاف انتهى والصحيح انهما فعلان جامدان للمدح والذم على
سبيل المبالغة فنقلنا عما وضعتا له من الدلالة على المقت وصارتا للانشاء نعم
منقولة من قولك نعم الرجل اذا اصاب نعمة وبئس منقولة من قولك بئس الرجل اذا
اصاب بؤسا وبئسا بالمد وهي لغة بئس فانها في الاصل سنوا بالقصر فحولت

الى فعل بالضم وصارت افعالا قاصرة ثم ضمنت معنى بئس فصنعت التصرف وكل فعل ثلاثي
صالح للتعجب منه فانه يجوز استعماله على فعل بضم العين اما بالاصالة كظرف ولؤم او
بالتحويل من مفتوح العين او مكسورها كضرب وفهم ثم يجري مجرى نعم وبئس في افادة
المدح والذم وفي حكم الفاعل وحكم المخصوص الآتي في كتابه واشتق الكسائي علم جهل سمع
فاجاز مجيئها الى فعل بالضم استعمالا باقية على حالها **وكل منها** اي من نعم وبئس
وساء وشبهها ما جرى مجراها **برفع فاعلا معرفا بال** نحو نعم الولي وبئس العادي وساء الرجل
ابو جهل وفهم الرجل زيد وخبث الرجل عمرو واختلف في ال هذه فقال الجمهور هي جنسية
ثم اختلفوا فقيل الجنس حقيقة فالجنس كله ممدوح او مذموم والمخصوص مندرج تحته
لانه فرد من افراده ثم نص عليه كما ينص على الخاص بعد العام الشامل له ولغيره وهو الذي
نقله ابن ابي الربيع في شرح الفصول عن ابي علي وعبد القاهر الجرجاني ونسب الى سيبويه
ورد بانه يؤدي الى التكاذب في نحو قولك نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو وقيل الجنس
مجاز لانه لم يقصد فيه مدح معين او ذم لكنه حمل جميع الجنس مبالغة وقال ابن
هي عهدية ثم اختلفوا فقيل هي عهدية ذهنية كما تقول اشتريت اللحم ولا تريد الجنس
ولا معهودا تقدم واريد بذلك ان يقع ابهام ثم بالتفسير بعده تفخيما للامر وقيل عهدية
شخصية والمعهود هو الشخص الممدوح والمذموم فاذا قلت نعم الرجل زيد فكانك قلت
زيد نعم هو وهو قول ابن ملكون والجمهور والسلوبين الصغير واستدلوا عليه بتثنيته
وجمعه ولو كان عبارة عن الجنس لم يسغ فيه ذلك **او مضافا الى معرف بها** اي بال
نحو نعم دار المتقين والمتكبرين وساء حطب النار او بطب او مضافا الى مضاف
الى معرف بها كقوله فنعم اخو الهيجا ونعم سنادها فنعم اخو الهيجا او نعم سنادها والاصح انه لا مانع من عطف الجملة
واجاز الفراء ان يكون مضافا للنكرة كقوله فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم ونقل ابن عصفور
عن الكوفيين وابن الدراج وجمهور سائر البصريين بالضرورة ونزعم صاحب البسيط
انه لم يرد نكرة غير مضافة وليس كذلك بل ورد ولكنه اقل من المضاف كقوله
نياف الفرط عزل الثنايا ورد للنساء فنعم نيم **تنبيهات الاول**
قد يراد الفاعل اسم اشارة مشيرا الى ادم وعلما ومضافا الى اسم الجلالة كقوله

بئس هذا الحي حيانا مصر ۞ وقول سهل بن حنيف شهدت صفين وبئست صفين
وقول بعض العباد له بئس عبد الله انا ان كان كذا ۞ وقول الشاعر بئس القوم الله قوم طرموا
وكل ذلك من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه وقال الجرجاني باطراد المضاف الى اسم الجنس
وغيره بتأويل ما ورد منه من الفعل على انه المخصوص والفاعل مضمر حذف مفسره الثاني
القول بان كان مفسره وبئس رفع فاعلا ينوي على مذهب البصريين والكسائي القائلين
بفعليتها واما جمهور الكوفيين القائلين باسميتها فقال ابن العلج في البسيط ينبغي ان يكون
المرفوع بعدها تابعا منهم لنعم اما بدلا او عطف بيان ونعم اسم يراد به المدح فكانت
قلت الممدوح الرجل زيد الثالث للجمهور على انه لا يجوز الفصل بين نعم وفاعلها
وفاعلها مظهر ولا غيره وفي البسيط يجوز الفصل لمضرب هذا الفعل في رفعه الظاهر
والمضمر وعدم التركيب وقال الكسائي يجوز الفصل بمعمول الفاعل نحو نعم غلام زيد
راغبا قال ابو حيان وفي الشعر بابه له قال وبئس من الملحقات الدليل قال ويجوز
الفصل بالقسم في قوله ۞ بئس لعمر الله قوم طرموا ۞ او ضميرا مستترا فيه يجريا مفسرا بتمييز نوعه عن الفعل
مطابق للمخصوص في الافراد والتذكير وفروعهما عام في الوجود قابل لال فاد بقال نعم
شمسا هذه الشمس لان الشمس مفرد في الوجود ولا يفسر بمثل وغير ولي وافعل التفضيل
فلا يقال نعم افضل منك زيد لانه خلف عن فاعل مفرد بال فاشترط صلاحيته
لها وقد يحذف عند فهم المعنى كقوله على الطرف من ثوبيه يوم الجمعة دنيا دعت اي
فبالسنا خذ وبعض السنة سنة فاضمر الفاعل على شرط التفسير وحذف التمييز
للعلم به وبعض سيبويه على لزوم ذكره وجوز اجاز حذفه ابن عصفور وابن مالك
تنبيهان الاول اختلفوا في الجمع بين التمييز وبين الفاعل الظاهر على اقوال
احدها المنع مطلقا اذ لا ابهام بعد التمييز وعليه سيبويه والسيرافي وجماعة الثاني
الجواز مطلقا وعليه البرد وابن السراج والفارسي وهو مختار ابن مالك قال ولا يمنع منه
زوال الابهام لان التبيين قد لا يتحقق به للتركيب وجاء ورد منه قوله ۞
۞ والتغلبيون بئس الفحل فحلهم فلا ۞ وقوله ۞ نعم الفتاة فتاه هند لو بذلت
الثالث التفصيل وعليه ابن عصفور فان افاد التمييز ما لم يفده الفاعل جاز الجمع بينهما

قوم

كقوله ۞ نعم المرء من رجل تهامي ۞ فالتمييز هنا افاد معنى لم يفده الفاعل وهو كونه
تهاميا وان لم يفد اشبع الجمع الثاني ما حكاه المصنف من ان الفاعل في نحو نعم رجلا زيد ضمير
وان المنصوب تمييز هو مذهب سيبويه والجمهور ومذهب الكسائي والفراء الى انه لا ضمير
في الفعل بل المرفوع بعد المنصوب هو الفاعل واختلفا في المنصوب فقال الكسائي هو
حال وقال الفراء تمييز محول عن الفاعل والاصل نعم الرجل زيد وقبح عنده تاخره
عن زيد واجاز الكسائي تاخيره عنه والصحيح راي الجمهور بدليل قولهم نعم رجلا كان زيد
فادخلوا عليه الناسخ وحق الفاعل ان يذكر بعد الفعل ثم يذكر المخصوص وهو المقصود
بالمدح والذم بعد الفاعل مطابقا للفاعل في الافراد والتذكير وفروعهما الكونية عاما
عن الفاعل في المعنى وكذا يذكر المخصوص بعد التمييز لانه قائم مقام الفاعل المضمر ولا
يجوز تاخره عن المخصوص الا في ضرورة حاذفا للكونية وعلى مذهبهم في الجر يرى قوله
في الملحة تقول مذ نعم زيد رجلا وبئس عبد الله منه بدلا والفرق في ذلك انه لما كان
نعم وبئس للمدح العام والذم العام اشابهما في كل خصلة محمودة او مذمومة استبعد
تخصيصها سلكوا بها في الامر العام طريق الاجمال والتفصيل لقصد من يريد التقرير فجاؤا
بعد الفعل بما يدل على المخصوص بالمدح والذم حتى يتوجه المدح والذم الى المخصوص
به اولا على سبيل الاجمال لكونه نوعا من الجنس ثم عقبوه بذكر المخصوص حتى يتوجه
المدح والذم اليه ثانيا على سبيل التفصيل فيحصل من تقوى الحكم ومن زيادة التقرير ما
يزيل ذلك الاستبعاد ۞ واختلف في رفع المخصوص فقيل بمبتدا مقدم
الخبر وهو الجملة قبله او بمبتدا محذوف المبتدا وجوبا تقديره نعم الرجل زيد
الممدوح زيد والوجهان جائزان عند الجمهور وقال سيبويه ولا يجوز حذف طرفي الجملة
تعيين الاول وقيل تعيين الثاني وقيل بمبتدا محذوف الخبر وجوبا واليه
ذهب ابن عصفور قال ابن مالك في شرح التسهيل وليس بصحيح لان هذا الحذف لا يلزم
ولا يجد خبر يلزم حذفه الا وجمله مستغرب بشيء يستبد مسده وقيل بمبتدا مؤخر الفاعل
واليه ذهب ابن كيسان ورد بانه لا يلزم ولا شيء من البدل يلزم وسئل الشيخ رحمه الله تعالى
الاحكام المذكورة بقوله نحو نعم المراة هند وبئس ما الرجل الهندات
ساء رجلا زيد وتقول ايضا نعم الرجل زيد ونعم رجلا زيد ونعم الرجلان الزيدان

ونعم رجلين الزيدان ونعم المرأتان الهندان ونعم مولتين الهندان ونعم الرجال الزيدون
ونعم رجالا الزيدون ونعم النساء الهندات ونعم نساء الهندات وقس على ذلك
تنبيهات الاول المخصوص احكام لم يذكرها المص رحمه الله طلبا للاختصار
ولا باس بذكرها فمنها انه يغلب ان يختص بان يكون معرفة او مقاربا لها بالتخصيص
نحو نعم الفتى رجل من قريش وان يصلح للاخبار عن الفاعل موصوفا بالمدح بعد نعم
وبالمذموم بعد بئس كقولك في نعم الرجل زيد وبئس الولد العاق اباه الرجل الممدوح
زيد والولد المذموم العاق اياه فان وقع غير مختص ولا صالح للاخبار عنه بل وقع
سببا له اول كقوله نعم بئس مثل القوم الذين فان الفاعل هنا المثل والذين مبين
له فلو وصفت المثل بالمذموم وجعلته مبتدأ لم يسغ في الظاهر الاخبار عنه بالذين
ولا بقال المثل المذموم الذين اذ ان الذين ليس مثل فيؤول بحذف مضاف والتقدير
بئس مثل القوم مثل الذين فيصح الاخبار عن الفاعل حينئذ ومنها انه قد يدخله
تابع نحو نعم الرجل كان زيد وبئس الرجل ظننت عمرا فالجملة في الاول في موضع خبر كان
وفي الثاني في موضع ثاني مفعولي ظن ومنها انه قد يتقدم على الفعل نحو زيد نعم الرجل
فيتعين كونه مبتدأ على القول بفعلية نعم وبئس والجملة بعده خبره وعلى القول باسميتهما
يجوز ان يكون مبتدأ والمخصوص الخبر وبالعكس ومنها انه قد يحذف الدليل يدل عليه
نحو نعم العبد ايوب نعم الماهد مريم اي نعم وقيل انما يحذف اذا تقدم ذكره والاكثرون
على عدم اشتراطه وتخلفه اذا حذف صفته وهو ان كانت اسما فرفا نحو نعم الرجل
حليم كريم اي رجل حليم وان كانت فعلا نحو نعم الصاحب تستعين به تنبعث اي
رجل ممنوع عند الاكثر وجائز عند الكسائي وخالف ان كان الفاعل ما نحو بئسما
تشترون به وقليل دونها كالمثل المذكور عند ابن مالك واقل منه ان يحذف المخصوص
وصفته ويبقى صلتها كقوله ٭ بئس مقام الشيخ امرس امرس ٭ اي مقام مقول فيه
امرس امرس فحذف المخصوص وصفته وابقى معمول المقول **الثاني** اذا كان المخصوص
مؤنثا جاز ان يقال نعمت وبئست مع تذكير الفاعل لانهما في المعنى شيء واحد نحو نعمت
الثواب الجنة وبئست المقام النار ولا جود نحو نعم الثواب الجنة قاله في التسهيل
شرحه واما اذا كان الفاعل مؤنثا فقدم في باب الفاعل ان الاجود عدم لحاق

علامة التانيث ايضا **الثالث** يجوز في فاعل هذا الجرى مجرى نعم وبئس الجر بالباء الزائدة
والاستغناء عن ال واضمار على وفق ما قبله كقوله ٭
٭ حب بالزوار الذي لا يرى ٭ منه الا صفحة او لماما ٭ يعني فهم زيد والزيدون
كريما رجالا نظرا لما فيه من معنى التعجب **منها** اي من افعال المدح والذم **حب وحبذا**
ونعما كنعم وبئس فحب كنعم وحبذا كبئس وتزيد حب على نعم بانها تشعر بان
الممدوح محبوب للقلب وقريب من النفس واصلها حبب بضم العين اي صار
حبيبا فحولت ضمة العين الى الفاء ثم ادغم وصار حب والزم منع التصرف لما مر **تنبيه**
نحو لا في الذم على حبذا لا يخلو من اشكال لانه حمل فعل ماض جامد وهو
في اسم اذا لم يكن جنسا ولا يكون غير مكرر اذا لم تعدخ الاسم الذي دخلت عليه الا
على قول ابي الحسن وابي العباس وهو ضعيف قاله في التصريح **والفاعل** اي فاعل حب
ولا حب **ذا مطلقا** اي في حالة الافراد وضديه والتذكير وضده فلا يتغير عن الافراد
والتذكير وان كان المخصوص بخلاف ذلك بل يقال حبذا زيد ولا حبذا هند وحبذا
الزيدان ولا حبذا الهندان وحبذا الزيدون ولا حبذا الهندات قال ٭
٭ الا حبذا اهل الملا غير انه ٭ اذا ذكرت هند فلا حبذا هيا ٭ واختلف في علة
التزام ذلك فقال ابن مالك لان ذلك كلام جرى مجرى المثل والامثال لا تغير كما في المص
الصيف ضيعت اللبن يقال لكل بكر المتاع وافرادها وذهب هذا القول للخليل وقال
ابن كيسان لان المشار اليه مضاف محذوف والتقدير في حبذا هند مثل حبذا حسن
هند وفي حبذا زيد حبذا امره او شانه فالمقدر المشار اليه مذكر وحذف المضاف
المضاف اليه مقامه ورده ابن العلج بانه لم ينطق به في وقت وقال الفارسي في
البغداديات لان ذا جنس شائع فالتزم فيه الافراد كفاعل نعم اذا كان جنسا وهذا
جامع التمييز فيقال حبذا زيد رجلا ~~[illegible]~~ **فائدة** انما يتميز
الامثال لان المثل من قبيل الاستعارة والاستعارة يجب ان يكون لفظ المشبه به مستعملا
في المشبه فلو نظرت تغيير الى المثل لما كان لفظ المشبه به بعينه فلا يكون استعارة
فلا يكون مثلا وتحقيق ذلك ان المستعار يجب ان يكون اللفظ الذي هو حق المشبه
به اخذ منه عارية للمشبه فلو وقع فيه تغيير لما كان هذا هو اللفظ الذي تخص المشبه به

حبذا

انظر الامثال لم تغير

فلا يكون عارية فلهذا لا يلتفت في المثل الى مصدره تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا
بلا تاء نظرا الى مورد المثل مثاله اذا طلب رجل شيئا ضيعه قيل ذلك تقول العرب
ضيعت اللبن يكسر تاء الخطاب لان المثل قد ورد في امراة واما ما يقع في كلامهم
من ضيعت اللبن يا ضيف على لفظ التكلم فليس بمثل بل ماخوذ من المثل واشار
اليه قاله العلامة التفتازاني في شرح التلخيص وقال بعض المحققين انما لم تفتح التاء
من قولهم الصيف ضيعت اللبن اذا كان الخاطب مذكرا لان الخاطب المذكر الذي ضرب
له المثل يشبه بالمخاطبة التي هي مورد المثل فهو مؤنث ادعاء **تنبيه** ما ذكره المص
من ان حب فعل وفاعلها وانهما يبنيان على اصلهما هو المشهور وهو قول ابن
درستويه وابن برهان وابن خروف وابن كيسان وابن مالك ونسب الى ظاهر مذهب
سيبويه وقال ابن خروف يعدان مثل يحبذا زيد حب فعل وفاعلها زيد
مبتدا وخبره حبذا هذا قول سيبويه واخطا عليه من زعم غير ذلك وذهب قوم
منهم الاخفش وخطاب الى انهما ركبا وغلبت الفعلية لتقدم الفعل وصار الجميع بمعنى
ما بعده فاعل وذهب المبرد وابن السراج وتلميذهما ابن عصفور الى انهما ركبا وغلبت
الاسمية لشرف الاسم وصار الجميع اسما مبتدا وما بعده خبره ونسب ابن عصفور هذا
القول الى سيبويه قلت وقد مضى فيما نقلته عن الجمع من استدلال سيبويه على فرقته
اذ ذاك التصريح منه باسمية حبذا والعهدة عليه واستدل القائلون ببقاء حبذا على
اصلهما بان الاصل عدم التغيير وباقتصارهم على حب اذا عطف على حبذا
كقوله فحبذا ربا وحب دينا اي وحبذا دينا فحذف ذا ولم يتغير المعنى ولا يقال ذلك
مجوزا ذا من الخواص من المركبات التي تغير حكمها بالتركيب واستدل مدعي غلبة الفعلية
بقولهم فيما حكي لا يحبذن فحاولها مضارع ورد بجواز حذف المخصوص كقوله
الا حبذا لولا الحياء وربما ٭ سمحت الهوى من ليس بالمتقارب ٭ اي الا حبذا
حالتي معك ولو كان فاعلا لم يجز لان الفاعل لا يجوز حذفه واما يحبذن فمضارع
حبذا اذا قال له حبذا لا مضارع حبذا واستدل مدعي غلبة الاسمية باكثار
العرب من دخول يا عليهما من غير استيحاش كقوله ٭

٭ يا حبذا جبل الريان من جبل ٭ وحبذا ساكن الريان من كانا ٭

وقوله ٭ يا حبذا القمراء والليل الساجي ٭ وطرق مثل هذا النسج ٭ وبعدم الفصل بين
حب وذا وعدم تصرف ذا بحسب العامل اليه **وبعده** اي بعد الفاعل **المخصوص** ولا يجوز
تقديمه عليه اذ لا يفصل بين حب وفاعلها وان جاز ذلك في نعم على قول كما تقدم لان
نعم هي الاصل المعتمد عليه الباب ويجوز في الاصول لعقد بها الا يجوز في غيرها قاله ابن
باشاذ في شرح الجمل لا تقديمه على حبذا بجملتها وان جاز في نعم ربما لما ذكر ولانها جارية
مجرى المثل كما مر ولئلا يتوهم من قولك مثلا زيد حبذا كون المراد الاخبار بان زيدا
احب ذا وان كان توهما بعيدا نعم يجوز فصله من حبذا بنداء كقول كثير ٭ الا حبذا
يا عز وان التباين ٭ وبتمييز وحال كما سياتي واختلف في اعرابه فقيل هو مبتدا
والجملة من الفعل والفاعل بعده خبره والرابط ذا او العموم وان قلنا ان زيدا الجنس وقيل
مبتدا محذوف الخبر وقيل عكسه ويردهما انه يجوز حذف المخصوص فيلزم حذف
الجملة باسرها من غير دليل وقيل عطف بيان ورد بمجيئه نكرة واسم الاشارة معرفة
كقوله ٭ وحبذا نفحات من يمانيه ٭ تاتيك من قبل الريان احيانا ٭
وقيل كذلك من ذا ورد بانه على نية تكرار العامل وهو اي يلي حب واجب بعدم الذكر
بدليل انك انت **ولك ان تاتي قبله** اي المخصوص **او بعده بتمييز او حال على**
وفقه اي المخصوص من الافراد والتذكير وضدهما لانهما دهما فيما صدقا عليه ولكونه عبارة
عن المخصوص بالمدح جرى مجرى موافقه وذكر امثلة حبذا قبله فقال **نحو حبذا الزيدان**
مثال لحبذا اذا كان بعده المخصوص دون تمييز او حال **نحو حبذا زيد راكبا**
مثال لما كان بعده حال على وفقه في التذكير والافراد ومثله حبذا الزيدان راكبين
والزيد ورد راكبين وكذا تاتي بالحال قبل المخصوص فيقول حبذا راكبا زيد وراكبين
الزيدان وراكبين الزيدون وذلك الحال هو ذا المخصوص لان المخصوص لا يخلو
الا بعد تمام المدح او الذم لفظا او تقديرا والمركب في نحو الامثلة المذكورة من تمام
المدح **ونحو حبذا امراة هند** مثال لما كان قبله تمييز على وفقه في التانيث
الافراد ومثله حبذا امراتين الهندان وحبذا نساء الهندات وكذا اذا كان بعده تمييز
حبذا هند امراة والهندان امراتين والهندات نساء وانما جاز هنا تاخير التمييز عن
المخصوص في المثال دون نعم وبئس كما مر لان التمييز هنا عين الظاهر وهو ذا فهنا

عن الضمير المستكن فتصل الظاهر على المضمر كما فضل عليه بجواز ترك التمييز هنا نحو جبل
زيد ووجيه الاتيان باختيار في نعم وللعامل في الحال والتمييز حيث اتفاقا وان
كانت غير متصرفة لان الحال والتمييز تكميلها ايجاد الفعل وهل تقدم عنها
قال ابو حيان لا ينبغي ان يقدم عليه الا بسماع وقال غيره تعمل فيما عدا المصدر كالظرف
والمفعول له ومعه نحو جبل زيدا كريما له وجبل وهو لزيد بخلاف المصدر اذ هي
غير متصرفة فلا مصدر لها **تنبيهان الاول** ما ذكره المص رحمه الله من ان المفسر
بعد المضمر صرح او قبله يكون تمييزا او حالا هو الحق وقال الاخفش والفارسي والزجاج
هو حال مطلقا وابو عمرو يجيز العلة تمييز مطلقا ويجيز عصفور الجابد تمييز والمشتق
حال وابو حيان الجابد تمييز والمشتق ان اريد تقييد المدح به كقوله

يا حبذا الماء عذبا ولا شاربه ... في وجه البرد سرادا واعادونا

تحال والا فتمييز والمص جوز وقوعهما ولم يفرق بينهما فيحتمل انه قائل بقول ابن
عصفور وبقول ابي حيان **الثاني** اختلف في الاولى من تقديم الحال والتمييز
على المخصوص وتاخيرهما عنه فقال الفارسي الاولى المتاخير وقال ابن الدهان الاولى
التقديم وقال الجرمي وابن خروف هما سواء في الحال ثم قال الجرمي تقديم التمييز قليل
وقال ابن خروف احسن هذا **فصل** في الكلام على فعلي التعجب وهو انفعال يحدث
في النفس عند الشعور بامر جهل سببه وخرج عن نظايره ومن لم يقل انه ظاهر السبب
يطلق التعجب فلا يطلق على الله تعالى انه متعجب لانه سبحانه لا يخفى عليه خافية وما
ورد منه في كلام عز وجل كقوله فما اصبرهم على النار يصرف الى المخاطب اي
ان يتعجب العباد منه وللتعجب صيغ كثيرة تدل عليه فمنها ما هو بالقرينة نحو قولك
كيف تكفرون بالله وقوله عز وجل سبحان الله المؤمن لا يتعجب وقولهم ناهيك به
لله دره وبراهاله ومنها ما هو بالوضع وهو صيغتان فقال لهما **فعلا التعجب**
وعدهما المص رحمه الله تعالى بقوله **فعلان وضعا لانشاء التعجب** فخرج نحو
عجبت وتعجبت لانهما ليسا لانشاء التعجب بل للاخبار ونحو فهم الرجل زيدا وتعجب
الرجل عمرا لانهما وان كانا فعلين للانشاء فليسا لانشاء التعجب بل لانشاء
غيره وهو المدح والذم ونحو قاتله الله من شاعر وشل عشرة فانهما وان كانا

فعلا التعجب

فعلين

فعلين لانشاء التعجب لكن لا يدلان عليه بالوضع بل بالقرينة **وهما** اي فعلا التعجب **ما افعله**
وافعل به نحو ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يخفى ان فعلي التعجب صارا علمين على هاتين
الصيغتين بجعلهما فالمفيد للتعجب هو الصيغة كلها لا الفعل فقط **ولا يبنيان الا**
مما يبنى منه اسم التفضيل وهو كل فعل ثلاثي تام متصرف مثبت قابل للتفاضل
مبني للفاعل غير مصوغ منه افعل لغير تفضيل فلا يبنيان من غير فعل ككليس وجامد
نحو ما الكليه ولا ما احمره وشذ ما افلسه وما اجدره هذا الاول من قولهم هو قمن بكذا
الثاني من قولهم هو جدير بكذا والمعنى فيهما ما احقه بكذا ولا من غير ثلاثي والمراد به ما
كان حروفه ثلاثة كما هو اصطلاح النحويين وشذ ما اعطاه للدراهم وما اذاه للمعروف
وما اتقاه وما املأه الغربة لو من اتقى بتشديد التاء مثلثة وان كان قد سمع
بمعنى خاف وملأ بمعنى ملأ لغة ورهما ولا من نافص ولا من جامد وشذ ما اعساه
واعس به اي ما احقه واحق به ولا من منفي ولا من غير قابل للتفاضل ولا من بني للمفعول
وشذ ما اخصره من زهو جهير الزيادة على الثلاثة والبناء للمفعول لانه من اخصر بالبناء
للمفعول ولا من مصوغ منه افعل لغير تفضيل وذلك لمشابهتها افعل التفضيل من
حيث ان كلا منهما للمبالغة والتاكيد وقياسها في الوزن **تنبيه** قال الرضي يزيد
فعل التعجب على اسم التفضيل بشرط وهو انه لا يبنى الا مما وقع واستمر بخلاف التفضيل
فانك تقول انا اضرب منك غدا ولا يتعجب الا مما حصل في الماضي واستمر حتى يستحق
ان يتعجب منه اما الحال الذي لم يكامل بعد والمستقبل الذي لم يدخل في الوجود فالماضي
الذي لم يستمر فلا يستحق التعجب منها انتهى **ويتوصل الى تعجب** بعض الشروط
المذكورة اذا اريد التعجب منه **بما اشد او اشدد** او نحوهما مما مر ويحمل مصدر
الفاعل منصوبا بعد ما اشد ونحوه ومجرورا بالباء بعد اشدد ونحوه فتقول في الاول
ما اشد اصفرار وجهه او انطلاقه او بياضه او عرجه وفي الثاني اشدد بدحرجته
او بانطلاقه او بياضه او بعرجه ويرى في مصدر المبني والمبني للمفعول غير جريح
نحو ما اكرم ان لا يقوم وما اعظم ما ضرب بالبناء للمفعول واكرم بان لا يقوم واعظم
بما ضرب واما الفعل الناقص فان قلنا له مصدر وهو الصحيح اتي به مصدرا نحو
ما اشد كون زيد جبانا واشدد بكونه جبانا وان قلنا لا مصدر له اتي له بمصدر مؤول

نحو ما اكثر ما كان محسنا واشد ما يكون محسنا وما الجامد كنعم وبئس المقابل للتفاضل
كانت فلا يتجه بهما البتة **تنبيه** لا يختص التعجب اشد واشدد بالفاعل بعض
الشروط بل يجوز بناؤها استوفا كما نحو ما اشد ضرب زيد لعمرو واشدد بضرب زيد لعمرو
ولا يتصرف فيهما اى فى فعلى التعجب المذكورين قال ابن مالك اتفاقا ولا يرد عليه
تجويز هشام ان يؤتى بمضارع ما افعله فيقول ما يحسن زيدا الا انه قياس ولم
يسمع فان تقدم فى الاجماع وعلة جمودها تضمنها معنى حرف التعجب الذى كان التعجب
الوضع ولم يرجع ولعدم تصرفهما امتنع ان يتقدم عليهما معمولهما وان يفصل
بينهما وبين معمولهما لا تقول ما زيدا احسن ولا بزيد احسن وان قيل ان بزيد مفعول
وكذلك لا تقول ما احسن يا عبد الله زيدا ولا احسن يا زيد بعمرو ولا احسن لولا
عمله بزيد واختلفوا فى الفصل بظرف او مجرور متعلقين بالفعل فذهب الاخفش
والمبرد واكثر البصريين الى المنع وذهب الفراء والكوفى والزجاج والفارسى وابن
جنى والشلوبين الى الجواز وهو الصحيح لقولهم ما احسن اليوم الرجل ان يقدم وما اقبح
به ان يكذب وقوله ٭ اقيم بدار الحزم ما دام حزمها ٭ واجازوا حالت بان القول ٭
ولو تعلق الظرف والمجرور بمعمول فعل التعجب لم يجز الفصل به اتفاقا كما قال ابن مالك فى
شرح التسهيل لا يقال ما احسن فى المسجد معتكفا ولا احسن عند ذلك بجالس **وما فيهما**
افعله اسم **مبتدا اتفاقا** اما كونها اسما فلدخول فى فعل ضمير يعود عليها والضمير
لا يعود الا على الاسماء واما كونها مبتدا فلانها مجردة من العوامل اللفظية للاسناد اليها
قيل وما روى عن الكسائى من انها لا موضع لها من الاعراب فشاذ ولا تقدح فى الاجماع
وهل هى نكرة تامة **بمعنى شئ** وابتدئ بها لتضمنها معنى التعجب او للابهام **وما**
بعدها خبرها فمن صغر رفع **او هى موصولة** بمعنى الذى وهى مبتدا **وما بعدها**
صلتها فلا محل له من الاعراب **والخبر محذوف** وجوبا تقديره ما احسن زيدا
الذى احسن زيدا شئ عظيم فيه **خلاف** قال سيبويه والجمهور بالاول والاخفش
بالثانى ولمن قال بانها نكرة موصوفة وما بعدها صفتها والخبر محذوف وجوبا
التقدير شئ احسن زيدا عظيم ورد قولاه بان فيه التزام حذف الخبر دون شئ قيد
مسئلة ولا نظير له وقال الفراء وابن درستويه هى استفهامية دخلها معنى التعجب وما

بعدها خبرها ورد بان مثل ذلك لا ملبس غالبا الا الاسماء نحو واصحاب الميمنة ما اصحاب
الميمنة وما اولئك للعقل وفعل ابن مالك هذا القول فى شرح التسهيل عن الكوفيين وهو
موافق لقولهم باسمية افعل والاصح ما ذهب اليه سيبويه والجمهور لان رد التعجب الى الاستفهام
بان التعجب سند ونسبة ادراكها اجلى وسبب الاختصاص بما خفى فاستحقت الجملة المعبر
بها عن ذلك ان تفتتح بنكرة غير مختصة لتحصيل بذلك ابهام مثلها بابهام كاريت
الابهام حاصلا بايقاع افعل على التعجب منه اذ لو يكون الا مختصا فتعين كون الباء فى
ما مفتتحا الابهام **وما بعد الباء من افعل بفاعل لا مفعول عند سيبويه** وجمهور
البصريين **والباء زائدة** قالوا ان افعل لفظه لفظ الامر ومعناه الخبر وهو فى الاصل
فعل ماض على صيغة افعل بفتح العين بمعنى صار ذا كذا كما قالوا اورق الشجر اى صار
ذا ورق وانتبت واغدّ البعير بمعنى صار ذا ورق وذا نبت وذا غدة ثم غيرت الصيغة الماضوية
الى صيغة الامر لاجل المبالغة يقولون كن ما شئت اذا اردت المبالغة فقيل اسناد
صيغة الامر الى الاسم الظاهر فزيدت الباء فى الفاعل لاصلاح اللفظ بصيرورته على
صورة المفعول به المجرور بالباء كامرر بزيد ولذلك التزمت زيادتها بعد فاعله فى نحو
كفى بالله فجرور تركها لعدم الفصيح وضعف هذا القول من اوجه احدها استعمال فعل
للصيرورة قياسا وليس بقياس الثانى وقوع الظاهر فاعلا لصيغة الامر بغير لام وهو
يسمع الثالث زيادة الباء فى الفاعل وهو قليل والرابع حمل الامر
بمعنى الماضى ولم يعهد والخامس عكسه نحو اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه اى يثب
وما بعد الباء مفعول به عند الاخفش وجماعة من الكوفيين والبصريين **وهى اى**
الباء للتعدية او زائدة فى المفعول به كما فى قوله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة يبنى
هذين الوجهين على ان الهمزة فى افعل للتعدية او للصيرورة فان كانت للتعدية
وهو الاولى لقلة صيرورة الباء زائدة ولا يجوز ان تكون للتعدية والا اجتمع حرفا
تعدية فعلى هذا يكون احسن من ذلك احسن بزيد امر من احسنت زيدا اى جعلته حسنا
والاصل ان يقال احسن زيدا اى اجعله حسنا ثم زيدت الباء فقيل احسن بزيد وان كانت
للصيرورة كما اجازه الزجاج فالباء للتعدية والاصل احسن زيد اى صار ذا حسن ثم عدى
بباء التعدية فقيل احسنت بزيد اى جعلته صاحبا ذا حسن فمعنى الامر من ذلك صيرزيدا

صائرا ذا حسن فالتصيير مستفاد من باء التعدية وكونه صائرا ذا كذا مستفاد من صيغة الفعل
التي هي منها بمعنى الصيرورة وفعل على هذا القول بمعنى كون من ما بعد الباء مفعولا به لا حقيقة
لا بمعنى الماضي كما قال سيبويه وفيه نظر كما في كل مثال الامر واختلف في وجهه فقال الاخفش
كبيان من الكوفيين الضمير للحسن المدلول عليه بالحسن كانه قيل احسن الحسن زيدا اي
دم به والزمه وذلك كان الضمير مفردا على كل حال قال الرضي وفيه تكلف وبما فيه
وايضا نحو قول احسن بزيد يا عمرو ولا يخاطب سيبويه في حالة واحدة الا ان يقول
معنى خطاب الحسن هذا نحو وقال الفراء من الكوفيين والزجاج من البصريين وابن جني وابن
والزمخشري من المتاخرين الضمير للمخاطب اي امر كل احد بان يجعل زيدا حسنا اي يصفه
بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه منه كل ما يمكن ان يكون في
شخص كما قال ❊ وقد جربت مكان القول ذا سعة ❊ فان وجدت لسانا فاتق الله
قال الرضي وهذا معنى مناسب للتعجب بحذف تقدير سيبويه وانما التزم اورد الضمير على
هذا القول لانه كلام جرى مجرى المثل والامثال لا تغير كما تقدم **تنبيهات الاول**
ما ذكره المص من ان افعل بفتح العين وافعل بكسرها تفعلان هو الصحيح لما افعل بكسر العين فانهما
على قياسه وشذا بن الاثير فقال انه اسم قال المرادي ولا وجه لرد افعل بفتح العين
فالقول بقياسيته مذهب البصريين والكسائي من الكوفيين للذي ورد مع يا المتكلم نحو
الوفاية يعني ما افقر في الى رحمة الله فتحته بناء كالفتحة في زيد ضرب عمرا يا بعده
مفعول به وقال بقيته الكوفيين هو اسم لفعل الرب ما احيسنة وما اسيئه والضمير
من خصائص الاسماء واجيب بانه شاذ وقد مر الكلام على ذلك في اول الكتاب على
قولهم نفقة اعراب كالفتحة في زيد عندك في الان مخالفة الخبر للمبتدا مفعول عندهم
نصبه وافعل انما هو في المعنى اوصف لزيد لا الضمير او زيد عندهم مشبه بالمفعول
به ولان ناصبه وصف قاصر فاشبه قولك زيد حسن الوجه بالنصب **الثاني**
ربما يتوهم من قولهم وافعل به لزوم الاتيان بالباء الزائدة مطلقا وليس مرادا قال ابن هشام
في حواشي التسهيل يجوز حذف الباء ان كان المتعجب منه ان المصدر به وصلتها كقوله
❊ واجبب لينا ان تكون العقرما ❊ اي بان تكون دون ان المشددة وصلتها
لعدم السماع ولهذا حكم اختصت بان من ان وظيه يجب ان يقدم الباء وفي الاوضاح

الباء زائدة لازمة الا مع ان وصلتها فيجاز حذفها وفي النهاية لا يجوز حذف الباء الا ان وان وفي التصحيح
وفي شرح الشريف الموسوي رحمه الله تعالى في اسقاطها قال ❊
❊ اهرق على اذا استلانت من الكرى ❊ اني اجبت بليله الملسوع ❊ انتهى فالجمع
وبما بعد افعل بباء زائدة لازمة يجوز حذفها وقيل يجوز حذفها مع ان وان المصدريتين
فحصل من هذا القول في المسئلة ثلاثة اقوال جواز حذف الباء مطلقا ومنعه مطلقا
وعليه صاحب النهاية والجمع والتفصيل وعليه الشيخان **الثالث** لا يتعجب الا من موصوف
اذ نكرة مختصة نحو ما احسن زيدا ما اسعد رجلا اقول الله لان التعجب منه يخرج عن المعنى
فاذا قال ما اسعد رجلا من الناس لانه لا فائدة في ذلك قاله في التصريح وغيره **الرابع**
لا يتعين ذكر المتعجب منه بل يجوز حذفه في مثل ما احسنه اذا دل عليه دليل كقول علي
❊ جزى الله عني الخير افضله ❊ ربيعة خيرا ما اعف واكرما ❊ اي ما اعفها واكرمها
وفي مثل افعل به ان كان افعل معطوفا على اخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف
نحو اسمع بهم وابصر وقوله ❊ اعفف بنا واكفف ان دعينا ❊ يوما الاضر من الينا ❊
اي واكفف بنا وما قوله ❊ فذلك ان يلق المنية يلقها ❊ حميدا وان يستغن يوما فاجدر
فشاذ وانما جاز حذفه مع كونه فاعلا عند سيبويه لان الفاعل لا يحذف لانه بمنزلة الجزء
كيكون الفعل الذي مثله في صورة ما فاعله مضمر والجار والمجرور بعده مفعول به اشبه
الفضلة فجاز حذفه اكتفاء بما تقدم وذهب الفارسي وجماعة الى انه لم يحذف ولكنه استتر
في الفعل حين حذف الباء كما في قولك زيد كفى به كما تبا زيد كفى كما تبا وردة ابن مالك
بلزوم ابرازه حينئذ في التثنية والجمع وان الضمائر بالا يقبل الاستتار كتاء الفرق
بنا **الخامس** زاد بعضهم في التعجب صيغة ما الله وهي فعل بضم العين نحو كبرت كلمة
وزاد الكوفيون رابعة وهي افعل بغير ما جاز ذا نحو بل الله ذي او صيغتا افعل تفعل
احسنت رجلا واكرمت رجلا معنى ما احسنك رجلا وما اكرمك وزاد بعضهم اسم
التفضيل متمسكا بقول سيبويه ان افعل وما افعله وافعل به في معنى واحد فالذي
في التصريح هذا **فصل** في الكلام على افعال القلوب **افعال القلوب** وسميت بذلك
لان معانيها قائمة بالقلب وتسمى ايضا افعال الشك واليقين واليقين هو التصديق
الجازم المطابق الثابت قال بعضهم وكانهم ارادوا بالشك الظن والا فلا شك انها

هما ابنا مالك ... ضح

افعال القلوب

بمعنى الشك المقتضى لتساوى الطرفين وترديانه من خلط اللغة باصطلاح المنزانيين
والا فنفى اللغة الشك خلاف اليقين **افعال تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما**
نشأت تلك الجملة عنه من ظن او يقين كما اذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك
ظننت لبيان ان ما نشأت الجملة عنه حين تكلمت بها واخبرت بها عن قيام زيد انما
هو الظن واذا قلت علمت زيدا قائما فقولك علمت لبيان ان منشأ الاخبار بهذه
الجملة هو العلم وكذلك بواقى الافعال والحاصل ان المقصود بالافادة معانى هذه الافعال
لا الجملة الداخلة عليها وتلك الجملة فضلة متعلقة بمعانى تلك الافعال بخلاف الافعال
الناقصة فان المقصود بالافادة الجملة المدخلة لها **وتنصب المبتدا والخبر مفعولين**
فاكان مبتدا يصير مفعولا اولا وما كان خبرا يصير مفعولا ثانيا نحو حسبت زيدا
قائما هذا مذهب الجمهور وذهب السهيلى الى ان المفعولين فى باب ظن ليس اصلهما
المبتدا والخبر بل هما مفعولى اعطى ثم ان الفعل المستعمل منهما ابتداء قال والذى حمل
النحويين على القول بدخول هذه الافعال على المبتدا والخبر انهم راوا انه يجوز ان يكون
من مفعوليها مبتدا وخبر قال وهذا باطل بدليل انك تقول ظننت زيدا عمرا ولا تقول
زيد عمرو الا على وجه التشبيه وانت لم ترد ذلك مع ظننت اذ القصد انك ظننت
زيدا عمرا نفسه لا شبيه عمرو قال ابو حيان والصحيح قول النحويين وليس دليلهم ما توهم
بل دليلهم ان جميع المفعولين الى المبتدا والخبر اذا الغيت هذه الافعال انتهى فتدبر
قال بعضهم وقد يقال معنى قول النحاة انها تدخل على المبتدا والخبر انها تدخل
عليهما فى الجملة لا انها تدخل الا عليهما فلا يرد ح ظننت زيدا عمرا واسئلة ثم ان ما
نقل عن السهيلى مشكل كيف وشواهد الدخول عليهما اكثر من ان تحصر واشهر من
ان تذكر وذهب الفراء الى ان الثانى منصوب على التشبيه بالحال مستدلا بوقوعه
جملة وظرفا وجارا ومجرورا وعورض بوقوعه معرفة وضميرا وجامدا وبانه لا
يتم الكلام بدونه **ولا يجوز حذف احدهما** اى المفعولين **وحده** اقتصارا بالاتفاق
لان اصلهما المبتدا والخبر فكما لا يجوز ان يتوقف مبتدا دون خبر ولا يجوز دون
مبتدا قبل دخول الناسخ فكذلك بعده واما حذفه اختصارا فاجازه الجمهور ومنعه
طائفة منهم ابن الحاجب وصححه ابن عصفور وابو اسحق بن ملكون وهو قضية اطلاق

المص وحجتهم ان المفعول فى هذا الباب مطلوب من جهتين من جهة العامل فيه ومن جهة
كونه احد جزئى الجملة فلما ذكر الطلبة امتنع حذفه كذا قالوا وما قالوه منتقض بخبر
كان فانه مطلوب من جهتين ولا خلاف فى جواز حذفه اختصارا وقد ورد السماع
هنا بالحذف قال تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما اتاهم الله من فضله هو خيرا لهم
اى بخلهم هو خيرا لهم فحذف المفعول الاول وكقوله
ولقد نزلت فلا تظنى غيره ٭ منى بمنزلة المحب المكرم ٭ اى فلا تظنى
غيره واما حذفهما معا اختصارا فجائز بالاجماع نحو ان
شركائى الذين تزعمون من دون الله وقوله بلى كتاب لم يأته سنة ترى جهم مارجا
اى تزعمونهم شركاء وتحسبه عاريا على ما حذفهما اقتصارا فاختلفوا فيه على اقوال
احدها المنع مطلقا وعليه الاخفش والجرمى وابن خروف وشيخه ابن طاهر والشلوبين
وصححه ابن مالك لسيبويه لعدم الفائدة اذ لا يخلو الانسان من ظن ما او علم ما فاشبه
قولك النار حارة الثانى الجواز مطلقا وعليه اكثر النحويين منهم ابن السراج والسيرافى
وصححه ابن عصفور لوروده قال تعالى والله يعلم وانتم لا تعلمون واحد علم الغيب هو رى
اى يعلم وقال وظننتم ظن السوء وحكى سيبويه من يسمع يخل وما ذكر من عدم الفائدة
ممنوع لحصولها بالاسناد الى العامل الثالث الجواز فى افعال الظن دون افعال العلم
وعليه الاعلم واستدل بحصول الفائدة فى الاول دون الثانى فان الانسان قد يخلو
من الظن فيفيد قوله ظننت انه وقع منى ظن ولا يخلو من علم اذ له اسباب يعلم بها مجرى
كعلمه ان الاثنين اكثر من الواحد فلم يفد قوله علمت شيئا وربما يفيد وقوع علم
ما لم يكن يعلم الرابع المنع قياسا والجواز فى بعضها سماعا وعليه ابو العلاء ادريس صحح
فى ظن وخال وحسب لورودها فيها ويمنع فى الباقى وصححه لسيبويه **تنبيه**
جرت عادة النحويين ان يقولوا يحذف المفعول اختصارا واقتصارا ويريدون بالاول
الحذف لدليل وبالثانى الحذف لغير دليل ومثلوه بنحو كلوا واشربوا اى الطعام
هذين الفعلين وقول العرب من يسمع يخل اى يقع منه خيلة والتحقيق ان يقال انه تارة
يتعلق الغرض بالاعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين مرة او قد اوزع الفعل عليه
فيجعل كانه مبتدا الى فعل كون عام فيقال حصل حريق او هبت ريح وتارة يتعلق الاعلام

انظر معنى الزعم

يجوز ايقاع الفاعل للفعل يقتصر عليهما ولا يذكر المفعول ولا يؤتى اذ للنوى كالشاب
ولا يسمى محذوفا لان الفعل يتنزل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له ومنه رفي الذي
تجوز بيت اذا المعنى زيدا الذي يفعل الاحياء والاماتة وتارة يقصد اسناد الفعل
الى فاعله وتعليقه بمفعوله فيذكران نحو ما احسن زيدا وهذا النوع الذي اذا لم يذكر
مفعوله قيل محذوف قاله في المغني وهي اي افعال القلوب وجد كوعد ومصدرها
وجدان عن الاخفش ووجود عن السيرافي والفي اثبتها الكوفيون وابن مالك احتجاجا
بقوله فتجربوه فالفي المغيث اذا ما انكرها البصريون وابن عصفور وقالوا النصوص
ثابتا حال وتاولوا البيت بزيادة اللام وليس بشيء اذ التاويل خلاف الاصل في الصحيح
قول الكوفيين وهما لتيقن الخبر اي يفيدان في الخبر يقينا نحو قوله وان وجدنا
اكثرهم لفاسقين وقوله انهم الفوا اباءهم ضالين وعدمه بمعناها فعلين
اخرين احدهما تعلم بمعنى اعلم كقوله تعلم شفاء النفس قهر عدوها قال ابن مالك
وهي جائزة لا يستعمل منها الا الامر قال ابو حيان وتابع فيه الاعلم وليس بصحيح لان سيبويه
حكى تعلمت فلانا خارجا بمعنى علمت وقد يجاب بانه نادر والغالب فيها وقوعها
على ان وصلتها كقوله تعلم رسول الله انك مدركي ولنا اذا كانت بمعنى كلف العلم
فانها تتعدى الى واحد نحو تعلم المسئلة وهي متصرفة بلا خلاف الثاني دري في
لغة كقوله دريت الوفي العهد يا عمرو فاغتبط فان اغتبطا بالوفاء حميد
والغالب فيها ان تتعدى الى واحد بالباء نحو دريت بكذا فاذا دخلت عليها الهمزة
تعدت الى مفعول نحو لا ادريكم قال ابو حيان عندي من افعال هذا الباب الكوفيون
وابن مالك وانكرها البصريون لعل البيت من باب التضمين ضمن دريت معنى علمت
والتضمين لا ينقاس ولا ينبغي ان يجعل اصلا حتى يكثر ولا يثبت ذلك ببيت نادر
محتمل للتضمين انتهى وجعل زعم بفتح العين ومصدرها زعم مثلث الزاي وهي
لظن اي يفيدان في الخبر ظنا نحو قوله تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن
اناثا وقول الشاعر زعمتني شيخا ولست بشيخ اخا الشيخ من يدب دبيبا
والاكثر وقوعها على ان وصلتها فتسد مسد مفعوليها كما قال سيبويه والجمهور
خلافا للاخفش نعم ان المفعول الثاني محذوف وقول بعضهم ان الخبر محذوف

نحو زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا وقول الشاعر

وقد زعمت اني تغيرت بعدها ومن ذا الذي يا عمرو لا يتغير

وقد تستعمل للتيقن نحو الله موف الناس ما زعموا ذكره الرجوي وعزيه بالتحقيق قال السيرافي والظن
قول تقترن به امتناع او ترجيح وقال ابن درستويه اكثر ما يقع على الباطل وفي الايضاح عن
بعض علم في قول سيبويه وقال غيره يكون بمعنى اعتقد فقد يكون علما وقد يكون تقليدا
ويكون ايضا ظنا غالبا وقيل يكون بمعنى الكذب قاله في المجمع وقد جاء بمعناها
ثلاثة افعال احدها حجا والمضارع يحجو كقوله

قد كنت احجو يا عمرو اخا ثقة حتى المت بنا يوما ملمات

الثاني عدا
اثبتها الكوفيون وبعض البصريين وواقفهم ابن ابي الربيع وابن مالك كقوله

فلا تعدد المولى شريكك في الغنا ولكنما المولى شريك في العدم

اي لا تظن والكثر هم الثالث هب اثبته الكوفيون وابن مالك كقوله

فقلت اجرني ابا خالد ولا تهجني لمراها لكا وهو جائز والمستعمل تارة في
الامر والغالب تقديمها على جميع المعمولين كما في البيت ووقوعها على ان وصلتها نادر حتى
زعم ابو حيان ان قول الحارث بن زيد فايم نحن قال ابن هشام وذهل عن قول الفارض
لشيء بانا كان حالا ونحوه ولكن البصريون يتعدى بها الى معمولين واضطرب فيها ابن عصفور
فرع قال تتعدى الى واحد بدليل تكلم المثاني ومرة قال تتعدى الى اثنين بدليل عدم صحة
ونكره الا انه جعله امرا من وهب الذي بمعنى خير وعلم ورأى وهما للامرين الى الظن
واليقين والغالب كونهما لليقين نحو قوله تعالى فاعلم انه لا اله الا الله فان علمتموهن مؤمنات
فالاولى لليقين والثانية للظن وقوله تعالى انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا الاولى
للظن والثانية لليقين وظن وخال وحسب لهما اي للامرين الظن واليقين والغالب
منها الظن وهو في ظن نحو قوله تعالى ان نظن الا ظنا وما نحن بمستيقنين وقول الشاعر

ظننتك ان شبت لطى الحرب صالبا فعرفت فيمن كان فيها معردا

واليقين فيها نحو ظنوا انهم ملاقوا ربهم وما احسن قول بعض الادباء في المعلم عند
اظن قذات الدوى تفيدك والظن قد ياتي بمعنى اليقين والظن في حال
كقوله اخالك ان لم تغتفر لي طرف ذاهبي سيورك ما لا يستطاع من الرجل

والبيتين بينها نحو قوله: ماخلتني زلت بعدكم صنما: اشكو اليكم حموة الالم:
والظن به حسبت نحو قولك حسبت زيدا قائما اي ظننته قائما وقول الشاعر:
: وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة: عشية لاقينا جذام وحميرا: والبيت فيها
نحو قوله: حسبت التقى والجود خير تجارة: رباحا اذا ما المرء اصبح ثاقلا:

تنبيهان الاول تاتي وجد بمعنى حزن وحقد فلا تتعدى بنفسها نحو وجدت على
الميت اي حزنت عليه ووجدت على الشيء اي حقدت عليه ويختلفان في المصدر فمصدر
الاولى وَجْدٌ بفتح الواو والثانية مَوجِدة ومتى وجد بمعنى عرف ورأى بمعنى ذهب من
الرأي اي المذهب وظن بمعنى اتهم وجاء بمعنى نوى وقصد فيتعدى الى واحد نحو
والله اخرجكم من بطون امهاتكم لا تعلمون شيئا وتقول لقيت ابو حنيفة رجلا كذا ورأى
الشافعي حرمته وفقدني مال فظننت زيدا اي اتهمته وسه وما هو على الغيب بظنين
اي بمتهم على الغيب واما من قرأ بالضاد فالمعنى ما هو بخيل تقول ك حموت بيت الله
اي نويته وقصدته وانما لم يكتف بالمصدر عن هذه الافعال وان كان مثلها قولنا
افعال القلوب لان معانيها قائمة بالقلب لعدم دخولها في الحد المتقدم ذكره وتاتي
هذه الافعال وبقية افعال الباب لمعان اخر غير قلبية فلا يتعدى لمفعولين ولا حاجة
الى الاحتراز عنها لانها لم يسبقها قولنا افعال القلوب فان قلت قولك نزد علم بمعنى
عرف فتتعدى الى واحد يعلم ان بين علم المتعدية وهذه فرقا فالفرق بينهما قلت
فرق بينهما ابن الحاجب بان قولك علمت الشيء بمعنى عرفته لا يقتضي الا متعلقا
واحدا لان معناه عرفت الشيء في نفسه وبمعنى علمت زيدا قائما عرفته باعتبار
كونه على صفة وخالفه الرضي رح فقال لا يتوهم ان بين علمت وعرفت فرقا حتى
كما قال بعضهم فان معنى علمت الى زيد قائم وعرفت ان زيدا قائم واحد اذ ان عرفت
لا تنصب حرفي الاسمية كما ينصبها علم لا لفرق معنوي بينهما بل هو موكول الى
اختيار العرب فانهم قد يخصون احد المتساويين بحكم لفظي دون الاخر اشعر فاك
بعضهم وهذا بناء على ان العلم والمعرفة مترادفان وهو قول بعض اهل الاصول
والميزان وبعضهم قال اخر وهو ان العلم تعلق بالكليات والمركبات والمعرفة
تعلق بالجزئيات والبسائط قال في شرح المطالع ومن هنا تسمع الخوض بين قولك

الفرق بين علم وعرف

علم يتعدى الى مفعولين وعرف يتعدى الى واحد فتامله انتهى **الثاني** المتعدي الى الجملة اي الجملة
الفعلية في المتعدي الى اثنين يجامع اوان الحس الباطني كقوله:
: اراهم وفقني حتى اذا ما: تجافى الليل والنجم اتغرا: فهم مفعول اول
ووفقني بضم الواو المهملة وكسرها مفعول ثان ومصدرها الرؤيا نحو هذا تاويل رؤياي
من قبل قال ابن هشام في التوضيح ولا تختص الرؤيا بمصدر الحلمية بل قد تقع مصدرا
البصرية خلافا للجوهري والبزيا قال بدليل رأيت الرؤيا التي ارينك الا فتنة للناس
قال ابن عباس هي رؤيا عين اشتهى ثم القول بان رأى الحلمية ملحقة بالعلمية هو المشهور في
كلامهم وقال بعض المتاخرين الاحسن ان يقال ان رأى الحلمية ملحقة برأى الظنية لان ما
يرى في النوم اشبه بالظن منه بالعلم انتهى فتدبر **واذا توسطت** افعال القلوب
سوى هب وتعلم لعدم تصرفهما **بين المبتدا والخبر او تاخرت** عنهما **جاز** اي لا يمتنع
ولا يجب **ابطال عملها لفظا ومحلا** لاستقلال الجزئين كلا ما فيمتنعان عن التاثير
عند ضعف العامل بالتاخر عن كليهما او احدهما ويمكن ان يؤثر فيهما العامل لقوته
فانا نجوز الوجهان **ويبقى** هذا الحكم وهو ابطال عملها لفظا ومحلا **الغاء** ووجه
التسمية ظاهر **نحو زيد علمت قائم** مثال المتوسط المتصل بين المبتدا والخبر **وزيد
قائم علمت** مثال المتاخر عنهما والغاء المتاخر اقوى من الغاء المتوسط لضعفه
بالتاخر عن الجزئين والمتوسط بالعكس لان العامل اللفظي اقوى من الابتدائي قيل
هما في المتوسط سواء لان ضعف العامل بالتوسط سوغ مقاومته الابتدائية فلكل
منهما مرجح وصححه المرادي **تنبيهات الاول** قال ابن حيان لجواز الوجهين
مع التوسط والتاخر شرطان احدهما ان لا يدخل لام الابتداء المحلي الاسم نحو لزيد ظننت
قائم ولزيد قائم ظننت فانه لو يجوز الا الغاء اما في ان لا يبقى نحو زيد ظننت قائما
لم اظن وزيدا لم اظن منطلقا فانه لا يجوز الا اعمال لانه تغيير بناء الكلام على
الظن المنفي وهو يبطل هذا بقوله: وما خال لدينا منك تنويل: لان التنويل خلاف
المعنى على ما سيجيء خال **الثاني** هذا الالغاء بالنسبة الى المفعولين اما كما اسمعت
واما اذا كان المفعول الثاني نعتا وتقدم نحو قام اظن زيد فالالغاء باق على الجواز
عند البصريين وهو الذي صححه في التسهيل واوجبه الكوفيون قيل وبه يعلم ان

مقابلة بلغ

الالغاء

قوله: شجاك اظن ربع الظاعنينا: روى برفع ربع ونصبه واعترض بانا لا نسلم ان
شجاك فعل بل مضاف ومضاف اليه مبتدا وربع الظاعنينا خبره على تقدير
رفعه ومفعول اول مقدم وربع الظاعنينا مفعول ثان واظن عامل على تقدير نصبه
وقال ابو حيان الذى يقتضيه القياس انه لا يجوز الا الالغاء لان الاعمال مترتب
على كون الجزئين كانا مبتدا وخبرا وليسا هنا كذلك والالغاء الى تقديم الجزء الفعلى
على المبتدا اشهى قال بعضهم وبهذه الصورة وصورة لام الابتداء يحصل صورتان يجب
فيهما الالغاء فيستثنيان من قولهم الالغاء جائز لا واجب **الثالث** قال بعض الشارحين
في نظير عبارة المص ان كلامه قد يوهم وجوب الاعمال عند التقديم على المفعولين مطلقا
حتى لو تقدم على الفعل شئ كفى وما لم يجز الالغاء وهو راى لبعضهم والجمهور على خلافه لكن
الارجح الاعمال ذكره المرادى والحكم منصوص فى الكافية وفى التسهيل بدون حكاية خلاف
انتهى هذا وخرج بقوله اذا توسطت اذا ما حرف ما اذا تقدمت نحو ظننت زيدا قائما فلا
تلغى خلافا للكوفيين والاخفش فى الطرادة الا ان الاعمال احسن عندهم **واذا دخلت**
افعال القلوب سوى الفعلين المذكورين لام **الابتداء او النفى** بالا وان او لا
او على اللام اى لام الابتداء **او القسم** لفظا او تقديرا **وجب ابطال عملها لفظا**
فقط دون المحل لمجاورة مزيلها لوجود المانع من العمل لفظا وهو اعتراض ما له صدر
الكلام **ويسمى** هذا الحكم **التعليق** اخذا من قولهم امراة معلقة اى بمنزلة الزوج تكون
كالشئ المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتحريرها ووجوده فلا تقدر على الزوج
فالفعل المعلق عن العمل ممنوع من العمل لفظا عامل محلا قال ابن الخباز لقد اجاد اهل
هذه الصناعة فى هذا اللقب هذا المعنى ولا فرق فى الاستفهام بين ان يكون بالحرف
نحو وان ادرى اقريب ام بعيد ما توعدون او الاسم سواء كان الاسم عمدة مبتدا
عن لنعلم اى الحزبين احصى فاى اسم استفهام مبتدا واحصى خبره وهو فعل ماض
وقيل اسم تفضيل بحذف الزوائد وجملة المبتدا والخبر معلق عنها لنعلم او خبرا نحو علمت
متى السفر وهنا فالمبتدا نحو علمت ابو من زيد او الخبر نحو علمت صبيحة اى يوم
سفرنا وفصل نحو وسيعلم الذين ظلموا اى منقلب ينقلبون فاى منصوب على الصدرية
بما بعده اى ينقلبون اى انقلاب ولا يصح ان يكون منصوبا بما قبله لان الاستفهام له

التعليق

الصدر فلا يعمل فيه ما قبله **تنبيه** قال بعضهم استشكل تعليق العمل بالاستفهام فى نحو
علمت زيد عندك ام عمرو من حيث ان العلم بالشئ ينافى ما يقتضيه الاستفهام من
الجهل بجوابه اجاب عنه ابن هشام فى المغنى بانه على تقدير مضاف اى جواب ازيد عندك ام
عمرو والتحقيق ما قال بعضهم ان متعلق العلم هو النسبة ومتعلق الجهل طرفاها والعلم بالنسبة
يجامع الجهل بطرفيها مفردة فلا حاجة الى تقديره بل التحقيق ان متعلق العلم هو النسبة الى
احدهما مبهما ومتعلق الجهل النسبة اليه معينا وفرق ما بينهما انتهى **والثانى** ما يحتمل علمت ما زيد
قائم وبان نحو علمت ان زيدا قائم وبلا نحو علمت لا زيد فى الدار ولا عمرو واما ما وان فلا تقعان
وقوعهما فى صدر الجملة نصفا واما لا فانها فيه الداخلة على الجملة الاسمية فانها لا التبرئة
المشابهة لان المكسورة اللازم دخولها على الجملة الفعلية والاخفش ذهب لبعضهم الى جواز صلاح
لا وان النافية مطلقا وعليه الفارسى ولذلك لم يذكروها فى المعلقات وتصل بهم
فقال ان ونعنى فى جواب القسم الملفوظ او المقدر نحو علمت والله لا زيد فى الدار ولا عمرو
وعلمت والله ان زيدا قائم وعلمت لا زيد قائم فى الدار ولا عمرو وعلمت ان زيدا قائم
لها الصدر لحلولها محل ادوات الافاد وعليه جرى ابن هشام فى المغنى والجامع والشذور
والقطر وشرحيها ولام الابتداء نحو **علمت لزيد قائم** وقوله تقدم ولقد علموا لمن اشتراه
ما له فى الاخرة من خلاق واما نحو علمت ان زيدا لقائم فمال ابن هشام فى شرح الشذور
ذكر جماعة من النحاة ان من المعلقات ان التى خرجها اللام والظاهر ان المعلق اللام لا
ان ابن الخباز حكى عن بعض كتبه انه يجوز علمت ان زيدا قائم بالكسر مع عدم اللام وان ذلك
مذهب سيبويه يعنى هذا المعلق ان انتهى والقسم الملفوظ نحو علمت والله ليقوم زيد
والمقدر نحو قوله: ولقد علمت لتاتين منيتى: ان المنايا لا تطيش سهامها: اى والله
لتاتين وذلك اذا لم تكن ان قوله لتاتين جواب لقد علمت بناء على ان افعال القلوب
لو فادتها التحقيق تجاب بما يجاب به القسم كما جزم به ابن هشام فى المغنى وغيره وفى
نص التعليق هنا نظر لان الناسخ انما يدل على ما كان فى الاصل مبتدا وخبرا وهو
هنا منتف وذهب بعضهم الى ان القسم مقدر بعد هذه الافعال مع جميع المعلقات
المذكورة وانه هو المعلق لا هى فالدق الجمع **تنبيهان الاول** عد ابن مالك من المعلقات
لو كقوله: ولقد علم الاقوام لو ان حاتما: اراد بذا المال كان له وفر: وابو على الفارسى

لعل قال في الجامع وتختص بالرجاء نحو وما يدريك لعله يزكى ودانوا على ذلك ابو حيان قال
لانها سئل الاستفهام في انها غير خبر وان ما بعدها سقطت عما قبلها ولا يعمل فيه وبعضهم
كم الخبرية يقتضي عليه ابن هشام في شرح الشذور قال ودخل عليه قوله تعالى الم يروا كم اهلكنا
قبلهم من القرون انهم اليهم لا يرجعون وقد يكم خبرية مضمونها هلكنا والجملة مسدة
مسد مفعولي يروا وانهم بتقدير بانهم كانه قيل اهلكناهم بالاستيصال وهذا الاعراب
والمعنى صحيحان لكن لا يتعين خبرية كم بل يجوز ان تكون استفهامية ويؤيد قراءة
ابن مسعود من اهلكنا الثاني قد تبين من بيان الم اختصاص كل من الالغا
والتعليق بافعال القلوب وهو كذلك في الاول وكذا في الثاني على ما قاله ابن عصفور
قال لا يعلق فعل غير علم وظن حتى يضمن معناهما والارجح عندهم خلافه قال ابن هشام
في المغني لا يختص التعليق بباب ظن بل هو جار في كل فعل قلبي وقال في الجامع ويشترك
افعال القلوب في التعليق بالاستفهام فقط نظر وابصر وتفكر وسال وتبين
وفي الصبح الحق بالافعال المذكورة في التعليق لكن مع الاستفهام خاصة ابصر نحو فستبصر
ويبصرون بايكم المفتون وتفكر كقوله تفكر آياة يعنون ام فودا وسال نحو يسالون
ايان يوم الدين زاد ابن هرون نظر وواقفه ابن عصفور وابن مالك نحو افلا ينظرون
الى الابل كيف خلقت قال ابن الزبير ولم يذهب احد الى تعليقها سوى المذكورين
وزاد ابن مالك نسي كقوله وما زلتم انا فينا من اثم وتابعه ابو حيان بان ما
في البيت تحتمل الموصولية وحذف العايد نحو من هم اثم وزاد ابن مالك ايضا ما قارب
المذكورات من الافعال التي لها تعلق بفعل القلب نحو اما ترى اي برق هنا
على ان راى ابصر ويستغنى عن الحق هو ان استنباء بمعنى استعلم فهو طلب للعلم
ليعلم ايكم احسن علا وتابعه ابو حيان بان راى في الاول علمية وايكم في الاخير انشائية
موصولة حذف صدر صلتها فحينئذ وهي بدل من ضمير الخطاب بدل بعض او جاز
ويمنع تعليق كل فعل غير ما ذكر وخرج عليه ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد
الجمهور لم يوافقوه على ذلك الثالث اذا تقدم على الاستفهام احد المفعولين نحو علمت
زيدا من هو جاز نصبه بالاتفاق لان العامل مسلط عليه ولا مانع من العمل واختلفوا
في رفعه فاجازه سيبويه وان كان المختار عنده النصب ورجحه بانه لما كان زيد

استفهاما عنه من حيث المعنى ان المعنى علمت من زيد هو مثل عامله مباشرة الاستفهام لفظا
او يقال زيد في الواقع هو المعبر عنه بمن ومن لها الصدر لذلك لانها على الاستفهام مرفوعا مثلها
وهذه صورة يجوز فيها التعليق ولا يجب فينبغي ان يستثنى من قولهم التعليق واجب لا جائز
نتمة يجوز بنى حكيم اجراء القول مجرى الظن فتنصب به المبتدا والخبر مفعولين مطلقا
من غير اعتبار شرط من الشروط الاتية فيقولون قلت زيدا قايما وعليه يروى قول الرقيس
اذا ما جرى شاوين وابتل عطفه يقول هزيزا لا يحرك بالثاب واختلف
هل يحملونه بانيا على معناه او لا يعملونه حتى يضمنوه معنى الظن على قولين الاول للاخفش
واختاره جمع وصاحب البسيط واستدلوا بقوله قالت وكنت رجلا فطينا هذا وزير النسا
اذ ليس المعنى على ظننت واما في الجمهور قال المرادي وهو الظاهر وقال الرضي اعلم انه قد
يجرى القول بمعنى الاعتقاد ولا لفظ هناك سوى كان ذلك الاعتقاد ملفوظا او ظنا نحو كيف تقول
في هذه المسئلة اي كيف تعتقد فتلحق بالظن في نصب المفعولين وليس بمعنى الظن خلافا
لظاهر كلام سيبويه وبعض المتاخرين قال المص والاندلسي لو كان بمعنى الظن لاستعمل
في العلم وقد قال ابن كيسان تقول زيدا قايما فتجيب له على قايما فهذا دل بمعنى الاعتقاد
على كان او ظننا انتهى وجمهور العرب لا يجوزون هذا الالحاق الا بشرط تقدم استفهام
بالهمزة او غيرها وكونه فعلا مضارعا مخاطبا واصلا الى الاستفهام به كقوله
متى تقول القلص الرواسما بدين ام قاسم وقاسما وقوله
علام تقول الرمح يثقل عاتقي اذا انا لم اطعن اذا الخيل كرت وحكى الكسائي
انقول للعمان عدلا او ان ظن فان فقد شرط فاذكر تعينت الحكاية بان لو تقدم استفهام
او يكون القول فعلا غير مضارع او مضارعا لغير مخاطب او يفصل بينه وبين الاستفهام
واختص الفصل بالظرف والمعمول مفعولا او حالا كقوله
اتعدو بعد تقول الدار جامعة شملي بهم ام تقول البعد محتوما وبحوز في الدار
تقول زيدا جالسا وقوله اجهلا تقول بني لوى لعمر ابيك ام منا هلينا
وجوز سيبويه تقول زيدا منطلقا وقيل لا يجوز الفصل مطلقا ولو باجنبي نحو انت تقول
زيدا منطلقا وعليه الكوفيون واكثر البصريين ما عدا سيبويه والاخفش وذهب ابن السراج الى
جواز اعمال الماضي بشرط الضارع والكوفيون الى جواز اعمال الامر بشرط ايضا وزاد

ابن مالك في التسهيل وشرحه لاعمال التنازع شرطا خاصا وهو ان يكون للحال لا للاستقبال
وانكر ابو حيان والمرادي وابن هشام في بعض كتبه وقالوا لا نعلم لغيره زاد ابن هشام بل
الظاهر من اشراط الاستنهام ان يكون مستقبلا واذا اجتمعت الشروط فتجوز الحكاية
ايضا مراعاة للاصل نحو اتقول زيد منطلق **تنبيهان الاول** اذا اجرى القول
مجرى الظن في ذلك فهل يجوز فيه ما جاز في الظن من الالغاء والتعليق وكون الفاعل
والمفعول ضميرين قال في النهاية نعم وامره ابو حيان في الارتشاف وقال الشاطبي لا قال
في التصريح ولا يبعد تخريجه على القولين فمن قال انه يجري مجرى الظن في المعنى والعمل
قال بالجواز ومن قال في العمل فقط قال بالمنع انتهى **الثاني** قال بعض المحققين القول مع
الاعمال بمعنى الاعتقاد ومع عدمه بمعنى اللفظ الثاني هكذا ينبغي ان يفهم ونظيره التعبير
في ان الاول لا يقتضي وجود لفظ البتة والثاني يقتضي وجوده في الخارج في احد
الازمنة الثلاثة انتهى هذه **خاتمة** لما حان الافعال في الكلام على التنازع وتسميته
الكوفيون الاعمال بكسر الهمزة **اذا تنازع عاملان** شيء عامل بالمعنى الاعم الى الاخص
ومدعى فيهما سواء اتفقا في العمل او اختلفا فيه ولم يقل مضافا اقتصارا على اقل مراتب
التنازع واكثرها فانهم قالوا المضاف في حواشيه يعني ان التنازع قد يقع في اكثر
من عاملين كما سيراه لكنه اقتصر على ذكر العاملين بيانا لاقل ما يقع فيه التنازع ولانه اكثره
استعمالا ولا يخفى ما في عبارته من الطباق بين الاقل والاكثر وتعبيره بالعاملين احسن
من تعبير ابن الحاجب بالفعلين لسيوله الفعل وشبهه في العمل **ظاهرا** معمول تنازع
من باب تجاذبنا الثوب الى ما ظاهر اخرج المضمر ويتبع في ذلك ابن الحاجب وتوجيهه
بان العاملين اذا توجها الى مضمر استويا في صحة الاضمار فيهما فلا تنازع نحو ضربت
واكرمت وتعقبه ابن مالك بانه هذا يستلزم تقرير بانه لا يتاتى في المضمر صورة تنازع
فلا وجه لهذا الاحتراز لان قولنا اذا تنازع عاملان لا يمكن تناوله لذلك واجاب
ابن هشام بانه قد يقال ان هذا انما ذكر لئلا يعلم من اول الامر بصورة التنازع لا للاحتراز
عن صورة يتاتى فيها صورة التنازع في الضمير ولا يحكم المعترض بانه من التنازع فان
قلت اتوجيه الذي ذكره ابن الحاجب من ان التنازع لا يتاتى في المضمر انما يستقيم في المضمر
المتصل فاما المنفصل فيمكن التجاذب بين العاملين فيه نحو ما قام وقعد الا انا قلت

التنازع في العمل

الصحيح ان هذا ليس من باب التنازع بل يحمل على الحذف وذلك ان المحققين على اشتراط ان لا
يكون المعمول محصورا اذا تنازع فيه ما قام وقعد الا زيد امرين احدهما ان الواقع بعد
الا اما ان يكون ظاهرا او مضمرا وايا ما كان فهو غير متاتٍ فان كان ظاهرا فانه يقتضي
ان تقول في نحو ما قام وقعد الا الزيدان والا الزيدون ما قاما او ما قاموا او تقعد
او تقعدوا ولم يتكلم بمثل هذا وان كان مضمرا فانه ان كان حاضرا نحو ما قام وقعدا الا انا
او الا انت لم تات الاضمار في احدهما اذا اعملت الاخر لانك لست ان تضمر ضميرا غائبا
فيلزم اعادة ضمير غائب على حاضر او ضمير حاضر فتقول ما قام وقعدت الا انا او قعدت
الا انت او تقيس ذلك على اعمال الثاني فيلزم مخالفة قاعدة التنازع لان تعيد الضمير
على غير التنازع فيه لان ضميري التكلم والخطاب انما يفسرهما حضور مسماهما لا لفظه
والضمير في باب التنازع انما يعود على لفظ المتنازع فيه وان كان غائبا فيلزم ايراده
في التثنية والجمع وقد ذكرنا انه لم يتكلم به الوجه الثاني ان الاضمار في احدهما يودي الى
اخلاء العامل الاخر من الايجاب لان الفعل المنفي انما يصير موجبا بمقارنة الا لعموم النفي
او معنى فاذا لم يقترن بها انتفى لا معنى بقي على النفي والمقصود بخلاف ذلك واذا
اتضح التنازع فيما ذكرنا فاعلم انه محمول على الحذف ومن نص على ذلك ابن الحاجب وابن
مالك فاصل ما قام وقعد الا انا ما قام احد ولا قعد الا انا فحذف احد من الاول لفظا
ولكنه في المعنى بقصد وكلمة النفي والاستثناء عنه كما جاء وان من اهل الكتاب الا ليؤمنن
به وما منا الا له مقام معلوم اي ما من اهل الكتاب احد الا ليؤمنن وما منا احد الا له مقام
وذهب بعضهم الى ان نحو ذلك من باب التنازع وليس بشيء لما شرحناه لكن يلزم على
القول بالحذف حذف الفاعل وليس بالغريب كالاثنين المذكورين لان المحذوف
فيهما مستبان وهو بخلاف المحذوف في المثال فان المحذوف فيه الفاعل ومن قواعد
البصريين انه لا يحذف بل زعم ابن عصفور في شرح الايضاح ان حذف الفاعل لا يجوز
عند احد من البصريين ولا عند الكوفيين وهذا التركيب مسموع عن العرب قال

ما صاب قلبي وصفناه وتيمه ∴ الا وكواعب من اهل ابن شيبانا ∴ وقال
ما جاد رايا ولا الجد محاولة ∴ الا امرا لم يضع دينا ولا دنيا ∴ ويخرج على
مذهب الفراء في قام وقعد زيد ضعيف الضعف ويخرج على حذف الزيدان او انا من الاول

عليه م

لا لانه الثانى عليه فيه ايضا حذف العامل فما تنفك المسئلة عن اشكال قوله **بعدهما**
صفة ظاهرا اى ظاهرا واقعا بعدهما او بعدا لعاملين واحترز بذلك عما اذا وقع قبلهما
نحو زيدا ضربت واكرمت ابنيهما نحو ضربت زيدا واكرمت فانه يتعين العمل فى الضربين
لان يكون للاول لانه طالب لمرجب المعنى ولم يجد معارضا فاذا جاء الثانى لم يكن
له ان يطلبه لانه انما جاء بعدا خذ غيره له فلا يكون فيه مجال للتنازع وليس هذا يتفق
عليه فقد ذهب بعض المغاربة الى وقوع التنازع فى الاول وجرى عليه الرضى وعبارته
وقد يتنازع العاملان ما قبلهما اذا كان منصوبا نحو زيدا ضربت وقتلت وابان ضربت
واكرمت وذهب الفارسى الى منعه فى الثانى واستظهر الرادى ومن عدم منعه التنازع
ابو حيان القولين **فلك** جواب اذا **اعمال بهما** اى العاملين **شئت** فان شئت
اعملت الاول وان شئت اعملت الثانى باتفاق الضربين لان كلا مسموع ولنا الخلاف
فى المختار كما سياتى بيانه **تنبيهات الاول** فهم من قوله افا تنازع عاملان
انه لا يجوز ان يكون كل منهما طالبا من حيث المعنى لما فى التنازع فيه فلا تنازع بين نحو
مطلت وتعب فى الواحد من قول الشاعر

عدينا فى غدا شئت انا ۞ تعب ولو مطلت الواعدينا ۞ لعدم طلب كل منهما
له لان المطلول موعود لا واعد فالواعدين مفعول لتعب لا غير ومفعول مطلت محذوف
اى ولو مطلتنا او هو تنزيل منزلة ما لا مفعول له اى ولو وقع منك مطل قال ابن هشام
فى الاوضح ولا تنازع بين فعلين او اسمين اكتفا احدهما بالاخر لان الطالب للمعمول انما
هو الاول واما الثانى فلم تؤت به للاستدلال لمجرد التقوية للاول ولهذا قال الشاعر

فابن الى ابن الغفاة بيغلتى ۞ اتاك اتاك اللاحقون احبس احبس ۞

فاللاحقون فاعل اتاك الاول والثانى لمجرد التقوية ولا فاعل له ولو كان من التنازع لقال
اتاك اتوك على اعمال الاول او اتوك اتاك على اعمال الثانى انتهى وفيه بحث وما ذكره
هو مختار ابن مالك ووافقه ايضا ابن العباس وابن الدهان وابن الدهان وابن الدهان
فى ذلك احد سواهم بل صرح الفارسى فى قول الشاعر

فهيهات هيهات العقيق واهله ۞ وهيهات خل بالعقيق نواصله ۞

بانه من باب التنازع والاضمار فى احدهما انتهى وقيل الموقع فى البيتين فاعل بالعاملين

لانهما

لانهما بلفظ واحد ومعنى واحد فكانهما عامل واحد ففى المسئلة اقوال ثلاثة **الثانى** ظاهر
كلامه انه لا يشترط فى العاملين المتنازعين ان يكونا من غير نوع الحروف والجمهور على
اشتراطه لان الحروف لا كالة لها على الحدث حتى تطلب المعمولات واجاز ابن العلج التنا
زع بين الحرفين مستدلا بقوله تعرفان لم تفعلوا فقال شارح ان ولم فى تفعلوا وردبان
ان تطلب شيئا ولم يطلب شيئا وشرط التنازع الاتحاد فى المعنى وقال ابن عصفور
بعضهم انه جوز تنازع لعل وعسى نحو لعل وعسى زيدا ان يخرج على اعمال الثانى ولعل
وعسى زيدا خارج على اعمال الاول ورد بان منصوب عسى لا يحذف **الثالث** ظاهر كلامه
ايضا انه لا يشترط فيهما ان يكونا متصرفين والجمهور على اشتراطه لان التنازع يقع فيه الفصل
بين العامل ومعموله والجامد لا يفصل بينه وبين معموله وعن المبرد اجازته فى نحو
التعجب نحو ما احسن واجمل زيدا واحسن به واجمل بعمرو والمانع لا يجوز هذين بالتركيب
بل يجب عنده ان يقال فيهما ما احسن زيدا واجمله واحسن بزيد واجمل به **الرابع** قال
ابن هشام فى المغنى العاملان فى باب التنازع لا يجوز ان يتباطهما اما بعطف نحو قاما
وقعدا اخواك او عطف احدهما فى ثانيهما نحو وانه كان يقول سفيها على الله شططا
او كون ثانيهما جوابا للاول اما جوابه الشرط نحو فقالوا استغفر لكم رسول الله ولكن
اتوفى انزع عليه فطرا او جوابية السؤال نحو بيتغنى ثاب الله يغنكم فى الكلالة يفتيكم
ذلك من اوجه الارتباط ولا يجوز قام فقعد زيد **الخامس** ظاهر كلام الشارح جريان
فى جميع المعمولات وهو راى لبعضهم قال بعض الائمة والاصح انه لا يجرى فى المصدر
والحال والتمييز والمشبه بمفعول لجمع وسرحه ومنع الشارح فى كل معمول الا المفعول به والتمييز
وكذا الحال لانها لا تضمر جلدا لا بن معط انتهى قلت وكان ابن معط رجع عن هذا
القول فقال فى شرح الجزولية نقول فى الحال ان تنزل فى صاحبها كالتى فى هذه الحالة
لا يجوز الكناية عنها لان الحال لا تضمر قال ابو حيان والاجود اعادة الحال كالاول
قال ابن معط وتقول فى الظرف على اعمال الثانى سرت وذهبت اليوم وعلى الاول
سرت وذهبت فيه اليوم وفى المصدر على الثانى ان تضرب بكرا احترابك ضربا شديدا
وعلى الاول اضربه ضربا شديدا والنهاية لابن الخباز ويجوز الشارح فى المفعول معه
تقول قمت وسرت وزيدا ان اعملت الثانى وقمت وسرت واياه ان اعملت الاول انتهى

الوان النحاة البصريين نسبة الى البصرة بفتح الباء وكسرها وهما لغتان كما
الازهري والفصحى الفتح وهو المشهور والنسبة اليها بصري بكسر الباء وفتحها وجهان
مشهوران ولم يقولوا بالضم وان صحت البصرة على لغته فانه النووي يختارون اعمال العامل
الثاني لقربه من العمل فالاولى ان يبتدئ به دون البعيد ولعدم استلزام
اعماله الفصل بين العامل ومعموله بالاجنبي والعطف على الجملة قبل تمامها
في نحو قام وقعد زيد اذا اعمل الاول يستلزم الفصل بين العامل الذي هو قام والمعمول
الذي هو زيد بالاجنبي الذي هو الجملة المعطوفة ويستلزم العطف على الجملة التي هي
قام زيد قبل تمامها الذي هو زيد اذ التقدير قام زيد وقعد وكلا الامرين خلاف
الاصل واعمال الثاني لا يستلزم شيئا منهما قال الرضي لا يجري هذه العلة في غير العطف
نحو جاني اكرمته وكاد يخرج زيد والنحاة الكوفيين يختارون اعمال الفصل الاول
لسبقه على غيره من العوامل وعدم استلزامه الاضمار قبل الذكر وهو عود
الضمير على متأخر لفظا ورتبة واعمال الاول يستلزم ذلك وهو ضعيف اجيب
بان الاضمار قبل الذكر قد جاء مصرحا به في غير هذا الباب كما في باب نعم وربه رجلا
وضمير الشان نحو شايع من غير ضعف وعدم العمل نقل مختار البصريين الشارح
الماتن المختار عنده لا شك ان الاستقراء شاهد بان اعمال الثاني اكثر وقيل هما
سيان في العمل لان كل من مجاء حكاه ابن العلج في البسيط واذا شاع بلا نكير فالحكم
كذلك بالنسبة الى الاول والثالث قاله الرادي وسكتوا عن المتوسط فهل يلحق بالاول
لسبقه على الثالث او بالثاني لقربه من المعمول بالنسبة الى الاول او يستوي فيه
الامران لم ار في ذلك نقلا قاله في التصريح تنبيه قال في السراج ما نقله الكوفيين
هو الذي تظاهرت به نصوص النحاة عنهم وقال ابن الخباز انه لم يجد ذلك على ما
حكي عنهم وايهما اي العاملين اعملت الاول او الثاني اضمرت الفاعل في العامل
المهمل من العمل في الظاهر اذا اضمر الفاعل فان اعملت الثاني اضمرت الفاعل في
الاول وان اعملت الاول اضمرت الفاعل في الثاني موافقا للظاهر في الافراد
والتذكير وضدهما لانه مفسر والموافقة بين المفسر والمفسر تقتضي على اعمال الاول
ضربني وضربتهم قومك وعلى اعمال الثاني ضربوني وضربت قومك هذا مذهب البصريين

العامل

والمفسر

ومنع الكوفيون من نحو اسأل الناس لا استلزامه الاضمار قبل الذكر فذهب الكسائي وهشام وتبعهما
ابن برهان الى وجوب حذف الفاعل من الاول للدلالة عليه منكرا ظاهر قوله
تعفق الاثر بعد الهاوادها ٭ وجال فبزت نبلهم وكليب ٭ اذا لم يقل تعفقوا
ولا اراد وقال في التصريح ويمكن ان يجاب عنه بانه اعمل الثاني ولم يقل تعفقوا على لغة
الجمع لانه يجوز ان يبنى مفردا على مذهب البصريين باعتبار ما دل عليه بالمذكور اشهى وذهب
الفراء الى انه يجب اعمال الاول فرارا من حذف الفاعل ومن الاضمار قبل الذكر وضعف قول الفراء
حكاه في البسيط انه يقتضي مثل ذلك على السماع ولا يكون قياسا قال الرضي والنقل
الصحيح عن الفراء في مثل هذا ان الثاني ان طلب ايضا للفاعلية نحو ضرب واكرم زيد
جاز ان يعمل العاملين في المتنازع فيكون الاسم الواحد فاعلا للفعلين لكن اجتماع
المؤثرين الثامين على اثر واحد مدلول على منعه في الاصول وهم يجوزون عليه
الفعل كالمؤثرات الحقيقية قال جاز ان يوفق بفاعل الاول ضميرا بعد المتنازع نحو ضربني
واكرمني الزيدان هاجب بالمنفصل لتعذر المتصل لزوم الاضمار قبل الذكر لان
طلب الثاني للمفعولية مع طلب الاول لاجل الفاعلية نحو ضربني واكرمت زيدا هو تعيين
عنده الاتيان بالضمير بعد المتنازع كما رايت كل هذا حذرا مما لزم البصريين والكسائي
من الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل اشهى والصحيح ما ذهب اليه البصريون لشهادة
السماع قال الشاعر جفوني ولم اجف الاخداء انني ٭ لغير جميل من خليلي مهمل ٭
وقال هوينني وهويت الغانيات الى ٭ ان شبت فاعترفت عنهن الملل ٭
واذا ثبت ذلك عن العرب وجب المصير اليه تنبيه ما عزوه للكسائي من انه
من وجوب حذف الفاعل هو المشهور وفي شرح الايضاح في باب الاستثناء حذف
الفاعل لا يجوز عند احد من البصريين لا الكوفيين وما حكاه البصريون عن الكسائي انه يجوز
حذف الفاعل في نحو ضربني وضربت الزيدين باطل بل هو عنده مضمر مستتر
في الفعل مفرد في الاحوال كلها انتهى اما المفعول فتارة يحذف وتارة يضمر اما
المهمل من العمل في الظاهر ان كان هو الاول حذف اي المفعول لا يضمر خلافا
لو اضمر لحال هذه لزم الاضمار قبل الذكر وذلك انما ارتكبناه للضرورة لاجل الفاعل
اجتنابا لحذف العمدة واما المفعول فهو فضلة يستغنى عنه فيجب نقله قال ابن ابي

اوقع عليه نظرا وقال هاؤم اقرؤا كتابيه واجاز قوم اضماره وعليه ابن مالك كالكسائي
المهلا للثاني ودفع ابو البقاء بين الاضمار قبل الذكر وبعده ولا خلاف في جوازه في نحو
كقوله ؛ اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب ؛ جهارا فكن في الغيب احفظ للود ؛

تنبيهان الاول المجرور حكمه حكم المفعول فيما ذكر فيجب حذفه ما لم يلبس نحو
مررت ومرر بي زيد فان اوقع حذفه في لبس وجب اضماره مؤخرا نحو رغبت في رغبت
في زيد عنه اذ لو حذف لتوهم ان المراد رغبت فيه **الثاني** قضيته اطلاقه حذف
المفعول ولو كان العامل من باب ظن وهو الصحيح الاسياتي وفيه ثلاثة اقوال
احدها قيل يضمر قبل الذكر لانه عمدة وان كان منصوبا فهو كالفاعل فلا يحذف بل يجب
ظننيه اظنني اياه زيدا قائما وقيل يضمر مؤخرا دفعا بالى انه لا يحذف ولا يضمر
قبل الذكر لانه منصوب فهو على صورة الفضلة فيضمر مؤخرا نحو ظنني وظننت زيدا
قائما اياه وقيل يظهر فيقال ظنني قائما وظننت زيدا قائما اصحها الاول الذي
اقتضته عبارة المص رحمه الله لانه حذف للدليل فالبزدوي وهو اسد المذاهب
لان الاضمار قبل الذكر والفصل بين العامل والمعمول لم يدع ضرورة اليه وحذف
الاختصار في باب ظن فقد عدم الدليل على جوازه انتهى وشرط الحذف ان يكون
المحذوف مثل المثبت افرادا وتذكيرا ومن ثمهما فان لم يكن مثله لم يجز حذفه
نحو علمني وعلمت الزيدين قائمين فلا بد ان يقال اياه منفردا او متاخرا لا يجوز
حذفه فالدفع التصحيح فلا دفع ابي حيان في النكت الحسان او كان العامل المهمل
هو **الثاني فيضمر** اي المفعول وفي حكمه المجرور في المهمل مطابقا للاظهر ولا يجوز
فيه ارجوع الضمير الى متقدم رتبة وان تاخر لفظا لانه معمول للقول مقدر ان يليه
نحو قام ومرر بهما اخواك وقام ومررت بهما اخواك وبعضهم يجيز الحذف هنا
ايضا كقول عاتكة بنت عبد المطلب ؛ يعكاظ يغشى الناظرين اذا هم لمحوا شعاعه ؛
وهو ضرورة عند الجمهور لان في الحذف تقييد العامل المهمل وقطعه بغيره بعد ان
فيضمر وجوبا **الثاني يمتنع** الاضمار فيتعين الاظهار وذلك اذا كان المفعول جزءا
عما يخالف المفسر وهو الشائع فيه في الافراد وفرعيه والتذكير وضده لكن المص
رحمه الله سلم اشتراط
٢ يلم ان تكون المسلح من باب الشائع ولذلك قال **وليس منه نحو حسبني**

وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا كما قاله بعض المحققين خلوا لمن قال
انه منه وان حسبني وحسبتهما شائعا منطلقا لعلمه فيه حسبني فوجب اظهار المفعول
الثاني لحسبتهما وهو منطلقين لامتناع اضماره لانه ان اضمر مفردا ليطابق مرجعه خالف
المفعول الاول وان اضمر مثنى ليطابق المفعول الاول اذهما مبتدا وخبر في الاصل خالف مرجعه
ولا يجوز ارتكاب الحذف فيه لكونه ثاني مفعولي حسبت وهو يحذف كما مر فتعين ابراز
الكن فيه ان لانه منطلقا عليه فيقولون حسبني وحسبتهما الزيدان منطلقا لما جاز اضماره
ايضا مفردا على قول الجمهور منه فيقولون حسبني وحسبتهما اياه الزيدان منطلقا
ووجه كونه ليس من الشائع كما ذهب اليه المص تبعا لجماعة من المحققين منهم ابن هشام وصاحب
الملخص ان العاملين لا يتوجهان الى امر واحد لان الاول يقتضي مفعولا مفردا والثاني مفعولا
مثنى فالمثنى شرط الشائع مطلوبا لكل من العاملين فيختلف المعنى فيمتنع الشائع مفردا
وما قيل من انهما شائعان اذا نصفه بالانطلاق من غير نظر الى كونهما مفردا او مثنى
ليس بشيء لان الشائع لا يكون في مبهم كذا قيل والاولى ان يقال ان الشائع فيه صحيح
لكن باعتبار كون منطلقا مثلا في نحو المثال الذكور مفعولا ثانيا مع قطع النظر
عن كونه مفردا او مثنى وانت لا تنطق به مفردا الا بعد الحكم به للاول ولا مثنى الا بعد الحكم
به للثاني واذا نطقت به مفردا بطل كونه الثاني بطلبه من هنا ظهر للمص مستند دعوى
الشائع ولو نظر اليه من جهة كونه مفعولا ثانيا مع قطع النظر عما يقتضيه كل العاملين
المذكورين لما نازع في صحة الشائع الا ترى ان العاملين اذا كان الاول منهما يطلب
مرفوعا والثاني يطلب منصوبا فتنازعهما فيه صحيح لكن مع قطع النظر عن الاعراب
فانك ان اعربته بالرفع بطل كون الثاني يطلبه لانه لا يطلب الا منصوبا وان اعربته
بالنصب بطل كون الاول يطلبه لانه لا يطلب الا مرفوعا وذلك نحو ذكرت
زيدا وزيد وهذا ما لا خلاف في انه من الشائع هكذا قرره المالكي في حاشية الوضع
وهو جدير بالقبول ويرد ما استدل به قول الفاضل الهندي ان الشائع في العاملين انما
يعد التركيب فلا شائع **تنبيهان الاول** قضيته كلام المص رحمه الله عدم اشتراط
كون المعمول غير سببي مرفوع واشترطه بعضهم فيخرج نحو قول كثير ؛
؛ قضى كل ذي دين فوفى غريمه ؛ وعزة ممطول معنى غريمها ؛ لانه لو قصد فيه

وهو كون الشائع م

الى المتنازع لاسناد احد اسمى المفعول الى السببى الذى هو غيرهما والاخر الى ضمير فيلزم
عدم ارتباط المهمل بالمسند لانه لم يرفع ضميرا ولا السببى بضمير فيهمل مثل ضرب
على ان المتاخر مبتدا مخبر عنه بالعاملين المتقدمين وفى كل منهما ضمير وهما وما
بعدهما خبر عن الاول بحذف السببى غير المرفوع نحو زيدا اكرم وعظم اباه والغرض
الاول ابن عود الضمير من المهمل على الاسم المشتمل على ضمير المبتدا يتحقق الالتباس و
الارتباط والثانى بان ما عمل به استتباع التنازع فى الاول يأتى ايضا فى الثانى نحو زيد
ضرب واكرمت اباه لان احد العاملين يعمل فى السببى والمهمل يعمل فى ضميره فيلزم
عدم ارتباط ناصب الضمير بالمبتدا فلا معنى لتقييد السببى بالمرفوع ولم يشترط
اكثرهم هذا الشرط كالمص ونقل عليه ابن خروف والشلوبين وابن السيد وابن مالك
الثانى قد يكون التنازع بين اكثر من عاملين كقوله ه

ارجو واخشى واعوذ الله مبتغيا ۞ عفوا وعافية فى الروح والجسد ۞

وقد يتعدد المتنازع فيه كقوله صلى الله عليه وآله وسلم تسبحون وتكبرون وتحمدون
دبر كل صلوة ثلاثا وثلاثين فتنازعت ثلاثة وهى تسبحون وتكبرون وتحمدون
فى ثلثين ظرف وهو دبر مفعول مطلق وهو لما فاعل الاخير منهما واعمال الاولان
فى ضميريهما وحذفا لانهما فضلتان ولا لبس والاوسط فيه تسبحون الله فيه اياه
وتكبرون الله فيه اياه وهنا انتهى كلام المص رحمه الله على ما يتعلق بالاستتباع
فى الكلام على ما يتعلق بالجمل فقال **الحديقة الرابعة فى** الكلام على **الجمل وما**
يتبعها من ذكر اقسامها واحكامها **الجملة** لغة جماعة الشئ كذا فى القاموس واصطلاحا
قوله اى مقولها استعمالا للمصدر بمعنى المفعول كاللفظ بمعنى الملفوظ وهو اللفظ
الموضوع لمعنى مفرد اكان او مركبا مسندا او غير مسند هو حقيقة اللفظ لاختصاصه بالموضوع
بحاله كما مر بيانه فى صدر الشرح هذا هو المشهور وهو الصحيح وقيل انه حقيقة فى
المفرد واطلاقه على المركب مجاز وعليه ابن مالك وقيل حقيقة فى المركب سواء افاد ام لا
واطلاقه على المفرد مجاز وقيل حقيقة فى المركب المفيد واطلاقه على المفرد والمركب الذى
لا يفيد مجاز وبه جزم الجوهرى فى تفسيره وقيل انه يطلق على المهمل فيرادف اللفظ
حكاه العلامة ابو حيان فى شرح التسهيل فى باب ظن وجزم به ابو البقا العكبرى فى

اللباب اما اطلاقه على غير اللفظ من الراى والاعتقاد فمجاز اجماعا **تتضمن كلمتين** حقيقة
او حكما اى يكون كل واحدة منهما فى ضمنه اذ الفتية على ما اصطلحوا عليه اختصار العطف
فكانه قال كلمه وكلمة فالتضمن اسم فاعل هو الجميع والمتضمن اسم مفعول هو كل واحد من
الكلمتين فزيد قايم شامل بصورته المجموعية متضمن لزيد قايم بصورته الافرادية فاد
يلزم اتحاد المتضمن والمتضمن وخرج بهذا القيد المفردات **باسناد** متعلق بتتضمن او
صفة مصدر محذوف اى تضمنا مثلثا او رباعيا او ملصقا به او صفة كلمتين اى كلمتين
مثلثتين باسناد احديهما الى الاخرى فان قيل التعريف غير جامع لان الجملة الشرطية
والجملة التى احد جزئيها جملة نحو زيد ابوه قايم لا يصدق التعريف عليهما اذ الاولى تتضمن
الجملتين والثانية الجملة وكلمة اجيب بان نقول الكلمتين بيان اقل ما لا بد منه فلا ينافى زيادة
فاشتمال الصورتين على اكثر من كلمتين لا يضر واعلم ان المراد بالاسناد هنا هو ضم
احدى الكلمتين الى الاخرى سواء حصل مع ذلك فايدة ام لا وفى قوله باسناد بالتنكير
اشارة الى ذلك **فهى** اى الجملة **اعم من الكلام** عموما مطلقا لصدقها عليه وعلى غيره
اذ كل جملة افيدت بها فكل كلام جملة ولا عكس بالمعنى المعروف والاعم هنا بمعنى العام
فرد الاول هذا بالنظر الى المفهوم واما بالنظر الى موارد الاستعمال فهو على عكسه
قاله بعض المحققين قال شيخنا حال الدين مجد الشامى متع الله بحياته بل هو بالنظر الى
المفهوم على عكسه ايضا لان الجملة اكثر عموما لافرادها من الكلام فقد يراد بها ما ذكر من
كون الجملة اعم من الكلام ليس اجماعا بل هو **عند الاكثر** وقد ذهب بعضهم الى انهما مترادفان
وهو ظاهر كلام الزمخشرى فى المفصل فانه بعد ان فرغ من حد الكلام قال ويسمى الجملة
وفى قول المص عند الاكثر نظر لظاهر ان الاكثر على انهما مترادفان قال السيد الداماد
فى القبسات ظاهر كلام الاندلسى فى شرح المفصل انه رأى الجميع لانه قال فى باب المسند الى الجزء
الكلام والجملة فى اصطلاحهم مترادفان انتهى وفى الاشباه والنظائر قال الشيخ محيى الدين
ناظر الجيش الذى نقيضه كلام النحاة فاذا قال الكلام والجملة فى الدلالة يعنى كما صدق
احدهما صدق الاخر فليس بينهما عموم وخصوص انتهى فظهر ان الاكثر على الترادف نعم
الشيخ جمال الدين ابن هشام فى المغنى والكلام اخص من الجملة لان الكلام هو
القول المفيد بالقصد والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه والجملة مجازه

عن الفعل وفاعله كقام زيد والمبتدا وخبره كزيد قايم وما كان بمنزلة احدهما عن ضرب اللص
وقايم الزيدان وكان زيد قايما وظننته قايما وبهذا يظهر لك انها ليست مترادفين
كما يتوهمه كثير من الناس والصواب انها اعم اذ شرط الافادة بخلاف تلك والسند اليه يعم الفعل
جملة الشرط جملة الجواب جملة الصلة وكل ذلك ليس مفيدا فليس كلاما انتهى قال العلامة
السيوطي وقد نازعه بعضهم في ذلك وادعى ان الصواب ترادف الكلام والجملة انتهى و
اجاب ناظر الجيش بما ذكره في جملة الشرط ونحوها بان اطلاق الجملة عليه اطلاقا مجازيا
وتابعا لاطلاق الشيء على ما كان عليه واجاب غيره بان تخلف الحكم في جملتي الشرط والخبر
لا يقدح في كون كل جملة مركبة تقييدا لمراده في الاعم الاغلب وهذا كقولهم ان الميدان
منه في نية الطرح اي في الاعم الاغلب فلا يقدح ما يعرض من المانع في بعض الصور نعم
جاني الذي مررت به زيد لا يحتاج الى الضمير وله نظائر وذكر الدماميني في شرح المغني
ما حاصله ان الخلاف في المسئلة اصطلاحي لا مشاحة في الاصطلاح وان عليه التنبيه
في ذلك والحق ما قاله الدماميني **تنبيهان الاول** ما فسرت به الاسناد في حد الجملة
هو قضية كلام جماعة في مثل هذا المقام اذ فسروه بالاسناد والنسبة انما كانت
الجملة كالكلام في اعتبار الافادة فلا يتفرع عليه قوله فهي اعم من الكلام لكن قال بعضهم
تفسير الاسناد بالنسبة مطلقا يلزم منه انتقاض التعريف بالمركب المشتمل على نسبة
ناقصة كغلام زيد واختار بعض المحققين تفسير الاسناد هنا بالنسبة لانه هو المقصود
كون المركب الذي هو الجملة مشتملا على الاسناد حالا او احتمالا فان تكون الجملة كالكلام
في اعتبار الافادة فتامل **الثاني** قال شيخ شيوخنا الحفني في شرح التهذيب
للعلم ربما افهم كلام بعضهم ان الجملة اخص من الكلام وفيه نظر انتهى قال تلميذ شيخنا
العلامة محمد السامي وما افهمه كلام بعضهم نظر الى ان القرآن يطلق عليه الكلام كما
يطلق عليه الجملة ورد بان النظر ان المانع من اطلاق الجملة على القرآن شرعي لا يناسبها
معنى الاجمال واستعمالها به لا يعرف الشيء فتامل **فان بدئت** او صدرت الجملة **باسم**
وصفا كان او غيره **فاسمية** فاسمها جملة **اسمية** او فتسمى اسمية نسبة الى الاسم لتصدرها
به لا فرق بين ان يكون ذلك الاسم صريحا **عن زيد قام** وهيهات العتيق و
قايم الزيدان عند من جوزه والتمثيل بنحو زيد قام لجملة الاسمية لا غير هو قول

الجمهور لعدم ما يطلب الفعل وجنح المبرد وابن الدهيف وابن مالك كونها فعلية على الاضمار
والتفسير والكوفيون على التقديم والتاخير او هو لا عن قوله تعالى **وان تعفوا خير لكم**
اي عفوكم خير لكم لان الفعل كالصريح في الحكم والمراد بالتقدم المسند والمسند اليه فلا
يضر في التسمية ما تقدم من الحروف لعرض ما نحو قايم الزيدان وابن زيد اخوك **ولو عبر بالفعل**
والمعنى نحو **ان زيد قايم** ولعل ابا مالك نطق بما زيد قايما **اذ لو عبر بالحرف** في ذلك
فالجملة المذكورة كلها اسمية لكونها مبدوءة بالاسم بالمعنى المذكور **او بدئت بفعل** صريح
كان او جامدا تاما او ناقصا **فا** سمها جملة **فعلية** او يسمى فعلية نسبة الى الفعل لتصدرها به
كقام زيد وضرب اللص وعسى زيد ان يقوم وكان زيد قايما وظننته قايما ويقوم
زيد نعم **وهل قام زيد** مما تقدم فيه الحرف اذ لا عبرة به كما تقدم والمعتبر الفعل في الصدر
ما هو صدر في الاصل اذ يغتفر ايضا تقدم المعمول لموجب او تجوز فنحو كيف جاء زيد وايان
تعبد فريقا هدى واي آيات الله تكذبون جملة فعلية لان هذه الاسماء في نية التاخير
وكذا في نحو زيدا ضربته ويا عبد الله وان احد من المشركين استجارك والانعام جملتها
والليل اذا يغشى **لان** صدورها في الاصل افعال والتقدير هل ضربت زيدا وادعوا
عبد الله وان استجارك احد وخلق الانعام واقسم بالليل **والتقدير كالمذكور** في الحكم
تنبيهان الاول زاد ابن هشام في اقسام الجملة الظرفية وهي المصدرة بظرف او جار
ومجرور نحو اعندك زيد وفي الدار زيد اذا قدرت زيدا فاعلا بالظرف او الجار والمجرور لا
باستقر المحذوف كما سيد المخبر به عنهما وسياتي تفصيل الاقوال في هذه المسئلة في محلها ان
شاء الله تعالى وزاد الزمخشري وغيره الجملة الشرطية والصواب انها من قبيل الفعلية لما مر **الثاني** قال ابن
هشام في المغني يعيب على السؤال عن ان يفصل فيه لاحتمال الاسمية والفعلية لاختلاف
التقدير ولو اختلف الغرض ولذلك امثلة احدها قصد الكلام من غير ان قام زيد فانا
اكرمه وهذا يبنى على الخلاف في عامل اذا فان قلنا جر بها فقصد الكلام جملة اسمية واذا
قلنا من تاخير وما بعدها اسم لها لانه مضاف اليه ونظير ذلك قولك يوم لسافر زيد
انا مسافر ومنه قوله ٭ فبينا نحن نرقبه اتانا ٭ اذ قدمت الف بنا زابق وبين
مضافه للجملة الاسمية فان صدر الكلام جملة فعلية والظرف مضاف الى جملة اسمية وان قلنا
العامل في اذا فعل الشرط واذا غير مضافة فصدر الكلام جملة فعلية قدم ظرفها كما تقول

متى قدم فانا اقوم الثاني في الدار زيد واعندك عمرو فانا ان قدرنا المرفوع مبتدا لزم رفعا
بمبتدا محذوف تقديره كائن او مستقر فالجملة اسمية وان جعلنا الاولى وفات جزئي الاولى وفات فاعل
مغن عن الخبر في الثانية وان قدرنا فاعلا باستقر فعلية او بالظرف نظرا فيه الثالث
نحو بريان في نحو ما لرتبة مذبوحان فان تغيير عند الاخفش والزجاج بمعنى وجب
لقائه بريان وعند ابي بكر وابي علي اندفعا الرؤية بريان وعليهما فالجملة اسمية
لا محل لها وعند غيرهما على الاول ومبتدا على الثاني وقال الكسائي وجماعة مذكان بريان
فظرف لما قبلها وابعدها جملة فعلية حذف فعلها وهو في محل جر مضاف وقال آخرون
المعنى من الزمان الذي هو بريان ومتعدد مركبة من حرف الابتداء وذو الطائية واتقدم على
الزمان وما بعدها جملة اسمية حذف مبتدأها ولا محل لها لانها صلة الرابع ما ذا صنعت
فانه يحتمل معنيين احدهما ما الذي صنعته فالجملة اسمية فقدم خبرها عند الاخفش
مبتدأها عند سيبويه والثاني اي شيء صنعت فهي فعلية فقدم مفعولها فان قلت
ما ذا صنعته فعلى التقدير الاول الجملة محلها وعلى الثاني تحتمل الاسمية بان تقدر
ما ذا مبتدأ والفعلية بان تقدره مفعولا لفعل محذوف على شريطة التفسير ويكون
تقديره بعدها فالان الاستفهام له الصدر الخامس نحو اي بئر يبعد دنانا فالاولى تقدير
لبئر فاعلا بيبعد محذوفا والجملة فعلية ويجوز تقديره مبتدأ وتقدير الاسمية
في الثم تحلقونه اربع سنة في البئر يبعد دنانا لعادلتها للاسمية وتقدير الفعلية في قوله
تعالى اهي سرتم ام عادني جلم اكثر مجيئا من تقديرها في البئر يبعد دنانا
لعادلتها الفعلية السادس نحو فاما اخواك فان الالف ان قدرت حرف تثنية كما
ان التاء حرف تانيث في قامت هند او اسما واخواك بدل منها فالجملة فعلية
وان قدرت اسما وما بعدها مبتدأ فالجملة اسمية وقدم خبرها السابع نعم الرجل زيد
فان قدر نعم الرجل خبرا عن زيد فاسمية كما في زيد نعم الرجل خبر عن زيد فاسمية
في زيد نعم الرجل وان قدر زيد خبر المحذوف فجملتان فعلية واسمية الثامن جملة
البسملة فان قدر ابتدائي بسم الله فاسمية وهو قول البصريين او ابدأ باسم الله فعلية
وهو قول الكوفيين وهو المشهور في التفاسير والاعاريب التاسع قولهم ما حاجت
حاجتك فانه يروى برفع حاجتك فالجملة فعلية وبنصبها فالجملة اسمية وذلك ان

حاجتي صار مثلي الاول ما حاجتها وحاجتك اسمها وعلى الثاني ما مبتدأ واسمها ضمير
ذات جاء على معنى ما وحاجتك خبرها ونظيره ما هذه في قولك ما انت وموسى فانها
تحتمل الرفع والنصب الا ان الرفع على الاستئنافية او الخبرية على حذف سيبويه والنصب
وذلك اذا قدرت موسى عطفا على انت والنصب على الخبرية او المعية وذلك اذا قدرت
مفعولا معه او بدلا من تقدير فعل اي ما تصنع ونظير ما هذه في الوجهين على
اختلاف التقديرين كيف انت وموسى الا انها لا تكون مبتدأ ولا مفعولا به فليس للرفع
الا وجه واحد واما النصب فيجوز تركه على الخبرية او الحالية العاشر الجملة المعطوفة
من نحو قد عمرو وزيد قام والاوجه الفعلية للتناسب وذلك لازم عند من يوجب
توافق الجملتين المتعاطفتين وما يتبع فيه الفعلية نحو موسى اكرمه ونحو زيد يقوم عمرو
لا يذهب بالجزم لان رفع الجملة الطلبية خبرا قبل الوصف كلام المغني ثم الجملة الاسمية
الواقعة صفة وعدها امتياز لانها ان وقعت خبرا عن مبتدأ فاسمها جملة صغرى او نحو
جملة صغرى وان كان خبر المبتدأ فيها اي في الجملة جملة اسمية او فعلية فكبرى نحو قولك
زيد قام ابوه او ابوه قائم فقام ابوه او ابوه قائم جملة صغرى لانها وقعت خبرا عن
مبتدأ وهو زيد والجميع من المبتدأ والجملة التي هي خبره جملة كبرى لان خبر المبتدأ فيها
جملة وقد تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين كما في نحو زيد ابوه غلامه منطلق
فتجيء هذا الكلام جملة كبرى لا غير وغلامه منطلق صغرى لا غير لانها خبر ابوه غلامه
منطلق كبرى باعتبار غلامه منطلق صغرى باعتبار جملة الكلام قال ابن هشام فاسئله
لكنا هو الله وفي اذا الاصل لكن انا هو الله ربي ففيها ايضا ثلاث مبتدأت او الم
يقدر هو ضمير الشان سجانه ولفظ الجلالة بدلا منه او عطف بيان عليه كما جزم ابن
الحاجب بل قدر ضمير شان وهو الظاهر ثم حذفت همزة انا حذفا اعتباطيا
وقيل حذفا قياسيا بان نقلت حركتها ثم حذفت ثم ادغمت نون لكن في نون انا
تنبيهان الاول الجملة الكبرى كما تكون مصدرة بالمبتدأ كما مر تكون مصدرة بالفعل
نحو تلعلعت زيدا يقوم ابوه وتفسير الهم شامل لذلك واما تفسير عبارتها الاسمية التي
خبرها جملة فغير مطرد لخروج المصدرة بالفعل الثاني قال ابن هشام في المغني قد يحتمل
الكلام الكبرى وغيرها والجمع لشبه احدها نحو انا انبئك به اذ يحتمل ان يكون

فعلا مضارعا ومنعوه وان يكون اسم فاعل ومضافا اليه مثل وانهم اتيهم عذاب غير مردود
اتيه يوم القيمة فردا ويؤيده ان اصل الخبر الافراد وان حمزة يميل الالف من اتيك وذلك
ممتنع على تقدير تعلقه بها من همزة الثاني نحو زيد قائم ابوه اذ يحتمل ان يقدر ابوه
مبتدا وان يقدر فاعلا مغايرا الثالث نحو زيد في الدار اذ يحتمل تقديره استقر وتقديره
مستقر الرابع نحو ايا انت سيرا اذ يحتمل تقدير تسير وتقدير سائر وينبغي ان يجري
هنا الخلاف الذي في المسئلة فيها انتهى قال الدماميني يشير الى الخلاف الذي جرى
فيما يتعلق به الظرف من نحو زيد في الدار هل هو فعل تعلق الزمان الاصل في العمل
الافعال فعند الاحتمال يكون الاولى تقديره ما هو الاصل وهو اسم فاعل مثلا
نظرا الى انه خبر واصل الخبر ان يكون مفردا فعند التردد يقدر ما هو الاصل وهذا
الخلاف معروف ولم يذكره المص في المسئلة السابقة واحال عليه لشهرته وفي قوله
وينبغي اشعار بانهم لم يصرحوا بجريان الخلاف في عامل المصدر من نحو انا انت سيرا
وهو مثل مسئلة الظرف من غير فرق فينبغي جريان الخلاف فيه ايضا وقد تكون
الجملة صغرى وكبرى كقائم زيد من زيد قائم وابوه زيد وعندك زيد اذ لا يصدق
عليها تعريفهما تنبيهان الاول قال ابن هشام في المغني وقد عبر بعضهم بصغرى
وكبرى كما فعل المص انما قلت صغرى وكبرى موافقة لهم ولنا الوجه استعمال فعلى افعل
تاء او بالاضافة ولذلك لحن من قال كان صغرى وكبرى من فواقرها حصى اذ هي على حد قوله بين ذراعي وجبهة الاسد
وقول بعضهم ان من زائدة وانهما مضافان على حد قوله بين ذراعي وجبهة الاسد
يرده ان الصحيح ان من لا تقحم في الايجاب كما مع تعريف الجزء ولكن ربما استعمل افعل
التفضيل الذي لم يرد به المفاضلة مطابقا مع كونه مجردا قال الشاعر

اذا غاب عنكم اسود الشرى كنتم ... كراما وانتم ما اقام الايتم

اي شام فعلى ذلك تخرج البيت وقول النحويين وكذلك قول العروضيين فاصلة صغرى وفاصلة
كبرى انتهى وفي هذا الجواب نظر قال في الجامع لا يطرد تاويل اسم التفضيل بما لا
يشاركه فيه غيره كما اعلم بما في نفوسكم وهو اهون عليه خلافا للمبرد وقال ابن
مالك في التسهيل استعماله عاريا دون من وال مجردا عن معنى التفضيل ما ولا باسم
فاعل او صفة مشبهة مطرد عند ابي العباس والاصح قصره على السماع انتهى وقال

ابن عقيل في شرحه الوجه ان ذلك مطرد وعلى ذلك المتاخرون الثاني تنقسم الجملة الى ذات
وجه وذات وجهين فذات الوجهين هي اسمية الصدر فعلية العجز نحو زيد يقوم ابوه
وفعلية الصدر اسمية العجز نحو ظننت زيدا ابوه قائم وذات الوجه نحو زيد ابوه قائم
وظننت زيدا يقوم ابوه هذا تتمة في الكلام على تعداد الجمل التي لها محل من الاعراب والتي
لا محل لها منه الجمل التي لها محل من الاعراب سبع على ما هو المشهور وكان انها
تسع كما سياتي بيانه وبدا بالتي لها محل من الاعراب لكونها اشرف من التي لا محل لها منه
والذي عكس نظر الى الاصل وهو كون الجملة لا محل لها من الاعراب وانما كان كذلك
لانها اذا كان لها محل من الاعراب تقدرت بالمفرد لان المعرب انما هو المفرد والاصل في
الجملة ان لا تكون مقدرة بالمفرد وهي اي الجمل السبع التي لها محل من الاعراب احدها الجملة
الخبرية وهي الواقعة خبرا والثانية الجملة الحالية وهي الواقعة حالا والثالثة الجملة المفعولية
بها او الرابعة الجملة المضاف اليها والخامسة الجملة الواقعة جوابا لشرط جازم والسادسة
الجملة التابعة لمفرد والسابعة الجملة التابعة لجملة لها محل من الاعراب والجمل التي لا
محل لها من الاعراب سبع ايضا احدها الجملة المستانفة ويعبر عنها بالابتدائية وبالتفسيرية
المص اولى لما سياتي والثانية الجملة المعترضة والثالثة الجملة التفسيرية وتسمى
المفسرة والرابعة الجملة الصلة والخامسة الجملة الجواب بها القسم والسادسة الجملة
الجواب بها شرط غير جازم والسابعة الجملة التابعة لما لا محل له من الاعراب كما عقد
وصولي الى هذا الموضع من الشرح عزمي نظمها فقلت مستعينا بالله

الجمل المعربة المحل ... سبع على المشهور فاستمل
خبرية وما قد وقعت ... حالا وذو مفعول بها قد وقعت
وما اليها قد اضيف وكذا ... جواب شرط جاء بالفا او اذا
وما انت تابعه لمفرد ... او جملة لها محل فاعدد
اما التي ليس لها محل ... فسبع ايضا وهي ما سالتو
الابتدائية فالتي جرت ... معترضا بها وما قد فسرت
وصلة الموصول والجواب ... لقسم وما بها يجاب
شرط اتى للفعل غير جازم ... وما انت تابعه لعادم

محل اعراب نحدها كلها ∴ منظومة في نسق واشكر لها

ونظمها الشيخ بدر الدين ابراهيم قاسم المرادي ايضا فقال

جمل انت ولها محل معرب ∴ سبع لان حلت محل المفرد
خبرية حالية محكية ∴ وكذا المضاف لها بغير تردد
ومعلق عنها تابعا لها ∴ هو معرب او ذو محل قاعد
وجواب شرط جازم بالفا او ∴ باذا وبعض حال غير بعيد
واشك سببا لها من موضع ∴ صلة وعارضة وجملة مبتدى
وجواب اقسام وما ذيلت في ∴ في اشهر والخلف غير بعيد
وبعيد تخصيص وغير معلق ∴ لو جازم وجواب ذلك اوردي
وكذاك تابعة لشيء ماله ∴ من موضع فاحفظه غير مفند

هذا تفصيل للجمل التي لها محل من الاعراب وبيان مواضعها وكل الجمل التي لها محل لها سند وبيان كل واحدة من القسمين الجملة الاولى ما له محل من الاعراب الجملة الخبرية وهي الواقعة خبرا لمبتدا او لاحد النواسخ المتقدم ذكرها محلها من الاعراب الرفع في باب المبتدا نحو زيد ابوه قايم وباب ان نحو ان زيدا ابوه قايم وباب لا التي لنفي الجنس نحو لا ريبة قوم يحيى بخير او النصب في باب كان نحو ما كانوا يظلمون وباب كاد نحو ما كاد يفعلون وباب ما ولا المشبهتين بليس نحو ما زيد ابوه قايم ولا رجل ابوه قايم تنبيهان الاول قال ابن هشام اختلف في نحو زيد اضرب وعمرو هل جاران فقيل محل الجملة التي بعد المبتدا رفع على الخبرية وهو الصحيح وقيل نصب بفعل مضمر هو الخبر بناء على ان الجملة الانشائية لا تكون خبرا انتهى قال الدماميني والمختار القول لا يعين النصب اذ يجوز ان يقدر مقول فيه كذا فيكون المحكي في محل رفع على انه نائب عن الفاعل ويجوز ان يقدر اقول فيه كذا فيكون في محل نصب انتهى قلت والخلاف في وقوع الجملة الانشائية خبرا مشهور وفي المسئلة ثلاثة اقوال احدها منع وقوع الانشائية خبرا وهو قول جماعة من الكوفيين منهم ابن الانباري نظرا الى ان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب قال غير واحد من المحققين وهو وهم لما مر من اشتراك لفظ الخبر بين ما يقابل الانشاء وبين خبر المبتدا قال ابن هشام

لاتفاقهم على ان هذا اصله الافراد واحتمال الصدق والكذب انما هو من صفات الكلام وعلى جواز ان زيد وكيف عمرو وقال الرضي ليس الخبر عند النحاة ما يحتمل الصدق والكذب كما ان الفاعل عندهم ليس من شأنه فعل نحو اقام زيد عندك ليستوي الظرف خبرا انتهى لا يحتمل الصدق والكذب قال ويدل على جواز كونها طلبية قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وايضا اتفقوا على جواز الرفع في نحو قولهم زيد فاضربه انتهى قيل وفي هذا الاخير نظر فان اتفاق غيرهم لو يلزمهم واتفاقهم وغيرهم ممنوع فانهم ممنوعون ان يقال زيد اضرب انتهى الثاني جواز الرفع بتاويل قول محذوف هو الخبر فاذا قلت زيد اضربه فالتقدير زيد اقول له اضربه او مقول فيه اضربه فالجملة محكية به وهو قول ابن الشراح وانما التجأ الى ذلك هرب من الوهم المتقدم ذكره والثالث جواز الوقوع مرجحا بتاويل وهو قول جماعة منهم ابن مالك والرضي والفشتالي وابن هشام قال ابن مالك في التسهيل ولا يمنع كونها طلبية خلافا لابن الانباري ولا يلزم تقدير قول يقدر خلافا لابن السراج لكن قال السيد الشريف في شرح المفتاح ان التاويل هو المشهور وقرره فيه وفي حواشيه وبيان قال لا يخفى ان المبتدا انما وضع ليخبر به عن حال من احواله فيجب ان يلاحظ الخبر من هذه الحيثية وانما ارتكب ان الخبر يجب ان يكون قابلا به ارجحوا عليه الموطاة اجماعا ان يحل حتى ينتقض بالامر الاعتباري بالجملة الواقعة خبرا ويصيره الاستفهام الداخل على المبتدا بل يكتفي بان الخبر يجب ان يكون ملحوظا من حيث انه حال من احوال المبتدا فانه كاف في اثبات ما نحن بصدده ويشهد لذلك ما تجده من الفرق بين زيد اضرب به وزيد ضربته فان زيدا في الاول مفعول به لانه لم يلاحظ الفعل معه على وجه يكون حالا من احواله بل انما ذكر لتعيين محل الضرب وفي الثاني مبتدا لانه لوحظ معه الفعل من حيث انه حال من احواله ولا شك ان هذا اضرب في قولك زيد اضربه ليس من احوال زيد اذا اجري على ظاهره كما في قولك اضرب زيدا واما اذا اول بمقول فيه اضربه على معنى انه يستحق ان يقول فيه اضربه فقد صار ملحوظا من حيث انه حال لزيد وفيه مبالغة يعرى عنها قولك اضرب زيدا لانك هناك امرت بضربه واشرت الى انه مستحق لذلك وقس عليه نحو زيد اضربه بل انتم لا مرحبا بكم اي مقول في شانكم هذا الدعاء اي تستحقون لان يدعى عليكم به ولما مثل ابن زيد ومتى اقبال فليس مما نحن بصدده لان الاستفهام هنا داخل على الجملة

فعل م

على البينة بين المبتدا المذكور والخبر المقدر لا على الخبر وحده اذ المعنى ازيد حصل في الدار
او السوق فلا يتصور تقدير القول اذ لم يقع الانشاء جزءا للمبتدا ولعل المعنى زيد
احصل في الدار او في السوق الاولى انه لو قدرها باسم الفاعل كان الاستفهام داخلا على المبتدا
حقيقة ولولا هذا لما وجب تقديم الكلمة المتضمنة للاستفهام على المبتدا هنا بحذف
زيد اين هو فانه لا يجب تقديم الاستفهام على زيد لانه وقع في صدر الجملة الواقعة خبرا
فوجب تقدير القول واما في اين زيد فانما وجب التقديم لان الاستفهام متعلق بالبينة
التي هي بين زيد وخبره المقدر معنى كانه قيل ازيد في الدار او في السوق كما تقدم
فلذلك تقدير القول انتهى الثاني قال العلامة الكافيجي لا يسوغ الاخبار بجملة بدأت
نحو زيد يا اخاه ولا مصدرة بلكن او بل او حتى بالاجماع في كل ذلك ولا بد فيها
اي في الجملة الخبرية من ضمير يربطها بما هي خبر عنه لان الجملة من حيث انها جملة كلام
مستقل فاذا قصد جعلها جزء الكلام فلا بد من رابطة تربطها بالجزء الآخر ليكون
المجموع كلاما واحدا والا لم تحصل الفائدة لو قلت زيد قام عمرو مطابق لما يعود
اليه في الافراد والتذكير وفروعهما نحو زيد جاء ابوه جاءني وهند قام ابوها
والزيدان او الهندان قاما ابوهما والزيدون قاموا ابوهم والهندات قاموا ابوهن
مذكور كزيد ضربته او محذوف مقدر ان علم وجر بمن التبعيضية كالسمن منوان
بدرهم اي منه او بفي الظرفية كقوله فيوم علينا ويوم لنا ويوم نساء ويوم نسر
اي نساء فيه ونسر فيه او بمسبوق بمماثل لفظا ومعنى كقوله
اصح فالذي توصي به انت مفلح فلا تك الا في الفلاح منافسا اي انت
مفلح به او باضافة اسم فاعل كقوله سيبلغ العافي بذل الاعلين سائله ولو ورث اجداث عطاء
اي سائلها ومنع ذلك بعضهم او نصب بوصف نحو الدرهم انا معطيك اي معطيكه
وهو قليل او نصب بفعل تام متصرف والمبتدا كل كقراءة ابن عامر مع سروه الحديد
كل وعدا الله الحسنى وبيت الكتاب ثلث كلهن قتلت عمدا فانجو انت وربعة تعود
وهو ابو النجم قد اصبحت ام الخيار تدعي على ذنبا كله لم اصنع قال الاول كل
لو نصب اللزم وجوبه مفعولا وهو ممتنع لانها اذا اضيفت الى مضمر لم تستعمل الا
مبتدا او توكيدا كما ترى بها في قوله تعالى ان الامر كله لله ولا يجوز ان يكون توكيدا في

البينتين لان المؤكد بها نكرة قال ابن مالك وكذا ما اشبه كلا في العموم والافتقار نحو اتيهم
اعطى رجل يدعو الى الخير اجب اي اعطيه واجبه الاول شرط ان جزمت الفعلين
موصول ان رفعتهما والثاني مشبه بالشرط يحتاج الى جملة تكون صفة له ليتم بها معناه
كائنا بالشرط معنى اسم الشرط وكائنا بالصلة الموصول قال ابو حيان لا اعلم له سلفا في
ذلك ويضعف الحذف ان كان المبتدا غير ذلك كقراءة السلمي افحكم الجاهلية بمعنى ابغوا
اي بغونه وقوله وخالد يحمد ساداتنا بالحق لا يحمد بالباطل برفع خالد
وساداتنا اي يحمد ساداتنا واما المرفوع فقد صرح غير واحد منهم ابن مالك وابو حيان
وابن هشام بمنع حذفه لانه عمدة وانما حذف في الصلة في بعض الاحوال لكونها اشتهرت بالطا
بالموصول من المبتدا والخبر بعضهم حذفه مبتدا كما في قولهم ان هذان لساحران عند
من قدر ان هذان لهما ساحران ونقل المغني عن ابي مضر اجازة حذفه في نحو زيد
هو القائم قال مع قوله هو وغيره انه لا يحذف العائد في نحو جاء الذي هو في الدار لانه
لا دليل على المحذوف تنبيه قال ابن هشام قد يوجد الضمير في اللفظ ولا يحصل الربط
وذلك في ثلاث مسائل احدها ان يكون معطوفا بغير الواو نحو زيد قام عمرو وهو اخوه
هو الثانية ان يعاد العامل نحو زيد قام عمرو قام هو الثالثة ان يجر بمن نحو حسن
الجارية اجتنى هو فهو بدل اشتمال من الضمير المستتر العائد على الجارية وهو في المقدر
كانه من جملة اخرى وقياس قول من جعل العامل في البدل هو العامل في المبدل منه ان
تصح المسئلة الثني الا اذا اشتملت الجملة التي هي خبر على المبتدا لفظا ومعنى فقط
فلا يحتاج الى ضمير بل هذا الاشتمال كاف في ربط الجملة بما هي خبر عنه فالاول نحو الجارية
ما الجارية فالجارية الاولى مبتدا والثانية اسم استفهام مبتدا ثان والجارية الاخيرة خبر ما
والجملة خبر المبتدا الاول والرابط بينهما اشتمالها عليه لفظا ومعنى والاصح ان ذلك
ليس ضعيفا كما قال سيبويه ولا خاصا بالشعر كما قال الاعلم ولا بمنام التهويل والتفخيم
وان كان الغالب ما يقع في ذلك نحو القارعة ما القارعة وقد صرح اصحاب البديع منهم اصحاب البيان
الثاني نحو زيد جاءني ابو عبد الله كنيته اجازه الاخفش وتبعه ابن مالك وقال الصلة
سيبويه والجمهور واستدلوا بالجواز بقوله تعالى والذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلوة
لا نضيع اجر المصلحين فالذين مبتدا وجملة يمسكون بالكتاب صلة الذين وجملة

انا معو الصلوة معطوفة على الصلة وجملة انا لا نضيع اجر المصلحين خبر المبتدا والرابط بينهما
اشتمالها عليه معنى فان المصلحين هم الذين يمسكون بالكتاب ورد منع كون الذين
مبتدا بل هو مجرور بالعطف على الذين يتقون ولئن سلم فالرابط العموم لان المطهر
اعم من المذكور من او الضمير المحذوف اي منهم او الخبر محذوف والجملة تعليل دليل التوحيد
ما جرون قاله في المغني **او** اشتملت **على شامل له** اي للمبتدا فهذا الاشتمال
ايضا مغن عن الضمير نحو زيد نعم الرجل فزيد مبتدا وجملة نعم الرجل خبره والرابط بينهما
اشتمال الجملة على الجنس الذي يشمل زيدا وغيره وهو الرجل اذ اللام فيه للجنس المستغرق
على ما هو المشهور ويلزم عليه جواز زيد مات الناس وهو مردود كل الناس يموتون لان
الجملة مشتملة على شامل للمبتدا كما قابل به فقبل الرابط اشتمال الجملة على المبتدا معنى
على قول الاخفش في صحة تلك المسئلة وعلى القول في ان ال في نعم وبئس للعهد
لا للجنس **او** اشتملت **على اشارة اليه** اي الى المبتدا فتقوم هذه الاشارة مقام
الضمير في الربط نحو قوله تعالى والذين كذبوا بآياتنا واستكبروا عنها اولئك اصحاب
النار ولباس التقوى ذلك خير فاذا قدر ذلك مبتدا لا تابعا للباس وجعل الخبر
المسئلة يكون المبتدا موصولا او موصوفا والاشارة اشارة البعيد فيمتنع عند زيد
قام هذا لا تميز زيد قام ذلك المانع في الجملة قوله تعالى ان السمع والبصر والفؤاد كل
اولئك كان عنه مسئولا كذا في المغني وعبارة الاوضاف في النقل عن ابن الحاجب الجمهور
ما ورد فيه ذلك اذا كان المبتدا موصولا او موصوفا فيحتاج الى اعادته بلفظ الاشارة
المستعمل لما يعد كذلك وذلك واولئك ويكون له موضع لتميز الضمير لا لتميز الضمير
لا له على البعد وظاهر هذا انه لا يمتنع عنده في ذلك وان كان ذليلا بل مفهومه
ان ذلك كثير **او كانت** الجملة **نفس المبتدا** في المعنى فلا تحتاج الى الضمير لرابطها
بل ضمير لانها هو نحو قل هو الله احد فانا هي شاخصة ابصار الذين كفروا على
اظهر الوجهين من ان هو ضمير شان وهو ضمير قصة وكما في قولك معتقد جميع الله
بالتحقيق ان هذا ليس من الاخبار بالجملة بل بالقوة على ارادة اللفظ كما في عكسه نحو
حول ولا قوة الا بالله كثير من كون الجنسية عليه المرادي وغيره **تنبيه** ويغني عن
الضمير في الربط اربعة امور اخر احدها العطف فيما السببية لجملة ذات ضمير على

جملة خالية منه هي الخبر او العكس والاول نحو زيد يطير الذباب فيغضب فقوله فيغضب ضمير
عائد على زيد قال وافنان عيني بحسن الاشارة فيعود وقالت بهم صفرق
كذا قالوا قال ابن هشام وهو محتمل لان يكون اصله يحسن الاشارة اي يكشف عنه قال
الدماميني لكن ما قالوه اظهر لان الحذف خلاف الاصل ولا ضرورة تدعو اليه الثاني
كقوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فهذا السببية نزول الجملتين
منزلة الجملة الواحدة ولهذا اكتفى فيهما بضمير واحد وح فالخبر مجموعهما كما في حلق الشرط
الجزاء الواقعين خبرا نحو زيد ان قام يغضب عمرو والحل لذلك الجميع قال الرابط في
المرضعين في الحقيقة انما هو الضمير فمعنى زيد يطير الذباب فيغضب زيد لما يطير الذباب
يغضب نقل عليه في المغني قال وهو بديع وسبقه الى ذلك ابن الربيع وفي الاوضاف
عن ابن الحاجب وجدت في الاسئلة التي سال عنها الزمخشري ابا اسحق الزجاج قال لا يجوز
زيد يطير الذباب فيغضب عندنا بصريين ويجوز عند الكوفيين انتهى وضمير عن ابن
عصفور ان الربط بالفاء متفق عليه الثاني العطف بالواو عند هشام وحده نحو هند
قامت هند واكرمها ونحو زيد قام وقعدت هند بناء على ان الواو للجمع فالجملتان
كالجملة كمسئلة الفا واما الواو للجمع في المفردات لا في الجمل فلا جملة هذا قائم وقاعد
هذان يقوم ويقعد قاله في المغني الثالث الشرط المشتمل على ضمير هو الرابط في الحقيقة
مدلول على جوابه بالخبر كزيد يقم عمرو ان قام الرابع لا النائبة عن الضمير وهو قول
الكوفيين وطائفة من البصريين وسندهم ما مر خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى
فان الجنة هي المأوى اي مأواه من منع قدمه الهوى له **تنبيه** اختلفوا في الرابط
في قولهم والذي هو عندي مستكره يبدو ان اذا جاء يتربص على اقوال احدها الخبر
والتقدير والذي هو الذي على حذف المبتدا المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وهو
الذي فالرابط النون العائد على المبتدا المحذوف الثاني انه كلمة هو محذوفة هو ما
اضيف اليها على التدريج وتقديرها ما قبل يتربص الى ازواجهم يتربص ويتربص
الاخفش وقيل المبرد واما بعد اي يتربص بعدهم وهو قول الفراء وقيل الاخفش
الثالث انه الضمير القائم مقام الظاهر المضاف للخبر والاصل يتربص ازواجهم
فجيء بالضمير مكان الازواج لتقدم ذكرهن فاستمع ذكر الضمير الذي اضيف اليه

الظاهر لان النون لا تضاف لكن ها ضمير او حصل الربط بالضمير المذكور وقيل التقدير
بما يتلى عليكم حكم الذين فالظرف خبر مقدم والمبتدا هو المضاف المحذوف اي حكم الذين
يتوفون منكم ثم ابتدى بيتربصن مفسر للمتلو فاذا احتاج الى الجملة حتى يحتاج الى الرابط
ونقل الطيبي في حاشية الكشاف هذا القول عن سيبويه وضعف بما فيه من حذف
خبر مقدم ومبتدا من خبر وتقديم ما حقه التاخير وهو تكلف الجملة **الثانية** من الجمل التي لها
محل من الاعراب الجملة **الحالية** وهي الواقعة حالا ومحلها من الاعراب النصب **وشروطها**
ثلثة احدها **ان تكون خبرية** منسوبة الى الخبر نسبة الفرد الى الكلية لانها خبر لكن هذا
باعتبار الاصل دون الحال كما سياتي فالنسبة على هذا على ما بها ولا يجوز ان تكون
انشائية لانها وان كانت كخبر المبتدا في المعنى الا انها حكم جزئي لانها قيد والقيود
تكون ثابتة باقية مع ما تقيد بها والانشاء الوجود لا يبقى مع اللفظ ويزول
بزواله فلا يصلح للقيدية ولذا لا يقع الانشاء شرطا ولا ظرفا ولا صفة الا اذا هكذا
قرره الحديثي في شرح الحاجبية وقال الرضي انما وجب كونها خبرية لان مقصود
المجيء بالحال تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال والانشاء
اما طلبية او ايقاعية اما الاستفهام والطلبية لا يتيقن حصول مضمونها فكيف يخصص
مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون نحو اطلب او اوقاعية نحو بعت واشتريت
وتزوجت ففيه تنظر فيها الى وقت يحصل فيه مضمونها بل المقصود بها نفس
الايقاع وهو سابق لقصد وقت الوقوع بخلاف الوصف بالفعل لان دلالة اللفظ على
وقت التلفظ بلفظ الايقاع وقت وقوع مضمونه انتهى وحكى ابن هشام الاجماع
على ان الحالية لا تكون الا خبرية قال واما قول الامير الحلي في قوله ۵

اطلب ولا تضجر من مطلب ۞ فانه الطالب ان يضجرا ۞ ان لا ناهية والواو
للحال فوطا والصواب انها عاطفة لما مصدرا فيه من ان والفعل على مصدر
منهم من الامر السابق اي ليكن منك طلب وعدم ضجر او جملة على جملة وعلى الاول
فمنتهى تعضجر اعراب ولا النافية والنصب مسلم في قولك ائتني ولا اجيئك بالنصب
وعلى الثاني فالنفي للتركيب والاصل ولا تضجر فهو من التوكيد الخفيفة فحذفت
للضرورة ولا ناهية والعطف مسلم في واعبد الله ولا تشركوا به شيئا انتهى قال

الدماميني في التسهيل عجب ان يريد هذا القائل ان جملة النهي خبر مبتدا محذوف والاسمية
حالية ووقوع الطلبية خبرا للمبتدا بالتاويل غير مستنكر فالمعنى الطلب وانت نهي
عن الضجر ولا خطا اذن في كون الواو للحال ولا ناهية على في قول اذا كانت الجملة الثانية
في المعنى كخبر المبتدا فلم لا يجوز وقوعها انشائية ساوته بالخبرية كما يكون ذلك في خبر
المبتدا وكونها قيدا للعامل لا ينافي ذلك وقد صرح النفتازاني في شرح التلخيص في
قول ابي الهيثم ۞ متى عنه فتزعا عن قتزع ۞ حبوب الليالي او يطيني او اسرعي ۞
بان قوله او يطيني او اسرعي حال من الليالي على تقدير القول او كون الامر بمعنى الخبر وهذا
الوجه عين ما قلنا انتهى وقد صرح بذلك في شرح المفتاح ايضا وتبعه الشريف
الجرجاني في شرحه على الكتاب المذكور ثم دعوى الاجماع على ان الحالية لا يكون الا
خبرا مقدوح فيها بما نقله صاحب البسيط وغيره من الفقهاء من جواز وقوع الامر حالا
نحو وحدث الناس خبر فقله واجيب بانه على تقدير مقولا فيهم ۵ ۵ ۵
الشرط الثاني ان تكون **غير مصدرة بحرف الاستقبال** كالسين وسوف فان
قلت قال مررت بزيد سيقرا وسوف يقرا ولن يقرا ومرورك بذلك لمنافاة الحال
والاستقبال في الظاهر وان لم يكن حقيقة اذ الحال الذي نحن فيه ليس هو الحال الذي
يدل عليه المضارع حتى ينافي الاستقبال اشار اليه الرضي واعترضه الشريف الجرجاني
بان الحال الذي نحن بصدده يجامع كلا من الازمنة الثلاثة على السواء لا تناسب الحال
بمعنى الزمان الحاضر المقابل للاستقبال والا في اطلاق لفظ الحال على كل منهما اشتراكا
لفظيا وذلك لا يقتضي امتناع تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال كالا يخفى انتهى
وقرره بوجه اخر سياتي ان شاء الله تعالى مع ما فيه **تنبيهان الاول** خرج بهذا
الشرط الجملة الخبرية الشرطية فلا تكون حالية قال المطرزي لا تقع جملة الشرط حالا لانها
فاذا قوله جاء زيد ان سال تعط فان اردت صحة ذلك جعلت الجملة خبرا من الحال
فقلت وهو ان سال تعط وتكون الحال هي الجملة الاسمية يعني فتزول من تصدير الحال
بدليل الاستقبال لان الحال اثبات اتصاف صاحبها بمضمون الخبر الذي هو الجملة
الشرطية لا وهي مقارنة لزمن العامل فلا اشكال وقال صاحب الوافي يجب تصدير
الشرطية بضمير ذي الحال الا عند الفراء مع معنى الشرط نحو اتيتني ان اتيتني وان

وبنحوه ۵

تاتي واكرمه وان شئت واطلبه ولو بالصين انتهى قال شارحه اذ المعنى في المثال
الاول ائتك على كل حال والا فكيف يصح ان يكون الشئ مشروطا بامرين شاقضين
وكلامه ان في هذا الموضع لا يكون الا قصد التعليق والاستقبال وكذا كلمة لو تكون ثنائية
الشئ لانتفاء غيره لا للمضي بل المعنى فيهما يثبتون الحكم البتة انتهى والواو في المثالين
الاخيرين قيل حالية والمعنى اكرمه وان كان الحال انه شئتك واطلب العلم لو لم يكن
بالصين ولو كان بالصين فهما كالمثال الاول وصرح به ابن هشام في شرح بانت
سعاد وقيل اعتراضية وفيه نظر وفي البسيط ان الشرطية تقع حالا نحو افعل هذا
ان جاء زيد فقيل تلزم الواو وقيل لا تلزم وهو قول ابن جني وفي الهمع من الجنى
الشرطية تقع حالا خلافا للطرزي انتهى الثاني قال الهواري اذا نظرت الى قياس
قولهم في الحال المقدرة اقتضى ان يجوز تصدير الجملة الحالية بحرف الاستقبال وتكون
الجملة حالا مقدرة اذ الحال المقدرة انما هي صفة مستقبلة يتقدر وقوعها اشعر فتدبر
والشرط الثالث انه لا بد لها من رابط يربطها بما هو حال منه لما مر فالجملة الاسمية
تربط بالواو والضمير جميعا اقتضاء لبيان الربط مرجيا عدم دلالتها على بعد
الثبوت الذي هو من شان الحال وظهور الاستيناف فيها لحسن زيادة رابط نحو قوله
الم تر الى الذين خرجوا من ديارهم وهم الوف ولا تقربوا الصلوة وانتم سكارى او
باحدهما اي الواو فقط نحو لئن اكله الذئب ونحن عصبة وجاء زيد والشمس طالعة
وانما جعلت الواو في هذه الابواب الرابطة لانها تدل على الجمع والغرض اجتماع جملة الحال
مع عامل صاحبها قاله في التصريح وزعم ابن جني انه لا بد من تقدير الضمير فاذا قلت
جاء زيد والشمس طالعة فالتقدير وقت مجيئه ثم حذف الضمير ودلت الواو عليه
او الضمير فقط نحو زيد الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة وزعم الزمخشري انه
نادر وصرح ابن الحاجب في الكافية بضعفه قال ابن مالك رادا على الزمخشري وهي من
المسائل التي حرفته عن الصواب واعجزت ناصر به عن الجواب وقد تنبه في الكشاف
فجعل قوله تعالى بعضكم لبعض عدو في موضع نصب على الحال وكذا في لا معقب لحكمه
قال ابن مالك وانفراد الضمير عندي اقيس لان الحال شبيهة بالخبر والنعت وليس شئ
منهما يربط بالواو انتهى وقد حكي عن الفراء مثل ما ذهب اليه الزمخشري وحكى ابن

حيان ان الزمخشري رجع عن قوله في الكشاف في ان الربط بالواو فقط اكثر من الربط بالضمير
صرح ابن مالك في شرح الكافية نكتة قال ابن هشام في المغني قلت يوما ترد الجملة الاسمية
الحالية بغير واو في فصيح الكلام مرادفا للزمخشري لقوله تعالى ويوم القيمة ترى الذين كذبوا
على الله وجوههم مسودة فقال بعض من حضر هذه الواو في اولها انتهى وقد تخلو الجملة
من الواو والضمير معا تقديرا الضمير نحو مررت بالبر قفيز بدرهم والواو كقوله يصف
غارة الطلب الاول نصف النهار والماء غامر ودرنقه بالغيب لا يدري ما حاله
نصف النهار والماء غامر ودرنقه بالغيب لا يدري ولما قدر الواو مع امكان
تقدير الضمير حمله على الكثرة في هذا الباب كما مر تنبيه تمشح الواو في الجملة الاسمية الواقعة
بعد عاطف نحو قوله تعالى فجاءها بأسنا بياتا او هم قائلون فلا يقال او هم قائلون كالهنا
اجتماع حرفي عطف صورة وفي الجملة الاسمية المركبة بمعنى جملة نحو قولك تعلم الهدى
الكتاب لا ريب فيه فكما لا يدخل الواو في المركب في نحو جاء زيد نفسه لا تدخل هنا لان
المركب نفس المؤكد في المعنى فلو دخلت الواو لكان في صورة عطف الشئ على نفسه
قاله في الاوضح وشرحه وهو وارد على تضمينه كلام الصبان رحمه الله تعالى والجملة الفعلية
ان كانت مبدوءة بمضارع مثبت بدون قد فتربط بالضمير وحده نحو جاء
زيد يسرع وقوله تعالى لا تمنن تستكثر اي لا تعط حال كونك تعد ما تعطيه كثيرا ان
تمشح الواو لانه نزل منزلة اسم الفاعل في المعنى وجاء عليه في الحركات والسكون فاجرى
مجراه في امتناع الواو واما ما جاء مع الواو من نحو قمت واصك وجهه وقوله
بجرت وابرحنهم مالكا فقيل على حذف المبتدا والواو داخلة على جملة اسمية اي انا
اصك وانا ابرحنهم قال الشيخ عبد القاهر الواو فيها للعطف لا للحال والا صلح قمت
وصككت وبرحت عدل عن لفظ الماضي الى لفظ المضارع حكاية للحال الماضية
معناها ان يفرض ان ما كان في الزمان الماضي واقع في هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ
المضارع او مع قد فتربط بالضمير مع الواو وجوبا نحو قوله تعالى لم تؤذونني
وقد تعلمون اني رسول الله اليكم فجملة تعلمون حال من الواو في تؤذونني والا
الجملة الفعلية مبدوءة بمضارع مثبت بل كانت مبدوءة بمضارع منفي او بماض مثبت
او منفي فكما الجملة الاسمية في انها ترتبط بالواو والضمير معا او باحدهما وهذا يقتضي

حولها الاوجه الثلاثة في ذلك كله وليس على اطلاقه فلا بد من بيانه اما البدء بالمضارع المنفي
فان كان النافي لا فهو كالمثبت في لزوم الضمير والخروج عن الواو نحو والذين لا يؤمنون بالله
فان ورد بها الواو وقد مبتدأ على الاصح كقراءة ابن ذكوان فاستقيما كما تتبعان بتخفيف
النون نص على ذلك في التسهيل وجعل بعضهم زيد الواو اكثريا والظاهر عدم القائل بل
وان كان النافي غيرها جازت الاوجه الثلثة والمسموع من ذلك لم ولما وما والقياس
يقتضي الحاق ان واما لن فحرف استقبال لا يدخل له هنا وقال الاندلسي المضارع
المنفي بلم لا بد فيه من الواو كان مع الضمير او قال الرضي ولعل ذلك لان لم يقلب
ماض معنى كان ضرب ماض لفظا فكما ان ضرب لما وضعته للحال اظهار احتاج الى
قد المقربة له الى الحال لفظا او تقديرا كذلك لم يضرب يحتاج الى الواو التي هي علامة الحال
لما لم يصح قد لان قد لتحقيق الحصول ولم للنفي انتهى وذكر في التسهيل ان المضارع
المنفي بالا تغني فيه الواو عن الضمير وفي كلام غيره القيل يجاء زيد وما تطلع الشمس
واما البدء بالماضي المثبت فان كان تاليا لقسم ما يأتيهم من رسول الا كانوا به
يستهزئون او مسبوقا بما كقوله كمي الخليل يضرب اجادا وهلا ولا تشح عليه جادا ويجاد
او صلة الشرط نحو اذا ضربته ان اطاع وان عصى ابن الضمير والخلو عن الواو وكانت
الحال مؤكدة نحو زيد اخوك قد علمت شركتنا الواو ايضا وان كان غير ذلك جازت الاوجه
الثلاثة وهذا التفصيل حاد عنه كثير من الكتب فاحفظه **ولا بد في الماضي المثبت**
من ثبوت قد او تقديرها اي ولو كان مثبتا مقدرا اما المذكورة فكقوله تعالى افتطمعون
ان يؤمنوا لكم وقد كان فريق منهم يسمعون كلام الله واما المقدرة فكقوله تعالى هذا ما وعدنا
الرحمن وصدق المرسلون وجاؤكم حصرت صدورهم هذا مذهب الفراء والمبرد والفارسي
وجماعة من محققي المتاخرين بل قيل جميع البصريين الا الاخفش وذهب الكوفيون
والاخفش الى انه لا حاجة الى تقدير قد حيث تفقد لفظا لكثرة وقوع الماضي حالا
بدون قد والاصل عدم التقدير لا سيما فيما كثر استعماله واختاره ابو حيان ونقله
بعضهم القول بان قد انما اشترطت لتقرب الماضي من الحال فتصلح اذ ذاك لوقوعه
حالا وفيه بحث سيأتي في حديث المزدار ان شاء الله تعالى **تنبيه** كلامه في ذكر
قد ليس على اطلاقه بل فيه تفصيل وذلك ان الماضي ان كان تاليا لا الا ان يتلوها

ما وكان قد ترك فذا كثير من بينها نحو العبته الا كريمتي واضرب زيدا قام او تعدد فقيل
بل الترك واجب وان كان معه ضمير كان بينها اكثر واجتماع الواو وقد اكثر من
انفرادها وانفراد قد اكثر من انفراد الواو فنحو جاءني زيد وقد خرج ابوه اكثر ثم قد
خرج ابوه ثم وخرج ابوه فان عدم الضمير لزمت الواو وقد كقوله

فجئت وقد نضت لنوم ثيابها ... لدى الستر الا لبسة المتفضل ... ولا يقال جاءني
زيد قد خرج عمرو ولا وخرج عمرو فالرضي وجاز الاندلسي على ضعف دخول قد في
الماضي المنفي بما نحو ما قد ضربه ابوه وليس بوجه لعدم السماع والقياس ايضا لكن
قد لتحقيق وقوع الفعل وتحقق لفعل الجملة **الثالثة** من الجمل التي لها محل من الاعراب الجملة
الواقعة مفعولا ومحلها من الاعراب النصب ان لم تنب عن الفاعل كما سيأتي **وتقع**
مفعولا في ثلث صور احدها ان تكون **محكية بالقول** ومعنى حكاية الجملة بالقول
ان يحكى بها القول لان الجملة اذا حكي بها القول فقد حكيت هي نفسها مع مصاحبته
القول قاله البدر بن مالك **نحو** قوله تعالى **قال اني عبد الله** فجملة اني عبد الله في محل نصب
على المفعولية محكية بقال والدليل على انها محكية بقال كسر ان بعد دخول قال وهل
هي مفعول به او مفعول مطلق نحو كما لقرفصا في قعد القرفصاء الذهبي والذي
خاض من القول فيه مذهبان الاول للجمهور والثاني اختيار ابن الحاجب قال والذي
غر الاكثرين انهم ظنوا ان تعلق الجملة بالقول كتعلقها بعلم في علمت الزيد منطلق
ليس كذلك لان الجملة نفس القول والعلم غير المعلوم فانتفى قال ابن هشام
والصواب قول الجمهور اذ يصح ان يخبر عن الجملة بانها مقولة كما يخبر عن زيد من ضرب
زيد بانه مضروب بخلاف القرفصا في المثال فلا يصح ان يخبر عنها بانها مقولة لانها
نفس القعود واما تسمية النحويين الكلام قولا فكتسميتهم اياه لفظا لا لتحقيق انه
مقول ولفظ انتهى **تنبيهات الاول** الاصل ان يحكى لفظ الجملة كما سمع
ويجوز ان يحكى على المعنى اجماعا فاذا قال زيد عمرو منطلق فلك ان تقول قال زيد عمرو
منطلق او المنطلق عمرو فان كانت الجملة ملحونة حكيت على المعنى اجماعا فتقول في نحو
زيد عمرو قايم بالجر قال زيد عمرو قايم بالرفع وهل تجوز الحكاية على اللفظ قولان صحح
ابن عصفور المنع قال لانهم انما جوزوا اللحن في العربية فينبغي ان يلتزموه في الملحونة

الثاني اذا حكيت كلام متكلم عن نفسه نحو انطلقت فلك ان تحكيه بلفظه فتقول قال
فلان انطلقت ولك ان تقول قال فلان انطلق او انه انطلق او هو منطلق الثالث
هل يتحق بالقول في هذا الباب ما يراد فيه كالدعا والنداء وكل ما في معنى القول فيه
وقع بعد نادى ودعا وصحى ونحوها جملة كقوله تعالى ونادى نوح ابنه يا بني اركب
معنا دعوا الله مخلصين له الدين لئن انجيتنا وصحى بها ابرهيم بنيه ويعقوب يا بني
هي محكية بما قبلها من الافعال جوابا لها مجرى القول ام نصبت بقول مقدر ذهب
الكوفيون الى الاول والبصريون الى الثاني ويشهد لهم التصريح بالقول في نحو
نادى نوح ربه فقال رب ان ابني من اهلي ونحو اذ نادى ربه نداء خفيا قال رب
اني وهن العظم منى الرابع قال ابن بابشاذ في شرح الجمل من احكام هذه الجملة
المحكية انه لا يجوز نعت اسمائها ولا تاكيدها ولا العطف عليها لان هذا كله خروج
عن نفس الحكاية ويؤدي الى ايقاع النعت والتاكيد على غير معنى فليس ان ذلك
داخل في الحكاية تقول لمن قال لزيد منطلق قال فلان زيد منطلق ولا يجوز ان
تقول قال فلان زيد الظريف منطلق ولا زيد نفسه منطلق ولا زيد وعمرو
منطلقان لان ذلك كله لم يقله المحكي عنه انتهى واما العطف على الجملة نفسها فجائز
سواء كان المعطوف مفردا او جملة فاذا كان مفردا انتصب لفظا نحو قال الماذن زيد
قائم او لفظا نحو واذا كان جملة انتصب محلا كما سياتي الخامس قال ابن هشام رب
الجمل المحكية ما قد يخفى فمن ذلك بعد القول نحو قل علينا قول ربنا انا لذا يقين وقال
الكفار لذا يقين عدا فيه ثم عدل الى التكلم لانهم تكلموا عن انفسهم كما قال
الم تر اني يوم جو سويقة بكيت فما تنقى هنيدة ماليا والاصل ما لك
ومنه في المحكية بعد ما فيه معنى القول ام لكم كتاب فيه تدرسون ان لكم فيه لما تخيرون
اي تدرسون فيه هذا اللفظ او تدرسون قولنا هذا الكلام وذلك لان يكونوا
خوطبوا بذلك في الكتاب على زعمهم او الاصل ان لهم لما يتخيرون ثم عدل الى الخطاب
عند مواجهتهم السادس قد تقع الجملة بعد القول غير محكية وهي نوعان محكية بقول مضمر
محذوف كقوله نعم فما ذا تامرين بعد قال اللام زعموا ان هذا لساحر عليم لان
قولهم تم عند قوله من ارضكم ثم التقدير فقال فرعون بدليل قوله قالوا ارجه واخاه

يا بني م

قول الشاعر قالت له وهي بمشي خنك لا تكثري لومي وخلي عنك اتقيد
قالت له اتذكر قولك لي اذ انت في الاسراف في الانفاق لا تكثري لومي فحذف المحكية
بالذكر واثبت المحكية بالحذف وغير محكية وهي نوعان دالة على المحكية كقولك قال زيد
لعمرو في حاتم ظن حاتما بخيلا في نحو القول وهو حاتم بخيل يدل على المحكية بجملة او فكا
التي هي من كلامك دونه وغير دالة عليها نحو ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا الثاني
ان تقع مفعولا في باب ظن واعلم فتقع مفعولا ثانيا لباب ظن نحو ظننت زيدا
يقرا الجملة يقرا من الفعل وفاعله المستتر فيه في موضع نصب على انها المفعول الثاني لظن
ووقوعها مفعولا في هذا الباب كوقوعها خبرا في باب كان وقد اجتمع وقوع الثاني
من باب ظن وخبر كان وان جملة في قول ابي ذويب
فان تعسني كنت اجهل قبلكم فاني شريت الحلم بعدك بالجهل
ومفعولا ثالثا لباب اعلم نحو اعلمت زيدا عمرا ابوه قائم فجملة ابوه قائم في موضع نصب على انها
المفعول الثالث وانما لم تقع مفعولا ثانيا في باب علم لان مفعوله الثاني مبتدا في
الاصل والمبتدا لا يكون جملة والثالثة ان تقع معلقا عنها العامل وقد مر معنى
التعليق في باب افعال القلوب وانه لا يختص بها على الصحيح خلافا لابن عصفور بل هو
جار في كل فعل قلبي وفي معنى الجملة في موضع المفعولين ان تعدى العامل الى اثنين
نحو قوله لنعلم اي الحزبين احصى معمول معنى الجار ان تعدى به عنا ولم يتفكروا
بصاحبهم من جنة فليتفكروا انه ان هو الا نذير مبين ايان يوم الدين لا تبقى فكرت
فيه ونظرت فيه وسالت عنه ولكنها علقت هنا بالاستفهام عن الوصول في
اللفظ الى المفعول وهو من حيث المعنى طالبة له على معنى ذلك الحرف وفي موضع
المفعول المرتب ان تعدى لواحد نحو عرفت من ابوك لانك تقول عرفت زيدا تريد
على اي حال زيد قائم اما قولي اي عرفي هنا اولى ان ترويه فيه عند نصبه كما تقدم
وراى البصريين وسائر افعال الحواس انها تتعدى لواحد بلا خلاف الوسيع المعلقة
باسم غير نحو سمعت زيدا يقرا فقيل متعدية لاثنين ثانيهما الجملة وقيل متعدية
لواحد والجملة حال اما المتعلقة بجمع فمتعدية لواحد اتفاقا نحو واسمعوا الصيحة
تنبيهات الاول اختلف في نحو عرفت زيدا من هو فذهب الفارسي الى ان الجملة

وفي موضع م

في موضع المفعول الثاني لعرفت على تضمنه معنى علمت واختاره ابو حيان ورد بان
التضمين لا ينقاس وهذا التركيب مقيس ذهب المبرد والاعلم وابن عروف الى ان
الجملة في موضع نصب على الحال ورد بان الجمل الانشائية لا تقع حالا وذهب
السيرافي وابن عصفور وابن مالك وابن الصائغ وابن هشام الى ان الجملة بدل من المنصوب
ثم قال ابن عصفور هي بدل كل من كل على حذف مضاف والتقدير عرفت قصة زيد
اطمر زيدا ابوه وضعه واضيع الى هذا التقدير لتكون الجملة هي البدل منه في المعنى وقال
ابن الصائغ هي بدل اشتمال ولا حاجة الى تقدير الثاني قال ابن هشام في المغني
قال جماعة من المغاربة اذا قلت علمت زيدا ابوه قائم او ابوه قائم فالعامل معلق
عن الجملة وهو عامل في محلها النصب على انها مفعول ثان وخالف في ذلك بعضهم فرأى
الجملة حكمها في مثل هذا ان تكون في موضع نصب وان لا يؤثر العامل في لفظها وان لم
يوجد معلق وذلك علمت زيدا ابوه قائم واضطرب كلام الزمخشري في ذلك فحكم في
موضع من الكشاف بانه تعليق وقال في موضع اخر لا يسمى هذا تعليقا وانما التعليق
ان يرفع بعد العامل ما يسد مسد معموليه جميعا كعلمت ايهما عمرو الا ترى انه لا يفترق
الحال بعد تقدم احد المنصوبين بين مجيء الاسم وغيره ولو كان معلقا لافترقا
كما افترقا في علمت زيدا منطلقا وعلمت ازيد منطلق قال الدماميني فان قلت ما الذي
يرجح من القولين المذكورين قلت كون العامل معلقا بدليل قوله تعالى سل بني اسرائيل
كم اتيناهم من اية بينة الا ترى ان سل التي يراد بها طلب العلم لا المال انما تتعدى الى
الثاني بالجار ولو كان وصول سل الى كم كوصول ظن في نحو ظننت زيدا ابوه منطلق
لزم تعديتها الى اثنين معنيه وذلك ممتنع واذا ثبت انه معلق من الثاني بدليل عدم
وجود الجار لم يكن نصبه للعامل لاحد المفعولين لفظا مانعا من كونه معلقا عن الاخر
وفيه نظر ظاهر الثالث فائدة الحكم على محل الجملة في التعليق بالنصب جواز ظهوره في
التابع نحو علمت من زيد وغيره ذلك من امره وعلمت لزيد قائم ويجوز قاعدا بنصب
جنبي الجملة المعطوفة كما نقله الرضي عن ابن الخباز ومنه قول كثير

وما كنت ادري قبل عزة ما البكا ولا موجعات القلب حتى تولت

يروى بنصب موجعات بالكسرة عطفا على محل قوله ما البكا قال ابن هشام رايت بخط

نحوه

الامام بهاء الدين بن النحاس انشدني قديما اول القياس جواز العطف على محل الجملة المعلقة عنها
بالنصب ثم رايته منصوصا انتهى ومن رفض عليه ابن مالك ولا وجه للتوقف فيه مع قولهم ان
المعلق عامل في المحل انتهى وابن النحاس المذكور هو ابن عبد الله محمد بن ابرهيم بن النحاس الحلبي
النحوي المشهور صاحب ابن خالويه واخذ عنه جماعة من المشاهير منهم ابو حيان وابن ناتة
وغيرهما الرابع انما يعطف على محل الجملة المعلق عنها العامل مفرد فيه معنى الجملة كما مر نحو
علمت من زيد وغيره ذلك من امره ولا تقول علمت ازيد قائم من عمرو لان مطلوب هذه
الافعال انما هو مضمون الجملة فاذا كان في الكلام مفرد يؤدي معنى الجملة صح ان يتعلق
به والا فاد قاله في التصريح وقد تنوب الجملة الواقعة مفعولا عن الفاعل فيكون محلها
من الاعراب الرفع ويختص ذلك بباب القول لان الجملة انما تقع نائبة اذا اريد
بها لفظها كما سياتي وهو غير مستقيم الا في باب القول نحو يقال زيد عالم فجملة زيد
عالم في محل رفع على انها نائبة عن الفاعل وفي شرح الجمل لابن بابشاذ اذا قلنا مذ قيل
زيد منطلق فموضع الجملة رفع لكونها مفسرة لقول تقدير كانه قال مذ قيل قول هو زيد
منطلق ومن هنا لم يجز زيد منطلق قيل لانه مفسر للفاعل او نائبه وهما يتقدم على
فعله انتهى وكذا قال ابو البقاء في قولهم وانا قيل لهم لا تفسدوا القائم مقام الفاعل محذوف
وهو القول واحترز ان الجملة بعد مفسره والتقدير وانا قيل لهم قول هو لا تفسدوا انتهى
ومن هم من صفوان ذلك قول المبرد والصواب ما ذكره المص من ان النائب هو الجملة
بعينها لانها كانت قبل حذف ناصبه تكيف انقلبت مفسرة والمعمول به متعين
للنيابة فان قلت الذي الصحيح ان الفاعل ونائبه لا يتعدان جملة فكيف صح وقوع
نائب الفاعل هنا جملة قلت الجملة هنا في حكم المفرد لان المراد بها لفظها دون
معناها ولهذا تقع مبتدا نحو لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة وفي المثل تسمع
بالمعيدي خير من ان تراه فالجملة بل المركب مطلقا يصير بارادة اللفظ اسما وكل اسم مفرد فنائب
عنه في الحقيقة مفرد لا جملة وكذا المبتدا في المثالين المذكورين تنبيه ما ذكره المص
من اختصاص النيابة بباب القول لما مر هو المشهور وقد تقع ايضا في الجملة القرينة بمعلق
عن عمل نحو قام زيد وقيل في الجملة مطلقا نحو هل قام زيد وهو مبني على جواز رفع الفاعل
ونائبه جملة وفي المسئلة ثلاثة اقوال احدها المنع مطلقا وعليه الاكثر وهو المشهور كما

الفاعل م

وقيل م

ذكر الثاني الجملة مطلقا نحو يعجبني قام زيد وهو قول هشام وثعلب واحتجا بقوله ۵
ه وما راعني الا ببر يثرطب ه الثالث التفصيل وهو ان كان الفعل قلبيا ووجد معلق
عن العمل بمنزلة لي قام زيد صح والا فلا وهو قول الفراء وجماعة من الكوفيين وينسبو
الى سيبويه وحملوا عليه ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات البينة ونسفوا بعيني يوم زيد
وعلى هذين القولين نيرد في الجملة التي لها محل الجملة التي لها محل الرفع فاعلا ونائبا عنه ومنع
الاكثرون ذلك كله واولوا ما ورد مما يوهمه فقالوا في بيس انه على اضمار ان وفي بدا لهم
السجن الظهور منه وصحة السجن المفهوم من الفعل وقال الدماميني بالظن ان احد من
الكوفيين ولا غيرهم يتابع في ان من خصايص الاسم كونه مسندا اليه فجعل ما ذكره من جملة
فرع الفاعل حملا على ان معنى المصدر المفهوم من الجملة هو الفاعل المسند اليه معنى وفاته
ان التاويل هنا وقع بغير واسطة حرف مصدري فهو كما تبدل الكلمة نحو قمت حين
قام زيد من الجملة ونعت مضافا اليها مع ان الاضافة من خصايص الاسم لا المسند
اليه لكن الجملة هنا مؤولة عندهم بمفرد اي حين قيام زيد ولا بدع في هذا لانه وجد نظيرا
في الاضافة وفي باب التسوية نحو سواء علي قمت او قعدت اي قيامك وقعودك وفي
تاكل السمك وتشرب اللبن اي لا يكن منك اكل سمك مع شرب لبن فخشام من قال
بقوله المتواسل بعيني بقوم زيد بتلك الابواب الجملة الرابعة من الجمل التي لها محل
الاعراب الجملة المضاف اليها وتحتها اجزاء تعليلية كانت او حيثية قال الدماميني ينبغي
ان تنظم هذه في سلك الجمل التي لها محل من الاعراب ضرورة ان المراد منها ما يكون جملة
حقيقة ولا تكون في معنى المفرد بل واقعة موقعه والمضاف اليه لا يكون جملة حقيقة كيف
وهو لا يكون الا اسما او هو في تاويل الاسم قال البرماوي لا يجب لان المضاف اليه في المعنى محكوم
عليه لانه منسوب اليه اولا ان غلام زيد في معنى زيد له غلام او مالك غلام هذا كله
فاذا قلت قمت حين قام زيد فالمعنى قمت حين قيام زيد فلم تضف في الحقيقة الا الى
المفرد دون الجملة انتهى وقال الشمني لا نسلم ان المراد من الجملة التي لها محل من الاعراب الا
يكون في معنى المفرد بل المراد منها ما هو اعم من ذلك وما ادعاه من الضرورة ليس بصحيح
وتقع الجملة المضاف اليها بعد ظرف الزمان مضافة اليها سواء كانت متضمنة معنى
منصوبة على الظرفية نحو قوله تعالى والسلام علي يوم ولدت فجملة ولدت في محل

جر باضافة يوم اليها وكقوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين وانذر الناس يوم ياتيهم العذاب
ونحو قوله تعالى واذكروا اذ انتم قليل فجملة انتم قليل في محل جر باضافة اذ اليها وانما
اذا عند الجمهور ومن تبعهم اذ جاء نصر الله والفتح وقال بانه سيبويه الى الجاء زيد جاء عمرو
سياتي الكلام على ذلك في حقيقة المفردات ان شاء الله تعالى والاصل فيما يضاف من اسماء
الزمان الى الجملة اذ واذا فلا يضاف اليها غيرهما الا اذا ساواهما في الابهام او قاربهما فيضاف
فيما يلي وذلك ما لا يختص بوجه كوقت وحين ومدة وزمان وما يختص بوجه دون وجه
كنهار وصباح ومساء وغداة وعشية فلو كان الزمان محدودا بالتثنية كيومين وليلتين
امتنع اضافته خلافا للزجاج لعدم السماع فلو كان غير مثنى ودل على استحقاقه ما يحتمله
من العدد استحقاقا اوليا كاسبوع وشهر وعام وجمعه فقد ارض المغاربة على جواز الاضافة
ونص غيرهم على المنع والجمع غير محدود فيجوز اضافته قال ۵
ه ازمان خولي والجماعة كالذي ه منع الرجال ان يميل بمساء ه وقال الاخر
ه لما بي اقتاد الهوى يقودني ه وتقع الجملة المضاف اليها بعد حيث من اسماء المكان
مضافا اليها وجوبا نحو جلست حيث جلس زيد وجلست حيث زيد جالس ولا يضاف
الى الجملة من ظروف المكان سواها وقد مر وجه ذلك في باب الاضافة فليرجع اليه
والاستعمال الاكثر اضافتها الى الجملة الفعلية ومن شرح النصيح نحو جلست حيث
زيد اراه تتمة ويضاف الى الجملة سوى ما ذكر ستة اخر احدها اية بمعنى علامة فانها
تضاف جوازا الى الجملة الفعلية المتصرف فعلها نحو قوله ۵
ه الكفي الى سلمى باية اوبات ه بكف خضيب تحت زند مدرع ه وقوله ۵
ه باية يعدو من الحبل شعثنا ه كان على سنابكها مدلما ه اورد زنا بما الزايدة عند
سيبويه او المصدرية عند ابن جني وابن مالك في قوله ه الا من مبلغ عني بنيا ه
ه باية ما يحبون الطعاما ه او انما فيه في قوله ه الكفي الى حزن السلام رسالة ه باية ما كانوا نصعا فاقلعوا ه
هذا قول سيبويه ومن تبعه ابن جني انها انما تضاف الى المفرد نحو اية طلعة ان باتيكم القالوت
وان الجملة بعدها على تقدير المصدرية كانه راى ان الاضافة الى الجملة انما ينبغي ان يكون
في الظروف والشبيه بها بوجه ما اية بعيدة من الظروف ولا فائدة في ان المعهودة التقدير
لان الفعل لم يرد مضارعا في وقت ما ولانه لا يخفى بالمستقبل ورد ابن مالك عليه بقوله

بايته ماكانه اضعافا ولا عزة قال لان تقديرها المصدرية قبل الناصبة مشع والذي
اي نهاتضاف الى الجملة وجه ذلك بان الاية بمعنى العادة مشابهة للوقت لان الوقت
حادث صار علما لحادث اخر كقولك اتيتك طلوع النجم وصار طلوعها اية الوقت
وعلامته فمن ثم عوملت معاملة اسما الاوقات في جواز الاضافة الى الجملة واما اشتراط
الفعلية وتصرف الفعل وكونه مثبتا او منفيا بما فمحال على السماع **الثاني** وذو في قولهم
اذهب بذي تسلم والباقي ذلك ظرفية وذو صفة لزمن محذوف ثم قال الاكثرون
هي بمعنى صاحب فالموصوف نكرة اي اذهب في وقت صاحب سلامة اي في وقت
هو مظنة السلامة وقيل انها موصولة بمعنى الذي على لغة طي واعرب على لغة بعضهم
فالموصوف معرفة والجملة صلة فلا محل لها والاصل اذهب في الوقت الذي تسلم
فيه ثم اتسع فيه فحذف الجار وصار تسلم ثم حذف الضمير فلا اضافة فيه الى الجملة
قال المرادي في شرح التسهيل والى نحو هذا كان يذهب ابن الطراوة قال ابن مالك
وبضعفه ان استعمال ذي موصولة مختص بطي ولم ينقل اختصاص هذا الاستعمال
بهم وان الغالب عليها في لغتهم البناء ولم يسمع هنا الا الاعراب وان حذف العائد
المجرور هنا والموصول بحرف متحد المعنى مشروط باتحاد المتعلق نحو ويشرب
مما تشربون اي منه والتعلق هنا مختلف وان هذا العائد لم يذكر في وقت ما
وربما قالوا بذي تسلم ما كان كذا متمسكا به ويختلف فاعلا اذهب وتسلم يجب المخاطب
فيقال اذهبي بذي تسلمين واذهبا بذي تسلمان واذهبوا بذي تسلمون واذهبن
بذي تسلمن **والثالث والرابع** لدن وريث فانهما ايضا فان جواز الى الجملة الفعلية
التي فعلها متصرف ومثبت مشروط بكونه مثبتا مجاورة مع اية كقوله ه

لزمنا لدن سالمونا وقاتلكم ٭ فلا يك منكم للخلاف جموح ٭ وقوله
خليلي وفقا ريث اقضي لبانة ٭ من العرصات الذاكرات عهودا ٭ وقد تضاف
لدن الى الجملة الاسمية ايضا كقوله ه وتذكر نعماه لدن انت يافع ٭ قال ابن مالك في
شرح التسهيل وهما احق بذلك من اية لان فانهما تدل على مبدا الغاية زمانا مكانا
فاذا دلت على مبدا الزمان فجريها مجرى اسماء الجهة ليس ببديع ولا مريب فهي مصدر
ثلث بريث اذا ابطا معتزل في الاضافة الى الجملة معاملة اسما الزمان كما عوملت

المصادر معاملة اسماء الزمان في التوقيت انتهى فالاصل في مثل قولك انظر في ريث يفعل
انظر في مدة ريث ان افعل ثم اخبيت ريث عن المدة واضيفت الى الجملة كما يجوز ذلك في
المدة وذهب ابن مالك في الكافية ومرجها الى ان الفعل بعدها على اضمار ان ويؤيده
ظهورها مع لدن في قوله ٭ ولبيت ثم تقطع لدن ان ولينا ٭ قراية ذي قرب ولا حق سلم ٭
والخامس والسادس قول وقائل كقوله ٭ قلت بالرجال بنهض منا ٭ مرادي
٭ سريعين الكهول والشبانا ٭ وقوله ٭ واحيت قائل كيف انت بصالح ٭ متى طلت ملحي
تنبيهات الاول يشترط في الجملة المضاف اليها حينئذ ان كانت الجملة اسمية وصدرت
بلا التبرئة بقي اسمها على ما كان عليه من بناء او نصب فتقول حينئذ يوم لا حر ولا برد ويروى
يوم لا حر ولا برد بالجر على اضافة يوم الى الاسم بعد لا وان صدرت بلا وما العاملتين عمل ليس
لم يختلف حكمها كقوله ٭ وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة ٭ بمغن فتيلا عن سواد بن قارب ٭
الثاني لو يلحق الرابط الجملة المضاف اليها الا نادرا قال ابن مالك كل مضاف الى جملة مفتقر
الى معمد من معناها وذلك اجل فلذلك لا يعود منها ضمير الى المضاف اليها كما لا يعود من المعمد
فان سمع ذلك عد نادرا كقوله ٭ مضت سنة لعام ولدت فيه ٭ وعشر بعد ذلك وحجتان ٭
والمعروف انه اذا كان في الجملة ضمير فصلت عن الاضافة وجعلت صفة كقولهم واتقوا
يوما ترجعون فيه **الثالث** ما يجب اضافته الى الجمل وتقدم ذكره في باب الاضافة يجب بناؤه
وغير الواجب يجوز الاعراب فيه على الاصل والبناء حملا على اذ واذا فان كان ما وليه فعلا
مبنيا ترجح البناء المناسب وان كان فعلا معربا او جملة ترجح الاعراب عند الكوفيين
وجب عند البصريين وقد تقدم ذلك مستوفى في الجملة **الخامسة** من الجمل التي لها محل من الاعراب
الجملة **الواقعة جوابا لشرط جازم** وهو ان واخواتها حال كونها اعني الجملة الجوابية
مقرونة بالفا سواء كانت اسمية ام فعلية خبرية ام انشائية **او** مقرونة **باذا الفجائية**
ولا تكون الا اسمية ولا اذا ان خاصة كما ترى **وتخلفها** اي الجملة من الاعراب **الجزم** لو انها
لم تصدر بمفرد تقبل الجزم لفظا او محلا فالمقرونة بالفا **نحو** قوله تعالى **من يضلل الله فلا**
هادي له ويذرهم في طغيانهم يعمهون عطفا على محل الجملة والفاء المقدرة كالمذكورة عند قوله
من يفعل الحسنات الله يشكرها ٭ والمقرونة باذا نحو قوله تعالى **وان تصبهم سيئة**

بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون فجملة هم يقنطون في محل جزم لوقوعها جوابا للشرط
جازم وهو ان واما اذا صدرت الجملة بمفرد يقبل الجزم لفظا نحو قولك ان تقم اقم
او محلا نحو قولك ان قمت قمت فالجزم فيه محكوم به للفعل وحده لا للجملة
بأسرها وكذا القول في الشرط **بنبهان الاول** قال الدماميني في شرح المغني الذي يظهر
لي ان جملة الجزاء لا محل لها من الاعراب مطلقا سواء اقترنت بالفاء او لم تقترن وسواء كانت
جوابا لشرط جازم او جوابا لشرط غير جازم لان الجملة انما تكون ذات محل من الاعراب اذا
صح وقوع المفرد في محلها والجزاء لا يكون الا جملة ولا يصح وقوعه مفردا اصلا ضرورة
ان حرف الشرط لا يدخل الا على جملتين دالا على انعقاد السببية او اللزوم بينهما فيكون
مضمون الاولى سببا في وقوع مضمون الثانية او في الاخبار بها او يكون مضمون الثانية
لازما لمضمون الاولى على ما اختاره بعضهم وكان الذي اوهم جعل جملة الجواب
فيما ذكر ذات محل هو الحاقه على توهم انه يقتضيه اداة الشرط اما لفظا او محلا وجوازه
ان توهم ذلك انما يصح فيما يقبله والجملة ليست قابلة هنا لذلك لا بحسب اللفظ وهو
ظاهر ولا بحسب المحل اذ ليست واقعة في موضع المفرد كما قدمناه انتهى وتأول الجزم في
بيتهم ونحوه بتقدير شرط محذوف دل عليه ما قبله لو وان يفعلوا بيتهم قال بعضهم
ولا حاجة الى ذلك مع امكان تخصيص الاعراب بغير الجزم في قولهم انما تكون الجملة ذات
محل من الاعراب اذا وقعت موقع المفرد وهذا اسهل من مخالفة كلامهم وتأويل ما ورد
من ذلك بما لا حاجة اليه **الثاني** صريح كلام المص ان المحل في جواب الشرط الجازم محكوم
به لمجموع الفاء وما بعدها وصرح ابن هشام في المغني انه قول الجميع لكن وقع له عند الكلام
على هذه الجملة ان الجزم محكوم به لما بعد الفاء وتعقبه الشارح بانه لا وجه له فان الجزم
لا يجيء في هذا الموضع وكيف وهذه الفاء انما تفتقر من جزم ما بعدها قال واما الذي ذكره
الجميع فربما يحتمل على ما فيه وذلك لان الفاء وما بعدها لو وقع موقعها ما هو مصدر
مضارع مجزوم فيحكم على المجموع بانه في محل جزم وهذا الاعتبار وهو معترض فان
المضارع المجزوم لم يقع وحده موقع الفاء وما بعدها وانما الواقع مجموع الجملة التي هي
صدرها ولو كان المراد بالمفرد ما يظهر فيه الاعراب غير ملاحظ فيه ما يصحبه للزم
الحكم على كثير من الجمل التي لا محل لها من الاعراب بانها ذات محل نظرا الى هذا المعنى الا

الا ترى ان الواقعة جوابا لشرط غير جازم لا محل لها بالاجماع سئل اذا قام زيد حسن كونه في انها
يمكن ان تصدر بمضارع موقع فتقول اذا قام زيد اكرمه فلو اعتبر ما تقدم للزم كون هذه
الجملة ذات محل وهو باطل وعلى ذلك فقس انتهى وقال الشمني اذا كان المراد بالمفرد ما يظهر
فيه الاعراب الذي يقتضيه العامل السابق عبر بما حظ فيه ما يصحبه لم يرد عليه هذا الذي
اورده الجملة **السادسة** من الجمل التي لها محل من الاعراب الجملة **التابعة لمفرد محلها**
من الاعراب **بحسبه** اي بحسب متبوعها من رفع او نصب او جر وهو عند الجمهور
نوعان احدهما المنعوت بها وهو في محل رفع في نحو قوله تعالى واتقوا يوما لا يجزي فيه
فجملة لا يجزي فيه من اسمها وخبرها في محل رفع على انها نعت ليوما وفي محل نصب في نحو
قوله تعالى واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله فجملة ترجعون في محل نصب على انها نعت
ليوما وفي محل جر في نحو قوله تعالى ليوم لا ريب فيه فجملة لا ريب فيه في محل جر على انها
نعت ليوم **تنبيه** للجملة المنعوت بها ثلاثة شروط شرط في المنعوت وهو ان يكون
نكرة لفظا كما مر او معنى لا لفظا وهو المعرف بال الجنسية كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني
وشرطان في الجملة احدهما ان تكون مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف الملفوظ كما مر
او مقدر كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا ولا يقبل منها شفاعة ولا
يؤخذ منها عدل ولا هم ينصرون فانه على تقدير فيه الا يوم مرات والثاني ان يكون خبرية
فلا يجوز مررت برجل اخوه والنوع الثاني المعطوفة بالواو نحو قوله تعالى او يرى
الى الطير فوقهم صافات ويقبضن فجملة يقبضن في محل نصب عطفا على صافات
وهو حال من الطير **تنبيه** زاد الزمخشري وابن جني وابن مالك وابن هشام الجملة المبدلة
قال تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا ثم قال هل هذا الا بشر مثلكم افتأتون السحر قال
الزمخشري هذا في محل نصب بدلا من النجوى ومحل التفسير وقال ابن جني في قوله
الى الله اشكو بالمدينة حاجة ٭ وبالشام اخرى كيف يلتقيان ٭ جملة الاستفهام
بدل من حاجة واخرى الى الله اشكو حاجتين تعذر التقائهما والجمهور لم يذكروا ذلك
قال ابو حيان وليس كيف يلتقيان بدلا بل استئناف للاستبعاد انتهى ولذلك لم
يذكرها المص رحمه الله الجملة **السابعة** من الجمل التي لها محل من الاعراب الجملة **التابعة**
لجملة لها محل من الاعراب **ومحلها** اي التابعة **بحسبها** اي بحسب المتبوعة مرفوعة كانت

ان منصوبة او مجرورة فتقع اعني التابعة معطوفة نحو زيد قام وقعد ابوه بالعطف
على الجملة الصغرى وهي قام التي هي جزء مجمل رفع واحترز بذلك من تقديرها
معطوفة على الكبرى لانها ح لا محل لها لعطفها على جملة مستانفة ومن تقدير الاولى بالمحل
لانها حينئذ لا تكون تابعة ونعم بلا شرط كونها اولى من الجملة الاولى بتابعية المعنى
المراد نحو قول الشاعر اقول له ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن في السر والجهر مسلما
فجملة لا تقيمن عندنا في محل نصب بدل اشتمال من ارحل لما بينهما من الملابسة اللزومية
وهي اولى في تبادر المعنى المراد من الجملة الاولى فان دلالتها على ارادة من اظهار الكراهية
لاقامته بالمطابقة بخلاف الاولى فان تلك هي انما تدل بالمطابقة على طلب الكف عن الاقامة
لانه موضوع للنهي واما اظهار كراهية المنهي فمن لوازمه ومقتضياته فدلالته عليه تكون
بالالتزام دون المطابقة قلت نعم ولكن صار قولنا لا تقم عندي بحسب العرف حقيقة
في اظهار كراهة اقامته وحصوله وانما كيد بالنون دال على كمال هذا المعنى فصار لا تقيمن
عندنا دالا على كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة بخلاف الاولى قاله التفتازاني
في شرح التلخيص ص ثم انما يصح التمثيل بهذا البيت لجملة التي لها محل بناء على قول
علماء البيان من تمثيلهم به لان الجملة الاولى محكية والثانية تابعة لها لكن قال ابن هشام
اذا قيل قال زيد عبد الله منطلق وعمرو مقيم فليست الجملة الاولى في محل نصب
الثانية تابعة لها بل الجملتان معا في موضع نصب ولا محل لواحدة منهما لان القول
يجري بهما وكل منهما جزء القول كما ان جزء الجملة الواحدة لا محل لواحد منها باعتبار الجزئية
فتامله انتهى وهذا بعينه جار في البيت فان مجموع الجملتين فيه هما قوله ارحل
لا تقيمن عندنا هو المقول وكل واحد من الجملتين جزؤه فلا يكون لها محل على مقتضى كلامه
تنبيه ما ذكره المص من انحصار الجملة التي لها محل من الاعراب في سبع جار على ما قرره
كما قال ابن هشام في المغني ولكن ابقاء تسع والذي اهملوه الجملة المستثناة قال الدماميني
لم يتعرض للتنصيص عليها احد قبل ابن هشام فانه اعلم فانه قال في قوله تعالى لست
عليهم بمسيطر الا من تولى وكفر فيعذبه الله من مبتدا ويعذبه الله الخبر والجملة في محل
نصب على الاستثناء المنقطع انتهى والجملة المسند اليها نحو سواء عليهم انذرتهم الاية
اذا اعرب سواء خبرا وانذرتهم مبتدا ونحو تسمع بالمعيدي خير من ان تراه اذا لم يقدر

الوصل ان تسمع بل قدر تسمع فانما مقام السماع كان الجملة في نحو ويوم نسير الجبال وترى
الارض بارزة في تاويل المصدر وان لم يكن معها حرف سابك وزاد الدماميني عاشرها هي
التي تقع صلة لاول الجامع القول بان ذلك لا يكون الا للضرورة مطلقا كما يقول الجمهور او مع
القول بان ذلك يجوز في السعة قليلا ان كانت فعلية مصدرة بمضارع كما يقوله الاخفش
وطائفة فان جملة الصلة في هذه الحالة تكون ذات محل من الاعراب لوقوعها موقع المفرد
ورده التفتازاني بانا لا نسلم ان كل جملة واقعة موقع المفرد لها محل من الاعراب وانما
ذلك للواقعة موقع المفرد بطريق الاصالة وللواقع بعد ادوات الموصول ليس للمفرد بطريق
الاصالة لانهم قالوا ان صلة ال فعل في صورة الاسم وانما تقل بعوض الماضي ولو سلم
فانما ذلك للواقع موقع المفرد الذي له محل والمفرد الذي هو صلة ال لا محل له والاعراب
الذي فيه بطريق العارية فانها لما كانت في صورة الحرفية نقل اعرابها الى صلتها بطريق
العارية كما في الاسمي غير وقد الغز بذلك بعض الاندلسيين فقال ه

حاجبكم لتخبروا اسماء	والحال اعرب في الثاني	الكشاف م
وذاك مبني بكل حال	هاهو للناظر كالعيان	وفي حاشية ٧٠

للفتازاني والجمهور على ان اللام التي هي من الموصولات اسم موضوع براسه لازم دخول
الاسم لكونه في صورة حرف التعريف واظهر اعرابه في فتان فهو اسم في صورة الحرف
وصلته فعل في صورة الاسم انتهى هذا تفصيل اخر للجملة التي لا محل لها من الاعراب
الجملة الاولى مما لا محل له المستانفة وتسمى الابتدائية ايضا لانها
اوضح لان الابتدائية تطلق ايضا على الجملة المصدرة بالمبتدا ولو كان لها محل وهي
اي الجملة المستانفة نوعان احدهما المفتتح بها الكلام اي الواقعة ابتداء كلام لفظا
وتثنية كقولك ابتداء زيد قائم وقام زيد ومنه الجملة المفتتح بها السورة تثنية لفظا نحو اي
جاء زيد والثاني المنقطعة عما قبلها اي التي قطع ما قبلها لفظا ان معنى فالاول نحو
قوله تعالى فلا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا فجملة ان العزة لله جميعا مستانفة منقطعة
عما قبلها لا محل لها من الاعراب ولا يصح محكية بالقول لفسد المعنى اذ يقال الواقع العزة
لله جميعا لم يحزنوا وانما المحكي بالقول محذوف تقديره انه يحزنون لو شاء الله ونحو ذلك قوله تعالى
قد يعلم ما انتم عليه ويوم يرد ما يعلمون وفي جمال القراء للسخاوي الوقف

على قولهم في الاثنين واجب والصواب انه ليس في جميع القرآن وقف واجب نعم ان وصل
وقصد بذلك تحريف المعنى اثم **وكذلك** اي كما ذكر من الجملة المنقطعة **جملة العامل**
الملغى تاخر نحو زيد قائم اظن **اما جملة العامل الملغى توسطه** نحو زيد اظن قائم
فجملة لا محل لها من الاعراب ايضا الا انها جملة **معترضة** لاستقطعه والمانع لمعنى الوقف قطع
تعلقها عما قبلها معنى نحو قوله تعالى اولم يروا كيف يبدئ الله الخلق ثم يعيده فجملة ثم يعيده
منقطعة عما قبلها معنى لان الرابط المعنوي مفقود اذ اعادة الخلق لم تقع بعد
فيتقرر بمرتبتها مع ان الرابط اللفظي موجود وهو حرف العطف **تنبيهان الاول**
يختص البيانيون الاستيناف باكان جوابا عن سؤال مقدر نحو قوله تعالى هل اتاك حديث
ضيف ابرهيم المكرمين اذ دخلوا عليه فقالوا سلاما قال سلام فان جملة القول
الثانية جواب لسؤال مقدر تقديره فماذا قال لهم ولهذا فصلت عن الاولى فلم تعطف
عليها وفي قوله سلام قوم منكرون جملتان حذف خبر الاولى ومبتدا الثانية اي تقديره
سلام عليكم انتم قوم منكرون ومنه قوله ٭ زعم العواذل انني في غمرة ٭ صدقوا ولكن غمرتي لا تنجلي
فان قوله صدقوا جواب لسؤال تقديره اصدقوا ام كذبوا ومثله يصح له فيها بالعقد
والاصال رجال فيس يوجيع للمفعول **الثاني** قال ابن هشام قد يحتمل اللفظ الاستيناف
وغيره وهو في ان احدهما اذا حمل على الاستيناف احتيج الى تقدير جزء يكون زعمه كلام نحو زيد
من قولك نعم الرجل زيد والثاني ما لا يحتاج فيه الى ذلك لكونه جملة تامة وذلك كثير جدا
نحو الجملة المنفية في قوله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يالونكم خبالا
ودوا ما عنتم قد بدت البغضاء من افواههم وما تخفي صدورهم اكبر قال الزمخشري
الاحسن والابلغ ان تكون مستانفات على وجه التعليل للنهي عن اتخاذهم بطانة من دون
المسلمين ويجوز ان تكون لا يالونكم وقد بدت صفتين او بطانة غير يالونكم فادبا
بعضا وهم ومنع الواحدي هذا الوجه لعدم حرف العطف بين الجملتين وزعم انه لو
قال لا تتخذ صاحبا يؤذيك احب معارفك والذي يظهر ان الصفة تعدد بغير
عاطف وان كانت جملة كما في الخبر نحو الرحمن علم القرآن خلق الانسان علمه البيان انتهى
ملخصا **الثاني** من الجمل التي لا محل لها من الاعراب الجملة **المعترضة** وتسمى الاعتراضية **وهي**
الجملة **المتوسطة بين شيئين يتلازمين من شانهما عدم توسط اجنبي بينهما**

لافادة الكلام تقوية وتسديدا او تحسينا وفي البسيط شرطها ان تكون مناسبة للجملة التي وقعت
بحيث تكون كالتاكيد لما تقدم على حال من احوال الجملة وان لا تكون معمولة لشيء من اجزاء الجملة التي وقعت
وان لا تكون الفصل بها الا بين الاجزاء المتصلة بذاتها بخلاف الاضافة والاضافة اليه
التالي كالشرين منه على انه قد سمع بينهما نحو اخانا علم لزيد اشهى **وتقع غالبا بين**
جزئي اسناد اما بين **الفعل ومعموله** سواء كان فاعلا كقوله ٭
٭ وقد ادركتني والحوادث جمة ٭ اسنة قوم لا ضعاف ولا عزل ٭ او مفعولا كقوله
٭ وعدلت والدهر ذو تبدل ٭ هيفا دبور بالصبا والشمال ٭ **او بين المبتدا**
وخبره كقوله ٭ وفيهن والايام يعثرن بالفتى ٭ نوائب لا يلمسنه وفوائح ٭ وسلاحظ
بجملة الفعل الملغى نحو زيد اظن قائم وبجملة الاختصاص نحو قوله عليه السلام نحن معاشر
الانبياء لا نورث ٭ وقول هند بنت عتبة نحن بنات طارق ٭ نمشي على النمارق ٭ او بين
ما اصله المبتدا والخبر كقوله ٭ ان سليمى واللعة بكلاها ٭ ضنت بشيء ما كان يرزؤها
وقوله ٭ يا ليت شعري والمنى لا ينفع ٭ هل الغدون يوما وامري مجمع ٭ اذا قيل ان جملة
الاستفهام خبر عن تاويل شعري بمشعوري لكون الجملة نفس المبتدا فلا تحتاج الى رابط
واما اذا قيل ان الخبر محذوف اي موجود او ان ليت لا خبر لها هنا اذ المعنى ليتني اشعر
فالاعتراض بين الشعر ومعموله الذي علق عنه بالاستفهام **وبين** جزئي صلة اما بين
الموصول وصلته كقوله ٭ فان الذي واليك يعرف مالكا ٭ والحق يدفع ترهات الباطل
وقوله ٭ ماذا ولا عتب في المقدور رمت لما ٭ يحظيك بالنجح امر خسر وتضليل
وفهم كلام ابن مالك في شرح التسهيل ان القسمين ليست من الاعتراضية وليس كذلك
بل هي مانعة منها وفي الدر مثالها عن نقل الفارسي في الافعال انه لا يجوز الفصل بالاعتراض
بين الصلة والموصول فان جاز بين المبتدا والخبر فالفصل بالاعتراض بينهما بالاجنبي
عليه من كلامهم او بين اجزاء الصلة نحو الذي جوده والكرم زين مبذول **وبين القسم**
وجوابه كقوله فانحلف والحق اقول لا ملون الا صل القسم بالحق لا ملون والحق اقول اعتراض
بين **الموصوف وصفته** كقوله تعالى فلا اقسم بمواقع النجوم وانه لقسم لو تعلمون عظيم
انه لقرآن كريم فيها اعتراض بين الموصوف وهو قسم وصفته وهو عظيم بجملة لو تعلمون
وبين القسم بمواقع النجوم وجوابه انه لقرآن كريم بجملة وانه لقسم لو تعلمون عظيم **تتمة**

ونقع ايضا بين الشرط وجوابه كقوله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار وبين المبتدا
وخبره اسما كان نحو هذا غلام والله زيد او حرفا نحو اشتريته بوالله الف درهم وبين الحرف
ومدخوله كقوله ٭ ليت وهل ينفع شيئا ليت ٭ ليت شبابا بوع فاشتريت ٭ وقوله
٭ كان وقيعا في حرجل جديد ٭ انا ضربنا جماله مثول ٭ وقوله ٭
٭ وما ادري وسوف اخال ادري ٭ اقوم آل حصن ام نساء ٭ وقوله ٭
٭ اخالد قد والله اوطأت عشوة ٭ وقوله ٭ فاذهب فما ذاك عزيمة ٭ فوقعت
في الاول بين الحرف ومؤكده وفي الثاني بين الحرف الناسخ ومعموله وفي الثالث بين حرف
التنفيس والفعل وفي الرابع بين قد والفعل وفي الخامس بين الحرف ومنفيه وكلها
يشمله قولنا بين الحرف ومدخوله **تنبيهات الاول** يجوز الاعتراض بأكثر من جملة
خلافا للفارسي كقوله تعالى ٭ قال اني وضعتها انثى والله اعلم بما وضعت وليس
الذكر كالانثى واني سميتها مريم فالجملة الاسمية وهي والله اعلم بما وضعت باسكان التاء
والفعلية وهي وليس الذكر كالانثى معترضتان بين الجملتين المصدرتين باني **الثاني**
كثيرا ما تشتبه المعترضة بالحالية ويميز بينهما امور احدها انه يجوز اقتران الحالية بالفاء كقوله
٭ واعلم فعلم المرء ينفعه ٭ ان سوف ياتي كل ما قدرا ٭ اما الثاني انه يجوز كونها طلبية كقوله
٭ ان الثمانين وبلغتها ٭ قد احوجت سمعي الى ترجمان ٭ الثالث انه يجوز تصديرها
بدليل استقبال كل في ولن تفعلوا وحرف الشرط في وسوف اخال ادري الرابع
انه يجوز اقترانها بالواو مع تصديرها بالمضارع البيت كقول الشنفرى ٭
٭ يا حاديي عيرها واحبسني ٭ اوجد مبيتا قبيل انفدهنا ٭
٭ قفا فليلا بها علي فلا ٭ اقل من نظرة ازودها ٭ قوله انفدها على
اضمار ان وقوله اقل يروى بالرفع والنصب **الثالث** للبيانيين في الاعتراض اصطلاحات
مخالفة لاصطلاح النحويين والتعترض يستعمل معنيا كقوله في ونحن له سلمون يجوز ان
تكون حالا من ما عمل نعبد او من مفعوله لاشتمالها على ضميريهما وان تكون معطوفة على
نعبد وان تكون اعتراضية مؤكدة اي من حالنا انا له مخلصون لانه صيد يرد ما يمثل
ذلك من لا يعرف هذا العلم كابي حيان توهما منه انه لا اعتراض الا ما يقوله النحوي وهو
الاعتراض بين شيئين متطالبين قاله في المغني **الجملة الثالثة** من الجمل التي لا محل لها

من الاعراب الجملة **المفسرة** وتسمى التفسيرية **وهي** كما قال ابن هشام في المغني **المفضلة**
الكاشفة لحقيقة **ما قبلها** قال احترزت بالمفضلة عن الجملة المفسرة لضمير الشان فانها
كاشفة لحقيقة المعنى المراد به ولها موضع بالاجماع لانها خبر عن الحال وعن الجملة المفسرة في
باب الاشتغال فقد قيل انها تكون ذات محل كالتي وهذا التقييد لا يحتاج اليه ولا يتبين
انتهى قال الدماميني وهذا التعريف غير مانع لصدقه على الجملة الحالية في قولك اشتريت
الى زيد البعوض وهي اجزل الاحسان الوالاحسان اذ هي مفضلة كاشفة لحقيقة ما قبله
من البعوض فيلزم ان يكون لها محل من الاعراب وهو باطل ثم الجملة المفسرة في باب الاشتغال
لا تخرج بعيد المفضلة في مثل قولنا قام زيد عمرا يضربه لانها هنا مفسرة للحال فهي مفضلة
واجاب السنوسي بان المراد بالمفضلة الجملة التي لا محل لها من الاعراب وفيه نظر فيكون قوله
ح الكاشفة لحقيقة ما قبله فصل اخرج به ما عدا هذه الجملة من الجمل التي لا موضع لها فان قلت
جملة الموصول كاشفة من حيث الحصول عقلا نعم لكنها لا توضح حقيقته بل تشير اليه
بحال من احواله وبهذا ظهر ان ترك لفظ الحقيقة من الحد ليس بجيد بل كان الاولى ذكره
كما فعل ابن هشام ومثل **نحو** قوله تعالى **ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب**
ثم قال له كن فيكون قال في الكشاف قوله خلقه من تراب جملة مفسرة لمثله شبه عيسى
اي خلق آدم من تراب ولم يكن ثم اب ولا ام فكذلك حال عيسى فان قلت كيف شبه بمن قد
وجد هو غير اب وجد آدم بغير اب وام قلت هو مثله في احد الظرفين فلا يمنع اختصاصه
دونه بالظرف الآخر من تشبيهه به لان المماثلة مشاركة في بعض الاوصاف ولانه
شبه به في انه وجد وجودا خارجا عن العادة المستمرة وهما في ذلك نظيران لكن
الموجود من غير اب ولم اغرب والخرق للعادة من الموجود من غير اب فشبه الغريب بالاغرب
ليكون ابلغ للخصم واحسم لمادة شبهته اذا نظر فيما هو اغرب مما استغربه مع بعض
العلماء انه اسس بالرم فقال لهم لم تعبدون عيسى قالوا لانه لا اب له قال فآدم اولى
لانه لا ابوين له قالوا كان يحيي الموتى قال فحزقيل اولى لان عيسى احيا اربعة نفر حتى قيل
احيا ثمانية الوف فقالوا كان يبرئ الاكمه والابرص قال فجرجيس اولى فانه ذبح
واحرق ثم قام سالما انتهى كلام الكشاف وما وضع ابن هشام في المغني من ان خلقه من التراب
تفسير لمثل آدم لا باعتبار ما يعطيه ظاهر لفظ الجملة من كونه قد وجد من طين لم يكن

او في الاصل م

بل باعتبار المعنى ولان شأن عيسى كشأن آدم في الخروج عن مستمر العادة وهو التولد من
الابوين ليس كما ينبغي لان خلقه وما بعده تفسير لمثل آدم قطعا باعتبار ما يعطيه ظاهر
اللفظ لا باعتبار المعنى الذي ذكره والظاهر انه الذي نقل كلام الزمخشري فلم يوف المقصود
منه كما ترى فان الزمخشري انما جعل الجملة مفسرة لوجه الشبه لا للشبه به فيحتاج حينئذ
الى ان يقال وجه الشبه المستفاد من هذه الجملة ليس هو ما يعطيه ظاهر لفظها
من تقدير آدم جسدا من طين ثم تكوينه فان هذا ليس مشتركا بين آدم وعيسى عليهما السلام
وانما وجه الشبه ما يعطيه معنى الجملة من الخروج عن مستمر العادة من التولد بين ابوين
وهذا قدر مشترك بينهما **والاصح انه لا محل لها** اي للجملة المفسرة من الاعراب وهو
مذهب الجمهور سواء كان ما تفسره له محل ام لا **وقيل** والقائل ابو علي الشلوبين بفتح
الشين المعجمة وسكون اللام وكسر الموحدة وسكون المثناة التحتية وبعدها نون
هكذا ضبطه ابن خلكان لانه جعله بياء النسبة فقال ابو علي عمر بن محمد بن عمر
المعروف بالشلوبيني الاشبيلي النحوي وهو خلاف المشهور في الاسم ثم قال وهو
النسبة الى الشلوبين وهو بلغة اهل الاندلس الوبص الاشعر قال ان الجملة المفسرة
بحسب ما تفسره فان كان له محل من الاعراب فكذلك هي والا فلا فالجملة في نحو زيد
حزنه لا محل لها اذ المحذوف بعد المفسر مستأنفة فيكون المفسر لها كذلك وهي في
نحو اكلت شيئا خلقناه بقدر ونحو زيدا لحمه يأكله ينصب الخبر في محل رفع لان المحذوف
في الاولى خبر ان وفي الثاني خبر المبتدأ وكلاهما في محل رفع فكذلك مفسرهما ولهذا
يظهر الرفع اذا قلت زيدا الخبز كله وفي الثاني قوله فمن يكن ثم منه بيت وهو من
فظهر الجزم فالجزم شاهد وكان الجملة المفسرة عنده عطف بيان او بدل ولم يثبت
الجمهور وقوع البيان والبدل جملة وجملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى في
الاصطلاح مفسرة وان حصل بها تفسير اشيء وفي الجمع وهذا الذي قاله الشلوبين
هو المختار عندي وعليه فكون الجملة عطف بيان او بدلا **تنبيه** المفسرة ثلاثة
اقسام مجردة من حرف التفسير كالاية ومقرونة باي كقوله وترميني الطرف اي انت مذنب
ومقرونة بان نحو فاوحينا اليه ان اصنع الفلك وقوله كتبت اليه ان افعل الخير
بعد ابا قبل ان فان قدرتها كانت ان مصدرية لا تفسيرية الجملة **الرابعة**

من الجمل التي لا محل لها من الاعراب جملة **صلة الموصول** اسما كان او حرفا فالاول نحو جاء
الذي قام ابوه فجملة قام ابوه لا محل لها لانها صلة الموصول والموصول وحده لا محل له بحسب
ما يقتضيه العامل بدليل ظهور الاعراب في نفس الموصول في نحو نعم ايهم في الدار ويكون من
ايهم عندك وامر بايهم هو افضل وفي التنزيل ربنا ارنا اللذين اضلانا وقرئ لنزعن
من كل شيعة ايهم اشد بالنصب روي فسلم على ايهم افضل بالجر وذهب ابو البقاء
الى ان المحل للموصول وصلته معا كان المحل للموصول الحرفي مع صلته وفي الاول
بان الاسم يستقل بالعامل والحرف لا يستقل والثاني نحو عجبت مما قمت اي من قيامك في
هذا القسم يقال الموصول وصلته في موضع كذا لان الموصول حرف فاذا اعرب له الظاهر
لا محالة وكذا قمت وجدها لا محل لها من الاعراب لانها صلة **ويشترط كونها** اي جملة
صلة الموصول **خبرية** لان الموصول مع صلته الى وصف المعارف بالجمل نحو جاء الذي
قام ابوه ومن شرط الجملة المنعوت بها ان تكون خبرية هذا مذهب الجمهور وجوز الكسائي
الوصل بجملة الامر والنهي نحو الذي اضربه او لا تضربه زيد وجوزه الفارسي بجملة الدعاء
اذا كانت بلفظ الخبر نحو الذي يرحمه الله زيد قال ابو حيان ومقتضى مذهب الكسائي
موافقته بل اولى لما يفهم من صيغة الخبر وجوزه هشام بجملة مصدرة بليت ولعل وعسى
نحو الذي ليته او لعله منطلق زيد والذي عسى ان يخرج زيد قال

وانى لآتيكم تكرمة عبد الذي ... تعلى وان شطت نواها اوفر

وتاول غيره على اضمار القول اي اقول لعلى او الصلة اوفر وخبر لعلى محذوف والجملة اعتراض واما
جملة التعجب فان قلنا انها انشائية لم يوصل بها او خبرية فقولان الجواز وعليه الاخفش
حروف نحو جاء في الذي ما احسنه والمنع لان التعجب انما يكون مرضيا السبب والصلة
تكون موضحة فتنافيا والصحيح جوازه بجملة القسم نحو جاء الذي اقسم بالله لقد قام
ابوه ويجوز الشرط مع جزائه كما يجوز بها نحو جاء الذي ان قام عمرو قام ابوه ومع قوم من المسلمين
لخلو احدى الجملتين فيهما من ضمير عائد على الموصول واجيب بانهما قد صارتا بمنزلة جملة
واحدة بدليل ان كل واحدة منهما لا تفيد الا بانضمام الاخرى فاكتفي بضمير واحد كما
يكتفى في الجملة الواحدة والصحيح ايضا جوازه بجملة صدرها كان وقيل لا لانها غير
الخبر عن مقتضاه ويشترط حيث يضمر الموصول معنى الشرط نحو الذي ان قام قام

ايوه مطلق وقيل لا لاجتماع الشرطين والشيء لا يكون تمام نفسه وبيان التنافي بين
الاول لا نفسه قال في الجمع **تنبيه** اطلاقهم الخبرية على جملة الصلة مجاز من قبيل تسمية
الشيء باعتبار ما كان عليه لخلوها الان عن الافادة وكذا الكلام في الجملة الخبرية الواقعة
خبرا للمبتدا او صفة للمنكور او حالا فانها جمل وليست خبرا اي كلاما مفيدا للمطلب
وذلك لخروجها عن كونها مقصودة بالذات فاذا قلت زيد ابوه منطلق كان القصد
الى اثبات انطلاق الاب لزيد لا الى اثبات الانطلاق لابيه فانه مقصود تبعا
فليس كل جملة كلاما بل كل جملة غير انشائية خبرا قال السيد في شرح المفتاح **معلومة**
للمخاطب لانك انما تاتي بالصلة لتعرف المخاطب الموصول المبهم بما كان يعرفه قيل
ذكر الموصول مرتين فيه مصحوبا بالصلة الاولى في مقام التهويل والتفخيم تنبيها
فالعلوية كالذي قام ابوه والمبهمة نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم ولم يعتبر ان مثال
هذا الشرط قال في شرح التسهيل المشهور عند النحويين تقييد الجملة الموصول بها
بكونها معهودة وذلك عوض من ارادة الموصول قد يراد به معهود فتكون صلته معلومة
كقولهم واذ تقول للذي انعم الله عليه واعتق عليه وقد يراد به الجنس فتكون
صلته كقوله تعالى كمثل الذي ينعق بما لا يسمع الا دعاء ونداء وقد يقصد تعظيم
الموصول فتبهم صلته كقوله: قبيل الذي لاقيت يغلب صاحبه: **مشتملة**
غالبا على ضمير مطابق للموصول في الافراد والتذكير وفروعهما كالذي قام
ابوه والتي قام ابوها واللذان واللتان قام ابوهما والذين قام ابوهم واللاتي قام
ابوهن ويسمى هذا الضمير عائدا كما مر ولا اشكال في مطابقته للموصول لفظا
ومعنى ان طابق لفظ الموصول معناه كالامثلة المذكورة فان خالفه معناه
بان كان مفردا اللفظ مذكرا واريد به غير ذلك لكن وما جاز في العائد وجهان
مراعاة اللفظ وهو الاكثر نحو ومنهم من يستمع اليك ومراعاة المعنى وهو دونه
نحو ومنهم من يستمعون اليك ما لم يحصل من مطابقة اللفظ ليس نحو اعطني من يقول
لا يقال من يقول او تبع نحو من هو حرامك فيجب ح مراعاة المعنى او يعتمد
المعنى سابق فيختار مراعاته نحو قوله

وان من النسوان من هي روضة يهيج الرياض قبلها وتفتح

الذي م

ويجوز الغيبة والخطاب في ضمير المخبر به لو بعد عن عامله متقدم لم يقصد تشبيهه بالمخبر به للتلاعب
فيقال المتكلم والمخاطب نحو انا الذي فعلت وانا الذي فعل وانت فعلت وانت الذي فعل
قال علي عليه السلام انا الذي سمتني امي حيدرة: وقال الاخر: انا الرجل الضرب الذي تعرفونه
وقال: وانت التي حبيت كل قصيرة: التي لم تشهر بذلك القصائر: وقال
: وانت الذي انار في عدوه: فان اشكل المخبر به موصوفه انت ام الذي اخرجنا من الجنة انت
موسى الذي اصطفاك الله وتقول انت فادن الذي فعل كذا وانا جاز فان الخبر عنه
والمخبر به شيء واحد لكن اعتبار الخبر اكثر وابيس وهل يجوز ذلك بالذي والتي وتثنيتهما
وجمعهما وتبعين فيما عدا ذلك الغيبة لا قال ابو حيان الصواب الاول قال ثم اراد بعض اصحابنا
ذو ذات الطائية والالف واللام واجاز بعضهم في جميع الموصولات قال وهو مذهب سيبويه
تاخر الخبر عنه وتقدم الخبر تعينت الغيبة عند الجمهور نحو الذي قام انا وانا الذي قام انت لان
الحمل على المعنى يبطل تمام الكلام ممنوع واجاز الكسائي ذلك مع التاخير ايضا وان تقدم تشبيه
بالخبر به تعينت الغيبة اتفاقا نحو انا في السجاحة الذي قتل مرحبا وانت في الشجاعة الذي
قتل مرحبا يعني امير المؤمنين عليا عليه السلام وذلك لان المعنى على تقديم سؤل ولو صرح بها
تعينت الغيبة واجب تقدم الغيبة مطلقا واجبا تقدم في السعة دون الضرورة وهما
قولان واصحابنا يردها السماع وعلى الجواز فيه طرائق وجه ضمير ان وجد ضميران جاز في احدهما
مراعاة اللفظ وفي الاخر المعنى قال: نحن الذين بايعوا محمدا: على الجهاد ما بقينا ابدا:
وقال: أأنت الهلالي الذي كنت مرة: سمعنا به والارحبي المهلب: ويمنع الكوفيون
الجمع بين الحالين اذا لم يفصل بينهما عن انا الذي قمت وخرجت فانه يجوز عندهم ويخرج على الطلق
البصريون والسماع مع الكوفيين اذ لم يرد الا مع الفصل **تنبيهات الاول** زاد بعضهم
على ما ذكر من الشروط في جملة الصلة ان لا تستدعي كلاما تاما لجملة حتى التي للغاية فان
يجوز جاء الذي حتى ابوه قائم ولجملة لكن الاستدراكية فلا يقال جاء الذي لكنه قائم فانها لا
تقع صلة ولا صفة ولا خبرا ولا حالا **الثاني** قد يخلف الضمير المذكور اسم ظاهر فيقوم مقامه
كقوله: سعاد الذي هذا تحب سعاد: واعرابها عند سيبويه ما زاد: الخ
وحكى ابو سعيد الذي روينا عن الخدري عنه وقال الاخر
: فبارك ليلى انت في كل موطن: وانت الذي في رحمة الله اطمع: اي في رحمته

لو رحمناك قال الفارسي ومن الناس من لا يجيز هذا **الثالث** اجازه ابن الصائغ خلو جملة
الصلة من الضمير اذا عطف عليها بالفاء جملة مشتملة عليه نحو الذي يطير فيغضب زيد
الذباب لحصول الارتباط بالفاء وصيرورتهما جملة واحدة **الرابع** الضمير العائد المذكور
ان كان بعض معمول الصلة جاز حذفه مطلقا كقرئنا المعمول نحو ابن الرجل الذي ظننت
تزيد قلت انه باق لو نحو وان لم يكن فاما ان يكون منفصلا او متصلا فان كان منفصلا
لم يجز حذفه نحو جاء الذي اياه اكرمت وما اكرمت الا اياه وان كان متصلا فله احوال
احدها ان يكون مضمرا فان نصب بفعل او وصف جاز حذفه نحو اهذا الذي بعث الله
رسولا اي بعثه وقوله ش ما الله مولاك فضل فاحمدنه ش فالذي بعثه نعم واحمده ش
اي مولاك او بغيرهما لم يجز نحو جاء الذي انه فاضل كانه قرأ انا فان يكون مجرورا فيجوز
حذفه في صور احدها ان يجر باضافة صفة ناصبة له نقديرا نحو فاقض ما انت قاض
اي قاضيه فان جر باضافة غير صفة نحو جاء الذي وجهه حسن او باضافة صفة غير ناصبة
نحو جاء الذي انا ضاربه امس لم يجز حذفه خلافا للكسائي ثانيها ان يجر بحرف جر ويجر
الموصول او الموصوف بالموصول بمثل ذلك الحرف لفظا ومعنى ومتعلقا ما لم يمنع منه
مانع نحو مررت بالذي او بالرجل الذي مررت اي به وقوله تعالى ويشرب مما تشربون اي منه
فان جرا معا بغير حرف نحو جاء غلام الذي انت غلامه او لم يجر الموصول اصلا نحو جاء
الذي مررت به او جر بحرف لا يماثل ما جر به العائد في اللفظ كخللت في الذي حللت
به او بمماثله لفظا لا معنى كمررت بالذي مررت به على زيد او لفظا ومعنى لا متعلقا
كمررت بالذي فرحت به لم يجز الحذف في الصور كلها وما سمع منه فيها فشاذ وقد
يمنع الحذف مع توفر الشروط المذكورة لمانع وذلك اذا كان العائد المجرور بمحصور نحو
مررت بالذي ما مررت الا به او انما مررت به او كان نائبا عن الفاعل نحو مررت
بالذي مر به او كان لا يتعين للربط نحو مررت بالذي مررت به في دار او كان حذفه
ملبسا عن رغبت فيما رغبت فيه لو كقيل ان الاصل فيه ارغبته والصحيح جواز
هذا لان الحذف يدل على انفاق الحرفين ولذا كانا متجانسين لم يجز الحذف لانتفاء شرط
فيه انفاق الحرفين كما عرفت الحال الثالثة ان يكون مرفوعا فان كان فاعلا او نائبا
عنه او خبرا للمبتدا او ناسخ لم يجز حذفه نحو جاني الذي قام او ضربا وجاء الذي القائم

هو او ان الفاصل هو وان كان مبتدا جاز بشرط احدها ان لا يكون بعد حرف مفتوح نحو
جاني الذي ما هو قائم الثاني ان لا يكون بعد اداة حصر نحو جاني الذي ما في الدار الا هو
او الذي انما في الدار هو الثالث ان لا يكون معطوفا على غيره نحو جاني الذي زيد وهو
منطلقان الرابع ان لا يكون معطوفا عليه نحو جاني الذي هو وزيد فاضلان ولم يعتبر
الفراء هذا الشرط فاجاز حذفه ورده بانه لم يسمع وبانه يؤدي الى وقوع حرف العطف
صدرا الخامس ان لا يكون خبره جملة ولا ظرفا لا يجوز لقوله تعالى الذين هم يراؤون
فقولك جاني الذي هو في الدار لانه لو حذف لم يبق ما حذف من الكلام شيء لان ما
بعده من الجملة والظرف صالح لان يكون صلة السادس ان تطول الصلة شرط ذلك
الصبان ولم يشترطه الكوفيون فاجازوا الحذف من قولك جاء الذي هو فاضل لوروده
في قراءة نافع على الذي احسن الرفع اي هو احسن وقوله ٥
ش من تعين بالجهل لم ينطق بما سفه ش ولا يحد من سبيل الحلم والكرم ش اي ما صدر سفه
وجهل الا صبر من ذلك نادرا ومحل الحذف في غير الى اما الى فلا يشترط فيها الطول لتقاعدها
لوهنها منتقرة الى الصلة والى الاضافة فكانت اطول خمس معها تخفيف اللفظ وسائر
ما اجتمعت فيه الشروط والطول قوله تعم وهو الذي في السماء الداي هو اله **لطيفة**
قال ابو محمد البحيري في درة الغواص من اوهام الخواص انهم يقولون الحمد لله الذي كان
كذا وكذا فيحذفون الضمير العائد الى اسم الله تعم الذي به يتم الكلام وتنعقد الجملة
وتنتظم الفائدة والصواب ان يقال الحمد لله اذ كان كذا او يقال الحمد الذي كان
كذا وكذا بلا تقدير ان يعود ضمير من فضله وما اشبه ذلك مما يتم به الكلام المبتور ويربط الصلة
بالموصول وفي نوادر الشيخ ابي زيد ان رجلا قرع الباب على نحوي فقال له من انت
فقال الذي استريتم الاجر فقال له ايته قال لا قال له قال لا قال اذهب فما انت
في صلة الذي شيء انتهى الجملة **الخامسة** من الجمل التي لا محل لها من الاعراب الجملة
المجاب بها القسم سواء ذكر فعل القسم وحرفه ام الحرف فقط ام لم يذكر لفا لا دل
نحو قولك اقسم بالله لا فعلت ولئن في نحو قوله تعم ليس **والقرآن الحكيم انك لمن**
المرسلين والثالث نحو قوله تعم لم يكن ايمان علينا بالغة الى يوم القيمة ان لكم لما تحكمون
فكل من جملتي لا فعلن وانك لمن المرسلين وان لكم لما تحكمون لا محل لها من الاعراب

لانها جملة مجاب بها القسم **تنبيهان الاول** مما يقبل الجواب وغيره قول الفرزدق

تعش فان عاهدتني لا تخونني ۞ نكن مثل من يا ذئب يصطحبان ۞

فجملة انني اما جواب لعاهدتني كما قال ۞ اردى عجزا ما هدته ليوافقن ۞ فكان كسر الفرزدق فاذن محل لها لو حال من الفاعل او المفعول او كليهما فمحلها النصب والاول ارجح لان المعنى على المعاهدة والحلف على ذلك لا على الحلف في هذه الحالة على شيء اخر **الثاني** منع ثعلب من وقوع الجملة القسمية خبرا فقيل في نحو لا تفعلن لان نحو لا تفعلن لا محالة فلو وقع على البدل فقيل زيد ليفعلن صار له محل قال ابن هشام وليس بشيء لانا انما منع وقوع الخبر جملة قسمية لا جملة هي جواب القسم ومراده ان القسم وجوابه لا يكونان خبرا لانه لا ينفك احدهما عن الاخرى وجملتا القسم والجواب يمكن ان يكون لهما محل الهو ذلك قال زيد اقسم لا تفعلن وانما المانع عندنا اما كون جملة القسم لو ضمنها فلا تكون خبرا لان الجملتين هنا ليستا الجملتي الشرط ولم يرد ان الجملة الثانية ليست معمولة لشيء من الجملة الاولى ولهذا منع بعضهم وقوعها صلة واما كون جملة القسم انشائية والجملة الواقعة خبرا لا بد من احتمالها للصدق والكذب وعندي ان كلا من العلتين ملغى لما الاول فلان الجملتين مرتبطتان ارتباطا صار تابعا كالجملة وان لم يكن بينهما عامل واما الثاني فلان الخبر الذي شرطه احتمال الصدق والكذب هو الخبر نفسه لا الاخبار السيد قال ومنهم ابن مالك ان الشائع ورجحانه تغليب وهو قوله تعالى والذين امنوا وعملوا الصالحات لندخلنهم في الصالحين والذين امنوا وعملوا الصالحات لنكفرن عنهم والذين جاهدوا فينا لنهدينهم وعندي لما استدل به تاويل لطيف وهو ان السبب في ذلك كله ضمن معنى الشرط وغيره نزل منزلة الجواب فاذا قدر قبله قسم كان الجواب له وكان خبر المبتدا المسبب بجواب الشرط محذوفا للاستغناء عنه بجواب القسم المقدر قبله ونظيره في الاستغناء بجواب القسم المقدر قبل الشرط المجرد من لام التوطئة قوله تعالى وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن المعنى والله ليمسن وان لم ينتهوا ليمسن انتهى **ومتى اجتمع** في الكلام **شرط وقسم** ملفوظ او مقدر **اكتفي بجواب المتقدم منهما** عن جواب المتاخر لسد الاستغناء بالمتقدم فالشرط المتقدم نحو ان جاء زيد والله اكرمه فالجواب المذكور للشرط وجواب القسم محذوف لدلالة جواب

الشرط

الشرط عليه والقسم المتقدم الملفوظ به نحو والله ان جاء زيد لاكرمنه والمقدر نحو قوله تعالى لئن لم تفعل ما امره ليسجنن فالجواب المذكور للقسم الملفوظ به في المثال والمقدر في الاية وجواب الشرط فيهما محذوف وجوبا لدلالة القسم وجوابه عليه وجوز الفراء قبل الكوفيين وتبعهما ابن مالك جعل الجواب للشرط وان تاخر محتجين بقوله ۞

لئن كان ما حدثته اليوم صادقا ۞ اصم في نهار القيظ للشمس صائما ۞

وعند البصريين وكحلوا البيت على الضرورة او زيادة اللام وجعل ابن مالك الجواب للقسم الموخر ان اقترن بالفاء الدالة على الاستيناف كقوله ۞

فما اعش حتى اذب على العصا ۞ فوالله انني لبلتي بالمسالم ۞ ورده ابو حيان بان القسم مع جوابه جواب الشرط ولذا اقترن بالفاء الا انه محذوف دل عليه جواب القسم **الا اذا تقدمهما** اي القسم والشرط **ما يفتقر الى الخبر** كالمبتدا والاسم في باب كان وان والمفعول الاول في باب ظن والثاني في باب علم **فيكتفى بجواب الشرط** عن جواب القسم **مطلقا** سواء تقدم او تاخر تفضيلا له لعدم الاستغناء بجوابه عن جواب القسم لان سقوطه محلا بالجملة بخلافه لانه للجزء التاكيد نحو زيد والله ان تقم اقم وزيد ان تقم والله اقم فالجملة الشرطية هي الخبر والقسم تاكيد وجوابه محذوف وقضية كلامه لزوم الاكتفاء بجواب الشرط والحالة هذه فلا يجوز اجابة القسم وحذف جواب الشرط وهو ما صرح به ابن مالك في التسهيل والكافية وذهب ابن عصفور وغيره الى ترجيح اجابة الشرط دون اللزوم وعليه جرى ابن مالك في الخلاصة حيث قال ۞

وان تواليا ولم يك في خبر ۞ فالشرط رجح مطلقا بلا حذر ۞ **وان تقدم** ما يفتقر الى الخبر او الصلة جاز البناء على ايهما شئت فان بنيت على المفتقر الى الخبر او الصلة فجواب القسم محذوف لدلالة الخبر والصلة عليه والاصل جوابه الخبر والصلة نحو زيد والله يقوم وزيد والله ليقومن جاني الذي والله يقوم وزيد والله ليقومن جاني الذي والله ليقومن **تنبيهات الاول** قضية اطلاق المصنف الجواب للمتقدم من الشرط والقسم مطلقا وهو مذهب الجمهور كما نقله ابو حيان وفرق ابن مالك في التسهيل بين الشرط الاستثنائي وغيره فاوجب جعل الجواب للاسبق وان تاخر كما في صورة تقدم ما يفتقر الى الخبر نحو والله لو قام زيد لقمت ووالله لو لا زيد

لا تيتك وجواب القسم محذوف لدلالة جواب لو ولولا عليه قال

فاقسم ان لو التقينا وانتم ∴ لكان لنا يوم من الشر مظلم ∴ وقال امرؤ القيس

فوالله لولا الله نخشى عواقبه ∴ لزعزع من هذا السرير جوانبه ∴ وقال ابن

هشام في حاشيته والحق ان لو ولولا وجوابهما جواب القسم ولم يعترض شرط على

اصله الثاني الذي قرره ابن الحاجب لزوم الاكتفاء بجواب المتقدم اذا كان هو القسم

فان كان المتقدم الشرط جاز الاكتفاء عن جوابه بجواب القسم وبالعكس قال بعض

الائمة ولا اعلم له في ذلك موافقا بل المنقول في سائر الكتب انه يجب في هذه الحالة

كون الجواب للشرط وجواب القسم محذوفا الثالث حيث اغنى جواب القسم عن جواب

الشرط لزم كونه مستغنيا لانه نعت عن مستقبل ودال عليه ولزم كون فعل الشرط

ماضيا ولو معنى كالمضارع المنفي بلم لان جواب الشرط لا يحذف الا حيث كان فعله

كذلك كما مر فلا يجوز ان يقال والله ان يقم زيد لا قوم ولا والله ان لا يقم لا قوم

ولا والله ان قام زيد لقمت الا ان اوقع الماضي موقع المستقبل كقوله تعالى وان لم ننتهوا

ريحا فزاره مصفرا لظلوا اي لظللت الجملة السادسة من الجمل التي لا محل لها من الاعراب

الجملة المجاب بها شرط غير جازم وهو اذا ولو ولولا ولما وكيف نحو اذا

جئتني اكرمتك ولو جاء زيد لاكرمتك ولولا زيد لاكرمتك ولما جاء زيد اكرمتك

وكيف تصنع اصنع وفي حكمها اي الجملة المجاب بها شرط غير جازم الجملة المجاب بها

شرط جازم ولم تقترن بالفاء ولا باذا الفجائية نحو ان تقم اقم وان قمت

قمت اما الاول فلظهور الجزم في لفظ الفعل واما الثاني فلان الحكم بلزوم مضمون

بالجزم الفعل لا الجملة باسرها فان اقترنت باحدهما كانت في محل جزم كما تقدم الجملة

السابعة من الجمل التي لا محل لها من الاعراب الجملة التابعة لما لا محل له من الاعراب

نحو جاءني زيد فاكرمته فجملة اكرمته لا محل لها لانها معطوفة على جملة جاءني زيد

وهي لا محل لها لانها مستانفة ومثلها نحو جاءني زيد واكرمته اذا لم تقدر الواو

الداخلة على اكرمته للحال بتقدير قد فان قدرت الحال بتقدير قد كانت الجملة

في محل نصب على الحال من زيد تنبيه قال الله ما يشي في شرح المفتاح اطلاق التبعية

على الجملة التي لا محل لها من الاعراب مشكل فان التابع هو الثاني باعراب سابقه من

جهة واحدة فلا يمكن ان يكون المتبوع محلا من الاعراب فان قلت لعله اراد التبعية اللغوية

قلت هذا مع كونه خروجا عن الاصطلاح اصل الفن لا يجري شيئا في مثل قولهم

في قوله تعالى واتقوا الذي امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون ان الجملة

الثانية لا محل لها لكونها بدلا من الصلة وكذا في قولهم نحو جاء زيد وذهب عمرو ان الثانية

لا محل لها لكونها معطوفة على السابقة انتهى والاولى ان يقال في الجواب ان اطلاق

التابعية هنا مجاز لعلاقة المشابهة قال الشمني وينبغي ان يعلم ان العطف بالواو في

الجمل التي لا محل لها لا افادة بثوت مضمون الجملتين لان مثل قولنا ضرب زيد الرجل

عمرو بدون عطف يحتمل الاضراب والرجوع عن الاول بخلاف ما اذا عطف نص

على ذلك عبد القاهر تتمة يقول العربي على سبيل التدريب الجمل بعد النكرات صفات

وبعد المعارف احوال وشرح المسئلة مستوفاة ان يقال ان الجملة الخبرية التي لم يطلبها

العامل لزوما ويصح الاستغناء عنها ان وقعت بعد نكرة محضة فهي صفة نحو قوله تعالى

حتى تنزل علينا كتابا نقرؤه فجملة نقرؤه صفة لكتاب لا غير او بعد المعرفة المحضة فهي حال

عنها نحو قوله تعالى ولا تمنن تستكثر فجملة تستكثر حال من الضمير المستتر في تمنن المقدر بانت

لا غير او بعد غير المحضة منها فهي محتملة لهما فاما لها بعد النكرة قوله تعالى هذا ذكر مبارك

انزلناه فلك ان تقدر جملة انزلناه صفة للنكرة وهو الظاهر ولك ان تقدرها حالا

عنها لانها قد تخصصت بالوصف ولذلك يقربها من المعرفة قال ابن هشام ولك ان تقدرها

حالا عن المعرفة وهو الضمير في مبارك الوانزقد تضعف من حيث المعنى وجه الحال

اما الاول فلان الاشارة اليه لم تقع في حالة الانزال كما وقعت الاشارة الى الجبل في

حالة التجلي خر وهذا يعلى طيخا واما الثاني فلان قضائه تقييد البركة بحالة الانزال

اشهى من قضائها بعد المعرفة قوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا فان المعرف الجنسي يقرب في

المعنى من النكرة فيصح تقدير يحمل حالا ووصفا وخرج بقيد الخبرية نحو هذا عبدي

يعتكف تريد الجملة الانشائية وهذا عبدي يعتكف كذلك فان الجملتين مستانفتان لان

الانشاء لا يكون نعتا ولا حالا ويفيد عدم طلب العامل لها لزوما حالة الخبرية المحكية

بالقول وبصحة الاستغناء عنها جملة الصلة فلا يجري عليها الحكم المذكور هذه مسئلة

في ذكر احكام ما يشبه الجملة وهو الجار والمجرور والظرف وذكر حكمها في المتعلق

حكمها بعد المعارف والنكرات حكم الجمل وذلك انه اذا وقع احدهما بعد المعرفة المحضة
وهي الخالصة من شائبة التنكير نحو حال نحو رايت الهلال في الافق او بين السحاب
فوق الافق او بين السحاب حال لانه وقع بعد معرفة محضة او وقع بعد النكرة المحضة
اي الخالصة مما يقربها من المعرفة فهو صفة نحو رايت طائرا على غصن او فوق غصن
فعلى غصن او فوق غصن صفة لوقوعه بعد النكرة المحضة او وقع بعد غير المحضة
من المعرفة والنكرة فيحتمل لهما اي الحال والصفة فالواقع بعد غير المحضة من المعرفة
نحو بعيني الشمس والاغصان او فوق الاغصان لان المعرفة الجنسية كالنكرة فيجوز
في كل من الجار والمجرور والظرف ان يكون حالا وان يكون صفة والواقع بعد غير المحضة
من النكرة نحو هذا ثمر يانع على اغصانه او فوق اغصانه لان النكرة الموصوفة كالمعرفة
فيجوز في كل من الجار والمجرور والظرف ان يكون حالا وان يكون صفة اخرى ولا بد
من تعلقها اي الجار والمجرور والظرف بالفعل ما صيغا كان او مضارعا او امرا او بما
يشبهه او بما اول بما يشبهه او بما فيه رائحته فمثال التعلق بالفعل ويشبهه قوله تعالى
انعمت عليهم غير المغضوب عليهم فعليهم الاول متعلق بالفعل وهو انعمت وعليهم
الثاني متعلق بشبهه وهو المغضوب ومثال التعلق بما اول بمشبه الفعل قوله تعالى وهو
الذي في السماء اله وهو الذي هو اله في السماء فقوله في السماء متعلق باله وهو اسم مشتق
بدليل انه يوصف فيقال اله واحد ولا يوصف به لا يقال هذا اله وانما صح التعلق به
لتاوله بمعبود ومثال التعلق بما فيه رائحة الفعل قوله انا ابو المنهال بعض الاحيان
وقوله انا ابن ماوية اذ جد النفر فتعلق ببعض وابن بالاسمين العلمين لا
لتاولهما باسم تشبيه الفعل بل لما فيهما من معنى قولك المشهور الشجاع والجواد ويقول
فلان حاتم في قومه فتعلق الظرف بما في حاتم من معنى الجود وانما لم يكن بقدر متعلق
الجار والمجرور والظرف بما ذكر لان حرف الجر موضوع لادعاء معنى الفعل الى الاسم
فالذي وصل معناه هو الذي يتعلق به الحرف كقولك مررت بالبصرة فمن اوصلت
معنى السير الى البصرة على معنى الابتداء وهو متعلق به فاذا قال البصري بم يتعلق هذا
الحرف او العامل فيه فانما يعني الذي اوصل هذا الحرف معناه والظرف لما كان
معنى الحرف الجر كان حكمها واحدا في ذلك فان قلت يقع في عبارة بعضهم الجار يتعلق

بكذا وفي عبارة اخرين الجار والمجرور وفي عبارة اخرين المجرور فما هو المحرر من هذه العبارات
قلت المحققون ان العامل انما يعمل في الاسم الذي يلي الجار لا في الحرف الجار ولا طلاق قول
العامل في الجار كذا تسامح وقول من قال الجار والمجرور يتعلق بكذا سلوح فيه ان الجار
منزل منزلة الجزء من المجرور به فجعل المتعلق لهما معا والحق ما قدمناه لانا اذا قلت مررت
بزيد فزيد متعلق بالفعل بمعنى انه معمول له بحسب المحل انه في محل نصب على معنى
ان الفعل يقتضي نصبه لو كان متعديا كما قال بك مررت بزيد جاوزت زيدا هذا
اذا لم تعد الجار والمجرور عوضا عن العامل اما اذا صار عوضا منه فيجوز على عملهما جميعا
باعراب هو اعراب العامل فيقال يحل من الكلام في قولك مررت برجل من الكلام حق وفي
زيد من الكلام رفع وفي جاء زيد بشابه نصب كذا حرره الامام الحديثي في شرح الحاجبية
تنبيهات الاول اذا لم يكن شيء من الاربعة المذكورة التي يتعلقان بها موجودا وذلك
كقوله تعالى واني موادا هم صالحا بعد ارسلنا ولم يتقدم ذكر الارسال ولكن ذكر النبي
والرسل اليهم يدل على ذلك وسلم في تسع ايات الى فرعون فهي والى متعلقان بمادب
مقدر وبالوالدين احسانا اي واحسنوا بالوالدين احسانا سئل وقد احسن بي اي وبنيهم
بالوالدين احسانا سئل ووصينا الانسان بوالديه حسنا وشبه بالعبد كانه تقدم
الثاني هل يتعلقان بالفعل انما قصر من زعم انه لا يدل على الحدث منع من ذلك والصحيح
انهما كلها دالة عليه كالتقدم والمشهور منع تعلقها بالحرف للمعاني مطلقا وقيل يجوز
مطلقا وفصل بعضهم فقال ان كان نائبا عن فعل حذف جاز ذلك على طريق النيابة
لا الاصالة والا فلا وهو قول ابي علي الجرجاني فعلى هذا في نحو يا لزيد بالام متعلقة
بيا بل قالوا في يا عبد الله ان النصب بها واما الذين قالوا بالجواز مطلقا فقال بعضهم
في قول كعب وما سعاد غداة البين اذ رحلوا اولاغ تضيف الظرف بمحذوف
غداة البين ظرف للنفي اي انتفى كونها في هذا الوقت الا كاغن وقال بن الحاجب في قول
يتفعكم اليوم اذ ظلمتم اذ بدل من اليوم واليوم اما ظرف للنفع المنفي واما لما في لن من
معنى النفي اي انتفى في هذا اليوم النفع فالنفي نفع مطلق وعلى الاول نفع مقيد فالام
ايضا اذا قلت ما ضربتك للتاديب فان نصبت نفي ضرب معلل فاللام متعلقة
بالفعل والمنفي ضرب مخصوص وللتاديب تعليل للضرب المنفي وان نصبت

نفي الضرب على كل حال فاللام متعلقة بالنفي وللتعليل لا لان الضرب كان لاجل
التاديب لانه قد يؤدب بعض الناس بترك الضرب ومثله في المتعلق بحرف النفي
ما اكرمت المسؤلنا دبيه وما اهنت الحسن لكنا نا ثم علق هنا بالفعل فسد المعنى
المراد ومن ذلك قوله تعم ما انت بنعمة ربك بمجنون الباء متعلقة بالنفي اذ لو علقت بمجنون
لافاد نفي جنون خاص وهو الجنون الذي يكون من نعمة الله تعم وليس في الوجود جنون
هو نعمة ولا المراد نفي جنون خاص اشهى ملحظا وهو كلام بديع الا ان جمهور النحويين لا
يوافقون على صحة التعلق بالحرف فينبغي على قولهم ان يقدر ان المتعلق بمعنى دل
عليه النافي اي انتفى ذلك بنعمة ربك قاله في المغني **الثالث** يستثنى من قولنا لا يجار
من متعلق سنة امور احدها الزائد مطلقا لانه انما دخل في الكلام تقوية وتوكيدا
لا ايصال معنى الفعل الى الاسم واستثنى ابن هشام منه لام التقوية فحكم بانه يجوز
التعلق بتعلقها لانها ليست زائدة محضة كانها ليست معدية محضة قال بعضهم
والظاهر الجزم بالتعلق وفي كلامهم على لام الجحود ما يؤيد ما قلته فتامله الثاني
والثالث لعل لغة عقيل ولولا في نحو لولاي ولولاك ولولاه على قول سيبويه
انها جارة للضمير لانها لم يرفعك لايصال معنى عامل بل لافادة معنى التوجيه والتحضيض
الرابع ربما كما ذهب اليه الرماني وابن طاهر خلافا للجمهور لانها لم تدخل لتعدية عامل
ايضا بل لافادة التكثير والتقليل قال ابن هشام والجمهور ان قالوا انها عدت
العامل في نحو رب رجل صالح لقيته فقد اخطأوا لانه يتعدى بنفسه لا بتضمنه
معناه في المثال الاول وان قالوا انها عدت محذوفا تقديره حصل او نحوه كما صرح به
جماعة فغيره تقديرا الكلام مستغن عنه ولم يلفظ به في وقت الخامس الجار
المكفوف عن عمل الجر لانه لم يبق حرف جر بل بعيد من جهة المعنى فقط فلا عامل
له كالا معمول له ومن صرح بذلك التفتازاني في حاشية الكشاف عند قوله
فاذكروه كما هداكم السادس حروف الاستثناء الادوات وهي حاشا وخلا وعدا
ابن هشام في المغني لانها لتعدية الفعل عما دخلت عليه كان الاكذلك وهو عكس
معنى التعدية الذي هو ايصال معنى الفعل الى الاسم ويرجح ان يقال انها متعلقة
يصح ان يقال ذلك في الا وانما خفض بهن المستثنى ولم ينصب كالمستثنى بالا لتنزل

كان م

كائن م

اصلا م

الله م

منزلة الفرق بينهن وبين الادوات حروفا قال الدماميني وفيه نظر لانه ليس المراد من ايصال حرف
الجر معنى الفعل الى الاسم ايصاله اليه على وجه التبعية بل المراد تعلقه به على الوجه الذي
تقتضيه الحرف وهو هنا معنى الاستثناء معنى الفعل فيتعلق به على هذا الوجه وقد اتضح
هو في كتابه المذكور بهذا المعنى حيث قال في على الوسط الكبير وتعلق هذه بما قبلها
كتعلق حاشا بما قبلها عند من قال به لانها اوصلت معناه الى ما بعدها على وجه الاضراب
والاخراج واما الاستدلال بانها بمنزلة الا وهي غير متعلقة فساقط لانه لا يلزم من كون حرف
بمعنى حرف اخر مساويا له في جميع احكامه الا ترى ان الا لو اتى هذا الحرف بمعناها لا يعمل
الجر وهذا الحرف يعمله انتهى ص ونزاد الفارسي ولا خفض سابعا وهو كاف التشبيه
فذهبا الى انها لا تتعلق لبقي كحرف الجر الزائد وتبعهما ابن عصفور مستدلين بانه
اذا قيل زيد كعمرو فان المتعلق استقر فالكاف لا بد له عليه خلاف في من نحو زيد
الدار وان كان نعتا مناسبا للكاف نحو انه فهو متعلق بنفسه لا بالحرف قال الرضي
والحق ان جميع الحروف الجارة الواقعة في موضع الخبر نحو بك على الاستقرار وقال
ابن الحاجب في شرح الفصل الكاف في قولك الذي كزيد اخوك اوصلت معنى
استقرار هذا المبهم الى زيد على سبيل التشبيه **ويجب حذف المتعلق اذا كان**
احدهما اي الجار والمجرور **ظرفا** صفة نحو اركب صيب من السماء او صلة نحو قوله
من في السموات والارض ومن عنده لا يستكبر من **او خبرا** نحو زيد في الدار او عندك
ربما ظهر في الفرض ورد كقوله لك العز ان صان سوالي عز وان بهن فانت الذي يحبو حمد المرء
وفي شرح الفصل لابن يعيش الظرف الواقع خبرا صرح ابن جني في سر الصناعة بجواز اظهاره وعدمه
انما اذا حذف وقال ضمن الى الظرف لم يجز اظهاره لانه قد صار مرفوعا فاما ان ذكرته
اولا فقلت زيد استقر عندك فلا يمنع منه مانع انتهى قال ابن هشام وهو غريب **او حالا**
نحو فخرج على قومه في زينته اي رفع الاسم الظاهر نحو عندك زيد وفي شك او استقر شك لفظ
للعرس بالرفاء والبنين اي عرست او حذف المتعلق على شرطه الغير نحو يوم الجمعة
صمت فيه او كان الجار حرف قسم غير الباء نحو طالما اذا يغشى وتالله لاكيدن اصنامكم
فلو صرح بالفعل نحو ذلك وجبت الالف هذه ثمانية مواضع يجب فيها حذف المتعلق
تنبيهات الاول انكر الكوفيون وابن طاهر وجوب حذف المتعلق في الخبر مستدلين

زيد عندك وعمرو في الدار ثم اختلفوا فقال ابن طاهر وجوز في المناصب المبتدأ وعلى
انه يرفع الخبر اذا كان عينه نحو زيد اخوك ويصبه اذا كان غيره وان ذلك مذهب
سيبويه وقال الكوفيون المناصب امر معنوي وهو كونهما مخالفين للمبتدأ والمعول
على هذين المذهبين **الثاني** قال ابن هشام في المغني هل المتعلق الواجب الحذف
فعل او وصف لا حاجة في تعيين الفعل في باب القسم والصلة لانهما لا يكونان الا جملتين
وكذا يجب في الصفة في نحو رجل في الدار فله درهم لان الفا يجوز في نحو رجل يأتيني
فله درهم ويمتنع في نحو رجل صالح فله درهم واما قوله

كل امرئ باعداد مولف ۞ فتوقع بحكمة المتعالي ۞ فقادر واختلف في الجر في الصفة
والحال فمن قدر الفعل وهم الاكثرون فلانه الاصل في العمل ومن قدر الوصف فلان
الاصل في الخبر والنعت والحال الافراد ولان الفعل في ذلك لا بد من تقديره بالوصف
قالوا ولان تقليل المقدر اولى وليس بشيء لان الحق انا لم نحذف الضمير بل نقلناه
الى الظرف فالمحذوف فعل او وصف وكلاهما مقدر قال والحق عندي انه لا يرجح
تقديره اسما ولا فعلا بل بحسب المعنى وبيان التقدير بحسب المعنى اما القسم فتقديره
اقسم واما في الاشتغال فتقديره كالمنطوق به نحو يوم الجمعة صمت فيه واما في المثل
فيقدر بحسب المعنى واما في البواقي نحو زيد في الدار فيقدر كونا مطلقا وهو كائن
او مستقر او مضاف اليهما ان اريد الحال او الاستقبال نحو الصوم اليوم او في اليوم او الخميس
غدا او في الغد ويقدر كائن او مستقر ووصفهما ان اريد المعنى هذا هو الصواب وقد
اغفلوه مع قولهم في نحو ضربي زيدا قائما التقدير اذ كان قائما ان اريد المعنى اذا
كان ان اريد الاستقبال ولا فرق واذا جعلت المعنى فقدر الوصف لانه صالح
في الازمنة كلها وان كان حقيقة في الحال هي المختصة واعترض الدماميني بانه كيف
يقدر مع الجهل بما هو ظاهر في الحال الذي هو من جملة الامور المجهولة وهل هذا
الا تهافت قال فان قلت فماذا يصنع عند جهل المعنى قلت لا يقدم على
تقدير شيء معين بل يردد الامر ويقال ان اريد الماضي فتقديره كذا وان اريد الحال
فتقديره كذا وان اريد الاستقبال فتقديره كذا فيخرج عن العهدة **الثالث** قال الفنري
في حاشية الكشاف مما يجب التنبيه له انه اذا قدر في الظرف كان او كائن فهو من التامة

بمعنى حصل ويثبت والظرف بالنسبة اليه لغو لا الناقصة والا كان الظرف في موضع الخبر
بتقدير كان اخرى ويتسلسل التقديرات **الرابع** الظرف والمجرور اما متعلق بكائن
فتمام مستقر بفتح القاف ولغو فالمستقر ما كان متعلقه عاما واجب الحذف كما مر واللغو
ما كان متعلقه خاصا سواء وجب حذفه كما في الاشتغال وغيره مما ذكر او جاز نحو يوم الجمعة
صمت بالجر قال متى قدرت وجب تسمية الاول مستقرا والثاني لغوا انه لما كان المتعلق
العام اذا حذف انتقل الضمير الذي كان مستترا فيه الى الظرف سمي ذلك الظرف مستقرا
لاستقرار الضمير فيه وهو في الاصل مستقر فيه ثم حذفت الصلة اختصارا لكثرة دورانها
كقولهم في المشترك فيه مشترك ولما كان الاخر لم ينتقل اليه شيء من متعلقه سمي لغوا لكأنه
لغو قال الدماميني في التحفة بعد ذكر ذلك وهو الذي سمعته من بعض شيوخنا
ولا يخفى انه اولى مما قيل انه انما سمي مستقرا لان ناصبه هو استقر مقدرا قبله اما اذا
قدر الظرف المستقر لا يلزم تقديره عاملا به استقر على الخصوص بل يجوز ان يقدر بجعل
ونحوه ذلك مما يدل على كون عام فلم اشتق له الاسم من استقر دون غيره واما ثانيا فلان
الظرف اللغو ايضا من قولنا صمت يوم الجمعة يصدق عليه انه مستقر اذ قد استقر في اليوم
المذكور الصوم وان لم يكن متعلقه لفظ استقر واجاب الشيخ بانه يكون تسميته مستقرا
تعلقه بلفظ الاستقرار بما هو بمعناه لا بمعنى انه يلزم منه معنى الاستقرار اذ الصوم الذي
ذكرها من المناسبة التي ذكرها من بعض شيوخه لا تنافي على ما ذهب اليه السيرافي من ان
الضمير حذف مع المتعلق وانما تنافي على ما ذهب اليه ابو علي من تحويل الضمير انتقل
عن المتعلق الى الظرف **الخامس** قد تقدم قرينة على ان المراد بالاستقرار العام لا الخاص
ولا يقدح ذلك في الحكم بان الظرف مستقر كما اذا قلت زيد على الفرس فالاصل مستقر لكن
المراد منه بحسب القرينة راكب فلهذا يجعل مستقرا لا لغو اتفق عليه النقاد الذي في حاشية
الكشاف حيث قال الزمخشري على معنى متبركا باسم الله اقرأ فقال هو بمعنى ان التقدير متلبسا
باسم الله ليكون المقدر من الافعال العامة لكن المعنى بحسب القرينة على هذا خاصا
بجعل الظرف مستقرا لا لغو اهذا كلامه قال الدماميني اذا قامت القرينة على ان المراد
كون خاص فلم يقدر ابتداء ويكون الظرف لغوا ولي فائدة في تقدير العام ثم الحكم بان
المراد منه الخاص الذي دلت عليه القرينة وقد قال هو مثل ذلك يجيء وقد يجيء

انما يقدر من متعلق الظرف المستقر عاما اذا لم توجد قرينة الخصوص **السادس** الاصل
ان يقدر المتعلق المحذوف مقدما عليها كسائر العوامل مع معمولاتها وقد يعرض ما يقتضي
ترجيح تقديره مؤخرا وما يقتضي ايجابه فالاول نحو في الدار زيد لان المحذوف هو الخبر
واصله ان يتاخر عن المبتدا والثاني نحو ان في الدار زيدا لوان لو يليها مرفوع مما يلزم
من تقدير المتعلق فعلا ان يقدره مؤخرا في جميع المسائل لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم
على المبتدا قال الزمخشري في المفصل وقال في موضع اخر يحتمل تقديره في نحو في الدار زيد
مقدما لعارضه اصل اخر وهو انه عامل في الظرف واصل العامل ان يتقدم على المعمول
واذا كان احدهما اي الجار والمجرور والظرف **كذلك** اي صفة او صلة او خبرا او
حالا **او اعتمد على نفي** بحرف او فعل **او استفهام جاز ان يرفع الفاعل** ظاهرا
كان او مضمرا **نحو** من رب رجل في كم او مع صقر **جا الذي في الدار** او عندك **ابوه**
وزيد في الدار او عندك ابوه وجا زيد في كم او مع صقر **وما** او ليس في الدار ان
عندي احد وافي الله شك او اعندك احد **تنبيهات الاول** في الرفع
بعد المجرور والظرف في المواضع المذكورة ثلاثة مذاهب احدها ان الاوسع كونه مبتدا
مخبرا عنه بالظرف او المجرور ويجوز كونه فاعلا وكان وجهه استضعاف عمل الظرف
في الظاهر **والثاني** ان الاوسع كونه فاعلا واختاره ابن مالك ووجهه ان الاصل عدم
التقديم والتاخير **والثالث** انه يجب كونه فاعلا نقله ابن هشام المخمي راوي عن الاخفش
قيل ولعل وجهه ما تقرر ان الالباس يحذر والمتعلق عندهم بفعل نحو كذلك
قام زيد فتعين ان يكون زيد في مثل ذلك فاعلا لا مبتدا **الثاني** قال في المفصل
حيث لا يرفع فاعلا ويفعل عامله الفعل والظرف او المجرور نيابة عن استقر ونحوها
من الفعل لاعتمادهما فيه خلاف والمذهب المختار الثاني لاستماع تقديم الحال في نحو زيد
في الدار جالسا ولو كان العامل الفعل لم يسغ كقوله

فان يك جثماني بارض سواكم ۞ فان فؤادي عند كل الدهر راجع ۞ فاكد الضمير
المستتر في الظرف والضمير لا يستتر الا في عامله ولا يصح ان يكون توكيدا للضمير المحذوف
مع الاستقرار لان التوكيد والمحذوف متنافيان ولا لاسم ان على مجاله من الرفع بالابتداء
لان الطالب للمحل قد زال واختار ابن مالك المذهب الاول مع اعترافه بان الضمير

بحرف ه

مستتر في الظرف وهذا ناقض فان الضمير لا يستكن الا في عامله انتهى وقد جرى المصنف رحمه الله
على المذهب المختار كما ترى وهو مذهب الجمهور كما قاله غير واحد **الثالث** اذا لم يعتمد
الظرف والمجرور على ما ذكر نحو في الدار او عندك زيد فالجمهور يوجبون الابتداء والاخفش
والكوفيون يجيزون الوجهين لان الاعتماد عندهم ليس بشرط ويرده جواز دخول ان
عوضا على مثل هذا التركيب فينصب الاسم اذ يصح ان يقال ان في الدار زيدا فدل
ذلك على انه مبتدا في الاصل لا فاعل ولا لم يدخل الناسخ قال بعضهم ولا خفش ان يجيب
بانى لما وجدت العامل الاقوى اعملته وهو ان وقال ابن جني الجمهور ان يقولوا الاخفش
عاملين اعمال واحدا البتة بل يجوز ان تعمل ايهما شئت **الحديقة الخامسة في المفردات**
وهي منها حروف ومنها اسماء وظروف تضمنت معنى الحروف ومنها ما يرد اسما حرفا
والضم رحمه الله لم يستوف جميعها بل اقتصر منها على ذلك مهيئا لذكر انها وقد شد
الحاجة اليها جملتها ان ورد اربع وعشرون كلمة احدها **الهمزة** وهي اسم مختص بالالف
المتحركة واسمه الالف واسم الساكن الالف المتوسطة بينها وبين الالف كذا قال
بعض المحققين وفي كلام بعضهم ما يقتضي ان الالف يختص بالساكن والهمزة بالمتحرك
والحق ان الالف اسم للمتحرك والساكن لغة لكنه خص في عرف اهل هذا الفن بالساكن
وخصت الهمزة بالمتحرك فاوقع في كلام بعضهم من ان اطلاق الالف على المتحرك
حقيقة مبني على اللغة وما وقع في كلام الحريري من انه مجاز مبني على العرف وهي حرف
يرد على وجوه احدها ان يكون حرف نداء موضوعا **لمد الغريب** كقول امرئ القيس
۞ افاطم مهلا بعض هذا التدلل ۞ وان كنت قد ازمعت صرمي فاجملي ۞
فان قلت ما المعين لمد المد هنا على هذا الغريب قلت القرائن الموجودة قوله في هذه
القصيدة بجيدك يا مع هذه المراة ۞ تقول وقد مال الغبيط بنا معا ۞ عقرت بعيري يا امرأ القيس
۞ فقلت لها سيري وارخي زمامه ۞ ولا تجعليني من حصاك المعلل ۞ الغبيط بالغين
المعجمة وطاء المهملة كرغيف رحل يشد عليه هودج المراة والجنوب اي ينعطف
من الشقة عن يمينه هنا من اللذة التي نالها من هذه المراة على الاستعارة والعلل ما يشرب
والتعليل جني الثمرة مرة بعد اخرى **والمتوسط** اي وبعد لذاته وهذا لم يقل به احد
وانما هو عندهم لمد الغريب فقط ثم نقل ابن الخباز في شرحه على الدرة الالفية لابن

طريقه

للحديقة الخامسة في المفردات

الهمزة

بلغ مقابلة

مط عن سيبويه ان الهمزة للتوسط وان الذي للتقريب باوالهم جمع بين القولين فجعلها
للتقريب والتوسط معا قال ابن هشام وما نقله ابن الجنا حرف لا اجماعهم قالوا ولذلك
مرجحين دعواه ان الهمزة للتوسط وانما هي عندهم لنداء القريب والشافي كون الذي للقريب
لم يوضع لنداء غيره بل وقوله الهم ايضا حرف للاجماع لكنه مردود اهـ قال الدماميني
والتفريع بحرف اجماع النحاة سبق على ان اجماعهم في الامور اللغوية معتبر معين اتباعه
ووقع فيه لبعض العلماء تردد وفي شرح مختصر ابن الحاجب الاصولي للشيخ بهاء الدين
السبكي نقل بعض العلماء الاجماع على اعتبار الاجماع في الامور اللغوية مثل كون الواو
للجمع المطلق وهذا الاشكال فيه اذا صدر من المجتهدين اما اجماع النحاة الذين عليهم
المعول في علم العربية ولم يبلغوا رتبة الاجتهاد فالقياس ان اجماعهم لا يعتبر وفيه
نظر وقد رايت في الخصائص لابن جني اعلم ان اجماع اهل البلدين انما يكون حجة
اذا لم يخالف النصوص او القياس على المنصوص والا فلا لانه لم يرد في كتاب ولا سنة
انهم لا يجتمعون على الخطا كاجماع النص بذلك في كل الامور وانما هو علم ينتزع من استقراء
هذه اللغة فكل من تفرق قلبه عن جملة هيئته كان خليقا بتسميته الا انا لا نمنع مخالفة
الجماعة التي طال عيشها اشهى لخصاد في الانتزاع بعد نقل كلام الجني في الخصائص
وقال غيره اجماع النحاة على الامور اللغوية معتبر جدا فالمن تردد فيه وخرقه ممنوع وض
ثم رد انتهى وذكر ابن هشام في شرح التسهيل ان النداء بالهمزة قليلة كلام العرب
وتبعه ابن الصائغ في حواشي المغني قال في الجمع وما ذكراه مردود فقد وقفت لذلك
على اكثر من ثمانين شاهدا وافردتها بالتاليف والثاني ان تكون المضارعة بفتح الراء
المهملة مصدر ضارعه اي شابهه نحو اقرم واقعد قيل وهمزة المضارعة في الوصل
الف قلبت همزة لتعذر الابتداء بالساكن وحروف المضارعة اربعة يجمعها قولك
اتيت وقد ترد كلها في جمل هذا الشرح والثالث ان تكون للتسوية وهي الداخلة
على جملة واقعة في محل المصدر وهذا احسن من قولهم الواقعة على جملة يصح حلول
المصدر محلها لان الجملة هنا مؤولة بالمفرد تاويلا مطرادا فهي واقعة في محل المفرد نحو
قوله تعالى سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم اي سواء عليهم الانذار وعدمه
فان قلت تاويل الجملة بالمفرد هنا مشكل لانه لا سابك في اللفظ فيلزم الشذوذ على

خروا جماع النحاة

همزة التسوية

ما صرح به بعضهم من سمع بالصدى خير من ان تراه برفع تسمع وعدم تقدير السابك
وهو الحرف المصدري وادعاء الشذوذ هنا باطل لان هذا تركيب فصيح كثير الاستعمال
قلت سبك الجملة بالمفرد من غير حرف مصدري انما يكون شاذا اذا لم يطرد في باب اما اذا
اطرد في باب واستعمل فيه فانه لا يكون شاذا مثل لا تاكل السمك وتشرب اللبن فانك اذا
نصبت تشرب نصبته بان مقدرة فيصير اسما معطوفا في الظاهر على مثله وهو مشكل الا
عند التاويل فاحتجنا الى ان نقدر المعطوف الاول مصدرا من غير سابك ولا يعد مثل
هذا شاذا لاطراده في بابه وكذا اضافة اسم الزمان مثلا الى الجملة نحو جئت حين جاء زيد
او حين مجيء زيد فاقلت الجملة بالمفرد من غير ان يكون هناك حرف مصدري وليس شاذا
لاطراده في بابه وهنا في باب التسوية اولت الجملة بالمفرد تاويلا مطردا بدون اداة فلم
يعد شاذا قال الدماميني في التعقب واجتهد كلامه ان الشذوذ ساق القضاء حتى كثرة
الاستعمال وهو ممنوع **تنبيهات الاول** اجيز في سواء في الاية الذكر ان يكون خبرا
مبتدا اي عامدها او مبتدا وما بعدها فاعل سد الاول وسد الثاني وخبر على الثاني
قال في المغني وابطل ابن عصفور الاول بان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله والثاني بان التسوية
المشتملة على الاستفهام واجب التقديم فقال له وكذا الخبر فان اجاب بانه مثل زيد ابو من
سفاه وقلنا بل مثل كيف زيد لان الانذار منهم ان لم يعتد بالمفرد لم يكن خبرا لعدم تحمله
ضمير سواء اما نسبته فجوابها ان الاستفهام هنا ليس على حقيقته فلا يجب التقدم فان
اجاب بانه كذلك في نحو علمت ازيد قائم وقد ابقوا عليه استحقاق الصدارة بدليل العطف
قلنا بل الاستفهام مراد هنا اذ المعنى علمت ما جاب به قول المستفهم ازيد قائم واما في الاية
ونحوها فان استفهام الله لا من قبل المتكلم لا غيره **الثاني** زعم ابن هشام ان الواو بعد همزة التسوية
هي الواقعة بعد كلمة سواء لخصوصيتها بجعل ان التسوية ماخوذة من كلمة سواء وليس كذلك
بل كالواقع بعد ما تقع بعد ما ابالي وما ادري وليت شعري ونحوهن نحو ما ابالي اقمت ام
قعدت وما ادري ارحلت ام غدوت وليت شعري اسافر زيد ام اقام فان هذه الجمل
كلها في محل المصدر وهي الضابط **الثالث** قضية كلام الهم ان الهمزة موضوعة لمعنى
التسوية فتكون قسيما لباقي همزة الاستفهام وقال ابن هشام في المغني قد تخرج
الهمزة عن الاستفهام الحقيقي فترد لمعان وعد منها التسوية وهذا يقتضي ان استعمالها

في السؤال تعريضا وصفت له فيكون من قبيل المجاز وهو الاولى والرابع ان يكون
للاستفهام وحقيقته طلب المتكلم من مخاطبه ان يحصل في ذهنه ما لم يكن حاصلا
عنده مما سأله عنه قال بعضهم ينبغي ان يكون المطلوب ان يحصل ذلك في ذهن الغير
من ذهن المتكلم وغيره كما ان الاستغفار الذي هو طلب المغفرة وهو المراد من ان
يكون المطلوب له هو المتكلم او غيره ويكون الاستفهام لغيره ان يكلم المجيب بالجواب
فيسمعه من حيث يفيده ورد بان هشام بانه لو صح ذلك لم يطلق العلماء على ان ما
ورد منه في كلامه سبحانه مصروف الى معنى اخر غير الاستفهام ولو كان كما ذكر لم
يستحيل حمله على الظاهر ويكون المراد منه ان يجيب بعض المخاطبين فيفهم الجواب من
لم يكن عالما به انتهى واستحالة حمله على الظاهر مما يحث فقد قال الشيخ بهاء الدين السبكي
توهم الاستفهام لا يكون منه تعالى على حقيقته ليس على اطلاقه وانما يستحيل اذا كان
مصروفا الى المتكلم بالكلام الاستفهامي واما اذا كان مصروفا الى غيره من مطلوبه
فقد يستحيل كما في قوله تعالى ءانت قلت للناس اتخذوني وامي فهذا استفهام حقيقي طلب
به اقرار عيسى عليه السلام في ذلك المشهد العظيم بانه لم يقل لتحصيل فهم النصارى ذلك
فيتقرر عندهم كذبهم فيما ادعوا انتهى فتامل ويرادف الاستفهام الاستخبار وقيل
الاستخبار ما سبق اولا ولم يفهم حق الفهم فاذا سألت عنه ثانيا كان استفهاما حكاه
ابن فارس في فقه اللغة والهمزة اصل ادواته وما عداها نائب عنها قاله الدماميني في
المصباح فيطلب بها اي الهمزة التصور اي ادراك غير النسبة والتصديق اي
ادراك وقوع النسبة وهو المصدق بالايجاب او السلب او وقوعها وهو التصديق السلبي
فطلب تصور المسند اليه نحو ازيد في الدار ام عمرو وادين في الاناء ام عسل فان
عالم بكون شخص في الدار وشيء في الاناء وانما طلب تعيينه وطلب تصور المسند
نحو افي الدار زيد ام في السوق وافي الخابية دبس ام في الزق فانك تعلم ان
زيدا محكوم عليه بالكينونة في الدار او في السوق وان الدبس محكوم عليه بالكينونة في الخابية
او الزق وانما الطلوب تعيين ذلك هذا قول الجمهور وقال السيد الشريف العلامة
بان الهمزة في مثل قولك ادين في الاناء ام عسل لطلب تصور المسند اليه او المسند ان
غيرهما مبني على الظاهر بحسب معناه والتحقيق انها لطلب التصديق ايضا فان السائل

حقيقة الاستفهام

قد تصور الدبس والعسل وجهه وبعد الجواب لم يزد له في تصورهما شيء اصلا بل يعلم بتصديقهما
على ما كان فان قيل التصديق حاصل له حال السؤال فكيف يطلب له جيب بان الحاصل
هو التصديق بان احدهما لا بعينه في الاناء والمطلوب بالسؤال هو التصديق بان احدهما
بعينه فيه وهذان التصديقان مختلفان بلا اشتباه الا انه لما كان الاختلاف بينهما
باعتبار تعيين المسند اليه في احدهما وعدم تعيينه في الاخر كان اصل التصديق
حاصلا فتحقق معنى الحكم بان التصديق حاصل وان المطلوب هو تصور المسند اليه
المسند او قيد من قيوده انتهى وطلب التصديق نحو اقام زيد او زيد قائم فانك عالم
بان بينهما نسبة اما الايجاب او السلب وطلب تعيينها ولعل انما لم يقل التصديق
نظرا الى ذلك التحقيق فتامل ومن العجب ما وقع هنا لبعض المعاصرين من طلبه الفرق
بين هذا المثال الاول في كلام الامام للتصور والثاني للتصديق على طريقة الالف
النشر المرتب وصرح كلامه بالفارسية على ذلك وهو وهم فاحش فاحذره فيجيء
المستفهم عنه بالهمزة هو ايلجها كالفعل في اضرب زيدا اذا كان الشك في نفس الفعل اهو
الضرب الصادر من المخاطب الواقع على زيد واردت بالاستفهام ان تعلم وجوده مكونا
لطلب التصديق ويحتمل ان يكون لطلب تصور المسند بان تعلم انه قد تعلق فعل
من المخاطب بزيد لكن لا تعرف انه ضرب او اكرام وكالفاعل في ءانت ضربت اذا كان
الشك في الضارب وكالمفعول في ازيدا ضربت اذا كان الشك في المضروب وكذا
قياس سائر المتعلقات قال التفتازاني في مختصر المطول بخلاف هل لاختصاصها
بطلب التصديق فقط نحو هل قام زيد وهل زيد قائم وسيأتي الكلام عليهما
ان شاء الله تعالى في بقية الادوات مختصة بطلب التصور نحو من جاءك وما صنعت
وكم مالك واين بيتك ومتى سفرك وكيف حسن اثاثه ان بالفتح والتخفيف
او بفتح الهمزة وتخفيف النون ترد على وجهين اسمية وحرفية فالاسمية بمعنى
المخاطب كانت في انتما وانتم وانتن انا بعدها وهو التاء حرف خطاب
اتفاقا بفتح في المذكر وبكسر في المؤنث ويتصل بهم في جمع المذكر ميم والف في الشق
وبنون في جمع الاناث وتضم التاء في الثلاثة اجراء للميم مجرى الواو لقربها منها حتى لا يعد
نقل الاتفاق على ان بعضهم بل هو مذهب الجمهور وقال الزمخشري انت بكماله اسم

أن

والثاني من نفس الكلمة وقال بعضهم ان الضمير المرفوع هو التاء المضمومة كانت مرفوعة منفصلة
فلما ارادوا اتصالها دعوها بسبب انتقال لفظها كما هو مذهب بعض الكوفيين وابن كيسان
في اياك واخواتها وهو ان الكاف المضمومة كانت منفصلة فاراد واستعمالها لفظا
لضمير منفصل فجعلوا اياها دالا فقال الرضي وبالاولى هذا القول بعيد لمخالفة الصواب
في الوضعين وقال بعض المتقدمين ان انا مركب من الف انا وهم ونون نحن وانت
مركب من الف انتم ونون نحن وانا تقدم ووهاه ابو حيان والعجب من الكوفيين
ينقل الوفاق هنا واكثر كتب النحو ناطقة بالخلاف وقد سبقه على نقله صاحب
الوافي ايضا واعترضه ابن هشام بما ذكرناه ثم قال فان قلت لعل مراده اتفاق
البصريين كما حمل عليه صاحب العباب عبارة اللباب حيث قيل فيه وكذا اللواحق بانا
اجماعا فقال المراد اجماع البصريين قلت هذا لا يدفع الاعتراض فان ابن كيسان من البصريين
وهو قائل بان التاء انت هي الاسم وهو الحق في نحن انت ولكنها لم يثبت بان نقله جماعة
من الثقات عنه فاذا اجماع من الكل الا من البصريين **تنبيه** قضية اقتصار المص على ان
الاسمية ضمير المخاطب انها لا تكون ضمير المتكلم فيكون اختيار في انا ان الضمير
هو المجموع وهو مذهب الكوفيين واختاره ابن مالك بدليل اثبات الالف وصلا في
لغة ومذهب البصريين ان الضمير انما هو ان بفتح وصلا ويوقف بالالف وقفا لبيان
الحركة كما في السكت ولذلك نقلها كقول حاتم هذا فرزدق انه ولبيت الالف من
الضمير وقال الكوفيون الها في انه بدل من الالف وحكى قطرب ان بعض العرب يقول
ان فعلت بسكون النون وصلا ووقفا اي انا فعلت **والحرفية ترد** على اربعة
اوجه احدها ان تكون **ناصبة للمضارع** وقد تقدم ذكرها في الحروف الناصبة فيتعلق
بالافعال **والثاني** ان تكون **مخففة من ان الثقيلة** اي المفتوحة الهمزة المشددة
النون فتقع بعد فعل اليقين او ما نزل منزلته من الظن بتاويل ان يكون غالبا
متاخرا للعلم انذارا من الامر بانها ليست الناصبة للمضارع لدخول اليقين وما نزل
منزلته بالمخففة التي فايدتها التحقيق دون نحو ما ذكر وان لا يرجع اليهم قولا
علم ان سيكون منكم مرضى وحسبوا ان لا تكون فتنة وقوله
نعلم الفرزدق ان سيقتل مربعا ابشر بطول سلامة يا مربع

وهي تاديته الوضع وفي عملها مذاهب احدها انها لا تعمل شيئا الا في ظاهر كما في مصر بكون
حرفا مصدريا مهملا كما يأتي الحرف المصدرية وعليه سيبويه والكوفيون الثاني انها تعمل
في المضمر وفي الظاهر كما صلها عن عملت ان زيدا قائم وفي ان غضب الله عليها وعليه
جماعة من المغاربة الثالث انها تعمل جوازا في مضمر لا ظاهر وعليه الجمهور قال ابن مالك فان
قيل ما الذي دعا الى تقدير اسم لها محذوف وجعل الجملة بعدها في موضع خبرها وهلا
قيل انها ملغاة ولم يتكلف الحذف فالجواب ان سبب عملها الاختصاص بالاسم فاذا لم
يتبين ان بعدها ما يلزمه كون العرب يستفتح وقوع الافعال بعدها الا بفصل انتهى وقد
تقدم لابن عصفور هذا في باب الضرائر ثم الجمهور على انه يلزم ان يكون ذلك
الضمير المحذوف ضمير شان واختاره ابن الحاجب وابن هشام في المغني ولا يصح عدم لزومه
وهو مذهب سيبويه وجماعة واختاره ابن مالك فتى لكن عوده الى حاضر او غائب بعيد
كان اولى ولذا قدر سيبويه في ان ما ابرهم قد صدقت الرؤيا بانك ولا يكون خبرها الا جملة
اسمية مجردة صدرها المبتدا نحو في خبر وهو يم ان الحمد لله رب العالمين او الخبر كقوله ٥
ان هالك كل من يحفى وينتعل او مقرونة بلا نحو وان لا اله الا هو او داة شرط نحو ان
اذا سمعتم ايات الله او برب يكفوله تبكت ان رب الرحل خائبا امين رحلوا تبكي الينا
او فعلية فان كان فعلها جامدا او دعا لم تحتج الى فاصل نحو ان ليس للانسان الا
ما سعى والخامستان غضب الله عليها وان كان متصرفا غير دعا قرن غالبا بقد نحو ان كاد
يزيغ ان لا يرجع اليهم قولا ان لن نجمع عظامه ان لم يره احد ولم يكن ان لو نشا اصبنا
او بقد نحو ان علم ان قد صدقتنا او بحرف تنفيس نحو علم ان سيكون ونذر خلوها من جمع
ما ذكر كقوله علموا ان يؤملون فجادوا عسى ان يساروا باعظم سؤل وجرح عليه
قراءة ابن ارادان يتم الرضاعة بالرفع وقوله ان تقران على اسماء ويحكما مني السلام وان لا تخبرا احدا
وربما عملت في ظاهر كقوله فلو انك في يوم الرخاء سالتني طلاقك لم ابخل وانت كريم
وهو مختص بالضرورة على الاصح والثالث ان تكون **مخففة** من ثقيلة اي لكن تفارقها في
انها لا تدخل على مفرد لا يقال مررت برجل ان صالح قال في الجمع وكانهم ابقوا عليها ما
كان لها من الجملة وهي مع هذا غير مختصة بالفعل بل يكون معمولة للجملة الاسمية والفعلية نحو
كتبت اليه ان قد ارسل اليه ان ما انت وهذا **وشرطها التوسط بين جملتين او**

بمعنى القول وعدم دخول جار عليها ولو زائدا نحو قوله تعالى واوحينا اليه ان
اصنع الفلك ونودوا ان تلكم الجنة ولا اشتراط التوسط بين جملتين فلا طرح جملة منها
قوله تعالى واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين لان المتقدم عليها غير جملة وانما هي المختصة
من المقيلة ويشترط كون اولاهما بمعنى القول ورد ابو عبد الله الدماميني على الزمخشري حيث زعم
ان التوقيف قوله تعالى واوحى ربك الى النحل ان اتخذي مفسرة قال لان قبله واوحى والوحي
هنا الهام باتفاق وليس في الالهام معنى القول قال وانما هي مصدرية اي باتخاذ الجبال
بيوتا انتهى وتعقبه ابن الصائغ بان الهام الله تعالى لعباده بقوله وامره فلم يمتنع تفسيره
بان اتخذي قال الشمني وفيه نظر اما اولا فلان الالهام مفسرة الكتب الكلامية بالقاء
معنى في القلب بطريق الفيض نعم قال التفتازاني انه الخاطر الوارد على الضمير لالقاء الملك
وانه من قبيل الملك واما ثانيا فلان الالهام هنا لمن لا يفهم القول كالامر وهو النحل
انتهى واذا قلت كتبت اليه بان افعل بادخال حرف الجر كانت ان مصدرية لانها معمولة
بحرف الجر وجعلها ابو حيان زائدة وهو وهم منه فان حروف الجر وان كانت زائدة
لا تدخل الا على الاسم **تنبيهات الاول** زاد بعضهم اشتراط ان لا يكون في الجملة الناصبة
احرف القول فلا يقال له قلت له ان افعل وفي شرح الجمل الصغير لابن عصفور انها
قد تكون مفسرة بعد صريح القول وفي البسيط اختلف في تفسير صريح القول فاجازه
بعضهم وحمل عليه قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله ومنهم من منع من
الصريح ويجيز في المفسر كقولك كتبت اليه ان قم وذكر الزمخشري في قوله تعالى ما قلت
لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله انه يجوز ان تكون ان مفسرة للقول على تاويله بالامر
اي ما امرتهم الا بما امرتني به ان اعبدوا الله قال ابن هشام وهو حسن وعلى هذا فيقال
في الضابط ان لا تكون فيها حروف القول الا والقول مؤول بغيره انتهى وقد انتقد
ابو حيان وصوبه غيره تخريج الاية على التفسيرية بان ما بعد لا تستثنى بها فلا بد ان
تكون لمسبوق من الاعراب وان التفسيرية لا موضع لها **الثاني** اذا ولي ان الناصبة المفسرة
مضارع مثبت نحو اوحيت اليه ان يفعل كان فيه الرفع على انها حرف تفسير والنصب
على انها مصدرية او معدلا عن اشرت اليه ان لا يفعل كان فيه الوجهان لما ذكر والجزم
ايضا على النهي ويجوز ان فيه مفسرة **الثالث** انكر الكوفيون ان تكون المفسرة البتة

عندهم الناصبة للفعل قال ابو حيان وليس ذلك بصحيح لانها غير مفتقرة الى ما قبلها كما
يصح ان تكون المصدرية الا بتاويلات بعيدة انتهى قال ابن هشام وقول الكوفيين عندي
ارجح لانك اذا قلت كتبت اليه ان قم فليس قم نفس كتبت كما كان الذهب نفس العسجد
في قولك هذا عسجد اي ذهب ولهذا لو جئت بان مكان اي لوجدت الطبع غير قابل له
انتهى واعترضه الدماميني بانه توهم ان الحاجة الى ردان قم في المثال المذكور تفسير لكتبت نفسه
فابطله بتغايرهما وليس الامر كما توهم انما التفسير لمعاني كتبت وهو الشيء المكتوب وقد رضي
تفسير ذلك الشيء قال الرضي وان لا تفسر الا مفعولا مقدرا للفظ والاصل معنى القول كقوله تعالى
وناديناه ان يا ابرهيم تقديره يا ابرهيم تفسير لمعنى ناديناه المقدر اي ناديناه بلفظ هو
قولنا يا ابرهيم وكذلك قولك كتبت اليه ان قم اي كتبت اليه شيئا هو قم فان حرف
دال على ان قم تفسير للمفعول المقدر لكتبت وقد يفسر المفعول به الظاهر كقوله تعالى وحينا
الى ثمود ما يوحى ان اقذفيه انتهى وما حكاه عنه الشمني بما يطول ذكره **والرابع** ان تكون
زائدة وهي حرف معاني بسيط مركب من الهمزة والنون فقط وذهب بعضهم الى انها
هي المثقلة خففت فصارت مؤكدة قال ابو حيان ولا تفيد عندنا غير التاكيد ثم ذكر
ان الزمخشري انه يجتمع مع افادة التوكيد معنى اخر فقال في قوله تعالى ولما ان جاءت رسلنا
لوطا سيء بهم دخلت ان في هذه القصة ولم تدخل في قصة ابرهيم في قوله ولما جاءت
رسلنا ابرهيم بالبشرى قالوا سلاما بتينها وتاكيدا في ان الاساءة كانت بعقب المجيء
فهي مؤكدة للاتصال واللزوم ولا كذلك في قصة ابرهيم اذ ليس الجواب فيها كالاول
وقال الدماميني ابو علي دخلت مبينة على السبب وان الاساءة كانت لاجل المجيء لانها قد
تكون السبب في قولك جئت ان تعطي اولك عطاء قال ابو حيان وهذا الذي ذهب اليه
لا يعرفه كبار النحويين **ونقع** ان الزائدة **غالبا بعد لما** الوجودية نحو لما ان جاء البشير
القاه على وجهه **وبين لو** نحو **القسم** مذكورا كقوله ه

فاقسم ان لو التقينا وانتم ٭ لكان لنا يوم من الشر مظلم
اما والله ان لو كنت حرا ٭ وما بالحر انت ولا العتيق ٭ وزعم ابن عصفور
في المقرب انها في ذلك حرف ربط جملة القسم بجملة القسم عليه والذي نقل عليه سيبويه
انها زائدة ونقل في موضع اخر من الكتاب على انها بمنزلة القسم الموطئة وقال ابو حيان

كان م

الذي ذهب اليه في ان هذه غير هذه المذاهب الثلاثة وهو انها المخففة من الثقيلة هي
التي وصلت بلو كقوله تعالى وان لو استقاموا وتقرير انه اذا قيل اتم ان لو كان كذا
لكان كذا فمعناه اتم انه لو كان كذا لكان كذا ويكون الفعل المصحح قد وصل اليها
على اسقاط حرف الجر اي اتم على انه لو كان وصلا حينئذ ان المشددة تدل على انها مخففة
انتهى وتقع في غير الغالب في مواضع احدها بين الكاف ومجرورها وهو نادر كقوله
كان ظبية تعطو الى وارق السلم في رواية من جر ظبية الثاني بعد اذا ذكره ابن
مالك في شرح العمدة دون سائر كتبه وتبعه ابن هشام في المغني والسيوطي في الهمع كقوله
فامهله حتى اذا ان كانه معاطي يد في لجة البحر غامس الثالث بعد حتى نحو
قد كان ذلك حتى ان كان كذا جزم به ابو حيان في الارتشاف وقال انه نظره ولم يذكره
غيره الرابع بعد كي نحو جئت لكي ان اكرمك وهو شاذ وقاسه الكوفيون تنبيه
معنى كون اللفظ زائدا ان اصل المعنى لا يختل بحذفه كذا قيل قال بعضهم وهذا لا يناسب
ما يجب كون نحو ان ولام الابتداء زائدة ولذا لم يكتف به الرضي وزاد مع انه لم يفقد المعنى
الذي وضعه الواضع له فكانه لم يفد شيئا بحذف ان واللام والفاظ التوكيد ايضا
كانت او كانا فانها باقية على ما وضعت له ويفهم من كلامه هذا ان المعنى الذي تفيده الحروف
الزوائد من عارض الاستعمال الثاني ان بالكسر والتخفيف اي بكسر الهمزة و
تخفيف النون الساكنة ترد على اربعة اوجه احدها ان تكون شرطية وقدم الكلام
عليها في حديث الافعال فلا وجه لاعادته والثاني ان تكون نافية وتدخل على الجملة
الاسمية نحو قوله تعالى ان الكافرون الا في غرور وعلى الجملة الفعلية الماضية نحو ان
اردنا الا الحسنى والمضارعية نحو ان يعد الظالمون بعضهم بعضا الا غرورا وذهب
بعضهم الى انها اذا دخلت على الاسم فلا بد ان تكون بعدها الا كهذه الايات
او لما المشددة التي بمعناها كقراءة بعض السبعة ان كل نفس لما عليها حافظ بتشديد
لما اي ما كل نفس الا عليها حافظ ورد بقوله تعالى ان عندكم من سلطان وبهذا تعلم ان
ادرى اقريب ام بعيد ما توعدون وان ادري لعله فتنة لكم ومتاع الى حين ولعلها
عمل ليس لغة اهل الحجاز حكى عنهم ان احد حيزان احد الابالعاقبة وسمع الكسائي
اعرابيا يقول ان قائما فاكرمها عليه وظن انها ان المشددة ونصب على قائم فالـ

إن

فاستبنته فاذا هو يريد ان انا قائما فترك الهمزة وادغم على حد لكنا هو الله ربي والاكثرون
على اهمالها وقد تقدم نقل الخلاف في ذلك قال ابن هشام وما يرجح على الاهمال ان قائم
واصله ان انا قائم فحذفت همزة انا اعتباطا وادغمت نون ان في نون انا وحذفت
الفها في الوصل والثالث ان تكون مخففة من الثقيلة اي المكسورة الهمزة المشددة
النون فتدخل على الجملتين فان دخلت على الاسمية العينة غالبا لزوال اختصاصها
بالاسماء نحو قوله تعالى وان كلا لما جميع لدينا محضرون في قراءة التخفيف اي في قراءة
من خفف لما وهم من عدا ابن عامر وعاصم وحمزة وجاز اعمالها في غير الضمير استصحابا
للاصل حتى فالمكي نبين يحتمل ان كلا لما ليوفينهم في قراءة نافع وابن كثير بتخفيف ان
ولما لا يجوز ان قائم بالتخفيف الا في الضرورة وان دخلت على الفعلية وجب اهمالها
والاكثر كون الفعل ماضيا ناسخا نحو ان كانت لكبيرة وان كاد ليفتنوننا وقد
ان يكون مضارعا ناسخا نحو وان يكاد الذين كفروا ويقاس على المزمين اجماعا وقال
ابن مالك ان الثاني سماع لا يقاس عليه قال ابو حيان ليس بصحيح ولا اعلم له موافقا
وقد ذكر كونه ماضيا غير ناسخ كقولها شلت يمينك ان قتلت لمسلما حلت عليك عقوبة
واقدر منه كونه مضارعا غير ناسخ كقول بعضهم ان نبيك لقاسم وان يبينك
لهضيم ولا يقاس على المزمين اجماعا في الثاني وعلى الصحيح في الاول حتى فالاصح
واذا اهملت ولم يظهر المعنى لزم الخبر اللام لئلا يتوهم كونها نافية ولذلك تسمى اللام
وهل هي لام الابتداء ولام اخرى اجتلبت للفرق خلاف قال ابو حيان وكثرة الخلاف
تظهر بعد دخول علت واخواتها فان كانت للفرق لم تعلق وان كانت لام الابتداء
علقت ويجب تركها في موضع لا يصلح للنفي كقوله
انا ابن اباه الضيم من آل مالك وان مالك كانت كرام المعادن لو لم يلتزم ولو
كانت نافية كان هجوا مع نفي الخير كقوله ان الموت لا يبقي على ذي بصيرة وان هو لم يعدم خلاف العائد
وكذا مع نفي جنس الناسخ الداخل عليه نحو ان كان زيد لم يقم ومنه قول المتنبي من عباد
اهل بكم صحبتكم عمى الدهر ان لم تنجح لي بكم حلم وقد خفي اعراب هذا
البيت على بعض الفضلاء من المعاصرين فتوهم ان ان فيه شرطية وتشكل معناه و
تحير في تقدير جواب الشرط حتى بينته على ان هذه هي المخففة من الثقيلة الشرطية

المتعد

الرابع ان تكون زائدة واكثر ما تزاد بعد ما اذا دخلت على جملة فعلية كقوله ٥

ما ان اتيت بشيء انت تكرهه ٭ اذا فلا رفعت سوطي الي يدي ٭ او اسمية

كقوله ٭ فان طبا جبر ولكن ٭ منايانا ودولة اخرينا ٭ وفي هذه تكف عمل الجارة

كما في ابت وقد تزاد بعد ما الموصولة الاسمية كقوله ٥

٭ يرجي المرء ما ان لا يراه ٭ وتقرض دون ادناه الخطوب ٭ وبعد ما المصدرية

كقوله ٭ ورج الفتى للخير ما ان رايته ٭ على السن خيرا لا يزال يزيد ٭ وبعد الا

الاستفتاحية كقوله ٭ الا ان سربي ليلى قد نبئت كئيبا ٭ احاذر ان تلقى النوى بعضنا بعضا ٭

واشار المص الى هذا الوجه من وجوه ان وهو ورودها زائدة بقيا بحسن هو قوله

وحتى اجتمعت ان وما الحرفية فالمتاخرة منهما زائدة فان في نحو قوله ٥٥

ما ان اتيت بشيء هي الزائدة وما نافية وفي نحو قوله تعالى وما ان خافوا وما ينهى عنك

هي الزائدة وان شرطية وسياتي الكلام على الزائدة مستوفى في محله ان شاء الله تعالى

الرابعة ان بالفتح والتشديد اي بفتح الهمزة وتشديد النون وهي حرف

تاكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر كما مر واستشكل بعضهم افادتها للتوكيد بانك لو

صرحت بالمصدر المستبك منها لم تفد توكيدا فما في ايرادها قاسم وليس هذا الاستشكال

بشيء كما قال ابن هشام والاصح انها فرع عن ان المكسورة ومن هنا صح للزمخشري ان يدعي

ان انما بالفتح بعينها لحصر كانا وقد اجتمعا في قوله تعالى انما الهكم اله واحد

فالاولى لقصر الصفة على الموصوف والثانية بالعكس اي قولك انما يسعى وفيه نظر اذ لم

يذكر لها فرعا افادتها الحصر من حيث ان الفرع لا يلزم مساواته للاصل في جميع احكامه

نعم الموجب للحصر انما الكسر عند القائل به فانما في انما بالفتح ولما ان السبب في جعل انما

بالفتح للحصر كون المفتوحة فرعا عن المكسورة فوجه محذوفة كما مر انتهى ولكونها فرع

المكسورة هو مذهب سيبويه والفراء والمبرد وابن السراج وعليه الجمهور وقيل انها اصل

المكسورة وقيل هما اصلان وهو الظاهر من صنيع المص هنا وفيما تقدم وقوله

اي بسبب او نفس مع معموليها وهما الاسم والخبر اذ الاصح انها مع ما دخلت عليه حرف ايضا

مصدر من لفظ خبرها ان كان الخبر مشتقا وبالكون ان كان الخبر جامدا

فالاول نحو بلغني انك منطلق التقدير بلغني انطلاقك ومنه بلغني انك في

الحالة م

ان

بالكسر

والكوثر

الدار التقدير استقرارك في الدار لان الخبر في الحقيقة هو المحذوف من استقرار مستقر

والثاني نحو بلغني ان هذا زيد تقديره بلغني كونه زيدا لان كل خبر جامد يصح تاويله

الى الخبر مشتق بلفظ الكون تقول هذا زيد وان شئت قلت هذا كائن زيدا ومعناهما واحد

قاله ابن هشام وغيره وقدره الرضي بقولك بلغني زيديته فان ياء النسب اذا لحقت اخر الاسم

وبعدها التاء افادت معنى المصدر نحو الغزية والصادرية والمزوبية ثم هذا التاويل

اذا كان ما يؤول بثبوتا فان كان منفيا اتيت بلفظ عدم بدل اداة النفي واضفته

الى المصدر الذي تقدره وتقول في نحو بلغني انك لم تنطلق بلغني عدم انطلاقك وفي

نحو بلغني ان هذا ليس زيدا بلغني عدم كونه زيدا وعدم زيديته وزعم السهيلي ان

الذي يؤول بالمصدر انما هو ان الناصبة للفعل لانها البدل مع الفعل المتصرف وان

المشددة انما تؤول بالجملة فاذا قلت بلغني ان زيدا قائم فالمعنى بلغني هذا الحديث قال

وهو قول سيبويه ويؤيده ان خبرها قد يكون اسما نحو علمت ان الليث الاسد وهذا

لا يصح بالمصدر لانه هو وقد يقال ان هذا يقدر بالكون فلا يخرج بذلك عن المصدرية

وذلك تقدير بالاسمية كما قال الرضي فيفيد معنى المصدر الخاص انه بالكسر

والتشديد اي بكسر الهمزة وتشديد النون ترد على وجهين احدهما ان تكون حرف

تاكيد وافادتها للتاكيد بدليل تلقي القسم بها تنصب الاسم وترفع الخبر كما مر في

الحديث الثانية فيما يتلقى بالاسماء وتنصبهما اي تنصب الاسم والخبر لغة لبعض العرب

كقوله اذا اسود جنح الليل فلتات ولكن ٭ خطاك خفافا ان حراسنا اسدا ٭

وفي الحديث ان نمرجهنم سبعين خريفا وهذه اللغة ليست مختصة بان عند من اثبتها

بل جارية في جميع الحروف المشبهة بالفعل نعم خصها الفراء بليت والجمهور على انكارها

مطلقا وتاويل شواهدها كما مر مستوفى وقد ينصب اي ان ضمير شان محذوف

مقدر فتكون الجملة بعدها خبرها كقوله عليه الصلوة والسلام ان من اشد الناس عذابا

يوم القيمة المصورون الاصل انه اي الشان ويجعله خبرا وخرجه الكسائي على زيادة من

في اسم ان والمص يجوز عن الاخفش بانه لان الكلام الجاب والخبر معرفة على الاصح

وهم يجيزون في السعة فيشترطون كون الخبر نكرة وكونه بعد نفي او شبهه وصرح

جماعة بان حذف هذا الضمير ضعيف قال ابن الحاجب في شرح المفصل لا يجوز في سعة

ان

الكلام ان زيدا قام لانه ضمير منصوب فاذا يجوز ان يستتر وليس الموضع موضع حذف
فيحذف وقد جاء في الشعر محذوفا لا مستترا لان الحرف لا يستتر فيه وفرق بين المحذوف
والمستتر انتهى وانما قال وليس الموضع موضع حذف لما مر من انه لا دليل عليه وعدم
ملاءمته الاختصار اذ المقصود من الكلام المصدر به التعظيم والتفخيم فلو حذف فات
المقصود منه وخالف الاكثر فاجاز واحد فيه في السعة من غير ضعف قال الرضي
وانما جاز حذف ضمير الشان مرفوعا ضعف بقاء تفسيره وهو الجملة وكانه ليس معتمد
الكلام بل المراد به التفخيم فقط فهو كالزائد وقال ابن مالك يجوز حذف الاسم المعنوي منصوبا
منزلا منزلة كان ضمير شان او مجرورا ووقوع ذلك في الشعر اكثر وقال ابن الحاجب الحذف
الاضمير شان انتهى وقضيته عبارة المص ان الحذف لا يكون الا ضمير شان وهو
مذهب لبعضهم ثم حذفه ليس مختصا بان بل يجوز في سائر اخواتها كما تقدم والثاني
ان تكون حرف جواب كنعم وضع تصديقا للمخبر واعدا للمستخبر ومعدل الطالب مقول
ان في جواب من قال قام زيد ومن قال اذهب عمرو ومن قال اكرم خالدا هذا مذهب
سيبويه والجمهور وهو الصحيح وانكر ابو عبيدة وقوعها في الكلام كذلك وحكى الاصمعي
عنه انه قال قولهم ان بمعنى نعم انهم يريدون به انا وليلا انه في اللغة موضوع لذلك
قال ابن مالك والشواهد العربية قاطعة بثبوتها كقوله ٥

ان يعني نعم

قالوا اخفت فقلت ان وخيفتني ٭ ما ان تزال سوطه برجائي ٭ وكقول ليس الزبير
لمن قال له لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها اي نعم ولعن الله راكبها وجعل البرد
والاخفش من ذلك قوله تعالى ان هذان لساحران في قراءة من قرأ بتشديد
النون وطيبات الالف في هذان ولهم من جعل ابن كثير وابا عمرو وحفصا وتبع البرد
والاخفش على ذلك جماعة ورد بامور احدها ان مجيء ان بمعنى نعم شاذ حتى قيل
انه لم يثبت الا في متناع اللام اي لام الابتداء في خبر المبتدا وقد دخلت هنا
لان قوله هذان مبتدا وساحران خبره وانما امتنعت لام الابتداء في الخبر لان لها الصدر
ووقوعها في الخبر المفرد منافي لذلك الحق وجها حينئذ عن الصدر ويجيب عن هذا
بانها لام زائدة وليست للابتداء او بانها داخلة على مبتدا محذوف اي لهما ساحران
او بانها دخلت بعد ان هذه لشبهها بان المركبة لفظا كما قال

٭ ويرجح القول بالجزم ان الاية ٭ فزاد ان بعد المصدرية لشبهها في اللفظ بها النافية قال
ابن هشام ويضعف الاول ان زيادة اللام في الخبر خاصة بالشعر والثاني ان الجمع بين لام
التوكيد وحذف المبتدا لا يجمع بين الشافيين الثالث من الاوجه ان امتناع الذكورة لا يقتضي
ان يكون جوابهم انا لا يصح ان يكون جوابا لقول موسى عليه السلام ويلكم لا تفتروا على الله كذبا
فيسحتكم بعذاب ولا ان يكون جوابا لقوله فتنازعوا امرهم بينهم وهذا الرد حكاه بعضهم عن
ابي علي الفارسي وقال الدماميني وهو حسن ويعضده الثاني بانه لو حسن فيه فانه على هذا
انما جاب لاختلاف بعضهم بعضا الا استحبار بعضهم عند اسرارهم النجوى كما حكاه تعالى
لنا فلعله يدل فانه من المجاز ويؤيده قول صاحب الكشاف والظاهر انهم تشاوروا في السر
وتجادلوا اصحاب القول ثم قالوا ان هذان لساحران فكانت نجواهم في تلقين هذا الكلام
لتردوه خوفا من غلبتهما وتثبيطا للناس عن اتباعهما انتهى وقد تقدم تاويل هذه القراءة
اخر في باب اسماء الاشارة وسوق هنا الكلام عليها هناك فليرجع اليه السادسة ٭ اذ ترد ظرفا للزمن الماضي وكالمضي للاستقبال عند الجمهور وقال جماعة منهم ابن مالك
انها تخرج عن المضي الى الاستقبال واستدلوا بقوله تعالى يومئذ تحدث اخبارها
والجمهور يجعلون الاية ونحوها من باب وضع في الصور اعني من تنزيل المستقبل الواجب
الوقوع منزلة ما وقع قال ابن هشام وقد يخرج لغيرهم بقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال
في اعناقهم فان يعلمون مستقبل لفظا ومعنى لدخول حرف التنفيس عليه وقد عمل في اذ
فليلزم ان يكون منزلا اذا قال الدماميني وفيه نظر اذ لا مانع من ان يقال هذا يا اذ عند الجمهور
الاية السابقة فيقال هذا من باب وضع في الصور وحرف التنفيس ليس بصادر عن ذلك
وتدخل اذ على الجملتين الاسمية والفعلية لا معا بل على سبيل التناوب ودخولها على احدهما
واجب اذ لا تخلو عن الاضافة الى الجملة لفظا او تقديرا بل تستعمل عوض السوق عن الجملة المذكورة
كما مر وقد يخرج عن الظرفية فتقع اسما بيضا اليها اسم زمان وهو زمان
عن صالح للاستغناء عنه نحو ربما الورغ قلوبنا بعد اذ هديتنا فالظرف هنا وهو بعد
لا يصلح للاستغناء عنه فيعرف لعدم ما يدل عليه لو ترك مع انه مقصود وصالح للاستغناء
عنه نحو حينئذ ويومئذ تقول اكرمتني فاثبت عليك حينئذ ويومئذ والامر
والخبر صالحان للاستغناء عنهما اذ يجوز ان تقول فاثبت عليك اذ اكرمتني والمعنى

اذ

عاله والاضافة في مثل هذا التركيب قال ابن مالك من اضافة المؤكد الى المؤكد والظاهر
الخلاف اضافة الاعم الى الاخص كشجر الاراك وذلك لان اذ مضاف الى جملة محذوفة فاذا
قلت جاوزيد واذكر متى حينئذ فالمعنى حينئذ اذ جاوزيد فاذا في محل نصب بالاضافة الى
الجملة والاول عارض ذلك فهو اعم منه فلا يكون مؤكدا له نعم يكون مفسرا له وبينا
للمراد به كما يبين الاعم بالاخص فالاضافة فيه بيانية اي واذكر متى جاء حين
مجيئه فتامله **تنبيه** الجمهور على ان اذ لا تكون الا ظرفا او مضافا اليها كما هو قضية
انتصار العم على ذلك وذهب جماعة الى انها قد تكون مفعولا به وهو المذكور بعد قل
الامر في اوائل القصص مثل واذكروا اذ كنتم قليلا فكثركم وبعد دون اذ حين لا
يذكر نحو واذ قال ربك للملائكة واذ فتنا بك العرقا او تقع بدلا من المفعول به نحو
واذكر في الكتاب مريم اذ انتبذت فاذ بدل اشتمال من مريم والجمهور يخرجون
الاول على انه ظرف لمفعول محذوف نحو واذكروا نعمة الله اذ كنتم قليلا وفي الثاني
على انه ظرف لمضاف مفعول محذوف اي واذكر قصة مريم ويؤيد هذا القول
التصريح بالمفعول في واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم اعداء ووقع للزمخشري في
قراءة بعضهم لمن مرة الله على المؤمنين اذ بعث فيهم رسولا من انفسهم انه يجوز ان
يكون التقدير سنة اذ بعث يجوز كون اذ في محل رفع كاذا في قولك احطب
ما يكون الامير قائما اي لمن مرة الله على المؤمنين وقت بعثة قال ابن هشام فتقتضي
هذا الوجه ان اذ مبتدا ولا نعلم لذلك قائلا ويرد اذ للفاجاة نص عليه سيبويه
وهي الواقعة بعد **بينا وبينا** كقوله ه

استقدر الله خيرا وارضين به ه فبينما العسر اذ دارت مياسير ه

وكنت كذي العرض بينا يطلبي ه ويحيى اذ رمى عنه الاعاصير ه

وانكر بعضهم وقوع اذ بعد بينا خاصة دون بينا وصله الجرمي من الوهم في قوله
العرض وامير كذلك قال ابن مالك ترك اذ بعد بينا انقيس من ذكرها وكذا بها
عقيلي وقال الاصمعي وقوع اذ واذا في جواب بينا وبينما عربي قال الرضي وكان
الاصمعي استفصح الا تركها في جوابهما لكثرة مجي جوابهما بدونها والكثرة لا تدل
على ان الكثير فصيح بل على ان الاكثر افصح الا ترى الى قول امير المؤمنين على عليه

وهو من الفصاحة بحيث هو بينا هو يستقيها في جوبته اذ عقدها الاخر بعد وفاته بحيث
قلت وهذه الفقرة التي استشهد بها من خطبة الشقشقية عليه السلم وكثير من المعاندين
ينكر هذه الخطبة ويقول انها من كلام السيد الرضي جامع نهج البلاغة وصنعه السيد الرضي ونسبه الى
علي عليه السلم وانه ليس من كلامه ذكر ذلك ابن خلكان في تاريخه وهذا لا يقوله الا عنيد
جاهل او متجاهل فان كثيرا من خطبه المذكورة في ذلك الكتاب بل جميعها مذكورة
في كتب السير ولكن المعاند يقول ساساء واما هذه الخطبة الشقشقية فقال ابن ابي الحديد
في شرحه نقلا عن ابن الخشاب انه قال والله لقد وقفت على هذه الخطبة في كتب
صنفت قبل ان يخلق الرضي بمائة سنة ولقد وجدتها مسطورة في كتب عرفها
واعرف خطوط من هو من اهلها واهل الادب قبل ان يخلق النقيب ابو احمد والد
الرضي ثم ذكر ابن ابي الحديد عن نفسه انه وجدها في تصانيف جماعة ذكرهم كانوا
قبل ان يخلق الرضي رحمه الله **تنبيه** اصل بينا وبينما بين واصله ان يكون مضافا
بمعنى الفراق تقول ما بين عفى زيد بينا اي فراقي وفراقا وبعدي حلبت هنا كان
فراقكما وبعدت بين حرزجك ودحرجك فقلت زمان فراق حرزجك ودحرجك
فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فبين كما تبين مستعمل في الزمان الكائن
وهو اذ فان لازم للاضافة الى المفرد فلما قصدوا اضافتها الى الجملة والاضافة اليها
كاذا اضافة لزوم الاضافة في المعنى لبست اليها بل الى المصدر الذي تضمنته زادوا
عليه ما الكافة لانها التي تكف المقتضي عن الاقتضاء لسيبويه الفتحة ضرورة لالف
لتكون الالف دليلا عدم اقتضائه للمضاف اليه لانه كانه قد وقف عليه والالف قد
يتوقف به للوقف كما في انا وانظرونا وتعين حينئذ ان لا يكون الا للزمان لما تقرر من انه
لا يضاف الى الجمل من المكان الا حيث دين في الحقيقة مضافا الى زمان مضاف
الى الجملة فحذف الزمان المضاف لقيام القرينة عليه وهي غلبة اضافة الا زمنة الى الجمل
دون الامكنة وغيرها فاذا قلت بينا زيد قائم قبل عمرو فالتقدير بين اوقات زيد
قائم اي بين اوقات قيام زيد قبل عمرو هكذا قرره الرضي وهو مذهب الفارسي
والزجاجي واختاره ابن ابا ذين والجمهور على ان الجملة بعد بينا وبينما مضاف اليها

فيتبادر الفهم في كل مضاف اليها الى الزمان م

دون حذف مضاف وانها في موضع جر وتقتضاه ان ما غير كانه عن الاضافة وكذا
وذهب قوم الى ان ما والالف كافتان والجملة بعدهما لا موضع لها من الاعراب والاول
هو الحق وطيب بينا محذوف من بينا كالغها للتانيث خلافا للزجاج فان وهل هي
بمعنى اذ حينئذ اي حين اذ وردت المفاجاة بعد بينا وبينما ظرف مكان لزمان او
حرف يدل على المفاجاة في غيره او مكان اي زايد فيه خلوف فاذا قلت بينا او بينما انا
قايم اذا قبل عمرو وعلى القول بزيادة اذ يكون الفعل الواقع بعدها هو العامل في بينا
او بينما كما يكون ذلك لو كانت اذ غير موجودة وهو واضح وعلى القول بانها حرف مفاجاة
او ظرف لا يكون ان يعمل ما بعدها فيما قبلها لكن اذا قلنا بانها حرف مفاجاة فالعامل
في بينا وبينما فعل محذوف يفسره ما بعدها اذ وهو اتيان الشال المذكور وعلى القول بانها ظرف
فقال ابن جني عاملها الفعل الذي بعدها لانها غير مضافة اليه وعامل بينا وبينما ظرف
يفسره الفعل المذكور وقال السيرافي ان مضافة للجملة ولا يعمل فيها الفعل ولا في بينا وبينما
لان المضاف اليه لا يعمل في المضاف كما فيما قبله وانما عاملها محذوف يدل عليه الكلام اي
يدل عليها وقيل العامل بالجر بناء على انها مكفوفة عن الاضافة اليه كما يعمل ما في اسم الشرط
فيه وقيل هي خبر لمبتدا محذوف والتقدير في المثال هي اوقات فيا في اتيال عمرو حذف
المبتدا لدلالة عليه بالقيل عمرو وقيل مبتدا واذ خبره والمعنى حين انا قايم حين اتيال
عمرو تبيينه تزداد للتعليل كقوله تعالى ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم انكم في العذاب
مشتركون اي لن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب لاجل ظلمكم في الدنيا وهل هذه حرف
جر له لام العلة او ظرف والتعليل مستفاد من فحوى الكلام لا من اللفظ فانه اذا قيل مثلا
اذا ساء وارد الوقت اقتضى ظاهر الحال ان الاساءة بسبب الضرب قوله في الجمهور على
الثاني المتابعة اذا تردظرفا للزمن المستقبل فيها معنى الشرط غالبا فتضاف
الى شرطها وهي الجملة التي بعدها الزوما وتنصب بجوابها عند الاكثرين وقيل
بشرطها وعليه جماعة من المحققين حملا لها على سايرادوات الشرط وتزديان المضاف اليه
لا يعمل في المضاف واجيب بانها عند هولاء غير مضافة كما يقول الجمهور اذا جزمت كقوله
ث واذا تصبك خصاصة فتحمل ث قال الدماميني ويلزم عليه ان تكون اذا ظرفا بهما
لا مضافا وهو خلاف الظروف المختصة فان قلت قد قال ابن الحاجب ان تعين

الفعل

الفعل في اذا عمل بمجرد ذكر الفعل بعدها وان لم يكن مضافا كما عمل في قولنا زمان طلوع
الشمس قلت رده الرضي بانه انما تحصل التخصيص في المثال بما ذكر بعد لكونه صفة له لا
بمجرد ذكر الفعل بعده ولو كان بمجرد ذكر الفعل بعد كلمة كافيا لتخصيصها لتخصصت متى
في قولك متى قام زيد وهو غير مختص اتفاقا انتهى واما قول الاكثرين فاورد عليه ايضا
منها ان الشرط في الجزاء عبارة عن جملتين تربط بينهما الاداة وعلى قولهم تصير الجملتان واحدة
لان الشرط لما كان معربا لا فالكن نهما مضافا اليه واذا معربا للجواب لزم دخول جملة
الشرط في جملة الجواب لان المعمول داخل في جملة عامله فيلزم ح دخول جملة الشرط في
جملة الجواب واجيب بان الاصل ذلك ولكنها قد تضمنت معنى الشرط وجعل الاول
سببا للثاني ومنها انه يلزمهم في نحو اذا جيتني اليوم اكرمتك غدا ان يعمل اكرمتك
في ظرفين متضادين وذلك باطل عقلا اذ الحدث الواحد المعين لا يقع بتمامه في
زمنين وقصدا اذ المراد وقوع الاكرام في الغد لا في اليوم قال الرضي والجواب ان
اذا هنا بمعنى متى فالعامل شرطها او نقول المعنى اذا جيتني اليوم كان سببا لاكرامك
غدا كما قيل في نحو ان جيتني اليوم فقد جيتك امس ان جيتني اليوم يكون جزاء لمجيئي
امس ومنها ان الجواب ورد مقرونا باذا الفجائية نحو ثم اذا دعاكم دعوة من الارض
اذا انتم تخرجون والجزء انما تح نحو اذا جيتني فانا اكرمك وكل منهما لا يعمل ما بعده فيما قبله
واجيب بانهم انما يقولون ان العامل فيها جوابها اذا كان صالحا ولم يكن ثم مانع كاذا
الفجائية وان ونحوها فالعامل فيها ح مقدر يدل عليه الجواب وقال الرضي الاولى ان
نقول ذلك ونقول ان تضمن اذا معنى الشرط فكم حكم اخواتها من حق نحوه وان
لم يتضمن نحو اذا غربت الشمس جيتك بمعنى اجيئك وقت غروب الشمس فالعامل
فيها هو الفعل الذي في محل الجزاء وان لم يكن جزاء في الحقيقة ودون الاول الذي في محل
الشرط اذ هو مختص للظرف وتختص اذا بالجملة الفعلية على الاصح سواء كان صدرها
مضارعا نحو واذا تتلى عليهم ايتنا او ماضيا نحو اذا جاءك المنافقون وزعم الفراء انها
اذا كان فيها معنى الشرط لا يكون بعدها الا الماضي وقال الزجاج هام الجمهور
اكثر من المضارع وقد اجتمعا في قوله ث والنفس راغبة اذا رغبتها ث واذا تردد الى طلب تمنع ث
ولا تدخل على الجملة الاسمية واما نحو قوله تعالى اذا السماء انشقت مما استدل به الاخفش

ولكونهم من جواز دعوى اذا على الجملة الاسمية فاقول **مثل** تاويل قوله تعالى **واذا الجد**
من السماء انشقت استحالت فالسماء فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور والاصل واذا انشقت
السماء انشقت كان احد فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور والاصل وان استجارك
احد الا ان السماء تبدل والفعل بعده جزء كان يجوز او في هذا القياس نظر لان شرط القياس
عليه ان يكون متفقا عليه عند الخصمين وليس هو هنا كذلك لان الاخفش والكوفيين
لم يوافقوا على ان احد في الاية متعين ان يكون فاعلا بفعل محذوف بل يجوزون
ايضا انه لان ان الشرطية لا تختص عندهم بالافعال كما قاله غير واحد فلا فرق عندهم
بين اذا وان في عدم الاختصاص بالجملة الفعلية قاله في التصريح فتامل واما قول الشاعر
اذا باهلي تحته حنظلية له ولد منها فذاك المذرع ٭ فعلى صار كان وباهلي
مرفوع بها والجملة بعده جزؤها والتقدير اذا كان باهلي تحته حنظلية وقيل حنظلية
فاعل باستقر محذوف وباهلي فاعل بمحذوف يفسره العامل في حنظلية ويرد على قيسه
حذف المفسر ومفسره جميعا ويستدل ان الظرف يدل على الفعل فكانه لم يحذف
تنبيهات الاول الجمهور على ان اذا لا تخرج عن الظرفية كما هو قضية اطلاق
المص وزعم قوم انها تخرج عنها فقال الاخفش وسيبويه انها ان اسماء وتعين بمجرده
بمعنى ٭ قوله تعالى حتى اذا جاؤها وقال ابن جني ٭ اذا وقعت الواقعة الاية فيمن نصبا
خافضة لا فعة ان اذا الاولى بدل واذا الثانية جزء والمضاف من حالا ابن والمعنى وقت
وقوع الواقعة خافضة لقوم رافعة لاخرين هو وقت رج الارض وبسها ابن مالك
على ذلك وقال ابن مالك انها وقعت مفعولا به في قولهم لها فسوف اعلم اذا الاغلال
على اعناقهم واذا كنت على غضون والجمهور على ان حتى ٭ ثلاثة الاية حرفا ابتداء داخلة
على الجملة بأسرها كالعمل لها واما اذا وقعت الواقعة فاذا الثانية بدل من الاولى والاولى
ظرف وجوابها محذوف لعلم المعنى او لتضمنها اساسا وكنتم ازواجا ثلاثة واما
الحديث فاذا ظرف لمحذوف هو مفعول لعلم اي سالت معي وعمرو **الثاني** قد
يخرج اذا عن الاستقبال وذلك على وجهين احدهما ان تجيء للحال وذلك بعد القسم
بعمرو الليل اذا يغشى لان الليل مقارن للغشيان والثاني ان تجيء للماضي كما جاءت
اذ للمستقبل عند الاخفش عن ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت لا اجد نزلت

بعد الاتيان واذا ما تجارة او لهوا انفضوا اليها نزلت بعد الرؤية والانفضاض وقوله
٭ وندمان يزيد الكاس طيبا ٭ سقيت اذا تغورت النجوم ٭ ويجوز ان يكون
سقيت بمعنى منع وهو دليل جواب اذا اي اذا غربت النجوم اسقيه **الثالث** تختص اذا
بما يتحقق وجوده نحو اتيك اذا احمر البسر او يرجح نحو اتيك اذا دعوتني بخلاف ان فانها تستعمل
للمحتمل والمشكوك فيه والمستحيل كقوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد وكما تدخل على متيقن
وكالراجح وقد تدخل على متيقن لكونه مبهم الزمان نحو افان مت فهم الخالدون
ولكون اذا خاص بالمتيقن والمظنون خالفت ادوات الشرط فلم تجزم الا في الضرورة
كما مر وقد تخرج عن معنى الشرط نحو اذا ما غضبوا هم يغفرون والذين اذا اصابهم البغي
هم ينتصرون فاذا في الايتين ظرف لخبر المبتدا بعدها ولو كانت شرطية والجملة الاسمية
جواب لها قترنت بالفاء وقول بعضهم انه على اضمار هما مردود بانها لو تجردت لم يوجد
ايضا درء من الكلام وقول الاخرين الضمير تاكيد للمبتدا وان ما بعده الجواب تعسف وقول
اخرين جوابها محذوف مدلول عليه بالجملة تكلف من غير ضرورة ومن ذلك اذا الثريا في
السماء نحو والليل اذا يغشى والنجم اذا هوى اذ لو كانت شرطية كان ما قبلها جوابا
في المعنى كما في فلان جيئني اذا جيئتني فيكون التقدير اذا يغشى الليل واذا هوى
النجم اضمحل وهذا يمشي لان القسم الانشائي لا يقبل التعليق لان الانشائيات
الثابتة لا يقبل التعليق **الرابع** قد تستعمل ذا مع جملتها لاستمرار الزمان والاحوال
الماضية والحاضرة والمستقبلة كما يستعمل الفعل المضارع لذلك ومنه واذا قيل لهم
لا تفسدوا في الارض قالوا انما نحن مصلحون واذا لقوا الذين امنوا قالوا امنا واذا خلوا الى شياطينهم قالوا
اي ان هذا عادتهم المستمرة وشانهم ابدا ومثله كثير وترد اذا **للمفاجاة فيختص**
بالجملة الاسمية على الاصح كما مر للفرق اللفظي بينها وبين الشرطية المناسبة للفعل
ولا تحتاج لجواب لعدم تضمنها للشرط ولا تقع في صدر الكلام لان الغرض من الاتيان
بها الدلالة على ان ما بعدها حصل بعد وجود ما قبلها على سبيل المفاجاة فلا
بد في حصول هذا الغرض من تقدم شيء عليها ومعناها الحال لا استقبال نحو
خرجت فاذا الاسد بالباب ومنه فاذا هي حية تسعى اذا لهم مكر في اياتنا **والحادث**
فيها كاختها يعني اذ في كونها حرفا او ظرفا وهل هو ظرف زمان او مكان

قد ذهب الاخفش والكوفيون الى انها حرف واختاره ابن مالك قال ابن هشام ومن عجيب
قولهم جئت فاذا ان زيدا بالباب بكسر ان لان ان لا يعمل ما بعدها فيما قبلها اشبه
وتقريره ان العامل هنا منحصر فيما بعدها وان لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ولا علة
سواه فلا تكون اذا معمولة فلا تكون اسما لان الاسم يستلزم العمل لية وانتفاء اللازم
يستلزم انتفاء الملزوم وليس فيها معنى الحدث فتكون فعلا فتعين ان تكون حرفا وذهب الزجاج والرياشي الى انها ظرف زمان ونسب للمبرد وهو ظاهر كلام سيبويه
واختاره الزمخشري وابن طاهر وابن خروف وابن عصفور والسهيلي ايضا ولها
على ما اثبتت لها زهم الزمخشري ان علمها فجاءة مشتق من لفظ المفاجاة وقال التقدير في قوله تعالى اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون فاجاتم
الخروج فذلك الوقت قال ابن هشام ولا يعرف هذا المعنى وانما ناصبها عندهم
الخبر المذكور نحو خرجت فاذا زيد جالس والتقدير نحو خرجت فاذا زيد في حاضر
قال ولم يقع الخبر معها في التنزيل الا مصرحا به وذهب المبرد والفارسي وابو الفتح
الى انها ظرف زمان وعزي الى سيبويه وتظهر فائدة الخلاف اذا قلت خرجت
فاذا الاسد فعلى الاول لا يصح كونها خبرا لان الحرف لا يخبر به ولا عنه وكذا على الثاني
لان الزمان لا يخبر به عن الجثة الا ان يقدر مضاف اي فاذا حضور الاسد ويصح
على الثالث اي فبالحضرة الاسد فان قلت فاذا الفجائية حيث تقع بعد بينا
الاخفش والكوفيين وتقول خرجت فاذا زيد جالس او جالسا فالرفع على الخبرية واذا
نصب به والنصب على الحالية والخبر اذا ان قلنا انها مكان والا فهي حذف فان
قلت الجالس والقائم اسم الفاعل كون الحال مفردا وهذا هو الوجه الذي
انكره سيبويه على الكسائي المسالة في المجلس الذي جمعهما بين يدي خالد بن يحيى البرمكي
في مناظرتهما المشهورة بالزنبورية وهي قولهم كنت اظن ان العقرب اشد لسعة
من الزنبور فاذا هو هي او فاذا هو اياها وكان من خبر ذلك ان سيبويه
لما قدم على البرامكة احتفل له يحيى وعزم على الجمع بينه وبين الكسائي فحينئذ ذلك
يوما فحضر سيبويه وحضر القراء وخلف وغيرهما وحاضر الكسائي وكان العوام
كيدا واول من تقدم اليه خلف فسأله مسالة فاجاب فيها فقال له اخطأت ثم سأله

على ح

الناظرة الزنبورية بين سيبويه والكسائي

ثانية وثالثة وهو يقول له كلما اجاب اخطأت وبدون ذلك يخرق مزاج السائل الغريب
من هل فكر النظر الاريب فلم يزد سيبويه على ان قال لخلف هذا سؤادب فاقبل
الزمخشري ايا اظهر صاحبه مظهرا انه سينصف فيما يقول ويستعمل الادب فيما يبديه
ويعيده فقال ان في هذا الرجل حدة ومجازفة ولكن ما نقول في كذا وسأله مسألة اخرى
فاجابه فقال اعد النظر وهو كلمة تدافي كلمة صاحبه فادرك سيبويه ان مقصودها
اني مدون مقادير جثة شيخها الكسائي من مناظرته فان كانت الغلبة لها قيل
فلبه عاد ماه والا فان تغلبا جزعند هما من ان تغلب شيخهما فقال سيبويه للكسائي
ادن حضر صاحبك يعني الكسائي فحضر الكسائي فقال تسألني واسالك فقال له سيبويه
سل انت مسألة من هذه المسائل التي ترى فقال سيبويه فاذا هو هي ولا يجوز النصب
وسأله عن اسئلة ذلك نحو من جئت فاذا عبد الله القائم والقائم فقال كل ذلك بالرفع
ولا يجوز النصب فقال له الكسائي العرب ترفع كل ذلك وتنصبه فقال يحيى قد اعلمتنا
وانتما رئيسا بلديكما فمن يحكم بينكما فقال له الكسائي هذه العرب ببابك قد سمعتم
اهل البلدين فيحضرون ويسالون فقال يحيى وولده جعفر انصفت فاحضروا فحضروا
الكسائي فاستكان سيبويه واقبل الكسائي على يحيى فقال اصلح الله الامير انه وفد
اليك من بلده فان رايت ان لا ترده خائبا فامر له بعشرة الاف درهم فخرج الى
فارس ويقال كانت سبب ملته التي مات فيها ويقال ان العرب ارسلوا على ذلك
اذ انهم علموا بمنزلة الكسائي عند الرشيد ويقال انهم انما قالوا القول قول الكسائي
ولم ينطقوا بالنصب وان سيبويه قال ليحيى مرهم ان ينطقوا بذلك فان السفهاء
تطمع به وهذه حكاية عجيبة وموعظة عن بهر والاديب ابو الحسن حازم بن محمد
ابن حازم الانصاري قصيدة طنانة وهي من افراد ابا العرب امتدح بها النصوص
صاحب افريقية ابا عبد الله محمد بن الامير ابي زكريا يحيى بن عبد الواحد وضمنها
سابل من علم النحو ولعله اتى فيها على جميع ابوابه والموجود منها ثمانين وعشرين
بيتا ولعل حاد فيها نظم حكاية هذه الواقعة واول القصيدة

الحمد لله معلي قدر من علما	وجاعل العقل في سبل الهدى علما
ثم الصلاة على الهادي لسنته	محمد خير مبعوث به اعتصما

ثم الدعا لامير المؤمنين ابي ... عبد الاله الذي فاق الحيا كرما
خليفة خلفت انوار غرته ... شمس الضحى وبداه تخلف الديما
سالت فواضله المعتوى نعما ... صالت فواصله بالمعتدى نقما

ومنها

يا ايها الملك المنصور ملك ندى ... شب الزمان به من بعد ما هرما
فلو راى من مضى اذ في مكارمكم ... لم يذكروا بالذي معنا ولا هرما
ان الليالي والايام مذ حدثت ... يا اسعد ملك لم تصحب عبدا ولما
بذلت تعقيبة عزت ممتدح ... اوردته مشاد في رعيك الامما
وكلت بالدهر عينا غير غافلة ... من جود كفك تاسو كل من كلما

ومنها

اما على اثر حمد الله ثم على ... اثر الصلوة على من بلغ الحكما
وما ماد ذاك من فرض الدعاء ... نشر الثناء على من اسبغ النعما
فاسمع لنظم بديع قد هديت به ... له مقادة ملك اجزل القسما
حديقة تبهج الاحداق بهجتها ... من بعض ما ناسم للخوف قد نسما
فاسمع الى القول في طي الكلام وما ... علم اللسان به قد حاد ورسما
الحض على احكام الكلام وما ... من التعابير يعدو اللفظ والكلما
وللكلام كمال في حقيقته ... فان ترد حده فاسمعه منتظما
ان الكلام هو القول الذي حصلت ... به الافادة لما تم والتاما

ومنها من باب المتعدي الى اثنين

فباب اعطى كساه ربه سعة ... كما تقول سقاك الله صوب سما
ومنه اولى واق مثل قولهم ... اولاك ربي نعيم العيش والنعما

ومن المتعدي الى ثلاثة

وقاس بالهمزة النقل الى مسعدة ... وباب ظن ومنها خالف العددا

من باب كان واخواتها

تقول ما زلت مغضا كلما برحت ... مثل السحاب اتوالى الجود والكرما

من باب الاستثناء

والقول في باب الاستثناء متسع ... وقد تخالف فيه جلة الزعما
وقد تبلد قوم فيه لا سيما ... من عد بلد في الاستثناء لا سيما

من نواصب الفعل

واعد ولكيلا ولكيلا ثم كي ولكي ... وليس تمنع من نصب زيادتها

من باب اذا الفجائية وهو مقصودنا هنا

والعرب قد تحذف الاخبار بعد اذا ... اذا عنت فجاة الامر الذي دهما
وربما نصبوا بها الى بعد اذا ... وبعد ما فعلوا من بعد هاربها
فان تولا اضمروا ان اكتفى بها ... وجه الحقيقة من اشكاله غمما
لذاك اعيت على الادهام مسئلة ... اهدت الى سيبويه الحتف والعنما
قد كانت العرب العوجا احبسها ... قدما اشد من الزنبور وقعا
وفي الجواب عليها هل اذا هو في ... اوهل اذا هو اياها قد اختصما
وخطا ابن زياد وابن حمزة في ... ما قال فيها ابا بشر وقد ظلما
وغاظ عمرا على في حكومته ... بالبينة لم يكن في امره حكما
كغيظ عمرو عليا في حكومته ... بالبينة لم يكن في امره حكما
وجمع ابن زياد كل منتخب ... من اهله اذ قد امنه بغيض دما
كجمعة ابن زياد كل منتخب ... من اهله اذ قد امنه بغيض دما
تخطى بالكرب ملكهم وقد كرمت ... بالنفر انفاسهم تبلغ الكظما
قضت عليه بغير الحق طائفة ... حتى قضى عمرا ما بينهم هدما
من كل اجود حكما من سبيل ومن ... عمرو بن عثمان ما قد قضى عدما
حساده في الورى عمت فكلهم ... تلفيه منتقدا للقول منتقما
فالذهن ذمامهم معارفها ... ولا المعارف في اهل الهوى حرما
فاصبحت بعده الانفاس كامنة ... في كل صدر كان قد كظ الكظما
واصبحت بعده الانفاس باكية ... في كل طرس كدمع سح من السجما
وليس يخلو امرؤ من حاسد اضم ... لو التنافس في الدنيا لما انضما

والغين في العلم اشجى محنة علمت ٭ وابرح الناس شجوا عالم هعما ٭

قوله وربما نصبوا البيت اي وربما نصبوا على الحال بعد ان رفعوا ما بعد اذا على الخبرية وقوله ربما في اخر البيت بالتخفيف توكيد لربما في اوله بالتشديد وفي بعض النسخ وربما رفعوا من بعدها ربما والمعنى انهم قد ينصبون ما بعد اذا قليلا ويرفعونه كثيرا فيكون ربما الاولى للتقليل والثانية للتكثير والثالثة للتوكيد وهما في اخر البيت الثالث من ابيات هذه المسئلة بفتح الغين المعجمة كناية عن الاشكال والخفاء وهما في اخر البيت الرابع بضمها جمع غمة وابن زياد هو الفراء واسمه يحيى وابن حمزة هو الكسائي واسمه علي وابو بشر سيبويه واسمه عمرو والف ظلما ضمير الاثنين ان بنيته للفاعل وللاظلمان بنيته للمفعول وعمرو وعلي الاولان سيبويه والكسائي والاخران عمرو بن العاص وامير المؤمنين علي عليه السلام وحكم الاول اسم والثاني فعل او بالعكس دفعا للدور والثاني الاول دالا الفراء والثاني زياد بن ابيه وابنه المشار اليه ابن مرجانة لعنه الله المرسل في قتله الحسين عليه السلام واضم كنصب وزنا ومعنى والوصف منه اضم كمزحم

تنبيهان الاول ما اجاب به سيبويه سؤال الكسائي وهو فاذا هي حية هو الحق وهو وجه الكلام مثل فاذا هي بيضاء فاذا هي حية واما فاذا هما اياها ان ثبت فخارج عن القياس لاستعمال المضمرين كالجزءين والنصب بلم والجزم بلعل وسيبويه لا يجعلهما لا يلتفتون لمثل ذلك وان تكلم به بعض العرب وحكى الرضي ان الكسائي قال لا يجوز الا اياها وكذلك حكاه الاندلسي في شرح المفصل والصواب ما حكيناه لانه مرتب على الوجهين فان الكسائي لو انكر الرفع لكان لسيبويه سبيل من تخطئته في الحال بما ورد في القرآن من الرفع وهو سائغ فيه ولم يقل ذلك فدل على ان الكسائي اجاز الرفع والنصب معا وقد ذكر في توجيه النصب اوجها احدها ان اذا ظرف فيه معنى وجود ورابطة فجاز ان ينصب المفعول وهو مع ذلك ظرف مجرد عن الابهام بعده قاله ابو بكر بن الخياط وهو خطأ لان المعاني لا تنصب المفاعيل الصحيح انما تنصب الظروف والاحوال وكونها تحتاج على زعمه الى فاعل والى مفعول اخر الثاني ان الاصل فاذا هي موجود اياها فحذف الخبر لدلالة الكلام عليه ومثل هذا البيت حزينة لمضرته السيد الشريف اي تضر بنته كاننا السيد الشريف او موجود السيد الشريف فينصبون

السيد الشريف باضمار كاين ونحوه فاذا حملت النصب على اياها على هذا تخرج قاله محمد بن بري ولا يخفى عليك بطلانه وبعده عن الغير عليه الثالث ان ضمير النصب مستعير في مكان ضمير الرفع قاله الزمخشري قال ابن هشام ويشهد له قول الحسن البصري لبان يعيد بابا الفتاة من تحت مبنيا للمفعول ولكنه لا ينافي فيما اجازه من قولهم فاذا عبد الله القائم بالنصب فينبغي ان يوجه هذا على انه نعت مقطوع او حال على زيادة وليس ذلك مما يقاس ومن جوز تعريف الحال ان زعم ان اذا تعمل عمل وجدت وانها نعت عبد الله بناء على ان الظرف يعمل وان لم يعتمد فقد اخطأ لان وجد بنصب الاسمين وان عمل الحال بلفظ المعرفة قليل وهو قابل للتاويل الرابع انه على اسقاط الخافض والاصل فاذا هي كها اي فاذا الزنبور كالعقرب والكوفيون يجوزون ادخال الكاف على الضمير وسيبويه يخص ذلك بالضرورة في نعت كاف التشبيه وانتصب الضمير على تنزع الخافض وليس بشيء لما مر في باب الخامس انه مفعول به والاصل فاذا هي بارها او يشبهها ثم حذف الفعل فانفصل الضمير وهذا الوجه لابن مالك ايضا ونظيره قراءة علي عليه السلام ليس الكلاب ولا الذئب ومن عصيته بالنصب اي توجد او نرى عصيته السادس انه مفعول مطلق والاصل فاذا هي بلسع تسعتها ثم حذف الفعل كما تقول ما زيدا الا شرب الابل اي الا يشرب شرب الابل ثم حذف المضاف فرسعتها واقيم المضاف اليه مقامه فانتصب نيابة عن المنصوب وانفصل لفقد ما يتصل به نقله السلوبين في حواشي المفصل عن الاعلم وقال هو اشبه ما وجه به النصب السابع ان اياها كناية عن الجملة والتقدير فاذا هو لسعته كلسعها فكنى عن الجملة بقوله اياها وانتصاب اياها على الحال لكونها كناية عن الجملة والجملة نكرة واذا كانت كناية عن النكرة صارت في حكم النكرة كما صارت الها في قوله ربه رجلا نكرة في المعنى لكونها كناية عن نكرة قاله بعض النحويين وضعفه ظاهر الثامن انه منصوب على الحال من الضمير في الخبر المحذوف والاصل فاذا هو ثابت مثلها ثم حذف المضاف فانفصل الضمير وانتصب في اللفظ على الحال على سبيل النيابة كما قالوا قضيته ذا اباحسن لها على تمام مثل قالوا الزجاج في اماليه قال ابن هشام وهو وجه مزيف اعني انتصاب الضمير على الحال وهو صفة على اجازة تخيل انه صوت صوت الحمار بالرفع صفة لصوت بتقدير مثل واما

سيبويه فقال هذا قبيح ضعيف ومن قال بالجواز ابن مالك قال اذا كان المضاف
الى معرفة كلمة مثل جاز ان تخلفها المعرفة في التنكير فتقول مررت بزهير الخفيض
صف للنكرة وهذا زيد زهيرا بالنصب على الحال **الثاني** يلزم اذا التخالف الفاء دلالة
عليها واختلف فيها فقال المازني وجماعة هي زائدة للتأكيد لان اذا الفجائية فيها
معنى الاتباع ولذا وقعت في جواب الشرط موقع الفاء وقال ابن برهان هي عاطفة لجملة
اذا ورد خبرها على الجملة قبلها واختاره الشلوبين وايده ابو حيان بوقوع ثم فيها
في قوله تعالى ثم اذا انتم تشرون وقال الزجاج هي للسببية الجزاء اذا
امر رد على وجهين احدهما ان تكون **للعطف** فتستدعي قسمين **متصلة** في متفقة
فالمتصلة هي **المرتبط ما بعدها بما قبلها** بحيث لا يستغني باحدهما عن الاخر
لانهما مرادان تحقيقا او تقديرا وبنسبة الحكم عند المتكلم اليهما معا او الى احدهما
من غير تعيين ولذلك سميت متصلة قال الدماميني وعلى هذا فالاتصال بين السابق
واللاحق فاطلق عليها انها متصلة باعتبار تعاطفهما المتصلين فتسميتها
بذلك انما هو من خارج عنها وبعضهم يقول سميت متصلة لانها اتصلت بالهمزة
حتى صارتا في افادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة الا ترى انهما جميعا بمعنى اي
فيكون اعتبار هذا المعنى في تسميتها اولى من الوجه الاول لان الاتصال على هذا
الوجه راجع اليها بعينها لا الى امر خارج عنها لكن هذا انما يأتي في المسبوقة
بهمزة الاستفهام لا بهمزة التسوية فيترجح الوجه الاول لشموله للنوعين وسمي ايضا
معادلة لمعادلتها الهمزة في افادة التسوية فيما اذا وقعت بعد همزة التصور و
الاستفهام فيما اذا وقعت بعد همزة الاستفهام **وتقع بعد همزة في التسوية**
وقد مر تعريفها نحو سواء عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم **والاستفهام** نحو
اريد عندك ام عمرو وفي الدار زيد ام في السوق والمراد وقوعها بعدها على سبيل
التناوب لا معا كما هو ظاهر والفرق بين الواقعة بعد همزة التسوية والواقعة بعد همزة
الاستفهام من اربعة وجوه الاول والثاني ان الواقعة بعد همزة التسوية لا تستعمل جوابا
لان المعنى معها ليس على الاستفهام وان الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب
لا مثل جاء زيد ليست تلك كذلك لان الاستفهام معها على حقيقته ويطلب به احد

السببين بحكم معلوم الثبوت فاذا قيل ازيد عندك ام عمرو قيل في الجواب زيد او قيل عمرو
فقال لا او نعم لعدم التعيين كما تصديق ولا تكذيب مع وجود الاستفهام لانه انشاء والثالث
والرابع ان الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع الا بين جملتين ولا تكون الجملتان معها الا في تأويل
المفردين وتكونان فعليتين كما مر واسميتين كقوله ٥
• ولست ابالي بعد فقدي مالكا • اموتي ناء ام هو الان واقع • ومختلفتين نحو
سواء عليكم ادعي منهم ام اشهما متون والاخرى تقع بين المفردين وذلك هو الغالب فيها
كما مر وبين جملتين في معنى المفردين وتكونان فعليتين كقوله ٥
• وقت للطيف مرتاحا فارقني • فقلت اهي سرت ام عاد في حلم • وذلك على الاوجه
في هي من انها فاعل بمحذوف يفسره سرت والتقدير اهي سارت ام عاد حلمها الوجه الاول
هي واسميتين كقوله • لعمرك ما ادري وان كنت داريا • شعيث بن سهم ام شعيث بن منقر •
الاصل شعيث بالضم في اوله والسين في اخره فخففها للضرورة والمعنى ما ادري اي الشعيثين
هو الصحيح ومختلفتين نحو انتم تعلمونه ام نحن العالمون وذلك على الاوجه في انتم تركيبه
فاعلا كانه قيل ايانا خلقه **تنبيهات الاول** صرح ابن الحاجب وجماعة منهم
هشام بانه يجب في المتصلة ان يليها احد الامرين المطلوب تعيين احدهما وهو الهمزة العادلة
الاخر ليفهم السامع من اول الامر الشيء المطلوب تعيينه تقول اذا استفهمت عن تعيين
المبتدا ازيد قائم ام عمرو وان شئت ازيد ام عمرو قائم والاول هو الاكثر وتقول اذا
استفهمت عن تعيين الخبر اقائم زيد ام قعود وان شئت اقائم ام قاعد زيد وفي كتاب سيبويه
ما نصه وعند باب ام اذا كان الكلام بها بمنزلة ايهما لو ايهم وذلك قولك ازيد عندك
ام عمرو وازيد اليك ام ابوك قال ولم علم انك اذا اردت هذا المعنى فتقديم الاسم احسن
لانك لا تسأل عن الفعل وانما تسأل عن احد الاسمين في هذه الحال فبدأت بالاسم لانك
تقصد قصد ان يبين اي الاسمين وجعلت الاسم الاخير بدلا للاول وصار الاول
مسألا عنه فيهما ولو قلت اليك زيد ام عمرا لكان جائزا حسنا هذا كلامه فصرح
ان التقديم في مثله اولى لا واجب كما قاله وعض على ذلك ابن عصفور في المقرب ايضا
فقال والاحسن توسط الاول لا بدال عنه ويجوز تقديمه ويجوز تأخيره وذكر ذلك الرضي
ايضا فقال اذا ولي المتصلة مفرد فالاولى ان يلي الهمزة منها مثل ما وايها سواء يكون الاسم

للهمزة بتأويل أي والمقرون بعدها بتأويل المضاف اليه أي نحو أزيد عندك أم عمرو بمعنى أيهما
عندك وأفي السوق زيد أم في الدار أي في أي الموضعين هو ويجوز المخالفة بين ملوحيها
نحو أعندك زيد أم عمرو وأزيد عندك أم في الدار وأطلقت زيد أم عمرو أجوز أحسنا كالمثال
سيبويه لكن العادة أحسن الثاني قال الرضي يجوز أن تأتي بعد سواء ونحوها بأن مجردا
عن الهمزة نحو سواء علي قمت أو قعدت ومنع ذلك الفارسي قال لا يكون المعنى سواء علي أحدهما
ويجوز ذلك بمعنى أن أو أحد الشيئين أو الأشياء والمستوية تقتضي شيئين فصاعدا فما
تقتضيه أو منافي لما تقتضيه المستوية وتبعه على ذلك ابن هشام في المغني فقال لا يجوز
العطف بعد همزة التسوية قياسا وقد أولع الفقهاء وغيرهم بأن يقولوا سواء كان أو كذا
والصواب الاقتصار بأم قال وفي الصحاح تقول سواء علي قمت أو قعدت وهو هو في
الكامل للمبرد لأن ابن محيصن قرأ بن طريق الزعفراني أأنذرتهم وهو من السدود بكان
أشهى قال الرضي ورد على الفارسي ويرد عليه أن معنى أم أحد الشيئين أو الأشياء فيكون
معنى سواء علي أقمت أم قعدت سواء علي أيهما فعلت أو الذي فعلت أبتدأ عن معنى
الاستفهام وهذا أيضا ظاهر الفساد ولنا أن نزيد ذلك في أو وفي أم لأنه جعل سواء خبرا
مقدما ما بعده مبتدأ والوجه أن يكون سواء خبر مبتدأ محذوف تقديره الأمران سواء
علي ثم بين الأمرين بقوله أقمت أم قعدت والمعنى أن قمت وأن قعدت فالجملة الأولى
المتقدمة دالة على جزاء الشرط أي إن قمت أو قعدت فالأمران سواء علي أي هو وفي قوله
أن معنى أم أحد الشيئين أو الأشياء مسامحة إذ هو موضوعة لعطف أحد الشيئين أو
الأشياء مرادا به من حيث هو أحدها أو أحدها وليس معناها نفس أحد الشيئين أو
الأشياء وفي البديع قال سيبويه إذا كان بعد سواء همزة الاستفهام فالبد من أن يكون
كانا أو فعلين تقول سواء علي أزيد في الدار أم عمرو وسواء علي أقمت أم قعدت وإذا كان
بعدها فعلان بغير ألف الاستفهام عطف الثاني بأو تقول سواء علي قمت أو قعدت
فتقديره أن قمت أو قعدت فما يلي سواء علي هذا سواء خبر مبتدأ محذوف أي الأمران سواء
والجملة دالة على جواب الشرط المقدر انتهى قال الدماميني وبذلك يتبين صحة قول الفقهاء
وكان ابن هشام توهم أن الهمزة لا تزيد بعد كلمة سواء في أول جملتها وليس كذلك بل
وحكى في جواز العطف بأو بعد همزة الاستفهام قياسا ويكون الجواب عن الاستفهام

ثم بلغني

قول الفقهاء سواء كان كذا أو كذا
كذا م

نعم أو بلا وذلك إما فاضل أو يزيد عندك أو عمرو فالمعنى أحدهما عندك أم لا وإن أجيب
بالتعيين صح لأنه جواب وزيادة وقال الحسن أو الحسين أفضل أم ابن الحنيفة فعطف
الأول بأو الثاني بأم ويجاب عندنا بقولك أحدهما وعند الكسائي بأن الحنفية ولا
يجوز أن يجيب بقولك الحسن أو بقولك الحسين لأنه لم يسأل عن الأفضل من الحسن وابن الحنفية
ولأن الحسين وابن الحنفية ولدا حبل واحد منهما لا يعينه قرينا الأمر الحنفية فكأنه قال أحدهما
أفضل أم ابن الحنفية الثالث قد تحذف أم والمعطوف بها كقوله ه

ه دعاني إليها القلب إني لأمرها ه سميع فما أدري أرشد طلابها ه أي أم غي قال ابن
هشام ولك أن تقول لا حاجة إلى تقدير معادل في البيت لصحة قولك هل طلابها رشد من
استماع أن يؤتى لهل بمعادل وقد يحذف المعطوف عليه بأم كقوله تعالى أفمن هو قائم على
الليل أتقدير أم لكان فرجز أم من هو فاسق أنا الليل وأجاز بعضهم حذف المعطوف بأم دونها
فقال في قوله تعالى أفلا تبصرون أم أن الوقف هنا وأن الفقهاء يقدرون أم يبتدأ أنا
خير وهذا باطل إذ لم يسمع حذف معطوف بدون عاطفه وأما العطف جملة أنا خير أو
قولهم أفعلت هذا أم لا فالحذف أنا وقع بعد أم ولم يقع بعد العاطف وحرف الجواب تحذف
الجمل بعدها كثيرا وتقوم هي في اللفظ مقام تلك الجمل فكأن الجملة هنا مذكورة لوجود
ما يغني الرابع المنقطعة هي التي لم يرتبط ما بعدها بما قبلها بل كل منهما مستقل بما فيه لأنها
جملتان لفظا في تقدير المفردين ولذلك سميت منقطعة ومقدرة متصلة وهي كلمة
أم سبقتها بخبر المحض نحو تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين أم يقولون
افتراه مستوفيه بالهمزة لغير الاستفهام نحو ألهم أرجل يمشون بها أم لهم أيد يبطشون
بها أذا الهمزة في ذلك للإنكار وهي بمنزلة النفي والمقدر لا تقع بعد ومستوفيها استفهام
بغير الهمزة نحو هل يستوي الأعمى والبصير أم هل تستوي الظلمات والنور ومعنى أم
المنقطعة الإضراب كبل نحو قوله تعالى أم هل تستوي الظلمات والنور أي بل هل
تساويها هذا المعنى عند الجمهور والأكثر أنها وهامع ذلك استفهام طلبيا كقولهم إنها
لإبل أم شاء التقدير بل هي شاء ونحوه ومعناه أنك رأيت الشاء وجوز بعد قلت إنها لإبل على
سبيل الجزم ثم حصل لك شك في ذلك فقلت أم شاء بقصد الإضراب واستئناف سؤال عن
الشاء أو استفهاما إنكاريا بمعنى أم الإبل وحكم البيتين أي بل الإبل أذا قدرت

الحسن والحسين أفضل أم ابن الحنفية

عنهم
أم المنقطعة

للاصل اب الحيض لزم المحال وهو الاخبار بنفي الغيبات البينة فالى عن ذلك علوا كبيرا وقد
لا تنقضيه البينة فيكون للاستراب وجه كما مر ونقل ابن النجري عن جميع العبر من ان ام
ابدا بمعنى بل والهمزة جميعا وان الكوفيين خالفوهم في ذلك قال والذي يظهر لي هو اذ
العقوبة بحزام حبلوا الله كما ليس على الاستفهام ولانه يلزم العبريين دعوى التوكيد في نحو
ام هل تستوي الظلمات والنور ام ماذا كنتم تعملون ام من هذا الذي هو جند لكم ووقع
لذلك سيبويه انه اجاب عن الثاني اخذا من كلام السعد التفتازاني في حاشية الكشاف بان
ام الداخلة على الاستفهام ليست منقطعة لا منقطعة ورده بعض الائمة فقال انه لا سلف
لمن قال بذلك وان النحاة مطبقون على ان ام لا تخرج عن القسمين البتة **تنبيهات**
الاول قضية كلام المص ان بل المنقطعة عاطفة ايضا وهو قول ابن خروف وجزم
ابن هشام في المغني والجمهور على انها حرف ابتداء وقد مر بيانه **الثاني** قد ترد المحتملة
للاتصال والانقطاع فمن ذلك قوله تعالى اتخذتم عند الله عهدا فلن يخلف الله عهده
ام تقولون على الله ما لا تعلمون قال الزمخشري يجوز في ام ان تكون بمعنى اي الامرين كائن
على سبيل التقرير لحصول العلم بكون احدهما ويجوز ان تكون منقطعة **الثالث** ذكر ابو زيد
ان ام يقع زائدة وخرج عليه قوله تعالى افلا تبصرون ام انا خير قال التقدير افلا تبصرون
انا خير قال ابن هشام والزيادة ظاهرة في قول ساعدة بن جوية ه

بايت شعري ولا مجاس الهرم ؛ ام هل على العيش بعد الشيب من ندم ؛

والثاني ان تكون **حرف تعريف** كال **وهي لغة حمير** بكسر الحاء المهملة وسكون الميم
وفتح الياء المثناة من تحت وبعدها راء مهملة ابو قبيلة من اليمن وهم حمير بن سبا بن يشجب
بن يعرب واسم سبا عبد شمس وسبا لقب له وهو جمع قبائل اليمن عامة والظاهر ان
المراد بحمير هنا الجميع على سبيل التغليب وتثلث هذه اللغة عن طي ايضا وهو ابو قبيلة
اخرى من اليمن وهو طي بن ادد بن زيد بن كهلان بن سبا بن حمير ووقع لبعض الادباء
عزو هذه اللغة لتميم وهو سهو محض فاحذره قال ابن مالك لما كانت اللام تدغم في اربعة
عشر حرفا فيصير المعرف بها كانه من المضاعف الصدر الاولى فاؤه وهمزة حيل اهل اليمن دون
دانا هم بها يعني ان الميم لا تدغم الا في ميم اشهى واشد واعلى هذه اللغة ه

دان وخليلي وذو يواصلني ؛ يرعى ويرى بالسهم واسلمة ؛ وفي الحديث ليس من

امبر امصيام في مسفر كذا رواه العزيزي ترتيب وقال بعضهم ان هذه اللغة مختصة بالاسماء
التي لا يدخلها التعريف في ولها نحو غلام وكتاب بخلاف رجل وناس ولباس قال الزمخشري
وحكى لنا بعض طلبة اليمن انه سمع في بلاد هم من يقول خذ امرح وارك امرس ولعل ذلك
لغة لبعضهم لا لجميعهم الا ترى الى البيت السابق ولنا في الحديث دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم
قلت واقعت في اليمن اربعة عشر بيتا فلم ار من يعرف من الاسماء التي تدغم في لولها لام التعريف
وبين غيرها بل كلام بدل اللام ميما في جميع الاسماء فيقول امرجل كما يقول امغلام ه
تنبيهات الاول قال الاندلسي وابو حيان على الرواية في البيت بالسهم بتشديد السين
لادغام اللام فيها واسلمة بالميم الساكنة بعد الواو نقل عنهما في الفتح الغريب وافترض
الثاني قال الازهري الوجه ان لا تثبت الالف في الكتابة لانها ميم جعلت كالالف واللام
ونقله صنف الفتح ايضا وفيه مخالفة لظاهر كلامهم **الثالث** ذكر ابن الحاجب في الشافية
ان هذه اللغة ضعيفة وتبعه بعض الائمة فقال قد تكلم بها ستة الفصحاء فانكر عليها
بالضعف لا يوافق عليه الثامنة **اما بالفتح والتشديد** اي فتح الهمزة وتشديد
الميم وقد تبدل بيهما الاولى ياء استثقالا للتضعيف كقول عمر بن ابي ربيعة

ولت ترجلا ايا اذا الشمس عارضت ؛ فيضحي واياها بالعقيق يعصفر ؛

تفصيل غالبا الاسم على ما يتوهم من تفسيرها بها يكن من شيء وكونها للتفصيل يدل
عليه استقراء موارد ها وعطف سائلها عليها قال تعالى فاما الذين امنوا فيعلمون انه الحق
من ربهم واما الذين كفروا فيقولون ماذا اراد الله بهذا مثلا فاما اليتيم فلا تقهر واما
السائل فلا تنهر وقد يترك تكرارها استغناء بذكر احد القسمين عن الاخر او يكتفى
بذكر بعدها في موضع ذلك القسم الاخر فالاول نحو يا ايها الناس قد جاءكم برهان من
ربكم وانزلنا اليكم نورا مبينا فاما الذين امنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم في رحمة منه
وفضل ويهديهم اليه صراطا مستقيما واما الذين كفروا بعد ايمانهم كذا وكذا والثاني نحو هل الذي انزل
عليك الكتاب منه ايات محكمات هن ام الكتاب واخر متشابهات فاما الذين
في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تاويله وما يعلم تاويله في المعنى
اما غرهم فيؤمنون به ويكفرون معناه الى ربهم بدليل قوله والراسخون في العلم
يقولون امنا به كل من عند ربنا اي كل من المتشابه والمحكم من عند الله والايمان بهما

واجب فكانه قيل واما الذين في العلم فيقولون **وفيها** اي في مفهوم اما **معنى الشرط**
للزوم الفا بعدها كما مر ولا جايز ان يكون الفا للعطف لدخولها على الخبر ولا
بعطف الخبر على مبتدائه ولا زايدة اذ لا يصح الاستغنا عنها فتعين انها فا الجزا وقال
ابو حيان هذي الفا حلت في اللفظ خارجة عن قياسها لانها لم تجي رابطة بين جملتين
ولا عاطفة مفردا على مثله والتعليل يكون اما في معنى الشرط ليس بجيد لان معنى اما
كما قالوا مهما يكن من شي وجواب مهما يكن من شي لا بد منه فيه الفا اذا كان صالحا لوقوع
الشرط والفا لازمة بعد اما سوا كان ما دخلت عليه صالحا لها ام لم يكن الا ترى انه يقال
مهما يكن من شي لم ابال به ومع ذلك في اما ويجب ذكر الفا فدل على ان لزوم الفا
ليس لاجل ذلك انتهى وقد يجوز الفا للضرورة كقوله ه

∴ فاما القتال لا قتال لديكم ∴ ولكن سيرا في عراض المواكب ∴ ويجوز حذفها
في سعة الكلام اذا كان هناك قول محذوف كقوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم
اكفرتم الاصل فيقال لهم اكفرتم فحذف القول استغنا عنه بالمقول فتبعته الفا في الحذف
وريب شي يقع سيقال لا يصح استغناؤه هذا قول الجمهور قال ابن هشام وزعم بعض المتاخرين
ان فا جواب اما لا تحذف في غير الضرورة اصلا وان الجواب في الاية قد وقع الفا
والاصل فيقال لهم فقد قول محذوف القول واستغنينا الفا للقول لان ما بينهما اعتراض
ولكن قال في اية الجاثية واما الذين كفروا فلم تكن اياتي ثم حذف القول فما ضرت
الفا عن الحذف **تنبيه** لم يذكر المص معنى التوكيد لانه قلما يذكره وقد اثبته جماعة
من المتاخرين واحسن من قرره الزمخشري فانه قال فايدة اما في الكلام لما يعطيه
فضل توكيد تقول زيد ذاهب فاذا قصدت توكيد ذلك وانه لا محالة ذاهب وانه
بصدد الذهاب وانه سد غيره مسده قلت اما زيد فذاهب ولذلك قال سيبويه في قولك
مهما يكن من شي فزيد ذاهب وهذا التفسير مدل بقرائن بيان كونه توكيدا وانه
في معنى الشرط انتهى اما كونه في معنى الشرط فظاهر واما جعل التوكيد فانه يتوهم التعليق
بوجود شي ما لان معنى مهما يكن من شي ان يقع هذا او ذاك الى ما لا يحصى وما دامت
الدنيا باقية فلا بد من وقوع شي فيها فيكون المعنى ان ذهاب زيد ثابت البتة على
كل حال فالتوكيد ليس مرادا سيبويه من تفسير اما بها انتهى ما هو كيف واما

حرف وهما اسهل قصدا الى المعنى الحسب واما بمعنى ان واصل اما زيد فقايم لما يكن من شي
فزيد قايم اي يقع شي في الدنيا يقع قيام زيد انتهى والتقدير احذف فعل اما الذي هو الشرط
لجريه على طريقة واحدة وهو يكن او نحوه كما التقدير احذف متعلق الظرف اذا وقع خبرا
سلك للتنبيه على ان المقصود بالحكم الاسم الواقع بعدها لا الفعل **ويعوض بينهما**
اي بين اما والفا اللازمة لما بعدها **عن فعلها** المحذوف لزوما **جزما في جزيها** اي جزء
اما كراهة دخول حرف الشرط على الجواب وتبعه بقوله جز على انه لا يعوض الكل من واحد لانها
الاستكراه بواحد **وفيه** اي في الجزا المذكور **اقوال** ثلثة **احدها** انه جزء من جزئها الواقع
بعد الفا وهو اما مبتدا نحو اما زيد فمنطلق واما معمول لما وقع بعد الفا سوا كان ما بعدها
ما يمنع التقديم مع قطع النظر عن الفا نحو اما زيدا فاني ضارب او لم يكن نحو اما يوم الجمعة
فزيد منطلق وذلك لان لاما خاصة في تصحيح التقديم لما يمنع تقديمه وهذا القول عزاه
بعضهم لسيبويه وليس بقوله وانما هو قول المبرد واب درستويه والفرا واختاره ابن الخباز
وابن مالك قال ابو حيان وقد رجع المبرد عن هذا القول الى قول سيبويه فيما حكاه ابن
درستويه عنه قال ابن جماعة وجدته مكتوب عندي بخطه فان قلت هذا القول لا تتم بيانه
الم لان ما وقع عوضا بين اما والفا على هذا القول جزء ما في جزء الجزا الا ترى ان ما في جزء اما منها
قلت ما في جزء الجزا في جزء اما ايضا الثاني انه معمول لفعل المحذوف مطلقا اي سوا كان
ما بعد الفا ما يمنع التقديم او لم يكن اذ العمل للمحذوف المقدر في محله ولا عمل لما بعد الفا
فلو اثر لكونه مما يمنع التقديم او لا فاذا قلت اما زيد فمنطلق فالتقدير مهما تذكر زيد فمنطلق
وان قلت اما يوم الجمعة فزيد منطلق فالتقدير مهما تذكر يوم الجمعة فزيد منطلق
ورد بانه لو كان كذلك لجاز النصب في الاول بتقدير تذكر بالبنا للفاعل والرفع في
الثاني بتقدير يحصل ويذكر بالبنا للمفعول ولم يجز اتفاقا واما ما سمع من قول بعضهم
اما العبيد فذو عبيد واما تميما فانا افضلها بالنصب في الموضعين فقال سيبويه
هو لغة خبيثة قليلة قال ومع ذلك فلا يجوز هذا النصب الضعيف في المعرف الا اذا
كان غير معين ليكون في موضع الحال كما في ايما الفقير واما اذا اردت بالعبد عبيدا
معينة فلا يجوز فيه الا الرفع كما في قولك اما العبد فتنك وبعد ذلك واما الوبل فلوبا
لك وما وقع لابن هشام في المغني من قوله وفي ذلك دليل على انه لا بد من ان يقدر

مهما يكن من شيء بل يقدر غيره مما يليق بالجملة اذ التقدير هنا مهما ذكرت فليس بشيء
لان هذا المسموع الذي اسند اليه لفظ حينئذ بنص سيبويه فكيف يبنى عليه جواز
التراكيب العربية هذا مع انها محتملة للخروج على خلاف ما ادعاه واستشكل الرضي
مذهب سيبويه في نصبه على الحال وقال بل هو مفعول به لما بعد الفا لان معنى
وذعبيد اي تملكهم وذلك كاذوى الكسائي اما قريبا فانا افضلهم اي اعلمهم في الفضل
القول الثالث انه لم يكن ما بعد الفا مانعا التقديم فهو جزء مما في حيز جزائها نحو اما
يوم الجمعة فانا مسافر وان كان نحو اما اليوم فانا جالس فهو معمول للفعل المحذوف
لان ان لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وهذا قول سيبويه والمازني والجمهور ورد
بان الفا الجزاء وهي ما قد يعمل ما بعدها فيما قبلها فالباب كله فرض التفصيل فلا
معنى للتفصيل ويخفى انهم لا يخالفون في ان ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها لكنهم
اجازوه مع الفا هنا دون غيرها من الموانع لما قال سيبويه ان ما جاز بعد
حذف اما والفا عمل فيما قبل وبالاضافة الى ترى انك لو حذفت اما والفا من قولهم
واما اليتيم فلا تقهر وقلت اليتيم لا تقهر لكان جائزا بحذف نحو اما زيدا فاني ضارب
اذا حذفت اما والفا وقلت زيدا اني ضارب لم يجز لانه لا يجوز تقدم معمول خبر ان
عليها وكذا لا يجوز اما درهما فانه ذو عشرون اذ المميز لا يعمل فيما قبله قال الخطيب
والصحيح من هذه الاقوال الثلاثة هو الاول وهو ان الواقع بعد اما والفا جزء من
الجملة الواقعة بعد الفا مقدم عليها لغرض العرضية وذلك لان وضعها لتفصيل
الانواع وما ذكر بعدها احد الانواع المستفادة وذكره باعتبار ما يتعلق به من
الجملة الواقعة بعد الفا والغرض من التقديم الدلالة على انه هو النوع المراد تفصيله
وكان قياسه ان يقع مرفوعا على الابتداء لان الغرض الحكم عليه بحسب ما بعد الفا
لكنهم خالفوا الابتداء ايذانا من اول الامر بان تفصيله باعتبار الصفة التي نص
عليها في الجملة الواقعة بعد الفا من كونه منصوبا به او ظرفا او مصدرا وغير ذلك الا
ترى انك تفرق بين يوم الجمعة من قولك يوم الجمعة ضربت فيه وقولك ضربت
في يوم الجمعة وان كان في الموضعين مصدرا كما بينه الا انه ذكر في الاول ليدل على انه
حكم عليه ولما كان الحكم بوقوع الضرب فيه علم ان الضرب واقع فيه وفي الثاني

ان م

ذكر

ذكر ليدل على انه الذي وقع الضرب فيه من اول الامر فلما كان كذلك وقصد ان يكون الواقع
بعدا ما من اول الامر على حسب ما هو عليه في جملته ولزم ان يكون على هيئاته والعامل
الذي كان له وبطل القول بكونه معمول الفعل المحذوف مطلقا او بشرط ان لا يكون
هناك مانع وتبين وجها قيلان لا ما فاضة في تصحيح التقديم لما يمنع تقديمه
حاصله التنبيه على ان الواقع بعدها هو المقصود بالتفصيل المخصص من بين ما في
الجملة الواقعة بعد الفا **تنبيه** قد يقع بعد اما جملة شرطية بعدها جواب مقرون
بالفا كقوله تعالى فاما ان كان من المقربين فروح ريحان واختلف في هذا الجواب اي
الاداتين هو فقال ابو حيان والصحيح انه جواب اما واداة الشرط جوابها محذوف لدلالة
جواب اما عليه ولقائل ان يقول ان يكون هذا الشرط بعد ان ما صيارة لا يلزم قضية الا عند
حذف الجواب كانه قيل مهما يكن من شيء فروح ان كان من المقربين فالفا جواب
الشرط الذي تقدم وجواب ان محذوف وهذا مذهب سيبويه قال الرضي والدليل
على انه ليس جوابا ان عدم جوازه اما ان جئتني اكرمك بالجزم ووجوب اما ان جئتني
فاكرمك مع ان نحو ان جئتني اكرمك بالجزم اكثر من نحو ان جئتني فاكرمك انتهى
وزعم الاخفش ان الجواب المذكور لا ما وان معا فالاصل عنده مهما يكن من شيء فان
كان من المقربين فروح ثم انيب اما مناب مهما والفعل الذي بعدها انصار اما فان
كان من المقربين فالفا آن فاغنت احديهما عن الاخرى وصار فروح حال
ابو حيان وهذا كلها فساد يعجب مع ذلك هو اجلد وقد ابطل ابو علي ظاهر كلام
الاخفش بانا لم نجد الفا تكون جوابا للشيئين وتاول كلامه بانها لما كانت لاحدهما
واغنت عن الثاني صارت كانها جواب شرطين قال واضطرب قول ابي علي
فمرة قال لا يفصل بين اما والفا الا بنزر فالجواب المذكور لان وجواب اما محذوف
وهذا لا يصح لانه متى اجتمع طالبا جواب كان الجواب للاول منهما وقد قال بقوله
سيبويه وقال البجلي اذا لم تستقل صارت بمنزلة ان قال وهذا هو الصحيح فاذن في المسئلة
ثلاثة مذاهب مذهب سيبويه ومذهب الاخفش ومذهب ابي علي في احد قوليه وقد
تنازع اما في **التفصيل** فتاتي بمجرده عنه فتكون للاستيناف وهذا غير الغالب
الذي فهم من قوله انها حرف تفصيل غالبا كما **الواقعة في اوائل الكتب** والخطب

فروح ثم قدرت اذ الفعل الذي بعدها على الفاء اما ان كان من المقربين م

مفرد م

وهي المنفصل بينهما وبين فانها بعيدة منطوقا عن الاضافة غالبا نحو اما بعد فكذا
واختلف في اول من قالها فقيل داود على نبينا وآله عليه السلام وقيل يعرب بن قحطان
وقيل سحبان بن وايل وقيل قس بن ساعدة وهو المشهور وهو القائل ۵
❊ وقد علم الحي اليمانون انني ❊ اذا قلت اما بعد اني خطيبها ❊ قال الرضي قد
التزم بعضهم لزوم التفصيل في اما جوازا السكوت على قولك اما زيد فقائم ومنع وجوب
لزوم التفصيل وفي جواز ابي السهيل ابن هشام والظاهر ان اما زيد فقائم لا يقال
الا اذا وقع تردد في تخصيص فيها واحدها الى ذلك فمن على هذا للتفصيل
اي لما عنيه فليس كذلك وهذا مقتضى اطلاق الصحيح لزيادتها وغيرها انها
للتفصيل نعم الذي هو غير لازم السكوت اسهل والحق ما ذهب اليه الصحيح وعليه جماعة
من المحققين انها للتفصيل غالبا وقد تفارقه اذا لا معنى للتقدير بتكرارها مع اما
الواقعة في اول الكتب **تنبيه** قد تحذف اما لكثرة الاستعمال نحو قوله تعالى بان
فكبر وثيابك فطهر والجزء فاهجر وهذا فليذوقوه وبذلك فليفرحوا والخابر فرد
فلان اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا وما قبلها مقتضيا به او مفسرا به فاذا يقال
زيدا فضربت ولا زيدا فضربته تقديرا اما واما قولك زيد فوجد فالفاء ابدا انما
جاز تقديرا بالقيد المذكور لان الامر لازم الفعل لفاعله والنهي لازم ترك
الفعل لفاعله فناسبا لزام الفعل وتركه للمفعول وذلك بان تقدر اما فعل المفعول
وتذكر فاءها على الامر والنهي فان ما قبل اما ملزم لما بعدها قاله الرضي العاشر
اما بالكسر والتشديد اي بكسر الهمزة وتشديد الميم وفتح همزتها لغة تميم
وقيس واسد وقد تضرب ❊ ساحل نفتي على حالة ❊ فاما عليها واما لها ❊
بالفتح ❊ وقد تبدل بيها الاولى بالف كسر الهمزة كقوله ۵
❊ بالبينا امنا شالت نعامتها ❊ ايا الى جنة ايا الى نار ❊ ومع فتحها كقول الاخر
❊ تلفحها ايما شمال عرية ❊ وايا صبا جنح الظلام هبوب ❊ رواه الفراء بالياء
وفتح الهمزة وهو مركبة عند سيبويه من اي وما وقد تحذف ما كقوله ۵
❊ وقد كذبتك نفسك فاكذبنها ❊ فان حزما ان احال صبر ❊ اي فاما حزما
واما احال صبر وقيل هي بسيطة واختاره ابن جابر لان الاصل البساطة لا التركيب

لا دليل في البيت لجواز كون ان فيه شرطية والجواب محذوف والتقدير وان كنت
فاجزع فانه جزع وان كنت ذا احال صبرنا جل وهي **حرف عطف على القول**
المشهور والمراد لما الثانية في نحو قولك جاءني اما زيد واما عمرو وانكر بعضهم العاطفة
وابن كيسان كونها عاطفة وواقفهم ابن مالك لان نهاية الواو العاطفة غالبا ولا يعد
عاطف على عاطف قال ولا يرد وفق عنها بعد الواو سببوقة سبقها شبه بوقوع لا بعد
الواو مسبوقة سبقها في اذ زيد ولا عمرو عنها ولا هي عنها عاطفة باجماع فلتكن لما كذلك
بلا اولى وفي شرح المفصل لابن الحاجب ان خرج قولنا واما هي العاطفة في جاءني اما زيد
واما عمرو وقال ولا يبعد ان يكون صورة الحرف مستقلة حرفا في موضع وبعض حرف في
موضع اخر كما مع اياما وعلى هذا فلا يرد شيء مما احتجوا به فتامل وزعم بعضهم ان اما
عطفت الاسم والواو عطفت اما على اما حكاه ابن الحاجب جوزه وقال انه لا بعد قال
ابن هشام وعطف الحرف على الحرف غريب اي غير موجود واورد عليه ايضا ان اما
الاولى اذا لم تكن للعطف فكيف يصح عطف الثانية عليها بالواو العيدة لجمع المشترك
لشركة المعطوف على المعطوف عليه في الحكم انتهى ولا خلاف في ان اما الاولى غير عاطفة
لاقترانها بين العامل والمعمول في نحو قام اما زيد واما عمرو وبين احد معمولي العامل
ومعمول الاخر نحو ضرب اما زيدا واما عمرا وبين السبب ومسببه نحو قوله تعالى حتى
اذا رأوا ما يوعدون اما العذاب واما الساعة فان ما بعد الاولى بدل مما قبلها
وادعى ابن عصفور الاجماع على ان اما الثانية غير عاطفة ايضا كالاولى قال وانما
ذكروها في باب العطف لصاحبتها لحرفها انتهى ولم يعدها الم في باب العطف في
حروفه قال الكرماني عدها من حروف العطف سهو ظاهر **وترد اما للتفصيل**
نحو قوله تعالى انا هديناه السبيل اما شاكرا واما كفورا ولا ظاهر ان انصابهما
على الحال من الهاء في هديناه والمعنى والله اعلم بينا له الطريق وان صفناه فالحال
مقدرة لان المراد بالشكر العمل بما بين له وبالكفر عدم العمل به والعمل بذلك وعدمه
ليس مقارنا للتبيين فاحتيج الى التقدير بكون الحال مقدرة قال ابن عصفور ويجوز ان
يكونا حالين من السبيل اي اما سبيلا شاكرا واما سبيلا كفورا وقوله تعالى وهديناه
النجدين فوصف السبيل بالشكر والكفر مجاز والحاجز الكوفيون كون اما هذه هي التي

على الاسم

الشرط عليه وما الزائدة قال المكي ولا يجيز البصريون ان يلي الاسم اداة الشرط حتى يكون
بعدها فعل يفسره نحو وان امرأة خافت ورد عليه ابن الشجري بان الصفر صنما كان
بعض بنيه قوله ٭ فقد قيل ذلك ان حقا وان كذبا ٭ وترد للابهام على السامع وهو
الذي يعبر عنه بالتشكيك كقوله تعالى وآخرون مرجون لامر الله اما يعذبهم وقوله
شيب عليهم فان الله سبحانه عالم بحقيقة حالهم وما يؤول اليهم ولكن انزل الكلام
في قالب لا يجزم السامع معه باحد الامرين معينا ولكنه يشك والشك كقولك
جاني اما زيد واما عمرو اذا لم تعلم الجاني منهما والتخيير كقوله تعالى اما ان تعذب وما
ان تتخذ فيهم حسنا فخير بين تعذيبهم بالقتل على كفرهم وبين اتخاذ الحسن فيهم
بارشادهم وتعليم الشرائع ويجوز ان يكون المراد بالتعذيب القتل وباتخاذ الحسن
الاسر لانه بالنظر الى القتل احسان لما فيه من بقاء الحيوة مدة والاول اولى لوجوه
انه لا بد للتخيير ان يكون واقعا بعد الطلب فيكون التقدير في الاية واعلم
قلنا يا ذا القرنين افعل اما ان تعذب واما ان تتخذ فان وصلتها بعد اما الاولى
في محل نصب على المفعولية بالفعل المحذوف وما بعد اما الثانية معطوف على
الاول اي افعل انا تعذيبهم واما اتخاذ الحسن فيهم والاباحة نحو تعلم اما فقها واما
نحوا وجالس اما الحسن واما ابن سيرين قال ابن هشام وتابع في شرح هذا المعنى
اما جماعة مع اثباتهم الابهام والتخيير الاول هذه المعاني الخمسة ترد ايضا
كما تقدم الا ان اما يجيء الكلام معها من اول الامر على ما جيء به لاجله من شك في نحو
ولذلك وجب تكرارها في مقدر واو يفتتح الكلام معها على الجزم ثم يطرأ الشك
او غيره قاله في المغني وفيه بحث قال الرضي يجيء الكلام مع اما على احد الشيئين
او الاشياء واما او فان تقدم اما على المعطوف عليه نحو جاني اما زيد او عمرو فالكلام
مبني على ذلك وان لم يتقدم جاز ان يعرض المتكلم معنى احد الشيئين بعد ذكر المعطوف
عليه تقول سلاه قام زيد فاطعا بقيامه ثم يعرض الشك او تقصد الابهام تقول
او عمرو ويجوز ان تكون شاكا او مبهما من اول الامر وان لم تات بحرف دال عليه كما
تقول سلاه جاني القوم وانت عالم من اول الامر على الاستغناء بقولك الاتي بالشق
وهو صريح في عدم تعلق افتتاح الكلام مع او على الجزم وقد يجاب بان معنى

افتتاح الكلام معها على الجزم ان ذلك بحسب الصورة الظاهرة مع انه قد يكون في الواقع كذلك
وقد لا يكون وحقوه ذلك طرأ والدال عليه لا ان يكون المتكلم بها لابدان يكون جاريا
ثم يشك فتامله الثاني التخيير ان اما انما هي لاحد الشيئين او الاشياء والمعاني المذكورة
ليست مستفادة من نفس اما وانما استفيد من غيرها باعتبار محل الكلام كما قالوا ذلك
في او والمالوفة قبل المعطوف عليه بها اي باما العاطفة اي يلزم ان يكون
قبل المعطوف عليه بها اما اخرى تقول قام اما زيد واما عمرو اما فانما من اول الامر بنى
بنى عليه الكلام من شك او غيره وقد سمع ترك اما الاولى كقول لبيد ٭
تلم بدار قد تقادم عهدها ٭ وما باسوات الم حيا لها ٭ والفرا يعين فصيح
يريد يقوم وما يقعد ويجريها مجرى او والبصريون لا يجيزون فيها الا التكرير وما سمع
يغير بكر يقادر لا يقاس عليه ولا تنفك اما الثانية عن الواو غالبا والمشهور ان هذه
الواو زائدة لتاكيد العطف ورفع الالتباس بغير العاطفة على المشهور من ان اما عاطفة
وقد علمت ان منهم من ذهب الى انها هي العاطفة وقضية كلام ابن الحاجب في شرح
المفصل انها من سنخ الكلمة لا زائدة ولا عاطفة ومن تبعها بدون واو في غير الغالب قوله
٭ لا تفسدوا آباءكم ٭ ايالنا ايالكم ٭ بفتح الهمزة وابدال الياء ياء وقوله ٭
ايا الى جنبا ايا الى نار ٭ وقد يستغنى عن اما الثانية بواو نحو اما ان تتكلم غير ذلك
فاسكت وقول الشقب العبدي ٭ فاما ان تكن اخي بصدق ٭ فاعرف منك غثي من سميني
٭ فلا واطرحني واتخذني ٭ عدوا اتقيك وتتقيني ٭ وبا وكقوله ٭
٭ وقد شفني ان لا يزال يرى بني ٭ حيالك اما طارقا او مغاديا ٭ تنبيه
ليس من اقسام اما التي في قوله تعالى فاما ترين من البشر احدا بل هذه ان الشرطية دخلت
الزائدة ولذلك اكد الفعل بالنون وجوابها قوله تعالى فقولي اني نذرت للرحمن صوما
وهو ظاهر الحادية عشرة اي بالفتح والتشديد اي بفتح الهمزة وتشديد الياء
ترد على خمسة اوجه احدها ان تكون اسم شرط نحو قوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء
الحسنى بدليل جزم تدعوا ودخال الفا الدالة على الجملة الاسمية وهي الجواب
وقوله الشاعر ٭ اي حين تلم في تلق ما شئت من الخير فاتخذني خليلا ٭ والثاني
اسم استفهام ويستفهم بها عما يميز احد الشيئين المشاركين او الاشياء المشاركة

ان تكون

في المرهون ضمير ما اضيفت اليه نحو اي الرجلين قام فالاستفهام هنا بمعنى احد
الشيئين كما في الرجلية قال صاحب المفتاح يقول القائل عندي ثياب فتقول له
الثياب فتطلب منه وصفا يميزها عندك عما ليس كها في الثوب انتهى وقد تحذف
يا اي هذه كقوله ٭ تنظرت نصرا والسماك كانهما ٭ على زلف الخيل استهلت مواطره
تنبيه اي المشرطية والاستفهامية بمنزلة كل مع النكرة وبمنزلة بعض مع المعرفة تقول
اي غلام اتاك واي غلامين اتيا واي غلمان اتوا واي رجل تضرب اضربه واي
رجلين تضرب اضربهما واي رجال تضرب اضربهم كما اذا صرح بلفظ كل مضافا
الى النكرة وتقول اي الغلامين اتى واي الغلمان اتى واي الرجلين تضرب اضربه
واي الرجال تضرب اضربه كما تقول ذلك عند التصريح بلفظ بعض ومضافا الى
المعرفة بلا شرط نحو اي رجل عندك واي رجل تضرب اكرمه والى المعرفة بشرط
ايهام تثنية او جمع او قصد جزء او تكرير هما معطوفة بالواو نحو اي الرجلين عندك
او ايهما عندك واي الغلامين او ايهما جاءك فاكرمه واي الرجال او ايهم عندك
واي الرجال جاءك فاكرمه واي زيد احسن اي اي اجزائه واي زيد رايت اعجبني
تقديره اي اجزائه واي زيد واي عمرو جاءك واي بكر واي خالد جاءك فاكرمهما
المعنى حينئذ ايهما جاءك كل ذلك يصح فيهما معنى البعضية والثالث ان تكون دالة على
معنى الكمال فتقع صفة لنكرة مذكورة غالبا ويلزم اضافتها لفظا ومعنى الى ما
يماثل موصوفها لفظا ومعنى نحو مررت برجل اي رجل قال ابن مالك اي بمعنى
لا لفظا نحو مررت برجل اي انسان قيل وانما قاله بحسب القياس لانه يهمل في سماع
قال الفارسي فاقلت مررت برجل اي رجل فرجل الاول غير الثاني اذ ان الاول
واحد والثاني جنس لان ابا بعض ما يضاف اليه انتهى ودلالتها على معنى الكمال باعتبار
ما تضاف اليه فانها اضيفت الى مشتق من صفة يمكن المدح بها كقولك مررت
بفارس اي فارس فهي للكمال في الفروسية والثناء على الموصوف خاص بهذه الصفة
وان اضيفت الى غير مشتق كما في قولك مررت برجل اي رجل فهي للكمال في الرجولية والثناء
على الموصوف بكل ما يمدح به الرجل وفي شرح الحاجبية لنجم الدين سعيد معنى قولك
مررت برجل اي رجل وصف الرجل بكمال الرجولية قيل فيه معنى التعجب لان

التعجب

المتعجب انما يتعجب من شيء خارج عن حد اشكاله فاذا خرج عن حدها فقد استبهم امره فيتوقف
بكلمة الابهام ومعناه برجل قد اشتهر في كماله في الرجولية الى حد يعجب ان يستفهم عنه
لخفاء سببه قال وعبارتهم في تقرير معناه قد قيل على ان اي استفهامية لكن الاستفهام
لا يجامع الوصف فالوجه ان يحمل على انها في الاصل استفهامية لا انها الان استفهامية
واشترط ان تضاف الى مثل المعرفة لان المراد بها بيان كماله في الخصلة الدال
هو عليها من الرجولية ونحوها وقد يجوز جاءني رجل اي عالم انتهى وانما لم يوصف بها
المعرفة لانها لو اضيفت الى معرفة كانت بعضا مما تضاف اليه وفلان لا يتصور فيه
الصفة وقد يحذف موصوفها النكرة كقوله ٭ اذا حاربنا الحجاج اي منافق ٭
اي منافقا اي منافق وهذا في غاية الندرة لان المقصود بالوصف باي التعظيم والحذف
مناف لذلك وذكر ابن مالك ان اي مالك ان اي عندنا لا لها على الكمال تتبع حالا بعد المعرفة نحو قوله
٭ فاوبات اياه فخيا لحبتر ٭ فلله عينا جبر ايما فتى ٭ انشده بنصب اي على الحال
قال ابو حيان ولم يذكر اصحابنا وقوعها حالا وانشده والبيت برفع ايا على الابتداء
والخبر محذوف والتقدير اي فتى هو وجاز الاحتمال وقوعها نكرة موصوفة قياسا
على زيد ما عمرو مررت ما في والجمهور على منعه لعدم ورود السماع به والرابع ان تكون
وصلة لنداء ذي اللام نحو يا ايها الرجل وذلك انهم استكرهوا اجتماع التعريف
صورة وان كان في احدهما من الفائدة ما ليس في الاخرى كما تقدم فاحتالوا ان يفصلوا
بينهما باسم مبهم يحتاج الى ما يزيل ابهامه من تفسير المنادى في الظاهر فلذلك البهم في
الحقيقة فلذلك المختص الذي يزيل الابهام ويعين الماهية فوجدوا ذلك الاسم
ايا اذا قطع عن الاضافة وسم الاشارة حيث وضعا مبهمين مشروطا ازالة ابهامهما
بما الوان ايا اقعد بهذا الفرض لانها اخرج الى الموصوف من اسم الاشارة لانها
وضعت مبهمة انما يزال ابهامها باسم بعدها بخلاف اسم الاشارة فان ابهامه كما
يزال بالوصف يزال بالاشارة الحسية ايضا فلذا جاز يا هذا ولم يجز يا اي الا بتوسط
ايها ها التنبيه تنبيها على ان المنادى المحذوف بالبعد هاهنا قيل والمعوض من مضاف اليه
المحذوف وحكمها الفتح عند اكثر العرب ويجوز ضمها في لغة بني اسد وقرئ في الشيع
بالياء الساكنة وقيل ان ها التنبيه في يا ايها الرجل ليست متصلة باي بل معوضة

و م

من اسم الاشارة والاصل يا اي هذا الرجل فلي منادى ليس بموصوف وهذا الرجل
استيناف بتقدير هو لبيان لها سر وحذف ذا اكتفاء بها منها لان الرجل عليها
وعليه الكوفيون وزعم الاخفش ان ايا لا يكون وصلة وان هذه موصولة حذف
صدر صلتها وهو العائد والمعنى ايمن هو الرجل قال ابن هشام ويرده انه ليس
لنا عائد يجب حذفه ولا موصول التزم كون صلته جملة اسمية ولا ان يعين بها
بان ما في نحو لهم لا سيما زيد بالرفع كذلك انتهى والخامس ان تكون موصولة
وقد مر الكلام عليها في باب الموصولات وان تعليلا زعم ان ايا لا تكون موصولة لا صلة
تلزم الى وتعرب من اخواتها الموصولات سواها على اختلاف في اللذان
واللتان وفي الطائية وانما اعربت دون اخواتها لان شبهها بالحرف في الافتقار
الى الجملة معارض بلزومها الاضافة في المعنى والاضافة من خواص الاسماء فبقيت على
مقتضى الاصل في الاسماء من الاعراب لسلامته من المعارض وهي اربع حالات
احديها ان لا تضاف ولا يذكر صدر صلتها نحو اكرم ايا اكرم لك الثانية ان تضاف
وتذكر صلتها نحو يعجبني ايهم هو قائم الثالثة ان لا تضاف ويذكر صدر صلتها
نحو يعجبني اي هو قائم الرابعة ان تضاف ولا يذكر صدر صلتها نحو يعجبني ايهم قائم
وهي فيها عدا الحالة الرابعة معربة عند سيبويه وجمهور البصريين ومبنية في الحالة الرابعة
عندهم وطائفة من البصريين قالوا باعرابها مطلقا وهو قضية اطلاق المص هنا لكن
باباه عدها في المبنيات مع اخواتها فتامل وقد اسلفنا الكلام على اعرابها و
بنائها مستوفى هنالك تنبيه لو تسبق الى مقطوعة عن الاضافة لفظا ومعنى
الا في المثل والحكاية يقال جاني رجل فتقول اي يا هذا وجاني رجلان فتقول ايان
وجاني رجال فتقول ايون وقطعها عن الاضافة في غير هذين البابين انما هو
بحسب اللفظ دون المعنى الثانية عشرة بل وهي حرف عطف ويفيد بعد
الايجاب اي الاثبات حرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو قام زيد
بل عمرو واضرب زيدا بل عمرا فتصرف الحكم بالقيام والامر بالضرب عن زيد الى عمرو
ويصير المعطوف عليه مسكوتا عنه فلا يحكم عليه بشيء كان المتكلم قال الحكم على القيام
ولا اعرض للاول لانه سكت عنه الحكم عليه قطعا وفي كلام ابن الحاجب انها تستعمل

في نحو جاني زيد بل عمرو عدم مجيء زيد قطعا اما اذا انضم اليها الواو كما في زيد لا بل عمرو فتفيد
عدم مجيء زيد قطعا وتفيد بعد النفي او النهي تقرير حكم الاول وهو المعطوف عليه
والاثبات ضده للثاني وهو المعطوف نحو ما جاني زيد بل عمرو ولا تضرب زيدا بل
عمرا فتقرر حكم النفي والنهي ليزيد ثبوتا ضده لعمرو كما لو قلت ما جاني زيد لكن عمرو ولا
تضرب زيدا لكن عمرا فيستفاد تقرير عدم مجيء زيد والنهي عن الضرب لزيد واثبات المجيء
له والامر بالضرب لعمرو هذا ما ذكره الجوهري وقال الرضي ظاهر كلام الاندلسي ان الاول
مسكوت عنه كما في الايجاب ثم استظهره وبه جزم المولى سعد الدين او تفيد حكمه
عطف على تقرير حكم الاول اي وتفيد بعد النفي او النهي تفيد حكم الاول اليه اي الى
الثاني عند بعض اي بعض النحاة وهو المبرد وتبعه عبد الوارث فاجاز امرر بزيد
للجهول فيما تقدم ان تكون تاكيدا حكم سلوها لنا لها كما اذا وقعت بعد الاثبات يعطي
قولها جاني زيد فيا بل قاعدا بالنصب وما زيد قايم بل قاعد بالرفع يختلف المعنى
في النصب يكون القعود منفيا على معنى بل ما هو قاعدا ومع الرفع يكون مثبتا اي بل
هو قاعد قال غير واحد من الائمة وما اجازاه مخالف لاستعمال العرب تنبيهات
الاول صريح كلامه ان بل يعطف بها مطلقا سواء كانت بعد الايجاب او نحوه وهو مذهب
البصريين ومنع ذلك الكوفيون بعد غير النفي وشبهه قال هشام يجاز نحو قام زيد
بل ابان قال ابو حيان وهذا من الكوفيين مع كونهم اوسع من البصريين في اتباع شواهد
العرب دليل على انه لم يسمع العطف بها في الايجاب او على قلته ولا يعطف بها بعد الاستفهام
وفاقا الثاني قضية اطلاقه ان بل تعطف الجمل كما تعطف المفردات وهو مجمع
الداخلة عليه حرف ابتداء لا عاطفة ولها لا تكون عاطفة الا اذا تلاها مفرد وهو
الاخفش وقال ابن مالك معنى الاضراب اما الابطال نحو قالوا اتخذ الرحمن
ولدا سبحانه بل عباد مكرمون اي بل هم عباد وتحوم يقولون به جنة بل جاءهم بالحق
واما الانتقال من غرض الى اخر نحو قد افلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى بل تؤثرون
الحيوة الدنيا وتحو وان كتاب الفجار لفي سجين وهم لا يظلمون بل قلوبهم في غمرة من هذا
وذكر ابن مالك في شرح كافيته انها لا تقع في التنزيل الا على هذا الوجه ووهم في ذلك
جماعة بدليل ورودها للابطال في الامثلة السابقة قال الدماميني ويحمل هذا

الكلام عند ابن مالك انها لا تقع بعد نفي في القرآن الا للتنبيه على انتفائه واستبعاد غيره
فلو نبهم توهمه بقيتك الاثنين الشرعيتين اذ ليس الاضراب على وجه الابطال
متعينا في نحو منها الاحتمال ان يكون الاضراب منها عن القول لا عن القول المحكي
ولا شك ان الاضراب بعيد وبذلك منهم ثابت لا يتطرق اليه الابطال بوجه فيكون
الاضراب منها لمجرد الانتقال من امر الى استيناف اخر اشهى وسبقه الى ذلك ابن الصائغ
في حاشية المغني الثالث علم ما تقرر ان بل تكون للاستدراك كالاضراب قال ابن
هشام في المغني والنحويون يقولون بل حرف اضراب والصواب حرف استدراك
واضراب فانها بعد النفي والنهي بمنزلة لكن سوا الرابع تزاد لا قبل بل لتوكيد الاضراب
بعد الايجاب كقوله ٭ وجهك البدر لا بل الشمس لو لم ٭ يفض للشمس كسفة وافول ٭
ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي والنهي ومنعها ابن درستويه بعد النفي زاد ابن
عصفور والنهي قال لانه لم يسمع ورد بقوله ٭
٭ وما هجرتك لا بل زادني شغفا ٭ هجر وبعد تراخي لا الى اجل ٭ وقوله
٭ لا تملكن طاعة الله لا بل ٭ طاعة الله ما حييت سنديا ٭ قال في
المسمع تبعا لابن هشام في المغني وما ذكره من انها زائدة قبل بل لتوكيد الاضراب
بعد الايجاب محل نظر وقد قال الرضي اذا ضمنت لا الى بل بعد الايجاب نحو قام زيد
لا بل عمرو واضرب زيدا لا بل عمرا فمعنى لا يرجع الى ذلك الايجاب والامر المتقدم
الى ما بعد بل ففي قولك لا بل عمرو نفيت بلد القيام عن زيد واثبته لعمرو ولم تنفي
بلد لكان قام زيد في حكم السكوت عنه يحتمل ان يثبت وان لا يثبت وكذا في
اضرب زيدا لا بل عمرا اي لا تضرب زيدا بل اضرب عمرا ولولا الذكور لاحتمل ان
يكون امر بضرب زيد وان لا يكون مع الامر بضرب عمرو هذا كلامه وهو يعرض في ان
لا الواقعة قبل بل هنا ذكر لتيت بزائدة بل اتى بها لتاسيس معنى لم يكن قبل ذكرها
فالقول بزيادتها ليس بشيء ورجاء الغرض عن ذلك يحمل الزيادة على معنى انها
ليست للعطف فقد تحكم الثالثة عشر حاشا ترد للاستثناء حرفا جارا
فتجر المستثنى بعدها كما مر في بابه او فعلا متعديا جامدا فاعل لفظ الماضي فلا
يتصرف بمضارع ولا امر لتضمنه معنى الا فينتصب المستثنى بعده كما مر وفاعلها

حينئذ ضمير مستتر عائد الى مصدر يصاغ مما قبلها سوا كان ما قبلها فعلا نحو قام
القوم حاشا زيدا المعنى جانب هواي قيامهم زيدا او كلاما يشعر بمصدر يكون
عودا للضمير عليه نحو القوم اخوتك حاشا زيدا المعنى جانب هواي اخوتهم الذين بالا
زيدا فيفهم من ذلك ان زيدا ليس باخ وهو المقصود بالاستثنا اذ لو كان اخا للمخاطب
لم يتجاوزه غيره بانتساب الاخوة اليه وعبارة المص هذه احسن من عبارة غيره حيث
قال عائدا الى مصدر الفعل المتقدم عليها ليشمل ذلك اورد على تلك العبارة انه
لا يطرد فيها ذلك لانتقاضه بما اذا فقد الفعل كالصورة الثانية او عائدا الى اسم
فاعل مفهوم منه اي مما قبلها سوا كان فعلا او كلاما كما تقدم فالمعنى على الاول
في نحو قام القوم حاشا زيدا جانب القائم منهم زيدا وعلى الثاني في نحو القوم اخوتك
حاشا زيدا جانب المنتسب اليك بالاخوة زيدا فهذان قولان في مرجع الضمير الاول
للكوفيين والثاني لسيبويه ورد الاول بان فيه تقدير ما لم يلفظ به قط وذهب جمهور
البصريين الى انه عائد على البعض المفهوم من الكل السابق فالمعنى في نحو قام القوم حاشا
زيدا جانب بعضهم زيدا واختاره ابن مالك في متن التسهيل وكل منه في شرحه
وضعفه بانه يلزم من تقدير البعض ان يراد بالبعض من سوى المستثنى فيلزم الغاء
البعض على الكل او واحد وهذا وان صح فاد يحسن لغلبته في الاستعمال ثم اختار
مذهب الكوفيين وذهب الفرا الى ان حاشا فعل لا فاعل له لقلما اشربه معنى
الافعال ابو حيان ويكون القول في خلا وعدا بذلك تنبيه هذا الخلاف في مرجع
الضمير المذكور جار في الضمير الذي هو فاعل خلا وعدا وما عدا وما خلا وليس ولا
يكون وقد تقدم الوعد في باب الاستثنا بذكره هنا او اذا وطي حاشا جر بالقوم
نحو حاشا الله فليست للاستثنا وخرجت عن كونها حرفا بالاجماع ولنا هي ثم بهم
وهل هي حينئذ اسم مصدر بمعنى براة اي تنزيها فتكون اسما مرادفا له فتنصب
انتصاب المصدر الواقع بدلا من اللفظ بفعله فمن قال حاشا الله فكانه قال تنزيها لله
او فعل ماض بمعنى برئت والمعنى في نحو حاش لله برئت الله اي لخوفه ومراقبته
ومثل هذا اقوال ويل لا ياتي في نحو حاش لله ما هذا بشرا لانه مقام تعجب لا تنزيه او اسم
فعل بمعنى ابرا فمعنى حاش لله ابرا الله كما تقدم فيه خلاف فالاول قول جماعة

من الخفيين منهم ابن مالك وابن هشام والرضي واستدلوا عليه بجواز شيء منها كقراءة ابي
السماك حاشا الله بالتنوين وهذا مثل قولهم سعيا لزيد ورعيا لخالد وقرأ ابن مسعود
حاشا الله بالاضافة وهذا مثل سبحان الله ومعاذ الله قال ابن هشام وليستا جارا
ومجرورا كما توهم ابن عطية لانهما انما تجران في الاستثنا وليستا فيها في القراءة الاخرى في لغتها
على اللام في قراءة السبعة والجار لا يدخل على الجار انتهى وانما ترك التنوين في قراءة الجماعة
لبنائها من حيث اشبهت حاشا الحرفية لفظا ومعنى لان معنى الحرفية الاستثنا وهي
التنزيهية الابعاد عن السوء وهما معنيان وانما نونت في تلك القراءة حملا لها
وزعم الشلوبين حرفية حاشى لا يتوقف على الاستثنا ورد على ابن الحاجب بتقييد
حرفيتها في باب حروف الجر بقوله وخلا وعدا وحاشا في الاستثنا وزعم ابن مالك
حاشا زيدا ان يقدم على الاستثنا والخبر والتقديم وانما خير كما تقول على زيد ان يقوم
وهو خلاف المشهور والثاني قول المبرد وابن جني والكوفيين لكنهم قالوا الفعلي
الاية حاشا يوسف العصمة لاجل الله منه ولم يقولوا انها بمعنى برئت كما قال الجمهور
والمعنيان مختلفان فقدر واستدلوا على فعليتها بادخالهم اياها على الحرف
فقولهم فيها بالحذف قال ابن هشام وهذان الدليلان يثبتان الحرفية
ولا يثبتان الفعلية اي لان الاسم يشارك الفعل في كل منهما وقال الرضي استدل
المبرد على فعليته بقرينة نحو حاشيت زيدا حاشيه وبما حاشى الاقوام احد
وليس بقاطع لانه يجوز ان يكون مشتقا من لفظ حاشا حرفا او اسما كقولهم لوليتا اي
قلت لولا ولا ليت اي قلت لا وسبحت او قلت سبحان الله ولبيت او قلت لبيك
وهذا هو الظاهر لان المشتق لا يدل هذا الدال بمعنى قول تلك اللفظة التي اشتق منها
فالتسبيح قول سبحان الله والتسليم قول سلام عليك والتسميلة قول بسم الله
كذا هنا ومعنى حاشيت زيدا قلت حاشا زيد واستدلا له على فعليته بانه في فيه
الحذف نحو خاش لله ليس بقوي لان الحرف الكثير الاستعمال قد يحذف منه نحو
سوا وعلانية سوف افعل انتهى والثاني قول لبعض النحو بين قال ابن هشام وزعم
بعضهم انها اسم فعل بمعنا ابتر او برئت وحامله على ذلك تاؤها ورد بانها
في بعض اللغات انتهى وفيه نظر اذ لا يلزم من كون الكلمة بنية كونها اسم فعل

لالحاء الشبه المذكور وهي معرفة كما ان بني تميم اعربوا م م

وقال ابن الحاجب هي اسم فعل بمعنى برئت والالف زائدة في الفاعل كما في هيهات
لما توعدون **تنبيه** فيها اثنتا عشرة لغة حاشا بالالف وحاش
بحذف الالف الاولى وحاش بحذف الالف الثانية وهو الغالب قال المرادي
زاد في التسهيل حاش بسكان الشين وقد قرئ بالاوجه في حاشا لله قرأ ابن عمر وحاشا
وقرأ باقي السبعة حاش لله بحذفها وقرأ بعضهم حشى لله بحذف الاولى وقرأ الحسن
حاش لله وفيه جمع بين ساكنين على حده وظاهر كلام ابن مالك في الالفية ان اللغات
الاول في حاشا الاستثنائية وقال غيره ان حاش لم يستعمل بها الا الاربعة عشر
حتى تزد على ثلاثة اوجه احدها ان تكون **عاطفة** جر المعطوف عليها وانما فرق بينها
وبين الاول نحو كلمت السمكة حتى راسها والثاني نحو المجيء الجارية حتى كلامها لان
كلامها ليس جزءا منها لكن لما كانت محادثة نزل منزلة الجزء فان عطفت ما يوهم انه
ليس بجزء اول به وجب تكريره **الثاني** التخفيف كخفف رجله **والرابع** تعلق الفاء
في رواية من نصب بعده بالعطف على التخفيف والزاد على تاويل القوم ان يقتله حتى
يقتله فقتله بعض ما يقتله قال ابن هشام والذي يضبط ذلك ان الفاء اذا جاءت
بعد حتى الاستثنائية حيث يمتنع ولهذا لا يصح ضربت الرجلين الا واضطهما انتهى قيل
ويزيد عليه الاستثناء من اسما العدد نحو **اقوى او اضعف** صفتان لجزء الموصوف من سائر
اجزاء المعطوف عليه بعزيات الناس حتى الانبياء الاضعف منه بحيث يندم الحاج حتى الشيء
وقد اجتمعا في قوله: فقرا كم حتى الكماة فانتم: تحشونا حتى يغنينا الاصاغر: قال
ابن هشام فاذا قلت ضربت القوم حتى زيدا فاذا كان زيد ضاربا لهم او اذلهم لزيد لم يدل
على ان الضرب قد انتهى الى ارفعها او اوضعها فان لم يكن زيد بهذه الصفة لم يكن ثم
فائدة اذ كان ضربك ضرب القوم يستدل على زيد بعمرو وغيرهما فلما كان ذكر زيد بعد
ما ذكر ناوجب ان يكون دخوله في حكم ما قبله وان يكون بعضا لما قبله فيستدل بذكره على
ان الفعل قد عم الجميع وكذلك لا تقول ضربت الرجال حتى النساء لان النساء ليس من الرجال
لانهم دخلن وانما يذكر بعد حتى ما يستدل عليه الاول ويجوز ان يقع عليه الفعل
لرفعته او دناءته فيجيء ان الامر قد انتهى اليه **بجملة ذهنية** تتعلق بعاطفة اي
هي بحيث الذهن لا بحيث الخارج كما في م اذ المناسب بحيث الذهن في نحو مات الناس حتى

حتى العاطفة

الانبيا ان يتعلق الموت او لغير الدنيا ويتعلق بعبد الله تعالى بهم بالانبيا وان كان من الانبيا
بحسب الخارج في اثنا سايل الناس وهكذا المناسب في الذهن تقدم قدوم ركبان الحاج
على رجالهم وان كان في بعض الاوقات على عكس ذلك ومع هذا يصح ان يقال قدم الحاج
حتى الشاة فظهر بذلك انه لا يعتبر فيها الترتيب الخارجي ايضا بل المعتبر فيها ترتيب اجزا
ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى او بالعكس وذهب جماعة منهم ابن الحاجب والمحققون
انها تفيد الترتيب والمهلة كثم قال ابن مالك وهي دعوى بلا دليل فتح الحديث كل شيء حتى
وقدم حتى العجز والكيس وليس في الفضا ترتيب وانما الترتيب في ظهور المقتضيات قال
الشاعر ٭ لقومي حتى الاقدمون ٭ فعطف الاقدمون وهم سابقون قال وانما تفي المطلق
الجمع كالواو والحق انها تفيد الترتيب والمهلة لكن ذهنا لا خارجا كما بيناه وعليه
جماعة من المحققين وهو كالتوسط بين القولين **وتختص** حتى العاطفة **بالظاهر عند**
بعض اي بعض النحويين فلا تعطف المضمر فلا يقال ضربت الناس حتى اياك وقالوا
حتى انت ذكره ابن هشام الخضراوي قال ابن هشام الانصاري في المغني ولم اقف عليه لغيره
وقال في شرح اللمحة هو حتى يشهد بصحته الاستعمال والقياس وقد اسلفنا بعض الكلام
حتى هذه في باب عطف النسق فليرجع اليه **فائدة** ابن هشام جماعة الاول عبد الملك بن
هشام صاحب السيرة والثاني محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي والثالث محمد بن احمد بن هشام
اللخمي والرابع الشيخ جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الانصاري النحوي صاحب التصانيف
المشهورة منها مغني اللبيب قال في الدرر وابن هشام الخضراوي كتاب في النحو يسمى بالمغني
ايضا وكثيرا ما يقول الرضي في شرح الكافية قال ابن هشام في المغني فنظن من يعلم ان الرضي
الانصاري وليس كذلك وانما هو الخضراوي اذ لا يصح نقل الرضي عن مغني ابن هشام الانصاري
لان الرضي اقدم منه زمانا فان الرضي توفي سنة ست وثمانين وستمائة وابن هشام
الانصاري ولد سنة ثمان وسبعمائة وتوفي سنة احدى وستين وسبعمائة وانما نبهت
على ذلك لان بعض الناس وقع في هذا الوهم فاحببت التنبيه عليه هنا بمناسبة ذكر
الخضراوي والانصاري **والثاني** ان تكون **حرف ابتداء** اي حرفا يبتدا بعدها الكلام
اي تستانف ولا يكون لها تعلق بما قبلها من حيث الاعراب وان وجب تعلقها من حيث
المعنى فتدخل على الجملة الاسمية كقوله ٭ فما زالت القتلى تمج دماءها ٭ بدجلة حتى ماء دجلة اشكل ٭

ابن هشام جماعة

تاريخ وفاة الرضي وابن هشام

وعلى الفعلية التي فعلها مضارع نحو حتى يقول الرسول بالرفع في قراءة نافع والتي فعلها ماض
نحو حتى عفوا وقالوا حتى اذا فشلتم وتنازعتم وادعى ابن مالك انها جارة لا مضمرة في
الاولى وزائدة في الثانية والاكثرون على خلافه وقد دخلت على الجملتين الاسمية والفعلية
في قوله ٭ سريت بهم حتى تكل مطيهم ٭ وحتى يجاد ما يقدن بارسان ٭ فمن رواه
برفع تكل والمعنى حتى كلت لكنه جاء على حكاية الحال الماضية كقولك رايت زيدا يلبس وهو
راكب ويحتمل ان يكون الحال حقيقة بان يكون اخبر عن هذا في حال كلال المطي كما تقول
سرت الى المدينة حتى ادخلها وانت في حال الدخول وما من نصب تكل فهي حتى الجارة وما
بعد على النصب من تقدير مضاف اي الى زمان كلال مطيهم **والثالث** ان تكون **جارة**
بمعنى الى وقد تقدم ذكرها في جملة حروف الجر **فتختص بالظاهر** كما تزاد الجر المضمر
خلافا للمبرد والكوفيين واما قوله ٭ اكلت حتاك ٭ فقصد كل فج ٭ نحو منك انها لا تجب
مضمرة قال ابن هشام واختلف في علة المنع فقيل هو ان مجرورها لا يكون الا بعضا لما قبلها
او كبعض منه فلم يكن عود ضمير البعض على الكل قال ويرده انه قد يكون ضمير حاضر كما
في البيت فلا يعود على ما تقدم وانه قد يكون ضمير غائبا عائدا على ما تقدم غير الكل كما في
ضربت القوم حتاه وقيل العلة حتى اشتباهها بالعاطفة وقال يرده انها لو دخلت عليه
لقيل في العاطفة قاموا حتى انت واكرمتهم حتى اياك بالفصل لان الضمير لا يستعمل الا
بعامله وفي الخافضة حتاك بالوصل كما في البيت وحينئذ فاذا الناس ونظيره انهم يقولون
في توكيد الضمير المنصوب بانك انت وفي البدل منه رايتك اياك فلم يعمل ليس
فقيل لو دخلت عليه قلبت الفها ياء كما في الى وهو نوع عن الى فلا تختلف لذلك انتهى
قال الدماميني ولم يرد هذا الوجه كاردا القولين الاخرين كان هذا من قبيل المرضي عنده
وقد يقال غاية ان لا يرتكب التغيير بالقلب لاجل الذريعة ولا يلتزم من ذلك اشاعة دخولها
على المضمر مع بقا الفها بدون قلب لكن قال ابن الحاجب حكم ترك استعمال المضمر بعد حتى
انها لو دخلت عليه فقيل حتاه لا يثبتوا مع المضمر الفا في ما غير نحو الفا مسالة الالف
كقولك اليه وعليه ولديه وذلك كالف احرف الاسم غير متمكن الاصل بمضمر
ولو قلبوها ياء لخالفوا القاعدة الاصلية في ان المضمر لا يغير الكلمة عن غير حاجة وهنا
لا حاجة لاستغنائهم عن حتى بالى انتهى وحاصله انه لما كان كل من قلب الالف ونوعها

حتى الجارة

مع الصحة بل وبالمخالفة قاعدة اطرحوه فلم يدخلوه الا على الظاهر لكن في تمثيله للاسم غير
المتمكن عليه نظر لانه معرب وكل معرب متمكن **وقد ينتصب** الفعل **المضارع**
بعدها اي بعد الجارة **بان مضمرة** نحو سرت حتى ادخلها بتقدير حتى ان ادخلها
لانها اي حتى نفسها **خلافا للكوفيين** لانها قد عملت في الاسماء الجر نحو قوله تعالى
حتى مطلع الفجر فلو عملت في الافعال النصب لزم ان يكون لنا عامل واحد يعمل تارة
في الاسماء وتارة في الافعال ولا نظير له في العربية فان قيل اذا قلت اي رجل تضرب
اضرب عملت اي الجر في الفعل والجر في الاسم فان خافض الضاد في اليه هو الضاد
على الصحيح اجيب بان المراد ما يعمل في الاسماء لا يعمل في الافعال من جهة عمله في الاسماء
وعمل الجر في الاسماء ليس من جهة عملها الجزم في الافعال فان عملها الجر في الاسماء
من جهة اضافتها وعملها الجزم في الافعال من جهة تضمنها معنى الشرط ثم ما ذكره من التعليل
في منع كون حتى هي الناصبة بنفسها لا يتوجه اعتراضا على جميع الكوفيين بل على القائل
منهم بانها ناصبة بنفسها كان وجارة بنفسها ايضا فشبهها بالى وهو مذهب بعضهم
لا جميعهم قال في الجمع وذهب الفراء منهم الى انها ناصبة بنفسها وليست بجارة وهذه
ان الجر بعدها انما هي لنيابتها مناب الى وذهب الكسائي وهو امامهم الى انها
ناصبة بنفسها ايضا وانها جارة ايضا وهذا عكس مذهب البصريين ثم انه جوز
اظهار ان بعدها فقال الجر بعد حتى يكون بالى مظهرة ومضمرة ومع قول الكوفيين انها
ناصبة بنفسها اجازوا اظهار ان بعدها قالوا لو قلت لا سيرن حتى ان اصبح القائم
جاز وكان النصب بحتى وان تركت كما اجازوا ذلك في لام الجحود وعلى قول البصريين
لا نظر وقد يظهر في المعطوف على مضمر بها لان النائب في تحمل ما لا تحمله الاولى كقوله
حتى يكون عزيزا من نفوسهم ٭ او ان يبين جميعا وهو مختار ٭ وفيه دليل على
ان ان مضمرة بعدها **تنبيه** قد يكون الموضع صالحا لاتمام حتى كقولك اكلت
السمكة حتى راسها فلك ان تنصب راسها على ان حتى عاطفة وان ترفعه على انها
ابتدائية وان تجره على انها جارة وقد روي بالاوجه الثلاثة قوله
٭ عمتهم بالذي احق عوائهم ٭ فكنت مالك ذي فخ وذي رسل ٭ وقوله
٭ حتى يغلبه الفاها ٭ الا ان بينهما فرقا من وجهين احدهما ان الرفع في البيت الاول

شاذ لكون الخبر غير مذكور فعلى الرفع تقديره العامل للعمل وقطعه عنه هذا قول البصريين
واوجبوا اذا قلت حتى راسها بالرفع ان تقول ماكول والثاني ان النصب في البيت الثاني من
وجهين احدهما العطف والثاني اظهار العامل على شرطية التفسير وفي البيت الاول من وجه
واحد قال في المغني الخامسة عشرة **الفاء** وهي حرف مهمل خلافا للكسائي في قوله انها تنصب
في نحو ما تاتينا فتحدثنا والمعنى في قوله انها خافضة في نحو ٭ فهلك حبلى قد طرقت مرضع
فتمنى حبلى والمعطوف والصحيح ان النصب بان ظاهرة بعد مصدر تبين كما مر **ترد**
الفاء على وجهين احدهما ان تكون **رابطة للجواب** اي جواب الشرط **بالشرط** متعلق بالرابطة
للمتبع صفة للجواب **جملة شرطا** واما غير المتبع جملة شرطا فلا حاجة فيه الى الرابطة فيه
وبين الشرط لان بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحيته ومن حيث وقوعه **وجه** ذلك
اتباع جملة الجواب شرطا **في ستة مواضع** مر ذكرها في حديث الافعال فليراجع اليه
فان قلت هذا الضابط الذي ذكره المص ينتقض بنحو من عاد فينتقم الله منه لان جواب
الفاء على الجواب مع صحة جعله شرطا وبالمضارع المقرون بلا فقد جعلوا جملة جوابه الواقعة
بالفاء وتركه كقوله تعالى ان تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم وقوله تعالى ومن يوعز به فلا خاف
بخسا ولا رهقا قلت قد اجابوا عن الاول بان الفاء انما دخلت لتقدير الجملة الفعلية
خبرا لمبتدا محذوف وح فالجواب جملة اسمية وهو احد المواضع التي يمتنع جعل الجواب
شرطا والجواب عن الثاني بان الاستقبال تارة لنفي المستقبل وتارة لمجرد التوقع على التقدير
الاول لا يصح مجامعتها لحرف الشرط فتجيء الفاء وعلى الثاني يكون مجامعتها لحرف الشرط
فتمتنع الفاء كذا قيل وقد تقدم ان ابن مالك يقدر الجملة خبر المبتدا محذوف في كلام لم
يمتنع جعله شرطا واقترن بالفاء ولم يعرف بين الضارع المقرون بلا وغيره قال
ومن ذلك قوله تعالى ومن يوعز به فلا يخاف بخسا ولا رهقا وسئله قوله حرم ان يقبل
احدهما الاخرى **وكما ترد الفاء الرابطة** جواب الشرط **بالشرط ترد الرابط شبه الجواب**
وهو ما كان مضمونه لازما لمذكور يشبه الشرط وهو ما كان مضمونه يلزم ما المذكور
ذلك في المبتدا اذا كان موصولا بفعل **نحو الذي ياتيني فله درهم** او بظرف نحو
الذي في الدار فله درهم او موصوفا باحدهما نحو رجل يسعى في نجاتي فلن يخيب ان رجل
عنده حزم فسعيد او بالموصول باحدهما نحو الرجل الذي ياتيني في الدار فله درهم

الفا

احدهما او كلاهما

فان الوصول والوصف حكما اسم الشرط والصلة والصفة كالشرط والجزاء الذي يتلوه
الفاء وظاهر كلام جماعة ان دخول الفاء حينئذ واجب وصرح ابن مالك في التسهيل بانه
جائز ونص عليه الرضي ايضا فقال كان من الجزاء ما يلزمه الفاء لكونه كالجزاء لكن لا يكون
جزاء الشرط حقيقة جاز تجريده من شائبة قصد السببية نحو الذي يأتيني له درهم مثلي
فان قلت ما الذي ليس بالسببية المقصودة عند التجريد من الفاء قلت ترتب الحكم على الوصف
قاله الدماميني في التحفة والثاني ان يكون عاطفة وقد تقدم عدها من حروف العطف
تعقيبا التعقيب وهو وقوع المعطوف عقب المعطوف عليه من غير مهلة وتراخ
لكنه في كل شيء بحسبه تقول تزوج فلان قوله اذا لم يكن بينهما الا مدة الحمل مع الوطء
الوطء ومقدمته ودخلت البصرة فالكوفة اذا لم تقم في البصرة والا بين البلدين وقوله
بقوله تعالى الذي اخرج المرعى فجعله غثاء احوى فان اخراج المرعى لا يعقبه جعله
غثاء احوى اي يابسا اسود واجيب بوجهين احدهما ان جملة فجعله غثاء معطوفة
على جملة محذوفة تقديره فنبت مدة فجعله غثاء احوى الثاني ان الفاء في ذلك
نائب عن ثم كما جاء عكسه كقوله ٭ جري في الانابيب ثم اضطرب ٭ او فاضطرب
قال بعضهم والجواب الاول لا يدفع الاعتراض فان مضي المدة لا تعقب ما قبله **تعقيبا**
الترتيب بنوعيه الحقيقي والذكري فالحقيقي هو وقوع المعطوف بعد المعطوف
عليه حقيقة في الوجود **نحو قام زيد فعمرو** وخلقك فسواك **والذكري**
هو وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه بحسب الذكر لفظا لا ان معنى الثاني وقع
بعد زمان وقوع الاول واكثر ما يكون ذلك في عطف مفصل على مجمل هو هو في
المعنى لان موضع ذكر التفصيل بعد ذكر الاجمال **نحو** قوله تعالى **ونادى نوح**
ربه فقال رب ان ابني من اهلي وان وعدك الحق وانت احكم الحاكمين وقوله تعالى
فقد سألوا موسى اكبر من ذلك فقالوا ارنا الله جهرة ونحو توضأ فغسل وجهه
ويديه ومسح برأسه ورجليه وتقول اجبته فقلت لبيك وكان الصواب اشارة باختيار
الاية الاولى للتمثيل دون غيرها لعدم الاحتياج الى ما ارتكبه الزمخشري في الكشاف
فانه قال اريد بالنداء ارادة النداء ولو اريد النداء نفسه لجاء كما جاء قوله اذ نادى
ربه نداء خفيا قال رب بغير فاء فاشار الصالح الى انه لا داعي لما ادعاه من جعل اذ نادى

بمعنى اراد النداء فان هذا من قبيل عطف المفصل على المجمل وقال صاحب الانتصاف يحتمل
وجها آخر لطيفا لا اخذ رفيق المحاسن وهو ان يكون النداء على بابه لكن المعطوف عليه مجموع
النداء وما بعده فليس من عطف الشيء على نفسه بل من عطف المجموع على احد اجزائه وهما
متغايران انتهى وقد يكون الترتيب الذكري في غير ذلك كقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم
خالدين فبئس مثوى المتكبرين وقوله تعالى واورثنا الارض نتبوأ من الجنة حيث نشاء
فنعم اجر العاملين فان ذكر ذم المثوى ومدح الاجر يصح بعد جري ذكره وانكر الفراء وابن
الترتيب مطلقا قال غير واحد وهذا مع قوله ان الفاء تفيد الترتيب غريب لكن قال
العيني ونسب الى الفراء ان الواو تدل على الترتيب غير صحيح لمثنى وسبقه الى ذلك
السيرافي قال لم ارد ذلك في كتاب الفراء واجيب بان المعنى ارتدنا اهلكناها فجاءها بأسنا
فجاءها بأسنا فاهلكناها وجعلها الرضي من قبيل عطف المفصل على المجمل فالفاء للترتيب
الذكري قال لان تبيت البأس تفصيل الاهلاك المجمل وقال الكوفي لا تفيد الفاء الترتيب
في البقاع ولا في الامطار بدليل قوله ٭ هبطنا اللوى بين الدخول فحومل ٭ وتوضح
مطرنا كذا فكان كذا وان كان وقوع المطر فيها في وقت واحد وقيل الفاء هنا بمعنى
الى وذهب بعضهم الى ان الفاء تأتي تارة بمعنى ثم ومنه قوله تعالى ثم خلقنا النطفة علقة
فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما فالفاء في ذلك بمعنى
ثم لتراخي معطوفها وتارة بمعنى الواو كقوله بين الدخول فحومل ٭ وزعم الاصمعي ان مضارب
رطبة بلوى لانه لا يجوز جلست بين زيد فعمرو واجيب بان التقدير في مواضع الدخول
فحومل كما يجوز جلست بين العلماء فالزهاد وقال بعض البغداديين الاصل
ما بين فحذف ما ودون بين كما عكس ذلك في قوله ٭ يا احسن الناس ما قرنا الى قدم ٭
اصله ما بين قرن فحذف بينا واقام قرنا مقامها قال وانما نابت عن الى وهي اضافة
ما بين الى الدخول لاشتماله على مواضع اولان التقدير بين مواضع الدخول فان بين
هي ثم وكون الفاء للغاية بمنزلة الى غريب وقد لبس لسعدى نحو عكشة نحو قوله
٭ وانت التي حببت شيئا الي بدل ٭ الي وطابي بلاد سواها ٭ اذ المعنى
فبدأ وهما موضعان ويدل على ارادة الترتيب قوله بعده ٭

الواو

على

حللت بهذا حلة ثم حلة ❊ بهذا تطاب الاعاديان كلاهما ❊ قال وهذا معنى
غريب لا يأتي لمن ذكره **وقد تفيد** اي الفا العاطفة **ترتب الاحتها** وهو المعطوف
على سابقها وهو المعطوف عليه اي تسببه عنه **تسمى فا السببية** ويغلب ذلك
في العاطفة جملة او صفة فالاول **نحو** قوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء
فتصبح الارض مخضرة فان اصباح الارض مخضرة مترتب على انزال الماء من السماء
والثاني نحو قوله تعالى لآكلون من شجر من زقوم فمالئون منها البطون فان
ملء البطون مترتب على الاكل وقيل الفا في الاية الاولى بمعنى ثم لتراخي معطوفها
والحق انها للسببية فالابن الحاجب وفا السببية لا تستلزم التعقيب بدليل صحة
قولك ان قيل لك زيد فهو يدخل الجنة ومعلوم ما بينهما من المهلة والتحقيق انها
مستلزمة للتعقيب وقد تراد التعقيب في كل شيء بحسبه وهو بهذا المعنى يتحقق
في الاية نعم قد تأتي الفا لمجرد السببية والربط لا غير نحو ان جئتني فانا اكرمك
ومع الاول منها التعقيب وقول بعضهم وعلى هذا يحمل قول ابن الحاجب ان الفا السببية
لا تستلزم التعقيب منظور فيه فانه انما قال ذلك جوابا عن الاية حيث نقض بها
قولهم ان الفا العاطفة للتعقيب من غير مهلة فاجاب بان الفا فيها للسببية وهي
لا تستلزم التعقيب فكيف يصح حمل الطلاقة على ذلك فتدبر وجعل صاحب المغني
جملة فتصبح الارض مخضرة معطوفة على جملة محذوفة تقديره فاصاب به زرعا فاصبح
ناضرا ثم حمل محذوفا اي فنبتت وترتب بين ذلك قوله تعالى فاذا انزلنا عليها
الماء اهتزت وربت وفي حاشية السعدي على المغني الظاهر ان تصبح على حقيقته
فيكون الاخضرار في وقت الصباح من ليلة المطر ويحتمل ان يكون بمعنى تصير ولا
يلزم ذلك والاول اولى عكسه وهو من جرد في بكر وثمانة قال ابن عطية وقد شاهدت
في السوس الاقصى نزول المطر ليلا بعد قحط فاصبحت تلك الارض الرملية
نضرة الرياح قد اخضرت بنبات ضعيف انتهى **وقد يختص** الفا المذكورة **حينئذ**
اي حين اذا افادت ترتب الاحتها على سابقها **باسم النتيجة والمغزى** فتسمى
فا النتيجة وفا المغزى ووجه التسمية ظاهر ولا يختص ذلك بالعاطفة بل الفا
السببية مطلقا تسمى بذلك اذ لا تلازم بين السببية والعطف وقد تكون سببية

فا السببية

وهو غير عاطفة كما في الجزاء وقد تأتي العاطفة جملة او صفة لمجرد الترتيب نحو فراغ الى اهله
فجاء بعجل سمين فقربه اليهم لقد كنت في غفلة من هذا فكشفنا عنك غطاءك كذا
قال زاجرات زجرا قال التاليات ذكرا وقال الزمخشري للفاء مع الصفات ثلاثة
احوال احدها ان تدل على ترتيب معانيها في الوجود كقول لبيد ٥

❊ بالجهد زاية للحارث الصابح فالغانم فالآيب ❊ اي الذي صبح فغنم فآب

والثاني ان تدل على ترتيبها في التفاوت من بعض الوجوه نحو قولك خذ الاكمل فالاوفق
واعمل الاحسن فالاجمل والثالث ان تدل على ترتيب موصوفاتها نحو رحم الله المحلقين
فالمقصرين **وقد تجيء** اي الفا السببية **عن محذوف** هو السبب لما بعدها **فتسمى**
فصيحة عند بعض اي بعض اهل العربية لافصاحها عن ذلك المحذوف بحيث لو
ذكر لم يكن بذلك الحسن مع حسن موقع ذوقي لا يمكن التعبير عنه **نحو** قوله تعالى فقلنا
اضرب بعصاك الحجر فانفجرت اي فضرب فانفجرت هكذا قدره المص وهو من
الجبوة وانتصر عليه بقوله للكاكي في الفتاح ثم قال وحذف المعطوف عليه للدلالة
على سرعة تحقق الانفجار كانه حصل عقيب هذا الامر وهذا التقدير هو الذي
يقتضيه سياق كلامه هنا ايضا وقدره صاحب الكشاف بتقديرين فقال في فضرب
فانفجرت او فان ضرب فقد انفجرت قال صاحب الكشف ويرجح الاول انه اقل
تقديرا وان الثاني يحتاج الى اضمار قد وهو ضعيف انتهى وهل تسميتها فصيحة
على التقدير الاول ظاهر وعلى الثاني نظر او عليهما معا ذهب الى الاول جماعة
قالوا لانها على تقدير الشرط تكون جزائية لا فصيحة وعرفوها بانها الفا التي وقعت
على محذوف غير شرط هو جيث لما بعد الفا وهو ظاهر كلام صاحب المفتاح
المصنف في صيغ الحيوة وكلامه هنا كالصريح في ذلك اذ الضمير في قوله وقد تجيء
عن محذوف عائد على الفا السببية العاطفة لا مطلق السببية فقد يوهم كلام الزمخشري
في الكشاف ظاهر في الثاني حيث قال الفا في فانفجرت متعلق بمحذوف اي فضرب
فانفجرت او فان ضرب فقد انفجرت كما قلنا في كتاب عليكم وهو على هذا فصيحة ظاهره
فصيحة لا تتم الا في كلام بليغ قال الطيبي وعبارة قوله وهي على هذا فصيحة ظاهره
ان الفا على التقدير الثاني فصيحة ثم قال ولا يبعد ان يقال ان المراد من قوله على هذا

الفا الفصيحة

او على انها محتملة لهذين المعنيين اشهى والاكثرون على الثالث وهو ان تسميتها فصيحة
على التقديرين وهو الذي حققه العلامة التفتازاني في شرح المفتاح قال وجعلت
فصيحة على الوجهين لاتصافها عن الحذف او وصفا لها بوصف صاحبها كما كنا
الحكيم او لكونها فصيحة لما فيه من تقليل الحذف وتوهم بعضهم ان تسميتها فصيحة
انما هي على التقدير الاول اذ على تقدير الشرط تكون جزائية لا فصيحة وذهب عليه
ان كونها فصيحة بناء على افادة المعنى البديع والوقوع بذلك الموقع لا بناء في كونها
جزائية في اصلها كالا بناء في كونها عاطفة وان الشهرة بينهم في الفاء الفصيحة
ما تبع هذا الموقع من الجزاء حتى جعلوا العلامة في ذلك قول ابن هرمة

فالوا خراسان اقصى ما يراد بنا ثم القفول فقد جئنا خراسانا

اي ان كان اقصى المراد بنا خراسان فقد جئناها فالواو في الفصيحة انما هي هذه
لم يعد الشهي وكايلزم تقدير ان مع الشرط المحذوف بل يجوز تقدير اذا الشرطية
ايضا نحو زيد فاضل فاكرمه اي اذا كان كذا فاكرمه وفي التنزيل فاخبر
منه خلقتني من نار وخلقته من طين قال فاخرج اي اذا كان عندك هذا الكلام فاخرج
وقال رب فانظرني اي اذا كنت اعطيتني فانظرني وقال فانك من المنظرين اي
اذا اخرت الدنيا على الاخرة فانك من المنظرين وقال فبعزتك لاغوينهم اي اذا
اعطيتني هذا المراد فبعزتك لاغوينهم ومثله كثير في القرآن المجيد وغيره تنبيه
قد تكون فا السببية بمعنى لام السببية كقوله تعالى فاخرج منها فانك رجيم وتقول اكرم
زيدا فانه فاضل وهذه تدخل على ما هو الشرط في المعنى كما ان الفصيحة دخلت
على ما هو الجزاء في المعنى في نحو زيد فاضل فاكرمه اذا المعنى كما مر اذا كان كذا
فاكرم وتعكسه هنا مقول اكرم زيدا فانه فاضل تتمة ذهب بعضهم الى ان الفاء
ترد تابع دخولها في الكلام لمرجحها كقوله

عوت اناس وشيب فتاهم وبحوث ناس والصغير فكبر
اراني اذا ما بت بت على هدى فثم اذا اصبحت اصبحت غاديا

وهذا لم يثبته سيبويه واجاز الاخفش زيادتها في الخبر مطلقا وحكى خرج فوجد
وقيدا الفراء لا علم المجوز بكون الخبر امرا كقوله

وقائله خولان فانكح فتاتهم او ههنا نحو زيد فاذهب نحوه والمانعون يأولون
ذلك بتقدير هذه خولان في البيت وتقديرا ما في المثال ويلا يحتمل التاويل فضرورة
قيل وترد الفاء للاستيناف كقوله الم يسال الربع القوا فينطق اي فهو ينطق
لانها لو كانت عاطفة جزم ما بعدها او سببية نصب ومنه فانا نقول له كن فيكون
بالرفع اي فهو يكون وقوله يريدان يعربه فيعجمه اي فهو يعجمه ولا يجوز نصبه
بالعطف لانه لا يريدان يعجمه وقد مر عن ابن هشام ان التحقيق ان الفاء في هذا كلمة
للعطف وان المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل وانما يقدر الحق بمعنى كلمة هل ليتمثل
ان الفعل ليس المعتمد بالعطف السادسة عشر قد ترد على وجهين اسمية
وحرفية فالاسمية على وجهين احدهما ان تكون اسما بمعنى حسب تستعمل على
وجهين مبنية وهو الغالب لشبهها بقد لحرفيه لفظا ولكونها من الحروف وضعا
وتقال في هذه قد زيد درهم بالسكون وقد في بالنون للمحافظة على بقاء
البناء على اصله الذي هو السكون حتى ان يزول عنه الى الحركة قال ابن القاسم
وقد اذا تلحقها النون حينئذ فتقال قدني وقدني وهو قليل يقال قد زيد درهم
بالرفع كما يقال حسبه درهم وقدي بغير نون كما يقال حسبي ولم يثبت المبرد
اعرابها وانما هو مذهب كوفي قيل وهو مشكل لان البناء الوضعي موجود وهو
كاف في تحتم البناء فما وجه الاعراب فان قيل وجهه ملازمتها للاضافة رد
بانه لو صح دافعا للبناء لم يبق في قد زيد درهم بالسكون وهي حالة الغالبة
تنبيهان الاول لحسب في العربية استعمالان احدهما ان تكون بمعنى
كاف فتستعمل استعمال الصفات فتكون نعتا للنكرة كمررت برجل حسبك من رجل اي
كاف لك عن غيره وحالا لمعرفة كقولنا عبد الله حسبك من رجل واستعمال الاسماء الجامدة
فترفع على الابتداء نحو حسبهم جهنم وتنصب اسما لان نحو فان حسبك الله ونحو زيد
نحو بحسبك درهم وهذا يرد على من زعم انها اسم فعل لان العوامل اللفظية لا تدخل
على اسماء الافعال باتفاق والثاني ان تكون مميزة لاضافة في العرف فتستعمل مفردة وهذه
هي حسب المتقدمة ولكنها عند قطعها عن الاضافة تجدد لها اشرابها من المعنى
ولازمتها للوصفية او الحالية او الابتدائية وبناؤها على الضم نقول في الوصفية مررت

رايت رجلا حسب وفي الحاشية رايت زيدا حسب قال الجوهري كانك قلت حسبي او حسبك
فاضرب ولم يشن اشهى وتقول في الابتدا قبضت عشرة فحسب او فحسبي فالنصب
في ذلك كله رايت رجلا لا غير ورايت زيدا لا غير وقبضت عشرة لا غير قال الفرق بين
ومرجعه الثاني توافق قد حسب في المعنى وفي الاستعمال سيدا والاضافة الى
الضمير والظاهر كما رايت ونحا لمفهاق انها مبنية غالبا وقال نون الوقاية تلحقها
وفي ان الباء والناسخ لا يدخلان عليها فيما يظهر قال ابن هشام ولم ار احدا ذكر ذلك
قال واما انها تقطع عن الاضافة فمعروف فيه نظر والثاني ان تكون اسم فعل
بمعنى يكفي وهي مبنية على السكون وتلزمها نون الوقاية عند الاضافة الى ياء المتكلم
نحو قد في درهم اي يكفيني درهم وقد زيدا درهم اي يكفي زيدا درهم وقوله
قد في من نصر الخبيبين قدي فيحتمل هذا الاول ان تكون مرادفة لحسب على لغة
البناء وان تكون اسم فعل واما الثانية فتحتمل الاول وهو واضح والثاني على ان تكون
النون حذفت للضرورة كقوله اذ ذهب القوم الكرام ليسي ويحتمل ان اسم
فعل لم يذكر مفعوله فاليا للاطلاق والكسرة للتناسب قاله في المغني تنبيه
جعل الشيخ قد بمعنى يكفي تبع فيه ابن هشام في المغني قال شارحه ولا ادري ما حملها
بمعنى الضارع مع ان في كونه اسم الفعل بمعناه كلاما لابن الحاجب باباه وقد صرح ابن
ام قاسم انها بمعنى كفى اشهى قلت جعل اسم الفعل بمعنى المضارع وبعده بنيتي
على المحذوف في سبب بنائه فمن قال هو مشابهة الامر او الماضي في المعنى كما ذهب
اليه ابن الحاجب لا يجيز جعله بمعنى المضارع لانه لو كان بمعناه اعرب ومن قال هو
مشابهة الحرف لزوم البناء بعد العمل وعدم مصاحبة العوامل كما ذهب اليه ابن
مالك اجاز كونه بمعنى المضارع كما قررها اقوه واف بمعنى تضجر وانزعج دون
تضجرت ونزعجت وقول ابن هشام انما جعل قد بمعنى يكفي اشارة الى الرد على
المنكر مجيء اسم الفعل بمعنى المضارع فانه قال في شرح الشذور بعد ما ذكر
بعضهم هذا النوع وقرا وه واف بتزعجت وتضجرت وقال في غيره اذا على من انكر
ذلك مجيء اسم الفعل بمعنى المضارع محقق لا شك فيه والحرفية ترد حرف تقليل
مع الفعل المضارع الجزم نواصب وجازم وحرف تنفيس وهو اما في التقليل فنحو

تقليل وقوع الفعل نحو قد يصدق الكذوب وقد يعثر الجواد فتقليل متعلقه نحو قد
يعلم ما انتم عليه اي ان ما هم عليه هو اقل معلوماته سبحانه ثم بعضهم لها في هذه
الاوله ونحوها للتحقيق وان التقليل في المثالين الاولين لم يستفد من قد بل من قبل
الجواد يعثر والكذوب يصدق فانه لان لم يحمل على ان صدور ذلك منهما قليل كان تاكيدا
اذ آخر الكلام ينافض اوله وحرف تحقيق مع الفعل الماضي غالبا نحو قد افلح من زكاها
قد افلح المؤمنون مع المضارع قليلا كما مر ان بعضهم حمل عليه قوله تعالى قد يعلم ما انتم عليه
قال لان مخبره دخلت قد لتوكيد العلم ويرجع ذلك الى توكيد الوعيد وصرح الرضي ان
قد اذا دخلت على الماضي او المضارع فاد بتيهما من معنى التحقيق ثم انه يضاف في
بعض المواضع اليها معان اخر اذا دخلت على الماضي او المضارع قبل وقد تقرب
اي الماضي من الحال لان لم يكن حالا ولذلك لا تدخل على نعم وبئس لانهما للحال
معنى لتقريبه تقول قام زيد فيحتمل الماضي القريب والبعيد فاذا قلت قد قام احتص
بالقريب ومن ثم اي ومن اجل انها تفيد تقريب الماضي من الحال التزمت في الجملة
الحالية المصدرة بها اي بالماضي لفظا او تقديرا عند جمهور البصريين خلافا للكوفيين
والكوفيين كالمبرد وذلك لان الحال تدل على حصول صفة مقارن لما حملت الحال
له وهو العامل والماضي لا مقارنة فيه للحال فاذا كان مع قد تقرب منها فحسن وقوعه
حالا هكذا قالوا وفيه بحث مشهور وهو ان قد انما تقرب الماضي من الحال بمعنى الزمان
الحاضر الذي هو زمان التكلم لا بمعنى ما يبين كيفية العمل فان الحال بهذا المعنى الذي
كان سانحة على حسب عاملها قد تكون ماضيا وقد تكون حالا وقد تكون مستقبلا
كالا يخفى فما ذكروه غلط نشا من اشتراك لفظ الحال قال السيد الشريف في شرح
المفتاح والجواب ان الافعال اذا وقعت قيودا لما له اختصاص باحد الازمنة كان
مضيها واستقبالها وحالها بالنسبة الى ذلك المقيد لا الى زمن التكلم كما اذا وقعت بطلقة
مستعملة في معانيها الاصلية ولا استبعاد فيما ذكرناه فانهم صرحوا بان ما بعد حتى
قد يكون مستقبلا بالقياس الى ما قبلها وان كان ماضيا بالنسبة الى زمان التكلم وعلى
هذا فاذا قلت جاني زيد راكبا فهم منه تقدم الركوب على المجي فلا تقارن الحال عاملها
واذا قلت قد ركب فربه الى زمان المجي فيفهم مقارنته اياه كان ابتداء الركوب كان

كان متقدما الا وانه قارب المجيء الا ولم واذا قلت جاني زيد يركب دل على تقارنهما وبعيد
نظير صحة كلام القوم في هذا المقام وفي وجوب تجريد الجملة الحالية عن علامة
الاستقبال كالسين وسوف ولن اذ لو صدرت بها تبادر منها كونها مستقبلة بالقياس
الى عاملها واما قول من انهم استشعروا ان تبع الماضي المصرف حالا يبعد الا المعنى الذي
نحن بصدده للتنافي بين الماضي والحال بمعنى اخر اعني زمان التكلم فاحتيج الى ادخال
قد المقرب الى الحال لتنكسر سورة ذلك التنافي فيبين لي الاستشناع فما لا يلتفت اليه
ذو طبع سليم الا هنا كاد ه قال الدماميني بعد نقل هذا الكلام اقول اشار بهذا القول
الذي لا يلتفت اليه الى ما وقع للرضي في شرح الكافية واما ما قرره هو وارتضاه
وان كان بعضه ماخوذا من كلام التفتازاني في حاشية الكشاف فلي فيه نظر وذلك
ان ما قاله بعد التنافي والتحقيق ان قد قرب الماضي الواقع قيدا من زمان العامل فيفيد
مقارنته له ولم يقم دليلا على فهم المقارنة وهي المطلوب الا ما ذكره من التقريب المذكور
وهو لا يدل عليه بوجه قال وقد يورد عليه مثل جاء زيد لو يضحك اذ مقتضى تقريره
ان معنى هذا الفعل الواقع قيدا بالنسبة الى المقيد وهو جاء فيفهم منه عدم تقدم
الضحك على المجيء فان تقارن الحالين عاملها وجوابه ان النافي في هذا المثال ونحوه
وان دل على انتفاء تقدم لكن الاصل استمرار ذلك الانتفاء حتى يظهر قرينة انقطاعه
نحو لم يضحك امس ولكنه ضحك اليوم والفرض عدم هذه القرينة فان الاستمرار
الذي هو الاصل سالم عن المعارض فيحصل الدلالة على المقارنة فجاز بهذا الاعتبار
وقوعه حالا وهذا بخلاف الماضي المثبت فان وضع الفعل على افادة التجدد من غير
ان يكون الاصل استمراره فلذلك قال من قال يحتاج الى قد المقربة من الحال لتفهم
المقارنة وقد عرفت ما عليه والظاهر ما ذهب اليه الاخفش والكوفيون في المسئلة
والمقارنة معنوية بدلالة سياق الكلام على الحالية ولا حاجة الى تكلف شيء من
التعليلات فان قلت لا شك في جواز اقتران الماضي المثبت بقد احيانا وعند
وجودها يلزم ان يكون الماضي قريبا من الحال فيشكل كلام الكوفيين ومن وافقهم
لوجود الدافع في مثل جاء زيد وقد ركب اذ وقوعه حالا يقتضي مقارنة الفعل
الماضي وقد يقتضي قرب زمانه منه لاقترانه بقد قلت لا تدافع لانا لا

نسلم ان قد حينئذ للتقريب بل هي للتحقيق سلمنا كونها للتقريب لكن لا نسلم انتفاء ما
مانع من ان يكون زمان الركوب المقيد للمجيء الماضي كان قريبا منه بدليل قدم
قارنه بدليل تقييده به لو قوعه حالا والحاصل انه وجدت قرينتان لا تضادهما
مقتضيهما قرب على كل واحد ما يقتضيه فاذا اشكال انتهى قلت وفيه نظر فان قد
في بعض الصور لا زمنا جاء فاذ تعلم اما ان تكون للتحقيق او للتقريب اما الاول فلا
وجه للزومها هنا واما الثانية فعلى مقتضى ما قرره ينبغي ان لا تكون لان منه والاولى
على لزومها تنبيه كان المص رحمه الله انما اتى بصيغة التمريض في قوله قيل قد
تقربه من الحال نظرا الى العيب المذكور لصيغة محله فان قد تقرب الماضي من الحال
بالوجاع والبحث انما يرد على تعليل التزامهم لها في الحالية المصدرة به فكان الصواب
ان يحكي بقيل قوله ومن ثم لم يتجه التمريض الى العيب وقد ذكرنا في صدر الكتاب تقدمته
هذا ان نظرك بالاعادة السابعة عشرة مطرد على انه اوجه احدها ان يكون
اسم فعل مبنيا على السكون واختلف في معناه فقال الزمخشري في المفصل الى انتهاء
في الطول وتبعها المص هو بمعنى انته وقال الجمهور بمعنى يكفي كما قاله في قد حتى
اختلفوا هل هما كلمتان مستقلتان او الدال في قد بدل من الطاء فقد حصل في كل
جامدة والاول اشهر ويقال قد قطني من الوفاية وكثيرا ما يجي مقرونة بالفا
تزيينا للفظ نحو قام زيد فقط قال التفتازاني وكانه خرج شرط محذوف قبله
في نحو ضرب زيد فقط اذا ضربتها زيدا فانه عن ضرب عمرو قال وانما قدر بالشرط
تصحيحا للمثال انتهى وعلى هذا فالتقدير في نحو قام زيد فقط اذا علمت قيام زيد
فانته عن طلب الحكم بقيام عمرو وقضيته كلامه في شرح التلخيص وكلام المص
هنا انها تجي بدون الفا لكنه قليل وصرح غير واحد من النحويين ان فقط في المثال
المذكور بمعنى حسب القطوعة عن الاضافة فالمعنى فيه قام زيد لا غير وهو ظاهر
حسب مقامها من غير تكلف ثم قال ابن هشام في حواشي التسهيل ولم يسمع بعد فقط
في نحو المثال المذكور الا مقرونا بالفا وهي زائدة لانه بعدي قال وكذا اقول
في قولهم حسب ان الفا زائدة انتهى قال الدماميني ولا ينبغي ارتكاب الزيادة ما وجد
عنه مندوحة وقد قال ابن السيد في كتاب المسائل فقط مفتوحة القاف ساكنة

الطا بمعنى الاكتفا بالشئ والاجتزا به وهو عند البصريين مضافة الى ما بعدها كما
حب في قولك حسبك درهم وعينها بمعنى القطع كالتوهم ظرف والكوفيون يجرون
في ما بعدها النصب فيجرون قط عبد الله درهم ويقولون معناه كفى عبد الله
درهم او يكفيه ولا يعرف ذلك البصريون وقط هذه تستعمل بعد الايجاب والنفي
كقولك اخذت درهما فقط وما اخذت درهما فقط وهذه هي التي تاتي معها الفا
لان معنى اخذت درهما فقط اخذت درهما فاكتفيت به انتهى قال فجعل الفا
عاطفة لا زائدة كما قال ابن هشام كما جزائية كما قال الفنتازاني والظاهر انه جزم
من قولهما جميعا انتهى فتامل والثاني ان تكون ظرفا لاستغراق الماضي
اي لاستغراق جميع ما مضى من الازمنة الماضية حال كون الماضي منفيا نحو ما رايته
قط اي في جميع الازمنة الماضية ويضرب ابن مالك في التسهيل والرضي في شرح الكافية
على انه يستعمل دون نفي تارة معنى ولفظا وتارة لفظا لا معنى فالاول كقول بعض
الصحابة قصرنا الصلوة مع رسول الله ونحن اكثر ما كنا قط وآمنه والثاني كما في
الحديث ايضا ان ابيا قال لعبد الله كاين تقرا سورة الاحزاب فقال عبد الله
ثلث او سبعين اية فقال قط اي ما كانت كذا قط قال في القاموس في موضع
من البخاري جاء بعد المثبت منها في الكسوف اطول صلوة صليتها قط وفي سنن
ابي داود تقرا المثاقط واثبته ابن مالك في الشواهد لغة قال وهو ماض على
كثير من النحويين انتهى والجمهور على ان كل ذلك نادر لا يقاس عليه وفيها اي في
قط ايضا تردظرفا لاستغراق الماضي حسن لغات احديها قط بفتح القاف وتشديد
الطا مضمومة وهي افصحها واشهرها قال ابن السيد واشتقاقها من قولك قططت
الشئ اذا قطعته فاذا قال المتكلم ما رايته قط فقد قطع على هذا وفصل وجزم قال
في المغني معنى ما فعلته قط ما فعله فيما انقطع من عمري لان الماضي منقطع
عن الحال والاستقبال الثانية قط بفتح القاف وتشديد الطا مكسورة على اصل
التقا الساكنين الثالثة قط بضم القاف اتباعا لضمة الطا المشددة الرابعة قط
بفتح القاف وتخفيف الطا مضمومة حذفت الطا الاولى الساكنة فبقيت الضمة
الخامسة قط بفتح القاف وسكون الطا سابقة في التخفيف حذفت الثانية فبقيت

الاولى ساكنة وهي بنية يجمع لغاتها قيل لتضمنها معنى ذ والى ان معنى ما فعلته
قط مذ ان خلقت الى الان وقيل لشبه الحرف في ابهامه لوقوعها على كل ما تقدم
من الزمان وقيل لانها اشبهت الفعل الماضي لانها لزمانه وبنيت في الاشهر على حركة
لئلا يلتقي ساكنان وكانت ضمة تشبيها بقبل وبعد اولانه لو فتحت لتوهم النصب مفتحة
الظرفية ولو كسرت لتوهم الجر بهذا المضمنة معناها ولا تجامع نعدا مستقبلا
واما قول العامة لا افعله قط فلحن لا يلتفت اليه لان استعمالها مع نفي الفعل الماضي قد
ثبت عند اهل اللغة ولم يثبت مع نفي المضارع عندهم ويكفي في ذلك استعمالهم
وكيف لا يقال لا يلزم ان يكون خطا لجواز ان يكون مجازا وعدم نقل هذا الاستعمال
عن ائمة اللغة لا يستلزم جواز ان يوجد مع عدم نقله عنهم لانا نقول قد ثبت استعمالها
الثاني قول العامة وهو لحن باصوات الحيوانات عند اهل البلد ضرفة بسيرا جماد
او مجازا لطفا لا يستبدل بالقمر والثالث من وجوه قط ان يكون بمعنى حسب بفتح
مفتوحة القاف مخففة الطا والغالب بناؤها على السكون لوضعها على حرفين وضمها
الى الاسم الظاهر والى ياء المتكلم وكاف الخطاب نحو قط زيد درهم وقطي وقطك
ثلاثة دراهم وقد تجر وهو قليل يقال قط زيد درهم بالرفع كما يقال حسب درهم
ويجوز ان تلحقها نون الوقاية اذا اضيفت الى ياء المتكلم فيقال قطني كما يقال قطني
محافظة للبناء على السكون قائدة تقابل قط ظرفا لاستغراق الماضي منفيا عوض
ظرفا لاستغراق المستقبل منفيا يعرف في المستقبل لا افعله عوض كما تعرف في الماضي
ما فعلت قط لكن عوض قد يرد للماضي ايضا كقوله اه فلم ار علما عوض لكثرتها كما
وهو مبني لشبهه بالحرف في ابهامه لانه يقع على كل ما ياتي من الزمان وبناؤه اما على الضم
كقبل وبعد او على الفتح طلبا للتخفيف او على الكسر على اصل التقا الساكنين فان اضيف
الى المعارف جاز كقولهم لا افعله عوض العائضين اي دهر الدهرين والعائض الذي
بقي على وجه الدهر فكان المعنى ما بقي في الدهر دهر اضيف اليه كقوله ولن يلبث العوض
في قضاعي وما رضا لي العرب في الحالين لمعارضة الشبه بالاضافة التي هي من
خصائص الاسماء الثامنة عشرة كم على وجهين خبرية بمعنى كثير واستفهامية
بمعنى اي عدد وهي بسيطة بوجهيها خلافا للكسائي والفرا في زعمهما انها مركبة

مركبة من كاف التشبيه وما الاستفهامية وحذفت الفها كما تحذف مع سائر حروف الجر
نحو بم ولم وعم وكثر الاستعمال لها فاسكنت للتخفيف وحرف لها بالتركيب معنى
غير الذي كان لكل واحد من مفرديها كما قاله النحويون في لولا وهلا وتميز كان اي الخبرية
والاستفهامية في ثمانية امور احدها البناء اما بناء الاستفهامية فلتضمنها معنى همزة
الاستفهام فان قولنا كم رجلا عندك معناه اعشرون رجلا عندك واما بناء الخبرية
فلشبهها بالاستفهامية لفظا ومعنى اما لفظا فظاهر واما معنى فمن جهتين كلتاهما
لعدد مبهم وان شئت قلت بنيت بوجهيها لشبهها بالحرف وضعا وهو الاوضح
والثاني الافتقار الى التمييز لكان وضعها على الابهام والشرح افتقارها اليه
لم يحذف الا لدليل كما اذا جرى ذكر العبيد فقلت كم عندك اي كم عبدا عندك بالنصب
الاستفهامية وكم عبد عندك بالجر في الخبرية بحسب ما يقتضيه المقام بخلاف غيرها من الاعداد
فانها تدل على كمية معينة وجوز ان لا يوتى لها بتمييز البتة لان فيها فائدة زائدة هي الدلالة
على الكمية المعينة وان جهل جنسها والثالث لزوم التصدير على غير الجار حتى كان
اي اسما لان ما قبلها اذا كان مضافا او حرف جر بعد فيها او عنده ذلك لان تاخر الجار عن
مجروره مشعر بضعف عمله فجوز تقدم الجار عليهما على ان يعمل الجار اسما كان او حرفا
مع المجرور كلمة واحدة مستحقة للتصدير حتى لا يسقط المجرور عن رتبته تقول بكم رجل مررت
وغلام كم رجل ملكت ويكون اعراب المضاف كاعراب كم لو لم يكن مضافا اليه واما الذي
لا يعمل فيها مقدما الفعل ويبهمه لاستحقاقها الصدر لان كليتها للاستفهام وكل ما تضمن معنى
الاستفهام لزم تصديره لانه يغير الكلام من نوع الى نوع في حب تشويقه لعلم حال الاول ونوع
الكلام ويفرغ ذهن السامع لتفهمه والا فلو تاخر لم يعلم هل الاستفهام راجع الى معنى الجملة
شيء باق فيتشوش فكره وكون كم الاستفهامية للاستفهام ظاهر واما الخبرية فلتضمنها
معنى انشاء التكثير والانشاء انما يؤدى بالحروف غالبا فتكون متضمنة لحرف دال
على التكثير اما محقق الوضع وهو الاستفراقية او رب ان ظنا يدل انها على التكثير واما مقدر
الوضع ان سلم عدم دلالة هذين الحرفين على التكثير فمن هذه الجهة ليست كم الخبرية بالتصدير
فان قيل كيف يتاتى ان يكون في الخبرية معنى انشاء التكثير مع ما بين الخبر والانشاء من التنافي
فالجواب ان الانشاء في كم من جهة التكثير القائم بنفس المتكلم لا وجود له في الخارج حتى يكون

التكثير م

باعتبار ان طابق فصدق والا فكذب والاخبار في الكلام الذي هو فيه وهو الذي يدل
بسببه خبرية انما هو باعتبار الكثرة لا باعتبار التكثير والكثرة امر قد وجود في الخارج فان
طابق الكلام ذلك الامر الواقع في الخارج كان صدقا وان لم يطابق كان كذبا فاذا قلت كم
رجال عندي فله جهتان احدهما التكثير الذي قام بذهنك وله وجود ايضا في الخارج وهذا
الاعتبار يكون كم انشاء ولا يوتى كثرة الرجال المخبر عنها بالعدد بل لها وجود في الخارج
وبهذا الاعتبار تكون كم خبرية هذا معنى قوله ابن الحاجب وقد تقدم نظيره في باب الفعل
الذم والمدح وتنازع الرضي له في ذلك فليرجع اليه والرابع من الامور التي تشترك فيه
كم الخبرية والاستفهامية الاسمية خلافا لمن زعم ان الخبرية حرف للتكثير والدليل على اسميتها
دخول حرف الجر عليها نحو كم درهم اشتريت وبكم شيء باعت الملك والاضافة اليها نحو
غلام كم رجل ملكت وصلة كم جيب ظفرت به ورود عليها مسندا اليها لفظا ومعنى
في نحو كم رجلا جاءك وكم ملك احسن اليك ومعنى لا لفظا نحو كم عبدا اعتقت وكم امرأة
فان المفعول به مسندا اليه بحسب المعنى اذ قولك مررت بزيد في معنى مررت بمن هو زيد
معنى لا استبعاد ذلك وان كان مع انه قد يكون نائبا عن الفاعل نحو ضرب زيد فيكون مسندا
اليه لفظا ومعنى وذلك لا يخرجه عن كونه مفعولا به على ما صرح به ابن الحاجب والخامس
وهو ظاهر مما مر وضعا كذلك والسادس جواز حذف تمييزها بدليل كاملا زيدا فالمنع
منع حذف تمييز الخبرية السابع الاختصاص بالنكرات كما صرح به الرضي قال ما الاسمية
فلوجوب تنكير المميز المنصوب واما الخبرية فلانها كناية عن عدد مبهم عند المخاطب
معدود كذلك والغرض من اتيان المميز بيان جنس ذلك المعدود المبهم فقط وذلك يحصل
بالنكرة فلو عرف وقع التعريف ضائعا الثامن امتناع كون مميزها مفردا لا يقال كم
لا رجلا جاءك لان كم لا يجعل صحبت خلافا لمن اجاز نص عليه سيبويه وتختص
كم الخبرية بوجوب جر المميز اي مميزها باضافتها اليه كما في عشرة وما زيد من مفرد
خلافا للفراء وقيل الكوفيين فاطبة بدليل انه متى فصل كان منصوبا جاء على كم الاسمية
كقوله كم ترانى منهم فضلا على عدم اولا اكاد من الاقتار احتمل مفردا
كان تمييزها او مجموعا نقول كم عبد ملكت وكم عبيد ملكت فالـ
كم ملوك بادملكهم وفعم سوقهم بادا وكونه مفردا الاكثر في الاستعمال والمطلق المعنى

خصائص كم الخبرية

حتى ادعى بعضهم ان الجمع على تبيين معنى الواحد فكم رجال على معنى كم جماعة من الرجال ودخل
في المفرد ما يؤدي معنى الجمع نحو كم تمر صدفوف قاله في التصريح وانما كان تمييز الخبرية
مجرورا بمن دون الاضافة لانها لما كانت للتكثير صار تمييزها كتمييز العدد الكثير وهو لما بينا
وجاز الجمع فيه ولم يجز في العدد الصريح لان في لفظ العدد الكثير ما ينبئ عن كثرة الكثرة
صريحا وكم الخبرية ليست سلفا في التصريح فجعل جمعه كانه نائب عن معنى التصريح في
سلد وحكى عن تميم نصبه مطلقا وروى قول الفرزدق ٥

كم عمة لك يا جرير وخالة ٭ فدعا قد حلبت علي عشاري ٭ بالنصب احادا

على هذه اللغة التميمية واما على تقديرها استفهامية استفهام تهكم اي اخبرني بعدد عماتك
وخالاتك اللاتي كن غبيتني فقد اسنيته وطلبها فكم مبتدا خبره قد حلبت والمفرد
الضمير حملا على لفظ كم او على انه عائد على مجموع من تقدم كما في قولك الناس فعلت
يروى بالجر على قياس تمييز الخبرية وبالرفع على انه مبتدا وان كان نكرة لكونه وصف
بلك وبعدها محذوف مدلول عليها بالمذكورة اذ ليس المراد تخصيص الخالة بوصفها
بالعمة كما حذفت لك من صفة خالة استدلالا عليها بلك الاولى والخبر قد حلبت وكم
من تقدير قد حلبت اخرى لان الخبرية في هذا الوجه متعدد لفظا ومعنى وتقدير
وهذه ثابت وكم على هذا الوجه ظرف او مصدر والتمييز محذوف اي كم وقت
او حلبة واذا نصب التمييز بفعل او بغير فصل جاز كونه ايضا مفردا او جمعا كما
تمر هذا مذهب الجمهور وذهب ابو علي والسيرافيين وطائفة الى الحظر وروي الى المنع مطلقا
لان الاصل التزيد في كل تمييز منصوب عن عدد او كناية ككم الاستفهامية كم
وكذا ورد بان ذلك فيما يجب نصبه لا فيما يجوز نصبه وجره وهل يجوز جره مع
الفصل بظرف او مجرور مذاهب اصحها لا لما فيه من الفصل بين المضافين وذلك
ممنوع الا في ضرورة كقوله ٭ كم بجود مقرف نال العلى ٭ وكريم بخله قد وضعه ٭
وانما قدم وعليه يونس بناء على انه من جملة الفصل بين المضافين والسعة بذلك
الكونه ظرفا على انهم لم يجيزوا تقدمه ظرفا جوزوا العامل المقدر ههنا وان كان في
غير هذا الموضع نادرا لكثرة دخول من على مميز الخبرية نحو كم من ملك وكم من قرية الثاني
اذا وقع في موضع جاز تركه لقوة الدلالة عليه والثالث المجوز ان كان الظرف المجرور

ناقصا وهو نحو كم لك ماخوذا ثانيا وكم اليوم جانيا جاني والمنع ان كان تاما ٭ وجوز
عزل الاندلسي هذا القول الى يونس وترد بان العرب لم تفرق بين الظرف التام والناقص
في الفصل بل تجريها مجرى واحدا من الفصل بالمجرور التام قوله ٥

كم في بني سعد بن بكر سيد ٭ صخم الدسيعة ماجد نفاع ٭ فان كان الفصل بجملة
يجز الجر نحو كلام ولا سيما عند البصريين لان الفصل بالجملة بين المتضايفين لا يجوز الا في ضرورة
الكوفيون بناء على ان الجر بمن لا بالاضافة وجوزه المبرد في الشعر فقط وروى قوله
كم نالني منهم فضل على عدم ٭ بالجر واذا فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب
الاتيان بمن لئلا يلتبس المبين بمفعول ذلك المتعدي نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وعيون
وكم اهلكنا من قرية ويختص كم الاستفهامية بوجوب نصبه اي نصب تمييزها
وظاهره انه لا يجوز جره مطلقا وهو قول البعض وذهب الفراء وابن جناح وابن الدراج
والمرزوقي الى جواز جره مطلقا حملا لها على الخبرية وفصل قوم فقالوا ان جرت بحرف
جر نحو بكم درهم اشتريت جاز الجر والا فلا ومع ذلك فالنصب هو الكثير ثم الجر بمن مع
حذفت محتفيا وما حرف الجر الداخل عليها كم عوض منها هذا مذهب الخليل وسيبويه
والفراء والجماعة وخالف ابن جناح فقال انه باضافة كم لا بما ورد وابو الحسن بانهم حين
حضروا بعدها لم يحضروا الا بعد تقدم حرف جر فكونهم لم يعيدوها هذا دليل على انها مضافة
وتختص بوجوب افراده اي افراد تمييزها حملا للكونين في جواز جمعه وما
اوهم عدم على الحال ويجعل التمييز محذوفا فاذا قلت كم لك غلمانا فالتقدير كم نفسا
استقر لك غلمانا فحذف التمييز والحكم المنصوب حال من ضمير الظرف المستقر والعامل فيه
الظرف او عامله المحذوف فلو قلت كم غلمانا لك لم يتمش هذا التخريج الا على رأي الاخفش
في تجويز تقديم الحال على عاملها المعنوي في مثل قائما زيد وذهب الاخفش الى جواز جمعه
ان كان السؤال عن الجماعات نحو كم غلمانا لك اذا اردت اصنافا فاذا الظاهر فالوا
وانما كان مميزا لاستفهامية مفردا منصوبا لانها لما كانت كناية عن العدد حملت عليه
عن وسط العدد وهو من احد عشر الى مائة وجعل مميزها كمميز لانها لو جعلت كناية عن
احد الطرفين كان تحكما وترجيحا من غير مرجح لفظا ومعنى في الطرفية يجوز ابو سعيد
اذا لقاسمي بيتا منها التاسعة عشرة كيف ويقال فيها كي كما يقال في سوف سو قال

ما لا يفهم بحرفه ذكره وذكر معوله ما يتعلق به صح

كي تحجون الى سلم وما تشرب ٭ فكلاكم ولكن لحمها تضطرم ٭ وهي اسم لدخول الجار عليها
بتاويل في قولهم على كيف تبيع الاحمرين اي اللحم والخمر لا بدال الاسم الصريح منها نحو
كيف انت اصحيح ام سقيم والاخبار بها مع مباشرة العامل نحو كيف كنت فيما لا اختيار
بها اشعرت الجرجانية وبمباشرة العامل انتفت الفعلية و **يرد** على وجهين احدهما ان
تكون **شرطية** فتقتضي فعلين متفقي اللفظ والمعنى نحو كيف تصنع اصنع ولا يجوز كيف
تجلس اذهب باتفاق و **يجزم الفعلين عند** الفراء **الكوفيين** وقطرب من البصريين
مطلقا وقيل بشرط اقترانها بما نحو كيفما يكن اكن قالوا وجزمهما شرطية متعلقة
بنفس كيف فيما يصورها في الارحام كيف يشاء فيبسطه في السماء كيف يشاء جوابها
في ذلك كله محذوف لدلالة ما قبلها قال ابن هشام وهذا يشكل على الجمهور ان جوابها
يجب بما كنته لشرطها انتهى قيل ولقائل ان يقول لا اشكال لانا لا نقدر الجواب فعلا
مثل الذي قبلها وانما نقدره معنى مضارعا من المشيئة متعلقا بالحدث الذي قبلها
والتقدير كيف يشاء الامور فيشاء الانفاق اي اي فرق بين المشيئتين الا بتعلق
فصدق ان شرطها مماثل لجوابها وان جوابها محذوف لدلالة ما قبلها لان ما قبلها
فعل اختياري والانفاق الاختياري لها دلالة على المشيئة ولاستلزام لها وكثيرا
ما تخلو وترادفها مهما كقوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة اي اردتم القيام لها والثاني
ان تكون **استفهامية** وهي الغالب فيها وتستعمل بها عن حال الشيء لا عن ذاته
قال الراغب وانما يقال بها عما يصح ان يقال فيه شبيه وغير شبيه ولهذا لا يصح ان
يقال في الله تعالى كيف قال وكلما اخبر الله بلفظ كيف عن نفسه فهو استخبار
على طريقة التنبيه للمخاطب والتوبيخ له نحو كيف تكفرون كيف يهدي الله قوما
انتهى وقال في المغني الاستفهام بها اما حقيقي نحو كيف زيد او مجازي نحو كيف تكفرون
بالله الاية فانه اخرج مخرج التعجب **تقع** كيف الاستفهامية **خبرا في نحو كيف زيد**
وكيف كنت فكيف في الاول خبر المبتدا وفي الثاني خبر كان تقدم فيهما للزوم
الصدر **وتقع مفعولا في نحو كيف ظننت زيدا** وكيف علمته فرسك فهي
في الاول مفعول ثان لظن وفي الثاني مفعول ثالث لاعلم ومنهم من جعل هذا
من قبيل الخبر ايضا لان ثاني مفعولي ظن وثالث مفعولات اعلم جزآن في الاصل

المراد بجزء ذلك في المفعولين ان تقع قبل ما لا يستغني به عنها وهو لا يستقل بدونها
كلا ما كا في الاشلة **وتقع حالا في نحو كيف جاء زيد** فكيف حال من زيد والمراد بجزء
ان تقع قبل ما يستغني به عنها اي يستقل بدونها كلا ما لانه يصح ان يقال جاء زيد ثم قلت
كيف استفهاما عن هيئة مجيئه اي على اي حالة جاء زيد قال ابن هشام وعندي انها نائبة
في هذا النوع مفعولا مطلقا ايضا وان تكيف فعل ربك ولا يجد فيه ان يكون حالا من
الفاعل انتهى اي لان في ذلك وصفه تعالى بالكيفية وهو ممتنع **تنبيهان الاول** قال
عن سيبويه ان كيف ظرف وانكره الاخفش والفراء في رقا لا هي اسم غير ظرف وبرهنوا على
امور احدها ان موضعها عند سيبويه نصب دائما وعندهما رفع مع المبتدا نصب مع
غيره **الثاني** ان تقديرها عند سيبويه في اي حال او على اي حال وعندهما تقديرها في
نحو كيف زيد اصحيح زيد وفي نحو كيف جاء زيد اراكبا جاء زيد ونحوه **الثالث** ان الخلاف
المطابق عند سيبويه ان يقال على جزء ونحوه هذا ان اجيب على اللفظ وان اجيب على
المعنى دون اللفظ قيل صحيح او سقيم وعندهما على العكس وقال ابن مالك لم يقل احد
ان كيف ظرف اذ ليست زمانا ولا مكانا ولكنها لما كانت تفسر بذلك على اي حال كان
سئل الاعرابي احوال العامة سميت ظرفا لانها في تاويل الجار والمجرور واسم الزمان يطلق
عليها مجازا انتهى قال ابن هشام وهو حسن ويؤيده الاجماع على انه يقال في بدل
كيف انت اصحيح ام سقيم بالرفع ولا يبدل المرفوع من المنصوب **الثاني** زعم قوم ان كيف
تاتي عاطفة ومن زعم ذلك عيسى بن مرحب في كتاب العلل وافسده ٭ خطاء
٭ اذا قلت ما للمرء لانت قناته ٭ وهان على الادنى فكيف الاباعد ٭ وهذا
لا تمر انها بالفاء وانما هي هنا اسم مرفوع المحل على الخبرية ثم يحتمل ان الاباعد مجرور بالاضافة
مبتدا محذوف اي فكيف حال الاباعد على حد قراءة ابن جماز والله يريد الاخرة اي يريد
فكيف الهوان على الاباعد فحذف المبتدا والجار او هو مجرور بالعطف بالفاء وكيف مقحمة
بين العاطف والمعطوف لافادة الاولوية بالحكم فلا يكون لها محل العشرون
لو ترد على اربعة اوجه احدها ان تكون **شرطية** امتناعية **فتقتضي** شرطا وجوابا
وتفيد في مضارعها في زمن الاكثر استقبالا وفي امورا احدها الشرطية اعني عقد السببية
السببية بين الجملتين **الثاني** تقييد الشرطية بالزمان الماضي وبهذا الوجه والذي

فارقتنا ان فان تلك لعقد السببية والسببية في المستقبل ولهذا قالوا الشرط بان سابق
على المشروط بلو وذلك لان الزمان المستقبل سابق على الزمان الماضي الا ترى انك تقول
ان جئتني غدا اكرمتك فاذا انقضى الغد ولم تجئ قلت لو جئتني امس اكرمتك قال
في التصريح وفي الاستوى من الازهرية خلاف فقال الفراء والحق قول الزجاج ان المقدر
هو المستقبل فاذا وجد صار حاضرا فاذا انقضى صار ماضيا الشرح الثالث الامتناع
واختلف النحاة في افادتها له وكيفيته افادتها اياه على اقوال احدها انها لا تفيد لو
وهو قول السلوبين وابن هشام الخضراوي زعما انها لا تدل على امتناع الشرط
على امتناع الجواب بل على التعليق في الماضي كما دلت ان على التعليق في المستقبل
ولم يدل بالاجماع على امتناع ولا ثبوت قال ابن هشام الانصاري وهذا الذي قالاه
كانكار الضروريات اذ فهم الامتناع منها كالبديهي فان كل من سمع لو فهم عدم وقوع
العقل من غير تردد ولهذا جاز استدراكه فتقول لو جاءني زيد لاكرمته لكنه لم يجئ
الثاني انها تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعا وهذا هو القول المشهور للجمهور
على السنة المعربين وعبارتهم لو حرف امتناع لامتناع اي امتناع الجواب لامتناع
الشرط ويرد بعدم امتناع الجواب في مواضع كثيرة كقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة
اقلام والبحر يمده من بعده سبعة ابحر ما نفدت كلمات الله وقول عمر نعم العبد صهيب
لم يخف الله لم يعصه فان عدم النفاد محكوم به سواء وجد الشرط ام لا وعدم العصيان
محكوم به وان وجد الخوف ام لا واجيب بان انتفاء الشرط والجواب هو الاصل فيهما
فلا ينافيه بقاء الجواب فيهما مع انتفاء الشرط في بعض المواضع والثالث وهو مختار
المص وفاقا لابن مالك واختاره جماعة من محققي المتاخرين ايضا انها تفيد امتناع
شرطها دائما سببا كان او منفيا واستلزامه اي شرطها لجوابها من غير نظر
لاستلزام الجواب لا ثبوته فاذا قلت لو قام زيد قام عمرو فقيام زيد محكوم بانتفائه
فيما مضى ويكون مستلزما ثبوته لثبوت قيام عمرو وهل العمرو قيام اخر غير الذي
عن قيام زيد او ليس له لا تعرض في الكلام لذلك وعبارة ابن مالك في التسهيل لو حرف
شرط يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه قال ابن هشام وهذه اجود العبارات
ثم الجواب ان لم يكن له سبب غير ذلك الشرط بحيث لم يخلفه غيره لزم امتناعه ايضا

فعل

للازم متساويين شرعا او عادة او عقلا فالاول نحو قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا
بناء على ظاهر هذا الدليل على ان شيئه الله تعالى لرفع هذا المستلزم منفية ويلزم من نفيها ان يكون
رفع المستلزم منفيا اذ لا سبب للرفع الا المشيئة وقد انتفت فيكون منفيا لان انتفاء
السبب يستلزم انتفاء المسبب من غير شك كما ان ثبوت السبب يستلزم ثبوت المسبب
كذلك لما بينهما من التلازم الشرعي والثاني كقولك لو كانت الشمس طالعة كان النهار
موجودا فطلوع الشمس سبب لوجود النهار وقد انتفى بدخول لو عليه فينتفي وجود النهار
لان وجود النهار ليس له سبب غير طلوع الشمس وقد انتفى فيكون منفيا لان انتفاء السبب
المساوي يستلزم انتفاء المسبب لما بينهما من التلازم العقلي والثالث كقوله تعالى لو كان فيهما
آلهة الا الله لفسدتا اي السموات والارض فساد هما وخروجهما عن نظامهما المشاهد
مناسب لتعدد الالهة لتلازمهما لعلى وفق العادة عند تعدد الحاكم من التمانع في الشيء
وعدم الاتفاق عليه ولم يخلف التعدد غيره فينتفي الفساد بانتفاء التعدد والفاء في فلو
نظرا الى الاصل فيها وان كان القصد من الاية العكس لانها انما سيقت لاثبات
الوحدانية ونفي التعدد فوجب ان يقال ان معناها انتفاء التعدد لانتفاء الفساد لما
بينهما من التلازم العادي وان كان للجواب سبب غير الشرط لم يلزم امتناعه ولا ثبوته
اذ لا تعرض لها الى امتناع الجواب لا ثبوته ثم تارة يكون ثبوته بالاولى نحو عمر لو لم
يخف الله لم يعصه فانه لا يلزم من انتفاء لم يخف انتفاء لم يعص حتى يكون قد ثبت
وعصى لان انتفاء العصيان ليس سببه الخوف فقط بل له سبب اخر وهو الايمان
والاجلال والاول وظيفة العوام والثاني وظيفة الخواص والمراد ان صهيبا من
الخواص وانه لو قدر خلوه عن الخوف لم يقع منه معصية فكيف والخوف حاصل له
وانما لم تدل على انتفاء الجواب ههنا لان كلا منهما على ذلك انما هو من باب مفهوم الموافقة
وفي هذا الاثر دليل مفهوم الموافقة على عدم المعصية لانه اذا انتفت المعصية عند عدم
الخوف فعند الخوف اولى واذا تعارض هذان المفهومان قدم مفهوم الموافقة تارة
يكون بالمساوي كقوله صلى الله عليه وآله وسلم في درة بنت ام سلمة لما بلغه تحدث
الناس انه يريد ان ينكحها انها لو لم تكن ربيبتي في حجري ما حلت لي انها لابنة اخي من
الرضاعة فان حلها له على الصلوة والسلام منتف من وجهين لو انفرد كل منهما حرمت له

كونها رتبة وكونها ابنة اخيه من الرضاع وهما متباينان في منع الحل وتارة يكون بالاذن
كقولك فيمن عرض عليك نكاحها لو انفت اخوة الرضاع ما حلت لي للنسب فان حلها
منتف من وجهين لو انفرد كل منهما حرمت له اخوة الرضاع والنسب الا ان حرمة الرضاع
ادون حرمة النسب **تنبيه** اشتهر كتب العربية نسبة هذا الكلام وهو ظلم العبد
صهيب لو لم يخف الله لم يعصه الى عمر بن الخطاب وقال القاضي بهاء الدين السبكي
في شرح التلخيص وقد نسب الخطيبي هذا الكلام الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
ولم اره في شيء من كتب الحديث لا مرفوعا ولا موقوفا لا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
ولا عن عمر مع شدة التحقيق قال الدماميني في التحفة وكذا نسبه القرافي في الفروق الى
النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد سألت عن ذلك بعض حفاظ العصر فاخبر انه
بحث عن ذلك فلم يقف عليه ثم وقفت في الحاشية لابي نعيم الحافظ في ترجمة سالم مولى
ابي حذيفة على حديث رفعه من طريق عمر بن الخطاب قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله
يقول ان سالما شديد الحب لله عز وجل لو كان لا يخاف الله ما عصاه **وتختص**
لو **بالماضي** لانها انما تفيد الشرط فيه فلا يكون الشرط ولا جزاء معها الا ماضيين فرضا
ان لو تدخل الا على الماضي **ولو** كان **مؤولا** كقوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون لانه لصدوره
عن الله يجب تحقق الوقوع فالمضارع عنده بمنزلة الماضي فهذا مستقبل في الحقيقة ماض
في التأويل كانه قيل لو تحقق هذا الامر لكنك ما رأيته ولو رأيته لرأيت امرا
فظيعا **تنبيه** اختلف في عد لو المذكورة من حروف الشرط قال الزمخشري
وابن مالك لو حرف شرط وأبى ابن مالك تسميتها حرف شرط لان حقيقة الشرط انما يكون
في الاستقبال ولو انما هي للتعليق في المضي فليست من ادوات الشرط قال المرادي
في الجنى الداني والاول هو المشهور ولذا سماها المص والثاني مرجوح ولو ان تكون
حرف شرط في المستقبل **بمعنى ان الشرطية** لو انها لا تجزم على المشهور كقوله

ولو تلتقي اصداؤنا بعد موتنا ... ومن دون رمسينا من الارض سبسب
لظل صدى صوتي وان كان رمة ... لصوت صدى ليلى يهش ويطرب
وقوله لا يلفك الراجيك الا مظهرا ... خلق الكرام ولو تكون عديما

واذا وليها حينئذ ماض اول بالمستقبل نحو وليخش الذين لو تركوا وقول الشاعر

ولو ان ليلى الاخيلية سلمت ... على وودني جندل وصفائح
لسلمت تسليم البشاشة او زقا ... اليها صدى من جانب القبر صائح
فقابلت الروح ... قاف
صاح والصدى هنا طائر يخرج من رأس المقتول اذا بلي بن لم يجاهليته ويهتف على قبره
زقا يزقا اي مهلة والصواب ما ذكرناه من مذهب ما يحكى ان ليلى الاخيلية صدت
مرت بقبر فقال صاحب هذا القبر فوقفت عليه وسلمت وقالت لم اعهدك بالوقوف بنا
انت القائل ولو ان ليلى الاخيلية ابتغى وقد سلمت فاين ما قلت فينا وكذلك
اذا طائر كان هناك فاحس بالعبير فطار طائرا فصيح فقر البعير وسقطت ليلى
عليه ميتة ورفعت الى جانبه وانكر ابن الحاجب مجيئها للتعليق في المستقبل قال في
تعذره على المقرب والقاطع بذلك انك لا تقول لو يقوم زيد فعمرو منطلق كما تقول ان
يقم زيد فعمرو منطلق وقال بدر الدين بن مالك عندي انها لا تكون لغير الشرط في الماضي
وما تمسكوا به من نحو قوله تعالى ولخشي الذين لو تركوا وقول الشاعر ولو ان ليلى الاخيلية
سلمت لا حجة فيه لصحة حمله على المضي وبتأويل الحمل على المضي ممكن في بعض المواضع
دون بعض فما امكن فيه قوله تعالى ولخشي الذين لو تركوا الاية اذ لا يستحيل ان يقال لهم
شارفت فيما مضى انك تخلف ذرية ضعافا لخفت عليهم لكنك لم تشارف ذلك فيما
مضى وما لا يمكن منه ذلك قوله وما انت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين لا يحسن ايراد
ولو كنا صادقين فيما مضى انت بمصدق لنا لكنا لم نصدق قال الزمخشري وكم لو
بمعنى ان فالكثير النحويين في نحو وما انت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين ... في
الدين كله وشكوه المشركون فلا يستوي الخبيث والطيب ولو اعجبك كثرة الخبيث
ولو اعجبتكم ولو اعجبكم ولو اعجبك حسنهن ونحو اعطوا السائل ولو جاء على فرس وقوله
قوم اذا حاربوا شدوا مآزرهم ... دون النساء ولو باتت باطهار
ولو ترى اذ وقفوا على النار ان لو فيها اسيناهم وقول كعب ... ارى واسمع ما لو يسمع الفيلا
فالقسم الاول لا من هذا القسم لان المضارع في ذلك مراد به المضي وتحرير ذلك ان
تعلم ان خاصية لو حرف للسبب بواقع وانعا ومن ثم انفي شرطها في الماضي والحال
لما ثبت من كونه متعلقا غير واقع وخاصية ان تعليق امر بامر مستقبل محتمل لا
دلالة لها على حكم شرطها في الماضي والحال فعلى هذا قوله ولو باتت باطهار وتبعين

فيه معنى وان لانه خبر عن امر مستقبل محتمل لما استقبله فلا دون جوابه محذوف دل عليه
شذا وشذوا مستقبل لانه جواب اذا واما احتماله فظاهر ولا يمكن حمله على الاستقبال
والاحتمال لان المقصود تحقيق ثبوت الظهور لا استماعه واما قوله ولو لمنى ابيت فقوله
ولو ان ابيت يحتمل ان لو فيها بمعنى ان على ان المراد مجرد الاخبار بوجود ذلك
عند وجود هذه الاخبار في المستقبل ويحتمل انها على بابها وان المقصود فرض هذه
الامور وما قصد الحكم عليها مع العلم بعدم وقوعها والحاصل ان الشرط متى كان مستقبلا
محتملا وليس المقصود فرضه الان او فيما مضى فهو بمعنى ان ومتى كان ماضيا او حالا او
مستقبلا ولكن قصد فرضه الان او فيما مضى فهي الامتناعية والثالث ان يكون
للتمني بمعنى ليت الا انها لا تنصب ولا ترفع نحو قوله تعالى لو ان لنا كرة فنكون من
المؤمنين او قلت لنا كرة قيل ولهذا نصب فيكون في جوابها كما انتصب فافوز في جواب
ليت في قوله تعالى يا ليتني كنت معهم فافوز قال ابن هشام ولا دليل في هذا لجواز
ان يكون النصب في فيكون مثله في الاية وحيا او من وراء حجاب او يرسل رسولا فيوحي
باذنه ما يشاء وتقر عيني احب الي من ان اشفق فيعني ان يكون منصوبا بان
مضمرة والمصدر المسبوك منها ومن صلتها اسم معطوف على الاسم المنصوب بالتقدير
وهو كرة او ليت لنا مرجعا فيكون من المؤمنين وهل لو هذه قسم براسها لا يحتاج
جوابها كجواب الشرطية او هي الشرطية اشربت معنى التمني او انها المصدرية اغنت
عن جوابها لكن انها لا تقع الا بعد نفي تمن بلبت اقول ظاهر كلام المص الاول قال
ابو حيان وهو ظاهر المنقول ونص عليه شيخنا ابو الحسن بن الصائغ وابن مروان عبيد
بن عمر وابن هشام الخضراوي في شرح قصيدة ابن دريد واختار ابو حيان الثاني
قال والذي يظهر انها لا يدل لها من جواب لكنه التزم حذفه لاشرابها معنى التمني لانه
متى امكن تقليل القواعد وجعل الشيء من باب الجائز كان اولى من تكثير القواعد وادعاء
الاشتراك لانه يحتاج الى وضعين والجائز ليس فيه الا وضع واحد وهو الحقيقة اشهى
والقول الاخير صار اليه مالك وذلك انه اورد قول الزمخشري وقد تجيء لو في معنى التمني
نحو لو تاتيني فتحدثني فقال ان اراد ان الاصل وددت لو تاتيني فحذف فعل التمني
لدلالة لو عليه فاشبهت ليت في الاشعار بمعنى التمني فكان لها جواب كجوابها فصحيح

غرسيويه م

انها حرف وضع للتمني كليت فممنوع لاستلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمني كما لا يجمع
بينه وبين ليت اشهى بمعنى والملازم باطل فانه يجمع بينهما كما نقل التمني لو قامزيد قال
الدماميني والظاهر ان هذا الوجه الذي ابطله هو مذهب الزمخشري فيكون مراد من
ان ما قرره مفيدة للتمني بحسب الوضع وما اورده من استلزامه منع الجمع بينها وبين
فعل التمني يرد عليه فانها عند مجامعتها لفعل التمني تكون لمجرد المصدرية مسلوبة
الدلالة على التمني فلا يمتنع الجمع اذ ذاك ولا اشكال لكن يحتاج هذا الى ثبوت ان الشرح
موافق على مجيء لو مصدرية والرابع ان تكون مصدرية بمعنى ان مخففة والوقف على لو
وقد مضت شروحه في باب الوصول فليرجع اليه واقتضى اقتصاره في معاني لو على
هذه الوجوه الاربعة انها لا ترد لغير ذلك وذكر في التسهيل انها قد تكون للعرض نحو
لو تنزل عندنا فتصيب خيرا وذكر ابن هشام اللخمي انها تكون للتقليل نحو تصدقوا ولو
بظلف محرق وخرج عليه قوله تعالى ولو على انفسكم وفيه نظر لجواز ان يكون في الاصل
ونحوهما بمعنى ان او يقال التقليل مستفاد من القرائن لو تتمة فتشترك الحرفان
تعلق بالشرطية الامتناعية احديها انها خاصتا بالفعل كالمصدرية وقد يليها اسم مرفوع
مفعول لمحذوف يفسره ما بعده والاسم منصوب كذلك او جر لكان محذوفة والاسم مرفوع
الظاهر مبتدأ ما بعده خبره فالاول كقوله لو ذات سوار لطمتني والثاني كقوله
ليته اكرمته والثالث نحو التمس ولو خاتما من حديد والرابع نحو قوله

لو بغير الماء حلقي شرق ٭ كنت كالغصان بالماء اعتصاري ٭

فيه تقديم لو وهو على ظاهره وان الجملة الاسمية ولينها شذوذا كما قيل في قوله

فهلا نفس ليلى شفيعها ٭ قيل وهو مذهب الكوفيين وتاويله الفارسي من
البصريين على ان حلقي فاعل فعل محذوف يفسره شرق وشرق خبر مبتدأ محذوف
والاصل لو شرق حلقي هو شرق فحذف الفعل الاول والمبتدأ الاخر وفيه تكلف وتاويله
ابن خروف على اضمار كان الثانية واسمها وجملة ما بعد لو اسمية خبر كان وقال الجنى
ولو قلم القيت في شق راسه ٭ من السقم ما غيرت من خط كاتب ٭
نقل ابن هشام انه لا يمكن ان يقدر ولو القي قلم وقال ابن هشام روي بنصب قلم ورفعه
وهما صحيحان والنصب اوجه بتقدير ولو لست قلما كما يقدر في نحو زيدا ضربته عليه

والرفع بتقدير فعل دل عليه المعنى اى ولو حصل قلم او ولو لو يبس قلم على الرفع فيكون
الغيث صفة لقلم وان الاولى تعليلية على كل حال متعلقة بالغيث لا بغيرت لوقوعه
في حيز ما الناف فيه **الثانية** يجوز ان يليها ان كثيرا نحو ولو انهم صبروا ولو انهم استقاموا
ووضعها عند الجميع رفع ثم اختلف في رفعه فقال سيبويه هو بالفعل بالابتداء
ولا يحتاج لخبر لاشتمال صلتها على المسند والمسند اليه واختصت ان من بين سائر
ما يؤول بالاسم بالوقوع بعد لو كما اختصت غدوة بالنصب بعد لدن وقيل
الخبر محذوف ثم قيل يقدر مقدما على المبتدا اي ولو ثابت صبرهم على حد قولهم
انا حلفا وقال الزمخشري يقدر مؤخرا على الاصل اي ولو صبرهم ثابت وذهب الكوفيون
والمبرد والزجاج والزمخشري الى انه على الفاعلية والفعل مقدر بعدها يدل عليه لو
لانها تعطي معنى الثبوت والتقدير ولو ثبت انهم صبروا كما قال الجميع في اما الكلمة ان
في السما نجما يرى هذي بان فيه آيا لو على اختصاصها بالفعل ويعدو ان الفعل المحذوف
بعد لو وغيرها من ادوات الشرط لا يفسر بفعل بعده الا كان والمفروض بان بعدان
قاله ابن هشام في شرح قصيدة كعب قال الزمخشري واذا وقعت ان بعدها وجب كون
خبرها فعلا ليكون عوضا عن الفعل المحذوف ورده ابن الحاجب وغيره بقوله تعالى ولو ان
ما في الارض من شجرة اقلام وقالوا انما ذاك في الخبر المشتق لا الجامد كما لا يرى في الآية
في قوله ما اطيب العيش لو ان الفتى حجر تعين الحوادث عنه وهو ملمور
وقوله [illegible] لهم اولاد بانه قد جاء اسما منفا كقوله
لو ان حيا مدرك الفلاح ادركه ملاعب الرماح قال ابن هشام في المغني قد
وجدت آية في التنزيل وقع الخبر فيها اسما مستقاما لم يتبينها الزمخشري كما لم يتبينه
آية لقمن وكابن الحاجب والا لما منع زيدان ولا ابزيدان دار لدلالة استدلال الشعر وهو قوله
يودوا لو انهم بادون في الاعراب ووجدت آية الخبر فيها ظرف وهي لو ان عندنا
ذكرا من الاولين انتهى قال السامسيني في شرحه هو لو ان لو نوح بعصوم نظر هؤلاء
الائمة ويتجه بلا اهتداء الى ما لم يهتدوا اليه ثم بان ان ما اهتدى اليه دونهم ليس بشيء
وذلك لان لو في هذه الآية التي ذكرها ليست مما الكلام فيه لانها مصدرية لا
للتمني الكلام انما هو في الشرطية قال الدماميني في شرح الحاجبية اما قوله تعالى يودوا لو انهم

بادون

بادون في الاعراب فان لو بمعنى ان المصدرية وليست بشرطية وقال ابن الحاجب في منظومته
لو انهم بادون في الاعراب انتهى ليس من ذا الباب انتهى قال السيوطي في الاتقان
واعجب من ذلك ان مقالة الزمخشري سبقه اليها السيرافي وهذا الاستدلال واستدراك
بمنقول قد يأتي في شرح الايضاح لابن الخباز لكن في غير مظنته فقال في باب ان وانها
قال السيرافي تقول لو ان زيدا قائم لاكرمته ولا يجوز لو ان زيدا حاضر لاكرمته لان لم
تلفظ بفعل يسد مسد ذلك الفعل هذا كلامه وقد قال الله تعالى ولو ان بادون في الاعراب يودوا
لو انهم بادون في الاعراب فارتفع خبرها صفة وظاهر ان غير قولهما ان هذه الآية خارجة
مجرى ليت كما تقول ليتهم بادون انتهى **الثالثة** جوابها في الغالب اما مضارع منفي بلم نحو
لو لم يخف الله لم يعصه او ماض مثبت والغالب اقترانها باللام نحو ولو علم الله فيهم خيرا
لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا من غير الغالب لو فشا جعلناه اجاجا والماضي منفي بما والغالب
خلوه من اللام نحو ولو شاء ربك ما فعلوه ولو شاء الله ما اشركنا من غير الغالب قوله
ولو تعطى الخيار لما افترقنا ولكن لا خيار مع الليالي وقد تقترن بادون نحو
لو حلفتني ان لا اكرمتك وقد اقترانه بعد الفا كقوله
لو شئت قد نقع الفؤاد بشربة تدع الهوائم لا يجدن غليلا وقوله
لو كان قتل يا سلام فراحة لكن قوربت مخافة ان ارى جبر قد يجاب
جوابها جملة اسمية مقرونة باللام كقوله تعالى ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله
وهو قول الزجاج وقيل الجملة مستانفة وقيل جواب قسم محذوف مقدر [illegible]
جوابها وهو الصحيح وجواب لو محذوف دل لانها بعده عليه وتقديره لاثيبوا من
المثوبة تقديره والله لمثوبة **الرابعة** يحذف جوابها لدليل وهو كثير في القرآن والحديث
وغيره قال تعالى ولو ان قرآنا سيرت به الجبال الآية او لكان هذا القرآن قال ابو حيان
ويحسن حذفه في طول الكلام الحادية والعشرون **لولا حرف** بسيط لامركب كما
اختاره ابن القواس في شرح الكافية قال لان الاصل عدم التركيب وقيل مركب من لو ولا
يرد على المشار جبه احدها ان يكون **لربط امتناع جوابه بوجود شرطه المخصوص**
بالدخول على الجملة **الاسمية** على الصحيح كما سيأتي نحو لولا زيد لاكرمتك اي لو لا زيد موجود
فافادت لولا ربط امتناع الاكرام الذي هو الجواب بوجود زيد الذي هو الشرط وانما

لجيئها بعد دخول على المبتدأ م

قيل قائله سيبويه لكن الافادة الترك الاهمية حتى تعينها

مؤلفة بلغ العلامة

قوله على الخبر لولا ان اشق على امتي لامرتهم بالسواك عند كل صلوة فالتقدير لولا مخافة ان
اشق لامرتهم لوجوب والا انعكس المعنى اذ الممتنع المستفاد والموجود الامر كذا قال عمر
واحد قال بعضهم وان نقول لولا على معناها والممتنع هو الوجوب الذي يطلق عليه
الامر والموجود الندب وهو لا يطلق على الامر حقيقة على الراجح عند اهل الاصول انتهى فان
قلت فما تصنع في قوله تعالى ولولا فضل الله عليك ورحمته لهمت طائفة منهم ان يضلوك
فانه وجد الهم قلت اجيب بان المعنى ولولا فضل الله عليك ورحمته لاضلوك
الهموا وانت غير مطلع على حقيقة الحال وقال البيضاوي ليس القصد في جواب لولا
هنا الى نفي همهم بل الى نفي تاثيره فيه صلى الله عليه وآله وسلم وطيس المرفوع بعد
لولا فاعل بفعل محذوف خلافا للكسائي لا لولا لنيابتها عنه خلافا للجماعة من
المتقدمين ولا بها اصالة خلافا للفراء هو مبتدا مرفوع بالابتداء وفاقا لسيبويه
والجمهور **ويغلب معها** اي لولا **حذف الخبر ان كان كونا مطلقا** هكذا وقع في
غير نسخة من هذا المتن والصواب ويجب معها اذ لا خلاف في وجوب حذفه
معها في هذه الصورة والمراد بالكون الوجود وبالاطلاق عدم التقييد بامر زائد على
الوجود وايضاح ذلك ان يقال ان كان امتناع الجواب لمجرد وجود المبتدا فالخبر
كون مطلق نحو لولا زيد لاكرمتك فالاكرام ممتنع لوجود زيد فزيد مبتدا خبره
محذوف وجوبا وهو كون مطلق اي لولا زيد موجود وان كان امتناع الجواب لمعنى
زائد على وجود المبتدا فالخبر كون مقيد كما اذا قيل هل زيد محسن اليك تقول
لولا زيد لهلكت اي لولا احسان زيد لهلكت فالهلاك ممتنع باحسان زيد
فالخبر كون مقيد بالاحسان وانما حذف الخبر مع لولا اذا كان كونا مطلقا لانه
معلوم بمقتضاها اذ هي دالة على امتناع لوجود والمدلول على امتناعه هو الجواب
والدليل على وجوده هو المبتدا فاذا قيل لولا زيد لاكرمتك لم يبق في ان زيد
زيد منع من الاكرام فصح الحذف لتعيين المحذوف وانما وجب لسد الجواب مسد
الخبر لوقوعه محله فلو كان الخبر كونا مقيدا بمعنى زائد على الوجود وجب ذكره ان لم
يعلم نحو لولا زيد سالمنا ما سلم ومنه الحديث لولا قومك حديثو عهد بكفر لنقضت
البيت على قواعد ابرهيم ويجوز الامران اذا علم نحو لولا انصار زيد جموه ما سلم فقوله شاذ

حمزة الذي هو الخبر وحذفه لفهم معناه من الكلام ومنه قول المعري

يذيب الرعب منه كل عضب ۞ فلولا الغمد يمسكه لسالا ۞

فلولا الغمد يمسكه لسالا ۞ فلو قيل لولا الغمد بالرفع
وهذا التفصيل مذهب الرماني وابن الشجري والشلوبين وابن مالك وقال الجمهور لا يكون
الخبر الا كونا مطلقا محذوفا فاذا اريد الكون المقيد وجب جعله مبتدا فتقول في لولا
زيد سالمنا ما سلم لولا مسالمة زيد اياتا اي موجودة وكذا في لولا انصار زيد جموه ما لولا
ما ورد بخلافه وقال الحريري مروي بالمعنى ولحنوا المعري قال ابن هشام وليس التلحين بجيد
لاحتمال تقدير يمسكه بدل اشتمال على ان الاصل لان يمسكه ثم حذفت ان وارتفع الفعل
ان يمسكه جملة معترضة وخرجه بعضهم على ان يمسكه حال من الضمير المستكن في الجار
فلولا الغمد موجود في حال كونه يمسكه ورد بنقل الاخفش عن العرب انهم لا يأتون
بالحال بعد الاسم الواقع بعد لولا كما لا يأتون بالخبر ونزعم ابن الطراوة ان جواب لولا
ابدا هو خبر المبتدا ويرده انه لا رابط بينهما **تنبيهات الاول** اذا دخل لولا على مضمر
فحقه ان يكون ضمير رفع نحو لولا انتم لكنا مؤمنين وسمع قليلا لولاي ولولاك وهو
خطأ في الجر قال السلوبين اتفق ائمة البصريين على انهم يقولون ذلك فانكار المبرد
هذا بان ثم قال سيبويه والجمهور هو جار للضمير واختصت بجره كما اختصت الكاف
وعني بجره الظاهر ولا جائز ان يكون مرفوعا لانها ليست ضمائر رفع ولا منصوبا لان لولا
لا يليها منون الوقاية مع ياء المتكلم كما يليه المتصل بالحرف ولا يمكن جره لان الجر
الاسم مطلقا لا اختصاصها به لكن منع من ذلك فيفيهما بما اختص بالبعد اذ لا
في ربط جملة بجملة فاردوا التنبيه على موجب العمل فجروا بها المضمر لا غير ثانيها يشبه
وموضع المضمر بها رفع بالابتداء والخبر محذوف وقال الاخفش والكوفيون الضمير
مبتدا ولولا غير جارة ولكنهم انابوا الضمير المجرور عن المرفوع كما عكسوا اذ قالوا اياما انا
كانت ولا انت كانا وزعم ابن ابي صبيرة ان ضمير من ضمير انما وقعت في الضمائر المنفصلة لشبهها
في استقلالها بالاسماء الظاهرة واذا عطف عليها اسم ظاهر نحو لولاك وزيد يعين
وعند ابنها لا يجر الظاهر **الثاني** يجوز ان يليها ان الثقيلة او المخففة منها والاصح
نحو فلولا انه كان من المسبحين لبث لولا ان من الله علينا لخسف بنا ولولا ان يكون
الناس امة واحدة لجعلنا قال في المغني وقصر ابن وصلتها مبتدا محذوف الخبر جوزا

او مبتدا لا جبر له او فاعلا ثبت محذوفا على الخلاف السابق في لولا **الثالث** جوابها
كجواب لو اما مضارع منفي بلم كقوله ❊ ولولا ان يقال لم يعرض لاحسبتك احسن ❊ اي لم
ينفي بما عن لولا وفضل الله عليكم ورحمته ما زكى منكم من احد ابدا لولا ان الله يثبت ولم
يجئ في القرآن بغير اللام نحو ولولا فضل الله ورحمته لاتبعتم واختلف كلامهم بحسب
في جنسها منه فرقة قال بانه ضرورة خاص بالشعر ومرة قال بانه جائز في قليل الكلام
كقوله ❊ لولا الحياء وما في الدين عيبكما ❊ ببعض ما فيكما اوعيتما عوري ❊
هذا اذا لم يتقدم القسم فان تقدم فلا بد من اللام كقول تلك المرأة ❊
❊ فوالله لولا الله تخشى عواقبه ❊ لزعزع من هذا السرير جوانبه ❊
وجاء جوابها مقرونا بقد مع اللام وبدونها كقوله ❊
❊ لولا الامير ولولا حق طاعته ❊ لقد شربت دما احلى من العسل ❊ وقوله
❊ كانوا ثمانين او زادوا ثمانية ❊ لولا رجالك قد قتلنا ولا دى ❊
الرابع يجوز حذف جوابها للدليل كما حذف جواب لو قال تعالى ولولا فضل الله عليكم ورحمته
وان الله تواب رحيم اي لواخذكم وفي الديوان المنسوب الى السيد الرضي يفتخر على اهل الدهر
❊ فلو اراد كالدنيا بها افتراهلها ❊ ولا كالبغي استوحش الدهر صاحبه ❊
❊ لمر على رسم القريب كانما ❊ امر على قبر اسر ما انا سبه ❊
❊ فوالله لولا انني كل ساعة ❊ اذا شئت لاقيت امرا مات صاحبه ❊
من ... الله في الكشكول جواب لولا محذوف تقديره لما خف عرفي وقد رفع في شرح الكشاف
البيت بهذا المعنى وقف في قول نشل ❊ ❊
❊ وهون وجدي عن خليلي انني ❊ اذا شئت لاقيت امرا مات صاحبه ❊
قال وشارح الديوان الفاضل المبيدي جعل لولا في هذا البيت للتخصيص فخبط خبط
عشواء وانما في ان تكون **للتوبيخ** والتندم على ترك الشيء **فتختص** بالدخول على
الجملة الفعلية المبدوة **بالماضي** تقول لولا اكرمت زيدا على معنى انك تلوم المخاطب على
ترك الاكرام وتوبخه وتندمه عليه في الماضي ومثله قوله تعالى لولا جاءوا عليه بان بقية شهداء
فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ومنه لولا اذ سمعتموه ظننتم الا ان الفعل اخر والاصل لولا ظننتم اذ سمعتموه وقد يكون الفعل مضمرا بعد لولا عليه بما بعده

نحو لولا زيدا اكرمته اي بما قبله كقوله ❊ تعدون عقر النيب افضل مجدكم ❊ بني ضوطرى لولا الكمي المقنعا
اي لولا تعدون ثم قال ابن هشام وقول النحويين لولا تعدون مردود اذ لم يريدوا ان يحضهم على ان
يعدوا في المستقبل بل اراد توبيخهم على ترك عد في الماضي وانما قال تعدون على حكاية
الحال فان كان مراد النحويين مثل ذلك فحسن ❊ **الثالث** ان تكون **للتحضيض**
بمهملة ومعجمتين **والعرض** بفتح العين واسكان الراء المهملتين والفرق بينهما ان التحضيض
طلب بحث وازعاج والعرض طلب بلين وتأدب **فتختص** بالدخول على الجملة الفعلية المبدوة
بالمضارع ولو كان تاويلا اي ما اوله فالتحضيض نحو قوله تعالى لولا تستغفرون الله اي استغفروا
ولا يرد مثله لولا انزل عليه ملك فانزل مؤول بالمضارع اي ينزل والعرض نحو لولا تؤمن
عندنا فتصيب خيرا ومثله لولا اخرتني الى اجل قريب فاخر فهو مؤول بالمضارع اي تؤخرني
وانما اختصت في ذلك بالفعلية لانها للطلب لفعل وكذا اذا كانت للتوبيخ في الماضي اي لا
يوبخ على ترك شيء الا وهو مطلوب فيكون للطلب مطلقا فاشبهت لام الامر فاختصت
بالفعل كما اختصت لام الامر به لكونها للطلب فان قيل طلب الفعل بعد مضي وقته مستحيل
فلا يكون فيها اذا وقع بعدها الماضي دلالة على الطلب فالجواب انها لا تشغل عن افادة
معنى الطلب في الوقت الذي كان صالحا وانما اوقع بعدها الماضي تبينها على ان المطلوب
منه ذلك فوته حتى انقضى وفتضحا كالتوبيخ واللوم على ترك المطلوب **الرابع** التمني
اقتصار اللام في معاني لولا على هذه الوجوه الاربعة لانها لا ترد لغيره وقال الخوارزمي انها
ترد للاستفهام وحمل عليه قوله تعالى لولا اخرتني الى اجل قريب لولا انزل ... لم
ينزل لم يهبط منه فلو كانت قريبا منت والجمهور لم يثبتوا ذلك والظاهر انها في الاولى
للعرض وفي الثانية للتحضيض كما تقدم وفي الثالثة للتوبيخ على ترك الايمان قبل مجيء العذاب فنفعها
اي فهلا كانت قرية واحدة من القرى المهلكة تابت عن الكفر قبل مجيء العذاب فنفعها
ذلك وهو تفسير الاخفش والكسائي والفراء وعلى بن عيسى والنحاس ويؤيده قراءة ابي حيوة
ويلزم من هذا المعنى النفي لان التوبيخ يقتضي عدم الوقوع **تنبيه** ليس من اصناع لولا
الواقعة في نحو قوله الا زعمت اسماء ان لا احبها ❊ فقلت بلى لولا ينازعني شغلي ❊
لان هذه كلمتان بمنزلة قولك لولم والجواب محذوف اي لولم ينازعني شغلي لزرتك
وقيل بل هي الامتناعية والمعنى يدعها على اصنار ان المصدرية على حد قولهم تسمع بالمعيدي

خبر من ان ترك في المعنى الثانية والمشهور **الثالث** على ثلثة وجوه احدها ان تكون رابطة
مضمون جملة بوجود مضمون اخرى فتقتضي جملتين **نحو** قولك **لما قمت**
فانا قادمة لما ربط قيام المتكلم الذي هو مضمون الجملة الثانية بقيام المخاطب الذي
هو مضمون الجملة الاولى ويقال فيها حرف وجود لوجود ووجوب لوجوب المعنى
قريب والمقصود انها تدل على تحقق شيء لتحقق غيره فهي واجب اي ثابت او واقع
اي موجود **وهل هي ظرف** بمعنى حين وعبارة ابن مالك بمعنى اذ قال ابن هشام
وهو حسن لانها تختص بالماضي وبالاضافة الى الجملة **او حرف** يربط ما قبله
خلاف والقول بالظرفية مذهب ابن السراج والفارسي وابن جني وجماعة وزعم
ابن خروف يجوز انها اكرمتني امس اكرمتك اليوم لانها اذا قدرت ظرفا كان عاملها
الجواب والواقع في اليوم لا يكون في امس واجيب بان هذا مثل ان كنت قلته فقد
علته والشرط لا يكون الا مستقبلا ولكن المعنى ان ثبت اني كنت قلته وكذا هذا المعنى
لما ثبت اليوم اكرامك امس اكرمتك والقول بالحرفية مذهب سيبويه وقال بعضهم
هي للجمع وترجيح بامور بينها قوله تعالى فلما نجيناهم الى البر اذا هم يشركون وما بعد ما الفاجئية واذا الفجائية لا يعمل فيما قبلها
ومنها ان عمل على زيادة ان بعدها نحو ولما ان جاءت رسلنا لوطا وان جاءت البشرى
ولا كانت ظرفا والجملة بعدها في موضع خفض بسبب الاضافة لزم الفصل بين المضاف
والمضاف اليه بان **تنبيهات الاول** ظاهر كلام المص وجمهور النحاة ان الخافض انما هو
في جميع ما لما في معناها وليس كذلك فانها عند القائل بالظرفية انما تدل على
مجرد الوقت وعند القائل بالحرفية تدل على الربط كما مر وايضاحه انا اذا قلنا
لما جاء عمرو لم يقتض هذا اللفظ عند القائل بالظرفية ان وجود الاول سبب لوجود
الثاني بل ان الثاني وجد عند وجود الاول وهل ذلك لتسببه عنه او بطريق
الاتفاق لا تعرض في اللفظ لذلك واما القائل بالحرفية فيقول بالسببية **الثاني**
تختص لما هذه بالماضي لفظا ومعنى ويكون جوابها كذلك اتفاقا نحو فلما جاءكم الى البر
اعرضتم وجوز ابن مالك كونه جملة اسمية مقرونة باذا الفجائية او بالفاء نحو فلما نجاهم
باسنا اذا هم منها يركضون فلما نجاهم الى البر فمنهم مقتصد وابن عصفور كونه فعلا

قوله ص لما

زيادة جام

مضارعا

مضارعا نحو فلما ذهب عن ابرهيم الروع وجاءته البشرى يجادلنا وقيل في اية الانعام الجواب
محذوف اي انتقموا منهم فمنهم مقتصد وفي اية الصافات ان الجواب جاءته البشرى على
زيادة الواو او محذوف اي قيل بجادلنا **الثالث** قال في المغني ومشكل لما هذه قول الاعشى
اقول لعبد الله لما سقانا ويحن بوادي عبد شمس وهاشم فيقال ان
فعلها والجواب ان سقانا فاعل بفعل محذوف يفسره وهي بمعنى سقط والجواب محذوف
تقديره قلت مدبيل قوله اقول وقوله ثم امر من قولك سمت البرق اذا نظرت اليه
والمعنى لما سقط سقانا قلت لعبد الله ثم اشتهى قال الدماميني ولا يخفى انه انما يحتاج
الى الجواب على راي القائلين بان لما حرف شرط واما القائلون بانها ظرف بمعنى حين
فلا يحتاج عندهم الى التقدير بل يجعل خلفه بالقول الملفوظ به ولا حذف اي قولي
لعبد الله حين وهي سقانا انتهى والاولى تفسير ويحن هنا بمعنى تعرف وانشق والا
في القاموس وهو كوحى وولى تعرف وانشق واسترخى رباطه وكان حقه ان يكتب
في البيت بالياء لانه فعل ثلاثي مزيد وان الياء لكن كتب بالالف لاجل الاقواء وفي المغني
معنى البيت اقول لعبد الله لما سقانا وهو اي ضعف ويحن بوادي شمس اي ثم
البرق عن معتنة الطرق وهي هاشم لعبد شمس اعدت منهم المراد **والثاني**
يكون **حرف استثناء** بمنزلة الا والاستثنائية في نحو هذا قول حكاه الخليل سيبويه
ذلك في نحو حل على الجملة الاسمية **نحو** قوله تعالى **ان كل نفس لما عليها حافظ** قرأه
اعلم
الشديد وهو قراءة ابن عامر وعاصم وحمزة وابو جعفر فان نافية ولما بمعنى الا
ما كل نفس الا عليها حافظ وقراءة ابن مسعود وان ما له مقام معلوم اي الا له
وتدخل على الماضي لفظا لا معنى نحو نشدتك الله لما فعلت كذا اي ما اسالك بالا
فعلك وقد يحذف نشدتك ونحوها فيقال بالله لما فعلت كذا اي ما اسالك او نشدتك
بالله الا فعلت قال الشاعر قالت له بالله يا ذا البردين لما غنيت نفسا والمغنى
غنيت بالعين المعجمة وبعد النون تاء مثلثة من الغنث وهو ان يشرب ثم يتقيأ فيه
رد لقول الفراء في عبده والجوهري وابن الاعرابي معنى الاعز معروف في اللغة قال ابو حيان
وهي قليلة الدور في كلام العرب وينبغي ان لا يقع فيها بل يقتصر على التراكيب التي وقعت
في كلامهم وزعم الزجاجي انه قال لم يات من القسم لما احرف علم ازم القسم الا زيدا

بمعنى الاخوة والا زيدا وينبغي ان يتوقف في اجازة هذه التراكيب ونحوها حتى يثبت
سماعها او سماع نظايرها من لسان العرب والثالث ان تكون جازمة للفعل المضارع
كلم الجازمة له كما تقدم في الجوازم ويفترقان في خمسة امور احدها ان لما لا تفترق
باداة لا يقال ان لما تقم ولم تقترن به نحو وان لم يفعل الثاني ان منفي لما يتصل بالحال
كقوله ش فان كنت ماكولا فكن خير آكل ش والا فادركني ولما امزق ش ومنفي لم
يحتمل الاتصال والانقطاع كما مر لا مدا دائما بعيد لما لم يجز اقتران نحو الغيب
بخلاف لم تقترن فلم يقم لان معناه ولما قمت عقب قيامي ولا يجوز قمت فلما تقم
لان معناه وما قمت الى الان الثالث ان منفي لما لا يكون الا قريبا من الحال كما مر
وذلك في منفي لم تقول لم يكن زيد في العام الماضي قيما ولا يجوز لما يكن الرابع ان منفي
لما متوقع ثبوته غالبا الا ترى ان معنى بل لما يذوقوا عذاب ايهم لم يذوقوه الى
الان وان ذوقهم له متوقع بخلاف منفي لم كما تقدم الخامس ان منفي لما جائز الحذف
لدليل كقوله ش فخيث قبورهم بدأ ولما ش وناديت القبور فلم تجبنه ش اي ولما
قبل ذلك بدا اي جيدا ولا يجوز حذف منفي لم الا في الضرورة كما مر قال الرضي
وعلة هذه الاحكام كلها ان لم لنفي فعل ولما لنفي قد فعل السادس والعشرون
ما تزيد على وجهين اسمية وحرفية فالاسمية ترد على خمسة اوجه احدها ان
تكون موصولة وقد مرت مستوفاة في باب الموصولات والثاني ان تكون نكرة
وهي عامة موصوفة وتسمى ناقصة وغير موصوفة وتسمى تامة فالموصوفة اما ان
توصف بمفرد نحو قولهم مررت بما معجب لك اي بشيء معجب لك وقول الشاعر
ش وانا نافع فسيق اللبيب فلا تكن ش لشيء بعيد نفعه الدهر ساعيا ش او بجملة كقوله
ش ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال ش اي رب شيء تكرهه النفوس
فحذف العائد هذا هو الظاهر ويحتمل ان تكون ما كافة ومعمول تكره محذوف اي شيئا
وغير الموصوفة تقع في ثلاثة ابواب احدها التعجب نحو ما احسن زيدا عند سيبويه
وجمهور البصريين وهو الصحيح كما مر الثاني نعم باب نعم ويليس على خلاف فيه قال
المرادي في الجنى الداني تلخيص القول في ما بعد نعم ويليس ان ما بعدها اسم نحو نعما
زيد وبئسما ثريد ولا فهو منفي ما لانه ذهب او ما ان ما نكرة غير موصوفة ونصبت

على التمييز والفاعل مضمر والمرفوع بعدها هو المخصوص قيل وهو مذهب البصريين قلت
ليس هو مذهبهم جميعهم ثانيها انها معرفة تامة وهي الفاعل وهو ظاهر قول سيبويه
ونقل عن المبرد وابن السراج والفارسي وهو احد قولي الفراء ثالثها ان ما ركبت مع
الفعل فانه موضع لها من الاعراب والمرفوع بعدها هو الفاعل وقال به من متأخريهم الفراء
اذا جاء بعدها فعل نحو بئسما اشتروا وعما صنعت فعشرة مذاهب ايضا ان ما نكرة
منصوبة على التمييز والفعل صفتها والمخصوص محذوف رابعها ان ما نكرة منصوبة
على التمييز والمخصوص ما اخرى نكرة محذوفة والفعل صفة لها خامسها انها اسم تام
مرفوع وهي فاعل نعم والمخصوص محذوف والفعل صفة له وذهب اليها الفراء سادسها انها موصولة والفعل
صلتها والمخصوص محذوف وخامسها انها موصولة وهي المخصوص وما اخرى تمييز
محذوف والاصل نعم ما ما صنعت وسادسها ان ما تمييز والمخصوص ما اخرى
موصولة محذوفة والفعل صلة وسابعها ان ما مصدرية ولا حذف في الكلام وما وصلة
نعم صفة وان كان لا يجيز في الكلام نعم صنعك كما تقول اظن ان تقوم ولا تقول
اظن قيامك وثامنها ان ما فاعل وهي موصولة يكتفى بها وبصلتها عن المخصوص
تاسعها ان ما كافة لنعم كما كفت قل فصارت تدخل على الجملة الفعلية وعاشرها ان ما
نكرة موصوفة موضحة نعم والمشهور من هذه المذاهب الثاني والاول انتهى الثاني
قولهم اذا اردوا المبالغة في الاخبار عن احد بالاكثار من فعل كالكتابة مثلا ان يقال
ما ان يكتب اي انه من امره كتابة اي انه مخلوق من امر ذلك الامر هو الكتابة فما
وان وصلتها في موضع خفض بالاضافة لانها والمعنى بمنزلة في خلق الانسان من عجل جعل
نكرة محلية كانه خلق منها وزعم السيرافي وابن خروف وتبعهما ابن مالك وتقدم عن
سيبويه انها معرفة تامة بمعنى الشيء والامر وان وصلتها بدل والظرف خبر والجار خبر
لان قال ابن هشام في المغني لا يحتمل الكلام معنى طائلا على هذا التقدير الثالث ان
تكون صفة لنكرة وتفيد الابهام وتأكيد التنكير وتعبر عنها بالابهامية وتفرع على
الابهام التعظيم نحو قولهم لامر ما جدع قصير انفه اي لامر عظيم وقصير هذا هو
ابن سعد صاحب جذيمة قيل فيه هذا المثل لما جدع انفه لجليلة في طلب دم جذيمة
من الزباء والقصة مشهورة وانعم كاوطه شيئا ما اي اي شيء كان والتحقير نحو اعطاني

شيئا ما اى شيئا او انوعية كاضربه ضربا ما اى ضربا من الضرب ويختلف معناها بحسب الغايات
وما ذهب اليه المص من ان ما هذه اسم هو راى قوم من النحويين منهم ابن السيد وابن
عصفور واختاره ابن الحاجب والشهور انها زائدة مبنية على وصف لا يبقى بالحمل
فتكون حرفا لا اسما واختاره ابن مالك وابطله ابن عصفور بقلة زيادة ما فى الاوايل
والاواخر وبانها لو كانت زائدة لم يكن فى الكلام ما يفيد معنى التعظيم ونحوه ورد
ابن مالك القول بالاسمية بان زيادة ما عوضا عن محذوف ثابت فى كلامهم نحو
اما انت منطلقا انطلقت وحيثما تكن اكن فزادوها فى الاول عوضا عن كان وفى
الثانى عوضا عن الاضافة وليس فى كلامهم نكرة موصوف بها جاءت دون صلة الا
وهى مرادفة لمثل الموصوف نحو مررت برجل اى رجل وطعنا شاة ما الحكم على ما
المذكورة بالاسمية واقتضا الوصفية حكم بالا نظير له فوجب اجتنابه والرابع
ان تكون شرطية وهى زمانية زمانية وغير زمانية فالزمانية نحو قوله تعالى
فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم اى استقيموا لهم زمان استقاموا لكم وغير زمانية
نحو قوله تعالى وما تفعلوا من خير يعلمه الله ويجيبها الزمان البتة الفارسى وابو البقا
وابن مالك واستدل عليه ابن مالك بقوله ه

فانك يا ابن عبد الله فينا ٭ فما لك تخاف ولا افتقار ٭ قال ابن هشام
ولا يقاطع لاحتمال المصدر اى المفعول المطلق فالمعنى اى كون تكن فينا طويلا
وقصيرا اشهى وزعم ابن مالك ان الزمانية حمل الاية ايضا على المفعول المطلق والمعنى اى
استقامة استقامتكم فاستقيموا لهم والخامس ان تكون استفهامية بمعنى اى شىء
ويسال بها عن اعيان ما لا يعقل واجناسه وصفاته واجناس العقلاء وانواعهم
وصفاتهم نحو ما هى ما لونها ما ولاهم ما تلك بيمينك وما الرحمن وما يسال بها عن
اعيان اولى العلم خلافا لمن اجازه واما قول فرعون وما رب العالمين فانه قاله جهلا
ولهذا اجابه موسى بالصفات قاله فى الاتقان ويجب حذف الفها اذا جرت
ابقا الفتحة دليلا عليها سواء كان الجار اسما نحو بم مه جئت وهذه الها لا تلحق
بها وصلا وانما كتبت لاجل انها تجلب عند الوقف وجوبا حيث يكون الجار اسما
الاستفهامية اسما كما هو مقرر فى التصريف قال الدماميني فى التسهيل وكان الجار حرفا

نحو فبم والى م وعلى م وقال ٭ فتلك ولاه السوء قد طال مكثهم ٭ فحتام حتام العناء المطول
وربما ثبتت الفتحة الالف وهو مختص بالشعر كقوله ه

يا ابا الاسود لم خلفتنى ٭ لهموم طارقات وذكر ٭ واختلف فى علة حذف
الالف فقال ابن عقيل وجماعة التخفيف لكثرة الاستعمال وقال جماعة علته الفرق بين الا
ستفهام والخبر فلهذا حذفت فى نحو فبم انت من ذكراها فناظر بم يرجع المرسلون الى قولهم
ما لا تفعلون وثبتت فى قوله تعالى فيما افضتم فيه عذاب عظيم بم تبشرون بما انزل الملك
ما صنعك ان تجد لما حلفت بيدى وانما لم يعكس لان ما الموصولة اكثر فاجرى الاكثر
على الاصل مع ان ثبات وقال الرضى علتان لما الاستفهامية صدر الكلام ولم يكن
تاخر الجار عنها فقدم عليها وركب معها حتى صار المجموع ككلمة موضوعة للاستفهام
فلما بسيط الاستفهام عن مرتبة التصدر وجعل حذف الالف دليل التركيب ولم يحذف
آخر من ولم الاستفهامية بين مجرورتين لكونه صحيحا كالاخر اى بجر بحرى الصحيح
فى تحمل الحركات انتهى وثبوت الالف فى هذه الحالة قليل شاذ كقراءة عكرمة على الذى
عمايتساءلون وما نزل حسان ٭ على ما قام فيتمنى لئيم ٭ كخير يرتع فى دمان ٭
ضرورة والدمان كالرمادة ومعنى ولا يجوز حمل القراءة المتواترة على ذلك لضعفه
ولهذا رد الزمخشرى على من زعم ان ما فى قوله فيما اعزيتنى استفهامية لكنه نافه زهدا
حيث جوز هو كون نهنا غفرلى ربى استفهامية وانما لم تحذف الالف فى نحو لماذا
نعلت لان الالف هنا صارت حشوا بالتركيب فاشبهت الموصولة والرابعة
ترد على اربعة اوجه احدها ان تكون نافية مشبهة بليس وتعمل عملها فى لغة الحجازيين
وقد مضت مشروحة فى النواسخ والثانى ان تكون مصدرية وتسمى موصولة
حرفيا وهى نوعان زمانية وتسمى ظرفية ووقتية لنيابتها عن ظرف زمان نحو
ما دمت حيا اى مدة دوامى حيا فحذف الظرف وناب عنه ما وصلتها كما جاء فى
المصدر الصريح حينئذ صادة العصر وآتيك قدوم الحاج وليس معنى كونها زمانية
انها تدل على الزمان بذاتها لانها لو كانت كذلك لكانت اسما ولم تكن مصدرية وقد
زعم ذلك ابن السكيت وتبعه ابن الشجرى فى قوله ه

منا الذى هو ما ان طر شاربه ٭ والعانسون ومنا المرد والشيب ٭

فقال بعناه حين طرساريه قال ابن هشام ويزيدت ان بعدها لشبهها في اللفظ بها
النافية كقوله ۞ ويرجع الفتى الخير ما ان راى به ۞ والاولى تقديرها في البيت نافية
لان زيادة ان حيث قياسية ولان فيه سلامة من الاخبار بالزمان عن الجثة وعن الزمان
معنى واستعمال لما لم يثبتا وهما كونها للزمان مجردة وكونها مضافة انتهى **تنبيهان**
الاول تعبير المص بالزمانية احسن من تعبير غيره بالظرفية لسلمها نحو كلما اضاءلهم
مشوا فيه فان الزمان المقدر هنا مخفوض اى كل وقت اضاءة والمفروض لا يصح ظرفا
فيه عليه في المغني **الثاني** لا مبارك ما في الشابية عن الزمان ان خلافا لابن جني
حمل عليه قوله ۞ وناقة ما ان شهلة ام واحد ۞ باوجد مني ان بان صغيرها ۞
اى وقت ان بان صغيرها وتبعه على ذلك الزمخشري وخرج عليه ان اتاه الملك
الذي ان يصد قوا اى وقت ان اتاه وعين ان يصد قوا وسعى التعليل في البيت والآيات
ممكن وهو متفق عليه فلا معدل عنه **وغير زمانية** نحو عز عليه ما عنتم اى
عنتكم وضاقت الارض عليكم بما رحبت اى برحبها وتوصل الاولى في الغالب بالفعل
ماضي اللفظ مثبت كما مر او مضارع منفي بلم كقوله ۞
۞ ولم يلبث الجهال ان ينهضوا ۞ احاد العلم ما لم يستعن بجهول ۞ وقد قوله
۞ فظوف ما ظوف ثم يا دري ۞ ذو دولا موال منا والعديم ۞ ولا يجوز كونها
فيه غير زمانية لانه يلزم عليه ان تكون هي وما بعدها مفعولا مطلقا والمثبت ذلك
وتوصل الثانية بفعل متصرف غير امر ولا دعاء كونه ماضيا وشذ قوله ۞
۞ بالستنا اهل الخيانة والغدر ۞ والاصح وصلها مطلقا بجملة اسمية وخاصا للمضارع
والامر وبالحروف والزمان كقوله ۞
۞ واصل خليلك ما التواصل ممكن ۞ فلئن اوهن من قريب ترحل ۞ وقوله
۞ كاد ما وكر تشتفي من الكلب ۞ وجبل اجهش ما في هذا كانه قال بزمان الحكم
عليها بالصدر تنبيه اولى لانها اذا كانت مصدرية كانت هي وصلتها في موضع جر
لم يصرف شيء عما هو له ثابت بخلاف الحكم بان ما كانه وزعم السهيلي ان صلة ما لا
بد ان يكون فعلا غير خاص بل يجوز ان يكون اسم جنس عن ما صنعت ولا تقول ما طبت
ولا ما تجلس لان الجلوس نوع خاص ليس بمهما انك قلت تجلس الجلوس الذي جلست

فيكون اخر الكلام معترضا بقوله ولا الذي بهام فاد معنى حج لها ورد بقوله تعالى لمنزلا كما انس
اناس وضاقت عليهم الارض بما رحبت وقول الشاعر ۞
۞ سير المطي وما ذهب الليالي ۞ وكان ذهابهن له ذهابا ۞ **تنبيه** القول
بحرفية ما هو ما ذهب اليه الجمهور وادعى ابن خروف الاتفاق عليه وليس كذلك بل ذهب
الاخفش وابن السراج الى انها اسم موصول يفتقر الى ضمير عائد عليها استوفيا لها من
الموصولات فاذا قلت اعجبني ما صنعت فالتقدير الذي صنعته وعليهما
بقوله ۞ بالستنا اهل الخيانة والغدر ۞ لانه لو تاتي فيه تقدير ضمير يعود عليها و
الثاني ان تكون **صلة** اى زائدة قال النحاة وتاتي الصلة من قال من حروف الزيادة
اذ جاءت صلة لانها قد وصل بها ما قبلها من الكلام ومنهم من يقول زائدة ومنهم من يقول
لغو ومنهم من يقول توكيد وابى بعضهم الاخذ ولم يجز فيها ان يقال صلة ولا لغو لانك
تظن انها دخلت لا لمعنى اتيته وقال ابن الحاجب في شرح المفصل حروف الزيادة سميت
حروف الصلة لانها يتوصل بها الى زينة الاعراب لم يكن عند حذفها وقال الاندلسي اكثر
ما تقع الصلة في الفاظ الكوفيين ومعناه انه يصل بها كلامه وليس بركن في الجملة ولا
في استقلال المعنى كذا في الاشباه والنظائر وقال صاحب العباب تسمى حروف الزيادة
الصلة لانها يتوصل بها الى زيادة الفصاحة او استقامة وزن شعر او حسن سجع او
تزيين لفظ او غير ذلك من الفوائد اللفظية وما الزائدة نوعان عوض وغير عوض
فالعوض في موضعين احدهما في نحو قولهم لما انت منطلقا انطلقت ولما في نحو قوله
انه غير هذا اما الاولى فانها عوض عن كان نحو وقد لزم ولما كان مرة وغير العوض تقع
بعد الرافع كقولك شان ما زيد وعمرو وقول بعضهم ۞
۞ لو يا بانين جاء يخطبها ۞ وقل ما انف خاطب بدم ۞ وبعد الناصب الرافع
نحو ليتما زيدا قائم على الاعمال وبعد الجازم نحو وايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى
وقول الاعشى ۞ متى ما تاتني فمنه باب اليزن هاشم ۞ تراحي والقي من فواضله ندى
وبعد الخافض حرفا كان نحو فبما رحمة من الله لنت لهم وقوله ۞
۞ وبما ضربة بسيف صقيل ۞ بين بصرى وطعنة نجلاء ۞ او اسما كقوله تعالى
ايما الاجلين قضيت فلا عدوان علي وقول الشاعر ۞

نار الحلى فما احتر بنادى ۞ والهم محتضر لدى وسادى ۞
من غير ما سقم ولكن شفنى ۞ هم اراه فما اصاب فؤادى ۞ وقوله
ولا سيما يوم بدارة جلجل ۞ او ولا مثل يوم ۞ وقوله تم ولم يحق مثل ما انكم تظفرون
وقيل الخافض في قول بعضهم ما خاد زيد وما عدا عمرو بالخفض وهو نادر وبعد ما
الشرط جائز به كانت كما تراه عزجان منه محق حتى اذا ما جاوزها شهد عليهم سمعهم
ابصارهم وبين السبع وتابعه في نحو مثلك ما يعوضه قال ابن جاج ما حرف زايد
للتوكيد عند جميع النحويين انتهى وقرئ به قراة ابن مسعود ويعوضه بدل وقيل
ما اسم نكرة صفة لثلاث او بدل منه وبعوضة عطف بيان على ما وزادها الاعشى
مرتين في قوله ۞ اما ترينا حفاة لا نعال لنا ۞ انا كذلك ما نحفى ونفتعل ۞
واتية ابزاء الصلت للوث مرات في قوله ۞ سلع ما وشله عشرا ۞ عايل ما وعالت البقرات
وهذا البيت قال عيسى بن عمر لا ادرى ما معناه ولا رايت احدا يعرفه وقال غيره كانوا
اذا ارادوا الاستسقاء في سنة الجدب عمدوا في اذناب البقر وبين عراقيبها
السلع بفتحتين والعشر بضمه ففتحه وهما ضربان من الشجر ثم اوقدوا فيها النار
صعدوا بها الجبال ورفعوا اصواتهم بالدعاء قال ۞
اجاعلا انت بيقورا سلعة ۞ ذريعة لك بين الله والمطر ۞ ومعنى عالت
البقرات السنة اكلت البقر باحلتها من الكلاء والعشر قاله في المغنى والرابع ان
تكون كافة لم يجعلها مندرجة تحت الزايدة وان لم يكن لها معنى لان لها كما
قال الرضى تاثيرا في ما وهو منع العامل من العمل وتهيئته لدخول ما لم يكن له ان
يدخله وهي كثيرة انواع احدها الكافة عن عمل الرفع ولا تتصل الا بثلاثة افعال
قل وكثر وطال وعلة ذلك شبههن برب ولا تدخل الا على جملة فعلية صرح
بفعليتها كقوله ۞ فلما برح اللبيب الى ما ۞ بورث المجد داعيا ومجيبا ۞
واما قوله ۞ صددت فاطولت الصدود وقلما ۞ وصال على طول الصدود يدوم ۞
ضرورة ۞ وزعم المبرد ان ما زايدة ووصال فاعل لا مبتدا وزعم بعضهم ان ما مع هذه
الافعال مصدرية لا كافة والثانية الكافة عن عمل النصب والرفع وهي المتصلة
بان واخواتها كما مر وزعم ابن درستويه وبعض الكوفيين ان ما مع هذه الاحرف

اسم نكرة مبهم بمنزلة صبي الشان لما فيها من التفخيم والابهام والجملة التي بعدها في موضع
الجزء منها ومفسرة لها كالتي بعد صبي الشان وربتها لو كانت كذلك لاستعملت مع
جميع النواسخ كصبي الشان والثالثة الكافة عن عمل الجر وتتصل باحرف وظروف
فالاحرف احدها رب واكثر ما تدخل على الماضي كقوله ۞
۞ وربما اوفيت في علم ۞ ترفعن ثوبي شمالات ۞ لان التكثير والتقليل انما يكونان
فيما عرف حده والمستقبل مجهول وقد يليها المضارع مجزوما بلو وقيل هو مؤول
بالماضي وقد يليها الجملة الاسمية خلافا للفارسي كقوله ۞
۞ وربما الجاهل المؤيل فيهم ۞ وهنا جميع بينهن المهار ۞ الثاني الكاف نحو كما
انت وقوله ۞ اخ ماجد لم يخزني يوم مشهد ۞ كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه ۞
وقوله ۞ الم تران الفعل يتبع الفه ۞ كما عامر واللؤم مؤتلفان ۞ وقيل الكاف
بها وان ما في ذلك مصدرية موصولة بالجملة الاسمية ۞ الثالث الباء كقوله ۞
۞ فلئن صرت لا تعير جوابا ۞ لبما قد ترى وانت خطيب ۞ ذكره ابن مالك وان
ما الكافة احدثت مع الباء معنى التعليل كما احدثت في الكاف معنى التعليل في نحو
واذكروه كما هداكم قال ابن هشام والظاهر ان الباء والكاف للتعليل وان ما معهما
مصدرية وقد سلم ان كلا من الباء والكاف ناب في التعليل مع عدم ما فيظلم من
الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات وفي كانه لا يفلح الكافرون وان التعدية لعجب
لعدم فلاح الكافرين ثم المناسب في البيت معنى التكثير لا التعليل الرابع من كقوله
۞ وانما تعزب الكبش ضربه ۞ على راسه تلقى اللسان من الفم ۞ قال ابن الشجري
والظاهر ان ما مصدرية وان المعنى مثله في خلق الانسان من مجمل واما الظروف فلحوقها
بعد كقوله ۞ اعلاقة ام الوليد بعدما ۞ افنان راسك كالثغام المخلس ۞ وقيل ما
مصدرية قال في المغنى وهو الظاهر لان فيه ابقاء بعد على اصلها من الاضافة وعلى انها
لو لم يكن مضافة لبنيت اسمها وما استظهر سبق على القول بجواز كون صلة ما جملة اسمية
وهو الصحيح كما تقدم والجمهور على خلافه والثاني من كقوله ۞
۞ بينا نحن بالاراك معا ۞ اذ اتى راكب على جمله ۞ وقيل في ما هذه غير ذلك كثير
۞ والثالث والرابع حيث واذ ويقتضيان حينئذ معنى ان الشرطية فيجزمان فعلين

هل

التصور

كما مر في حديقة الافعال الرابعة والعشرين وهل ويقال فيها ال بابدال هائها همزة
وهي حرف استفهام موضوع لطلب التصديق وفيه ابن هشام في المغني والايجاي
قال فلا يكون للتصور ولا للتصديق السلبي وتبعه على ذلك النحاة السكوني جمع الجوامع
وهو كما قال الجلال المحلي سهو يرشد اليه من ان هل لا تدخل على النفي فلا يقال هل لم يقم
الصواب انها لطلب التصديق مطلقا اي لطلب الحكم اهو نفي او اثبات كما قاله الهل
البيان يقال في جواب هل قام زيد نعم او لا وتفترق هل عن الهمزة بعشرة اوجه
احدها اختصاصها بطلب التصديق وحده دون الهمزة فيطلب بها التصديق
والتصور معا كما مر والثاني عدم الدخول على العاطف واما يقع بعده نحو
فهل يهلك الا القوم الفاسقون وفي الحديث وهل ترك لنا عقيل من رباع وقال
الشاعر وهل الامر عن تبيان غوث عن تب وان نرشد غزية نرشد وقال ليت شعري هل ثم هل ينفعهم نحذف الهمزة فانها تدخل على العاطف نحو
افلم يسيروا فلا تعقلون اثم اذا ما وقع آمنتم به وهذا حكم اختصت به الهمزة دون سائر
اخواتها تنبيها على اصالتها وباقي الادوات كهل فلا تدخل على العاطف بل تتأخر عنه
كما هو قياس جميع اجزاء الجملة المعطوفة نحو وكيف تكفرون فاين تذهبون فاني تؤفكون
فاي الفريقين فما لكم في المناضرة فنتين هذا مذهب سيبويه والجمهور وخالفهم
جماعة اولهم الزمخشري فزعموا ان الهمزة في المواضع المذكورة ونحوها في محلها الاصلي
وان العطف على جملة مقدرة بينها وبين العاطف محافظة على اقرار حرف العطف
على حاله من غير تقديم ولا تاخير فيقدرون في افلم يسيروا وفي افلا تعقلون امكثوا فلم
يسيروا اتجهلون فلا تعقلون قال ابو حيان وهو تقدير بلا دليل عليه من غير حاجة
اليه وقال ابن هشام يضعفه انه فيه من التكلف وانه غير مطرد والثالث عدم الدخول
على الشرط نحو الهمزة بدليل ان متى فهم الخالدون والرابع عدم الدخول على
اسم بعده فعل اختيارا ولذلك وجب النصب في نحو هل زيدا ضربته لان هل
اذا كان في حيزها فعل وجب ايلاؤها اياه فلا يقال هل زيد قام الا في ضرورة
حذفا للكسائي في تجويزه اياه اختيارا قال الشاعر
امر هل كبير بكى لم يقض عبرته قال ابو حيان ويمتنع ان يكون مبتدأ وخبرا بل

يجب حمله على اضمار فعل قال الرضي وغيره وسبب ذلك ان اصل هل ان يكون بمعنى قد
فيقال هل كقوله هل عرفت الدار بالتريب وكثر استعمالها كذلك فحذفت الهمزة
لكثرة الاستعمال استغناء بها عنها واقامة لها مقامها وقد جاءت على الاصل نحو قوله تعالى
هل اتى على الانسان اي قد اتى وقد مختصة بالفعل فلذلك لما دخلت على الجملة الاسمية
همزة الاستفهام اعطيت رتبتها عن قد واختصاصها بالفعل فاختصت به فيما اذا كان
في حيزها لانها اذا راتها في حيزها تذكرت عهودا ما يحوي وحنت الى الالف الالوف عاطفة
ولم ترض باعتراض الاسم بينها واذا لم تره في حيزها تسلت عنه واهلة اسمى بحذف
الهمزة فتدخل على اسم بعده فعل اختيارا بدليل قوله تعالى اثم اذا ما وقع آمنتم به وقول
ازيد قام على الابتداء والخبر والخامس تخصيص الضارع بالاستقبال نحو هل تسافر
بحذف الهمزة نحو انطلقنا فانجاك ما نوى ابن سيده في شرح الجمل لا يكون المستفهم
عنه الا مستقبلا فسهل قال تعالى فهل وجدتم ما وعد ربكم حقا والسادس عدم الدلالة
على الزمان بحذف الهمزة بدليل قوله تعالى اثنك لانت يوسف والسابع وقوعها بعد امر
قال تعالى هل يستوي الاعمى والبصير ام هل يستوي الظلمات والنور والثامن ارادة
النفي بها في الاستفهام ولذلك دخلت على الخبر بعدها الا نحو هل جزاء الاحسان الا
الاحسان والباقي قوله الا هل حزعيش لذيذ بدلتم بخلاف الهمزة والتاسع انها
تكون بمعنى قد وذلك مع الفعل وفسر جماعة منهم ابن عباس والكسائي والفراء قوله
تعالى هل اتى على الانسان حين من الدهر وانكره قوم منهم ابو حيان قال ولم يقم
على ذلك دليل واضح والعاشر الاختصاص بالايجاب فلا تدخل على نفي الا
بتاويل هل لم يقم زيد بل هل قام زيد بخلاف الهمزة فانها تدخل على الايجاب
نحو اشهدوا خلقهم والنفي نحو قوله تعالى الم نشرح لك صدرك الن يكفيكم ان يمدكم
والهمزة في ذلك للانكار الابطالي وهو الذي يقتضي ان ما بعدها غير واقع ومن ثم ورد
سؤ نه هنا لان نفي النفي اثبات والمعنى شرحنا وكفاكم الله والله سبحانه وتعالى اعلم
انتهى عرض المص رحمه الله من هذا التاليف وبانها يا انتهى عرضنا ايضا من الشرح
وقد جاء بحمد الله سبحانه شرحا حاطا فلا وبارز تحديدات المعاني والعزايكا فلا
ولم ار جهدا في تحقيق مسايله وتحرير براهينه ودلايله ناسبا كل قول الى قايله

ربما ذيا كل بقل الى تأمله • غير ما مطر لا جاحد فضل احد • فيبلى الزمن غرطه وجحد •
وقد قيل من بركة العلم وشكره • عزوه الى قائله واثبات ذكره • وسلكت في نسج
الذي يرتضيه الفضلاء • وان سخطه الجهلاء • واتيت به على الوجه الذي يعتمده
الماهرون • وان انزوى عنه القاصرون • غير مبال باعراض الحاسدين • ولا
عابئ بانكار المعاندين • والسؤال ممن كرمت شيمته • وعلت في سوق الانصاف
قيمته • ان يغتفر ما يعثر عليه من زلل • ويستر ما يراه فيه من خلل • وان يمن باصلاح
الفساد • وترميم الكساد • واجره على من لا يضيع لديه عمل • ولا يخيب فيه امل
لا اله غيره • ولا مرجو للاخيره • وقد ختم الله رحمه كتابه هذا بدعاء رفع ان شاء الله تعالى
موقع الاجابة • وقرنت سهامه المسددة بالاصابة • فقال اللهم اشرح
صدره بانوار المعارف • ونور قلوبنا بغبائق اللطائف • واجعل ما
اوردناه في هذه الورقات خالصا لوجهك الكريم • وتقبله منا انك
انت السميع العليم • فانا نتوسل اليك بحبيبك محمد سيد المرسلين •
واله المعصومين صلواتك عليهم اجمعين • والحمد لله رب العالمين
قال المصنف رحمه الله وكان الفراغ من تسويد الاصل صحوة يوم الاربعاء
سابع شهر شوال سنة خمس وسبعين وستمائة من محاسن الاتفاقات ان
سابع شهر شوال هو تاريخ الاتمام وقد نظمه رحمه الله فقال

• تسابع شهر شوال •	جنينا ورد اكمامه •
• وسابع شهر شوال •	غدا تاريخ اتمامه •

والحمد لله على الاتمام والصلوة على خير الانام محمد واله عليهم افضل الصلوة والسلام
قال الشارح عفا الله تعالى عنه بمنه وكان الفراغ من تبييض هذا
الشرح المبارك مع تشوش البال • وكثرة الهم والبلبال • وكوني في زمان بلاد
قد كسدت فيها سوق الفضل وطلبه • وقامت دولة الجهل واحزابه • فلا يعرف
من العلم الا اسمه • ولم يومنه اثر وان خشينا المبالغة قلت الا رسمه •
صبيحة يوم الاثنين لثلاث عشرة خلون من جمادى الاخرة احدى شهور سنة
تسع وسبعين وما فيها حسن الله ختامها • واكمل على احسن نسق نظامها •

ولولا خشية

ذلك بالدار الهندية • وانا اسأل الله جل جلاله من فضله وانعامه • ان يتم النعمة
بقبوله كما من باتمامه • وان يجعله خالصا لوجهه عز وجل ورضوانه • وان
ينفع به طالبيه بكرمه واحسانه • وكتبه الفقير الى ربه الغني حسن علي
ابن محمود الشهركي • عفا الله عنهما وبلغهما امنيتهما
والحمد لله رب العالمين • والصلوة والسلام
على سيدنا ومولانا محمد واله
الطيبين الطاهرين •
امين •

بلغ مقابلة من اوله الى اخره بنسخة الاصل في مجالس عديدة اخرها يوم الاحد لثمان خلون من شهر رمضان المبارك سنة ١٠٠٠ الحمد لله

من مدح الى اخر الصفحة خط الشريف

قال شارح الكتاب كان الله له وبلغه امله

كأني بذي بصيرة قاصره • وعين عن ادراك الحقائق حاسره • يستطول هذا الشرح
المفيد • ويستكثر هذا الصرح المشيد • فتحمله هفوة الدنية • وتخيل انه فكرته
الصدية • ان يختصر فوائده • وينقص فرائده • فيبدد بذلك نظامه •
ويفرق اتساقه وانتظامه • ويخليه من فوائد طالما سهرت في تحصيله الليالي
حتى انتظمت انتظام سني اللآلي • نعم وربما كان له بذلك غرض اخر • يمثله في
الحقيقة بعين كليلة بقاخر • وهو ان يكون هذا الشارح الهمام • والشنئ الاوصاف
المذكورة عليه • فاغتر عن الحق فضلا • فضله عن الاهل • فتشبه نفسه الامارة بالمحال
من الانتظام في سلك المؤلفين وما علم ان لكل رجال • وانا اتوجه الى الله سبحانه
ذي الجلال والاكرام • وانوسل اليه بنبيه المطاع واله عليهم الصلوة والسلام •
ان يختصر عمر من اختصره • وان يخذله في كل احواله ولا ينصره • وان يقطع
غاية امنيته • ويحرمه شفاعة نبيه المصطفى • وحسنا
الله ونعم الوكيل • قال ذلك وكتبه مؤلفه الفقير الى الصمد الذي عفا الله عنه بمنه
صاحب هذا الكتاب خزعلي احسن الله حاله